

وزارة الارشاد القومي
الهيئة العامة للاستعلامات

ملف وشائق فلسطين

الجزء الأول

من عام ٦٣٧ إلى عام ١٩٤٩

وزارة الارشاد القومي
الهيئة العامة للاستعلامات

ملف وشائق فلسطين

مجموعة وثائق وأوراق خاصة بالقضية الفلسطينية

الجزء الأول

من عام ٦٢٧ الى عام ١٩٤٩

تصديق

للسيد / محمد فائق

وزير الاشراف القومى

من الأعمال التى تستحق الاهتمام والتقدير هذا الملف الضخم الذى يضم (وثائق قضية فلسطين) .

ومصدر هذا الاهتمام هو أن هذه القضية أصبحت قضية العرب الأولى تعنيهم فى حاضرهم ومستقبلهم ، كما أصبحت قضية عالمية تهم أنصار الحق والسلام فى كافة أرجاء الأرض .

واذا كان العالم الأوروبى قد بدأ يتحدث عن فلسطين التى حاولت اسرائيل سلب وجودها ، وعن الفلسطينيين الذين اغتصبت أرضهم ، فان صدور هذه المجموعة من الوثائق والأوراق يعتبر أساسا فى دراسه قضية فلسطين دراسة علمية واقعية بعيدة عن الانفصالات .

اننى أقدر الجهد الذى بذل من أجل اصدار هذين المجلدين كما أقدر العاملين الذين تعاونوا فى اصداره . وأرجو أن يجد القراء فى هذا السفر الكبير الفائدة التى أعد من أجلها . وألا يتوانوا فى تلبية دعوة الهيئة العامة للاستعلامات لهم ليوافوها بكل ما يلاحظونه من نقص أو تزيد أو تكرار أو يبدؤ لهم من نقد تمهيدا لاصدار المجموعة فى طبعة نهائية تكون أقرب الى الكمال الذى استهدفته الهيئة العامة للاستعلامات .

القاهرة - أغسطس ١٩٦٩

محمد فائق

مقدمة

كان اعداد ملف يضم وثائق فلسطين املا براود كـثيرين من المشتغلين بالسياسة والدبلوماسية ومن الباحثين والدارسين فى انحاء الوطن العربى ذلك ان قضية فلسطين اصبحت قضية كل عربى ، يتعلق مصيرها بمصيره ، ويرتبط مستقبلها بمستقبله .

وحين اعتزمت الهيئة العامة للاستعلامات اصدار هذا الملف ، كانت تعلم ان هذا العمل يحتاج الى جهد ضخم يجمع شتات اللوثائق من مراجعها ومصادرها ثم يحققها تحقيقا علميا امينا .

وهذه المجموعة من وثائق فلسطين ليست الاولى من نوعها فقد صدرت قبل مجموعات كثيرة منها مجموعة « الوثائق الرئيسية فى قضية فلسطين » اصدرتها جامعة الدول العربية لتغطى فترة هامة تمتد من عام ١٩١٥ الى ١٩٤٦ وتضم مايقرب من ثلاثين وثيقة .

وهناك مجموعة « وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطانى والصهيونية » التى اصدرتها مؤسسة الدراسات الفلسطينية ببيروت وهى مجموعة تجمع بصورة محددة وثائق المقاومة العربية وتغطى الفترة الزمنية من ١٩١٨ الى ١٩٣٩ . وهناك أيضا مجموعة (حولية) اصدرتها مؤسسة الدراسات الفلسطينية ببيروت ، تغطى كل منها فترة عام من الزمن ولسكنها غير قاصرة على زاوية واحدة او اتجاه واحد فى جمع هذه الوثائق ومنها : « سلسلة الوثائق الفلسطينية العربية السنوية - رقم ١ - الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٥ » ولصام ١٩٦٦ . وظهرت مجموعة من موضوعات محددة وتتناول احد جوانب القضية مثل كتاب « الحق العربى فى حائط المبكى - تقرير اللجنة الدولية المقدم الى عصبة الأمم عام ١٨٣٠ » او كتاب « وثائق دير صهيون بالقنفس الشريف » الذى حققه الدكتور احمد دراج او « قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الخاصة بقضية فلسطين » ومثل ذلك مطبوعات منظمة التحرير الفلسطينية عن تنظيمها السياسى والإدارى والمالى . ومنشورات المنظمة عن مواقف معينة . ومذكرات الادارات المتخصصة بجامعة الدول العربية عن المقاطعة العربية وغيرها .

وهناك مجموعات باللغة الانجليزية مثل :

British Documents on the Origin of war 1898-1918

ومجموعة : «United Nations Resolutions on Palestine 1947-1966»
Edited by Sami Hadawi

وكتابات : «Documents on International Affairs»

السنوات من ١٩٥٢ الى ١٩٥٧ هذا الى جانب مجموعة توصيات الجمعية العمومية للأمم المتحدة ومجموعة قرارات مجلس الأمن . كما أن كتاب جورج انطونيوس : «The Arab Awakening» قد احتوى مجموعة من الوثائق .

وهذه المجموعات جميعا كانت تنقصها الخرائط . والباحث فى قضية فلسطين بما تتعرض له من مشروعات تقسيم ومشروعات حدود ومشروعات مياه ومشروعات استعمارية ، لا يستبين هذا الا اذا كانت تحت يده الخرائط اللازمة .

وعندما قرنا اعداد هذا المرجع حاولنا أن نجمله وافيا بالفرض الذى صدر من اجله ، وهو تقديم صورة كاملة عن قضية فلسطين بالوثائق والخرائط .

وقد جاءت هذه المجموعة تغطى حقبة تمتد ثلاثة عشر قرنا من الزمان وتقف بالباحث عند آخر قرار أصدره مجلس الأمن خاص بقضية فلسطين ونعنى به قرار اداة اسرائيل فى اجراءاتها التى اتخذتها فى القدس والصادر يوم ١٩٦٩/٧ ، ومن الصدف أن تبدا الوثائق بالعهد العمرى والخاص بتأمين القدس . وما بين العهد العمرى سنة ٦٢٧ وقرار مجلس الأمن رحلة طويلة من الوثائق تجاوز عددها الأربعمائة وثيقة . أضفنا اليه الخرائط التى أعدت استكمالا للبحث . وذيلنا المجموعة بالنصوص الانجليزية للوثائق الرئيسية لاهمية ذلك فى أعمال الدراسة والسياسة المتصلة بالقضية وبدليل موضوعى يهدى الباحثين .

ونظرا للاهمية التى تعلقها الهيئة العامة للاستعلامات على صدور المطبوعة النهائية من هذه المجموعة بالصورة الصحيحة الدقيقة والكاملة التى ينبغى أن تصدر بها ، ونظرا لما فى هذه الطبعة التمهيدية مما يحتاج الى الحذف أو التصحيح أو الاضافة .. فقد رأينا أن نقدم هذه الطبعة الخاصة الى عدد محدود من الباحثين والمطلعين .. رجاء التفضل بموافاتنا بملاحظاتهم وتقديمهم .

ولذلك فإناه فى الوقت الذى أذكر فيه بالشكر والتقدير مجهود أعضاء الهيئة العامة للاستعلامات الذين توفروا على اخراج هذه المجموعة فى صورتها الحالية ، يسرنى وبهمنى أن ادعو السادة الباحثين والمستغفلين بالقضية الفلسطينية الذين نصل اليهم هذه النسخة الى الاطلاع مشكورين عليها وارسل ما قد يعين لهم من ملاحظات واقتراحات بشأنها وستأخذ الهيئة العامة للاستعلامات بالقاهرة كل هذه الملاحظات والانتقادات بكل تقدير واعتبار ، وعلى هداها وبفضل أصحابها ستعقد الهيئة طبعها النهائية من المجموعة ان شاء الله فى اقرب صورة ممكنة الى الكمال .

سحابة

القاهرة ٢٣ يوليو ١٩٦٩

محتويات الكتاب

الجزء الاول

رقم الصفحة	رقم الوثيقة	
١٩	١	الهدد المصري - وثيقة الامان التي بحث بها الخليفة عمر بن الخطاب لبطريك النصارى عام ٦٣٧م
٢١	٢	خريطة فلسطين تحت حكم داود من سنة ١٠١٢ الى سنة ٩٧٢ ق.م
٢٣	٣	وثائق دير صهيون بالقدس سنة ١٤٢٧
٢٥	٤	مرسوم السلطان خشقدم خاص بدير صهيون - عام ١٤٨٤
٢٩	٥	واقعة قبر داود عليه السلام والقبّة المحدثّة عند دير صهيون والكشف عن دفن نافر الحرمين وثائب القدس الشريف سنة ١٤٨٨
٢٣	٦	مرسوم السلطان القورى بخصوص دير صهيون سنة ١٥١٣
٢٥	٧	نداء شبتاي زفى الى اليهود سنة ١٧٩٨
٢٧	٨	رسالة يهودى ايطالى الى الاخوان فى الدين - سنة ١٧٩٨
٢٩	٩	خطاب العالم الطيبى جوزيف برستيل الى نسل ابراهيم واسحق ويعقوب سنة ١٧٩٩
٤١	١٠	من كتاب « ادراج اليهود - أزمة جميع الأمم » بقلم جيمس بيشنو سنة ١٨٠٠
٤٣	١١	رسالة القنصل البريطانى بالقدس وليام يونج الى بالمرستون ١٤ مارس ١٨٢٩
٤٥	١٢	من مذكرات موسى حايم مونتفيور عن فلسطين ٢٤ مايو ١٨٢٩
٤٧	١٣	مذكرة بالمرستون الى سفير بريطانيا فى تركيا بخصوص توطيد اليهود فى فلسطين ١١ أغسطس ١٨٢٠
٤٩	١٤	رسالة بالمرستون الى سفير بريطانيا فى تركيا لإقناع السلطان بإباحة هجرة اليهود - فبراير ١٨٤١
٥١	١٥	من كتاب « نداء باسم الأمة اليهودية فيما يتصل بالسياسة البريطانية فى الشرق الأدنى » - بقلم ادوارد لوديش متفبورد - سنة ١٨٤٥
٥٣	١٦	من كتاب « الهند وفلسطين » بقلم طوماس كلارك - سنة ١٨٦١
٥٥	١٧	من كتاب « روما والقدس » لوسز هيس - سنة ١٨٧٠
٥٧	١٨	من كتاب « فلنتبحث عن الطريق » بقلم بيتر سمولنسكن - سنة ١٨٧٥
٦١	١٩	من كتاب « التحرر الذاتى » بقلم ليونسكر - سنة ١٨٨١
٦٣	٢٠	مصادرة الاسلحة ٢٩ أكتوبر ١٨٨٨
٦٧	٢١	تحذير احاد هاعام من استيطان اليهود لفلسطين - ابريل سنة ١٨٩١
٦٩	٢٢	احاد هاعام فى مقاله « الحقيقة من فلسطين » ١٨٩١
٧١	٢٣	رسالة هرزل الى روتشيلد ١٨٩٥/٦/١٥
٧٣	٢٤	عرض كتاب « الدولة اليهودية » لتيودور هرزل ١٨٩٥
٧٧	٢٥	هرزل - حول مقابلته مع دوى بادن الاكبر - ١٨٩٦/٤/١٣
٧٩	٢٦	هرزل - حول وقوف اليهود مع تركيا ضد الشعب الارمنى ١٨٩٦/٥/٧
٨١	٢٧	هرزل - مباحثاته مع جاويد بك ١٨٩٦/٦/٨
٨٣	٢٨	هرزل - حول قرار فلسطين من السلطان ١٨٩٦/٦/١٥
٨٥	٢٩	هرزل - ما نقله نيولنسكى الى هرزل حول رأى السلطان عبد الحميد فى بيع فلسطين لليهود - ١٨٩٦/٦/١٩
٨٧	٣٠	رسالة هرزل الى صادق خان كبير حاخامى باريس الايلائس الاسرائيلى - ١٨٩٦/٧/٢٦

٨٩	رسالة هرتزل الى السلطان عبد الحميد ١٨٩٦/٨/٢٥	٣٩
٩١	خطاب هرتزل في فينا - ١٨٩٦/١١/٧	٣٢
٩٢	خطاب هرتزل الى لورد سولزبرى - ديسمبر ١٨٩٦	٣٣
٩٥	ما كتبه هرتزل عن مصطفى كامل في مذكراته ١٨٩٧/٢/٢٤	٣٤
٩٧	خطاب تيسودور هرتزل في المؤتمر الصهيوني الاول في بال - ٢٩ أغسطس ١٨٩٧	٣٥
١٠١	رسالة هرتزل الى سينى وبتمان ١٨٩٧/٦/٤	٣٦
١٠٣	نظام عمل المؤتمر الصهيوني - كما تبناه المؤتمر الصهيوني الاول - أغسطس ١٨٩٧	٣٧
١٠٩	مقررات مؤتمر بال سنة ١٨٩٧	٣٨
١١١	رسالة هرتزل الى هيرش ١٨٩٧/١١/٢٩	٣٩
١١٣	رسالة هرتزل الى نوردو لانشاء البنك لشراء الاراضى ١٨٩٧/١٢/١١	٤٠
١١٥	الدولة اليهودية والمشكلة اليهودية - بقلم احاد هاعام - ١٨٩٧	٤١
١١٧	الدولة اليهودية والمشكلة اليهودية - بقلم احاد هاعام - ١٨٩٧	٤٢
١١٩	رسالة هرتزل الى القيصر ١٨٩٨/٥/٢٥	٤٣
١٢١	خطاب هرتزل امام القيصر في فلسطين ١٨٩٨/١١/٢	٤٤
١٢٣	رسالة هرتزل الى دوق يادن الكبير ١٨٩٨/١١/٩	٤٥
١٢٥	رسالة هرتزل الى دوق يادن الكبير يعرض فيها مخططة الجديد ١٨٩٨/١٢/١٥	٤٦
١٢٧	رسالة هرتزل الى قيصر المانيا ١٨٩٩/٢/١٠	٤٧
١٢٩	ما كتبه هرتزل في مذكراته عن مقابله للسلطان عبد الحميد الثاني ١٩٠١/٥/١٨	٤٨
١٣٣	رسالة هرتزل الى السلطان عبد الحميد الثاني - ١٩٠١/٦/١٧	٤٩
١٣٥	ما كتبه هرتزل في مذكراته حول الدين التركي ومساعدة اليهود المالية للسلطان - ١٩٠٢/١/٢٠	٥٠
١٣٩	اقتراح هرتزل للسلطان بانشاء جامعة يهودية في القدس ١٩٠٢/٥/٣	٥١
١٤١	رسالة هرتزل الى تشمبرلين متضمنة مشروع هرتزل لتوطين اليهود في سينا ١٩٠٢/٧/١٢	٥٢
١٤٣	مذكرة هرتزل الى لانسدون ١٩٠٢/١٠/٢٤	٥٣
١٤٥	تشمبرلين يعرض مشروع أوغندا ١٩٠٣/٤/٢٣	٥٤
١٤٧	خطاب تشمبرلين الى جرينجر خاص بمشروع أوغندا لعرضه على المؤتمر الصهيوني السادس ١٩٠٣ أغسطس	٥٥
١٤٩	مذكرة هرتزل الى وزير خارجية ايطاليا بمطالب الحركة الصهيونية ١٩٠٤/٢/٢٤	٥٦
١٥٣	توصية مؤتمر لندن المسمى مؤتمر كامبل بنرمان سنة ١٩٠٧	٥٧
١٥٥	مذكرة السفير البريطاني في تركيا الى وزارة خارجيته عن علاقة اليهود بحزب تركيا الفتاة أغسطس ١٩١٠	٥٨
١٥٩	مذكرة هرتزل بصحبة الى الحكومة البريطانية بشأن وضع فلسطين بعد الحرب فبراير ١٩١٥	٥٩
١٦٥	من مقال « الدفاع عن مصر » بقلم هيرت سزايد يونام - نوفمبر عام ١٩١٥	٦٠
١٦٧	صورة منشور القنصل البريطاني في القدس الشريف حسين الى الجنود والقباط في الجيش التركي في فلسطين سنة ١٩١٥	٦١
١٦٩	الرسائل المتبادلة بين الشريف حسين وسير هنرى مكماهون من ١٤ يوليو ١٩١٥ الى ١٠ مارس سنة ١٩١٦	٦٢
١٦٩	امن الشريف حسين الى السير هنرى مكماهون في ١٤ يوليو سنة ١٩١٥	
١٧١	من السير هنرى مكماهون الى الشريف حسين في ٣٠ أغسطس ١٩١٥	
١٧٢	من الشريف حسين الى السير هنرى مكماهون في ٩ سبتمبر سنة ١٩١٥	

١٧٥	من السبع هنري مكماهون الى الشريف حسين	٦٣
١٧٧	من الشريف حسين الى السبع هنري مكماهون	٦٤
١٧٩	من السبع هنري مكماهون الى الشريف حسين في ١٤/١٢/١٩١٥	٦٥
١٨١	من الشريف حسين الى السبع هنري مكماهون	٦٦
١٨٢	من الشريف هنري مكماهون الى الشريف حسين في ٢٠ يناير ١٩١٦	٦٧
١٨٤	من الشريف حسين الى السبع هنري مكماهون في ١٤ فبراير ١٩١٦	٦٨
١٨٦	من السبع هنري مكماهون الى الشريف حسين في ١٠ مارس ١٩١٦	٦٩
١٩١	مذكرة السفير البريطاني جودج بوكنان في بتروجراد الى سazanوف وزير خارجية روسيا لاستطلاع رأى الحكومة الروسية في شأن استثمار اليهود للفلسطين - ١٣ مارس سنة ١٩١٦	٧٠
١٩٣	معاهدة سايكس - بيكو - (ابريل - مايو ١٩١٦) الجزء الخامس بانجلترا وفرنسا	٧١
١٩٩	من كتاب « الصهيونية والمستقبل اليهودي » بقلم ليف من الكتاب في صيف ١٩١٦	٧٢
٢٠٣	خطوط برنامج توطين اليهود للفلسطين طبقاً لآمال الصهيونية (قدمت الى مارك سايكس) سنة ١٩١٦	٧٣
٢٠٥	حديث بين الكومندر هوجارت والملك حسين في موضوع الرسالة التي ابذل جلالة ايها	٧٤
٢٠٧	المشروع الصهيوني للوعد ١٨/٨/١٩١٧	٧٥
٢٠٩	مشروع ملتر أغسطس ١٩١٧	٧٦
٢١١	مشروع بلفور أغسطس ١٩١٧	٧٧
٢١٣	مشروع ملتر - امري ٤ أكتوبر ١٩١٧	٧٨
٢١٥	النص النهائي للوعد ٣١/١٠/١٩١٧	٧٩
٢١٧	تصريح بلفور ٢/١١/١٩١٧	٨٠
٢١٩	مشروع الماخام صموئيل هلال ازاكس ، كما جاء في كتاب «الحدود الحقيقية للأرض المقدسة» ١٩١٧	٨١
٢٢٩	رسالة هوجارت الى الملك حسين - يناير ١٩١٨	٨٢
٢٣١	من مذكرات الكومندر هوجارت ١٥ يناير ١٩١٨	٨٣
٢٣٣	التصريح للسبسة يونية ١٩١٨	٨٤
٢٣٥	التأكيد الذي قدمه السبع ادوموند اللنبي الى الأمير فيصل ١٧ أكتوبر ١٩١٨	٨٥
٢٣٧	التصريح البريطاني الفرنسي الصادر في نوفمبر سنة ١٩١٨	٨٦
٢٣٩	عربي كتاب « إنجلترا وفلسطين » لهربرت سايدبولام سنة ١٩١٨	٨٧
٢٤١	تقرير لجنة الخبراء الأمريكية الى الرئيس ويلسون في ١٢ يناير سنة ١٩١٩	٨٨
٢٤٣	مذكرة الأمير فيصل الى مؤتمر الصلح في باديس ٢٩ يناير ١٩١٩	٨٩
٢٤٧	مذكرة وفد المنظمة الصهيونية الى المجلس الأعلى مؤتمر الصلح باديس ٣ فبراير ١٩١٩	٩٠
٢٤٩	برقية احتجاج المؤتمر العربي الفلسطيني الأول الى مؤتمر السلام العام ضد جعل فلسطين وطناً قومياً لليهود ٢/٣/١٩١٩	
٢٥١	اتفاقية فيصل وايزمن	
٢٥٣	عريضة الجمعية الاسلامية المسيحية الى مؤتمر السلام العام حول تمسكك عرب فلسطين ببلادهم ورفضهم فكرة الوطن القومي اليهودي والهجرة الصهيونية ٣٠/٧/١٩١٩	
٢٥٥	قرار المؤتمر السوري العام - ٨ يولية ١٩١٩	
٢٥٧	مذكرة بلفور عن سوريا وفلسطين أغسطس ١٩١٩	
٢٥٩	لجنة كتج - كراين - ٢٨ أغسطس ١٩١٩	
٢٦٣	مذكرة الجمعية الاسلامية المسيحية الى الحاكم العسكري البريطاني بالقنس يرفض فكرة الوطن القومي اليهودي وفصل فلسطين عن سوريا - القدس ٨/٢٠/١٩١٩	

رقم الصفحة	رقم الوثيقة
٢٦٥	٩١ خطاب وايزمن في لندن ٣١ سبتمبر ١٩١٩
٢٦٦	٩٢ عريضة الجمعية الاسلامية المسيحية في بالا المقدمة الى الجنرال وطسن المدير العام للبلاد حول الهجرة والنزوايا الصهيونية في فلسطين ١٩١٩
٢٦٩	٩٤ المادة ٢٢ من عهد عصبة الأمم - وقع العهد بتاريخ ٢٨ يونيه سنة ١٩١٩
٢٧١	٩٤ احتجاج الجمعيات الاسلامية والمسيحية على فرض الانتداب ودمج وعد بلفور فيه - شباط ١٩٢٠
٢٧٣	٩٥ لجنة التحقيق العسكرية للتحقيق في أسباب الاضطرابات التي وقعت في القدس في ٢٠ ابريل ١٩٢٠
٢٧٥	٩٦ رسالة ملك الانجليز الى شعب فلسطين بمناسبة اصدار مجلس الحلاله في سسان ديمو قراره بانتداب بريطانيا على فلسطين ٢٠ ابريل ١٩٢٠
٢٧٧	٩٧ تقرير المؤتمر الفلسطيني العربي الثالث المرسل الى التدنوب السلمي - حيفا ١٢/١٢/١٩٢٠
٢٧٩	٩٨ مذكرة الكولونيل ماينرتزهاجن (السكرتير العسكري للورد اللنبي) الى رئيس الوزراء لويدي جودج في سنة ١٩٢٠
٢٨١	٩٩ مذكرة رئيس المؤتمر العربي الفلسطيني الثالث لوزير الخارجية البريطانية حول ضرورة وقف الهجرة اليهودية الى فلسطين ٢٨/٣/١٩٢١
٢٨٧	١٠٠ قرارات مؤتمر القاهرة (١٢ - ٢٤ مارس ١٩٢١)
٢٨٩	١٠١ صك الانتداب على فلسطين ٦ يوليو ١٩٢١
٢٩٧	١٠٢ مذكرة الوفد العربي الفلسطيني الاول الى الحكومة البريطانية حصول المالك الوطني لعرب فلسطين ١٢/٨/١٩٢١
٣٠٣	١٠٣ تقرير لجنة هيكراث
٣٠٧	١٠٤ بيسان هيربوت صموئيل بصدد سياسته في فلسطين بعد اضطرابات سنة ١٩٢١
٣٠٩	١٠٥ مذكرة رئيس اللجنة التنفيذية للمؤتمر العربي « الاسلامي والمسيحي » في فلسطين لرئيس مجلس العموم البريطاني حول ضرورة الغاء وعد بلفور ١٩٢١
٣١١	١٠٦ القانون الاساسي للمنظمة الصهيونية كما تبناه المؤتمر الصهيوني الثاني عشر (١٩٢١) في صينته العادلة ، وبناء على قرار المؤتمر الذي خول اللجنة التنفيذية صلاحية تقويم النص
٣٢٣	١٠٧ قرار اللجنة الفلسطينية برفض الانتداب (١٩٢٢)
٣٢٥	١٠٨ الكتاب الابيض الذي اصدره وزير المستعمرات البريطانية في يونيو سنة ١٩٢٢
٣٢٩	١٠٩ خطاب وايزمان الى تشرشل في ١٨ يونيه سنة ١٩٢٢ ردا على الكتاب الابيض
٣٣١	١١٠ خطاب بلفور في مجلس اللوردات (يونيه سنة ١٩٢٢)
٣٣٣	١١١ بيان اللجنة التنفيذية للمؤتمر الرابع برفض الانتداب (١٩٢٢/٧/٨)
٣٣٥	١١٢ قرار المؤتمر العربي الفلسطيني الخامس - نابلس ٢٠ آب ١٩٢٢
٣٣٧	١١٣ بيان اللجنة التنفيذية للمؤتمر العربي الفلسطيني الخامس حصول مقاطعة انتخابات المجلس التشريعي واستنكار تنفيذ بريطانيا لسياسة الوطن القومي اليهودي - ١٩٢٢/٩/٨
٣٣٩	١١٤ اقتراح لورد اسلجنتون في مجلس اللوردات (نوفمبر ١٩٢٢)
٣٤١	١١٥ خطاب لورد جراي في مجلس اللوردات (مارس ١٩٢٣)
٣٤٣	١١٦ خطاب وايزمن في مؤتمر بلمتود سنة ١٩٢٣
٣٤٥	١١٧ قرار المؤتمر العربي الفلسطيني بمقاطعة المجلس التشريعي - يافا ١٦/٦/١٩٢٣
٣٤٧	١١٨ مشروع المعاهدة البريطانية مع الشريف حسين (صيف ١٩٢٣)
٣٤٩	١١٩ رد اللجنة التنفيذية العربية على بيان السكرتير العام للحكومة حول انتخابات المجلس التشريعي
٣٥٣	١٢٠ بيان الوفد الفلسطيني الثاني عن اعماله امام المؤتمر العربي الفلسطيني السادس ١٩٢٣
٣٥٧	١٢١ مقررات المؤتمر العربي الفلسطيني السادس ١٩٢٣

١٢٢	بيان الوفد العربي الفلسطيني في لندن الى الراي العام البريطاني حول الحالة في فلسطين	٣٦١
١٢٣	رد اللجنة التنفيذية العربية على عرض المندوب السامي بتشكيل وكالة عربية على غرار الوكالة اليهودية في فلسطين ١٩٢٣	٣٦٣
١٢٤	رد اللجنة التنفيذية على ملاحظات المندوب السامي حول مذكرة اللجنة الفرعية الى لجنة الانتداب التابعة لعصبة الامم في جنيف ١٩٢٤/١٠/٢٨	٣٦٧
١٢٥	مذكرة الوفود العربية الى المستر ايمري وزير المستعمرات البريطانية التاء زيارته لفلسطين ١٩٢٥	٣٧١
١٢٦	خطاب وايزمان في المؤتمر الصهيوني الرابع عشر في فينا سنة ١٩٢٥	٣٧٣
١٢٧	تقرير اللجنة التنفيذية الى لجنة الانتداب في عصبة الامم ١٩٢٧/٥/١١	٣٧٥
١٢٨	قرار المؤتمر العربي الفلسطيني السابع - القدس ١٩٢٨/٦/٢٠	٣٧٩
١٢٩	مذكرة اللجنة التنفيذية للمؤتمر العربي الفلسطيني الى المندوب السامي بطلب الحكم النهائي لفلسطين ١٩٢٨	٣٨١
١٣٠	موقف المجلس الاسلامي الاعلى بشأن حوادث البراق - القدس ١٩٢٨	٣٨٣
١٣١	بيان لجنة الدفاع عن البراق الشريف الى المؤتمر الاسلامي المعقد في القدس سنة ١٩٢٨	٣٨٥
١٣٢	ما كتبه هريوت صموئيل في مذكراته عن مصر فلسطين ووضوح اليهود بها	٣٩١
١٣٣	الاتفاق المتضمن دستور الوكالة اليهودية لفلسطين كما تم توقيعه في زيوريخ ، اليوم الثامن من آب ١٩٢٩ (عبرية) ، الرابع عشر من أغسطس ١٩٢٩	٣٩٧
١٣٤	ما كتبه لورنس عن وعود بريطانيا للعرب في كتابه « اعمدة الحكمة السبعة »	٤٠٩
١٣٥	خطاب جابوتنسكي في المؤتمر الصهيوني السادس عشر في سنة ١٩٢٩	٤١١
١٣٦	بلاغ المندوب السامي البريطاني عن اضطرابات أغسطس ١٩٢٩	٤١٣
١٣٧	تقرير لجنة شسو - مارس ١٩٣٠	٤١٥
١٣٨	خلاصة تقرير جون هوب سمبسون عن الهجرة ومشايخ الاسكان والعمران ٢٢ أغسطس ١٩٣٠	٤١٧
١٣٩	بلاغ حكومة فلسطين عن فشل المحادثات مع الوفد العربي وقد صدر في ٣٠ مايو ١٩٣٠	٤٢١
١٤٠	الكتاب الأبيض لسنة ١٩٣٠	٤٢٣
١٤١	بيان اللجنة التنفيذية العربية في الرد على الكتاب الأبيض الانجليزي الصادر في أكتوبر ١٩٣٠	٤٤١
١٤٢	من كتاب « المحاولة والخطا » لحاييم وايزمان	٤٦٧
١٤٣	تقرير اللجنة الولية القدم الى عصبة الامم عن حائط الميكي ديسمبر ١٩٣٠	٤٧٩
١٤٤	احتجاج اللجنة التنفيذية العربية على البيان التفسيري للكتاب الابيض ١٩٣١/٢/٢١	٥٣١
١٤٥	كتاب رسمي من رئيس الوزراء رمزي مكدونالد الى الدكتور وايزمن رئيس الوكالة اليهودية للفلسطين ١٩٣١/٢/١٣	٥٣٣
١٤٦	بيان حزب الاستقلال العربي سنة ١٩٣١	٥٣٩
١٤٧	بيان حزب الاستقلال العربي في ٢ نوفمبر ١٩٣١	٥٤١
١٤٨	رد اللجنة التنفيذية العربية على بلاغ المندوب السامي	٥٤٥
١٤٩	الميثاق المقدس الذي اصدره المؤتمر الاسلامي العام في ديسمبر سنة ١٩٣١ بمدينة القدس	٥٤٧
١٥٠	مشور حزب الاستقلال العربي سنة ١٩٣٢	٥٤٩
١٥١	مشور حزب الاستقلال العربي في ديسمبر سنة ١٩٣٢	٥٥١
١٥٣	رد حزب الاستقلال العربي على بيان المندوب السامي الذي اقام امام لجنة الانتداب في جنيف سنة ١٩٣٣	٥٥٣

رقم الوثيقة	رقم الصفحة
١٥٣	بيان رئيس اللجنة التنفيذية مؤتمر الشباب الفلسطيني حول غمغم شرق الأردن الى فلسطين ١٩٣٤/٤/٨
١٥٤	قانون الحزب العربي الفلسطيني ونظامه الداخلي - القدس ١٩٣٥/٤/٢٤
١٥٥	بيان حصول تاليف اللجنة العربية العليا - القدس ١٩٣٦/٤/٢٥
١٥٦	بلاغ من قيادة الثورة العربية العامة في سوريا الجنوبية - فلسطين الى عموم المجاهدين والرأى العام العربي والاسلامي والعالي ١١ سبتمبر سنة ١٩٣٦
١٥٧	نداء من مسيحيي فلسطين الى العالم المسيحي لاتخاذ الاماكن المقدسة من الخطر الصهيوني ١٩٣٦
١٥٨	رد اللجنة العربية العليا على بيان الحكومة البريطانية عن الخطة السياسية التي تنوى اتباعها في فلسطين ١٩٣٦/٩/١١
١٥٩	قرار اللجنة العربية العليا بمقاطعة اللجنة الملكية احتجاجا على عيلم وقف الهجرة اليهودية ١٩٣٦/١١/٦
١٦٠	بلاغ من القيادة العامة للثورة العربية في سورية الجنوبية - فلسطين ، الى عموم المجاهدين حصول وقف اعمال العنف تلبية لنداء الملوك والامراء العرب ونزولا على طلب اللجنة العليا في القدس ١٩٣٦/١١/١٢
١٦١	بيان من القيادة العامة للثورة العربية في سورية الجنوبية - فلسطين حول ترك البدان اعتمادا على ضمانات الملوك والامراء العرب وحفظا لسلامة المفاوضات ١٩٣٦/١١/٢٢
١٦٢	مذكرة اللجنة العربية العليا الى اللجنة الملكية ١١ يناير سنة ١٩٣٧
١٦٣	بيان اللجنة العليا حول مشروع اللجنة الملكية بتقسيم فلسطين ١٩٣٧/٧/٨
١٦٤	بيان مجلس النخبات الاعلى لتلقية اجودات اسرائيل العالمية عن سياسته حول فلسطين (١٩٣٧)
١٦٥	تقرير اللجنة الملكية لفلسطين ٧ يوليو سنة ١٩٣٧
١٦٦	بيان سياسة حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة الرفوع من قبل وزير المستعمرات الى البرلمان بامر جلالة في شهر يوليو سنة ١٩٣٧
١٦٧	قرار المؤتمر الصهيوني العشرين بشأن مشروع بيل سنة ١٩٣٧
١٦٨	عربي كتاب « بريطانيا العظمى وفلسطين » لهيربرت سايد بوتام سنة ١٩٣٧
١٦٩	الى جناب التتيل مالكولم ماكدونالد عضو مجلس العموم ووزير المستعمرات لجلالته مقدمة لتقرير لجنة التقسيم « وودهيد » ، وخلاصة عن التقرير نفسه
١٧٠	بيان من قبل حكومة جلالة في المملكة المتحدة ٩ تشرين الثاني سنة ١٩٣٨
١٧١	رد اللجنة العربية العليا على تقرير لجنة وودهيد ، وبيان الحكومة البريطانية ١٩٣٨/١١/١٥
١٧٢	النص الكامل للبيان السلي الفاه وزير المستعمرات في مجلس العموم بتاريخ ٢٤ تشرين الثاني ١٩٣٨
١٧٣	مذكرة عن عهود بريطانيا العظمى ٢٢ فبراير سنة ١٩٣٩
١٧٤	بيان رئيس القنصاة البريطاني بشأن البيانات التي القاها اعضاء اللجنة العرب في ٢٣ فبراير سنة ١٩٣٩
١٧٥	بيان اقل به السير متشيل ماكدونيل ليعض المسائل القانونية الناشئة عن بيان رئيس القضاة في الجلسة الثانية التي عقدتها اللجنة في يوم ٢٤ فبراير سنة ١٩٣٩
١٧٦	ملاحظات على بيان رئيس القنصاة في ٢٤ فبراير ١٩٣٩
١٧٧	مؤتمر فلسطين - تقرير اللجنة المؤلفة لدرس مكاتبات معينة تبودلت في سنتي ١٩١٥ و ١٩١٦ بين السيد هنري مكماهون المندوب السامي البريطاني بالقاهرة وشريف مكة ١٦ مارس سنة ١٩٣٩
١٧٨	بيان اللورد رئيس القنصاة ١٦ مارس ١٩٣٩

١٧٩	بيان الخطة السياسية الصادر من حكومة جلالتة في ١٧ مايو سنة ١٩٣٩	٧١٧
١٨٠	قرار مؤتمر الهيئة البرلمانية لحزب العمال سنة ١٩٣٩	٧٢٧
١٨١	قرار مؤتمر حزب العمال سنة ١٩٤٠	٧٢٩
١٨٢	بلاغ المندوب السامي البريطاني الخاص بالهجرة اليهودية غير المشروعة نوفمبر سنة ١٩٤٠	٧٣١
١٨٣	قرار حزب العمال سنة ١٩٤٣	٧٣٣
١٨٤	تصريح صحفي رسمي لرئيس الولايات المتحدة فرانكلين د. روزفلت بشأن الكتاب الأبيض لسنة ١٩٣٩	٧٣٥
١٨٥	قرار مؤتمر الحزب الجمهوري الوطني في ٢٧ يونيو سنة ١٩٤٤	٧٣٧
١٨٦	القرار الذي اتخذته الحزب الديمقراطي في مؤتمره بشأن فلسطين	٧٣٩
١٨٧	من تصريح بشأن « التسوية الدولية » بعد الحرب سنة ١٩٤٤	٧٤١
١٨٨	مشروع لود ميلك سنة ١٩٤٤	٧٤٢
١٨٩	نص الكتاب الذي وجهه جلالة الملك عبد العزيز آل سعود ملك المملكة السعودية الى الرئيس روزفلت بتاريخ ١٠ مارس سنة ١٩٤٥	٧٤٥
١٩٠	الرد الذي بعث به الرئيس روزفلت الى الملك عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية	٧٤٩
١٩١	الملحق الخاص بفلسطين في ميثاق جامعة الدول العربية ١٩٤٥	٧٥١
١٩٢	بيان وزير الخارجية البريطانية عن لجنة التحقيق الانجليزية - الأمريكية لفلسطين ١٣ نوفمبر ١٩٤٥	٧٥٣
١٩٣	المذكرات المتبادلة بين حكومة جلالة الملك للمملكة المتحدة وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية بشأن تشكيل اللجنة المشتركة للتحقيق في مسائل فلسطين ويهود أوروبا	٧٦١
١٩٤	القرار الاجماعي للكونجرس الأمريكي ١٩ ديسمبر سنة ١٩٤٥	٧٦٣
١٩٥	توصيات وتعليقات لجنة التحقيق الانجليزية - الأمريكية بشأن مشاكل اليهود في أوروبا	٧٦٥
١٩٦	واقضية فلسطين سنة ١٩٤٦	٧٦٥
١٩٦	ملاحظات وتعليقات مجلس جامعة الدول العربية على توصية اللجنة الانجليزية - الأمريكية	٧٨١
١٩٧	ولد اقراها المجلس في ١٢ يونية سنة ١٩٤٦	٧٨١
١٩٧	صورة المذكرة التي بعثت بها الحكومات العربية بناء على قرار مجلس جامعة الدول العربية بتاريخ ١٢ يونية ١٩٤٦ في دورته المنعقدة في بلودان الى الحكومتين الانجليزية والأمريكية	٧٨٧
١٩٨	قرار الجامعة العربية ١٩٤٦/٢١	٧٨٩
١٩٩	المذكرة التي أرسلتها الامانة العامة لجامعة الدول العربية الى الحكومة الأمريكية عملا بقرار مجلس جامعة الدول العربية ١٢ يونية سنة ١٩٤٦	٧٩١
٢٠٠	مؤتمر فلسطين سنة ١٩٤٦	٧٩٥
	— المقترحات القديمة على اثر المناقشات بين مندوب حكومة جلالة الملك في المملكة المتحدة ومندوبو حكومة الولايات المتحدة ١٩٤٦	٧٩٥
	— خطاب مستر اتلي في مجال افتتاح مؤتمر فلسطين بلندن ١٠ سبتمبر ١٩٤٦	٨٠١
	— خطاب دولة فارس بك الضوري ردا على خطاب مستر اتلي في مؤتمر لندن ١٩٤٦	٨٠٥
	(١٠ سبتمبر ١٩٤٦)	٨٠٥
	— خطاب معالي الدكتور فاضل الجعالي في مؤتمر فلسطين بلنسن ١٩٤٦	٨٠٧
	— خطاب صاحب السعادة كميل بك شمعون في مؤتمر فلسطين بلندن ١٩٤٦	٨١٢
	— خطاب دولة سدير باشا الرفاعي في مؤتمر فلسطين بلندن ١٩٤٦	٨١٩
	— خطاب الأمير عادل أرسلان في مؤتمر فلسطين بلنسن ١٩٤٦	٨٢٠
	— خطاب صاحب السمو الملكي الأمير فيصل آل سعود في مؤتمر فلسطين بلندن ١٩٤٦	٨٢٣
	— خطاب سمو الأمير سيف الاسلام عبد الله في مؤتمر فلسطين بلندن ١٩٤٦	٨٢٤
	— خطاب صاحب السعادة عبد الرحمن عزام باشا في مؤتمر فلسطين بلندن ١٩٤٦	٨٢٧

٨٣٩	خطاب معالي عبد الرازق السنهوري في مؤتمر فلسطين بلندن ١٩٤٦	٢٠١
٨٤٤	كلمة دولة فارس بك الخوري في مؤتمر فلسطين بلندن (١٢ سبتمبر ١٩٤٦)	٢٠٢
٨٤٩	مقترحات الوفود العربية في مؤتمر فلسطين بلندن ١٩٤٦	٢٠٣
٨٥٣	تصريح رئيس الولايات المتحدة (مستر ترومان) في ٤ أكتوبر ١٩٤٦	٢٠٤
٨٥٨	كتاب الملك عبد العزيز آل سعود الى رئيس الولايات المتحدة «مستر ترومان» ١٩٤٦/١٠/١٥	٢٠٥
٨٥٩	رد الرئيس مستر ترومان الى الملك عبد العزيز آل سعود ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٤٦	٢٠٦
٨٦٣	قواعد المقاطعة العربية	٢٠٧
٨٩٣	مشروع هازر - سافيدج سنة ١٩٤٦	٢٠٨
	قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٥ مايو سنة ١٩٤٧ باختيار لجنة تحقيق وقرائها بتقسيم فلسطين الى دولتين عربية ويهودية وتحويل منطقة القدس (٢٩ نوفمبر ١٩٤٧)	٢٠٩
٨٩٥	بلاغ حكومة الانتداب عن عمليات الارهاب اليهودي في فلسطين ١٩٤٨/٣/١	٢١٠
٩١٩	مشروع القرار الأمريكي بالغاء قرار التقسيم سنة ١٩٤٧ « ١٩ مارس ١٩٤٨ »	٢١١
٩٢١	قرار رفض الوكالة اليهودية لقرار الفناء التقسيم ٢٤ مارس ١٩٤٨	٢١٢
٩٢٢	قرار مجلس الامن بايقاف جميع الاعمال العسكرية في فلسطين - ١٩٤٨/٤/١٧	٢١٣
٩٢٥	مشروع امريكا بوضع فلسطين تحت الوصاية - ١٩٤٨/٤/٢٠	٢١٤
٩٢٧	قرار مجلس الامن باقامة لجنة هدنة لفلسطين ١٩٤٨/٤/٢٣	٢١٥
٩٢٩	اعلان قيام دولة اسرائيل ١٤ مايو ١٩٤٨	٢١٦
٩٣١	مذكرة الامانة العامة لجامعة الدول العربية الى الامم المتحدة بشأن تدخل قوات الدول العربية في فلسطين ١٥ مايو ١٩٤٨	٢١٧
٩٣٥	خطاب الياهو ايشيتن الى الرئيس الامريكي ووزير الخارجية باعلان قيام اسرائيل ١٤ مايو ١٩٤٨	٢١٨
٩٣٩	قرار مجلس الامن في ٢٩ مايو ١٩٤٨	٢١٩
٩٤١	مقترحات برنادوت ٢٧ يونيو ١٩٤٨	٢٢٠
٩٤٣	مذكرة وزير خارجية اسرائيل الى برنادوت بصدد مقترحاته الخاصة بالقدس ٥ يوليو ١٩٤٨	٢٢١
٩٤٥	رد برنادوت الى وزير خارجية اسرائيل بخصوص وضع القدس ١٩٤٨/٧/٦	٢٢٢
٩٤٧	اتفاقية جبل سككس	٢٢٣
٩٤٩	قرار مجلس الأمن في ١٥ يوليو ١٩٤٨	٢٢٤
٩٥١	خلاصة تقرير برنادوت الاول ١٦ سبتمبر ١٩٤٨	٢٢٥
٩٥٣	خلاصة تقرير برنادوت الثاني سنة ١٩٤٨	٢٢٦
٩٥٥	نص مذكرة الدول العربية برفض مقترحات برنادوت سنة ١٩٤٨	٢٢٧
٩٥٩	قرار مجلس الامن في ٤ نوفمبر سنة ١٩٤٨	٢٢٨
٩٦١	قرار مجلس الامن في ١٦ نوفمبر ١٩٤٨	٢٢٩
٩٦٣	قرارات مؤتمر اريحا بمبايعة الملك عبد الله ملكا على الاردن وفلسطين - اول ديسمبر ١٩٤٨	٢٣٠
٩٦٥	كلمة الملك عبد الله في وفد مؤتمر اريحا ١٩٤٨/١٢/١	٢٣١
٩٦٧	خطاب حاييم وايزمان ردا على مؤتمر اريحا - ١٩٤٨/١٢/٢	٢٣٢
٩٦٩	رسالة الياس ساسون الى الملك عبد الله - ١٠ ديسمبر ١٩٤٨	٢٣٣
٩٧١	البرلمان الاردني يوافق على مقررات مؤتمر اريحا ١٩٤٨/١٢/١٣	٢٣٤
٩٧٣	مذكرة الياس ساسون الى مبعوث الملك عبد الله ١٩٤٨/١٢/١٣	٢٣٥
٩٧٥	خطاب فيليب جيسب رئيس وفد امريكا في مجلس الامن بشأن انضمام اسرائيل الى عضوية الامم المتحدة ١٧ ديسمبر ١٩٤٨	٢٣٦
٩٧٧		

رقم الصفحة	رقم الوثيقة
١٧٩	٢٣٤ قرار مجلس الامن يوقف اطلاق النار فوراً في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٤٨
١٨١	٢٣٥ رسالة الملك عبد الله الى قائد القدس العسكري عبد الله التل - ١١ يناير ١٩٤٩
١٨٢	٢٣٦ تفويض شيلوح وديان بالتفاوض مع الملك عبد الله - ٥ يناير ١٩٤٩
١٨٥	٢٣٧ قرار مصر بوقف العمليات الحربية - ٧ يناير ١٩٤٩
١٨٧	٢٣٨ قرارات مؤتمر القدس ٢١ يناير ١٩٤٩
١٨٩	٢٣٩ قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة الخاصة باللاجئين الفلسطينيين
١٠٠٣	٢٤٠ اتفاقية الهدنة العامة « المصرية الاسرائيلية » ٢٤ فبراير ١٩٤٩
١٠١٧	٢٤١ رسالة الديوان الهاشمي الى عبد الله التل لوقف أية عمليات حربية ١٠ مارس ١٩٤٩
١٠١٩	٢٤٢ رسالة موسى شاريت الى الملك عبد الله ١١ مارس ١٩٤٩
١٠٢١	٢٤٣ رسالة الدكتور ايتان الى الملك عبد الله ١٥ مارس ١٩٤٩
١٠٢٣	٢٤٤ برقية الملك عبد الله الى الدكتور ايتان ١٩/٤/١٩٤٩
١٠٢٥	٢٤٥ مؤتمر الشونة الذي عقد بين وفد اردني برئاسة الملك عبد الله وفد اسرائيل برئاسة
١٠٢٩	٢٤٦ رسالة الملك عبد الله الى موشيه شرتوك ١٤/٢/١٩٤٩
١٠٣١	٢٤٧ رسالة الملك عبد الله الى شرتوك خاصة بالجيش العراقي في الجهة الاردنية ١٥/٢/١٩٤٩
١٠٣٣	٢٤٨ اتفاقية الهدنة العامة بين لبنان واسرائيل ٢٣ آذار « مارس » ١٩٤٩
١٠٣٩	٢٤٩ اتفاق الهدنة العامة بين المملكة الاردنية الهاشمية واسرائيل ٣ ابريل ١٩٤٩
١٠٥١	٢٥٠ بروتوكول لوزان - ١٢ مايو ١٩٤٩
١٠٥٣	٢٥١ مشروع اسرائيل المقدم الى لجنة التوفيق - مايو ١٩٤٩
١٠٥٥	٢٥٢ اعتراف البيت الابيض باسرائيل - ١٤ مايو سنة ١٩٤٩
١٠٥٧	٢٥٣ رسالة الملك عبد الله الى هربرت صونيل - ٢٢ مايو ١٩٤٩
١٠٥٩	٢٥٤ النص الرسمي لاتفاق الهدنة العسكرية الدائمة بين سوريا واسرائيل - ٢٥ يوليو ١٩٤٩
١٠٦٧	٢٥٥ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة باستبدال الوسيط بلجنة توفيق دولية ١٩/١٢/١٩٤٩

الجزء الثاني

١٠٦٩	٢٥٦ قانون العودة الصادر في سنة ٥٧١٠ هجرية - ١٩٥٠ ميلادية
١٠٧١	٢٥٧ معاهدة الدفاع والتعاون المشترك لدول الجامعة العربية ١٢/٤/١٩٥٠
١٠٧٥	٢٥٨ قرار جامعة الدول العربية ردا على قرار اريحا ١٣/٤/١٩٥٠
١٠٧٧	٢٥٩ تصريح الولايات المتحدة وفرنسا عن سياسة الدول العربية ازاء الشرق
١٠٧٧	٢٥٩ الأوسست - ٢٠ مايو ١٩٥٠
١٠٧٩	٢٦٠ رد الدول العربية على البيان الثلاثي المشترك
١٠٨١	٢٦١ بيان مجلس جامعة الدول العربية في شأن التصريح الثلاثي الامريكي البريطاني الفرنسي ١٩٥٠
١٠٨٢	٢٦٢ قرار مجلس الامن بالدعوة الى معالجة شكاوى مقدمة لفرط ١٠٠٠ عرب فلسطيني ١٧ نوفمبر ١٩٥٠
١٠٨٥	٢٦٣ قرار مجلس الامن الخاص باحداث تجفيف بحيرة الحولة - ١٨ مايو سنة ١٩٥١
١٠٨٩	٢٦٤ قرار مجلس الامن الخاص بمرور اسرائيل في قناة السويس - ١ سبتمبر سنة ١٩٥١
١٠٩١	٢٦٥ مشروع بلاند فوردم مدير وكالة الفوث الدولية - ١١ ديسمبر ١٩٥١
١٠٩٣	٢٦٦ مذكرة الحكومة الامريكية الى حكومة اسرائيل بشأن نقل وزارة خارجية اسرائيل الى القدس

١٠٩٥ ١١ يولية ١٩٥٢	٢٢٧
١٠٩٧ مذكرة احتجاج الدول العربية الى ألمانيا بشأن اتفاقية التمويلات مع إسرائيل	٢٢٨
١٠٩٩ القانون التشريعي كما أقره الكنيست الإسرائيلي في ٢٤ نوفمبر ١٩٥٢	٢٢٩
١١٠١ مشروع كمين المدير المساعد لوكالة الفوت	٢٧٠
١١٠٣ الاتفاقية الأردنية السورية لتوزيع مياه نهر اليرموك - ٤ يونية ١٩٥٢	٢٧١
١١٠٥ قرار مجلس الأمن بإدانة إسرائيل لعدوانها على قبيصة - ٢٤ نوفمبر ١٩٥٢	٢٧٢
١١٠٧ مشروع جونستون - نوفمبر ١٩٥٢	٢٧٣
١١١١ ملاحظات اللجنة الفنية على مشروع جونستون - يناير ١٩٥٤	٢٧٤
١١١٥ المشروع العربي لاستغلال مياه نهر الأردن وروافده - سنة ١٩٥٤	٢٧٥
١١٢٧ قرار مجلس الأمن الخاص بمرور إسرائيل في قناة السويس - ٢٩ مارس ١٩٥٤	٢٧٦
١١٢٩ قرار مجلس الأمن بإدانة إسرائيل في عدوانها على غزة - ٢٨ مارس ١٩٥٥	٢٧٧
١١٣١	١٩٥٥/٤/٢٤ بيان وزير الخارجية البريطانية اتوني ايدن حول العلاقات العربية الإسرائيلية	٢٧٨
١١٣٣ قانون التنظيم الشعبي الفلسطيني كما أقره المجلس الوطني الفلسطيني في دور انعقاده الثاني في القاهرة من ٥/٢١ وحتى ١٤-١٩٥٤	٢٧٩
١١٤٧ الميثاق الأتركي العراقي « حلف بغداد » ٢٤ من فبراير سنة ١٩٥٥	٢٨٠
١١٤٩ مادد في مجلس العموم البريطاني حول حلف بغداد ومدى تأثيره على أمن إسرائيل - يوم ٣٠ مارس ١٩٥٥	٢٨١
١١٥٢ انضمام بريطانيا الى حلف بغداد « المعاهدة الإنجليزية العراقية » ٤ أبريل سنة ١٩٥٥	٢٨٢
١١٦٣ مشروع بيكر وهرز - ١٥ يوليو ١٩٥٥	٢٨٣
١١٦٥ خطاب جون فوستر دالاس وزير خارجية أمريكا في مجلس الشئون الخارجية ٢٦ أغسطس ١٩٥٥	٢٨٤
١١٧١ قرار مجلس الأمن الخاص بأحداث غزة - ٧ سبتمبر ١٩٥٥	٢٨٥
١١٧٢ قرار مجلس جامعة الدول العربية بخصوص أملاك اللاجئين ١٩٥٥/١٠/٤	٢٨٦
١١٧٥ بيان ايدن من الشرق الأوسط بعد صفقة الأسلحة في ٩ نوفمبر ١٩٥٥	٢٨٧
١١٧٩ النص الكامل لمشروع جنرال تيلر - ديسمبر ١٩٥٥	٢٨٨
١١٨١ قرار مجلس الأمن الخاص باعتداء إسرائيل على طبرية في ١١ و ١٢ ديسمبر ١٩٥٥	٢٨٩
١١٨٢ صند القسار في ١٩/١/١٩٥٦	٢٩٠
١١٨٥ البيان المشترك عن الحادثات الأمريكية البريطانية - ١٩٥٦/٢/١	٢٩١
١١٨٧ قرار مجلس الأمن بشأن تنفيذ القرارات التي أصدرها لتخفيف حدة التوتر على امتداد خطوط الهدنة - ١٩٥٦/٤/٤	٢٩٢
١١٨٩ قرار مجلس الأمن بعد بحث تقرير الأمين العام الخاص بتنفيذ اتفاقيات الهدنة - ١٩٥٦/٧/٤	٢٩٣
١١٩١ مشروع القرار السوفيتي الى مجلس الأمن بخصوص العدوان الإسرائيلي على مصر ٣٠ أكتوبر ١٩٥٦	٢٩٤
١١٩٣ المشروع اليوغوسلافي المقدم الى مجلس الأمن بخصوص العدوان الاسرائيلي على مصر ٣١ أكتوبر ١٩٥٦	٢٩٥
١١٩٥ رسالة إيزنهاور الى الكونجرس الأمريكي في ٥ يناير ١٩٥٧	٢٩٦
١٢٠١ اتفاقية التضامن بين مصر وسوريا والسعودية والأردن وللوقفة في ٩ يناير سنة ١٩٥٧	٢٩٧
١٢٠٣ خطاب دالاس امام لجنة الشئون الخارجية ولجنة الخدمات العسكرية التابعةين لمجلس الشيوخ الأمريكي في ١٤ من يناير ١٩٥٧	٢٩٨

رقم الوثيقة	رقم الصفحة
٢٩٩	ملخص لاتفاقية التضامن العربية خاص بالمعونة المقدمة للاردن ١٩ يناير ١٩٥٧ ١٢٠٧
٣٠٠	خطاب الرئيس ايزنهاور في الادعاء والتليفزيون في ٢٠ فبراير ١٩٥٧ ١٢٠٩
٣٠١	قرار الكونجرس الموحد في ٩ مارس ١٩٥٧ - القانون الصام ٨٥ - ٧ قرار موحد لدعم السلام وتوطيد الاستقرار في الشرق الأوسط ١٢١٥
٣٠٢	تصريح الرئيس ايزنهاور حول توقيع القرار الموحد - ٩ مارس ١٩٥٧ ١٢١٧
٣٠٣	تقرير الرئيس ايزنهاور الى الكونجرس عن نشاط الذهب الامريكى للشرق الأوسط - ٩ مارس سنة ١٩٥٧ و ٢١ يوليو سنة ١٩٥٧ ١٢١٩
٣٠٤	قرار مجلس الأمن الخاص بجبل المكبر - ٢٢ يناير ١٩٥٨ ١٢٢٣
٣٠٥	اتفاقية التعاون بين حكومة الولايات المتحدة الامريكية وبين الحكومة التركية وقعت في ٥ مارس سنة ١٩٥٩ ١٢٢٥
٣٠٦	الضغط الصهيوني على السياسة الخارجية الامريكية كما كشف عنه عضو الشيوخ الامريكى لوفبرايت في خطابه امام الكونجرس في ٢٥ ابريل سنة ١٩٦٠ ١٢٢٧
٣٠٧	رأى كينيدي في الوضع في الشرق الأوسط - من كتاب « استراتيجية السلام » عام ١٩٦٠ .. ١٢٣١
٣٠٨	خطاب الرئيس جمال عبد الناصر في الدورة الخامسة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٦٠/٩/٦٧ « الجزء الخاص بفلسطين » ١٢٣٧
٣٠٩	بيان الدكتور جون ديفيز مدير وكالة اغانة اللاجئين في مؤتمر اللاجئين العالى - يناير ١٩٦١ ١٢٣٩
٣١٠	الخطابان المتبادلان بين كينيدي والسيد الرئيس ١٩٦١ ١٢٤٩
٣١١	نقاط كينيدي الست في مؤتمر له بتاريخ ١٩٦٢/٥/٦ ١٢٦١
٣١٢	المشروع العربى لاستغلال مياه روافد نهر الاردن لصالح البلاد العربية - ٨ سبتمبر ١٩٦٤ ١٢٦٥
٣١٣	الدعوة الى عقد مؤتمر القمة ١٩٦٤ ١٢٦٧
٣١٤	بيان مؤتمر القمة الأول ١٦ يناير ١٩٦٤ ١٢٧٢
٣١٥	الميثاق القومى الفلسطينى الصادر في ٢٨ مايو سنة ١٩٦٤ ١٢٧٥
٣١٦	وثيقة تبرئة اليهود - نص البيان التمهيدى نوفمبر ١٩٦٤ ١٢٧٩
٣١٧	وثيقة تبرئة اليهود - نص البيان الجديد بشأن اليهود ١٢٨١
٣١٨	بيان مؤتمر القمة الثانى ١١ سبتمبر سنة ١٩٦٤ ١٢٨٣
٣١٩	النظام الاساسى لمنظمة تحرير فلسطين ١٢٨٧
٣٢٠	النظام الاساسى للصندوق القومى الفلسطينى ١٢٩١
٣٢١	قرار مجلس النواب اللبناني بتحويل مجلس الوزراء الحق باعطاء الاذن بدخول قوات عربية الى الاراضى اللبنانية ١٩٦٥/١/٢١ ١٢٩٢
٣٢٢	مذكرة ممثلة الدول العربية المسبقة للاجئين الى حكوماتهم حول نتائج المباحثات مع المنوب العام لوكالة الاغانة ١٩٦٥ ١٢٩٥
٣٢٣	مذكرة منظمة الأرض الى الامين العام للأمم المتحدة ١٩٦٥ ١٣٠٣
٣٢٤	بيان الهيئة العربية العليا لفلسطين الى وزير خارجية ألمانيا الغربية الذى تحتج فيه على صفقة الاسلحة الالمانية لاسرائيل - ١٩٦٥/٢/١٥ ١٣١٧
٣٢٥	قرار مؤتمر « ممثلو الدول والرؤساء العرب » بخصوص هدية الاسلحة الالمانية لإسرائيل - ١٩٦٥/٢/١٥ ١٣١٩
٣٢٦	النظام الداخلى للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ١٩٦٥ ١٣٢١
٣٢٧	تصريح لحركة القوميين العرب حول مقترحات الرئيس بورقيبة المتعلقة بالقضية الفلسطينية - ١٩٦٥/٢/١٢ ١٣٢٧

رقم الوثيقة	رقم الصفحة
٣٢٨	بيان السيد كمال جيلاط رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي في لبنان حول مقترحات الرئيس بوريقة المتعلقة بالقضية الفلسطينية - ١٩٦٥/٢/١٩
٣٢٩	بيان الهيئة العربية العليا للفلسطين حول القضية الفلسطينية ومسألة العلاقات بين العرب والمسلمين - ١٩٦٥/٢/٢٩
٣٣٠	بيان ممثلي الملوك والرؤساء العرب - القاهرة - ١٩٦٥/٢/٢٩
٣٣١	بيان الهيئة العربية العليا للفلسطين الى مؤتمر رؤساء حكومات الدول العربية المنعقد في القاهرة - بيروت ١٩٦٥/٥/٢٤
٣٣٢	البيان المشترك للقيادة السياسية الموحدة - القاهرة - بغداد - ١٩٦٥/٥/٢٥
٣٣٣	مذكرة المكتب السياسي للقوى الثورية الفلسطينية التي قدمها الى المؤتمر الوطني الفلسطيني الثاني المنعقد في القاهرة في ١٩٦٥/٥/٣١
٣٣٤	مشروع التنظيم الشعبي كما قدمته قيادة العمل الفلسطيني في حركة القوميين العرب الى المؤتمر الوطني الفلسطيني الثاني المنعقد في القاهرة - ١٩٦٥/٥/٣١
٣٣٥	مذكرة القيادة العامة لحركة التحرير الوطنية الفلسطينية (فتح) الى السيد يونس الامين العام للأمم المتحدة ١٩٦٥
٣٣٦	بيان الهيئة العربية العليا لفلسطين حول الاحداث والتطورات التي طرأت على قضية فلسطين في المصايف الاخيرين - ١٩٦٥/٦/٢٠
٣٣٧	تصريح السيد احمد الشقري حول الاسس المشرة التي تقوم عليها منظمة التحرير الفلسطينية - ١٩٦٥/٧/٢
٣٣٨	حديث الدكتور فايز صايغ عضو اللجنة التنفيذية الجديدة لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس دائرة الاعلام والتوجيه القومي فيها عن حقيقة الازمة في المنظمة وعن مدى التزام اللجنة التنفيذية الجديدة بتصريحات الشقري
٣٣٩	نظام انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني - القدس ١٩٦٥/٧/١٧
٣٤٠	نظام العمل في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ١٩٦٥/٧/١٨
٣٤١	مقترحات منظمة التحرير الفلسطينية الى مؤتمر القمة العربي الثالث - ١٩٦٥/٩/١١
٣٤٢	قرار مجلس وزراء الخارجية العرب الخاص برفض مذكرة الرئيس بوريقة مؤتمر القصة العربي الثالث بتاريخ ١٢ سبتمبر ١٩٦٥
٣٤٣	ميثاق التضامن العربي - الدار البيضاء ١٥ سبتمبر ١٩٦٥
٣٤٤	بيان مجلس ملوك ورؤساء دول الجامعة العربية في دور اجتماعه الثالث بالدار البيضاء ١٢ - ١٧ سبتمبر سنة ١٩٦٥
٣٤٥	قرارات مجلس جامعة الدول العربية في دور الانعقاد المصادي الرابع والاربعين ٣ - ٨ يناير ١٩٦٦
٣٤٦	نص الاتفاق التمهيدي بين الحكومة الاردنية ومنظمة التحرير الفلسطينية - ١٩٦٦/١/١٠
٣٤٧	بيان مؤتمر وزراء الاعلام العرب الثالث وقراراته - دمشق ١٩٦٦/٢/١٦
٣٤٨	قرارات مجلس جامعة الدول العربية في دور الانعقاد المصادي الرابع والاربعين على مستوى وزراء الاعلام العرب - ١٩٦٦/٢/١٦
٣٤٩	نص المذكرة الإيضاحية التي قدمتها منظمة التحرير الفلسطينية الى الحكومة الأردنية
٣٥٠	قرارات مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده المصادي الخامس والاربعين ١٧ - ٢١ مارس سنة ١٩٦٦
٣٥١	بيان صادر عن وزارة الاقتصاد الامانية بمناسبة انتهاء التوقيعات - ٢٧ مارس سنة ١٩٦٦
٣٥٢	مذكرة المسيحيين العرب الى رئيس اساقفة كاتدرائية القديس - ١٩٦٦/٤/٢٣
٣٥٣	قرارات المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثالثة - غزة - ٢٠ - ٢٤ مايو سنة ١٩٦٦

٣٥٤	خطاب رئيس منظمة التحرير الفلسطينية (الشقري) في اجتماع لجنة المثليين الشخصيين للولود والرؤساء العرب ٢٧ يونيو ١٩٦٦	١٢٤٣
٣٥٥	نص مذكرة الهيئة العربية العليا لفلسطين الى وزارة الخارجية العربية بمناسبة الاتفاقية الموقعة بين اللاتيا الغربية واسرائيل - ١٩٦٦/٥/٢٨	١٢٧٥
٣٥٦	تكملة خطاب رئيس منظمة التحرير الفلسطينية في الجلسة الثانية لـ لجنة المثليين الشخصيين للولود ورؤساء الدول العربية في ٢٩ يونيو ١٩٦٦	١٢٧٧
٣٥٧	مذكرة الهيئة العربية العليا لفلسطين الى الحكومة البولونية بخصوص موقفها من اسرائيل ١٩٦٦/٦/٢٩	١٢٩٧
٣٥٨	مذكرة الهيئة العربية العليا لفلسطين للدول العربية حول مشروع صهيوني يستهدف القضاء وكالة الفوت وامتناص اللاجئين ١٩٦٦/٦/٢٩	١٥٠١
٣٥٩	قرارات مجلس الجامعة العربية في دور انعقاده العادي الخامس والاربعين - الجلسة الرابعة ١٩٦٦/٧/١٦	١٥٠٥
٣٦٠	بيان أمين القدس « مع المرفقات » عن تفاصيل المؤامرة الصهيونية للاستيلاء على هبسا والجامعة العربية تمهيدا لتحويل القدس ١٩٦٦/٩/١١	١٥٠٧
٣٦١	قرارات مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده العادي السادس والاربعين - القاهرة ١٠ - ١٢ سبتمبر ١٩٦٦	١٥١٣
٣٦٢	مذكرة الهيئة العربية العليا للدول العربية بمناسبة افتتاح الكنيست اليهودي بالقدس - ١٩٦٦/٩/٢١	١٥٢٣
٣٦٣	مذكرة الحكومة الفرنسية الى الحكومات العربية بشأن وضع القدس كعاصمة لاسرائيل - سبتمبر ١٩٦٦	١٥٢٧
٣٦٤	مذكرة الحكومة اليابانية الى الحكومات العربية بشأن وضع القدس كعاصمة لاسرائيل - سبتمبر ١٩٦٦	١٥٢٩
٣٦٥	مذكرة الحكومة البريطانية الى الحكومات العربية بشأن وضع القدس كعاصمة لاسرائيل - سبتمبر ١٩٦٦	١٥٤١
٣٦٦	مذكرة الهيئة العربية العليا لفلسطين للدول العربية حول اخطار شق قناة يهودية منافسة لقناة السويس ١٩٦٦/١٠/١٢	١٥٤٢
٣٦٧	مقررات اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ١٩٦٦/١٠/٢٥	١٥٤٥
٣٦٨	القرارات والتوصيات التي اتخذها المجلس الاقتصادي العربي في دور انعقاده العادي الثاني عشر - ١٢ ديسمبر سنة ١٩٦٦	١٥٤٩
٣٦٩	رسالة جونسون للرئيس عبد الناصر - ٢٢ مايو ١٩٦٧	١٥٥٣
٣٧٠	رسالة الرئيس عبد الناصر الى جونسون - ٢ يونيو ١٩٦٧	١٥٥٧
٣٧١	مبادئ جونسون الخمسة - ١٩ يونيو ١٩٦٧	١٥٦١
٣٧٢	مشروع قرار دول امريكا اللاتينية - ١٩٦٧/٦/٢٥	١٥٦٣
٣٧٣	قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الخاص بالقدس - ٤ يوليو ١٩٦٧	١٥٦٥
٣٧٤	قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الخاص بالقدس - ١٤ يوليو ١٩٦٧	١٥٦٧
٣٧٥	مشروع اودي افترى (عرض على الكنيست في يوليو ١٩٦٧ ورفضه الكنيست)	١٥٦٩
٣٧٦	مشروع الحزب الشيوعي الاسرائيلي للسلام (قدم للكنيست في ١٩٦٧/٨/٨)	١٥٧١
٣٧٧	البيان المشترك لمؤتمر القمة العربي بالخرطوم - اول سبتمبر ١٩٦٧	١٥٧٣
٣٧٨	قرارات وتوصيات مؤتمر القمة العربي في الخرطوم - اول سبتمبر ١٩٦٧	١٥٧٥
٣٧٩	خطاب وزير خارجية اسرائيل الى السكرتير العام للأمم المتحدة بشأن القدس ١١ سبتمبر ١٩٦٧	١٥٧٧

رقم الوثيقة	رقم الصفحة
٢٨٠	قرار مجلس الأمن بشأن اعتداء إسرائيل على السويس - ١٩٦٧/١٠/٢٦
٢٨١	تقرير السكرتير العام للأمم المتحدة الرفوع الى الجمعية العامة بشأن القدس بناء على تقرير ممثله الشخصي أرنتسو تالان - أكتوبر ١٩٦٧
٢٨٢	مشروع القرار الأمريكى الذى قدمته الهند ونيجييريا ومالى ١٩٦٧/١١/١٨
٢٨٣	مشروع القرار الأمريكى فى ١٩٦٧/١١/٨
٢٨٤	مشروع القرار المسوفيتى المقدم فى ١٩٦٧/١١/٢١
٢٨٥	قرار مجلس الأمن الصادر فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ حول أزمة الشرق الأوسط
٢٨٦	مشروع قرار الدول الأفروآسيوية - لائتينية بإبطال اجراء إسرائيل فى القدس والذى قدمته باكستان والسمنغال فى ١٩٦٨/٥/٢٠
٢٨٧	قرار مجلس الأمن بإلقاء العرض المسمى الاسرائيلى فى القدس ٢٠ مايو ١٩٦٨
٢٨٨	نص قرار الدول الافرو - آسيوية - لائتينية بإبطال اجراءات إسرائيل فى القدس والذى قدمته باكستان والسمنغال فى ١٩٦٨/٥/٢١
٢٨٩	قرار مجلس الأمن بشأن إلقاء اسرائيل لضم القدس إليها ٢١ مايو ١٩٦٨
٢٩٠	مشروع إيزنهاور شتراوس لإزالة ملوحة مياه البحر سنة ١٩٦٧
٢٩١	مشروع ييجسال الوين - أغسطس ١٩٦٨
٢٩٢	مشروع ابا ايان للجمعية العامة المكون من ٩ نقاط - ١٩٦٨/١٠/٩
٢٩٣	نص المقترحات السوفيتية - ١٩٦٨/١٢/٢٢
٢٩٤	قرار مجلس الأمن بإدانة إسرائيل فى عدوانها على مطار بيروت - ٢١ ديسمبر ١٩٦٨
٢٩٥	بيان حركة أرض إسرائيل بإنشاء مستوطنات يهودية فى المناطق المحررة ١٩٦٨
٢٩٦	المقررات السرية للحزب الاسرائيلية ١٩٦٨
٢٩٧	نص الرد الأمريكى - ١٩٦٩/١/١٥
٢٩٨	راى القاهرة الرسمى فى الرد الأمريكى على المشروع الروسى المقدم فى ١٩٦٩/١/١٩
٢٩٩	نقاط نيكسون الخمس للتحرك فى أزمة الشرق الأوسط - ١٩٦٩/٢/٦
٤٠٠	نص مذكرة محمود دياض الى رئيس مجلس الأمن - ١٩٦٩/٢/١٣
٤٠١	ورقة العمل الأمريكية - ٢٤ مارس سنة ١٩٦٩
٤٠٢	مشروع الملك حسين للسلام فى الشرق الأوسط والمكون من ست نقاط - ١٩٦٩/٤/١٠
٤٠٣	بيان لجنة الصلاطات الخسارية بمجلس الشيوخ الأمريكى حول التزامات الولايات المتحدة للدفاع عن إسرائيل - ١٩٦٩/٤/١٧
٤٠٤	قرار مجلس الأمن بإبطال إسرائيل بالرجوع عن كل اجراءاتها لضم مدينة القدس - يوليو ١٩٦٩
-	«ملحق» وثائق وزارة الحرب البريطانية لسنة ١٩٦٧ والتى كشف النقاب عنها عام ١٩٦٧
-	ثبت المصادر
فهارس تفصيلية :	
١ - فهرس موضوعي	١٧١٥
١ - فهرس تحليلي	١٧١٧
٢ - فهرس اعلام	١٧٤٩
٤ - فهرس خرائط	١٨٢١
	١٨٤٧

العهد العمرى

وثيقة الأمان التى بعث بها الخليفة عمر بن الخطاب

لبطريقك النصرانى صفرونيوس (١)

سنة ٦٣٧

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى شرفنا بالإسلام وأكرمنا بالإيمان ورحمنا بنبيه محمد صلى الله عليه وسلم وهدانا من الضلال وأنقذنا به من التهلكة ووجد قلوبنا ، ونصرنا على الأعداء وثبت أيدينا وجعلنا أخوة متحابين فاحمدوا الله يا عباد الله على هذه النعمة .

أما بعد فهذا عهد منى أنا عمر بن الخطاب أعطى للشيخ القوربطريرك الأمة الملكية صفرونيوس على جبل الزيتون بمقام القدس انشريف فى الاشتغال على الرعايا والقسوس والرهبان والراهبات حيث كانوا وابن وجدوا ان يكون عليهم الأمان لأن الذمى اذا حفظ أحكام الذمة وجب له الأمان والصون منا نحن المؤمنين وإلى من يتولى بعدنا ولتقطع عنهم أسباب جوانحهم كحسب ما قد جرى منهم من الطاعة والخضوع وليكن الأمان عليهم وعلى كنائسهم ودياناتهم وكافة زياراتهم التى بيدهم داخلا وخارجا . وهى : القيامة وبيت لحم مولد عيسى (عليه السلام) الكنيسة الكبرى والمغارة ذات الثلاثة أبواب قبلى وشمالى وغربى وبقية أجناس النصرانى الموجودين هناك وهم الكرج والحشش والذين يأتون للزيارة من الأفرنج والقطب والسرمان والأرمن والنساطرة واليعاقبة والوارنة تابعين للبطريرك المذكور ويكون متقدما عليهم لأنهم أعطوا من حضرة النبي الكريم والحبيب المرسل من الله وشرقوا بختم يده الكريم وأمر بالنظر اليهم والأمان عليهم كذلك نحن المؤمنين نحسن اليهم ويكونون معافين من الجزية والغفر والموجب ومسلمين من كافة البلايا فى البر والبحر وفى دخولهم للقيامة وبقية زياراتهم لا يؤخذ منهم شيء وأما الذين يقبلون الى الزيارة الى القيامة يؤدى النصرانى الى البطريرك درهما وثلاثا من الفضة وكل مؤمن ومؤمنة يحفظ ما أمرنا به سلطانا أم حاكما أم واليا يجرى حكمه فى الأرض غنى أم فقير من المسلمين المؤمنين والمؤمنات . وقد أعطى لهم مرسومنا هذا بحضور جم الصحابة الكرام عبدالله وعثمان بن عفان وسعد بن زيد وعبد الرحمن بن عوف وبقية الأخوة الصحابة الكرام . فليعتمد على ما شرحنا فى كتابنا هذا ويعمل إياه ويبقى فى أيديهم . وصلى الله على سيدنا محمد وآله وأصحابه والحمد لله رب العالمين حسبا الله ونعم الوكيل .

فى العشرين من شهر ربيع الأول سنة ١٥ للهجرة النبوية . وكل من قرأ مرسومنا هذا من المؤمنين وخالفه من الآن الى يوم الدين فليكن لعهد الله ناكثا ولرسوله الحبيب باغضا .

(١) تاريخ ابن جرير الطبرى - ج ٢ أحداث عام ١٥ هـ .

- والوثيقة محفوظة فى كنيسة القيامة بالقدس (كتاب المدونات الصبونية والقانون الدولى)
لشفيق الرشيدات .

من سنة ١٠١٣ ق.م الى سنة ٩٧٣ ق.م



(٢) ب

فلسطين تحت الحكم الروماني سنة ٣٧ م ٠ م



وثائق دير صهيون بالقدس الشريف

سنة ١٤٢٧ (١)

الحمد لله رب العالمين

بسم الله الرحمن الرحيم

شهوده الواضعون خطوطهم آخره ، ومن سيكتب عنه باذنه من أهل الصلح الشافئ فيما يشهدون به أنهم يعرفون جميع الدير الكائن بظاهر القدس الشريف المعروف بدير صهيون وله حدود أربعة ثلاثة منها للفلاة وواحد وهو الرابع لمقابر الفرنج وغيرهم من النصارى المذكور فى لفصل السؤال المسطر اعلاه المرفقة الشرعية . ويشهدون مع ذلك شهادتهم بها عالون ولها محققون لا يشكون فيها ولا يرتابون ان الدير المذكور اعلاه رومى من جملة الاديرة الرومية العتيقة المزمنة القديمة وهو قائم على اصوله من قديم الزمان بظاهر القدس الشريف بارض فلاة بعيد عن العمران ليس بجواره بنا لمسلم وانه معد لاقامة الرهبان الفرنج يتداولونه جماعة من جماعة من قديم الزمان والى تاريخه وان من حقوقه عليه يسطح الدير المذكور شهرتها على صهيون الفوقانية هى من جملة الاماكن التى بالدير المذكور المعدة لصلاة المقيمين بالدير المذكور من الفرنج والمترددين الى الدير المذكور من النصارى ، ارتفاع بناءها القديم من سطح الدير المذكور للزمن عشرة اذرع بذراع العمل وكان ذلك مبنى بالحجر والشيد والطين ، وكان سقفها معقودا قبوا بمثل ذلك وان العلية المذكورة انهدم اكثر سقفها المعقود وبقي منه قطعة لطيفة وانهدم اكثر حيطانها وبقي البعض . وانهدم من الحسايط الدائرة على جميع الدير المذكور من داخل الدين ومن خارجه اماكن متفرقة كانت مبنية بمثل ما ذكر اعلاه ورموا فى الاماكن المهتمة احجار بغير مون ولا بناء ولم يمنع ذلك المتعرضين لمن فى الدير . وكان ارض الدير المذكور مبلطة من قديم الزمان لضرورة الامطار والمياه والشلوج لا للزينة فانقلع بعض ذلك من توالى الازمنة عليه وحصل الضرر بسبب ذلك . وبهذا الدير المذكور قلالي يرسم سكنى الرهبان من الفرنج والزمنى والمنقطعين من النصارى العاجزين عن السعى . وابنية ذلك مزمنة عتيقة من عهد بناء الدير المذكور فتهدم من ذلك اماكن هم خمس قلالي وحصل الضرر بذلك . يعلم شهوده ذلك ويشهدون بما اقيه مسئولين وكتب ذلك السؤال من جاز سؤاله شرعا فى حادى عشر جمادى الآخرة سنة احدى واربعين وثمان مائة حسب الاذن الكريم العالى المولى القاضى الامامى العالمى العلامى المجتهدى الحبرى الخاشعى الاصلى البليغى العريقى المحققى الدقيق الرحلى الحججى لشينخى الحاكمى البدرى شيخ الاسلام اوحده المجتهدين الاعلام حجة للتكلمين قاضى المسلمين خالصة امير المؤمنين العيني

(1) Risanl, (N.) Documenti II

Firmanl, Gerusalemme 1931-XVIII. Documento, PP. 181.188

تلا من كتاب « وثائق دير صهيون » للدكتور احمد دواج

الحنفى الناظر فى الاحكام الشرعية بالديار المصرية وسائر الممالك الشريفة السلطانية
امام دهره ووحيده عصره ادام الله تعالى ايامه واعز احكامه واحسن اليه واسبغ
نعمته عليه المنص خطه الكريم اعلاه شرفه الله تعالى واعلاه وحسبنا الله ونعم
الوكيل .

شهد بمضمونه	شهد بمضمونه	شهد بمضمونه
محمد بن حسن بن محمد الحنبلى	عماد بن محمد بن محمد التاجر السفار عرف بالخليلى وكتب عنه باذنه وحضوره	الحاج محمد بن محمد بن محمد عرف برفوق وكتب عنه باذنه وحضوره
شهد بمضمونه	شهد بمضمونه	شهدت الخمسة
على بن محمد بن عمر الحريرى بالقدس وكتب عنه باذنه وحضوره	الحاج يوسف بن بهادر الساعى عرف بالقدسى وكتب عنه باذنه وحضوره	عندى بذلك وقبلوا

(٤)

مرسوم السلطان خشقدم

خاص بدير صهيون (ج)

سنة ١٤٨٤

بسم الله الرحمن الرحيم
رسم بالأمر الشريف الصالى المولى
خشقدم

السلطانى الملكى الظاهرى السيفى اعلاه الله تعالى وشرقه وانفذه فى الافاق
وصرفه .

يعتمد

أن يسطر هذا المرسوم الشريف الى كل واقف عليه من القربى والجناب الكريمين
العاليين الاميرين الكبيرين الكفلى والكافلى للسيفيين كآفلى .

السلطنة الشريفة بالشام وحلب المحروستين اعز الله تعالى الصارهما
والنيابات والمجالس العالية والسامية الكافلية السيفية نواب السلطنة الشريفة
بمراپلس وحماه وصغد وغزة والقدس الشريف وناظر الحرمين الشريفين بهما
وكاشف الرملة ونابلس والاستاذ دار المتولى قبض مال الجرجان والحكام وولاه امور
الاسلام بالماليك الاسلامية ضاعف الله تعالى وأدام نعمتهم يبنى ويوضح لعلمهم
الكريم .

المبارك ان المحتشم الموقر الارخى القديس إقخر طايفته واهل ملته الوايس
بدير صهيون وعين كرم وبيت لحم وكبير طايفة الفرنج المقيمين بالقدس الشريف
ودير صهيون وجميع الرهبان القيمين والواردين الى القدس الشريف رفعوا قصة
لواقفنا الشريفة أنهم فيها أحوالهم وسألوا صدقاتنا الشريفة فى شمولهم بنظرنا
الشريف وبعدلنا الشامل وأن يجدد لهم مرسومنا شريفا مطلقا على حكم ما بأيديهم
من المراسيم الشريفة من الملوك السالفة وهم الظاهر بيبرس والمنصور قلاوون

(ج) من كتاب « وثائق دير صهيون » للدكتور احمد دراج .

Diplomatic Commentary by stern (S.M.) : نقل عن :

والناصر محمد والناصر حسن واخوته والاشرف شعبان والظاهر برفوق والناصر فرج والتؤيد شيخ وولده المظفر ططر وولده الصالح والاشرف برسباى والظاهر جقمق والاشرف اينال ومرسومنا الشريف ايضا يتضمن ما نذكر فيه وهو انه اذا حضرت برديدة او خاصكية او غيرهم الى القدس الشريف لا يكلفوا ولا يلزموا بكلفة ولا تفسير الا ان كان لهم اسما .

وان كان على أحد من طائفة الفرنج او من اجناس النصارى مطالبة فلا يلزموا بها .

ولا تلزم طائفة الرهبان بتفسير ولا كلفة الا ان كان لأحد اسم وان هلك الرئيس بدير صهيون او أحد من الرهبان او من الجرجان يكون موجوده للرهبان المذكورين ويمكنوا من دفن من هلك ولا يعارضوا فى مآكلهم ومشربهم ويفسح لهم فى شراء العنب لمشروبهم اذا لم يحصل به نفع للمسلمين ويمكنوا من مشروبهم ومعاشيتهم ونقلها من دير الى دير ومن كنيسة الى كنيسة على جارى عادتهم القديمة ويمكنوا من التوجه الى بلادهم وضرورتهم والعودة الى محلهم بترجمان وبغير ترجمان ولا يلزموا بقرض ولا معاملة وتمكين الرهبان من الدخول الى قلعة عندما تفتح بغير كلفة وتمكين للرئيس بدير صهيون من إقامة اثنين وثلاثين او اربعين بقعة واخراجهم اذا اراد واستبدلهم بغيرهم على جارى العادة ويمكنوا من تلييس مساكنهم وتلييس اسطحتهم لدفع الضرر من المطر على الوجه الشرعى ولا يطلب منهم غرامة ولا قطع مصانعه ولا يلزموا بما على أحد يموت من الفرنج البنادقة وغيرهم الا بوجه شرعى ولا يجبر المذكورون على فتح ديورتهم وكنائسهم بيت لحم وعين كازم الا برضاهم ويمكنوا من الدار المجاورة لديرهم وترميم مساكنهم التى يحتاجون اليها للسكن ولا يتألفهم أحد من الحكام بالقدس الشريف لامن الناظر ولا النايب ولا الوالى ولا غيرهم ولا يقطع لهم أحد مصانعه ولا تمنع الصدقة المحضرة اليهم من بلادهم ولا يعارضهم فيها أحد من الخفراء والشادين باليمن والسواحل والطرقات وغير ذلك ولا يعارضوا فى جميع مزاراتهم بالاماكن التى لهم بها عادة ودخولهم فيها وفعل شرايطهم واعبادهم التى اقتضاها دينهم وخلاص حقوقهم ممن يتعين فى جهته واذا حصلت عليهم شكوى من القدس الشريف يعطى درهم واحد فضة او درهمين ولا يطالبوا ولا يكلفوا بشيء جملة كافية . على جارى عادتهم القديمة واذا اعتدى أحد من طوائف الفرنج على أحد من المسلمين فى البحر او البر لا يلزم الرهبان بذلك لانهم تركوا الدنيا واشتغلوا بعبادة الله بالديورة المذكورة واذا حصل لأحد من الرهبان من أحد الحكام بالقدس الشريف وغيره ضرر وقصد الحضور الى الابواب للشفاعة يمكن من الحضور ولا يمنع واذا حضر أحد من البرديدة لا يتعرض اليهم اقبى بيوتهم ولا اقبى مساكنهم ولا يقصدهم بضرر جملة كافية وان لا يطلب الرهبان القميون بدير صهيون وبيت لحم وعين كازم القدس الشريف بسبب القسايم التى كتبت عليهم ولا يلزم بها الا القناصلة غير وانه من قصد من الجرجان والفرنج التردد الى دير صهيون وبيت لحم يمكن من ذلك على العادة ولا يمنع اجهار النداء لهم بالحماية من الضرر والتشويش والامان والاطمئنان وكف الاذى عنهم وعن غلماهم واتباعهم واجراهم واجرا تجارهم على جارى العوايد عملا فى ذلك بالعدل الشريف وان يتقدم الكاشف بالرملة بكتابة قسايم شريفة على الخفرا بالرملة ويأفاه بعدم معارضة الرهبان المذكورين جملة كافية على جارى عادتهم وان لا يتعرض أحد الى الرهبان الواصلين لينا يافا المعروفين برهبان الخيل من الكارية بالرملة وغيرهم

ولا يقصّبهم للركوب معهم غصبا ولا يتكلم فى ذلك الا رئيسهم بدير صهيون وعين كارم وببيت لحم وكذلك الترجمة بالرملة والقدس الشريف لا يتعرضوا الى الفرنج فى ترجمة الا ان كان بيده من يقصد التعرض اليهم مرسوم شريف او منشور شريف بالترجمة ومن لم يكن بيده مرسوم شريف ولا منشور شريف لا يتعرض اليهم جملة كافية وأن يمكن غلمانهم وأتباعهم من السفر حيث شاءوا من غير معارض لهم وسال الرئيس بدير صهيون والرهبان أن لا يكرهوا على ضمان أحد من الفرنج ولا غيرهم وأن لا يلزموا بكتب قسايم ولا حلف حيث يشق على عليهم فى دينهم وانه اذا حدث طلب بالقدس الشريف على النصارى واليهود بسبب تكسير أو غير ذلك لا يلزم الرئيس بالدير المذكور ورهبانه بشئ من ذلك وأن يعفوا من ساير المغارم والمظالم وأن يمكن الرئيس بدير صهيون من ارسال رهبانه حيث شاءوا من ساير الممالك لاستعطا مايقوم باودهم وباطال ماكتب على رهبانه فى غيبته بسبب ذلك واذا سافر رهبانهم بحوايجهم وضروراتهم وغابوا سنتين وأكثر فى أشغال ديرهم تكتب اسماؤهم عند المباشرين بحيث انهم اذا عادوا لا يلزموا بكلفة ولا موجب واذا استبدل الرئيس رهبانا من ديره برهبان بيروت لا يؤخذ منهم موجب على عادتهم وانه اذا خرج راهب بغير اذن ريسه ووقع منه شيئا ناقصا فلا يلزم الرئيس ولا رهبانه بذلك واذا حضر طائفة الجرجان والتجار والرهبان وغلمان التجار لزيارة قمامة وأقاموا بما عليهم من الوجوب يمكنون من الدخول ثلاث مرات من غير تعويق على عادتهم ومنع من يقصد قطع مصانعتهم بسبب ذلك واذا حضر الى القدس الشريف خاصكى أو برىدى أو غيرهم بسبب تكسير خمر النصارى واليهود وحصل مغرم فلا يلزم الرهبان بتكسير ولا كلفة واذا توجه الرهبان الى بحر الشريعة وغير ذلك من المزارات لا يكلفوا حفرا ولا لقطع مصانة وانه اذا حضر جرجان أو فرنج من البر أو البحر وحصل لهم قطع طريق عليهم وأخذ موجودهم فلا يلزم الرهبان ولا يلزموا غصبا بموجب المذكورين لا فى أيام مستحق المقر الكريم الكفلى كافل المملكة الشامية المحروسة ولا فى بسط السنة اذا شكاهم احد بغير حق وغرموا شيئا يرجع على من شكاهم بذلك واذا فتحت قمامة للزيارة وقصد حوايج كنائسهم ورهبانهم الدخول لها يمكنوا من ذلك بغير كلفة الدرهم الفرد على جارى عادتهم •

لا يمكن أحد من طوائف النصارى من الدخول الى أماكنهم بغير رضاهم ومنع من يقصد ضررهم فهذا مضمون ما بأيديهم من المراسيم الشريفة وما سالوا فيه صدقاتنا الشريفة وقد رسمنا لهم الآن باستمرارهم على ذلك حملا على حكم ما بأيديهم من المراسيم الشريفة المتقدمة من الملوك السالفة سقى الله تعالى عهدهم حين اقتضاه الشرع الشريف ومرسومنا لكل واقف عليه ومستتمعه وناظر اليه أن يتقدموا بمنع من يحدث على المذكورين حادث أو يجدد عليهم مظلة وحيلهم على حكم ما بأيديهم من المراسيم الشريفة المشار اليها حيث اقتضته الشريعة المطهرة وكف اسباب الاذى والضرر عنهم ومعاملتهم بالمعاملة الشريفة ومنع من يتعرض لهم بسوء ولا يكلفوا مالا طاقة لهم به ولا عادة عليهم ومنع الوالى والبلاصية والمشاة وغيرهم من دخول ديرهم وقطع مصانعتهم والتشويش عليهم واذا دخل ريس جديد وخرج من قبله لا يكلف أحد منهما الى مغرم

ولا يلزم بكلفة ومن اعتمد خلاف ما رسمنا به من ذلك وما تضمنته مراسيم الملوك
السالفة تبرز المراسيم الشريفة باحضاره الى الابواب الشريفة عملا بالعدل الشريف
واعتماد ما بأيديهم من الرسوم الشريف والمربع من ديوان الجيوش المنصورة المورخ
بحدادى عشرين شهر ربيع الاول سنة ست وستين وثمانماية والعمل به والوصية بهم
ومنع من يتعرض اليهم بغير طريق مبين قولا واحدا وأمرنا جازما والمراسيم الشريفة
تؤكد عليهم فى ذلك غاية التأكيد والاعتماد على الخط الشريف اعلاه حجة فيه بقتضاه .

ان شاء الله تعالى

كتب فى ثامن عشرين شهر صفر المبارك سنة

تسع وستين وثمانماية

واقعة قبر داود عليه السلام

والقبة المحدثه عند دير صهيون والكشف

على دقماق ناظر الحرمين ونائب القدس الشريف (١)

سنة ١٤٨٨

وفيها (سنة أربع وتسعين وثمانائة) فى شهر صفر أحدث النصارى المقيمون بدير صهيون كنيسة ظاهر القدس الشريف بالقرب من الدير زعموا ان مكانها مقام السيدة مريم عليها السلام وأحكموا بناءها وجعلوا بها من جهة الشرق الهيكل الذى يعمل فى الكنائس وصارت كنيسة محدثة بدار الاسلام . وكان المساعد لهم دقماق النائب وأذن لهم بالبناء بمال بذل له ولغيره فى ذلك

وفيها ورد مرسوم شريف فى شهر شعبان على يد قاصد من باب الامير أذربك أمير كبير يتضمن أن رهبان دير صهيون أنهموا أن من حقوق ديرهم جميع القبو المجاور له وكان مدفنا لموتاهم وان جماعة من المسلمين زعموا ان به قبر داود عليه السلام وبنوا به محرابا للقبلة وليس الامر كذلك وان العلماء أفتوا بأنه من استحقاق النصارى ولا يجوز أن يكون مسجدا لكونه مقبرة وبرز الامر بتحرير ذلك وتسليم القبو للنصارى ومنع من يعارضهم ، وعقد مجلس بدار النيابة يحضره القضاة وقصد بعض الناس اعانة النصارى على انتزاعه من المسلمين فعز ذلك على أهل الاسلام لكونه بأيديهم وبه قبلة الى الكعبة المشرفة فخذل الله النصارى ومساعدتهم وانصرف المجلس من غير شيء . وسنذكر تمة هذه الحادثة فى السنة الآتية ان شاء الله تعالى .

ثم دخلت سنة خمس وتسعين وثمانائة

وفيها اشتد الأمر بسبب التجريدة لقتال بايزيدخان بن عثمان ملك الروم وتجهيز الرجال من جبل القدس وجبل الجليل وغيرهما . وتوجه الأمير أذربك أمير كبير وصحبته الأمراء والعساكر فلما وصل الى مدينة الرملة كتب مرسومه الى بيت المقدس الى مشايخ الاسلام والقضاة بسبب رهبان دير صهيون وما أنهموا من جهة القبو الذى يقال ان به قبر داود عليه السلام ، وأن يحرق الامر فيه ، وإذا تبين انه من استحقاق النصارى بالطريق الشرعى يسلم اليهم .

فعمد مجلس لذلك بالدرسة التنكزية بحضرة شيخ الاسلام الكمالى ابن أبى شريف وشيخ الاسلام النجمى بن جماعة ودقماق ناظر الحرمين ونائب السلطنة والقضاة . ودار الكلام بينهم فى تحرير أمره وكتبوا محضرا يتضمن ان هذا المكان به محراب الى جهة القبلة وأنه بأيدي المسلمين من تقدم السنين . وكتب العلماء والقضاة والفقهاء خطوطهم بالمحضر ولم يلتفت الى النصارى ولا الى من يساعدهم فى ذلك .

(١) « الانس الجليل بتاريخ القدس والجليل » انظر كتاب « وثائق دير صهيون بالقدس الشريف » للدكتور احمد دراج .

واقعة قبر داود عليه السلام

وفيها عقب ما تقدم ذكره من أمر النصارى كتب شيخ الاسلام الكمالى ابن أبى شريف للسلطان مكاتبتين احدهما ذكر فيها ان المسجد الاقصى الشريف قد اختل نظامه واحتاج الى العمارة واقامة الشعائر . والثانية فى معنى القبة التى أحدثها النصارى عند دير صهيون وانها صارت كنيسة محدثة ، وما وقع بسبب القبو الذى يقال ان به قبر داود عليه السلام وجهاز المكاتبتين للسلطان(١) فعرضتا عليه واقترن بذلك كثرة الشكاوى على دقماق نائب القدس لما يصدر منه من الظلم والجور وقطع الطرق فى أيامه .

فجهز السلطان خاصكيا اسمه أذربك بالكشف على النائب وكتب مرسوم شريف مطلق بما وقع على النائب من شكوى الرعية وما يعمل فى حقهم وأن يحرر أمره ويعاد الجواب على المسامح الشريفة . ومرسوم ثان يختص بالشيخ كمال الدين جوابا لمكاتبتيه المتقدم ذكرهما وأن يحرر أمر المسجد الاقصى الشريف وما هو يحتاج اليه من العمارة ، وأن ينظر فى أمر القبة التى أحدثها النصارى عند دير صهيون ، واذا كان البناء مخالف للشرع يهدم ويحرر أمر قبر داود عليه السلام ويعمل ما يقتضيه الشرع الشريف واعادة الجواب بما يتحرر من ذلك .

فوصل الخاصكى الى بلد سيدنا الخليل عليه السلام وجلس بالمسجد الشريف الخليلي وحصل الكشف على النائب بمدينة سيدنا الخليل فكثر عليه الشكاوى بسبب سباط سيدنا الخليل عليه السلام وما يحصل منه من الضرر لأهل بلد الخليل، وكتب محضر بخط القاضى وأهل البلد .

ثم حضر الخاصكى والنائب صبحته فدخلوا الى القدس الشريف فى يوم الخميس آخر جمادى الآخرة وجلسا فى محراب المسجد الاقصى وجلس مشايخ الاسلام والقضاة والخاص والعام وقرئ المرسوم الشريف الوارد بالكشف على النائب والمرسوم الثانى بسبب النصارى وما أحدثوه وضج الناس وأكثروا من الشكاوى على النائب وافحشوا له فى الأقوال . وأصبح الناس فى يوم الجمعة جلسوا فى المجتمع سفلى المدرسة الاشرفية وشرعوا فى الكشف على النائب ، وادعى عليه كثير من الناس عند قضاة الشرع الشريف بأمور أنكر بعضها واعترف ببعض .

(١) الاشرف قايتباى .

هلم القبة

فلما كان يوم السبت ثانى شهر رجب توجه شيخ الاسلام النجمى بن جماعة ودقماق النائب وأزيك الخاصكى والقضاة والخاص والعام الى دير صهيون وجلسوا بداخل القبة التى أحدثها النصارى وتكلموا فى أمرها . فتحرر من أمرها ان النصارى أنها ان بقرب دير صهيون قبرا يسمى القبر المنسى ، وانه يقصد للزيارة وان مرادهم البناء عليه ، واثبتوا محضرا ان هذا المسكان هو القبر المنسى ، فبنوا القبة المذكورة اعتمادا على أن القبر المنسى تحتها .

فلما جلس العلماء والقضاة للتحرير تبين الامر بخلاف ما أنهوه لمقتضى ان القبر المنسى فى موضع آخر بالقرب من القبة فى حاكورة هناك وأمره مجهول لا يعلم ما هو . وان المدفون به حيث كان مسلما فلا مدخل للنصارى فى البناء عليه وتحرر ان محل القبة المذكورة انما هو المكان الذى تزعم النصارى انه مقام السيدة مريم عليها السلام، وقد بنيت القبة المذكورة على صفة الكنائس وبها هيكل الى جهة الشرق . فلما اتضح ذلك أقيمت البينة عند القاضى بدر الدين الحمامى الشافعى ان القبة المذكورة محدثة فى دار الاسلام وان المتولى لبنائها رئيس دير صهيون ورجل آخر من النصارى بسعيهما فى ذلك وحضرا بالمجلس وسألهما القاضى عن ذلك فاعترفا ببنائها وانهما هما المتسببان فى ذلك فآلزمهما بهدما ونفذ له بقية القضاة الأربعة ما صدر منه من الالزام بالهدم

وأما القبر الذى يقال ان به قبر داود عليه السلام فتحرر من أمره انه كان قديما بأيدى النصارى وحصل فيه نزاع كثير من المسلمين فى الزمن السالف من نحو مائة سنة ، ورفع أمره الى الملوك السالفة ، منهم الملك المؤيد شيخ والإشراف برسباى وغيرهما ، وكتبت مراسيم شريفة فى أمره وكثر النزاع فى الزمن السالف بين المسلمين والنصارى بسببه ، وكان تارة يأخذه المسلمون وتارة يسترجعه النصارى . ولم يزل أمره فى تخبط الى زمن الملك الظاهر جقمق رحمة الله عليه ، فرفع أمره اليه وكان من أمره ما تقدم شرحه فى ترجمته سنة ست وخمسين وثمانمائة ، واستقر قبر داود من ذلك التاريخ بأيدى المسلمين بمرسوم الملك الظاهر جقمق وبنى به قبلة الى جهة الكعبة المشرفة ، وبالقبر المذكور محراب موجه الى جهة صخرة بيت المقدس وبه صفة قبر يقال انه قبر داود عليه السلام . وولى النظر عليه الشيخ يعقوب الرومى الحنفى عالم الحنفية بالقدس الشريف ، وكتب له مرسعات حسبة من الملك الاشراف اينال والملك الظاهر خشقدم يمرتب يصرف للمكان المذكور ، واستمر بأيدى المسلمين الى عصرنا من غير منازع ، وتحرر أمر ذلك على الصفة المذكورة ولم يتبين للنصارى ما يقتضى استحقاقهم له ولا ما يسوغ انتزاعه من المسلمين .

فعند ذلك جلس شيخ الاسلام والقضاة والاعيان بالقبر المذكور وقرأوا القرآن وذكروا الله تعالى ومدح النبى صلى الله عليه وسلم وكان يوما مشهودا اعز الله فيه

الاسلام وأعلى كلمة الايمان ، فله الحمد والمنة • ثم انصرف الناس الى داخل المدينة للكشف على النائب ، وحصل الاتفاق مع النصارى أنهم فى اليوم الثانى ، وهو نهار الاحد ، يهدمون ما أحدثوه من بناء القبة المذكورة وانفصل الامر على ذلك •

فلما دخل الناس الى المدينة

وكتبت محاضر بما وقع فى أمر القبة وهدمها بحكم الشرع الشريف وماتحرر من أمر قبر داود عليه السلام وأنه تبين أنه بأيدى المسلمين من تقادم السنين وما وقع فيه من القراءة والذكر ، وكتب شيوخ الاسلام والقضاة والفقهاء خطوطهم على المحاضر • ولما حضر الخاصكى بالكشف كان القاضى المالكى شمس الدين بن مازن بغزة فحضر بعد الشروع فى الكشف بنحو ثلاثة أيام وكتب خطه مع الجماعة على المحاضر •

وأصبح الناس فى يوم الاحد فى الشروع فيما يتعلق بالكشف على النائب وحصل الشديده من الخاصكى عليه وأغلظ عليه فى القول ووضع فى الترسيم وكتب الجواب للسلطان بمحاضر عليها خطوط أعيان بيت المقدس بما تحرر من أمر النائب وسوء سيرته وما اعتمده فى حق الرعية من الظلم وعدم سلوك الطريق الحميدة وخراب المسجد الاقصى الشريف ، وجهزت المحاضر على يد الامام ناصر الدين محمد بن الشنتير أمام الصخرة الشريفة •

مرسوم السلطان الغورى

بخصوص دير صهيون (*)

سنة ١٥١٣

بسم الله الرحمن الرحيم

... المرسوم بالأمر الشريف العالى المولوى السلطانى الأشرفى السيفى اعلاه الله تعالى وشرفه وأنفذه وصرفه . أن لا يكرهوا جماعة الرهبان النصارى والرهبانيات (هكذا) الملكيين واليعاقبة بموجب ولا يخفر ولا يظلم عند دخولهم قمامة القدس أسوة رهبان الكرج والحبوش ولا عند دخولهم الى مينا يافا ولا عند خروجهم من يافا ولا فى مدينة غزة ولا فى رملة لد الواردين من الرهبان والرهبانات (هكذا) من المذكورين . فى البر والبحر وكل ناحية لزيرة بيت المقدس مستمر حكم ذلك من تقادم السنين من غير احداث حادث ولا تجديد مظلمة ومنع من يتعرض اليهم بسبب ذلك أو فى كمنبرهم (هكذا) وهى تربتهم التى يدفنوا بها ولا يتعرض أحد الى موتاهم ولا لبوابهم ومسامحة الرهبان والرهبانات من طائفة الروم والقيبط من الموجب بالأعمال المذكورة فى البسط والموسم على جارى عادتهم ومنع من يعارضهم فى ذلك حلا فى ذلك على ما بيدهم من المربعات الشريفة السالفة والمربع الشريف الأشرفى الذى بيدهم عند انقضاءهم أنهم رهبان وأهل ذمة ومنقطعين وان بيدهم عهدات وسجلات ومربعات شريفة شاهدة لهم بذلك وسالوا كتابة هذا المرسوم الشريف بذلك جميعه وأن ينقش شرح ذلك برخامة وتلصق بباب القمامة وليصير ذلك تذكرة بعدل مولانا المقام الشريف عز نصره على ممر الدهور والأيام صدقة عليهم عند تمثيل القس صغر ونس الراهب الملكى ورقعته لدى المواقف الشريفة فرسم لهم بذلك بمقتضى القصة المرفوعة عن الرهبان والرهبانات المشمولة بالخط الشريف حسب الامر الشريف شرفه الله تعالى وعظمه بتاريخ اليوم المبارك التاسع من شهر الله المحرم الحرام سنة تسع عشرة وتسعمائة والحمد لله وحده مصليا ومسلما على من لا نبى بعده .

(*) المرسوم منقوش على لوحة رخامية مثبتة على الجدار على يسار الداخل من باب كنيسة القمامة ..

نداء شبتهاي زفي الى اليهود

سنة ١٧٩٨ (ج)

ايها الاخوان : لا يغرين عن ذهنكم أن زفرائكم وتنهداثكم صعدت في خلال العصور الى عنان السماء لشدة ما رزحتم تحت أنقال الجور والاضطهاد فهلا تنوون أن تتخلصوا نهائيا من الحالة المقرونة بالاذلال والانحطاط التي وضعكم فيها اناس من الهمج . . اننا نرى الازدراء مرافقا لنا في كل مكان فالبدار البدار . فقد حان الوقت لتحطيم سلاسل الخسف والاهانة التي طوق العدو بها اعناقكم . وخلق انثر الذي لا يطاق احتماله . نعم قد آن الأوان لنهوضنا واحتلال المركز اللائق بنا بين امم العالم افيها بنا ايها الاخوان لتجديد هيكل اورشليم . ان عددنا يبلغ ستة ملايين منتشرين في جميع اقطار العالم . وفي حوزتنا ثروات طائلة واسعة وممتلكات عظيمة شاسعة فيجب أن نتلوع بكل ما لدينا من الوسائل لاستعادة بلادنا . ان الفرصة لسانحة ومن واجبنا ان نقتنمها .

انه يجب العمل بالوسائل التالية لتحقيق هذا المشروع المقدس وهي اقامة مجلس ينتخيه اليهود المقيمون في الخمسة عشر بلدا التالية وهي : ايطاليا . روسويرة . والمجر . وبولونيا . وروسيا . بلاد الشمال . بريطانيا العظمى . اسبانيا . وبلاد ولس . والسويد . والمانيا . وتركيا . وآسيا . وافريقيا .

فاللجنة الممثلة لليهود المقيمين في هذه البلدان كلها يمكنها أن تبحث في مهمتها تتخذ ما تراه من القرارات في صدها ويكون من الواجب على جميع اليهود أن يقبلوا هذه القرارات ويجعلوها بمثابة قانون لا مندوحة لهم من الخضوع له .

(١) شبتهاي زفي Shabbetai Tzvi (١٦٢٦ - ١٦٧٦) . مسيح دجال . ولد في ازميز . ونائر بالقبالة في شبابه وبعد مذابح شميلنكي (١٦٤٨-١٦٤٩) وقع تحت تأثير مفهوم المخلص ونداء من السلفاء بأنه سوف يخلص اسرائيل . واعلن الفاء الصو . ونتيجة لذلك عارضه حاخاميو سمارنا . وفي سنة ١٦٥٤ توجه الى سالونيك حيث اعلن انه النبي المنتظر . وفي سنة ١٦٦٢ ذهب الى رودس وطرابلس ومصر وعاد الى فلسطين وفي سنة ١٦٦٥ اعلن ناتان اوف جازا (حاخام غزة) . واعلن حاخاميو القدس خروجه من الدين . ولما عاد الى تركيا استقبل بحفاوة من الجماهير . وفي سنة ١٦٦٦ ذهب الى القسطنطينية لي عزل السلطان ولكن التي القبض عليه . وسجن في قلعة جاليسبولي . وخشى شائكا من غضب السلطات الدينية اعلن اسلامه . وصدمت جماهير اليهود من اسلامه لكنه ظل يمارس الطقوس الدينية اليهودية . وعطل تصرفه هذا بأنه جاء في سفر الزهور (تفسير للتوراة) ان المسيح . سيكون خيرا في الداخل شريرا في الخارج .

اما البلاد التي تنوى قبولها باتفاق مع فرنسا فهي اقليم الوجه البحرى من مصر مع حفظ منطقة واسعة يمتد خطها من مدينة عكا الى البحر الميت ومن جنوب هذا البحر الى البحر الاحمر . فهذا المركز الملائم اكثر من اى مركز آخر فى العالم يجعلنا بواسطة سبر الملاحة الآتية من البحر الاحمر قابضين على ناصية تجارة الهند وبلاد العرب وافريقيا الشمالية والجنوبية . ولاشك فى ان بلاد اثيوبيا والحيشة لا تتأخر عن اقامة علاقاتها التجارية معنا بملء لرضا والارتياح . وهى البلاد التي كانت تقدم للملك سليمان الذهب والعاج والحجارة الكريمة .

ثم ان مجاورة حلب ودمشق لنا تسهل تجارتنا . وموقع بلادنا على البحر المتوسط يمكننا من اقامة المواصلات بسهولة مع فرنسا وايطاليا واسبانيا وغيرها من بلدان أوروبا .

ولما كانت بلادنا فى موقع متوسط من العالم فانها ستصبح كمستودع لجميع الحاصلات التي تنتجها الاراضى الغنية .

اما الاتفاقات والترتيبات الأخرى الخاصة باقتراحاتنا على السبب العالى فلا يجوز نشرها علنا وعلى رؤوس الاشهاد . وسنكون مضطرين لابقاء هذه المسألة موطنة بحسن ادارة الأمة الفرنسية .

أيها الاخوان : يجب الا تدخروا وسيلة أو تضحية فى سبيل الوصول الى هذه الغاية أى الرجوع الى بلادنا حيث يمكن ان نعيش فى ظل شراعتنا الخاصة . وان نجدد البلاد المقدسة التي اشتهر اجدادنا بما بدلوه فى سبيلها من التضحية . وما اظهروه من الشجاعة والشهامة فكانى اراكم الآن ونار الايمان تضطرم فى صدوركم . فيا أيها الاسرائيليون . لقد قربت الساعة التي ينتهى فيها أجل حالتكم التعمية . ان الفرصة الآن سانحة فحاذروا ان تغلت من ايديكم .

(٨)

رسالة يهودى ايطالى الى «الاخوان فى الدين» (*)

سنة ١٧٩٨

ان البلاد التى نقترح احتلالها سوف تضم (وذلك يخضع للترتيبات التى تراها فرنسا مناسبة) مصر السفلى ، بالإضافة الى منطقة تمتد حدودها على خط يسير من عكا الى البحر الميت ، ومن الطرف الجنوبى للبحر الميت الى البحر الأحمر .

ان هذا الموقع المتفوق على ما عداه ، والمتميز عن سائر المواقع فى العالم سوف يجعل منا حين نمخر عباب البحر الأحمر اسياة تجارة الهند والجزيرة العربية أو جنوب افريقية وشرقيها والحبشة و (اثيوبية) . . ان قرب حلب ودمشق سوف يسهل تجارتنا مع بلاد فارس ، وعن طريق البحر الأبيض المتوسط نستطيع إقامة الاتصالات مع فرنسا واسبانيا وايطاليا وسائر انحاء القارة الأوروبية .

ان بلادنا الواقعة . . فى مركز الوسط فى العالم سوف تصبح مركزاً تجارياً لتوزيع السلع من كل المنتجات الفنية والتمينة على سطح الكرة الأرضية .

ايه ، اخوانى ، الاتضاءل قيمة التضحيات امام تحقيق هذا الهدف ؟ سوف نعود الى بلادنا ونعيش فى ظل قوانيننا ، ثم نشاهد تلك الأماكن المقدسة إيهنا الاسرائيليون ! ها قد دنت نهاية يؤسكم ومصائبكم ، فالفرصة مواتية . واحلروا كى لا تدعوها تفوتكم .

Albert Hyawson : «Palestine. The Rebirth of An ancient Peoples»
(London 1916).

(*)

(٩)

خطاب العالم الطبيعي جوزيف بريستلي الى نسل ابراهيم واسحق ويعقوب (*)

سنة ١٧٩٩

فلسطين ، مجد البلاد قاطبة ، تؤلف الآن جزءا من الامبراطورية التركية ، وهي تكاد تكون خالية من السكان : أرضها لا تعرف الحراثة ابدا ، انها فارغة ومستعدة لاستقبالكم . غير انه ما لم (تنهار) هذه الدولة التي تحتفظ لنفسها بتلك البلاد دونما أية منفعة يجنيها ، فمن المحال ان تصبح بلادكم ، لذا فانا اوصي جديا لاغلالها .

(١٠)

من كتاب « ارجاع اليهود - أزمة جميع الأمم »

بقلم جيمس بيشينو (*)

سنة ١٨٠٠

فليستخدم حكام هذه البلاد (بريطانيا) نفوذهم لدى الباب العالي كي يتخلى
الأثراك عن ذلك الجزء من ممالكهم الذى طرد منه اليهود ويعيدونه الى أصحابه
الشرعيين . وبذلك يؤدون عملا لا مثيل له فى سماحة النفس ، ويعملون ما بوسعهم على
الأقل للحيلولة دون وقوع العواقب المتوقعة ، والتي لو حدثت سوف تكون وخيمة جدا
بالنسبة لحكومتنا وتجارتنا .

James Bicheno, « The Restoration of the Jews — The crisis of all nations ».

(*)

(١١)

رسالة القنصل البريطاني بالقدس

وليام يونج الى بالمرستون (*)

١٤ مارس سنة ١٨٣٩

هناك ، ياسيدى ، طرفان ينبغي أخذهما فى الاعتبار وهما ولا شك يعتبران
نفسيهما لهما هدف ابداء رأيهما فى مستقبل الاوضاع هنا : أحد هذين الطرفين
هم اليهود الذين أعطاهم الرب فى الاصل هذه الارض ملكا لهم ، أما الطرف الثانى
فهم المسيحيون البروتستانت ، سلالته الشريفة • ويبدو كما أرجو أن اقترح بكل
تواضع أن تكون بريطانيا العظمى الحارس الطبيعى لهم • ولقد بدءوا هنا فى أخذ
مواقفهم بين المطالبين الآخرين •

من مذكرات موسى حاييم مونتفيور عن فلسطين

٢٤ مايو ١٨٣٩

« من كل المعلومات التى استطلعت جمعها اتضح لى أن الأرض المجاورة تبدو أنها صالحة على الخصوص للاستقلال الزراعى . فهنا أحراش من أشجار الزيتون يغلب على ظنى أنها تعود الى خمسمائة عام وحقول كرم ومراع شاسعة وعدد كبير من الآبار . كما توجد أشجار تين وحقول قمح وشعير غنية فهى فى الحقيقة أرض يمكن أن تنتج أى شئ بكثرة فى مقابل قليل من المهارة والعمل . اننى واثق من أنه لو نجح المشروع الذى أفكر فيه فإنه كفيل بتحقيق السعادة والرخاء للأرض المقدسة وسأبدأ بأن اطلب من محمد على منحنى أرضاً لمدة خمسين عاماً ومائة أو مائتى قرية وسأعطيه ربحاً يتراوح بين عشرة وعشرين فى المائة على أن يكون دفع المبلغ بأجمعه سنوياً فى الاسكندرية بشرط أن تعفى الأرض والقرى التى ستمنح طول المدة من أية ضريبة يفرضها الباشا - أى محمد على - أو حاكم المناطق التى ستمنح فيها الأرض وبشرط أن احصل على حرية التصرف فى المحصول فى أية جهة من جهات العالم فإذا حصلت على المنحة فأننى سأستعين بالله بعد عودتى من إنجلترا وأنشئ شركة تتولى زراعة الأرض وتشجع أبناء ديننا فى أوروبا على العودة الى فلسطين . أن كثيرين من اليهود يهاجرون الى ويلز الجنوبية الجديدة وكندا ولكنهم يستطيعون فى الأرض المقدسة أن يجدوا فرص النجاح المؤكد . هنا سيجدون الآبار التى تم حفرها وأشجار الزيتون والكرم التى تم زرعها والأرض الخصبة التى لا يعوزها الا القليل من السماد . واننى لأمل أن أوفق تدريجياً الى إعادة آلاف من أبناء ديننا الى أرض اسرائيل . كما اننى واثق من أنهم سيكونون سعداء عندما يتبينون أن ديننا المقدس قد رعى بطريقة يستحيل تحقيقها فى أوروبا » .

مذكرة بالمرستون الى سفير بريطانيا في تركيا

بخصوص توطين اليهود في فلسطين (ج)

١١ اغسطس سنة ١٨٤٠

يقوم بين اليهود الآن المبعثرين في كل أوروبا شعور قوى بأن الوقت الذى ستعود فيه أمتهم الى فلسطين آخذ فى الاقتراب . . . ومن المعروف جيدا أن يهود أوروبا يمتلكون ثروات كبيرة ، ومن الواضح أن أى قطر يختار اعدادا كبيرة من اليهود أن يستوطنوه سيحصل على فوائد كبيرة من الثروات التى سيجلبها معهم هؤلاء اليهود . . فإذا عاد الشعب اليهودى تحت حماية ومباركة السلطان فسيكون فى هذا حائلا بين محمد على ومن يخلفه وبين تحقيق خطته الشريرة فى المستقبل .

وحتى اذا لم يؤد هذا التشجيع الذى سيقدمه السلطان لليهود لم يؤد بالفعل الى استيطان عدد كبير منهم فى حدود الامبراطورية العثمانية الا أن اصدار قانون من هذا النوع سيعمل على انتشار روح الصداقة تجاه السلطان بين جميع يهود أوروبا ، وسترى الحكومة التركية فى الحال كم سيكون مفيدا لقضية فلسطين أن يكسب أصدقاء مفيدين فى كثير من الاقطار بقانون واحد بسيط كهذا .

(*) تقرأ من كتاب « المشكلات القانونية النافذة من القضية الفلسطينية » للاستاذ الدكتور حامد سلطان تقرأ من .
British Documents on the origin of war, 1898-1914, London, H.M.S.O., Vol. X, Part II, No. 1.
Leonard Stein تاليف The Balfour Declaration
Journal of Modern History (Chicago), June 1930. : تقرأ من
Citing F.O. 87-392 (Record Office).

(١٤)

رسالة بالمرستون الى سفيره في تركيا

لاقتناع السلطان باباحة هجرة اليهود (*)

فبراير سنة ١٨٤١

سيكون مقيدا جدا للسلطان اذا ما أغرى اليهود المبعثرون في أوروبا وأفريقيا بالذهاب والتوطن في فلسطين ، لكن اليهود يطلبون نوعا من الأمان الحقيقي للموس ، ولذلك فاني أقترح أن يكون في استطاعتهم الاعتماد على حماية بريطانيا وان يسمح لهم بأن ينقلوا الى الباب العالي شكاواهم عن طريق السلطات البريطانية .

(*) نقلا عن كتاب «المشكلات القانونية المنفجرة من قضية فلسطين» للاستاذ الدكتور حامد

سلطان .

من كتاب « نداء باسم الأمة اليهودية »
فيما يتعلق بالسياسة البريطانية في الشرق الأدنى (*)
بقلم ادوارد لدويتش متفورد
سنة ١٨٤٥

ان البلاد اذا ما قورنت بمساحتها تبدو ضئيلة السكان حاليا الا أن الضغط الذي يولده ادخال هذا العدد الهائل من الغرباء واقحامهم على السكان الفعليين قد تترتب عنه نتائج مؤذية لذا يستحسن قبل القيام بمحاولة للاستيطان أن يتم اعداد البلاد لاستقبال القادمين ويمكن تحقيق ذلك باستمالة الحكومة العثمانية نحو اعتماد خطة انحسار السكان المحمدين وتقهرهم صوب تلك المناطق الشاسعة والمرونة جزئيا في آسيا الصغرى حيث يتم تملكهم لمساحات وقطعات من الاراضى تتمتع بالحسنات ذاتها ، وتفوق قيمتها الى حد بعيد قيمة تلك الاراضى التى تخلوا عنها وتركوها .

Edward Ledwich Mitford, « An appeal in behalf of the Jewish Nation in connection with British Policy in the Levant ». (*)

من كتاب « الهند وفلسطين »

بقلم طوماس كلارك (*)

سنة ١٨٦١

ان بعث الأمة اليهودية سوف ينعش بنى اسرائيل ويعود علينا بأفضل المنافع قاطبة . ولئن كانت الضرورة فيما مضى تفضى بالإبقاء على مملكة تركيا كدولة محايدة والحفاظ على سلامة حدودها كخط دفاعى وحائل . . فمن المؤكد ان احتلال اليهود لفلسطين تحت حماية بريطانيا يجب أن يكون بمثابة الضرورة القصوى على الاطلاق . واذا كانت بريطانيا تعتمد من جديد على تجارتها كحجر الزاوية فى عظمتها ، واذا كان أقرب مجرى للتجارة وأفضله يمر عبر محور القارات الثلاث الكبرى ، وبما ان اليهود يؤلفون شعبا تجاريا فى الجوهر ، فهل توجد بادرة أكثر طبيعية ومنطقية من زرعهم على طول ذلك الطريق العظيم للتجارة القديمة ؟

يجب أن يمثل سوريا شعب تجارى ، فهى تقع على الطريق العظيم للتجارة القديمة . . وخلاصة القول أن سوريا لن تصبح فى أمان الا متى اضمحت بأيدى شعب شجاع ومستقل ويزخر بالحياة فضلا عن تشربه العميق الغور بالشعور القومى . وهذا الشعب يطالعا فى اليهود . . ارجعوا اليهم قوميتهم وبلادهم من جديد ، وليس من سلطة على سطح الارض تستطيع انتزاعها منهم .

من كتاب «روما والقدس»

لوسز هيس (١) سنة ١٨٧٠

لقد عاش اليهود وعملوا بين الأمم المختلفة.. ما يقرب من ألف عام ولكن رغم ذلك فان جذورهم لم تمتد في اراض هذه الأمم . اننى أشعر بقوميتى التى ترتبط بترائى الذى انحدر الى من السلف هذا التراث الذى لا تنفصم عراه عن الأرض المقدسة .. اننى أشعر بأنى انتمى الى شعب بانس تكد الطالع ، محتقر ومشتت بين أمم العالم لكن رغم ذلك فإن العالم لم يستطيع ان يحطمه او يقضى عليه . ان اليهود فى ألمانيا يحاولون ان يخلعوا عنهم كل ما يشير الى انهم يهود . انهم يحاولون ان ينكروا جنسهم ويهوديتهم وذلك لما يلاقونه من عداء للسامية لكن اليهودى لن يستطيع ان يحصل على شعر ناعم مثل شعر الجنس التيوتونى ولا يستطيع اليهودى ان يجعل انفه مستقيماً غير مقوس . ان الجنس اليهودى من أول اجناس البشرية ولقد ظل يحافظ على وحدته وتكامله وتفاوته بالرغم من جميع العوامل المحيطة به . ان اليهودى طالما انكر قوميته وطالما لم يعترف بأنه ينحدر من هذا الشعب النكد الطالع المضطهد فسيظل هكذا فى يؤسه . ان الشعوب الاوربية نفسها تشعر ان اليهود اغراب بينهم وسيظل اليهود دائماً اغراب بين الأمم .. ان يهود شرق أوروبا حافظوا على أصول الديانة اليهودية وعلى القومية اليهودية أكثر مما فعل يهود الغرب .

ثم وجه نداء الى الأمة اليهودية قائلاً : « حافظوا على قيمكم فى عيسىين أباها الشعب اليهودى . انكم حفاظ على بذور اليهودية تماماً كما ظلت بذور القمح التى وجدت فى مقابر قدماء المصريين بين الجثث المنحطة محافظة على قدرتها على الاتحاد لكنها ظلت كامنة لإلاف السنين . وهذه البذور عندما تجد الأرض الخصبة وتمنع الماء

Moses Hess «Rome and Jerusalem

(١) المانى المولد ، وهو من عصر هنريش هاينى ويستهزئ الفيلسوف الصهيونى المحدث مارتن بوبر **بؤسمن الفكر الصهيونى الحديث** . وتعرف هيس على كارل ماركس عام ١٨٤١ ، وتأثر به اشد التأثير حتى انه كان يطلق عليه « ميبودى » ، لكنه لم يكن يمتنع بمبقرية ماركس ، ثم اختلف مع ماركس فى التفكير فهو لم يقبل نظرية ماركس البنية على التاريخ والاقتصاد ، ولذلك بدأ ماركس ينظر اليه باحتقار بل وغير من هذا الاحتقار فى المانيفستو الشيوعى Communist Manifesto

والهواء فانها ستضرب بجذورها فى الأرض وتنبت الحياة » ثم ينتقل للحديث عن
اقامة الدولة اليهودية فى فلسطين فيقول :

« من الواضح اننا عندما نتكلم عن استيطان اليهود لفلسطين فاننا لا نعنى بحال
ان يهاجر جميع اليهود الى فلسطين بل وحتى بعد قيام دولة يهودية فان غالبية اليهود
مستظل تعيش حيث هى فى الدول الغربية .»

من كتاب « فلنبحث عن الطريق »

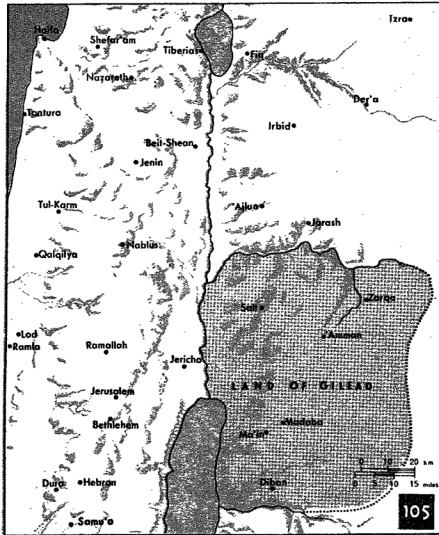
بيتر سمولنسكن (*)

سنة ١٨٧٥

هاجم فيه اليهود لأنهم غير متحدين وتسودهم الفرقة وهذا هو سر ضعفهم لذلك فقد انحدر اليهود الى الحضيض وأصبح ينظر اليهم باحتقار • وعاب على اليهود عدم شعورهم بقوميتهم ثم دعا الى الهجرة الجماعية الى أرض اسرائيل ، واقامة المستعمرات الزراعية في أرض اسرائيل • وقال « ان فكرة استيطان اليهود في أرض اسرائيل ينبغي ان تكون منذ الآن الموضوع الرئيس للجدل والحوار بين الذين يحبون شعبهم » •

وهاجم سمولنسكن حركة الحسقة Haskalah وقال انها تقوم على فكرة شريرة فاسدة هدفها ليس مجرد بث المعرفة بل هدفها الاساسى هو اجتثاث اليهودية • « ان دعاة الحسقة يطلبون منا ان نقلد الشعوب الأخرى وان نهجر مبادئنا وأفكارنا بل ونحتقرها . ان النتيجة الحتمية لهذا الاتجاه هو القضاء على المشاعر التى هى أساس وحدتنا والأساس المتين لقيام اسرائيل •

مشروع سبر لورانس اوليفانت
لتوطين اليهود في « جلعاء »
سنة ١٨٨٠



من كتاب «التحرر الذاتي» * بقلم ليونسكر (١)

سنة ١٨٨١

جاء في مقدمة الكتاب : ان اليهود لازالوا بطاردون بالصياح من خلفهم « هب ، هب » «Hep Hep» ومعناها لقد ضاعت القدس) تماما كما كانت الشعوب تطارد آباءهم وتقول لهم « هب ، هب » واننا سنظل نسمع هذا الصياح بطاردنا طالما بقينا كالنعامة نخفى رءوسنا ولا نحاول أن نجد علاجاً . ان الشعب اليهودي ليس له وطن وليس له مركز تجمع ، وليس له حكومة خاصة به وليس له ممثلين انه كالضيف في كل مكان وليس له وطن خاص به . اننا نجد الأمم نفسها تتعامل مع اليهود لا كأمة ولكن كأفراد فاليهود ليسوا أمة لأنه ينقصهم كثير من الصفات التي نالأمم والتي تكتسبها عندما تعيش في مكان معين وتحت حكم معين . وما من شك ان هذه الصفات لا يمكن أن ينميتها اليهود وهم في الدياسبورا (المهجر) وفي محاولتهم الاندماج مع غيرهم من الشعوب فإن اليهود قد تنازلوا عن كثير من مقومات قوميتهم . وفي نفس الوقت فهم لم يستطيعوا ان يجعلوا جيرانهم يعترفون بهم كمواطنين مثلهم وعلى قدم المساواة معهم .

ان اليهود من بين أمم الأرض كلها يعتبرون أمة ماتت منذ زمن بعيد . فانهم يفقدون وطنهم فقدوا استقلالهم ولتحدروا الى حالة من التحلل والفساد . ولذلك فإن العالم ينتظر الى اليهود على أنهم شبح . شبح شعب ميت ولكنهم يمشى بين الأحياء . وليس لهذه الحالة من مثيل في التاريخ كله . ولا يعجب احد اذا ما آثار هذا الشبح الرعب والخوف وهذا الخوف أدى بدوره الى كراهية اليهود . وتوارث

* Leo Pinsker, «Auto-Emancipation»

(١) ولد في توماسكو في بولندا الروسية سنة ١٨٢١ وكان يؤمن بالانتماء ، ونادى بأن على اليهود أن ينتموا الى الحياة الثقافية ويستوعبوا الثقافة واللغة الروسية ، بل وأن تتغلغل هذه الثقافة الروسية في الحياة الدينية اليهودية . ولكنه تأثر بمذاهب سنة ١٨٨١ ، كما تأثر بها لينينغ ، ولذلك هاجر الى دول وسط وغرب أوروبا داعياً الى احياء القومية اليهودية واقامة دولة قومية يهودية ، لكنه لم يكن ينادى بأن تكون هذه الدولة بالضرورة في صهيون أي فلسطين ، وإن كان يفضل هذا . ولقد أثارت آراء لينسكر هذه التي نشرها في كتابه « التحرير الذاتي » موجة من السخط وكراهية بين اليهود الأورثوذكس ، وأصبح ليونسكر بعد ذلك رئيساً لحركة « احياء صهيون » .

الاعاس هذه الكراهية جيلا عن جيل كما توارثوا الأمراض . ولذلك فان محاربة هذه الكراهية او محاولة استئصالها أمر لا جدوى منه .

ويجب أن نجد وطننا لهذا الشعب حتى نكف عن التجوال فى العالم وحتى نعيد اقامة الأمة اليهودية . ولكننا قبل كل شئ يجب ألا نحلم باستعادة أرض يهوذا (اليهودية) القديمة . اننا يجب ألا نربط أنفسنا بالمكان القديم الذى تحطمت فيه حياتنا للسياسية وتوقفت . ان هدفنا فى الوقت الحاضر ينبغى ألا يكون استعادة الأرض المقدسة انما نطالب بأرض لنا .. أية أرض .. اننا لا نريد سوى قطعة من الأرض ذات اتساع يستطيع أن يأوى اخواننا البؤساء ، قطعة من الأرض تظل ملكا لنا ولا يستطيع أحد أن يطردها منها .

(٢٠)

معاهدة الآستانة

٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨

ان جلالة ملك بريطانيا العظمى ، وايرلندا ، وامبراطور الهند وجلالة امبراطور البانيا ، وملك بروسيا ، وجلالة امبراطور النمسا ، وملك بوهيميا . . . الخ . وملك هنغاريا ، وجلالة ملك اسبانيا . وباسم الملكة الوصية على المملكة ، ورئيس جمهورية فرنسا ، وجلالة ملك ايطاليا ، وجلالة ملك هولندا ، ودوق لكسمبورج ، وجلالة امبراطور الدول الروسية وجلالة امبراطور الدولة العثمانية .

رغبة منهم في ابرام اتفاق فيما بينهم خاص بوضع نظام نهائي لضمان حرية جميع الدول في استعمال قناة السويس في كل وقت وفي تكميل نظام المرور في القناة المذكورة المقررة بمقتضى فرمان الصادر من الباب العالي بتاريخ ١٨ مارس ١٨٨٦ والمؤيد للشروط التى منحها سمو الخديو - قد عينوا ممثلين لهم المذكورين بعد . . . الذين اتفقوا بعد تقديم اوراق الاعتماد على المواد الآتية : -

مادة (١)

تظل قناة السويس البحرية بصفة دائمة حرة ومفتوحة في زمن السلم كما في زمن الحرب لجميع السفن التجارية والحربية بدون تمييز بين جنسياتها . وبناء على ذلك فقد اتفقت الدول العظمى المتعاقدة على عدم الحاق أى مساس بحرية استعمال القناة سواء في زمن السلم او في الحرب ، ولن تكون القناة خاضعة مطلقا لاستعمال حق الحصار الحربى .

مادة (٢)

تقرر الدول العظمى المتعاقدة ، نظرا لما تعلمه من لزوم قناة المياه العذبة وضرورتها للقناة البحرية أنها احيطت علما بتعهدات سمو الخديو قبل شركة قناة السويس العالمية فيما يختص بقناة المياه العذبة ، وهى التعهدات المنصوص عليها في الاتفاق المبرم بتاريخ ١٨ مارس سنة ١٨٦٣ والمشتمل على ديباجة وأربع مواد وتتعهد الدول العظمى بعدم المساس بسلامة القناة ومشتقاتها وعدم اتيان أية محاولة لسدها .

مادة (٣)

تتعهد الدول العظمى المتعاقدة أيضا بعدم المساس بالمهام والمنشآت والمباني والاعمال الخاصة بالقناة البحرية وقناة المياه العذبة .

مادة (٤)

بما أن القناة البحرية تظل في زمن الحرب طريقا حرا ولو كان ذلك لمسور السفن الحربية التابعة للدول المتحاربة عملا بالمادة الاولى من هذه المعاهدة قد انفتحت الدول العظمى المتعاقدة على عدم جواز استعمال أى حق من حقوق الحرب أو اتيان أى فعل عدائى أو أى عمل من شأنه تعطيل حرية الملاحة فى القناة أو فى الموانى الموصلة إليها أو فى دائرة نصف قطرها ثلاثة أميال بحرية من هذه الموانى حتى ولو كانت الدولة العثمانية احدى الدول المتحاربة .

ويمتنع على البوارج الحربية للدول المتحاربة أن تباشر ، داخل القناة أو فى الموانى المؤدية إليها عمليات التموين أو التخزين الا بالقدر الضرورى جدا ، ويتم مرور السفن المذكورة فى القناة فى اقصر زمن ممكن وفقا للانظمة المعمول بها ، ولايجوز لها الوقوف الا لضرورة قضت بها مصلحة العمل .. ولايجوز أن تزيد مدة بقائها فى بورسعيد أو فى خليج السويس على ٢٤ ساعة الا فى حالة التوقف الجبرى ، وفى هذه الحالة يجب عليها الرجيل فى اقرب فرصة ممكنة .. ويجب أن تمضى ٢٤ ساعة بين خروج سفينة متحاربة من احدى موانى الدخول وبين قيام سفينة أخرى تابعة للدول المعادية .

مادة (٥)

لا يجوز لدول الأعداء فى زمن الحرب أن تأخذ أو تنزل فى القناة أو الموانى المؤدية إليها جيوشا أو معدات وأدوات حربية غير أنه فى حالة حدوث مانع طارىء فى القناة يجوز الاذن بركوب أو نزول الجيوش فى موانى الدخول على دفعات بحيث لا تتعدى الدفعة الواحدة ألف رجل مع المهات الحربية الخاصة بهم .

مادة (٦)

تخضع الغنائم فى جميع الأحوال للنظام نفسه الموضوع للسفن الحربية التابعة للدول المتحاربة .

مادة (٧)

لا يجوز للدول أن تبقى سفنا حربية فى مياه القناة بما فى ذلك ترعة التماسح والبحيرات المرة ، ولكن يجوز للسفن الحربية أن تقف فى الموانى المؤدية الى بورسعيد والسويس بشرط الا يتجاوز عددها اثنين لكل دولة ويمتنع على الدول المتحاربة استعمال هذا الحق .

مادة (٨)

تتعهد الدول الموقعة على هذه المعاهدة الى مندوبيها بمصر السهر على تنفيذها وفى حالة حدوث أمر من شأنه تهديد سلامة القناة أو حرية المرور فيها يجتمع المندوبون المذكورون بناء على طلب ثلاثة منهم برئاسة عميدهم لاجراء المعابنة اللازمة، وعليهم ابلاغ حكومة الحضرة الخديوية بالخطر الذى يرونه لتتخذ الاجراءات الكفيلة بضمان حماية القناة وحرية استعمالها . وعلى كل حال يجتمع المندوبون مرة فى السنة لتتثبت من تنفيذ المعاهدة تنفيذا حسنا ، وتتعقد هذه الاجتماعات الأخيرة برئاسة

قومسبر خاص تعينه حكومة السلطة العثمانية لهذا الغرض ، ويجوز أيضا لقومسبر الحضرة الخديوية حضور الاجتماع كذلك ، وتكون له الرئاسة في حالة غياب القومسبر العثماني ويحق للمندوبين المذكورين المطالبة بنوع خاص بإزالة كل عمل أو فض كل اجتماع على ضفتي القناة من شأنه أن يمس حرية الملاحة وضمان سلامتها التامة .

مادة (٩)

تتخذ الحكومة المصرية في حدود سلطتها المستمدة من فرمانات والشروط المقررة في المعاهدة الحالية التدابير الضرورية لضمان تنفيذ هذه المعاهدة .

وفي حالة عدم توافر الوسائل الكافية لدى الحكومة المصرية يجب عليها أن تستعين بالدولة العثمانية التي يكون عليها اتخاذ التدابير اللازمة لإجابة هذا النداء، وإبلاغ ذلك إلى الدول الموقعة على تصريح لندن المؤرخ في ١٢ مارس ١٨٨٥ وعند اللزوم تتشاور معها في هذا الصدد ٠٠٠ ولا تتعارض أحكام المواد ٤ وهـ و٧ وأ مع التدابير التي ستتخذ عملاً بهذه المادة .

مادة (١٠)

كذلك لا تتعارض أحكام المواد ٤ وهـ و٧ مع التدابير التي قد يرى عظمة السلطان وسمو الخديو اتخاذها باسم صاحب الجلالة الإمبراطورية ليضعا بواسطة قواتهما وفي حدود فرمانات الممنوحة ، الدفاع عن مصر وصيانة الأمن العام .

وإذا رأى صاحب العظمة الإمبراطورية السلطان أو سمو الخديو ضرورة استعمال الحقوق الاستثنائية المبينة بهذه المادة يجب على حكومة الإمبراطورية العثمانية أن تخطر بذلك الدول الموقعة على تصريح لندن .

ومن المتفق عليه أيضاً أن أحكام المواد الأربع المذكورة لا تتعارض إطلاقاً مع التدابير التي ترى حكومة الإمبراطورية العثمانية ضرورة اتخاذها لكي تضمن بواسطة قواتها الخاصة الدفاع عن ممتلكاتها الواقعة على الجانب الشرقي من البحر .

مادة (١١)

لا يجوز أن تتعارض التدابير التي تتخذ في الحالات المنصوص عنها في المادتين ١٠ ، ١ من هذه المعاهدة مع حرية استعمال القناة .

وفي الحالات المذكورة يظل إنشاء الاستحكامات الدائمة المقامة خلافاً لنص المادة الثامنة محظوراً .

مادة (١٢)

إن الدول المتعاقدة - تطبيقاً لمبدأ المساواة الخاص بحرية استعمال القناة ذلك المبدأ الذي يعتبر إحدى دعائم المعاهدة الحالية - وقد اتفقت على أنه لا يجوز لأحدهما الحصول على مزايا اقليمية أو تجارية أو امتيازات في الاتفاقات الدولية التي تبرم

مستقبلاً فيما يتعلق بالقناة . ويحتفظ في جميع الأحوال بحقوق تركيا كدولة ذات سيادة اقليمية .

مادة (١٣)

فيما عدا الالتزامات المنصوص عنها في هذه المعاهدة لا تمس حقوق السيادة التي لصاحب العظمة السلطان وحقوق صاحب السمو الخديو وامتيازاته المستمدة من الفرمانات .

مادة (١٤)

قد اتفقت الدول العظمى المتعاقدة بأن التعهدات المبينة في هذه المعاهدة غير محددة بمدة الامتياز الممنوح لشركة قناة السويس العالمية .

مادة (١٥)

لا يجوز أن تتعارض نصوص هذه المعاهدة مع التدابير الصحية المعمول بها في مصر .

مادة (١٦)

تعهد الدول العظمى المتعاقدة بإبلاغ هذه المعاهدة الى علم الدول التي لم توقع عليها مع دعوتها الى الانضمام اليها .

مادة (١٧)

يصدق على هذه المعاهدة ويتم تبادل التصديقات في الاستانة خلال شهر أو قبل ذلك ان أمكن . وإثباتا لما تقدم قد وقع عليها المندوبون المفوضون وختموها بخاتم شاراتهم (*) .

(*) نقلا من كتاب «مشكلة قناة السويس» (١٨٥٤ - ١٩٥٨) للدكتور أحمد عبد الرحيم

تحذير احاد هاعام^(١)

من استيطان اليهود لفلسطين (ج)

ابريل سنة ١٨٩١

لقد اعتدنا على الاعتقاد بأن جميع العرب رجال بدائيون يعيشون في الصحراء وانهم لا يرون ولا يفهمون ما يجرى من حولهم . لكن هذه غلطة كبيرة فإن العرب وخاصة سكان المدن منهم يرون ويفهمون ما نفعله وما نبتغيه في فلسطين لكنهم لا يقابلون هذا بعمل مضاد ويتظاهرون بأنهم لا يلاحظون شيئاً ذلك لانهم لا يرون في الوقت الحاضر فيما نفعله الآن أى تهديد لهم في المستقبل .

ولكن اذا ما تطور الأمر في فلسطين الى درجة زحفنا على المجال الحيوى للمواطنين الأصليين فأنهم لن يتخلوا عن مكانهم بسهولة .

(ج) نقلا عن كتاب «The Balfour Declaration» بقلم ليونارد شتاين

(١) احاد هاعام Ahad Ha-Am كلمة عبرية معناها « واحد من الشعب » واسمه الحقيقي اشرف زفي جنسبرج Asher Zvi Ginsberg وكان يوقع على مقالاته باسم احاد هاعام . ولد سنة ١٨٥٦ وتوفي سنة ١٩٢٧ وقد ولد في اوكرانيا من أسرة ثرية أرستقراطية وتأثر بأعمال بيساريف ونشر مقالا بعنوان « ليس هذا هو الطريق » سنة ١٨٨٥ ردا على قرارات المؤتمر الصهيوني الاول ، اذ كان يرى ان الطريق هو في احياء الثقافة اليهودية لكن جماهير الحركة الصهيونية كانت تعارضه في هذا الرأي وفي رايه القائل بأن استيطان فلسطين يأتي بأسلوب تدريجي وبحلد شديد . وبالرغم من ذلك فإن وايزمان كان يستشيريه أثناء مفاوضاته مع الانجليز تمهيدا لاصدار وعد بلفور واهم مآثره مقال بعنوان « الدولة اليهودية والمشكلة اليهودية » سنة ١٨٩٧ قال فيه « لقد انقضت عدة اشهر منذ انعقاد المؤتمر الصهيوني لكن اصداؤه لازالت تتردد في الحياة اليومية وفي الصحافة . ومنذ ان عاد اعضاء الوفود وهم يبهرون اسماع الرأي العام بالمعجزات التي ستتم والشعب (اليهودي) متلهف الى سماع هذه الامال . ثم قال متنبها بما ستكون عليه هذه الدولة اليهودية في المستقبل : ان التاريخ يحدثنا عن فلسطين ايام حكم هيرودس وانها كانت دولة يهودية لكن ثقافتنا القومية كانت موضع احتقار . وقد بذل الحكام الرومان كل ما في وسعهم لانتلاع هذه الثقافة .. وغرس الثقافة الرومانية مكانها . وهكذا ستكون هذه الدولة اليهودية الجديدة انها ستشر الموت وتجب العار على شعبنا » .

احاد هاعام فى مقاله « الحقيقة من فلسطين » (*)

سنة ١٨٩١

كانوا عبيدا فى بلدان الدياسبورا ، وفجأة وجدوا أنفسهم وسط حرية بلا حدود ، بل وسط حرية لا رادع لها ولا يمكن العثور عليها الا فى تركيا وحدها . ولقد ولد هذا التحول المفاجيء فى نفوسهم ميلا الى الاستبداد ، كما هى الحال « حين يصبح العبد السوء سيذا ، وهم يعاملون العرب بروح العداء والشراسة فيمتنون حقوقهم بصورة معوجة ولا معقولة ، ثم يوجهون لهم الاهانات دون مبرر كاف ويفأخرون بتلك الأفعال رغم كل ذلك .. نحن نفكر بأن العرب كلهم من الوحوش الهمج الذين يعيشون كالحيوانات ولا يفقهون ما يدور .. »

(*) نقلا عن كتاب « الصهيونية وحقوق الانسان العربى » للدكتور أسعد رزوق .

(٢٣)

رسالة هرتزل الى روتشيلد

١٨٩٥/٦/١٥

لقد تركنا مفاوضاتنا الدبلوماسية في أمريكا الجنوبية ، يتمون معاهدات الاحتلال مع الدول هناك . لقد انتهت هذه المعاهدات الآن ونحن متأكدون من البلاد التي سنحتلها .

ليس هناك شك من ان هذه العملية شرعية ولكنها ليست خالية من الوسوس، نحن نعرف أن الثمن يزداد ازديادا لا يدري به البائع في البدء ولهذا السبب وبعد أن تتم معاملات البيع والشراء نعطى البائع حق الاختيار بين أن يقبض الثمن نقدا أو يأخذ أسهما حسب القيمة الاسمية . أما اذا ظن بأن الأمر كله خديعة فإنه بذلك يسئ الى نفسه أكثر . وعلى كل حال فلن يكون علينا لوم في شيء .

ان أرض اليهود الجديدة يجب ان تستكشف وتستخدم بجميع الوسائل الحديثة . وعندما يقرر علماءنا الجغرافيون البقعة التي سنأخذها وبعد أن تتم معاملات الشراء وعقوده الدولية والخاصة ، ستسير سفينة الى ذلك المكان لتستلم الأرض . ستحمل هذه السفينة موظفين اداريين وفنيين مختلفين ومندوبين من الجماعات المحلية .

سيكون عمل هؤلاء الرواد مقسما في ثلاثة امور :

أولا : دراسة خصائص البلاد الطبيعية درسا دقيقا .

ثانيا : تأسيس ادارة مركزية محكمة .

ثالثا : توزيع الأراضي .

وهذه الأعمال الثلاثة تتلاحم معا ، ولا بد أن نوسعها بحكمة لتناسب وغايتها التي هي معلومة لدى الجميع .

هناك امر واحد لم نوضحه بعد ، وهو طريقة توزيع السكان على المناطق المختلفة بالنسبة للجماعات المحلية . شرط مهم هنا ان نفكر بالطقس ونعطى لكل فئة ما يشبه الطقس الذي هم متعودون عليه في مكان اقامتهم الاولى بعد هذا التقسيم العام تأتي الاعتبارات الأخرى الخاصة . .

وسيكون كل شيء منظما منذ البدء ، وحتى على السفينة التي ستيسر لاحتلال البلاد سيعرف كل واحد مهمته واضحة ، العلماء والفنيون والرؤساء والموظفون وأخيرا وأهم الجميع الممثلون المعتمدون للجماعات المحلية .

وعندما تبدو بلادنا الجديدة من بعيد سيرتفع علمنا على سارية .

عرض كتاب « الدولة اليهودية »

تليودور هرزل (*)

سنة ١٨٩٥

جاء في مقدمته ان الفكرة التي عرضتها في هذه النشرة فكرة بالغة القدم وانها استعادة الدولة اليهودية . ان العالم يعج بالصراخ ضد اليهود ، وهذا الصراخ هو الذى أيقظ هذه الفكرة من سباتها . ان كتابى لا يضم شيئا جديدا لم يكن معروفا من قبل . وحذر النقاد من اعتبار كتابه من كتب اليوتوبيا (الجمهوريات الخيالية) ثم قال انه يؤمن بأن مشروعه الذى سيقدمه في هذا الكتاب مشروع عملى ممكن التحقيق .

وفي الباب الأول من الكتاب الذى اطلق عليه « تقديم » قال انه ليس في نيته ان يرفع عقيرته بالدفاع عن اليهود فلا فائدة ترجى من ذلك فقد قيل الكثير دفاعا عن اليهود فاذا كان المستمع غير قادر على ادراك هذا الدفاع فان دفاعى عندئذ سيكون كمن يعظ فى الصحراء . أما اذا كان من يستمع الى واسع الأفق فانه سيكون مقتنعا مقدما بما سأقوله واذن فلا داعى لترديده مرة أخرى .

ان هذا القرن قد أعطانا من روائع الاختراعات ما أنار حياة العالم ولكن هذا الضوء الكهربى الذى قدمه لنا العلم قد قصد به ان ينير ظلمات المشاكل الإنسانية . لكن المشكلة ما زالت قائمة ومن السفه انكار وجودها . انها من مخلفات العصور الوسطى والتي لم تستطع الامم التي ضربت بقسط من الحضارة ان تتخلص منها وتخلص منها . ولا شك ان هذه الامم قد بذلت جهدا كريما واظهرت رغبة صادقة للتخلص من هذه المشكلة عن طريق تحرونا . لكن المشكلة اليهودية بقيت أينما وجد اليهود بأعداد كبيرة ، ولكنها لا توجد حيث شدد اليهود الرحال وهاجروا حاملين معهم مشكلتهم . ومن الطبيعى اننا نهاجر الى الأماكن التي لا نتعرض فيها للاضطهاد ولكن مجرد وجودنا يخلق معه الاضطهاد ، وهذا هو الشأن في كل بلد حططنا به الرحال وسيظل هذا هو الحال حتى في البلاد التي على قدر كبير من الحضارة - مثل فرنسا - حتى تجد المشكلة اليهودية حلا لها على اساس سياسى .

ثم يقول هرزل : اننا شعب - اننا شعب واحد . ولقد حاولنا بشرف وفي كل مكان ان نندمج في الجماعات التي نعيش فيها . اننا نعامل في الدول التي نعيش فيها على اننا غرباء .

ولكن الاضطهاد والظلم لن يقضيا علينا كشعب . فليس هناك أمة على سطح الأرض قد تعرضت لمثل ما تعرضنا له واستطاعت ان تتغلب على حركات الإبادة .

ان الاندماج الوحيد الذى يمكن أن يكون ناجحا هو الذى يتم عن طريق التزاوج المختلط ، لكن الشعوب الأخرى ترفض ذلك ولا يقع مثل هذا التزاوج الا فى الطبقة الثرية .

ثم ينتقل هرزل الى نقطة أخرى وهى محاولة طمأنة اليهود الاثرياء الذين قد استقروا فى المجتمعات التى يعيشون فيها قائلا لهم ان ثرواتهم ووضعهم الاجتماعى لن يتأثر بهجرة اليهود واقامة دولة لهم بل على العكس من ذلك تماما فان اليهود الذين سيهاجرون هم الذين لم يستطيعوا الاندماج فى المجتمعات المختلفة . . . ومن ثم فهم مصدر قلق ومصدر مشاكل لغيرهم من اليهود الاثرياء . ثم انتقل الى تشجيع اليهود على الهجرة قائلا ان الهجرة لن تكون الى صحراء بل ستكون الى اراض صالحة وان الهدف من هذه الهجرة والهدف من اقامة دولة يهودية هو رفع مستوى هؤلاء اليهود وان الهجرة ستبدأ بهؤلاء اليهود الذين وصلوا حالة من اليأس الشديد .

ثم انتقل الى طمأنة الدول والمجتمعات التى يعيش فيها اليهود والناس سيهاجرون منها قائلا ان هذه الهجرة لن تؤثر فى اقتصاد هذه البلاد وفى سير الحياة بها ذلك لأن الهجرة ستكون منظمة وتدرجية وعلى العكس فان هذه المجتمعات التى سيخرج منها اليهود ستعود عليها فائدة محققة من هذه الهجرة اذ سيجد أهل هذه المجتمعات اماكن شاغرة يمكنهم ان يحلوا فيها محل اليهود المهاجرين .

ثم ينتقل هرزل الى طمأنة المهاجرين انفسهم قائلا ، ان هذه الهجرة ستتم بطريقة منظمة وسيقوم بها جهاز نطلق عليه اسم « جمعية اليهود » والى جانب هذه الجمعية ستكون هناك شركة يهودية لتمويل عملية الهجرة .

أما الباب الثانى فعنوانه « المسألة اليهودية » وتحدث فى هذا الباب عن المشكلة اليهودية من حيث معاداة الشعوب للسامية . وكيف يتعرض اليهود للاضطهاد فى كل مكان . وقال ان الشعار السائد الآن هو ما يرفعه الألمان « فليذهب اليهود » وتساءل هرزل هل سيبقى اليهود حيث هم أم أنهم سيذهبون ، والى أين سيذهبون ؟ وقال ان الجيتو هو الذى شكل اليهود على ما هم عليه الا وهى المهارة فى المسائل المالية ولذلك فان انتشار النشاط الاقتصادى والمبادلات التجارية أعطى فرصة لليهود للظهور على مسرح المال .

ثم تناول هرزل المحاولات السابقة لحل مشكلة اليهود ووصف هذه المحاولات بأنها محاولات مصطنعة . ثم انتقل الى أسباب العداء للسامية فقال انها أسباب سياسية واقتصادية وطالب بعدم الخلط بين العداء للسامية الآن والعداء للسامية فى العصور القديمة وهو العداء القائم على أسباب ودوافع دينية . ثم قال جملته المشهورة « أننا نحن اليهود عندما ننحدر نصبح من البرولوتاريا الثورية ونصبح خداما للجماعات الثورية لكن عندما نهض وترفع ترفع معنا قوة المال الرهيبة » .

ونتيجة لهذا العداء للسامية ، شعر اليهود المضطهدون بالكراهية للذين يضطهدونهم . وهذا بدوره يزيد من الاضطهاد لهم وهكذا تدور المشكلة فى حلقة مفرغة .

وتساءل هرزل عن الحل . الحل هو كما يقول فى ان يمنح اليهود السيادة على جزء من الأراضى يمكن اليهود من أن يعيشوا حياتهم كاملة . . وما بعد ذلك يترك لليهود يتصرفون فيه بأنفسهم .

ان اقامة دولة جديدة ليس بالشئ المستحيل . وستكلف وكالتان متخصصتان

القيام بهذا العمل هما « جمعية اليهود » ، و « الشركة اليهودية » وستحول الجمعية السلطات للتفاوض مع الحكومات بكونها ممثلة للشعب اليهودى وسيكون هدفها خلق الدولة اليهودية . اما الشركة فهي لتمويل هذه العمليات .

وأثار هرزل التساؤل التالى : هل ستكون الدولة فى فلسطين أم فى الأرجنتين ؟ وقال ان الجمعية هى التى ستحدد . ثم قال ان الأرجنتين من اخصب بقاع العالم ومساحتها كبيرة وتمتداد سكانها ضئيل وجوها معتدل . ولا شك ان جمهورية الأرجنتين ستجنى مكاسب هائلة من وراء اعطائنا قطعة من الأرض . اما فلسطين فلها ذكريات تاريخية وان مجرد ذكر اسم فلسطين يثير شعبنا ويحفزه . واذا ماوافق السلطان على اعطائنا فلسطين فانا فى مقابل ذلك سنتعهد بتنظيم الاحوال المالية لتكريا . وسنعمل على أن نظل مرتبطين بكل أوروبا التى ستضمن بقاءنا . وستقوم الشركة اليهودية بتنظيم الشؤون التجارية والمالية للدولة الجديدة .

اما الباب الثالث فهو عن « الشركة اليهودية » وهى تتكون على غرار شركات شراء الأراضي . وتؤسس هذه الشركة على أن تكون خاضعة للتشريع البريطانى وطبقا للقوانين الانجليزية وتحت حماية انجلترا . ويكون مركزها الرئيسى فى لندن . ولا أستطيع ان أقول منذ الآن عن مقدار رأسمالها بل سأترك هذا الأمر للاقتصاديين ورجال المال اليهود وهم كثيرون . ولكنى أستطيع ان أقول ان رأسمالها سيكون حوالى خمسين مليون جنيه أو مايقرب من مائتى مليون دولار . وهذه الشركة ستقوم بعملية بيع الممتلكات غير المنقولة مثل المباني والأراضى والمنشآت العامة التى يمتلكها اليهود وذلك فى عملية تصفية نشاطهم لتهجيرهم . ولكن اذا ادى هذا البيع الى انخفاض سعر الأرض فإن الشركة ستمتنع عن بيعها وتقوم هى بدارتها .

وستقوم هذه الشركة بشراء الأراضي . وستقوم بعمل الانشاءات . ثم تكلم هرزل بالتفصيل عن نشاطها من حيث التجارة والعمل وانشاء صناعات جديدة .

اما من حيث تمويل هذه الشركة فتقوم البنوك اليهودية الكبيرة والصغيرة به . وكذلك سيقوم الرأسماليون اليهود بذلك على صعيد مالى وليس على صعيد انساني . أى ان هذه الاموال لن تكون هبات منهم بل ستكون للاستثمار . وخصص هرزل الباب الرابع للتهجير . اما الباب الخامس فقد خصصه « لجمعية اليهود والدولة اليهودية » . ويشبه هرزل هذه الجمعية والدور الذى ستقوم به بالنسبة لليهود بما يسمى فى القانون الرومانى Negetorium Gestio أى ان شخصا مايتقدم لحماية ممتلكات شخص آخر عاجز عن الدفاع عنها وهذا الشخص الذى يقوم بهذا العمل يقوم به دون تكليف قانونى من أحد بل بواعز من نفسه . واذا فالجمعية اليهودية ستقوم بهذا الواجب بالنسبة لليهود نظرا لعدم وجود سلطة ذات سيادة لتقوم بهذا .

وستقوم هذه الجمعية بالدراسات العلمية والسياسية لتستطيع أداء واجبها بنجاح . وستجمع الجمعية الآراء المختلفة التى بدلى بها الأفراد اليهود فى مختلف المجالات كنوع من الاستفتاء لمعرفة استعداد اليهود للذهاب الى ارض الميعاد .

وهكذا ، ستكون هذه الجمعية النواة التى ستنبثق منها الدولة اليهودية . ثم تحدث هرزل عن القوانين فى الدولة الجديدة وكذلك الجيش والعلم واقترح بالنسبة للعلم ان تكون أرضيته بيضاء وبه سبع نجوم ذهبية . وهذه النجوم الذهبية تمثل أيام العمل وهى سبعة أيام اما الأرضية البيضاء فتمثل نقاء الحياة اليهودية الجديدة .

هر تزل حول مقابله مع دوق بادن الأكبر (*)

١٨٩٦/٤/١٣

ان مهتني هذا المساء هو أن أقنع الدوق الكبير ، بأن يحصل لي على مقابلة مع القيصر وأيضاً أن يتكلم عني وعن قضيتي عند دوق هس الكبير حامي قيصر روسية ، اذ لا بد من أن يتكلم دوق هس الكبير في سانت بيترزبرغ عندما يحضر تتويج قيصر روسية .

نقد اهتم دوق بادن الكبير باقتراحى بأن تقوم دولة منذ البدء . . وكان الشيء الوحيد الذى يخشاه من مساندة القضية هو ان يساء فهم هذه المساندة وينظر اليها كعمل لاسامى . فطمنته ان الذين سيذهبون من اليهود هم فقط الفئة التى تريد الذهب . فاليهود مثلاً الذين فى بادن راضون عن حكمه ولن يهاجروا ولهم حق فى ذلك . وكنت اثناء حديثي معه أعود بين الوقت والآخر الى موضوع صداقته لليهود لاقنعه بأنه اذا ساعد قضيتنا ، لن يبدو ذلك معادياً لليهود أبداً ، وانه من واجبنا نحن زعماء اليهود أن نقنع الشعب أن تأسيس دولة يهودية هو من صالح اليهود وليس اضطهادا لهم . واضفت اذا انتشر خبر معاملتك الحسنة لليهود فسوف ينهال على دوقيه سموكم عدد كبير منهم مما قد لا تحمد عقباه .

تطرق الدوق الكبير الى ما ذكرته الصحف عن سوء حال اليهود الذين هاجروا الى لندن . فقلت : لهذا بالضبط يتوجب ايجاد قوة تراقب الامور ، ولهذا لا يمكن الاستغناء ابداً عن اعتراف الدول الكبيرة بنا منذ البدء . اجاب الدوق الكبير ، ان المانية لن تبادر الى الاخذ بمثل هذا العمل ، اولاً لانها لا تهتم بالمسألة الى القدر الذى تهتم به النمسة التى فيها المشاكل اللاسامية بسبب لويجر . ان لليهود فى المانيا ليسوا كثيرين ، ولن يؤثر تركهم حتى ولا فى الحالة الاقتصادية ، او يحسنها وهنا عدت الى القول بأن الفاوض من اليهود فقط سيترك . وشرحت له ان الممتلكات التى يمكن نقلها لن تكون لاصقة بالبلد التى هى فيه بالضرورة وكيف انه بعد ايجاد حل للمسألة اليهودية سترجع الى اكثر ما كانت عليه كذلك أثبت على ذكر الخطر الذى سيكون فى البلاد بسبب كثرة رؤوس الاموال ذلك انها سوف تشجع الصناعة فى البلاد البعيدة ويبد عاملة أرخص . لن يحتاج الصينيون أن يأتوا الى أوربة لان المصانع أصبحت تقام لهم هناك وهكذا بعد أن حددت امركة الزراعة ، أخذ الشرق الاقصى يهدد الصناعة ولنعم هذا فانا ادعوا الى حركة تعمل على جبهتين : تصفية الفاوض من اليهود والعمال ، وحفظ رؤوس الاموال الدولية تحت المراقبة . سيضطّر اليهود الان أن يرحبوا بهذه الحركة ، لانها ستحول عنهم انهيار يهود شرق أوربة . وكان

(*) «يوميات هر تزل» - اعداد انيس صاين - سلسلة كتب فلسطينية .

الدوق الكبير يعلق طيلة الوقت على كلامي بقوله : حيدا لو حصل ذلك * ثم التفت الى هكلر وقال : اظن انه لا أمل من التعاون بين انجلترا والمانيا ، لان العلاقات بين البلدين سيئة الآن * اتظن ان انجلترا ستسير في المشروع ؟ فقلت : يجب ان يفكر يهودنا الانجليز بالامر * فقال الدوق الكبير بشئ من الاستياء : اذا استطاعوا ذلك ... قلت : ان القضية ستكون أقوى وقعا اذا اذيع ان دوق بادن الكبير مهمتهم بها * فصاح : هذا ليس صحيحا ، ليست لي كل هذه السلطة . حيدا لو ساند القضية قيصر المانيا او ملك بلجيكة * ولكنني عدت الى التشديد عليه قائلا : ولكن دوقا مجريا مثلك ، انت الذي ساعدت في صنع الامبراطورية الالمانية ، انت الذي يستشير قيصر المانيا ، اذا أنت ساندت المشروع فسوف تثبته * ان سموك هو مستشار القيصر *

ثم سألتني الدوق الكبير ما اذا كنت عملت شيئا بخصوص السلطان وهنا أخذت أشرح له الفوائد التي ستعود على الشرق من هذا المشروع * اذا تم تقسيم تركية في المستقبل القريب فسوف تقف الدولة التي تقام في فلسطين دولة حائزا * هذا ونستطيع ان نلعب دورا كبيرا في المحافظة على تركية نستطيع ان نساعد السلطان سندا قويا بالمال ، اذا هو تخلى لنا عن قطعة أرض لا قيمة كبيرة لها عنده *

وتسأل الدوق الكبير ما اذا كان من الافضل أن يذهب بضع مئات الآلاف من اليهود أولا الى فلسطين ومن ثم تنار القضية * فقلت بحزم : أنا ضد هذا لانه يعني ادخالهم بالسر ، مما يعني ان هؤلاء اليهود سيجابهون السلطان كمتبردين * اريد أن أقوم بكل شيء علانية ، اريد ان أعمل ضمن القانون * اذعله كلامي الحازم هذا أولا ولكنه ما لبث ان وافقني * ثم توسعت في موضوع الفوائد العامة التي ستجنيها أوروبا من هذا المشروع سترجع الصحة الى مركز الوباء في الشرق * سنبنى سكك حديد في آسية - ونشق الطريق للامم المتحضرة ، وهذه الطريق لن تكون في يد دولة كبيرة واحدة بل للجميع * قال الدوق الكبير : ان هذا سيحل المسألة المصرية تمسك انجلترا بمصر فقط للمحافظة على طريقها للهند ، ولكن مصر تكلفها أكثر مما تساوى *

وسأل هكلر ، هل لروسية مخططات في فلسطين ؟ اجاب الدوق الكبير لا أظن ذلك لان روسية ستبقى بعد مدة طويلة مشغولة بالشرق الأقصى *

وسألته : هل يظن سموك انه باستطاعتي ان أحظى بمقابلة قيصر روسيه ؟ قال : ان التقارير الاخيرة تقول بأن القيصر لا يقابل أحدا ، انه لا يقابل الا وزرائه عند الضرورة ولا أحد غيرهم * على انه يمكن المحاولة مع هس فربما استطاع ان يضع كتابك بين يديه *

هرتزل حول وقوف اليهود مع تركيا ضد الشعب الأرمنى (*)

١٨٩٦/٥/٧

جاء نيولنسكى ليزورنى وكنت قد اتصلت به تليفونيا . واطلعت باختصار على تطورات القضية ، أخبرنى انه قرأ كراستى قبل ذهابه الى القسطنطينية وتحدث عنها مع السلطان ، وان السلطان قال انه لن يتخلى أبدا عن القدس . يجب أن يبقى جامع عمر بيد المسلمين دائما . قلت له ، سندبر هذا الامر سنجعل القدس خارج حدود الدولة ، وبهذا لا تكون لاحد وحده وتكون للجميع فى الوقت نفسه - المكان المقدس يمتلكه كل المؤمنين ، بلد الثقافة والاخلاق المشتركة ، وكان نيولنسكى يعتقد ان السلطان يفضل ان يعطينا اناضولية لان المال لا يعنى شيئا له ، وهذا شأن كثير من الحكام . ولكن هناك طريقة أخرى يمكن ان تؤثر على السلطان بها ، وهى مساندته فى قضية الارمن . ونيولنسكى الان يقوم بمهمة سرية للسلطان ، ارسله السلطان الى اللجان (الارمنية) فى بروكسل وباريس ولندن ، ليحلمهم على الاذعان له ، فاذا ما قبلوا فسوف يمنحهم السلطان عن طيب خاطر الاصلاحات التى رفض ان يعطيهم اياها تحت ضغط القوى الكبيرة . لذلك طلب منى نيولنسكى ان اؤمن مساعدة اليهود للسلطان فى مسألة الارمن ، حتى ينقل للسلطان هذا الخبر الذى سيرضى السلطان ويحرز تقديره . وجدت الفكرة هذه ممتازة ، ولكنى أخبرته اننا لن نعطي هذه المساعدة مجانا ، سنعطيهما فقط بدلا عن خدمات مؤكدة لقضية اليهود . وهنا أشار نيولنسكى ان ما يطلب منا هو ان نساعد على الحصول على هدنة من الارمن . كانت اللجان قد قررت القيام باضراب فى تموز ، يجب ان نقنعهم بالانتظار شهرا ، وخلال هذه المدة نقوم بمفاوضات مع السلطان ، وبما ان نيولنسكى اصبح مهتما بقضية اليهود ، يريد ان يماطل فى مسألة الارمن ليستفيد من ذلك ، لانه يرى فى ذلك ان قضية تسند أخرى . وقد قلت له : انك ستستفيد من قضية اليهود أكثر من قضية الارمن ، انا نفسى لا أستطيع ان اعدك بمال ولكنى سأوصى بك رجالنا الاثرياء . ونيولنسكى الذى هو على علاقات طيبة مع السلطان يؤكد بان بهذه الخطوة تستطيع ان تنجح ولكنه يجب ان لا تتدخل اى الاوساط السياسية ، بل بالعكس ربما كان من الافضل ان تماكسنا هذه الاوساط وعندها نحصل على ما نريد من السلطان الذى سيفعل ذلك ليكيدهم .

وفى المساء شرح لى ابن عم زوجتى حالة تركية الاقتصادية . ولذا فانا ارى الآن أن الخطأ المالية التى يجب ان نسبر عليها هى ان نضع نهاية لبعثة الحماية الأوربية ونحمل على عاتقنا مهمة التحويل فنكون بهذا قد خلصنا السلطان من خضوعه للحماية بحيث يستطيع أن يأخذ ما يريد من الديون الجديدة .

(*) «يوميات هرتزل» - اعداد انيس صايغ - سلسلة كتب فلسطينية .

هرتزل - مباحثاته مع جاويد بك (*)

١٨٩٦/٦/٨

كانت معارضاته ما يلي : مصير الاماكن المقدسة • قال ان القدس يجب ان تظل تحت الادارة التركية ، لان اى تغيير فى ذلك سيسىء الى مشاعر الناس الدينية • فوعده ان تبقى القدس خارج حدود الدولة ، لان الاماكن المقدسة التى تخص العالم المتمددين يجب ان تكون للجميع وليس لاحد بالذات وفى النهاية لابد ان نقدر على ابقاء القدس على حالتها الراهنة • وسال جاويد بك عن العلاقة التى ستكون بين الدولة اليهودية وبين تركية ، وهو سؤال يشبه تماما ما سأله زياد عن تبعية فلسطين لا استقلالها • قلت اننى ارى النجاح لا يتم بالاستقلال ، ولكننا على اى حال سنتحدث فى نوع من الحكم مثل ذلك الذى فى مصر او فى بلغاريا ، أى علاقة فرعية • وأخيرا سأل جاويد عن نوع الحكم الذى سيكون لهذه الدولة • أجبت : جمهورية ارسقراطية • فاحتج جاويد بشدة قائلا • اياك ان تذكر كلمة « جمهورية » للسلطان • ان الناس هنا يخافون منها خوفاً من الموت • انهم يخافون أن تنتقل عدوى هذا النوع من الحكم النورى الى كل مقاطعة • فأخبرته ان ما أفكر به أنا هو نوع من الحكم يشبه الحكم الموجود فى البندقية • هذا وتوسلت اليه ان يكون موجودا فى المقابلة التى رتبته لى مع أبيه الصدر الاعظم خليل رفعت باشا • وقد وعدنى بذلك •

(*) «يوميات هرتزل» - اعداد أنيس صايغ - سلسلة كتب فلسطينية •

(٢٨)

هرتزل حول قرار فلسطيني من السلطان (*)

١٨٩٦/٦/١٥

نصرف عشرين مليون ليرة تركية لنصلح الاوضاع المالية في تركية ندفع من هذا المبلغ مليونين بدل فلسطين . وهذه الكمية تستند على تحويل رأس مال من مدخول الحكومة الحاضر الذي هو ثمانون الف ليرة تركية في السنة . وبالثانية عشر مليوناً تحرر تركية من بعثة الحماية الاوربية أما أصحاب الاسهم من الفئات الأولى والثانية والثالثة والرابعة فسوف نحملهم على الرضى بإزالة البعثة وذلك باعطائهم امتيازات خاصة - فوائد أعلى وتمديدا للملكية الارض الخ .

(*) «يوميات هرتزل» - اعداد أنيس صايغ - سلسلة كتب فلسطينية .

هرتزل - مانقله نيولنسكى الى هرتزل

حول رأى السلطان عبد الحميد فى بيع فلسطين لليهود

١٨٩٦/٦/١٩

قال السلطان لى : اذا كان هرتزل صديقك بقدر ما أنت صديقى فانصحك ان لا يسير ابدا فى هذا الامر . لا اقدر ان أبيع ولو قدما واحدا من البلاد ، لانها ليست لى بل لشعبى . لقد حصل شعبى على هذه الامبراطورية باراقة دمانهم وقد غنوها فيما بعد بدمانهم وسوف نغطيها بدمائنا قبل ان نسمح لاحد باغتصابها منا . لقد حاربت كتيبتنا فى سورية وفى فلسطين وقتل رجالنا الواحد بعد الآخر فى بلقنة لأن احدا منهم لم يرض بالتسليم وفضلوا ان يموتوا فى ساحة القتال . الامبراطورية التركية ليست لى وانما للشعب التركى ، لا أستطيع أبدا أن أعطى أحدا أى جزء منها . ليحتفظ اليهود ببلايينهم ، فاذا قسمت الامبراطورية فقد يحصل اليهود على فلسطين بدون مقابل . انما لن تقسم الا جثثنا ولن أقبل بتشريحنا لأى غرض كان .

(*) «يوميات هرتزل» - اعداد أنيس صايغ - سلسلة كتب فلسطينية .

رسالة هرتزل الى صادق خان

كير حاخامى باريس الاليانس الاسرائيل

١٨٩٦/٧/٢٦

هذه هي الحقائق ، باختصار وثقة تامة : كنت في القسطنطينية ، حيث حصلت على نتائج اذهلتنى انا ايضا . أخذ السلطان علما بمشروعى « فلسطين لليهود » ومع أنه يعارض فكرة البيع عاملى بامتياز من عدة نواح وجعلنى أفهم انه يمكن عقد الصفقة اذا وجدنا الصيغة المناسبة . انها مسألة حفظ ماء الوجه وقد قدم العرض التالى من حاشية السلطان : يدعو السلطان اليهود ، بحفاوة للعودة الى وطنهم التاريخى ، وليستقروا هناك بحكم ذاتى مستقلين اداريا وتابعين للامبراطورية التركية ، ومقابل ذلك يدفعون له ضريبة .

ذهبت بهذه النتيجة الى لندن حيث وعدنى السير ص . مونتاجو وغيره بمساعدتهم اذا تحققت هذه الشروط : موافقة الدول الكبرى ، اشتراك صندوق هيرش ، اشتراك ادموند روتشيلد . وانى أمل تحقق الشرط الاول لانه سبق لامرين ان وعدانى بالتأييد . فذهبت الى باريس وتكلمت مع ادموند روتشيلد اخبرته بالامر ورجوته ان ينضم الى القضية بشروطه - اى ان لا يشترك بها الا بعد ان يوقع عليها ، وتختتم ، وتسلم . وقلت له أن لا ضرورة له لأن يظهر وانى ارتب كل شئ مع السلطان والحكومات الأخرى . ولكن ما ان توضع الخطة موضع التنفيذ حتى يستلم المقاليد منى ، وهو ومونتاجو ، والآخرون . وبذلك لا يبقى مجال للشك بأنى أريد ان اوجد قوانا لاستولى على الزعامة . انى أعد بأن انسحب تماما بمجرد ان تتأسس لجنة العمل . مقابل كلمة شرف هؤلاء السادة بأن يجعلوا هدفى هدفهم أريد أن أعطيهم كلمة شرفى بأن لا تدخل بأمر . عند ذاك يستطيعون ان يوجهوا الحركة حسب معرفتهم وضمائرهم ما دامت لى الثقة بأصدقاء صهيون الى اليوم . وبإمكانهم ، فوق ذلك ، ان يعملوا فى السر ولا يعلنوا فى الوقت المناسب الا ما يرونه ضروريا .

(*) «يوسيات هرتزل» - اعداد أنيس صايغ - سلسلة كتب فلسطينية .

(٣١)

رسالة هرتزل الى السلطان عبد الحميد (*)

١٨٩٦/٨/٢٥

ترغب جماعتنا في عرض قرض متدرج من عشرين مليون جنيه استرليني يقوم على الضريبة التي يدفعها اليهود المستعمرون في فلسطين الى جلالته تبلغ هذه الضريبة التي تضمنها جماعتنا مائة ألف جنيه استرليني في السنة الاولى وتزداد الى مليون جنيه استرليني سنويا . ويتعلق هذا النمو التدريجي في الضريبة على هجرة اليهود التدريجية الى فلسطين . اما سير العمل المفصل فيتم وضعه في اجتماعات شخصية تعقد في القسطنطينية .

مقابل ذلك يهب جلالته الامتيازات التالية : الهجرة اليهودية الى فلسطين التي ليس فقط تكون غير محدودة بل ايضا تشجعها الحكومة السلطانية بكل وسيلة ممكنة . ويعطى المهاجرون اليهود الاستقلال الذاتي ، المضمون في القانون الدولي ، في الدستور والحكومة وادارة العدل في الارض التي تقرر لهم . (فلسطين كدولة شبه مستقلة) .

ويجب ان يقرر ، في مفاوضات القسطنطينية ، الشكل المفصل الذي ستمارس به حماية السلطان في فلسطين اليهودية وكيف سيحفظ اليهود أنفسهم النظام والقانون بواسطة قوات الامن الخاصة بهم .

قد يأخذ الاتفاق الشكل التالي : يصدر جلالته دعوة كريمة الى اليهود للعودة الى ارض آبائهم . سيكون لهذه الدعوة قوة القانون وتبلغ الدول بها مسبقا .

(*) «يوميات هرتزل» - اعداد انيس صايغ - سلسلة كتب فلسطينية .

(٣٢)

خطاب هرتزل في فيينا (*)

١٨٩٦/١١/٧

تكلمت بشكل خاص معارضا التدبير الروسى - الفرنسى المقترح للاقتصاد التركى ، لانه سيقطع طريقنا الى فلسطين - وسوف ارسل هذا المقطع من خطابى الى دهاس فى لندن • الجملة الرئيسية فيه : « ان رجال المصارف اليهود الكبار الذين سيشترون بهذا المشروع ، دون أن يراعوا آلام فقراء اليهود ودون أن يفتنموا الفرصة ليسهموا فى حل المسألة اليهودية سوف يتعرضون لمسئولية خطيرة جدا • وفى الوقت نفسه أدعو دهاس ليقوم بحملة ضد المشروع فى انجلترا وأمريكا • ويجب أن يدعو الى اجتماع جماهيرى احتجاجى فى الطرف الشرقى (من لندن) كما انى أدعو الى تأسيس صندوق قومى يحقق استقلالنا عن المصرفيين الكبار •

(*) «يوحيات هرتزل» - اعداد أنيس صايغ - سلسلة كتب فلسطينية •

رسالة هرتزل الى لورد سولزبرى (*)

ديسمبر سنة ١٨٩٦

هذا عامل يجدر بالسياسة الانجليزية في الشرق أن تقدره حق قدره عامل جديد بكن تأكيد . بإمكان اللورد سولزبرى أن يضرب بواسطته ضربة معلم . ان تقسيم تركية في الوضع العالمي الحاضر ، الذي يسيطر عليه الحلف الروسى - الفرنسى ، قد يضع انجلترا في مأزق خطر . ان تقسيما كهذا ، الآن ، لا بد أن يكون خسارة بالنسبة لانجلترا . ولذلك عليها أن تسعى نحو التوازن الدولى الذى لا يحافظ عليه الا اذا صحت مالية تركية . وهذا ما دعا روسية أن تحبط التدابير الحالية المقترحة . فانها تبغى انحلال تركية وانقسامها . الا أن هناك طريقة لتصحيح المالية التركية وبالتالي المحافظة على التوازن الدولى لمدة أطول ولايجاد طريق جديد الى الهند فى الوقت ذاته - وهو الطريق الاقصر بالنسبة الى انجلترا . يجرى هذا كله دون أن تخسر انجلترا قرشا واحدا دون أن تلزم نفسها علنا بأى شئ .

أقصد بهذه الطريقة انشاء دولة يهودية فى فلسطين لها استقلال ذاتى ، مثل مصر ، تحت سيادة السلطان . وكما نعلم ، مهتدت الجو لهذا المشروع فى زيارتى للمقنطينية فى الصيف الماضى . والأمر ممكن اذا توافر لنا دعم دولة كبرى ، أكرر هنا انه دعم مخفى . وما دام السلطان لا يزال هو السيد غير المنازع ، ما من قوة تستطيع أن تمنعه من دعوة اليهود الى الهجرة الى فلسطين . وسوف نحصل له ، مقابل عمله هذا ، على قرض كبير على الضريبة التى سيؤديها اليهود له والتى ستكون مؤمنة مسبقا .

وسيكون من مصلحة انجلترا بناء خط حديدى ، رأسا ، عبر فلسطين من البحر المتوسط الى الخليج الفارسى ، أو ربط هذا الخط بما يصبح ضروريا ، بفضل حاجات المواصلات الحديثة ، من خط عبر فارس وبلوخستان وربما الافغان الى الهند . ستجنى انجلترا هذه المكاسب بدون مصاريف وبدون ان يعلم العالم شيئا عن دورها . اذ بينما تعد روسية خطا حديديا الى اسية ، فى الشمال ، سيكون لبريطانية ، فى الجنوب ، طريق احتياطى حياذى الى الهند ، فى حال قيام مصاعب فى قناة السويس . اذا أراد اللورد سولزبرى تفحص هذه الفكرة عن كتب تحت تصرف سفيره ، أو تحت تصرفه شخصيا فى لندن ان استدعانى .

(٣٤)

ماكتبه هرتزل عن مصطفى كامل في مذكراته (*)

في مذكراته ١٨٩٧/٣/٢٤

الموفد المصرى ، مصطفى كامل ، الذى كان قد زارنى من قبل ، زارنى ثانية .
انه فى رحلة أخرى لجمع المشاعر المؤيدة لقضية الشعب المصرى الذى يسعى للخلاص
من السيطرة البريطانية . ان هذا الشاب المشرقى يعطى انطباعا ممتازا . وهو مثقف
وراق وذكى وبلخ . وقد دونته فى ذكراتى لانه قد يلعب يوما ما دورا فى سياسة
المشرق ، حيث قد نلتقى ثانية . ان سليل مضطهدينا فى مصر ايم (مصر) يتنهد
اليوم من عذاب الرق ، وتقوده طريقه الى ، انا اليهودى ، طالبا مساعدتى الصحفية .
اشعر ، مع انى لم اخبره بذلك ، بانه لما يفيد قضيتنا ان يضطر الانجليز الى مفادرة
مصر . فانهم سيضطرون آنذاك ان يبحثوا عن طريق آخر الى الهند بدل قناة السويس
التي ستضيع منهم او على الاقل تصبح غير مأمونة . آنذاك تصبح فلسطين اليهودية
الحديثة مناسبة لهم - الطريق من يافا الى الخليج الفارسى .

(*) «يوميات هرتزل» - اعداد انيس صايغ - سلسلة كتب فلسطينية .

خطاب تيودور هرتزل في المؤتمر الصهيوني الأول في بل (٢) ٢٩ أغسطس سنة ١٨٩٧

زملائي أعضاء الوفود :

انى كواحد من الذين دعوا الى عقد هذا المؤتمر أرحب بكم وهذا ما سافعله باقتضاب ، ذلك لأننا اذا كنا نريد نخدم القضية وجب علينا أن نقتصد فى اللحظات القيمة للمؤتمر . فهناك الكثير من الأمور التى ينبغى تحقيقها خلال الثلاثة الأيام التى سيستمرها المؤتمر . اننا نريد أن نرسم أسس البناء الذى سيأوى يوما ما الشعب اليهودى . ان الواجب كبير جدا بحيث اننا سوف نتعرض له بأبسط الأساليب . وسنعرض ملخصا لوضع المشكلة اليهودية فى خلال الأيام الثلاثة القادمة ولقد تم تصنيف المادة الضخمة الموجودة تحت أيدينا عن طريق رؤساء اللجان .

وسنستمع الى تقارير عن وضع اليهود فى مختلف الاقطار . وتعلمون جميعا ولو حتى بطريقة مشوشة ان الوضع باستثناء حالات نادرة ، لا يدعو للارتياح ولو كان الوضع على غير هذا لما انعقد هذا الاجتماع . ولقد عانت وحدة مصيرنا التوقف والانقطاع انطويل بالرغم من أن الشتات المبعثر للشعب اليهودى قد تحمل فى كل مكان اضطهادا مائلا . وقد أدت عجائب الاتصال فى وقتنا هذا قد أدت الى التفاهم المتبادل والوحدة بين الجماعات المنعزلة . وفى هذه الأيام ، حيث التقدم فى كل مظهر فاننا نعرف اننا محاطون بكراهية قديمة . ان العداء للسامية والذى تعرفونه جيدا ويا للأسف هو اسم هذه الحركة .

ان اول تأثير تركه على يهود اليوم هو الاندهاش الذى ترك مكانه للآلم والاستياء . وربما لا يدرك أعداؤنا عمق الجرح الذى أصاب أحاسيس هؤلاء اليهود الذين لم يكونوا هدفا أساسيا لهجومهم . ان هذا الجزء من اليهود المصريين والمتقنين والذين خرجوا من نطاق « الجيتو » وفقدوا عادة الاتجار فى السلع الحفيرة قد أصابهم السهم فى القلب .

ومنذ التاريخ السحيق والعالم يسيء فهمنا . فعاطفة التضامن التى كثيرا ما نالنا التأنيب بسببها كانت آخذة فى التخلل فى نفسى الوقت الذى تعرضنا فيه للعداء للسامية . ولقد ساعد العداء للسامية على تقويتها من جديد ، وعدنا الى بيتنا (يقصد الجيتو) ذلك لأن الصهيونية هى العودة الى الحياة اليهودية قبل أن تكون عودة الى الأرض اليهودية .

اننا نحن الأبناء الذين عدنا نجد الكثير الذى ينبغى تقويمه تحت سرقف أجدادنا لأن كثيرا من اخوتنا قد انحدر الى قاع البؤس والشقاء .

لقد حققت الصهيونية شيئا رائعا كان حتى هذه اللحظة يعتبر مستحيلا : ألا وهو الاتحاد القومى بين العناصر اليهودية الممعة فى العصرية والممعة فى المحافظة ، وكون هذا الأمر قد تحقق دون تنازلات مشينة من أى من الجانبين ، ودون تضحيات ثقافية لهو دليل آخر . ان كانت هناك حاجة الى دليل على الوحدة القومية لليهود . ان وحدة من هذا النوع لا يمكن أن تقوم الا على أساس قومى .

ومما لا شك فيه انه سيكون هناك مناقشات حول موضوع اقامة منظمة نشعر جميعا بالحاجة اليها .

فالمنظمة هى الشاهد على معقولية الحركة (الحركة الصهيونية) ولكن هناك نقطة واحدة ينبغى أن تؤكد بوضوح وقوة حتى نصل الى حل للمشكلة اليهودية . اننا نحن الصهيونيين لا نريد عصبية دولية بل نريد مناقشة دولية . ولسنا بحاجة الى القول ان التمييز بينها له الأهمية الأولى فى نظرنا . ان مثل هذا التمييز هو الذى يبرر عقد مؤتمراتنا . ولن يكون هناك مكان للمؤامرات والتدخل السرى والأساليب الملتوية بين صفوفنا ، بل سننفضح عن آرائنا لتكون تحت حكم الرأى العام ، وسيكون من أول نتائج حركتنا تحويل المسألة اليهودية الى مسألة خاصة بصهيون . ان حركة شعبية لها مثل هذه الأبعاد الواسعة سوف تتعرض لهجوم من جهات عديدة ولذلك فان المؤتمر سوف يشغل نفسه بالوسائل الروحية التى ينبغى استخدامها لايحاء وتدعيم الشعور القومى لليهود . وهنا كذلك ينبغى علينا أن نناضل عدم الفهم . فليست لدينا أقل نية للتزحزح قيد أنملة عن ثقافتنا التى اكتسبناها . وعلى العكس فاننا نهدف الى ثقافة أوسع مثل تلك التى تجلبها زيادة المعرفة . وفي الحقيقة فان اليهود كانوا دائما أكثر نشاطا من الناحية العقلية أكثر من الناحية الجثمانية

ولما كان الرواد العمليين الأوائل للصهيونية قد أدركوا هذا فانهم قد بدءوا العمل الزراعى لليهود . اننا لن نكون قادرين ولن نكون راغبين فى التحدث عن محاولات استعمار فلسطين والأرجنتين بدون شعور العرفان بالجميل . لكنهم وضعوا اللبنة الأولى للحركة الصهيونية . ذلك لأن الحركة الصهيونية ينبغى أن تكون أوسع فى مداها اذا ما اريد لها أن تقوم بالفعل ان الشعب لا يجرى الا على جهوده هو واذا لم يكن فى استطاعته أن ينهض بنفسه فانه لن ينال العون ولكننا نحن الصهيونيين نريد أن نرتفع بالشعب الى درجة مساعدة نفسه بنفسه . ولن نوقظ الآمال الفجة أو الغر ناضجة .

ان هؤلاء الذين يولون الأمر اهتمامهم سوف يعترفون بأن الصهيونية لن تحقق أهدافها دون التفاهم القاطع مع الوحدات السياسية المشتركة . ومن المعروف بصفة عامة أن مشاكل الحصول على حقوق الاستعمار لم تخلقها الصهيونية فى وضعها الراهن . وان الانسان ليعجب عن الدوافع المحركة لمروجى هذه القصص . اذ يمكن الاستحواذ على ثقة الحكومة التى نريد التفاوض معها بخصوص توطين جماهير اليهود على نطاق واسع وذلك عن طريق اللغة البسيطة والتعامل القويم . ان الزايات التى يمكن لشعب بأكمله ان يقدمها مقابل الفوائد المجنية لهى من الكبر بحيث تضفي على

المفاوضات أهمية مسبقة • والدخول في مباحثات مطولة اليوم بخصوص الشكل الشرعي الذي ستتخذه الاتفاقية في النهاية سوف يكون بداية عقيمة • ولكن هناك شيء واحد ينبغي الالتزام به دون تزحزح واعني به : ان الاتفاق ينبغي أن يقوم على الحقوق وليس على التسامح • حقا ان عندنا الخبرة الكافية للتسامح التي يمكن أن نسحب منها في أي وقت •

ومن ثم فان المنهج المعقول الوحيد للعمل الذي يمكن لحركتنا أن تسلكه هو العمل للحصول عن ضمانات شرعية عامة • ان نتائج الاستعمار بالصورة التي تم بها حتى الآن لمرضية تماما في حدود امكانياتها • فقد أكدت صلاحية اليهود للعمل الزراعي ، تلك الصلاحية التي كثيرا ما كانت موضع شك • لقد أقامت هذا البرهان لكل الأوقات لكن الاستعمار في شكله الحالي ليس هو الحل ولا يمكن أن يكون الحل للمشكلة اليهودية • وينبغي أن نعترف دون تحفظ انها فشلت في ائارة كثير من العطف • لماذا ؟ ذلك لأن اليهود يعرفون كيف يحسبون ، في الحقيقة فقد اثبتوا انهم يعرفون كيف يحسبون جيدا • وهكذا فاننا اذا افترضنا ان هناك تسعة ملايين يهودي في العالم وان في الامكان استعمار عشرة ملايين يهودي لفلسطين كل عام ، فان المشكلة اليهودية سوف تتطلب تسعمائة عام لحلها • وسوف يبدو هذا غير عملي ومن جهة أخرى فانكم تعلمون أن الاعتماد على عشرة آلاف مستوطن في العام في ظل الظروف القائمة لأمر خرافي • ولا شك أن الحكومة التركية سوف تعيد القيود القديمة في الحال ، واننا بالنسبة لهذه النقطة فاعتراضنا ضئيل • فاذا كان أحد يعتقد أن في استطاعة اليهود التسلسل الى أرض آباءهم فانه اما يخدع نفسه أو يخدع الآخرين • وليس هناك مكان يتكشف فيه مقدم اليهود بسرعة كما هو الحال بالنسبة للوطن التاريخي لهذا الجنس (الجنس اليهودي) • ولن يكون من مصلحتنا الذهاب هناك قبل الاوان • ان هجرة اليهود ستبدأ انعاشا للأرض الفقيرة ، بل وفي الحقيقة فهي انعاش للامبراطورية العثمانية بأكملها ، والى جانب ذلك فان صاحب العظمة السلطان له خبرات رائعة مع رعاياه من اليهود ، وكان هو بدوره عاجلا رقيقا بهم • وهكذا فان الأحوال القائمة تشير الى نتائج ناجحة شريطة أن يعالج الموضوع كله بذلك وسلاسة • ان المساعدات المالية التي يمكن لليهود أن يقدموها لتركيا ليست بالشيء اليسير وسوف تعمل على القضاء على كثير من الأمراض الداخلية التي تعاني منها البلد الآن • فاذا ما حلت مشكلة الشرق الأدنى بصورة جزئية الى جانب حل المشكلة اليهودية فانها ستعود بالفائدة المؤكدة لجميع الشعوب المتحضرة • ان مقدم اليهود سوف يتجم عنه تحسن في موقف المسيحيين في الشرق •

ولكن ليس من أجل هذا المظهر وحده سوف تعتمد الصهيونية على عطف الامم • انكم تعلمون ان المشكلة اليهودية قد أصبحت تعني في بعض الأقاليم مصيبة وكارثة للحكومة • فاذا ما هي أخذت جانب اليهود فانها ستواجه بسخط الجماهير ، واذا ما هي وقفت ضد اليهود فانها ستنزّل على رأسها عواقب اقتصادية كبيرة ذلك نظرا لنفوذ اليهود الفريد على الأعمال في العالم • اننا قد نجد أمثلة على هذا الأخير في روسيا • لكن اذا ما وقفت الحكومة موقفا محايدا ، فان اليهود سيجدون أنفسهم قد تعروا عن حماية النظام القائم ومندفعين الى أحضان الثوريين • وتشير الصهيونية الى الطريق للخروج من هذه المصاعب العديدة الفريدة • ان الصهيونية ببساطة هي

حركة صانعة للسلام • وهى تعانى نفس حظ حركات السلام فى كونها مضطرة الى أن تحارب أكثر من أى حركة أخرى •

ولن نتكلم أبدا عن موضوع « خروج » اليهود جميعا • فان هؤلاء القادرين أو الراغبين فى الاندماج سوف يتركون حيث يمتصون • وعندما يتم التوصل الى اتفاق مرضى مع الوحدات السياسية المختلفة المشتركة وتبدأ هجرة يهودية منظمة فانها سوف لن تستمر فى أى بلد أطول مما يرغب هذا البلد فى التخلص من اليهود •

ولكن كيف يوقف التيار ؟ سيتم ذلك ببساطة عن طريق الاقلال التدريجى من العداء للسامية حتى تتوقف نهائيا •

لقد قيل هذا مرارا وتكرارا على لسان أصدقائى • واننا سوف لا نألو جهدا فى تكراره مرات ومرات حتى يفهمونا • وفى هذه المناسبة الجلييلة حيث جاء اليهود من أراض كثيرة تلبية لدعوة القومية القديمة علينا أن نردد ايماننا • أو لن نهزنا الأحداث الجسام عندما نتذكر أن آمال الآلاف المؤلفة من شعبنا تعتمد على اجتماعنا هذا ؟ وعندما تحين الساعة فان أخبار دراساتنا وقراراتنا سوف تطير عبر البحار السبع الى البقاع البعيدة • ولذلك فان التثقيف والسلوى سوف ينطلقان من هذا المؤتمر • فلنترك لكل فرد أن يعثر بنفسه على حقيقة الصهيونية ، الصهيونية التى شاع عنها انها معجزة ، وانها حركة أخلاقية وقانونية وانسانية موجهة الى تحقيق حلم الشعب القديم ، وقد يكون من الجائز ومن الممكن تجاهل ما ينطق به الأفراد من صفوفنا ، لكن ليس هذا بمستطاع بالنسبة لأفعال المؤتمر ولذلك فان المؤتمر الذى ينبغى عليه أن يكون واليا على مناقشاته ينبغى أن يحكم كوال حكيم •

وأخيرا فان المؤتمر سوف يهىء السبيل لاستمراره حتى لا تتفرق مرة أخرى لنصبح غير مؤثرين • ومن خلال هذا المؤتمر فاننا نقيم وكالة للشعب اليهودى لم يسبق ان كان له مثلها من قبل ، والتى أصبح فى ميسس الحاجة اليها • ان قضيتنا أصبحت من الكبر بحيث لا يمكن تركها لأطماع ونزوات الأفراد • وينبغى أن ترتفع بها الى مستوى اللا فردية اذا ما كنا نريد لها النجاح • وسيبقى مؤتمرنا الى الأبد ، ولن يستمر حتى يحقق خلاصنا من آلامنا التى عانينا منها طويلا ، بل سيستمر الى ما بعد ذلك • اننا اليوم فى ضيافة هذه المدينة الحرة – ولكن أين سنكون فى العام القادم ؟

ولكن أينما سنكون ، وأيا كانت منجزاتنا فليكن مؤتمرنا واسع الأفق ومصدرا لرفاهية الاشقياء ومصدر فخر لليهود جميعا • وليكن جديرا بماضينا الذى عرفنا به على مر العصور •

رسالة هرتزل الى سيدنى ويتمان (*)

١٨٩٧/٦/٤

أكتب اليك على ورق مراسلات جديدة ، أسبوعية ، ذات مستوى رفيع ، ستصدرها لئلا حاجات القضية . ستصدر « دى ولت » فى الرابع من حزيران ١٨٩٧ نريد أن تقدم فيها ، الى تركيا ، اصدق مشاعرنا العميقة . بإمكانك أن تبلغ أحمد مدحت ؟ فندى اننا سننشر فيها ، بسرور وبجهد أكيد ، المراسلات والانباء التى قد تكون فى صالح حكومة السلطان وهذا الحل هو خطوة نحو تكريس الصحافة اليهودية لمصلحة تركية . اننا سوف نتبعها بخطوات أخرى ان شجعتم جهودنا بمشاعركم نحو القضية اليهودية .

ان أحد هذه الجهود ، قمت به حسب اقتراحكم بمساعدة الجنود الجرحى جاء متأخرا جدا - ولا أريد أن أقول « لسوء الحظ » فان انتصارات القوات التركية جعلت من هذه التبرعات لا ضرورة لها . واذا أن الوضع السياسى فى إنجلترا وفرنسة لا يسمح لليهود هذين البلدين بالتعبير عن مشاعرهم ، الموجودة فعلا ، تجاه الاتراك فى هذه القضية ، اضطررنا أن نحصر أنفسنا بلجان استثناء فقط فى المانية والنمسة وهنغاريا ، طالبين من أصحابنا فى البلاد الأخرى بتقديم مساعداتهم بالطريقة التى يرتأون .

صحيح أن مانريد انما هو فى صالح الشعب اليهودى ، لكنه سوف يخدم فى تجديد القوى الفعالة فى الامبراطورية العثمانية وفى تمديدتها .

بادئ ذى بدء ، يجب ألا يؤخذ كتابى « الدولة اليهودية » كشكل حاسم للمشروع . انى أول من يعترف ان فيه الكثير من العقائديات . وقد نشرت الفكرة ، وكنت آنذاك مجرد كاتب بسيط ، دون أن أعلم كيف يستقبلها الشعب اليهودى . وأفضل برهان على ذلك هو اننى اقترحت الإقامة اما فى الارجننتين أو فى فلسطين . لكن الحركة اليهودية الجديدة اخذت ، منذ آنذاك ، شكلا مختلفا بالمرّة . وأصبحت عملية وممكنة . اننا نراعى الظروف ونريد أن نعمل عملا سياسيا جيدا ، وعملا مخلصا وقديرا .

فيما يلى تلخيص للحالة : اذا منحنا صاحب الجلالة السلطان الظروف الضرورية لاسكان شعبنا فى فلسطين ، نؤمن للاقتصاد التركى النظام والازدهار بالتدريج . حالما يقلل الطرفان هذا المبدأ ينصرفان الى التفاصيل .

(*) « يوميات هرتزل » - اعداد انيس صايغ - سلسلة كتب فلسطينية .

ان من السهل أن نرى ان الراغبين فى اضعاف الامبراطورية العثمانية وتفتيتها هم أعداء خطتنا . وأعداؤنا أيضا هم الذين يريدون امتصاص دماء تركية بقروضهم الشرهة . ذلك لأن الحكومة بواسطتنا ، سوف تستعيد سيطرتها على موارد البلاد . وسوف تبعث البلاد من جديد .

ليس كلامي هذا الفاظا فارغة . سوف تتاح لجلالة السلطان الفرصة للاقتناع بذلك اذا شرفنا بارسال ممثل عنه الى المؤتمر الصهيونى الذى سينعقد فى ميونخ من الخامس والعشرين الى السابع والعشرين من آب ١٨٩٧ . بإمكان ممثل صاحب الجلالة ان يحضر اجتماعاتنا كلها ، وفى هذه الاجتماعات وحدها نستطيع أن نبرهن له البرهان الساطع على طاعتنا .

غير اننا - وهذه نقطة يجب التشديد عليها - لا نريد أن نعمل على تهجير شعبنا الى فلسطين قبل أن ننجز أولا الاجراءات مع الحكومة التركية صحيح أن شعبنا تيمس فى عدة دول . الا أن ذلك لا يبدل فى الوضع لا نريد أن نستبدل حالة البؤس الحاضرة بحالة أخرى قبل التأكد منها يجب أن تكون الحالة الجديدة حرة وواضحة .

يصبح المهاجرون اليهود الى فلسطين رعايا لصاحب الجلالة السلطان شرط حصولهم على حق مطلق بحماية أنفسهم بأنفسهم .

وأن يعطوا حق شراء الاراضى بدون أى قيد . ولا يمكن أن تكون مسألة « اغتصاب » أحد أبدا . فالملكية حق خاص لا يمكن التكر له . اما ممتلكات السلطان الخاصة فيدفع ثمنها نقدا حسب قيمتها ، اذا شاء بيعها .

أما من حيث مسألة « حقوق الشعب » فى الاجراءات فان تقدمات اليهود ستصبح ضريبة سنوية تدفع لصاحب الجلالة . سنبدأ بضريبة مائة ألف جنيه مثلا ، تزداد نسبيا ، أى بنسبة الهجرة ، الى أن تصل مليون جنيه سنويا واستنادا على هذه الضريبة نستطيع أن نضمن قرضا . وسوف تضمن هذه الضريبة الكميات الضخمة يا صديقى العزيز ، أكثر من مرة : وهو ان حل المسألة اليهودية إنما يتضمن تقوية المودعة التى حدثت عنها سابقا ، عدة مرات ، ولا أريد هنا أن أعيد ما قلته قبلا ، تركية . ان نشاط اليهود وأهميتهم تجاريا وماليا ، معروفان جدا . انه نهر من الذهب ، والتقدم ، والحياة يجوله السلطان نحو تركية حينما يسمح بدخول اليهود ، الذين هم أصدقاء تركية منذ القرون الوسطى . ومع تصحيح الشئون المالية ، يتوقف تدخل الدول المتستر بحجج مزورة ، وينتهى « الدين العام » وينقطع « مص الدم » .

نظام عمل المؤتمر الصهيوني

كما تبناه المؤتمر الصهيوني الأول (*)

آب (أغسطس) ١٨٩٧

١ - افتتاح المؤتمر وتأسيسه :

١ - افتتاح المؤتمر : يجتمع المؤتمر فى الساعة والمكان اللذين تعينهما وتعلنهما لجنة العمل الصهيونية .

٢ - يدير الجلسات رئيس لجنة العمل أو ممثله (نائب الرئيس) فى حال تغيب الاول ، ويترأسها الى حين انتخاب الرئيس ، وهو الذى يفتتح المؤتمر .

٣ - فحص الاقتراح : يتخذ المؤتمر قراراته ، بعد الافتتاح فى الدرجة الاولى بصدد طلبات الانتساب للاشتراك فى المؤتمر التى رفضتها لجنة العمل بينما لا يزال مقدموها يصرون عليها . ولكى يتم الفصل فى أمر هذه الحالات تنتخب «الجمعية العامة» من بين أعضائها وبإستثناء أعضاء لجنة العمل ، «لجنة طعون» مؤلفة من خمسة أشخاص للتحقق من الشرعية . ثم يتخذ المؤتمر قراره دون مناقشة وعلى أساس التقرير المرفوع من تلك اللجنة فى مدة أقصاها بداية الجلسات المقبلة . والأشخاص الذين تكون عضويتهم موضوع بحث لا يملكون مقعدا أو صوتا فى المؤتمر قبل اتخاذ ذلك القرار .

٤ - رئاسة المؤتمر ومكتبه : ينتخب المؤتمر من بين أعضائه وخلال عملية انتخاب واحدة كل من الرئيس ونائبي الرئيس الاول والثانى ، وأربعة مساعدين وخمسة سكرتيرية (للعبراية والالمانية والروسية والانجليزية والفرنسية) وعشرين عريفا . يشكل هؤلاء المسئولون مكتب المؤتمر .

٥ - مسئوليات الرئيس وصلاحياته : يترأس الرئيس جلسات المؤتمر ويمثل المؤتمر بصورة رسمية . يحق له أن يقرر ، حسبما يراه ، فيما يتعلق بالخلافات الناشئة عن تطبيق جدول أعمال الجلسة . ويحق له فى حال انتشار النقوض أن يرفع الجلسة ويغض الاجتماع . ويحق له حضور اجتماعات اللجان والنصوب بصفة استشارية . يوكل الى مندوبين خلال فترة انعقاد المؤتمر مسألة ادارة الصندوق وضبط الحسابات ، ثم يشرف على أعمالها ويمنع موافقته للسلطات التى يمارسانها . يطلب الموظفين اللازمين لتسيير أعمال المكتب ويتدبر أمر خدمات السكرتيرية .

(*) مترجم عن الاصل الالمانى

٦ - مسئوليات نائب الرئيس وصلاحياته : يعارس نائب الرئيس الاول أو الثاني فى حال تغيب الاول ، جميع مسئوليات الرئيس وصلاحياته خلال الفترة التى يتخلف فيها الرئيس عن ممارستها .

٧ - المساعدون : يساعد هؤلاء الرئيس فى ادارة مكتبه ويشرفون على أعمال السكرتيرية ، ثم يقدمون النصح للرئيس فى اتخاذ قراراته المتعلقة بالمسائل المتنازع عليها فى جدول الأعمال . يديرون لجان التثبيت من صحة الانتخاب ونتائجه .

٨ - السكرتيرية : يدون هؤلاء وقائع الجلسات ويعدون المحضر بذلك يحضرون التقارير المختصرة عن المؤتمر ويتلون أمام الجمعية العامة كل مايرد من نصوص مكتوبة ، يدونون أسماء من يطلب الكلام فى قائمة المتكلمين ويحتفظون بهذه الاوراق والطلبات المقدمة فى ترتيب تسلسلى ، ثم يترجمون الخطابات والمقترحات والاستجوابات ، عندما تدعو الحاجة الى ذلك . وبناء على تعليمات الرئيس يقومون باتخاذ الاجراءات اللازمة التى تتبع عن القرارات المتخذة .

٩ - العرفاء : يساعد العرفاء الرئيس فى القيام بمهام شرطة الجلسة ويتوجب عليهم المحافظة على الامن والهدوء والنظام داخل قاعة الجلسات ، بمساعدة الموظفين الموضوعين تحت تصرفهم لمثل هذا الغرض ويعملون على ايقاف كل مقاطعة تصدر عن مقاعد المتفرجين واخلاء المشايخين الى الهدوء ، يشرفون على الغرف المخصصة للمندوبين وينظمون الاتصالات مع ممثلى الصحافة .

٢ - حقوق المندوبين وواجباتهم العامة :

١٠- المندوبون لهم مقاعدهم وحق التصويت فى المؤتمر .

٣ - جدول أعمال الجلسات :

١١- يشتمل جدول أعمال جلسات المؤتمر على ما يلى :

(أ) تلاوة بيانات لجنة العمل وتقاريرها .

(ب) اقتراحات المندوبين .

(ج) الاستجوابات .

(د) الطلبات .

١٢- تقارير لجنة العمل : يقرر الرئيس مايرثيه فى ترتيب التقارير المقدمة من لجنة العمل .

١٣- اقتراحات المندوبين : يحق لكل مندوب أن يتقدم بالاقتراحات ويجب تقديم الاقتراحات المنصوص عنها فى الفقرة ١/١٨ كتابة الى السكرتارية خلال المدة التى تسبق افتتاح المؤتمر ب ١٤ يوما . أما الاقتراحات التى تقدم خلال جلسات المؤتمر فتحْتَاج الى تأييد ٢٠ مندوبا على الاقل .

١٤- يحق لكل مندوب أن يوجه الاستجوابات لكل من رئيس المؤتمر ولجنة العمل ويجب تقديم الاستجوابات التى يوجهها المندوب الى لجنة العمل كتابة الى الرئيس

ومرفقة بعشرين توقيعاً على الأقل . ولا تحتاج الاستجابات الموجهة الى رئيس المؤتمر للشكليات الرسمية .

١٥- الطلبات : يجب على المندوب أن يتقدم شخصياً بالطلبات وغيرها من الالتماسات الموجهة الى المؤتمر .

٤ - معالجة البيانات والتقارير والاقتراحات والطلبات :

١٦- الاقتراحات : تتقدم لجنة العمل ببيان عن نشاطها . وينتخب المؤتمر لجنة من ٩ أعضاء لكي تتفحص ادارة الشئون المالية .

١٧- الاقتراحات وخاصة المشروع المقترح :

(أ) يعطى مقدم الاقتراح حق الكلام لعرض اقتراحه وبسط مقوماته قبل أن يفتح باب مناقشته العامة . واذا فشل الاقتراح المقدم على مشروع مفصل لتعديل مؤسسة أو ايجادها وتوفير أسباب قيامها ، فان على المؤتمر أن يقرر ، فى الدرجة الاولى ، ما اذا كان يجب طرح هذا المشروع على الجمعية العامة أو التوصية بحالته الى احدى اللجان القائمة أو الى لجنة يجرى انتخابها لهذا الغرض .

(ب) يمكن للمؤتمر كذلك أن يقرر ما يلى :

١ - تبني المشروع المقترح جملة .

٢ - فتح باب المناقشة الخاصة مباشرة .

٣ - رفع الجلسة .

٤ - اتخاذ قرار بالانتقال الى جدول الاعمال .

(ج) فى حال اتخاذ توصية بحالة المشروع المقترح الى لجنة فرعية يجرى انتخابها ، يجب انتخاب تلك اللجنة الفرعية مباشرة . ويقرر الرئيس موعد تقديم تلك اللجنة الفرعية لتقريرها .

(د) فى نهاية المناقشة العامة يسمح النظام الداخلى بتقديم اقتراح لقبول المشروع جملة أو لرفع الجلسة أو يوصى بحالة المشروع الى لجنة فرعية أو بالانتقال الى جدول الاعمال . وفى حالة عدم التقدم باقتراح من هذا النوع أو سقوطه ، يدخل المؤتمر فى المناقشة الخاصة مباشرة .

(هـ) يقرر الرئيس أقسام الاقتراح التى تجب مناقشتها على حدة أو بصورة مشتركة خلال المناقشة الخاصة .

(و) يحق لكل مندوب أن يتقدم باقتراحات للتعديل أو الاضافة لكل قسم بمفرده فور فتح باب المناقشة .

(ز) يستطيع المؤتمر أن يقرر ، بواسطة اقتراح يطلب ذلك وحتى خلال المناقشة الخاصة ، رفع الجلسة أو احوالة القضية الى لجنة فرعية أو الانتقال الى جدول الاعمال عن طريق اقتراح أو بدونه .

١٨- اقتراح قفل باب المناقشة : يمكن التقدم باقتراح لفصل باب المناقشة في أى وقت انما دون مقاطعة المتكلم ، وعلى الرئيس أن يطرح الاقتراح على التصويت مباشرة .

حين تصوت الاكثرية لصالح قفل باب المناقشة يمكن أولئك الذين دونوا أسماءهم على قائمة المتكلمين ، لصالح الاقتراح الذى تجرى مناقشته أو ضده، أن يختاروا منكم من بينهم . وفى حال اخفاقهم فى الوصول الى اتفاق يصبح الاقتراح ضروريا لحسم الخلاف . يحق للمتكلمين المنتخبين وللمقررين وأصحاب الاقتراحات وحدهم الكلام بعد قفل باب المناقشة . ويجوز للمؤتمر كذلك أن يقرر قفل باب المناقشة دون الاستماع الى متكلمين آخرين، غير أن الكلمة الأخيرة فى هذا المجال تبقى من حق مقدم الاقتراح . وحتى فى حالات تصحيح الخطأ يستطيع الرئيس منع حق الكلام بعد قفل النقاش .

١٩- الاقتراحات الأخرى : يستعمل الرئيس حكمه الخاص فى تقرير الطريقة التى يمكن بوساطتها ووفقا لجدول الأعمال معالجة الاقتراحات التى لا تتضمن مشروعا مفصلا لتعديل مؤسسة أو خلق أخرى أو توفير أسباب قيامها .

فى حال معارضة مقدم الاقتراح لقرار الرئيس ، يتوجب على الرئيس أن يرجع الى المؤتمر ويطلب اليه اتخاذ قرار بهذا الشأن .

٢٠- الاقتراحات المتعلقة بمجرد شكلية جدول الأعمال لا داعى لتقديمها كتابة . ويمكن للرئيس أن يطرحها على التصويت المباشر لاتخاذ قرار بشأنها دون اللجوء الى المناقشة .

٢١- الاستجابات : تحال الاستجابات كلها الى لجنة فرعية ، ويجب ضمها مع وصف مختصر لمضمونها ، الى قائمة موضوعات يجرى ربطها الى التقارير التى دونها الكتبة . أما تلاوة الاستجابات فلا تحصل الا بناء على تعليمات صريحة من الرئيس .

النظام الداخلى للاجتماعات العامة :

٢٢- جدول الأعمال : تعد لجنة العمل جدول أعمال الاجتماع الاول ويعلنه الرئيس الانتقالى عند افتتاح المؤتمر أما جدول أعمال الجلسات التالية فيعده الرئيس ويعلن عنه قبل نهاية كل اجتماع .

٢٤- افتتاح الاجتماعات : يعلن الرئيس افتتاح الجلسة رسميا فى الساعة المعينة . والى حسن تقديره تعود مسألة القيام بإعلان ما أو تلاوة المذكرات المكتوبة على مسامع الجمعية العامة . قبل الانتقال الى جدول الأعمال .

٢٥- الجلسات العامة للمؤتمر علنية .

٢٦- الوقائع : يطلب الى الكتبة فى قلم المؤتمر ، اعداد محضر بوقائع كل جلسة . وتشمل هذه الوقائع جميع القضايا التى جرى بحثها خلال الجلسة ، وجميع الاقتراحات مع أسماء أصحابها ، ونصوص القضايا التى تطرح على التصويت مع نتائج التصويت والقرارات المتخذة بذلك الشأن .

٢٧- التقارير المطبوعة : تعد السكرتارية التقارير المطبوعة عن الجلسات وتنشرها طباعة أو تستنسخها .

٢٨- نظام التكلم : تدار الجلسات باللغة الألمانية وتترك للمندوبين حرية استعمال العبرية أو الروسية أو الانجليزية أو الفرنسية في خطبهم على أن تترجم نصوص هذه الخطب بصيغة مختصرة .

لا يحق لأى متكلم الكلام قبل طلب ذلك من الرئيس الذى يعطى الاذن .
ولو أراد الرئيس أن يشترك فى النقاش كمتكلم لوجب عليه أن يتخلى عن كرسي الرئاسة .

يتحدث المتكلمون أمام الجمعية العامة من القاعة أو من مقاعدهم .

٢٩- يجرى الاستماع الى الخطباء حسب ترتيب طلبهم حق الكلام . ويحق لكم متكلم، متى جاء دوره فى الكلام ، أن يتبادل الدور مع متكلم لاحق الدور ، أو يتنازل عن حقه لمندوب آخر . لا يسمح لأى مندوب بالتكلم أكثر من مرتين فى الموضوع الذى تجرى مناقشته وفى حال تغيب المندوب عندما يأتى دوره فى الكلام ، يفقد حق التكلم .

٣٠- يمكن للمندوبين الذين يرغبون الكلام فى موضوع نظام الاعمال أن يطلبوا السماح بذلك فى الحال . ولا يسمح بالملاحظات الشخصية الا بعد قفل باب المناقشة أو بعد رفع الجلسة فى نهاية الاجتماع .

٣١- المحروغ على النظام فى الكلام يخول الرئيس أن يدعو الى «النظام» ويمكن للرئيس أن يمنع التكلم من متابعة كلامه بعد انذارين من «خارج النظام» .

٣٢- اذا أخل المندوب بأداب النقاش وأسلوبه فى خطابه ، يحق للرئيس أن يقاطعه أو يمنع عنه حق الكلام كلياً .

٣٣- يجب تلاوة الاقتراح قبل التصويت مباشرة ، وعلى السكرتير أن يترجمه فيما لو دعت الضرورة لذلك . يجب كقاعدة طرح الاقتراحات المعدلة على التصويت قبل الاقتراح الاصلى ، والاقتراحات العامة فى طبيعتها قبل غيرها .

غير أن ذلك يرجع الى الرئيس ويقدر ما يراه آيلاً لتبسيط التصويت وتصنيفه أن يطرح منذ البداية قضية رئيسية على التصويت لاتخاذ قرار بشأنها .

٣٤- بعدد قفل باب المناقشة يعلن الرئيس الترتيب الذى قرره لطرح القضايا على التصويت . لا داعى لمناقشة هذا الترتيب .

٣٥- يمارس كل المندوبين حق التصويت بصفة شخصية ، ولا يحق لمندوب يحضر الجلسة أن يتمتع عن التصويت . يجرى التصويت بطريقة الوقوف والبقاء جالسا فى المقعد . اذا اعتبر الرئيس نتيجة التصويت عرضة للشكوك . يجرى التصويت بالاقتراع السرى . يطبق ذلك بصورة منتظمة خلال الانتخابات . وفى حال تعادل الاصوات يعتبر الاقتراح ساقطاً .

يمكن فى جميع الحالات اتخاذ القرارات دون اللجوء الى تشكيلات اضافية وبطريقة المناادة .

- ٣٦- لا يحق للرئيس المستول أن يصوت مطلقا ، باستثناء الانتخابات .
- ٣٧- تقرر نتيجة كل انتخاب ، باستثناء انتخاب الرئيس بواسطة الحصول على أكثرية بسيطة ، ويحتاج انتخاب الرئيس الى أكثرية مطلقة .
- عندما لا تؤدي الانتخابات لمنصب أو آخر الى نتائج ايجابية واضحة ، يجري اتخاذ قرار بشأن المرشحين اللذين نالا أغلبية الاصوات على أساس قرعة يقوم بها رئيس الجلسة .

٢

قوانين اجتماعات اللجان :

- ٣٨- ما دامت الانظمة المنصوصة أعلاه لا تتضمن مواصفات مسبقة لعدد الاعضاء في أبة لجنة ، على المؤتمر أن يقرر ذلك من حالة الى أخرى .
- ٣٩- اللجان المنتخبة لها حرية اختيار أولئك المندوبين من بين الجمعية العامة والذين تمهد فيهم معرفة خاصة بالموضوع مدار البحث لكي يشتركوا في الجلسات وتكون لهم صفة تصويت استشارية .
- ٤٠- يجري تدوين محاضر الجلسات خلال اجتماعات اللجان الفرعية وتقديم المحاضر الى الرئيس بعد مصادقة تلك اللجان عليها . يجب أن تشمل هذه المحاضر جميع الاقتراحات والقرارات التي ترد أثناء الجلسة .
- ٤١- كل قرار تتخذه اللجنة الفرعية يجب أن يحصل على أكثرية مطلقة من الاصوات يحق لرئيس الجلسة التي تعقدها لجنة ما أن يدلى بصوته في حال تعادل الاصوات .
- تنتخب اللجنة سكرتيرا أو مقررا يعهد اليه بصياغة تقرير عن نتائج المناقشة ويتوجب عليه أن يدافع عن قرارات أكثرية أعضاء اللجنة الفرعية أمام جلسة الجمعية العامة .

(٣٨)

مقررات مؤتمر بال

سنة ١٨٩٧ (*)

انعقد أول مؤتمر للصهيونية في بال في منتصف سنة ١٨٩٧ ودام ثلاثة أيام وشهده أكثر من مائتى مندوب يمثلون سائر الهيئات اليهودية العالمية . وأوصى بالآتى :

- ١ - تشجيع الاستعمار اليهودى لفلسطين بطريقة منظمة .
- ٢ - تنظيم الحركة اليهودية واتحاد الهيئات المتفرقة فى شتى انحاء العالم .
- ٣ - إيقاظ الوعى اليهودى .
- ٤ - القيام بمساع لدى مختلف الحكومات للحصول على موافقتها على أهداف الحركة الصهيونية .

(*) « موجز القضية الفلسطينية » بقلم على محمد على .

(٣٩)

رسالة هرتزل الى هيرش

(١٨٩٧/١١/٢٩ (*)

صديقي العزيز :

وصلتني رسالة مساء اليوم حملتني على أن أكتب لك ثانية اليوم . ان قضية القرض التركي قضية مهمة جدا ، والرسالة التي استلمتها اليوم تعطيني فكرة عن مصدر ايجاد هذا المال . ان جمعية الاستعمار اليهودي (صندوق توفير هيرش) ستجتمع في باريس خلال بضعة أيام وسيكون الجميع موجودون وانا أطلب منك أن تنقل اقتراحاتي التالية لصادوق خان ، فهو الوسيط الملائم حسب ما أعتقد ، وهو عضو من أعضاء جمعية لاستعمار اليهودي وستقوم الجمعية بالمهمة كما يلي : تؤسس بنك الاستعمار اليهودي حالا بملیوني جنيه استرليني . هيئة الادارة . اعضاء جمعية الاستعمار اليهودي اما الاسهم فيمكن تقريرها بسهولة واطن انني استطيع أن افعل هذا بالجهاز الحاضر عندي الآن . اذا كانت الجمعية هي السند ، فكل ما يبقى هو سهل وبعد هذا يستطيع البنك ان يقوم بتقديم القرض الذي ذكرته لي بخصوص الحكومة التركية . ستشترك الجمعية بهذا بصورة تعين فيما بعد ، وستأخذ ضمانا عن القرض الذي تقدمه للبنك ، الاراضی التي ستأخذها من الحكومة . هذا باختصار هو هيكل العمل .

وبدلا عن هذا تقدم الخدمات التالية : س يضع كل جهاز الدعاية الذي عندنا في متناول الجمعية ونفتح باب الاكتتاب على اوسع ما يمكن . وانا اقسام بشرى ان انسحب تماما من امام اتجاه القضايا الصهيونية . وهذا العمل الاخير يجب ان يقنع السادة بانني لست سياسيا ولا صاحب رؤوس اموال وليس عندي اية غاية استفيد منها في المستقبل من هذه الاقتراحات .

(٤٠)

رسالة هرتزل الى نوردو

لانشاء البنك لشراء الاراضى

(*) ١٨٩٧/١٢/١١

توصلنا الى نقطة حازمة فى عملنا مع البنك سأتكلم باختصار . لقد كان فى زيارتي ليومين أغنى رجل فى بولونية الروسية ج.ك. بوزنانسكى من لودز . هذا الرجل متحمس جدا للقضية . انه يعتقد ان البنك اليهودى يجب أن يكون فيه أكثر من مليونين ، خمسة أو عشرة ملايين جنيه ك رأس مال مساهم ويجب أن يشترك فى النقابة التى ستكون مهمتها أن تؤمن الاشتراك . متى اشترك هذا الرجل فان بقية أصحاب الملايين الروس سينضمون . هذا يؤمن لمشروع البنك قفزة كبيرة للنجاح . لن أطيل عليك فى وصف الخطوات التى سأتبعها لهذه الغاية فى أوروبا الشرقية . فى لندن بدأ جاستر الاعداد للعمل مع سليجمان المتمول . يجب أن تستعرض النقابة أسماء من جميع البلدان التى لها تأثير فى العالم المتمول . وهنا تبرز الى الوجود قضية روتشيلد . ان بوزنانسكى - الذى هو مستعد أن يسير فى الامر بدون آل روتشيلد وحتى معارضا لهم - يريدنا أولا أن نتوصل الى علاقة صداقة معهم أو على الأقل أن تكون لهم تجاه البنك مشاعر حيادية لا تخلو من العطف . وهذا عمل صعب جدا ولكنى لا أراه مستحيلا اذا قامت به زعامة قديرة . وطبعاً يجب ألا يكون الاتصال بال روتشيلد مباشرة أو بالكتابة . انهم فى أثناء الحملة سيسخدمون ضدنا كل محاولة تقدم أو رفض وسيكون ذلك بالطبع بطريقة التمولين المتخلفين الذين يسمون أنفسهم برجال الصحف الذين يطعنون من الخلف .

منذ بضعة أسابيع كتبت مقالين فى الديلى كرونيكل أشرح فيها امكان قيام يهود الطبقة الوسطى بمقاطعة مالية ضد أقطاب الاموال فى المستقبل . يجب أن يعرف آل روتشيلد الآن ان البنك اليهودى الذى تفكر فيه قد يساعد على مثل هذه المقاطعة ويستفيد منها فى الوقت نفسه اذا علم آل روتشيلد ان البنك سيتأسس مهما كلف الأمر فانهم لن يظلوا ينظرون الى الامر ببرود ارستقراطى .

ان توسيع رأس المال الذى يخطط له الآن سيجعل من البنك اليهودى عاملا له أهميته فى العالم المالى . وكل ما فى الامر هو أن يكون لهؤلاء الناس مخيلة تمكنهم من رؤية ما سيكون خلال ثلاثة أو أربعة أشهر من الآن أو أى شيء آخر تسمح لهم مخيلتهم النائمة على اكياس المال أن يروه فى هذا يستطيع صادوق خان أن يساعدنا كثيرا . يجب أن نعرض الامر على آل روتشيلد جديا . ولكن ماذا عساهم يتأملون من هذا البنك اليهودى أو ماذا يخافون ؟ اذا حاولوا اثارة الرأى أو رفضونا بشكل مضر فسوف أثّر ضدهم حرب عصابات خاصة اذا عرفت انك تقف فى جانبى فى هذا سنتقم حتى جاء الوقت .

(*) «يوميات هرتزل» - اعداد انيس صانغ - سلسلة كتب فلسطينية .

ولكن ربما لا يأتي مثل هذا الوقت الذى به يرفضوننا وأنا أفضل أن لا يأتى لأسباب سياسية مع انى اعتبرهم طفيليين وأنا حاقده عليهم من كل قلبى . اذن إذا لم يعارض آل روتشيلد فكرة البنك ولم يرفضوه علنا فانهم سيستفيدون منه من ناحيتين :

- ١ - يستفيدون منه كيهود لأنه سيعمل على حل المسألة اليهودية .
 - ٢ - وسيستفيدون منه كرجال أعمال بطرق متعددة . وعلى عكس ما يراه بوزنانسكى أنا اعتقد انه من الافضل ألا يأخذ آل روتشيلد دورا علنيا في هذا البنك لئلا يقول الناس ان المتولين اليهود متكثلون فيه وبهذا يكسب البنك عداوات عليه أن يبدأ بمحاربتها منذ البدء (وان كان مثل هذا التكتل بطبيعته قوّة) انه بدون آل روتشيلد يبدو وكأنه ضدهم وهذا يكسبه شعبية وعطفا . على ان آل روتشيلد يستطيعون أن يحموا أنفسهم اذا كان لهم ممثلون فى البنك يؤثرون عليه بواسطتهم تأثيرا غير ظاهر . هذه فكرة فكرت بها منذ وقت طويل وهى ان آل روتشيلد لا بد أن يحتاجوا الى بنك كهذا اذا اضطروا أن يصفوا أموالهم خوفا من الكره المنصب عليهم أو اذا ما أرادوا أن يحموا ثروتهم (التى يبدو انها أقوى من أن يحل بها أية كارثة) .
- ماذا سيكون وقع هذه الفكرة فى عقول هؤلاء الناس والى أى حد يستطيعون أن يقبلوها . هذا مالا أستطيع أن أعرفه .

على كل حال أنا أظن اننى وضحت لك الحالة الراهنة وبعد هذا يبقى أن يكون لك دور فى العمل ولن أسالك عن هذا الامر الآن لانى اعتقد بأنه سيكون التكملة المنطقية لما قد بدأت بعمله حتى الآن . يحسن بك أن تتصل بصادق خان فى أقرب وقت ممكن وبالطريقة التى تظنها الافضل على أن يكون ذلك شفهيّا فقط . ولك ان تستعمل حكمتك فى تقديم الامر له انه رجل طيب ويهودى مخلص انما هو من مريدى آل روتشيلد وهو سريع التأثير وسيفهمك بالقليل من الكلام . وهو كما قلت مقرب من آل روتشيلد وخاصة الفونس روتشيلد . حاول أن تؤثر فيه وأره كيف يمكن أن يساعدنا . أفهمه اننا لسنا نطلب أية تضحية مادية من هؤلاء المتاجرين بأموال المساكين . ان ما هو مطلوب منا الآن بعد أن نكون قد حزنا على الرأى العام من أجل فكرتنا المجنونة وذلك بدعنا اياها بأقلامنا وكتاباتها انما ما هو مطلوب بعد هذا هو شبه نقابة من الذين يضمون النجاح الكبير لهذا الاشتراك حتى تنمو الصهيونية لتكون قوة حقيقية . اجعله يعمل مافى وسعه من أجل هذه الغاية .

يجب أن يصبح بنك الاستعمار اليهودى البنك اليهودى الوطنى ان ناحيته الاستعمارية يجب أن تكون واجهة عرض فقط يجب أن نخلق أداة مالية قومية ولكن ان هم اضطروا أن نسير حفاة كجنود الجمهورية الاولى فسوف ننتقم لسوء حالنا . كلمة اخيرة بخصوص الخطوة التالية . سنستأجر سفينة فى نيسان (ربما طلبنا من كوك أن يقوم بتلك الترتيبات) لنذهب الى فلسطين مدة اربعة أسابيع . لا اريد أن أذيع هذا بعد . اننى الآن أقوم بتقديرات وحسابات لاعرف تكاليف كل مسافر . ربما وصلت المضاريف عن الشخص الواحد ألف فرنك . بعد أن نعود من هذه الرحلة التى سندعو لها عددا من كبار الناس يبدأ العمل على تقديم الاشتراكات للبنك . يمكنك أن تجرب صادق عن هذا ولكن لا تجرب أحدا غيره لأنه يجب أن أقوم بترتيبات أولا فى القسطنطينية .

الدولة اليهودية والمشكلة اليهودية

بقلم احادها عام (*)

سنة ١٨٩٧

يحدثنا التاريخ انه فى أيام بيت هيرو كانت فلسطين دولة يهودية لكن الثقافة القومية كانت موضع احتقار واضطهاد وقد بذل البيت الحاكم قصاره جهده ليزوئثقافة الرومانية فى البلد وبعثروا موارد الأمة فى بناء معابد الوثنية والمدرجات وما الى ذلك . ان مثل هذه الدولة اليهودية سوف تنشر الموت والمهانة لشعبنا . ان مثل هذه الدولة لن تحقق القدر الكافى من السلطة السياسية التى تؤهلها للاحترام بينما ستبتعد عن القوة الروحية الداخلية للعقيدة اليهودية ، ان هذه الدولة المسخ ستأرجح كالكرة بين جيرانها الأقوياء وستحافظ على وجودها فقط عن طريق التحايل الدبلوماسى وعن طريق التزلف للدول الكبرى ، مثل هذا الموقف لن يمنحنا شعورا بالهزة القومية ، والثقافة القومية التى من خلالها عثرنا على عظمتنا لن تجد أرضا خصبة فى دولتنا ولن تكون المبدأ السائد فى حياتنا . وسنكون عندئذ أكثر مما نحن عليه الآن أمة صغيرة وتافهة ، أسرى للدول الكبرى . ترقب بعين الحسد القوات المسلحة لجيرانها الأقوياء ، ان وجودنا فى اطار هذا المفهوم كدولة ذات سيادة لن يضيف فضلا من الهزة لتاريخنا القومى .

أفليس من الأفضل بشعب قديم كان يوما منارة للعالم أن يختفى من الوجود بدلا من أن ينتهى بالوصول الى هدف كهذا ؟ ويذكرنى مستر ليلنبوم بأن هناك دولا صغيرة اليوم مثل سويسرا تحميها دول أخرى من تدخل الغير فى شئونها وانها ليست مضطرة للتزلف لكن عقد المقارنة مابين فلسطين والبلاد الصغيرة مثل سويسرا معناه تجاهل الوضع الجغرافى لفلسطين وتجاهل لأهميتها الدينية للعالم أجمع .

ان هاتين الحقيقتين ستجعل من المستحيل على جيرانها الأقوياء تركها وشأنها . وحتى بعد أن تقوم الدولة اليهودية فانه سيظلون يرمقونها بعيونهم وستحاول كل قوة أن تفرض نفوذها عليها وتوجه سياستها فى اتجاه تحقيق مصلحتها هى بنفس الطريقة التى تحدث مع الدول الضعيفة مثل تركيا والتى للدول الأوروبية الكبرى مصالح فيها .

وخلص القول فان جمعية محبي صهيون ليسوا بأقل من الصهيونية رغبة في اقامة دولة يهودية ويؤمنون في امكانية اقامة دولة يهودية في المستقبل . ولكن بينما تتطلع الصهيونية الى الدولة اليهودية لتقديم العلاج للفقر وتهيئة السلام والسكينة والمجد القومي فان « احباء صهيون » يعرفون أن دولتنا لن تقدم لنا كل هذا ما لم يسود الخير العام ويفرض سلطانه فوق الأمم والدول . انها تتطلع الى دولة يهودية لتهبته «ملجأ أمين» لليهودية ورابطة ثقافية لتعقد ما بين أمتنا . ولذلك تبدأ الصهيونية عملها بالدعاية السياسية . أما احباء صهيون فتبدأ عملها بالثقافة القومية ذلك لأنه من خلال الثقافة القومية وحدها ومن أجلها تستطيع الدولة اليهودية أن تقوم بطريقة تتفق مع ارادة ومطالب الشعب اليهودي .

(٤٢)

الدولة اليهودية والمشكلة اليهودية

بقلم احادها عام (*)

سنة ١٨٩٧

لقد انقضت عدة شهور منذ انعقاد المؤتمر الصهيوني لكن اصداءه لا زالت تتردد في الحياة اليومية ، وفي الصحافة • ومنذ ان عاد أعضاء الوفود وهم يبهرون أسماع الرأى العام بالمعجزات التى ستتم والشعب متلهف الى سماع هذه الآمال • فماذا ستكون عليه هذه الدولة اليهودية فى المستقبل ؟ ان التاريخ يحدثنا عن فلسطين أيام حكم هيرودس وانها كانت دولة يهودية لكن ثقافتنا القومية كانت موضع احتقار • وقد بذل الحكام الرومان كل ما فى وسعهم لاقتلاع هذه الثقافة وغرس الثقافة الرومانية مكانها • وهكذا ستكون هذه الدولة اليهودية الجديدة انها تنشر الموت وتجلب العار على شعبنا ولن تنال أى احترام كقوة سياسية •

ان هذه الدولة الهزيلة ستتأرجح كالكرة بين جيرانها الأقوياء وسيمكنها الاحتفاظ بوجودها عن طريق التقلب الدبلوماسى والخنوع ومن ثم لن يمكنها أن تهينا شعورا بالفخر القومى • عندئذ ستكون أمة هزيلة لا وزن لها •

(٤٣)

رسالة هرتزل الى القيصر

(*) ١٨٩٨/٥/٢٥

دعنى اوضح نقطة واحدة من بين الكثير من الاسباب التى تدعم فكرة الصهيونية :
وهى ان العنصر الحضارى الذى يمكنه ان يحتل فلسطين هو اليهود . ان البلاد افقر
من ان تجذب غيرهم ، اما بالنسبة لنا فانها غنية بالذكريات وبالامال ، وفلسطين يجب
ان تحتل لانها الطريق الى اوفير والى كياشو . واذا حصل ما هو مستحيل ، ان بدت
البلاد جيدة فى أعين غير اليهود ، فان الغيرة ستدب بين الامم . وانى ارى أن أوربه
هى مستعدة ان تشجع اليهود على الاحتلال أكثر من غيرهم ، وربما كان هذا التشجيع
ليس لان لهم الحق التاريخي الذى يضمنه لهم اقدس كتب البشرية ، وانما بسبب
الشعور السائد فى كل مكان ، شعور العمل على اخراج اليهود .

ستذهب يا صاحب الجلالة الى فلسطين ، وسيكون لموكمكم عظمة رمزية وستذهل
هذه الرحلة أهل الشرق وتقلق بال أهل الغرب ، غير أننا اذا نظرنا مليا فى الأمر
نجد أن هذه الرحلة الامبراطورية الجديدة الى صهيون ستترك أثرا لا يمحي فى التاريخ
اذا كان لها علاقات مع الحركة الصهيونية الجديدة .

منذ وقت وانا اشعر ان المساعدة ستأتينا من جلاتكم . يستطيع جلاتكم ان
يأمرنى متى اراد ، وليكن ذلك قريبا .

ان من مصالح القضية ان اعرف بقبولك قبل ذهابك الى فلسطين وقبل انعقاد
المؤتمر الثانى فى بازل . على ان الانسان امام مشاريع كهذه يجب ان يكون صاحب
صبر وطول اناة .

خطاب هرتزل أمام القيصر في فلسطين

(١٨٩٨/١١/٢ *)

يتقدم باحترام عميق وفد من أبناء اسرائيل الى القيصر في البسلاد التي كانت لأبائنا والتي لم تعد بعد لنا . لا يربطنا بهذه الارض المقدسة لقب امتلاك حقيقي وقد مر على هذه الارض التي كانت يوما يهودية أجيال كثيرة فاذا ما تكلمنا عنها فنحن كأنما نتكلم عن حلم أيام قديمة جدا . ولكن الحلم ما يزال حيا يعيش في مئات الآلاف من القلوب وقد كان ولا يزال البليسم الشافي في ساعات الالم لشعبنا المسكين كانت فكرة صهيون تعود الى قلوبنا المظلومة كلما جار علينا الاعداء باتهامات واضطهادات وكلما استكثرنا علينا القليل في حقنا في العيش وكلما أبعدنا عن المجتمع الذي يعيش فيه اخواننا المواطنين - الذين كنا مستعدين دائما لأن نشاركهم المصير .

ان تلك الفكرة خالدة مع انها مرت في تغييرات متعددة الانواع مع الناس والمؤسسات والأزمان .

لذلك فان صهيونية اليوم هي صهيونية عصرية تنمو من صميم أحوال اليوم الحاضر وصفاته وتهدف الى حل المسألة اليهودية على أساس امكانات الوقت الحاضر ونحن نؤمن اننا قد ننجح الآن لأن الانسان قد أصبح غنيا جدا في وسائل التنقل وطرق انجازات العمل . فالمشاريع التي كانت تبدو مستحيلة منذ نصف قرن فقط أصبحت أمرا عاديا اليوم غيرت قوة البخار والكهرباء وجه العالم وبمثل هذه الامور يجب أن نصل الى حلول انسانية .

وفوق كل هذا فاننا قد نجحنا في اثارة الشعور القومي عند اخواننا المتفرقين في كل مكان . ففي مؤتمرات بازل وضعنا منهاج حركتنا أمام العالم كله وهو أن نخلق ضمن القانون المدني وطننا قوميا للشعب اليهودي . هذه أرض اجدادنا أرض صالحة للاستعمار والزراعة . لقد رأيتم جلالتم البلاد انها تستصرخ اناسا ليعملوا فيها وبين اخواننا جماعة ضخمة من العمال يصرخون طالبين أرضا يزرعوها ونحن نريد الآن أن نخلق مشروع خير من حالات التعاسة هذه - من الارض ومن الناس - وذلك بالجمع بينهما . ونحن نعتبر قضيتنا قضية سامية مؤهلة لأن تحوز عطف كبار الادمغة لذلك فنحن نطلب من جلالتم مساعدتكم السامية من أجل المشروع ولكننا بما كنا نقدم على مثل هذا الطلب لو كان في خطتنا ادنى اذية أو تعد على حاكم هذا البلد . ان صداقة جلالتم لصاحب الجلالة السلطان معروفة الى درجة لا يمكن معها أن يقوم هناك أى شك في نوايا هؤلاء الذين يلجأون اليكم يطلبون تعطف جلالتم في نقل رغائبهم .

(*) «يوميات هرتزل» - اعداد انيس صايغ - سلسلة كتب فلسطينية .

ونحن متأكدون ان الخطة الصهيونية ستحمل معها الخير لتركية ستحمل الى هذه البلاد موارد مالية وموارد عملية • فستعمل على تسمير مساحات واسعة من الارض المهمة في المستقبل القريب وفي هذا كله زيادة في السعادة والثقافة لأناس كثيرين •

نحن نخطط لقيام شركة يهودية لأراضى سورية وفلسطين والتي ستحمل على عاتقها مهمة القيام بهذا المشروع ونطلب لها أن تكون تحت حماية القيصر الالماني • وفكرتنا هذه لا تسيء الى حقوق أحد ولا الى مشاعره الدينية انها تؤمن المصلحة التي طالما كانت مرغوبة نحن نعرف ونحترم جميع الاديان التي قامت على التربة التي عليها أيضا قام دين آبائنا •

رسالة هرتزل الى دوق بادن الكبير

(١٨٩٨/١١/٩) (*)

لم نتوصل الى نتيجة ايجابية بخصوص وضع الوفد تحت رعاية صاحب الجلالة الامبراطورية . عندما اجتمعت به في مقابلي الأولى له في القسطنطينية كنت أظن أن هذه النتيجة ستجئ في أعقاب اللفتة العلنية في القدس وذلك أن جلالاته كان يعطف جدا على الفكرة الصهيونية الأمر نحن مدينون لمساعدة سموكم به . وقد تم الاتفاق على أن اقدم مسودة خطابي قبل الاستقبال الرسمي . وقد قدمتها وقبلت المسودة بشيء قليل من الحذف وها أنا أرسل اليك الخطاب الذي قلته في القدس راجيا من سموكم أن ترد لي هذه النسخة . على أنه لا بد أن تكون قد حدثت صعوبات في ما بين المقابلة في القسطنطينية وبين استقبال الوفد في القدس أنا لا أعرف بعد ما الذي حدث بالضبط ولكني أقدر ذلك لأن صاحب الجلالة لم يذكر الحماية لشركة الأراضي في جوابه . أن تأسيس شركة للأراضي على نمط « الشركة القانونية » أو شركة الهند الشرقية كان يبدو أنه الشيء الذي يمكن الحصول عليه بدون اثاره أى شعور بالاستياء عند سائر القوى .

ما أزال أعتقد أنه - ضمن الحالة الحاضرة - ليس هناك مجال للمعارضة من قبل فرنسا وهي القوة التي تدعى حماية هذا الجزء من الشرق وحادث الفاشودا يؤكد هذا الرأي . فالحكومة الحاضرة للجمهورية يجب أن تقبل بالأمم الواقع الا اذا كان بالغ الاهانة .

وبما أن صاحب الجلالة تفضل بقوله « ان الأمر يحتاج الى دراسة مفصلة ومباحثات أكثر فلا بد أن أعرف قريبا عن ما هية هذه الصعوبات التي قامت .

اذا لم يكن تفسيرى للحوادث الاخيرة مخطئا فان الصعوبات الخارجية وليس تغير رأى صاحب الجلالة هي التي أدت الى تأجيل اعلان الحماية الالمانية التي كنا ننتظرها . ما أزال متذكرا كلمات سموكم الحكيمة التي تفوهتم بها في مانو . انه في مثل هذه القضايا التاريخية العالمية كل خطوة تحتاج الى صبر . وربما لم أكن على خطأ اذا اعتبرت ان هذه الحماية التي نريدها هي قائمة الى أن اسمع العكس . ومن أجل هذا الأمر سأقوم بما يتطلب مني من اخلاص في العمل وحذر .

هذا وسأظل مدينا لسموكم بالشكر والامتنان من أجل مساندتكم قضيتنا حتى لو تغيرت السياسة الالمانية ورفضتها ذلك لما تتركه مساندتكم المعنوية لنا من ايمان بأن قضيتنا لا يمكن الا أن تكون على حق مادام أن عقلا كبيرا مثل عقلكم يرضى عنها .

(*) «يوحيات هرتزل» - اعداد انيس صايغ - سلسلة كتب فلسطينية .

كم أتمنى أن يعرف العالم بأجمعه عن المحادثات التي جرت بينى وبينك والتي أقوم أنا بإيجابى بإبقائها سرية .

ان هذه الطريقة الشريفة والبسيطة فى تأدية عمل الحاكم ستؤثر فى الكثير من الناس وتجعل بعضا منهم يخجلون . لقد كانت لحظات لا تنسى خففت عني المتاعب والأحزان التي لا قيتها أثناء عمل الشاق ، وسأظل ممتنا أبدا من أجل الفرصة التي سمحت لي بأن أعرف الى شخصية القيصر المشرقة .

(٤٦)

رسالة هرتزل الى دوق بادن الكبير

يعرض فيها مخططة الجديد (*)

١٨٩٨/١٢/١٥

كنت أتوقع أن حالة اليهود الراهنة في القدس كما هي في كل مكان لسوء الحظ - لن تترك أثرا طيبا في نفس القيصر . ولكن مثل هذه الأوضاع وحاسنا لأن نبذلها هي أهم أسباب وجود الحركة الصهيونية بالمناسبة لو تفقد المستعمرات الزراعية التي كانت تأسست في الأراضي المقدسة لكان استطاع أن يرى التغير النافع الذي حدث في المظهرين الطبيعي والمعنوي ويرى أسلوب الحياة الجديد الذي نريد جماهيرنا أن تندمج فيه . ونحن نعتبر رفع مستوى الحياة وسيلة الى غاية أبعد هي تحسين حال شعبنا على العموم . اذا نجحنا بتأمين مجالات العمل المثمر لآخواننا التعسفين على هذه الأرض التاريخية - الأمر الذي هم راغبون فيه كما برهنت حقائق كثيرة - اذا نجحنا في هذا فان هذا العمل سيعطينا في الوقت نفسه امكانيات كافية لانجاز أعمال أخرى أيضا .

انه لمن دواعي ارتياحي أن أعلم من سموكم الملكي أن خطابي في القدس قد نال الرضى وأنا من الآن نستطيع أن نعتمد على مساعدتكم واهتمامكم . هناك صعوبات في اختلاف المواطنة بين اليهود الذين استوطنوا فلسطين حتى الآن أو بين هؤلاء الذين يستوطنون فيها في المستقبل ولكني - وبكل تواضع - ألفت انتباهكم الى أن افتراض الحماية الألمانية سيبدل كثيرا في هذه الحالة . ففي الوقت الحاضر أنا أمسك بجميع الخيوط في يدي وأنا أؤكد لك بأن جميع هذه الصعوبات يمكن ازالتها حتى استيطان اللاجئين الاسرائيليين التي ما تزال حتى الآن تحت السيطرة الفرنسية سوف وأنا متأكد مما أقول . تسرع الى الاندماج في الجالية تلك حالما تبرز هذه الى الوجود . يبقى السؤال كيف يمكن توطد الحماية الألمانية بدون دخان ونار . لأنني على ما أعلم جيدا أن ألمانيا لا تستطيع ولا تريد أن تتدخل في أمور لا تعرف نتائجها من أجل قضيتنا مهما كانت هذه القضية انسانية .

على اننا الآن نستطيع أن نقترح طريقة غير علنية لهجرة اليهود تحت الحماية الألمانية بتدريج ونظام بحيث لا يكون هناك مجال للاعتراض اذا سارت الأمور بحذر .

هذا هو خلق الشركة اليهودية للأراضي في سورية وفلسطين التي ذكرتها في خطابي في القدس التي تشترط أن يكون مركزها في ألمانيا مثل هذه الشركة تتصف بقانون مدني . وكل الاتفاقات التي تجرى بين الحكومة الألمانية وزعماء حركتنا يجب

(*) «يوميات هرتزل» - اعداد انيس صايغ - سلسلة كتب فلسطينية .

ألا تتسرب الى الخارج وكل ما يطلب من الحكومة التركية هو أن تبطل قانون منع الهجرة • أما هذا الأخير فهو ليس تحت الحماية على كل حال لأنه كما قد يعلم سموكم أن مندوبين مختلفين خاصة المندوب الانجليزى احتجوا عليه •

على كل حال فسوف نؤسس الجمعية اليهودية للأراضى فى المستقبل القريب لاننا نحتاج حتما الى هذه الوسيلة لتطورات المستقبل • هذا وأنا حتى الآن أسير فى الامر بتمهل لانه حتى فى مراحل ما قبل الخلق يجب أن نتوصل الى حماية شركة الاراضى فى المستقبل •

وحتى لا أطيل الكلام الى درجة مملة فيها أنا أعطي نتائج الأفكار المختلفة : السؤال هو : هل نحصل على حماية ألمانية أو انجليزية ؟ أما حماية أى قوة غير هاتين فلا نفكر فيها الآن ابدا • ان حركتنا اليوم مهينة لتقيل الحماية الألمانية منذ أن حظيت بالاتصال بسموكم وأنا أفكر - وهذا يرجع الى اهتمامى بألمانيا بسبب ميولى الثقافية وكونى أديبا ألمانيا - أفكر بأنه يجب أن نجتهد أكثر حتى نحصل على حماية الامبراطورية الألمانية والقانون الالماني • فهناك الميل فى سياسة ألمانيا للتوصل الى موطن • قدم فى الشرق وهناك اهتمام صاحب الجلالة القيصر بأرض اجدادنا اهتماما دينيا وسياسيا وأخيرا الحقيقة القائمة وهي تأثير ألمانيا على تركيا الذى أصبح متغلبا اليوم • كل هذه الأمور تسند وجهة نظرى فى أن الحماية الألمانية هي التى نريدها لحركتنا لا الحماية الانجليزية التى يريدها البعض • والحاجة اليوم أصبحت ملحة لتقرير هذا فى أقرب وقت • وأنا اليوم أعتقد بأنه حتى لو تأسست شركة الأراضى ضمن القانون المدنى وكان مركزها فى انجلترا فان هذا يجب أن لا يمنع إمكان وضع الاستيطان تحت حماية المانية ، وتحت رعاية القانون الدولى فى مرحلة متأخرة - ربما تكون نوعا من حماية المانية - انجليزية مشتركة ولكن من يستطيع أن يتكهن بالصعوبات التى قد تبرز من جراء هذا • سيكون الأمر معلقا بين قوتين وربما أكثر •

لقد تلمظ صاحب الجلالة وأخبرنى فى القدس أن الموضوع يحتاج الى دراسة أطول • أنا الآن فى انتظار الأوامر •

(٤٧)

رسالة هرتزل الى قيصر ألمانيا

(*) ١٨٩٩/٣/١٠

بما أنى لم اسمع أى شىء منذ رحلة فلسطين عن الحماية التى سبق التحدث فيها فانى أقدر أن صعوبات سياسية لابد أن حالت دون تحقيق هذا الأمر • ويبدو أن عدم الثقة من جانب السلطان وغيره القوى الأخرى قد أثرا فى القضية ولكن هل يعنى هذا أن نتخلى عن انجاز مخطط له مستقبل ؟ انا أعرف أن حكومة الامبراطورية لا تريد أن تتعرض لأى مجازفة من أجلنا انما اليس من الممكن ايجاد طريقة نتوصل بها الى الهدف بدون أن يكون ذلك ظاهرا للجميع ؟ أما هذه الطريقة فقد سمحت لنفسى أن اقدم تفصيلها لصاحب السمو الملكى وهى ما يلى : أولا نؤسس كتلة اتحاد فى انجلترا تقوم بالخطا التحضيرية وتهىء للأمور المالية فتمتلك الاراضى وتأخذ حقوقا للهجرة من الحكومة التركية وعلى أساس هذه الامتيازات يمكن تأسيس الشركة القانونية فيما بعد - واذا سار كل شىء على ما يرام يكون مركزها الرسمى فى كارلسروه وتحت حماية صاحب السمو الملكى الدوق الكبير فريدريك • وهذا سيؤدى من تلقاء نفسه الى علاقة سياسية هى حماية من قبل الامبراطورية لا يقف ضدها جانب آخر • ولن يتطلب هذا اعلان الحماية من جانب حكومة الامبراطورية ويمكن أن يتخلى عنا فى أى وقت بدون أى جلبة تماما كما فعلت الحكومة الانجليزية مع سيمبل رودس • هناك فروق بين السير سيمبل رودس وبينى • هناك فروق شخصية ليست فى صالحى • ولكن الفروق فى الأهداف هى فى صالح حركتنا لأن بين أيدينا رأس مال يختلف كل الاختلاف عما عنده من رأس المال ولأن عندنا موارد انسانية عظيمة فى جميع انحاء أوروبا الشرقية •

انه لمن سوء الحظ أن لا يتمكن جلالتم من رؤية أصحاب المستعمرات التى قد بدأت فى فلسطين • ان منظر اليهود المكتظين فى القدس لم يكن يدعو للانسراح ولكن حتى هؤلاء اليهود يودون لو يستطيعون الذهاب الى الارياض ليعملوا فى الأرض لو أن الحكومة التركية لا تمنعهم من ذلك •

وانه لمن دواعى حزنى أيضا أن اضطر لأن أصحح أخبارا أخرى خاطئة أخبارا تحط من قيمة مشروعا - أظن أن بعض مستشاريكم يسعون منها من اليهود الذين لا يؤمنون بنا •

(*) «يوميات هرتزل» - اعداد انيس صايغ - سلسلة كتب فلسطينية •

والجواب على هذا بسيط - ان كثيرين من اغنياء يهود الجانب الغربى من لندن يخافون من أن تحملهم على الذهاب معنا لذلك فهم يخطئون ويهزأون بنا فى احاديثهم وجرائدهم على انى اعتقد بأن مثل هذه المعارضة يجب أن ترفع من قدرنا .

ان مجيئنا يسير فى اكثر من اتجاه ، من ذلك اننا نسعى لدمج العنصر اليهودى فى كل بلد ، ولكن ذلك فى رأى لا يكون عن طريق الثورة . ان الاستيعاب لا يتم الا عن طريق الكنيسة .

أما الذين سيذهبون فهم هؤلاء الذين لا يستطيعون أو لا يريدون الاندماج فى محلات اقامتهم الحاضرة - هذا مبدأنا . ومن الطبيعى أن يكون هؤلاء الذين يبقون مواطنين أفضل لن يكون هناك بعد اتحادات غير طبيعية بين القضبان الحديدية وبين براميل النفط .

ليست الفائدة المرجوة من حركتنا فى مضمار التحسين الاجتماعى بخافية على جلالتمكم ولا قيمتها من حيث السياسة الاستعمارية . ان حركتنا قوية حتى لو لم يكن لها أى مساعدة مالية أو معنوية فى ألمانيا فمواردنا هى فى روسية ورومانية وجاليسية وانجلترا وأمريكا وجنوبى افريقية . على انه يمكن لالمانيا - بطريقة تبقى فى الوقت الحاضرة سرية ولا تتطلب فى المستقبل أى مسئولية - أن تضمن لنفسها منذ بدء مستعمراتنا وللمستقبل سوقا صناعية كبيرة وكل ما نطلبه منها مقابل هذا هو أن يسمح لنا بتنظيم أمورنا فى ألمانيا .

انا أعرف أنه لا يجب أن ننتظر أى وعود خطية بخصوص هذا الموضوع والأمور على ماهى عليه اليوم انما اتقدم ثانية بكل احترام بطلب مقابلة مع جلالتمكم بعد رجوعكم . اننى فى حاجة ماسة الى التشجيع خاصة فى هذا الوقت بالذات وبعد هذا أسير فى العمل فأحاول الحصول على رضى قيصر روسية ولن أعود اليكم ثانية الا بعد ان أتمكن من تقديم المشروع تاما . على أن فشلى فى الحصول على مقابلة معكم سوف يكون بمثابة رفض أكيد يشعرونا بأنه ليس هناك أى أمل بمساعدة ولو سرية وغير ملتزمه منكم .

ان الفكرة هذه كانت قد نالت عطف أحد عظماء ملوك هذا القرن نابليون الاول . وكان آخر مؤتمر لليهود سنة ١٨٠٦ الصرخة أو اللهثة الأخيرة لهذه الفكرة . ترى ألم يكن الأمر ناضجا بعد فى ذلك الوقت أم لم يكن لليهود ممثل صادق العزم أم كان الفشل بسبب قلة وسائل المواصلات ؟

لقد أصبح وقتنا الحاضر معجزة فى المواصلات ومسألة اليهود يجب أن تستفيد من هذه المعجزة بهذه الطريقة يمكن أن تنحل . وما لم يكن ممكنا فى عهد نابليون الاول هو ممكن فى عهد وليم الثانى .

(٤٨)

ما كتبه هرتزل في مذكراته عن مقابلاته للسلطان عبد الحميد الثاني

١٩٠١/٥/١٨

قلت له بواسطة ابراهيم انى اكرس نفسى لخدمته لأنه يحسن الى اليهود .
واليهود فى العالم كله مدينون له بذلك . وانى بشكل خاص مستعد لتأدية أية خدمة
له وخاصة الخدمات الكبيرة (يوجد كثيرون لاداء الخدمات الصغيرة) وأكدت له انى
لا أنوى نشر أى شىء عن اجتماعنا الحاضر . بإمكانه ان يتحدث الى بثقة مطلقة .
فشكرنى وقال انى دائما صديق لليهود والواقع انى لا أعتد الا على المسلمين واليهود
لا أثق الثقة نفسها برعاياى الآخرين .

فرثيت المظالم التى نعانىها فى العالم وقال انه حافظ دائما على ابقاء امبراطوريته
مفتوحة امام اللاجئين اليهود كملجأ لهم .

قلت عندما ابلغنى الاستاذ فامبرى بأن جلالته سيتفضل باستقبالى أخذت افكر
بقصة اندروكليس والأسد القديسة الجميلة . فجلالتم هو الأسد ولعلنى أنا اندروكليس
وربما كانت هناك شوكة يجب سحبها . . الشوكة هى الدين العام . اذا أمكن ازلتها
تمكنت تركيا من استعادة نشاطها وحيويتها .

فتنهذ وابتسم وهو يتنهذ وترجمه ابراهيم : منذ أن بدأ عهد جلالته المجيد
وجلالته يسعى عبثا لازالة هذه الشوكة التى غرزت فى عهد اسلافه العظام والتى يبدو
أن من المستحيل الخلاص منها ولا أحسن من أن أسهم انا فى المساعدة ان أمكن .
قلت حسنا اذن أظن انى أستطيع الاسهام لكن الضرورة الاولى هى السرية
المطلقة .

رفع السيد عينيه الى السماء ووضع يده على صدره وأخذ يتمتم انه سر . .
انه سر .

قلت ان الحاحى هو لأن الدول التى تريد اضعاف تركيا سوف تسعى جهدها
لمنع استعدادتها نشاطها . ولذلك ستسلك كل سبيل لمنع هذه العملية وقلت انى اريد
تنفيذ العملية بواسطة اصدقاءى فى كل دور البورصة فى أوروبا شرط موافقة
جلالته . غير أنه لما يحين الوقت يجب أن تأخذ الموافقة شكلا خاصا فى مصادقة اليهود
ويجب اعلانها فى شكل مناسب .

ترجم ابراهيم كلمات سيده بوجه حيور : لجلالته جوهرى يهودى . قد يقول
له شيئا مناسباً لليهود ويأمره بأن ينشره فى الصحف . ولجلالته أيضا حاخام أكبر

لليهود ، حاخام باشى . قد يقول له أيضا شيئا مماثلا ، فاعترضت على ذلك ، تذكرت ان الدكتور ماركس اخبرنى مرة ان حاخام باشى يصدق مرة لدى ذكر اسمى . فقلت «كلا لن يخدم ذلك مقاصدنا . لن نذاع على العالم بشكل يخدمنا . سأسمح لنفسى فيما بعد بأن أشير على جلالته اللحظة التى نستطيع فيها الافادة منها . أريد أن أعبئ مشاعر اليهود الايجابية للعمل فى سبيل الامبراطورية التركية لذلك يجب أن يكون للاعلان صفة الأمر . اما الكلام مع حاخام باشى فيبقى فى تركيب لوحدها فقط . كل ماتحتاجه هذه البلاد الجميلة هو المهارة الصناعية لشعبنا يفتنى الأوروبيون الذين يأتون عادة الى هنا بسرعة ثم يخرجون بسرعة بفنائهم للوسيط حق الربح الأمين بالطبع لكن عليه أن يبقى بعد ذاك فى البلاد حيث جمع ثروته .

هز السيد برأسه موافقا وقال لابراهيم ما أعاده على فرحا : لا يزال يوجد فى بلادنا ثروات غير مستثمرة . اليوم فقط تلقى جلالته برقية من بغداد باكتشاف حقول نفط فيها أغنى من حقول نفط القوقاز . وإذا كنت سأتبقى هنا مدة كافية فان جلالته يود أن ألقى نظرة على المناطق التى تمتد فيها سكة حديد الاناضول فالأرض على جانبي السكة مثل جنة . وهناك أيضا حديد خام ومناجم ذهب وفضة كان الذهب فى عهد أسلاف جلالته العظام يستخرج ويسبك فى سبائك ويصاغ فى عملة وبهذه الطريقة كانوا يدفعون للجنود رواتبهم .

والواقع انى لاحظت ان السيد حينما كان يتفوه بكلماته الأخيرة كان يقيس فى الهواء الى مسافة معينة بكلتى يديه . والظاهر انه قصد بها احجام قضبان الذهب الصغيرة .

ثم حصل شيء مفاجئ طلب منى السيد بواسطة ابراهيم أن أوصى له ما ليأى ما يقدر أن ينشئ موارد جديدة للبلاد : مثلا ضرائب غير باهظة جدا من نوع ضرائب الكبريت . هذا البرهان على ثقته فى أرضى غرورى . لكنى قلت أن الأمر يتطلب على مسئولية كبيرة على لأنى لمهمة من هذا النوع لا أستطيع أن أذكر الا من أتق بكفاءاته وأخلاقه . لكنى قلت انى افضل ان انظر فى المسألة وأن اعلم جلالة السلطان بمجرد ان أعثر على الرجل المناسب . وبالمناسبة فكرت بأن الرجل يجب أن يدرس الوضع الاقتصادى فى السر فقط ويقدم نتائجها الى وعلى أساس هذه المعلومات أستطيع أن أصوغ برنامجا للإصلاح الاقتصادى لكن السيد كان له رأى آخر أنه يفضل أن يعطى الرجل مركزا رسميا لأن ذلك يثير انتباهها أقل . يجب الحاقه بوزارة المال كمدير عام ويقدم لك التقارير الدورية فاعترفت بسلامة هذه الفكرة وسألت كيف سارسل رسائلى الى جلالته - هل احتاج الى علامة أو ختم خاص لذلك ؟

قال جلالته بواسطة ابراهيم ان ختمى يكفى أن الرسائل التى تحمل ختمى سوف تسلم رأسا الى جلالته بواسطة تحسين بك .

ثم انتقل السيد الى مشروع تصفية الدين العام المعلق وقد شرح لى المشروع : تألفت التصفية من عقد دين جديد بدل القديم مما يوفر مليوناً ونصف المليون جنيه لمواجهة عجز السنة الماضية .

ماذا ؟ هذه الكمية فقط ؟ وأبدت دهشة حزينة وكذلك فعل السيد ورجوته أن أعلم كل شيء عن مشروع التصفية لأحكم ما اذا كان يجب المضى فيه . فقد تكون

التصفية جيدة وقد لا تكون : على أول أن أعرف تفاصيل الخطة • فأمر جلالته بتلبية طلبى • سيعهد الى أحدهم بإعطائى المعلومات اللازمة •

واستأنفنا الحديث من موضوع الى آخر • وقد أثرت اهتمامه • وعرضت عليه برنامجا للمستقبل بخطوطه العريضة حول كل ما يمكن فعله فى هذه المدينة الرائعة وفى الامبراطورية وحتى احصل لهما على أوسمة ذكرت رفيقى ولفسون وممورك اللذين يمكن الافادة منهما : يمكن انشاء مصادر جديدة للدخل كاحتكار للقوى الكهربائية مثلا • فأخبرنى جلالته بواسطة ابراهيم انه يوجد فى القصر مولد كهربائى وأن جلالته مسرور من النور الكهربائى فهو أفضل من الأنواع الأخرى من النور •

ثم تحدثت عن امكانات تحسينات أخرى فى المدينة مثلا جسر جديد لاسطنبول مرتفع لدرجة تمر تحته أكبر السفن الى ميناء القرن الذهبى (وهى فكرة مرمورك) الا أن جلالته رجائى أن أصرف النظر عن هذه المشاريع حاليا وأن أشغل نفسى أولا بإزالة الدين العام •

وكننت قد استنفذت قواى لا بد أن المحادثة امتدت أكثر من ساعتين لقد حكى الخيوط كما شئت وتأكدت أنه يود أن يسمع تفاصيل أخرى منى لذلك جعلت الحديث يسترخى • والسيد أيضا لم يعد يجد شيئا يتحدث عنه وبعد لحظة صمت وقف وأعطائى يده • وردد : انه سر • سر •

بعد ذلك طلبت تصريحاً لصالح اليهود أعين موعده فيما بعد • (وكنت افكر بالمؤتمر) • وأخيرا طلبت عرضاً مفصلاً للوضع الاقتصادى ومشروع التصفية • فوعدنى بذلك كله •

رسالة هرتزل الى السلطان عبد الحميد الثاني

١٩٠١/٦/١٧

اتباعا للخط الذى رأى جلالته من المناسب اقتراحه على اعتقدت ان من الواجب الحصول على مليون ونصف المليون جنيه تركى حالا لتأخذ محل مهمة تصفية الدين وهى المهمة الصعبة ان لم نقل المستحيلة والتدبير الذى عملته وأصدقائى هو حسبما يلى : يمكن جمع المليون ونصف المليون جنيه تركى بانشاء مصدر جديد للدخل حالا . لكنه يجب ان يكون من نوع يجعل اليهود يدركون المشاعر الكريمة جدا التى يكنها صاحب الجلالة تجاههم فى قلبه الحنون . بهذه الطريقة سوف نعد الطريق للاجراءات العتيدة .

من اجل هذه الغاية اصدقائى مستعدون لتأسيس شركة مشتركة الاسهم يبلغ رأسمالها خمسة ملايين جنيه تركى هدفها تنمية الزراعة والصناعة والتجارة وباختصار الحياة الاقتصادية فى آسيا الصغرى وفلسطين وسورية . ومقابل الامتيازات الضرورية التى تمنحها جلالته سوف تدفع الشركة اشتراكا سنويا بستين ألف جنيه تركى لحكومة جلالته وعلى أساس هذا الاشتراك المضمون برأسمال الشركة يمكن الشروع بقرض يستهلك فى واحدة وثمانين سنة لن يكلف هذا القرض شيئا لأن الشركة ستمتص الفائدة والاستهلاك وهى التى ستأخذ السندات ثم تستبدلها . وما على الحكومة الا ان تسحب مليوناً ونصف المليون جنيه تركى . ومفهوم بالطبع أن الشركة ستسجل فى تركيا وأن المهاجرين اليهود الذين سوف تستقدمهم سيصبحون رأساً رعايا اترراكا خاضعين للخدمة العسكرية تحت راية جلالته المجيدة .

سيتاح الوقت بهذا المليون ونصف المليون جنيه لدرس الموارد الاخرى للدخل ولاستثمارها . وقد تفضلتم جلالته بذكر الكبريت . ان بين اصدقائى من يقدر ان يتولى المشروع . وبينهم من يستعد لبذل كل جهد لتقديم افضل الشروط لجلالته لتستعمل مداخيل الكبريت كأساس لقروض اخرى بدون ارهاق دافع الضريبة كثيراً . الأسلوب نفسه يستعمل فى استغلال مصادر النفط والمناجم والقرى الكهربائية .

سوف توضع عروض هذه المشاريع الاخرى بالتفصيل وتقدر حالاً تأمرون جلالته اما مسألة الكبريت فيمكن الاتفاق عليها الآن بينما المسائل الاخرى تحتاج الى مزيد من الدرس . واسمح لنفسى ان اضيف الى ذلك ان خدماتى الحالية من أية مصلحة فى هذه المشاريع هى تحت تصرف جلالته حتى وان كنتم لا تعتقدون ان من المناسب البدء الآن وهنا فى مشروع الشركة العثمانية - اليهودية الكبيرة فى آسيا الصغرى . وفوق كل شيء على أن أبرهن لجلالته اننى خادم غيور ومخلص . لا اسأل

فى عملى لجلالتكم الا شرف استعادة ثقة جلالتكم فى لانى مقتنع انه فى وقت غير يعينه
ستدركون أنه من مصلحة الامبراطورية العثمانية ان تحتذبوا الموارد الاقتصادية
اليهودية لحماية شعبنا المسكين . ثم انه لمن مصلحة اليهود ان يجندوا تركيا دولة قوية
ومزدهرة . انها فكرة حياتى .

سيكون المشروع الشركة العثمانية - اليهودية ولاعطاء الاشارة للشعب اليهودى
بأسره فائدة اخرى وهى ان دافعى الضرائب بشرا وممتلكات سيزدادون فى كل المناطق
التي ستعمل الشركة فيها . وستدفع الشركة المزيد من الضرائب بنمو عملها وسيستدفع
رأس المال اليهودى من كل زاوية ليوطد نفسه هناك وليبقى فى الامبراطورية . وفى
الوقت نفسه سيسير هذا العمل الهادى الذى سسمى « سحب شوكة الأسد » بدون
معرفة أولئك الذين يريدون خراب الامبراطورية .

تبقى كلمة واحدة . اذا شئتم جلالتكم ان يدبر المليون ونصف المليون جنيه
قبل تشرين الأول فان الوقت يمر بسرعة . ويجب الا ننسى ان رجال المال والاعمال
يطلبون اتفاقات محدودة ليدفعوا المبالغ اللازمة . يجب أن نتوقع ثلاثة اشهر قبل
تسلم المبالغ كلها . فاذا ارتأت حكمتكم العظيمة الدخول فى هذه المفاوضات
لتسلم المليون ونصف المليون جنيه قبل شهر تشرين الأول يجب تحديد الامتيازات
للشركة الكبيرة فى اوائل تموز . واني لآتى الى القسطنطينية بدون تأخير اذا أمرتم
بذلك .

لست أعلم اذا كان يحق لى ان اذكر موضوعا اخيرا وأنا اذكره بتردد راغبا فى
عدم ازعاج جلالتكم بأى طريقة كانت . جاء أحدهم ليخبرنى انه يوجد كاتب فى باريس
اسمه احمد رضا عرف بهجماتة على الحكومة الامبراطورية . وقد علمت بوجود سبيل
لتوقف هذه الحملات . وقد أخذت علما بهذا الأمر دون أن الزم نفسى بأى شكل لأن
ليس من عملى أن أخوض أمورا كهذه انا الحريص على خدمة جلالتكم المعظمة فى كل فرصة
لن افعل شيئا بدون امر . بل انى لن ارى الرجل بدون تفويض . لكن اذا ارتأت
جلالتكم ساقوم بالأمر . وطبيعى انى لن اطلب مقابل إيقاف هذه الحملات تعويضا
الا كلمة ثناء من جلالتكم وهى عندي أعظم تعويض .

ماكتبه هرتزل في مذكراته حول الدين التركي

ومساعدة اليهود المالية للسلطان

١٩٠٢/١/٢٠

انها مسألة عملية مالية كثيرا ما تكتب الصحف عنها ، مثل حية البحر رؤيت آخر مرة في المياه الفرنسية . ويقال ان وزير المال السابق ، روفير اصطادها أو يصطادها . تعرف العملية باسم تصفية الدين التركي .

سنجد طيه جدولا بالدين كما كان في آذار ١٩٠١ . وقد حصلت تعديلات مختلفة ، منذ ذلك الحين في نسبة التحويل . لن نخوض هذا الموضوع ، شأن سائر التفاصيل . الا بعد القبول مبدئيا .

يرغب كوهين (يقصد السلطان) كثيرا في وضع الدين تحت سيطرته فان «ادارة الدين» هي مصدر اعظم احزانه وتعاساته . ان مصاريفها عالية بشكل جنوني ، ومع هذا فهو ليس سيد بيته . وقد وعدني بكل ما اريد اذا حررت منها .

تبلغ قيمة الدين الاسمية حوالى خمسة وثمانين مليون جنيه استرليني ولنفرض ان قيمة التحويل تبلغ اثنى عشرين مليون جنيه استرليني . تصلح هذه الأرقام لان تكون اساسا للبحث ، مع انها تتبدل بالفعل بين يوم وآخر وارجو ان تلاحظوا ان خيرا سيضع لنا حسابات المفصلة - السيد بنوريتلنجر من باريس ، وهو يملك عدة ملايين الفرنكات ، وصهيوني جيد متفان لى .

ساقسم الحطة الى ثلاثة اقسام لتوضيحها : الحصول على الدين والحصول على الميثاق ، والتعويض للجماعة .

اولا : الحصول على الدين : يتطلب ذلك تكوين جماعة مالية قوية تبلغ حساباتها ٢٢ بين ٢٥ - ٢٥ مليون جنيه استرليني ، دون ان تحتاج لوضع كل هذا المبلغ ... يضع المرء مبلغا صغيرا من المال على الطاولة ولا يحتاج لدفع المبالغ الكبيرة . يكفيه ان يحولها فقط . انما عليه بالطبع ان يملكها - ان يكون قادرا عليها .

يستطيع ريتلنجر ان يدبر الأمر دون ان يحرك أصبعها ولا أن يدفع قرشا انه يملك قسما من الدين من خلال البيوتات المشتركة معه . أما القسم الثانى وهو بيد جماعة منظمة فيستطيع ريتلنجر الحصول عليه بواسطة الخيار ويستطيع شراء القسم الثالث في البورصة سرا . ورجال سيسل يستطيعون ان يفعلوا ذلك أيضا . انما بصعوبة - أى بأكثر مصاريف وأكثر انفضاحا ، وابطا .

لكن اقصى الصعوبات ستكون أمام جماعة مثل تلك التى تفكرون بتأسيسها ستكون الصعوبة ، فى الدرجة الأولى ، هى انه كلما كبرت الجماعة (أى كلما نقص حجم حصة الفرد) ازدادت قيمة النقد • ثم أن خطر اذاعة السر وفساد الأمور يزداد بازدياد المساهمين •

حسب تقديرات الخبير لدى ، اقدر أن يكون الاستثمار النقدى للجماعة حوالى عشرة فى المائة ، أى ما بين مليونين ومائتى ألف ومليونين ونصف المليون من الجنيهات الاسترلينية • ما أن توجد هذه الكمية حتى يبدأ الشراء • • وسوف يؤيد كوهين هذه العملية بكل طريقة • بل انى اظن أنه سياتخذ حصة • فمن المعروف أنه يملك ثروة ضخمة وإذا تذكرنا قوة صلاتى معه قد استطاع ان أقنعه على الاشتراك معنا ، بعد أن نبدأ العمل • • وبعد أن تسير العجلة يصبح الدين فى حوزة الجماعة • عندها ندخل المرحلة الثانية •

ثانيا : الحصول على الميثاق : سوف نتسلم الميثاق بمجرد اعلان الجماعة عن تملكها للدين • ولا ابنى كلامى على وعد كوهين لوحده (لست ساذجا لهذه الدرجة) ولكن على مصالحه الحيوية • سيضطر أن يمنحنا الميثاق اذا لم يشأ أن يظل فى وضعه الحاضر ، أى على طريق الافلاس •

سيعين اصحاب الدين الموظفين الاداريين • ان كوهين يريدهم أن يخضعوا له ، ويعملوا بدون نفقات باهظة ، ويراقبوا ادارة موارده كلها لكن يجب ألا يكونوا أعداء له ولا أجناب بل من شعبه • لذلك سوف نسلبه الادارة (لمدة معينة) مقابل تسليمنا الميثاق •

كيف يتم استثمار الميثاق الذى سيتمنح الى الصندوق الاستعماري اليهودى ؟ يؤسس الصندوق شركة اراض رأسمالها خمسة ملايين جنيه استرليني وهى تكمل العملية التى تشرع الجماعة بها • فهى تأخذ الدين من الجماعة •

ثالثا : التمويل للجماعة : كما ترى لاتشتري الجماعة الدين للاحتفاظ به بل لتبيعه ثانية ويربح • لكن يجب تجديد هذا الربح مسبقا فى خيار للصندوق الاستعماري اليهودى لتأخذ السندات بسعر معين زائد عن سعر الشراء • وهكذا تدبر الجماعة أمر المشتري •

السؤال هو الآن ما اذا كانت شركة الأراضى التى لم تنشأ بعد ستريح الجماعة بالفعل من الدين • نعم • لابد لشركة الأراضى من الحصول على الدين • تحتاجها للدرجة انها تدفع أى سعر لمنا لها • وهكذا ستتحدد ارباح الجماعة مسبقا • ستكون الشركة قوية كفاية لأن تأخذ الدين من الجماعة ما دام رأسمالها خمسة ملايين جنيه استرليني وتملك الميثاق (الذى يضم أراضى الدولة) وكمعيل فى فلسطين وسورية اللتين ستزدادان قيمة بفضل السكنى الجماعية فيهما •

لكن ماذا يحصل لو أن شركة الأراضى لم تتحقق ؟ انذاك اما تصفى الجماعة نفسها أو انها تعرض السندات على دولة كبيرة للبيع : انجلترا وفرنسا وألمانيا وروسيا • ولذلك من غير المحتمل أن يضيع قرش واحد • وعلى العكس ستجنى الجماعة ارباحا حتى فى هذه الحالة •

هذه أيها الأصدقاء هي الخطة بخطوطها العريضة • وأظن أن على زانجيل أن يبدأ بإعطاء الخطة مفصلة إلى اللورد سفيلد وأن يسمى بواسطته لكسب روتشيلد • ولعل سفيلد أو مطران ربون يقنع الملك لاقتناع روتشيلد لأنه ما من شك أن من مصلحة إنجلترا أن تكسب منطقة النفوذ المهمة هذه بالطريقة المذكورة بدون حرب ولا مصاريف • على روتشيلد أن يساعد لا كيهودي ولكن كإنجليزي •

واترك لكم تقرير مدى وضع النفوذ على سيسل بواسطة جيمس وليس بواسطة مكسيم • سؤال آخر هو إلى أي مدى يجب ادخال كسلر (المهندس الجنوب أفريقي عضو لجنة العمل من ترانسفال) بالموضوع وقد عرض كسلر أن يستميل كبار مالبي جنوب أفريقية والسير فرانسيس مونتغيوري •

في هذه الحالة كما في انشاء جماعة تضم ليتون وغيره يجب الحذر الشديد • يجب تناول الخطة وكأنها لوحة فوتوغرافية • يجب تظهيرها في الضوء الأحمر فقط • والضوء الأحمر هو فطنة اصحاب الشرف • كل من يطلع على السر ثم لا يتعاون معنا يصبح خطرا لأنه خلال العملية يستطيع أن يقامر ضد الجماعة في البورصة أو يحمل الآخرين على ذلك •

(٥١)

اقتراح هرتزل للسلطان

بانشاء جامعة يهودية فى القدس

١٩٠٢/٥/٣

لى الشرف ان اقدم لحكمة جلالتك المتناهيمة الاقتراح التالى : انى ادرك الصعوبة التى تواجه حكومتكم بسبب ذهاب شبان تركيا لتلقى العلم فى الخارج وما يتعرض له هؤلاء الشبان من ضياع خاصة فى تأثيرهم بالافكار النورية مما يجعل الحكومة امام احد امرين . اما ان تحرم هؤلاء من التدريب العلمى أو ان تعرضهم الى مخاطر الفوايات السياسية . على ان هناك حلا للمشكلة . وانا اسمح لنفسى بكل اتضاع ان اقدم لحكمة جلالتك هذا الحل .

اننا معشر اليهود نلعب دورا هاما فى الحياة الجامعية فى جميع انحاء العالم والاساتذة اليهود يملأون جامعات البلدان كما ان هناك عددا كبيرا من العلماء والمتخصصين فى جميع الحقول التعليمية لهذا فاننا نستطيع ان نقيم جامعة يهودية فى امبراطوريتكم ولتكن فى القدس مثلا عندها لن يضطر الطلاب العثمانيون الى الذهاب الى الخارج بل يبقون فى بلادهم ويتلقون فيها أفضل التدريب وهم ضمن احكام بلدهم، والجامعة اليهودية تقوم بتقديم أفضل ما تقدمه أحسن الجامعات ومدارس التدريب المهنى ومدارس الزراعة . ولن تقدم مثل هذه المؤسسة الا ما هو الأفضل وعندها تقوم بدورها فى خدمة العلم والطلاب والبلاد .

رسالة هرتزل الى تشمبرلين

متضمنة مشروع هرتزل لتوطين اليهود في سيناء

١٩٠٢/٧/١٢

الرجاء ان تجد طيه ملخصا عاما لمخطط تسكين اليهود المشردين في شبه جزيرة سيناء وفي فلسطين المصرية وفي قبرص - الناحية السياسية باللغة الانجليزية والناحية المالية بالالمانية .

ولمنع أى سوء تفاهم قد يحصل الآن أو في المستقبل دعنى أذكر أننى أعددت هذا المخطط لك لأنك أبدت معارضة بخصوص فلسطين انك أعظم قوة مؤثرة على شعبنا منذ تشرده وانى لأشعر أنه من واجبى أن أقدم لك نصائحى المتواضعة شرط أن تكون عندك النية لعمل أمر مهم لتعساننا . ويجب ان لا أكون فقط شديد التمسك بالمثل وأرفض المساعدة السريعة لأفقر فقرائنا مهما كان شكل هذه المساعدة بل يجب ان أكون أكثر من ذلك يجب ان أعطى نصيحى حسب ما أراه أفضل .

عندى الى جانب الناحية الانسانية غاية سياسية ايضا . ان توطين اليهود شرق البحر الأبيض المتوسط سيقوى اماكن الحصول على فلسطين . سيكون يهود الشركة الشرقية في المستعمرة الانجليزية صهيونيين مخلصين تماما كيهود هيرش المستعمرين في الارجننتين .

لا أدري اذا كنت ساستطيع ان اساعد في تحقيق المشروع أى اذا كنت سأجعل منظمنا الصهيونية تعمل له لأن هذا يعتمد على قرار حزبى . سادعو اعضاء اللجنة من جميع البلدان الى اجتماع سرى وأبحث معهم الموضوع .

والى جانب هذا فان عندى مخططا ثانيا لك يمكن تحقيقه فى الوقت نفسه ولكن على حده . وهذا المخطط سرى تماما يتعلق بالعراق .

لقد اخبرتكم ان السلطان عرض على الاستيطان فى العراق (وذلك فى شباط من هذه السنة لما ذهبتم الى القسطنطينية بناء على دعوته) وقد رفضت العرض لأنه لم يشمل فلسطين . استطيع ان اعود اليه غدا ما دامت علاقائنا ممتازة . وبذل هذا علينا ان نقدم له بعض المساعدات المالية .

يقوم بالمطالبة بهذا رجل استطيع ان اسميه لك شفها . ولكن السلطان يفضل ان يعهد بهذا المشروع لى لاته يعرف انى شخصا لست وراء المنفعة المالية وهو بالطبع يريد شروطا أفضل ولكن حتى ولو أعطى شروطا أفضل يمكن وضع مايقرب من مائتى مليون جنيه على الحساب . هذا الربح يذهب للشركة اليهودية لأنها

تستطيع بذلك ان تبدأ حياتها بربح من مليونى جنيه وفى رأى ان هذا يسهل تحقيق المخطط .

لا أدري اذا كانت عندك معلومات كافية عنى ولكنى أود ان أؤكد هنا انه ليست لى فى هذا المخطط اية غاية مادية لست أعمل لعمالة مالية انما كل ما أريده هو ان يكون للصندوق القومى اليهودى حساب محترم فيما اذا سار هذا المشروع المالى أنا لا أضع هذا شرطاً لا بد منه .

انى أفضل المخطط الأول لأن ضمانات مشروع العراق السياسية للمستقبل قليلة . أما اذا لم نتمكن من اقامة المستعمرة اليهودية فى المملكات البريطانية بسبب رفض الحكومة الانجليزية أو اذا لم يرغب فى هذا المخطط رجال المال فعندها فقط أقدم لك المشروع الثانى .

(٥٣)

مذكرة هرتزل الى لانسدون

١٩٠٢/١٠/٢٤

ان حل المسألة اليهودية في شرق أوروبا لا يزيد في اعتبار إنجلترا فحسب بل سيكون في صالحها . أما الحافز الذي سيجعل الحكومة البريطانية تهتم بهذه المسألة فهو الهجرة الى الجانب الشرقى من لندن . صحيح ان هذه الهجرة لم تصبح بعد خطرة وأمل ان لا تكون خطرة الى درجة تحمل إنجلترا على التخلي عن مبدئها العظيم في السماح باللجوء السياسى ولكن تعيين بعثة ملكية لتنظر في الأمر كاف لأن يجعل العالم يقبل بأن تخصص الحكومة البريطانية قطاعات خاصة لليهود الذين يضطهدون في كل مكان فيضطرون الى اللجوء الى إنجلترا . وليس هذا التفسير سطحيًا لأن القوى نفسها التي تعمل الآن على اخراج اليهود من بلادها والتي لا تقف في وجه عمل الحركة الصهيونية التي اديرها أنا في تهجير اليهود هذه نفسها قد تغير فكرها وتقف عائقًا في طريقنا ان اكتشف ان قوة إنجلترا في جنوبى شرقى البحر المتوسط قد أصبحت تسير في طريق الضعف . مثل هذه الغيرة ستضيق مهاجرين كثيرًا ولكن مع مضي الوقت وعندما تسير الأمور لا يستطيعون أن يعملوا شيئًا بهذا الخصوص . تمتلك إنجلترا الآن فى جنوبى شرقى البحر المتوسط مقاطعات خالية من السكان لا قيمة لها هي المنطقة الساحلية المؤلفة من العريش وشبه جزيرة سيناء . هذه المنطقة يمكن ان تصبح ملجأ ووطنا لليهود المضطهدين في جميع انحاء العالم اذا سمحت إنجلترا لليهود باقامة مستعمرة هناك .

لقد قضيت وقتًا لا بأس به اتفاوض مع الحكومة التركية باسم الحركة الصهيونية للتنازل عن قسم من فلسطين على ان المفاوضات التركية تأخذ وقتًا طويلا وأنا أنوى أن أسير فى هذه المفاوضات مع السلطان الذى يبدى اهتماما شخصيا بى - على الأقل لا بعد اى شبهة في ان استيطاننا في العريش وغيره . اذا أخذنا سيكون غير سلمى . اما من الناحية العملية . فالاستيطان سيسير مبدئيا كما بلى : تعطينا الحكومة البريطانية امتيازًا للمقاطعات المطلوبة ولا حاجة لأن ندخل في التفاصيل الآن وعندما تمنح الامتياز تقرر الضرائب التي سستدفعها المستعمرة اليهودية للإمبراطورية وعلى أساس هذا الامتياز سنؤسس شركة استيطان . الشركة اليهودية الشرقية بمبلغ خمسة ملايين جنيه ك رأس مال . هذه الشركة تقوم بأعمال الاستيطان حسب التخطيط . يذهب موظفون تقنيون وخبراء زراعة حالا الى هناك لتهيئة الطرق وسكك الحديد والموانئ ولدراسة المساحات وتقسيمها . لكن الهجرة لن تبدأ سريعًا يجب أن تنظم أولا فعندنا آلاف من المؤسسات الصهيونية في انحاء العالم وهي مقسمة الى اتحادات في كل بلد فمثلا هناك الاتحاد الانجليزى (وريثه سيرف . مونتفيورى في لندن) واتحاد فى جنوبى افريقية

(ورئيسه مستر جولدرايخ فى جوهانسبرج) واتحاد كندى (ورئيسه مستر كلارنس دى سولا فى مونتريال) وطبعا عدد اتحادات شرقى أوروبا أكثر بكثير . ان المكان الرئيسى لهذه الاتحادات جميعها فى فينا . وعن طريقها نستطيع ان ننظم وبصورة يتكل عليها امور الهجرة تقدم اليها الفئات المحلية المهاجرين وتكون هذه الفئات هى المسئولة عن كفاءة الأشخاص الذين يختارونهم . والغاية من هذا ان نتأكد من صلاحية وكفاءة الرواد وسيكون التوطين حسب أحدث مبادئ العلم والخبرة .

وسيكون رأس مال الشركة وجهود أوائل النازحين المختارين نواة المستعمرة ولكن هذا لن يكفى لانه ان اقتصر الأمر على هذا فسيبقى تافها وسطحيا كغيره من محاولات الاستعمار اليهودى يجب أن يسند العمل ويقوى بمنح حقوق استعمارية حتى يقبل عليه اليهود المتبذون والضعفاء والبؤساء .

ولن تقتصر الهجرة على يهود شرقى أوروبا الجائعين الذين سيذهبون من أجل العمل انما سيذهب أيضا بعض اصحاب رءوس الأموال لانهم سيجدون مجالات لمشاريع أعمال يستفيدون منها . وحتى بعض اغنياء روسيا سيذهبون أيضا . هذه جميعها حقائق أنا متأكد منها وعندى عليها براهين أبقها سرية وفي غضون سنين قليلة ستصبح الامبراطورية أكبر بفضل مستعمرة غنية .

صحيح ان البلاد الآن فارغة لا شئ فيها انما هذا لن يؤثر فى ما أنا متأكد منه ان جميع المدن القائمة اليوم قامت على فراغ . وهناك البندقية التى قامت على المياه وفى وقت أقل تقدما من وقتنا الحاضر .

ان الطاقة البشرية هى ثروة البلاد وتستطيع انجلترا ان تضم اليها هذه الطاقة البشرية ليس فقط مئات الآلاف الذين سيهاجرون فى بضع سنين ليخصبوا الأراضي البور برءوس أموالهم واتعابهم وسيقيمون وطنا سلميا بل هناك جميع يهود العالم الذين سينضمون تحت كنف انجلترا ان لم يكن لأسباب سياسية فعلى الأقل لأسباب معنوية .

هناك حوالى عشرة ملايين يهودى فى العالم لا يستطيعون فى جميع البلدان ان ينتموا الى انجلترا علنا انما سينتمون اليها بقلوبهم اذا هى قامت بعمل مثل هذا فأصبحت حامية للشعب اليهودى . وفى لحظة تستطيع ان تعتمد على عشرة ملايين موال مخلص لها فى جميع انحاء العالم وان كان ذلك فى السر . بعضهم مجرد بائى أبر وخيطان فى قرى الشرق الصغيرة ولكن البعض الآخر تجار كبار واصحاب مصانع ومديرو بنوك وعلماء وفنانون وصحفيون واصحاب أعمال أخرى . جميع هؤلاء سيكونون رهن إشارة الأمة العظيمة التى ستمهد لهم المساعدة المطلوبة .

سكون لانجلترا عشرة ملايين عميل من أجل عظمتها وسيطرتها وهذا الولاء لابد ان يكون على الصعيدين السياسى والاقتصادى فمن الطبيعى ان يقبل اليهودى على شراء وتشجيع منتجات بلد يقدم لليهود مساعدة وبفضلها على منتجات بلد اليهود فيه مضطهدون . لقد سبقت انجلترا غيرها من البلدان فى ايجاد وسائل المواصلات لتوسيع وتقوية مستعمراتها . وكذلك فان الفوائد تعود على من يقوم بأعمال لا يظن اليها غيره .

املنا ان تظن الحكومة الانجليزية الى فوائد كسب الشعب اليهودى .

(٥٤)

تشمبرلين يعرض مشروع أوغنده على هرتزل

١٩٠٣/٤/٢٣

بدا الحديث بذكر رحلاته الأخيرة . وما هي الا لحظات حتى بدأنا نتكلم في المسائل المختصة بالموضوع .

قال تكلمت مع لورد كرومر عن مشروعك كنت فى مصر ماذا جد فيه ؟

اخبرته ما كان واشرت الى تقرير البعثة الذى كنت قد ارسلته اليه أمس وكان موضوعا امامه .

قال : ان التقرير غير مشجع

قلت : البلاد فقيرة ولكننا سنخلق منها شيئا .

قال تشمبرلين العظيم : لقد وقعت لكم أثناء سفرى على بلاد مناسبة . اوغنده . انها حارة على السواحل ولكن الطقس يصبح ممتازا فى الداخل حتى للاروبيين يستطيعون ان تررعوا القطن والسكر فيها وقد قلت فى نفسى وانا هناك هذه البلاد تصلح للدكتور هرتزل ولكنك طبعا تريد ان تذهب الى فلسطين أو مايجاورها . اجبت : « نعم » يجب ان تكون قاعدتنا فلسطين ثم فيما بعد نستطيع ان نستوطن فى أوغنده ذلك لأن هناك عددا كبيرا جدا من اليهود الذين يريدون ان يهاجروا . ولكن يجب أولا ان نضع أساسا قوميا ولهذا فكرنا بالعريش لوضع سياسة جذابة ولكنهم لا يفهمون هذا فى مصر . ولم استطع ان اوضح الأمر لهم كما افعل هنا . لذلك اضطررت هناك ان اطلب تنازلا غير تام بسبب الحالة السياسية الراهنة . وكان هذا التنازل ماليا فقط . وهى بذلك صفقة خاسرة اذا فكرنا بالأرض لأن لا أحد يدفع ثمنا لثل هذه البلاد لا أحد غيرنا — وذلك لأن لنا وراء هذا الدفع مطامع سياسية . ويجب ان يكون واضحا اننا لن نضع أنفسنا تحت حكم مصرى ولكننا نريد حكما بريطانيا .

هو : عندى شعور بأن الأوضاع ستبقى على ما هى . لن نترك مصر . هذه كانت نيتنا فى الاصل وانا اعرف ذلك لانى كنت فى الحكومة . كنا قد قررنا ان ننسحب من مصر فى الثمانينات ولكننا استثمرنا كثيرا من أموالنا فيها وأصبح لنا مصالح عديدة هناك الى درجة لا نستطيع معها ان نخرج . وهكذا يمكن لك وللوطن الذى تعمل له ان تستفيد من الممتلكات البريطانية وأنا متأكد انكم تستطيعون ان تستفيدوا أما اذا سارت الامور الى حل غير هذا واذا كانت مستعمرتكم قوية فانا متأكد انكم ستستطيعون ان تثبتوا أنفسكم جيدا . وتكلمنا فى مواضيع مختلفة .

قال تشمبرلين : ان مصالحنا في آسيا الصغرى تقل يوما بعد يوم وسيأتي الوقت الذي يقوم فيه النزاع حول هذه المنطقة بين فرنسا والمانيا وروسيا بينما نحن نتراجع الى مناطق ابعد . وفي هذه الحالة ماذا يكون مصير مستعمراتكم اليهودية في فلسطين اذا تأسست في هذه الفترة ؟

قلت : أظن ان ذلك سيكون في صالحنا ذلك اننا سنكون « دولة شاذة » وهذا ان يكون لنا عن حسن نية القوى المتنازعة وانما بسبب الغيرة ومتى تركنا في العرش تحت الحكم البريطاني فان فلسطين ستصبح أيضا ضمن السلطة البريطانية .
ويدا انه اقتنع الى حد بهذا .

بعد ذلك تكلمت عن قضية جمع المال (بواسطة جمعية الاستعمار اليهودي وروتشيلد) . صحيح اننا لا نستطيع ان نعمل الكثير بخمسة ملايين جنيه يجب ان تحسن البلاد قليلا . وبعد ذلك يكون لجو تشمبرلين شرف اعطاء إنجلترا مستعمرة اخرى .

وسره هذا أيضا وقال انه يجب ان يكون روتشيلد الى جانبنا على كل حال لان الحكومة الانجليزية اعتمدت عليه .

قلت : هو معنا طبعاً واستطيع ان اعمل بدونه أيضا . ان أهم شيء هو ان احصل في النهاية على التنازل والا لاستطيع ان اسير في العمل ان حياة الانسان قصيرة .

كذلك تكلمنا عن الهجرة اليهودية . قال ان معارضة الاجانب هي نتيجة المنافسة . وهذه المعارضة تلاحظ في انحاء أخرى من الامبراطورية ضد فئات من العناصر الأخرى كما في جنوب افريقيا مثلاً وأظنه ذكر الهنود الذين يعارضون في جنوب افريقيا . وقد تجابه الحكومة الانجليزية بما يضطرها الى اصدار قانون للأجانب ضد اليهود . ويكون ذلك بسبب الضغط الشعبي عليها قلت لو سمحت لي بأن أقول كلمتي هنا يامستر تشمبرلين فأنا أفضل ان لاتصدر بريطانيا مثل هذا القانون اخرجوهم ولكن اياكم ان تصدروا قانون الاجانب بحقهم .

وعند النهاية وعدني ان يتكلم مع لانسدون . حتى يكون هناك ضغط على كرومر ليسرع في العمل .

خطاب تشمبرلين الى جرينبرج

خاص بمشروع أوغندا لعرضه على المؤتمر الصهيونى السادس

١٤ أغسطس ١٩٠٣

ابتدأ الخطاب بالإشارة الى شكل الاتفاق الذى يقترحه هرزل ليقوم بين حكومة صاحب الجلالة وبنك الاستيطان اليهودى لأقامة استيطان يهودى فى شرق افريقيا .
ثم جاء فى الخطاب :

« لقد طلب منى رئيس الوزراء أن أقول ان درس الموضوع بالاهتمام الذى توليه دائما حكومة صاحب الجلالة لمثل مشروع كهذا قد أحسنت دراسته وذلك للتحقيق من حالة الجنس اليهودى . ولكن الوقت الذى كان امامه لم يكن كافيا ليتمكن من التعمق فى تفاصيل المشروع أو لتدارسه مع مندوب صاحب الجلالة فى محمية شرق افريقيا وانه يأسف اذ لا يستطيع أن يصدر رأيا محددًا فى هذا الامر .
أن تودد لانسدوان سيكون مستعدا لان يتقبل بعين العطف المقترحات الخاصة باقامة مستعمرة أو مستوطن يهودى بشروط تمكنهم من ممارسة تقاليدهم الوطنية ولهذا الغرض سيكون مستعدا لمناقشة (اذا ما وجد مكان مناسب وبعد اخذ آراء مستشارى وزارة الخارجية فى شرق افريقيا) التفاصيل المتعلقة بأى مشروع يتضمن منح قطعة من الأرض مناسبة وتعيين موظف رسمى يهودى كرئيس للإدارة المحلية والسماح للمستعمرة بأن يكون لها مطلق الحرية بالنسبة للتشريع المحلى أو بالنسبة لممارسة الشئون الدينية والشئون العامة . ومثل هذا الحكم الذاتى المحلى سيكون مشروطا بحق حكومة صاحب الجلالة فى ممارسة الإشراف العام .

(*) كتاب «وعد بلغور» ليوناردشتاين نقلًا عن جريدة التايمز ٢٧ أغسطس ١٩٠٣ .

مذكرة هرتزل الى وزير خارجية ايطاليا

بمطلب الحركة الصهيونية

١٩٠٤/٢/٢٤

ان الحركة الصهيونية التى تمثلها المؤتمرات السنوية والتى يحضرها مندوبون من جميع البلدان هدفها ان تؤسس وطنا شرعيا للشعب اليهودى . وانا بصفتى رئيسا للجنة العمل قد اتصلت بجميع الحكومات التى يهمها هذا الأمر . وعملت جهدى قبل كل شئ ان اقيم علاقات مع الحكومة العثمانية وقد اجتمعت بالسلطان فى مقابلة خاصة ودعائى فى مناسبات مختلفة ان اذهب الى الاستانة وقد ذهبت ولكن عندما رأيت ان هذه المحادثات لم تؤد الى تقدم ملموس حاولت ان اتصل بالدول الكبرى التى يهمها الأمر . كانت المانيا اول من ساند الفكرة الصهيونية . وقد استقبلنى القيصر رسميا فى القدس سنة ١٨٩٨ كمندوب للحركة الصهيونية ووعد بان يكون معنا . وقد ظلت الحكومة الالمانية تعطف علينا منذ ذلك الوقت وجاء التوكيد على هذا فى رسالة بعث بها الى دوق بادن فى ٣٠ ايلول ١٩٠٣ .

كذلك ابدت الحكومة الانجليزية اهتمامها بالحركة الصهيونية فقدمت لنا رسميا مقاطعة كبيرة من الممتلكات البريطانية فى افريقيا الشرقية والحكومة النمساوية تعطف ايضا على جهودنا كما أكد لى رئيس وزرائها كويرير فى رسالة بعث بها الى فى ٢٨ ايلول سنة ١٩٠٣ ولكن اهم مساندة تأتينا من روسيا . كتب لى الوزير فون بليفيه رسالة فى آب ١٩٠٣ - تجد طى رسالتى هذه نسخة عنها - يقول فيها ان هذا البيان الحكومى يقدم بأمر من صاحب الجلالة الامبراطور ويصرح لى باعلانه للعموم . وفى ٢٣ تشرين الثانى - ٦ كانون الاول ١٩٠٣ اخبرتنى الحكومة الروسية ان السفير الروسى فى الاستانة قد تلقى تعليمات كي يتوسط مع الباب العالى من أجل المقترحات الصهيونية . ان بيان الحكومة الروسية الصادر فى ٣٠ تموز - ١٢ آب يعطينا أكثر مما طلبنا نحن . نحن لم نطلب دولة مستقلة فى فلسطين خوفا مما قد يسببه لنا مثل هذا الطلب من صعوبات كل ما نطلبه هو ان يستوطن الشعب اليهودى فى فلسطين تحت أمرة صاحب الجلالة السلطان ولكن بشرط الحماية الشرعية ويكون لنا امر ادارة مستعمراتنا واحتراما لشاعر جميع المؤمنين تخرج الاماكن المقدسة عن نطاق الحكم الى الابد .

وكل ما نطلبه من الحكومة العثمانية هو امتياز باستعمار سنجد عكا ومقابل هذا نعهد بان ندفع للخزينة العثمانية جزية سنوية قدرها مائة ألف ليرة تركية . لذلك فان اقتراحنا سيعود على الحكومة العثمانية بفوائد مهمة فبينما يسهل ذكر

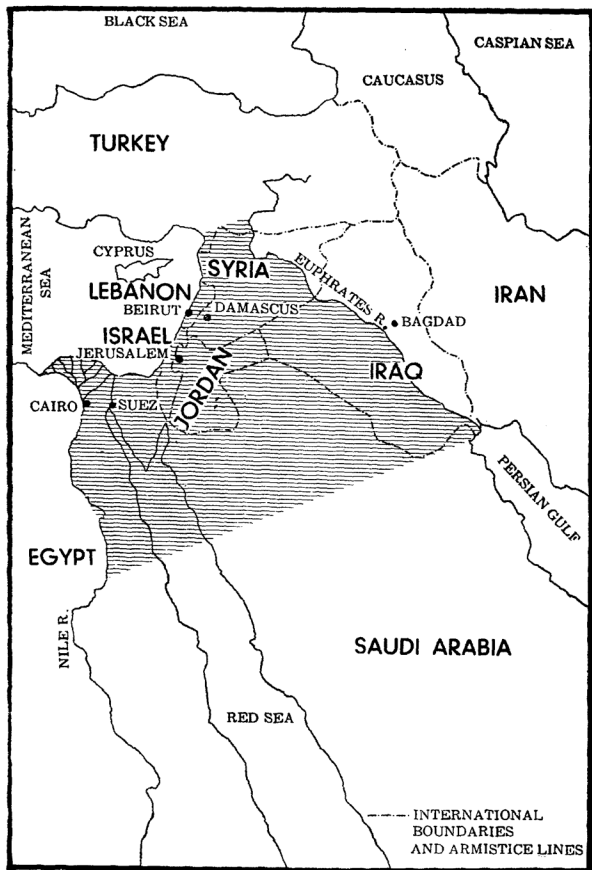
هذه الفوائد يصعب جدا ان يتمكن الانسان من وصف الحالة السيئة التى يقاسى منها يهودنا المساكين فى روسيا ورومانيا وجالسيا وغيرها .

الهجرة الى أمريكا لا تقدم حلا اينما يذهب اليهود يجدون انفسهم فى المشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية نفسها حتى فى البلدان الحرة التى بدأت ايضا تغلق أبوابها فى وجه الهجرة .

الاسامية تصعب على اليهود حياتهم فى كل مكان . اما بالنسبة لاطاليا فان هذه المشاكل والآسى انما هى صدى بعيد والمسألة اليهودية لم تطرق ايطاليا ابدا ولهذا السبب بالذات تستطيع حكومتها أن تقدم للانسانية خدمة عظيمة وذلك بمد يد المساعدة لحل هذه المسألة المملوءة بالأحزان .

ان رسالة من صاحب الجلالة ملك ايطاليا الى صاحب الجلالة السلطان يوصى فيها بمقترحاتنا ويقدم نصيحة حية بأن ينظر فى هذه المقترحات - أقول رسالة مثل هذه سيكون لها الأثر الحازم فى إعادة فتح باب المفاوضات . والشعب اليهودى الذىبقى قويا مستقيما بالرغم من الآسى والأحزان سيحفظ لاطاليا وملكها النبيل مثل هذا الجميل الى الابد .

The Israel of Theodore Herzl (1904) and of Rabbi Fischmann (1947)



In his **Complete Diaries**, Vol. II, p. 711, Theodore Herzl, the founder of Zionism, says that the area of the Jewish State stretches . « From the Brook of Egypt to the Euphrates.»

Rabbi Fischmann, member of the Jewish Agency for Palestine declared in his testimony to the U. N. Special Committee of Enquiry on 9 July 1947 « The Promised Land extends from the River of Egypt up to the Euphrates, it includes parts of Syria and Lebanon »

(٥٧)

توصية مؤتمر لندن

المسمى مؤتمر كامبل بنرمان (*)

سنة ١٩٠٧

فى التواصى العاجلة التى قدمها مؤتمر لندن الاستعمارى عام ١٩٠٧ لرئيس الوزراء البريطانى كامبل بنرمان أكد المؤتمر :

« ان اقامة حاجز بشرى قوى وغريب على الجسر البرى الذى يربط أوروبا بالعالم القديم ويربطهما معا بالبحر الابيض المتوسط بحيث يشكل فى هذه المنطقة وعلى مقربة من قناة السويس قوة عذرة لشعب المنطقة ، وصديقة للدول الأوروبية ومصالحها . هو التنفيذ العملى العاجل للوسائل والسبل المقترحة »

(*) عقد مؤتمر لندن عام ١٩٠٥ سرا واستمر حتى عام ١٩٠٧ . وقد دعا اليه حزب المحافظين البريطانى وقدمت توصياته لحزب الاحرار الحاكم .

واشتركت فيه لجنة من كبار علماء التاريخ والاجتماع والزراعة والبترول والجغرافيا والاقتصاد تمثل كل الامبراطوريات الاستعمارية القائمة آنذاك . ومن اعضائها : البروفيسور جيمس مؤلف كتاب (زوال الامبراطورية الرومانية) ولوى مادلين مؤلف كتاب «نشوء وزوال امبراطورية نابليون والبروفسور ليستر ولستنج ، وسميث وذرنتج وزهروف .

مذكرة السفير البريطاني في تركيا الى وزارة خارجيته

عن علاقة اليهود بحزب تركيا الفتاة (*)

أغسطس سنة ١٩١٠.

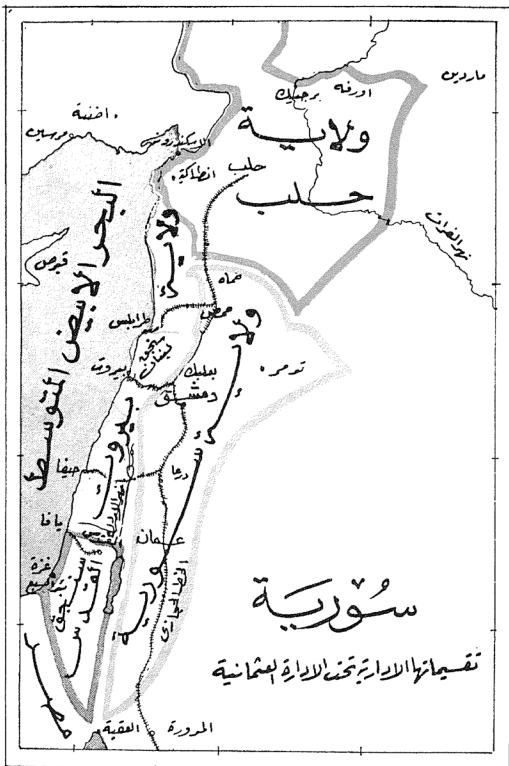
ان لجنة الاتحاد والترقي تبدو في تشكيلها الداخلى تحالفا يهوديا - تركيا مزدوجا ، فالأتراك يمدونها بالمادة العسكرية الفاخرة ويمدها اليهود بالعقل المدبر ، وبالتدبير وبالمال وبالنقود الصحفى القوى فى أوروبا - وكما يتضح من الكتابات الصهيونية منذ « الثورة » فان العالم اليهودى يبدو وقد تحول بنظره الى العراق Mosopotamia على انها أصلح أرض مناسبة لاستعمار اليهود وتكوين دولة يهودية ذات حكم ذاتى .

ان اليهود الذين يبدون الآن فى موقف الملهم والمسيطر على الجهاز الداخلى للدولة يعملون على السيطرة الاقتصادية والصناعية على تركيا الفتاة ويبدون مصممين على ألا يبدأ أى مشروع هام فى العراق دون اسهامهم فيه بل دون سيطرتهم عليه . ولكى يصل اليهود الى مكان النقوذ فى مراكز النقوذ فى تركيا الفتاة ، فانهم يشجعون الاتجاهات القومية التركية . وهذان العنصران يشكلان تزاوجا قويا مميزا ينبغى على كل من يهتمون بالعراق أن يأخذوه فى الاعتبار .

وفى هذا الشأن فانى أرفق نسخة من ثلاث مقالات ظهرت مؤخرا فى « تركيا الفتاة » Jeune Ture . وهى صحيفة تنطق بلسان اللجنة وهى مثل صحيفة « فرأى بريس » التى تصدر فى فيينا ويمولها ويشرف عليها اليهود .

(*) نقلا عن كتاب « المشكلات القانونية المنفجرة من قضية فلسطين » للاستاذ الدكتور حامد سلطان نقلا من : British Documents on the Origin of war, 1898-1914, London, H.M.S.O., Vol. X, Part II, No. 1.

The Balfour Declaration
ومن كتاب



مذكرة هيرت صموئيل

الى الحكومة البريطانية بشأن وضع فلسطين بعد الحرب (*)

٥ فبراير سنة ١٩١٥

ماذا سيكون عليه مستقبل فلسطين ، فيما لو أدت نتائج الحرب الى تقطيع
الامبراطورية التركية في آسيا ونهايتها ؟
(١) الضم الفرنسى هو من بين الاحتمالات الممكنة التى يجرى البحث فيها اغلب
الاحيان .

غير ان اقامة دولة اوروبية عظمى على هذا القرب من قناة السويس يشكل
تهديدا مستمرا ومخيفا لخطوط المواصلات الجوهرية فى الامبراطورية البريطانية .
فالحزام الصحراوى الى الشرق من القناة برهن على فعاليته كحد استراتيجى ممتاز
ضد الاتراك ، لكنه لا يكفى للدفاع ضد حملة عسكرية تقوم بتنظيمها دولة غربية
قوية ، ويدعمها مد الخط الحديدى من العريش . كما انه لا يمكننا المضى على أساس
الافتراض القائل بأن علاقاتنا الحالية الحسنة مع فرنسا سوف تستمر هكذا أبدا .
ان فرنسا لها مصالح بارزة في شمالي سورية ، بينما مصالحها قليلة في
فلسطين . فهناك شركة فرنسية تملك الخط الحديدى البالغ طوله ٥٤ ميلا بين
يافا والقدس ، لكن رءوس الاموال الموظفة فيه صغيرة . ولا يوجد ما يستحق الذكر
فيما عدا ذلك . وتوجد مؤسسات رهبانية فرنسية ، انما عدد المقيمين الفرنسيين
ضئيل .

يمكن للحماية القديمة التى مارستها فرنسا على المصالح الكاثوليكية في الشرق
ان تستمر بفلسطين ، اذا كانت الحكومة (الفرنسية) الحاضرة تعلق أهمية عليها ،
وحتى لو كان زمام السيطرة على البلاد بأيدي غيرها . وقد ذكر التقرير الوارد
حديثا من دائرة الانتيجانس في مصر (في برقية للمعتمد البريطانى بمصر بتاريخ ٧
كانون الثانى (يناير) بأن الضم الفرنسى لن يحظى بترحيب سكان البلاد . ان الممتلكات
الفرنسية الشاسعة في افريقية ، وقد تضخمت حديثا بعد ضم مراکش ، والاستيلاء ،
بعد هذه الحرب ، على القسم الاعظم من سورية ، بما فيها بيروت ودمشق ، واعادة
امتصاص الازراس واللورين - كل هذا يكفى للاستثمار بطاقات الشعب الفرنسى ،
على عدده الثابت ، لسنوات عديدة قادمة .
(ب) الاحتمال الثانى ان تترك البلاد بيد تركيه .

لقد فسدت فلسطين تحت حكم الاتراك واصابتها الآفات . ولم تنتج لمئات من

نقلا عن كتاب The Balfour Declaration
(*) من كتاب « اسرائيل الكبرى » للدكتور أسعد زرؤوق

السنين رجلا او اشياء مفيدة للعالم . سكانها الاصليون غارقون فى القذارة بالطرفات والواناء ، الرى والصحة العامة مهملة . والدلائل الوحيدة تقريبا على الحيوية الزراعية او الصناعية لا توجد الا فى المستعمرات اليهودية ، وعلى نطاق اصغر فى المستعمرات الالمانية . المسئولون الاتراك هم غرباء على البلاد . ولا اثر للسكان الاتراك فيها . أما الحكام (الولاة) الذين يتبعون بعضهم بعضا بتلاحق سريع ، فلامهم لهم الا كمية الاموال التى يعترضونها من البلاد لأرسالها الى الاستانة ، فلو أمكن الدول الغربية ان تنفذ فلسطين من الاتراك ، لكان من واجهم القيام بذلك على غرار ما فعلت لاتخاذ الولايات الاوربية التابعة لتركيا . فضلا عن ذلك ، اذا كانت سورية الشمالية من نصيب فرنسا والعراق حصاة انجلترا ، فلا سبب هناك لترك فلسطين ، مفردة ومعزولة ملكا للاتراك .

(ج) الاحتمال الثالث هو التدويل :

الحكم المدول كان بصورة ثابتة مرحلة انتقالية لشيء آخر . واذا استمر يصبح مسرحا للدسائس والمؤامرات بين معتمدى الدول الحاكمة ، حيث يسعى كل معتمد للحصول على مطلب بالسيطرة النهائية لصالح بلده . وفى هذه الحالة قد يفقد التدويل بمثابة نقطة يتم القفز منها الى محمية المانية كما أن المانيا تقوم بنشاط واسع فى فلسطين . اذ انفتحت مبالغ لاستهانة بها من المال هناك سعيا وراء زيادة نفوذها . فأسست مصرفا ومستعمرات زراعية ومدارس ومستشفيات . وبعد الحرب ، حين تطلق بوجهها الى حد بعيد السبل الى الشرق الاقصى ومناطق أخرى من الكرة الارضية ، ربما عمدت الى تركيز قسم من طاقاتها على فلسطين . وخلال عشرين عاما قد تصبح «جارة مصر» فى تدويلها الظاهرى عرضة لتقليل النفوذ الالماني الى درجة تستدعى معها بشدة بسط السيطرة الالمانية عليها ، وذلك حينما يحصل انهيار فى شكل الحكم القائم ، او عندما يجرى تعديل جديد لخريطة آسيا الغربية . ان احتمالا من هذا النوع يشكل خطرا لكل من فرنسا فى سوريا الشمالية وانجلترا فى مصر . كما أن ممارسة الحكم على البلاد بواسطة لجنة منتدبة تتألف من ممثلى عدة دول تكون كمن يضع البلاد تحت ايد مشلولة . فالخلافات المستمرة لابد من وقوعها ، وسوف تكون نتيجتها الا يعمل شيء لتطور البلد وتقدم الشعب .

(د) الاحتمال الآخر الذى يقترح غالبا هو انشاء دولة يهودية تتمتع بالحكم الذاتى فى فلسطين .

مهما تكن حسنات ذلك الاقتراح أو سيئاته فمن المؤكد أن الوقت لم يحن له بعد . ان الزيادة فى السكان التى شهدتها فلسطين خلال السنوات الاخيرة تتألف معظمها من المهاجرين اليهود . ويبلغ تعداد المستعمرات الزراعية اليهودية حوالى ١٥ الف نسمة ، وفى القدس بالذات يتكون ثلثا السكان من اليهود . لكنهم لا يزيدون عددا فى البلاد كلها عن سدس (١/٦) .. السكان .

ولو جرت محاولات لوضع المسلمين من الجنس العربى ، والبالغ تعدادهم ٥٠٠ او ٦٠٠ ألف ، تحت سلطة حكومة تركز على تأييد ٩٠ أو ١٠٠ ألف من السكان اليهود ، فلا تأكيدات هناك بأن هذه الحكومة، حتى ولو أقامتها سلطة الدول الكبرى سوف تتمكن من فرض الطاعة والولاء . وقد يتلاشى حلم الدولة اليهودية المزدهرة والتقدمية ، ومعقل المدنية المتألقة اثر سلسلة من النزاعات القادرة مع السكان العرب . وحتى لو تكثرت دولة بهذا التركيب من النجاح فى تحاشي الاضطراب الداخلى أو قمعه ،

فمن المشكوك به أن تكون قوية لدرجة تكفيها لحماية نفسها من العدوان الخارجى أو العناصر المشافهة (الهاجعة) المحيطة بها . ان القيام بمحاولة لتحقيق أمنية الدولة اليهودية قبل أن يحين موعدها بقرن من الزمن قد يؤخر تحقيقها الفعلى لقرون عديدة أخرى . هذه الاعتبارات مدركة كليا (تماما) لدى زعماء الحركة الصهيونية .
هـ - الاحتمال الأخير هو محمية بريطانية

ان انشاء المحمية ضمان لسلامة مصر . صحيح ان فلسطين بيد البريطانيين قد تكون عرضة للهجوم ، والاستيلاء عليها قد يجلب معه مسؤوليات عسكرية موسعة، لكن الطبيعة الجبلية للبلاد قد تجعل احتلالها صعبا امام العدو ، وفيما يجرى النزاع حول هذا الموقع الامامى ، نكتسب مزيدا من الوقت الذى يسمح لنا بزيادة حامية مصر وتعزيز الدفاع . والحدود المشتركة مع جارة اوروبية فى لبنان هى مخاطرة أقل كثيرا بالمصالح الحيوية للامبراطورية البريطانية من الحدود المشتركة عند العرش .

ان مرفأى يافا وحيفا هزيلان ، لكنهما قابلان للتحسين فيما لو انفتحت عليهما بمبالغ غير ضخمة كما يمكن تحسين احدهما للاغراض التجارية . فقد كانت حيفا ، الواقعة على خليج عكا ، نقطة استراتيجية هامة فى الماضى . والأمم متروكة للخبراء لمعرفة ما اذا يمكن تحويلها ، فى ظل الاوضاع العصرية الى قاعدة بحرية جيدة . كما ان حيفا هى أبعد من الاسكندرون عن مضيق الدردنيل ، وتبعد الاسكندرون عن المضائق أكثر من الاسكندرية ، بنفس المسافة التى تبعدنا مالطة تقريبا . فإذا كانت القاعدة على الشواطئ الشرقية للمتوسط أمرا مرغوبا فيه على أسس عامة ، وإذا كانت المصاعب السياسية تحول دون الاستيلاء على الاسكندرون ، يجدر بنا الالتفات الى حيفا عليها تفى بالطلوب .

ولأجل استرضاء حساسيات الكنيستين الكاثولوكية والارثوذكسية سوف يكون ضروريا دون شك ارفاق السيطرة البريطانية باقامة سلطة خارج اراضى الدولة على الاماكن المقدسة المسيحية ووضع ملكيتها بيد لجنة دولية ، يكون فيها لكل من فرنسا (وربما للفاتيكان) نيابة عن الكنيسة الكاثوليكية ، وروسيا بالنيابة عن الكنيسة الارثوذكسية الاصوات القوية . ولاشك أن من المرغوب فيه أيضا اعلان حرمة الاماكن المقدسة الاسلامية ، وان تضم الحكومة المحلية ممثلا أو أكثر عن المسلمين، ليأتى وجودهم بمثابة ضمانة لسلام المصالح الاسلامية والمحافظة عليها .

ان المحمية البريطانية ، حسب تقرير دائرة الاستخبارات فى مصر المشار اليه آنفا ، سوف تلقى ترحيبا لدى نسبة كبيرة من السكان الحاليين ، وهناك العديد من الدلائل السابقة على الشعور نفسه . كما أن الصهيوينيين والاصهيوينيين يؤكدان لى بأن ذلك يشكل حلا لمشكلة فلسطين يلقى أكثر الترحيب فى أوساط اليهود بسائر أنحاء العالم .

والمأمول ان يمنح الحكم البريطانى تسهيلات للمنظمات اليهودية فى شراء الاراضى واقامة المستعمرات وانشاء المؤسسات الدينية والتربوية ، والتعاون فى التطوير الاقتصادى للبلاد ، وان تعطى الهجرة اليهودية ، بعد ضبطها بعناية فائقة ، الأفضلية حتى يتمكن السكان اليهود من مرور الوقت من أن يصبحوا أكثرية مستوطنة فى البلاد وبذلك ينالون مقدارا من الحكم الذاتى وفقا لما تتيحه الظروف القائمة فيما بعد .

ان النمو التدريجى لمتحد يهودى كبير تحت السيادة البريطانية فى فلسطين لن يحل بالواقع المشكلة اليهودية فى أوروبا .

فالبلاذ التي بحجم مقاطعة ويلز ، وتؤلف الجبال الجرداء قسما كبيرا منها ، كما تنعدم المياه فى قسم آخر ، لا يمكنها استيعاب ٩ ملايين نسمة . لكنها قد تستوعب مع الوقت ٣ ملايين نسمة ، مما يؤدى الى تخفيف الضغط فى روسيا واماكن غيرها . والاهم من ذلك بكثير هو الانسر الذى يتركه على طبيعة القسم الاكبر من العنصر اليهودى ، الذى يتحتم عليه البقاء فى اختلاط مع الشعوب الاخرى ، وهل سيكون ذلك قوة أو ضعفا بالنسبة للبلدان التى يقيمون فيها . فلينشأ مركز يهودى بفلسطين ، ولندعه يحقق ، كما قد يحقق بالفعل ، مقدارا من العظمة الروحية والفكرية ، وسوف يؤدى ذلك بصورة غافلة الى رفع معنويات الفرد اليهودى حيثما وجد . ان الترابطات الدينية التى لصقت بالاسم اليهودى قد تنسلخ عنه الى حد ما ، وتتعزز قيمة اليهود كمعصر فعال فى مدينة الشعوب الاوربية .

ان السبيل الذى ندعو الى اتخاذه سوف يعود على انجلترا بعرفان الجميل بين اليهود فى سائر انحاء العالم . فى الولايات المتحدة ، حيث يبلغ تعدادهم حوالى مليونى نسمة ، وفى جميع البلدان الأخرى التى ينتشرون فيها ، قد يؤلفون كتلة للرأى يعود تحيزها حيث لاتدخل مصلحة البلد الذى كانوا مواطنين فيه ، لخير الامبراطورية البريطانية . وكما استطاعت سياسة انجلترا الحكيمة تجاه اليونان فى القسم الاول من القرن التاسع عشر وحيال ايطاليا فى منتصف القرن التاسع عشر أن تضمن لهذه البلاد النوايا الطيبة لكل من اليونانيين والايطاليين حيثما وجدوا ومنذ ذلك الحين ، فان المساعدة التى يجرى تقديمها الآن فى سبيل تحقيق المآل الذى لم تتوقف اعداد كبيرة من اليهود أبدا على التعلق به خلال قرون عديدة من العذاب لن تفشل ، مستقبل بعيد جدا ، فى ضمان عرفان الجميل لدى عرق باكملة كما أن نواياه الطيبة لن تكون عديمة القيمة فى الزمن الآتى .

ان الامبراطورية البريطانية ، باتساعها وازدهارها الحاضر ، ليس لديها بعد ما تضيفه الى عظمتها . لكن فلسطين ، على صفر مساحتها تنتفخ ضخمة فى مخيلة العالم ، حتى أن كل امبراطورية ، مهما كانت عظيمة ، قد ترفع من مكانتها ومركزها بامتلاكها لها . ان ضم فلسطين الى الامبراطورية البريطانية سوف يزيد حتى فى ايمان التاج البريطانى . وبشكل جانبى شديد القوة لشعب المملكة المتحدة والممتلكات المستقلة خصوصا اذا ظهر كوسيلة معلنة لمساعدة اليهود على احتلال البلاد من جديد . هناك عطف واسع الانتشار وعميق الجذور فى العالم البروتستانتى على فكرة ارجاع الشعب العبرانى الى الارض التى أعطيت ميراثا له ، وهناك اهتمام شديد بتحقيق النبؤات التى توقعت ذلك مسبقا . ان اقتداء الاماكن المقدسة المسيحية أيضا وتخليصها من الابتذال التى تخضع له الآن ، وفتح ابواب الاراضى المقدسة بسهولة أكثر من السابق امام زيارات المسافرين المسيحيين سوف يزيد من اغراء هذه السياسة للشعوب البريطانية . وقد لا تكون هناك على الارجح نتيجة أخرى للحرب تستطيع اعطاء مقدار أكبر من الرضا لقطاعات قوية من الرأى البريطانى .

فالاهمية التى يعلقها الرأى البريطانى على هذا الضم قد تساعد على تسهيل الوصول الى حل حكيم لمشكلة أخرى من المشاكل التى سوف تنتج عن الحرب . ومع ان بريطانيا العظمى لم تدخل فى النزاع سعيا وراء أى غرض فى التوسع الاقليمى ، فان خوضنا الحرب وقيامنا بتضحيات هائلة قد يولد خيبة أمل بعيدة النور فى البلاد

فيما لو جاءت النتيجة تضمن فوائد عظيمة لحلفائنا ولا شيء لأنفسنا . غير أن تجريد ألمانيا من مستعمراتها لصالح انجلترا قد يترك شعورا دائما بالمرارة الشديدة لدى الشعب الألماني ، ويجعل بالتالي انتهاج سياسة من هذا النوع عملا اخرق وغير حكيم . علينا أن نعيش في عالم واحد مع سبعين مليوناً من الألمان ، ويجب التنبيه الى اعطاء أقل مانستطيعه من المبررات كي لانجر علينا خلال عشر سنوات ، أو عشرين أو ثلاثين سنة من تاريخه حرباً ثائرة المانية . هناك قسم من المستعمرات الألمانية يجب الاحتفاظ به دون شك لأسباب استراتيجية أو بفعل مصالح ممتلكاتنا المستقلة . غير أنه اذا استطاعت بريطانيا العظمى أن تحصل على التعويضات التي سوف يطالب بها الرأي العام في كل من العراق وفلسطين وليس في المناطق الألمانية من أفريقيا الشرقية والغربية ، فإن هناك أرجحية أقوى للسلام الدائم .

آذار ، مارس ، ١٩١٥

هـ . ص .

من مقال « الدفاع عن مصر »

بقلم : هريوت سابدوثام (*)

في المانشيستر جارديان

نوفمبر سنة ١٩١٥

« لا يمكننا جعل الشريان الرئيسى للمواصلات مع الهند والشرق مسرحا للمعارك ، ولابد لنا من معقل للحماية (معقل وقائي) ، مما يستلزم الاستيلاء على غزة على الطريق الساحلى وعلى تلال اليهودية التى تتحكم بها . ان المنطق والجغرافيا التى أثرت فى مملكتى اسرائيل ويهوذا ابان كل حرب وقعت بين امبراطوريتى النيل ومابين النهرين ، هما اللذان يعملان الآن فى الدفاع عن مصر ضد تركيا . لكن اذا كانت اليهودية لازمة ، أو على الأقل من المرغوب فيها جدا بالنسبة للدفاع الكافى عن مصر ، فلماذا البقاء مقتنعين بالاستيلاء على تلال اليهودية ؟ ان ما تؤمنه اليهودية ، قد يتأمن بصورة أفضل على يد اسرائيل واليهودية مجتمعين . وما الذى يمنع من احياء فلسطين القديمة ؟ لقد قيل أن تلال اليهودية جرداء مثل أرض الكنيسة ، واذا كانت ستصبح مجرد مسرح للعمليات المسلحة ، فلا كسب يجنى من ورائها زمن السلم وهى تشكل عبئا ماليا فى كل زمان . غير أنه لو استطعنا أن نضم الى تلال اليهودية سهل السامرة الخصبة وجبال الجليل ، لتجمعت لدينا عظام بلاد جديدة لاحتياج الا الى الشعب الصحيح لكى يكسوها باللحم ويجعل من فلسطين القديمة امة جديدة . وفلسطين الجديدة هذه ، خصوصا فى تحالفها مع الدولة التى تبسط سيطرتها على البحار - وهو ما لم يكن أبدا فى خدمة فلسطين العهد القديم - قد لا تكون المعقل المثالى الذى يبق مصر فحسب ، بل امة تعيل نفسها بنفسها ، أقوى من فلسطين القديمة وحتى أكثر منها رخاء وازدهار » .

(*) عن كتاب « اسرائيل الكبرى » للدكتور أسعد رزوق

صورة منشور القته الطائرات البريطانية(*)

موجه من الشريف حسين الى الجنود والضباط
العرب في الجيش التركي في فلسطين
سنة ١٩١٥

اصدر الشريف مكة وملك الحجاز الحالي منشورا الى الضباط والجنود العرب في الجيش العثماني وطلب منا ان نبلغهم اياه . فاقروه بتمعن واغتنموا الفرصة لتهربوا وفاتوا الينا وسنستقبلكم كأصدقاء مرحبين بكم وستلاقون منا معاملة حسنة وستجدون معنا مندوبين من قبل الشريف مكة وملك الحجاز الحالي فيستقبلونكم وتساعدونهم انتم في تحرير العرب (الجيش الانجليزى في فلسطين) .

الى جميع العرب وسواهم من الضباط والرجال الموجودين في الجيش العثماني: سمعنا بمزيد الأسف انكم تحاربوننا ، نحن الدين نجاهد في سبيل المحافظة على احكام الدين الاسلامي الشريف من التغير والتحريف ولتحرير العرب فاطبة من حكم الأتراك .

ونحن نعتقد ان الحقيقة الخالصة لم تصل اليكم لذلك ارسلنا اليكم هذا الاشعار مهورا بمهرنا لتؤكد لكم اننا نحارب لأجل غابتين شريفتين وهما حفظ الدين وحرية العرب عامة . ولقد ارسلنا الاوامر المشددة الى عموم رؤساء ورجال قبائلنا بأنه اذا اسرت جيوشنا اى واحد منكم يجب ان يعاملوكم بالحسنى ويرسلوكم الى اولادى حيث يرحبون بكل ويحسنون وفادتكم . لقد كانت المملكة العربية مستعبدة تحت سيطرة الأتراك مدة طويلة فقتلوا اخوانكم وصلبوا من رجالكم الكثير ، ونفوا نساءكم وبيعواكم بعد تحريف دينكم ، فكيف تطيقون الصبر بعد ذلك وتحملون عناء الاستمرار معهم وتعرضون بمعاونتهم . هلموا للانضمام الينا نحن الذين نجاهد لأجل الدين وحرية العرب حتى تصبح المملكة العربية كما كانت في عهد اسلافكم ان شاء الله تعالى ، والله المهادى الى سواء السبيل .

شريف مكة المكرمة واميرها
وملك البلاد العربية
(ختم) الحسين بن على

(*) من كتاب « نقطة العرب » - جورج الطويلوس - بيروت - دار العلم للملايين ١٩٦٦ .

الرسائل المتبادلة

بين الشريف حسين وسير هنرى مكماهون (*)

من ١٤ يوليو ١٩١٥ الى ١٠ مارس ١٩١٦

بسم الله الرحمن الرحيم

مكة فى ٢٨ رمضان سنة ١٣٣٣ (١٤ يوليو سنة ١٩١٥)

لصاحب السعادة والرفعة نائب جلالة الملك بمصر ، سلمه الله .

أقدم لجنابكم العزيز أحسن تحياتي الودية واحتراماتي ، وأرجو أن تعملوا كل ما فى وسعكم لتنفيذ المذكرة المرسلة اليكم طيه ، المتضمنة الشروط المقترحة المتعلقة بالقضية العربية .

وأود بهذه المناسبة أن أصرح لحضرتكم ولحكومتكم أنه ليس هناك حاجة لأن تشغلوا أفكاركم بأراء الشعب هنا ، لأنه بأجمعه ميال الى حكومتكم بحكم المصالح المشتركة .

ثم يجب ألا تتبعوا أنفسكم بارسال الطيارات أو رجال الحرب ، للاقاء المناشير، واذاعة الشائعات ، كما كنتم تفعلون من قبل ، لأن القضية قد قررت الآن .

وانى لأرجوكم هنا أن تفسحوا المجال أمام الحكومة المصرية ، لترسل الهدايا المعروفة من الحنطة للاراضى المقدسة « مكة والمدينة » التى أوقف ارسالها منذ العام الماضى .

وأود أن ألفت نظركم الى أن ارسال هدايا هذا العام ، والعام الفائت ، سيكون له أثر فعال فى توطيد مصالحنا المشتركة واعتقد أن هذا يكفى لاقتناع رجل ذكى مثلك ، أطال الله بقاءكم .

حاشيه - أرجو ألا تزعجوا أنفسكم بارسال أى رسالة ، قبل أن تروا نتائج أعمالنا هنا ، خلا الجواب على مذكرتنا وما تتضمنه .

ونرجو أن يكون هذا الجواب بواسطة رسولنا كما نرجو أن تعطوه بطاقة منكم ليسهل عليه الوصول اليكم عندما نجد حاجة لذلك .
والرسول موثوق به .

المذكرة :

لما كان العرب بأجمعهم دون استثناء - قد قرروا فى الأعوام الأخيرة أن يعيشوا

(*) « يفتة العرب » جورج انطونيوس

وأن يفوزوا بحريتهم المطلقة ، وأن يتسلموا مقاليد الحكم نظريا وعمليا بأيديهم . ولما كان هؤلاء قد شعروا وتأكدوا أنه من مصلحة حكومة بريطانيا العظمى أن تساعدتهم وتعاونهم للوصول الى أمانيتهم المشروعة ، وهي الأمانى المؤسسة على بقاء شرفهم ، وكرامتهم وحياتهم ...

ولما كان من مصلحة العرب أن يفضلوا مساعدة حكومة بريطانيا عن أية حكومة أخرى بالنظر لمركزها الجغرافى ، ومصالحهم الاقتصادية وموقفهم من حكومة بريطانيا . أنه بالنظر لهذه الأسباب كلها يرى الشعب العربى أنه من المناسب أن يسأل الحكومة البريطانية إذا كانت ترى من المناسب أن تصادق بواسطة مندوبيها أو ممثلها على الاقتراحات الاساسية الآتية :

أولا - أن تعترف انجلترا باستقلال البلاد العربية من مرسين - ادنه ، حتى الخليج الفارسى شمالا ومن بلاد فارس حتى خليج البصرة شرقا ، ومن المحيط الهندى للجزيرة جنوبا يستثنى من ذلك عدن التى تبقى كما هى - ومن البحر الاحمر ، والبحر المتوسط حتى سينا غربا .

على أن توافق انجلترا أيضا على اعلان خليفة عربى على المسلمين .

ثانيا - تعترف حكومة الشريف العربية بأفضلية انجلترا فى كل مشروع اقتصادى فى البلاد العربية ، اذا كانت شروط تلك المشاريع متساوية .

ثالثا - تتعاون الحكومتان الانجليزية والعربية فى مجابهة كل قوة تهجم أحد الفريقين وذلك حفظا لاستقلال البلاد العربية . وتأمينا لأفضلية انجلترا الاقتصادية فيها . على أن يكون هذا التعاون فى كل شئ ، فى القوة العسكرية ، والبحرية والجوية ...

رابعا - اذا تعدى أحد الفريقين على بلد ما ونشب بينه وبينها عراك وقتال ، فعلى الفريق الآخر أن يلزم الحياد . على أن هذا الفريق المعتدى اذا رغب فى اشتراك الفريق الآخر معه ففى وسع الفريقين أن يجتمعا معا وأن يتفقا على الشروط .

خامسا - مدة الاتفاق فى المادتين الثالثة والرابعة من هذه المعاهدة خمس عشرة سنة . واذا شاء أحد الفريقين تجديدها عليه أن يطلع الفريق الآخر على رغبته قبل انتهاء مدة الاتفاقية بعام (١) .

هذا ولما كان الشعب العربى بأجمعه قد اتفق « والحمد لله » على بلوغ الغاية وتحقيق الفكرة مهما كلفه الأمر ، فهو يرجو الحكومة البريطانية أن تجيبه سلبا أو ايجابا فى خلال ثلاثين يوما من وصول هذا الاقتراح . واذا انقضت هذه المدة ولم يثلق من الحكومة جوابا فانه يحفظ لنفسه حرية العمل كما يشاء .

وفوق هذا فاننا نحن عائلة الشريف نعتبر أنفسنا - اذ لم يصل الجواب - أحرارا فى القول والعمل . من كل التصريحات ، والوعود السابقة التى قدمناها بواسطة على أفندى .

(١) ورد فى هذا البند نص بالانكليزية يلقى الامتيازات الاجنبية فى البلاد العربية ولم يرد مايمائله باللغة العربية .

يرجع الى اصل النص فى كتاب The Arab Awakening .

من السير هنرى مكماهون الى الشريف حسين

٣٠ أغسطس ١٩١٥

الى السيد الحسيب النسيب سلاله الاشراف وتاج الفخار وفرع الشجرة المحمدية والدوحة القرشية الاحمدية صاحب المقام الرفيع والمكانة السامية السيد ابن السيد والشريف بن الشريف السيد الجليل المبجل دولتو الشريف حسني صيد الجميع امير مكة المكرمة قبلة العالمين ومحط رجال المؤمنين الطائعين عمت بركته الناس اجمعين .

بعد رفع رسوم وافر التحيات العاطرة والتسليمات القلبية الخالصة من كل شائبة نعرض أن لنا الشرف بتقديم واجب الشكر لظهاركم عاطفة الاخلاص وشرف الشعور والاحساسات نحو الانجليز . وقد يسرنا علاوة على ذلك أن نعلم أن سيادتكم ورجالكم على رأى واحد . وان مصالح العرب هي نفس مصالح الانجليز والعكس بالعكس . ولهذا النسبة فنحن نؤكد لكم أقوال فخامة اللورد كيتشنر التي وصلت الى سيادتكم عن يد على أفندى وهي التي كان موضحا بها رغبتنا في استقلال بلاد العرب وسكانها مع استصوابنا للخلافة العربية عند اعلانها .

وانا نصرح هنا مرة أخرى أن جلالة ملك بريطانيا العظمى يرحب باسترداد الخلافة الى يد عربى صحيح من فروع تلك الدوحة النبوية المباركة .

واما من خصوص مسألة الحدود والتخوم فالمفاوضة فيها تظهر أنها سابقة لأوانها . وتصرف الأوقات سدى في مثل هذه التفاصيل في حالة أن الحرب دائرة رحاها ولأن الأتراك أيضا لا يزالون محتلين لأغلب تلك الجهات احتلالا فعليا وعلى الأخص ما عظماء وهو مما يدهش ويحزن أن فريقا من العرب القاطنين في تلك الجهات نفسها قد غفل وأهمل هذه الفرصة الثمينة التي ليس أعظم منها - وبدل اقدام ذلك الفريق على مساعدتنا نراه قد مد يد المساعدة الى الألمان - نعم مد يد المساعدة لذلك السلاب النهاب الجديد وهو الألمان والظالم العسوف وهو الأتراك .

مع ذلك فانا على كمال الاستعداد لان نرسل الى ساحة دولة السيد الجليل وللبلاد العربية المقدسة والعرب الكرام من الحبوب والصدقات المقررة من البلاد المصرية وستصل بمجرد اشارة من سيادتكم وفي المكان الذى تعينونه . وقد عملنا الترتيبات اللازمة لمساعدة رسولكم في جميع سفراته البنا ونحن على الدوام معكم قلبا وقالباً مستشعنين راتحة مودتكم الزكية ومستوثقين بعرا محبتكم الخالصة سائلين الله سبحانه وتعالى دوام حسن العلائق بيننا .

وفي الختام أرفع الى تلك السدة العليا كامل تحياتي وسلامى وفائق احترامى .

المخلص

(السير ارثر مكماهون)

نائب جلالة الملك

تحريرا في ١٩ شوال ١٣٣٣

الموافق ٣٠ أغسطس ١٩١٥

من الشريف الى مكماهون

بسم الله الرحمن الرحيم

مكة فى ٢٩ شوال سنة ١٣٣٢ (٩ سبتمبر سنة ١٩١٥)

لصاحب السعادة والرفعة نائب جلالة الملك بمصر ، سلمه الله
بمزيد من السرور والغبطة تلقيت كتابكم المؤرخ فى ١٩ شوال وطالعتة بكل
احترام واعتبار رغم شعورى بموضه وبرودته وتردده فيما يتعلق بنقطننا الأساسية،
أعنى نقطة الحدود .

وأرى من الضروري أن أؤكد لسعادتكم اخلاصنا نحو بريطانيا العظمى واعتقادنا
بضرورة تفضيلها على الجميع فى كل الشئون وفى أى شكل ، وفى أية ظروف ويجب
أن أؤكد لكم أيضا أن مصالح اتباع ديانتنا كلها تتطلب الحدود التى ذكرتها لكم .

ويعذرني فخامة المندوب اذا قلت بصراحة ان « البرودة » و « التردد » اللذين
ضمنهما كتابه فيما يتعلق بالحدود وقوله ان البحث فى هذه الشئون انما هو اضافة
للوقت ، وان تلك الاراضى لاتزال بيد الحكومة التى تحكمها . . . ويعذرني فخامتة
اذا قلت ان هذا كله يدل على عدم الرضا ، أو على النفور أو على شيء من هذا القبيل .

فان هذه الحدود المطلوبة ليست لرجل واحد نتمكن من اراضائه ومفاوضته بعد
الحرب بل هى مطالب شعب يعتقد أن حياته فى هذه الحدود وهو متفق بأجمعه على
هذا الاعتقاد .

وهذا ما جعل الشعب يعتقد أنه من الضروري البحث فى هذه النقطة قبل كل
شيء مع الدولة التى يثقون بها كل الثقة ويعلقون عليها كل الآمال وهى بريطانيا
العظمى .

واذا أجمع هؤلاء على ذلك فانما يجمعون عليه فى سبيل الصالح المشترك . وهم
يرون أنه من الضروري جدا أن يتم تنظيم الاراضى المجزأة ، ليعرفوا على أى أساس
يؤسسون حياتهم كى لا تعارضهم انجلترا أو احدى حليفاتها فى هذا الموضوع مما
يؤدى الى نتيجة معاكسة ، الأمر الذى حرمه الله .

وفوق هذا فان العرب لم يطلبوا - فى تلك الحدود - مناطق يقطنها شعب أجنبى
بل هى عبارة عن كلمات والقاب يطلقونها عليها .

أما الخلافة فإن الله يرضى عنها ، ويسر الناس بها .

وأنا على ثقة يا صاحب الفخامة ، أنكم لا تشكون قط بأنى لست أنا شخصيا الذى يطلب تلك الحدود التى يقطعها عرب مثلنا ، بل هى مقترحات شعب بأسره ، يعتقد بأنها ضرورية لتأمين حياته الاقتصادية .

أوليس هذا صحيحا يا فخامة الوزير ؟

وبالاختصار فإننا ثابتون فى اخلاصنا نصرح بكل تأكيد بتفضيلنا لكم على الجميع .
أكنتم راضين عنا - كما قيل - أو غاضبين .

أما مايتعلق فى قولكم بأن قسما من شعبنا لايزال يبذل جهده فى سبيل تأمين مصالح الأتراك ، فلا أظن أن هذا يبرر « البرودة » و « التردد » اللذين شعرت بهما فى كتابكم فيما يتعلق بموضوع الحدود ، الموضوع الذى لا أعتقد أن رجلا مثلكم ناقد الرأى ينكر أنه ضرورى لحياتنا الأدبية والمادية .

وأنا حتى الساعة لا أزال أنفذ ماتأمر به الديانة الاسلامية فى كل عمل أقوم به ، وأراه مفيدا وصالحا لبقية المملكة ، وانى ساستمر فى هذا الى أن يأمر الله فى غير ذلك .

وأود هنا يا صاحب الفخامة أن أؤكد لكم بصراحة أن كل الشعب - ومن جملته هؤلاء الذين تقولون انهم يعملون لصالح تركيا وألمانيا - ينتظر بفارغ الصبر نتائج هذه المفاوضات المتوقفة على موافقتكم أو رفضكم قضية الحدود ، وقضية المحافظة على ديارتهم ، وحمايتهم من كل أذى أو خطر .

وكل ماتجده الحكومة البريطانية موافقا لسياستها ، فى هذا الموضوع ، فما عليها إلا أن تعلمنا به وأن تدلنا على الطريق التى يجب أن نسلكها .

ولذلك نرى أن من واجبتنا أن نؤكد لكم أننا سنطلب اليكم فى أول فرصة بعد انتهاء الحرب مائدعه الآن لفرنسا فى بيروت وسواحلها .

ولست أرى حاجة هنا لأن ألفت نظركم الى أن خطتنا هى آمن على مصالح انجلترا من خطة انجلترا على مصالحنا ، ونعتقد أن وجود هؤلاء الجيران فى المستقبل سيقلق أفكارنا كما يقلق أفكارها . .

وفوق هذا فإن الشعب البيروتى لا يرضى قط بهذا الابتعاد والانزواء وقد يضطروننا لاتخاذ تدابير جديدة قد يكون من شأنها خلق متاعب جديدة ، تفوق فى صعوبتها المتاعب الحاضرة .

وعلى هذا لا يمكن السماح لفرنسا بالاستيلاء على قطعة صغيرة من تلك المنطقة .
وأنا أصرح بهذا رغم أنى أعتقد وأؤمن بالتعهدات التى قطعتموها فى كتابكم .
ويستطيع معالى الوزير ، وحكومته أن يثقا كل الثقة بأننا لانزال عند قولنا وعزمنا وتمهيداتنا التى عرفها مستر ستورس منذ عامين .

ونحن ننتظر اليوم الفرصة السانحة التي تناسب موقفنا ، وخاصة فيما يتعلق بالحركة التي أضحت قريبة والتي يدفعها إلينا القدر بسرعة ووضوح ، لنكون حجة - نحن والذين يرون رأينا - في العمل ضد تركيا ، ودون أن نتعرض للوم والنقد .

وأعتقد أن قولكم « بأن بريطانيا لا تحثكم ولا تدفعكم للاسراع في حركتكم مخافة أن يؤدي هذا التسرع الى تصديق نجاحكم » لا يحتاج الى ايضاح . . . الا فيما يتعلق بمطالبكم بالأسلحة والذخائر عند الحاجة .

اعتقد الآن ان في هذا الكفاية . .

من السير هنرى مكماهون الى الشريف حسين

بسم الله الرحمن الرحيم

الى فرع الدوحة المحمدية وسلالة النسل النبوى الحسيب النسيب دولة صاحب المقام الرفيع الأمير المعظم السيد الشريف بن الشريف أمير مكة المكرمة صاحب السدة العليا جعله الله حرزا منيعا للاسلام والمسلمين بعونه تعالى آمين وهو دولة الامير الجليل الشريف حسين بن علي أعلى الله مقامه .

قد تلقيت بيد الاحفاء والسرور رقيمكم الكريم المؤرخ بتاريخ ٢٩ شوال سنة ١٣٣٣ وبه من عباراتكم الودية المحضة واخلاصكم ما أورتني رضاء وسرورا .

انى متأسف انكم استنتجتم من عبارة كتابى السابق أنى قابلت مسألة الحدود والتخوم بالتردد والفتور ، فان ذلك لم يكن القصد من كتابى قط ولكنى رأيت حينئذ أن الفرصة لم تكن قد حانت بعد للبحث فى ذلك الموضوع بصورة نهائية .

ومع ذلك فقد أدركت من كتابكم الاخير أنكم تعتبرون هذه المسألة من المسائل الهامة الحبوية المستعجلة ، فلذا فانى قد أسرعت فى ابلاغ حكومة بريطانيا العظمى مضمون كتابكم ، وانى بكمال السرور ابليكم بالنيابة عنها التصريحات الآتية التى لا أشك فى أنكم تنزلونها منزلة الرضى والقبول .

ان ولايتى مرسين واسكندرونة وأجزاء من بلاد الشام الواقعة فى الجهة الغربية لولايات دمشق وحمص وحماه وحلب لا يمكن أن يقال انها عربية محضة . وعليه يجب أن تستثنى من الحدود المطلوبة .

مع هذا التعديل وبدون تعرض للمعاهدات المعقودة بيننا وبين بعض رؤساء العرب نحن نقبل تلك الحدود .

واما من خصوص الاقاليم التى تضمها تلك الحدود حيث بريطانيا العظمى مطلقة التصرف بدون أن تمس مصالح حليفتها فرنسا فانى مفوض من قبل حكومة بريطانيا العظمى ان أقدم الموائيق الآتية واجيب على كتابكم بما يأتى :

١ - أنه مع مراعاة التعديلات المذكورة اعلاه بريطانيا العظمى مستعدة بأن تعترف باستقلال العرب وتؤيد ذلك الاستقلال فى جميع الاقاليم الداخلة فى الحدود التى يطلبها دولة شريف مكة .

٢ - ان بريطانيا العظمى تضمن الاماكن المقدسة من كل اعتداء خارجى وتعترف بوجود منع التعدى عليها .

٣ - وعندما تسمح الظروف تمد بريطانيا العظمى العرب بنصائحها وتساعدتهم على ايجاد هيئات حاكمة ملائمة لتلك الاقاليم المختلفة .

٤ - هذا وان المفهوم أن العرب قد قرروا طلب نصائح وإرشادات بريطانيا العظمى وحدها وأن المستشارين والموظفين الأوروبيين اللذين لتشكيل هيئة إدارية قوية يكونون من الانجليز .

٥ - أما من خصوص ولايتي بغداد والبصرة فإن العرب تعترف أن مركز ومصالح بريطانيا العظمى الموطدة هناك تستلزم اتخاذ تدابير إدارية مخصصة لوقاية هذه الأقاليم من الاعتداء الاجنبي وزيادة خير سكانها وحماية مصالحنا الاقتصادية المتبادلة .

واني متيقن أن هذا التصريح يؤكد لدولتكم بدون أقل ارتياب ميل بريطانيا العظمى نحو رغائب أصحابها العرب وتنتهي بعقد محالفة دائمة ثابتة معهم ويكون من نتائجها المستعجلة طرد الأتراك من بلاد العرب وتحرير الشعوب العربية من نير الأتراك الذي أثقل كاهلهم السنين الطوال .

ولقد اقتضت في كتابي هذا على المسائل الحيوية ذات الأهمية الكبرى وإن كان هناك مسائل في خطاباتكم لم تذكر هنا فسنعود إلى البحث فيها في وقت مناسب في المستقبل .

ولقد تليقت بمزيد السرور والرضى خبر وصول الكسوة الشريفة وما معها من الصدقات بالسلامة وأنها بفضل إرشاداتكم السامية وتدابيركم المحكمة قد أنزلت إلى البر بلا تعب ولا ضرر رغمًا عن الأخطار والمصاعب التي سببتها هذه الحرب المحزنة ، ونرجو الحق سبحانه وتعالى أن يعجل بالصلح الدائم والحرية لأهل العالم .

اني مرسل خطابي هذا مع رسولكم النبيل الأمين الشيخ محمد بن عارف بن عريقان وسيعرض على مسامعكم بعض المسائل المفيدة التي هي من الدرجة الثانية من الأهمية ولم أذكرها في كتابي هذا .

وفي الختام أثبت دولة الشريف ذا الحسب المنيف والامير الجليل كامل تحيتي وخالص مودتي وأعرب عن محبتي له ولجميع أفراد أسرته الكريمة راجيا من ذي الجلال أن يوفقنا جميعا لما فيه خير العالم وصالح الشعوب . ان بيده مفاتيح الامر والغيب يحركها كيف يشاء ونسأله تعالى حسن الختام والسلام .

تحريرا في يوم الاثنين ١٥ ذى الحجة ١٣٣٣

نائب جلالة الملك

(السيد آرثر مكماهون)

من الشريف حسين إلى السير هنري مكماهون

بسم الله الرحمن الرحيم

الى معالي الشهم الهمام ذو الاصاله والرياسة الوزير الخضر وفقه الله لمرضاته •
بملء الاناس تلقينا مرسومكم الموقر الصادر واحلتاه محل التبجيل وعلى مؤداه نجيب
الشهامة •

اولا - تسهلا للوافق وخدمة للاسلامية فرارا مما يكلفها المشاق والاحن ولما لحكومة
بريطانيا العظمى من الصفات والمزايا الممتازة لدينا نترك اللاحاح فى ادخال
ولايات مرسين وأطنة فى أقسام المملكة العربية وأما ولايتى حلب وبيروت
وسواحلهما فهى ولايات عربية محضة ولا فرق بين العربى المسيحى والمسلم
فانهما ابنا جد واحد ، ولتقوم فيهم منا معاشر المسلمين ما سلكه امير المؤمنين
عمر بن الخطاب من احكام الدين الاسلامى ومن تبعه من الخلفاء أن يعاملوا
المسيحيين كمعاملاتهم لانفسهم بقوله « لهم مالنا وعليهم ما علينا » علاوة على
امتيازاتهم المذهبية وبما تراه المصلحة العامة وتحكم به •

ثانيا - حيث أن الولايات العراقية هى من اجزاء المملكة العربية المحضة ، بل هى
مقر حكوماتها على عهد على بن ابي طالب كرم الله وجهه ثم على عهد عموم
الخلفاء من بعده ، وبها قامت مدينة العرب وأول ما اختطوه من المدن
والامصار واستفحلت دولهم فلها لدى العرب أقصاهم وأدناها القيمة الثمينة
والانار التى لا تنسى ، فلا يمكن ارضاء الامة العربية وارضاها نترك ذلك
الشرف ولكن تسهلا للوافق سيما والمحاذير التى اشترت اليهسا فى المادة
الخامسة من رقيمكم آنف الذكر محفوظيها وصيانتها من طبقة وضرورة
ما نحن فيه وحيازة ما نريد التوصل اليه ، فان أهم ما فى هذا هى صيانة
تلك الحقوق المزوجة بحقوقنا بصورة كأنها الجوهر الفرد يمكننا الرضا بترك
الجهات التى هى الآن تحت الاشغال البريطانى الى مدة يسيرة ، البحث فيما
يقبل عن قدرها دون أن يلحق حقوق الجانبين مضرة أو خلل . سيما العربية
بالنسبة لأمر مراقفها ومنابعها الاقتصادية الحياتية ، وأن يدفع للمملكة
العربية فى مدة الأشغال المقدار المناسب من المال لضرورة ترتكبه كل مملكة
حديثة الوجود . مع احترامنا لوفائكم المشار عليها مع مشايخ تلك الجهات
وبالاخص ما كان منها جوهريا •

ثالثا - رغبتم فى الاسراع بالحركة نرى فيه من الفوائد بقدر ما نرى فيه من
المحاذير ، أوله خشية لوم الاسلامية كما سبق الجاهل عن حقائق الحالة
بأننا شققنا عصاها وأبدنا قواها ، الثانى القام تركيا معاضدتها جميع معانى
قوى جرمانيا لجهلنا عما اذا حصل وهن احدى دول الائتلاف وأوجبها على
صلح دول الاتفاق ، فكيف تكون خطة بريطانيا العظمى وحلفائها لثلاثا تكن الامة
العربية امام تركيا وحلفائها معا اذ لا يهمننا ما اذا كنا والعثمانية راسا لرأس •

وعلى هذا فضرورى ملاحظة هذه الأوجه ولا سيما عقد صلح اشتركتنا
فى حربه بصورة غير رسمية يخول للمتصالحين البحث فيه عن شئوننا .

رابعة - ان الأمة العربية تعتقد يقينا أن العثمانية عند وضع أوزار الحرب سيوجهون
كل أعمالهم قيما يغضب العرب ويفتصب حقوقهم المادية والمعنوية وذهاب
شعارهم وأحسابهم واخضاعهم بكل معانى الاخضاع مع بقائها تحت النفوذ
الالمانى فهم عازمون على حربهم حتى لا يبقى لنا باقية وما يرى فينا الآن من
التانى فقد سبق بيان علته .

خامسة - متى علمت العرب أن حكومة بريطانيا حلفائهم لا يتركونهم عند الصلح على
حالهم امام تركيا وجرمانيا وانهم يدافعون عنهم ويعاضدونهم ويدافعون عنهم
الدفاع الفعلى فالدخول فى الحرب من الساعة لا شك أنه مما يوافق المصالح
العربية .

سادسة - افادتنا السابقة الصادرة بتاريخ ٢٩ شوال ١٣٣٣ تبنى عن اعادة القول
فى المادة الثالثة والرابعة من مرسومكم هذا الموقر فى خصوصات الهيئات
الحاكمة والمشاورين والموظفين سيما وقد صرحتم باحضرة الشهم بأنكم
لا تتدخلون فى أمور الداخلية .

سابعة - وصول الجواب الصريح القطعى فى أقرب زمن على ذكر أعلاه من الطلبات اذ
انا استعملنا كلما يقربنا اليكم من التساهل الجدى الذى لا يراد به حقيقة
جوهرية فانا نعلم ان نصيبنا من هذه الحروب اما سعادة تضمن للعرب الحياة
التي تناسب تاريخهم أو الاضمحلال فى سبيلها . ولولا ما رأيتم ورايت مافى
عزمهم لاخترت العزلة فى شواحق السراة ، ولكن ابو على يا عزيزى - اعرك
البارى بمرضاته الا أن يقودنى الى هذه المواقف .

ودم غانما سالما بما نحبه وتريده .

وحرر فى ٢٧ من ذى الحجة ١٣٣٣

من السير هنرى مكماهون الى الشريف حسين

بسم الله الرحمن الرحيم

الى صاحب الإصالة والرفعة وشرف المحتد سلالة بيت النبوة والحسب الطاهر والنسب الفاسخ دولة الشريف المعظم السيد حسين بن علي أمير مكة المكرمة قبله الاسلام والمسلمين . ادامة الله في رفعة وعلاء .

وبعد ، فقد وصلني كتابكم الكريم بتاريخ ٢٤ ذى الحجة ١٣٣٣ وسرني ما رأيته فيه من قبولكم اخراج ولايتي مرسين واضنه من حدود البلاد العربية .

وقد تلقيت أيضا بمزيد السرور والرضا تأكيداتكم أن العرب عازمون على السير بموجب تعاليم الخليفة عمر بن الخطاب رضى الله عنه وغيره من السادة الخلفاء الأولين - التعاليم التي تضمن حقوق كل الأديان وامتيازاتها على السواء .

هذا ، وفي قولكم أن العرب مستعدون أن يحترموا ويعترفوا بجميع معاهداتنا مع رؤساء العرب الآخرين يعلم منه طبعاً أن هذا يشمل جميع البلاد الداخلة في حدود المملكة العربية لأن حكومة بريطانيا لا تستطيع أن تنقض اتفاقات قد أبرمت بينها وبين أولئك الرؤساء .

أما بشأن ولايتي حلب وبيروت فحكومة بريطانيا العظمى قد فهمت كل ما ذكرتم بشأنهما ودونت ذلك عندها بعناية تامة - ولكن لما كانت مصالح حليفها فرنسا داخلة فيهما فالمسألة تحتاج الى نظر دقيق - وسنخاطركم بهذا الشأن مرة أخرى في الوقت المناسب .

إن حكومة بريطانيا العظمى كما سبقت فأخبرتكم مستعدة لأن تعطى كل الضمانات والمساعدات التي في وسعها الى المملكة العربية ولكن مصالحها في ولاية بغداد تتطلب إدارة ودية ثابتة كما رسمتم ، على أن صيانة هذه المصالح كما يجب تستلزم نظراً ادق واتم مما تسمح به الحالة الحاضرة والمرعة التي تجرى بها هذه المفاوضات .

وأنا نستصوب تماماً رغبتكم في اتخاذ الحذر ولسنا نريد أن ندفعكم الى عمل سريع ربما يعرقل نجاح اغراضكم ولكننا في الوقت نفسه نرى من الضروري جداً أن تبدلوا مجهوداتكم في جمع كلمة الشعوب العربية الى غايتنا المشتركة وأن تحثوهم على ألا يمسكوا يد المساعدة الى أعدائنا بأي وجه كان . فانهم على نجاح هذه الجهودات وعلى التدابير الفعلية التي يمكن للعرب أن يتخذوها لاسعاف غرضنا عندما يجيء وقت العمل تتوقف قوة الاتفاق بيننا ووثاقته .

وفي هذه الأحوال فإن حكومة بريطانيا العظمى قد فوضت لى ان ابلغ دولتكم ان تكونوا على ثقة من أن بريطانيا العظمى لا تنوى ابرام أى صلح كان الا اذا كان من ضمن شروطه الاساسية حرية الشعوب العربية وخلصها من سلطة الألمان والأتراك .

هذا وعربون على صدق نيتنا ولأجل مساعدتكم فى مجهوداتكم فى غايتنا المشتركة فانى مرسل مع رسولكم مبلغ عشرين ألف جنيه .

وأقدم فى الختام عاطر التحيات القلبية وخالص التسليمات الودية مع مراسم الاجلال والتعظيم المشمولين بروابط الالفة والمحبة الصرفة لمقام دولتكم السامى ولافراد أسرتم المكرمة .

مع فائق الاحترام .

المخلص

نائب جلالة الملك بمصر

(السير آرثر هنرى مكماهون)

تحريرا فى ٨ صفر ١٣٣٣

١٩١٥/١٢/١٤

من الشريف حسين الى السير هنرى مكماهون

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الوزير الخطير الشهم الهمام

بأنامل الإبجال والتوقير تلقينا رقيمكم ٩ صفر الجارى برفق حاملهم وعلمت مضمونيها وأدخلا علينا من الانشراح والارتياح مالا مزيد لآلئها ما يختلج بصدري ألا وهو وقوف حضرتك بعد وصول أحمد شريف وحظوته بالجناب بأن كلما أتينا به في الحال والشأن ليس بنا شيء عن عواطف شخصية أو ما هو في معناها مما لا يعقل ، وانها قرارات ورغائب اقوام وأنا لسنا الا مبلفين أو منفذين لها بصفتنا التي الزمونا بها اذ هذا عندي من أهم ما يجب وقوف شهامة الجناب عليه وعلمه به . أما ما جاء بالحررات الموقرة فيما يتعلق بالعراق من أمر التعويض مدة الأشغال فلزيادة ايضاح وقول بريطانيا العظمى بصفتنا في القول والعمل في المادة والمعنى واعلامها باكيد اطمئنانا باعتماد حكومتها المخفجة تترك أمر تقدير مبلغه للمدارك حكمته ونصفتها ، أما الجهات الشمالية وسواحلها فما كان في الامكان من تعديل اتينا به في رقيمنا السابق . هذا وما ذاك الا للحرص على الأمنيات المرغوب حصولها بمشيئة الله تبارك وتعالى وعن هذا الحس والرغبة هما التي الزمتنا بملاحظة اجتناب ما ربما انه يمس حلف بريطانيا العظمى لفرنسا واتفاقهما إبان هذه الحروب والنوازل الا اننا مع هذا نرى من الفرائض التي ينبغي لشهامة الوزير صاحب الرئاسة أن يتيقنها بأن عند اول فرصة تضع فيها أوزار هذه الحروب سنطالبكم بما نفرض الطرق عنه اليوم لفرنسا في بيروت وسواحلها ولا أرى لزوما بأن نحيطكم بما في هذا أيضا من تأمين المنافع البريطانية وصيانة حقوقها هو أهم وأكبر مما يعود إلينا ، وإن لا بد من هذا على أى حالة كانت لئتم للعظمة البريطانية أن ترى أخصاءها في البهجة والرونق التي تهتم أن تراهم فيه سيما وإن جوارهم لنا سيكون جرثومة للمشاكل والمناقشات التي لا يمكن معها استقرار الحالة عدى أن البيروتيين بصورة قطعية لا يقبلون هذا الانفصال ويلجئون على حالات جديدة تهم وتشغل بريطانيا بصورة لا تكون بأقل من اشتغالنا الحالي بالنظر لما نعتقده ونتيقنه من اشتراك المنفعة ووحدها وحدها وهى الداعية الوحيدة لعدم التفاتنا لسواكم في المخابرات وعليه يستحيل امكان أى تساهل يكسب فرنسا أو سواها شبرا من أراضى تلك الجهات ، أصبح بهذا مع اعتماد لكل جوارحى اعتمادا يرثه الحى منا بعد الميت بتصرحاتكم التي ختمتم بها رقيمكم الموقر . وعليه فليعتقد

جناب الوزير الخطير ولتعتقد بريطانيا الكبرى انا على العزم الذى اشير اليه ويعلمه منا جناب الاريب الكامل استورس منذ عامين ولا نساظر فيه الا الفرص المناسبة لاحوالنا واخصها داعيته ووسيلته التى اقترب وقتها مما تسوقه الاقدار اليها بكل سرعة ووضوح لتكون حجة لنا وعن رايها على الاعتراضات والمسئوليات المقدرة وفى تصريحاتكم بقولكم « وانا لسنا نريد أن ندفعكم الى عمل سريع ربما يعرقل نجاح أغراضكم » يقضى عن زيادة الايضاح ، ما عدا طلب ما نرى لزومه عند الحاجة من الأساحة وذخايرها الحربية وما هو فى معناها .

واكتفى بهذا القدر عن اشغال شهامتكم بتقديم وافر احتشاماتى وجزيل توقيراتى لمقام المقر الموقر .

وحرر فى اليوم الخامس والعشرين من صفر الخير ١٣٣٤

من مكماهون الى الشريف حسين

القاهرة في ٢٤ ربيع الاول سنة ١٣٣٤ ، ٣٠ يناير سنة ١٩١٦ .
تلقينا بسرور كتابكم المؤرخ في ٢٥ صفر بواسطة رسولكم الموثوق به واطلعنا
منه على رسالتكم الشفوية .
واننا لنقدر حق التقدير الدوافع التي تقودكم في هذه القضية الهامة ونعرف
جيدا انكم تعملون في صالح العرب وانكم لا ترمون الى شيء - في عملكم - غير صالحهم
وحريتهم .
وقد عنيت عناية خاصة بملاحظاتكم بشأن ولاية بغداد ، وسنبحث هذا الموضوع
باهتمام وعناية زائدين عندما تتم هزيمة الأعداء ونصل الى التسويات السلمية
اما ما يتعلق بالجهات الشمالية فقد كتبت ملاحظة عن رغبتكم في تجنب كل
ما من شأنه الاساءة الى تحالف انكلترا وفرنسا وسررت جدا بأبداء مثل هذه
الرغبة .
واظنكم تعرفون جيدا اننا مقررون قرارا نهائيا بالا نسمح بأى تدخل - مهما
قل شأنه - في اتفاقنا المشترك في إيصال هذه الحرب الى الفوز ثم متى انتهت
الحرب فان صداقة فرنسا وانكلترا ستقوى وتشتد ، وهما اللتان بذلنا الدماء
الانكليزية والفرنسية جنبا الى جنب في سبيل الدفاع عن الحقوق والحريات .
والآن وقد قررت البلاد العربية ان تشترك معنا في الدفاع عن الحقوق وتعمل
معنا في سبيل هذه القضية الهامة فاننا لنترجو الله أن تكون نتيجة هذه الجهود
المشتركة وهذا التعاون الوطيد ، صداقة دائمة ، تعود على الجميع بالسرور والغبطة .
وقد سررنا جدا للحركة التي تقومون بها لاقتناع الشعب بضرورة الانضمام الى
حركتنا والكف عن مساعدة أعدائنا . ونترك لفظتكم وتقديراتكم تقرير الوقت
المناسب ، لاتخاذ تدابير اوسع من هذه .

من الشريف حسين الى السير هنرى مكماهون

١٤ فبراير سنة ١٩١٦

بسم الله الرحمن الرحيم

الى حضرة ذو الأصالة فخامة نائب جلالة الملك دام مرعيا

بعد فيأيدى التوقير والاحتشام تلقينا رقيم الفخامة المؤرخ ٢٥ ربيع أول ،
وان مضامينه أدخلت علينا مزيد الارتياح والسرور لحصول التفاهم المطلوب والتقارب
المرغوب أسأل الله أن يسهل المقاصد وينجح المساعى . ومن الايضاحات الآتية نفهم
الفخامة الأعمال الجارية والاسباب المقتضية :

أولا - قد أعلمنا فخامتكم بأننا بعثنا بأحد انجالنا الى الشام ليرأس ما يقتضى
عمله هناك ، ولقد ظفرنا منه بتقرير مفصل يفيد به أن اعتسافات الحكومة
هناك لم تبق من الأشخاص الذين نعتد عليهم في الأمر سواء كانوا
من الجند على اختلاف مراتبهم أم ممن لم يكونوا من ذلك الصنف الا القليل
مما كان في الدرجة التالية ، وأنه ينتظر وصول القوات المعلن بقدموها من
مواقع مختلفة أخصها من أهالى البلاد وما جاورها من الأقطار العربية كحلب وجنوب
الموصل المشاع بأن عددها ما ينوف عن المائة ألف على ما يزعمون . وأنه لا بد يؤمل
ان كانت الاكثرية من القوة المذكورة من العرب فهو عازم على اجراء الحركة والقيام
بهم ، وان كان العكس يعنى الاكثرية من الأتراك وسواهم فسيناظر تقدمهم نحو
الترعة وعند اشتباك الحرب حركته بهم عندما يريدون .

ثانيا - عزمنا على ارسال نجلنا الكبير الى المدينة المنورة بقوة كافية ليكون
ردء لأخيه الذى بالشام ولكل احتمال واستيلائه على الخط الحديد وما هو فى معنى
ذلك مما تظهره الشئون . وهذا هو المبدأ للحركة الأساسية المكتفين فى مبادئها بما
جندناه برسم المحافظة على راحة داخلية البلاد وبأهل الحجاز أهل المركز فقط
لأسباب يطول شرحها :

(أولا) نعرض احضار لوازمهم بصورة تجعل المشروع فى حيز الكتمان ، مع
عدم الضرورة على ذلك وسهولة جلب الامدادات عند الحاجة ، هذا خلاصة ما رغبتم
فى الجواب عليه والاستفهام عنه . وفى ظنى ان فيه الكفاية واتخاذها أساسا وقياسا
فى أعمالنا أمام كل التبدلات والطوارئ التى يظهرها سير الحالة .

بقى علينا بيان ما نحتاجه والحالة هذه هو :

أولا - مبلغ خمسين ألف جنيه ذهباً لمشاهدة القوات المجندة ونحوها مما
ضرورته تغنى عن بيانه .

فالرجاء احضارهما بوجه السرعة الممكنة .

الثانى - احضار عشرين الف كيس أرز وخمسة عشر الف دقيق وثلاثة آلاف شعير ومائة وخمسين كيس بن قهوة ومثلها سكر ومقدار خمسة آلاف بندقية من الطرز الجديد وما تحتاجه النسبة لها من المرميات وايضا مقدار مائة صندوق من النوع المرسل منه مرميتين طيه . ومن مرميات بواريد مارتن هنرى وبارودات غرا اعنى بواريد معمل سانت اثنين الأفرنسية لاستعمال هذين الصنفين فى بواريد أى بندقيات قبائلنا ، ولا بأس من جعل لكل نوعهما خمسمائة صندوق .

الثالث - انا استنسبنا مركز سوقيات هذه المواد المرغوبة يكن بور سودان .

الرابع - بالنظر لكون المواد الغذائية واللوازم الحربية الموضحة اعلاه لا حاجة لنا بها الا عند ابتداء الحركة ، وسنبلفكم اياها بصورة رسمية تبقى فى الموضع المذكور وعند الحاجة اليها يبلغ امير الجهة المذكورة وقائدها بالمواقع التى يقتضى سوقها اليها والوسائط التى سيكونون حاملين الوثائق بتسليمها اياهم .

الخامس - النقود المطلوبة يقتضى ارسالها فى الحال الى امير بور سودان ، وسيرده من طرفنا معتمد يتسلمها إما دفعة او دفعتين على حسب استطاعته . وهذه علامة اعتماد الرجل T .

السادس - مندوبنا فى قبض المبالغ المذكورة سيتوجه الى بور سودان بعد ثلاثة أسابيع ، يعنى يكون وصوله اليها فى ٥ من جماد الأول حامل كتاب منا باسم الخواجة الياس افندى وانه يصرف له بموجبه ما لديه من ايجارات املاكنا والامضاء صراحة باسمنا ، غير اننا معدينه يسأل عن عائد الموقع وأميره ، فأنتم تخبروهم عن ذلك الشخص وبمراجعتة يجرى له ما يقتضى من صرف ما لديهم بشرط الا يبحثوا معه فى أى موضوع كان مؤكداين غاية التأكيد فى عدم المظاهرة له وكتمان أمره ومعاملته فى الظاهر بأنه لا شيء ، لا يظن ان ثقتنا للشخص الآخر من اعتماد الأول حامله هذا لا يل لعدم ضياع الوقت لتعييننا له خدمة فى جهة ثانية ، مع تكرار رجائنا بعدم اركابه وابعائه فى بابور او فى شيء من هذه الرسميات فان وسائله كافية .

السابع - مندوبنا حامل هذا أكدنا عليه بالاكتماء بايصال هذا واطن ان مأموريته فى هذا الدور تمت ، حيث ان الحالة علمت أساساتها وفروعها فلا حاجة فى بحث شخص آخر ، اذ ان اللزوم للمخابرة يكن منا ، ولا سيما ان مندوبنا الآخر سيردكم بعد ثلاثة أسابيع يمكن فى ظرفها افادتنا بما يلزم له الحال وألا يعامل فى الصورة الظاهرة الا معاملة بسيطة .

الثامن - تعهد الحكومة البريطانية العظمى قبول هذه المصاريف الحربية بموجب الدفاتر التى تقدم اليها ببيان الوجهة التى صرفت فيها .

وبالختام اهديكم اشواقى التى لا تعد واحتشامى الذى ليس له حد .

١٤ ربيع الآخر ١٣٣٤

من السير هنرى مكماهون الى الشريف حسين

بسم الله الرحمن الرحيم

الى ساحة ذلك المقام الرفيع ذى الحسب الطاهر والنسب الفاخر قبلة الاسلام والمسلمين معدن الشرف وطيب المحتد سلالة مهبط الوحي المحمدى الشريف ابن الشريف صاحب الدولة السيد الشريف حسين بن على أمير مكة المعظم زاده الله رفعة وعلاء آمين .

بعد ما يليق بمقام الامير الخطير من التجلة والاحتشام وتقديم خالص التحية والسلام وشرح عوامل الالفة وحسن التفاهم والمودة المزوجة بالمحبة القلبية ارفع الى دولة الامير المعظم اننا تلقينا رقيمكم المؤرخ ١٤ ربيع الآخر ١٣٣٤ من يد رسولكم الامين ، وقد سررنا لوقوفنا على التدابير الفعلية التى تنوونها وانها لموافقة فى الاحوال الحاضرة .

وان حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى تصادق عليها .

وقد يسرنى أن اخبركم بأن حكومة جلالة الملك صادقت على جميع مطالبكم وان كل شئ رقيتم الاسراع فيه وفى ارساله فهو مرسل مع رسولكم حامل هذا والأشياء الباقية ستحضر بكل سرعة ممكنة وتبقى فى بور سودان تحت أمركم لحين ابتداء الحركة وابلغنا اياها بصورة رسمية (كما ذكرتم) وبالمواقع التى يقتضى سوقها اليها والوسائط التى يكونون حاملين الوثائق بتسليمها اياهم .

ان كل التعليمات التى وردت فى محرركم قد اطلعنا بها محافظ بور سودان وهو سيجريها حسب رغبتكم - وقد عملت جميع التسهيلات اللازمة لارسال رسولكم حامل خطابكم الاخير الى جزان حتى يؤدى مأموريته التى نسأل الله أن يكملها بالنجاح وحسن النتائج وسيعود الى بور سودان وبعدها يصلكم بحراسة الله ليقص على مسامع دولتكم نتيجة عمله .

وننتهز الفرصة لنوضح لدولتكم فى خطابنا هذا ما ربما لم يكن واضحاً لديكم أو ما عساه ينتج سوء تفاهم ، الا وهو أنه يوجد بعض المراكز أو النقاط العسكرية فيها بعض العساكر التركية على سواحل بلاد العرب يقال انهم يجاهرون بالعداء لنا والذين هم يعملون على ضرر مصالحنا البحرية فى البحر الاحمر . وعليه نرى انه من الضروري أن نأخذ التدابير الفعالة ضدّهم ، ولكننا قد أصدرنا الأوامر القطعية انه يجب على جميع بوارجننا أن تفرق بين عساكر الاتراك الذين يبدؤون بالعداء وبين العرب الابرياء الذين يسكنون تلك الجهات ، لاننا لا نقدم للعرب اجمع الا كل عاطفة ودية .

وقد ابلغنا دولتكم ذلك حتى تكونوا على بينة من الامر اذا بلغكم خبرا مكدوبا عن الأسباب التى تضطروننا الى أى عمل من هذا القبيل . وقد بلغنا اشاعات مؤداها

ان اعداءنا الالءاء باذلون جهءهم فى اءعمال السفن لىبثوا بها الالغام فى البحر الأحمر ولالءاق الالءرار بمصالءنا فى ذلك البحر ، وانا نرءوكم سرعة اءبارنا اذا ءءقق ذلك لءىكم .

وقء بلءنا ان ابن الرشىء قء باء للاءراك عءءا عظمىا من الجمال ، وقء ارسلء الى ءمشق الشام . ونأمل ان ءسءعملوا كل ما لكم من الءاءىر علبه ءءى يكف عن ذلك ، واذا صمم على ما هو علبه أمكنكم عمل الءرءىب مع العربان الساكنىن بىنه وبن سورىا ان يقبضوا على الجمال ءال سىرها ، ولا شك ان فى ذلك صالح لمصلءءنا الءبالة .

وقء سرنى ان ابلء ءولءكم ان العربان الءىن ضلوا السبىل ءء قىالة السىء اءمء السنوسى وهم الءىن اصبءوا ضءىة ءسانس الالمان والاءراك قء ابتءاوا يعرفون ءطالهم وهم ياءون الىنا وءءانا وجماعاء يطلبون العفو عنهم والءوءء الىهم . وقء والءمء لله هزمنا القواء الءى جمءها هؤلاء الءسانسون ضءنا . وقء اءءء العرب بءصر الفش والءءىة الءى ءاءء بهم .

وان لسقوط ارءروم من ىء الاءراك وكثرة انهزاماءهم فى بلاد القوقاز ءاءىر عظمى ، وهو فى مصلءءنا الءبالة وءطوة عظمىة فى سبىل الامر الءى نعمل له وابلاكم . ونسأل الله عز وجل ان يكلل مساعىكم بءاء النءاء والفلاء وان ىمءء لكم فى كامل اءعمالكم اءسن السبىل والمناهء .

وفى الءءام ، أقءم لءولءكم ولكامل أفرء اسرءكم الشرىفة عظمى الاءءراماء وكامل ضروب الموءة والاءلاء مع المءبة الءى لاىزعزءها كر العصور ومروء الایام .

ءءرىرا فى ٦ جماء الأولى ١٣٣٤

الموافق ١٠ مارس ١٩١٦

ءبءه المءلص

(السىر أءثر هنرى مكماهون)

نائب ءلالة الملك بمصر



القسم الشرقي من العالم العربي

تمثل الاجزاء المظلمة المنطقة العربية المستعملة كما هو لها
 اشراف مهين في مذكرته المؤرخة في ١٤١٥ "بولية" ١٩١٥

مذكرة السفير البريطاني جورج بوكنان في بتروجراد

الى سazanوف وزير خارجية روسيا لاستطلاع رأى

الحكومة الروسية فى شأن استعمار اليهود لفلسطين (*)

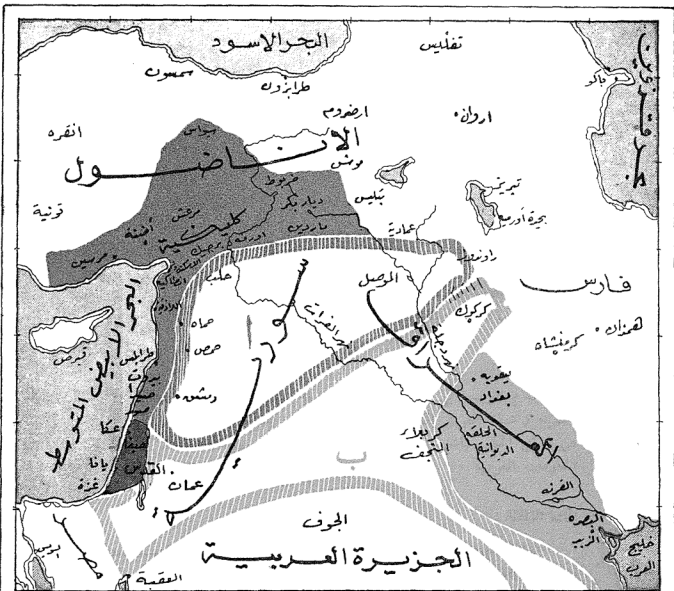
١٣ مارس سنة ١٩١٦

مذكرة مقدمة من السفارة البريطانية فى بتروجراد

الى مستر سazanوف وزير الخارجية .

وصلت برقية من سير ادوارد جراى تقرر أن اهتمام حكومة جلالة الملك قد انصرف أخيرا الى مسألة الاستعمار اليهودى فى فلسطين ، ومع أن كثيرين من اليهود لا يكثرثون لفكرة الصهيونية كما هو معروف . فان طائفة كبيرة العدد شديدة النفوذ منهم فى جميع الدول ستقدر تقديرا عاليا الاقتراح الخاص بوضع اتفاق عن فلسطين يحقق الآمال اليهودية تحقيقا كاملا . فاذا كانت وجهة النظر المشار اليها آنفا صحيحة فان الواضح أن نتائج سياسية هامة يمكن الوصول اليها بواسطة الانتفاع من الفكرة الصهيونية ، وأجدى هذه النتائج هى اجتذاب العناصر اليهودية فى الشرق وفى الولايات المتحدة وغيرهما الى جانب الحلفاء وهى العناصر التى يدل موقفها الحالى من قضية الحلفاء على العداء الى حد كبير .

(*) نقلا عن كتاب «الدولة العربى» الكبيرى» لعمود كامل المحامى



تقسيم سورية والعراق
 حسب اتفاقية (سايكس بيكو) سنة ١٩١٦م

(٦٤)

معاهدة سايكس - بيكو (*)

ابريل - مايو سنة ١٩١٦

« الجزء الخاص بإنجلترا وفرنسا »

المادة الأولى :

ان فرنسا وبريطانيا العظمى مستعدتان أن تعترفا وتحميا أى دولة عربية مستقلة أو حلف دول عربية تحت رئاسة رئيس عربي في المنطقتين (١) - (داخلية سوريا) ، (ب) (داخلية العراق) المبيتين بالخريطة الملحقة . ويكون لفرنسا في منطقة (أ) ولانجلترا في منطقة (ب) حق الأولوية في المشروعات والقروض المحلية ، وتنفرد فرنسا في منطقة (أ) وانجلترا في منطقة (ب) بتقديم المستشارين والموظفين الأجانب بناء على طلب الحكومة العربية أو حلف الحكومات العربية .

المادة الثانية :

يباح لفرنسا في المنطقة الزرقاء (شقة سوريا الساحلية) ولانجلترا في المنطقة الحمراء (شقة العراق الساحلية من بغداد حتى خليج فارس) انشاء ما ترغبان فيه من شكل الحكم مباشرة أو بالواسطة أو من المراقبة بعد الاتفاق مع الحكومة أو حلف الحكومات العربية .

المادة الثالثة :

تنشأ ادارة دولية في المنطقة السمرراء (فلسطين) يعين شكلها بعد استشارة روسيا بالاتفاق مع بقية الحلفاء ويمثل شريف مكة .

المادة الرابعة :

تنال إنجلترا ما يأتي : -

١ - ميناء حيفا وعكا .

٢ - يضمن مقدار محدود من ماء دجلة والفرات في المنطقة (أ) للمنطقة (ب) وتتعهد حكومة جلالة الملك من جهتها بأن لا تدخل في مفاوضات ما مع دولة أخرى للتنازل عن قبرص الا بعد موافقة الحكومة الفرنسية مقدما .

(*) من كتاب « وناثق القضية الفلسطينية » اصدار جامعة الدول العربية .

المادة الخامسة :

تكون اسكندرونة ميناء حرا لتجارة الامبراطورية البريطانية ولا تنشأ معاملات مختلفة في رسوم الميناء ، ولا ترفض تسهيلات خاصة للملاحة والبضائع البريطانية وتبأ حرية النقل للبضائع الانجليزية عن طريق اسكندرونة وسكة الحديد في المنطقة الزرقاء سواء كانت واردة الى المنطقة الحمراء أو المنطقتين (أ) و (ب) أو صادرة منها . ولا تنشأ معاملات مختلفة - مباشرة أو غير مباشرة - على أى سكة من سكك الحديد أو فى أى ميناء من موانئ المناطق المذكورة تمس البضائع والبواخر البريطانية .

وتكون حيفا ميناء حرا لتجارة فرنسا ومستعمراتها والبلاد الواقعة تحت حمايتها ولا يقع اختلاف فى المعاملات ولا يرفض اعطاء تسهيلات للملاحة والبضائع الفرنسية ويكون نقل البضائع الفرنسية حرا بطريق حيفا وعلى سكة الحديد الانجليزية فى المنطقة الحمراء ، سواء كانت البضائع صادرة من المنطقة الزرقاء أو الحمراء أو المنطقة (أ) أو المنطقة (ب) أو واردة اليها ولا يجرى أدنى اختلاف فى المعاملة بالذات أو بالتبع يمس البواخر الفرنسية فى أى سكة من السكك الحديدية ولا فى ميناء من الموانئ فى المناطق المذكورة .

المادة السادسة :

لا نمد سكة حديد بغداد فى المنطقة (أ) الى ما بعد الموصل جنوبا ولا فى المنطقة (ب) الى ما بعد سامرا شمالا الى أن يتم انشاء خط حديدى يصل بغداد بحلب مارا بوادى الفرات ويكون ذلك بمساعدة الحكومتين .

المادة السابعة :

يقع لبريطانيا العظمى أن تنشئ وتدير وتكون المالكة الوحيدة لخط حديدى يصل حيفا بالمنطقة (ب) ، ويكون لها ما عدا ذلك حق دائم بنقل الجنود فى أى وقت كان على طول هذا الخط . ويجب أن يكون معلوما لدى الحكومتين أن هذا الخط يجب أن يسهل اتصال حيفا ببغداد وأنه اذا حالت دون انشاء خط الاتصال فى المنطقة الحمراء مصاعب فنية ونفقات وافرة لادارته تجعل انشاءه متعذرا ف الحكومة الفرنسية تكون مستعدة أن تسمح بمروره فى طريق بربوره - أم قيس - ملقى - ايدار - غسطا - مغاير ، قبل أن يصل الى المنطقة (ب) .

المادة الثامنة :

تبقى تعريفية الجمارك التركية نافذة عشرين سنة فى جميع جهات المنطقتين الزرقاء والحمراء والمنطقتين (أ) ، (ب) فلا تضاف أى علاوة على الرسوم ولا تبدل قاعدة التثمين فى الرسوم بقاعدة أخذ العين . الا أن يكون باتفاق بين الحكومتين ولا تنشأ جمارك دخلية بين أية منطقة وأخرى من المناطق المذكورة أعلاه وما يفرض من رسوم الجبرك على البضائع المرسلة الى الداخل يدفع فى الميناء ويعطى لادارة المنطقة المرسلة اليها البضائع .

المادة التاسعة :

من المتفق عليه أن الحكومة الفرنسية لا تجرى مفاوضة فى أى وقت كان للتنازل عن حقوقها ، ولا تعطى مالها من الحقوق فى المنطقة الزرقاء لدولة أخرى إلا للدولة أو حلف الدول العربية بدون أن توافق على ذلك سلفا حكومة جلالة الملك التى تتعهد للحكومة الفرنسية بمثل هذا فيما يتعلق بالمنطقة الحمراء .

المادة العاشرة :

تتعق الحكومتان الانجليزية والفرنسية بصفتها حاميتين للدولة العربية على أن لا تمتلكان ولا تسمحان لدولة ثالثة أن تمتلك أقطارا فى شبه جزيرة العرب ، أو تنشئ قاعدة بحرية فى الجزائر على ساحل البحر الابيض الشرقى على أن هذا لا يمنع تصحيحا فى حدود عدن ، قد يصبح ضروريا لسبب عداء الترك الأخير .

المادة الحادية عشرة :

تستمر المفاوضات مع العرب باسم الحكومتين بالطرق السابقة نفسها لتعيين حدود الدولة أو حلف الدول العربية .

المادة الثانية عشرة :

من المتفق عليه عدا ماذكر أن تنظر الحكومتان فى الوسائل اللازمة لمراقبة جلب السلاح الى البلاد العربية ، (١) .

(١) معاهدة سايكس - بيكوهى الجزء الخاص بالتنفيذ لمعاهدة بطرسبرج التى عقدت بين بريطانيا وفرنسا وروسيا القيصرية خلال مارس سنة ١٩١٦ وقسمت فيها املك الامبراطورية العثمانية التركية وكانت اهم مبادئ هذه المعاهدة هى :

- ١ - تمنح روسيا الولايات التركية الشمالية والشرقية .
- ٢ - تمنح بريطانيا وفرنسا الولايات العربية فى الامبراطورية التركية (موضوع معاهدة حسين - مكماهون) .
- ٣ - تدويل الاماكن المقدسة فى فلسطين وتأمين حرية الحج اليها وتسهيل سائر السبل اللازمة للوصول اليها وحماية الحجاج من كل اعتداء .

من كتاب

« الصهيونية والمستقبل اليهودي »

بقلم : ليف من الكتاب أمثال :

وايزمان وجاستر وهاري ساكر

في صيف ١٩١٦

ملاحظة حول حدود فلسطين :

«بنفرد كل كتاب عن فلسطين بتعريفه الخاص لحدود البلاد . والسبب في ذلك يرجع الى الاتجاهات المتعددة ووجهات النظر الخاصة لدى المؤلفين ، اذ يتوصل هؤلاء الى نتائج مختلفة جدا : تختلف باختلاف الهدف الذي يرمون اليه من وراء كتبهم ، سواء كان دينيا أم علميا أو سياسيا ، أو تختلف باختلاف الأسس التي يعتمدون عليها سواء كانت نصوص التوراة أم المعطيات والمعلومات المستمدة من التقاليد أو التاريخ والجغرافية .

فالتباينات القائمة بين مختلف التعريفات لا يستهان بها . يخبرنا كل من سفر الملوك الأول ، الاصحاح الرابع ، عدد ٢١ (« وكان سليمان متسلطا على جميع الممالك من النهر (الفرات) الى أرض فلسطين وإلى تخوم مصر ٠٠٠ ») وسفر اخبار الأيام الثاني ، ٩ : ٥ - ٢٦ (« وكان سليمان أربعة آلاف مئذود خيل ومركبات واثنا عشر ألف فارس فجعلها في مدن المركبات ومع الملك في اورشليم . وكان متسلطا على جميع الملوك من النهر الى أرض الفلسطينيين وإلى تخوم مصر ») ، بالتفصيل عن الفترة التي بلغت فيها المملكة اليهودية ذروة قوتها وعظمتها . وكان هؤلاء الملوك يدفعون له الجزية وقد خضعوا له طيلة حياته .

ويتحدث سفر الملوك الأول ٩ : ٢٦ ، وأخبار الأيام الثاني (٨ : ١٧ - ١٨) كيف أن سليمان لما أكمل بناء بيت الرب وبيت الملك في القدس عمل سفنا في عسيون جابر (العقبة) التي بجانب أيلة (ايلات) على شاطئ بحر سدف في أرض أدوم (البحر الأحمر) وأرسل له حورام بيد عبيده سفنا وعبيدا يعرفون البحر فأثروا مع عبيد سليمان الى أدير وأخذوا من هناك أربع مائة وخمسين وزنة ذهب واتوا بها الى الملك سليمان لكن اسباط بني اسرائيل الاثنى عشر الذين توحيدوا من جديد تحت صولجانه لم يكونوا سوى شعب واحد وسط عدد كبير من الشعوب الأخرى ، وإذا كانت سيادة داوود وسليمان قد امتدت شمالا حتى نهر الفرات وجنوبا حتى تخوم مصر والبحر الأحمر ، فلا غرو انه من الصحيح أيضا كذلك أن الاسرائيليين أنفسهم

كانوا يحتلون احتلالا فعليا فقط لتلك المنطقة التي يصفها كتاب الملوك الأول (٤ : ٢٥)
بانها تمتد « من دان الى بئر السبع » .

ان الغاية من هذه الملاحظة ليست الدفاع عن واحد أو آخر من التعريفات لحدود
فلسطين القديمة التي جرى تقديمها . فالحدود التي ترغب في التحدث عنها هي حدود
فلسطين المستقبل - فلسطين كما سوف تكون ، فيما لو أعطى موافقتهم أولئك الذين
يمسكون بزمام مقدراتها المباشرة ، على إعادة تأسيس الحياة القومية اليهودية في
البلاد .

الرقعة اللازمة لهذا الغرض متواضعة في مساحتها ومداه . فهي تشمل ما كان
في الزمن التوراتي ارض اسباط اسرائيل الاثني عشر ، تمتد فوق رقعة ارض معينة،
بمساحة لا تستحق الذكر ، لكنها تضم بعض المراكز التي لا غنى عنها لتطوير البلاد
الاقتصادي ولتحقيق ذلك الدور الهام الذي يمكن لفلسطين أن تلعبه (كجسر ارضي) .
لأن فلسطين يجب ان تقوم ، من الزاوية الاقتصادية ، بدور صلة الوصل بين آسيا
وأفريقيا .

اما فيما يتعلق بالحد الغربي فلا مجال هناك للنقاش والجدل : شاطئ البحر
الأبيض المتوسط هو تلك الحدود . لذلك سوف نتناول فيما يلي حدود الشمال
والشرق والجنوب فقط .

ان الحدود الشمالية للرقعة القديمة التي كانت للاسباط الاثني عشر تمتد من
الشاطئ ، شمالي صيدا بقليل (صيدون) في خط مستقيم تقريبا حتى النقطة التي
ينحدر عندها وادي اللوا الى بحيرة أو مستنقع مطح براك ، الى جنوب الجنوب الشرقي
من دمشق . ويمتد الحد الشرقي من هذه النقطة بمحاذاة وادي اللوا ، ثم يرسم
قوسا واسعا يصل شرقا الى مشارف المنطقة الجبلية في اللجا (المعروف بـ
Trachonitis في القديم) حتى نقطة واقعة على تقاطع خطي ٣٢ ، ٣٠ شمالا . ثم
يستدير من هناك صوب الجنوب الغربي حتى أقصى ما يصل اليه نهر جبرك من الشرق
ومن هناك جنوبا حتى نهر أرنون ، ثم غربا بمحاذاة هذا النهر الى البحر الميت ، الذي
يشكل الحدود في أقصى طرفه الجنوبي .

تمتد الحدود الجنوبية من جنوب طرف البحر الميت ، صاعدة وادي العربة حتى
النقطة ٣٠ ، ٣٠ شمالا ، وتدور من هناك صوب الغرب حتى وادي العريش ثم تسير
مع الوادي حتى البحر .

هكذا كانت تقريبا حدود التركة القديمة لاسباط اسرائيل الاثني عشر وعندما
ننتقل الى تعيين النقاط الهامة التي لا بد منها لتطور البلاد الاقتصادي في الزمن
الحديث ، علينا أن نتذكر بأن دور فلسطين من وجهة النظر الاقتصادية هو دور جسر
مزدوج : فهو من جهة جسر يصل قارتى أوروبا وآسيا مجتمعتين بالقارة الافريقية ، ومن
جهة ثانية ، هو جسر بين حوض البحر الأبيض المتوسط وشواطئ المحيط الهندي .
وكجسر بين قارتين يجب أن يكون لفلسطين خط للسكك الحديدية وطرق القوافل ،
وكجسر بين حوضين بحريين يلزم أن تكون لها منافذ على تينك الحوضيين . فمن
الممكن دون صعوبات كبيرة وباستخدام الادوات الحديثة انشاء مرافئ ممتدة في حيفا
ويافا على المتوسط ، بينما تشكل العقبة على البحر الأحمر ، حيث جهز سليمان

أسطوله الشرقى فى قديم الزمان ، المنفذ الطبيعى صوب المحيط الهندى وهو منفذ يخص فلسطين تاريخيا . والواقع ان العقبة لا قيمة لها على الإطلاق لدى أى انسان آخر ، بينما هى ضرورة حيوية بالنسبة لفلسطين .

ليس هنا مجال لشرح المفصل لاسباب الضم ، لكن تفحص جميع العوامل عن كتب وقرب ، مع العلم بأن الكثير من تلك العوامل هى فوق مستوى القارئ العادى من الناحية التقنية ولذا يتعذر عليه فهمها ، يقترح علينا التخطيط التالى لحدود فلسطين :

فى الشمال عند الاميال الخمسة الاولى من المجرى الاسفل لنهر الاولى ، ثم يمتد خط مستقيم نحو الجنوب - الشرقى ، مارا بمحاذاة الطرف الجنوبى لجبل لبنان وجبل حرمون وسائرنا نحو نقطة تقع على ٣٦ شرقا ١٥ ، ٣٣ شمالا . ومن هناك يمتد خط مستقيم آخر الى جنوب جنوبى شرق بصرى (الشام) ٣٠ ، ٣٢ شمالا ثم تتجه نحو الحدود من هذه البلدة نحو الجنوب بموازاة الخط الحديدى وعلى مسافة ١٠ - ٢٠ ميلا شرقى ذلك الخط ، حتى تصل الى مهبط الحفر الذى يبعد ميلا الى الشرق من معان ، تمتد الحدود من المهبط المذكور ملتفة صوب الجنوب الغربى حتى تصل الى العقبة . وأخيرا تتعين الحدود الطبيعىة فى الجنوب عند الحدود المصرية القائمة ، متجهة الى الشمال الغربى ، من نقطة تقع على خليج العقبة تبعد مسافة بضعة أميال الى الجنوب الغربى من المرفأ المعروف بالعقبة ومنها الى رفح».

(٦٦)

خطوط برنامج توطين اليهود في فلسطين

طبقا لآمال الحركة الصهيونية (قدمت الى مارك سايكس)

وضعت اللجنة السياسية المنبثقة من المنظمة الصهيونية برئاسة (وايزمان) (*)

سنة ١٩١٦

١ - الاعتراف رسميا بالشعب اليهودي في فلسطين (وتقصد هنا بالشعب اليهودي ، اليهود الموجودين حاليا في فلسطين واليهود الذين سيهاجرون اليها مستقبلا) كنواة للوطن القومي اليهودي . وأن يتمتع هذا الشعب بجميع حقوقه المدنية والسياسية .

٢ - ان تمنح الحكومة البريطانية لجميع اليهود في مختلف أنحاء العالم حق الهجرة الى فلسطين . وأن تسهل لليهود في فلسطين وسائل الاستقرار وشراء الاراضي .

٣ - أن تبارك الحكومة البريطانية تكوين جمعية يهودية هدفها استعمار فلسطين وأن تكون هذه الجمعية تحت حماية الحكومة . وسيكون من أعمال هذه الجمعية مساعدة اليهود على الاستقرار في فلسطين بجميع الطرق الممكنة وأن تساعد وتشجع على الهجرة بكافة الوسائل .

(*) من كتاب « موجز القضية الفلسطينية » على محمد علي

حديث بين الكومندر هوجارث والملك حسين

في موضوع الرسالة التي أبلغ جلالتة ايها (*)

تلوت رسالة وزارة الخارجية رقم (١) « الأمة العربية والحاجة الى الوحدة » فوافق الملك بلهجة ودية ، وقال : انها تعبر عن أساس كل اتفاقنا ، فقلت انه نظرا لطول الوقت الذي مضى رأى الحلفاء من المستحسن تكريرها الآن .

ثم قال الملك انه اذا كان هناك تعديل ثانوى لاتفاقنا معه تفرضه علينا ضرورات الحرب فهو مستعد لأن يعترف بمثل هذه الضرورة بصراحة ، ولكنه طلب أن نبلفه بمثل هذه الصراحة التعديل والضرورات التي تقتضيه .

ثم تناولت الرسالة رقم (٢) « الإدارة الدولية في فلسطين » فذكرت الملك بالتحفظ الوارد في الاتفاق الأصلي الذي يكفل مصالح خاصة لحلفائنا ، لاسيما فرنسا . فرد بإشارة فكاهية الى « فاشودة » معربا بذلك عن شكه في وجود اتفاق حقيقي دائم في المصلحة بين فرنسا وبيننا ، فأغضيت عن هذه الإشارة مكتفيا بإشارة تنبيه عن المخالفة وقلت : ان فرنسا قد صارت ترى بعيوننا فيما يتعلق بالمسائل العربية وانها تؤيد كما تؤيد نحن خطط فيصل وانها تأخذ بالرأى الذي يعتنقونه بقوة في أمريكا وهو أن : لشعب يجب أن تكون له الحكومة التي يرغب فيها . وانها - أى فرنسا - لا تريد الا أن تحمي وتساعد الحكومة المستقلة في سوريا .

ثم تلوت الرسالة رقم (٢) فوافق الملك قائلا : ان العقل الذي يستطيع أن ينتج هذا قادر على أن يبتدع نوعا من الادارة يصون كل المصالح ويكفلها . وأثنى على بريطانيا العظمى وأشار بتصرفها فيما يتعلق بمسجد عمر وذكر امتناع الخليفة عمر عن دخول المعابد المسيحية أو التعرض لها في فلسطين . فاذا استطعنا أن نضع بياناً على مثال الرسالة رقم (٢) مع اغفال الإشارة الى الادارة السياسية ، فانه مستعد أن يذيعه على العالم الاسلامي كله .

وانقلت الى الرسالة رقم (٣) « اقامة اليهود في فلسطين » ومهدت لها ببيان عن نمو الحركة الصهيونية في خلال الحرب ، وعظم قيمة المصالح اليهودية ومزية التحالف معها وكان الملك يبدو عليه الاستعداد لقبول الصيغة ووافق بحماسة قائلا انه يرجح باليهود في كل البلاد العربية . فأوضحت له أن حكومة جلالتة مصممة على صيانة مصالح الأهلالي الأصليين .

(*) من كتاب « وثائق القضية الفلسطينية » اصدار جامعة الدول العربية .

(٦٨)

المشروع الصهيوني للوعد (*)

١٩١٧/٨/١٨

- ١ - تقبل حكومة صاحب الجلالة المبدأ القائل بوجوب إعادة قيام فلسطين كوطن قومي للشعب اليهودي .
- ٢ - وستبذل حكومة صاحب الجلالة أفضل جهودها لتحقيق هذه الغاية وسوف تناقش الوسائل والطرق الضرورية مع المنظمة الصهيونية .

* نقلا عن كتاب ليوناردشتاين «The Balfour Declaration»

(٦٩)

مشروع ملنر (*)

أغسطس سنة ١٩١٧

تقبل حكومة صاحب الجلالة المبدأ القائل بوجود اقرار أية فرصة لاقامة وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين وسوف تبذل أقصى جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية وسوف تكون مستعدة للنظر في أية مقترحات حول هذا الموضوع والتي قد ترغب المنظمة الصهيونية في عرضها عليها .

* نقلا عن كتاب ليونارد شتاين «The Balfour Declaration»

(٧٠)

مشروع بلفور (*)

أغسطس سنة ١٩١٧

تقبل حكومة صاحب الجلالة المبدأ القائل بوجود إعادة قيام فلسطين كوطن قومي
للشعب اليهودي وسوف تبذل حكومة صاحب الجلالة أفضل جهودها لتحقيق هذه
الغاية وستكون مستعدة للنظر في أية اقتراحات حول هذا الموضوع والتي قد ترغب
المنظمة الصهيونية في عرضها عليها .

* نقلا عن كتاب ليوناردشتاين «The Balfour Declaration»

مشروع ملنر - آمري (*)

٤ أكتوبر سنة ١٩١٧

تنظر حكومة صاحب الجلالة بعين العطف الى تأسيس وطن قومي للجنس اليهودي
وستبذل غاية جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية ، على أن يفهم جليسا انه لن يؤتى
بعمل من شأنه أن ينتقص من الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير
اليهودية المقيمة الآن في فلسطين ولا الحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتع به هؤلاء
اليهود في أية بلد آخر والذين هم راضون أشد الرضا بجنسيتهم الحالية .

* نقلا عن كتاب ليوناردشتاين «The Balfour Declaration»

(٧٢)

النص النهائي للوعد (*)

١٩١٧/١٠/٣١

ان حكومة صاحب الجلالة تنظر بعين العطف الى تأسيس وطن قومي للشعب
اليهودى فى فلسطين ، وستبذل غاية جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية على أن يفهم
جليا انه لن يؤتى بعمل من شأنه أن ينتقص من الحقوق المدنية والدينية التى تتمتع
بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن فى فلسطين ولا الحقوق أو الوضع السياسى
الذى يتمتع به اليهود فى البلدان الأخرى .

* نقلا من كتاب ليونارد دشتاين «The Balfour Declaration»

(٧٣)

تصريح بلفور (*)

وزارة الخارجية

فى الثانى من نوفمبر سنة ١٩١٧

عزيزى اللورد روتشيلد

يسرنى جدا أن أبلغكم بالنيابة عن حكومة جلالتى ، التصريح التالى الذى ينطوى على العطف على أمانى اليهود والصهيونية ، وقد عرض على الوزارة وأقرته :

« ان حكومة صاحب الجلالة تنظر بعين العطف الى تأسيس وطن قومى للشعب اليهودى فى فلسطين وستبذل غاية جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية ، على أن يفهم جليا أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن ينتقص من الحقوق المدنية والدينية التى تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن فى فلسطين ولا الحقوق أو الوضع السياسى الذى يتمتع به اليهود فى البلدان الأخرى » .

وسأكون ممتنا اذا ما أحطتم الاتحاد الصهيونى علما بهذا التصريح .

المخلص

آرثر بلفور

(*) من كتاب « وثائق القضية الفلسطينية » اصدار جامعة الدول العربية

Foreign Office.

November 2nd, 1917

Dear Lord Rothschild,

I have much pleasure in conveying to you, on behalf of His Majesty's Government, the following declaration of sympathy with Jewish Zionist aspirations which has been submitted to, and approved by, the Cabinet

"His Majesty's Government view with favour the establishment in Palestine of a national home for the Jewish people, and will use their best endeavours to facilitate the achievement of this object, it being clearly understood that nothing shall be done which may prejudice the civil and religious rights of existing non-Jewish communities in Palestine, or the rights and political status enjoyed by Jews in any other country"

I should be grateful if you would bring this declaration to the knowledge of the Zionist Federation.

Y. L. B. 1917
Arthur Balfour

مشروع الحاخام صموئيل هيل ازاكس

كما جاء في كتاب

« الحدود الحقيقية للأرض المقدسة » (*)

سنة ١٩١٧

الحاخام ايزاكس واسرائيل الكبرى :

يعتبر كتاب الحاخام صموئيل ايزاكس عن « الحدود الصحيحة أو الحقبة للأرض المقدسة » بمثابة التعبير الرسمي عن المعايير التاريخية والدينية لدى الجناح الارثوذكسي المتدين داخل الحركة الصهيونية . ولا بد من استكمال عناصر الصورة التي رسمتها الصهيونية آنذاك لاسرائيل الكبرى وحدودها في ضوء ما اسسته بالعوامل والمقاييس الاستراتيجية والاقتصادية والتاريخية المستندة الى نصوص دينية معينة .

فالحدود التي يختارها ايزاكس للأرض المقدسة هي تلك الحدود التي يرد وصفها في الاصحاب ٣٤ من سفر العدد : ١ - ١٢ من العهد القديم . والغرض الذي يرمى اليه من وراء بحثه في « الحدود الحقبة » ليس الا الفصل في النظريات المتنوعة والمتباينة حول مواقع تلك الحدود والوصول الى تعيين ما يعتبره بمثابة الحدود التاريخية الصحيحة لاسرائيل .

وتقول « النبذة عن حياة المؤلف » في مطلع الكتاب بأن اصدقاء الحاخام تمكنوا من اقناعه بعد انعقاد المؤتمر الاول للسلام في لاهاي (١٨٩٩) أن يضع في متناول الباحثين في الكتاب المقدس من الناطقين باللغة الانجليزية الاكتشافات التي قام بها حول الحدود الصحيحة للأرض المقدسة كما أن التوطئة التي تسبق مقدمة الكتاب يرجع تاريخها الى عام ١٩٠٦ - أي قبل انعقاد مؤتمر لاهاي الدولي الثاني بعام واحد (١٩٠٧) . وقد تحدث المؤلف في تلك التوطئة عن نبوءة ارميا (٣٣ : ٢٣ - ٢٦) معتبرا اياها بمثابة النذير لمضطهدي اسرائيل . ثم أشار الى كونها احدى النبوءات التي لاحصر لها ، اذ وجدها تعد البقية الباقية من اسرائيل بمستقبل باهر يشهد رجوعها الى ربها وعودتها الى ارضه المقدسة ، بالإضافة الى السلام والسعادة الجامعة التي تسود العالم في المستقبل . وعلى الرغم من اعترافه بأن تحقيق هذه النبوءات لم تظهر علائمه في الأفق بعد ، فانه يجد في العلامات الاستثنائية للعصر دلائل تشجعه على تبرير حدسه باحتمال حصول رجوع جزئي في مستقبل قريب . أما الدلائل التي تبشره باقتراب الموعد فقد اختار منها مايلي :

(*) عن كتاب « اسرائيل الكبرى » للدكتور اسعد رزوق

(أ) مؤتمرات السلام الدولية ، والتي قد تتخطى مرحلتها التجريبية الحالية وتنتقل الى تحقيق غرضها على الصعيد العملي .

(ب) الروح السائدة ، في تحريكها للتغييرات من السلطة الفردية المطلقة والاستبدادية الى الحكم الدستوري . فحين تتوطد دعائم هاتين الحركتين - حركة السلام العالمي والحكومة الدستورية - يتوقع الحاخام سيادة العدالة والحرية والتساهل .

(ج) الاهتمام المتزايد والناشط بالأرض المقدسة ، تمثله وتشهد عليه الاستكشافات الاخيرة هناك . اذ يعود الفضل اليها في « فتح آفاق البلاد أمام ناظرينا واقامة المجال أمامنا لاقتفاء آثار حدودها التي مضى عليها حوالى ألفى سنة وهي دقينة وخبيثة » .

غير أن الحاخام ايزاكس لا يكتفى بالدلائل الثلاثة التي أوردتها لتبرير النبوءة المتوقعة التحقيق . بل يضيف اليها دليله الرابع على صورة « المسألة اليهودية » التي ازدادت خطورتها ، و « الحركة الصهيونية » التي أصبحت قوة لا يستهان بها ومازالت في نمو مستمر . ويبدو له من خلال الاصل المعاصر لهذه الدلائل ان القصد منها هو التحامها واندماجها لتعطي نتائج عظيمة وحسنة . فيسارع الى التعبير عن أمنية الصهيونيين التي سبق لماكس نورددو أن تحدث عنها : الاعتراف بالصهيونيين كهيئة تمثل يهود العالم والسماح لهم بعرض المسألة اليهودية والمطالب التي يريدونها أمام مؤتمر صلح في المستقبل ، على أمل التوصل الى حل يرضيهم .

المنحة المخفضة وميراث المستقبل :

تقول ابنة الحاخام ايزاكس في التوطئة التي صدرت بها الطبعة الاولى لكتاب والدها بأن المؤلف اعرب عن رغبته قبل وفاته بنشر نتائج أبحاثه في حقل « الحدود الحقة » لاسرائيل الكبرى قبل انعقاد المؤتمر اليهودي الامريكى لكى يتسنى للمعنيين بالموضوع الاطلاع على نتائج تلك الأبحاث .

ان الحدود التي يضعها ايزاكس في ضوء أبحاثه ومكتشفاته هي نفسها المستمدة من سفر العدد ٣٤ : ١ - ١٢ . فما هي تلك التخوم ؟ التي وردت كتابة في نصوص العهد القديم من الكتاب المقدس . وجاءت ابنته في مقدمتها للطبعة الثانية (شباط ١٩١٩) لتنبه القارىء بأن النص الذى يورده سفر العدد اعلاه يدل فقط على الرقعة الصغرى التي أعطاها الرب ميراثا لبني اسرائيل ، وعقد الحاخام ايزاكس آماله على رجوع اليهود اليها . كما أنها وجدت من اللازم اعطائنا التأكيد التالى :

« لكن هذا لا يعنى بأن مطلبه في الوطن يجب أن يبقى محصورا ضمن هذه الحدود ، بل على العكس من ذلك ، فان مؤلفنا يصرح بقوله ان « عود الله المشروطة لا تلغى أبدا ، بل يحتفظ بها لكى تتحقق .. في زمن مستقبل » .

ومن هنا تفتق ذهن الحاخام عن رسم صورة لتلك الحدود القصوى التي تتعدى مايدعوه ب « المنحة المخفضة » لاسرائيل الكبرى . وهي التي يطلق عليها تسمية « المنحة المشروطة » Provisional grants بعد استناده الى الشرط (proviso) المتضمن في سفر التثنية ١١ : ٢٢ (« لأنه اذا حفظتم جميع هذه الوصايا التي أنا اوصيكم بها لتعملوها ، لتجيبوا الرب الهكم وتسلخوا في جميع طرقه وتلتصقوا به ») .

فلو استوفت اسرائيل شرط الرب وحفظت جميع وصاياه وعملت بها ، لسارع الرب اليها الى تقديم المكافاة على صورة المنحة الثانية :

« يطرد الرب جميع هؤلاء الشعوب من امامكم فترثون شعوبا اكبر واعظم منكم كل مكان تدوسه بطون اقدامكم يكون لكم . من البرية ولبنان من النهر نهر الفرات الى البحر الغربى يكون تخمكم » .

(تشنية ١١ : ٢٣ - ٢٤)

وكلم الرب موسى قائلا : اوص بنى اسرائيل وقل لهم انكم داخلون الى ارض كنعان . هذه هي الارض التي تقع لكم نصيبا . ارض كنعان بتخومها :

« تكون لكم ناحية الجنوب من برية صين على جانب ادم . ويكون لكم تخم الجنوب من طرف بحر الملح الى الشرق ويدور لكم التخم من جنوب عقبة عقر بيتسم ويعبر الى صين وتكون مخارجه من جنوب قادش برنيع ويخرج الى حصر اذار ويعبر الى عصمون . ثم يدور التخم من عصمون الى وادي مصر وتكون مخارجه عند البحر . وأما تخم الغرب فيكون البحر الكبير لكم تخما . وهذا يكون لكم تخم الشمال : من البحر الكبير ترسمون لكم الى جبل هور ، ومن جبل هور ترسمون الى مدخل حماه وتكون مخسارج التخم الى صدد . ثم يخرج التخم الى زفرون وتكون مخارجه عند حصر عينان . وترسمون لكم تخما الى الشرق من حصر عينان الى شفام . وينحدر التخم من شفام الى ربلة شرقي عين . ثم ينحدر التخم ويمر بجانب بحر كنارة الى الشرق . ثم ينحدر التخم الى الاردن وتكون مخارجه عند بحر الملح . وهذه تكون لكم الارض بتخومها حوالها .

(سفر العدد ، ٣٤ : ١ - ١٢)

الاتساع نحو الشمال ، تسمية المنحة المخفضة (reduced grants) ولو عدنا الى الخريطة التي الحقها الحاخام ايزاكس بكتابه (أنظر الخريطة) لتبين لنا كيف جرى رسم حدود « الأرض الموعودة » (١٩١٦) وفقا للنص الوارد اعلاه من سفر العدد (الرقعة المظلمة) . وقد أطلق الحاخام ايزاكس على هذه الرقعة ، المفرطة باعتبارها لا تشمل جميع التعيينات الاسرائيلية الكبرى وقد جرى رسمها وفقا لما يعتبره حدود امبراطورية سليمان . فهو يلصق بتلك « الرقعة » الصغرى (المنحة المخفضة) مساحات شاسعة تمتد من نهر الفرات الى نهر مصر (وادي العريش) وتشمل خليج العقبة . ومما تجدر ملاحظته ان « مدخل حماه » (Entrance of Hamath) قد صورة الحدود المخفضة للرقعة الصغرى من ضواحي مدينة حماة الى جبال طوروس وحدود منطقة كيليكية .

وقد سارعت ابنة الحاخام الى التذكير بأن هذه الرقعة الكبرى تضم تلك المراعي والاراضي الزراعية المحصية والتي لها قيمتها الى الشرق من نهر الأردن وبررت مسألة الضم بقولها ان هذه المساحات جرى توزيعها فيما مضى على بنى راوبين وجاد ونصف بنى منسى : كما أنها تضم تلك الاراضي التي تم الاستيلاء عليها « بالاستييطان السلمي » أو « الغزو الذي له ما يبرره » حتى زمن الملك سليمان ، . « الذي كان على رأس المملكة اليهودية اذ وصلت الى مداها الأوسع قبل وفاة الملك داوود » . ولم تنس الإشارة الى استرجاع الوطن القومي اليهودي في ظل الوصاية البريطانية ، بعد أن ظلت المسألة موضع نقاش بفضل صدور الوعد وتأييد كل من فرنسا وإيطاليا وغيرها من الحكومات،

وبفضل موافقة « رئيسنا العظيم ودر و يلسون » ، يضاف اليه استحسان قداسة البابا بنديكت الخامس عشر . كما رأيت من الضروري لفت نظرنا الى ما سوف يطالعنا به الكتاب : من ان « الحدود التوراتية والتقليدية والتاريخية » تشمل مساحة أكبر بكثير من تلك المساحة التي يسلم بها عموماً للأمة اليهودية .

وما يجدر ذكره بصدد « الأكتشافات » التي يعلنها المحام ايذاكس ان الغالبية العظمى منها مستمدة من الأبحاث التي قام بها « صندوق اكتشاف فلسطين » . فهو يقتبس الكثير عن شارل و يلسون والكابتن وارين والكولونيل كوندري في أعمالهم وكتاباتهم المتعلقة بجغرافيه فلسطين وطوبوغرافيتها . ويؤكد ان التعرف على هوية جميع الامدنه الواردة في نص سفر العدد كان ضرباً من المحال ، لولا استجابة هؤلاء الرواد وامثالهم الى ضرورة ذكر الاسماء القديمه الى جانب الحديثه ، لتلك الاماكن التي عكفوا على وصفها وتعيين مواقعها . غير أنه لا يكثرث ، مثلاً لكون الاسماء الحديثه والسائدة عريه في القدم أيضاً ، ومن زاويه التاريخ العربي للمشرق الاردني بنوع خاص . بل يجعل همه الصهيوني الاوحد : نيش الاسماء البائدة وفرضها على التاريخ المنطور آتيفاً يعق ، يحجه ورودها في النصوص المقدسه ونحت ستنار « الوعد » و « الميثاق » و « الميراث » .

فالبحر الكبير غرباً (البحر الأبيض المتوسط) و « بحر الملح » عند نهر الاردن شرقاً (البحر الميت) ذات حدوداً معروفة في نظره . بينما « القسم الشمالي من النخوم الغربية والشرقية والحدود الشماليه بأكملها كانت منسية وعرضه للتخمين » . لذلك يلجأ الى الاستعانة بأعمال « صندوق اكتشاف فلسطين » على أن يفران الاسماء التي عينتها بتلك التي يمكنه العثور عليها في الشروحات والترجمات العبرانية القديمه . والغرض من كل ذلك ليس الا التعرف على هوياتها الصحيحه ، عن طريق تعيين هوية تلك العلامات الواردة في النصوص المقدسه حول خطوط النخوم . وهكذا يتم له - على حد قوله - تكملة الحدود عند الجهات الأربع على « هيئة مستطيل » كما انه يأبى الفروغ من مقدمة كتابه قبل التوجه الى تلامذة الكتاب المقدس ولعيف الباحثين بالتماس يطلب فيه اعارة انتباههم التام للأسباب التي يعطيها كتعليل لحروجه عن نطاق المواقع والاماكن التي اختارها الشراح المعاصرون ، وللبديلات الى وقع اختياره عليها . ويعترف - دونما أي مبرر لذلك - بالشطط الجديد الذي ارتكبه في القسم الشمالي بنوع خاص ، مؤكداً أنه يشكل « خطوة جريئة » أو جسورة ويعد القارئ بتقديم تعليقات حسنة لكل خطوة ينحرف بها عن السلف والمعاصرين ، على أمل تسليهم بها والاعراب عن ترحيبهم بالترتيب الجديد .

الحدود الجنوبية : ورد في النص المذكور ان قادش برنيع هي بمثابة أبعد نقطة في مخارج النخم الى الجنوب . وفي الاصحاح ٤٧ : ١٩ من سفر حزقيال نجد السيد الرب يصف جانب الجنوب « يميناً من ثمار الى مياه مريوث قادش النهر الى البحر الكبير » كما نعرف من سفر العدد ٠٠ (١٣ : ٣ و ٢٦ ، ٣٢ : ٨) بأن قادش برنيع ، حيث أرسل منها موسى جواسيسه الاثنى عشر الى أرض كنعان ، تقع في بركة فاران فكيف نوفق بين هذه النصوص المتباينة ؟ هنا يخالف المحام ايذاكس رأى معظم المكتشفين والباحثين المحدثين فيفترض وجود مكانين باسم قادش بدلاً من القبول بالرأى السائد الذي لا يعيل الى نسبة الدقة في التعيينات القديمه . ولا يلتفت الى

اجماع الباحثين بأن تخوم التيه آنذاك لم تكن على شاكلة الخطوط المرسومة بدقة ، كما هي الحال في الحدود السياسية احاضرة . وقد سبق ومم معنا شيء عن اختلاف الباحثين والمكتشفين بصدد موقع قادش برنيع . فجعلها ستانلي في البتراء مثلا ، واكتشفها ارحالة الامريكي روبنسون عند التخم الغربي للعرب . واعتمد البعض الآخر على المصادر الجغرافية والتاريخية العربية مؤكدا ان قادش برنيع ليست سوى عين قدس .

لذلك يطالبنا الحاخام ايزاكس بافتراض وجود مدينتين يحملان الاسم نفسه . ويرضى بأن تكون قادش برنيع هي « عين الويه » لما عرفها روبنسون ، مما يجعل الانتين في نظره مؤهلتين لاحتيال مدينتيهما على تخم ارض اسرائيل .

الحدود الغربية : لا داعي للجدال في مسألة اعتبار البحر الابيض المتوسط بمثابة تخم الغرب فهو يؤلف علامة واضحه . لكن ما يقلق الحاخام ايزاكس هو انعدام أى تحديد جلي في النص المقدس للنقطة التي تنتهي عندها الحدود الغربية شمالا على شاطئ البحر . اذ يفترض ان تتجه الحدود الشمالية صوب « جبل هور » ومنه الى « مدخل حماه » . وقد شغل المكتشفون والباحثون طيلة النصف الثاني من القرن الماضي في اطلاق شتى التخمينات والنظريات المتباينة حول موقع « الجبل » و « المدخل » واستعرض ايزاكس نظرياتهم ملخصا اياها على الشكل التالي :

(أ) الرأي القديم — يعتبر جبل هور احدى قمم جبل حرمون . بينما « مدخل حماه » يعنى الممر المؤدى الى مدينه حماة عبر البقيعة والذي يبتدىء الى الجنوب الغربي من جبل حرمون . أما النقطة التي ترسم التخوم عندها على الشاطئ فتقع الى الغرب مباشرة من جبل حرمون ويسير التخم منها شرقا الى جبل هور المذكور

(ب) الرحالة اليهودية استوري هابارشى (الفارحى) : خطر له عام ١٣٢٢ م تعريف جبل هور بالجبل الاقرب ، الواقع على شاطئ البحر بين اللاذقية والاسكندرونة « شمالي مدينة اللاذقية » . فرسم خط الحدود من هذه النقطة وسار بها عبر البقيعة نحو حماة في الاتجاه الشرقي الجنوبي . مما أدى الى توسيع الرقعة التي يشملها الرأي القديم بحوالى ١١٠ أميال على امتداد الشاطئ .

(ج) الحاخام جوزيف شفارتز (١٨٥٠) — يجعل الجبل الباحث عن مكانه عند جبل النورية (رأس شكا على الساحل اللبناني الآن) ويرسم الخط من هناك مرورا بالبقيعة (مدخل حماة) الى ما يدعوه بالجديدة تبعد نقطته هذه حوالى ٦٣ ميلا عن نقطة الرأي القديم .

(د) روبنسون وبورتر وغيرهما من الباحثين : يضعان الجبل التائه مكان جبل عكار ، ذلك القسم الشمالي الشامخ من جبال لبنان فيصبح مدخل حماة ذلك الوادى المتقاطع مع سلسلة جبال لبنان وجبال النصيرية (العلوين) وتنتقل الحدود من مصب النهر الكبير عبر الوادى المذكور . وبذلك تتوسع مسافة ٨٤ ميلا على امتداد الساحل وعن النقطة التي يأخذ بها الرأي القديم .

وقد أفرد الحاخام ايزاكس ملحقا خاصا في القسم الثاني من كتابه (الفصل الرابع) للرد على الرأي السائد منذ القدم وتفنيد آراء كل من استوري هابارشى والحاخام جوزيف شفارتز ، ونظرية روبنسون وبورتر . فسارع الى القول بأن أحدا

من هذه الآراء والنظريات لا يمكن القبول به . وعلى الرغم من استناد معظمها الى نصوص دينية استقاها أصحابها من المصدر نفسه - اسفار يشوع والقضاة والتثنية وحزقيال في العهد القديم ، مثلاً - فان الحاخام ايزاكس يرد على الرأي السائد (« جبل هور = جبل حرمون ») . باستحضار النصوص المقدسة التي تتعارض معه وتناقضه . مع العلم بأن هذه النصوص لا تتفق أبداً وقطعا مع الرأي الذي يخطر له بباله . ولذلك نجده يلجأ الى ما يعرف عند اليهود بـ « الطوسفنة » أو ملحق المشنا الذي جرى تنقيحه في القرن الثالث فيزعم ان النص المذكور - كما استشهد به التلمود والتبرجوم الارامى - يأتي على ذكر (« طورى امانون » أى « جبال امانون » ثم يعين موقع جبل اومانيس والتسمية الاغريقية هي Mons Amanus على حد قوله) فى مكان لا يرقى الشك الى صحته : على خليج الاسكندرون ويسارع الى الاعتراف بأن الجبال التى يتحدث عنها الآن لا تحمل اسما مشتركا فى الوقت الحاضر ، مؤكدا ان سم « مانوس » قد ضاع . ولا يتردد فى ارجاع التغير الذى طرأ على الاسم الى الفتح العربى لسوريا فى القرن السابع للميلاد .

وما تجدر ملاحظته ان الحاخام ايزاكس لا يجد تناقضا بين مختلف النصوص الواردة فى اسفار العهد القديم بصدد رقعة الارض الموعودة . بل يرد التباين فى تعيين الحدود بجميع جهاتها الى خطأ فى تفسير النصوص ولا يجد سبيلا الى تكران الغموض الذى يكتنف معظمها ، ويعتبر تغير الاسماء الجغرافية بمثابة سبب رئيسى يعلّل به منشأ هذا التباين فى الآراء . وقد بلغ به التخمين حدا جعله ينحى باللائمة على جغرافية بطليموس وكتاب المجسطى فزعم انها بقيت كتب التدريس المتعارف عليها لدى الأجيال اللاحقة حتى مجيء كوبر نيكوس وحصول الاكتشافات البحرية الكبرى فى القرن الخامس عشر وانتقد خريطة بطليموس لانها وضعت سلسلتى جبال لبنان ، الغربية والشرقية بعيدا عن حدود فلسطين ، مما حال دون ضمهما فى نطاق تخومها .

أما تعيين ايزاكس للحدود الغربية : وفقا لما يعتبره التفسير الحرفى المتشدد للنص الذى يختاره من سفر العدد ، فقد جاء على الشكل الآتى :

« يبتدىء عند الزاوية الجنوبية الشرقية من البحر الكبير ، حيث ينحدر صوبه نهر مصر (وادى العريش) . ثم يتجه شمالا فيمر بجبل الكرمل ، وصور وصيدا ، وجبال لبنان ، النج حتى يصل الى الزاوية الشمالية الشرقية من خليج الاسكندرون » .

ولا غرو فقد اعتبر هذا التفسير « ترجمة حرفية » للنص الذى بين يديه وأعلنه خلوا من كل التباس وغموض . ثم قرر أنه يستحق القبول دون براهين اضافية . وأحال المستزيدين منا الى ملحق كتابه ، حيث يريدنا ان نرى عجز جميع النظريين المار ذكرهم عن تعيين علامات الحدود الشمالية بشكل مقبول .

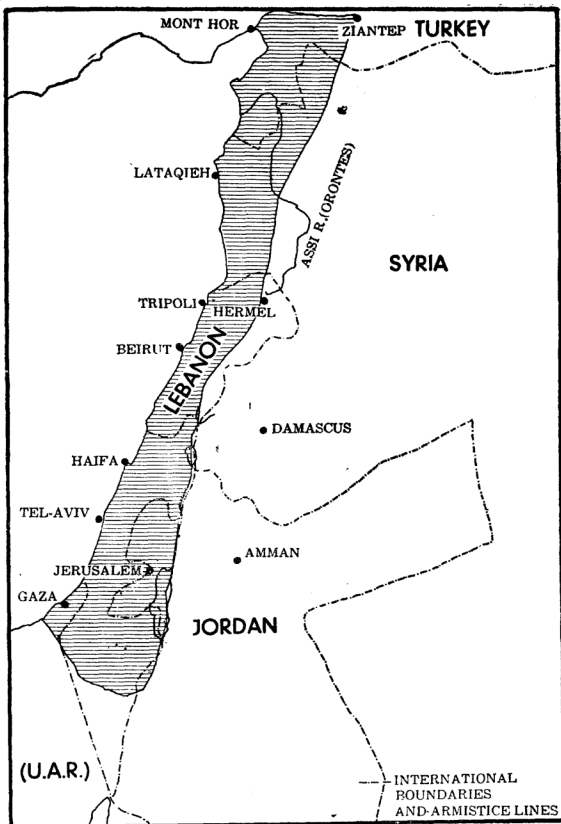
والحدود الشمالية ، كما يرسمها ايزاكس ، تبدأ من اجتهاده فى تفسير تسمية « جبل هور » . فهذه العبارة مؤلفة من فكرة « جبل » واسم علم « هور » - مع العلم بأن لفظة « هور » العبرانية تعنى الجبل . وماذا تعنيه اذن تسمية « جبل الجبل » أو « الجبل المزدوج » أو الجبل القائم على جبل ؟ وهل من وجود لشيء اسمه « جبل هور » ؟ هنا يلجأ الحاخام الى نص من المדרاش كمن يفسر الماء بعد المجد بالماء ويصبح الجواب على سؤالنا : ما هو جبل الجبل ؟ - (انه الجبل القائم على رأس جبل مثل تفاحة

صغيرة على ظهر تفاعحة كبيرة) وهكذا يتحول « جبل هور » فى تفسير ايزاكس الى وصف يدل على أى جبل يعلوه جبل ويقع على خط الحدود ٠٠ فى سفر العدد أيضا (٢٠ : ٢٢ - ٢٥ و ٢٧) نقرأ عن ارتحال بنى اسرائيل من قادش ومجيئهم الى جبل هور ، حيث كلم الرب موسى وهارون فى جبل هور على تخم أرض أدوم ٠ مما يؤكد أن التسمية المذكورة ربما أطلقت على أى جبل يعتمر جبلا آخر ٠ ولا وجود للجبل المذكور عند شاطئ البحر بتاتا ٠ كما ان ايزاكس يرفض اعتبار جبل هارون التقليدى هو نفسه جبل هور ، على الرغم مما ورد فى سفر العدد (٢٠ : ١٦ و ٢٣) من وصف لقادش وجبل هور (هارون) باعتبارهما على تخم أرض أدوم ٠ ويعرب عن تأكده من كون جبل هارون غير جبل هور ، بينما يرجح قليلا أن يكون جبل مدبرة هو نفسه جبل هور ٠ غير أنه يفضل تعيين جبلين بهذا الاسم : جبل هور فى الجنوب على تخم أرض أدوم ، وجبل هور فى الشمال ، وهو الذى يتحدث عنه سفر العدد فى وصفه للتخوم ٠ هذه هى الخطوة الاولى فى تفسير ايزاكس واجتهاداته ٠

ثم يعهد الى التنقيب فى الترجوم (الترجمة الارامية القديمة للأسفار الخمسة) والمشنا (خلاصة الشريعة الشفهية ، تؤلف مجموعة قوانين اليهود السياسية والدينية) ليستنبط « جبل امانوس » ويعلنه جبل هارون المنشود ، فيصبح جبل « هارون » (امانوس على الاصح) الحد الفاصل بين الشمال الغربى من سوريا وكيليكيا ٠ وينتقل « مدخل حماة الى مقربة من الجبل المذكور ، كما تتبعه سائر النقاط والمواقع الأخرى ٠ وتصبح حصر عينان مكان عينتاب التركية على الزاوية الشمالية الشرقية لحدود الأرض الموعودة وهكذا يتسنى للحاخام ايزاكس اعتبار جبل هور جزءا من سلسلة جبال طوروس ٠

وتمتد التخوم الشرقية : من حصار عينان (عينتاب التركية) الى بلدة شقام التى يعتبرها موقع قلعة المضيق على حدود لبنان الشمالية (ربما كانت هى نفسها قلعة الحصن) ٠ ثم تسير نحو ربله ، التى يضعها مكان بلدة الهرمل الحالية باعتبارها تقع شرقى عين (= عين العاصى) ٠ وتنزل من هناك نحو بحيرة طبرية لتلتقى بالحدود الجنوبية عند البحر الميت ٠

The Israel of Rabbi Isaacs (1917)



In 1917, Rabbi J. Isaacs wrote a book called **The True Boundaries of the Jewish State** which he submitted to the post-war Peace Conference. In this book he asks that the boundaries of Israel should extend from the Taurus Mountains in the north to the Sinai Desert in the south,

رسالة هوجارث الى الملك حسين (*)

يناير سنة ١٩١٨

فيما يلي نص الرسالة التي صدر الأمر الى الكومندر هوجارث بأن يبلغها الى الملك حسين ، لما زار الكومندر هوجارث جدة في يناير سنة ١٩١٨ .

- ١ - ان دول الحلفاء مصممة على أن تتاح للشعب العربي فرصة كاملة لاستعادة كيانه كامة في العالم . وهذا لا يتيسر تحقيقه الا بواسطة العرب أنفسهم باتحادهم . وستتبع بريطانيا العظمى وحلفاؤها سياسة ترمي الى تحقيق هذه الوحدة .
- ٢ - ونحن مصممون فيما يتعلق بفلسطين على أن لا يكون شعب خاضعا لغيره ، ولكن :

(أ) بالنظر الى أن في فلسطين معابد وأوقافا وأماكن مقدسة بعضها عند المسلمين وحدهم والبعض عند اليهود وحدهم والبعض عند المسيحيين وحدهم وأحيانا لثنتين أو لثلاث ولما كانت هذه الأماكن ذات أهمية لكثيرين من الناس خارج فلسطين وبلاد العرب فلا بد أن يكون هناك نظام خاص بهذه الأماكن يوافق عليه العالم .

(ب) وأما فيما يتعلق بمسجد عمر ، فإنه سيعبد أمرا يعنى المسلمين وحدهم ولن يكون خاضعا - لا مباشرة ولا بطريق غير مباشر - لاية سلطة غير اسلامية .

- ٣ - لما كان الرأي العام اليهودي في العالم يميل الى عودة اليهود الى فلسطين ، ولما كان هذا الرأي العام لابد أن يظل عاملا دائما وفضلا عن ذلك فإنه لما كانت حكومة جلالتة تنظر بعين الرضى الى تحقيق هذا الأمل فإن حكومة جلالتة مصممة على أن لا توضع عقبة في سبيل تحقيق هذا الأمل ، بقدر ما يتفق ذلك مع حرية الأهالي الموجودين من الوجهتين الاقتصادية والسياسية .

وفي هذا الصدد تعد صداقة « اليهودية العالمية » لقضية العرب ، معادلة لتأييد كل الدول التي لليهود فيها نفوذ سياسى . وزعماء الحركة اليهودية مصممون على انجاح الصهيونية بالصداقة والتعاون مع العرب . ومثل هذا الغرض ليس مما يطرح جانبا باستخفاف .

(*) من كتاب « وثائق القضية الفلسطينية » اصدار جامعة الدول العربية

من مذكرات الكومندر هوجارث (*)

١٥ يناير ١٩١٨

فيما يلي بعض ماكتبه الكومندر هوجارث خاصا بالحديث الذي دار بينه وبين الملك حسين :

« الوحدة العربية وعلاقة الملك الفعلية أو الممكنة بها » - من الجلي أن الملك يعد الوحدة العربية مرادفة للملكه وأنها بغير ذلك لا تكون ذات معنى . وهو ينظر الى تصريحاتنا ودعواتنا اليها على اعتبار أنها مظهر لنياتنا الحسنة لا أكثر . ولا يعتقد أنها تكون ذات أثر الا اذا جعلنا الفكرة محصورة ومجسدة في شخصية واحدة - هي شخصه هو .

« الاشراف الدولي على الأماكن المقدسة في فلسطين » - لم يترك لي الملك شكاً في أنه يعد هذه مسألة يعاد النظر فيها بعد عقد الصلح ، على الرغم من تأكيدى له بأنها تدبير نهائي . وقد شبهنا معه باثنين يهمان بأن يسكنا بيتاً واحداً ولكنهما غير متفقين على اقتسام الغرف وتوزيع « الأدوار » . وكان كثيراً في أثناء حديثنا يتكلم عن حسابات سيسويها بعد الحرب وأنه الى أن يجيء أو ان ذلك لا يلح في شيء . وأنا أشك في أن له خطة مرسومة أو أنه يعرف طريقه الى غايته ولكنى لا أشك في أنه فيما بينه وبين نفسه لا ينزل عن شيء من مطالبه الأصلية للعرب أو لنفسه مع الزمن .

« اقامة اليهود في فلسطين » - و « القضية المشتركة بين اليهود والعرب والأرمن في سوريا » أظن أن الحالة فيما يتعلق بهذه الشئون مثلها فيما يتعلق بما سبق . فالملك لا يقبل قيام دولة مستقلة يهودية في فلسطين ولم تصدر لي تعليمات بأن أذكر له أن هذا ماتفكر فيه وتنويه بريطانيا العظمى . ولعله لا يعرف الا القليل عن الحالة الاقتصادية الواقعية أو الممكنة في فلسطين . أما موافقته السريعة على اقامة اليهود في فلسطين فلا تعنى شيئاً ولا قيمة لها ولكنى أظنه يقدر مزية التعاون العربي مع اليهود .

(*) من كتاب « وثائق القضية الفلسطينية » اصدار جامعة الدول العربية

التصريح للسبعة (*)

يونية ١٩١٨

نظرت حكومة جلالته فى مذكرة السبعة بأعظم عناية • وحكومة جلالته تقدر تمام التقدير الأسباب التى تدفع أصحاب المذكرة الى الاحتفاظ بتنكرهم وإخفاء أسمائهم وليس فى كون المذكرة غفلا من التواقيع ما يفض من قيمتها فى نظر حكومة جلالته •

وتنفسم الأراضى التى ورد ذكرها فى المذكرة الى أربعة أقسام أو طبقات :

- ١ - العرب فى الأراضى التى كانت حرة ومستقلة قبل قيام الحرب •
- ٢ - أراض حررت من السيطرة التركية بعمل العرب أنفسهم فى أثناء الحرب الحاضرة •
- ٣ - أراض كانت فى الماضى تحت الحكم العثمانى وتحتلها قوات الحلفاء فى الحرب الحاضرة •
- ٤ - أراض لا تزال تحت السيطرة التركية •

ففيما يتعلق بالطبقتين الأولىين تعترف حكومة جلالته بالاستقلال التام والسيادة للعرب الذين يقطنون هذه الأراضى وتؤيدهم فى جهادهم فى سبيل الحرية •

وفىما يتعلق بالأراضى التى تحتلها قوات الحلفاء ، تلقت حكومة جلالته نظر أصحاب المذكرة الى نصوص التصريحات الصادرة من القواد العامين ، عند الاستيلاء على بغداد والقدس • وهذه التصريحات تتضمن سياسة حكومة جلالته بازاء أهالى هذه الأقاليم • وترغب حكومة جلالته فى أن تكون حكومة هذه الأقاليم قائمة على إرضاء المحكومين وهذه السياسة ستظل مؤيدة من حكومة جلالته •

وأما فيما يتعلق بالأراضى المذكورة فى القسم الرابع ، فإن من رغبة حكومة جلالته أن تفوز الشعوب المظلومة فى هذه الأراضى بالحرية والاستقلال ولا تزال حكومة جلالته تعمل على تحقيق هذه الغاية •

وحكومة جلالته تعلم تمام العلم مقدار الصعوبات والأخطار التى تحيط بالذين يعملون لاسترداد حرية البلاد المذكورة •

على أن حكومة جلالته على الرغم من هذه العقبات تثق وتؤمن بإمكان التغلب عليها • وهى راغبة فى تأييد كل من يعملون على تذليلها • ومستعدة للنظر فى أى مشروع للتعاون يتفق مع الأعمال الحربية الحالية وينطبق على المبادئ السياسية التى تسترشد بها حكومة جلالته وحلفاؤها •

(٧٨)

التأكيد الذى قدمه السير آدموند اللنبى الى الأمير فيصل ١٧ أكتوبر سنة ١٩١٨

أبلغ السير آدموند اللنبى حكومة جلالتة (الحكومة البريطانية) بالتصريح الذى
قدمه للأمير فيصل وهذا نصه :

« قدمت للأمير فيصل تأكيدا رسميا بأنه مهما تكن التدابير التى قد تتخذ فى
فترة الادارة العسكرية فان هذه التدابير وقتية ليس الا وأنه لا يمكن أن يسمح لها
بأن تؤثر فى التسوية النهائية التى يضعها مؤتمر الصلح الذى لاشك أن العرب
سيكون لهم من يمثلهم فيه . وأضفت الى هذا أن التعليمات الصادرة الى الحكام
العسكريين تمنع أن يتدخلوا فى الشؤون السياسية وانى سأعزل منهم من يخالف
هذه الأوامر . وذكرت الأمير فيصل بأن الحلفاء ملتزمون بحكم واجب الشرف أن
يحاولوا الوصول الى تسوية تطابق رغبات الشعوب التى يعينها الأمر وحثتته على أن
يثق بهم ثقة قلبية » .

(*) من كتاب « وثائق القضية الفلسطينية » اصدار جامعة الدول العربية » .

التصريح البريطاني الفرنسي (*)

الصادر في ٧ نوفمبر سنة ١٩١٨

ان الغرض الذي ترمى اليه فرنسا وبريطانيا العظمى من نهجهما في الشرق في الحرب التي أثارتهما أطماع ألمانيا ، هو التحرير التام النهائي للشعوب التي طال اضطهاد الترك لها ، واقامة حكومات وإدارات قومية تستمد سلطتها من الاختيار الحر والإرادة المستقلة للأهالي الوطنيين .

ولتحقيق هذا الغرض اتفقت فرنسا وبريطانيا العظمى على تشجيع اقامة الحكومات والإدارات الوطنية ومساعدتها ، في سوريا والعراق اللتين حررها الحلفاء ، وفي الأراضي التي تعملان علي تحريرها وستعترفان بها بمجرد حصول ذلك .

ولا رغبة لهما في أن تفرضوا على أهالي هذه البلاد أى نظام معين ، وانما تريدان بتأييدهما وبالمساعدة الكافية أن تكفلا حسن سير الحكومات والإدارات التي يختارها الأهالي اختيارا حرا . والسياسة التي تؤيدها الحكومتان المتحالفتان في البلاد المحررة ، هي ضمان المساواة والعدل النزيه للجميع ، وتيسير التقدم الاقتصادي للبلاد بتشجيع النشاط المحلي ونشر التعليم والقضاء على الخلافات والمنازعات التي طالما انتفعت بها واستخدمتها السياسة التركية .

(*) من كتاب « نقطة العرب » جورج انطونينوس

عرض كتاب انجلترا وفلسطين (*) لهربرت سايدبوثام سنة ١٩١٨

يستعرض المؤلف ما يدعوه بـ « تاريخ السياسة الخارجية لاسرائيل في ظل حكم الملوك » ليجده بصورة رئيسية ضحية الاخفاقات الثلاثة التالية :

- (أ) الاخفاق في الوصول الى حدود البحر .
- (ب) الاخفاق في العثور على حدود مرضية الى الشمال .
- (ج) الاخفاق في ترسيخ نفسها على طرف الصحراء الى الشرق من نهر الاردن .

وقد ادى الاخفاق الاول ، ليس الى حرمان الدولة آنذاك من الثروة والنفوذ الناتجين عن القوة البحرية فحسب ، بل الى كشف المداخل الغربية لتلال اليهودية وفتح طريقا واسعة للاجتياح من الشمال والجنوب . بينما أفقدها الاخفاق الثاني القبائل الشمالية واتاح المجال أمام عدوها لكي يبادر الى اقتطاع رأس البلاد واحتلاله لسهل عكا (مرج ابن عامر) وجاء الاخفاق الثالث ليفتح معابر الاردن ، التي لا تشكل بأى معنى من المعاني وعلى الرغم من العمق السحيق للوادي (الغور) الذي يجرى فيه نهر الاردن ، خط حدود يمكن الدفاع عنه .

لذلك يعتمد سايدبوثام الى استحضار هذه الخصائص الجغرافية في ذهنه باستمرار من خلال محاولته للعثور على بعض المفاتيح الهامة لتاريخ فلسطين عبر القرون والعصور . ويشبه وضع فلسطين وموقعها في آسيا بما هي عليه بلجيكا في أوروبا . فيستعرض جغرافية فلسطين العسكرية من خلال التقسيمات الثلاثة التالية : اليهودية والسامرة والجليل . ثم يؤكد أن الجليل لعب دورا صغيرا في الفترة الكلاسيكية للتاريخ اليهودي العلماني ، وذلك بسبب اقتطاع سهل عكا عن باقى البلاد . غير أن أهمية الجليل في فلسطين تتجسد في كونه مركز تقاطع الطرق بين الشاطئ المتوسطي وبلاد ما بين النهرين . والاعتقاد الشائع يعتبر « طريق البحر » هو ذلك الطريق المنحدر من دمشق والملتحق حول طرف جبل حرمون ليعبر الاردن الى الجليل عند جسر بنات يعقوب بين بحيرتي الحولة وطبرية . وحين ينتقل الى الحديث عن وادي الاردن يؤكد لنا بأن الاسرائيليين القدماء لم يضيعوا أية مشاعر حيال نهر الاردن ، وذلك لاسباب معقولة . فهو ينساب مسرعا وقائما ومنفتحاً بين الضفاف

(*) عن كتاب « اسرائيل الكبرى » للدكتور اسعد رزوق

المنحلة والطبقات انصهرية مخترقا الادغال المجلية للأمراض ومتجها صوب البحر الميت ، بينما يخلف وراءه تربة مسمومة وإلى الشرق من نهر الأردن يستلقت نظره ذلك الحزام الخصب من الاراضي المرتفعة بين النهر والصحراء . حيث يتراوح عرضه بين الثلاثين والثمانين ميلا . فيعتبر هذه المنطقة أهم مناطق فلسطين على الإطلاق من ناحية القيمة الاقتصادية والعسكرية ويؤكد لنا أن الدف الكبير للسياسة الخارجية اليهودية في ظل الملوك كان يقضى ببسط السيطرة على هذه المنطقة الى الشرق من نهر الأردن ، والتي لم تكن فلسطين بدونها لتضمن حدودا آمنة من جهة الصحراء .

ويعترف سايدبوثام في حديثه عن الجغرافية السياسية لتلك البلاد البالغة الأهمية الى الشرق من نهر الأردن بأنها لم تنعم بالاستقرار خلال تاريخ «العهد القديم» لكن « حدودها الطبيعية واضحة المعالم حسنة التخطيط » . فهو يعنى دون شك « أرض جلعاد » وسهل حوران وبيسان ، جاعلا اياها تمتد من أقدام تلأل حرمون في الشمال الى اليرموك جنوبا ومن الأردن الى طرف الصحراء . كما لا يفوته التنبيه الى أهمية سهل حوران بترتبه الحمراء الخصبة التي ترجع الى الحمم البركانية المنطفئة والتي تعتبر أغنى الاراضي المنتجة للحبوب في فلسطين بأكملها . وهو يفسر المعاهدات التجارية بين اسرائيل وصور زمن داوود في ضوء التنازع بين الطرفين على الاستئثار بغلال سهل حوران ، مؤكدا ان أحد البواعث التي دفعت داوود لشن حملاته على حوران واقامة تحالف مع صور الفينيقية كانت الرغبة لدى مدن الساحل التجارية والصناعية في الحصول على غلال حوران . وينتهي الى القول بأن العظمة الدنيوية لفلسطين غالبا ما اعتمدت على امتلاك هذه المناطق .

تقرير لجنة الخبراء الأمريكية

الى الرئيس ويلسون (*)

فى ١٢ يناير سنة ١٩١٩

المخطوط العريضة للتقرير المؤقت والتوصيات : فلسطين « توصى اللجنة بما
بما يلى :

- ١ - انشاء دولة منفصلة فى فلسطين .
- ٢ - وضع هذه الدولة تحت اشراف بريطانيا العظمى كدولة منتدبة عن عصبة الأمم .
- ٣ - توجيه الدعوة الى اليهود للعودة لفلسطين والاستيطان فيها ، مع تأكيد المؤتمر بتقديم جميع المساعدات اللازمة والتي لا تتعارض مع الحفاظ على الحقوق الشخصية « الدينية منها بنوع خاص » وحقوق الملكية لدى السكان من غير اليهود ، ومع التأكيد بأن سياسة عصبة الأمم تقوم على الاعتراف بفلسطين كدولة يهودية حالما تصبح دولة يهودية بالفعل .
- ٤ - وضع الأماكن المقدسة والحقوق الدينية لجميع الطوائف والمذاهب الموجودة بفلسطين تحت حماية عصبة الأمم والدولة التى تنتدبها .

وأضيفت الحواشى الأربع التالية الى التوصيات الواردة أعلاه :

حاشية رقم ١ - « ان فصل المنطقة الفلسطينية عن سورية له ما يبرره فى الخبرة الدينية للانسانية . فالكنيستان اليهودية والمسيحية أبصرتا النور فى فلسطين وكانت القدس ، لسنوات طويلة وفترات مختلفة ، عاصمة لكل منهما . ومع كون صلة المسلمين بفلسطين غير وثيقة الى الدرجة نفسها ، فقد اعتبروا القدس منذ البداية مكانا مقدسا . ولا يمكن ايفاء هذه الحقائق الكبرى نصيبها من الأهمية الا بجعل فلسطين دولة قائمة بذاتها .

وكما هو مرسوم على الخريطة ، سوف تبسط الدولة .. الجديدة سيطرتها على مصادرها الخاصة للطاقة المائية والرى ، على جبل حرمون الى الشرق من نهر الاردن وهذه ناحية بالغة الأهمية اذ يتوقف نجاح الدولة الجديدة على امكانات التطور الزراعى ومجالاته .

(*) عن كتاب « اسرائيل الكبرى » للدكتور أسعد رزوق

حاشية رقم ٢ - من الواضح ان فلسطين تحتاج الى هداية حكيمة وحازمة وسكانها لا يتمتعون بخبرة سياسية ، كما انهم يؤلفون مزيجا من عناصر متعددة ، ومن السهل أن يتلهوا بالتعصب والحلافات الدينية المريعة .

ان نجاح بريطانيا فى معالجة أوضاع ماثلة وصلتها بمصر ، والمنجزات الادارية التى حققتها (فى فلسطين) منذ ان قام الجنرال اللنبى بتحريرها من الاتراك - جميع هذه الأمور تشير اليها (الى بريطانيا) باعتبارها الدولة المؤهلة منطقيا للانتداب .

حاشية رقم ٣ - من الصحيح ان فلسطين يجب أن تصبح دولة يهودية فيما لو جعلها اليهود كذلك ، ومتى أتاحت لهم الفرصة الكاملة . فقد كانت مهد عنصرهم الحيوى وموطنه ، ذلك العنصر الذى قدم مساهمات روحية عظيمة للإنسانية . وهى البلاد الوحيدة ، حيث يمكنهم عقد الأمل على إيجاد وطن خاص بهم - لكونهم ينفردون فى هذه الخاصة الكثيرة بين سائر الشعوب البارزة .

بيد أن اليهود فى الوقت الحاضر لا يكادون يؤلفون سدس مجموع السكان البالغ عددهم ٧٠٠ ألف فى فلسطين وما اذا كانوا سيؤلفون أكثرية ، أو حتى كثرة بين السكان فى دولة المستقبل تبقى مسألة غير مؤكدة . وباختصار فان فلسطين أبعد من أن تكون بلدا يهوديا الآن . الا انه يمكن الاعتماد على بريطانيا كدولة منتدبة لكى تمنح اليهود ذلك المركز الممتاز (المميز) الذى يجب حصولهم عليه ، دون التضحية بحقوق غير اليهود) .

حاشية رقم ٤ - ان أساس هذه التوصية اثر يديهى .

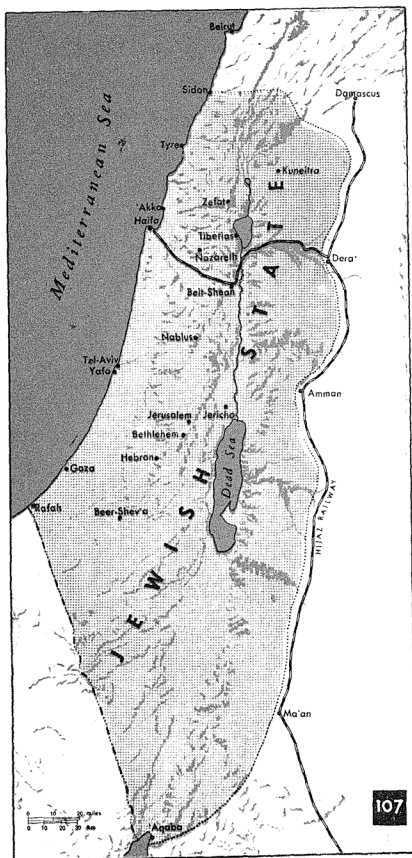
مذكرة الأمير فيصل الى مؤتمر الصلح في باريس (*)

٢٩ يناير سنة ١٩١٩

جنت ممثلا لوالدى الذى قاد الثورة العربية ضد الترك تلبية منه لرغبة بريطانيا وفرنسا لاطالب بأن تكون الشعوب الناطقة بالعربية فى آسيا من خط الاسكندرونة ديار بكر حتى المحيط الهندى جنوبا ، معترفا باستقلالها وسيادتها بضمها من عصبة الأمم • ويستثنى من هذا الطلب الحجاز وهو دولة ذات سيادة ، وعدن وهى محمية بريطانية • وبعد التحقق من رغبات السكان فى تلك المنطقة يمكننا أن نرتب الامور فيما بيننا ، مثل تثبيت الدول القائمة فعلا فى تلك المنطقة ، وتعديل الحدود فيما بينها وبين الحجاز ، وفيما بينها وبين البريطانيين فى عدن ، وانشاء دول جديدة حسب الحاجة وتعين حدودها ، وستتقدم حكومتى فى الوقت المناسب بمقترحات تفصيلية فى هذه النقاط الصغيرة وانى لأستند فى مطلبى هذا على المبادئ التى صرح بها الرئيس ولسن (وهى مرفقة بهذه المذكرة) وانا واثق من أن الدول الكبرى ستهتم باجساد الشعوب الناطقة بالعربية وبارواحها اكثر من اهتمامها بما لها هى نفسها من مصالح مادية •

(*) نقلا عن كتاب «يقظة العرب» لجورج انطونيوس •

المشروع الذي قدمته المنظمة الصهيونية
الى مؤتمر فرساي
سنة ١٩١٩



مذكرة وفد المنظمة الصهيونية

الى المجلس الأعلى لمؤتمر الصلح بباريس (*)

٣ فبراير سنة ١٩١٩

(أعد المذكرة وايزمان وسكولوف ويوششكين وأندريه سبير)

طابعت المذكرة بالآتى : -

- ١ - الاعتراف بالحق التاريخى لليهود فى فلسطين والاعتراف بحق اليهود فى اعادة اقامة وطن قومى لهم فى فلسطين .
- ٢ - اقامة حدود معينة لفلسطين على أن تضم الجزء الجنوبى من لبنان وجبل حرمون والعقبة والأردن .
- ٣ - وضع فلسطين تحت الانتداب البريطانى .
- ٤ - الاعتراف بوعده بلفور والعمل على تحقيقه .
- ٥ - تسهيل الاستعمار اليهودى لفلسطين .
- ٦ - اقامة مجلس تمثيل لليهود فلسطين .

(*) نقلا من كتاب «فلسطين بين عمدة الأمم والأمم المتحدة» لعلى محمد على .

برقية احتجاج المؤتمر العربى الفلسطينى الأول

الى مؤتمر السلم العام ضد جعل فلسطين وطناً قومياً لليهود (*)

(القدس - ١٩١٩/٢/٣)

ان جميع سكان فلسطين المؤلفة من مناطق القدس ونابلس وعكا العربية من مسلمين ومسيحيين اجتمعوا واختاروا مندوبيهم الذين حضروا وعقدوا اجتماعاً عاماً فى القدس لبحث شكل الحكومة الملائم لبلدهم .

وقبل التطرق الى أى بحث فى الموضوع قرروا بادئ ذي بدء أن يرفعوا الى مؤتمركم العالى احتجاجهم الشديد بسبب ما سمعوه من أن الصهيونيين نالوا وعداً بجعل بلدنا وطناً قومياً لهم وانهم ينوون الهجرة الى هذا البلد واستعمارهم .

وعليه فاننا نحن المسلمين والمسيحيين المجتمعين بصفة مندوبين لامة عربية حية من الأمم الضعيفة التى حررها الحلفاء جثنا بهذا رافضين رفضاً باتاً كل قرار يتخذ بهذا الصدد قبل الأخذ رأينا .

واننا نرفع الى المؤتمر بياناً مفصلاً بالحيف الذى سيلحق بمصالح سكان هذا البلد من مسلمين ومسيحيين وهم يشكلون الاكثرية المطلقة من جراء هجرة الصهيونيين اليه واستعمارهم اياه وجعله وطناً قومياً لهم .

فنرجو من مؤتمركم العالى عدم اتخاذ أى قرار يتعلق بهذا البلد الا بعد الوقوف على رغباتنا وأمانتنا التى ستعرضها .

(التوقيع)

عارف الداودى الدجاني ، رئيس المؤتمر

شكرى كرمى ، أحمد راغب أبو السعود ، يوسف العيسى ، أحمد سيف الدين
محمد بيدس ، الحاج سعيد الشوا ، أحمد الصوراني .

(منطقة القدس)

رشيد الحاج ابراهيم ، اسكندر منسى ، حسين الزعبي ، جبران قزما ، محمود الطبرى ، الياس ققوار ، محمود الهين ، صلاح الدين الحاج يوسف ، محيى الدين عيسى .

(منطقة عكا)

سعيد الكرمى ، توفيق الطيبي ، حيدر عبد الهادى ، نافع عبوشى ، كمال الدين عرفات ، محمد عزة دروزة ، ابراهيم عبد الهادى ، رامز النمر .

(منطقة نابلس)

✻ مكتب السجلات العامة - لندن ✻

اتفاقية فيصل - وايزمن (*)

ان صاحب السمو الملكي الأمير فيصل ممثل المملكة العربية الحجازية والقائم بالعمل نيابة عنها والدكتور حاييم وايزمن ممثل المنطقة الصهيونية والقائم بالعمل نيابة عنها يدركان القرابة الجنسية والصلات القديمة القائمة بين العرب والشعب اليهودي ويتحققان أن أضمن الوسائل لبلوغ غاية أهدافهما الوطنية هو في اتخاذ أقصى ما يمكن من التعاون في سبيل تقدم الدولة العربية وفلسطين ولكونهما يرغبان في زيادة توطيد حسن التفاهم الذي يقوم بينهما فقد اتفقا على المواد التالية :

١ - يجب أن يسود جميع علاقات والتزامات الدولة العربية وفلسطين أقصى النوايا بالحسنة والتفاهم المخلص وللوصول الى هذه الغاية تؤسس ويحتفظ بوكالات عربية ويهودية معتمدة حسب الأصول في بلد كل منها .

٢ - تحدد بعد اتمام مشاورات مؤتمر السلام مباشرة الحدود النهائية بين الدولة العربية وفلسطين من قبل لجنة يتفق على تعيينها من قبل الطرفين المتعاقدين .
٣ - عند انشاء دستور ادارة فلسطين تتخذ جميع الاجراءات التي من شأنها تقديم أوفى الضمانات لتنفيذ وعد الحكومة البريطانية المؤرخ في اليوم الثاني من شهر نوفمبر سنة ١٩١٧ .

٤ - يجب أن تتخذ جميع الاجراءات لتشجيع الهجرة اليهودية الى فلسطين على مدى واسع والحث عليها وبأقصى ما يمكن من السرعة لاستقرار المهاجرين في الارض عن طريق الاسكان الواسع والزراعة الكثيفة . ولدى اتخاذ مثل هذه الاجراءات يجب أن تحفظ حقوق الفلاحين والمزارعين المستأجرين العرب ويجب أن يساعدوا في سيرهم نحو التقدم الاقتصادي .

٥ - يجب أن لا يسن نظام أو قانون يمنع أو يتدخل بأي طريقة ما في ممارسة الحرية الدينية ويجب أن يسمح على الدوام أيضا بحرية ممارسة العقيدة الدينية والقيام بالعبادات دون تمييز أو تفضيل ويجب أن لا يطالب قط بشروط دينية لممارسة الحقوق المدنية أو السياسية .

٦ - ان الاماكن الاسلامية المقدسة يجب أن توضع تحت رقابة المسلمين .
٧ - تقترح المنظمة الصهيونية أن ترسل الى فلسطين لجنة من الخبراء لتقوم بدراسة الامكانيات الاقتصادية في البلاد وأن تقدم تقريرا عن أحسن الوسائل للنهوض بها وستضع المنظمة الصهيونية اللجنة المذكورة تحت تصرف الدولة العربية بقصد دراسة الامكانيات الاقتصادية في الدولة العربية وأن تقدم تقريرا عن أحسن الوسائل للنهوض بها وستستخدم المنظمة الصهيونية أقصى جهودها لمساعدة الدولة

(*) من كتاب « يقظة العرب » جورج انطونيوس

العربية بتزويدها بالوسائل لاستثمار الموارد الطبيعية والامكانيات الاقتصادية في البلاد .

٨ - يوافق الفريقان المتعاقدان أن يعملوا بالاتفاق والتفاهم التامين في جميع الأمور التي شملتها هذه الاتفاقية لدى مؤتمر الصلح .

٩ - كل نزاع قد يثار بين الفريقين المتنازعين يجب أن يحال الى الحكومة البريطانية للتحكيم . وقع في لندن ، انجلترا في اليوم الثالث من شهر يناير سنة ١٩١٩ .

ترجمة تحفظات فيصل عن الانتكزية :

يجب على أن أوافق على المواد المذكورة أعلاه . بشرط أن يحصل العرب على استقلالهم كما طلبت بمذكرتي المؤرخة في الرابع من شهر يناير سنة ١٩١٩ المرسلة الى وزارة خارجية حكومة بريطانيا العظمى .

ولكن اذا وقع أقل تعديل أو تحويل (يقصد بما يتعلق بالمطالب الواردة بالمذكرة) فيجب أن لا أكون عندها مقيدا بأى كلمة وردت في هذه الاتفاقية التي يجب اعتبارها ملغاة لا شأن ولا قيمة قانونية لها ويجب أن لا أكون مسئولاً بأية طريقة مهما كانت .

عريضة الجمعية الإسلامية المسيحية

الى مؤتمر السلم العام (*)

حول تمسك عرب فلسطين ببلادهم ورفضهم فكرة

الوطن القومى اليهودى والهجرة الصهيونية

١٩١٩/٣/٣٠

يؤلمنا شديد الألم ما نقرأ يوميا فى الصحف عن النداءات المتكررة الموجهة الى مؤتمر السلم من اللجنة الصهيونية بصدد فلسطين . انهم يظهرون الحقيقة بلون غير لونها ويزعمون انهم أهل الأرض وأصحابها ولما كانت تصريحاتهم غير صحيحة فنحن مضطرون الى تقديم هذا الاحتجاج البرقى بالاضافة الى الاحتجاجات العديدة الأخرى التى تقدمنا بها عن فلسطين بأكملها . ولو تصفحنا التاريخ لاتضح لنا جليا ان فلسطين كانت بلدا عربيا قبل المسلمين والمسيحيين واليهود . فاليهود هاجروا من بلاد ما بين النهرين الى مصر حيث أقاموا ٤٠٠ سنة وبعد ذلك قدموا الى هذه البلاد وامتلكوا قسما منها فترة قصيرة . ومنذ أكثر من ٢٠٠٠ سنة جلوا عنها وتشتتوا فى جميع أنحاء العالم ولم يتركوا فيها آثارا ولا روابط ولا حقوقا . ان البلد بلدنا منذ زمن أطول وهو لنا اليوم ، وقد أقمنا فيه زمنا أطول كثيرا مما أقام فيه اليهود وان ادعاءهم بحق تاريخي فيه لا يخولهم حق العودة الى احتلاله كما ان ادعاء كهذا لا يخولنا نحن العرب حق استرداد اسبانيا وغيرها من البلاد التى أضعتها .

ان العرب سواء آكانوا مسلمين أم مسيحيين أشد ارتباطا بالبلاد من اليهود ففيها المسجد الأقصى ثالث الحرمين الذى يربط بوحدة الدين أكثر من ثلاثمائة مليون مسلم ، ومسجد عمر ثانى الخلفاء وغيرها من الأماكن المقدسة . وفيها القبر والمكان الذى ولد فيه السيد المسيح والناصره وغيرها من الأماكن الدينية التى تربط أكثر من سبعمائة مليون مسيحي برابطة الدين . وليس من العدل تجاهل هذه الحقائق والروابط القوية وتفضيل العلاقات القديمة التى عفا عليها الزمن . ان فلسطين مأهولة بنحو مليون مسلم ومسيحي فى حين ان السكان اليهود ، الوطنيين منهم الأجانب ، لا يتجاوز عددهم مائة ألف على أبعد تقدير . والأراضى الزراعية فى البلد تبلغ خمسة وعشرين ألف كيلو متر مربع تقريبا لا يملك اليهود سوى نحو ثلاثمائة وخمسين كيلو مترا مربعا والباقي ملك للعرب المسلمين والمسيحيين . فلا يجوز تجاهل حقوقنا المطلقة وأكثريتها المطلقة والسماح للأقلية اليهودية بأن تطالب بالحق فى انشاء وطن قومى فى بلدنا .

ان الحقائق الدامغة الواردة أعلاه تبين أن اليهود ليس لهم من الاملاك أو الحقوق التاريخية أو عدد السكان في فلسطين ما يخولهم حق المطالبة والادعاء .

فنظرا الى ما تقدم نرفع شكوانا الى الحلفاء المنصفين ونحتج على الصهيونية التي تثير التعصب الدينى والأثنية في القرن العشرين . ونحن على يقين من أن الحلفاء ومؤتمر السلم سسيثبتون حقوقنا الصريحة في بلدنا ويرفضون مطالب الصهيونيين ويمنعون الهجرة التي تشرذ العرب عن وطنهم هذا الوطن الذى سيدودون عنه بكل الوسائل الممكنة ويدافعون عنه حتى آخر قطرة من دمهم ولن يرضوا بهجرة اليهود اليه مادامت فيهم بقية من نفس .

من : الجمعية الاسلامية المسيحية في فلسطين

الى : سكرتير مؤتمر السلم ، للتفضل بابلاغه الى الحكومات المعنية

قرارات المؤتمر السوري العام (*)

٨ يولييه سنة ١٩١٩

- ١ - الاعتراف باستقلال سوريا بما فى ذلك فلسطين دولة ذات سيادة على رأسها الامبراطور فيصل ملكا والاعتراف باستقلال العراق .
 - ٢ - الغاء اتفاقية سايكس - بيكو و وعد بلفور واى مشروع لتقسيم سوريا أو انشاء دولة يهودية فى فلسطين .
 - ٣ - رفض الوصاية السياسية التى تتضمنها النظم الانتدابية المقترحة وقبول المعونة الأجنبية لفترة محدودة على شرط ألا تتعارض مع الاستقلال الوطنى والوحدة القومية وتفضل المعونة التى تقدمها أمريكا فان لم تتيسر فالمعونة البريطانية .
 - ٤ - رفض المعونة الفرنسية فى أى شكل جاءت .
- (كان المؤتمر يتألف اسميا من اعداد متساوية من المندوبين تمثل كل جزء من أجزاء سورية ، ولكن بعض الممثلين الذين انتخبوا فى القسم الغربى لسوريا (المحتلة الغربية) منعتهم السلطات الفرنسية من السفر الى دمشق لحضور المؤتمر فكان الذين حضروا جلسة الافتتاح ٦٩ عضوا من مجموع ٨٥ عضوا يمثلون سوريا وفلسطين) .

(*) نقلا عن « يقظة العرب » لجورج انطونيوس نقلا عن كتاب « مارك سايكس : حياته ورسائله »
لشيمون لولى :

مذكرة بلفور عن سوريا وفلسطين

١ أغسطس ١٩١٩

« يبدو التناقض بين نص ميثاق عصبة الأمم ، وبين سياسة الحلفاء في موضوع شعب فلسطين المستقل ، أكثر وضوحا منه في موضوع شعب سوريا . فنحن في فلسطين لا نرى حتى التمسك بالشكل في استشارة رغبات السكان الحاليين في فلسطين وان كانت اللجنة الأمريكية (١) قد شرعت في سؤالهم عن رغباتهم . فقد التزمت الدول الأربع الكبرى لعهودها تجاه الصهيونية ، ولا ريب في أن الصهيونية سواء أكانت على حق أم على باطل ، وسواء أكانت طيبة أم شريرة ، عميقة الجذور في تقاليدنا وفي حاجتنا الراهنة ، وفي آمالنا المقبلة ، وهي أكثر أهمية لنا من رغبات السبعمئة ألف من العرب الذين يقيمون الآن في البلاد العريقة وأهوائهم .

« هذا هو السبيل الصحيح في رأيي . ولكن الذي لم أستطع فهمه أبدا هو كيف يمكن التوفيق بين هذا السبيل وبين التصريح الانجليزي - الفرنسي المشترك أو بينه وبين ميثاق العصبة أو توجيهات لجنة التحقيق .

« وبالنسبة الى فلسطين ، فان الدول الكبرى ، لم تصدر أى بيان يصدها يخلو من الخطأ في الواقع ، كما أنها لم تصدر أى تصريح سياسى عنها لم تكن قد بيتت النية من قبل على التنكر له (٢) .

(١) اشارة الى لجنة كينج - كراين الأمريكية . ففي الخامس عشر من مارس عام ١٩١٩ قرر مؤتمر الصلح في فرساي ارسال لجنة تحقيق من دول الحلفاء الى الشرقين الأدنى والأوسط وأنسحت الحكومات البريطانية والفرنسية والإيطالية لأسباب دبلوماسية من عضوية اللجنة . ولكن الرئيس ويلسون اصر على ارسالها فبعث بالمندوبين الأمريكيين هنرى كينج وشاول كراين . واستغرق عمل اللجنة ما بين ١٦ يونيو وأوائل أغسطس من عام ١٩١٩ . ثم قدمت تقريرها للوفد الأمريكى الى مؤتمر الصلح ، وكان مناهضا للأهداف البريطانية والفرنسية والصهيونية .

(٢) وثائق عن سياسة بريطانيا الخارجية « السلسلة الاولى » المجلد الرابع » .

لجنة كنج - كراين (*)

٢٨ أغسطس سنة ١٩١٩

وصلت اللجنة الامريكية الى يافا يوم ١٠ يونيو ١٩١٩ وأذاعت البيان التالي :

ان الشعب الامريكي ليس له مطامع سياسية فى أوروبا أو الشرق الادنى بل يفضل - على قدر الامكان - تجنب كل علاقة بالمشاكل الاوروبية والاسيوية والافريقية ويرغب باخلاص أن يسود السلام الدائم وانه بهذه الروح يدنو من مشاكل الشرق الادنى .

« لقد عين مجلس الاربعة لجنة دولية لدرس الحالة فى المملكة التركية لعلاقتها بالصايات ، وغاية اللجنة الفرعية الامريكية الموجودة الآن الوقوف جهد المستطاع على أحوال السكان والطبقات وعلاقاتهم ليكون الرئيس ولسون والشعب الامريكي على بينة من الحقائق فى كل سياسة يدعى الى السير عليها فيما يتعلق بمشاكل الشرق الادنى سواء أكان ذلك فى مؤتمر الصلح أو فى جامعة الأمم » .

ولقد اتضح لهذه اللجنة أن الشعور العدائى نحو الصهيونية ليس قاصرا على فلسطين فحسب بل يشمل سكان سوريا بوجه عام فان ٧٢ فى المائة من مجموع العرائض التى تناولتها اللجنة فى سوريا مضادة للصهيونية ولم ينل مطلب نسبة أكثر من هذه النسبة سوى الوحدة السورية والاستقلال . وبعد أن ذكر التقرير أن اللجنة قضت أسبوعا فى القدس واستفتت رؤساء الطوائف المختلفة وزارته خلاله بيت لحم والخليل وبئر السبع ثم طافت شمالى فلسطين واستقبلت الوفود فى رام الله ونابلس وجنين والناصرة وحيفا وعكا واجتمعت بمستعمرة (ريشون زيون) بزعماء عدة مستعمرات يهودية وبأعضاء اللجنة الصهيونية المركزية تناول التقرير مطالب الشعب الفلسطينى على الوجه التالى :

اجتمعت كلمة المسلمين وهم حسب الاحصاء الانجليزى الأخير نحو أربعة أخماس السكان على المطالبة باستقلال سوريا المتحدة ولم تشذ منهم سوى طائفة معروفة من الموظفين كانت تسير مع تيار النفوذ السياسى . وقررت الاحزاب التى اجتمعت فى يافا ان سوريا أهل لحكومة مستقلة بلا دولة وصية وانه اذا أصر مؤتمر الصلح على تعيين دولة فانهم يفضلون الولايات المتحدة .

وقد أيد الناس فى القدس وغيرها . من مدن فلسطين هذا القرار وكانوا يحيلون مسألة الوصاية الى المؤتمر السورى الذى ينطق بلسانهم ورفض بعض المسلمين ولا سيما فى الجنوب قبول الوصايا رفضا باتا مهما كان نوعها . وقد ظهر منذ أعلن المؤتمر السورى رغبته فى مساعدة أمريكا بالدرجة الأولى وانكلترا فى الدرجة الثانية

(*) من كتاب «نقطة العرب» جورج انطونيوس

ورفض الوصاية الفرنسية بتاتا • ان هذا هو ما يطلبه سواد المسلمين في فلسطين • ويرجع ان ذلك كان يجول في خاطرهم حينما أحالوا اللجنة على المؤتمر •

وكانت مطالب المسيحيين في فلسطين وهم (١٠) في المائة من مجموع السكان مختلفة فكانت جماعات الشمال كاللاتين والكاثوليك في طبريا وحيفا وأكثر مسيحي الناصرة مع المسلمين في طلب الاستقلال وترك تقرير مسألة الوصايا الى المؤتمر السوري وكان الروم الكاثوليك والموارنة يطلبون الوصاية الفرنسية وكان الارثوذكس في كل مكان متفقين على طلب الوصاية الانكليزية وهناك جماعات أخرى لم يطلب أحد منها وصاية أمريكا مباشرة ولكنها كانت تقول بأنها لو تأكدت من قبول الولايات المتحدة فإنها لا تختار سواها وأكثر المسيحيين من هذا الرأي وكلهم في جانب الوصاية يريدون دولة ذات حكم صحيح •

وكان اليهود الذين يؤلفون أكثر من (١٠) في المائة من سكان فلسطين يؤيدون الصهيونية الانكليزية في حين الذي اتفقت فيه كلمة المسلمين والمسيحيين على مقاومة الصهيونية وهذه المسألة ذات علاقة كبيرة بوحدة سوريا •

وبما يتعلق بالصهيونية ذكر التقرير عنها ما يأتي :

ولقد أعلن يهود فلسطين تأييدهم للصهيونية بوجه عام واختلوا في التفاصيل والطرق الموصلة الى تحقيقها ويمكن وصف الامور التي اتفق عليها بما يلي :

جعل فلسطين « وطنا قوميا » في الحال وان يصبح الحكم السياسي في البلاد عاجلا أو آجلا معروفا باسم الحكومة اليهودية • والسماح لليهود بالهجرة الى فلسطين من كل مكان في العالم وأن يكون شراء الاراضي مباحا لهم وأن تكون العبرانية لغة رسمية • وأن تكون بريطانيا هي الدولة الوصية على فلسطين فتحمي اليهود وتساعدهم على تحقيق مشروعهم • ولما كانت الدول الكبرى في العالم قد استحسنست فكرة الصهيونية فهي لا تحتاج سوى التنفيذ • اما الذي اختلف عليه اليهود فهو مسألة الحكومة اليهودية وهل يجب انشاؤها عاجلا أو بعد زمان طويل وهل يسريرون على حسب الطقوس والتقاليد اليهودية القديمة أم على الطريقة المصرية فيهتمون بالمشاكل الاقتصادية واستثمار الموارد وتوليد القوى الكهربائية من الأنهار •

ثم بحثت اللجنة البرنامج الصهيوني فقالت :

تشير اللجنة بتنقيح البرنامج الصهيوني لفلسطين تنقيحا كبيرا لا سيما مهاجرة اليهود غير المحدودة التي ترمى الى جعل فلسطين بلادا يهودية •

١ - باشرت اللجنة درس الصهيونية وهي ميالة الى استحسانها ولكن الحقائق الحسية التي وجدتها في فلسطين مع قوة المبادئ العامة التي أعلنها الحلفاء وقبلها السوريون حملتها على وضع المشورة الآتية •

٢ - تلقت اللجنة من اللجنة الصهيونية فصولا انشائية كثيرة عن البرنامج الصهيوني وسمعت كثيرا عن المستعمرات الصهيونية ومطالبها في المؤتمر ورأت بنفسها شيئا مما فعلته ووجدت عددا كبيرا يؤيد أمانى الصهيونيين وخططهم وهي تعجب من انصراف تلك الجوالى الى العمل وتغلبها بالوسائط الحديثة على العقبات الطبيعية •

٣ - تعتقد اللجنة ان الصهيونيين حصلوا على تشجيع معلوم من الحلفاء في

تصريح اللورد بلفور الذي كثر اقتباسه والاستشهاد به وتصديق ممثلي الحلفاء الآخرين عليه . أما إذا عمل بهذا التصريح الذي يقضى بإنشاء « وطن قومي لليهود في فلسطين مع الفهم الصريح بأنه لا يجب أن يعمل شيء يمس بالحقوق المدنية والدينية التي للجماعات غير اليهودية في فلسطين »

إذا عمل بهذا النص لا يبقى شك في أنه يجب إدخال تعديل كبير على البرنامج الصهيوني .

إن إنشاء « وطن قومي للشعب اليهودي » لا يعني جعل فلسطين بلدا يهودية كما أنه لا يمكن إقامة حكومة يهودية بدون اهتمام الحقوق المدنية والدينية للجماعات غير اليهودية في فلسطين والحقيقة التي وقفت اللجنة عليها في أحاديثها مع ممثلي اليهود هي أن الصهيونيين يتوقعون أن يجلوا السكان غير اليهود من فلسطين بشراء الأراضي منهم .

إن الرئيس ولسن في خطبته التي ألقاها في ٤ يوليو سنة ١٩١٨ وضع المبدأ التالي كواحد من المقاصد الأربعة الكبرى التي يحارب الحلفاء من أجلها وهو :

« حل كل مسألة سواء كانت تتعلق بالأرض أو السيادة أو المسائل الاقتصادية والسياسية يجب أن يبنى على قبول الناس الذين يتعلق بهم قبولا حرا لا على المصالح المادية أو الفائدة لأي دولة أو أمة أخرى ترغب في حل آخر خدمة لنفوذها الخارجي أو لسيادتها » فإذا كان هذا المبدأ سيسود وإذا كانت رغائب السكان في فلسطين سيعمل بها فيما يتعلق بفلسطين فيجب الاعتراف بأن السكان غير اليهود في فلسطين وهم تسعة أعشار السكان كلهم تقريبا يرفضون البرنامج الصهيوني رفضا باتا والمداولت تثبت « أن سكان فلسطين لم يجمعوا على شيء مثل إجماعهم على هذا الرفض فتعريض شعب هذه حالته النفسية لمهاجرة يهودية لا حد لها ولضغط اقتصادي اجتماعي متواصل ليسلم بلاده - نقض شائن للمبدأ العادل الذي تقدم شرحه واعتداء على حقوق الشعب وإن كان ضمن صور قانونية .

وقد اتضح أيضا أن الشعور العدائي ضد الصهيونية غير قاصر على فلسطين بل يشمل سكان سورية بوجه عام فإن ٧٢ في المائة من مجموع العراقيين في سورية ضد الصهيونية في فلسطين وسورية بالغ أشده وليس من السهل الاستخفاف به فإن جميع الموظفين الإنكليز الذين حادثتهم اللجنة يعتقدون أن البرنامج الصهيوني لا يمكن تنفيذه إلا بالقوة المسلحة ويجب أن لا تقل هذه القوة عن خمسين ألف جندي وهذا في نفسه برهان واضح على ما في البرنامج الصهيوني من الإجحاف بحقوق غير اليهود . لابد من الجيوش لتنفيذ قرارات جائرة . هذا فضلا عن أن مطالب الصهيونيين الأساسية في حقهم على فلسطين مبنية على كونهم احتلوا منذ ألفي سنة وهذه دعوى لا تستوجب الاكتراث والاهتمام .

وهناك أمر لا يجوز إغفاله إذا كان العالم يريد أن تصبح فلسطين مع الوقت بلدا يهودية وهو أن فلسطين هي الأرض المقدسة عند اليهود والمسيحيين والمسلمين على السواء يهم أمرها ملايين من المسيحيين والمسلمين في العالم ولا سيما ما يتعلق من تلك الأحوال بالعقائد الدينية والحقوق فمسألة فلسطين وما يتفرع منها مسألة دقيقه حرجة ومن المستحيل أن يرضى المسلمون والمسيحيون بوضع الأماكن المقدسة تحت

رعاية اليهود مهما حسنت مقاصد هؤلاء والسبب في ذلك هو أن الأماكن الأكثر تقديساً عند المسيحيين هو ماله علاقة بالمسيح والأماكن التي يقدسها المسلمون غير مقدسة عند اليهود بل مكروهة ولا يستطيع المسيحيون والمسلمون في هذه الأحوال وضع تلك الأماكن تحت إشراف اليهود . ثم هناك أماكن أخرى لها في نفوس المسلمين مثل هذا الشعور ولما كانت هذه الأماكن كلها مقدسة ومحترمة من المسلمين كانت وصايتهم عليها مضى أمراً طبيعياً فالذين يطلبون صيرورة فلسطين يهودية لم يحسبوا للنتائج حسابها ولا للشعور العدائي ضد الصهيونية في فلسطين وفي جميع أنحاء العالم التي تعتبر فلسطين أرضاً مقدسة .

وبناء على ما تقدم تشعر اللجنة مع عطفها على مسألة اليهود أن الواجب يقضى عليها بأن تشير على المؤتمر بالألا يؤيد غير برنامج صهيوني معتدل يجب العمل فيه بالتدريج وبعبارة أخرى يجب تحديد المهاجرة اليهودية إلى فلسطين والعدول بتاتا عن الخطة التي ترمى إلى جعل فلسطين حكومة يهودية .

ولا يوجد هناك سبب يمنع ضم فلسطين إلى سورية المتحدة فأقسام البلاد الأخرى ووضع الأماكن المقدسة تحت إدارة لجنة دولية دينية تكون كما هي الحال في الوقت الحاضر تحت إشراف الدولة الوصية وجمعية الأمم ويكون لليهود بالطبع عضو في هذه اللجنة .

مذكرة الجمعية الاسلامية المسيحية الى الحاكم العسكرى البريطانى بالقدس

برفض فكرة الوطن القومى اليهودى وفصل فلسطين عن سورية (*)
(القدس - ١٩١٩/٨/٢٠)

فى مكاتباتنا السابقة طلبنا عدم فصل فلسطين عن سورية واحتجنا على ما ينوى من تحويل فلسطين الى وطن قومى لليهود .

وعندما زارت اللجنة الامريكية هذا البلد تأكد لديها أن جميع سكان سورية من الجنوب الى الشمال يرفضون بالاجماع قبول الحركة الصهيونية والسماح لفلسطين بأن تصبح وطن قوميا لهم .

ونحن متأكدون من أن عدالة الدول الحليفة لن تضرب بمطلب ملايين السكان عرض الحائط وتؤيد طلب عدد قليل من الصهيونيين .

ونلاحظ أن بعض الصحف ينقل هذه الفكرة التى تؤدى الى فناء السكان الأصليين لذلك جئنا بهذا مكررين طلبنا السابق .

ونطلب عدم فصل فلسطين عن سورية بحال من الأحوال ونطلب أيضا أن تقوم الدولة المنتدبة فى سوريا وفلسطين بالمساعدة فعلا فترفض السماح بصيرورة فلسطين وطن قوميا لليهود .

وكما ذكرنا سابقا فان جميع سكان فلسطين بوجه عام لا يمكن أن يقبلوا بهذا المشروع وهم على استعداد للتضحية بأنفسهم فى سبيل مقاومته . ونلتمس أن تتكرموا بعرض هذا على حكومتكم الجليلة ونشكركم سلفا .

(ختم الجمعية الاسلامية المسيحية)

(٩١)

خطاب وايزمان في لندن

٢١ سبتمبر ١٩١٩

ان الدولة اليهودية سوف تأتي :

ولكنها لن تأتي بواسطة الوعود والتصريحات السياسية ، بل يعرق الشعب اليهودي ومعه • تلکم هي الطريقة الوحيدة لبناء الدول ••

•• وأما وعد بلفور ، فهو المفتاح الذهبي الذي يفتح أبواب فلسطين ، ويعطيكم فرصة لبذل كل جهودكم فيها •

•• لقد سألونا عما نريده فقلنا •• نريد خلق أوضاع في فلسطين من شأنها أن تسمح لنا ، عندما ينمو ذلك البلد ، أن نصب فيه عددا ضخما من المهاجرين ، الى أن ننشئ آخر الأمر مجتمعا في فلسطين يجعل فلسطين يهودية بمقدار ما انكلترا انكليزية وأميركا أمريكية •

•• فهل ستصبح فلسطين دولة يهودية في المستقبل أم لا ؟ •• وعلى من سيتوقف ما اذا كان المستقبل المشار اليه سوف يعنى المستقبل القريب أم المستقبل البعيد ؟

انى اقول لكم أن ذلك يتوقف علينا نحن •

« نعم ، انه يتوقف أيضا الى حد بعيد على الدول الأخرى • ولكن سرعة الدول (ولاسيما بريطانيا) في التجاوب معنا ، سوف تتوقف على الضغط الذي نمارسه • وهذا الضغط سسوف يتوقف على متانة تنظيمنا ، وعلى وفرة خزائنتنا وعلى معرفتنا كيف نعمل لكي نأتي بالشعب الى البلد » •

عريضة الجمعية الاسلامية المسيحية فى يافا

المقدمة الى الجنرال ووطن المدير العام للبلاد حول الهجرة

والنوايا الصهيونية فى فلسطين (*)

يافا

كنا اوضحنا للجنة الامريكية بأن رغائب ومصالح قضاء يافا لا تمتزج مع حكومة غير الحكومة البريطانية نظرا الى حركة صادراتنا مدة ثمانين سنة مع بريطانيا العظمى وخصوصا مصر وذلك للجوار الموجود بين بلادنا وبينها • وعليه فمهما قيل لكم ان الاهلين لهم ميول ورغائب لا توافق على وجودكم فى البلاد كوجود أحزاب ينتمون الى حكومة غير الحكومة البريطانية فهو عار عن الصحة لا يستحق التفاتكم •

كنا اقنعنا الأهالي بأن حكومة بريطانيا العظمى هى أفضل حكومة تنظر فى عمران بلادنا وترقيها وأبنا لهم وجوب حمايتها للبلاد فطلب منا بل أكد علينا ببذل جهدنا لدى الحكومة لتوقيف مهاجرة الصهيونيين الى فلسطين ومنعها ولما كنا قد وعدناهم بالدفاع عن حقوق وطننا نعرض الآن ما يأتى :

أخذ الصهيونيون ممن لا تعرف هويتهم وأمياهم يهاجرون الى فلسطين من جميع أقطار العالم زرافات زرافات لا يلوون على شيء الا الوصول الى فلسطين مع أننا نرى فى أكثر الجرائد الكبيرة ما ينشره الدكتور وايزمن وغيره من زعماء الصهيونيين على ان اسكان مليون مهاجر الآن فى فلسطين أمر صعب لأن البلاد فقيرة لا يمكنها أن تقوم بمعايشهم اقتصاديا ونراهم يخطبون على منابر أمريكا وبريطانيا وفرنسا ويقيمون الادلة على انهم حصلوا على عطف الحلفاء ومصادقتهم ثم ننظر اليوم فى بلادنا فنراهم حاصلين على تسهيلات ومساعدات كلية نأسف ونبكي لحرماننا منها •

نحن قوم طائعون محبوبون لمن تولى أمرنا والدليل على ذلك قبولنا دفع جميع الرسوم التى طلبت منا رغم بلايانا الدامية المفجعة كنا موقنين بأن حكومة بريطانيا العظمى ستعرض علينا أضعاف مضاعف ما تأخذ منا • طلبنا بالحاج ورجاء فتح بنك عقارى للتسليف كما يفعل الآن البنك الصهيونى مع ذويه الذين بواسطة المال طبعاً سيضعون أيديهم على مرافق البلاد وربما نحتاج اليهم لبيع أراضينا لا عن قصور منا بل لقلّة ما بأيدينا بعد حرب خمس سنوات واحتمال مصائبها الهائلة العديدة •

ولا سيما ان فى امكان أوروبا اسكان اليهود فى أرض الله الواسعة اذا كانت تشفق عليهم وليس فى بلادنا التى ارتوت تربتها بدماء أجدادنا وامتزجت بعظام آبائنا

وأعجب من هذا ان فلسطين المسكينة النعسة المنكودة الحظ صارت العوبةً يسد
السياسيين تتناولها كما شئت أهواؤهم فانهم لم يكتفوا بتصريحاتهم بوجوب اعطاء
فلسطين لليهود بل جعلوا يقترحون اقتراحات تبرهن لنا على ان الشعب العربي الموجود
في فلسطين اليوم لا يأتي عليه نصف قرن وهو في عالم الوجود • اذ يقترحون فصل
فلسطين عن سورية وجعلها وحدة سياسية منفصلة - ولعمري لا ندرى ما هي الوحدة
المنفصلة - تحت اشراف انجلترا فيكونون باقتراحاتهم هذه :

اولا : قد اعطوا فلسطين لليهود •

ثانيا : جزاؤها وسلخوها عن سورية وبانسلاخها قل عددها وكثر عدد اليهود
وأصبحت لهم الاكثرية في كل شيء ونحن لسنا بقادرين عليهم مع كثرتنا
وقلتهم الآن فكيف بنا اذا صارت لهم الاكثرية وهم أكثر منا مالا وارقي
علما •

ثالثا : يكونون قد وضعوا البلاد العربية تحت اشرافين اجنبيين بحيث تكون فرنسا
الدولة المبغضة لليهود والمحاكسة للفكرة الصهيونية في سورية وانجلترا
المعاملة معهم أكثر من كل دولة في فلسطين فيالهل هذه الاقتراحات التي
تقضى علينا وعلى بلادنا القضاء المبرم • وليت تلك الاقتراحات اقترحها
ناس ليس لهم مركز في العالم السياسي بل هي اقتراحات لجريدة التايمس
التي تعبر عن ارقى افكار السياسة البريطانية تقول انها أتتها من رجل أقام
في الشرق بضخ سنوات وليس له غرض شخصي ولا سياسي • فتأمل •

واقترحات المستر هربرت صموئيل من وزراء بريطانيا العظمى السابقين القائل
ان افتراحه الآتي يدعه أن يعتقد بارتياح ان العرب واليهود يعيشون معا بوثام في
فلسطين اذا طبق • وما علم ان ذلك يؤدي الى أوحش العواقب اذ قام يقترح وضع
قرار يظهر المؤتمر الصلح ضرورة تنفيذ وعد بريطانيا للصهيونيين بمقتضى عقد دولي
رسمي في أقرب آن •

ثم ان وضع خليط من المهاجرين لا وطن لهم بل معظمهم من الروس والالمان
(وكل صهيوني العالم يتكلمون الالمانية وهي لغتهم في اجتماعاتهم) سيكون بالطبع
نقمة أبدية على هذه البلاد وبسبب التحاسد والغيط من الهند الى بغداد فمصر فمراكش
وكل امتياز يعطى للصهيونيين يحرك غيرة وحقد المصري والبغدادى والسورى •

وفي النهاية نود أن نعرف ماذا يقصد الصهيونيون في بلاد متالة كفلسطين وهم
فئة من خمسة عشر مليوناً منتشرين في خمسة أقطار المعمور لهم تجارة رابحة وثروة
طائلة ومواعب معتبرة • فان كان قصدهم الاستيلاء على فلسطين وأخذها
من أهلها وفصلها عن مجاورها وعن بريطانيا العظمى وكان ذلك باغضاء بريطانيا
الحكيمة وصاحبة الراى السديد في السياسة فانا نرفع صوتنا الى الانسانية محتجين
على تحقيق هذا القصد وصوتنا لا ينقطع حتى يخرسه الموت وحينئذ سينضم الى
أصوات أبطال بريطانيا الذين أريقتم دماؤهم في ثلاثة حروب تاريخية وقعت في
فلسطين ويمتزج دمنا بدمهم ويصرخان سويا • العدل • العدل • العدل •

المادة ٢٢ من عهد عصبة الأمم

(وقع العهد بتاريخ ٢٨ يونيو سنة ١٩١٩ وأصبح

نافذ المفعول في ١٠ يناير سنة ١٩٢٠) (١)

ان المستعمرات والبلاد التي زالت عنها صلة التبعية للدول التي كانت تحكمها سابقا نتيجة للحرب الاخيرة والتي يقطنها اقوام لا يستطيعون النهوض وحدهم حسب مقتضيات العالم الحديث النشطة يجب أن يطبق عليها المبدأ القائل بأن رفاهية مثل هذه الشعوب وتقدمها يعد وديعة مقدسة في عنق المدنية وأن الضمانات للقيام بما تتطلبه هذه الوديعة يجب أن يشتمل عليها هذا العهد .

١ - ان أحسن وسيلة لتنفيذ هذا المبدأ عمليا هو أن يعهد بالوصاية على مثل هذه الشعوب للأمم المتقدمة ، والتي تستطيع بسبب مواردها وخبرتها أو موقعها الجغرافي أن تأخذ على عاتقها هذه المسئولية على أحسن وجه وتتقبلها ويجب عليها أن تمارس هذه الوصاية بوصفها دولة منتدبة بالنيابة عن عصبة الأمم .

٢ - ان نوع الانتداب يجب أن يختلف تبعا لدرجة تقدم الشعب وموقع البلاد الجغرافي وأحواله الاقتصادية وغير ذلك من الظروف الماثلة .

٣ - ان بعض الشعوب التي كانت خاضعة للإمبراطورية التركية قد وصلت الى درجة من التقدم يمكن معها الاعتراف مؤقتا بكيانها كأمم مستقلة خاضعة لقبول الارشاد الإداري والمساعدة من قبل الدول المنتدبة حتى ذلك الوقت الذي تصبح فيه هذه الشعوب قادرة على النهوض وحدها ويجب أن يكون لرغبات هذه الشعوب المقام الأول في اختيار الدولة المنتدبة .

٤ - ان الشعوب الأخرى وخصوصا شعوب وسط افريقيا فانها في مثل الدرجة التي هي عليها يجب معها على الدولة المنتدبة أن تكون مسئولة عن ادارتها تحت ظروف تضمن لها حرية العقيدة والدين مراعية فقط حفظ النظام العام ومبادئ الأخلاق وأن تمنع التصرفات السيئة مثل تجارة الرقيق ونقل السلاح والخمر ومنع انشاء الحصون العسكرية والقواعد البحرية وعدم تدريب الوطنيين عسكريا الا بقصد استخدامهم في البوليس وفي الدفاع عن البلاد وان تضمن أيضا فرصا متساوية في التجارة للأعضاء الآخرين في عصبة الأمم .

٥ - هناك بلاد مثل جنوب غربى افريقيا وبعض جزر المحيط الهادى الجنوبي نظرا لتفرق سكانها أو قلة عددهم أو بعدهم عن مراكز المدنية أو الاتصال الجغرافى

(*) من كتاب «فلسطين بين عصبة الأمم والأمم المتحدة» - على محمد على *

ففى بلاد الدولة المنتدبة وغير ذلك من الظروف ، يمكن ادارتها على وجه أحسن بمقتضى قوانين الدولة المنتدبة كجزء من بلادها بشرط أن تراعى التحفظات المذكورة أعلاه لصالح السكان الوطنيين .

٦ - فى كل حالة يفرض فيها الانتداب على الدولة المنتدبة أن تقدم الى المجلس تقريراً سنوياً يتعلق بالبلد الذى عهدت اليها شئونه .

٧ - ان درجة السلطة من الرقابة أو الادارة التى تمارسها الدولة المنتدبة ، ان لم تكن قد اتفق عليها سابقاً من قبل أعضاء عصبة الأمم ، يجب أن تحدد بصراحة فى كل حالة من قبل المجلس .

٨ - يجب أن تؤلف لجنة دائمة لتسلم التقارير السنوية التى تقدمها الدول المنتدبة وفحصها ولتقديم المشورة للمجلس فى جميع المسائل المتعلقة بمراعاة شئون الانتداب .

احتجاج الجمعيات الاسلامية والمسيحية

على فرض الانتداب ودمج وعد بلفور فيه (*)

شباط ١٩٢٠

نحن أعضاء الجمعيات الاسلامية المسيحية المثلة عموم عرب فلسطين نحتج على القرار الصادر من مؤتمر بخصوص مستقبل فلسطين ونرفضه رفضا باتا لما فيه من الاجحاف بحقوقنا المقدسة . ونعلن أننا لا نتخلي عن مطالبنا المنحصرة في استقلال سوريا المتحدة من طوروس الى رفح . ونرفض الهجرة الصهيونية رفضا باتا وعدم فصل فلسطين عن سوريا للأسباب التالية :

١ - لأننا لم نقاتل الترك الذين تجمعنا واياهم الرابطة الشرقية ونحارب بجانب الحلفاء لتعطى بلادنا هدية لآناس أجانب عنها وليس لهم حق من حقوق التملك فيها بل لننال حقنا من الاستقلال في الحياة .

٢ - لأن فصل فلسطين عن سورية يضر بمصالح البلاد الاقتصادية والعمرانية وبمصالح الوطنيين القومية والمحلية .

٣ - لعدم كفاية أراضي البلاد لأهلها الوطنيين الذين هم في ازدياد مستمر لا سيما وفي النية الاهتمام بأمر اسكان وتحضير القبائل البدوية القاطنة فيها .

٤ - لأن الهجرة ستزيد النفوس وتسبب المجاعات وتعرض البلاد للشغب والتوردة الدائمين .

٥ - لو لم يكن دخول الأجنبي مضرا بمصالح البلاد الاقتصادية والأدبية لما منعت أرقى دول العالم وأشدّها بأسا كدولتي بريطانيا وأمريكا دخول الأجنبي الى بلادها فكيف بفلسطين المنهكة القوى من الحرب الطاحنة فانها لا تتحمل هجرة أشد الشعوب طمعا وأكثرها أنانية .

لذلك نطلب من المجلس أن ينظر الى مطالبنا بعين الانصاف ويؤكد الحق الطبيعي الذي لا حياة للبلاد الا به . ونلقى تبعة كل ما يحدث في البلاد مستقبلا على عاتق المؤتمر والسلام .

(*) عيسى السقرى ، فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية يانا ، مكتبة فلسطين الجديدة ، ١٩٢٧ ، ص ٢٧ - ٢٨ .

لجنة التحقيق العسكرية

للتحقيق فى أسباب الاضطرابات التى وقعت فى القدس فى

٢٠ أبريل سنة ١٩٢٠ (*)

قام الثائرون من العرب فى مدينة القدس بهجوم وحشى على اليهود وأموالهم وقد قتل خمسة من اليهود وجرح ٢١١ وقد أعيد الأمن الى نصابه بتدخل كتائب من الجيش البريطانى وكان عدد القتلى من العرب أربعة والجرحى ٢١ .

وقد قررت لجنة التحقيق العسكرية « لم يطبع تقريرها » ان أسباب الاضطرابات هى ما يأتى :

(أ) خيبة أمل العرب لعدم تنفيذ الوعود باستقلالهم التى يدعون بأنها منحت لهم أثناء الحرب .

(ب) اعتقاد العرب بأن وعد بلفور يتضمن انكارا لحق مصيرهم وخوفهم من انشاء الوطن القومى الذى يعنى الزيادة الهائلة فى الهجرة اليهودية التى ستؤدى الى اخضاعهم لسيطرة اليهود الاقتصادية والسياسية .

(ج) ازدياد حدة الشعور بسبب الدعاية التى تبث من خارج فلسطين مصحوبة باعلان الأمير فيصل ملكا على سوريا التى أعيدت لها وحدتها وبنمو فكرة الاتحاد العربى والاتحاد الاسلامى من ناحية وبسبب نشاط اللجنة الصهيونية مؤيدة بموارد ونفوذ اليهود فى انحاء العالم من الناحية الاخرى .

رسالة ملك الانجليز الى شعب فلسطين

بمناسبة اصدار مجلس الحلفاء فى سان ريمو قراره بانتداب بريطانيا على فلسطين (*)

٢٠ ابريل ١٩٢٠

(اذيع البيان يوم الاربعاء ٧ يوليو ١٩٢٠ فى القدس)

الى اهالى فلسطين :

ان الدول المختلفة التى نالت الفوز الباهر فى هذه الحرب قد اودعت بلادى امر الانتداب على فلسطين لكى تسهر على صوالحها وتكفل لبلادكم العمران السلمى الذى طالما كنتم تنشدون . وانى اذكر بافتخار العمل المجيد الذى قام به جنودى تحت قيادة الفيلد مارشال اللورد اللنبى بتحرير بلادكم من النير التركى وساتهمل حقيقة اذا وفقت انا وشعبى أيضا الى أن تكون وسيلة لتنالوا السعادة بوجود ادارة حازمة وصادقة .

انى ارجب أن اؤكد لكم ان الدولة المنتدبة ستنفذ ما عليها من الواجبات بدون محاباة مطلقا . كما وأن فى عزم حكومتى أن تحترم حقوق العناصر والمذاهب على اختلافها فى المدة التى يلزم انقضاؤها الى أن يصادق مجلس جامعة الامم نهائيا على امر الانتداب وفى المستقبل عندما يصبح الانتداب أمرا واقعا .

ولا يخفاكم أن الدول المتحالفة والمشاركة قد قررت أن تتخذ التدابير لتضمن تأسيس وطن قومى لليهود فى فلسطين بالتدرج وهذه التدابير لن تؤثر قطعيا على حقوق الاهالى الدينية والمدنية ولن تنقص من الرقى المعنوى لعموم طبقات الشعب الفلسطينى .

انى واثق أن المندوب السامى الذى انتدبته لانتقاد هذه المبادئ سيقفل بعزم ثابت ونية صادقة وسيسعى لاستعمال كل الوسائل التى تنول الى خير واتحاد طبقات الشعب على اختلاف مذاهبه .

انى أدرك جيدا خطورة الأحداث المحدثه بحكومة البلاد التى يقدها المسيحى والمسلم واليهودى على السواء وسأحافظ بكل اهتمام وعاطفة حارة فى المستقبل على رقى وعمران البلاد التى ينظر العالم الى تاريخها باهتمام عظيم .

(*) من كتاب « وثائق القضية الفلسطينية » اصدار جامعة الدول العربية

تقرير المؤتمر الفلسطيني العربي الثالث

المرسل الى المتأوب السامي

(حيفا - ١٨/١٢/١٩٢٠)

ان هذا المؤتمر الفلسطيني العربي الثالث الممثل قانونا لجميع طبقات الشعب الفلسطيني العربي وعناصره المنعقدة في مدينة حيفا منذ اليوم الثالث من شهر كانون أول (ديسمبر) سنة ١٩٢٠ استنادا على العهد الذي عقدته دولة بريطانيا العظمى مع حليفها جلالة ملك الحجاز سنة ١٩١٥ وعلى تصريحات سائر رؤساء الحكومات المتحالفة وسانستها المؤيدة لضرورة منح الشعوب المحررة المنفصلة عن السلطنة العثمانية حق تعيين مصيرها واختيار شكل الحكومة التي ترضاها . هذا المؤتمر يطلب باسم الشرف الدولي وشرف الانسانية وباسم الدينين الاسلامي والنصراني الى دولة بريطانيا العظمى بذل المبادرة الى تشكيل حكومة وطنية مسئولة أمام مجلس نيابي ينتخب أعضاؤه الشعب المتكلم باللغة العربية القاطن في فلسطين حتى أول الحرب احقاقا لمبادئها السامية التي ترغب في تطبيقها في العراق وشرقي الاردن المتكلمتين بالعربية وتأيدا وتوثيقا للمودة المتأصلة بينها وبين الأمة العربية على الاطلاق وهذا المؤتمر على يقين تام من ان طلبه هذا مصادف خير قبول وأسرع تلبية وأن التردد في اجابته استدامة لما لا ضرورة له ويمكن تجنبه من استياء الشعب العربي وتحميل الشعب البريطاني نفقات باهظة في سبيل الراحة الداخلية والخارجية .

فان هذا المؤتمر متكلما باسم الشعب غير راض عن شكل الادارة الحالية لأنها مخالفة لرغائبه وحقوقه لأسباب أهمها :

- ١ - اتخاذ صلاحية سن القوانين لنفسها أى بدون مجلس تشريعي نيابي منتخب وقبل صدور قرار جمعية الامم النهائي .
- ٢ - اعترافها بالجمعية الصهيونية كهيئة رسمية .
- ٣ - شروعاتها بتنفيذ المآرب الصهيونية باذخالها المهاجرين الصهيونيين واستعمالها العبرانية لغة رسمية وسكوتها على وجود راية صهيونية .
- ٤ - تأليفها مجلسا استشاريا عينته تعيينا لتوهم ان في فلسطين مجلسا تشريعا يمثل الأهالي .
- ٥ - وجود زعماء صهيونيين في أعلى مراكزها مع ان فلسطين هذه هي البلاد المقدسة للعالمين النصراني والاسلامي ولا يجوز وصول أمرها الى أيدي غير اسلامية ونصرانية وأن هذا المؤتمر يرفع لبريطانيا العظمى شكره بنسبة ثقته في انها تحل طلبه هذا محل النظر والتلبية والسلام .

(*) أحمد طربين ، محاضرات في تاريخ قضية فلسطين ، القاهرة معهد الدراسات العربية

المعالم ١٩٥٨ ص ٢٠٢ - ٢٠٣ .

مذكرة الكولونيل ماينر ترهاجن

(السكرتير العسكري للورد اللنبى) الى رئيس

الوزرا. لويد جودج

فى سنة ١٩٢٠

عزيزى رئيس الحكومة :

طلب منى أن أرسل اليك مذكرة غير رسمية عن السيادة على سيناء . وهو موضوع له أهمية عندى بصورة خاصة ، لا بالنسبة الى الظروف الراهنة فحسب بل وبالنسبة الى السنوات القادمة أيضا . واسمحوا لى بتناول هذا البحث بأسهاب أننا نسير بحكمة زائفة ، مستهدفين السماح لليهود ، بانشاء وطنهم القومى فى فلسطين ، فقد حررنا العرب من النير التركى ، ولن نستطيع البقاء فى مصر الى الأبد ، وقد تمخض مؤتمر الصلح عن وليدين ، القومية اليهودية والقومية العربية ، وشتان بينهما : فالأول يمتاز بحيويته ونشاطه على حين يمتاز الثانى بكسله وخموله المكتسبين من الصحراء .

أضف الى ذلك أن اليهود بالرغم من تشمتهم ، يمتازون بولائهم ورقة شعورهم وعلمهم . كما أنهم قد قدموا لبريطانيا أحد رؤساء حكوماتها الممتازين وسيلتصق العرب واليهود من الآن الى خمسين سنة بقوميتهم وسوف يزدهر الوطن القومى اليهودى ان عاجلا أو آجلا ، ويصل الى مرحلة السيادة . وانى أفهم أن بعض أعضاء حكومة جلالته يتطلعون الى هذه المرحلة .

وكذلك ستتطور القومية العربية الى مرحلة المناادة بالسيادة من المحيط الى الخليج ، ومما لا شك فيه أن السيادة العربية واليهودية ستصطدمان واذا قدر لمشروع الهجرة اليهودية الى فلسطين النجاح ، فإن الصهيونية ستتوسع على حساب العرب دون سواهم . وسيبذل العرب قصارى جهودهم للقضاء على قوة وعظمة فلسطين اليهودية ، وهذا يعنى سفك الدماء .

وبريطانيا تتحكم الآن فى الشرق الأوسط ، ونحن لا نستطيع أن نكون أصدقاء للعرب واليهود فى آن واحد ، وانى أقترح منح الصداقة البريطانية لليهود وخدمهم بتقدير أنهم الشعب الذى سيكون صديقنا المخلص الموالى فى المستقبل ، ان اليهود مدينون لنا كثيرا ، وهم يحفظون لنا هذا الجميل . . . وسيكونون ثروة لنا بعكس العرب ، الذين سيكونون سلبيين معنا ، برغم خدماتنا لهم .

وسوف تكون فلسطين حجر الزاوية فى الشرق الأوسط ، فبينما تحدها الصحراء من جهة ، يحدها البحر من جهة أخرى ، ولها ميناء طبيعى ممتاز ، هو أحسن ميناء على ساحل البحر الأبيض المتوسط الشرقى ، ثم ان اليهود برهنوا على كفايتهم

المربية منذ احتل الرومان البلاد على حين يمتاز العربى بقسوته فى الحرب ، وجبه للسلب والتدمير والقتل .

والآن دعنى أتكلم عن فلسطين بالنسبة الى مصر : ففى حالة تطور السلاح من طائرات ودبابات ، سيكون الفصل فى المعركة للسلاح الأحدث ، والشجاعة وقوة الأعصاب والصبر ، ولذلك فانى أرى فى مصر العدو المسلح لليهود وبطور القوميتين العربية واليهودية الى مرحلة السيادة ، وبخسارتنا قناة السويس فى سنة ١٩٦٨ أى بعد ٤٧ سنة فان بريطانيا ستخسر مراكزها فى الشرق الأوسط . ولتقوية هذه المراكز ، أقترح ضم سيناء الى فلسطين . فقبل سنة ١٩٠٦ كان الحد التركى المصرى ممتدا من رفح فى الشمال الى قرب القناة . وكان شرقى سيناء وجنوبها قسما من الحجاز الخاضع للعثمانيين . وفى تشرين الأول سنة ١٩٠٦ منحت مصر حق ادارة سيناء حتى الحط الممتد من رفح الى رأس خليج العقبة . أما ملكيتها فبقيت لتركيا . وقد احتلها اللورد اللنبى بجيشه البريطانى دون مساعدة الجيش المصرى فأصبح مصيرها منوطا بقرار من الحكومة البريطانية المحتلة . وفى حالة ضم سيناء الينا ، فأننا نربح حدا فاصلا بين مصر وفلسطين ونثبت لبريطانيا مركزا قويا فى الشرق الأوسط ، مع اتصال سهل بالبحرين المتوسط والأحمر ، وقاعدة استراتيجية واسعة النطاق مع ميناء حيفا الممتاز الذى سنستعمله بموافقة اليهود .

ومن حسنات هذا الضم أنه سيحيط أية محاولة مصرية لغلاق القناة فى وجه ملاحتنا ، كما سيمكننا من حفر قناة تربط بين البحرين المتوسط والأحمر ، ثم أن ضم سيناء لن يثير أية قضية قومية ضدنا ، اذ أن البدو الرحل المقيمين فيها لا يتجاوزون بضعة آلاف . (*)

مذكرة رئيس المؤتمر العربى الفلسطينى الثالث

لوزير الخارجية البريطانية حول ضرورة وقف الهجرة

اليهودية الى فلسطين (*)

١٩٢١/٣/٨

سعادة ناظر خارجية انجلترا

طلما نيهنا حكومات الحلفاء بأن مهاجرى اليهود الذين يؤمون فلسطين ينشرون مبادئ البلشفية فى البلاد ويسببون وقوع الفتن فيها ولكننا قبل لم نلق اذنا صاغية اما اليوم فقد اعترفت الحكومة بأن فتنة يافا قد تسببت وبدأت من قبل اليهود وأن مهاجرينهم ينشرون روح البلشفية فى فلسطين لهذا نطلب مكررين ايقاف سير الهجرة اليهودية الى هذه البلاد حقنا للدماء ومنعا لسير نار البلشفية فى الشرق •

لجنة المؤتمر العربى الفلسطينى

(الاسلامى والمسيحى)

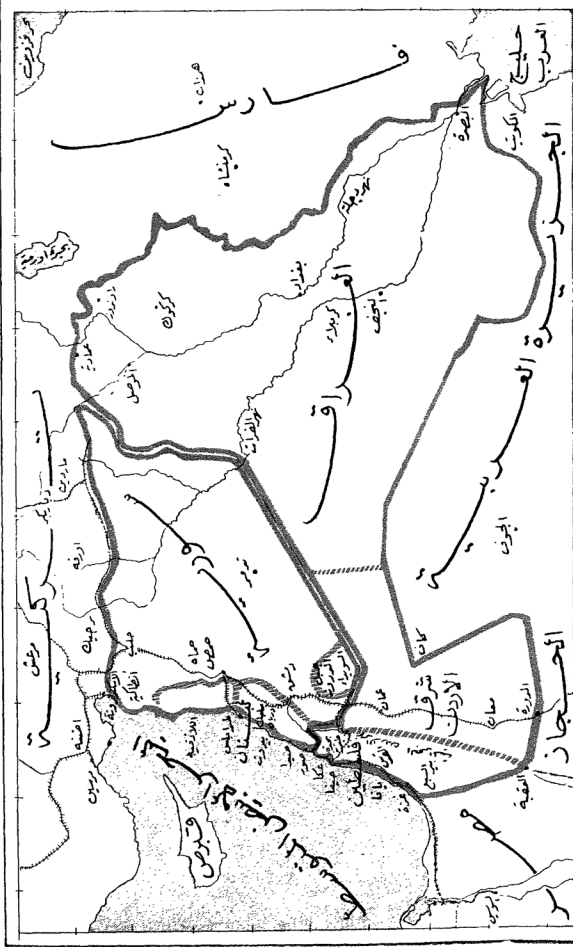
(قدمت نسخ الى كل من :

جلالة ملك بريطانيا العظمى - ومجلس اللوردات - ومجلس العموم - وقدااسة البابا - وناظر خارجية فرنسا - وناظر خارجية ايطاليا - وناظر خارجية اسبانيا - وناظر خارجية الولايات المتحدة الامريكية) •

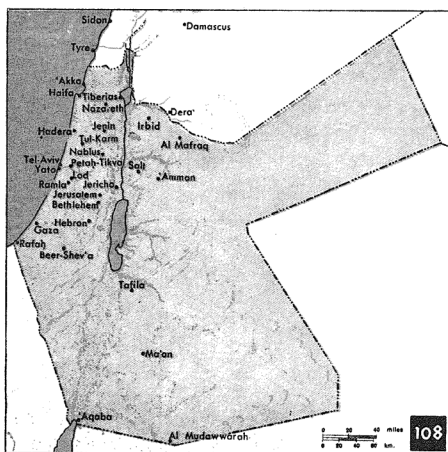
(*) مذكرة خطية موجودة فى مكتب السجلات العامة - لندن •

في سورية وفلسطين والعراق

مناطق الانتداب البريطاني والفرنسي



خريطة توضح الانتداب البريطاني في الشرق الأوسط
سنة ١٩٢٠



(١٠٠)

قرارات مؤتمر القاهرة (*)

١٢ - ٢٤ مارس سنة ١٩٢١

عقد وزير المستعمرات البريطانية مؤتمرا عاما للشئون الشرق الأوسط في القاهرة أيام ١٢ - ٢٤ آذار سنة ١٩٢١ ورأسه تشرشل نفسه وحضره بريس كوكس والسير هوبرت صموئيل ، وهما المندوبان الساميان في العراق وفلسطين ، وحضره لورانس وكلايتون وكورنواليس وجيرترود بيل .

وأصدر المؤتمر القرارات الآتية :

- ان تقدم ملكية العراق الى فيصل ، ملك سوريا المخلوع
- وأن تقدم امانة شرق الاردن الى عبد الله شقيق فيصل الاكبر
- وللتخفيف من حدة الوطنية العراقية تقرر أن يستبدل الانتداب بمعاهدة تحالف تعقد مع فيصل عند توليه العرش .

(*) نقلا عن كتاب «الشرق الاوسط في الشؤون العالمية» جورج لنشوفسكى .

صك الانتداب على فلسطين (*)

(أعلن مشروعه من قبل عصبة الأمم المتحدة بتاريخ ٦ يوليو سنة ١٩٢١ وصدق عليه في ٢٤ يوليو سنة ١٩٢٢ ووضع موضع التنفيذ في ٢٩ سبتمبر)

المقدمة :

مجلس عصبة الأمم

لما كانت دول الحلفاء الكبرى قد وافقت على أن يعهد بإدارة فلسطين التي كانت تابعة فيما مضى للمملكة العثمانية بالحدود التي تعينها تلك الدول الى دولة منتدبة تختارها الدول المشار إليها تنفيذا لنصوص المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم .

ولما كانت دول الحلفاء قد وافقت أيضا على أن تكون الدولة المنتدبة مسئولة عن تنفيذ التصريح الذي أصدرته في الاصل حكومة صاحب الجلالة البريطانية في اليوم الثاني من شهر تشرين الثاني سنة ١٩١٧ وأقرته الدول المذكورة لصالح انشاء وطن قومي لليهود في فلسطين على أن يفهم جليا أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن يضير بالحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية الموجودة الآن في فلسطين أو بالحقوق والوضع السياسي مما يتمتع به اليهود في أية بلاد أخرى .

ولما كان قد اعترف بذلك بالصلة التاريخية التي تربط الشعب اليهودي بفلسطين وبالأسباب التي تبعت على إعادة انشاء وطنهم القومي في تلك البلاد .

ولما كانت دول الحلفاء قد اختارت صاحب الجلالة البريطانية ليكون منتدبا على فلسطين .

ولما كان الانتداب على فلسطين قد صيغ في النصوص التالية وعرض على مجلس عصبة الأمم لاقراءه ولما كان صاحب الجلالة البريطانية قد قبل الانتداب على فلسطين وتعهد بتنفيذه بالنيابة عن عصبة الأمم طبقا للنصوص والشروط التالية .

ولما كانت الفقرة الثامنة من المادة ٢٢ المتقدمة الذكر تنص على أن درجة السلطة أو السيطرة أو الإدارة التي تمارسها الدولة المنتدبة سيحددها بصراحة مجلس عصبة الأمم اذا لم يكن هناك اتفاق سابق بشأنها بين أعضاء عصبة الأمم .

لذلك فإن مجلس عصبة الأمم بعد تأييده الانتداب المذكور يحدد شروطه ونصوصه بما يلي :

المادة الأولى :

يكون للدولة المنتدبة السلطة التامة في التشريع والإدارة باستثناء ما يكون قد قيد في نصوص هذا الصك .

(*) من كتاب «وثائق القضية الفلسطينية» جامعة الدول العربية

المادة الثانية :

تكون الدولة المنتدبة مسئولة عن وضع البلاد في احوال سياسية وإدارية واقتصادية تضمن انشاء الوطن القومي اليهودي وفقا لما جاء ببيانه في ديباجة هذا الصك وترقية مؤسسات الحكم الذاتي وتكون مسئولة أيضا عن صيانة الحقوق المدنية والدينية لجميع سكان فلسطين بقطع النظر عن الجنس والدين *

المادة الثالثة :

يترتب على الدولة المنتدبة أن تعمل على تشجيع الاستقلال المحلي على قدر ما تسمح به الظروف *

المادة الرابعة :

يعترف بوكالة يهودية ملائمة كهيئة عمومية لاسداء المشورة الى ادارة فلسطين والتعاون معها في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك من الامور التي قد تؤثر في انشاء الوطن القومي اليهودي ومصالح السكان اليهود في فلسطين ولتساعد وتشترك في ترقية البلاد على أن يكون ذلك خاضعا دوما لمراقبة الادارة *

يعترف بالجمعية الصهيونية كوكالة ملائمة مادامت الدولة المنتدبة ترى أن تأليفها ودستورها يجعلانها صالحة ولائقة لهذا الغرض ويترتب على الجمعية الصهيونية أن تتخذ ما يلزم من التدابير بعد استشارة حكومة صاحب الجلالة البريطانية للحصول على معونة جميع اليهود الذين يرغبون المساعدة في انشاء الوطن اليهودي *

المادة الخامسة :

تكون الدولة المنتدبة مسئولة عن ضمان عدم التنازل عن أى جزء من أراضى فلسطين الى حكومة دولة أجنبية وعدم تأجيرها الى تلك الحكومة أو وضعه تحت تصرفها بأية صورة أخرى *

المادة السادسة :

على ادارة فلسطين مع ضمان عدم الحاق الضرر بحقوق ووضع فئات الاهالى الاخرى أن تسهل هجرة اليهود في أحوال ملائمة وأن تشجع بالتعاون مع الوكالة اليهودية المشار اليها في المادة الرابعة ، حشد اليهود في الاراضى الاميرية والاراضى الموات غير المطلوبة للمقاصد العمومية *

المادة السابعة :

تتولى ادارة فلسطين مسئولية سن قانون للجنسية ويجب أن يشتمل ذلك القانون على نصوص تسهل اكتساب الجنسية الفلسطينية لليهود الذين يتخذون فلسطين مقاما دائما لهم *

المادة الثامنة :

ان امتيازات وحصانات الاجانب بما فيها مزايا المحاكم القنصلية والحماية التى

يتمتع بها الرعايا الأجانب في السابق بحكم الامتيازات أو العرف في المملكة العثمانية
لا تكون نافذة في فلسطين *

غير أنه متى انتهى أجل الانتداب تعاد هذه الامتيازات في الحال برمتها أو مع
التعديل الذي يكون قد تم الاتفاق عليه بين الدول صاحبة الشأن إلا إذا سبق للدول
التي كان رعاياها يتمتعون بالامتيازات المذكورة في أول آب سنة ١٩١٤ أن تنازلت
عن حق استرجاع تلك الامتيازات أو وافقت على عدم تطبيقها لأجل مسمى *

المادة التاسعة :

تكون الدولة المنتدبة مسئولة عن جعل النظام القضائي القائم في فلسطين ضامناً
تمام الضمان لحقوق الأجانب والوطنيين على السواء *

ويكون احترام الاحوال الشخصية والمصالح الدينية لمختلف الشعوب والطوائف
مضموناً تمام الضمان أيضاً وبصورة خاصة تكون ادارة الاوقاف خاضعة للشرائع
الدينية وشروط الواقفين *

المادة العاشرة :

تكون المعاهدات المبرمة بين الدولة المنتدبة وسائر الدول الاجنبية بشأن تسليم
المجرمين مرعية الاجراء في فلسطين الى أن تعقد اتفاقات خاصة بذلك فيما يتعلق
بفلسطين *

المادة الحادية عشرة :

تتخذ ادارة فلسطين جميع ما يلزم من التدابير لصون مصالح الجمهور فيما
يتعلق بترقية البلاد وعمرانها ويكون لها السلطة التامة في وضع ما يلزم من الاحكام
لاستهلاك أى مورد من موارد البلاد الطبيعية أو الاعمال والمصالح والمنافع العمومية
الموجودة في البلاد أو التي ستؤسس فيها بعد أو السيطرة عليها بشرط مراعاة
الالتزامات التي قبلتها الدولة المنتدبة على نفسها * ويترتب عليها أن توجد نظاماً
للاراضي يلائم احتياجات البلاد مراعية في ذلك من بين الامور الاخرى الرغبة في
تشجيع حشد السكان في الاراضي وتكثيف الزراعة *

ويمكن لادارة البلاد أن تتفق مع الوكالة اليهودية المذكورة في المادة الرابعة على
أن تقوم هذه الوكالة بانشاء أو تسيير الاشغال والمصالح والمنافع العمومية وترقية
مرافق البلاد الطبيعية بشروط عادلة ومنصفة مادامت الادارة لا تتولى هذه الامور
مباشرة بنفسها . غير أن كل اتفاق كهذا يجب أن يشترط فيه ألا تتجاوز الأرباح التي
توزعها الوكالة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة مقدار الفائدة المحقولة التي يعود بها
رأس المال المستثمر وإن كل ما يزيد على هذه الفائدة من الارباح يجب أن يستخدم
لما فيه نفع البلاد على الوجه الذي توافق عليه الادارة *

المادة الثانية عشرة :

يعهد الى الدولة المنتدبة بالاشراف على علاقات فلسطين الخارجية وحق اصدار
البراءات الى القناصل الذين تعينهم الدول الاجنبية ويكون لها الحق أيضاً في أن
تشمل رعايا فلسطين وهم خارج حدود منطقتها بحماية سفرائها وقناصلها *

المادة الثالثة عشرة :

تضطلع الدولة المنتدبة بجميع المسؤوليات المتعلقة بالإماكن المقدسة والمباني أو المواقع الدينية في فلسطين بما في ذلك مسئولية المحافظة على الحقوق الموجودة وضمان الوصول الى الاماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية وحرية العبادة مع المحافظة على مقتضيات النظام العام والآداب العامة . وتكون الدولة المنتدبة مسئولة أمام عصبة الأمم دون سواها عن كل ما يتعلق بذلك بشرط ألا تحول نصوص هذه المادة دون اتفاق الدولة المنتدبة مع ادارة البلاد على ما تراه الدولة المنتدبة ملائمة لتنفيذ نصوص هذه المادة وبشرط ألا يفسر شيء من هذا الصك تفسيراً يخول الدولة المنتدبة سلطة التعرض أو التدخل في نظام أو ادارة المقامات الاسلامية المقدسة الصرفة المصونة حصانتها .

المادة الرابعة عشرة :

تؤلف الدولة المنتدبة لجنة خاصة لدرس وتحديد وتقرير الحقوق والادعاءات المتعلقة بالإماكن المقدسة والحقوق والادعاءات المتعلقة بالطوائف الدينية المختلفة في فلسطين وتعرض طريقة اختيار هذه اللجنة وقوامها ووظائفها على مجلس عصبة الأمم لقرارها ولا تعين اللجنة ولا تقوم بوظائفها دون موافقة المجلس المذكور .

المادة الخامسة عشرة :

يترتب على الدولة المنتدبة أن تضمن جعل الحرية الدينية التامة وحرية القيام بجميع شعائر العبادة مكفولتين للجميع بشرط المحافظة على النظام العام والآداب العامة فقط ويجب ألا يكون ثمة تمييز مهما كان نوعه بين سكان فلسطين على أساس الجنس أو الدين أو اللغة وألا يحرم شخص من دخول فلسطين بسبب معتقده الديني فقط . ويجب ألا تحرم أية طائفة كانت من حق صيانة مدارسها الخاصة لتعليم أبنائها بلغتها الخاصة والا تنتقص من هذا الحق مادام ذلك مطابقاً لشروط التعليم العمومية التي قد تفرضها الادارة .

المادة السادسة عشرة :

تكون الدولة المنتدبة مسئولة عن ممارسة ما يقتضيه أمر المحافظة على النظام العام والحكم المنظم من الاشراف على الهيئات الدينية والجزئية التابعة لجميع الطوائف المذهبية في فلسطين ومع مراعاة هذا الشرط لا يجوز أن تتخذ في فلسطين تدابير من شأنها اعاقبة هذه الهيئات أو التعرض لها أو اظهار التحيز ضد أى ممثل من مثليها أو عضو من أعضائها بسبب دينه أو جنسيته .

المادة السابعة عشرة :

يجوز لادارة فلسطين أن تنظم على أساس التطوع القوات اللازمة للمحافظة على السلام والنظام والقوات اللازمة للدفاع عن البلاد أيضاً بشرط أن يكون ذلك خاضعاً لاشراف الدولة المنتدبة ولكن لا يجوز لادارة فلسطين أن تستخدم هذه القوات في غير الأغراض الآتفة الذكر الا بموافقة الدولة المنتدبة وفيما عدا ذلك لا يجوز لادارة

فلسطين أن تؤلف أو أن تستبقى أية قوة من القوات العسكرية أو البحرية أو الجوية .

ليس في هذه المادة ما يمنع ادارة فلسطين من الاشتراك في نفقات القوات التي تكون للدولة المنتدبة في فلسطين .

ويحق للدولة المنتدبة في كل وقت أن تستخدم طرق فلسطين وسككها الحديدية ومرافئها لحركات القوات المسلحة ونقل الوقود والمهمات .

المادة الثامنة عشرة :

يجب على الدولة المنتدبة أن تضمن عدم التمييز في فلسطين بين رعايا أية دولة من الدول الداخلة في عصبة الأمم (ومن جملة ذلك الشركات المؤلفة بحسب قوانين تلك الدولة) ورعايا الدولة المنتدبة أو رعايا أية دولة أجنبية أخرى في الأمور المتعلقة بالضرائب أو التجارة أو الملاحة أو تعاطي البضائع أو المهن أو في معاملة السفن التجارية أو الطائرات المدنية وكذلك يجب ألا يكون هناك تمييز في فلسطين ضد البضائع التي يكون أصلها من بلاد من بلدان الدول المذكورة أو تكون مرسلة إليها وتطلق حرية مرور البضائع بطريق التوسط (الترانسيت) عبر البلاد المشمولة بالانتداب بشروط عادلة .

ومع مراعاة ماتقدم وسائر أحكام صك الانتداب هذا يجوز لادارة فلسطين أن تفرض بالتشاور مع الدولة المنتدبة ما تراه ضروريا من الضرائب والرسوم الجمركية وأن تتخذ ما تراه صالحا من التدابير لتنشيط ترقية المرافق الطبيعية في البلاد وصيانة مصالح السكان فيها ويجوز لها أن تعقد بالتشاور مع الدولة المنتدبة اتفاقا جمركيا خاصا مع أية دولة من الدول التي كانت جميع أملكها في سنة ١٩١٤ داخلة في تركيا الآسيوية أو شبه جزيرة العرب .

المادة التاسعة عشرة :

تنضم الدولة المنتدبة بالنيابة عن ادارة فلسطين الى كل ميثاق من المواثيق الدولية العامة التي سبق عقدها أو التي تعقد فيما بعد بموافقة عصبة الأمم بشأن الاتجار بالرقيق والاتجار بالسلح والذخيرة أو بالمخدرات أو فيما يتعلق بالمساواة التجارية وحرية مرور البضائع بطريق التوسط (الترانسيت) والملاحة والطيران والمواصلات البريكية والبرقية واللاسلكية أو بالممتلكات الأدبية والفنية والصناعية .

المادة العشرون :

تعاون الدولة المنتدبة بالنيابة عن ادارة فلسطين في تنفيذ كل سياسة مشتركة تقررها عصبة الأمم لمنع انتشار الأمراض ومكافحتها بما في ذلك أمراض النباتات والحيوانات بقدر ما تسمح به الأحوال الدينية والاجتماعية وغيرها من الأحوال .

المادة الحادية والعشرون :

يترتب على الدولة أن تؤمن وضع وتنفيذ قانون خاص بالآثار القديمة على أساس القواعد المذكورة فيما يلي خلال الاثنى عشر شهرا الأولى من هذا التاريخ ويكون هذا

القانون ضامنا لرعايا جميع الدول الداخلة في عصبة الأمم المساواة في المعاملة فيما يتعلق بالحفريات والتنقيبات الأثرية :

١ - تعنى عبارة (الآثار القديمة) كل ما أنشأته أو أنتجته أيدي البشر قبل سنة ١٧٠٠ ميلادية .

٢ - يسن التشريع المتعلق بحماية الآثار القديمة على أساس التشجيع لا التهديد وكل من اكتشف أثرا دون أن يكون مزودا بالتصريح المذكور في الفقرة الخامسة وأبلغ الأمر إلى أحد موظفي الدائرة المختصة يكافأ بمكافأة تتناسب مع قيمة ما اكتشفه .

٣ - لا يجوز بيع شيء من الآثار القديمة إلا للدائرة المختصة ما لم تتنازل تلك الدائرة عن شرائه ولا يجوز اخراج شيء من الآثار القديمة من البلاد إلا بموجب رخصة تصدير صادرة من تلك الدائرة .

٤ - كل من أتلف أو الحق ضررا بقطعة من الآثار القديمة عن سوء نية أو إهمال يعاقب بالعقوبة المعينة .

٥ - يحظر إجراء الحفر أو التنقيب للبحث عن الآثار القديمة إلا بتصريح من الدائرة المختصة ويغرم المخالف بغرامة مالية .

٦ - توضع شروط عادلة لنزع ملكية الأراضي ذات القيمة التاريخية أو الأثرية سواء أكان نزع الملكية مؤقتا أم دائما .

٧ - يقتصر في إعطاء التصريح لإجراء الحفريات على الأشخاص الذين يقدمون أدلة كافية على خبرتهم في الآثار ويترتب على إدارة فلسطين ألا تسير عند إعطاء هذه التصاريح على طريقة تؤدي إلى استثناء علماء أية أمة من الأمم من التراخيص بدون سبب مبرر .

٨ - يقسم ناتج الحفريات بين المكتشف والدائرة المختصة على أساس النسبة التي تعينها تلك الدائرة فإذا تعذرت القسمة لأسباب علمية يعطى للمكتشف تعويض عادل بدلا من إعطائه قسما من الآثار المكتشفة .

المادة الثانية والعشرون :

تكون الإنكليزية والعربية والعبرية اللغات الرسمية لفلسطين وكل عبارة أو كتابة بالعربية وردت على طوابع أو عملة تستعمل في فلسطين يجب أن تكرر بالعبرية وكل عبارة أو كتابة بالعبرية يجب أن تكرر بالعربية .

المادة الثالثة والعشرون :

تتعرف إدارة فلسطين بالأيام المقدسة (الأعياد) عند كل طائفة من الطوائف في فلسطين كأيام عطلة قانونية لأفراد تلك الطائفة .

المادة الرابعة والعشرون :

تقدم الدولة المنتدبة إلى عصبة الأمم تقريرا سنويا بصورة تقنع المجلس يتناول

التدابير التي اتخذت أثناء تلك السنة لتنفيذ نصوص الانتداب وترسل نسخ من جميع الأنظمة والقوانين التي تسن أو تصدر أثناء تلك السنة مع التقرير .

المادة الخامسة والعشرون :

يحق للدولة المنتدبة بموافقة مجلس عصبة الأمم أن ترجى أو توقف تطبيق ما تراه من هذه النصوص غير قابل التطبيق على المنطقة الواقعة ما بين نهر الأردن والحد الشرقي لفلسطين كما سيعين فيما بعد بالنسبة للأحوال المحلية السائدة في تلك المنطقة وأن تتخذ ما تراه ملائما من التدابير لإدارة تلك المنطقة وفقا لأحوالها المحلية بشرط ألا يؤتى بعمل لا يتفق مع أحكام المواد ١٥ ، ١٦ ، ١٨ .

المادة السادسة والعشرون :

توافق الدولة المنتدبة على أنه اذا وقع خلاف بينها وبين عضو آخر من أعضاء عصبة الأمم حول تفسير نصوص صك الانتداب أو تطبيقها وتعذر حله بالمفاوضات يعرض على محكمة العدل الدولية الدائمة المنصوص عليها في المادة الرابعة عشرة من ميثاق عصبة الأمم .

المادة السابعة والعشرون :

ان كل تعديل يجرى في شروط هذا الانتداب يجب أن يكون مقترنا بموافقة مجلس عصبة الأمم .

المادة الثامنة والعشرون :

في حالة انتهاء الانتداب الممنوح للدولة المنتدبة بموجب هذا الصك يتخذ مجلس عصبة الأمم ما يراه ضروريا من التدابير لصون استمرار الحقوق المؤمنة بموجب المادتين ١٣ ، ١٤ على الدوام بضمان العصبة ويستعمل نفوذه لأن يكفل بضمان الجمعية احترام حكومة فلسطين للالتزامات المالية التي تحملتها إدارة فلسطين بصورة مشروعة في عهد الانتداب احتراماً تاماً وفي جملة ذلك حقوق الموظفين في رواتب التقاعد أو المكافآت .

(١٠٢)

مذكرة الوفد العربي الفلسطيني الأول

الى الحكومة البريطانية

حول المطالب الوطنية لعرب فلسطين (*)

١٩٢١/٨/١٢

ان أهالي فلسطين من مسلمين ومسيحيين الذين نمثلهم قد أوفدونا لنطلب من الشعب الانجليزى الحر ومن حكومة انجلترا حليفة العرب ما يأتى :

أولا : نطلب انشاء حكومة وطنية تكون مسئولة أمام مجلس نيابى «برلمان» منتخب من السكان الذين قطنوا فلسطين قبل الحرب من مسلمين ومسيحيين ويهود . وهذه الطلبات نبنيها على ما يأتى :

(أ) على المعاهدة المعقودة بين جلالة الملك حسين من جهة والحكومات البريطانية من جهة أخرى فى ٢٤ أكتوبر سنة ١٩١٥ بواسطة السر مكماهون الذى كان ممثلا لحكومة بريطانيا العظمى فى ذلك الوقت ويتكلم بلسانها وفى هذه المعاهدة اعترفت انجلترا باستقلال البلاد العربية والمبينة حدودها فيها ومن ضمنها فلسطين .

(ب) على تصريح بريطانيا وفرنسا المشترك الصادر فى ١١ نوفمبر سنة ١٩١٨ .

(ج) على تصريح اللورد اللنبى فى ١٤ نوفمبر سنة ١٩١٨ .

(د) على تصريحات إبان الحرب فاه بها رجال السياسة ورؤساء الحكومات المسئولون كتصريح المسيو بريان الذى كان وقتئذ رئيسا لوزراء فرنسا أمام مجلس النواب فى ٣ نوفمبر سنة ١٩١٥ وتصريح السر ادوارد غراى الذى كان وزيرا لخارجية بريطانيا أمام لجنة الأمور الخارجية فى ٢٧ أكتوبر سنة ١٩١٦ وعلى رد الحلفاء على مذكرة الرئيس ولسن فى ١٠ أكتوبر سنة ١٩١٧ وعلى تصريح المسيو ريبو رئيس وزراء فرنسا أمام مجلس النواب فى ٢٣ مايو سنة ١٩١٧ وعلى ما دار فى مجلس النواب الافرنسى فى ليلة ٤ و ٥ من شهر حزيران سنة ١٩١٧ ، وما دار فى مجلس الاعيان الافرنسية فى ٦ حزيران سنة ١٩١٧ وعلى تصريح للمستتر لويد جورج فاه به فى جلاسكو فى ٢٩ حزيران سنة

(*) مذكرة خطية موجودة فى مكتب السجلات العامة - لندن .

١٩١٧ وعلى تصريح المسيو بوانكاريه وأخيرا على تصريحات الرئيس
ولسن المتعددة قال فيها ان الحلفاء انما دخلت الحرب لتحرير الامم
الضعيفة وللاستقلال الشعوب التي كانت مظلومة من الأتراك ولم يخطر
على بال أحد أن ترغم هذه الشعوب على قبول شكل حكومة لا يريدونه .

(هـ) ان استعداد الشعب الفلسطيني للحكم الذاتي لا يقل عن استعداد غيره
من الشعوب التي قد ساعدتها بريطانيا في الماضي والحاضر على الاستقلال
وهنا نذكر اليونان والعرب والجيل الأسود وبولاندا والعراق .

ان ماينوف عن الخمسة وأربعين بالمائة من سكان فلسطين يقرأون ويكتبون
وقد يوجد بينهم ما يزيد عن الالف من متخرجي المدارس العليا كمدارس
الطب والحقوق والهندسة وباقي العلوم . وقد صرح المندوب السامي
في خطابه في ٣ حزيران سنة ١٩٢١ حيث قال : أسر عندما أرى بين
الأهالي شوقا حارا للتمتع بمنافع التعليم . وهذه الشهادة تكفي
للفرض .

(و) كنا نتمتع تحت حكم الأتراك بكثير من حقوقنا السياسية وكنا نوفد
الممثلين لنا لمجلس المبعوثان في الاستانة وبذلك نشترك في ادارة كل
السلطة ولكن ثرنا عليهم طلبا في الاستقلال ولذا أيضا اتحدت قواتنا
مع بريطانيا وحاربنا مع الحلفاء جنبا لجنب ومن المعروف ان عددا كبيرا
من جيش الملك فيصل كان من العرب الفلسطينيين .

(ز) ان الحكومة الوطنية الفلسطينية تقوم بنفقات الادارة وتوفر على بريطانيا
الملايين التي تنفقها الأمة على جيشها الذي أكبر سبب لوجوده في فلسطين
انما هو لتنفيذ الفكرة الصهيونية . فالميزانية الحاضرة مع ما يمكن
اقتصاده من المال بالرغم من وظائف كثيرة لا لزوم لها ومع الاقتصاد
المعقول ومع الصرف والتبذير القائمين على قدم وساق في الادارة المالية
تكفي ليس لادارة البلاد فقط بل أيضا لانشاء جيش صغير وقوة من
البوليس والجندرية للأمن العام . ان مادة (٢٢) من عهد جمعية للأمم
تخول الاستقلال الذاتي للبلاد المسلوخة عن تركيا والتي منها فلسطين .

ثانيا : نطلب الغاء فكرة انشاء وطن قومي لليهود في فلسطين .

(أ) كل من اطلع على تاريخ الحركة الصهيونية وعلى اقوال المسئولين وطبق
هذه الاقوال على ما هو جار الآن في فلسطين لا بد له من الاعتراف بأن
هناك خطرا داهما يهدد حياتنا كافة ولو اجتهد الصهيوونيون لاختفاء
نوابهم الحقيقية المبينة عليها سياستهم وعندنا من هذه الأقوال التي
لا يمكن دحضها أو تفسيرها بغير تفسير انشاء حكومة يهودية .

(ب) ان عدد اليهود الذين سكنوا فلسطين قبل الحرب لم يتجاوز السبعة
في المائة من مجموع عدد السكان وبين هذه الاقلية الساحقة لا يوجد
ما يزيد عن العشرة بالمائة تتكلم اللغة العبرانية واما الباقون فيتكلمون
العربية . وقد وضعت السلطتين التنفيذية والقضائية في أيدي رجلين

هما صهيونيان صميمان فهذه الاجراءات قد ضاعفت مخاوف الأهالي من خطر الوطن القومي .

(ج) ان ادعاء اليهود في فلسطين بنى على كونهم احتلوا هذه البلاد لمدة وجيزة قبل ما ينوف عن الف سنة وقد كانوا في عراق دائم مع جيرانهم مدة هذا الاحتلال ولم يتركوا أثارا تذكر في فلسطين تقابل مع الآثار التي تركها العرب والذين سكنوا البلاد مدة هي أطول بكثير من مدة الاحتلال اليهودي . زد على ذلك ان العرب ورثوا بلادهم عن أجدادهم جيلا بعد جيل فأى عدالة ترغمهم أن يتركوا شعبا آخر معهم في بلادهم .

ثالثا : نطالب أن توقف الهجرة اليهودية الى فلسطين بينما تؤلف حكومة وطنية :

(أ) قد كانت هذه المهاجرة من أهم أسباب العوز وغلاء المعيشة في فلسطين .

(ب) ان جلب عدد كبير من العمال اليهود ليزاحموا العامل الوطنى قد جعلت حالة هذا الأخير تزيد سوءا عما كانت عليه قبل خصوصا ان العامل اليهودى يتمتع بعطف الحكومة فحالة فلسطين الاقتصادية لا تسمح بالمهاجرة .

(ج) وقد دخل الى البلاد مع المهاجرين يهود متشربون المبادئ البلشفية واجتهدوا في منشوراتهم ومظاهراتهم وأعمالهم ليس محاربة التمويل فقط بل قلب الحكومة البريطانية .

(د) المهاجرة هي أسباب الاضطرابات التي حدثت في البلاد التي قتل من جرائها الأبرياء ونكلت الدماء وهذا مما يؤسف له جدا فقد حدث اضطراب في القدس في ٤ نيسان سنة ١٩١٩ وآخر في حيفا في آذار سنة ١٩٢١ وآخر في يافا في ايار سنة ١٩٢١ فأوقف السر هربرت صموئيل المهاجرة عندما شعر بخطرهما ولكنه عاد وسمح بها وقد ادمج قيودا لادخال المهاجرين بصورة ان هذه القيود هي واسعة جدا كأنها تفتح باب المهاجرة من دون قيد جديد .

رابعا : نطلب أن تحكم البلاد بموجب القانون العثماني الذي كان معمولا به قبل الحرب وأن تلغى جميع الشرائع والقوانين التي سنت بعد الاحتلال البريطاني وان لا تسن قوانين الا بعد ما تشكل حكومة وطنية .

(أ) ان حكومة فلسطين قد سنت قوانين قبلما يبت في مصير البلاد وبدون استشارة الأهالي الذين سنت هذه القوانين لأجلهم . زد على ذلك ان معظم هذه القوانين مضر بصالح الأهالي .

(ب) ومن هذه القوانين قانون منع الجرائم الذي يمنح الحكام ورؤساء المحاكم في المادتين ٢ و ٣ حق القبض على من يشاءون من الناس بصورة ادارية وبدون محاكمة وتكليفهم دفع مبلغ على حسن سلوكهم وقد يستندون في عملهم هذا على مجرد اعتقادهم بأن فلانا من الناس هو خطر على الهيئة أو ينوى أن يكون مشوشا لها فقانون كهذا يحكم على نيات

الناس الغير مصرح بها ويقيّد حريتهم الشخصية ويهدد كل عضو في الهيئة الاجتماعية بالغرامة والحبس لمجرد وشاية واش لا يمكن قبوله بصمت وقد يسهل هذا القانون الوشاية لمن أراد أن يكتسب رضا الحكومة أو أن ينتقم من أحد الناس لعداء شخصي موجود بين الاثنين عدا عن انه يزيد في سوء التفاهم بين الحاكم والمحكوم . وقد طبق هذا القانون على أناس متمسدين ذوي منزلة رفيعة بين الأهلين وسلوك حسن ونحتج على أن قانون كهذا لا يجب أن يسن تحت ادارة ملكية والبلاد في حالة سلم لا في حالة حرب وليس هناك ظروف فوق العادة تجيزه .

(ج) في المادتين ١٤ و ١٥ من قانون البوليس الجديد قد منحت الادارة نفسها الحق أن تزيد عند اللزوم عدد البوليس في مقاطعة على أن تجبي من الأهالي ما يقوم بنفقات هذا البوليس الاضافي .

نرى أن حفظ الأمن هو من أهم واجبات الحكومة واذا اقتضى الأمر كزيادة عدد البوليس يجب أن يصرف لهم نفقات من ميزانية البوليس العامة وليس من جيوب تلك المقاطعة فإن المحاكم وجدت لمحاكمة المجرمين ان كان هنالك جرم من أهالي تلك المقاطعة أو غيرها .

(د) في أول أكتوبر سنة ١٩٢١ صدر قانون الاراضي المحلولة وقد منحت الحكومة لنفسها الحق بالاستيلاء على بقعة من الأرض أهملت زراعتها وفلاحتها مدة ثلاث سنوات . نعم ان الحكومة العثمانية سنت قانونا كهذا ولكنها لم تعمل به أبدا وذلك لأن هناك أسبابا معقولة لتترك الأرض بدون زراعة . فكان الاجدر بحكومة فلسطين أن تنتظر حينما تمر الازمة الحالية الناتجة عن الحرب وحتى تشكل حكومة وطنية تنظر في أقدس حقوق الأهالي وهي الملكية الشخصية .

(هـ) وقد أصدرت قانونا آخر يختص بالاراضي وحددت فيه ما يمكن للشخص شراءه من الارض في المدن بثلاثين دونما وفي القرى والمزارع بثلاثمائة دونم انما صرحت للجمعيات والشركات بشراء عدد يزيد كثيرا عما ذكر . وقد أعطى المندوب السامي لنفسه الصلاحية لتحوير هذا القانون وتغيير مواده وتطبيقها حسبما يترأى له . فقانون كهذا يحدد الملكية الشخصية وكان من سوء نتيجته انه زاد في اشتباه الأهالي وتخوفهم من المقاصد الصهيونية .

(و) ثم في ٢٦ آب سنة ١٩٢٠ صدر قانون المهاجرة وقد حفظ المندوب السامي لنفسه الصلاحية بحسب المادة الخامسة منه (بالسماح) لكل من أراد الدخول الى فلسطين . وبحسب المادة الثامنة من هذا القانون يمكن للمندوب أن يخرج من البلاد من أراد من الناس اذا تراءى له ذلك ثم قد زاد على ذلك بأنه أعطى لنفسه الصلاحية باعفاء أي شخص أو أشخاص من هذا القانون أو من بعض مواده . فمن يضمن ان هذه الصلاحيات لا تستعمل في صالح اليهود وهل روح العصر تسمح بصلاحيات كهذه تعطى لشخص واحد ؟

فهذا أيضا قد زاد في تخوف الأهالي واشتباهم بمقاصد اليهود .

(ز) وصدر قانون آخر في ٤ تموز سنة ١٩١٨ يسلب الاهالي حقهم في تمييز الدعاوى التى تحكم فيها محاكم الاستئناف فهذا الحق كنا متمتعين به فى عهد الحكومة العثمانية ولا يمكن لشعب متمدن أن يسلم به .

خامسا : نطلب عدم فصل فلسطين عن اخواتها المقاطعات العربية المجاورة لها .

(أ) ان تجزئة البلاد العربية التى كانت تحت حكم الدولة العثمانية واعتناق كل منها قوانين وأنظمة مختلفة بخصوص الجمارك والتلغراف والسكك الحديدية والمصارف بالطبع يضر فى مستقبل وتقدم الأمة العربية الطامحة لاسترداد مدنيتهها ومجدها السابق .

(ب) النفقات الكبيرة التى يلزم صرفها للقياس بالحكومات المركزية والادارية والجمارك المتفرقة والضرائب على أهالي كل من المقاطعات المختلفة تسبب حملا ثقيلا ويستغنى عن ذلك اذا كانت كل هذه المقاطعات تدار بحكومة متحدة بلغة واحدة وجمرك واحد « الى آخره » .

(ج) الحلفاء الذين جاهروا بأن الشعوب الذين كانوا محاربين لهم سستتبع سياسيا أصلها كضم التيرول الى ايطاليا والرومانيين الذين كانوا تحت حكم أوستريا لرومانيا فيكل تأكيد يمنحون ذلك للعرب الذين حاربوا معهم جنبا لجنب وساعدوهم فى احراز النصر .

(الأعضاء)

ابراهيم شماس - شبلى جمل - أمين التميمى - توفيق حماد - موس كاظم الحسينى
(رئيس الوفد الفلسطينى العربى) .

تقرير لجنة هيكرافت (*)

نظرة عامة :

إن الشعب الحقيقي الذي نبحث عنه ليس شعباً اعتيادياً لأنه دام عدة أيام وقد ازداد يوماً بعد يوم إلى أن عم قضاء يافا بأجمعه وهوجمت المستعمرات اليهودية بشدة والحقيقة أن مظاهرة البولشفيك كانت الشرارة التي أشعلت حقن العرب القابل للانفجار وأحدثت الهياج الذي آل إلى سفك دماء العرب واليهود .

ونحن متيقنون بأن ليس هناك دافع لوقوع الاضطرابات غير الشعور السائد في البلاد ضد اليهود وهو ناشئ عن خطة الحكومة فيما يتعلق بالوطن القومي اليهودي وقد أكد لنا الكثيرون وتحققنا نحن بأنفسنا أنه لولا وجود القضية اليهودية في فلسطين لما لاقت الحكومة أقل صعوبة في إدارة الشؤون المحلية ونعتقد أن كره العرب للحكومة البريطانية نشأ عن مساعدتها للسياسة الصهيونية .

ولا أساس للتهمة التي كان اليهود يوجهونها للعرب أنهم قد دبروا هذه الاضطرابات هم أو قادة الافكار بينهم ورتبوا وقوعها في اليوم الأول من آيار . إن يوم آيار كان عيد الفصح عند العرب الارثوذكس الذين كانوا صباح ذلك اليوم في كنائسهم وأخذوا بعدئذ يتقبلون زيارات المعابدات الاعتيادية من أصدقائهم المسلمين وبناء عليه يكون بعيد الاحتمال أن ينتخب المسلمون والمسيحيون ذلك اليوم للقيام بغتنة عمومية .

وعندما ندقق النظر في الهجوم على المستعمرات اليهودية وليس والحضيرة وديران واليهودية نجد أن السبب الاول في ذلك كان الاشاعات عن قتل اليهود للعرب في حوادث يافا وكذا كانت كل الغارات نتيجة الحنق على اليهود المسبب عن هذه الاشاعات .

وما دام اليهود أقلية لا أهمية لها كما كانوا في عهد الحكومة التركية فلا يضايقهم ويكرههم أحد ولكن عندما بدأ العرب يعتقدون أن اليهود أصبحوا ذوي نفوذ عظيم على الحكومة نشأ شعور في البلاد لم يحتاج إلا إلى تحرش قليل من جانب عدد صغير من اليهود المقوتين لاضرام نار السخط العام ضد اليهود عموماً .

وقد تقدم إلينا طوعاً اشخاص يمثلون كافة فئات الشعب غير اليهود ليشرحوا لنا لماذا ثار الشعور العام ضد اليهود وكان هؤلاء الشهود من المسلمين والارثوذكس واللاتين والموارنة والروم الكاثوليك والانجليكان بما في ذلك كهنه الطوائف المسيحية

(*) من كتاب « وثائق القضية الفلسطينية » اصدار جامعة الدول العربية

المذكورة فاستنتجنا ان كل الشعب غير اليهود تقريبا • كان متحدا في العداء لليهود •

شكاوى العرب :

- ان شكاوى العرب التي كان لها دخل عظيم في الاضطرابات هي كما يلي :
- ١ - ان الصهيونيين جعلوا حكومة بريطانيا العظمى عند استلامها زمام ادارة فلسطين تتخذ خطة موجهة في الغالب نحو تأسيس وطن قومي لليهود وليس لمنفعة كافة الفلسطينيين على السواء •
 - ٢ - ان حكومة فلسطين وفقا لهذه الخطة قد اتخذت كهيئة استشارية رسمية لها جمعية صهيونية مرتبطة بها تهتم بالمصالح اليهودية قبل غيرها ومؤلفة بموجب امتيازاتها العديدة كحكومة داخل حكومة •
 - ٣ - انه يوجد في خدمة الحكومة عدد كبير من اليهود تزيد نسبتهم على عدد طاقاتهم •
 - ٤ - ان قسما من خطة الصهيونيين هو غمر فلسطين بشعب ذي مقدرة في الامور التجارية والادارية أكثر من العرب فينتج عن ذلك تفوقهم على بقية الاهالي •
 - ٥ - ان المهاجرين خطر اقتصادي على اهالي فلسطين بسبب مزاحمتهم ولأن المزاخرة تسهل عليهم •
 - ٦ - ان اليهود والمهاجرين يسيئون للعرب بتعريفهم واحتقارهم العادات الاجتماعية العربية •
 - ٧ - انه بالنظر للاحتياجات غير الكافية فقد سمح لليهود والمتشربين بالاقتدار البلشفية الدخول الى البلاد وان هؤلاء الاشخاص قد سعوا لاجداث نزاع اجتماعي واضطراب اقتصادي في فلسطين وبث المبادئ البلشفية ومن جملة أسباب تهيج العرب في يافا ضد اليهود العجرفة التي كان شبان وشابات « الحالونسيم » يظهرونها في شوارعها مرتدين لباسا خارجا عن اللياقة متأطنين بعضهم بعضا ذراعا بذراع ينشدون الاناشيد ، ويعيقون حركة السير • وعلى لعمرو كانوا يسلكون سلوكا مخالفا لمبادئ التأدب والحشمة عند العرب •
- وبيديه ان الانتقال من أحوال الشدة التي كانوا يقاسونها في البلاد التي جاؤا منها الى حرية « وطنهم القومي » محط احلامهم وآمالهم قد ضاعت وأنعش روحهم ومن جهة أخرى بديهي أيضا أن تهيج العرب من تبجح أولئك اليهود القادمين حديثا اذ ليس من السهل صب الحمر الجديد في أوعيته القديمة •
- ونحن نعتقد أنه لولا البواعث المذكورة أعلاه لما كان حقد على اليهود ولما وجد ميل غريزي ضدهم Anti .. Semitism في البلاد جنسياً كان أو دينيا •
- ومن المهم أن يدرك أن ما يكتبه الصهيونيون ومن يعطف عليهم في أوروبا يقرأه العرب في فلسطين ويبحثون فيه لا في المدن فقط بل في القرى أيضاً ونذكر على سبيل المثال فقرة مبهجة قدمها لنا أحد الشهود من كتاب عنوانه « انكلترا وفلسطين » تأليف ه • سايدبوتام طبع في لندن سنة ١٩١٨ :

ويرغب فى تشجيع المهاجرة اليهودية بكل وسيلة وفى ذات الوقت عدم تنشيد
مهاجرة العرب ونقتطف ما يأتى من مقالة افتتاحية للجويش كرونيكل فى عددها ٢٧٢٠
بتاريخ ٢٥ مايو ١٩٢١ :

«ان الحل الوحيد لمسألة فلسطين هو اعطاء اليهود كيهود تلك الحقوق والامتيازات
فى فلسطين التى تمكنهم من جعلها يهودية كما ان انكلترا انكليزية وكندا كندية » .

ولم تدرك اللجنة الى أى حد يصادق الصهيونيون المسئولون على التعابير التى
ذكرناها آنفا الى أن بدأت باستنطاق الدكتور ايدر نائب رئيس الجمعية الصهيونية
الذى كان معتدلا بالنسبة الى غيره فهو لم يحيد مطلقا فكرة الوطن القومى كما صرح
بها وزير المستعمرات والندوب السامى . وفى رأيه :

« ليس من الممكن أن يكون فى فلسطين سوى وطن قومى واحد هو الوطن
اليهودى ومن المستحيل أن تكون ثمة مساواة فى الشركة بين اليهود والعرب ..
وينبغى أن تكون هناك سيادة يهودية حالما يزداد عدد هذا العنصر ازديادا كافيا » .

ولا يخفى أن تصريحات الدكتور « ايدر » بصفته محيطا بأفكار الصهيونيين
واعتقاداتهم الرسمية من جميع وجوها تعتبر ذات شأن عظيم .

وقد قال أيضا بصريح العبارة « انه يجب أن يسمح لليهود لا العرب بحمل
السلاح وأكد ان تسليح اليهود يحسن العلاقات بينهم وبين العرب وانه يجب أن يسمح
للجمعية الصهيونية بتقديم الاعتراضات على تعيينات الحكومة وان تقدم اليها اسماء
الذين ترغب فى ترشيحهم لمنصب المندوب السامى فتنتخب الحكومة منهم واحدا » .

(١٠٤)

بيان هربت صموئيل

بصد سياسة في فلسطين بعد اضطرابات سنة ١٩٢١

« انى لزين أشد الحزن لأننى لم أستطع تحقيق الانسجام بين مختلف المذاهب والطرائف في فلسطين ، وهو ما كنت أسعى الى تحقيقه بكثير من السعى الجدى ... وعلى أولا ان أشير هنا الى ما وقع من سوء فهم مزعج للتعبير الذى ظهر فى وعد بلفور عن «اقامة وطن قومى للشعب اليهودى فى فلسطين» وانى لاسمع من جهات عدة أن الشعب العربى لن يوافق على اغتصاب بلاده وأماكنه المقدسة وأراضيه لاعطائها الى الغرباء ، وأن العرب لن يقرروا على الاطلاق قيام حكومة يهودية تحكم غالبية السكان من مسلمين ومسيحيين . ويقول الناس انهم لا يستطيعون أن يفهموا كيف وافقت الحكومة البريطانية التى عرفت فى العالم بعدلها على مثل هذه السياسة . وردى على هذه الأقوال ، أن الحكومة البريطانية التى تولى العدل المحل الأول من اعتبارها لم توافق ولن توافق قط على مثل هذه السياسة . وليس هذا هو المعنى الذى هدف اليه وعد بلفور . ومن المحتمل أن تكون الترجمة العربية للعبارة الانجليزية لم تنقل المعنى الحقيقى للوعد . فهو يعنى أن فى وسع اليهود ، الشعب المشتت فى جميع أرجاء العالم والذى ظلت قلوب ابنائه متعلقة بفلسطين أن يجدوا فى فلسطين وطناً لهم ، وأن فى وسع فريق منهم تحدد مصالح السكان الحاليين عدد أفرادهم أن يفدوا الى فلسطين ليساعدوا بما لديهم من موارد وما يقدمونه من جهود فى تطوير البلاد لصالح جميع سكانها . ولو رأينا أنفسنا فى حاجة الى اتخاذ أية اجراءات لاقتناع السكان المسلمين والمسيحيين بأن الحكومة ستراعى عملياً وفى تطبيقها ، هذه المبادئ وتحافظ على حقوقهم محافظة تامة ، فانا لن نتوانى عن اتخاذها وليس من المعقول أن تفرض الحكومة البريطانية التى أصبحت وصية على سعادة أهل فلسطين بموجب انتدابها عليها أية سياسة يجدون ما يبرر لهم الظن فى انها تتعارض مع دياناتهم ومع مصالحهم السياسية والاقتصادية . »

وانتقل بعد ذلك الى موضوع الهجرة اليهودية ، وأعلن طبيعة الأنظمة التى يعتزم وضعها لتنظيمها . وقال ان فى وسع الزائرين الذين يعتزمون قضاء ثلاثة أشهر فى البلاد أو أقل ، أو الذين يملكون موارد مالية كافية ومستقلة أو أصحاب المهن الذين يعتزمون ممارسة مهنتهم فى البلاد ، أو أفراد العائلات التى يقيم معيلوها فى فلسطين ، أولئك الذين يمكن تشغيلهم ضمن فترة زمنية محددة بأن يأتوا الى فلسطين ، لكن ، « أوضاع فلسطين لاتسمح بأية صورة من الصور بما يشبه الهجرة الجماعية . »

وانتقل السير هربت من موضوع الهجرة الى موضوع الخطر الشيوعى المتجسد فى حزب « موبسى » فقال ان « عددا صغيرا من الوافدين الجدد قد صبغوا بالصبغة البلشفية المؤذية ، وأنهم يحملون معهم الدمار الاقتصادى لجميع الطبقات فى أية بلاد يدخلونها » .

(١٠٥)

مذكرة رئيس اللجنة التنفيذية

للمؤتمر العربي « الاسلامى والمسيحى » فى فلسطين

لرئيس مجلس العموم البريطانى

حول ضرورة الفاء وعد بلفور وتغيير السياسة البريطانية بفلسطين (*)

١٩٢١

سماعة رئيس مجلس العموم بلندن .

ان المعارك الدموية القائمة اليوم فى يافا ، ويد التقويض والهدم الاباحية التى تتهدد جميع فلسطين انما هى احدى نتائج عهد بلفور وسياسة الحكومة الحاضرة التى ترمى الى جعل فلسطين وطنا قوميا لليهود وملاحقتها للخطط الفاسدة التى ترسمها الجمعية الصهيونية لاجل اخراج الوطنيين من بلادهم ومنازلهم مما سهل لمهاجرى اليهود نشر مبادئ البلشفية فى الطائفة اليهودية واثارة الفتن والثورات فى بلاد السلام ومهد الاديان .

ان احتجاجات الامة على هذا الوعد وهذه السياسة قد توالى عليكم بلا جدوى أما وقد بدأ شرر اللهب المقبل يتطاير فيحرق البلاد بلدة بلدة فقد جئناكم اليوم ونار البلشفية تكاد تلتهم احدى أمهات بلادنا وعلم الهدم والتقويض الاحمر يرفع علنا فى البلاد ومناشير دعوة الشيوعية توزع على الاهلين بصورة متوالية نطلب الفاء عهد بلفور وتغيير سياسة الحكومة الحاضرة قبل ان تدهمنا نار البلشفية بحالة أوسع وأشد بحيث لانقوى معها على مساعدة الحكومة لاطفائها فتلتهم البلاد والشرق أجمع .

(قدمت نسخ الى المراجع الآتية :

جلالة الملك - قداسة البابا - مجلس اللوردات - ناظر خارجية فرنسا -
ناظر خارجية الولايات المتحدة - ناظر خارجية ايطاليا - ناظر خارجية اسبانيا -
ناظر خارجية انجلترا) .

(*) مذكرة خطية موجودة فى مكتب السجلات العامة - لندن .

القانون الأساسي للمنظمة الصهيونية

كما تبناه المؤتمر الصهيوني الثاني عشر (١٩٢١) ، في صيفته
المعدلة ، وبناء على قرار المؤتمر الذي خول اللجنة التنفيذية
صلاحية تقويم أسلوب النص

- ١ - تسمى الصهيونية لايجاد وطن للشعب اليهودي في فلسطين يضمه القانون العام .
- ٢ - تضم المنظمة الصهيونية جميع اليهود الذين يعترفون بالبرنامج الصهيوني
ويدفعون رسوم الشيقل .

١ - التنظيم

(أ) قواعد عامة :

- ١/٣ تتألف المنظمة من جمعيات أهلية وجمعيات عمل . يحق لاعضاء جمعية العمل
الانتماء الى الجمعيات الاهلية المحلية أيضا ، لكنهم لا يدفعون الشيقل (رسم
العضوية) الا مرة واحدة .
- ٢/٣ يمكن للجمعية الاهلية في بلد ما أن تتحد مع الفروع المحلية لجمعيات العمل
لتشكل واياما هيئة مشتركة بقصد حل القضايا المشتركة بينها ويصدق ذلك
أيضا على الجمعيات الاهلية المحلية فيما بينها .
- ٣/٣ لا يسمح بتشكيل أكثر من جمعية أهلية في البلد الواحد الا بصورة استثنائية
وفي مناطق محددة اقليميا ، وذلك بعد ترخيص من اللجنة التنفيذية التي تستمع
الى الجمعية الاهلية في ذلك البلد وتنظر في طلبها الراهم الى انشاء الفرع الثاني .
- ٤ يشترط في قبول انتساب رابطة من دافعي الشيقل الى الجمعية الاهلية في بلد
ما أن توافق هيئتها الادارية على ذلك . وفي حال الامتناع عن القبول ، يحق
لرابطة المذكورة أن تتقدم بالشكوى الى اللجنة التنفيذية التي تتخذ قرارا
نهائيا بعد الاستماع الى الجمعية الاهلية .
- ٥ يتوجب على أعضاء المنظمة القاطنين في محل ما أو في أقاليم مجاورة أن يتحدوا
لتشكيل رابطة من دافعي الشيقل .
- ٦ الادارة الكلية للمنظمة هي بأيدى المؤتمر (انظر القسم « د ») اللجنة المركزية
(قسم «هـ») ولجنة (قسم «و») واللجنة التنفيذية (القسم «ز») .

١/٧ المقررات الصادرة من هيئة عليا (كاللجنة التنفيذية والهيئات الادارية لكل من الجمعيات الاهلية أو الروابط المحلية) ومن ضمن صلاحياتها تلزم الاجهزة الخاضعة لها على التقيد بها .

٢/٧ اجهزة الحركة مسئولة عن نشاط موظفيها ضمن دوائر عملهم .

٨ في حال تمارس قوانين البلد مع التنظيم الذي تنص عليه هذه القوانين تخول اللجنة التنفيذية ، بناء على طلب مقدم من الهيئة الادارية للجمعية الاهلية وبعد موافقة اللجنة المركزية ، احداث استثنائية مؤقتة من هذه القوانين ، ويمكن أن تسمح اللجنة التنفيذية في الحالات الطارئة باتخاذ اجراءات من هذا النوع شريطة أن تحظى بموافقة اللجنة المركزية فيما بعد .

(ب) الجمعيات الاهلية :

٩ ينتخب جميع دافعي الشئقل المنتمين الى جمعية أهلية واحدة لجنة دائمة من المندوبين وفقا للقوانين الاهلية وتجتمع هذه اللجنة على الاقل مرة كل عامين .

١٠ تقوم لجنة المندوبين الدائمة بتثبيت القوانين الاهلية وادارة الجمعية الاهلية وفقا لقوانين المنظمة والجمعية ، وكذلك بانتخاب الهيئة الادارية التي تصرف الشؤون القائمة في الجمعية الاهلية .

(ج) جمعيات العمل :

١/١١ يحق لكل مجموعة تضم ٢٠٠٠ من دافعي الشئقل الذين يمثلون نظرات خاصة داخل المنظمة الصهيونية أن تشكل جمعية عمل بموافقة لجنة العمل .

٢/١١ يتوجب على لجنة العمل التأكد من مطابقة هذا التجمع للنظام العام وذلك خلال الجلسة الثانية من تقديم الطلب المكتوب لدى اللجنة التنفيذية على أبعد حد .

١٢ في حال ممانعة لجنة العمل تجوز الشكوى أمام اللجنة المركزية التي تتخذ قرارا نهائيا بهذا الصدد .

١٣ حين ينخفض عدد دافعي الشئقل والمنتمين الى جمعية عمل الى أقل من ١٠٠٠٠ عضو ، يستطيع المؤتمر ، أى اللجنة المركزية (بأكثرية ثلثي الاصوات في اللجنة الاخيرة) اعلان حل جمعية العمل المذكورة .

١٤ القوانين المتعلقة بالجمعيات الاهلية وهيئاتها الادارية هي سارية المفعول على جمعيات العمل أيضا .

(د) المؤتمر :

١٥ المؤتمر هو الهيئة التشريعية العليا في المنظمة الصهيونية .

١٦ يجتمع المؤتمر الصهيوني الرسمي مرة كل عامين على الاقل وفي المكان والزمان المعينين من قبل لجنة العمل . توجه اللجنة التنفيذية الدعوة للاجتماع .

١٧ واجبات المؤتمر هي التالية بصورة خاصة :

- (أ) تقبل التقرير المرفوع من اللجنة التنفيذية حول نشاطها ونشاط جميع المؤسسات الصهيونية ودراسته .
- (ب) تحديد برنامج العمل ووضع الميزانية للمرحلة الادارية التالية على أساس الوثائق المصدقة .
- (ج) قبول اقتراحات لجنة العمل واللجنة المركزية والمندوبين للتباحث بشأنها واتخاذ القرارات .
- (د) استلام استجابات المندوبين وتدارسها .
- (هـ) اجراء الانتخابات .

١٨ تبقى الانتخابات التي يجريها المؤتمر (باستثناء تلك التي تنتهي مدتها بانتهاء المؤتمر) صالحة حتى اختتام المؤتمر الرسمي التالي وطالما لا يقرر المؤتمر العكس ولا تنص هذه القوانين على عكس ذلك صراحة .

١٩ تسير أعمال المؤتمر وفقا للنظام الداخلي الذي يقره المؤتمر .

٢٠ بالإضافة الى المندوبين المنتخبين بحق لاجضاء لجنة العمل (انظر المادة ٤٦) أن يشتركوا في المؤتمر ويحق لهم أن يتمتعوا بالحقوق نفسها التي يتمتع بها المندوبون .

١/٢١ يحق لكل من اللجنة التنفيذية ولجنة العمل واللجنة المركزية ان تدعو لعقد مؤتمر استثنائي في أى وقت . ويضم هذا المؤتمر أولئك المندوبين الذين جرى انتخابهم للمؤتمر الرسمي السابق مضافا اليهم أولئك الأشخاص الذين جاء ذكرهم في المادة عشرين وكانوا من المسؤولين خلال مدة انعقاد المؤتمر الاستثنائي .

٢/٢١ يجرى تعيين أعمال المؤتمر الاستثنائي .

(أ) بواسطة قرار الهيئة المدعوة للاجتماع .

(ب) عن طريق الاقتراحات المقدمة من خمس الأعضاء المشتركين في هذه الجلسة .

(ج) بناء على طلب اللجنة التنفيذية في هذا الاجتماع .

٣/٢١ يحق للمؤتمر الاستثنائي أن يغير جدول الأعمال .

٢٢ تخضع أعمال المؤتمر الاستثنائي للأنظمة والقوانين نفسها التي يخضع لها المؤتمر العادي .

٢٣ يتمتع كل عضو في المنظمة يبلغ الثامنة عشرة من العمر بحق التصويت داخل المؤتمر ويحق له الانتخاب للمؤتمر في سنه الرابعة والعشرين .

٢٤ تتخذ كل من الهيئات الادارية للجمعيات الاهلية والرابطات الاجراءات الكفيلة بمنع المنتخب من ممارسة حقه الانتخابي أكثر من مرة .

١/٢٥ تنتخب كل جمعية أصلية مندوبا . وفقا لما ورد في نص المادة ٢٦ عن كل ٢٠٠٠ دافع شيقل ، وتدفع هذه الرسوم بناء على قانون الانتخاب خلال عام المؤتمر . كل زيادة ١٠٠٠ شيقل فائضة عن ٢٠٠٠ و ٤٠٠٠ و ٦٠٠٠ الخ ، انتخاب مندوب ثان .

٢/٢٥ الجمعيات الأهلية التى لها فروعها فى بلد ما أو أكثر من بلد واحد والتي دعت تسليما ١٠٠٠ شيقل على الأقل لها انتخاب مندوب عنها ، مع انها لم تبلغ حد الالف شيقل المذكور .

٣/٢٥ الجمعيات الأهلية التى لم تبلغ حد الالف شيقل ، وكذلك رابطات دافعى الشيقل وجمعياتها فى البلدان الحالية من جمعية أهلية تستطيع أن تتحد فى هيئة انتخابية واحدة لكى تصل الى العدد المطلوب وتخوض الانتخاب سوية . يتعين عدد مندوبيها وفقا للفقرتين ١ و ٢ فى هذه المادة . ويجب اعلام اللجنة التنفيذية عن كل اتفاق من هذا النوع ضمن المدة التى يحددها قانون الانتخاب . وفى حال تعذر الوصول الى اتفاق ضمن المدة القانونية تأخذ اللجنة التنفيذية على عاتقها مسئولية دمج تلك الجمعيات فى هيئة انتخابية واحدة .

٤/٢٥ يحق للجمعية الأهلية فى فلسطين أن تنتخب مندوبا عن كل ١٠٠٠ شيقل كاملة .

٥/٢٥ يحق لجمعيات العمل أن تقرر ، بالاتفاق مع جمعيات أهلية منفردة اشتراك دافعى الشيقل فيها ، والذين يقيمون فى مناطق الأهلية تلك ، بالانتخاب مع الجمعية الأهلية وليس ضمن جمعية العمل .

٦/٢٥ تنتخب جمعيات العمل فى كل بلد وفقا للطريقة نفسها التى تتبعها الجمعيات الأهلية فى البلد نفسه .

١/٢٦ يحق للجنة المركزية ، وكذلك لجنة العمل ، أن تغير الأرقام الألف والالف شيقل المنصوص عنها والمحددة فى المادة ٢٥ ويكون هذا التغيير سارى المفعول بالنسبة لانتخابات المؤتمر التالية ، وذلك عندما ترى اللجنة التنفيذية ان هذا التغيير يحسن الأخذ به لكى لا يتعدى عدد المندوبين ٤٠٠ ولا ينخفض الى أقل من ٢٥٠ .

٢/٢٦ لا تجوز زيادة الأرقام المذكورة فى نص المادة ٢٥ فيما يتعلق بالعشرة آلاف الأولى من دافعى الشيقل فى أى جمعية أهلية أو لدى أية جماعة محلية تنتمى الى جمعية عمل .

١/٢٧ انتخاب المندوبين للمؤتمر يجرى بصورة مباشرة وبطريقة الاقتراع السرى .
٢/٢٧ لكل ناخب حق الادلاء بصوت .

١/٢٨ ينص قانون الانتخاب على أحوال الانتخابات الأخرى وعلى المدة التى يجب من ضمنها دفع مبالغ الشيقل التى يجرى على أساسها حساب عدد المندوبين .

٢/٢٨ يتوجب على قانون الانتخابات اتخاذ الاجراءات الكفيلة بضمان تمثيل للأقليات .

٢٨/٣ تعيد اللجنة التنفيذية قانون الانتخابات وتوافق عليه اللجنة المركزية .

٢٨/٤ تعين اللجنة التنفيذية موعد اجراء الانتخاب .

٢٩ يحق للهيئات الادارية فى الجمعيات الاهلية وجمعيات العمل أن تلغى بناء على احتجاج مكتوب ، انتخاباً قد جرى وتعد لانتخابات جديدة .

٣٠ تصدر محكمة المؤتمر قراراً نهائياً فيما يتعلق بشرعية انتخابات المؤتمر وعلى المحكمة أن تبلغ المؤتمر قرارها خلال الجلسة الثانية فى أقصى حد . لا يحصل نقاش ولا تتخذ القرارات حول هذا الموضوع .

٣١ المدة القانونية لولاية مندوب فى منصبه هى من تاريخ انعقاد المؤتمر الذى جرى انتخابه له حتى اجراء الانتخابات البعيدة للمؤتمر التالى داخل الجمعيات الاهلية وجمعيات العمل . تبطل الصلاحية فى أقصى حد ، مع انعقاد المؤتمر التالى الذى قام نتيجة انتخابات جديدة .

٣٢/١ لكل مندوب حق الادلاء بصوت واحد فى المؤتمر .

٣٢/٢ لا يتقيد المندوبون بالوامر والتعليمات .

٣٣ مقعد المندوبية غير قابل للنقل والاستبدال .

٣٤ يجرى انتخاب نواب للمندوبين خلال انتخاب المندوبين أنفسهم لى ينوبوا عنهم فى الحالات الطارئة .

٣٥ تنشر اللجنة التنفيذية جدول أعمال كل مؤتمر خلال مدة أقصاها ثلاثة أسابيع من ابتداء المؤتمر .

٣٦ ينتخب المؤتمر مجلسه الرئاسى بناء على اقتراح من لجنة العمل .

هـ - اللجنة المركزية :

٣٧/١ يجرى تشكيل لجنة مركزية للتشاور واتخاذ المقررات فى المسائل الهامة التابعة للمنظمة الصهيونية خلال المدة التى تفصل مؤتمراً عن الآخر .

٣٧/٢ تقوم هذه اللجنة بالمهام نفسها التى يقوم بها المؤتمر . وبالإضافة الى ذلك تصرف تلك الأعمال التى يعينها هذا القانون الاساسى أو يحيلها اليها المؤتمر بشكل خاص .

٣٧/٣ لا يحق لهذه اللجنة المركزية ان تغير القانون الاساسى للمنظمة أو أن تعدل القرارات التى اتخذها المؤتمر أو أن تنتخب لجنة العمل أو اللجنة التنفيذية أو أياً من المجالس المالية والاقتصادية .

٣٧/٤ غير انه يحق للجنة المركزية ، بأكثرية ثلثى الاعضاء الحاضرين ، ان تحل كلا من اللجنة التنفيذية والمجلسين المالى والاقتصادى . وتستطيع اللجنة التنفيذية أن تدعو لعقد مؤتمر استثنائى ضد ذلك القرار وعلى ذلك المؤتمر ان يعقد فى فى خلال شهرين من نهاية اجتماع اللجنة المركزية وفى المكان والزمان

المعينين من قبل اللجنة المركزية ويجب على اللجنة التنفيذية أن تعلن عن قرارها في دعوة مؤتمر استثنائي خلال مدة لا تتجاوز آخر جلسات اللجنة المركزية. وفي حال عدم القيام بذلك تجرى اللجنة المركزية انتخابات تكميلية لمقاعد الأعضاء الذين انتهت ولايتهم .

٣٧/٥ تستطيع اللجنة المركزية اجراء انتخابات تكميلية لمقاعد الاعضاء المنتهين من اللجنة التنفيذية . والا توجب عليها تثبيت الانتخابات التي أجرتها لجنة العمل .

٣٨ تتألف اللجنة المركزية من :

(أ) أعضاء لجنة العمل الذين لا ينتمون الى اللجنة التنفيذية (أنظر المادتين ٥٣ و ٥٥ فقرة ٤) .

(ب) رئيس المؤتمر الأخير .

(ج) ممثل عن المجلس الادارى لكل من صندوق الائتمان اليهودى للاستعمار الصندوق القومى اليهودى والصندوق التأسيسى لفلسطين .

(د) رئيس محكمة المؤتمر ومحكمة الشرف ومحامى المؤتمر .

(هـ) ممثلين عن الجمعيات الاهلية وجمعيات العمل .

٣٩ يجب على الجمعيات الأهلية وجمعيات العمل ابلاغ نتائج انتخاباتهم الى اللجنة التنفيذية خلال ٣ أشهر من نهاية المؤتمر ، وكذلك ابلاغها عن كل التغييرات والدعوات .

٤٠/١ يحق لكل جمعية أهلية أو جمعية عمل أن تبعت بمندوب عنها لقاء كل مبلغ يصل الى ١٠ر٠٠٠ شيقل ، وفي حال فائض من ٥٠٠٠ شيقل عن ١٠ر٠٠٠ أو ٢٠ر٠٠٠ الخ تبعت بمندوب اضافى آخر الى اللجنة المركزية

٤٠/٢ يحق لجمعية أهلية تمتد الى بلد أو أكثر من بلد واحد وتدفع ١٥٠٠ شيقل على الأقل ، أن تبعت بمندوب أو ممثل عنها على الرغم من عدم بلوغها حد ١٠ر٠٠٠ شيقل .

٤٠/٣ الجمعيات الأهلية التى تبلغ حد ١٥٠٠ شيقل باستطاعتها الاتحاد مع جمعيات أهلية أخرى فى وضع مائل ، بقصد الوصول الى ذلك الرقم وارسال ممثل مشترك عنها .

٤١/١ يتقرر عدد الممثلين عن كل جمعية أهلية أو جمعية عمل فى اللجنة المركزية وفقا لمبالغ الشيقل التى جمعتها كل واحدة منها خلال السنة المالية (سنة الشيقل) ودفعتها الى اللجنة التنفيذية .

٤١/٢ تعتبر السنة المالية منتهية بناء على المدة التى يحددها قانون الانتخاب لتسليم الشيقل .

٤٢/١ تترك مسألة طريقة الانتخاب للجمعيات الاهلية وجمعيات العمل وعلى هذه أن تضم القواعد اللازمة الى قوانيننا الاساسية .

٢/٤٢ يجرى خلال انتخاب الممثلين انتخاب نائبين عنهم لكي يحلوا محلهم أثناء تفهيم المستمر أو الاضطرارى .

٣/٤٢ يتمتع كل عضو فى اللجنة المركزية بصوت واحد .

١/٤٣ اللجنة التنفيذية تدعو اللجنة المركزية الى الاجتماع .

٢/٤٣ تدعو اللجنة التنفيذية ، بناء على طلب مكتوب ومقدم من ثلث أعضاء اللجنة المركزية ، الى الاجتماع خلال شهر واحد وضمن مدة أقصاها شهرين آخرين .

٤٤ تجتمع اللجنة المركزية كل عام لا ينعقد خلال أى مؤتمر لكي تتباحث فى شئون الموازنة وتتخذ قرارا بشأنها ، لكي تتسلم تقرير اللجنة التنفيذية (المؤتمر السنوى) .

١/٤٥ يتضمن نظام أعمال اللجنة المركزية الذى يصادق عليه المؤتمر مقررات تحدد دعوة اللجنة للانعقاد ، ومدى صلاحيتها فى اتخاذ المقررات والطرق الخاصة التى تدار بها الجلسات والمناقشات .

٢/٤٥ وفيما يتعدى ذلك تخضع أعمال اللجنة المركزية لنظام أعمال المؤتمر سارى المفعول .

و - لجنة العمل :

تتألف لجنة العمل مما يلى :

١/٤٦ (أ) أعضاء اللجنة التنفيذية .

(ب) الأعضاء الثلاثة للمجلس المالى والاقتصادى كما نصت على ذلك المادة ٥٥ فقرة ٤ .

(ج) ممثل عن المجلس الادارى لكل من صندوق الائتمان اليهودى للاستعمار والصندوق القومى اليهودى والصندوق التأسيسى لفلسطين .

(د) ٢٥ عضوا ينتخبهم المؤتمر .

٢/٤٦ الأعضاء الخمسة والعشرون المذكورون أعلاه تحت قسم « د » (مادة ٤٦) لهم وحدهم حق التصويت فى لجنة العمل .

٣/٤٦ ينتخب المؤتمر نوابا لأعضاء لجنة العمل المقيمين فى بلدان ما وراء البحار فى فلسطين لكي ينوبوا عن الغائبين خلال الجلسات المعينة .

٤/٤٦ ينتخب المؤتمر نائبا لكل واحد من الأعضاء المنتخبين الباقين فى حال الغياب الاضطرارى المستمر .

٥/٤٦ لا يسرى مفعول تمثيل أعضاء لجنة العمل بواسطة نواب عنهم على المؤتمر (المادة ٢٠) ، بناء على الفقرة ٣ .

١/٤٧ تجتمع لجنة العمل مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل .

٢/٤٧ تقوم اللجنة التنفيذية بالدعوة القانونية للاجتماع .

٣/٤٧ تجرى دعوة لجنة العمل للاجتماع بناء على طلب مكتوب يقدمه ثمانية من أعضائها المنتخبين خلال أسبوعين وفي مدة أقصاها أربعة أسابيع أخرى .

٤٨ تنتخب لجنة العمل مجلسها الرئاسي الخاص . ويحق لهذا المجلس دعوة اللجنة للانعقاد فى أى وقت .

١/٤٩ تقوم لجنة العمل بالتشاور وبمراقبة تنفيذ جميع المسائل التى قررها المؤتمر أو اللجنة المركزية ، وكذلك الاشراف على جميع المؤسسات الصهيونية .

٢/٤٩ تقع على عاتق لجنة العمل ، ضمن حدود الميزانية التى عينها المؤتمر أو اللجنة المركزية ، مهمة اتخاذ القرارات التفصيلية أو المفردة .

٣/٤٩ حين تتطلب الأوضاع الطارئة ذلك، تستطيع لجنة العمل بأكثرية الثلثين ادخال تعديلات على الميزانية المحددة .

٤/٤٩ يحق للجنة العمل ، فى المسائل العاجلة والهامة للمنظمة الصهيونية أن تتخذ مقررات بنفسها شريطة ألا تتعارض هذه المقررات مع مقررات المؤتمر أو اللجنة المركزية .

٥٠ تستدعى صلاحية لجنة العمل لاتخاذ المقررات حضور ١٣ من الأعضاء المنتخبين على الأقل .

٥١ لجنة العمل مسؤولة عن أعمالها تجاه المؤتمر واللجنة المركزية .

٥٢ يحق لأعضاء لجنة العمل المطالبة بأن تعوض عليهم المصروفات التى يتكفلونها من جراء اشتراكهم فى الجلسات .

ز - اللجنة التنفيذية :

١/٥٣ تقوم اللجنة التنفيذية بإدارة المنظمة الصهيونية وتنفيذ مقررات كل من المؤتمر واللجنة المركزية ولجنة العمل وتصريف الأعمال . والشئون الجارية .

٢/٥٣ تتألف لجنة من ٩ - ١٥ عضوا ، يجب أن يقيم قسم منهم فى فلسطين ، بينما يقيم القسم الآخر خارج فلسطين وفى مكان واحد .

٣/٥٣ ينتخب المؤتمر أعضاء اللجنة التنفيذية بناء على اقتراح اللجنة الدائمة والتى يتوجب عليها قبل ذلك أن تستمع الى مقترحات الصهيونيين الفلسطينيين .
٤/٥٣ يستطيع المؤتمر ، خلال عملية انتخاب خاصة ، أن ينتخب رئيسا للمنظمة ورئيسا للجنة التنفيذية .

٥/٥٣ يعين المؤتمر مقر اللجنة التنفيذية خلال الوقت الذى يجرى فيه انتخابها .

٦/٥٣ تنتخب لجنة العمل أعضاء يحلون محل الخارجين من اللجنة التنفيذية تعرض هذه الانتخابات للتكميلية على اللجنة المركزية فيما بعد لتثبيت صحتها .

٥٤ يطلب الى أعضاء اللجنة التنفيذية المقيمين فى فلسطين تمثيل المنظمة الصهيونية وإدارة أعمال المنظمة هناك .

١/٥٥ ينتخب المؤتمر مجلسا ماليا واقتصاديا للمنظمة الصهيونية يضم ٥ - ٧ أعضاء .

٢/٥٥ يتوجب على هذا المجلس المالى والاقتصادى دراسة المسائل الاقتصادية والمالية ووضع الخطط المتعلقة بهذا المجال ثم رفعها الى اللجنة التنفيذية لكي تتخذ مقررات بشأنها . وعلى اللجنة التنفيذية أن تحيل جميع المسائل المتعلقة بهذين الحقلين الى المجلس المالى والاقتصادى لكي يقوم بدراستها ومعالجتها .

٣/٥٥ يقوم المجلس المالى والاقتصادى بتنفيذ المقررات عن طريق الأجهزة المختصة التابعة للمنظمة الصهيونية .

٤/٥٥ يعين المؤتمر ثلاثة أعضاء من المجلس المذكور فى اللجنة التنفيذية ويشغل هؤلاء مقاعد فيها ولهم حق التصويت فى جميع المسائل التى تتناول صلاحيات المجلس . يتمتع هؤلاء الأعضاء بالحقوق نفسها التى تتمتع بها اللجنة التنفيذية داخل كل من لجنة العمل واللجنة المركزية .

٥/٥٥ تطبق قواعد القانون الاساسى نفسها فيما يتعلق بمسألة اقالة أو استبدال أعضاء المجلس المالى والاقتصادى ، كما هى الحال لدى اللجنة التنفيذية .

٦/٥٥ تستطيع اللجنة التنفيذية ، فى الحالات الطارئة ، اجراء انتخابات تكميلية لملء المراكز الشاغرة فى المجلس المالى والاقتصادى شريطة حصول الموافقة اللاحقة لدى كل من لجنة العمل واللجنة المركزية .

٥٦ كل من اللجنة التنفيذية والمجلس المالى والاقتصادى مسئول امام لجنة العمل واللجنة المركزية والمؤتمر .

٥٧ تجوز الشكوى لدى لجنة العمل ضد قرارات اللجنة التنفيذية فيما يتعلق بالمسائل التنظيمية وطالما لم يرد نص آخر فى هذا القانون الاساسى .

١/٥٨ يحق للجنة التنفيذية ، بموافقة لجنة العمل ، ودون الرجوع الى الجمعيات الاهلية وجمعيات العمل ، أن تتخذ التدابير المناسبة لتحصيل الشهيكل وتصريف الاعمال الأخرى التى تعينها لجنة العمل فى حقن المنظمة والدعاية .

٢/٥٨ تتخذ لجنة العمل قرارها هذا بأكثرية الثلثين .

ح - الحاضر :

٥٩ يجرى اعداد محاضر لوقائع جلسات المؤتمر واللجنة المركزية ولجنة العمل واللجنة التنفيذية بناء على قرارات خاصة تصدر عن هذه الهيئات .

١/٦٠ تنشر محاضر جلسات المؤتمر ، ما عدا الحالات التى يقرر فيها المؤتمر العكس .

٢/٦٠ يجرى نشر محاضر وقائع الجلسات لكل من اللجنة المركزية ولجنة العمل واللجنة التنفيذية ضمن النطاق الذى تقرره هذه الهيئات وفى حال تعذر صدور أى قرار ، تعتمد اللجنة التنفيذية الى تقرير النطاق الذى يحصل من ضمنه النشر .

٢ - مدة الولاية

- ٦١ تشمل مدة الولاية (رفع التقرير السنوى عن الاعمال) الفترة الممتدة من أول تموز (يوليو) فى كل عام حتى ٣٠ حزيران (يونيو) من العام الذى يليه .
- ٦٢ يجرى اغلاق حسابات اللجنة التنفيذية فى ٣٠ حزيران من كل عام وتقديم السجلات والدفاتر والوثائق كل عام ضمن المدة الكافية قبل انعقاد المؤتمر أو اللجنة المركزية لى يراجها المحاسبون والمفتشون .

٣ - واردات المنظمة

- ٦٣ تتألف واردات المنظمة الصهيونية من رسوم الشىقل والتبرعات والهبات من مختلف الأنواع .
- ١/٦٤ الشىقل ، مع التحفظ بنصوص المادة ٥٨ ، هو رسم الاشترك السنوى للأعضاء ، تجمعها الجمعيات الاهلية وجمعيات العمل لتغطية مصاريف المنظمة الصهيونية بكاملها ، وتسلمه غير منقوص الى اللجنة التنفيذية خلال فترات منتظمة يتم تعيينها .
- ٢/٦٤ وصولات الدفع الصادرة عن اللجنة التنفيذية ، أو من تفوضه اللجنة اصدار الوصولات ، هي وحدها صالحة المفعول .
- ١/٦٥ تبلغ قيمة رسم الشىقل الذى يحصل من كل صهيونى سنويا شلنين ونصف الشلن على الأقل أو ما يقابل ذلك فى عملات البلدان الاخرى . وهنا تقرر لجنة العمل سعر الشىقل بدقة فى البلدان المتعددة ويجب المحافظة على سعر موحد للشىقل فى منطقة العملة الواحدة .
- ٢/٦٥ يحق للجنة العمل ، مع مراعاة الوضع الاقتصادى لكل بلد ، أن تخفض هذا الرسم فى حالات استثنائية داخل بعض مناطق العملة الواحدة .
- ٣/٦٥ تبلغ قيمة الشىقل فى فلسطين شلنا واحدا .
- ١/٦٦ يستطيع المؤتمر واللجنة المركزية ، لتغطية عجز طارئ أو ناجم عن ارتفاع النفقات ، أن ترفع قيمة الرسوم التى يدفعها مجموع الجمعيات الاهلية وجمعيات العمل بنسبة عدد الاعضاء المنتهين الى كل منها . تسلم هذه المبالغ الاضافية الى اللجنة التنفيذية غير منقوصة .
- ٢/٦٦ تقرر كل جمعية بمفردها ، ومع التحفظ بنصوص المادة ٥٤ طريقة تغطية التكاليف الاضافية المترتبة عليها .

٤ - المفتشون

- ٦٧ ينتخب المؤتمر مفتشين اثنين وممثلين عنهما للتدقيق فى قانونية الحسابات وإدارة الصندوق التى تقوم بها اللجنة التنفيذية .

- ١/٦٨ يتوجب على المفتشين تقديم تقرير مكتوب الى المؤتمر واللجنة المركزية او الى لجنة مالية ينتخبها المؤتمر او اللجنة المركزية .
- ٢/٦٨ يتمتع المفتشان ، فيما لو دعت الحاجة الى ذلك ، بصلاحيات الاستعانة بخبير محاسبة رسمى ومعترف به .
- ٦٦ لا يجوز للمفتشين وممثليهما ان يكونا اعضاء في لجنة العمل .

٥ - محكمة المؤتمر ومحكمة الشرف

(١) محكمة المؤتمر :

- ٧٠ يشكل المؤتمر محكمة بقصد الفصل في مسائل الخلاف بين الهيئات الصهيونية، وبين ممثلى تلك الهيئات بصفتهم اعضاء في المنظمة الصهيونية ، او لحل تلك المنازعات بين المنظمات وأعضائها ، .. وللتدقيق في شرعية الانتخابات واصدار قرار بشأنها .
- ٧١ ينتخب المؤتمر من اعضاء المنظمة الصهيونية محاميا له ونائبا للمحامى في حال تغيبه الاضطرارى ، وذلك لحماية مصالح المنظمة الصهيونية لدى محكمة المؤتمر .
- ٧٢ لا تجوز احوالة القضية الى محكمة المؤتمر الا بعد استنفاد تلك الصلاحيات التى تنص عليها قوانين الجمعيات الاهلية والمحلية .
- ٧٣ يتوجب على محامى المؤتمر ان يقدم ، قبل صدور الحكم ، شهادة تقريرية مكتوبة ، بناء على طلب فريق من المتنازعين او بطلب من محكمة المؤتمر .
- ١/٧٤ تصدر محكمة المؤتمر حكما نهائيا فى القضايا المعروضة عليها .
- ٢/٧٤ يتبلغ الفرقاء المتنازعون حكم المحكمة بطريقة مكتوبة .
- ٣/٧٤ يجب ان يتيح نظر محكمة المؤتمر فى مسألة ما امام الفرقاء المتنازعين فرصة النيابة عنهم ومجال المحاكمة الشفوية بناء على طلب احد الفرقاء .
- ١/٧٥ ينتخب المؤتمر رئيسا لهيئة محكمته وثمانية مساعدين .
- ٢/٧٥ تلتزم محكمة المؤتمر بصورة منتظمة وبحضور ثلاثة اعضاء (رئيس المحكمة ومساعديه) وعند النظر فى المسائل المتعلقة بشرعية الانتخاب تكون عضويتها مؤلفة من خمسة اعضاء (الرئيس واربعة مساعدين) .
- ٧٦ تعد محكمة المؤتمر نظام عمل لها يحتاج الى موافقة اللجنة المركزية .
- ١/٧٧ تتألف محكمة الشرف من سبعة اعضاء . ينتخب المؤتمر الرئيس والمساعدين وتنعقد بعضوية ثلاثة اعضاء (الرئيس ومساعدين له) .
- ٢/٧٧ القوانين المفصلة والمتعلقة بمحكمة الشرف يحددها مرسوم خاص ويحتاج موافقة اللجنة المركزية .

٤٦٧٧ عرض القضية على « المحاكم » (هيئات تحكيمية) المنصوص عنها في قوانين الجمعيات الاهلية وجمعيات العمل يجب أن يسبق كقاعدة ، إحالتها الى محكمة الشرف .

٦ - تعديل القانون

١/٧٨ يستطيع المؤتمر وحده تعديل هذا القانون .
٢/٧٨ يمكن تعديل المادتين ١ و ٧٨ بالطريقة التالية فقط : ان يقرر اكثر ثلاثة ارباع الاعضاء الذين يحضرون المؤتمر اجراء التعديل وذلك خلال مؤتمرين متتاليين ومنعقدين بصورة رسمية .

٧ - قرار ختامى

٧٩ يصبح هذا القانون بعد الموافقة عليه سارى المفعول مباشرة . ويتم ابطال مفعول قانون المنظمة الذى اقره المؤتمر الصهيونى العاشر فى اليوم نفسه .

(١٠٧)

قرار اللجنة الفلسطينية بمصر برفض الانتداب

(١٩٢٢) (*)

عقدت اللجنة الفلسطينية بمصر اجتماعا عاما نلبحث فى الحالة التى وصلت اليها القضية الفلسطينية حتى اليوم وبعد شرح جميع ما تم بها فى خلال السنة الماضية ومافاه به رجال السياسة عنها وما أراد الوفد الفلسطينى بانجلترا وأوروبا من الاعمال وماقامت به الجمعيات الفلسطينية فى الوطن وأمريكا وسائر المهاجر . وبعد المذاكرة والبحث فيما يجب على هذه اللجنة أن تتخذ من الاجراءات التى تعتقد أنها فى مصلحة البلاد قر القرار على نشر البيان الآتى :

حيث ان مبادئ هذه اللجنة الاساسية تنحصر فى المطالبة بوحدة سورية مع فلسطين واستقلالهما تحت حكومة وطنية نيابية ورفض الوطن القومى اليهودى .
وحيث ان هذه المبادئ مطابقة لقرارات المؤتمرات الفلسطينية الاربعة التى انعقدت فى فلسطين بعد الاحتلال .

وحيث ان الفلسطينيين - سكان جنوبى سورية - قد سكثوا حتى الآن عن الاخاح فى طلب الاستقلال التام محتفظين بجميع حقوقهم المدونة فى قرارات المؤتمرات المذكورة ووجهوا معظم مساعيهم الى المطالبة بالغاء وعد بلفور الذى يهدد كيان الامة والبلاد محسنين الظن بالسياسة الانجليزية وتقاليدها .

وحيث ان هذه السياسة أصبحت تصارحنا بما كانت تموه به علينا فى السر حتى ظهر لنا عيانا أنها تريد أن تستفيد من الوقت ريثما تستطيع ابرام الوصاية علينا ، وآخر دليل على ذلك خطاب اللورد بلفور الأخير فى مجلس جمعية الأمم وطلبه الاسراع فى ابرام الوصاية على فلسطين فى حين أن حكومته تفاوض وقدنا رسميا فى تفسير وعده المشهور ، ثم خطاب السر هربرت صموئيل فى لندن وتصريحه أن اليهود يجب أن يصبحوا الاكثية العظمى فى فلسطين دون أن يكون التكتيب الذى أصدر لهذا القول سوى أداة للاعبى السياسة .

وحيث انه رغم عطف السواد الاعظم من الشعب الانجليزى على رغائبنا فى بلادنا لانزال نرى سياسة الحكومة الانجليزية مسيرة نحونا بأراء الصهيونيين .

وحيث ان السكوت عن الاخاح فى طلب الاستقلال التام وسياسة الاخلاص التى سلكناها نحو بريطانيا العظمى قد جاءت بعكس ما كنا ننتظر منها فكان من نتيجتها أن ساسة الانجليز استهانوا بالشعب الفلسطينى وحاولوا ومازالوا يحاولون فرض شر نوع من أنواع الانتداب على البلاد وانه رغم ماإبداه الشعب الفلسطينى من التودد لانجلترا ومآثبته من حقوقه فى بلاده تاريخيا وجغرافيا ودينيا الخ ، أمر

* اللواء المصرى - القاهرة ١٧/٦/١٩٢٢ .

ساسة الانجليز على وجوب تنفيذ وعد بلفور طبقا لرغائب الصهيونيين وكان من نتيجتها أيضا أنهم عينوا لفلسطين مندوبا ساميا صهيونيا مطلق الإرادة والتصرف وألغوا القوانين السابقة التي كانت تقيد هجرة اليهود فاتحين أبواب البلاد للصهيونيين دون أى مراعاة لأى حق من حقوق الأهالى وفى الوقت نفسه أقاموا العثرات فى سبيل من يرجع من أبناء فلسطين الى وطنه وألغوا مقاليد الأمور فى البلاد الى الصهيونيين جاعلين منهم رءوساء الدوائر الكبيرة وجل الموظفين يتصرفون بها بمطلق ارادتهم ومنحوا الصهيونيين وحدهم امتيازات تضع فى أيديهم وتحت رحمتهم موارد البلاد الاقتصادية وثروتها وجعلوا الضرائب على الأهالى أضعاف ما كانت عليه منفقين قسما وافرا منها على مشاريع أوجدوها خصيصا لتشغيل المهاجرين الصهيونيين . ووضعوا قوانين ضيقوا فيها الخناق على الحرية الشخصية ونزعوا الاراضى من أبدى الوطنيين لتسليمها لليهود الذين ظهر أخيرا طمعهم فى الاستيلاء على الاماكن المقدسة . وفى كل ذلك لم يلتفت ساسة الانجليز الا لتعزيز النفوذ الصهيونى وخنق الروح الوطنية فى فلسطين ماديا وأديبا وسياسيا .

وحيث ان السياسة الانجليزية لاتستطيع أن تنفذ بنا ما تريده الا باسم الانتداب وبواسطة الانتداب المنافى للحقوق المقدسة التى للامم وسيادتها ووحدتها وحياتها أيضا .

وحيث ان الواجب يقضى على كل فلسطينى رجلا كان أو امرأة ولدا أو بنتا من الفقير الى الغنى ومن الكبير الى الصغير أن يبذل كل ما عز وهان فى سبيل استقلال وطنه .

ولما كان ظاهرا من كل ماتقدم ان وعد بلفور والانتداب الانجليزى على فلسطين جزء لايتجزأ ولايمكن تنفيذ الاول الا بمساعدة الثانى ، فاللجنة الفلسطينية بمصر ترى أن خير وسيلة لنجاة الأمة وانقاذها من المستعمرين والصهيونيين حفظا لكيانها من الزوال هى معالجة القضية من أساسها والمداومة على السعى للتوصل الى استقلال البلاد . ولذلك قررت :

اولا - المجاهرة برفض كل انتداب مهما كان نوعه وشكله والسعى لتحقيق وحدة سورية واستقلالها استقلالا تاما بحكومة وطنية نيابية مسئولة لدى الشعب .

ثانيا - ابلاغ هذا القرار الى الوفد الفلسطينى فى لندن والى الجمعيات الوطنية فى فلسطين وفى المهاجر والى جمعية الامم والى رؤساء الحكومات الكبرى ونشره بأوسع طرق الانتشار .

رئيس اللجنة

وهبة العيسى

سكرتير اللجنة

محمد على الطاهر

الكتاب الأبيض

الذى أصدره وزير المستعمرات البريطانية

« مستر تشرشل » فى يونيو سنة ١٩٢٢ (*)

نظر وزير المستعمرات مجددا فى الحالة السياسية الحاضرة فى فلسطين برغبة صادقة بغية الوصول الى حل للمسائل المعلقة التى أفسحت مجالا للغموض والقلق اللذين استحوذا على بعض طبقات من السكان . وقد وضع البيان التالى بعد استشارة المندوب السامى لفلسطين وهو يتضمن خلاصة الاجزاء المهمة من المخابرات التى دارت بين وزير المستعمرات ووفد الجمعية الاسلامية المسيحية فى فلسطين الذى مضى على وجوده بعض الزمن فى انكلترا وغير ذلك من الاستنتاجات الأخرى التى تم الوصول اليها منذ ذلك الحين .

ان التوتر الذى ساد فلسطين من حين الى آخر يعزى معظمه الى مخاوف اخذت تساور بعض طبقات من السكان العرب واليهود . أما مخاوف العرب فبعضها مبنى على تفاسير مبالغ فيها لمعنى التصريح الذى أعطى بالنيابة عن حكومة جلالته فى اليوم الثانى من شهر نوفمبر سنة ١٩١٧ والذى يحذ انشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين . ذلك لأنه نشرت بيانات غير رسمية بأن الغاية المنشودة هى جعل فلسطين يهودية برمتها . واستعملت عبارات قيل فيها ان فلسطين ستصبح يهودية كما أن انكلترا انكليزية . فحكومة جلالته تعتبر هذه الآمال غير قابلة للتحقيق وتعلن أنها لا ترمى الى مثل هذه الغاية وانها لا تفكر قط فى اخضاع أو محو السكان العرب أو القضاء على لغتهم وآدابهم فى فلسطين كما يتخوف الوفد العربى - وهى تلفت النظر الى أن عبارات التصريح المنو به لا تشير الى تحويل فلسطين بعاملتها وجعلها وطنا قوميا لليهود بل انما تعنى بأن وطنا كهذا يؤسس فى فلسطين . ومما يلاحظ بسرور فيما يتعلق بهذا الأمر أن المؤتمر الصهيونى الذى عقد فى كارلسباد فى شهر أيلول سنة ١٩٢١ وهو المجلس الأعلى المسيطر على الجمعية الصهيونية اتخذ قرارا أعرب فيه رسميا عن المقاصد الصهيونية جاء فيه :

« ان الشعب اليهودى عقد النية على أن يعيش مع الشعب العربى باتحاد واحترام متبادلين وأن يسعيا معا لجعل هذا الوطن المشترك زاهرا بحيث يضمن تجديده الرقى القومى لكل من الشعبين بسلام » .

وهناك أمر آخر لا بد من لفت النظر اليه وهو أن اللجنة الصهيونية فى فلسطين المعروفة الآن باللجنة التنفيذية الصهيونية لا ترغب فى أن يكون لها كما أنها لا تملك أى قسط فى ادارة البلاد العامة والمركز الخاص الذى تشغله الجمعية الصهيونية بموجب المادة الرابعة من صك الانتداب لا يخولها صلاحية تولى هذه الوظيفة وانما ينحصر

(*) من كتاب « وثائق القضية الفلسطينية » اصدار جامعة الدول العربية

مركزها الخاص في التدابير التي تتعلق باليهود ومساعدة البلاد في تقدمها دون ان يخولها ذلك حق الاشتراك بصورة ما في حكومتها .

وفضلا عن ذلك فان الحكومة تفكر في جعل جنسية الأهالي في نظر القانون الجنسية الفلسطينية ولم يقصد قط أن يكون للأهالي أو لأي فئة منهم صفة قانونية أخرى .
أما فيما يتعلق بسكان فلسطين اليهود فالظاهر أن بعضهم يخشى أن تنحرف حكومة جلالتة عن السياسة المدرجة في التصريح الصادر في سنة ١٩١٧ ولذا من الضروري التأكيد مرة أخرى بأن هذه المخاوف لا أساس لها وان ذلك التصريح الذي تأيد في مؤتمر دول الحلفاء الكبرى المنعقد في سان ريمو ثم معاهدة سيفر هو غير قابل للتغيير .

وقد أعاد اليهود في الجليلين أو الثلاثة الاجيال الأخيرة انشاء طائفة لهم في فلسطين يبلغ عددها الآن ثمانين ألفا ربعم تقريبا مزارعون أو عملة في الأرض ولهذه الطائفة ادارات سياسية خاصة منها مجمع منتخب لإدارة شئونها الداخلية ومجالس منتخبة في المدن وهيئة تشرف على مدارسها ورئاسة حاخامين ومجلس رباني لإدارة شئونها الدينية وتدار أعمال هذه الطائفة باللغة العبرية كلفتها الوطنية ولها صحف عبرية تفي بحاجتها . وهي تتبع نمطا تهذيبيا يميزها عن سواها وتبدي نشاطا كبيرا في الحركة الاقتصادية . فهذه الطائفة بسكان المستعمرات والمدن وهيئاتها السياسية والدينية والاجتماعية ولغتها الخاصة وعوائدها وطرق معيشتها الخاصة لها في الحقيقة مميزات قومية . ومتى سال سائل ما هو هـ نى ترقية الوطن القومي اليهودى في فلسطين يمكن أن يجاب على ذلك بأنه لا يعنى فرض الجنسية اليهودية على أهالي فلسطين اجمالا بل زيادة رقي الطائفة اليهودية بمساعدة اليهود الموجودين في جميع أنحاء العالم حتى تصبح مركزا يكون فيه للشعب اليهودى برمته اهتمام وفخر من الوجهتين الدينية والقومية . ولكن حتى يكون للطائفة اليهودية أمل وطيد في تقدمها الحر ويفسح للشعب اليهودى مجال واف نكي يظهر فيه مقدرته كان من الضروري أن يعلم أن وجوده في فلسطين هو كحق وليس كمنه . ذلك هو السبب الذى جعل من الضرورى ضمان انشاء الوطن اليهودى ضمانا دوليا والاعتراف رسميا بأنه يستند الى صلة تاريخية قديمة .

هذا اذن التفسير الذى تفسر به حكومة جلالتة تصريح سنة ١٩١٧ ويرى وزير المستعمرات ان هذا التصريح ان فهم على هذا الوجه لا يتضمن صراحة أو ضمنا شيئا من شأنه أن يثير مخاوف عرب فلسطين أو يسبب استياء لليهود .

ومن الضرورى لاجل تطبيق هذه السياسة تمكين الطائفة اليهودية في فلسطين من زيادة عددها بالمهاجرة . ولكن هذه المهاجرة لا يمكن أن تكون كبيرة الى حد يزيد في أية ظروف كانت على مقدرة البلاد الاقتصادية في قبول مهاجرين جدد اذ ذاك ومن الضرورى عدم صيرورة المهاجرين عالة على أهالي فلسطين عموما وعدم حرمان أى فئة من السكان الحاليين من اشغالها . وقد جرت المهاجرة حتى الآن على هذه الشروط وبلغ عدد المهاجرين منذ الاحتلال البريطانى نحو ٢٥ ألف مهاجر ومن الضرورى أيضا ضمان عدم ادخال الأشخاص غير المرغوب فيهم سياسيا الى فلسطين . وقد اتخذت الادارة وستتخذ كل الاحتياطات لهذه الغاية .

وفى النية تأليف لجنة خاصة في فلسطين من أعضاء المجلس التشريعى الجديد المنتخبين من الأهالي للبحث مع الادارة في الأمور المتعلقة بتنظيم المهاجرين فاذا وقع خلاف فى رأى بين هذه اللجنة والادارة يرفع الأمر الى حكومة جلالتة وهي تعيره اهتماما خاصا وفضلا عن ذلك فلكل طائفة مذهبية أو أى قسم كبير من أهالي فلسطين توفيقا

لاحكام المادة (٨١) من مشروع دستور فلسطين حق استئناف أى مسألة يرى أن حكومه فلسطين لم تجر فيها على أحكام صك الانتداب الى جمعية الأمم بواسطة المندوب السامى ووزير المستعمرات *

أما بشأن الدستور المنوى تطبيقه فى فلسطين والذي نشر مشروعه فمن المرغوب فيه ايضاح بعض النقاط بشأنه • ففي الدرجة الأولى ليس الأمر كما ادعى الوفد العربى بأن حكومة جلالة الملك أعطت فى أثناء الحرب تعهدا بأن ينشأ حالا حكومة وطنية مستقلة فى فلسطين • ان هذا القول يستند فى الغالب الى كتاب أرسله فى ٢٤ أكتوبر سنة ١٩١٥ السير هنرى مكماهون الذى كان عنده مندوبا ساميا فى مصر الى شريف مكة الملك حسين ملك الحجاز اليوم • وقد ادعى ان هذا الكتاب يتضمن وعدا لشريف مكة بالاعتراف باستقلال العرب ضمن البلاد التى اقترحها الشريف وتأييده • غير أن هذا الوعد أعطى معلقا على تحفظ ورد فى نفس الكتاب وهذا التحفظ يستثنى فى جملة ما يستثنى من المناطق ذلك القسم من سوريا الواقع غربى ولاية الشام • وقد اعتبرت حكومة جلالتة على الدوام أن هذا التحفظ يشمل ولاية بيروت وسنجد القدس المستقل وبناء عليه تكون فلسطين برمتها غربى الأردن مستثناة من تعهد السير هنرى مكماهون • ومع ذلك ففي عزم حكومة جلالتة تأسيس حكومة ذاتية واسعة النطاق فى فلسطين ولكنها ترتضى بالنظر للظروف الخاصة فى تلك البلاد أن يتم ذلك تدريجيا لاطفرة وقد خطت الخطوة الأولى فى هذا السبيل حين تأسيس الادارة المدنية فعينت المجلس الاستشارى الحالى وذكر المندوب السامى وقتئذ ان هذه الخطوة هى الخطوة الأولى فى سبيل ترقية مؤسسات الحكم الذاتى وفى النية الآن اتخاذ خطوة ثانية بتأليف مجلس تشريعى تكون أكثرية أعضائه منتخبة على أساس انتخابى واسع •

وقد اقترح فى مشروع الدستور أن يكون ثلاثة من أعضاء المجلس غير موظفين يعينهم المندوب السامى • ولكن بالنظر للاعتراضات التى وجهت الى هذا النص المستند الى اعتبارات قوية فان وزير المستعمرات مستعد لأن يحذفه من الدستور • وسيؤلف المجلس التشريعى برئاسة المندوب السامى من اثني عشر عضوا منتخبيا وعشرة أعضاء من الموظفين • وفى رأى وزير المستعمرات أن من الحكمة أن يمر وقت ما قبل توسيع الحكم الذاتى فى فلسطين وقبل تخويل المجلس صلاحية المراقبة على السلطة التنفيذية وبعد بضع سنوات يعاد النظر فى حالة البلاد فاذا أسفر الاختيار فى سير النظم الدستورية التى يراد تأسيسها الآن عن نجاح تعطى اذ ذاك صلاحية اوفر لنواب الشعب المنتخبين •

ويود وزير المستعمرات أن يلفت النظر الى أن الادارة الحالية قد نقلت للمجلس الاسلامى الأعلى المنتخب من الطائفة الاسلامية فى فلسطين حق الرقابة على الاوقاف الاسلامية والمحاكم الشرعية • وقد أعادت الادارة لهذا المجلس ايضا اختيارا منها إيرادات كبيرة لأوقاف قديمة كانت الحكومة العثمانية قد ضببتها • ولدائرة المعارف لجنة استشارية تمثل جميع طبقات الأهالى كما أن دائرة التجارة والصناعة تستفيد من تعاون الغرف التجارية التى تأسست فى المدن الكبرى • وتتنو الادارة أيضا اشراك أمثال هذه اللجان التمثيلية مع دوائر الحكومة المختلطة بصورة أعم •

ويعتقد وزير المستعمرات أن سياسة تبنى على مثل هذه الخطط مع المحافظة على أوسع معانى الحرية الدينية فى فلسطين والمحافظة التامة على حقوق الطوائف كافة فيما يتعلق بأماكنها المقدسة لا يمكن الا أن تكون مقبولة لدى جميع طبقات السكان وانه على هذا الأساس يمكن أن يبني روح التعاون الذى يتوقف عليه لدرجة كبرى رقى ورخاء الأرض المقدسة فى المستقبل •

(١٠٩)

خطاب وايزمان الى تشرشل

فى ١٨ يونيه سنة ١٩٢٢

ردا على الكتاب الايفى

« بالاشارة الى كتابكم بتاريخ الثالث من يونيو ، لى الشرف أن أبلغكم أن اللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية درست البيان الذى أصدرته حكومة جلالته عن سياستها فى فلسطين ، واتخذت القرارات التالية :

تؤكد اللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية ، بعد أن أخذت بعين الاعتبار البيان الصادر عن حكومة جلالته عن سياسة بريطانيا فى فلسطين ، والمبلغ اليها بمذكرة وزارة المستعمرات بتاريخ الثالث من يونيو عام ١٩٢٢ ، لحكومة جلالة الملك ، بأن سياسة المنظمة الصهيونية ستسير طبقا للسياسة التى أعلنت عنها الحكومة .

وتلاحظ اللجنة الصهيونية بكثير من الرضا ، أن حكومة جلالته فى تحديدها لسياستها المقبلة فى فلسطين ، اهتمت الفرصة من جديد لتأكيد الوعد الصادر فى الثانى من نوفمبر عام ١٩١٧ ، وأنها قد عرضت على مسامع الراى العام العالمى واهتمامه أن من واجب الشعب اليهودى أن يعرف أن وجوده فى فلسطين أمر يمت الى الحق لا الى شيء آخر .

وتلاحظ اللجنة الصهيونية أيضا أن حكومة جلالته ، قد اعترفت الى جانب هذا الحق ، وكشء مكمل له ، بأن من الضرورى أن يتمكن اليهود من زيادة عدهم فى فلسطين ، عن طريق الهجرة ، وهى تفهم من بيان الحكومة أن حجم هذه الهجرة سيتقرر على ضوء طاقة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب من وقت الى آخر ، وقدرتها على قبول مهاجرين جدد . وثق اللجنة التنفيذية أنه مهما كانت الترتيبات التى ستوضع لتنظيم هذه الهجرة ، فإن حكومة جلالته وإدارتها فى فلسطين ، ستضعان دائما هذا المبدأ نصب أعينهما .

وكانت المنظمة الصهيونية جد راغبة دائما للسير بالتعاون الصادق مع جميع الطوائف الأخرى فى فلسطين . وقد سبق لها أن أوضحت دائما ، قولا وعملا ، أن ليس ماهو أبعد عن أهدافها من أن تنزل الضرر مهما كان قليلا بالحقوق المدنية والدينية أو المصالح المادية للسكان من غير اليهود فى البلاد . وستواصل المنظمة الصهيونية بذل كل جهد فى طاقتها لتعزيز روح الثقة التى أشارت اليها حكومة جلالته ، كالأساس الثابت الوحيد لازدهار فلسطين فى المستقبل . وتأمل اللجنة التنفيذية فى أن تؤدى السياسة التى ستعلن عنها حكومة جلالته الى تبديد كل ما هناك من مخاوف باقية حتى الآن ، وإن تسجل هذه السياسة التى سيقبل بها جميع الفرقاء المعنيين ، بداية عهد جديد من التقدم السلمى .

التوقيع

حاييم وايزمن

خطاب بلفور في مجلس اللوردات

(يونيو سنة ١٩٢٢)

« انى لأعتقد من وجهة نظر مادية خالصة أن السياسة التى اتبعناها ستثبت كسياسة ناجحة • ولكننا لم ندع مطلقا ، وفى وسعى أن أقول أننى لم أدع ذلك قط ، ان تصريح الثانى من نوفمبر من عام ١٩١٧ قد صدر نتيجة هذه الاعتبارات المادية وحدها ، وأنا لا أعتبر هذا التصريح حلا ، وانما مجرد حل جزئى للمشاكل اليهودية الكبيرة والمستمرة •

« وقد تحدث صديقنا النبيل ، وأنا أصدقه تمام التصديق ، فقال انه لا يحل أية حزازات ضد اليهود • وانى لعل ثقة بدورى ، من أننى غير متحيز الى جانبهم ولكننى أقول أنهم ينفردون فى أوضاعهم وتاريخهم وعلاقتهم بالديانات والسياسات العالمية فليس لهم نظير فى ذلك ، بل ليس ثمة ما يشابههم فى ذلك فى أى فرع آخر من فروع التاريخ الانسانى • فهناك جنس بشرى صغير العدد ، كان يعيش فى البداية فى بلاد صغيرة لا تزيد فى مساحتها على مساحة ويلز أو بلجيكا ، بل انها تضاهيها فى المساحة ، ولم تكن لهذا الشعب فى أى وقت من تاريخه قوة مادية وانما كان يسحق دائما بين ممالك شرقية عظيمة ، وكان أبنائه يبعدون ويشردون ثم يطردون من البلاد ليتبدوا فى سائر أرجاء العالم ، محتفظين رغم ذلك بدينهم وتقاليدهم العنصرية التى لا مثيل لها فى أى مكان آخر • ولا ريب فى أن هذا وحده فى غاية الأهمية ، وعلينا أن نفكر ، ولعل هذا التفكير لا يطيب لنا ، وان كنا لا نستطيع النسيان ، بما عومل به هذا الشعب طيلة قرون طويلة فى أرجاء مختلفة من العالم بل ان هذه المعاملة التى أتحدث عنها ما زالت ماثلة حتى هذه اللحظة التى أتحدث اليكم فيها • أجل فكروا ، كيف تعرض هذا الشعب للطغيان والاضطهاد ، وكيف أن حضارة أوروبا كلها ، بل نظامها الدينى كله ، كانا مسئولين عن الجرائم الفظيعة التى لحقت بهذا الشعب • وأنا لا أنكر أن بعض أفراد هذا الشعب قد سببوا بتصرفاتهم السيئة مثل هذه المعاملة ، اذ لا أدري سببا آخر لذلك ، ولكن لو أكدنا هذه الناحية فان علينا أن لا ننسى فى الوقت نفسه ما قدمه هذا الشعب من اسهام فكرى وفنى وفلسفى وعلمى فى تطوير العالم •

« وقد تمنى سياستنا بالفشل • فانا لا أنكر أن ما نحن مقدمون عليه مفامرة • ولكن ألا يخطر فى بالنا أن نقوم بمغامرات ؟ أوليس من حقنا أن نقوم بتجارب جديدة؟ ان ما آمله أن لا يهبط سادتى اللوردات الى ذلك المستوى من الافتقار الى الحيال ، وأن يجدوا للتجربة والمغامرة كل ما يبررهما ، اذا كان لابد من وجود قضية للتبرير ، ولا ريب فى أن علينا أن نوجه رسالة الى كل بلاد توزع فيها الشعب اليهودى -

تقول لأفراد هذا الشعب ان المسيحية لا تتجاهل ديانتهم ولا تنسى الخدمات الجلى التى قدموها الى ديانات العالم العظمى ، ولا سيما الى الديانة التى تؤمن بها غالبية لوردات هذا المجلس ، واننا نود بكل ما لدينا من طاقة ، أن نتيج لهم الفرصة لأن ينموا فى ظلال الهدوء والسلام تحت الحكم البريطانى تلك المواهب العظيمة التى كانوا مرغمين على تنميتها وانضاجها فى بلاد لا تعرف لفتهم ، ولا تمت الى عنصرهم . هذا هو الهدف المثالى الذى أنطلق الى تحقيقه ، وهذه هى الغاية التى تكمن وراء هذه السياسة التى أحاول الدفاع عنها . وبالرغم من صلاح هذه السياسة للدفاع فى كل مجال وعلى كل صعيد ، فان هذا الصعيد هو الذى يؤثر على أكثر من غيره . »

بيان اللجنة التنفيذية

للمؤتمر العربي الفلسطيني الرابع برفض الانتماء

(١٩٢٢/٧/٨)

للعرب في فلسطين حق تقرير مصيرهم ومصير بلادهم السياسى وهو حق اكتسبته اياه الاجيال الطوال وتمخضت عنه آلام البشر في أفزع حرب قامت على وجه البسيطة وهم به متمسكون وعنه مدافعون لا يثنهم عنه قرار دول ولا يردهم عن طلبه راد . وان مارميت به الأمة الفلسطينية من مصائب السياسة الغربية لم تكن سوى أداة لعجم عودها ومحك للكشف عن جوهرها وكانت رباطا متينا جمع بين شتات آرائها وأغراض أفرادها .

ولولا هذه المحن لما قام لنا بعد الحرب قائمة ، لهذا وبعد أن اعتادت الأمة تلقى طغيان السياسة بصبر وثبات يوم فرسائل ويوم سيفر ويوم سان ريمو فلا يجب أن يؤثر قرار مجلس النواب البريطانى على قوتنا المعنوية أو أن يدخل التشاؤم على نفوسنا لا سيما ومجلس اللوردات بجانبنا وبيننا حق البلج ويد الله معنا .

يجب أن تعتبر الأمة بما مر بها من الحوادث وتقلب السياسة في هذه السنوات الأربع يجب أن تقيس بمسار العقل والرزانة المسافة الشاسعة التى قطعتها قضيتنا في هذه المدة مع تهقر قضية الاخصام بحيث أن حالة العالم السياسية القلقة أكبر برهان على أن كل ما يبنى على غير الحق تنسفه الرياح ويجب أن يعلم كل فرد من أفراد هذه الأمة أن من أدخل اليأس الى نفسه أو أدخلها نفس غيره . هى فى هذه الآونة الحرجة فقد خان أمته ووطنه وقضى على بنيه بالموت الأدبى والمادى .

ان فى فلسطين ثالث الحرمين وأولى القبلتين وهى البلاد المقدسة لدى جميع الأمم الاسلامية والمسيحية فهى ليست لسكان فلسطين وحدهم بل لكل مسلم ومسيحى فى قلبه ذرة من الدين والايمان الصحيح وأن الفلسطينيين الذين قاموا فى الدفاع عن هذه البلاد المقدسة وحدهم خير قيام سوف يطلبون الى العالمين الاسلامى والمسيحى الاشتراك فى ذلك ولارب فى أن مابنته المبادئ السياسية السافلة من الباطل ستهدمه المبادئ القومية والدينية والسامية بأيدي الحق .

(*) أحمد طرابين محاضرات فى تاريخ قضية فلسطين . القاهرة معهد الدراسات العربية العالية

١٩٥٨ ص ٢٠٦ - ٢٠٧ .

لذلك فاللجنة التنفيذية للمؤتمر العربى الفلسطينى الرابع تعلن اليوم باسم
الامة العربية الفلسطينية التى صممت أن تحيا فى بلادها عزيزة مكرومة حرة انها
تضرب بقرار مجلس النواب البريطانى الأخير المبنى على الجور والظلم عرض الحائط
كما ضرب ذلك المجلس ووزارة بريطانيا بيهود الحكومة البريطانية لعرب فلسطين فى
سنة ١٩١٥ وسنة ١٩١٨ عرض الحائط . وستبقى مثابة على أعمالها ثابتة على
مطالب الامة الأساسية وقد دعت برقيا الوفد لقطع جميع المفاوضات مع وزارة
المستعمرات والرجوع الى البلاد بعد أن يعلن للحكومة البريطانية وعصبة الأمم قرار
الامة برفض الانتداب . وسندعو المؤتمر العربى الفلسطينى للاجتماع بعد عودة
الوفد حالا كى يضع الخطط الجديدة التى تراها الامة أضمن وأقرب للوصول الى
الغاية الأساسية وعلى الله التوفيق .

تحى فلسطين عربية حرة مستقلة وليحى العرب .

قرارات المؤتمر العربي الفلسطيني الخامس (*)

نابلس ٢٠ آب ١٩٢٢

- ١ - ارسال برقية تعزية لعائلة اللورد نورثكليف .
- ٢ - رفع برقية شكر لجلالة الملك حسين
- ٣ - رفض دستور فلسطين الجديد ومقاطعة انتخابات المجلس التشريعى المقبلة .
- ٤ - ارسال وفد للشرق على أن يفوض أمر تنفيذ ذلك للجنة التنفيذية .
- ٥ - تأسيس مكتب عربى فلسطينى فى لندن .
- ٦ - تأليف تاريخ للحركة الفلسطينية وتشكيل لجنة بذلك .
- ٧ - ارسال وفد لأمريكا وتفويض اللجنة التنفيذية بإجراء ذلك .
- ٨ - تشكيل اللجنة التنفيذية لجانا تحكيمية مؤقتة لأجل ازالة الخلافات بين الفئات الوطنية كلما دعت الحاجة .
- ٩ - تشكيل جمعيات اسلامية مسيحية فى جميع النواحي والأقضية وتهيئة الأسباب لانارة الفلاح بالأمور الوطنية .
- ١٠ - احداث طوابع عليها أوسمة وطنية تباع لأجل الصاقها على الصادرات والتجارير والمعاملات التجارية الوطنية .
- ١١ - تأييد رفض نظام الانتداب باسم فلسطين .
- ١٢ - مقاطعة اليهود فى الشراء وبيع الأموال غير المنقولة على أن تعهد اللجنة التنفيذية تعيين ميعاد وكيفية تطبيقها .
- ١٣ - الاحتجاج على القرض المنوى عقده باسم فلسطين .
- ١٤ - ارسال كتاب شكر لجمعية العلماء فى مصر لدفاعهم عن فلسطين .
- ١٥ - وضع عهد لفلسطين واتخاذ يوم وضع العهد يوما تاريخيا للامة .
- ١٦ - عدم الاشتراك بمشروع روتنبرج .
- ١٧ - تطبيق مشروع القرشين والنظام المالى الذى سنته اللجنة التنفيذية للمؤتمر العربى الفلسطينى الرابع فى حزيران (يونيه) سنة ١٩٢٢ .

(*) أحمد طربين ، محاضرات فى تاريخ قضية فلسطين ، القاهرة ، معهد الدراسات العربية العالية ، ١٩٥٨ ، ص ٢١٦ - ٢١٧

(١١٣)

بيان اللجنة التنفيذية

للمؤتمر العربي الفلسطيني الخامس
حول مقاطعة انتخابات المجلس التشريعي
واستتكار تنفيذ بريطانيا لسياسة
الوطن القومي اليهودي (*)

(١٩٢٢/٩/١)

اجمعت الأمة العربية الفلسطينية على رفض الانتداب ومشروع انشاء وطن قومي لليهود في فلسطين وذلك بعد ان تجلت لها نتائج هذه السياسة الرهيبة على حياتها القومية والاقتصادية . وان من مقتضيات رفض الأصل ان ترفض الفروع لذلك الأصل ولهذا فقد قرر المؤتمر العربي الفلسطيني الخامس المنعقد في نابلس في ٢٢ آب سنة ١٩٢٢ رفض الدستور الجديد لفلسطين بمقاطعة الانتخابات المقبلة للمجلس التشريعي لانه وجد بعد البحث الدقيق ان الاشتراك في تلك الانتخابات انما هو قبول ظاهر محسوس للانتداب ولتصريح بلفور الذي يقضى بجعل البلاد المقدسة وطنا قوميا لليهود .

ولقد رفض الوفد العربي الفلسطيني في لندن بلسان الأمة ذلك الدستور لانه وجد فيه مخالفة أساسية لمطالب الأمة وأمانها وفيه غبن فاحش لها ولصالحها .

ولا نحتاج لبيان ذلك الا ان نرجع الى الايضاح الذي نشرته الحكومة في الجرائد المحلية في البرهة الاخيرة اذ نرى ان :

- ١ - ليس للمجلس التشريعي سلطة تنفيذية مطلقا
- ٢ - ليس للمجلس التشريعي ان ينظر في أى نقطة تخالف سياسة الحكومة الأساسية بتمهيد السبل لانشاء وطن قومي لليهود في فلسطين .
- ٣ - ان تنفيذ قرارات هذا المجلس تتوقف على ارادة المندوب السامي الذي عهد اليه بتطبيق تصريح بلفور للأمة اليهودية .
- ٤ - يؤلف هذا المجلس من أحد عشر عضوا من موظفي الحكومة واثنى عشر عضوا منتخبا لليهود منهم عضوان تحت رئاسة المندوب السامي ويكون له صوتان . وقد اوضحت الحكومة في بيانها ان الأعضاء الموظفين مضطرون لان يتمشوا في المجلس طبق ارادة ورغبة الحكومة « في المشاريع التي يعتقد بها بانها تعرب عن خطة الحكومة » .

(*) ملحق جريدة « الصباح » المقدسة - ١٩٢٢/٩/٢ : وعيسى السفري . فلسطين العربية بين الاسدود والصهيونية . يافا . مكتبة فلسطين الجديدة ١٩٣٧ ص ٨٦ .

فيكون في المجلس مع هذه الحالة أربعة عشر صوتا ينادون بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين وعشرة اصوات ينادون بضد ذلك وبما أن قرارات هذا المجلس ستتخذ بأكثرية الاصوات فستكون كلها مخالفة لاماني الأمة ومصالحها التي تناقض الاماني والمصالح التي تتوخاها تلك الاكثرية .

٥ - نص الدستور على انه ستشكل لجنة من أعضاء المجلس المنتخبين لكي تنظر مع الحكومة في امر المراقبة على المهاجرة . وان هذه اللجنة ستكون مقيدة بنظمات لا تخطاها وان تنفيذ قراراتها يرجع الى المندوب السامي الذي أنيط به امر تمهيد السبل بجميع الوسائط لهذه الهجرة التي علمت الأمة انها هي التي ستلتهم البلاد أخضر ويابسا . ولهذا فلن يكون لهذه اللجنة الا الموافقة على عدد المهاجرين الذين سوف يدخلون البلاد للقضاء على سكانها من الوجهة الاقتصادية والقومية .

ومع ان للجنة التنفيذية ثقة تامة بأن أفراد الأمة على اختلاف الطبقات ساهرون على مصالحها عالمون بما يحتوى عليه هذا الدستور من المناقضات لمطالبها مصممون على تنفيذ مقررات مؤتمرها فقد قررت في جلستها المنعقدة في ١ ايلول سنة ١٩٢٢ أن تنشر للأمة هذا البيان مظهرة مجمل الأسباب التي حدت بالمؤتمر ان يقرر رفض ذلك الدستور ومقاطعة الانتخابات المقبلة للمجلس التشريعي وهي على يقين ان الأمة ستقاطع هذه الانتخابات منذ بدايتها كما جرى ذلك في نابلس بسكون وهذوء ومراعاة للقوانين والأنظمة المدنية والله ولي التوفيق .

رئيس اللجنة التنفيذية للمؤتمر العربي الفلسطيني

موسى كاظم الحسيني

(١١٤)

اقتراح لورد اسلنجتون في مجلس اللوردات

في نوفمبر سنة ١٩٢٢

« لا يستطيع هذا المجلس أن يقبل الانتداب على فلسطين في شكله الحالي لأنه ينتكر تنكرا مباشرا للعهود التي قطعتها حكومة جلالتة لشعب فلسطين في بيانها الصادر في أكتوبر عام ١٩١٥ وكذلك في اعلانها الصادر في نوفمبر عام ١٩١٨ ولأن هذا الانتداب في صورته الحالية يتعارض مع مشاعر ورغبات الأغلبية الغالبية من شعب فلسطين . ولذا يجب تأجيل قبول هذا الانتداب في مجلس عصبة الأمم ، الى أن تجرى فيه التعديلات اللازمة التي تتفق مع العهود التي سبق لحكومة جلالتة أن قطعتها . »



فلسطين

(من ١٩١٧ - ١٩٢٢)

(٠:٠) اليهود في فلسطين

(الأبيض) - العرب في فلسطين

(١١٥)

خطاب لورد جرای فی مجلس اللوردات

مارس سنة ١٩٢٣

« ان قيام وطن صهيوني يعنى حتما قيام حكومة صهيونية ، فى المناطق التى تشملها حدود هذا الوطن • واذا كان ثلاثة وتسعون فى المائة من سكان فلسطين هم من العرب ، فاننى لا أرى كيف يمكن اقامة شىء آخر ، سوى حكومة عربية دون الاضرار بحقوق اليهود • ويخيل الى أن وعد بلفور ينطوى دون أية مبالغة على صعوبة عظمى فى تحقيقه » •

(١١٦)

خطاب وايزمان في مؤتمر بلتمور

سنة ١٩٢٣

« مضت علينا سنوات طويلة ، ونحن نضع القرارات السياسية التي تنص على أننا نرغب نحن اليهود في أن نعيش في سلام مع العرب . وقد أصدرنا قرارات حملت طابع الهدوء من جانبنا . ولكن عندما نشرع في اتخاذ الخطوات الفعالة والحاسمة لتنفيذ هذه القرارات ، يتعرض الواحد منا للحملة من كل ناحية ، لأن فهم هذه المشاكل يعتبر قضية حياة أو موت لكل ما عملناه في فلسطين . وهناك من يزعم أننا نبيع للعرب أو لغيرهم كل ما في الصهيونية من أفكار مقدسة . ويجب أن يكون واضحاً للجميع ساستنا الكبار أن ليس من السهل علينا التخلص من العرب ، بمجرد الانطلاق بأقوال سخيفة . وقد مضت علينا سنوات ونحن نتخذ القرارات ولكن مهما حدث في النهاية للوطن القومي اليهودي ، وحتى لو استوعب هذا الوطن ملايين اليهود ، وأصبحت لنا كما آمل ، الأغلبية في فلسطين ، فيجب أن لا ننسى هؤلاء الناس الذين يمتون إلينا بصلة القربى ، والذين عشنا معهم طويلاً في الماضي في وئام وسلام . . . ففي أرض إسرائيل ، هناك شعب يعارض مجيئنا ويجعل من فلسطين مطوقة من الشمال والجنوب والشرق والغرب ، وعلينا أن نرتب أمورنا معه بصورة جدية » .

(١١٧)

قرار المؤتمر العربى الفلسطينى السادس

بمقاطعة المجلس التشريعى (*)

يافا ١٦/٦/١٩٢٣

قرر المؤتمر العربى الفلسطينى السادس المتعقد فى يافا والممثل للأمة رفض مشروع المعاهدة الانجليزية - العربية المقدم لجلالة الملك حسين والذى نشرت حكومة فلسطين خلاصته لأنه مخالف للعهود المقطوعة للعرب ولحقوق الشعب الفلسطينى والمطالبة بالغاء السياسة الصهيونية وبانشاء حكومة وطنية نيابية مستقلة ورفض كل مشروع لا يضمن تحقيق مطالب الأمة .

(*) عيسى السفرى ، فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية ، يافا . مكتبة فلسطين الجديدة

(١١٨)

مشروع المعاهدة البريطانية

مع الشريف حسين (*)

(صيف ١٩٢٣)

يتعهد صاحب الجلالة البريطانية بأن يعترف باستقلال العرب في العراق وشرقى الأردن والحكومات العربية الموجودة في شبه جزيرة العرب ما عدا عدن ، وأما فلسطين فقد تعهد صاحب الجلالة البريطانية بأن لا يفعل في تلك البلاد شيئاً قد يجحف بما للشعب العربى من حقوق مدنية ودينية .

ويعترف صاحب الجلالة الهاشمية بمركز صاحب الجلالة البريطانية الخاص في العراق وشرقى الأردن وفلسطين ويتعهد بأنه - فيما يقع ضمن حدود نفوذ جلالته انباشمية من الأمور المتعلقة بهذه الأقطار - سيبذل أفضل جهوده للتعاون مع صاحب الجلالة البريطانية في سبيل قيامه بالتزاماته .

(=) نقلاً عن كتاب «مشكلة فلسطين والإنجازات الدولية» الدكتور جلال يحيى .

رد اللجنة التنفيذية العربية على بيان السكرتير العام للحكومة حول انتخابات المجلس التشريعي (*)

نشر سعادة السكرتير العام في الصحف المحلية بيانا ضمنه بعض الأسباب التي دعت اللجنة التنفيذية للمؤتمر العربي الفلسطيني الخامس الى مقاطعة الانتخابات وحمل الأهالي على النزول على مشيبتها . وأظهر أفكار الحكومة في ذلك . وحيث ان هذا البيان انما جاء توطئة للانتخاب رأينا ان نبين النقاط التالية اظهارا للحقيقة ورفعنا للالتباس .

١ - تتجاهل الحكومة بأن اللجنة التنفيذية ليست هي التي قررت مقاطعة الانتخابات بل ان ذلك كان بقرار المؤتمر العربي الفلسطيني الخامس الممثل لعموم طوائف الشعب العربي الفلسطيني وإن اللجنة (كذا) آلة لتنفيذ قرارات المؤتمر وإن الأمة لا تعمل برأى اللجنة وتنزل على مشيبتها كما نوه سعادة السكرتير العام بل ان اللجنة هي التي تعمل برأى الأمة وبمقتضى رغائبها وهي النازلة على مشيبتها بطبيعة الحال وليست اللجنة كما وصفها سعادته تأبى الاشتراك في انتخابات أى مجلس كان ومهما كان نوعه لئلا يظن ان ذلك يدل على قبولها الانتداب والدستور ، بل ان اللجنة التي تستمد مطالبها من رغائب الأمة وامانيها طلبت ان يكون للبلاد مجلس نيابي ينتخب السكان جميع اعضائه ويكون له ما لغيره من المجالس النيابية من صلاحية التشريع والاشراف على السلطة التنفيذية لا أن يكون آلة صماء في يد رجل واحد وصفه المستر تشرشل فقال انه « صهيونى صميم » . وأما كون الاشتراك فى المجلس التشريعى هذا انما هو قبول الدستور والانتداب وما بنى عليه من انشاء وطن قومى لليهود فذلك مما لا ريب فيه لأن قبول الفرع يقتضى قبول الاصل فقبولنا بالمجلس التشريعى المبني على الدستور الجديد المشتق من الانتداب قبول للانتداب ولجميع توابعه بل ان دخولنا فى الانتخابات فى الآونة الحاضرة يفهم العالم بأن لا حاجة لعد قضيتنا التي تقضى حلا عاجلا في مؤتمر الصلح القادم . وكاننا بقبول المجلس نقول للوزارة البريطانية الجديدة التي وعدت بالتدقيق فى هذه القضية مراعية مصالحنا قبل كل شيء « لقد رضينا بما قسمته لنا الوزارة التي تقدمتكم » وللشعب البريطانى الذى يلح على حكومته بالخروج من فلسطين « لا ضرر من بقاء السياسة كما هي فاسكتوا انتم » .

٢ - ذكر سعادته بأن هذا الدستور يمنح حقوقا واسعة لبلاد هي في أول أطوار حياتها السياسية وذلك القول غريب من سعادته وقد مكث زمتا في البلاد العثمانية قبل الحرب وعرف ان فلسطين كانت ترسل نوابا عنها الى البرلمان العثماني وان كل ولاية كانت تدار بمجلس عمومي وكل قضاء بمجلس ادارة ينتخب أعضاؤهما كلهم انتخابا . فبلاد هذه حالتها ليست في أول اطوار حياتها السياسية ولا يمكن ان ترضى لنفسها بمجلس تشريعي مجرد من كل سلطة تتوقف مقرراته على مصادقة المندوب السامي وتجبر أكثرية أعضائه (وهم رسميون وصهيونيون) وتبقى السلطة التنفيذية بأيدي رجال غريباء عن البلاد ولغتها وعوائدها وطبائع سكانها وهم يجهلون ما ينفعها وما يضر بها . ولا تعلم كيف جاز لسعادته ان يقول ان البلاد في أول اطوار حياتها السياسية وان هذا الدستور كاف لها وهو ينتسب الى نفس الحكومة التي سلمت للمراقبين - وليسوا ارقى منا - بما نطلبه نحن ولا تسلم لنا به .

٣ - ذكر سعادته في بيانه بأن الحكومة تعلم باحتياجات البلاد وتقوم بها بقدر الامكان ولا ندرى كيف يتفق ذلك مع الواقع وحيل الأمن مضطرب بصورة لم يسبق لها مثيل ودخل البلاد لا يتجاوز خمس خرجها والامتيازات الضخمة تمنح للغريباء والمعارف تتخبط في الظلمات الخ الخ . وذكر سعادته بأن الحكومة عازمة على مراعاة الشق الثاني من تصريح بلغور فيما يتعلق بمصالح العرب كمرعاة الشق الأول وهو انشاء وطن قومي لليهود والشقان متناقضان متنافيان لا يمكن التوفيق بينهما والحالة الحاضرة أعظم دليل على ذلك .

وأما قول سعادته بأن الذي حال دون منح حكومة جلالته دستورا اسخى من الدستور الحالي هو موقف قادة العرب السياسيين الذين في اثناء وجودهم في انجلترا رفضوا ان يحددوا عن نظريتهم بوجوب الفاء وعد بلغور ، فهو قول في غير محله . اذ ان الوفد بنى مطالب الأمة على أمرين :

(١) الفاء تصريح بلغور .

(ب) تشكيل حكومة وطنية .

ولو كان في نية الحكومة ان تمنح البلاد دستورا اسخى لفعلت ذلك بدون ان تتعرض لمطلب الوفد الأول . ومما لا ريب فيه ان تصرف الوفد في لندن كان بمقتضى رغبة الأمة التي أوفدته .

٤ - ويحسن بالحكومة ان تعلم ان فلسطين لا تتفدى بالكلام وانها غير ما كانت عليه بالأمس فهي اليوم كالشرق كله لا تؤمن الا بالواقع ولاقيمة عندها للأقوال اذ ان الوعود والعهود الرسمية لم تجدها نفعا فكيف بالأقوال المجردة . ولهذا فبعد أن تقرأ في دستور فلسطين ان قرار المجلس غير نافذ قبل تصديق المندوب السامي الذي يحق له أن يوقف أى قرار لا تصدق أحدا يقول : «ولكن المندوب السامي لن يستعمل هذا الحق » ولا تعتبر قول من يقول بأن حقوق عرب فلسطين تضان بهذا المجلس بعد أن ترى بأم عينها أن أكثرية هذا المجلس (الأعضاء الرسميين والصهيونيين) مضطرة ان تسير على نور تصريح بلغور القاضى بطبيعته على عموم مصالح العرب . ولا ترى كيف تأمن

شر الهجرة اليهودية ولجنة المهاجرة ان هى الالجنة استشارية لانفاذا لقراراتها
الابمشيئة المندوب السامى الخ .

هـ - اما قول سعادته بانه ينتظر من قادة الراى العربى ان يعدلوا عن معارضتهم
لامر مقرر ويوجدوا مساعيهم فى معاضدة الحكومة ، فهو ما تدل جميع الظواهر
على خلافه وانا لم نفهم منه الامر المقرر بعد ان صمت آذاننا من صراخ الشعب
الانجليزى بطلب الخروج من فلسطين وتصريح الحكومة الجديدة بوجوب اعادة
النظر فى هذه القضية وذلك الامر المقرر وبعد ان رأينا معاهدة سيفر اصل
ذلك الامر المقرر تلقى وتصبح فى خبر كان .

لذلك فان اللجنة تعود فتؤكد للامة قرار المؤتمر الخامس القاضى بمقاطعة
الانتخابات للمجلس التشريعى وهى على ثقة بان هذه الامة ستقف بجانب قرارها
متماسكة امام الباطل كما وقفت من قبل مستمدة قوتها من حقها الذى تستند
اليه . والله ولى التوفيق .

سكرتير اللجنة التنفيذية

بيان الوفد الفلسطيني الثاني

عن أعماله أمام المؤتمر العربي الفلسطيني السادس (*)

١٩٢٣

لما أعلن انعقاد مؤتمر لوزان الأول ليتداول في أمر تقرير الصلح مع الترك رأت اللجنة التنفيذية ضرورة إيفاد وفد الى لوزان ليكون في محيط هذا المؤتمر الذي ستتناول أبحاثه امر مصير البلاد العربية التي انسלخت عن الاتراك والتي لا تزال من الوجهة الحقوقية قبل انعقاد الصلح من ممتلكات الدولة العثمانية سيما وقد أعلن الترك الوطنيون أنهم لا يحدون في مفاوضاتهم الصلحية عن ميثاقهم الملى الذى تنص مادته الأولى على ترك مصير البلاد التي انسلخت عنها لاهلها . وكان القصد من هذا الوفد ان يبذل جهده فى حمل مفوضى الترك على الثبات فى ميثاقهم الملى فى أمر بلادنا من جهة واسماع صوت هذه البلاد لأعضاء ذلك المؤتمر بأنها لن ترضى عن أى حل لا يتفق مع رغائبها وحقوقها المشروعة من جهة ثانية . فغادر وفدنا البلاد ووجهته الاستانة لعله يجتمع بأولى الحل والعقد من الاتراك ومفوضيهم فيها فيبسط لهم قضيتهم بصورة خاصة . وقد عرج فى طريقة على القاهرة حيث اجتمع مع اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني الذى عقد فى جنيف عام ١٩٢١ وكان وفدنا الاول ممثلا فيه البلاد . وقد اقترحت اللجنة علينا أن نوجه أعمالنا مع الوفد السوري الذى سافر فريق من اعضائه الى الاستانة للغاية التى توخيناها نحن أيضا فجبنا الاقتراح وواصلنا السير .

وكان فى ودنا ان نمر بأزمير ولكن الاحتياطات العسكرية التى كانت حكومة الاناضول قد اتخذتها حالت دون مانريد فجبنا الى الاستانة واجتمعنا مع رافت باشا القائد العام فيها وبسطنا له آمالنا فأكد لنا ان حكومة المجلس الوطنى الكبير متمسكة تمام التمسك بالميثاق الملى . وقد كان عصمت باشا والوفد التركى قد سافروا قبلنا الى لوزان فرأينا ان يذهب قسم من وفدنا الى لوزان ليلحق بعصمت باشا وأن يبقى قسم آخر وهو الاستاذ المظفر فى الاستانة ينتظر فرصة يذهب فيها الى انقره .

وصلنا لوزان يوم افتتاح المؤتمر فرأينا من المصلحة ان نوجه خطتنا مع الوفد السوري وأن نشتغل معا باسم الوفد السوري الفلسطيني أيضا . ومن ثم أخذ الوفد بجمع بوفود الدول المشتركة فى المؤتمر ويبسط لهم قضيتهم بحذافيرها . واجتمع بصورة خاصة بعصمت باشا وقص عليه حالة البلاد ورغائب الامة فوعد بالمحافظة على نص الميثاق الملى بتصريحه الرسمى الاخير بعد ان فشل المؤتمر بأن الدولة التركية

تعترف باستقلال البلاد العربية التي انسليخت عن المملكة العثمانية بعد الحرب العامة .
وقد اجتمع وفدنا أيضا بالوفد الايطالى وذكره بقرار حزب الفاشستى الذى وضعه قبل
استلامه مقاليد السياسة وهو ينص على المساعدة فى استقلال سورية وفلسطين وعلى
رفض الانتداب بشكله الحاضر . ويحمل بى هنا أن أذكر بالشكر والخير الوفد السورى
الكريم الذى واصل جهاده فى أوروبا بعد اوبنتا الأولى وكان ذلك القرار نتيجة من
نتائج هذا الجهاد . آقمتنا فى إيطاليا شهرا وبعض الشهر فى لوزان وبينما كانت
مداولات المؤتمر سائرة من وجهة لا تأتلف مع مصلحة بلادنا ورد على الوفد تشجيع من
أنصارنا فى لندن بوجود السفر إليها والتثبت لدى وزارة المحافظين الجديدة التى
لنا أنصار كثيرون فى حزبها .

وكان قد اجتمع فى لوزان وفود سورية والعراق ومندوب جلالة الملك حسين
والكل يبذل سعيه فى تعضيد القضية العربية وهى أول مرة اجتمع فيها وفود هذه
الاقطار وجعلوا وجهتهم نحو القضية العربية جميعها كقضية كلية لاتفيدها التجزئة .
وقد ترك وفدنا هذه الوفود تواصل سعيها فى مشروعها القومى وسافر الى لندن حيث
اجتمع بالانصار الكثيرين المحافظين الذين كانوا متفائلين جدا بعد ان انتقل أمر الوزارة
الى الحزب المحافظ وقرروا توجيه حملة صحفية جديدة وقوية فى الصحف والنوادى
بشأن قضية فلسطين وضرورة حلها على وجه عادل يتفق مع العهود المقطوعة للعرب .

وقد نشرنا بيانات موضحة للعهود وعلاقتها بفلسطين بشكل لا يدع مجالا للشك
ولماهى الحكومة الحاضرة فى فلسطين وغرابة الدستور المفروض فرضا على البلاد
ووزعناها على النوادى السياسية وأعضاء البرلمان الذى كان زمن انعقاده قد قرب . وقد
كان لهذه البيانات الأثر الحسن سيما وقد جاءت داحضة للنشرات الكاذبة التى كان
يختلقها خصومنا السياسيون . وفى تلك الأثناء نشر المستر جفريس كتابه الذى
أسماه خديعة فلسطين والذى ضمنه وضعية فلسطين ودخولها فى عهود العرب وأشار
فيه الى الاجحاف الذى يحق بأهلها من جراء السياسة الحاضرة فيها مما لا يتفق مع
تلك العهود . وقد كان لهذا الكتاب تأثير حسن جدا فى الظرف الذى نشر فيه سيما
والمستر جفريس رجل محايد بالنسبة إلينا ويؤيدنا فى دعوانا كل التأييد وربما كان
هذا الكتاب أحسن مانشر فى الموضوع لقوته وصراحته وما فيه من الوثائق المحسوسة
والرسمية التى أتى بها لتأييد مطالبنا الاستقلالية الحقّة والغاء السياسة الصهيونية
الغاشمة .

وقد قابل وفدنا وزير المستعمرات الجديد الدوق ديفونشير فاجابنا فى هذه
المقابلة بأن المسألة الفلسطينية تحت البحث العادل فى الوزارة الجديدة ولكنه لا ينتظر
أن يحصل تغيير فى السياسة المندرجة فى « الكتاب الأبيض » الذى نشرته الوزارة
السابقة . فقامت ضجة على هذا الجواب فى الصحف الموالية واتصل بنا أيضا أنه كان
لا علم لأكثر أعضاء الوزارة بهذا الجواب وانهم لم يرتاحوا إليه وان المسألة ليست منأطة
برأى وزير المستعمرات وقراره وانما هى عائدة الى الوزارة بيهيتها العامة . وقد بعيننا
فى تهينة بحث جديد فى المجلس حول قضيتنا وجرت مناقشة فى مجلس اللوردات
طلب فيها تنفيذ قراره المعلوم الذى أصدره سنة ١٩٢٢ فاستمهلته الحكومة ريثما
تمحص المسألة .

وقد كنا ننتظر في الوقت ذاته نتيجة انتخابات المجلس التشريعي وانصارنا ينتظرونها معنا لما علمنا من عظيم تأثيرها على سير قضيتنا فوصلتنا البشرى العظيمة قبل مغادرتنا لندن بيومين عن نجاح الامة في موقفها الشريف الذى وقفته واحباط مشروع الانتخابات احباطا تاما الامر الذى أثبت للذين يشتغلون معنا ولخصومنا ان فلسطين جادة في حركتها الوطنية وانها لن ترضى عن سياسة يراد فرضها عليها فرضا وان الحركة فيها حركة شعبية اجماعية لا افرادية شخصية .

وقد علمنا قبل مغادرتنا لندن بان باب مفاوضات قد فتح بين مندوب جلالة الملك حسين والحكومة البريطانية حول عقد معاهدة تؤيد اليهود المقطوعة الاولى وترضى العرب . فافقنا ذلك المندوب الدكتور ناجى بك الاصيل على مالدينا من الوثائق والمخابرات السياسية المتعلقة بقضية فلسطين والتي قد دحضت كل قول بخروج فلسطين عن دائرة العهد المقطوع وصار فى امكانه ان يقف وقفة العارف المطلع على قضية فلسطين اثناء مفاوضاته فى القضية العربية التى هى جزء منها .

كذلك اجتمعت وفود العرب فى لندن فانتهزنا الفرصة وجرت مذكرات اشتركنا بها انتهت بوضع قرارات بشأن توحيد السعى فى السير بالقضية العربية عمليا وقد نشرت الصحف ملخص هذه القرارات كما تعلمون . والقصد الذى توخيناه جميعنا من ذلك هو توحيد مساعى المشتغلين فى القضية العربية فى كل قطر والاهتمام بقضيتهم كقضية دون أن يكون هنالك مجال لضياح المساعى الافرادية على ان يكون لكل قطر استقلاله الداخلى التام .

هذا ملخص عمل الوفد فى سفرته الثانية .

لقد رجعنا من اوربا ونحن قانعون ان قضيتنا أصبحت من القضايا العالمية التى تهتم لها الامة الانجليزية فى الدرجة الاولى والدول الكبرى التى لها علاقة بالشرق الأدنى فى الدرجة الثانية . واننا كلما ازددنا ثباتا وتمسكا بحقوقنا ومطالبنا وكلما انتبهنا الى كل شرك ينصب للبلاد فتوقيناه اقتربت قضيتنا من الحل العادل وضعف مركز خصومنا السياسى وأباطيلهم التى أصبحت لا تقوم على أساس . وانه يجعل بنا قبل الختام أن نشر ان الموقف الشريف الذى وقفه اخواننا المخلصون الذين انتدبوا للمجلس الاستشارى الجديد سيكون ذا أثر عظيم فى سلسلة جهادنا الوطنى الذى نجحنا فيه نجاحا كبيرا . نشر الى ذلك الموقف مرسلين لهم الاحترام وجزيل الشكر .

مقررات المؤتمر العربي الفلسطيني السادس (*)

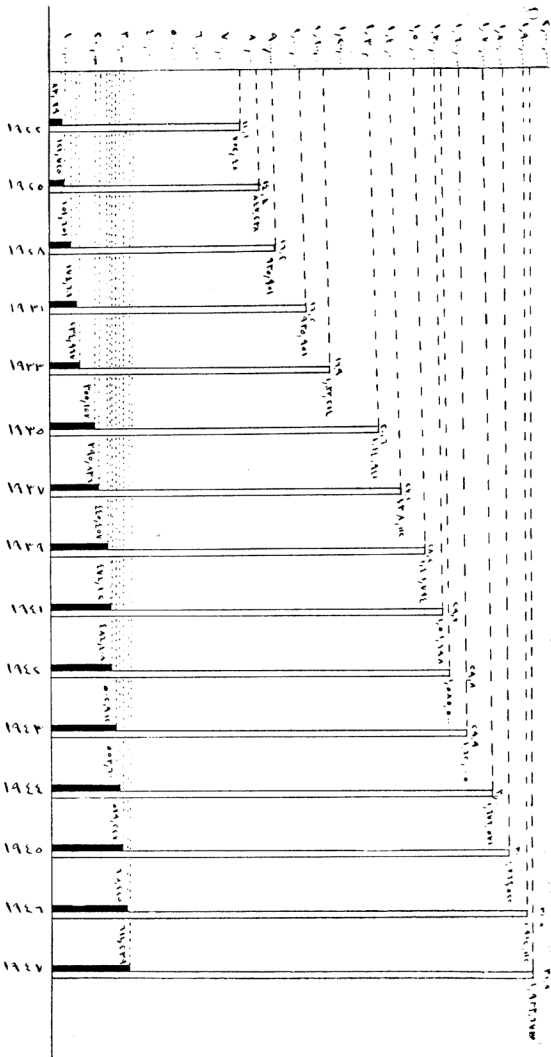
١٩٢٣

- ١ - شكر أعضاء المجلس الاستشارى على انسحابهم ودعوتهم لحضور جلسات المؤتمر .
- ٢ - رفع برقية لجلالة الملك حسين تتضمن رفض المعاهدة التى نشرت خلاصتها حكومة فلسطين وطلب عدم إبرامها قبل أخذ رأى الأمة بها .
- ٣ - نشر بيان برفض مشروع المعاهدة وكل مشروع آخر لا يضمن للأمة مطالبها العادلة المعلومة المؤيدة بالمؤتمرات السابقة .
- ٤ - إحالة درس موضوع مقاطعة الضرائب الى اللجنة التنفيذية وتطبيقها عند ميسر الحاجة بعد استشارة وفود البلاد أو مؤتمرها .
- ٥ - ارسال برقية للمقامات العالية فى لندن تتضمن خلاصة البرقية المرفوعة لجلالة الملك حسين والبيان الذى نشره المؤتمر .
- ٦ - اعلان مقاطعة مشروع روتنبرج والاحتجاج لوزارة المستعمرات على نصب الأعمدة ومد الأسلاك فى يافا وتكليف روتنبرج ثمن الأعمدة والأسلاك .
- ٧ - مطالبة الحكومة بالاسراع بتنفيذ اتفاقية الغور .
- ٨ - إحالة النظر فى أمر مقاطعة اليهود الى اللجنة التنفيذية للمؤتمر الاقتصادى .
- ٩ - إحالة النظر فى موضوع سن دستور لفلسطين الى اللجنة التنفيذية .
- ١٠ - تفويض اللجنة التنفيذية بالمطالبة بالاكفاء باللغة العربية واعتبارها اللغة الرسمية الوحيدة فى البلاد .
- ١١ - مطالبة الحكومة بحفظ حقوق الاهالى فى الاحراج واعطائها قوانين بها .
- ١٢ - رفض كل قرض يعقد باسم فلسطين .
- ١٣ - ارسال وفد الى لندن .
- ١٤ - الابراق بطلب الافراج عن المعتقلين السياسيين فى ارداد (سوريا) .

(*) أحمد طربين ، محاضرات فى تاريخ قضية فلسطين ، القاهرة . معهد الدراسات العربية
المالية ١٩٥٨ ص ٢٢٠ - ٢٢٢ .

- ١٥- المطالبة بجعل ادارة المعارف بيد الوطنيين وتسجيل املاك المعارف باسم لجان المعارف الأهلية .
- ١٦- الاحتجاج على اخلال الأمن العام فى البلاد .
- ١٧- تحويل اللجنة التنفيذية الحق بتأييد مقررات المؤتمر الارثوذكسى والاهتمام بتنفيذها بالاشتراك مع لجنة هذا المؤتمر .
- ١٨- طلب الافراج عن مسجونى ثورة نافا والقدس وعن جميع الموقوفين بسبب الحوادث السياسية .
- ١٩- الاهتمام بتنظيم الجمعيات وتجديد انتخاباتها واحداث جمعيات جديدة وتأمين الحالة المالية .
- ٢٠- شكر النادى الوطنى السياسى بلندن .
- ٢١- مطالبة الحكومة باطلاق حرية ايجار العقارات .
- ٢٢- مطالبة الحكومة بالغاء الضائم الحربية على اليركو .
- ٢٣- مقاطعة كل شخص يقبل عضوية المجلس الاستشارى .
- ٢٤- ارسال برقيات شكر للصحف الانجليزية الموالية ولانصار القضية من لوردات ونواب وغيرهم واللجنة التنفيذية للمؤتمر السورى الفلسطينى واللجنة الفلسطينية فى مصر والجمعيات الفلسطينية فى الخارج .
- ٢٥- تذكير قداسة البابا بالحفاظة على فلسطين بواسطة ممثله فى القدس وشكره على وقفاته الدفاعية .
- ٢٦- الابراق لوزارة المستعمرات بأن أهالى فلسطين غير راضين عن الحالة الحاضرة وتكذيب ما يقوله وكيل هذه الوزارة المستر أورمبيسى غور فى هذا الأمر .
- ٢٧- استنهاض همم المهاجرين فى أمريكا لتنفيذ فكرة تأسيس المصرف الزراعى الوطنى فى فلسطين والسعى لاجتذاب رموس أموال من مصر والمهاجرين فى أمريكا لمشاريع اقتصادية أخرى .

تطور سكان فلسطين خلال الفترة ١٩٤٤ - ١٩٤٧



جميع سكان فلسطين
عند نهاية السنين

أجرى إحصاءات إحصاءات سنة ١٩١٤ والآخر سنة ١٩٣١

(١٢٢)

بيان الوفد العربي الفلسطيني في لندن

الى الرأى العام البريطاني حول الحالة في فلسطين (*)

١٩٢٣/٨/١٥

ان عرب فلسطين مسلمين ومسيحيين هم ثلاثة وتسعون في المائة من السكان . وهذه الاكثرية الساحقة لقصد ولأسباب قاطعت الانتخابات للمجلس التشريعى الذى حاولت الحكومة ازالة البلاد على احكامه فكانت المقاطعة عبارة عن رفض رسمى لذلك الدستور الذى قام على أسس السياسة الصهيونية وكان مناقضاً للجهود المقطوعة للعرب فى سنة ١٩١٥ و ١٩١٨ ومجحفا بحقوق عرب فلسطين السياسية والاقتصادية وسائر الحقوق الحيوية .

وتأليف ذلك المجلس التشريعى من عشرة أعضاء عرب منتخبين فقط ازاء عشرة أعضاء رسميين معينين (بعضهم الآن يهود ويمكن أن يكونوا كلهم يهودا بعدئذ) وعضوين يهوديين منتخبين وصوت المندوب السامى المرجح هو تمثيل غير عادل سيما بالنظر للسلطة الاوتوقراطية التى أقيمت فى يد المندوب السامى .

وقد أعلن فشل الانتخابات رسميا من قبل الحكومة البريطانية التى كان يأمل منها المخلصون أن تعتبر وتقدر هذه النتيجة الصادقة تجربة نهائية ورسمية لسياسة صهيونية غير عادلة ومستحيلة التطبيق فى فلسطين . الا انها - خلافاً لكل حسابان - رأيناها نتجت الى محزنة أشد بعدا عن الانصراف فى سبيل ترقيع سياستها . نعى تأليفها : مجلساً استشاريا يضم من الاعضاء غير الرسميين نفس النسبة المذكورة اعلاه على أن يعينهم المندوب السامى تعيينا . وهذه أيضا لم يقدر لها غير الفشل وفشلت فعلا فان المندوب السامى لم يستطع ايجاد العشرة من بين السبعمائة ألف الا كما يلي : أربعة من أعضاء مجلسه الاستشارى الذى ألفه سنة ١٩٢٠ ولم يبلغ وأربعة من رؤساء البلديات المعينين من قبل الحكومة والتاسع عضو لجنة رسمية والعاشر فقط من طبقة جديدة .

ومع ذلك فانهم جميعا انسحبوا لسبب معقول وهو أن قبولهم الخدمة فى هذا المجلس بعد حصول فشل الانتخابات للمجلس التشريعى قد يعد قبولاً منهم بذلك الدستور الذى رفضه الشعب وهم ابناؤه .

ثم ان حكومة فلسطين عادت فارتكبت محاولة أغرب وأبعد عن التصور من اخواتها ففى شهر تموز الأخير أعلنت رسميا لاولئك العشرة المعينين من قبلها أن

* فلسطين . يافا . ١٩٢٣/٩/٤ .

فبولهم تعيينها لهم لهذا المجلس لا يعتبر كقبول منهم بالدستور ، وكان ذلك منهما مغالطة بينه ومع ذلك فاربعة فقط من أولئك العشرة (الذين يجب أن نذكر أن اثنين منهم رئيسا بلديتين معينان من الحكومة وواحد منهم عضو في المجلس الاستشاري العتيق وواحد عضو لجنة رسمية بالتعيين) لم يستطيعوا حتى الآن صد رغبة الحكومة التي بيدها أمر وظائفهم ذات المعاش . أما الستة الآخرون فقد رفضوا هذا التعيين ثانية وبذلك فتأليف هكذا مجلس استشاري لا يزال حتى الآن بعيدا عن حيز الحقيقة . تم لفرض أن حكومة فلسطين توقفت في آخر الأمر الى الحصول على عشرة أفراد من الأمة العربية يقبلون عضوية هذا المجلس - سواء بالإغراء أو الارهاب أو أى وسيلة أخرى - حيا منها في إيهام العالم في الخارج ان العرب أخيرا وافقوا على الاشتراك في السياسة والادارة الحاليين فان المسألة الباقية تكون بعيدة عن الانصاف الذي بموجبه يصح التسليم بأن مثل هذه الهيئة أو المجلس مما يصح اعتباره موفيا بالحقوق والمصالح الحقبة التي هي للسبعمئة ألف عربي من أهالي فلسطين الذين وضعت لهم الحكومة الحالية بدون إرادتهم دستوراً بديلا عن المجلس التشريعي الآنف الذكر . فنحن الوفد العربي الفلسطيني المتكلم باسم هذه الاكثرية الساحقة نتحج بكل شدة على مواصلة مثل هذه المحاولات ومثل هذه السياسة وتكرر أيضا بيان غرضنا من القدوم الى لندن قائلين بأنه الرغبة في تنوير الحكومة البريطانية والشعب البريطاني عن حقائق الحال في فلسطين والدفاع عن مصالح شعبنا وحقوقه ورفض كل مشروع غير متفق مع تلك الحقوق والمصالح التي قطعت للعهد للاعتراف بها ولتأييدها من قبل بريطانيا العظمى . وإن اعتقادنا الثابت الراسخ في الاخلاص هو أن المبادرة الى انشاء حكومة نيابية وطنية في فلسطين هو الدواء الوحيد للحالة الحاضرة . هذه هي رسالتنا للشعب البريطاني .

ثم إن طلبنا الاجتماع باللجنة الوزارية التي انيط بها التحقيق في القضية الفلسطينية قد رفض لكونه « غير ممكن » اننا صرحنا وأوضحنا أن طلبنا من تلك اللجنة أن تستمع لنا كان قائما على شديد رغبتنا في تقديم حل عادل للمعضلة الفلسطينية على أساس الحقائق والوثائق الخطية (أى الحقائق المبينة على وثائق ومستندات) واننا نعلم أيضا أن المندوب السامي كان قد بسط القضية الصهيونية لهذه اللجنة الوزارية .

وفي الختام اننا نفتنم هذه الفرصة لرد تلك الفكرة غير الصحيحة فكرة وجود أيما حزب أو تشكيل حزب متطرف أو معتدل في فلسطين فان الجمعية العربية الوحيدة في فلسطين هي الجمعية الاسلامية المسيحية المنتظم فيها السبعمئة ألف والمثلة في مؤتمرها العربي الفلسطيني . وليست هيئات هذه الجمعية التمثيلية بعيدة عن التطرف فقط بل انها لا تطالب شيئا أقل أو أكثر من حقوقها ومصالحها القومية التي حصل التعهد بالاعتراف بها وتأييدها من قبل بريطانيا العظمى . ولذلك فاستعمال كلمة تطرف بهذه العلاقة يكون من قبيل ما لا معنى له أو من قبيل المغالطة المقصودة .

رئيس الوفد العربي الفلسطيني

(١٢٣)

رد اللجنة التنفيذية العربية

على عرض المندوب السامي

بتشكيل وكالة عربية على غرار الوكالة اليهودية في فلسطين (*)

١٩٢٢

اتشرف بأن أعرض على فخامتكم أن الهيئة العربية التي دعوتوها في اليوم الحادى عشر من شهر تشرين الأول الى دار الحكومة فتلوتهم عليها بيان حكومة جلالة الملك بشأن تأسيس وكالة عربية في فلسطين فأجعت على رفضه ووعدت بالرد عليه كتابة ، قد عهدت الى أن أقدم الجواب عليه الى فخامتكم لتتفضلوا برفعه الى حكومة جلالة الملك .

ليست الغاية التي يتوخاها الوطنيون في هذه البلاد الحصول على وكالة عربية تشبه الوكالة الصهيونية التي نصت عليها المادة الرابعة من «صك الانتداب» وانما غايتهم التي لا يرجعون عنها ولا سبيل لهم الا اليها هي الحصول على الاستقلال الذي ينشُدونه من أمد بعيد والذي وعدهم به الحلفاء وفي مقدمتهم حكومة جلالة الملك فاشتركوا في الحرب الكبرى وقاموا بنصيبهم فيها لا يجله .

تفضلتم فخامتكم في البيان المذكور : «ان الحكومة امعنت النظر في أمر ادارة فلسطين وانها اتخذت الآن قرارا نهائيا بشأنه خلاصته أن الحكومة لاترى سبيلا الارتداد عن تصريح بلفور الذي قبله جميع الحلفاء ووافق عليه مجلسا الشيوخ والنواب في الولايات المتحدة وأدرج أخيرا في «صك الانتداب» فأصبح في نظر حكومة جلالة الملك تعهدا دوليا لاتستطيع الرجوع عنه بتاتا» ..

لاترى الهيئة العربية المذكورة سبيلا الى موافقة الحكومة على هذا القرار النهائي لأنه يخالف رغائب الأمة العربية وأمانيتها وتعتقد أن حقوق الدول الطبيعية والموضوعية التي أقرها الرئيس ولسن في مبادئه الاربعة عشر والتي أيدها الحلفاء في تصريحاتهم الرسمية العديدة أثناء الحرب الكبرى لا تجيز لأمة من الأمم أن تزدري هذه الرغائب وتلك الاماني فتتنصرف بالبلاد على غير رأى أهلها وعلى مالا يوافق مصلحتهم تصرف الملك بملكه .

لاتنكر الحكومة أنها انما قبلت الانتداب على فلسطين وفقلا للمادة الثانية والعشرين من نظام «عصبة الامم» ولكن هذه المادة لاتجيز لها أن تكون دولة منتدبة فيها الا بموافقة أهلها على فرض قبولهم الانتداب وهم قد رفضوه مرارا في مؤتمراتهم

(*) فلسطين - يافا - ١٦ و ٢٠ / ١١ / ١٩٢٣ .

السابقة . ثم ان الدول التى وقعت على نظام «عصبة الامم» تعهدت فى المادة العشرين منه بأن تلتفى جميع العهود التى قطعتها على نفسها قبل دخولها فى «عصبة الامم» اذا كانت هذه العهود لاتتلاءم مع نصوص هذا النظام . ولايخالف أحدا شك أن تصريح بلفور الذى يعد اليهود بتأسيس وطن قومى لهم فى فلسطين فرفضته الاهالى رفضا باتا هو مخالف كل المخالفة لنصوص نظام «عصبة الامم» وروحه . فقد وضع هذا النظام على أساس تحقيق رغائب الشعوب وحماية الامم الضعيفة المضطهدة لا على أساس اضطهاد حرية الشعوب واكراهها على قبول خطة تحررها من كل حقوقها السياسية وتخضع البلاد لسياسة وإدارة أجنبيتين على ماهى عليه الحالة الآن فى فلسطين . فما كان أجدر حكومة جلالة الملك وهى من «عصبة الامم» أن تلتفى وعند بلفور هذا وتحل نفسها منه لانه لاينطبق على نظام «عصبة الامم» وروحه .

وقد أشار فخامتكم فى بيانه المذكور الى العهود التى قطعتها حكومة جلالة الملك حسين بشأن مستقبل البلاد العربية . لاشك أن هذه العهود التى قطعت فى سنتى ١٩١٥ و ١٩١٦ قد ضمنت لفلسطين استقلالها ضمن البلاد العربية المعينة حدودها فى الكتب التى تبودلت بين السير هنرى مكماهون و جلالة الملك حسين سنة ١٩١٦ والتي اكتسبت صفة العهود الرسمية بعد أن وافقت عليها حكومة جلالة الملك قبل تصريح بلفور الذى لم يصدر الا فى ٢ نوفمبر سنة ١٩١٧ . ان هذا التصريح الذى صدر بدون أن يوافق عليه جلالة الملك حسين لابلغى العهود المقطوعة لجلالته لاسيما وأن هذه العهود هى عهود دولية لانها قطعت بين حكومتين مستقلتين بخلاف تصريح بلفور فانه ليس له صفة العهود الدولية لانه لم يقطع بين حكومتين مستقلتين وفقا لحقوق الدول (حقوق الدول للمؤلف الافرنسى بونفيس رقم ٨٢٠) . واذا قيل انه صار تعهدا دوليا لان حكومة الملك قد تعهدت به لدى الدول الاخرى فذلك لايكسبه أيضا صفة التعهد الدولى لان التعهدات الدولية لاتكون صحيحة الا اذا بنيت على أسس مشروعة وفقا لقواعد حقوق الدول (حقوق الدول للمؤلف الافرنسى بونفيس رقم ٨١٩) فتعهد حكومة جلالة الملك بمنح اليهود حقوقا لاتملكها مناصف للقواعد المذكورة .

أما ماتفضلتم به من أن وعد بلفور ذو شقين ليناقض الواحد الآخر فأمر غريب . قد لا يكون تناقض بين شقى هذا التصريح اذا كانت البلاد يهودية وليس للعرب فيها الا ما يكون لكل أجنبى دخيل فى كل بلد من حقوق مدنية ودينية وأما وهذه البلاد عربية ولها الحق المطلق فى الحياة الحرة المستقلة فلا يمكن الا أن يناقض الشق الاول من هذا التصريح الشق الثانى والتوفيق بين هذين الشقين مستحيل .

تفضلتم فخامتكم أيضا أن الحكومة من جهة وفخامتكم من جهة أخرى تبدلان السعى المتواصل فى إدارة فلسطين على وجه يضمن عدالة متساوية لمصالح الفريقين ذوى الشأن . ولكن الهيئة العربية المذكورة تعتقد انه مهما بطلت الحكومة ومهما بذلت من السعى فى هذا الشأن فلا يمكن أن يضمن هذا السعى عدالة حقيقية لمصالح العرب لان هذه المصالح لاتصان ولا تتحقق مع الوطن القومى الذى تبدلون الجهد فى انشائه . والهيئة تحتج بشدة على اعتباركم اليهود الاجانب عن البلاد ذوى شأن فيها . ثم ان الوطنيين لايتكفون بهذه العدالة التى أشرتم اليها على فرض أنكم حريصون عليها لانهم لايرضون الا أن يكونوا فى بلادهم أحرارا يتولون حكم أنفسهم

بأنفسهم لا أن تكون العدالة ثمن حريتهم واستقلالهم ولهذا فانهم يصرون على أن تكون لهم حكومة وطنية دستورية مستقلة .

أما الاقتراح بأن يشترك العرب في إدارة بلادهم بواسطة وكالة عربية يتوقف تقريرها على مفاوضة «عصبة الأمم» لتوافق عليها لتكون لها صفة رسمية كالوكالة اليهودية واعتباركم هذا الاقتراح خطوة كبرى نحو استيفاء رغائب الشعب العربى فقد تلقته الأمة بالاستغراب العظيم . اذ كيف يعقل ان يقبلوا بهذا المشروع بعد أن رفضوا مشروعى المجلس التشريعى والمجلس الاستشارى ولهما صلاحية أوسع من صلاحية الوكالة . كيف يقبلون به وهو يجعل العرب أصحاب البلاد فى مستوى واحد مع اليهود فضلا عن أن اسم الوكالة يجعلهم يشعرون أنهم غرباء فى بلادهم أيضا . أما الشكاوات التى أشرتم إليها بشأن الوكالة اليهودية فلم تكن لعدم وجود وكالة عربية مثلها وانما كانت احتجاجا على وجود وكالة يهودية .

ولا بد لى قبل الختام أن أشير الى ماورد فى بيان فخامتكم من تأكيدكم أن الحكومة لا تنوى تغيير خطتها وسياستها فى فلسطين ، وان الذين يأملون نتيجة أخرى تختلف عن هذه يضلون أنفسهم ويضلون غيرهم ممن يقبلون آراء كهذه .

ان أمل العرب بإفخامة المندوب فى تغيير سياسة الحكومة فى فلسطين مستند الى إيمانهم القوى بحقهم الصريح واعتقادهم ببطلان السياسة الحاضرة وقد كان الوطنيون يجلون فخامتكم عن أن تنسبوا الى بعضهم أمر تضليل أمتهم فى قضيتهم الكبيرة هذه ويؤكدون لفخامتكم أن هذه العبارة الشديدة قد تركت فى نفوسهم أثرا سيئا جدا فان أمل المحق فى انتصار حقه أولى أن يكون موضع احترام لا أن يعتبر ضلالا وتضليلا .

وتفضلو بقبول فائق الاحترام

رئيس اللجنة التنفيذية

موسى كاظم الحسينى

(١٢٤)

رد اللجنة التنفيذية على ملاحظات المندوب السامي

حول مذكرة اللجنة المرفوعة الى لجنة الانتدابات

التابعة لعصبة الأمم في جنيف (*)

١٩٢٤/١٠/٢٨

فخامة المندوب السامي

ردا على كتابكم المؤرخ في ٢١ الجارى عهد الى أن أعرض مايلي :

ان من دواعي الاسف الشديد عدم تمكن فخامتكم من نشر التقرير المقدم من قبلكم الى لجنة الانتدابات في «عصبة الامم» بصفتكم المندوب السامي في فلسطين . وأن هذا التكتم ربما فسر من قبل سكان البلاد بأن التقرير المطلوب نشره يحتوى على بعض نقاط لا تتفق مع الحقائق أو مع مصلحة البلاد وذلك بقطع النظر عن الاعتقاد السائد بأن هذا التكتم لا يتفق مع أعظم المبادئ السياسية المعمول بها في هذا العصر والمقررة من قبل «عصبة الامم» وجميع المعاهدات السياسية الاخرى وهى ابعاد المعاملات السياسية عن التكتم والتستر .

ويعتقد أيضا بأن مناقضتكم لثلاث عشرة نقطة من النقاط التى احتوى عليها التقرير المقدم بواسطتكم الى لجنة الانتدابات من قبل اللجنة التنفيذية للمؤتمر العربى الفلسطينى السادس في حين أنكم تحجمون عن نشر تقريركم لا تتفق مع مبدأ الانصاف العالى الذى تتحلل به الصفات الانجليزية . ان المناقضات المذكورة قد درست درسا عميقا فوجد أن كل واحدة منها اما مغلوطة أو منظور اليها من جهة واحدة أو مخالفة للحقيقة الناصعة كما سأبين فيما يلى باختصار :

١ - ان قول فخامتكم أن المجلس الشرعى الاسلامى لم يتألف بعد مطالبة المسلمين من أهل فلسطين بذلك بل كان تأليفه من دافع الحكومة الذاتى هو قول مغلوطة . فالحقيقة التى لا مرء فيها أن جميع الصحف العربية في فلسطين قد نشرت مقالات طويلة ممتعة منذ سنة ١٩١٩ مظهرة رغبة الاهالى الشديدة في تأليف مجلس كهذا . ولاريب أن فخامتكم تتذكرون جيدا أنه عند زيارتكم نابلس للمرة الاولى رفعت تلك البلدة الاسلامية باسم مسلمي فلسطين الى فخامتكم هذا الطلب كأول مطلب للأمة يقتضى قبوله حالاً ثم ان المؤتمر العربى الفلسطينى

* فلسطين - يافا - ١٩٢٤/١٢/٥ .

الثالث المتعقد في حيفا في ديسمبر سنة ١٩٢٠ قد تذاكر بشدة في هذا الموضوع وجعله من أهم الأمور التي ترك الاشتغال بها للجنة التنفيذية .

٢ - ان فخامتكم تخالفون اللجنة التنفيذية في قولها ان قانون منع التصدير قد سن لاجل اسقاط أسعار الاراضي واكثر بالعيها . ولكن لو حكمنا على هذا القانون مستنديا على النتائج القريبة والبعيدة التي تولدت منه وجدنا سببا له غير ذلك . ان سعر القمح كان قبل تطبيق هذا القانون من ٩٥ - ١٢٠ قرشامصريا للطن يختلف باختلاف المواسم التي كانت تباع فيها ولكنه سقط بعد تطبيق هذا القانون الى ٢٥ - ٣٢ للطن ، وبقي على هذا الحال الى هذه السنة اذ ارتفع من ٣٥ الى ٥٠ بسبب قلة المحصول منه في الاسواق العالمية . ومنذ ماسقطت الاسعار الى هذا الحد كان سعر العمل عاليا جدا ولم يتأثر بذلك السقوط فلذا كانت خسارة المزارعين في السنة التي تلتها كبيرة جدا وعليه فقد تدنت أسعار الاراضي . وان جودة موسم ذلك العام لم تكن لتظهر انه كان يخشى من نقص في هذا المحصول كما تقولون .

٣ - ان فخامتكم تنكرون ان تطبيق القانون التركي للاراضي المحلولة قد اضطر الكثيرين الى بيع اراضيهم . يلاحظ هنا ان الذين يبيعون اراضيهم لا يذكرون اسباب البيع للحكومة ولذلك ليس من السهل ان تنفى هذه الحقيقة بقول عمومي لا يستند الى تحقيق دقيق . وبالحقيقة يمكن سرد حوادث معينة كثيرة تؤيد قول اللجنة منها ان قطعة ارض كبيرة جدا تباع اليوم من قبل أحد معارف اللجنة لا لسبب سوى خشية تطبيق هذا القانون .

٤ - ان فخامتكم تقولون في مناقضة اللجنة انه في القسم الاخير من سنة ١٩٢٣ لم يدخل الى فلسطين سوى مئة من العمال اليهود ، وان العدد الصغير من غير هؤلاء من المهاجرين كانوا من صنف الذين ينتسبون الى عائلات تقطن في فلسطين أو من الذين لديهم من الوسائل المستقلة التي تمكنهم من العيش في البلاد بدون ان يكونوا عالة على غيرهم . ولكن من الحقائق الظاهرة انه في تلك السنة دخل بصورة غير مشروعة الى فلسطين من الحدود السورية عدد كبير من مهاجري اليهود . ثم ان حوادث الانتحار أو الشروع في الانتحار التي وقعت بين مهاجري اليهود المنتسبين الى الصنف الثاني المذكور آنفا مع تصريح هؤلاء بأن أقدامهم على هذا العمل كان مسببا عن الفقر المدقع يظهر أن الكثيرين ممن ادعوا أن لديهم وسائل مستقلة للمعيشة قد ادعوا باطلا .

٥ - ان مناقضة فخامتكم لقول اللجنة أن توزيع قوى البوليس لم يكن منتظما بل اتبع الحاجة الى حماية السياسة المتبعة لأساس لها . فلو راجعنا سجلات البوليس لوجدنا الحالة المخجلة التي كانت عليها الطرقات العامة في جميع أنحاء البلاد بسبب عدم حمايتها بينما كانت قوى البوليس تقطن القدس وصرند ويافا وحيفا بلا عمل حقيقي لانتظار الوقائع الناتجة عن تلك السياسة كل ذلك يؤيد ما أثبتته اللجنة في تقريرها . وقد وضعت قوة من البوليس في منتصف أريحا - القدس فأنجحت تحسنا كبيرا في الامن العام في تلك الطريق مما يؤيد قول اللجنة من انها كانت خلوا من حراس الامن العام عندما كانت تقع فيها تلك الحوادث المخجلة . وقس على ذلك عموم الطرق الاخرى .

٦ - ذكرتم أن مجموع ما يلحق الفرد من الرسوم في فلسطين هو ١٧٥ قرشا وليس ٣٥٠ قرشا كما ذكر في تقرير اللجنة . ويظهر أن فخامتكم قد استحصلتم هذا الرقم من ميزانية السنة الأخيرة التي صفرت جدا بعد الحاج الاهلين . أما اللجنة فقد ذكرت بصريح العبارة في تقريرها انها اتخذت كمعدل عن السنوات الاربع المقصودة في التقرير وهي من ١٩٢٠ - ١٩٢٤ السنتين المتوسعتين وهما سنتا ١٩٢٢ - ١٩٢٣ فمن هنا يظهر خطأ فخامتكم .

٧ - ذكرتم أن الرسوم التي تجبها الحكومة من المزارع تعادل ١٣ ٪ من مجموع المحصول وليس ١٥ ٪ كما ذكرت اللجنة . وهذا خطأ واضح كما يتبين من الايضاح التالي :

تتناول الحكومة باسم الاعشار ١١ ٪ من المحصول يضاف الى هذا ٢ ٪ هو عشر البذار الذي يعشر عادة في السنة السابقة ثم يعاد تعشير من المحصول فيكون المجموع ١٣ ٪ ثم تتناول الحكومة ما يزيد عن ٥٢ في الألف من ثمن المزارع كضريبة ويركو مما يعادل أكثر من ٢ ٪ من المحصول السنوى فيكون جميع ما تتناوله من محصولها السنوى .

٨ - ان فخامتكم تخالفون اللجنة في قولها ان رواتب كبار الموظفين قد وضعت قبل أربع سنوات اذ كانت أسعار حاجيات المعيشة تعادل ثلاثة أضعاف أسعارها في هذه الأيام وذكرتم أنكم لم تتمكنوا من إيجاد أرقام تقارب هذا التعديل . ولكن لو أخذنا القمح وهو المادة الغذائية الأساسية التي تتبعها جميع أسعار الحاصلات المحلية لوجدنا أن سقوطها في هذه السنين الأربع كان أكثر من هذا التعديل . فالقمح كان يباع قبل سنة ١٩٢٠ بسعر ٩٥ - ١٢٠ قرشا للطبة فسقط بعدها الى ٢٥ - ٣٢ قرشا للطبة . أما أسعار المواد الواردة من الخارج من مأكول وملبوس فقد تدنت الى أكثر من النصف ليس في فلسطين فقط بل في جميع أنحاء العالم . فلو أخذنا معدل جميع المستهلكات من محصوله ووارده لوجدنا أن أسعار حاجيات المعيشة على العموم قد تدنت الى أكثر من ثلثها منذ وضعت تلك الرواتب وكان ذلك بالأكثر من سنة ١٩١٨ - ١٩٢٠ .

٩ - ذكرتم أن قول اللجنة التنفيذية من أن مكتب حاكم القدس يشغل عمارة كبيرة كانت تكفي لعوم ذوائر الحكومة السابقة لا صحة له وان تلك العمارة يشغلها اليوم عللاوة على حاكم القدس ادارة المندوب السامى والسكرتير العام الخ . أن اللجنة تعتقد أنكم توافقونها على أن هذه الدوائر كانت لأمد غير بعيد تشغل عمارة أعظم كان يقال لها دار الحكومة وهى اليوم منزلكم الخاص . وان هذا التقرير وضع للسنوات الاربع الماضية وليس لهذه المدة القصيرة وربما لم تعلم فخامتكم ان حاكم القدس فى الحكومة السابقة كان يشغل غرفة واحدة وأخرى لمجلسه الادارى وثالثة لمدير تحريراته وكتابه . أما حاكم القدس اليوم فقد كان له فى معظم السنين الماضية ما لا يقل عن خمسة مساعدين ورئيس كتاب وكتاب لكل منهم غرفة خاصة .

١٠- ان فخامتكم لم تفهموا المقصود من قول اللجنة ان اللغة العبرية لا يتكلم بها سوى ٢ ٪ من سكان فلسطين . ان المقصود من ذلك أن الذين يتكلمون اللغة

العبرية في بيوتهم مع عائلاتهم ويستعملونها في معاملاتهم التجارية لايزيدون عن ٢٪ من سكان فلسطين . وفي الحقيقة أنه لا يوجد أربعة آلاف بين يهود فلسطين يستعملون هذه اللغة كللتهم البيتية والعادية . وان اللجنة تعترف انه يوجد بين اليهود أكثر من هذا العدد ممن يعرفون تلك اللغة ولكنهم يستعملون عادة اللغات الجرجونية والجرمانية والاسبانية والعربية . الخ . وليس اللغة العبرية .

١١- تقولون فخامتكم أن رسم تصدير الحمر قد ألغى قبل الاحتلال البريطاني . ان هذه الحقيقة لا تجوز بفرض الحكومة غير المشروع في ابقاء هذا التفضيل ، فقد كان يجب على هذه الحكومة أن تساوى بين جميع المصدرين بأن تلغى هذا الرسم تماما أو تقاضاه من مصدرى الخمر كما تقاضاه من غيرهم .

١٢- ان فخامتكم تناقضون قول اللجنة التنفيذية ان جميع الطرق والسكك الحديدية التي أنشئت بعد الاحتلال كانت كلها من وإلى المستعمرات اليهودية ولكنكم في تعداد هذه الطرق المنشأة حديثا قد أبدتم قول اللجنة . وذلك يتبين لفخامتكم بعد أن تلاحظوا أن الطرق ما بين الناصرة - طبريا - صفد - عفولة والناصرة حيفا وطول كرم قليلية لم تنشأ بل اصلحت اصلاحا وعلى هذا فهي لا تدخل في نطاق بحثنا وكل ما أشرتم اليه من الطرق سوى طريق بيت جالا - بيت نابالا وصرفند المنشأة لمقاصد عسكرية كانت كلها من أو الى مستعمرات يهودية .

١٣- ان انكار فخامتكم قول هذه اللجنة أن الحقوق المشروعة للسكان العرب القاطنين في الاراضي الواقعة ضمن مشروع امتياز القبارة لم يؤبه اليها يناقض الحقيقة الناصعة وهي أن فخامتكم منذ منح هذا الامتياز الى اليوم قد الفتم ثلاث هيئات متواليات للبحث في أمر هذه الحقوق . وقد كانت كل هيئة تظهر أكثر من سابقتها شيئا من هذه الحقوق المغموطة في ذلك الامتياز السرى . وقد وقع جدال عنيف طال أكثر من ثلاث سنوات ضاعت آمال السكان خلالها في حقوقهم فرضخوا بتأثير صهيوني غير مشروع وتأثير الحكومة على أن يقبلوا عوضا ما يزيد عن الثلاثين ألفا من الدونمات ٣٥٠٠ دونم القاها الفاصيون اليهم .

وبالختام ان اللجنة التنفيذية للمؤتمر العربى الفلسطينى كانت ترحب بانتقاد الحكومة للنقاط التى هى أكثر أهمية من هذه النقاط الثلاث عشرة المرفوعة في التقرير المذكور . وهى تأمل من فخامتكم أن تنظروا بالامعان ليس فقط الى شرحها على هذه النقاط بل الى جميع النقاط الواردة في التقرير فهى أمور يتضرر منها السكان تضررا محسوسا مؤلما .

وتفضلو

سكرتير اللجنة التنفيذية

جمال الحسينى

مذكرة الوفود العربية الى المستر ايمرى

وزير المستعمرات البريطانية أثناء زيارته لفلسطين (*)

١٩٢٥

١ - ان عرب فلسطين قد قدموا تقارير كثيرة وارسلوا وفداهم الى لندن مرتين وفي كل ما قدموه بينوا التناقض الغريب الذى يظهر فى مسلك الحكومة الانجليزية فى بلادهم على الرغم من :

(أ) نص عهد جامعة الأمم

(ب) العهود المقطوعة للملك حسين

(ج) بعض مواد صك الانتداب

(د) البيانات الرسمية والشبه الرسمية الصادرة من الوزارات .

٢ - ان السياسة التى تسير عليها الحكومة فى فلسطين جرت البلاد الى حالات اقتصادية صعبة لا يمكن للبلاد ان تستمر على تحملها ودوام الحال على هذا الشكل دون ان يجد العرب آذانا صاغية عادلة يؤدى حتما الى سقوط البلاد فى هوة اشد عمقا من الحالة الحاضرة اذ انهم :

(أ) يكلفون بضرائب باهظة للانفاق على ترتيبات واسعة لا تحملها البلاد لتنفيذ السياسية الصهيونية التى لا يمكن أن تتفق مع مصالحهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

(ب) قد حرموا ادارة بلادهم وتمتعهم باستقلال ذاتى على حين ليسوا اقل مستوى من سكان البلدان العربية الأخرى مثل العراق وشرق الأردن التى تتمتع بحكم ذاتى تباينى .

(ج) وقد حرموا حتى مما كانوا يتمتعون به من بلدات ومجالس ادارة ومجالس عومية منتخبة ، ومن ارسال اعضاء الى البرلمان فى العهد التركى .

(د) قد فتحت ابواب بلادهم لهجرة يهودية ضخمة تحتوى على كثير من العناصر غير الصالحة لحياة البلاد وتحملها اقتصاديا واجتماعيا .

* عيسى السرى . فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية ، يافا ، مكتبة فلسطين الجديدة ١٩٣٧ ص (١١٤ - ١١٦) .

(هـ) قد جعل للعناصر اليهودية أرجحية ظاهرة في إدارة البلاد الرئيسية وفي تيسير المصالح اليهودية القومية والاجتماعية هذا وهم أقلية ضئيلة في البلاد عددا ومصالحة *

العرب يطلبون حقهم في الحكم التشريعي :

٣ - ان العرب في فلسطين وهم يطلبون حقهم في الحكم التشريعي لم يريدوا قط أن يغمطوا حقوق اليهود الذين يساكنونهم ولكنهم يريدون أن يتمتعوا بحقوقهم باعتبار أنهم أكثرية ساحقة في العدد والمصلحة وباعتبار أنهم وعدوا بوعود صريحة وباعتبار أن عهد جامعة الأمم يخولهم ذلك مع حفظ حق اليهود الوطنيين في الاشتراك معهم في الإدارة والتشريع بحسب نسبتهم *

٤ - ان العرب يعتقدون أنهم لن يطمنئوا في بلادهم ويروا في الحكومة البريطانية النية الحسنة التي طالما أعلنتها بالنسبة اليهم اذا ظلت مستمرة في طرز الإدارة والسياسة التي سارت عليها في فلسطين الى الآن على أنهم يريدون دائما أن يكونوا على وفاق تام معها في مصالحها النزيهة ويعتقدون أنه قد آن للحكومة البريطانية أن تقلع عن تجربتها العقيمة وأن تعيد نظرها بصورة جدية في هذه السياسة التي جعلت البلاد وأهلها في حالة اضطراب روي وانحطاط اقتصادي وقلق *

مطالب الأمة :

٥ - وما نحن نقدم لها مطالب البلاد بصورة صريحة واضحة وأن تبدل علاقة الانتداب السيئة :

(أ) تأسيس حكومة وطنية مسئولة أمام مجلس نيابي منتخب من الأهالي الفلسطينيين بحسب التمثيل النسبي *

(ب) تسن جمعية وطنية منتخبة القانون الأساسي الذي يضمن بقاء الأماكن المقدسة بيد أهلها القديمين على أن لا يغير شيء فيها وحفظ حقوق الأجانب ومصالح الدولة المساعدة المتفقة مع مصالح البلاد وضمانة مشاركة اليهود الوطنيين بالحكم والتشريع بحسب النسبة على أن يراعى في وضعهما تحمل حالة البلاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وضمانة التعهدات الدولية التي تحملتها الدولة المساعدة وهي التعهدات الصحيحة وحفظ الآثار وحرية الأديان ونحوها على النمط الوارد في المعاهدة المعقودة بين الحكومة الانجليزية والعراق *

(١٢٦)

خطاب وايزمان

فى المؤتمر الصهيونى الرابع عشر

فى فينا سنة ١٩٢٥

« يجب أن نبنى فلسطين دون أن نعتدى على المصالح المشروعة للعرب ودون أن نمس شعرة واحدة من رؤسهم • وعلى المؤتمر الصهيونى أن لا يحصر نفسه فى الصيغ الخيالية الأفلاطونية • عليه أن يعرف الحقيقة فى فلسطين وانها ليست روديسيا وان هناك ستمائة ألف عربى يعيشون فيها ، وان لهم فى أى منطق للعدالة فى العالم، الحق فى أن يعيشوا فى ديارهم كحقنا فى أن نعيش فى وطننا القومى • وما لم ترسخ هذه العقيدة فى نفوسنا وقلوبنا ، فسنظل نبحث عن مخدرات مصطنعة ، ولكننا سنرى المستقبل فى منظار كاذب. ومخادع • »

(١٢٧)

تقرير اللجنة التنفيذية

الى لجنة الانتداب في عصبة الأمم (*)

١٩٢٧/٥/١١

من الحقائق العامة أن البلاد الواقعة تحت الانتداب هي وديعة مقدسة وضعتها عصبة الأمم في أيدي المنتدبين بمقتضى عهد عصبة الأمم لأجل مساعدة أهلها على إدارة شئون بلادهم « لبينما يتمكنوا من القيام بذلك بأنفسهم » . لهذا فإن اللجنة التنفيذية ترغب في الفات نظركم الى ما ورد في خطاب للمستتر ايمرى ناظر المستعمرات في مجلس العموم بلندن في بحر هذه السنة مما يناقض هذا المبدأ الذى من أجله وجد مجلسكم الموقر . وبهذه المناسبة ترغب اللجنة التنفيذية العربية في فلسطين أن تنظر نظرة عامة الى حالة فلسطين من وجهة علاقتها المزدوجة بانجلترا وعصبة الأمم مدة السنين التسع الماضية كى ترى ما اذا كانت الدولة المنتدبة قد طبقت بالفعل قول المستتر ايمرى المنوه عنه أعلاه وبذلك سلبت العرب حقوقهم السياسية المعترف بها مخالفة في ذلك نصوص عهد عصبة الأمم .

الهجرة اليهودية :

جاء في تقرير مجلسكم الموقر المصدق في مجلس عصبة الأمم سنة ١٩٢٤ « ان الهجرة لم تكن دائما متناسبة مع حالة البلاد الاقتصادية » وقرر أن تتخذ الحكومة مبادئ أساسية للهجرة « تكون بمقتضاها قائمة على حاجة البلاد الاقتصادية في الدرجة الأولى » . وفوق ذلك فإن المادة ٦ من « صك الانتداب » توجب على حكومة فلسطين « أن تسهل الهجرة اليهودية بشرط أن لا يخل ذلك بحقوق ووضعية السكان غير اليهود » وأن تجرى الهجرة مناسبة . أما حكومة فلسطين فبرغم اكفهار الجوى الاقتصادى في البلاد فقد فتحت لليهود أبواب الهجرة وسمحت بدخول ما يقارب الخمسين ألفا منهم في السنتين اللاحقتين وهما ١٩٢٥ و ١٩٢٦ . وإن هذه السياسة الحرقاء المنافية لما أوجبت وأوحى به لجنة الانتدابات في تقريرها المذكور أعلاه وللمادة ٦ في «صك الانتداب» قد ولدت بالطبع مصائب اقتصادية اكتنتف اليهود والعرب معا .

فقد ازدادت الأزمة الاقتصادية تعقدا وبدلا من أن نرى الذهب الكثير الذى قيل بأنه سيتدفق على البلاد مع الهجرة رأينا أزمة اقتصادية لم يسبق لفلسطين أن شعرت بمثلمها . وبقي مايقرب من عشرة آلاف عامل يهودى بلا عمل يهددون الأمن العام طيلة

العام الماضى • وبالنظر لكثرة التفاليس بين تجار اليهود الناتجة عن المضاربة والمزاحمة غير المعقولة التى ولدتها سياسه الهجرة الخرفاء وفتت معامله البنوك وتسمم الجو التجزئى • وهذا فان الحكومة بالنظر لاقصاها على تطبيق الوجهه اليهودية فى « صك الانتداب » ولاعمالها تواسى لجنة الانتدابات ابداه فى أهم الامور الاساسيه التى تركز عليها القضية الفلسطينية فقد دفعت البلاد الى الحراب الاقتصادى • وحيث ان اليهود يمكنهم ان يتركوا فلسطين راجعين الى بلادهم فلا تصيبهم مصائب هم المسئولون عنها فان العرب المربوطين فى بلادهم ولا يمكنهم مفارقتها يضطرون ان يتحملوا مصائب لم تكن لهم يد فى ايجادها •

تأسيس الحكم الذاتى :

اوصت لجنة الانتدابات فى جميع تقاريرها الى الحكومة المنتدبة « أن توسع أنظمة الدوائر الاستقلالية » بمقتضى المادة ٢ وأن « نشجع على توسيع الحكم الذاتى » بمقتضى المادة ٣ فى « صك الانتداب » ولكن برغم هذه التواصى فان البلاد بالعكس هى الان خالية من اى مؤسسة استقلالية خلاف الدوائر الدينيه حتى أصبحت البلاد بعيدة عن الحكم الذاتى بعد أحط المستعمرات البريطانية • اذ يدير فخدمة المندوب السامى الحكومة بمجالسه التنفيذى وجميع اعضائه بريطانيون • ويسن القوانين فى مجلسه الاستشارى وعموم اعضائه من رؤساء دوائر الحكومة وكلهم بريطانيون • ولم يتمكن الاهالى الا مؤخرا وبعد الحاح منهم وتواصى متوالية من لجنة الانتدابات من انتخاب مجالسهم البلدية ولكن بعد أن نزع الكثير من سلطتها وبموجب قانون انتخاب لم يكن لممثلى الاهلين فى وضعه يد مما زاد عداه الطوائف فالسكان الذين كانوا يتمتعون اiban الحكم التركى بمجلس بلدية ومجالس ادارية منتخبة فى المقاطعات ومجالس عمومية تمثل الولايات بقطع النظر عن ممثلهم فى البرلمان العثمانى يرون هذا عوضا ضئيلا من عصبة الأمم المعروف انهم تحت حمايتها •

ثم انه يفهم من نظام الانتداب ان الدولة المنتدبة تسهل السبل للسكان كي يتبوعوا مناصب الحكم فيتمنوا على ادارتها تحت اشراف الدوله المنتدبة ولكننا نرى حكومة فلسطين تجرى على خلاف ذلك فان رؤساء الدوائر ومساعدتهم وفى كثير من الحالات رؤساء الكتائب هم بريطانيون لا بل نرى ان وظائف البريطانيين تزداد فى وقت تتناقص فيه وظائف السكان بحجة الاقتصاد مع ان الوظائف البريطانية المتزايدة هى التى ترهق الميزانية بثقلها وهى التى يجب الاقتصاد فيها وفوق هذا فقد سنت الحكومة قانونا جديدا لترقى مأموريها حصرت فيه الوظائف العليا بالفعل بالأجانب دون غيرهم •

وهكذا فانا نرى الحكومة المنتدبة ذاهبة فى ادارة البلاد حسب اهوائها غير مكترثة للاهلين وافكارهم العامة • فقد قررت القيام بمشاريع أساسية عامة كادخال عملة فلسطينية جديدة وعقد قرض فلسطينى بدون استشارة السكان • وأخذت تبحث فى المشاريع الحيوية كمشروع استخراج أملاح البحر الميت وفيها أمانى فلسطين الاقتصادية وتنتظر فى منحه للطلابين بدون علمهم • وبالأجمال فان الحكومة المنتدبة المدينة بوجودها للمادة ٢٢ من عهد عصبة الأمم والمفروض عليها تطبيق المادة الثالثة من « صك الانتداب » مازالت على مدى الزمن تبتعد عنها حتى أصبحت فلسطين تسير وراء انجلترا كما تسير وراءها أحط مستعمرات افريقيا •

الفئة :

ان المادة ٢٢ من « صك الانتداب » تنص على أن « اللغات الانجليزية والعربية والعبرانية تكون هي اللغات الرسمية » وكل عبارة أو نقش على الطوابع والنقد والنقش كتب في العربية يعاد بالعبرانية « والعكس بالعكس ورغمًا عن شدة هذه المادة التي توجب أن تتساوى لغة أقلية ضئيلة لا يتكلم فيها من تلك الأقلية الا أقلية مثلها بلغة أهل البلاد الذين يحملون من أجل ذلك نفقات باهظة فان حكومة فلسطين قد تجاوزت هذه المادة وناقضتها بأن أخذت تكتب وتنقش على عموم ما تكتب وتنقش عليه حرفي (أ ي) بجانب كلمة « بالاسستينا » العبرية دلالة على كلمة « أرض اسرائيل » وعدا عن هذا فان أهم أعمال الحكومة لا تكتب الا بالانجليزية .

حتى ان التقارير العامة كتقرير ضريبة الاعشار المطلوب الى السكان انتقاده لم يطبع الا بالانجليزية .

لهذا فان عرب فلسطين يرغبون في أن يعرفوا من مجلسكم الموقر كيف يمكنهم أن يستفيدوا من حماية عصابة الأمم ان كانت هي عاجزة عن حمايتهم في الأمور المتقدمة الذكر وهي المسئولة عنها لأنها من وضعها وتواصيها ومنها يطلب أمر تطبيقها في النهاية .

وان اللجنة التنفيذية ترغب أن ترفع مع هذا ورسالة منفصلة تفسيريا عن قضية برة قيسارية المعروفة، والمقدم من قبل وكيل أصحابها العرب كي يتمكن مجلسكم الموقر من أن يرى الى أى درجة وصل مندوب الدولة المنتدبة في مغالطته عند ايراد الأمور التي يطلب أن تكون خالية من الغلط . وهي ترفعه كمثال يبين وجه الخطأ في اتباع الأصول المرعية في مجلسكم الموقر من استماع وجه واحد في أوجه القضية بسماع أحد المتداعين فقط ، وفي عدم امكانكم من زيارة فلسطين لدرس القضية في مكان وجودها .

وتفضلوا ٠٠٠٠

سكرتير اللجنة التنفيذية

جمال الحسيني

(١٢٨)

قرار المؤتمر العربى الفلسطينى السابع

القدس ٢٠/٦/١٩٢٨

- ١ - المطالبة بحكومة برلمانية •
- ٢ - الاحتجاج على كثرة الموظفين الانجليز فى الحكومة الفلسطينية •
- ٣ - الاحتجاج على اعطاء امتياز البحر الميت لشركة اجنبية •
- ٤ - الاحتجاج على تفضيل العمال اليهود على عمال العرب فى الاشغال الحكومية •
- ٥ - المطالبة بوقف سن القوانين ريثما تؤلف الحكومة البرلمانية •

* عيسى السبرى • فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية • يافا • مكتبة فلسطين
الحديثة ١٩٢٧ ص ٩٨ •

(١٢٩)

مذكرة اللجنة التنفيذية للمؤتمر العربي الفلسطيني

الى مندوب السامي بطلب الحكم النيابي لفلسطين (*)

سنة ١٩٢٨

تشرف اللجنة التنفيذية للمؤتمر العربي الفلسطيني المتعقد في القدس في ٢٠ حزيران سنة ١٩٢٨ الممثل لعموم الاحزاب العمومية اسلامية ومسيحية بأن ترفع لفخامتكم قرار المؤتمر المذكور بطلب تأسيس حكومة نيابية في فلسطين مشفوعا بما يؤيد هذا الطلب وما يدفع الامة العربية الفلسطينية بمجموعها الى التمسك به والعمل له بكل طريقة مشروعة .

ان لفلسطين كغيرها من البلاد حقا صريحا في تقرير مصيرها اقتره جميع دول الحلفاء قبل الهدنة وبعدها واتخذته العالم بأجمعه مبدأ ساميا تسير الأمم على نوره في معاملة بعضها بعضا فيرتاح القوى للضعيف ويثق الضعيف بالقوى ويحل الوثام محل الخصام وليس قرار المؤتمر العربي الفلسطيني المذكور أعلاه الا ظاهرة من مظاهر هذا الحق .

وان فلسطين لبلاد عربية محكمة الاتصال بجميع البلاد العربية التي قطعت لها عهودا صريحة من قبل حكومة انجلترا في أوائل الحرب العظمى فكان من أجلها ان انتظمت هذه البلاد في صفوف الحلفاء وسفكت دماء أبنائها في سبيل نيل حريتها المقدسة واستقلالها المنشود .

على ان لو اعتبرنا ما لم تقر البلاد من أن فلسطين تعتبر من الوجهة الدولية بلادا تحكم بموجب المادة ٢٢ من عهد عصبة الأمم لوجدنا ان طلب تشكيل حكومة نيابية في فلسطين هو نفسه ما تنص عليه تلك المادة ضمنا وصراحة .

وقد صرحت انجلترا وفرنسا في دمشق ثم نشر تصريحهما بمناشير وزعت من الادارة المحتلة عندئذ في عموم المدن والقرى من أن لسوريا وفلسطين حق التمتع بالحكم النيابي والاستقلال .

وعلى هذه الأسس نالت جميع البلاد العربية المجاورة لها حق تقرير مصيرها بنفسها والمشمولة بالعهد المقطوعة للعرب والمنصوص عنها في المادة ٢٢ من عهد عصبة الأمم لفلسطين والتي كانت بنفس الحالة التي كانت بها فلسطين قبل الحرب كالعراق وسوريا وشرق الأردن نالت قسما من الحكم النيابي أو انها ستنااله قريبا ولم تبق غير فلسطين ترسفت في قيود حكم استعماري مطلق .

* الجامعة العربية - القدس - ١٩٢٨/٧/٢٦ ص ٢ .

وفوق كل ماتقدم فإن التجربة التي اكتسبها الفلسطينيون في تطبيق الحكم الاستعماري المطلق مدة السنوات العشر الأخيرة تدفعهم الى أن يعلنوا عقيدتهم الراسخة من ان هذا الحكم قد أخفق اخفاقا تاما ، مستدلين على ذلك بنتائج المحزنة الظاهرة للعيان لاستمرار الازمة المالية التي استحكمت حلقاتها منذ سنين كما تنطق بذلك البيانات والأرقام الرسمية المنشورة في تقارير الحكومة السنوية وفي ارهاق السكان الفقراء بالضرائب الثقيلة لاعداد البلاد للهجرة الصهيونية كما صرح بذلك في هذا الشهر المستر سايمس مندوب الحكومة البريطانية أمام لجنة الانتخابات . فكان من ذلك ان أسىء الى أهل البلاد بتحميلهم مالا طاقة لهم به وأسىء الى المهاجرين باستدراجهم من بلادهم التي كانوا فيها آمنين الى بلاد يقاسى أكثرهم اليوم فيها أشد حالات البؤس والشقاء ، والظاهرة أيضا بما قذفت به الحكومة هذه البلاد من القوانين التي لا توافق طبائع أهلها وعاداتهم وشرائعهم فأوقعت البلاد في ذهول ودهشة ورجال القضاء والمحاكم في حيرة وفوضى وفي عدم الاتساق والتناسب في توزيع الميزانية العامة وعدم استقرارها على حال وفي أمور متنوعة أخرى كانت كلها نتيجة منتظرة لاستقلال رجال الحكومة بسلطتي التشريع والتنفيذ وكلهم من الغرباء الذين يجهلون حالات البلاد وطبائعها وعقليتها سكانها وطبائعهم .

فاستنادا على الحقوق الطبيعية وعلى العهود المقطوعة للعرب في أمر استقلالهم وعلى عصبية الأمم وما نشر في طول البلاد وعرضها على لسان انجلترا وحلفائها واستنادا على اخفاق الحكم الاستعماري مدة العشر سنوات الماضية قرر المؤتمر العربي الفلسطيني المنعقد في القدس في ٢٠ حزيران ١٩٢٨ مطالبة حكومة انجلترا بتأسيس حكومة نيابية في فلسطين .

وان الأمة العربية الفلسطينية بمجموعها على اختلاف طبقات أفرادها ونزعاتهم قد أقرت في مؤتمرها على هذا الطلب وهي تعتقد أنه الحل الوحيد للمعضلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحيط بها .

وان اللجنة التنفيذية التي انتخبها المؤتمر المذكور لتمثله وتنفذ قراراته لعلى استعداد للمذاكرة مع مندوبي الحكومة في الأسس والطرق التي تضمن للبلاد حقوقها المشروعة . وهي تأمل بما تمهده في فخامتكم من الميل الى مناصرة العدل وتأييد حقوق الأمم ان تتوصل بمساعدتكم الثمينة الى نيل حقوقها كاملة وبذلك تكونون قد وضعتم أسس الإصلاح والسلام في هذه البلاد المقدسة .

وتفضلوا يا صاحب الفخامة بقبول فائق الاحترام .

(١٣٠)

موقف المجلس الاسلامى الأعلى

بشان حوادث البراق

القدس ١٩٢٨ (*)

عظفا على جميع المخابرات التحريرية والمحادثات الشفهية التى جرت بين المجلس الاسلامى الأعلى وبين الحكومة المركزية بالقدس قديما وحديثا بشأن البراق الشريف (جدار الحرم الغربى) نلفت نظر فخامتكم الى ما يأتى :

١ - ان هذه الناحية من الجدار المذكور هى مكان البراق الشريف نسبة لبراق النبى محمد صلى الله عليه وسلم ليلة الاسراء من المسجد الحرام الى المسجد الأقصى وان المسلمين فى جميع الاقطار يجلون الاسراء الذى جاء نصا فى القرآن الكريم .

٢ - ان هذا الجدار هو جدار المسجد الأقصى ثالث الحرمين الشريفين الذى هو عند المسلمين عامة بمنزلة حرم مكة المشرفة وحرم المدينة المنورة .

٣ - ان كل جزء من الحرم الشريف وكل جدار يحيطه بما فيه هذا الجدار الغربى هو فى عقيدة المسلمين جزء لا يتجزأ من المسجد الأقصى المبارك الذى أشار النبى صلى الله عليه وسلم الى فضل زيارته والصلاة فيه وشد الرحال اليه من أدنى الجهات وأقصاها .

من هذا كله يعلم ان المسجد الأقصى وكل جزء من الحرم الشريف القدسى وخصوصا هذه الناحية من الجدار الغربى التى هى مكان البراق الشريف له مكانة مقدسة عظيمة عند المسلمين عامة فى مشارق الأرض ومغاربها وأنهم يتعلقون بهذا المسجد المذكور فى القرآن الكريم تعلقا دينيا شديدا مقرونا بالاجلال والتعظيم .

بيان لجنة الدفاع عن البراق الشريف

الى المؤتمر الاسلامي

المعقود في القدس سنة ١٩٢٨

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله وأصحابه والتابعين لهم باحسان الى يوم الدين .

وبعد فلما كان المسجد الأقصى المبارك في بيت المقدس هو عند المسلمين عامة من اعظم بيوت الله التي اذن ان ترفع ويذكر فيها اسمه .

بيت الله الذي ولي الرسول الاعظم صلى الله عليه وسلم والمسلمون حينما وجوههم شطره . بيت الله الذي اسرى سبحانه بنبيه محمد صلى الله عليه وسلم . اليه وبارك حوله . بيت الله الذي قرنه صلى الله عليه وسلم بالبيت الحرام وبمسجده النبوى في شد الرحال اليه . بيت الله الذي جاءت الشريعة الاسلامية الغراء بجليل قدره وعظيم فضله ، فهو بذلك أولى القبلتين وثالث المسجدين الذي كان الاسراء اليه والمعراج منه ف « سبحانه الذي اسرى بعيدة ليلا من المسجد الحرام الى المسجد الأقصى الذي باركنا حوله لتريه من آياتنا انه هو السميع البصير » .

لما كان ذلك وكنا نحن أهل البلاد المقدسة قد أقامنا الله حراس هذا البيت وسدنته فاتنا نرى من واجبتنا ان نتقدم لأخواننا المسلمين عامة في مشارق الأرض ومغاربها ببيان ما أصبح يحيق بهذا المسجد من الخطر من جراء مطامع اليهود في انتزاعه من أيدي المسلمين لا سمح الله تلك المطامع التي ظهرت جلية بما يحاولونه الآن من الاعتداء عليه وتثبيت حقوق لهم فيه وحوله وبما يبذلونه من الماسعي يختلف الوسائل للتأثير على الحكومة البريطانية والحكومات الأخرى وعلى عصبة الأمم لتأييد فكرتهم وتحقيق مطامعهم والله ولي هذا البيت وحارسه وهو نعم المولى ونعم الوكيل .

جدار المسجد الأقصى الغربي :

يحيط بالمسجد الأقصى من جهاته الأربع سور الحرم الشريف وهو سور عظيم منيع عنى المسلمون به وبما حوله في مختلف العصور لما له من التأثير في المحافظة على هذا المسجد المبارك فأنشأوا فوقه المدارس والزوايا وحبسوا ما حوله من الخارج أوقافا حتى أصبح محاطا حينئذ داخلا وخارجا بألوف المتعلمين والعابدين والزائرين .

وفي الناحية من القسم الغربي من هذا السور مكان له قيمة عظيمة عند المسلمين لما أنه موضع البراق الشريف نسبة الى براق النبي صلى الله عليه وسلم ليلة الاسراء . فكان له منهم عناية خاصة اذ حبسوا ما يحيط ويتصل به اوقافا على المسلمين وعلى زاوية الشيخ الامام العالم العارف ابي مدين شعيب بن الشيخ المجاهد العالم ابي عبد الله محمد بن ابي مدين شعيب المغربي قدس الله سره . وانشئت هناك منازل الوقف متراسة بحيث احاط المسلمون سكانها بكنان البراق الشريف من الخارج احاطة مؤدية الى حراسته . وقد بلغ من تراص هذه المنازل حول هذا المكان الذي هو جدار الحرم الغربي ان جدار الحرم وبقية ابنية هذا الوقف استعمل ممرا ليسلك منه السكان المسلمون الى منازلهم .

هذا العمر الخاص بالوقوف وقفا اسلاميا لم يمانع المسلمون فيما مضى الزائرين والسائحين على اختلاف طوائفهم واديانهم وفي جملتهم اليهود من الوقوف فيه للنظر الى تلك الناحية التاريخية الاثرية من الخارج .

غير ان اليهود اخذوا تدريجا يقبلون هذه الزيارة العادية الى مراسم دينية الامر الذي انتبه اليه المسلمون في حينه واخذوا يقفون دون أية محاولة من هؤلاء الطامعين يخرجون بها عن حدود الزيارة العادية .

مطامع اليهود ومحاولاتهم قبل الاحتلال :

يرمى اليهود منذ امد بعيد الى غاية رهيبة هي انتزاع المسجد الاقصى من يد المسلمين برغم انه « الهيكل » ولكنهم لم يكونوا يصرحون بهذا قبل لان البلاد المقدسة كانت في حراسة المسلمين انفسهم وانما كانوا يحاولون من آن لآخر اغفال ذوى الشأن والاستفادة من اباحة الوقوف خلف الجدار المذكور ليمنحوا تساهلا اوسع .

ولكن هذه المحاولات لم تكن تجديهم نفعا رغم ما كانوا يتوسلون به من شتى الوسائل وخصوصا في عهد الحكومة العثمانية . فقد داب زعمائهم وكبرائهم على التوسل اليها بمختلف الطرق وباللوان من المطالب التي قد تخفى تحتها تلك الغاية من تأسيس حق لهم في ذلك المكان الاسلامي المقدس يكون خطوة في سبيل تحقيق مطامعهم الرهيبة فكانوا يحاولون حيناً ان يصحبوا معهم كراسى ومقاعد يجلسون عليها وحيناً آخر يحاولون وضع موائد ومصابيح وغيرها .

غير ان ولاة الامور حينذاك كانوا يحظرون عليهم ذلك ويقمعونه بشدة ويمنعونهم من ان يتجاوزوا الزيارة العادية بوضعها وشكلها الى ايسر يسر كما ظهر ذلك من الوثائق ومن قرارات « مجالس ادارة اللواء » في زمن الحكومة العثمانية .

محاولات اليهود بعد الاحتلال البريطاني :

لم يكن فشل اليهود التكرر في عهد السلطات الاسلامية ليقنع بهم عن تلك المطامع الرهيبة ولكنها خبت في نفوسهم كما تخبو النار تحت الرماد .

فما ان كان الاحتلال وما ان منحوا الوعد البريطاني بالوطن القومي اليهودي بفلسطين حتى تطاير ذلك الرماد وعادت تلك المطامع تتاجج وظهر لهيبها على السنة زعمائهم وغوغوائهم في جميع العالم فاخذوا يعلنون ما كتبوا متخذين من الاحتلال والوعد بالوطن القومي قوة ظنوها كافية لتحملهم على الاستهانة بالراي العام الاسلامي

غير حاسبين لتحديد اربعائة مليون من المسلمين في أولى قبلتهم وثالث مساجدهم « المسجد الأقصى المبارك » أى حساب فقد قال أحد كبار زعمائهم السر الفردموند في مقال له : « ان اليوم الذى سيعاد فيه بناء الهيكل أضحى قريبا جدا واننى ساكرس بقية حياتى لبناء هيكل عظيم مكان المسجد الأقصى » .

وقال أحد زعمائهم أيضا - زتكويل - « وما على المسلمين الا ان يرحلوا الى ارض غير هذه الأرض » بل قد بلغ من غرورهم ومطامعهم ان أخذوا ينشرون ويوزعون صوراً لبنت الله المقدس وقد علت اسواره الاعلام الصهيونية واستوى التاج اليهودى فوق القبة من صخرة الله المشرفة مكان الهلال .

واننا نثبت هنا احدى هذه الصور التى ينشرونها بين بنى قومهم ناقلين الى العربية ماكتب عليها بالعبرانية وقد صدرت بهذه العبارة « ينتظر جميع العالم فرج ربنا لاعادة شعبه الى جبله المقدس » .

وقال أحد أقطابهم المستر بنتوش الذى يشغل بفلسطين منذ سنين حتى اليوم أكبر وظيفة في العدلية والذي هو صاحب الكلمة العليا بل الكلمة الأخيرة في القضاء والتقنين والتشريع وهو من صميم الصهيونيين فى مؤلف له مطبوع اثناء كلامه عن البراق الشريف مانص ترجمته : « واكبر محل دينى لاجتماع اليهود بالقدس هو « قوتل حماربى » الحائط الغربى من الحرم أو الهيكل » الى ان قال « وهو بحسب التقاليد جزء من هيكل سليمان وهو القسم الوحيد من الحرم والهيكل الذى يصل اليه اليهود » والى ان قال « وقد قال - زتكويل - حديثا : ان اليهودى عند المبكى (أى البراق الشريف) هو فى نفسه أكثر أغراقا فى الخيال من اليهودى السائر فى الشارع ولكن لا هذا ولا ذاك سيحدد بناء المبكى ولكن أبناء الجيل الذين سيقيمون بهذا والذين يعتقدون ان العمل هو الصلاة الحقيقية ينزلون فى القدس ويسكنونها وهم ينتظرون قيام « كوروش » جديد وقيام « نحيما » جديد ليشقا الطريق فى استعادة المكان المقدس الظاهر لليهودية » وقد فسر المستر بنتوش المكان المقدس بقوله : « والمكان المقدس على جبل موريا المعروف الآن بالحرم الشريف » (كلا) . ووضع المستر بنتوش عند « كوروش » المارة هذه العلامة (١) ليعلق عليها فى ذيل الصفحة ما يأتى :

« (١) بعد كتابة هذه السطور بعدة أشهر ظهر تصريح كوروش الحديث فى هذا العصر ممثلا بوعد الحكومة البريطانية الصادر فى ٢ نوفمبر سنة ١٩١٧ القائل بأن الحكومة البريطانية تبذل جهودها فى إعادة بناء الوطن القومى اليهودى فى فلسطين » .

فلينظر المسلمون الى تفسير المستر بنتوش الحقوقى الكبير وعد بريطانيا بالوطن القومى لليهود وليقارنوا بين هذا التفسير وبين اشغال المستر بنتوش نفسه اليوم أكبر وظيفة فى فلسطين من صلاحيتها سن القوانين ثم ليستعرضوا القوانين التى سنت الى اليوم فى فلسطين والتى من جملتها قانون نزع الملكية الذى جعلوه يشمل أوقاف المسلمين وليربطوا ذلك كله بطلب اليهود استملاك وقف أبى مدين الاسلامى المتصل بالبراق الشريف .

وقد ظهرت بوادر هذه الفكرة الرهيبة فى اول الاحتلال اذ حمل اليهود بعض كبار موظفى الحكومة المحتلة العسكرية حينئذ على السعى فى اقناع المسلمين واغرائهم على ان يستبدل اليهود بالدرهم وقف المسلمين هذا الذى ذكرنا ملاصقته للبراق

الشريف « جدار الحرم الغربي » واتصاله فيه . فنار ثائر مسلمي فلسطين لذلك ووقفوا سدا منيعا متكاتفين امام هذه المحاولة رافضين كل الرفض أن يفرطوا بكرة من تراب مجدهم وما يحيط به من جدران وأوقاف معلنين استعدادهم لبلد أنفسهم ونفسيهم في الدفاع عن جدار المسجد الأقصى وموضع البراق آزاء أى طمع .

وان قصد اليهود من الاستيلاء على هذه الاوقاف اقامة كنيس مكانها تملو جدار المسجد وتستند عليه وحينئذ يسهل عليهم النفاذ الى المسجد الأقصى بوسائل مختلفة .

ولما رأى اليهود ان المسلمين لن يتساهلوا في هذا الأمر وأنهم لن يتأخروا عن الوقوف أمامهم فيه مهما كلفهم ذلك عادوا يذرون الرماد يسترون ما فضح من غايتهم كما أنهم عادوا الى الوسائل التي كانوا يتوسلون بها قديما من العمل على اغفال المسلمين لتأسيس بعض حقوق لهم بوضع ما منعوا منه بناتا من الأدوات في البراق الشريف .

عادوا الى ذلك وعاد المسلمون الى منهم مزداين بعد الاحتلال يقظة وحذرا وحرصا متخذين من حقهم المقدس سلاحا مشروعا للدفاع عن امكانتهم الدينية فلم يتساهلوا ولن يتساهلوا بشيء منها وهم يقفون منذ الاحتلال آزاء كل محاولة من اليهود في هذا الشأن موقفا لم يتزحزحوا عنه قيد شعرة وواصلوا الاحتجاجات على هذه المحاولات الى السلطات المحلية وحكومة لندن وغيرهما .

الحادث الأخير :

عاجل اليهود المسلمين في اول الاحتلال بطلب استبدال الوقف المذكور كما ذكرنا . وما كادوا يفشلون حتى ظهرت لهم بارقة أمل أخرى في تحقيق غايتهم وذلك أنه بلغهم ما كان عليه المسجد الأقصى حينئذ من خطر السقوط الداهم بسبب ما أصابه من خراب . فتمنوا أنفسهم بأنه لا يلبث امام اية صدمة أو زلزال أن ينهار ويندك ويصبح أثرا بعد عين وحينئذ يسهل تحقيق آمانيهم فيه .

ولكن سرعان ما خابت آمالهم من هذه الناحية أيضا فان المجلس الاسلامي الأعلى بفلسطين تمكن والحمد لله بفضل بذل المسلمين ومؤازرتهم الصادقة من دفع الخطر عنه وعمارته عمارة محكمة متينة مما دعا اليهود على أن يعودوا سيرتهم الأولى من أمل استبدال الوقف واستخلاص جدار المسجد الأقصى لأنفسهم بادئين بمعاودة التجارب الماضية مفتنمين الفرصة في عيد غفرانهم من هذه السنة . فحاولوا التصرف بالبراق الشريف تصرف المالك بملكه اذ ملأوه بالمقاعد والكراسي والموائد والخزائن والستائر او المصابيح وغيرها بحيث أصبح الناظر يحسب جدار المسجد الأقصى مكان براق محمد صلى الله عليه وسلم كنيسة يهوديا بحثا الأمر الذي حمل مسلمي فلسطين ومن بلغه نبأ هذا الاعتداء من مسلمي الاقطار الأخرى أن يستنكروا هذه الحالة ويخشوا عواقبها خصوصا بعد الذي ظهر واضحا من موقف اليهود اثناء طلب المسلمين من الحكومة المحلية ان توقف هؤلاء المعتدين عند حدودهم . فانهم قاموا بمظاهرات عنيفة في فلسطين وأحدثوا ضجة شديدة في الخارج وانبعثوا ييثون الدعاية لفكرتهم لدى الحكومة البريطانية في فلسطين ولندن وغيرها . وقام زعماءهم في فلسطين يطلبون ان تحل قضية البراق لصالحهم وطلبوا استملاكه بجميع برقياتهم وكتبت صحفهم بأن جدار المسجد لهم وان من حقهم التصرف فيه .

رأى المسلمون هذه الحركة العنيفة فسارعوا الى عقد عدة اجتماعات عامة في المساجد وخصوصا في المسجد الأقصى المبارك الذي تتعلق هذه القضية به للمشورة فيما يجب عمله ازاء الاعتداء الفظيع والمحاولة الرهيبة . فشكّلوا لجنة ممثلة لهم سموها لجنة الدفاع عن البراق الشريف وكلوا اليها أمر تنفيذ قراراتهم التي قرروها مجتمعين تحت قبّة المسجد الأقصى بعد أن عاهدوا الله على الدفاع عن هذا المكان الى النهاية . فقامت اللجنة بواجبها من مراجعة الحكومة والاحتجاج اليها وتطير هذا النبيّ المفزع الى العالم الاسلامي صاحب المسجد الأقصى والمطالب بحراسته .

هذا وقد أخذت وفود المسلمين من جميع انحاء فلسطين تغد الى القدس باسم الجمعيات والهيئات والأفراد معلنة استعدادها على الدفاع مادام فيها عرق ينبض وأمطرت البلاد جميعها الحكومة الفلسطينية بالبرقيات الكثيرة طالبة منها ان تحول دون ما ينجم عن اعتداء اليهود هذا من اثاره فتنة دينية عمياء في البلاد . كما أرسلت الى المجلس الاسلامي الأعلى ولجنة الدفاع البرقيات والرسائل تطلب منها الثبات في موقفها الحازم وتعلن بأن المسلمين جميعهم من وراء العاملين على محافظة البراق الشريف وأنهم يؤيدونهم ويؤازرونهم بأموالهم وأنفسهم وجهودهم .

وكذلك أخذت الهيئات الاسلامية في انحاء فلسطين تقابل الحكومة محتجة بنفسها وحاملة مضايقات الاحتجاج الموقع عليها من آلاف المسلمين الذين ظن اليهود ان تحديهم في مقدساتهم سهل هين .

وظل المجلس الاسلامي الأعلى حازما في موقفه نائبا نيابة حسنة عن العالم الاسلامي في الدفاع شديد التمسك بحق المسلمين في هذا المكان المقدس الذي هو جزء من المسجد الأقصى المبارك مراقبا بكل حذر موقف اليهود في البراق يوما فيوما عاملا كلما رأى اعتداء على ازالته . وقد قابل الندوب السامى والحكومة مرارا بنفسه وبواسطة سكرتيره وموظفيه وأرسل كتب الاحتجاجات وأبرق الى جلالة ملك الانجليز ووزارة المستعمرات وأعلن الى الصحف في العالم الاسلامي والغربي عن هذا الحادث وما يجره اعتداء اليهود هذا من الفتن في البلاد المقدسة .

خطة الفلسطينيين :

هذا وان المسلمين بفلسطين الذين يعدون أنفسهم بالنيابة عن كافة المسلمين حراس المسجد الأقصى والاماكن المقدسة الاسلامية في بلادهم سيظلون قائمين بواجبهم بكل استبسال وحزم ازاء ما وكل اليهم حراسته وسيظهرون بأنهم كانوا ولن يزالوا جذبرين بأن يقفوا في الصف الاول لايتقهقرون خطوة واحدة في سبيل الدفاع عن اولى القبيلتين وثالث المساجد مع جدرانها التي هي جزء منه ومايحيط به من الاوقاف وغير ذلك من الاماكن الاسلامية المقدسة . وهم يطلبون من اخوانهم المسلمين حيثما كانوا وملوكهم وامرائهم وعامتهم أن يشدوا أزرهم وبعاضدهم بكل مايستطيعون فالمسجد الأقصى لهم جميعا ومكان البراق المقدس لهم كافة فليجعلوا من قواهم قوة واحدة تحرس بيوت الله ومن أصواتهم صوتا واحدا يرن في كل قضاء وبسمع كل اذن بأن المسلمين لن يتأخروا عن الدفاع عن مساجدهم .

والله حافظ بيته وناصر جنده « ان تنصروا الله ينصركم ويثبت أقدامكم » .

ماكتبه هربرت صموئيل في مذكراته

عن مصير فلسطين ووضع اليهود بها

انى احتفظت بالحوادث التى أدت فى النهاية الى تعيينى فى فلسطين لأسردها كقصة متتابعة وانى اطلب الى القارئ أن يرجع بذاكرته الى أوائل أيام الحرب عندما جعل مصير الأقاليم الجنوبية من الامبراطورية التركية لدى دخولها الحرب حليفه لألمانيا وأستراليا أمرا حيويا فقد كان التذمر يملا المنطقة الشاسعة من سوريا الى الخليج الفارسى منذ وقت طويل وكان السكان الأتراك قلة والقسم الأعظم من السكان يرغب فى التحرر من الحكم الأجنبى الذى اتصف بسوء الادارة والخشونة وكل منا كان مطمئنا الى أن الحرب ستنتهى بهزيمة دول الوسط وحلفائهم ولم يخامرنا الا القليل من الشك بأنه سيفتح أمام هذه الأقاليم - ومن ضمنها فلسطين - مستقبل آخر .

وحتى ذلك الوقت لم أكن لأهتم بصورة خاصة فى الحركة الصهيونية التى بعثت حية فى العالم الجديد واشتد ساعدها بجهود الدكتور تيودور هرتزل المؤلف والصحفى النمساوى قبل ذلك بنحو عشرين سنة . وقد استدر الصهيونيون نوعا من التأييد نالوا معظمه من يهود أوروبا الشرقية . وكانت الصهيونية تعمل على نشر الفكرة واتجاح البداية العملية لعودة يهودية الى فلسطين . وقد حاول هرتزل أن يحصل على ترخيص من السلطان من شأنه فتح أبواب فلسطين لهجرة اليهود ومنحهم مركزا خاصا فيها ولكنه فشل فى محاولته تلك وبدا أن ليس هناك أى نتيجة عملية متوقعة فى وقت قريب لذلك تركت للآخرين متابعة هذا الحيال البعيد عن التحقق حسب الظاهر .

وفى اللحظة التى دخلت فيها تركيا الحرب تغير الوضع تماما فان قدر لفلسطين أن تحظى بمصير جديد فان بريطانيا العظمى هى صاحبة الشأن الأول فى ذلك المصير بما لها من مصالح استراتيجية هامة فى الشرق الأوسط .

وان على حكومتنا أن تولى عنايتها الجديدة موضوع من سيخلف الأتراك فى السيطرة على فلسطين ذلك البلد الذى يتاخم قنال السويس وبالنسبة لشخصى فقد كان لهذا الموضوع أهمية زائدة وخاصة . فقد كنت الشخص الأول من الشعب اليهودى الذى قدر له أن يحتل مقعدا فى الوزارة البريطانية (إذ أن دزرائيل أخرجه والده وهو طفل من المجتمع اليهودى) وكان يتحتم على أقل تقدير أن أعلم ما هى الحركة الصهيونية وما الذى تعمل ، فاتصلت بالدكتور وايزمان الذى أصبح أحد زعماء المنظمة الصهيونية البارزين واستحصلت منه على مطبوعاته وقراتها بعناية وكلما ازدادت قراءتها ، ازداد تأثرى بنفوذها الروحى الذى أنعش بجلاء الحركة الصهيونية بما قدم لها من تضحيات وبما تم لها من أعمال على أيدي الطلائع اليهودية التى نجحت بدخول البلاد وتوطيد أقدامها فيها وبفضل امكانيات البلاد نفسها الزراعية والصناعية . وقد

تجلت أهمية موضوع مصالح بريطانيا العظمى الاستراتيجية بوضوح لأن فلسطين لو فصلت عن تركيا كما هو المحتمل ووقعت تحت حكم أى من الدول الكبرى في القارة فسيكون ذلك خطرا عليها .

لقد تحدت آرائى جيدا في الحال الأمر الذى دعانى لمقابلة وزير الخارجية ومحادثته بشأنها وقد جاء في المذكرة المؤرخة ٩ نوفمبر سنة ١٩١٤ عن هذه المحادثة ما يلى :

انى تكلمت مع السير ادوارد غراى اليوم حول مستقبل فلسطين وقد ذكرت خلال الحديث ان تركيا قد ألقت بنفسها في الحرب الأوروبية وإن من المحتمل أن تتمزق امبراطوريتها وأن موضوع مستقبل السيطرة على فلسطين قد يثار وأن اختلافات الدول الأوروبية الكبرى قد يجعل من الصعب تخصيص فلسطين لواحدة منها ولعل الفرصة قد سمحت لتنفيذ أمانى الشعب اليهودى القديمة وإعادة انشاء دولة يهودية فيها .

وقد اقترحت انه قد يكون من الممكن تأمين تعاون روسيا التى يقيم في بلادها عدد عظيم من السكان اليهود كما ان اجتياح بولونيا الألمانية والنمساوية وغاليسيا سيجلب معه حشودا عظيمة منهم وأن الجيوش الروسية قد لاقت ترحيبا في بولونيا من قبل جميع السكان ماعدا اليهود وستكون روسيا راغبة ان كانت حكيمة في كسب ولاء رعاياها اليهود القدماء والجدد لكنى كنت من ناحيتى مرتابا فيما اذا كان الرأى العام فيها يسمح لحكومته بمنحهم حقوقا متساوية فاذا قامت روسيا بدور رئيسى في إعادة انشاء الدولة اليهودية فان كسب عواطف اليهود في الاقاليم الروسية سيكون قويا لا يخيب في ايجاد تأثير قوى مباشر في وطنهم هناك وقلت اننى شخصيا لم أكن في يوم ما صهيونيا قط لأن الآمال في تحقيق أى نتيجة عملية بدت بعيدة لدرجة اننى لم أكن راغبا في المساهمة في الحركة . أما الآن فان الأحوال قد تغيرت بالكلية فاذا ما أقيمت حكومة يهودية في فلسطين فانها قد تصبح مركزا لثقافة جديدة وأن في العقل اليهودى نوعا من التفوق وفي ظل الرعاية الوطنية قد تصبح الدولة ينبوعا للاستنارة ومصدرا عظيما للأدب والفن وتطور العلوم .

وان تأسيس الدولة سيكون له تأثير على ملايين من الشعب اليهودى المشتتين في عديد من بلاد العالم والذين سيظلون على تشنتهم لأن فلسطين أصغر من ان تحتويهم وأن اليهود حادوا الذكاء مملؤن نشاطا ولكنهم غالبا في مستوى منخفض ومرد هذا الى حد بعيد الى انهم يستوعبون معظم آمالهم وأمانهم من الماضى السحيق لا من الحاضر أو المستقبل وهذا لا يكفي للنهوض بالشعب فان أتبع لهم أن يروا قوما من أبناء جلدتهم يقومون بأعمال عظيمة فسيكون لذلك أثره في نظرتهم العامة الى الأمور وأن في رفح مستواهم الأدبى ما يضيف الى الفوائد التى ستجنيها الشعوب التى يعيش اليهود بين ظهرانيها .

واعتقدت ان النفوذ الانجليزى يجب عليه أن يقوم بدور هام في تأسيس مثل هذه الدولة لأن وضع فلسطين الجغرافى وقربها من مصر يجعل صداقتها لانجلترا أمرا له اهميته للامبراطورية البريطانية .

واقترحت انه يجب على يهود انجلترا وأمريكا أن يتوليا زعامة هذا المشروع اذا ما أخذ به وأن الألمان لا يستطيعون عمل شيء في هذه الظروف ، والفرنسيون ليس

لديهم النفوذ الكافي والاطاليون كذلك وقد كان من المهم أن تؤسس الدولة الجديدة تحت رعاية أعظم البلاد تقدما والتي وجد اليهود أنفسهم يعيشون فيها .

وان انشاء دولة جديدة من الأساس لهو مشروع على أعظم جانب من الجسامة وعلى الخصوص بالنظر الى العناصر التي قد توجد بين سكان فلسطين الحاليين لكن شعوري أكد لي ان المشروع سيتم وان نداء الى جماعات اليهود في أنحاء العالم سيوفر دون شك مالا كافيا لشراء حقوق الأفراد القائمة هناك لوضع أسس الدولة . ومع ايجاد نظام للرى وطرق وسكك حديدية وميناء سوف يصبح بالإمكان حتما تحسين موارد البلاد الاقتصادية بصورة ملحوظة اذا دخل الى البلاد الناس الجديرون بالعمل واتخذت الاحتياطات لمقاومة ايجاد طائفة من صغار المتاجرين . وقد كان من رأيي أن الوقت لم يحن بعد لاتخاذ أى إجراء فى هذه اللحظة لكن اذا تطورت الأحداث العسكرية الى ما كنا نتوقع قبل مضى وقت طويل فان بالإمكان جس نبض الحكومة الروسية ومن الأفضل أن يتم ذلك عن طريق غير رسمى .

لقد قال لي جراى ان للفكرة دوما تأثيرا عاطفيا قويا عليه وان الانجذاب التاريخي كان قويا جدا . لقد كان موقف جراى مشجعا للاقتراح وانه على استعداد للعمل من أجله اذا ما سنحت الفرصة . واذا تقدمت فرنسا أو أى دولة أخرى باقتراحات بشأن سوريا فان من المهم عدم الموافقة على أى مشروع قد يتعارض مع ايجاد الدولة اليهودية فى فلسطين . وقد سألتى عما اذا كنت أعتقد أن سوريا يجب أن تضم الى فلسطين بحكم الضرورة فأجبتة كلا ان الأمر على العكس فليس من حكمة الراى ادخال أمكنة كبيروت ودمشق لانها تحتوى على عدد كبير من السكان غير اليهود الذين لا يمكن قتلهم وسألتى عددا من الأسئلة تتعلق بأحوال فلسطين الاقتصادية . وقد ذكرت ان أمرين اثنين يعتبرون جوهرين - ان الدولة يجب أن تكون محايدة من حيث أنها لاتستطيع أن تكون كبيرة بالقدر الذى يمكنها من الدفاع عن نفسها وانه يجب ضمان حرية وصول الحجاج المسيحيين وقلت أيضا انه سيكون هنالك نفع عظيم اذا ضمت بقية سوريا الى فرنسا اذ أنه أجدى للدولة اليهودية أن تكون لها جارة أوروبية من أن تكون تلك الدولة تركيا .

ولقد سنحت لي فرصة اليوم جرى فيها حديث موجز مع لويد جورج فى نفس الموضوع . لقد أشار فى مجلس الوزراء الى مصير فلسطين النهائي وقال لي أنه مشتاق جدا لأن يرى دولة يهودية قد أنشئت هناك .

وبعد أسابيع قلائل وضعت الأفكار التى شرحتها الى جراى بمشروع مذكرة الى الوزارة وبعد أن قدمت موجزا بالوقائع وناقشت التغيرات الممكنة التى تطرأ على مستقبل فلسطين ختمت المذكرة بأن ضمم فلسطين الى الامبراطورية البريطانية مع تشجيع الاستعمار اليهودى والتقدم الثقافى عمليا هو أحسن حل وان الفقرات الأخيرة كانت نوعا من الحثام البلاغى واني لم أوزع هذه المذكرة على كل حال بل أرسلت فى أول فرصة نسخا عنها الى رئيس الوزراء والى اثنين أو ثلاثة من الزملاء لكن الاقتراح لم يجد صدى لدى اسكويث ذى الطبيعة الخاصة فعندما ظهرت « ذكرياته » بعد سنة وجدت هذه الملاحظة المسلية كتبت فى ذلك الوقت :

لقد تلقيت الآن من هربرت صمويل مذكرة بعنوانها « مستقبل فلسطين » ذهب يجادل بها بكثير من التطويل وبيعض الحماس تأييدا لضم فلسطين الى بريطانيا البلد الذى بحجم ويلز الكثير منه جبال قاحلة وبعضه لا ماء فيه . وهو يعتقد ان بإمكاننا أن نقيم فى هذا البلد الذى لا يرجى منه الخير الكثير لما يقرب من ثلاثة أو أربعة ملايين من اليهود الأورويين وان هذا العمل سيكون له تأثير طيب على اليهود الذين بقوا خارج فلسطين وهذه المذكرة لدى قراءتها تشبه الى حد كبير طبيعة جديدة من « تانكرد » أخرجت للحياة من جديد . وانى أعترف بأن هذا الاقتراح القاضى باضافة مسئوليات علينا لا يستهوينى لكنه تفسير غريب لقول دزرائيل المأثور المحبب اليه « الجنس هو كل شىء » .

وان يجد هذا القول اصدا غنائية تصدر عن عقل هربرت صمويل الذى عرف عنه التنظيم والتنسيق .

وفى شهر مارس وزعت المذكرة بصيغة منقحة حيث أسهبت فى بعض فقراتها وركزت الأخرى وأصغلت الجبل البلاغية وقد تناولت المذكرة التغيرات الممكنة تحت عناوين خمسة :

(أ) الضم من قبل فرنسا .

(ب) ابقاء فلسطين تركية .

(ج) تدويلها .

(د) انشاء دولة يهودية مستقلة .

(هـ) فرض حماية بريطانية مع تشجيع استقرار اليهود . وقد أيدت البند الأخير ودافعت عنه .

وقد سجل اسكويث تعليقا آخر :

« أظن اننى كنت أشرت الى مذكرة هربرت صمويل المفرقة فى الحماس والتي تلح على انه لدى فصل أملاك تركيا الآسيوية علينا أن نأخذ فلسطين وأن نحشد فيها فى وقت معين جميع اليهود المشتتين فى أنحاء الأرض حيث يحتاج لهم الحصول على الحكم الذاتى فى الوقت المناسب . ومما يدعو الى الغرابة حقا ان المؤيد الوحيد الآخر لهذا الاقتراح هو لويد جورج الذى لا حاجة بى الى القول بأنه لا يهتم مثقال ذرة لليهود أو ماضيهم أو مستقبلهم بل يعتقد ان الأماكن المقدسة سنتنتهك حرمتها اذا ماسمح لفرنسا الملحدة الاغنوسطية أن تملكها أو أن تضعها تحت رقابتها » .

وهنا يدافع هربرت عن لويد جورج ويقول بأنه على العكس مما قال اسكويث يهتم فى شئون اليهود ويقارن بين عقلية الشخصيتين اسكويث ، العمل ، الحذر ، التمسق ، ولويد جورج الحىالى والمغامر . ثم يستطرد قائلا ومن بين الاشخاص الذين أرسلت اليهم المذكرة فى صيغتها الاصلية لويد جورج وقد اطلع ردنغ عليها فكتب لى الأخير فى الخامس من شهر فبراير سنة ١٩١٥ قائلا :

انى حادثت لويد جورج حول الموضوع قبل سفره الى باريس وهو بالتأكيد يميل الى ناحية التأييد وان اقتراحك آثار النواحي الشعرية والخيالية فى تفكيره وكذلك الناحية الرومانتيكية والدينية .

وفى الخامس من شهر فبراير عقدت حديثا ثانيا مع جراى وهذا ما دوتنه عنه فى مفكرتى :

انه لا يزال مهتما بايجاد حل للمسألة على وجه يتفق والآراء الصهيونية ولكنه يرتاب كثيرا فى الامكانية أو الرغبة فى انشاء حماية بريطانية انه لا يعرف وجهة نظر الحكومة الفرنسية وكان على الاصح ميلا لمجس نبضها وقد أشرت على أى حال بأنه بفعله هذا سيفتح مسألة التصرف بالاملاك بعد الحرب على مصراعها وأن التصرف فى فلسطين لا يمكن أن يبحث دون أن تثار أيضا مسألة شمالي سوريا ومن المحتمل مستعمرات شمال افريقيا ولا يميل جراى الى تحميل الابراطورية البريطانية مسئوليات عسكرية وديبلوماسية جديدة تتورط فيها بسبب هذا التوسع فى الحدود . وعندما سألته عما يرتثيه من حل قال قد يمكن جعل البلد محايدا فى ظل ضمانة دولية ووضع الرقابة على الأماكن المقدسة فى ايدي لجنة تمثل الحكومات الأوروبية والبابا وربما الولايات المتحدة وأن تخول حكومة البلاد ايجاد نوع من مجلس شورى لليهود وقد أعربت عن ارتياجى عما اذا كان السكان العرب وهم يؤلفون خمسة اسداس السكان يوافقون على مثل هذه الحكومة . فقال جراى قد يكون فى بقاء السيادة التركية اذا وجدت ضرورة لذلك حلا آخر لتأسيس حكومة قريبة الشبه نوعا بحكومة لبنان لكن الحاكم يعين من قبل الحكومات الأوروبية فأكدت له الخطر من وجود أى دولة غير انجلترا تتصرف بفلسطين وما فى اقامة ادارة دولية من مجازفة قد تنتهى بسيادة احدى الدول الأوروبية وأوضح لو أن ألمانيا امتلكت فلسطين قبل اندلاع نيران هذه الحرب لاستطاعت أن تشن هجوما مخيفا على مصر فوافق على ذلك .

ان الدكتور وايزمان الذى كان منذ سنوات استاذاً معيدا للكيمياء فى جامعة مانشستر قد تعرف هناك بالمستر بلفور وكان اذ ذاك أحد أعضاء مجلس النواب ممثلا للمدينة وفى سياق كتاب أرسله الى من مدينة مانشستر مؤرخا ٢١ مارس سنة ١٩١٥ قال « لقد سنحت لى فرصة للحديث الى مستر بلفور وسيساعدنا اذا كانت الأمور قد وضحت بالنسبة لفرنسا) وهكذا بدأ الاتصال بين بلفور والصهيونية وساده الاهتمام والحماس حتى نهاية حياته وكان مقدرا له أن تكون له نتائج تاريخه .

لقد تبلورت الآراء فى ناحية ايجاد نوع من الحماية البريطانية وكلما ازداد المرء ارتياحا للموضوع أصبحت فكرة البولة اليهودية غير عملية ، قد توجد البولة فى المستقبل ومع مجربات الأحداث ولكن طالما كانت الأكثرية العظمى من السكان من العرب فانشاء الدولة خارج عن الموضوع . وان فى فرض حكومة من الاقلية اليهودية اخلالا صريحا بأحد الأهداف الرئيسية التى أعلن الحلفاء انهم يحاربون من أجلها وفى نفس الوقت ليس من الضروري ان نقبل الوضع بأن السكان الحاليين قلائل كما هى الحال يجب أن يكون لهم الحق فى سد الباب أمام عودة الشعب الذى سبقت علاقته بالبلاد علاقتهم هم خصوصا وأن علاقة اليهود بالبلاد قد انتجت احداثا روحية وثقافية ذات قيمة للبشرية بشكل يلفت النظر بمقارنته بالتاريخ المظفر للآل سنة الماضية

وعلى أى حال لم يستدع الأمر اتخاذ أى قرار فى الأشهر الأولى من سنة ١٩١٥ • ان الوضع العسكرى فى أوروبا وآسيا لم يبرز هذا الموضوع الى ميدان السياسة العملية •
لقد مضى عامان على ما ذكرت • والجيش البريطانى يتقدم من مصر فى فلسطين وقد آن الأوان لاتخاذ قرار فى الموضوع •

ففى انجلترا تخلت وزارة اسكويث الى وزارة لويد جورج • وقد أوْشك لورد ميلنر أن يقوم بدوره العظيم فى سير الأمور وقد بعثت اليه بنسخة عن « مذكرة حول مستقبل فلسطين» وفى رده عليها قال «انها تحتوى على مقترحات جديدة بالنسبة الى ومن بين التفخيرات التى بحثتها فان ذاك الذى وافقت عليه انت بنفسك يظهر لى بالتأكيد انه أكثرها استهواء » •

وانى أذكر ان سير ماركس سايكس العضو المحافظ فى البرلمان والعظيم الاهتمام فى الشرق الأوسط والذى رأس قسم الاستخبارات فى وزارة الحرب التى تبحث هذا القسم من العالم والذى مثل الحكومة فى كثير من الأبحاث التى كانت تجرى حول فلسطين ليس مع الصهيونيين فحسب بل مع الفرنسيين وكان حاضرا فى مؤتمر عقد فى شهر فبراير سنة ١٩١٧ بينه وبين الزعماء الصهيونيين بحثت فيه النواحي الرئيسية من الموضوع بدقة تامة •

وبحلول شهر أكتوبر عندما كان جيش اللبى يقف أمام مدينة القدس كانت الوزارة البريطانية مستعدة للوصول الى قرار • فبدلا من جعل فلسطين «دولة يهودية» فان الفكرة كانت تتخذ شكل « وطن قومى يهودى فى فلسطين » • وقد وضع مشروع النص على ما اعتقد بخط يد لورد ميلنر وأرسل الى عدد من كبار زعماء الطائفة اليهودية للاعراب عن آرائهم • لقد انقسمت الآراء لأن معظم العائلات اليهودية التى استقرت فى انجلترا منذ عهد طويل كانت على العموم اما معادية للصهيونية السياسية أو غير مهتمة بها وان عمى صمويل مونتاغ قد اتصل به هرتزل عندما زار انجلترا قبل بضع سنوات غير أنه قرر الوقوف بعيدا عن الحركة • وأدوين مونتاغ الذى اشترك فى وزارة لويد جورج فى شهر يوليو سنة ١٩١٧ وكان فى ذلك الحين وزيرا للهند كان خصما عنيدا للسياسة بأجمعها ووزع مذكرتين على أعضاء الوزارة فى مقاومة هذه السياسة • وان ثلاثة ممن استشارتهم الحكومة أخيرا كانوا معادين للسياسة وأربعة يوافقون عليها - وهم دكتور هرتز رئيس الحاخامين واللورد روتشيلد وأخى ستيفورت الذى كان فى حينها رئيسا لمجلس اليهود المفوضين الذين يمثلون الطائفة اليهودية وشخصى وقد أضيف اليهم المتكلمان باسم الصهيونيين دكتور حايم وإيزمان ومستتر سوكولوف • انهم قبلوا الاقتراح « مع السرور العميق والارتياح » ولم يثيروا موضوع الدولة اليهودية •

لقد أدخلت بعض التعديلات على المشروع وبتاريخ ٢ نوفمبر سنة ١٩١٧ أرسل الوعد رسميا من قبل بلفور وزير خارجية انجلترا فى ذلك الحين الى لورد روتشيلد بوصفه رئيسا للاتحاد الصهيونى •

(١٣٣)

الاتفاق المتضمن دستور الوكالة اليهودية لفلسطين

كما تم توقيعه في زوريخ ، اليوم الثامن

من آب ١٩١٩ (عبرية) ، الرابع عشر من

أغسطس ١٩٢٩

بما أن الاعلان التالي والذي يعرف عامة ب (وعد بلفور) قد صدر في الثاني من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٧ عن حكومة صاحب الجلالة البريطاني

تنظر حكومة صاحب الجلالة بعطف الى اقامة وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين ، وسوف تستخدم افضل مساعيها لتسهيل تحقيق هذا الهدف ، مع العلم بأن شيئا ما لن يحصل مما قد يؤدي الى التعدي على الحقوق المدنية والدينية للجماعات غير اليهودية الموجودة في فلسطين ، او على الحقوق والمكانة السياسية التي يتمتع بها اليهود في اى بلد آخر .

وبما أن سك الانتداب على فلسطين ، كما صدقه مجلس عصبة الامم في ٢٤ تموز (يوليو) ١٩٢٢ ، يعهد بادارة فلسطين الى صاحب الجلالة البريطاني كحاكم مندوب ، ويجعل حكومة الانتداب مسؤولة عن وضع الوعد الصادر في الثاني من تشرين (نوفمبر) ١٩١٧ موضع التنفيذ ، ومع العلم بأن سك الانتداب يعترف بالرابطة التاريخية بين الشعب اليهودي وفلسطين .

وبما ان المادة الرابعة من سك الانتداب تنص على الاعتراف بوكالة يهودية مناسبة ، وتعتبر كهيئة عامة غرضها تقديم المشورة للادارة الفلسطينية والتعاون معها في شتى المسائل الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من المسائل التي قد تؤثر في قيام الوطن القومي اليهودي ومصالح السكان اليهود في فلسطين وتخضع دائما لسيطرة الادارة ، لكي تساعد في انماء البلاد وتشارك فيه ، وبما ان المادة المذكورة تعتبر المنظمة الصهيونية على انها تلك الوكالة بالاضافة الى التعليمات لاتخاذ الخطوات . بعد التشاور مع حكومة الانتداب ، التي تضمن تعاون جميع اليهود الراغبين في المساعدة على اقامة الوطن القومي اليهودي .

وبما ان المنظمة الصهيونية ، في نظرتها الرامية الى ضمان تعاون من هذا النوع ، قد اقترحت انشاء وكالة يهودية موسعة ، ينال فيها اللاصهيونيون التمثيل الكافي ، لكي يتمكنوا ، بالاشتراك مع المنظمة الصهيونية من المشاركة في امتيازات الوكالة اليهودية ومسؤولياتها .

وبما ان الموقعين ادناه ، والذين يمثلون المنظمة الصهيونية والهيئات اليهودية في بلدان مختلفة والتي لا ترتبط بالمنظمة الصهيونية بل ترغب في الاشتراك بالوكالة اليهودية ، قد عقدوا اجتماعا مشتركا يهدف الى وضع دستور للوكالة الموسعة .

فقد جرى الاتفاق على المسائل الآتية :

تعريفات

١ - فيما يتعلق بهذا الاتفاق :

« صك الانتداب » يعنى الانتداب على فلسطين كما قبلته حكومة صاحب
الجلالة البريطاني وصدق عليه مجلس عصبة الأمم في ٢٤ تموز (يوليو ١٩٢٢)
« الوكالة » تعنى الوكالة اليهودية الموسعة لفلسطين كما ينص هذا
الاتفاق على تشكيلها .

« الصهيوني » هو ذلك الشخص المرتبط بالوكالة بصفته عضوا في
المنظمة الصهيونية وممثلا لها .

« اللاصهيوني » هو ذلك الشخص المرتبط بالوكالة بصفة غير صفة
كونه عضوا في المنظمة الصهيونية وممثلا لها .

النتان « صهيوني » و « لا صهيوني » لهما دلالات مقابلة .

اسم الوكالة :

٢ - سوف تعرف الوكالة وتوصف ب الوكالة اليهودية لفلسطين .

هدف الوكالة :

٣ - سوف يكون هدف الوكالة « أن تقوم باعباء مهمات الوكالة اليهودية كما نص
عليها صك الانتداب » . مع العلم بأن الوكالة سوف تعالج المسائل الواقعة
ضمن نطاقها بالطريقة التي تؤدي الى تحقيق الاهداف التالية :

(أ) تشجيع الهجرة اليهودية ومساعدتها الى أبعد حد ممكن مع التسليم
بأن كلا من العمال المهاجرين والمهاجرين أصحاب الدخل المستقل سوف
يحظى بالعطف والاعتبار .

(ب) تضم نشاطات الوكالة اليهودية داخل نطاقها الضمانة التي تكفل الحاجات
الدينية اليهودية . مع العلم بصورة واضحة ان حرية الوجدان الفردية
سوف تبقى مصونة ومؤكدة .

(ج) رعاية اللغة العبرية والثقافة اليهودية والاعتناء بهما .

(د) يجرى ابتياع الأراضي كاملاك يهودية ، وتسجل ملكية الأراضي المتباعة،
وفقا لما تنص عليه المادة ١٠ في هذا الاتفاق . باسم الصندوق القومي
اليهودي ، على أن تصبح فيما بعد الملكية الشرعية الثابتة للشعب
اليهودي .

(هـ) تعمل الوكالة على انجاح الاستيطان الزراعي القائم على العمل اليهودي
وترقيته ، وتعتبر من المسائل الميدنية ضرورة استخدام الطاقة العمالية
اليهودية في جميع الاعمال والمشاريع التي تقوم الوكالة بتنفيذها أو

مساعدتها . وطالما ان متطلبات الفاعلية الاقتصادية مسبوقة ، فان الشكل الاجتماعى لاي مستوطن تجرى اقامته في فلسطين يبقى مسألة متروكة بيد المستوطنين شريطة أن تترك على الدوام لحكم الوكالة اليهودية مسألة تعيين الصلاحية الاقتصادية وقابلية التطبيق لدى أى مشروع مقترح للاستيطان قبل أن تقوم الوكالة بتخصيص الأموال التى تخضع لسيطرتها لاي مستوطن معين .

٤ - (١) تكون اجهزة الوكالة كما يلى :

(أ) اللجنة الادارية .

(ب) المجلس .

(ج) اللجنة التنفيذية .

(٢) يكون للوكالة رئيس ، وان لم تقرر عضوية المجلس بتشكيله القائم آنذاك وبأكثريّة ثلاثة أرباع الأصوات ايجابا عكس ذلك ، يصبح ذلك الرئيس رئيسا للمنظمة الصهيونية في الوقت الحالى .

٥ - (١) المجلس هو الهيئة الحاكمة العليا للوكالة . انه السلطة الأخيرة في جميع المسائل التى تقع ضمن صلاحية الوكالة الشرعية وهو الذى يضع وفقا لما تنص عليه المادة الثالثة دائما المبادئ الهادية للسياسة .

(٢) يتألف المجلس من ممثلى المنظمة الصهيونية الذين يشكلون النصف ، ومن ممثلين عن اللاصهيونيين فى البلدان المختلفة وفقا للتوزيع المبين فى جدول هذا الاتفاق ، للنصف الآخر ويخضع ذلك لاي تعديل قد يحصل فى الجدول ويمكن القيام به من وقت الى آخر بأكثريّة اصوات لا تقل عن ثلثى كامل عضوية المجلس كما هو مؤلف فى ذلك الحين . يحق للمنظمة الصهيونية في جميع الأحيان أن تتمتع بعدد المقاعد نفسها التى تعطى الى اللاصهيونيين الذين يحق لهم بالفعل التمثيل فى المجلس آنذاك وذلك وفقا للجدول أو لاي تعديل آخر يقوم المجلس بإجرائه .

(٣) تعين المنظمة الصهيونية ممثلها تبعا لتقليدها الدستوري . ويعين اللاصهيونيون ، فى البلدان المختلفة والذين لهم حق التمثيل فى المجلس ، ممثلهم على أساس تلك الطريقة التى تبدو فى كل حالة من الحالات انها افضل ما يتناسب مع الأوضاع المحلية يشترك في ذلك التسليم بالمبدأ الهادى الذى يتيح لطريقة التعيين أن تكون ديمقراطية فى طبيعتها بقدر الامكان . يجرى تعيين أعضاء المجلس قبل كل جلسة عادية له .

(٤) حين يشغل مقعد عضو فى المجلس لأسباب غير انتهاء مدة ولايته ، يجرى ملء المقعد الشاغر كما يلى :

(أ) اذا قررت الهيئة التى عينت العضو صاحب المقعد الشاغر ذلك يملأ المقعد أول شخص يحتل قائمة نواب الأعضاء الذين عينتهم تلك الهيئة بموجب المادة ٨ .

(ب) فى حالة تعذر صدور قرار من ذلك النوع ، يحق للهيئة التى عينت العضو الذى شغل مقعده أن تعين محله من جديد .

(٥) يدعى كل من مجلس ادارة الصندوق التأسيسي للعسطين (كيرين هابسود) ومجلس ادارة الصندوق القومى اليهودى (كيرين كايمت) والهيئات الحاكمة للمنظمات الاخرى التى يقررها المجلس فيما بعد ، الى ارسال ممثل لحضور اجتماعات المجلس لكن هؤلاء الممثلين لا يحق لهم التصويت .

(٦) تدعو اللجنة التنفيذية لعقد الاجتماعات العادية للمجلس مرة كل عامين . وتقدم اللجنة في كل اجتماع تقريراً مفصلاً وافياً عن جميع نشاطات الوكالة وعن الأوضاع في فلسطين . كذلك ترفع اللجنة تقريراً مفصلاً عن الوضع المالى للوكالة وترفعه بنسخة مراجعة عن كشف الميزانية والحسابات . تتضمن أعمال الجلسة النظر في ذلك التقرير وفي بيانات كشف الميزانية والحسابات والموافقة على ميزانية جديدة للفترة التى يقررها المجلس .

(٧) تستطيع اللجنة التنفيذية في الحالات الطارئة وبموافقة اللجنة الادارية أن تدعو لعقد اجتماع استثنائى في اى وقت وأن تعقد هذا الاجتماع فيما لو اشارت اللجنة الادارية بذلك . يستطيع رئيس الوكالة أيضاً أن يعقد اجتماعاً استثنائياً للمجلس تحت الظروف الواردة ذكرها في المادة ١٢ فقرة ٤

(٨) يعين المجلس رئيس جلسات أو رئيساً مشتركاً ، وقد يعين رئيس جلسات مشارك ونائباً واحداً للرئيس أو أكثر .

(٩) لا يفقد الشخص الذى يشغل كرسى الرئاسة خلال جلسة المجلس حقه بالتصويت الذى يملكه كمضو في المجلس ، لكنه لا يملك صوتاً اضافياً أو مرجحاً في حال تعادل الأصوات .

٦ - (١) تتألف اللجنة الادارية من أربعين عضواً ، يعين الأعضاء الصهيونيون في المجلس عشرين منهم من بينهم ، ويعين الأعضاء اللاصهيونيون في المجلس العشرين الباقين من بينهم ، مع العلم بأن اللجنة تعتبر وكأنها تشكل وحدة كلية منفردة بمسئولية جماعية تجاه المجلس . يحق لأعضاء اللجنة التنفيذية حضور جلسات اللجنة الادارية ، لكن لا حق لهم بالتصويت .

(٢) يتولى أعضاء اللجنة الادارية المسئولية من تاريخ اجتماع عادى للمجلس حتى الاجتماع التالى . يجرى ملء المقاعد التى تشغر خلال المدة التى تفصل بين اجتماعين عاديين للمجلس كما يلى :

(أ) اذا كان المقعد الشاغر من بين الأعضاء الصهيونيين في اللجنة الادارية تقوم المنظمة الصهيونية بملء المقعد .

(ب) اذا كان المقعد الشاغر من بين الأعضاء اللاصهيونيين في اللجنة الادارية ، يجرى ملء ذلك المقعد بالطريقة التى تقررها بقية الأعضاء اللاصهيونيين في اللجنة الادارية .

(٣) يدعى كل من مجلس ادارة الصندوق التأسيسى لفلسطين (كيرين هابسود)، ومجلس ادارة الصندوق القومى اليهودى (كيرين كايمت) والهيئات الحاكمة للمنظمات الاخرى التى يقررها المجلس فيما بعد ، الى ارسال ممثل لحضور اجتماعات اللجنة الادارية ، لكن هؤلاء الممثلين لا يحق لهم التصويت .

(٤) تعين اللجنة الادارية رئيس جلسات كما قد تعين رئيسا مشاركا كذلك تملك سلطة انشاء اللجان الفرعية والاستشارية حسبما تراه مناسبا من وقت الى آخر .

(٥) تجتمع اللجنة الادارية من حين الى آخر في الفترة التي تفصل اجتماعات المجلس لكي تتسلم تقارير اللجنة التنفيذية وتنتظر فيها ولكي تقرر ، خلال تلك الفترة ، المسائل المتعلقة بالسياسة وتمارس سلطاتها العامة واشرفها على نشاطات الوكالة وطريقة تصريف شئونها . حين يتخذ المجلس اية اجراءات يسرى مفعول ذلك على اللجنة الادارية ، ماعدا الحالات التالية :

(١) قد يمنح المجلس اللجنة تلك السلطة في حرية التصرف التي يعتبرها مناسبة .

(٢) يعتبر المجلس قد منح اللجنة سلطة الحياد عن قراره او الابتعاد عنه حين تستوفى الشروط التالية :

(١) لا تنتظر اللجنة الادارية في اقتراح للحياد عن قرار للمجلس او الاعتماد عنه الا بعد أن تكون قد اتخذت قرارا بأكثرية ثلاثة أرباع الأعضاء الذين لهم حق التصويت بأن ظروف طارئة جعلت تأييد ذلك القرار امرا مستحيلا أو غير مرغوب فيه .

(ب) يتطلب أى اقتراح من هذا النوع موافقة اللجنة الادارية عليه بأكثرية ثلاثة أرباع الأعضاء الذين لهم حق التصويت .

(٦) يقدر ما تسمح الظروف بذلك ، تجتمع اللجنة الادارية مرة كل ستة أشهر . يعين رئيس اللجنة بعد التشاور مع رئيس الوكالة ، مكان الاجتماع وزمانه . يستطيع رئيس اللجنة بالاتفاق في الراى مع رئيس الوكالة ، أن يدعو لعقد اجتماع استثنائي للجنة في أى وقت ، وأن يعقد هذا الاجتماع فيما لو طلب اليه رئيس الوكالة ذلك ، أو حين يطلبه ما لا يقل عن ثلث أعضاء اللجنة الادارية .

٧ - (١) يعهد الى اللجنة التنفيذية بتصريف الشئون الجارية للوكالة ، وفقا لدستور الوكالة وبناء على التعليمات التي يصدرها بين الحين والآخر كل من المجلس أو اللجنة الادارية في ممارستها لصلاحيتهما الدستورية .

٢ - يجري تعيين اللجنة التنفيذية • ما لم وحتى تقرر أغلبية كل من الاعضاء الصهيونيين والاصهيونيين في المجلس غير ذلك على الشكل التالي :

(أ) يعين المجلس بموجب نص الفقرة المتفرعة ب، في كل اجتماع عادي له ، لجنة تنفيذية تتولى المسئولية حتى انعقاد الاجتماع العادي التالي للمجلس . تتألف اللجنة التنفيذية من عدد زوجي من الاشخاص تعينه اللجنة الادارية في اجتماع تعقده خلال مدة لا تتعدى ستة أشهر من تاريخ انعقاد كل اجتماع للمجلس يرشح الاعضاء الاصهيونيون في المجلس نصف الاعضاء الذين يتم تعيينهم وترشح المنظمة الصهيونية النصف الباقي . يشترط في ذلك ، فيما لو تعذر على الاعضاء الاصهيونيين في المجلس

تقديم العدد المقرر من الترشيحات ، أن يصبح من حق المنظمة الصهيونية ملء المقعد ال أو المقاعد الشاغرة الباقية .

(ب) تتألف اللجنة التنفيذية خلال الفترة المنتهية في ٣٠ ايلول (سبتمبر) ١٩٣٠ من اثني عشر شخصا ، تسمى المنظمة الصهيونية ثمانية منهم ويرشح الأعضاء اللاصهيونيون في المجلس الأربعة الباقين . وابتداء من أول تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٣٠ حتى موعد انعقاد الاجتماع العادي الأول للمجلس بعد ذلك التاريخ تتألف اللجنة التنفيذية من ثمانية أعضاء . أربعة يرشحهم الأعضاء اللاصهيونيون في المجلس . وحتى الأول من تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٣٠ وبعد ذلك التاريخ الى حين انعقاد الاجتماع العادي الأول للمجلس يعتبر الأعضاء اللاصهيونيون في المجلس بأنهم قد منحوا حقهم في اجراء الترشيح الى الأعضاء اللاصهيونيين في اللجنة الادارية ، ويعتبر الاشخاص الذين جرى ترشيحهم لعضوية اللجنة التنفيذية الادارية الى حد العدد الذي قرره الاعضاء اللاصهيونيون في اللجنة الادارية بأنهم قد تعينوا كما يجب قبل المجلس . يحق للمنظمة الصهيونية ملء المقعد أو المقاعد الشاغرة الباقية بشرط أن يكون الأعضاء اللاصهيونيون في اللجنة الادارية لم يقوموا بتقديم الترشيحات حسب العدد المقرر وخلال ستة أشهر من تاريخ هذا الاتفاق أو خلال ستة أشهر من تاريخ أول تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٣٠ ، كما قد تكون الحال ،

٣ - حين تشغر مقاعد في اللجنة التنفيذية نتيجة أسباب غير تقاعد الأعضاء بعد نهاية مدة توليهم المسؤولية تقوم اللجنة الادارية بملء المقاعد الشاغرة ، وذلك بأن يحل مرشح المنظمة الصهيونية محل سلفه الشاغر ويحل مرشح الاعضاء اللاصهيونيين محل سلفه الشاغر من بين أعضاء اللجنة الادارية .

اللجنة التنفيذية :

٤ - تعتبر اللجنة التنفيذية بأن لها أن تشكل وحدة كلية منفردة ولها مسؤولية جماعية .

٥ - مركز المكاتب التابعة للجنة التنفيذية في الوكالة هو القدس ويشرف رئيس الوكالة على دار مكتبها في لندن بالاشتراك مع أعضاء من اللجنة التنفيذية يعينهم المجلس بالتشاور مع الرئيس ويعهد الى مكتب لندن على الاخص بتصرف الشؤون والأعمال القائمة بين سلطات الانتداب والوكالة .

٦ - تجتمع اللجنة التنفيذية في القدس عادة أو في لندن ، كما قد تكون الحال ، ولها الحرية في الظروف الاستثنائية أن تجتمع في أي مكان آخر تفضله أكثرية أعضائها .

تمثيل الأعضاء الفاعلين :

٨ - ١ - يحق لتلك الهيئة التي تعين عضوا صهيونيا أو لا صهيونيا في المجلس أو في اللجنة الادارية أن تعين ما لا يزيد عن ثلاثة نواب أعضاء لكل عضو . ويتولى هؤلاء المسؤوليات لنفس المدة وكانهم أعضاء .

٢ - يحق لكل عضو يتخلف شخصياً عن اجتماع المجلس أو اللجنة الإدارية ، كما تكون الحال ، أن يتوب عنه ويمثله أى شخص سواء كان مقيماً في البلد نفسه أم لا ، وأن يضم اسمه الى قائمة نواب الأعضاء . اذا كان يقيم في قارة أخرى غير القارة التي انعقدت في مكان منها الاجتماع ، يحق له ، كبديل عن أن يمثله نائب عضو ، أن يختار تفويض أى عضو آخر في المجلس أو اللجنة الإدارية كما هي الحال ، بطريقة مكتوبة لكي يدلي بصوته عنه بشرط ألا يحق لأى شخص مفرد ، سواء كان يحضر كعضو أو كنائب عضو ، بأن يدلي بأكثر من مجموع أربعة اصوات من بينها صوته ، خلال اجتماع المجلس ، والا يدلي بأكثر من مجموع صوتين من بينها صوته ، في اجتماع اللجنة الإدارية . تعتبر فلسطين فيما يتعلق بهذه الفقرة جزءاً من أوروبا .

الصندوق التأسيسي لفلسطين (كيرين هايسود) .

٩ - ١ - ما لم ، وحتى يقرر المجلس خلاف ذلك ، يشكل الصندوق التأسيسي لفلسطين الاداة المالية الرئيسية للوكالة والتي تغطي بها ميزانيتها .

٢ - تتعهد المنظمة الصهيونية حالما يصبح هذا الاتفاق سارى المفعول بما يلي :

(أ) تجرى ممارسة السلطة في تعيين مدراء الصندوق التأسيسي لفلسطين والتي أُلقيت على عاتق اللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية بموجب مواد تشكيل الصندوق التأسيسي لفلسطين (كيرين هايسود) ليمتد ، بالطريقة التي يشاء توجيهها مجلس الوكالة ، شريطة ان يحق للأعضاء الصهيونيين والاصهيونيين في المجلس بترشيح نصف الاشخاص الذين تعينهم اللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية بموجب الشروط المذكورة .

(ب) يضع مجلس الادارة مجموعة الايرادات الصافية للصندوق تحت تصرف الوكالة ، وتضم الوكالة بدورها في ميزانيتها الموجبات اللازمة لتسديد المطالبات القائمة بتاريخ وضع هذا الاتفاق موضع التنفيذ .

١٠ - ١ - لا يتضمن هذا الاتفاق ما يؤثر على تنظيم الصندوق القومي (كيرين كايمت) أو على وضعه ، ولا على علاقاته بالمنظمة الصهيونية أو حقه بتوجيه النداء الى الجمهور اليهودي لطلب التأييد المالى بعد التشاور اللازم مع الوكالة .

٢ - فيما عدا ما يأتي ذكره ها هنا بالتخصيص ، يجرى شراء جميع الاراضى التي يتم الحصول عليها بالأموال الواردة من الوكالة اليهودية تحت اشراف الوكالة وادارتها وبواسطة الصندوق القومي اليهودي . ويتم تسجيل تلك الاراضى باسم الصندوق القومي اليهودي لكي تصبح فيما بعد الملكية الشرعية الثابتة للشعب اليهودي . يشترط في ذلك أن توافق الوكالة اليهودية وتصادق على البنود التي يمكن بموجبها لأى شخص أو جمعية أو هيئة أن يستعمل هذه الاملاك التي يسيطر عليها الصندوق القومي اليهودي أو يحتلها أو يستأجرها أو يملكها ، وأن أية تغييرات أو تعديلات يمكن القيام بها في هذا الصدد يجب أن تحظى بموافقة الوكالة اليهودية

ومصادقتها ، ويشترط كذلك الا يفهم القصد من هذا بانه عدم تشجيع شراء الاراضى بالأموال الخاصة ، طالما لا يجرى ابتياع هذه الاراضى بقصد المضاربة أو كبادرة عدائية لمشاريع الصندوق القومي اليهودى أو الوكالة اليهودية ، وأن تتمكن الوكالة ، فى حسن تقديرها للامور ، من توظيف جزء من أموالها فى شراء الحصص والسندات والاسهم أو غيرها من ضمانات أية مؤسسة قائمة حالياً أو يتم تنظيمها فيما بعد لتسهيل شراء الاراضى فى فلسطين من قبل الافراد بصفتهم الخاصة * ولا يقصد منها التدخل فى عملية تنفيذ أية سياسة قد تتبناها الوكالة اليهودية لمساعدة أولئك الذين يسعون للاستيطان فى الاراضى بوسائلهم الخاصة بطريقة وشروط معينة تتعارض مع السياسة الاساسية المنصوص عنها هنا .

عضوية وكالة :

١١- ١ - بالإضافة الى اللاهيوينيين من البلدان المختلفة والذين يظهر مثلهم من بين موقعى هذا الاتفاق ، بفتح باب التمثيل فى الوكالة أمام هيئات يهودية فى بلدان أخرى غير مرتبطة بالمنظمة الصهيونية حالياً يتم تسليمهم بهذا الاتفاق عن طريق ممثلين يملكون الصلاحية اللازمة ، فيصبح من حقهم اذالك التمثيل فى المجلس وفقاً للتوزيع المبين فى الجدول اللاحق وعرضه لاي تعديلات فى ذلك الجدول يقوم بها المجلس كما نصت المادة ٥ فقرة (٢) .

٢ - تدقق لجنة أوراق الاعتماد ، والمؤلفة من أعضاء المجلس الصهيونيين بالتساوى خلال كل اجتماع للمجلس فى أوراق اعتماد كل من الأعضاء الصهيونيين واللاهيوينيين * فى حال تعادل الأصوات داخل اللجنة المذكورة ، تترك المسألة لقرار رئيس المجلس .

انهاى الاتفاق :

١٢- ١ - يمكن حل الوكالة اليهودية الموسعة لفلسطين والتي شكلها هذا الاتفاق عندما تؤيد ذلك اصوات لا تقل عن ثلثى العضوية الكاملة للمجلس ، كما هو مكون آنذاك * وفى اجتماع يعقده المجلس بعد ثلاثة شهور من اعلام الاعضاء كتابة بان هناك اقتراحا يقضى باتخاذ خطوات اثناء ذلك الاجتماع تتعلق بحل الوكالة الموسعة .

٢ - يمكن لاي فريق وقع هذا الاتفاق ، ماعدا المنظمة الصهيونية ، ان يبلغ رئيس الوكالة عزمه على الانسحاب من هذا الاتفاق ويصبح هذا التبليغ ، ما لم يجر الغاؤه ، سارى المفعول بالنسبة لذلك الفريق بعد عام من تاريخ تقديمه ، ولاحق لذلك عند ذاك بالتمثيل فى المجلس * .

٣ - اذا تعذر على أى الفريقين الذين وردت الاشارة اليهم فى الفقرة السابقة ان يكون ممثلاً ، أما بصورة مباشرة أو وفقاً لنص المادة ٨ ، خلال اجتماعين عاديين متتاليين للمجلس يعتبر ذلك الفريق منسحباً من هذا الاتفاق

وتبطل حقوقه في التمثيل داخل المجلس . غير أن المجلس أو اللجنة الإدارية العامة خلال الفترة التي تفصل بين اجتماعات المجلس ، يستطيع إعادة ذلك الفريق خلال عام واحد من تاريخ الاجتماع العادي الاخير الذي عقده المجلس وكان ذلك الفريق ممثلا فيه .

٤ - في حال انسحاب احد الفرقاء من هذا الاتفاق (كما تنص الفقرة ٢ أو ٣ من هذه المادة) وهم الذين يحق لهم كمجموع ما لا يقل عن ثلث مجموع عدد المقاعد اللاهيوونية في المجلس كما يتبين من الجدول اللاحق (عرضه لاي تعديل يقوم به المجلس لذلك الجدول كما تنص المادة ٥ فقرة ٢ ،) تستطيع المنظمة الصهيونية ابلاغ الانسحاب في الطريقة وتحت الشروط المحددة مسبقا في الفقرة (٢) وحين يصبح هذا البلاغ ساري المفعول يجرى حل الوكالة اليهودية الموسعة كما شكلها هذا الاتفاق . يكون من واجب رئيس الوكالة ، دون الاجحاف بحق المنظمة الصهيونية في الانسحاب وفقا لنصوص هذه الفقرة وقبل ان يصبح البلاغ بانسحاب المنظمة الصهيونية ساري المفعول ان يسعى لعرض القضية على المجلس ويدعو المجلس لعقد اجتماع استثنائي لهذه الغاية فيما لو دعت الضرورة .

٥ - في حال اتخاذ اجراءات لحل الوكالة تبعا لنصوص هذه المادة ، يجب ضم القرار أو الاجراء الذي يتخذه المجلس في هذا الصدد بالاضافة الى بيان يعين توزيع الاصوات في المجلس ، الى محاضر وقائع المجلس . ثم يتم استنساخ هذه المحاضر ويبعث بها رئيس الوكالة بعد مصادقته على صحتها ويبلغ الى سكرتير المنظمة الصهيونية لكي ينقلها بدوره الى حكومة الدولة المنتدبة .

التعديلات :

١٣- يمكن تعديل هذا الاتفاق باستثناء المادة ٣ و ٤ فقرة (٢) خلال اجتماع يعقده المجلس وبما لا يقل عن ثلثي الاصوات لكامل عضوية المجلس ، كما يكون مؤلغا آنذاك ويتطلب أي تعديل للمادة ٣ أو ٤ فقرة (٢) أكثرية أصوات لا تقل عن ثلاثة ارباع العضوية الكاملة للمجلس ، كما يتألف آنذاك ولا يجوز النظر في أي تعديل خلال اجتماعات المجلس الا بعد أن يكون الأعضاء قد تسلموا دعوة مكتوبة خلال مالا يقل عن ثلاثة أشهر من تاريخ الانعقاد ، تبلغهم عن موعد ذلك الاجتماع ونصوص التعديل المقترح .

قوانين :

١٤- تملك اللجنة الإدارية سلطة سن القوانين التي لا تتعارض مع هذا الاتفاق وتعلق بالمسائل التي تعود الى تصريف أعمال الوكالة وشئونها وتشمل ما يلي :

١ - المدة المطلوبة للتبليغ عن موعد الاجتماعات الاستثنائية منها وتلك التي يعقدها (أ) المجلس و (ب) اللجنة الإدارية .

٢ - النصاب المطلوب لاجتماعات (أ) المجلس و (ب) اللجنة الادارية واللائمة التي تتعلق بطريقة ادارة الجلسات .

٣ - طريقة التعيين ومدة الولاية ومهام كل من الرئيس أو الرئيس المشارك ونائب الرئيس في المجلس ، ورئيس اللجنة الادارية ورئيسها المشارك ، والطريقة التي يجري بها ملء المراكز الشاغرة لفترة مؤقتة .

تعرض هذه القوانين على اجتماع المجلس الذي يلي اجتماع اللجنة الادارية التي جرى اصدارها فيها ويظل مفعولها الا اذا صادق عليها المجلس .

وضع الاتفاق موضع التنفيذ :

١٤ - هذا الاتفاق نافذ المفعول ابتداء من تاريخ التوقيع وترسل حينذاك المنظمة الصهيونية نسخة عن الاتفاق الى حكومة الدولة المنتدبة التي يطلب اليها الاعتراف بالوكالة اليهودية الموسعة لفلسطين ، كما تشكلت في هذا الاتفاق نيتها بصفتها الوكالة اليهودية التي يشير اليها صك الانتداب . ويطلب اليها أيضا اعطاء التأكيد بأنه في حالة حل الوكالة الموسعة المنصوص عنها ها هنا ، تعتبر المنظمة الصهيونية فيما يتعلق بأهداف المادة الرابعة من صك الانتداب على فلسطين صاحبة المكانة نفسها في جميع النواحي وكما كانت قبل توسيع الوكالة اليهودية .

تم التوقيع في زوريخ - اليوم الثامن من آب ٥٦٨٩ (عبرية)
والرابع عشر من آب ، ١٩٢٩

عن المنظمة الصهيونية

حاييم وايزمن

ناحوم سوكولوف

التوقيع عن اللاصهيونيين في :

بلغارية الى سيدى

تشيكوسلوفاكية جوزيف بور

مصر —

استونية زفى اسنشتات

فرنسا روبرت بولاك

ألمانيا أ . فاسرمان

الامبراطورية البريطانية وتضم :

بريطانية ، أيرلندة الشمالية ،

الدولة الايرلندية الحرة ،

كندة ، جنوب افريقيا أو أ . دافيفدوف غولد سميدي

اليونان ليون ريكانلتى

إيطالية	—
لاتفيا	أو * غروستبرغ
ليتوانية	ج * دولف
فلسطين	جوزيف ميوكاس
بولونية	ل * آدر
		سموئيل غولد فلام
رومانية	ج * موشينيك
		أ * بركوفيتشي
سويسره	ج * دريفوس برودسكى
		لويس مارشال
الولايات المتحدة الأمريكية	فليكس واربورغ
		ل ك * فرانكه
يوغوسلافية	١ * الكلاى

جدول توزيع المقاعد

فى مجلس الوكالة اليهودية لفلسطين

يبين الجدول التالى توزيع المقاعد غير التى اعطيت للمنظمة الصهيونية فى
مجلس الوكالة :

١	الارجنتين
٢	النمسه
١	بلجيكه

الامبراطورية البريطانية وتضم :

	بريطانيه ، ايرلنده الشماليه
٧	ودولة ايرلنده الحرة
١	كندة
١	جنوب افريقيه
١	استراليه ونيوزيلنده
١	الهند

١	بلغارية
٣	تشيكوسلوفاكيا
١	مصر
٤	فرنسا
٧	المانيه
١	اليونان
٢	هنغارية
١	ايطاليه
١	لاتفيه
١	ليتوانيه
١	هولنده

شمال افريقية :

١	مراكش ، الجزائر تونس
٦	فلسطين
١٤	بولونيه
٦	رومانيه
١	سويسرة
٤٤	الولايات المتحدة الأمريكية
١	يوغوسلافيه

١١١

مقعد يوزعه على أى بلد أو

مجموعة من البلدان قد تطلب تمثيلها .

١

١١٢

المجموع النهائى .

ما كتبه لورنس عن وعود بريطانيا للعرب

في كتابه « أعمدة الحكمة السبعة » (*)

لما لم أكن مغفلا تماما فقد كان في استطاعتي أن أرى أن وعودنا للعرب بعد انتهاء الحرب ستكون مجرد حبر على ورق • ولو كنت مستشارا مخلصا حقاً للعرب لكننت قد نصحت الرجال المحاربين بأن يعودوا الى بيوتهم ولا يعرضون أرواحهم للخطر في سبيل هذا الهراء (هذه الوعود البريطانية الجوفاء) لكننى كنت أعلم أن آمال العرب هى الأداة الوحيدة لكسب الحرب • ولذلك فقد أكدت لهم أن انجلترا ستحافظ على عهودها لفظاً وروحاً •• ولكن بالطبع كنت أشعر دائماً بالمرارة وبالحنجلى •

(كُتب هذا الكلام بعد أن علم وهو فى القاهرة عن الاتفاقية السرية التى عقدت بين انجلترا وفرنسا لتقسيم العالم العربى وهى اتفاقية سايكس - بيكو) •

خطاب جابوتنسكى

فى المؤتمر الصهيونى السادس عشر

فى سنة ١٩٢٩ (*)

« ترى ما الوطن القومى : ان لهذه الكلمة كما أفهمها معنى واحدا ليس الا ، يتقبله روح الشعب اليهودى ، وهو اقامة الدولة القومية التى يكون اليهود فيها أغلبية صلبة ونكون الارادة اليهودية هى التى تقرر شكل الحياة فى المجتمع الذى سيقوم وتوجيهه . واني لا أعتقد أيضا ان تعبير « الوطن القومى الصريح والشرعى » لا يحمل فى وعى الشعب اليهودى الا هذا المعنى وحده . وفى وسع الناس أحيانا تحت وطأة التهديد بالسلاح أن يدعوا أن تعبير الوطن القومى يحمل معاني أخرى . ولكن اذا سمح لليهود مرة فى كل عام كما سمح للمارنوس (١) أن يقفوا أمام قداسة الشعب وأن يعلنوا بصراحة : « أجل بعد عمل ما عملناه بحب وطأة الاكراه . أجل لقد أنكرنا ما نعتقد أنه حق ، ولكن أقسمنا على أى حال » .

« وما الذى تعنيه كلمة فلسطين : انها تعنى تلك الأرض التى يكون مظهرها الجغرافى فى الأساس على النحو التالى وهو أن نهر الأردن لا يؤلف حددها الفاصل بين ينساب فى وسطها .

« وما الذى تعنيه كلمة الصهيونية ؟ انها لا تعنى شكلا من أشكال المحاولة لتزوير الشعب اليهودى فى العالم ، بهدف معنوى يلتفون حوله أو بمصدر تعزية لهم فى فلسطين . فلقد عنى تعبير الصهيونية دائما الحل العملى للمأساة السياسية والاقتصادية والثقافية التى يعيشها الملايين من الناس . وقد يتناقش العلماء فيما اذا كان تحقيقها ممكنا أو لا ، وقد يختلفون فى تحديد المدة التى تتطلبها تحقيقها ولكن ما أريد تأكيده هو هذا : ان تعبير الصهيونية لم يكن يعنى عند شعبنا على الإطلاق مجرد تعزية . وانما مثل دائما محاولة انقاذ الملايين من أوضاعهم المؤسفة .

« وأود أن أؤكد أن ميثاق عصبة الأمم أو صك الانتداب ، هو التزام على العالم المتحضّر . أجل التزام فرض على دولة عظيمة وذيلته بتوقيعتها وتمهدها بشرفها ٧ « لمجرد الانبسام ننا بركة من بعيد » ولا « لمجرد الحفاظ على علاقاتها الودية معنا » ، ولكن تنفيذنا لوعدها قطعتة على نفسها وهو أن تقيم عهدا يسهل علينا استيطان فلسطين استيطانا استعماريا ، وأن تنظم جهاز الادارة فيها بشكل يضمن فتح البلاد على جانبى نهر الاردن لاستقبال الجماهير الغفيرة من المستعمرين المستوطنين » (٢)

(١) هو الاسم الذى أطلق على اليهود الاسبانين فى القرنين السادس عشر والسابع عشر ، اذ ادعوا اعتناق المسيحية وتكروا وراءها .

The Zionist Idea.

(٢) من كتاب

(١٣٦)

بلاغ المندوب السامي البريطاني

عن اضطرابات أغسطس ١٩٢٩ (*)

بمزيد الأسى ، ان البلاد تسودها حالة اضطراب ، وانها قد أصبحت فريسة
لأعمال العنف غير المشروعة .

وقد راعنى ما علمته من الأعمال الفظيعة التى اقترفتها جماعات من الأشرار
سفاهى الدماء عديمى الرأفة وأعمال القتل الوحشية التى ارتكبت فى أفراد من الشعب
اليهودى خلوا من وسائل الدفاع بقطع النظر عن عمرهم وعما اذا كانوا ذكورا أو إناثا
والتي صحبتها - كما وقع فى الخليل - أعمال همجية لا توصف وحرقت المزارع والمنازل
فى المدن وفى انغرى ونهب وتدمير الأملاك .

ان هذه الجرائم قد أنزلت على فاعليها جميع لعنات الشعوب المتمدينة فى أنحاء
العالم قاطبة . فواجبى الأول أن أعيد النظام الى نصابه فى البلاد وأن أوقع القصاص
الصارم بأولئك الذين سوف يثبت عليهم أنهم ارتكبوا أعمال العنف . وستتخذ جميع
التدابير الضرورية لانجاز هاتين الغايتين وبناء عليه أطلب من جميع سكان فلسطين
أن يساعدونى على القيام بهذا الواجب .

ووفقا لتعهد أعطيته للجنة التنفيذية العربية قبل مغادرتى فلسطين فى شهر
يونيه الماضى تناقشت فى أثناء وجودى بإنجلترا مع وزير المستعمرات فى شأن اجراء
تغييرات دستورية فى فلسطين غير أنى سأؤجل هذه المباحثات مع حكومة جلالاته
بسبب الحوادث الأخيرة .

(*) نقلا عن كتاب «مشكلة فلسطين والانجاهات الدولية» الدكتور جلال يحيى .

(١٣٧)

تقرير لجنة شو (*)

مارس سنة ١٩٣٠

كانت صلاحيات هذه اللجنة مقيدة ومحصورة « فى التحقيق عن الأسباب المباشرة التى أدت الى الانفجار الذى وقع حديثا والتوصية بما يتخذ من تدابير لتجنب تكراره » فقد جاءت توصيها ضمن هذا الاطار وتلخص كما يلى :

١ - القيام بتحقيق علمى بواسطة خبراء عن امكان ادخال أساليب الزراعة الحديثة وأن يؤخذ بعين الاعتبار زيادة سكان الأرياف الطبيعية فى أى مشروع يوضع لتحسين وتعمير الأراضى .

٢ - أن يوضع حد لوقف اجلاء المزارعين الفلاحين عن الأراضى التى يزرعونها .

٣ - أن ينظر فى إعادة البنك الزراعى أو ايجاد وسائل أخرى لاقرض المزارعين ليتمكنوا من تحسين أساليب الزراعة التى يتبعونها .

٤ - تعيين لجنة لتحديد حقوق الفريقين فى حائط الميكى .

٥ - أن تصدر الحكومة بيانا صريحا عن الهجرة اليهودية وأن تدرس وسائل تنظيمها ومراقبتها بقصد وضع حد لتكرار الزيادة فى الهجرة كما وقع فى سنة ١٩٢٥ و ١٩٢٦ وقد أوردت العبارة التالية تحت عنوان الحكم الذاتى :

« ان الشعب العربى متحد اليوم فى مطالبته بنوع من الحكم النيابى وقد يجوز أن يضعف هذا الاتحاد فى الغاية غير أنه قابل للحياة على أشده عند وقوع أية مشكلة كبيرة نشتغل على مسائل قومية ونحن نعتقد أن مشاكل الحكومة تزيدها خطورة حالة الاستياء التى يشعر بها العرب من جراء عجزهم على الدوام عن الحصول على درجة من درجات الحكم الذاتى » .

كما أوصت « باصدار تصريح من حكومة جلالة الملك عن السياسة التى تنوى الحكومة اتباعها فى فلسطين يكون أكبر عون على تنظيم شئون الحكم فى البلاد وتزداد قيمة هذا البيان اذا تضمن بجلاء وبعبارات واضحة المعنى الذى تعلقه حكومة جلالة الملك على أحكام صك الانتداب التى تنص على صيانة حقوق الطوائف غير اليهودية فى فلسطين وأن تجاهر الحكومة البريطانية مرة أخرى بأن المقام الخاص المسموح به للجمعية الصهيونية لا يخلوها الحق فى أن يكون لها نصيب فى حكم فلسطين كما جاء فى الكتاب الأبيض لسنة ١٩٢٢ » .

(*) من كتاب « وثائق القضية الفلسطينية » اصدار جامعة الدول العربية .

(١٣٨)

خلاصة تقرير جون هوب سمبسون

عن

الهجرة ومشاريع الاسكان والعمران

٢٢ أغسطس سنة ١٩٣٠ (*)

لقد وصل السرجون هوب سمبسون الى فلسطين يوم ٢٠ مايو سنة ١٩٣٠ وبعد درس الأمور التي كلف بحثها وضع تقريراً مفصلاً رفعه الى وزارة المستعمرات بتاريخ ٢٢ آب سنة ١٩٣٠ وهذه خلاصة ما جاء فيه :

١ - المهاجرة :

أن قانون المهاجرة الأساسي وضع موضع الاجراء سنة ١٩٢٠ وصرح بموجبه للجمعية الصهيونية أن تدخل سنوياً الى فلسطين ١٦٥٠٠ مهاجر بشرط أن تكون مسئولة عن اعاللتهم مدة سنة كاملة غير أن هذه الخطة لم تنجح . وفي مايو سنة ١٩٢١ صدر أمر بتوقيف المهاجرة ريثما تعدل شروط المهاجرة في القانون على كيفية يمكن تطبيقها .

وقد عدل قانون المهاجرة عدة مرات في سنة ١٩٢١ و ١٩٢٤ و ١٩٢٥ ثم عدل هذا القانون بفانون آخر صدر في سنة ١٩٢٨ وهو القانون الذي لا يزال مرعى الاجراء حتى الآن وهو يقسم المهاجرين الى الأصناف التسعة الآتية :

(أ) الأشخاص الذين يملكون مبلغاً لا يقل عن الألف جنيه وعائلاتهم .

(ب) ذوو المهن والحرف الذين يملكون لا يقل عن ٥٠٠ جنيه .

(ج) الصناع الماهرين الذين يملكون لا يقل عن ٢٥٠ ج . م .

(د) الأشخاص الذين لهم ايراد ثابت لا يقل عن ٤ جنيهات في الشهر

(هـ) اليتام القادمون الى ملاجئ فلسطين .

(و) الرجال والنساء الذين يتعاطون الاشغال الدينية والمضمونة معيشتهم ومعيشة عائلاتهم .

(ز) الطلبة المضمونة معيشتهم .

(ح) العمال من الرجال والنساء وعائلاتهم .

(*) من كتاب « وثائق القضية الفلسطينية » جامعة الدول العربية .

(ط) الأشخاص الذين يعتمدون في معيشتهم على أقرباء لهم في فلسطين ان كان هؤلاء الاقرباء بحالة تمكنهم من اعالتهم .

وفضلا عن المهاجرين من ذوى الاصناف المصرح بها لمن يريدون الاستيطان في فلسطين يدخل البلاد سنويا عدد وافر من الناس بصفة سائحين يبلغ أحيانا بضعة آلاف ولا تتنبه الحكومة الا للقليل منهم وفضلا عما تقدم عدد ليس بالقليل الى البلاد بطريق التهريب والتخلص من المراقبة الواقعة على الحدود ولا يمكن مراقبة المهاجرة الى فلسطين بصورة جديّة ما لم تتخذ الاجراءات للضرب على أيدي الذين يدخلون البلاد خلافا للقانون .

فمن الواضح اذن أن الوكالة اليهودية هي المسئولة عن جميع الحوادث المخالفة للقانون غير أن ذلك لا يجعل من السهل تلافي الحال بعدما يصل المهاجر الى فلسطين .

وأمام هذه الحالة لا مناص لنا من الاستدلال بأن البطالة بين العرب في الوقت الحاضر أصبحت من المظاهر الخطرة في حياة البلاد الاقتصادية وإن هناك عددا كبيرا من العرب بلا عمل وإن ذلك قد أفضى الى انخفاض جلي في مستوى المعيشة بين طبقة العمال منهم وهناك دلائل أيضا على ازدياد البطالة بين اليهود في الوقت الحاضر .

ومن الجلي أن كل تدخل في حرية المهاجرة سيؤدى حتما الى تقليل عدد اليهود الذين يرغبون في أن يكون لهم نصيب في هذا الوطن . ولكن المادة السادسة من صك الانتداب تقضى بضمان عدم الاجحاف بحقوق ووضعية سائر الطوائف من جراء الهجرة اليهودية فمن الواضح اذن أنه اذا اسفرت هذه الهجرة عن حرمان العرب من الحصول على الاشغال اللازمة لاعتلهم وجب على الحكومة المنتدبة بمقتضى ذلك الصك أن تخفض أو توقف عند الضرورة تلك المهاجرة حتى لا تلحق المهاجرة بمصالح العرب ضرا في الحصول على الاشغال .

٢ - الأراضي :

لقد ثبت ثبوتا قاطعا أنه لا يوجد في الوقت الحاضر نظرا للطرق والأساليب الزراعية التي يتبعها العرب أية أرض اضافية يستطيع اقرار المزارعين من المهاجرين الجدد فيها اذا استثنيت الأراضي غير المعمرة التي تملكها الوكالات اليهودية المختلفة على سبيل الاحتياط كما أنه ليس عند الحكومة أراضي أميرية لتعطى لليهود .

إن لليهود جمعيات خاصة لشراء الأراضي في فلسطين منها « الكارن كا يمت » و « الكارن هيسون » و « شركات اعمار الأراضي الفلسطينية » ولكن هذه الجمعيات تسير كلها على نظام خاص وضعت أسسه وبغاياته في دستور الوكالة اليهودية . فقد جاء في المادة الثالثة من هذا الدستور ما نصه :

« تملك الأراضي كملك لليهود وتسجل باسم صندوق رأس المال القومي اليهودي وتنفرد مسجلة باسمه الى الأبد كما تظل هذه الأملاك ملكا للأمة اليهودية غير قابل الانتقال وتنشط الوكالة الاستعمار الزراعي بواسطة العامل اليهودي والمبدأ العام الذي يتبع في جميع الاشغال والمشاريع التي تقوم بها الوكالة وتنشطها هو استخدام اليهود .

واليك نص المادة ٢٣ من عقود الايجار التى تحررها جمعية « الكيون كايمت » لليهود الذين يستأجرون منها بعض الأراضى .

« يتعهد المستأجر بأن يجرى جميع الأشغال المختصة بفلاحة الأرض وزراعتها بواسطة عمال من اليهود وإذا خالف المستأجر هذا الشرط فإنه يدفع عشرة جنيهات فلسطينية عن كل مخالفة ويعتبر استخدام عمال من غير اليهود دليلا قاطعا على الاختلال بهذا العقد » .

لقد ظهر لنا ان مساحة الأراضى الصالحة للزراعة فى فلسطين (اذا استثنيت منطقة بئر السبع) تبلغ ٢٥٤٤ر٠٠٠ دونم وبينما تحتاج عائلة الفلاح الى ١٣٠ دونما من الأرض للقيام بأودها فى مستوى لائق من العيش نجد انه نو قسمت جميع الأراضى الزراعية المسورة - اذا استثنيت الأراضى التى فى أيدي اليهود - بين المزارعين العرب الحاليين لنال العائلة الواحدة منهم مالا يزيد على ٩٠دوئما وكى يتسنى اعطاء العائلة الواحدة ١٣٠ دونما من الأرض وهذا المعدل يحتاج الى ثمانية ملايين دونم من الأراضى الزراعية ويلوح أيضا أن من العائلات العربية القومية التى يبلغ عددها ٨٦٩٨٠ عائلة ٢٩٤ فى المائة بلا أرض .

ان حالة الفلاح العربى قلما تحسنت عن حالته فى عهد الحكومة العثمانية ذلك انه لم تتبع سياسة مقرررة لتحسين الأراضى التى يملكها العرب تحسينا زراعيا يساعد على رفع مستوى معيشتهم وقد زاد عددهم بسرعة فائقة فى الوقت الذى نقصت فيه الأراضى المسورة لاعاشتهم بنحو مليون دونم انتقلت الى أيدي اليهود .

ان من واجب الادارة بمقتضى صك الانتداب ان تكفل عدم الحاق أى حيف أو ضرر بحقوق العرب من جراء مهاجرة اليهود كما انه من واجبها أيضا بمقتضى صك الانتداب أن تشجع استقرار اليهود بكثرة فى أراضى البلاد مراعية فى ذلك على الدوام الشرط المتقدم ذكره ومن الصعب التوفيق بين هذين الواجبين المتناقضين حسب الظاهر . الا باتباع سياسة فعالة للعرمان الزراعى يكون هدفها استقرار كلا العرب واليهود بكثرة فى الأراضى وتوسيع زراعتهم ومن الضرورى اتخاذ اجراءات فعالة للوصول الى هذا الهدف .

(١٣٩)

بلاغ حكومة فلسطين

عن فشل المحادثات مع الوفد العربي

وقد صدر في ٣٠ مايو سنة ١٩٣٠ م

في يوم ٢٤ يناير سنة ١٩٣٠ تألف وفد عربي للسفر الى لندن ومحادثة الحكومة البريطانية بشأن حقوق العرب السياسية والقومية والاقتصادية . وقد سافر الى لندن وشرع في محادثاته بتاريخ ٣١ مارس ١٩٣٠ وقد فشلت المحادثات واذاغت حكومة فلسطين بلاغا يوم ٣٠ مايو سنة ١٩٣٠ هذا نصه :

« ان المحادثات التي جرت في لندن بين بعض وزراء حكومة جلالتة والوفد الفلسطيني العربي انتهت الآن . وقد أعرب الوفد عن آرائه بشأن عدد من المسائل ولا سيما مسائل الأراضي والمهاجرة ومنع دستور البلاد واخذت حكومة جلالتة علما بآرائه في هذه المسائل واوضحت له أن التغييرات الدستورية الواسعة النطاق التي طلبها غير مقبولة برمتها إذ انها تجعل من المستحيل على حكومة جلالتة القيام بجميع المسؤوليات الملقاة على عاتقها بصفتها الدولة المنتدبة على فلسطين وبما أن الوفد لم ير سبيلا لتغيير موقفه رغم الايضاحات والتأكيدات التي ابداهها وزراء جلالتة فقد ظهر جليا انه ليس من فائدة ترجى من متابعة البحث في هذه المسألة . وبناء على ذلك انتهت المحادثات التي كانت في جميع أدوارها صريحة وودية الا انه قيل للوفد ان حكومة جلالتة بعد ان اخذت علما بوجهة نظر العرب ستلجأ في ضوء المعلومات التي نالتها مباشرة من هذه المحادثات الى صيانة الطوائف غير اليهودية في فلسطين وستتجد حلا يتناسب من كل الوجوه مع الالتزامات والعهود المترتبة عليها بموجب صك الانتداب وهي مصممة على عدم السماح باتباع سياسة في فلسطين من شأنها أن تعرض مستقبل تلك الطوائف للخطر ولهذا السبب ونظرا لمشورة لجنة شو أوفد السير جون هوب سمبسون للتحقيق في مسألتي المهاجرة والأراضي ورفع تقريره عنها ورغبة في عدم إلحاق أي حيف بمصالح غير اليهود من جراء التأخير الذي لا مندوحة عنه قبل أن يكون في الاستطاعة اتخاذ قرار حاسم على ضوء تقرير السير جون هوب سمبسون بنعم النظر الآن في اتخاذ تدابير خصوصية لأجل اتخاذ الاجراءات المؤقتة التي تضمن تنظيم المهاجرة في خلال هذا التأخير بحيث لا يعرض مستقبل البلاد الاقتصادي للخطر .

اما المخاوف التي أعربت عنها بعض الدوائر من أن سياسة حكومة جلالة الملك قد تعرض كيان الشعب العربي في فلسطين للخطر فلا مسوغ لها ومن الأهمية أن يذاع - لمصلحة أهل فلسطين عموما - ان كل محاولة يقوم بها أشخاص مخدوعون لإذاعة اخبار مضللة بشأن نيات حكومة جلالتة مما يخل بالقانون والنظام في فلسطين عموما سيعاقب عليها أشد العقاب وأن في نية حكومة جلالتة كما أوضح رئيس وزراء بريطانيا العظمى في مجلس النواب يوم ٣ ابريل أن تستعمل جميع الموارد التي تحت تصرفها للقيام بالواجبات المفروضة عليها بصك الانتداب .

الكتاب الأبيض لسنة ١٩٣٠ م (*)

بيان الخطة السياسية لحكومة جلالته البريطانية :

قد كان تقرير اللجنة المخصصة برئاسة السير ولتر شو الذى نشر فى شهر نيسان مبعثا لجدال عنيف ظهر فى أثنائه ان هنالك سوء فهم كبير حول ما قامت به حكومة جلالته فى الماضى من الأعمال فى ادارة فلسطين وما تقصد القيام به فى المستقبل وأصبح من المؤكد أن الحالة تستدعى الاسراع فى نشر بيان واضح شامل عن الخطة السياسية يرمى الى ازالة سوء الفهم هذا وما نشأ عنه من التباس وتخوف غير أن اعداد مثل هذا البيان اقتضى اتخاذ تدابير أولية ضرورية افضت حتما الى تأخير اتمامه .

١ - وقد لفت تقرير لجنة شو النظر الى بعض نواح من المشكلة رأت حكومة جلالته أنها تستدعى اجراء تحقيق عاجل شامل بالنظر لما لها من صلة وثيقة بالسياسة المقبلة . ولذلك تقرر أن يوفد الى فلسطين محقق كبير الاختبار (هو السير جون هوب سمبسون) للتداول مع المندوب السامى بشأن تسوية الأراضي والمهاجرة وترقية الشؤون الاقتصادية وتقديم تقرير بذلك الى حكومة جلالته وبالنظر لأهمية هذه المواضيع البارزة ولتناسك بعضها ببعض تأكد لحكومة جلالته بأن ليس فى الاستطاعة وضع بيان عن الخطة السياسية قبل أن تأخذ بعين الاعتبار تقريراً وافياً مفصلاً عن الحالة فى فلسطين فيما يتعلق بهذه الابواب الثلاثة الهامة مما فى استطاعة السير جون هوب سمبسون وصفه بجدارة وقد ألح على حكومة جلالته بشدة أن يتقدم استلام تقرير السير جون هوب سمبسون اصدار تصريح عن السياسة المقبلة التى تود السير عليها . غير أن حكومة جلالته رغما عن تقريرها للحاجة الماسة التى تستدعى الاسراع فى اصدار مثل هذا التصريح رأت أنها ملزمة بالتمسك بقرارها من حيث انتظار تقرير السرهوب سمبسون معتبرة فى ذلك على الاخص ما تجمع لديها من الأدلة بشأن صعوبة المشكلة وتعقدها الحاجة الى تحقيق واف فى جميع الحقائق الواقعية قبل الوصول الى أية استنتاجات حاسمة .

وقد قدم الآن السير جون هوب سمبسون تقريره ووضع هذا البيان بعد امعان التدقيق فى مضمون ذلك التقرير وفى غيره من المعلومات التى تيسرت فى المدة الأخيرة عن الحالة فى فلسطين .

٢ - وفى بلاد كـفلسطين حيث تتفاير فى الوقت الحاضر على تصلدم من بعض الوجوه امانى فريقى السكان ليس من المنتظر أن يأتى أى بيان عن السياسة مهما كانت صيغته موافقا كل الموافقة لآمانى أى فريق غير أن حكومة جلالته تود أن تأمل بأنه سيكون لازالة سوء الفهم السائد الآن ولتفسير مقاصدها تفسيراً اتم وأوفى الاثر الطيب فى ازالة القلق واعادة الطمأنينة لكلا الفريقين .

(*) من كتاب « وثائق القضية الفلسطينية » - جامعة الدول العربية .

وستبذل حكومة جلالاته جهودها ليس عن طريق هذا البيان الحالي فحسب بل بما يليه من الأعمال الإدارية لاقتناع العرب واليهود بتصميمها على ترقية مصالح الشعبين الأساسية بكل ما أوتيت من قوة على العمل بكل ثبات حتى تتوصل الى تكوين شعب ميسور الحال في فلسطين يعيش في امان واطمئنان تحت لواء ادارة غير متحيزة راقية ومع ذلك فمن الضروري في هذا الصدد ابضاح نقطة واحدة هي من الأهمية بمكان كبير ذلك انه في الظروف الخاصة المحيطة بفلسطين لا يمكن لاية سياسة مهما كانت نيرة جليلة او مهما بذل من جهد في سبيل تنفيذها أن يقيد لها النجاح ما لم تثل التأييد من جميع الطوائف التي وضعت لمنفعتيها وخيرها ليس بقبولها فحسب بل بتعاونها عن طيب خاطر .

ليس من حاجة في هذا المقام للبت في الحوادث المشؤومة التي وقعت في العام الماضي وفي الاحوال المؤسفة التي نشأت عنها . غير أن حكومة جلالاته ترى نفسها مضطرة لان تلاحظ انها لم تثل من كلا الجانبين سوى مساعدة طفيفة في سبيل ازالة التنابذ الذي ساد بينهما في اثناء الاشهر التي توترت فيها العلاقات وزاد فيها القلق بعد اضطرابات آب سنة ١٩٢٩ وبأن هنالك عقبة أخرى خطره اضيفت الى الصعوبات التي نشأت عن الريب والخصومة المتبادلة بين الشعبين الا وهي خطة عدم الثقة بحكومة جلالاته التي غذتها حملة صحافية ساعدت على طمس حقائق الحالة وتشويهها. ولا حاجة الى التاكيد بأن توطيد السلام والرفاهية في البلاد في المستقبل اللتين يتوق اليهما كلا الشعبين يتوقف على تحسين العلاقات بين العرب واليهود .

تلك هي الغاية التي ما فتئت تصبو اليها حكومة جلالاته وهي تشعر أن في الامكان الوصول اليها ان تعاون كلا الفريقين عن طيب خاطر مع الحكومة ومع ادارة فلسطين وتؤكد من أن حكومة جلالاته يمكن الاعتماد عليها عند قيامها بالالتزامات المرتبة عليها في صك الانتداب بل في جميع صلاتها بفلسطين بالمحافظة على مصالح كلا الشعبين والعمل على ترفيتها .

٣ - ويلوح ان كثيرا من سوء الفهم الذي أخذ يساور لسوء الحظ كلا الفريقين نشأ عن العجز عن فهم الواجب الملقي على عاتق حكومة جلالاته بموجب أحكام صك الانتداب ولذلك فان النقطة الثانية التي تشعر حكومة جلالاته بوجود تأكيداها بأقوى حجة مستطاعة هي ان هنالك على حد البيان الذي أدلى به رئيس الوزارة في مجلس العموم البريطاني في اليوم الثالث من شهر نيسان سنة ١٩٣٠ -

« تصريح يتضمن تعهدا ذا شقين الشق الواحد منهما للشعب اليهودي والشق الآخر للأهالي غير اليهود في فلسطين ، ويظهر ان كثيرا من القلق الذي ساور النفوس في السنة الماضية نشأ عن عدم التاكيد من أهمية هذه الحقيقة الأساسية للتأكد . وقد وجه كلا العرب واليهود الى الحكومة سبلا من المطالب والملامة المستند على الظن الفاسد بأن من واجب حكومة جلالاته أن تنفذ خططا سياسية يحظر عليها في الواقع تنفيذها بموجب أحكام صك الانتداب الجليلة .

وقد أعلن رئيس الوزراء في البيان المشار اليه اعلاه بعبارة غاية في الوضوح والجلاء بان حكومة جلالاته قد استقر قرارها على الاستمرار في ادارة فلسطين وفقا لاحكام صك الانتداب كما اقره مجلس جمعية الأمم اذ ان ذلك الصك على حد قول المستر رمي مكدونالد « تعهد دولي لا يمكن العدول عنه » ويلوح أنه رغما عن هذا البيان الصريح خامر البعض آمال انه في الاستطاعة بطريقة من الطرق اجتناب

الحدود التي تفرضها بكل وضوح وجلاء احكام صك الانتداب . فيجب والحالة هذه ان يتأكد الجميع بصورة باتة نهائية بأن من العيب للزماء اليهود من الجهة الواحدة ان يلحوا على حكومة جلالتهم لان تسير في سياستها فيما يتعلق بالهجرة والأراضي مثلا حسب أماني طبقات الرأى العام الصهيوني الأكثر تصلبا اذ ان قيامها بذلك ليس سوى تجاهل منها للواجب الملحق على الدولة المنتدبة ازاء غير اليهود من اهالى فلسطين ذلك الواجب الذى لا يقل عنه أهمية . كما أنه من العيب ايضا من الجهة الأخرى للزماء العرب أن يصروا على مطالبتهم لوضع نوع من الدستور يجعل قيام حكومة جلالتهم أوفى قيام بالتعهد ذى الشقين المشار اليه أعلاه فى حكم المستحيل . ان لدى حكومة جلالتهم ما يدعوها للظن بأن من الأسباب التى آلت الى بقاء التوتر فى العلاقات والقلق بين كلا الفريقين ذلك الأمل الفاسد الذى أوجده المستشارون المضلون بأن فى بذل - المجهودات لتخفيف حكومة جلالتهم والضغط عليها ما يتجم عنه فى النهاية اجبارها على اتباع سياسة تكون فى صالح الفريقين الواحد أو الآخر .

ولذلك أصبح من الضروري أن توضح حكومة جلالتهم بادئ ذى بدء بأنها لن تحيد بالضغط أو بالتهديد عن النهج المبينة حدوده فى صك الانتداب كما أنها لن تنحرف عن اتباع سياسة ترمى الى ترقية مصالح اهالى فلسطين العرب واليهود بكيفية تتفق مع الالتزامات المفروضة عليها فى صك الانتداب .

٤ - ليست هذه المرة الأولى التى بذلت فيها حكومة جلالتهم جهدها لايضاح سياستها فى فلسطين ففى سنة ١٩٢٢ نشرت بيانا وافيا بلفتة للوفد العربى الفلسطينى الذى كان عندئذ فى لندن وللجمعية الصهيونية . أما الوفد العربى فقد قابل ذلك البيان بالرفض بينما اتخذت اللجنة التنفيذية للجمعية الصهيونية قرارا أكدت فيه لحكومة جلالتهم بأن أعمال الجمعية الصهيونية ستسير طبقا للخطة السياسية التى يتضمنها البيان . فضلا عن ذلك فقد ذكر الدكتور وايزمن فى الكتاب الذى أرفق به هذا القرار لحكومة جلالتهم ما يلى : -

« لقد كانت الجمعية الصهيونية ترغب باخلاص على الدوام فى ان تسير فى أعمالها بالتعاون الودى مع جميع طبقات الأهالى فى فلسطين . وقد أوضحت مرارا وتكرارا قولا وفعلنا بأنه لن يخطر لها ببال الإجحاف بأقل درجة بحقوق غير الأهالى اليهود المدنية أو الدينية أو بمصالحهم المادية » .

وكان من نتيجة الاختبار الذى اكتسب فى هذه السنوات التى مرت منذ ذلك الحين أن كشف القناع حتما عن بعض نقائص ادارية ومشاكل اقتصادية خاصة يجب أخذها بعين الاعتبار عند النظر فى مصالح جميع طبقات الأهالى ومع ذلك فان بيان الخطة السياسية الذى صدر فى سنة ١٩٢٢ بعد ايمان النظر والتوفيق المطول يعتبر الأساس الذى يجب أن تبنى عليه السياسة البريطانية المقبلة فى فلسطين .

٥ - فضلا عن الاقتراحات لوضع نظام حكم دستورى فى فلسطين التى يتناولها البحث فى الفقرات التالية توجد ثلاث نقاط هامة بحث فيها هذا البيان وهى :

(أ) المعنى الذى تعلقه حكومة جلالتهم على عبارة « الوطن القومى لليهود » الواردة فى صك الانتداب .

أما بشأن هذه النقطة ففى الاستطاعة اقتباس الفقرة التالية من بيان الخطة السياسية الواردة سنة ١٩٢٢ .

« وقد اعيد اليهود في الجيلين أُر الاجيال الثلاثة الأخيرة انشاء طائفة لهم في فلسطين يبلغ عددها الآن ثمانين ألفا ربعهم تقريبا مزارعون أو عمله في الأرض ، ولهذه الطائفة ادارات سياسية خاصة منها مجمع منتخب لادارة شئونها الداخلية ومجالس منتخبة في المدن ورئاسة حاخامين ومجلس رباني لادارة شئونها الدينية .

وتداول أعمال هذه الطائفة باللغة العبرية كلفتها الوطنية ولها صحف عبرية تفي بحاجاتها وهى تتبع نمطا تهذيبيا يميزها عن سواها وتبدي نشاطا كبيرا في الحركة الاقتصادية . فهذه الطائفة بسكان المستعمرات والمدن وهيئاتها السياسية والدينية والاجتماعية ولقتها الخاصة وعوائدها وطرق معيشتها الخاصة لها في الحقيقة معيزات قومية . ومتى سال سائل ما هو معنى ترقية الوطن القومى اليهودى في فلسطين يمكن ان يجاب على ذلك بأنه لا يعنى فرض الجنسية اليهودية على اهالى فلسطين اجمالا بل زيادة رقى الطائفة اليهودية بمساعدة اليهود الموجودين فى جميع انحاء العالم حتى تصحح مركزا يكون فيه للشعب اليهودى برمته اهتمام وفخر من الوجهتين الدينية والقومية ولكن حتى يكون للطائفة اليهودية أمل وطيد في تقدمها الحر ويفسح للشعب اليهودى مجال واف كى يظهر فيه مقدرته كان من الضروري ان يعلم بأن وجوده في فلسطين هو كحق وليس كمنة . ذلك هو السبب الذى جعل من الضرورى ضمان انشاء الوطن القومى لليهود ضمانا دوليا والاعتراف رسميا بأنه يستند الى صلة تاريخية قديمة » .

اذن هذا هو التفسير الذى تفسر به حكومة جلالته تصريح سنة ١٩١٧ - ويرى وزير المستعمرات ان هذا التصريح ان فهم على هذا الوجه لا يتضمن صراحة أو ضمنا شيئا من شأنه ان يثير مخاوف عرب فلسطين او يسبب استياء اليهود .

(ب) المبادئ التى يجب أن تسير المهجرة بموجبها :

وقد ورد في ذلك البيان بشأن هذه النقطة مايلى :

« ومن الضرورى لأجل تطبيق هذه السياسة تمكين الطائفة اليهودية في فلسطين من زيادة عددها بالمهاجرة ولكن هذه المهاجرة لا يمكن أن تكون كبيرة الى حد يزيد في أى ظروف كانت على مقدرة البلاد الاقتصادية اذ ذاك على استيعاب مهاجرين جدد ومن الضرورى ضمان عدم صيرورة المهاجرين عالة على أهالى فلسطين عموما وعدم حرمان أبة فئة من السكان الحاليين من أشغالها . وقد جرت المهاجرة حتى الآن على هذه الشروط وبلغ عدد المهاجرين منذ الاحتلال البريطانى ٢٥ ألف مهاجر .

ومن الضرورى أيضا ضمان عدم ادخال الأشخاص غير المرغوب فيهم سياسيا الى فلسطين وقد اتخذت الادارة وستتخذ جميع الاحتياطات لهذه الغاية » .

بلاخط ان المبادئ المبينة اعلاه تجعل من الضرورى عند تقرير مقدرة البلاد على استيعاب مهاجرين جدد في أى وقت كان ان يؤخذ بعين الاعتبار عدد العاطلين من العرب واليهود لتقرير نسبة المهاجرين التى يجب السماح بها وفي نية حكومة جلالته أن تتخذ التدابير التى من شأنها أن تضمن بصورة أوفى تطبيق هذه المبادئ تطبيقا تاما في المستقبل .

(ج) مركز الوكالة اليهودية :

نشير الى الفقرة المقتبسة أدناه للدلالة على القيود الواردة ضمنا في صك

الانتداب والمقيدة بحكم الضرورة لواجبات الوكالة اليهودية التي ورد النص عليها في المادة الرابعة من صك الانتداب .

« وهناك أمر آخر لابد من لفت النظر اليه وهو أن اللجنة الصهيونية في فلسطين المعروفة الآن باللجنة التنفيذية الصهيونية لا ترغب في أن يكون لها كما أنها لا تملك أى قسط في ادارة البلاد العامة . كما أن المركز الذى تتمتع به الجمعية الصهيونية بموجب المادة الرابعة من صك الانتداب لا يخولها صلاحية هذه الوظيفة وإنما ينحصر مركزها الخاص في التدابير التي تتعلق باليهود ومساعدة البلاد على تقدمها دون أن يخولها ذلك حق الاشتراك في حكومتها في أى حال من الاحوال .

٦ - ترغب حكومة جلالاته في أن تؤيد بوجه عام السياسة المتضمنة في البيان الصادر سنة ١٩٢٢ وعلى الأخص الفقرات الثلاث التي اقتبست منه أعلاه . ويظن بأن كل محاولة لتوسيع المعنى المفهوم من هذه النقاط الثلاث الهامة لن يكون نصيها سوى جدال عقيم الفائدة . ومع ذلك فإن من المعترف به في نور الاختيار السابق أنه لا يزال هنالك متسع للعمل على تحسين كيفية تطبيق المبادئ - المعلنة في الفقرات السابقة تطبيقاً فعلياً .

وفي نية حكومة جلالاته بالإشارة مع ادارة فلسطين أن تتخذ التدابير الفعالة لاجاد وسائل ادارية وافية لأجل تلافى احتياجات العرب واليهود من جهة هذه النقاط الثلاث .

ومن المعترف به بوجه خاص أن الضرورة تستدعى زيادة مجهودات المندوب السامى في سبيل ايجاد طريقة للتعاون والاستشارة أوثق وأكثر امتزاجاً بين ادارة فلسطين والوكالة اليهودية على أن يكون ذلك متفقاً على الدوام مع المبدأ الذى يجب اعتباره أساساً وهو أن مركز الوكالة اليهودية الخاص الذى يخولها تقديم النصح والمعونة لا يخولها بصفتها هذه الاشتراك في ادارة حكومة البلاد وعلى نفس المنوال يجب ايجاد الوسائل الادارية التى يكفل في الوقت ذاته صيانة المصالح الأساسية للطبقات الأخرى من السكان غير اليهود تمام الصيانة وأن يتاح لتلك الطبقات فرصة وافية للاستشارة مع ادارة فلسطين حول الأمور المتعلقة بتلك المصالح .

٧ - ومن الرغوب فيه في هذا الصدد ازالة أى سبب لسوء الفهم مما يكون قد علق بالأذهان من جراء الفقرات الواردة في صك الانتداب التي تبحت في ضمان حقوق الطوائف غير اليهودية في فلسطين أما الاحكام التي تتناول هذه النقطة بوجه خاص فهي واردة في مواد صك الانتداب الثانية والسادسة والتاسعة والحادية عشرة والثالثة عشرة والخامسة عشرة .

٨ - ومما يلاحظ من الجهة الأولى ان المادة الثامنة تجعل الدولة المنتدبة مسئولة عن ضمان الحقوق المدنية والدينية لجميع اهالى فلسطين بقطع النظر عن الاجناس والأديان ومن الجهة الثانية أن التعهد الوارد في المادة السادسة الذى يقضى بتسهيل الهجرة اليهودية واستقرار اليهود بكثرة مشروط فيه وجوب ضمان عدم الحاق أى حيف وضرر بحقوق ومركز سائر طبقات الاهالى . وفضلاً عن ذلك فإن المادة الحادية عشرة تقتضى ان تتخذ حكومة فلسطين جميع التدابير اللازمة لصون مصالح الجمهور في كل ماله علاقة بترقية البلاد .

ويتضح من نص هذه المادة أن سكان فلسطين على الاطلاق لا فئة منهم فحسب هم الذين يجب أن يكونوا موضعاً لعناية الحكومة . ومما يلاحظ بهذا الشأن أن

النص القائل بانخاذ التدابير مع الوكالة اليهودية لاقامة او ادارة الاعمال والمصالح والمنافع العمومية هو نص اختياري فقط لا اجباري وليس من الجائز ان يتعارض مع مصلحة الاهالي المطلقة . وقد اوردت هذه النقاط بالنظر للادعاءات التي وجهت بالنيابة عن الوكالة اليهودية بأن لهذه الوكالة مركزا يخلوها الاشتراك في ادارة البلاد العمومية تلك الادعاءات التي وجهت بالنيابة عن الوكالة اليهودية بأن لهذه الوكالة مركزا يخلوها الاشتراك في ادارة البلاد العمومية تلك الادعاءات التي لا تستطيع حكومة جلالتها الا أن يعتبرها قد تجاوزت كل التجاوز مقاصد صك الانتداب الصريحة . وفضلا عن ذلك فقد حاول البعض أن يجادل تأييدا للادعاءات الصهيونية بأن الفقرات المتعلقة بالوطن القومي اليهودي هي الأساس الرئيسي لصك الانتداب وبأن الفقرات التي ترمي الى صيانة مصالح غير اليهود إنما هي اعتبارات ثانوية تقيد نوعا ما ما يدعى بأنه القصد الرئيسي الذي وضع صك الانتداب من أجله . أن حكومة جلالتها ما فتئت تعتبر أن من الخطأ الكلي فهم هذه الاحكام على هذا الوجه وهي ترى أن من المستحيل أن تحاول حل المشكلة باعتبار أن أي من هذين الالتزامين هو أقل أهمية من الآخر . لا يتفق مع مقاصد صك الانتداب الصريحة مهما كانت الصعوبة التي تعترضها في هذا السبيل .

وقد حاول المندوب البريطاني المفوض في البيان الذي ادلى به أمام لجنة الانتدابات الدائمة في اليوم التاسع من شهر حزيران الماضي أن يوضح موقف حكومة جلالتها ازاء الصعوبات المستقرة في صك الانتداب . وفي التقرير الذي رفعتة لجنة الانتدابات الدائمة لجمعية الأمم المتضمن مطالعاتها على هذا البيان وردت العبارة التالية وهي من الاهمية بمكان :

« ومن جميع هذه البيانات يظهر لنا أمران يجب ذكرهما هنا وهما :

١ - أن الالتزامات المفروضة في صك الانتداب بشأن فريقى السكان هي من درجة متساوية .

٢ - أن الالتزامين المفروضين على الدولة المنتدبة ليسا مما لا يمكن التوفيق بينهما من أى وجه من الوجوه .

وليس لدى لجنة الانتدابات ما تعترض به على هذين التأكيدين اللذين يعربان في رأيها تمام الاعراب عما تتركه من روح صك الانتداب على فلسطين وضمانا لمستقبلها » .

أن حكومة جلالة الملك لعلى تمام الاتفاق مع روح هذا البيان وأنه لن دواعى اغتيابها أن يكون هذا البيان قد اكتسب الصيغة النهائية باقتراحه بموافقة مجلس جمعية الأمم .

انه لواجب شاق ودقيق ذلك الواجب المفروض على حكومة جلالتها الذي يقضى عليها استنباط الوسائل لاعطاء نفس الاعتبار في جميع الاحيان عند تنفيذ سياستها في فلسطين لكلا الالتزامين اللذين يفرضهما عليها صك الانتداب بشأن فريقى السكان والتوفيق بين هذين الالتزامين حيشما تتعارض حتما مصلحة الفريقين . ومن المأمول أن ينول ايضاح الواجب المفروض على عاتق حكومة جلالتها على هذا الوجه الى بيان ضرورة تعاون زعماء العرب واليهود عن طيب خاطر على ادارة فلسطين وحكومة جلالتها تلك الضرورة التي اعرب عنها فيما تقدم .

٩ - ان الفقرات المتقدمة توضح المبادئ التى يجب اعتبارها السياسة الشاملة فى فلسطين والشروط المقيدة التى يجب أن تسير تلك السياسة بموجبها ولذلك وجب الان البحث فى المشاكل العملية التى تواجهها حكومة جلالتة فى فلسطين .

وهذه المشاكل يمكن حصرها بوجه التقريب تحت الأبواب الثلاثة التالية : -

١ - الأمن العام .

٢ - التطورات الدستورية

٣ - التطورات الاقتصادية والاجتماعية .

١ - الأمن العام :

١٠ - أن من أولى واجبات الادارة توطيد اركان السلام والنظام وحسن انتظام الحكم فى فلسطين وقد أعلنت حكومة جلالتة فى مقام آخر بأنها لن تحيد عن القيام بواجبها بعامل الضغط او التهديد .

ان الاضطرابات التى وقعت فيما مضى قد أخلت فوراً . واتخذت تدابير خاصة لمعالجة اية حالة اضطرابية قد تنشأ فى المستقبل . ويجب أن يفهم تماماً أن التحريض على الاضطراب أو الشقاق مهما كان مصدره سينال أشد عقوبة وستتوسع سلطات الادارة بقدر ما تستوجب الضرورة كى يتمكن بصورة أوفى واتم من معالجة مثل هذه المحاولات الخطرة التى لا مسوغ لها .

وقد قررت حكومة جلالتة أن التحفظ فى فلسطين فى الوقت الحاضر بفترتين من المشاة وفضلاً عن ذلك سيكون سربان من الطيارات وأربعة فرق من السيارات المسلحة ميسورة فى فلسطين وشرقى الاردن . كما هو معلوم كان المستر ديجن مفتش البوليس العام فى سيلان قد أوفد الى فلسطين للتحقيق فى نظام قوة البوليس الفلسطينى وقد رفع تقريراً مفصلاً قيماً وهو الآن موضع النظر الدقيق وقد وضع البعض من توصيه موضع التنفيذ ومن ذلك زيادة فرقى البوليس البريطانى والفلسطينى ووضع مشروع للدفاع عن المستعمرات اليهودية اشير اليه فى الفقرة التاسعة من بيان خطة السياسة البريطانية فى فلسطين الذى نشر بصيغة كتاب أبيض تحت رقم ٣٥٨٢ وهناك توصى كثيرة أخرى وردت فى تقرير السير دوجن لا تزال موضع البحث والتدقيق بالاشتراك مع الندوب السامى لفلسطين وستجرى تغييرات أخرى متى اتخذت قرارات بشأنها . وتغتنم حكومة جلالتة هذه الفرصة كى تؤكد تصميمها على اتخاذ جميع التدابير المستطاعة لقمع الجرائم وتوطيد النظام فى فلسطين .

وترغب فى أن تؤكد فى هذا الصدد انها عند تقرير نوع وكيفية تأليف قوات الأمن العام فى فلسطين الضرورية لهذه الغاية تسترشد برأى مستشاريها الاختصاصيين وانها فى كل ذلك سترمى الى تأمين كون القوات المستخدمة ملائمة للواجبات التى ستقوم بقطع النظر عن اية اعتبارات سياسية .

٢ - التطورات الدستورية :

١١ - اشير فيما تقدم الى الطالب التى وجهها الزعماء العرب لاييجاد شكل دستورى يتناهى مع الالتزامات المترتبة على حكومة جلالتة بصفتها الدولة المنتدبة

ومع ذلك فان حكومة جلالتة ترى بعد التبصر الدقيق ان الوقت قد حان للسير في مسألة منح فلسطين درجة من الحكم الذاتي تلك المسألة الهامة لمصلحة جميع السكان على الاطلاق بدون اى تأخير آخر وقد يكون من المناسب في بادى الامر ايراد خلاصة موجزة عن تاريخ هذه المسألة منذ تشكيل الادارة المدنية .

ففى شهر تشرين الاول سنة ١٩٢٠ شكل في فلسطين مجلس استشارى ألف من عدد متساو من الاعضاء الموظفين وغير الموظفين . وقد كان من العشرة الاعضاء غير الموظفين ، اربعة من المسلمين وثلاثة من المسيحيين وثلاثة من اليهود .

وفى اليوم الأول من شهر أيلول سنة ١٩٢٢ صدر دستور فلسطين وهو يقضى بتأليف حكومة فلسطين توفيقا لاحكام قانون الاختصاص الاجنبى . وقد قضى الفصل الثالث من هذا الدستور بتشكيل مجلس تشريعى يؤلف من المندوب السامى رئيسا ومن عشرة اعضاء من الموظفين واثنى عشر عضوا منتخبا من غير الموظفين . وقد وضعت اصول انتخاب الاعضاء غير الموظفين في الامر الصادر في المجلس الخاص بشأن تأليف المجلس التشريعى لسنة ١٩٢٢ وفى شهرى شباط واذار من سنة ١٩٢٣ حاولت الحكومة اجراء انتخابات توفيقا لتلك الاصول فافشقت تلك المحاولة بسبب رفض الإهالى العرب التعاون مع الحكومة (راجع في هذا الصدد التقرير الفصل الذى صدر عن هذه الانتخابات المتضمن في الكتاب الابيض رقم ١٨٨٩ بشأن انتخابات المجلس التشريعى سنة ١٩٢٣) وعندئذ أوقف المندوب السامى تأليف المجلس التشريعى المقترح واستمر على تسيير الادارة باستشارة المجلس الاستشارى كالسابق .

وقد سنحت فرصتان أخريان لزعماء العرب فى فلسطين للتعاون مع الادارة على حكم البلاد أولا :

بإعادة تأليف مجلس استشارى يعين تعيينا على أن يكون عدد اعضائه مساويا لعدد أعضاء المجلس التشريعى الذى كان فى النية تشكيله . ثانيا : بالاقتراح الذى عرض عليهم لتأليف وكالة عربية وكان المقصود أن يناط بهذه الوكالة نفس الواجبات المناطة بالوكالة اليهودية بموجب المادة الرابعة من صك الانتداب .

غير أن زعماء العرب رفضوا قبول كلا هاتين الفرستين وبناء على رفضهم هذا تألف في شهر كانون الأول سنة ١٩٢٣ مجلس استشارى من اعضاء موظفين فقط . ولا تزال الحالة كذلك حتى الآن وكل ما طرأ عليها من تغيير هو أن عدد اعضاء المجلس الاستشارى قد زيد بإضافة اعضاء موظفين آخرين اقتضى تقدم الادارة اضافتهم الى المجلس .

ومما يذكر في هذا الصدد أن حكومة جلالتة مسئولة بموجب احكام المادة الثانية من صك الانتداب عن جعل البلاد في احوال سياسية وادارية واقتصادية تكفل انشاء الوطن القومى اليهودى وترقية أنظمة الحكم الذاتى والمحافظة على الحقوق المدنية والدينية لجميع الاهالى .

قد اوضحت فيما تقدم المجهودات التى بذلت في السنين الاولى المدنية بشأن التطور الدستورى . ورغبة فى تمكين اهالى فلسطين من الحصول على اختبار فعلى فى الطرق الادارية ونظم الحكومة والتدرب على حسن التمييز فى اختيار ممثلهم

ادخل اللورد بلومر الذى شغل منصب المندوب السامى فى فلسطين من سنة ١٩٢٥ الى سنة ١٩٢٨ درجة من الحكم الذاتى المحلى اوسع مما كانت عليه الحال فى عهد الادارة البريطانية فيما مضى .

وعند تسلم السير جون تشانسلور زمام منصب المندوب السامى فى شهر كانون الأول سنة ١٩٢٨ نظر فى مسألة التطور الدستورى وأخذ رأى ممثلى مختلف طبقات الأهالى .

وبعد انعام النظر فى الحالة رفع بعض اقتراحات فى شهر حزيران سنة ١٩٢٩ غير انه تأجل النظر فى هذه المسألة بسبب الاضطرابات التى وقعت فى شهر آب سنة ١٩٢٩ .

١٢ - وقد اعنت الآن حكومة جلالتة النظر فى هذه المسألة فى نور درجة التقدم والرقى الحالى معتبرة على الاخص الالتزام الملقى على عاتقها الذى يقضى عليها بجعل البلاد فى احوال سياسية وادارية واقتصادية تكفل ترقية انظمة الحكم الذاتى . وقررت ان الوقت قد حان للتقدم خطوة اخرى فى سبيل منح اهالى فلسطين درجة من الحكم الذاتى تتلاءم مع احكام صك الانتداب .

وبناء على ذلك تنوى حكومة جلالتة ان تشكل مجلسا تشريعا ينطبق عموما على الاصول المبينة فى بيان الخطة السياسية الذى اصدره المستر تشرشل فى شهر حزيران سنة ١٩٢٢ . ونشر كذيل خاص لتقرير لجنة التحقيق عن اضطرابات فلسطين التى وقعت فى شهر آب سنة ١٩٢٩ .

وتأمل حكومة جلالتة أنها ستنال فى هذه المرة معاونة جميع طبقات السكان فى فلسطين وترغب فى ان تعلن بكل وضوح وجلاء بانها بينما تأسف كل الأسف لاية محاولة قد يقوم بها أى فريق من السكان للحيلولة دون تنفيذ قرارها لتتخذ جميع التدابير المستطاعة لقمع كل محاولة كهذه ان وقعت اذ انها ترى ان من مصلحة اهالى البلاد على الاطلاق ان لا تؤجل قط الخطوة التى تنوى الآن ان تخطوها .

وتود حكومة جلالتة ان تبين بأنه لو تم تشكيل هذا المجلس التشريعى عندما عقدت النية على تشكيله فى المرة الاولى لكان اهالى فلسطين قد نالوا الآن درجة أوفر من الاختبار فى كيفية تسيير النظم الدستورية . ذلك أن مثل هذا الاختبار لا مفر منه لنجاح التطور الدستورى فكلما أسرع جميع طبقات الأهالى فى ابداء رغبتهم فى المعاونة مع حكومة جلالتة فى هذا الصدد كان فى الامكان اجراء هذا التطور الدستورى الذى تتوق حكومة جلالتة لمشاهدته فى فلسطين .

ان هنالك فوائد جليلة يجتنيها جميع طبقات السكان من جراء تشكيل مثل هذا المجلس ذلك أنه قد يأتى بفائدة مخصوصة للاهالى العرب الذين ليس لديهم الآن وسائل دستورية تمكنهم من وضع آرائهم حول الأمور الاجتماعية والاقتصادية أمام الحكومة . وبالطبع ان ممثلهم فى المجلس الذى يراد تشكيله سيتمكنون ليس من ابداء آراء الاهالى العرب فى شأن هذه الأمور وخلافها فحسب بل من الاشتراك ايضا فى البحث والتداول فيها . وهنالك فائدة اخرى تجتنيها البلاد على الاطلاق من تشكيل المجلس التشريعى اذ ان اشتراك ممثلى الفريقين من الاهالى بصفتهم اعضاء المجلس التشريعى سيثول الى تحسين العلاقات بين اليهود والعرب .

١٣ - ان المجلس التشريعى الجديد سيؤلف كما ذكر فيما تقدم على النحو

المعين في بيان الخطة السياسية الذي صدر سنة ١٩٢٢ . وسيشكل من المنسوب السامي ومن اثنين وعشرين عضوا منهم عشرة أعضاء موظفين واثنين عشر عضوا من غير الموظفين وسينتخب الأعضاء غير الموظفين بطريق الانتخاب الأولى والثانوى . ومع ذلك ترى حكومة جلالتة ان من الاهمية بيمان لاجتناب اعادة حبوط الانتخابات كما حدث في سنة ١٩٢٣ استنباط تدابير تؤمن تعيين العدد المطلوب من الاعضاء غير الموظفين للمجلس فيما اذا لم يتمكن عضو واحد أو أكثر من الانتخاب بسبب موقف عدم التعاون الذي قد تقفه اية فئة من السكان أو لى سبب آخر . وسبقى المندوب السامي متمتعا بالصلاحيه الضرورية التى تضمن تمكين الدولة المنتدبة من القيام بالالتزامات المترتبة عليها ازاء جمعية الأمم ومن ذلك صلاحية وضع أى تشريع تقتضيه الحاجة الماسة وتوطيد النظام . ومتى نشأ خلاف حول قيام حكومة فلسطين بأحكام صك الانتداب يستطاع تقديم عريضة بذلك الى جمعية الأمم توفيقا لاحكام المادة ٨٥ من دستور فلسطين لسنة ١٩٢٢ .

٣ - التطور الاقتصادى والاجتماعى :

١٤ - ان المشاكل العملية التى يجدر البحث فيها في هذا الباب هى مسائل الاراضى والمهاجرة والبطالة على الإجمال . فهذه المسائل الثلاث مرتبطة معا كل الارتباط مع مالها من وجوه سياسية واقتصادية وعلى حلها يجب أن يتوقف كل تقدم يرتجى فيما يتعلق بتوطيد السلم واستقرار اليسر والرخاء في فلسطين .

ان هذه الامور ما زالت منذ أن لغت النظر اليها في تقدير لجنة شو موضع تحقيق دقيق محلى من قبل لجنة عينها المندوب السامي في شهر نيسان الماضى للتحقيق في احوال المزارعين الاقتصادية وطريقة استيفاء الضرائب منهم ومن قبل السرجون هوب سمبسون الذى توجه الى فلسطين في شهر آيار الماضى ببناء على تكليف وزير المستعمرات للبحث في مسائل المهاجرة وتسوية الاراضى واقتصاديات البلاد .

١٥ - وكان من نتيجة هذه التحقيقات الواسعة المطولة أن كونت بعض استنتاجات وكشف القناع عن بعض حقائق ذكرت فيما يلى بإيجاز :

١ - الاراضى :

في الاستطاعة الآن القول بكل حزم انه لا يوجد في فلسطين في الوقت الحاضر نظرا للطرق الادارية الحالية التى يتبعها العرب اية ارض ميسورة لاستقرار المزارعين من المهاجرين الجدد اذا استثنيت الاراضى التى تملكها الوكالات اليهودية المختلفة على سبيل الاحتياط .

وقد وجه فيما مضى انتقاد شديد بشأن الاراضى الاميرية القليلة المساحة التى وضعت تحت تصرف المزارعين اليهود . الا انه من الخطأ أن يتبادر الى الذهن أن حكومة فلسطين تملك مساحات شاسعة من الاراضى المحلولة التى في الامكان وضعها تحت تصرف اليهود لاستعمارها . ذلك أن مساحة الاراضى المحلولة التى تملكها ليست مما يعتد بها . فالحكومة تدعى بمساحات كبيرة من الاراضى التى يتصرف العرب فيها في الواقع ويفلحونها . غير أنه حتى ولو سلم بملكية الحكومة لهذه الاراضى وملكيته مختلف فيها في كثير من الاحوال فليس في الامكان وضعها تحت

تصرف اليهود لاستقرارهم فيها بالنظر لوجودها في أيدي المزارعين العرب ولضرورة إيجار أراضي إضافية أخرى لساكن المزارعين العرب الذين أصبحوا الآن بلا أرض .
ان إيجاد أراض يمكن وضعها تحت تصرف المستعمرين اليهود يتوقف على ما يتم من التقدم في زيادة قوة إنتاج الأراضي المشغولة الآن .

١٦ - ويرأى الآن في ضوء أفضل التقديرات المسورة أن مساحة الأراضي القابلة للزراعة في فلسطين (إذا استثنيت منطقة بئر السبع) تبلغ ٦٥٤٤ر٠٠٠ دونم . وهذه المساحة هي أقل بكثير من التقديرات الرسمية بين عشرة واحد عشر مليون دونم .

ويلوح أيضا انه بينما تحتاج عائلة الفلاح الى ١٣٠ دونما من الأراضي على الأقل للقيام بأود معيشتها معيشة لائقة في الأراضي البعل (غير المسقية) نجد أنه لو قسمت الأراضي الزراعية المسورة في البلاد اذا استثنيت الأراضي التي في أيدي اليهود بين المزارعين العرب الحاليين لنال العائلة الواحدة ٩٠ دونما .

ولكى يتسنى إعطاء العائلة الواحدة من جميع المزارعين ١٣٠ دونما من الأرض وهو المعدل الذي يحتاج الى ثمانية ملايين دونم أخرى من الأراضي الزراعية ويظهر أيضا أنه من بين العائلات العربية القروية التي يبلغ عددها ٨٦٩٨٠ عائلة يوجد ٢٩٤ في المائة بلا أراض . وليس المعلوم عدد العائلات التي كانت تزرع أرضا فيما مضى ثم فقدتها اذ أن هذه النقطة هي من جملة النقاط التي ليس في الاستطاعة الآن حصرها بتأكيد بل يؤمل التثبت منها في أثناء الإحصاء الذي سيجرى في السنة القادمة .

١٧ - أن حالة الفلاح العربي تحتاج الى كثير من العناية ومن المقتضى وضع سياسة خاصة بالأراضي ان كان يراد تحسين أحوال معيشتة .

وقد كانت الهيئات الاستعمارية اليهودية العمومية منها والخصوصية الوكالات الوحيدة التي اتبعت لغاية الآن سياسة ثابتة في تحسين الأراضي .
وكان لأهالي المستعمرات اليهود كل فائدة يمكنهم اجتثاثها مما تيسر لهم من رأس المال والعلم والتنظيم . فالى ذلك والى نشاط أهالي المستعمرات أنفسهم يرجع الفضل في هذا النجاح الفائق . ومن الجهة الأخرى فان الأهالي العرب بينما تعوزهم هذه الفوائد التي يتمتع بها أهالي المستعمرات اليهود قد زاد عددهم بسرعة فائقة من جراء زيادة المواليد على الوفيات في الوقت الذي نقصت فيه الأراضي المسورة لاعاشتهم بنحو مليون دونم انتقلت الى أيدي اليهود .

١٨ - قد سبقنا الإشارة فيما تقدم الى النشاط والنجاح الفائقين الذين تما في ميدان استعمار اليهود للأراضي . وليس من العدل في شيء أن يقبل الادعاء الذي أدلى به في معرض الخلاف الناشئ بشأن العلاقات بين اليهود والعرب في فلسطين بأن نتيجة استعمار اليهود على السكان العرب كانت في جميع الأحوال مضرّة بمصالح العرب فهذا الادعاء لا يمكن التسليم به إجمالا . لكنه من الضروري عند البحث في هذه الناحية من المشكلة أن يميز بين الاستعمار الذي تقوم به جمعية الاستعمار اليهودي في فلسطين (المعروفة عموما بالبيكا) وبين الاستعمار الجاري تحت رعاية الجمعية الصهيونية .

فبقدر ما يتعلق الأمر بالسياسة الماضية التي اتبعتها جمعية (البيكا) لا ريب أن العرب قد استفادوا كثيرا من انشاء المستعمرات اليهودية وقد كانت العلاقات حسنة

البلاد أن تكفل « عدم الحاق أى حيف أو ضرر بحقوق ومركز سائر طوائف الأهالى الأخرى » .

فيما مضى بين أهالى المستعمرات وجيرانهم العرب والحالات التى تستند عليها المراجع اليهودية فى تأييد ادعائها بأن نتيجة استعمار اليهود كانت مفيدة لجاورهم العرب فهي فيما يختص بالمستعمرات التى أنشأتها جمعية (البيكا) قبل أن يشرع الاستعمار من صندوق رأس المال الفلسطينى الذى هو الآن المصدر المالى الرئيسى لنوكالة اليهودية .

أما المحاولات التى أجريت لإثبات ان الاستعمار الصهيونى لم ينتج عنه انضمام مستأجرى الأراضى التى باعها أصحابها الى الطبقة التى لا أرض لها ، فقد ثبت بالتحقيق انها غير مقنعة ان لم تكن مضللة .

١٩ - وفضلا عن ذلك فإن نتيجة الاستعمار اليهودى على الأهالى الحاليين تتأثر تأثرا كليا بالشروط التى تمتلك الهيئات اليهودية المختلفة بموجبها الأراضى وتستغلها وتؤجرها فقد نص دستور الوكالة اليهودية الموسعة الموقع فى زيورخ فى اليوم الرابع عشر من آب سنة ١٩٢٩ (الفقرتان « د » و « هـ » من المادة الثالثة) على أن الأراضى التى تمتلك تعتبر ملك الشعب اليهودى وملكيته غير قابلة الانتقال ، وعلى وجوب مراعاة مبدأ تشغيل العمال اليهود فى جميع الأشغال والمشاريع وفضلا عن ذلك فقد ورد فى المادة ٢٣ من عقد الإيجار الذى فى النية تنظيمه بشأن الأراضى التى تمنحها جمعية رأس المال القومى اليهودى ، تعهد يقضى على المستأجر بأن يقوم بجميع الأشغال المتعلقة بزراعة الأراضى بواسطة العمال اليهود فقط وفرضت شروط شديدة لتأمين مراعاة هذا التعهد .

وهناك تعهد يرتبط به أهالى المستعمرات الواقعة فى السهل الساحلى يقضى عليهم باستئجار العمال اليهود فقط كلما اضطروا الى استئجار عمال ، وهذا التعهد يدرج فى الاتفاقات التى تعقد بين صندوق رأس المال الفلسطينى والذين يستغلون أموالا منه وورد نفس هذا الحكم فى الاتفاقات المستعملة فى مستعمرات مرج ابن عامر .

ان من الصعب أن تتفق هذه الأحكام المشددة مع التصريح الذى أدلى به فى المؤتمر الصهيونى المنعقد سنة ١٩٢١ بأن « الشعب اليهودى يرغب فى أن يعيش مع الشعب العربى . بصلات صداقة واحترام متبادلين وان يعمل بالاشتراك مع الشعب العربى على ترقية البلاد المشتركة بينهما بحيث تؤمن رفاهية كلا الشعبين » .

٢٠ - وقد كان الزعماء اليهود صريحين كل الصراحة فى تبرير سياستهم هذه . فقد ادعت اللجنة التنفيذية لجمعية العمال اليهود التى لها نفوذ كبير فى تكييف السياسة الصهيونية بأن هذه القيود ضرورية لتأمين ادخال أكبر عدد مستطاع من المهاجرين اليهود وللمحافظة على أسلوب معيشة العمال خشية أن ينحط الى أسلوب معيشة العمال العرب .

ومهما كانت هذه الحجج منطقية من وجهة الحركة الوطنية الصرفة فيجب القول بأنها لم تراعى فيها أحكام المادة السادسة من صك الانتداب التى تشترط صراحة على حكومة فلسطين عند تسهيلها الهجرة اليهودية واستقرار اليهود بكثرة فى أراضى

٢ - التحسين الزراعي :

٢١ - ان من واجب الادارة بموجب صك الانتداب على نحو ما ورد في الفقرة السابقة أن تكفل عدم الحاق أى حيف أو ضرر بمركز « سائر طوائف الأهالي الأخرى » من جراء المهاجرة كما أنه من واجبها أيضا بموجب صك الانتداب أو تشجيع استقرار اليهود بكثرة في أراضى البلاد مراعية في ذلك على الدوام الشرط المتقدم ذكره .

٢٢ - وقد اقتنعت حكومة جلالتنه من نتيجة التحقيقات الاخيرة بأن الضرورة تقضى رغبة في الوصول الى هاتين الغايتين باجراء تحسين فعلى في إساليب الزراعة المتبعة الآن بقصد تأمين زيادة الاستفادة من الأرض .

٢٣ - فباتباع مثل هذه السياسة قد استطاع استقرار مزارعين آخرين من اليهود في الاراضى بصورة تتفق مع الشروط المقررة. في المادة السادسة من صك الانتداب والنتيجة المتوخاه لا يمكن نبيلها الا بعد مرور سنوات من الجد والعمل . ولذا فمن حسن الحظ أن يكون لدى الهيئات اليهودية أراض واسعة احتياطية لم يستقر فيها المستعمرون بعد ولم تعمر . وعلى ذلك يمكنهم الاستمرار في عملهم بدون توقف ربثما توضع تدابير عمومية أخرى لتحسين الأراضى يستطيع الاستفادة منها كلا العرب واليهود . ومع ذلك فمن الواجب بحكم الضرورة أن تناط مراقبة التصرف بالاراضى بالمرجع القائم بهذا التحسين فلا يسمح بانتقال الأراضى الا متى كان ذلك الانتقال لا يتعارض مع خطط ومشاريع ذلك المرجع .

واذا اعتبرت المسئوليات المترتبة على عاتق الدولة المنتدبة اتضح بأن هذا المرجع يجب أن يكون حكومة فلسطين .

٢٤ - ومن جملة المشاكل التى تستوجب النظر مسائل الرى وجعل هذا التحسين مع أعمال دائرة الزراعة وغيرها من دوائر الحكومة وتقرير مجال العمل لكل منها رغبة في اجتناب الاحتكاك والاختلاف والتجاوز فى العمل وبغية الحصول على أعظم فائدة مما يبذل من مجهود مشترك .

ويجب انعام النظر أيضا في حماية المستأجرين بمنحهم حقا من حقوق الاجارة بأية وسائل أخرى لتأمين عدم اخراجهم من الأرض أو تعريضهم لاجارات فاحشية .

ثم ان هنالك مسألة ذات صلة وثيقة بمثل هذا التحسين هى الاسراع فى اعمال التسوية والتثبيت فى الملكية وتسجيل عقود الايجار . وهنا تخرج الى حيز الوجود مشكلة هامة بسبب وجود مساحات واسعة من الاراضى فى القرى العربية مملوكة بطريق المشاع ذلك ان نصف القرى العربية بوجه التقريب مملوك بطريق المشاع وهنالك اتفاق فى الرأى ان مثل هذا النظام هو عقبة كبرى فى سبيل ترقية الزراعة فى البلاد .

ويلوح أن تأليف جمعيات تعاون بين الفلاحين هو من الأمور الأولية المهمة فى سبيل تقديمهم ورفقيهم . وقد قام مؤخرا خبر ذو اختبار واسع باجراء تحقيق فى هذه المسألة برمتها بالنيابة عن حكومة فلسطين .

٢٥ - وقد وقع على كاهل مالية فلسطين عبء ثقيل من جراء الضرورة التي دعت الى زيادة قوات الأمن العام زيادة كبرى . الا أن هذه الزيادة اعتبرت ضرورية في نور الحوادث التي وقعت في خريف سنة ١٩٢٩ وليس في الاستطاعة التنبؤ الآن بالزمن الذي يصح فيه تخفيض النفقات في هذا الباب تخفيضاً محسوساً . إذ أن التخفيض يجب أن يتوقف لدرجة كبرى على ما يطرأ من التحسين في العلاقات المتبادلة بين العرب واليهود ذلك التحسين الذي تأمل حكومة جلالته بأن يكون من إحدى نتائجها .

ان السياسة العمومية التي تتبعها حكومة جلالته ترمى فيما ترمى اليه الى جعل فلسطين قادرة على سد نفقاتها بنفسها فالتحسين المنوي اجراؤه في الطرق والأساليب الزراعية لن يستغرق وقتاً فحسب بل يستلزم نفقات باهظة أيضاً . مع أنه يؤمل أن يكون بعض النفقات التي تصرف في هذا السبيل قابلة الاسترداد . وحكومة جلالته تنظر بكل تدقيق في المركز المالي الذي ينبثق عن هذه الحالة وتبحث الآن في اتخاذ التدابير الضرورية لوضع سياستها هذه موضع التنفيذ .

٣ - المهاجرة :

٣٦ - قد وضع مؤخرًا النظام الذي تتبعه حكومة فلسطين في مراقبة المهاجرة الى فلسطين على بساط البحث والتدقيق من جميع وجوهه . وفي شهر آيار الماضي رأت حكومة جلالته ان من الضروري توقيف اصدار شهادات لادخال المهاجرين بموجب جدول العمال أى الأشخاص الذين يشتغلون عند الغير (زيادة على الـ ٩٥٠ شخصاً الذين سقت الموافقة على ادخالهم) في الستة الاشهر التي تنتهي في ٣٠ أيلول سنة ١٩٣٠ دون أن تتعرض لأصناف المهاجرين الآخرين وذلك ريثما تظهر نتيجة هذا التحقيق وتقرر الحطة السياسية المقبلة . وقد أسفر هذا التحقيق عن اظهار بعض العجز في النظام الحالي وثبت أنه بموجب هذا النظام أدخل كثير من الاشخاص ممن لم يكن في استطاعتهم أن يحصلوا على التأشير على جوازاتهم (فيزا) لو كانت جميع الحقائق عنهم معلومة . والحكومة لا تبأشر مراقبة فعالة فيما يتعلق باختيار المهاجرين من الخارج الى فلسطين يستند على ايجاد مستعمرات مشتركة وعلى مبدأ « اشتغال العامل بنفسه » (أى ان كل انسان يجب أن يشتغل بنفسه ويتجنب تشغيل العمال المستأجرين) وان لم يكن في استطاعة العامل «الاشتغال بنفسه» فهي تحتم عليه استخدام وتشغيل العمال اليهود دون غيرهم .

ونظرا للمسئولية المترتبة على الدولة المنتدبة من الضروري أن تكون حكومة فلسطين بصفتها وكالة عنها المرجع الذي يفصل في جميع الأمور السياسية المتعلقة بالمهاجرة وتوضح ضرورة ذلك على الأخرى متى أخذت بعين الاعتبار درجة صلة المهاجرة بالبطالة وسياسة تحسين الاراضى . غير أنه لا يمكن استنباط أية تحسينات وافية في الادارة الحالية الا اذا حصلت موافقة بين الحكومة من جهة والوكالة اليهودية من جهة أخرى فيما يتعلق بواجبات كل منهما وأخذ بعين الاعتبار التام ذلك النفوذ الذي تصرفه نقابة العمال اليهود العمومية في تكييف سياسة الوكالة .

٢٧ - أما فيما يتعلق بصلة المهاجرة بالبطالة فهناك صعوبات جمة في الوقت الحاضر بسبب عدم وجود وسيلة وافية يمكن بواسطتها تقدير درجة البطالة في أى وقت ما .

ويصدق ذلك على الأخص فيما يتعلق بالأهالي العرب . ورغم عدم وجود احصاءات يصح الاعتماد عليها فقد أبديت بيانات كافية تحمل على الاعتقاد بأن درجة البطالة بين الأهالي العرب قد وصلت حدا خطرا وان البطالة بين اليهود قد أدت الى نواح غير مرضية بالمرّة وفي الاستطاعة القول بأنه قد ثبت بصراحة أن تحضير جدول العمال يجب أن يبنى على التثبت من مجموع عدد العمال العاطلين في فلسطين ويلى ذلك وجوب التاكّد تمام التاكيد من مقدار عدد العمال العاطلين وستنظر حكومة جلالتة بكل ايمان وتدقيق في ايجاد وسيلة لهذا الغرض ولذلك يجب الحكم على مقسّدة فلسطين الاقتصادية على استيعاب مهاجرين جدد بالاستناد الى مركز فلسطين اجمالا فيما يتعلق بالبطالة ويجب بذل كل عناية عند التاكّد من مقدرة البلاد الاقتصادية بحيث يؤخذ بعين الاعتبار أى طلب على العمال يمكن اعتباره مؤقتا بسبب زيادة التداول في السوق المالية الناشئة عن الأموال المنفقة على التعمير والتحسين أو عن أية أسباب أخرى .

٢٨ - تفرض المادة السادسة من صك الانتداب عدم الحاق أى حيف أو ضرر بحقوق ومركز سائر طوائف الأهالي من جراء الهجرة اليهودية . فمن الواضح انه اذا كانت مهاجرة اليهود تسبب حرمان السكان العرب من الحصول على الأشغال الضرورية لمعيشتهم أو اذا كانت حالة البطالة بين اليهود تؤثر في مركز العمال على العموم تحتم على الدولة المنتدبة توفيقا لاحكام صك الانتداب اما أن تخفض المهاجرة أو توقفها اذا استدعت الضرورة ذلك ريثما يتسنى للعاطلين من (الطبقات الأخرى) ايجاد عمل لهم . وما يلاحظ بهذا الصدد أن حكومة جلالتة في نور التحقيق الذى جرى في مشكلتي المهاجرة والبطالة تعتبر بأن توقيفها المهاجرة بموجب جدول العمال في شهر آيار الماضى كان مبررا تماما .

وقد ادعى بأن موافقة المندوب السامى على شهادات المهاجرة بموجب جدول العمال يفيد ضمنا وجود مجال لادخال مهاجرين من طبقة العمال . وبأن حكومة جلالتة بالتالى كانت مدفوعة بعوامل سياسية عندما أوقفت اصدار هذه الشهادات . غير أن الحال ليست كذلك . ذلك أن حكومة جلالتة عندما قررت توقيف اصدار هذه الشهادات أخذت بعين الاعتبار الآراء التى لأعرب عنها في تقرير لجنة شو من جهة عدم وجود اراض كافية ومن جهة ضرورة تشديد المراقبة على المهاجرة . وقد ثبت أن هذه الأمور تستوجب تحقيقا بواسطة خبير غير أن حكومة جلالتة شعرت انه ريثما يتم التحقيق فيها على هذا الوجه لا يجوز اتخاذ أية تدابير من شأنها أن تؤكّد في سوء الحالة الاقتصادية التى كانت مدعاة للقلق في رأى اكثرية لجنة شو .

وكل قرار يتخذ لادخال المهاجرين اليهود دون اعتبار هذه القيود يجب استنكاره ليس فقط بالنظر الى مصالح سكان فلسطين عموما وانما بالنظر الى مصالح الطائفة اليهودية المخصوصة أيضا . وما زال الريب يساور الأهالي العرب - وهذا مما لا شك فيه - من أن الضائقة الاقتصادية أسفرت عن عدم وجود احتياطات تحول دون وقوع الاختلال في اصدار شهادات المهاجرين غير المرغوب فيهم . وهناك ناحية أخرى غير مرضية هي أن عددا كبيرا من المسافرين الذين يدخلون البلاد بالاستناد على اذن يخلوهم الإقامة مدة محدودة يبقون في البلاد بدون موافقة ويقدر عدد الذين دخلوا من هذا

الصنف في السنوات الثلاث الأخيرة بنحو ٧٨٠٠ شخص ثم يلى ذلك ناحية خطيرة أخرى هي عدد الذين يدخلون البلاد مجتنبين أماكن المراقبة على الحدود .

وفى كل محاولة تجرى لاستنباط وسيلة حكومية وافية لمراقبة المهاجرة يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار الدور المهم الذى تلعبه فى الوقت الحاضر نقابة عمال اليهود العمومية فيما يتعلق بهجرة اليهود . ان نفوذ هذه النقابة واسع المدى واعمالها مضاعفة . فهي تكون عاملا هاما ضمن الحركة الصهيونية فى العالم . وفى مؤتمر زيوريخ الاخيرة كان أكثر من ربع الأعضاء الذين نابوا عن الدوائر الصهيونية سواء فى فلسطين أو فى الخارج ممن ينتسبون لهذه النقابة ويظهر النفوذ الذى تستطيع هذه النقابة أن تبذله ازاء المهاجرين بتحريمها على أى عضو من أعضائها الرجوع الى المحاكم للفصل فى أى خلاف يقع بينه وبين عضو آخر ذلك أن لها محاكمها المخصوصة من الدرجتين الابتدائية والثانوية ومحكمة عليا للعمال تستأنف إليها الاحكام التى تصدرها المحاكم الابتدائية .

وقد اتبعت هذه النقابة سياسة ترمى الى ادخال نظام اجتماعى للحالة التى يقاسونها الآن هي بلا شك ناشئة بالأكثر عن مهاجرة اليهود الزائدة وما زالت هناك اسباب يمكن أن يظهر منها بوضوح من أن هذا الريب متاصل تماما فلا يبقى هناك سوى أمل ضعيف لأى تحسين فى العلاقات المتبادلة بين الشعبين .

غير أنه على مثل هذا التحسين فى العلاقات يتوقف بالأكثر ايجاد الطمأنينة والرفاهية فى فلسطين .

ومن المأمول أن يجرى تعديل فى طريقة تحضير جداول العمال يشول الى انماء العلاقات الودية بين المراجع اليهودية فى فلسطين ودائرة المهاجرة . ومن الجلى أن من المرغوب فيه توثيق التعاون بين المراجع اليهودية والحكومة اذ كلما كان التعاون وثيقا ووديا كلما سهل جدول للاتفاق مبنى على أساس حسن ادراك احتياجات البلاد الاقتصادية من كلا الجانبين .

٢٩ - وقد سبق القول فى الفقرات السابقة ان مشاكل تحسين الاوضاع والمهاجرة والبطالة متصلة بعضها ببعض وبأن مستقبل فلسطين يجب أن يتوقف على ايجاد سياسة تؤخذ فيها بعين الاعتبار التام جميع هذه العوامل الثلاثة . ولا يمكن تحقيق تصورات الوطن القومى اليهودى بأى وجه من الوجوه الا متى كانت فلسطين متمتعة بالطمأنينة والسلام والرخاء . فبالتعاون الودى بين العرب واليهود والحكومة يمكن أن يخيم الرخاء فى البلاد .

ويظهر من الحالة التى كشف القناع عنها التحقيق الدقيق فى العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السائدة أن فلسطين تواجه دورا عصيبا فى رقيها وتقدمها . ويمكن القول أن الحكومة فيما مضى تركت القوى الاقتصادية والاجتماعية تعمل عملها بأقل تدخل أو رقابة منها . غير أنه قد اتضح كل الانضاح انه لا يمكن الاستمرار فى هذه السياسة . فبالتعاون الوثيق بين الحكومة وزعماء العرب واليهود قد يستطيع المحلولة دون سقوط فلسطين الى حالة قد تقضى من الجهة الواحدة على العمل المجيد الذى قام به أولئك الذين وضعوا نصب أعينهم بناء الوطن القومى اليهودى ومن الجهة الأخرى على مصالح أكثرية الأهالى الذين يملكون فى الوقت الحاضر موارد طفيفة تمكنهم من

الكفاح لحفظ كيانهم • والأمر الذى تدعو الحاجة اليه هو أن يتفق كلا الشعبين على العيش معا وإن يحترم كل شعب منهما احتياجات ومطالب الشعب الآخر •

لذلك فإن حكومة جلالته تدعو العرب الى الاعتراف بحقائق الحالة والى بذل الجهد المستمر فى التعاون على الوصول بالبلاد على الاطلاق الى حالة من الرخاء واليسر تشمل فائدتها الجميع • كما أن حكومة جلالته تطلب من الزعماء اليهود أن يعترفوا بضرورة اجراء بعض التنازل من جهتهم عن التطورات الاستقلالية الانفصالية التى أخذت تنشأ فى بعض الدوائر فيما يتعلق بالوطن القومى اليهودى وأن يعتبروا أن من العوامل الفعالة فى تكييف سياستهم أن يتم رقى البلاد بكيفية تضمن نوال مصالح العرب واليهود الاعتبار الوافى بقصد انماء الرفاهية فى كافة أنحاء البلاد وذلك فى أحوال لا تبعث الى إيجاد أسباب للاتهام بالتحيز لفريق دون آخر بل تمكن كلا الشعبين العربى واليهودى من الرقى والتقدم بوافق وقناعة •

(١٤١)

بيان اللجنة التنفيذية العربية

في الرد على الكتاب الأبيض الانجليزي الصادر في

اكتوبر سنة ١٩٣٠

مقدمة :

١ - اطلعت اللجنة التنفيذية العربية بعد انتظار طويل على البيان الذي اصدرته الحكومة الانجليزية بشأن السياسة التي عازمت على انتهاجها في فلسطين وكنا نرقب صدور هذا البيان بفارغ الصبر آملين ان نجد فيه ما يزيل مخاوف العرب الناشئة عن سياسة حكومة فلسطين المثلثة للحكومة الانجليزية التي سارت عليها منذ الاحتلال والتي كان من شأنها اباداة القومية العربية .

ان العرب كانوا يشعرون منذ البدء بالخطر الهائل الذي يهدد كيانهم القومي من جراء هذه السياسة وكانوا يعلنون دائما هذا الخطر للحكومة الانجليزية ولعصبة الأمم وللأمم المتحدة .

وقف السر هربرت صموئيل سنة ١٩١٩ في البرت هول في لندن وأعلن رأيه السياسي في الصهيونية كما يلي :

« ان السياسة الصهيونية التي تعرض اليوم على مؤتمر الصلح والتي يتمسك بها كل صهيوني بكل ما اوتي من حول وطول تتطلب ان توضع البلاد في حالات موافقة للهجرة اليهودية والاستعمار اليهودي وان تمنح أكثر امتيازات المشاريع التي تحتاج اليها البلاد للمهثبات اليهودية وان يوسع نطاق التعليم والتربية القومية اليهودية وان تتمتع البلاد بالحد الاقصى من الحكم الذاتي لكي يتمكن القائمون في النهاية من تأسيس دولة مستقلة تحت اشراف اكثرية يهودية » .

وهذا الشخص نفسه هو الذي أرسلته الحكومة الانجليزية في سنة ١٩٢٠ الى فلسطين مندوبا ساميا والذي عمل بكل ما اوتي من قوة في مدة السنوات الخمس التي تولى زمام الحكم في خلالها على تحقيق الغايات الصهيونية التي كان ينوخلها كصهيوني صميم .

٢ - فلقد كانت البلاد سنة ١٩٢٠ في ضنك شديد والسر هربرت صموئيل نفسه وصف الحالة في تقريره عن ادارة فلسطين في سني ١٩٢٠ - ١٩٢٥ كما يلي :

« قد وجدت البلاد في عام ١٩٢٠ مضطربة من جراء التأثيرات التي عقيت عواصف الحرب . فقد كانت البلاد لبضع سنين خلت مسرحا للأعمال الحربية التي قامت بها جيوش جرارة فهناك قرى تهدمت وقطعان من المواشي والحيل هلكت وأشجار زيتون قطعت

بكميات كبيرة وقودا للجيش التركي والقطارات العسكرية وبيارات برتقال عديدة تركت بلا رى فلم تغط ثمرا وكانت البلاد فى حالة فقر وبؤس عامة .

٣ - غادر السر هربرت صموئيل فلسطين سنة ١٩٢٥ دون أن يصلح شيئا فى الحالة التى تقدم وصفها . فكانت همته وغيرته فى خلال الخمس السنوات المشار اليها مصروفتين لوضع البلاد اقتصاديا واداريا وسياسيا فى حال يسهل معها تأسيس الوطن القومى اليهودى بقطع النظر عن الاضرار الجسيمة التى كانت تلحقها هذه السياسة بالحالة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد

٤ - وقد أسس حكومة مدنية فى فلسطين أوسع نطاقا عما كانت عليه الادارة التركية بشمانية اضعاف بدون حاجة لذلك وأرهب الفلاح بضرائب ثقيلة لا قبل له بها لا سيما ان البلاد لم تكن حينئذ فقيرة فقط بل كانت مشرفة على الافلاس التام وقد عمل فوق هذا كله على تنزيل أسعار غلال البلاد تنزيلا عظيما باصداره أوامر من وقت الى آخر بمنع تصديرها الى الخارج . وفى سنة ١٩٢٠ مثلا كانت أسعار حاصلات البلاد عالية جدا وكان الفلاح وانقا بتصفية ديونه ويستند الى أساس مالى ثابت فأمر السر هربرت صموئيل بمنع تصدير الحبوب والزيت وهى أساس ثروة البلاد فتضخمت الأسواق المالية بهذه الحاصلات وعقب ذلك هبوط فى الأسعار بصورة هائلة .

فالفلاح لم ير له مخرجا أمام هذه الكوارث الاقتصادية الا ببيع أرضه أو قسم منها للمشتري اليهودى الوحيد الذى خرج بهذه الصورة من أسواق الأراضي بصفقة رابحة جدا . وكان الحكومة لم تكن بذلك حينئذ بل ضغطت فى سنة ١٩٢١ على الفلاح لدفع أقساط ديونها وبدأت فى تصفية البنك الزراعى العثمانى وحصلت قسما كبيرا منه جبرا فما أتت سنة ١٩٢٢ حتى وجد الفلاح نفسه عاجزا عن حرث أراضيه وهذا ما اعترف به السر هربرت صموئيل نفسه فى تقريره المشار اليه دون أن يذكر أنه هو السبب الفعال فى ذلك :

« ان القسم الأعظم من الأراضي الزراعية باق تحت تصرف العرب وفى كل عام يترك قسم كبير منها بلا حرث » .

وغير خفى ان الفلاح الفلسطينى كان يزرع فى الماضى أراضيه كلها وكان يجهل تماما الأزمات الاقتصادية التى وضع السر هربرت صموئيل البلاد فيها عن عمد .

٥ - فالعرب الذين كانوا يرون أنفسهم مهددين باضاعة منابع ثروتهم من جراء السياسة الخائفة التى كانت تتبعها حكومة فلسطين اضطروا الى ارسال وفد الى لندن فى سنة ١٩٢٢ لمفاوضة الحكومة الانجليزية بشأن الغاء وعد بلفور وتأسيس حكومة وطنية ذات مجلس نيابى فى فلسطين . ولقد كان من نتيجة هذه المفاوضة ان أصدرت الحكومة الكتاب الأبيض الذى بينت فيه خطتها السياسية والمعنى الحقيقى الذى قصده من وعد بلفور .

وقد أخذت حكومة مكدونالد بهذا المعنى فى سياستها الحاضرة .

تفسير الحكومة الانجليزية لعبارة « الوطن القومى اليهودى » :

٦ - ان الكتاب الأبيض الصادر فى سنة ١٩٢٢ فسر فى هذا الوعد بالصورة الآتية :

«وقد أعاد اليهود في القرنين أو الثلاثة قرون الأخيرة انشاء طائفة لهم في فلسطين يبلغ عددها الآن ثمانين ألفا زرعهم تقريبا مزارعون أو عملة في الأرض .

ولهذه الطائفة ادارات سياسية خاصة منها مجمع منتخب لادارة شئونها الداخلية ومجالس منتخبة في المدن و رئاسة حاخامين ومجلس رباني لادارة شئونها الدينية . وتستعمل هذه الطائفة اللغة العبرية كلغتها الوطنية ولها صحف عبرية تقي بحاجاتها وهي تتبع نمطا تهذيبيا يميزها عن سواها وتبدي نشاطا كبيرا في الحركة الاقتصادية . فهذه الطائفة بسكان المستعمرات والمدن وهيئاتها السياسية والدينية والاجتماعية ولغتها الخاصة وعاداتها وطرق معيشتها الخاصة لها في الحقيقة مميزات قومية ومتى سال سائل ماهو معنى تنمية الوطن القومي اليهودى في فلسطين يمكن أن يجاب على ذلك بأنه لا يعنى فرض الجنسية اليهودية على أهالي فلسطين اجمالا بل زيادة نمو الطائفة اليهودية بمساعدة اليهود الموجودين في أنحاء العالم حتى تصبح مركزا يكون فيه للشعب اليهودى برمته اهتمام وفخر من الوجهتين الدينية والقومية . ولكن حتى يكون للطائفة اليهودية أمل وطيد لتقدمها الحر وبفسح للشعب اليهودى مجال واف كى يظهر فيه قدرته كان من الضروري أن يعلم بأن وجوده في فلسطين هو كحق وليس كمنة . ذلك هو السبب الذى جعل من الضرورى ضمان انشاء الوطن القومى لليهود ضمانا دوليا والاعتراف رسميا بأنه يستند الى رابطة تاريخية قديمة » .

ان العرب صرحوا مرارا بأنهم يرفضون هذا الوعد المخالف لليهود المقطوعة للعرب في أثناء الحرب العامة (معاهدة الملك حسين مكماهون سنة ١٩١٥) وللمادة ٢٢ من نظام عصبة الامم والمجحف بحقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية وانهم لن يترددوا لحظة واحدة في رفضه بالرغم من تفسيره بالكيفية المشار اليها لأن فلسطين العربية لن تكون الا عربية وان سياسة من شأنها جعل فلسطين ذات صبغة سياسية أخرى لن تكون نتيجتها سوى الفشل .

ان هذا التفسير لم يذهب الغموض والابهام الموجودين في نص وعد بلفور نفسه . وفضلا عن ذلك فانه يوجد هنالك ذكر لا لتأسيس الوطن القومى اليهودى في فلسطين فقط بل لتنميته أيضا .

٧ - فالكتاب الأبيض الصادر في سنة ١٩٢٢ يكون بهذه الصورة قد أدخل في وعد بلفور نصا جديدا لم يكن يحتوى عليه من قبل لأن تأسيس الوطن القومى اليهودى شيء والسعى لتنميته بعد أن يكون قد تأسس شيء آخر .

والحق ان اللجنة التنفيذية العربية لا تقدر - كما ان غيرها لا يقدر - أن تستخرج معنى صحيحا من التفسير المشار اليه فان انشاء الوطن القومى اليهودى هو حسبما جاء في الكتاب الأبيض الصادر في سنة ١٩٢٢ عبارة عن ايجاد طائفة يهودية في فلسطين يكون لها مميزات قومية بسكان المستعمرات والمدن وهيئاتها انسياسية والدينية والاجتماعية ولغتها الخاصة وعاداتها وطرق معيشتها الخاصة .

فلما وجدت اليوم في فلسطين طائفة يهودية لها هذه المميزات فالوطن القومى اليهودى المفسر بهذه الصورة يكون قد حصل .

غير أن تنمية هذا الوطن القومي التي فسرت بأنها زيادة في الطائفة اليهودية في فلسطين إلى أن تصبح مركزا يكون فيه للشعب اليهودي برمته اهتمام وفخر من الوجهتين الدينية والقومية لهي من مختلفات التفاسير السياسية . وفوجد بلغور وصك الانتداب لا يحتويان على شيء من ذلك لأن التنمية المشار إليها ليس لها حد وانها تلزم الحكومة بالبقاء في فلسطين مدى الدهر الأمر المخالف لوعد بلغور ولجوهر الانتداب الذي هو موقت في ذاته .

فالعرب الذين لم يفهموا شيئا من هذه الالغاز في سنة ١٩٢٢ حينما صدر الكتاب الأبيض المشار اليه لم يزدادوا فهما بعد صدور الكتاب الأبيض الأخير .

٨ - غير ان زعماء الصهيونيين لم يبالوا بالعبارات السياسية المبهمة فقرروا هم أنفسهم ان الحكومة الانجليزية انما جاءت لفلسطين لتعمل على تشجيع الهجرة اليهودية وحشد اليهود في الاراضي الى أن تصبح فلسطين ذات يوم دولة مستقلة تحت اشراف أكثرية يهودية لان المهم في نظرهم ليس مصلحة البلاد ولكن تأسيس الوطن القومي اليهودي الذي هو غاية والذي اعتبر كذلك بزعمهم في صك الانتداب .

ويكفي لاثبات هذا ان نورد هنا ما قاله الدكتور حاييم وايزمان رئيس الوكالة اليهودية في لندن في كتابة المؤرخ في ٢ مارس ١٩٣٠ ، المرسل الى فخامة المندوب السامي لفلسطين بمناسبة تقريره السنوي الى لجنة الانتداب الدائمة وما قاله المستر هاري ساكر رئيس اللجنة الصهيونية في فلسطين حينئذ أمام لجنة شو .

أما الأول فلقد قال في الكتاب المشار اليه :

« اذا كان حقنا في الدخول لفلسطين متوقفا على ما يصيب أكثرية الاهالي الحاليين من القوائد فان حالتنا لا تختلف حينئذ في شيء عن حالة سائر المهاجرين للبلاد الأجنبية وان مواد صك الانتداب التي تؤسس وطننا قوميا لليهود في فلسطين تفقد في هذه الحالة كل معانيها » .

وأما الثاني فقد أجاب بصفته شاهدا أمام لجنة شو عن أسئلة وجهها اليه أحد محامي العرب :

المستر ستوكر : ما قولك في الوطن القومي اليهودي ، هل تم تأسيسه حتى الآن ؟

ساكر : ان الوطن القومي في طور التكوين .

المستر ستوكر : متى ترى انه يكون قد تأسس ؟

ساكر : ليس هنالك من زمن معين يمكن أن يعتبر فيه ذلك الوطن القومي قد تأسس ووقف فيه هذا التأسيس وقد بينت ان حقوق اليهود في ظل الانتداب يجب أن تتزايد وتتسع اتساعا من شأنه اطراد الوطن القومي في النمو تبعا لبعض الأحوال وبذلك أقصد ان الوطن القومي ليس من الامور التي تقف عند حد خاص في زمن ما -

المستر ستوكر : هل وجهة نظرك هي ان الحالة الحاضرة حالة مؤقتة وان هذا النظام التأسيسي سيستمر عددا من السنين دون أن ينتهي أو يصل الى حد ما ؟

ساكر : ليس في تاريخ أمة حد ينتهي به تأسيسها •

المستر ستوكي : وهل يكون هذا الانتداب أبديا ؟

ساكر : لا ريب •

المستر ستوكي : أفلا تكون بذلك قد جردت المادة ٢٢ من عهد عصبة الأمم من معناها الذي يتضمن أن تتمتع تلك البلاد أو الجماعات أو الأمم التي بلغت درجة كافية من الرقي بحكومة مستقلة ؟

ساكر : هذه مسألة يقع على عصبة الأمم إمر تعيينها •

المستر ستوكي : ان المادة ٢٢ هذه تنص على ما يلي :

« ان بعض الجماعات التي كانت تابعة للدولة التركية قد بلغت درجة من الرقي يمكن معه الاعتراف بوجودها موقتا كأمم مستقلة على أن تسدى إليها إرشادات ونصائح إدارية من قبل دولة منتدبة الى أن تصبح قادرة على الوقوف وحدها » •

ليس من الواضح اذا أن عهد عصبة الأمم يترقب زمنا في المستقبل تكون فيه تلك البلاد قادرة على السير وحدها وذلك من غير أن تتطلب من الدولة المنتدبة معونة أو تدريباً أو ما شابه ذلك ؟

ساكر : ربما يحل ذلك الزمن في تاريخ فلسطين •

المستر ستوكي : أليست اذن وجهة نظرك ان الوطن القومي اليهودي لم يتأسس بعد ؟ وهو لا يزال في دور التكوين •

ساكر : نعم هو في دور التكوين •

ستوكي : متى ترى ان هذا الوطن يتأسس نهائيا وما هو رأيك في ذلك ؟

ساكر : أرى ان الصلة التاريخية بين اليهود وفلسطين هي صلة مستمرة وليست مما يقف عند حد •

ستوكي : وهل تقصد أنه متى يزيد يهود فلسطين عن الجماعات الأخرى بعدد كبير يكون من المرغوب فيه اعطاء فلسطين حكومة ذاتية ؟

ساكر : لا • ان وجهة نظري هي بقاء الانتداب البريطاني الى الابد •

ستوكي : ولكن ترى زيادة عدد السكان اليهود ؟

ساكر : بقدر ما استطاع

ستوكي : وترى أيضا ان الوطن القومي اليهودي لا يكون قد تأسس بوجه واف وانما يظل سائرا في طريق التأسيس على الدوام فهل هذه هي وجهة نظرك ؟

ساكر : نعم تلك وجهة نظري •

ستوكي : وهل هذه وجهة نظرك الشخصية أم وجهة نظر اللجنة التنفيذية الصهيونية ؟

ساكر : هي وجهة نظر كل شخص وذلك بقدر ما أعلم .

ستوكو : لنفرض ان السكان اليهود زادوا وهم في دور تكوين الوطن القومي عن السكان العرب ضعفين أو ثلاثة أضعاف فهل ترون حينئذ ان الوقت قد حان لتأسيس دولة يهودية ؟

ساكر : حقا انكم تسألونني عما يجب أن أنظر اليه في وقت بعيد لا أكون فيه حيا .

ستوكو : اذا وجهة نظرك هي انه مهما وصل اليه الوطن القومي اليهودي من تقدم وركى ومهما كان عدد اليهود بالنسبة الى بقية السكان فان الانتداب يجب أن يستمر إلى الأبد .

ساكر : أظن ان هذا ما تقتضيه مصلحة الكل .

ان ليونارد شتاين الذي وضع بيان اللجنة الصهيونية على الكتاب الابيض في نوفمبر ١٩٣٠ كان أصرح من المستر ساكر في هذا الصدد . فلقد قال في هذا البيان ان جميع اليهود قد فهموا وعد بلفور كما فهمه الجنرال سمطس بأنه عبارة عن تحرير فلسطين والاعتراف بأنها وطن اسرائيلي .

ولكن العرب الذين لم يوافقوا على انشاء وطن قومي لليهود في فلسطين لن يوافقوا طبعاً على ما قد تختلف التفسيرات السياسية من هذا الوعد ولن يقبلوا أن تكون لفلسطين يوماً ما صبغة غير صبغتها العربية .

٩ - ان الكتاب الابيض ذكر ان الالتزام المتعلق بحماية مصالح جميع السكان في فلسطين له المكان الأول وأن سائر الالتزامات لا تعتبر الا اذا كانت لا تعارض مصلحة الأهالي على الاجمال .

فاللجنة مع موافقتها على هذا ترى أن الحكومة الانجليزية لم تعر جميع البنود الواردة في المادة الثانية من صك الانتداب نفس الاهتمام .

والحق ان هذه المادة تجعل الحكومة الانجليزية مسئولة عن انشاء وطن قومي لليهود وعن العمل بذات الوقت على ترقية أنظمة الحكم الذاتي وضمان الحقوق المدنية والدينية لجميع السكان .

١٠ - ان من المستحيل أن يفهم أحد من العرب اصرار الحكومة الانجليزية على عدم نعرضها مطلقاً للشق الأول من الفقرة الثانية من هذه المادة والاكتفاء بطمأنة اليهود والعرب معا على القيام بالتزاماتها فيما يتعلق بالوطن القومي وضمان حقوق السكان . فهذه المادة توجب على الحكومة الانجليزية وضع البلاد في حالات اقتصادية وإدارية وسياسية تضمن معها لا تأسيس الوطن القومي اليهودي فقط بل ترقية مؤسسات الحكم الذاتي التي هي عبارة عن السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية أيضاً ويفهم من هذه المادة بصورة صريحة ان الحكومة الانجليزية محظور عليها البدء بتنفيذ الالتزام الأول قبل الثاني لأن عليها أن تشرع بهما حسبما جاء في نص المادة باللغة الفرنسية التي لها رسمياً ذات القوة فيما يتعلق بصكوك الانتدابات ولا يمنع من ذلك خلو النص الانجليزي من عبارة بدأت الوقت الواردة في المادة المذكورة بعد عبارة انشاء الوطن القومي اليهودي والتي نظن أنها حذفت منه سهواً .

١١ - ولا يمكن القول بأن مؤسسات الحكم الذاتي تعنى مجالس البلديات والمجالس المحلية فى القرى لأن هذه انما انشئت فى فلسطين وفقا للمادة الثالثة من صك الانتداب القائلة بأن على الدولة المنتدبة أن تشجع بقدر ما تسمح الأحوال بذلك الاستقلال المحلى .

١٢ - ومما تجب ملاحظته هنا ان عبارة الحقوق المدنية والدينية قد وردت بفقرة واحدة فى المادة الثانية مع عبارة مؤسسات الحكم الذاتى وهذا يدل على ان هذين الشئيين مربوطان معا وأنه يجب ترقية هذه المؤسسات لأجل ضمان الحقوق المشار إليها لأنه لا يتسنى لأحد المحافظة على هذه الحقوق بدونها ويستحيل حقا على أية حكومة أجنبية مهما كانت راقية أن تعرف احتياجات الأهالى فتسن ما يلزمهم من القوانين وتحسن ادارة البلاد والفصل فى قضاياها بصورة تضمن حقوق الأهالى .

١٣ - والوكالة اليهودية تزعم ان التزامات الحكومة الانجليزية المتعلقة بالعرب ليس لها نفس الاعتبار الذى للالتزامات المتعلقة باليهود . لأن وضعية هذه الحكومة بالنسبة الى تلك الالتزامات على زعمهم هى المحافظة على الشئ الموجود بخلاف الالتزام الثانى الذى يلزمها القيام بأعمال معينة فى صك الانتداب .

ان المادة ١١ من هذا الصك تنص على ما يلى :

« على الحكومة الانجليزية أن تتخذ جميع الوسائل اللازمة لصون مصالح الجمهور بكل ما له علاقة بترقية البلاد وعليها أيضا ان توجد نظاما للأراضى يلائم احتياجات البلاد ناطرة فيما تنظر فيه الى الرغبة فى زيادة حشد السكان فى الاراضى وتكثيف الزراعة » .

ويتضح جليا من هذا أن الحكومة ملزمة بالمحافظة لا على ما هو موجود فى البلاد فقط بل وعليها أن تعنى أيضا بكل ما له علاقة بترقيتها وعليها أيضا أن تعنى بترقية الزراعة واقطاع أراضى زراعية للعرب الذين ليس لهم أراضى فى البلاد .

١٤ - فضلا عن ذلك فان المادة السادسة من صك الانتداب ألزمت الحكومة الانجليزية بالمحافظة على حقوق العرب ووضعتهم باعتبارهم أمة فعليها أن تحظر انتقال أية أرض عربية لليهود اذا كان هذا الانتقال مجحفا بهذه الحقوق والوضعية .

ومن السفسطة التى لا مثيل لها قول الوكالة ان المقصود من عبارة « وضعية العرب » المنصوص عليها فى هذه المادة هى الوضعية السياسية واذن فالمادة على زعمهم تعنى محافظة الحكومة على وضعية العرب السياسية ولو فقدوا كيانهم الاجتماعى والاقتصادى من جراء المهاجرة اليهودية واستيلاء اليهود على أراضى البلاد .

١٥ - اجتهدت الحكومة الانجليزية فى الكتاب الأبيض الأخير أن تدحض ادعاءات اليهود من هذه الوجهة وأن تنفى كون الفقرات المتعلقة بالوطن القومى اليهودى هى الأساس الرئيسى لصك الانتداب وكون الفقرات التى ترمى الى صيانة مصالح غير اليهود انما هى اعتبارات ثانوية تقيد نوعا ما يدعى بأنه القصد الرئيسى الذى وضع صك الانتداب لأجله ولقد توصلت بنتيجة استقراؤها مواد « صك الانتداب » الى الأمرين الآتيين :

(أ) ان الالتزامات المثبتة فى صك الانتداب بشأن فريقي السكان لى ذات قوة متساوية .

(ب) ان الالتزامين المفروضين على الدولة المنتدبة ليسا بأى وجه كان مما لا يمكن التوفيق بينهما .

١٦ - بيد انه ليس من المستطاع أن نقول ان ذينك الالتزامين بشأن تأسيس الوطن القومى اليهودى وحماية مصالح العرب فى فلسطين هما فى درجة متساوية لأن الالتزام بتسهيل تأسيس الوطن القومى اليهودى مشروط فيه عدم الاضرار والاجحاف بمصالح العرب ووضعيتهم . وقد يكفينا لاثبات هذا أن نورد هنا المادة السادسة من صك الانتداب .

« على حكومة فلسطين ، مع ضمان عدم الحاق الضرر بحقوق ووضعية الجماعات الأخرى أن تسهل الهجرة اليهودية فى احوال وشروط مناسبة وأن تشجع بمعونة الوكالة اليهودية المشار إليها فى المادة الرابعة حشد اليهود فى اراضى البلاد ومن جملتها اراضى الحكومة والأراضى الموات غير المطلوبة للمشاركة العامة » .

فالالتزام بتأسيس الوطن القومى اليهودى مقيد اذن بعدم الحاق الضرر بالعرب ووضعيتهم الذى هو مطلق وغير مقيد بأى شرط كان .

فاذا ظهر أن تأسيس الوطن القومى اليهودى يعارض هذه المصالح والوضعية وجب أن يسقط حينئذ حتما .

١٧ - ان اللجنة التنفيذية لا توافق أيضا الحكومة الانجليزية على قولها ان هذين الالتزامين ليسا بأى وجه كان مما لا يمكن التوفيق بينهما . فان لدى اللجنة مايدعو الى الاعتقاد الجازم باستحالة التوفيق بين هذين الالتزامين فضلا عن كون تأسيس الوطن القومى اليهودى فى فلسطين يحول دون تمتع العرب بالحقوق السياسية التى يتمتع بها اخوانهم فى العراق وسورية وشرق الأردن فقد ثبت أنه ضربة قاضية على حياة البلاد الاقتصادية والاجتماعية .

واذا كان فى الاستطاعة القول بكل جزم أنه لا يوجد فى فلسطين أرض ميسورة للمزارعين من المهاجرين الجدد كما قرر الكتاب الأبيض الأخير وكان الوطن القومى اليهودى لا يؤسس بدون اراضى ولا رجال كما أشار الى ذلك الدكتور حابيم وايزمان رئيس الوكالة اليهودية فى كتابه المشار اليه آنفا فلنا أن نقول اذن بصورة جازمة أنه لايمكن التوفيق بين الالتزامين المذكورين .

وان الحكومة الانجليزية نفسها اضطرت بعد قولها بإمكان التوفيق بين هذين الالتزامين الى الاعتراف بأن موقفها بينهما شاق ودقيق جدا وانها لا تأمل النجاح الا اذا رغب زعماء العرب واليهود فى التعاون عن طيبة خاطر مع ادارة فلسطين والحكومة الانجليزية . وان لها فى هذا الصدد اعترافا هو تأييد لهذا القول :

ومع ذلك فمن الضروري في هذا الصدد ايضاح مسألة واحدة هي من الأهمية بمكان ذلك أنه في الأحوال الخاصة بفلسطين لا يمكن لأية سياسة مهما كانت نيرة جلية أو مهما بذل من جهد في سبيل تنفيذها أن يقيض لها النجاح مالم تتل التأييد من جميع هذه الجماعات التي وضعت لمنفعتها وخيرها ليس بقبولها فقط بل بتعاونها عن طيبة خاطر .

١٨ - ان اللجنة التنفيذية تصرح هنا حالا باستحالة تأييد مختلف الجماعات في فلسطين للسياسة المشار اليها .

ان الصهيونيين لا يستطيعون أن يؤيدوا فعلا هذه السياسة للسبب الآتي : وهو أن الصهيونيين معتدلين كانوا أم متطرفين يرمون جميعا الى غاية ايجاد أكثرية يهودية في فلسطين على الأقل ولا يمكنهم أن يفهموا وطنيا قوميا لا يتضمن هذه الغاية فلو قضى عليهم بالبقاء أقلية في فلسطين ما اختلفت حالتهم فيها بزعمهم عما هم في البلاد الأخرى التي هم فيها أقلية أيضا .

فما يرمون اليه اذن هو أن يكون لهم في فلسطين وطن قومي يكون فيه للمستة عشر مليوناً من اليهود المنتشرين في أقطار العالم أكثرية وبالتالي سيادة قومية .

ولما نشرت الحكومة الانجليزية هذه المرة الكتاب الأبيض الذي أشارت فيه الى تحديد المهجرة اليهودية وشراء الاراضى اضطروا أن يظهروا نياتهم وأغراضهم بشأن فلسطين وقاموا بدعاية هائلة ضد هذا الكتاب الذي من شأنه أن يحول دون مطامعهم الاستعمارية . فبينما كان جواب الدكتور حايم وايزمان رئيس الوكالة اليهودية على الكتاب الأبيض الصادر في سنة ١٩٢٢ للمستتر تشرشل وزير المستعمرات حينئذ التأكيد بالعمل بمقتضى هذا الكتاب الذي لا يعارض رغائب جمعيته التي كانت في جميع الأوقات ترغب من صميم قواها في أن تتعاون مع جميع طبقات السكان في فلسطين وتمت كل المقت الاجحاف لأدنى درجة بحقوق الاهالي غير اليهود المدنية أو الدينية أو بمصالحهم المادية فاننا نرى اليوم هذا الرجل نفسه يجيب اللورد باسفيلد عن كتابه الأبيض باستقالته من رئاسة الوكالة اليهودية كما أننا رأينا العالم الصهيوني يملأ الارض صراخا وعويلا احتجاجا على هذا الكتاب بالرغم من عدم وجود أى اختلاف في المبادئ الواردة في الكتابين القديم والجديد .

ان السبب في موقفى الدكتور حايم وايزمان المتناقضين تجاه هذين الكتابين بسيط جدا فالصهيونيون كانوا يشعرون حينما صدر الكتاب الأبيض في سنة ١٩٢٢ بأن الحكومة الانجليزية على وفاق معهم في كون المهم في الامر هو تأميس الوطن القومي اليهودي ولو أضر ذلك بالعرب وان المبادئ المثبتة في هذا الكتاب لن يعمل بها الا على هذا الاساس ولقد زعموا أن الحكومة الانجليزية نفسها لم تأت الى فلسطين الا لأجل القيام بهذه المهمة وانه ليس لوجودها في فلسطين سبب آخر .

واعتقدوا لذلك بأن الكتاب الأبيض المشوار اليه من شأنه أن يزيد وضعيتهم السياسية تثمينا وتمكينا . أما الكتاب الأبيض الجديد فانه يختلف فيه نظرهم عن الكتاب السابق ليس في المبادئ التي بنت عليها الحكومة الانجليزية خطتها السياسية الجديدة ولكن بكيفية تنفيذ هذه المبادئ .

ومن المفيد أن نورد في هذا الصدد تصريحات المستر هاري ساكر أمام لجنة

تسو :

الرئيس شو : يوجد فى صك الانتداب ذكر الامرين : تأسيس الوطن القومى اليهودى والمحافظة على حقوق العرب المدنية والدينية فاذا تعارض هذان الامران •
أيهما يسقط ؟

المستر ساكر : لا اعتقد أنهما يتعارضان •

الرئيس شو : ولكن افرض أنهما تعارضا مرة ، خصوصا وانه يمكن أن يحصل ذلك فى نواح عديدة ؟

المستر ساكر : انى لا أرى أنهما يتعارضان ولا يمكن أن يتعارضا •

الرئيس شو : لأضرب لك مثلا : اذا تم تأسيس الوطن القومى كما نظن أنه سيتم ، فيمكن أن لا يتم الا باستيلاء اليهود على جميع أراضي السكان الحاليين • وهذا يلحق طبعاً بهؤلاء السكان ضرراً باعتبارهم أمة فاذا فرضنا امكان وقوع هذا الحادث فأى من هذين التعهدين يجب أن يسقط حينئذ ، تأسيس الوطن القومى اليهودى أم المحافظة على حقوق الاهالى ؟

المستر ساكر : ترغبون فى معرفة وجهة نظرى ؟

الرئيس شو : يوجد احتمال تعارض هذين الامرين دائما بصورة من الصور ولا أعلم كيف يقع ذلك • ولكن توجد احتمالات عديدة فى وقوع تعارض بينهما ، والذي أرغب فى معرفته هو اذا وقع تعارض مثل هذا فأى التعهدين يعتبر الاول ؟

المستر ساكر : من الصعب جدا القول أى التعهدين هو الاول حسب « صك الانتداب » ولكن فيما يختص بى ، فانى أرى أن التعهد الاول ، وفاقا لهذا الصك ، هو ايجاد الوطن القومى اليهودى •

الرئيس شو : وهذا الذى كنت فهمته منك • ولكن على فرض صحة وجهة نظرك هذه بالنسبة الى احكام « صك الانتداب » ألا تعتقد أن ذلك يكون مخالفا لوعد بلفور الذى نص على أنه لا يعمل شئ فى هذا الشأن يكون من شأنه الحاق ضرر ما بحقوق الاهالى • فالاعتبار الاول فى هذا الوعد اذن ليس لتأسيس الوطن القومى اليهودى • ولكن الوطن القومى هذا يجب أن يؤسس بصورة لا تضر بحقوق الاهالى •
انى أسالك هذا بصفتك محاميا •

المستر ساكر : اذا كنت تسألنى ذلك بصفتى محاميا ، فانى أعترف بصعوبة المسألة •

الرئيس شو : ماهى وجهة نظر الجمعية الصهيونية فى هذه المسألة الحقوقية •

المستر ساكر : لا أعلم فيما اذا كانت هذه المسألة عرضت على الجمعية الصهيونية بالصورة التى هى موضوع البحث الآن •

الرئيس شو : أظن أنه لا بد أن تكون هذه المسألة قد كانت موضوع البحث كثيرا فى الجمعية الصهيونية وأرى أنكم تعتقدون أن الالتزام الاول هو تأسيس الوطن لقومى اليهودى وأنه اذا تعارض هذا الالتزام الثانى وهو المحافظة على حقوق الاهالى فان هذا الالتزام هو الذى يجب أن يسقط اليس هذا هو وجهة نظر الجمعية الصهيونية ؟

المستر ساكر : انى اميل لوجهة النظر هذه •

١٩ - ان العرب اعتادوا ان يعيشوا بأمان مع اليهود فى جميع القرون السالفة وظلوا على وفاق معهم لكل ما فيه مصلحة البلاد وخيرها الى أن ظهرت مظامهم السياسية الاستعمارية التى من شأنها بناء قومية يهودية على أنقاض القومية العربية فى فلسطين • فالعرب الذين أقاموا فى هذه البلاد قرونا عديدة والذين عاشوا طيلة هذه المدة مع اخوانهم فى سورية الشمالية والعراق امة واحدة ولا يزالون جزءا منها بالرغم من التقسيمات السياسية لا يستطيعون أن يبقوا على ماكانوا عليه مع اليهود مادام هؤلاء متمسكين بسياستهم الاستعمارية المشار اليها ومادامت غاياتهم تعارض غايات العرب القومية •

ويظهر جليا من هذا أن العرب لا يمقتون اليهود لكونهم يهودا ولا يرفضون التعاون معهم لهذا السبب بل أنهم يتقبلون كل سياسة ترمى الى مصلحة هذه البلاد العربية ونفعها غير أن اللجنة تؤكد أن اليهود الصهيونيين لن يعدلوا عن سياسة ترمى الى ايجاد أكثرية يهودية فى فلسطين الأمر الذى لا يستطيع لعرب التسليم به أبدا • ان العرب لم يعتدوا على أحد وان غاية مايتوقون اليه هو المحافظة على كيانهم القومى وان كل سياسة من شأنها أن تحول دون هذه الغاية لهى سياسة جائرة وان القائمين بها هم وحدهم مسئولون عن نتائجها •

حقوق العرب بتأسيس الحكومة الوطنية :

٢٠ - بحثت الحكومة الانجليزية فى الكتاب الابيض الأخير فى بعض المواد الواردة فى صك الانتداب التى تحتوى على حقوق العرب فى فلسطين وأكدت أنها عازمة على تنفيذها تماما فى هذه المرة •

٢١ - ان اللجنة التنفيذية العربية التى رفضت فى كل فرصة الموافقة على صك الانتداب لمخالفته لليهود المقطوعة للعرب وللمادة ٢٢ من نظام عصبة الأمم تشكر للحكومة الانجليزية مع ذلك توضحها فى بحثها هذا طمأنة العرب على حقوقهم المادية والدينية • ولكنها تنكر عليها من جهة أخرى اصرارها على عدم البحث فى المواد المتعلقة بحقوق العرب السياسية •

فصك لانتداب يحتم مثلا على الحكومة الانجليزية تأسيس حكومة وطنية فى فلسطين حالا :

(أ) ان كلمة الانتداب تفرض وجود دولة منتدبة وحكومة منتدب عليها ولا يوجد فى فلسطين أثر لهذه الحكومة •

(ب) ان المادة ٢٢ من عهد عصبة الأمم التى هى الأساس الرئيسى لصك الانتداب تحتم وجود دولة مرشدة غير أن هذه الدولة لم تخلق بعد •

(ج) ان الفقرة الأخيرة من المادة الثانية من صك الانتداب ألزمت الدولة المنتدبة بوضع البلاد فى حالات اقتصادية وإدارية وسياسية يسهل معها ترقية الحكم الذاتى •

فالحكم الذاتى الذى يتألف من السلطات التشريعية والإدارية والقضائية ليس له أى وجود بعد فى فلسطين •

(د) ان مواد صك الانتداب كلها تبحث فى واجبات حكومة فلسطين وعلاقاتها بالحكومة الانجليزية ولكن حكومة فلسطين هذه لم تولد بعد فالحكومة الانجليزية قائمة اليوم مقام الحكومة المنتدبة والحكومة المنتدب عليها معا .

٢٢ - جاء فى الكتاب الابيض الاخير مايلى :

« كما أنه من العيب أيضا من الجهة الثانية للزعماء العرب أن يصروا على مطالبهم بوضع نوع من الدستور يجعل قيام حكومة جلالته بالتعهد ذى الشقين المشار اليه آنفا فى حكم المستحيل » .

ان اللجنة لاتوافق الحكومة الانجليزية على هذا الرأى ، ولا تقرها على أن العرب يصرون عينا على المطالبة بحقوقهم الأساسية .

لم تر اللجنة الحكومة الفرنسية فى سورية ولا الحكومة الانجليزية فى العراق ، تتخذان العهد الدولي ، حجة لحرمان أهالى هذه البلاد من تمتعهم بحكومات وطنية ومجالس نيابية .

فرنسا التى مازال الشرقيون يرون من سياستها الاستعمارية مايرون ، لم تهضم شيئا من حقوق البلاد التى انتدبت اليها ، بالنسبة الى الحقوق التى حرم الانجليز العرب منها فى فلسطين .

احتلت الحكومة الانجليزية هذه البلاد ، وادارتها فى الثلاث عشرة سنة التى خلت ، ادارة مباشرة ، لا يجعل أحد ماكان لها من سوء تأثير وأعمال غاشمة . ولقد كنا تميل الى الاعتقاد أن الحكومة الانجليزية التى عرفت بالاختبار خطئ هذه السياسة واطلعت على مانجم من أضرار لن تلبث أن تغير سياستها فى هذه البلاد تغييرا أساسيا .

٢٣ - فبالجنة رأت اليوم ، مع الأسف ، ان الحكومة الانجليزية لن تغير شيئا من شكل الادارة السابقة . وغاية ما هنالك أنها ظلت واقفة عند اقتراحها بتأسيس المجلس التشريعى الذى عرضته منذ ثمانى سنوات .

وان حجة الحكومة الانكليزية فى ذلك هي ، كما قلنا سابقا ، خشيتها ان لا تستطيع القيام بما تسميه « التزاماتها الدولية » تجاه عصبة الامم اذا هى رفضت بالموافقة على تمتع العرب بحقوقهم السياسية . ولكن الحكومة الانكليزية قد عهدت الى المندوب السامى فى فلسطين وحده فى أمر القيام بهذه الالتزامات . فلقد ورد فى « الكتاب الابيض » تحت فصل « التطورات الدستورية » نص خاص بذلك :

« وسيبقى المندوب السامى متمتعا بالصلاحيات الضرورية التى تمكن الدولة المنتدبة من القيام بالالتزامات المترتبة عليها ازاء عصبة الامم ومن ذلك صلاحية وضع أى تشريع تقتضيه الحاجة الماسة وتوطيد النظام .

فالسلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية ، كل هذه السلطات التى تتكون منها حكومة فلسطين ليس لها اذا أى علاقة بهذه الالتزامات وفقا لهذا النص اذ ان أمر القيام بها منوط بالمندوب السامى وحده .

فاذا كانت الحالة هي هذه فما معنى اصرار الحكومة الانجليزية اذن على حرمان الفلسطينيين من تأسيس حكومة مسؤولة لدى مجلس نيابى ؟

ان اللجنة تعتقد ان مشروع المجلس التشريعى المقترح فى الكتاب الابيض ناقص ولا يوافق رغبات الامة وامانيها وهى من أجل هذا ترى لزاما عليها ان تستمر على المطالبة بحقوق الامة الى أن تتحقق تلك الامانى والرغبات كاملة .

٢٤ - تؤكد اللجنة التنفيذية على نور التجربة الطويلة ان هذه البلاد لن يقبض لها ان تعيش بسعادة مادامت تحكم بواسطة ادارة انجليزية صرفة . واللجنة تعتقد ان الحالة فى فلسطين لن تتحسن من الوجهتين الاقتصادية وتوطيد النظام مادامت الحكومة الانجليزية لاتعدل عن سياستها الحاضرة ولا توافق على ادارة فلسطين بواسطة أهلها . ذلك لأن نتيجة الاختبار . ليس فى فلسطين فقط ولكن فى جميع العالم أثبتت ان البلاد لا تترقى ويستتب الأمن فيها الا بواسطة أهلها فشرق الاردن ما كانت لتحصل على الأمن الذى نشاهدها تتمتع فى نعيمه اليوم لو لم يسلم أمر ادارتها الى أهلها العرب .

ان البلاد المقدسة لم تكن تعرف قبل الاحتلال البريطانى الثورات والاضطرابات التى أصبحت تهددها اليوم بصورة دائمة فالحكومة الانجليزية لم تر مندوحة من ان تحتفظ فى الوقت الحاضر بفرقتين من المشاة وسربين من الطيارات وأربع فرق من السيارات المصفحة وان تقوى فرقتى البوليس البريطانى والفلسطينى وتضع مشروعا للدفاع عن المستعمرات اليهودية كما انها ترغب فى ان تتخذ وسائل أخرى كثيرة فى هذا الشأن .

واللجنة تؤكد ان سياسة تقوم على الحديد والنار لن تكون عاقبتها الا الفشل . لأن دعائم السلام لاتقوم الا على أسس العدل والانصاف .

اما السياسة المؤسسة على الارهاب اذا نجحت يوما فانها لامحالة فاشلة فى يوم آخر ففلسطين بلاد فقيرة . وقد ازدادت فقرا وبؤسا منذ الاحتلال البريطانى وثبت فوق ذلك ان الضريبة التى يدفعها الفلسطينى فادحة جدا وأن السياسة الصهيونية كانت العمل الاساسى فى تضخم ميزانية الحكومة وأن ميزانية البوليس وحدها تتكلم مبلغا كبيرا من هذه الميزانية . وليس من الانصاف والعدل فى شيء ان تلجأ الحكومة لأحل تطبيق السياسة الصهيونية وتأسيس الوطن القومى اليهودى كما أشارت الى ذلك فى الكتاب الأبيض الى زيادة الطيارات والجند والبوليس فتصعب هذه الميزانية أكثر ضخامة وأشد بلاء على هذه الامة المتعسلة الحظ من ذى قبل . وقد اعترفت الحكومة الانجليزية بهذه الحقيقة المرة على الكيفية الآتية :

« وقد وقع على كاهل مالية فلسطين عبء ثقيل من جراء الضرورة التى دعت الى زيادة قوات الأمن العام زيادة كبرى . الا ان هذه الزيادة اعتبرت ضرورية فى نور الحوادث التى وقعت فى خريف سنة ١٩٢٩ ، وليس فى الاستطاعة التنبؤ بالزمن الذى يمكن فيه تخفيض النفقات فى هذا الباب بدون خطر . اذ ان ذلك التخفيض يجب ان يتوقف لدرجة كبرى على نجاح هذه السياسة الجديدة وعلى تحسين العلاقات المتبادلة بين العرب واليهود ذلك التحسين الذى تأمل حكومة جلالتنا ان يكون إحدى نتائج تلك السياسة . »

ولكن وعد بلغور الذى يمقته العرب كل المقت لم يفرض على الحكومة الانجليزية تأسيس الوطن القومى اليهودى بالقوة لأن كل ماورد فى هذا الوعد هو كتابة عن ان الحكومة البريطانية تنظر بعين العطف الى تأسيس وطن قومى لليهود فى فلسطين

وإن تبذل أحسن مجهوداتها في سبيل تسهيل الوصول الى هذه الغاية ، لا سيما ان هذه الحكومة لم تمط هذا الوعد الا بعد ان أكدت انها « لن تعمل شيئا في هذا السبيل يكون من شأنه إلحاق الضرر بالحقوق المدنية أو الدينية التي للكجماعات غير اليهودية في فلسطين » .

فاللجنة تؤكد لذلك أنه يوجد في تذرع الحكومة الانكليزية بالقوة من جهة وبأرهاق العرب بالضرائب الفادحة من جهة أخرى لتأسيس الوطن القومي اليهودي مخالفة لوعدها بلغور نفسه .

حسن من الحكومة الانكليزية ان تعمل قبل كل شيء على توطيد اركان السلام . لكن الاحسن ان تلتزم اليهود ، في سبيل هذه الغاية ليس فقط بالتنازل من جهتهم عن التصورات الاستقلالية الانفصالية التي أخذت تنشأ في بعض الدوائر فيما يتعلق بالوطن القومي اليهودي . بل بالعدول عن كل سياسة تعارض حقوق العرب القومية مما يضمن بقاء البلاد المقدسة مركزا للسلام العام .

السواحل :

٣٨ - ورد في الشهادات التي أدت أمام لجنة شو ، وثبت من التحقيق الذي قام به المستر فولكاني ، المهندس الزراعي اليهودي ، وهو لا يتهم طبعاً بمحاباته للعرب . ان القسم من هذه السواحل الصالح لزراعة البرتقال ، وهي أغنى اراضي فلسطين قاطبة ، يتراوح بين ٢٢.٠٠٠ و ٢٥.٠٠٠ دونم وان اليهود استولوا على ما يزيد عن ٢٠٠ ألف دونم من هذه الاراضي حتى الآن . وفصلاً عن ذلك فان القسم الأكبر منها يملكه صندوق المال الوطني اليهودي باسم جميع يهود العالم . وأصبح العربي لا يأمل أن يستفيد منها يوماً ما ، لا بالاجار ولا بالشراء . ان العرب كانوا يملكون قبل الاحتلال البريطاني جميع الاراضي ، وكانوا يزرعونها كلها برتقالاً وبطيخاً ، ولكن زراعة البطيخ أصبحت نادرة بسبب ضياع القسم الأوفر من هذه الاراضي .

مرج بني عامر وسهل عكا :

٣٩ - استولى اليهود على معظم مرج بني عامر وعلى السهل الواقع بين حيفا وعكا في سنة ١٩٢٥ ويجدر بالذكر ان السهل الثاني الذي هو اصغر مساحة من سهل مرج بني عامر هو وحده أكبر من كل السهول الباقية للعرب .

وكان العرب يزرعون هذين السهلين سمسماً وذرة في موسم الصيف وهذان النوعان من الزراعة يأتيان رأساً بعد زراعة البرتقال والبطيخ من حيث القيمة والفائدة . فالعرب قد خسروا هذا النوع من الزراعة بسبب فقدانهم هذه السهول وأصبح الفلاح العربي مهدداً بقضاء الموسم الصيفي بلا عمل .

٤٠ - لا بد للجنة هنا من أن تشكر السرجون هوب سمبسون الذي كذب بصورة قاطعة ادعاء الصهيونيين ، ومنهم السرجون صموئيل ، بأن اليهود قد جعلوا هذا السهل جنة عدن بعد ان كان خراباً . فلقد ثبت من الشهادات الواردة أمام لجنة شو ومن التحقيق الذي قام به السرجون هوب سمبسون ان العرب كانوا يزرعون هذا السهل بصورة أوفى من اليهود .

الحولة :

٤١ - تصرف بهذا الحقل الخصيب شركة سورية ، بمقتضى الامتياز الذى كان قد منح لها في زمن الحكم التركى . واللجنة توافق على اقتراح السرجون هوب سببسون القائل بتملك هذا الحقل من قبل الحكومة على أن يقطع بعد ذلك للفلاح العربى .

٤٣ - ورد في المادة السادسة من صك الانتداب ضرورة تشجيع حشد اليهود في الاراضى ، بما فيها اراضى الحكومة . ويظهر ان واضع هذا الصك كان يظن ان الحكومة التركية تملك مساحات شاسعة من الاراضى خالية من السكان ، وانه من الممكن منحها للجمعية اليهودية ليستعمرها مهاجرو اليهود .

ان تلك الاراضى التى قيل انها ملك الحكومة هى ، بالحقيقة ، كناية عن اراضى يملكها المتصرفون الحاليون منذ القديم ، وقد سجلت باسم الحكومة بفضل الانظمة الاستبدادية التى كانت تشن في العهد التركى وبرغبة السلطان عبد الحميد في تملك اراضى في البلاد المقدسة . وان الحكومة التركية التى كانت تعلم حقيقة الامر لم تحول مرة واحدة اخراج أحد أولئك المتصرفين من تلك الاراضى . وعلى فرض ان الحكومة التركية تملك اراضى المذكورة بمسوغ مشروع ، فليس من شريعة سماوية او موضوعة تجيز ان يهب اجنبى ملك غيره لاجنبى آخر وان يخرج منها اصحابها الشرعيين .

ويظهر ان السر هربرت صموئيل الذى لا يتهم بمحاباته للعرب قد أدرك هذه الحقيقة فأعترف بها في تقريره الرسمى عن ادارة فلسطين لسنة ١٩٢٠ - ١٩٢٥ ، حيث قال :

« جاء في المادة السادسة من صك الانتداب لفلسطين ان على الحكومة مع ضمان عدم الحاق الضرر بحقوق ووضعية الجماعات الأخرى ، ان تسهل المهاجرة اليهودية في احوال وشروط مناسبة وتشجع حشد اليهود في الاراضى ، ومن جعلتها اراضى الحكومة وارضى الموات غير المطلوبة للمشاركة العامة ، الا انه لم يكن من المستطاع تنفيذ القسم الأخير من هذه المادة لان أغلب اراضى الحكومة يتصرف بها العرب ولا يمكن انتقالها الى غيرهم بدون الحاق الضرر بهم وبدون مس هذه المادة التى وضعت للمحافظة على حقوقهم . ومعظم الاراضى الأخرى أما صخرية او لا ماء فيها . وكل محاولة لاسكان اليهود فيها تكون مجلبة للكوارث » . وقد اعترف في مكان آخر بأن « اراضى بيسان ، وان كانت انتقلت ملكيتها بمقتضى القانون العثمانى الى الحكومة ، قد كان للزراع العرب حق معنى قوى لاستمرارهم على التصرف بها ، مما اضطر الى الاعتراف بهذا الحق » .

فأراضى الحولة ، هى كارضى بيسان ، يزرعها العرب من قديم ولهم فيها حقوق معنوية قوية . وليس هنالك ما يسوغ ، بأى وجه كان اخراجهم منها ، لاجل اسكان مهاجرى بولونية وروسية وغيرهم فيها .

أما اراضى الموات المذكورة في المادة السادسة المشار اليها ، فهذه كناية عن اراضى حجرية او جبلية لا يملكها أحد ، وان قانون الاراضى العثمانى الصادر في سنة ١٢٧٤ هـ (١٨٥٧م) بحث فيها لوجود اراض من نوعها فى المملكة العثمانية .

ان المادة ١٠٣ من هذا القانون لا تعد ارضا مواتا ، الا اذا ، اجتمعت فيها
الاولاف الآتية :

- ١ - ان تكون بعيدة عن اقصى العمران لحد لا يسمع منه صوت الشخص
الجهورى .
 - ٢ - ان تكون غامرة كالصخر او الوعر او ماشابه ذلك .
 - ٣ - ان لا تكون ملكا لاحد .
 - ٤ - ان تكون مخصصة لمنفعة بعض المدن والقرى .
- فيكاد يستحيل وجود اراض في فلسطين تتوفر فيها هذه الاولاف .

ذلك لان هذه البلاد مقسمة الى قرى يحسد بعضها بعضا دون أن يكون هنالك
فاصل ما بين حدود قرية وأخرى ، وان جميع قرى فلسطين يملكها أهلها ، بما فيها
من جبل ووعر . فالحكومة العثمانية التي كانت تعرف هذه الحقائق ، ألزمت مأمورى
الأراضى باعطاء وثائق رسمية - سندات طابو - لأصحاب الأراضى لتقوم دليلا على
ملكيتهم لها . وقد طاف هؤلاء المأمورون البلاد منذ خمسين سنة وقيدوا قسما من
الأراضى فى سجلاتهم واعطوا أصحابها « سندات طابو » حسب اشارة الخبيرين
بأنحوال القرى ، غير أن قسما كبيرا من الأراضى بقى بدون تسجيل .

غير أن ذلك ما كان ليضر احدا ، لأن الحكومة العثمانية لم تحاول مرة ان تحظر
على أحد أن يتصرف فى أراضيه ، بحجة عدم حصوله على « سند طابو » يشعر بملكيتة
لهذه الأراضى . وفضلا عن ذلك فلقد كانت تشجع الأهالى على زرع الأراضى التى
لا مالك لها وتمنحها لهم مجانا أو لقاء دفع مبلغ جزئى من المال . وقد دامت الحال
على هذا المنوال الى أن تأسست حكومة السر هربرت صموئيل . فهذه الحكومة التى
كانت مسئولة عن « ايجاد نظام للأراضى يلائم احتياجات الأهالى » وفقا للمادة ١١
من صك الانتداب قد سلبت ، بقوانين وضعتها لغايات سياسية ما كان للأهالى من
حقوق زراعية ، فى عهد الحكم العثماني . فالسر هربرت صموئيل لم يضع هذا الحمر
الجديد فى زق جديد ، كما أشار الى ذلك فى تقريره الرسمى عن سياسة فلسطين فى
سنى ١٩٢٠ - ١٩٢٥ ولكنه أراق ماكان فى زقنا القديم من خمر عتيق جيد ، دون
ان يعوض البلاد بما هوأطيب منه .

ان المادة ١٠٣ من قانون الاراضى العثمانى تخول كل انسان زراعة أية أرض
موات ، وتلزم مأمور الأراضى بتسجيلها له مجانا ، اذا هو زرعها باذن منه أو مقابل
مبلغ قليل من المال ، اذا زرعها بدون اذن .

ففى سنة ١٩٢١ اصدر السر هربرت صموئيل امرا بالغاء هذه المادة وحظر
على اى كان زرع ارض غامرة وعرض المخالف للمحاكمة والعقاب .
ولم تكف الحكومة بهذا ، اذ أنها حاولت الاستيلاء على الأراضى المتروكة منذ
القديم لمنفعة أهالى القرى ، كما أنها استولت حتى الآن على مليون ونصف مليون
دونم ونيف من الأراضى لتجعلها اخراجا وقد سجلت نصف هذه الأراضى باسمها
وانها تحاول الآن تسجيل الباقي .

ان ادارة فلسطين لم تكن تجهل ان جميع اصحاب الاراضى فى فلسطين لم
يسجلوا ، فى زمن الحكم العثماني ، اراضيههم كلها . فلقد كان الكثيرون منهم يكتفون

بزراعة أراضيهم ويعدون تصرفهم القديم فيها عنوانا ثابتا للملكية ، فلقد خسر بعض هؤلاء أراضيهم وأصبح الباقون مهتدين بالالتحاق بطبقة المزارعين العاطلين الذين لا أرض لهم .

ان اللجنة لا تنسب هذا الظلم الفادح الذي ابتلى به العرب الى سياسة الحكومة الانكليزية بصورة مباشرة ، ولكنها لا تقدر من جهة أخرى الا أن تعدها مسئولة عن كل ما أصاب البلاد من بلاء في هذا الشأن فانها هي التي اناطت مراقبة الأراضي في فلسطين بصهيونيين ، يسيطرون على دوائر الأراضي يسرونها حسب رغائب الصهيونيين ، ول هؤلاء الصهيونيين محام من جنسهم يتعاونون معه على حل المسائل القانونية العوصة . وهذا المحامي هو النائب العام لحكومة فلسطين .

ان اللجنة التنفيذية كانت قد احتجت في حينه على هذه الانظمة وهذه الاعمال ، لاسيما على اناطة مراقبة الأراضي بصهيونيين يصرفون همتهم وغيرتهم في سبيل استيلاء اليهود على أراضي البلاد .

ولا يسع اللجنة الا أن تكرر بهذه المناسبة احتجاجها الشديد على نظام الأراضي الحاضر وتولية الصهيونيين لتنفيذه ، وتصر اللجنة على طلب تغيير هذه السياسة تغييرا أساسيا ، لا سيما وقد أثبت تقرير السرجون هوب سميسون انه يوجد بين العائلات القروية العربية ، التي يبلغ عددها ٨٦٩٨٠ عائلة نحو ٢٩٤ في المائة بلا أرض ، وان الأراضي الزراعية الباقية للعرب غير كافية لاحتياجاتهم وان مواليد العرب تزداد كثيرا ، في كل سنة ، عن عدد الوفيات فيها .

٤٣ - ومما هو جدير بالذكر تكذيب الحكومة الانكليزية في الكتاب الأبيض الأخير ، لتبجحهم وقولهم ان الاستعمار الصهيوني كان مفيدا للجميع في فلسطين . فقد اشارت في هذا الكتاب الى هذا الأمر المهم ، بلباقة :

« .. لكنه من الضروري عند البحث في هذا القسم من المعضلة (تأثير استعمار اليهود في السكان العرب) ان يميز بين الاستعمار الذي تقوم به جمعية الاستعمار اليهودي في فلسطين (المعروفة عموما بالبيكا) وبين الاستعمار الواقع تحت اشراف الجمعية الصهيونية .. »

فاذا ما نظرنا الى السياسة الماضية التي اتبعتها جمعية « البيكا » نرى ان العرب لم يتضرروا كثيرا من انشاء المستعمرات اليهودية . وقد كانت العلاقات حسنة فيما مضى بين أهالي المستعمرات وجيرانهم العرب .

اما المحاولات التي قامت لاثبات الادعاء القائل بأن الاستعمار الصهيوني لم يلحق مزارعي الأراضي التي يملكها اليهود بالطبقة التي لا أرض لها ، فقد كذبها التحقيق الذي قام به أخيرا السرجون هوب سميسون .

واذا علم ان جمعية « البيكا » اسست في العهد العثماني ، وان الأراضي التي تملكها في البلاد قليلة ، ظهر جليا ان القول بأن الاستعمار الصهيوني كان مفيدا لجميع أهالي فلسطين ، هو افتراض محض ، فالعرب لم يستفيدوا من الاستعمار الصهيوني شيئا قط ، بل خسروا كل فائدة من أية أرض استولى عليها صندوق راس المال المشار اليه .

٤٤ - فضلا عن ذلك فقد حرم اليهود العرب من حقوق المزارعة التي خولهم نياها القانون ، دون أن تحاول ادارة فلسطين مرة واحدة المحافظة على حقوقهم هذه . ومن ذلك ان اليهود استولوا في سنة ١٩٢٥ على مرج بنى عامر الذي كان يعيش فيه ١٢٧٠ مزارعا عربيا وقد كان على اليهود أن يقطعوا لكل مزارع فيه أرضا كافية لمعيشته وفقا لقانون حماية المزارعين لسنة ١٩٢١ . ولكن اليهود لم يبالوا بذلك فطردوا من استطاعوا طرده من مزارعي العرب في هذه الأراضي ، وخذعوا البعض باعطائهم مبالغ زهيدة لا تفي بحاجاتهم ، وقد لقنوهم درسا بقتل احدهم لاصراة على البقاء في الأراضي التي اعتاد هو وآبأؤه زرعها منذ القديم . وكذلك كانت الحالة في أراضي وادي الحوارث التي استولى عليها اليهود في سنة ١٩٢٩ حيث اخرجوا منها المزارعين العرب الذين يعدون بالفى شخص والذين كانوا يزرعون هذه الأراضي هم وآبأؤهم من قبل . غير ان ما حل بهؤلاء العرب كان اشد واقطع مما حل باخوانهم في مرج بنى عامر . اذ ان مزارعي وادي الحوارث لم يخرجوا من اراضيهم الا بعد أن بطش بهم البوليس ، وأسأل دماء بعضهم ، ولا يزال الكثيرون منهم هائمين في البرارى والقفار بدون ملجأ ولا قوت .

٤٥ - فهنا تؤيد اللجنة التنفيذية قول الحكومة الانكليزية أنه لا يوجد اليوم في فلسطين أية أرض ميسورة لحشد مزارعي اليهود . واللجنة مع ترحيبها بالمشاريع التي عزمت الحكومة على القيام بها لتحسين الزراعة فانها تعتقد ان هذه المشاريع لا تهيبء لليهود اراضي اضافية يمكن للعرب الاستفادة عنها . فلقد ثبت لنا ان العرب لا يملكون اراضي زراعية كافية للقيام بأود معيشتهم ، وانهم في حاجة الى ما يقرب من مليوني دونم عما يملكونه الآن ، وأنه يوجد بين العائلات القروية ٢٩٤ في المائة بلا أرض .

ان احتياج العرب الى الارض سوف يزداد كثيرا عن هذا المقدار في السنين الآتية من جراء زيادة المواليد على الوفيات في هذه البلاد .

فوالحالة هذه لا يكفي ملاحظة احتياج العرب الحاليين الى الاراضي الزراعية فقط، بل يجب التفكير في مصلحة الاجيال الآتية أيضا .

واذا لوحظت هذه المسألة ، أمكننا أن نقول فورا أن أساليب الزراعة الجديدة المنوى انتهاجها لتحسين الارض حسب توصيات السرجون هوب سيمسون يجب السير عليها لمصلحة السكان العرب الحاليين والآتين معا في فلسطين لا فردا فردا ، ولكن المحافظة على حقوق العرب بصفتهم أمة . ولا يلاحظ في حياة الأمة مصلحتها في قرن معين . ولكن في كل القرون .

فعلى نور الحقائق الآتية الذكر يجب تفسير العبارات الآتية التي وردت في الكتاب الابيض وهي :

«ان وجود اراض زائدة لليهود يتوقف على ما يتم من التقدم في زيادة انتاج الاراضى العامة . . فبإتباع مثل هذه السياسة (التحسين الزراعى) فقط يستطيع حشد مزارعين آخرين من اليهود في الاراضى على وجه موافق للأحكام المثبتة في المادة السادسة من «صك الانتداب» ومثل هذه النتيجة لا تحصل الا بأعمال تستغرق سنوات عديدة . ولذا فمن حسن حظ الجمعيات اليهودية أن تكون مالكة الآن اراضى واسعة احتياطية لم تسكن ولم تعمر بعد . وعلى ذلك ستمكن استمرار اليهود على عملهم بدون انقطاع

ريثما توضع تدابير عمومية أخرى لتحسين الزراعة يستطيع العرب واليهود الاستفادة منها •

٤٦ - والنتيجة الطبيعية التي يستطاع استخراجها من هذه المقدمات هي منع انتقال الاراضى الزراعية من العرب لغير العرب •

ولكن اللجنة تأسف أن ترى الحكومة الانجليزية قد ابتعدت عن القول لهذه النتيجة واتبعت طريقا لحل معضلة الاراضى ، لا تلائم تلك المقدمات • فهي بدلا من أن تقرر حالا منع انتقال الاراضى الزراعية من العرب لغيرهم ، اناطت مراقبة التصرف بالاراضى بحكومة فلسطين وخولتها القيام بأمر تقديرها • وهذا ما ورد فى الكتاب الابيض •

ومع ذلك فمن الواجب بحكم الضرورة ، أن تناط مراقبة التصرف فى الاراضى بالسلطة القائمة بهذا التحسين ، فلا يسمح به الا متى كان ذلك الانتقال لا يعارض خطط تلك السلطة • وإذا نظرنا الى مسئوليات الدولة الانجليزية ظهر أن هذه السلطة يجب أن تكون ادارة فلسطين ومن هذا النص نستخرج النتيجة الآتيتين :

(أ) يستطيع اليهود الاستيلاء على أراض زراعية جديدة ، بشرط الحصول على موافقة المندوب السامى لفلسطين •

(ب) لا يسمح بانتقال الاراضى بين العربى وأخيه العربى الا باذن المندوب السامى • فهاتان النتيجةتان لا توفقان المادة ٦ من «صك الانتداب» لأن هذه المادة تجعل الحكومة مسئولة عن حقوق العرب ووضعيتهم تجاه خطر الاستعمار اليهودى • كان على الحكومة الانجليزية ، اذن أن تقرر حالا وفقا لهذه المادة ، منع أية أرض من العرب الى اليهود ، وليس فى هذه المادة من شيء يقيد حرية تصرف العرب فيما بينهم بالاراضى بأى قيد كان ، كما أنه لا خطر على حقوق العرب ووضعيتهم من بقاء هذه الحرية •

فقد نصت المادة السادسة المذكورة على صون أراضى العرب ازاء اليهود لأن المقصود من ذلك ، المحافظة على كيان الأمة العربية • فابقاء حرية التصرف بهذه الاراضى فيما بين العرب لا يؤثر فى هذا الكيان •

ويلوح للجنة ان عدم تقرير هذا المبدأ حالا يكون سببا لايجاد قلاقل جديدة • لان الصهيونيين لن يتركوا حيلة للضغط على المندوب السامى للحصول على ما يلائم غايتهم الاستعمارية فى الاراضى الزراعية فتعلق انتقال الاراضى الزراعية لليهود على موافقة المندوب السامى ليس من شأنه ، على هذه الصورة ، أن يزيل مخاوف العرب •

ان حكومة فلسطين السابقة لم تنفذ المبادئ التى قررها « الكتاب الابيض » الصادر فى سنة ١٩٢٢ لمصلحة العرب ، ولا يوجد أى ضمان لهؤلاء بان حكومات فلسطين اللاحقة سوف تنفذ المبادئ التى قررها لصالحهم «الكتاب الابيض» الاخير •

وليس من الممكن تفسير موقف الحكومة الانكليزية هذا الا بما يشاع عن ضعفها تجاه الضغط اليهودى الشديد • ولكن ضعفا مثل هذا لن يكون مثالا حسنا للفلسطينيين •

فاللجنة لذلك تلج باصرار على أن يقرر حالا مبدأ منع انتقال الاراضى من العرب لغيرهم •

وقد بقيت هنا مسألة لم يشر إليها «الكتاب الأبيض» وهي مسألة الديون في فلسطين .

فمسألة الديون التي هي معقدة في ذاتها قد أصبحت مخيفة وخطرة في الزمن الحاضر . وليس من ينكر ان للسياسة الصهيونية علاقة كبيرة فيها . لان مزارعي العرب الذين أصبحوا عاجزين عن القيام باود معيشتهم من جراء الضرائب الفادحة التي يدفعونها للحكومة اضطروا الى اللجوء ، بحكم الضرورة ، الى المرابين الذين يقرضونهم المال بفوائد فاحشة جدا . وقد اضطر بعضهم الى بيع أراضيهم وفاء لديونهم المذكورة .

ويرزح القسم الغالب من مزارعي العرب اليوم تحت عبء هذه الديون التي لا يستطيعون تسديدها . اذا كانت الحكومة راغبة في تحسين حالة الفلاح ، فينتحم عليها حل معضلة الديون قبل كل شيء .

واللجنة تقترح أن تعين الحكومة لجنة خاصة لتصفية هذه الديون على وجه يلائم مصلحة الفلاح العربي .

المهاجرة :

٤٧ - جاء في « الكتاب الأبيض » ان الحكومة الانكليزية بحثت أخيرا في النظام الذي تتبعه حكومة فلسطين في مراقبة المهاجرة اليهودية ودققت في المسألة من جميع وجوهها ، وانها أوقفت في شهر آيار الماضي الاذن الذي منحتة حكومة فلسطين للجنة التنفيذية الصهيونية بادخال عدد من المهاجرين اليهود للبلاد ، وذلك ريثما تظهر نتيجة التحقيق الذي يقوم به السرجون هوب سيمسون في مسائل الأراضي والمهاجرة والبطالة في فلسطين . فالحكومة الانكليزية توصلت بنتيجة البحث والتدقيق المذكورين الى الأمور الثلاثة الآتية :

(أ) ان النظام الذي اتبعته حكومة فلسطين في السنين الماضية لا يوافق أبدا الحطة السياسية التي أعلنتها الحكومة الانكليزية في « الكتاب الأبيض » الصادر في سنة ١٩٢٢ .

(ب) ان السياسية التي قررها اليهود في مؤتمر زوريخ لم تراعى فيها أحكام « صلة الانتداب » .

(ج) ان القرار الذي أصدرته في آيار الماضي بشأن وقف الاذن بالمهاجرة اليهودية كان في محله .

٤٨ - ولكن ما هي الوسائل التي ترغب الحكومة الانكليزية في التذرع بها لاتقاء الأخطار التي تنشأ حتما من سياسة المهاجرة المتبعة في فلسطين والتي ظهر الآن خطرها وفسادها .

لم تبين لنا الحكومة الانكليزية بوضوح هذه الوسائل وان كل ما صرحت به في « الكتاب الأبيض » هو انها عازمت على جعل حكومة فلسطين السلطة لفصل كل الأمور السياسية المتعلقة بالمهاجرة .

فاللجنة التنفيذية العربية تعلم ان حكومة فلسطين كانت دائماً هي السلطة الحقيقية التي تفصل بهذه السياسة . والحق ، ان المهاجرين اليهود الذين يؤمنون فلسطين هم على ثلاثة أصناف : الصنف الاول هو المهاجر ذو الوسائل المستقلة ، والثاني هو المهاجر الذي يستند في معيشتة الى أحد المقيمين في فلسطين ، والثالث هو المهاجر العامل والمهاجرون من هذه الاصناف الثلاثة إنما يدخلون تحت اشراف حكومة فلسطين وبأذن منها ، على الوجه الآتي : وهو ان مهاجري الصنفين الاولين يبرهنون رأساً لدائرة المهاجرة على انهم حائزون على الاوصاف المطلوبة قانوناً . ويسمح لهم اذ ذاك بالدخول الى فلسطين . وأما مهاجرو الصنف الثالث فيدخلون البلاد ، حسبما يأتي : وهو ان اللجنة التنفيذية الصهيونية تطلب من رئيس دائرة المهاجرة في حكومة فلسطين مرتين في السنة ، اعطاء اذن لقدر معين من عمال اليهود بالدخول الى البلاد ، بمقتضى جدول تقدمه له ، وتبرهن اللجنة المذكورة لرئيس المهاجرة المذكور على ان عدد المهاجرين المطلوب ادخالهم ، وفقاً للجدول المذكور لايزيد على مقدرة البلاد الاقتصادية . وهذا الرئيس ، وهو يهودي يرفع توصييه في هذا الشأن ، الى المندوب السامي لفلسطين الذي يقرر بناء على هذه التوصي ، اعطاء الاذن بدخول أولئك المهاجرين أو عدم ذلك .

لذلك لم تقدر اللجنة التنفيذية العربية أن تفهم كيف ان الحكومة الانكليزية ترى لمعالجة المهاجرة اليهودية في المستقبل على وجه لا يضر العرب ، أن تنبذ مراقبة هذه المهاجرة بحكومة فلسطين .

واليك ما جاء في « الكتاب الابيض » :

« بالنظر الى المسؤولية المترتبة على الدولة المنتدبة ، ترى هذه الدولة من الضروري أن تؤمن حكومة فلسطين ، وهي الوكالة عنها السلطة التي تفصل في جميع أمور السياسة المتعلقة بالمهاجرة ، وذلك بالنظر الى الصلة الوثيقة بين هذه المهاجرة وسياسة البطالة والارض . ولا يمكن حصول أى تحسين في النظام الحاضر مالم تكن هنالك ثقة بين الحكومة من جهة والوكالة اليهودية من جهة أخرى ، في قيام كل منهما بواجباته الخاصة . على أن يلاحظ في ذلك ما تؤثر به نقابة العمال اليهودية في سياسة الوكالة اليهودية .

ويظهر من ذلك ان سلطة الفصل في السياسة المتعلقة بالمهاجرة بيد حكومة فلسطين وحدها .

٤٩ - فالحكومة الانكليزية التي اطلعت على خطيئات ادارة فلسطين الماضية في شأن سياسة المهاجرة المذكورة ، تصر ، اذن ، على ابقاء سلطة الفصل في المهاجرة في قبضة هذه الادارة على أن تتعاون هي والوكالة اليهودية ، كما كانت الحالة في السابق . وكل ما رآته الحكومة الانكليزية من علاج شاف في هذا الباب هو اسداء النصائح للوكالة بأن تحافظ على واجباتها السياسية وأن تتلخص من نفوذ نقابة العمال اليهودية ، حينما تتعاون هي وحكومة فلسطين على تنفيذ سياسة الهجرة اليهودية .

فاللجنة التنفيذية العربية لا ترى في هذا العلاج ما يخفف من مضار سياسة المهاجرة التي اتبعت في فلسطين حتى الآن .

٥٠ - وزيادة على ذلك ، لا فرق بين سياسة الوكالة اليهودية وسياسة نقابة العمال المذكورة التي بنيت على أسس سياسية خطيرة .

فالحكومة الإنكليزية لا تجهل ان قسما كبيرا من أعضاء مؤتمر زوريج ينتمى الى هذه النقابة ، وان هذا المؤتمر الذى تدير الوكالة اليهودية على سياسته ، كان قرر ، فيما قرر ، ما يأتى :

(أ) يرحب المؤتمر الصهيونى السادس عشر بانعاش المهاجرة انعاشا يفسح المجال لهجرة مستمرة زائدة وينفخ فى الشعب اليهودى فى فلسطين وفى الحركة الصهيونية العالمية روحا قوية . والمؤتمر يعرب ، فى الوقت نفسه ، عن أسفه الشديد لعدم استواء مدى المهاجرة حتى الآن مع احتياجات اليهود وما فيهم من قوى كاملة على العمل ، ولان ما وضع من العراقيل والقيود التى لا مبرر لها فى سير الهجرة ، قد سبب فقدان أشغال كثيرة للعمال اليهودى فى أرض اسرائيل . (كذا)

(ب) يدون المؤتمر السادس عشر ان مجال العمل الذى فتح حديثا فى فلسطين يمكن من توسيع المهاجرة فى السنة القادمة . فالأشغال الواسعة التى تقوم بها الحكومة والمبانى التى تنشئها الشركات الاممية وأعمال التشجير وتكثيف الزراعة ورقى الصناعة والتجارة ، كلها أمور تتطلب تدفق آلاف المهاجرين من العمال فى البلاد . والمؤتمر طمعا فى توطئة تلك الأشغال لعمال اليهود يوجب على اللجنة التنفيذية الصهيونية أن تدخل الى البلاد، بشتى الوسائل ، عددا وافرا من المهاجرين فى الزمن المعين .

(ج) يطلب المؤتمر تخويل اللجنة التنفيذية حق التصرف بوثائق المهاجرة التى تمنحها حكومة فلسطين تصرفا مطلقا .

فمن ذلك ترى ان الوكالة اليهودية مضطرة الى اتباع نفس سياسة نقابة العمال فى فلسطين .

واننا كدليل على ايفال تلك النقابة فى التطرف، نقتبس العبارة الآتية من تقرير «لجنة شو» عن حوادث آب سنة ١٩٢٩ ، وهى :

« وقد ذكرت نقابة العمال اليهودية العامة فى فلسطين مذكرة رفعتها الينا ، أن يكون فى مقدمة برامج الاعمال التى يجب على حكومة فلسطين أن تقسوم بها فى المستقبل تقديم معونة مادية لزيادة السكان اليهود بسرعة عن طريق المهاجرة والاراضى . ويظهر من تقرير السرجون كامبل عن ادارة المستعمرات اليهودية ان السياسة المتطرفة التى تتبعها نقابة العمال المذكورة هى سياسة جميع الصهيونيين أيضا . واليك ما جاء فى ذلك التقرير :

« رأيت ان المذهب القائل بأن يدخل أقصى عدد مستطاع من اليهود الى فلسطين هو عقيدة راسخة ، لكل المستعمرات اليهودية وكبار موظفى الحكومة الحاليين والسابقين الذين لهم علاقة بالحركة الصهيونية على السواء .

ومما ظهر لى ان تدفق الهجرة اليهودية نحو فلسطين هو ما تراه بعض الاوساط ذات النفوذ اليهودى ، أمرا لا محيص عنه لنجاح الوطن القومى . ويظهر ان هؤلاء يرون الامور تعالج نفسها بنفسها بعد تدفق ذلك السيل من المهاجرين فى فلسطين تلك هى سياسة جميع الصهيونيين فى أمر الهجرة اليهودية . ونؤكد ان الحكومة الانكليزية وغيرها لن تقدر على تعديل شىء منها باسداء النصائح والمواعظ .

٥١ - اعترفت الحكومة الانكليزية بان عدد العرب العاطلين عن العمل قد بلغ حدا خطرا ، وبان للهجرة اليهودية كبير فعل فى ذلك فاللجنة التنفيذية العربية تسجل للحكومة الانكليزية هذا الاعتراف . وقد أنعمت اللجنة النظر فى النصوص الواردة فى « الكتاب الأبيض » عن الوسائل التى تزيل بها تلك الاضرار فهى تقول ، ولكن مع الأسف ، انها لم تر مايبدد مخاوف العرب الراهنة ، اذ كل ما جاء فى هذا الكتاب هو ان الحكومة الانكليزية ستنتظر فى الوسائل اللازمة لمعرفة عدد العاطلين من العرب فى فلسطين ، وانها ستبذل قصارى جهدها للتأكد من مقدرة البلاد الاقتصادية ، عند طلب ادخال مهاجرين جدد الى البلاد .

وكانت الحكومة الانكليزية أتت لنا فى سنة ١٩٢٢ « بكتاب أبيض » أكدت لنا فيه أمر المهاجرة اليهودية .

وهذا ما صرح به المستر تشرشل فى ذلك البيان :

« . . . ولا يجوز أن تكون هذه المهاجرة كبيرة لدرجة تزيد على مقدرة البلاد الاقتصادية ومن الضرورى أن يضمن لأهالى فلسطين كافة أن لا يكون المهاجرون عبئا عليهم ، وأن لا تحرم أية فئة من السكان الحاليين اشغالها . . . »

وها قد مضت ثماني سنوات على هذا الوعد من غير أن تفكر الحكومات الانكليزية التى تناوبت السلطة ، فى احترام هذا الوعد ، ولو مرة واحدة على الرغم من صيحات اللجنة التنفيذية العربية .

٥٢ - وكان هذه اللجنة قد وجهت نظر الحكومة الانكليزية منذ البدء الى ان مراقبة المهاجرة لاتكون مؤثرة ، غير ضارة ، بمصالح البلاد الا اذا أنيط أمرها بالسكان الأصليين . فقد كتبت فى سنة ١٩٢٢ للمستر تشرشل وزير المستعمرات ، مايتأتى :

« وبما ان هجرة عنصر غريب الى بلاد ما يؤثر فى الاهالى الوطنيين - سياسيا واقتصاديا واجتماعيا - فان من العدل والانصاف أن يكون للاهالى الذين يتأثرون من هذه الهجرة القول الفصل فى ذلك . فاللجنة المقترح انشاؤها ، لاتعطى أهالى فلسطين حق الاشراف على المهاجرة . . . ولا شىء يصون مصالح الاهالى العرب ازاء اخطار الهجرة سوى انشاء حكومة وطنية نيابية تشرف على المهاجرة . »

٥٣ - لقد صدقت نبوءة اللجنة التنفيذية بالاضرار التى أصابت العرب من مراقبة الاجنبى للمهاجرة اليهودية . ولذلك تطلب اللجنة من الحكومة الانكليزية أن لاتعيد هذه التجربة الحاسرة ، لأن نفس المقدمات تؤدى حتما الى نفس النتائج .

٥٤ - هنا ينتهي بيان اللجنة التنفيذية العربية على « الكتاب الأبيض » الذي أصدرته الحكومة الانكليزية في أكتوبر ١٩٣٠ ، والذي من شأنه أن يزيل مخاوف العرب في مسائل الأراضي والمهاجرة والبطالة في فلسطين . وإذا كنا نقول ان من شأن هذا الكتاب أن يزيل بعض مخاوف العرب في تلك المسائل ، فاننا لا نستطيع أن نقول انه أزالها أو أزال قسما منها . ذلك لما نعرفه عن مقدرة اليهود في الدعايات الحاددة وعن ضعف الحكومة الانكليزية ازاء هذه الدعايات .

٥٥ - والحق ، انه لم يكد يظهر « الكتاب الأبيض » حتى قام اليهود ضد تلك الدعايات الطويلة العريضة في العالم كله ، مما أدى الى تراجع الحكومة الانكليزية . فالحكومة لم تكتف باجازه ادخال ١٥٠٠ مهاجر يهودي خلافا لما قرره في « الكتاب الأبيض » من مبادئ ، بل قام أحد أركانها بنسخ منه بالتدريج الأحكام المثبتة فيه .

فها هو اللورد باسفيلد ، وزير المستعمرات ، ينفي في الكتاب الذي نشره في جريدة «التايمس» في ٦ نوفمبر ١٩٣٠ ، عزم الحكومة على وضع تشريع يحظر على الوكالة اليهودية والجمعيات اليهودية الاستمرار على سياستها المعروفة في الاراضي والاشغال ، مع ان «الكتاب الابيض» انتقد هذه السياسة بشدة ، ونص على انها مخالفة للمادة السادسة من « صك الانتداب » .

« ومهما كانت هذه الحجج منطقية (أى الحجج التي أدلى بها لتبرير هذه السياسة) من جهة الحركة الوطنية الصرفة ، فيجب القول انها لم تراعى فيها أحكام المادة السادسة من « صك الانتداب » التي تشترط صراحة على حكومة فلسطين أن تضمن ، عند تسهيلها المهاجرة اليهودية وحشد اليهود في الاراضي ، عدم الحاق أى ضرر بحقوق ووضعية الجماعات الاخرى » .

ولقد قال المستر ليونارد شتاين ، بمناسبة كتاب اللورد باسفيلد المذكور في البيان الذي وضعه عن الوكالة اليهودية ، ردا على «الكتاب الابيض» ان الامر لا يخلو من وجهين : اما أن يكون «الكتاب الابيض» قد افترى على مخالفة للمادة السادسة من «صك الانتداب» واما أن تكون الحكومة الانكليزية مع اعترافها بمخالفة تلك السياسة «لصك الانتداب» تصر على الاشتراك مع الوكالة اليهودية على خرق احكام هذا الصك» واللجنة التنفيذية العربية تعتقد ان تلك السياسة مخالفة لا «لصك الانتداب» فقط ، بل لجميع مبادئ الحقوق والاخلاق العامة .

٥٦ - وقد نشر اللورد باسفيلد في جريدة « رينولدزنيوز » الصورة تفسيرا لما جاء في « الكتاب الأبيض » عن مسألة تأثير المهاجرة اليهودية في البطالة ، فقال ان ماعنته الحكومة الانكليزية من ذلك ، هو انه عند النظر في كل طلب للسماح بهجرة قريب من اليهود الى فلسطين ، يجب انعام النظر فيما اذا كان من شأن هذه الهجرة أن تزيد عدد العاطلين من العرب زيادة كبيرة أم لا .

اننا نقدر منزلة اللورد باسفيلد العلمية حق قدرها . فهو لا يمكن أن يجهل أن تفسير كهذا ، لا يوافق النصوص والمبادئ الواردة في « الكتاب الأبيض » في هذا

الضمان • لأن الفرق عظيم بين قولنا انه لايجوز أن تكون المهاجرة اليهودية سببا
« لحرمان العرب من الحصول على الأشغال الضرورية لمعيشتهم » وبين القول ان هذه
المهاجرة « لا يجوز أن تكون سببا في زيادة العاطلين من العرب زيادة كبيرة » •

٥٧ - ان واجب كل حكومة أن تحافظ على حقوق كل فرد من أفراد الأمة التي
تحكمها • وليس من الجائز أن يؤذن لعمال يهود بولونية أو روسية بالدخول الى
فلسطين ، في حين انه يوجد عربى واحد عاطل عن العمال في فلسطين •

نعم ، وعدت الحكومة الانكليزية انها لن تحيد عن تنفيذ سياستها بالضغط أو
التهديد ، وانها لن تنحرف عن اتباع سياسة ملائمة لمصالح أهالى فلسطين • وقد أكدت
فى « الكتاب الأبيض » ، انه لا سبيل لأحد أن يضطرها الى اتباع سياسة تكون لصالح
جماعة دون أخرى ، وان كل سياسة من هذا القبيل ، قائمة على أمل فاسد •

الا ان اللجنة التنفيذية العربية تصرح هنا ، آسفة ، ان الحكومة الانكليزية قد
نقضت هذا الميثاق ، قبل أن يجف مداده •

٥٨ - ليس فى الكتاب الأبيض من جديد فى حقوق العرب السياسية وان
النصوص والمبادئ الواردة عن حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية لا تضمن للعرب
حقوقهم القومية ومصالحهم الاقتصادية • فالمهم ليس بالنصوص والمبادئ ، ولكن
بتنفيذها •

من كتاب « المحاولة والخطأ »

لعازيم وايزمان

لا أستطيع أن أفى خدمات سايكس حقها من القول ، فهو الذى أرشدنا فى عملنا الى مداخل ومخارج أبعد مدى فى صيغتها الرسمية ، لقد كان يتيح سكرتارية وزارة الحرب التى ضمت بين رجالها ليوبولد امرى ، اورمسيى غور رونالد استورس ، ولولا المشورة التى كان يقدمها لنا رجال من أمثال سايكس ولورد روبرت سيسيل فى وقت لم تكن لنا خبرة فى المفاوضات الدبلوماسية الدقيقة لارتكبنا دون شك أخطاء خطيرة كثيرة . وان الحاجة لمثل هذه المشورة ستبدو واضحة عندما أتناول بالبحث التعقيدات التى أحاطت بالموقف فى الشرق الأدنى فى ذلك الوقت . لقد أبدى سير رونالد جراهام الذى كان كبير الموظفين فى وزارة الخارجية اهتماما عظيما فى عملنا وكان راغبا فى أن يرى شيئا يعمل للشعب اليهودى ، لكنه كان أهدأ طبعاً وأقل خيالا من سايكس ولم يكن له حماسه ومزاجه الحاد ولا أعرف مدى العمق الذى لازم عطفه ، لكن كان لمساعدته شأن كبير فى إصدار وعد بلفور ٠٠ أما ليوبولد امرى فهو ذو كفايات عالية وكان أخيراً وزيراً للمستعمرات وقد أخذ مبادئه الاستعمارية التوسعية المستتيرة عن ملنر وكان هو الأوسع أفقا فى هذه الجماعة . لقد تحققت أهمية فلسطين اليهودية فى تنسيق شئون بريطانيا الاستعمارية أكثر من أى واحد آخر وكان بعيد النظر جدا فى الأمور الجوهرية الدقيقة من الحركة الصهيونية وقد وهبنا شجاعة غير مشوبة وتأيدا .

لقد أخذت أعتقد تدريجيا حتى قبل أن أقيم فى لندن - أى قبل أن توجد هذه الشبكة من العلاقات وتكتمل - ان فترة حاسمة كانت تقترب ففى ربيع سنة ١٩١٦ زرت صهيونى مانشستر مجتمعين فى غرفة صغيرة فى شتام هل ، وبسطة الموقف بين أيديهم ، وانبأتهم عن أحاديثى مع ادموند - دى روتشيلد ، وأحدهما عام وهربرت صمويل ، وفى الدرجة الاولى مع الساسة البريطانيين ، ثم ذهبت الى لندن مؤيدا من صهيونى مانشستر وهناك حدثت رئيس الاتحاد الصهيونى الانكليزى وقررنا كخطوة أولى أن ننشر كتابا صغيرا عن الصهيونية لانه لم يكن هناك عدا النشرات القديمة وبعض تقارير عن المؤتمر وما يمكن وضعه بين أيدي الساسة من الانكليز .

ان العقبة التى كانت تقف فى سبيل الخطوة الاولى هى المال فقد كان صندوقنا خاويا تماما وكان على أن أسافر الى باريس وأسأل البارون ادموند مالا . لقد عطف على الفكرة وأعطانى مائتين وخمسين جنيهها سلمتها الى ليون سيمون الذى عهد اليه باخراج الكتاب . وقد ظهر الكتاب فعلا بعنوان « الصهيونية والمستقبل اليهودى » واشترك فى تحريره عدد كبير من الرجال وأنا كتبت المقدمة . لقد كان كتابا صغيرا

ولكنه عصى في أسلوبه وقد احتوى بعض التقارير المتزنة والمعلومات الواقعية عن فلسطين . ومما يدعو الى الاستغراب انه نفذ بسرعة وكان علينا أن نعيد طبعه ولم يشتر الكتاب اليهود فحسب ، فقد كان الاهتمام عظيما في الموضوع ويعزى قسم من نجاح الكتاب الى التكريظ الذي وضعه اللورد كرومر ، وقد نشر في صحيفة «اسبكتاتور» قال اللورد كرومر في جملة ما قال : «سيكون للشعب البريطاني مايشغله في هذا الموضوع أكثر جدا مما هو ظاهر الآن وان هذا الحلم المستغرب الذي هو موضوع هذا الكتاب المنبعث عن بضعة من الخياليين لن يستطيع السياسيون محوه بعد مضي فترة ليست بالبعيدة » .

لقد ظهر سوكولوف في لندن في وقت ما خلال سنة ١٩١٦ واتخذ له مكتباً في اوتيل قصر ريجنت ، وكان نافعا على الخصوص بسبب اتصالاته برجال الدين في العالم ، لقد اتصل بعدد من المطارنة الانجليكان ومن بينهم على ما اعتقد كبير أساقفة كنتربري ، وسوكولوف محب لهذا النوع من العمل لانه هو نفسه يحمل طابع رجال الدين من قريب أو بعيد . وأخيرا قام بأجراء مفاوضات مع السلطات الافرنسية والاطالية والفاتيكان ، وكان يخشى في بداية الحرب أن تخرج ألمانيا ظافرة ولكنه غير لواءه فيما بعد ولاح له عهد التحرر والامل المتوقع من انتصار الحلفاء .

لقد تألفت أول لجنة لنا في يناير سنة ١٩١٦ وضمت عدا سوكولوف وشخصي يوسف كرون ، دكتور غاستر ، هربرت بنتويتش ، كمثلين لاتحاد الصهيونيين الانكليز وقد عملت اللجنة بالتشاور التام مع روتشيلد وهربرت صمويل واحاد هاعام وكان لسوكولوف شأن كبير في اعداد أول مذكرة قدمناها الى سير ماركس - سايكس وقد ساعدنا هربرت سايدبوتام الذي يعمل في صحيفة مانتشستر غارديان خلال سنة ١٩١٦ في تأسيس اللجنة الفلسطينية الانكليزية التي قامت بدور هام في إيجاد رأى عام يعطف علينا ، وأخرج سايدبوتام نشرة اسبوعية حوت معلومات اخبارية خطيرة هدفها القراء ذوو الفكر الثاقب ، وقد اقتبست الصحافة العامة أحيانا معلومات عن هذه النشرة التي أخذت على عاتقها القيام بدعاية في المدن الكبيرة على أسلوب يقرب مما اتبع في جمعيات الصداقة الهلينية .

لقد كان سايدبوتام من أبرز المشتغلين في المسائل العامة من الانكليز الذين ادركوا أهمية اتفاق المصالح بين بريطانيا العظمى وفلسطين اليهودية وقد وضع هذا الرأى أمام الشعب البريطاني على الدوام وفي خلال سنة ١٩١٨ وبعد صدور وعد بلفور نشر كتابه «انكلترا وفلسطين» وقد فهم بنفس هذه الروح .

وهكذا فان العمل تقدم بثبات خلال جميع الفترة من سنة ٩١٤ - ٩١٧ وفي الاقاليم تعاون الصهيونيون بلفت نظر أعضاء البرلمان لقضيتنا . ان الجيل الجديد كان يعمل على مساعدتنا وقد اعد المسرح للنضال الاخير .

ان الصهيونية كانت تمر بسرعة من طور الدعاية الاولى والبحث النظري الى الحقائق العملية . لقد توثقت عرى اتصالاتنا وتبها الرأى العام للتحول وقطعنا شوطا بعيدا في الدور المبني على التجسس والعطف الفردي المبعثر كما كان الحال في سنة ١٩١٤ ، لقد وضع موقف القوى التي تعمل لنا وتقاومنا ، وعرفنا من كان معنا ومن كان ضدنا في العالم اليهودي واكتشفنا في عالم السياسة الانكليزية ارجحية في الرأى

لصلحنا • ومنذ سنة ١٩١٦ كان الموضوع بين اخذ ورد في وزارات أوروبا • لقد اعطى السير ادوارد غراي بتعليماته للسير ادوارد بوكانان السفير البريطاني في روسيا لمس نبض الحكومة الروسية في مسألة الاستعمار اليهودي في فلسطين والحكومة الفرنسية أو على الاصح وزير الخارجية م. بيشون ، أرسل البروفسور فيكتور كيلاوم باخ الى امريكا ليؤكد ليهودها انه في حالة انسلاخ أقاليم تركيا الاسيوية بعد الحرب ستحمى فرنسا وبريطانيا مصالح المستعمرات اليهودية في فلسطين ، وربما كان من أهم الادلة على خطورة موقف الحركة الصهيونية هو المسعى الذي قامت به الامبراطورية الالمانية لاستغلاله لاغراضها الخاصة • فقد جرى اتصال بالزعماء الصهيونيين الالمان وطلب اليهم تقديم خدماتهم كوسطاء لمفاوضات سلمية ، وكان جوابهم بانهم سيقومون بجهد في هذا السبيل بشرط أن يصلهم تعهد كتابي من الحكومة الالمانية ينص على عقد صلح على أساس ان لا الحاق ولا تعويضات (حدث هذا في وقت كان الجيش الالمانى متفوقا) وقد نقلت أخبار هذه الخطوة سرا الى سير رونالد جراهام وبعد أحداث غامضة اسقط الالمان عرضهم •

لقد آن الاوان اذا لاتخاذ اجراء مؤثر للضغط للحصول على وعد سياسى بشأن فلسطين من قبل الحكومة البريطانية ، وحوالى آخر شهر يناير سنة ١٩١٧ قدمت مذكرة لسير ماركس سايكس أعدتها لجنتنا وعقدت معه عدة مؤتمرات • وكانت أول مذكرة قدمناها بصورة غير رسمية للحكومة البريطانية ، الا انها في الحقيقة ذات أهمية خاصة بين المذكرات الأخرى ، انها تمثل جماعة من هواة بناء الدول جماعة من الشعب اقصوا منذ قرون عن هذا النوع من النشاط ، ولم يكن لأى منا خبرة في شئون الحكومة والاستعمار ، ولم يكن لدينا خبراء موظفين نعتمد عليهم ولا تقاليد في الادارة والخدمة العامة ، ولا وسائل لتحصيل الضرائب ولا هيئة للعمال الذين يعملون في الأرض ، لقد كنا صحفيين وعلماء وقانونيين وتجارا وفلاسفة ، انتقلنا منذ جيل أو جيلين من الغيتو – ان صح ذلك – ولكن بالرغم من كل هذه الامور ومع القاء نظرة على الماضي فقد توقعنا من تقديم المذكرة على ما يظهر تطورا سيق •

لقد سميت المذكرة « خلاصة برنامج لاعادة الاستعمار اليهودى لفلسطين يتفق وأمانى الحركة الصهيونية ، ومادة البرنامج الاولى تناولت بالبحث الاعتراف بالكيان الوطنى :

« يجب أن يعترف رسميا بالسكان اليهود في فلسطين (يعتبر النص انه يعنى كل السكان اليهود في الحاضر والمستقبل) من قبل الحكومة ذات الشأن كامة يهودية ويجب أن يتمتعوا في البلاد بكامل الحقوق المدنية والوطنية والسياسية وتعترف الحكومة ذات الشأن بالرغبة والضرورة لاعادة الاستعمار اليهودى الى فلسطين » •

والمادة الثانية وضعت مبدأ لا يقل بجوهره من الناحية العملية عن مبدأ الاعتراف من الناحية النظرية ، وان انكار هذا المبدأ – وقد انكر بالفعل – هو انكار لجميع البرنامج •

« ان الحكومة ذات الشأن يجب أن تمنح يهود البلدان الأخرى كامل الحق في الهجرة الى فلسطين ويجب أن تمنح يهود فلسطين كل تسهيل للحصول على الجنسية فوراً وكذلك شراء الاراضى » •

وان قسما من تاريخ جهودنا لبناء فلسطين منذ وعد بلفور هو تاريخ النضال للحصول على تطبيق المادتين السابقتين •

والمادة الثالثة يبحث في الوسائل والوسائط •

ان الحكومة ذات الشأن يجب أن تقر تشكيل شركة يهودية لاستعمار فلسطين من قبل اليهود • والشركة المذكورة توضع تحت حماية الحكومة ذات الشأن المباشر وأغراضها كما يأتي :

(أ) أن تؤيد وتنفذ الاستعمار اليهودي القائم في فلسطين بكل وسيلة ممكنة •

(ب) أن تساعد وتؤيد وتشجع اليهود من كل البلاد الذين هم أهل لبناء فلسطين بتنظيم الهجرة وتزويدهم بالمعلومات وبأى شكل آخر من المساعدة المادية والمنعوية ويجب أن تعطى للشركة سلطات تمكنها من النهوض بفلسطين في كل ناحية زراعية وثقافية وتجارية وصناعية ويشمل ذلك السلطة الكاملة لشراء الارض وتحسينها وعلى الخصوص اجراء تسهيلات لحيازة أراضي الحكومة ، وحق بناء الطرق والسكك الحديدية والموانئ وسلطات لانشاء شركات بواخر لنقل البضائع والركاب من وإلى فلسطين وكل سلطة أخرى ترى ضرورة لاعمار البلاد.

وفى حالة ما اذا تطلب الامر تعيين حاكم وهيئة موظفين لادارة فلسطين فان مثل هذا التعيين يجب أن يتم مع الرعاية اللائقة لحاجات السكان اليهود الخاصة •

والمادة الرابعة والخامسة تبحثان في تطور الحكم الذاتي وفى تقديم المؤسسات التى أوجدناها في فلسطين •

ويمكن النظر الى محتويات المذكرة من ناحيتين • الاولى خارجية تنبئ عن آمالنا وحاجاتنا تجاه حكومة فلسطين والاخرى داخلية تنبئ عن الواجبات وتعهدات الشعب اليهودي الصريحة •

وبعد أن أوجز مقاومة الجبهة الداخلية العتيدة للاعتراف بقومية يهودية عاد الى استكمال بحثه فقال :

كيفما كان الامر فان هذا المستند كما تمت صياغته هو المشروع الاول لميثاقنا والخطوة الاولى لادماج الصهيونية في تيار الحقائق الواقعية •

والآن فان مجادتنا قد اتخذت صبغة جديدة وأصبحت الصهيونية ضمن الحلبة العالمية ، واتجهنا نحو الانهماك في السياسة الدولية ووجدنا أنفسنا وسط تيارات متلاطمة من الاهداف الوطنية والحقوق المكتسبة والقوى المتعارضة داخل كل دولة على حدة ، ومع ان فرنسا أوامات بعض ايماءات بصداقتها للحركة الصهيونية مثل لجنة باسك الموفدة الى أمريكا فان لها برامج تختص بهـا تتعلق بالشرق الادنى ، وإيطاليا والغاتيكان لهما مصالح أيضا ونحن بالطبع لم نكن من السنداجة بحيث نتصور اننا لم نكن فى حاجة الى أكثر من رضاء انكلترا •

ثم وصف أول اجتماع أدى الى صدور وعد بلفور حضره سير سايكس بصفته الشخصية وتراميه الدكتور غاستر وضم كلا من لورد روتشيلد ، هربرت صمويل ، جيمس دوروتشيلد ، سوكولوف ، جوزف كيون ، هربرت بنتويتش ، هارى ساكر ، حاييم وايزمن حيث تناولوا بالبحث عدة نقاط وهى التى قدر لها أن تكون صميم المشكلة فى الشهور القادمة ثم قال : لقد قررنا أن لا يكون هناك اشتراك دولي أو تدويل في فلسطين لما يعقب ذلك من تعقيدات ومنافسات وعدم كفاية وتسويات ومكائد للاضرار ، وربما لاحداث شلل تام فى عملنا وان ما يطلبه الصهيونيون هو حماية

بريطانية مع حقوق كاملة وفقا للمذكورة وان هذه الحجج لا تنطبق على الاماكن المقدسة التي أردنا تدويلها وان عبارة «الامة» التي تنطبق على الوطن اليهودي الطارئ في فلسطين تشير الى الوطن اليهودي وحده ولا تمت قط باى علاقة الى اليهود في البلاد التي يعيشون فيها . وقد تولى سير هيربرت صمويل ايضا كثير من الامور واضفت اليه ان اليهود الذين ذهبوا الى فلسطين يذهبون ليؤلفوا امة يهودية لا ليصبحوا عربا او دروزا أو انكليزا .

ثم تكلم سير ماركس في هذا الموضوع مطولا وكان قوله عن الصعوبات التي ستواجهنا في منتهى الصراحة وبامكاني القول بأنه وضع فعلا كل مهارته تحت تصرفنا، ولولاها لثشق علينا السير على الوجه الذي انتهت اليه الامور ، واني لا أشك في ان سايكس كان مقيدا من قبل حكومته بالسرية في موضوع معاهدة سايكس بيكو مثل جورج بيكو . وقد اماط سير مارك اللثام في مستهل حديثه بأنه تبصر طويلا في مسألة فلسطين واليهود وان فكرة فلسطين اليهودية قد حازت على كل عطفه ، وفوق ذلك فانه فهم تماما ماذا قصد بالقومية وانه لم يشب تفكيره أى تشويش بشأن هذه النقطة وان معظم اهتمامه يدور الآن حول موقف الدول . وانه كان في روسيا وتكلم مع وزير الخارجية سازونوف . وتوقع قليلا من الصعوبات من ذلك المسكر وقال عن ايطاليا انها سارت على مبدأ ان تطالب بما تطالب به فرنسا وان فرنسا هي العقبة الكداء ، ولم يفهم سياسة فرنسا وهي تطالب بكلمة عليا في فلسطين ، وكان يجب علينا نحن الصهيونيين ان نبحث المسألة مع فرنسا بصراحة تامة ثم استطرد الى الكلام عن المشكلة العربية وعن قيام حركة قومية عربية وقال ان هذه الحركة ستؤتي أكلها في خلال جيل واحد لان العرب يملكون الذكاء والحياة والوحدة اللغوية لكنه اعتقد ان العرب سيتفقدون معنا خصوصا اذا قبلوا مساعدتنا في نواح أخرى ، وقد استشعر سلفا موقف عظيم العرب الامير فيصل .

هذا باختصار فحوى مادار في مؤتمرا الاول « الرسمي » وقد تبعه نشاط ينبض بالحياة ، فقد عهد الى سولوكونف بمهمة تعديل موقف فرنسا وكسب موقف ايطاليا والفاتيكان فقام بمنتهى المهارة .

اما جورج بيكو الموظف الفرنسي الذي فاض في عقد الاتفاقية السرية فلم يكن مناصرا لنا بصورة خاصة وأول اقتراح له كان يقضى بأن يقنع يهود شرقى أوروبا بحقوق متساوية فورا ويجب أن يستخدموا في عمران البلاد والاقتراح الثانى يقول انه اذا رؤى ايجاد حكومة يهودية في فلسطين فالحماية يجب أن تمنح لفرنسا . فاما عن اقتراحه الاول الذى لا يرتكز على أساس من المعرفة فقد انكر جوهر المشكلة اليهودية نفسها وعلة وجود الحركة الصهيونية واما الاقتراح الثانى فلا يتفق وخطتنا لاننا كنا مقتنعين بان البريطانيين كمستعمرين وحكام اداريين للمستعمرات أعلى كعبا من الفرنسيين لكن هذا الأمر لم يكن بالاستطاعة ابدائه بهذه الدقة .

• • ومنذ الآن فصاعدا لم يكن شغلنا الشاغل الحصول على اعتراف بالمبادئ الصهيونية بل بتنسيق تطبيقها ضمن اطار الحقائق الواقعية وبمنع فشلها بسبب مضاعفات أو مشاريع غير حكيمة، والخطر العظيم جاء على الدوام من ناحية الافرنسيين . ولقد كان لى حديث طويل مع بلفور في ٢٢ مارس سنة ١٩١٧ بعد أن أصبح وزيرا للخارجية خلفا للسير ادوارد غراى - وقد لاح الموقف خطيرا لدرجة ان بلفور تقدم

باقترح كاد يكون مفزعا * اذا لم يكن بالامكان الوصول الى اتفاق بين انكلترا وفرنسا فعلىنا أن نجرب ادخال أمريكا وأن نعمل من أجل فرض حماية - انجلو - أمريكية - على فلسطين * لقد كانت الفكرة جذابة وان تكن بعيدة المال ، وكما كتبت لمستر سكوت « ان الفكرة مشحونة بالخطر الكامن دوما بوجود سيدين ، ونحن لا نعرف بعد المدى الذى يوافق فيه الامريكان على المبادئ العامة للادارة »

ومرة أخرى قفز موقف فرنسا الى مركز الصدارة خلال حديثي مع رئيس الوزراء مستر اسكويث بتاريخ ٣ ابريل * فبالرغم من الملاحظات التى نشرت بعد سنوات عن عداة اسكويث الشخصى لمبادئ الصهيونية فان موقفه الرسمى كان مساعدا ، وعلى كل حال فلم يذكر هو ولا بلفور معاهدة سايكس بيكو وقد علمت بوجودها من مستر سكوت ، وقد حصل على معلوماته عنها فى باريس وكانت تحتوى على مايتى :

تحصل فرنسا بعد الحرب لا على شمال سوريا فحسب بل على فلسطين فى الجنوب الى خط يبدأ من عكا الى بحيرة طبريا شاملا حوران أما بقية فلسطين فتدول *

لقد كانت معلومات مفزعة حقاً ، ويلوح ان الاقتراح كان خالياً من الاتزان والادراك ، لقد كان ظالماً بالنسبة لبريطانيا مهلكاً لنا وغير مجد للعرب * يمكن لى أن أدرك بيسر ان سايكس لم يكن كارها الغاء المعاهدة وان بيكو لم يكن قادراً على الدفاع عنها بقوة ملحوظة *

وفى الخامس والعشرين من شهر ابريل درست الموضوع بدقة مع لورد روبرت سيسيل مساعد وزير الخارجية وأحد القوى العظيمة فى بريطانيا الحديثة والعامل الاول فى ايجاد عصبة الامم ، وهو مثل بلفور وميلنر وسمطس وآخرين شديد الاهتمام بمبادئ الصهيونية واعتقد أنه الوحيد الذى نظر اليها بعين الحقيقة والواقع كجزء لا ينفصل عن الاستقرار العالمى * ان إعادة انشاء الوطن القومى اليهودى فى فلسطين وتنظيم العالم ضمن اتحاد عظيم كل هذا مظاهر تمهيدية للخطوة التالية فى تنسيق شئون البشر *

ولم نتكلم عن معاهدة سايكس - بيكو بصراحة بل اشرت فقط الى ترتيبات يظن بوجودها وترجع فى تاريخها الى الايام الاولى من الحرب حيث قسمت فلسطين بمقتضى بنودها تقسيماً تعسفياً الى نصفين اطلقت عليه «تقسيم سليمان الحكيم» تمحى بموجبه جهود اليهود الاستعمارية مدى ثلاثين عاماً، واماعنا فى الاساءة اليهم فان القسم الجنوبى من فلسطين (جوديا) لن يحظى بحكم ادارة واحدة بل سيدول وهذا يعنى الحكم الانكليزى - الافرنسى المشترك - كما كتبت من عهد قريب الى فيليب ، لقد قلت للورد سيسيل ان الذى نريده هو الحماية البريطانية ، واليهود فى العالم كله يثفون ببريطانيا ويعلمون ان القانون والنظام سيسودان فى ظل الحكم البريطانى ، وفى ظله أيضاً لن يتدخل أحد فى نشاط اليهود الاستعماري وتقدمهم الثقافى ، ونستطيع بذلك أن نمد بصرنا الى الامام عندما يحين الوقت الذى نصبح فيه من القوة بحيث نطالب بنوع من الاستقلال الذاتى *

وقد وجه لى فى حينه اللورد سيسيل سؤالاً عن أوجه اعتراضنا على الحكم الافرنسى الخالص فاجبته اننا نفضل بالطبع حكماً افرنسياً خالصاً على حكم مزدوج أو لدويل ، غير ان الافرنسيين خلال أعمالهم الاستعمارية لم يتبعوا الاساليب الانكليزية،

فقد تدخلوا في شئون الشعب وحاولوا أن يفرضوا عليه «الروح الافرنسي» زد على ذلك اني لا اعتقد بان الادارة الافرنسية لها ما للانكليز من الكفاية واني لاجرؤ على القول بان المنظمة الصهيونية - في حالتها في ذلك الحين - قد قامت بأعمال انشائية في فلسطين فاقت ما عمله الافرنسيون في تونس *

ثم انتقل الى الكلام عن الحركة الصهيونية في أمريكا في الصفحة ٢٤٣ وما بعدها قال :

ان مستر برانديز كان على رأس الحركة الصهيونية في ذلك الحين وكنت على اتصال دائم معه ، وفي ٨ ابريل سنة ١٩١٧ ، أرسلت اليه تقريراً عن الموقف العام واستطعت القول بأنه كان يتقدم بنجاح ، وذكرت ان العقبة الرئيسية « كما يظهر هي مطالب الافرنسيين ونحن نأمل أن نقوى مركزنا هنا عن طريق الحكومة الامريكية ويهود أمريكا وقد حادثت مستر نورمان ووجود عضو البرلمان في هذا الموضوع بحضور مستر هربرت صمويل ومستر بريكويز ومستر بريمرور ومستر جيمس روثيتلد والكوماندور ووجود عضو البرلمان وسيكون لرأيكم الذي يعبر عن وجهة نظركم حول تأييد فكرة فلسطين اليهودية تحت الحماية البريطانية • وربما رأى السادة الآخرون ذوو العلاقة بالحكومة شأنا كبيرا في تقوية مركزنا •

وقبل مضي وقت طويل استطاع مستر برانديز أن يلقي بعبء شخصيته المحفوظة في الموازين • فقد دخلت أمريكا الحرب في شهر مارس من تلك السنة وفي العشرين من شهر ابريل وصل بلفور الى أمريكا في مهمة خاصة وفي الغالب قابل فوراً القضاى برانديز في اجتماع في البيت الأبيض وقد ذكرت مسز داغديل مترجمة حياة بلفور، أن ملاحظات بلفور الاستهلالية في مخاطبة برانديز كانت « أنك أحد الشخصيات الأمريكية الذين كنت أرغب في مقابلتهم • واستطردت قائلة « ان بلفور قال الى اللورد أوستلاي برسي العصفو في بعثته « ان برانديز كان في بعض النواحي أبرز رجل اجتمع به في الولايات المتحدة • » ويظهر من مثل هذه الأقوال أن بلفور أخذ العهد على نفسه شخصيا أن يؤيد الصهيونية وأعرب عن رأيه هذا للدكتور وايزمن قبل ذلك لكنه اليوم وزير خارجية بريطانيا ويظهر أن مستر برانديز ظل يكثر من تأكيده رغبة الصهيونيين الأمريكان في أن يروا في فلسطين ادارة بريطانية وذلك خلال زيارة البعثة الانكليزية •

وان كتابي المؤرخ في ٨ ابريل لابد وأن يكون قد وصل مستر برانديز حول الوقت الذي وصل فيه بلفور في العشرين من الشهر وكتبت له ثانية في ٢٣ ابريل أقول « أن كلا من روسيا وأمريكا تعلنان في الوقت الحاضر انهما ضد المبادئ التوسعية ولا حاجة بي الى بحث الحقيقة الواقعة وهي أن الديمقراطية اليهودية والمنظمة الصهيونية التي تمثل في جوهرها هذه الديمقراطية تشق دون ريب في الحكم البريطاني وترى في الحماية البريطانية الامكانية الوحيدة للتقدم المطرد نحو جعل فلسطين اليهودية حكومة ديموقراطية ، وحيث أن حكومة بريطانيا حسب اعتفادي لا توافق على مجرد ضم فلسطين ولا ترغب في التوسع الاقليمي فانها ستؤيد وتحمي بالتأكيد فلسطين اليهودية ومن اجل ذلك فان تأييد أمريكا للمشروع له مثل هذه الأهمية في الدور الحاضر •

لقد عمل مستر برانديز أكثر من الضغط لتأييد فكرة جعل فلسطين تحت الحماية البريطانية وقام بعمل عام لازالة الصعوبات التي تعترضها لكن أعظم ميزات المساعدة

الامريكية فى ذلك الوقت صدرت عن السياسة التى اعلنها الرئيس ويلسون برفضه المعاهدات السرية ، ومع أن تسويات سايكس بيكو لم تكن معاهدة بالمعنى الكامل لكنها كانت تحمل الصيغة الرسمية التى تكفى لحلق الصعوبة الغذة فى سبيل تقدمنا ، وان اعلان مبادئ ولسون بشأن المعاهدات العلنية المتفق عليها ، اضطر الدول الكبرى لوضع اوراقها على المائدة وهكذا ذبلت تسويات سايكس - بيكو او المعاهدة شبه الرسمية وانطوت .

ويستين من كل ما مر ان اعمالنا كانت تنفذ بانسجام ونظام وكما قالت مسز داغديل بعبارة موجزة :

«اصبحت الديبلوماسية الوطنية اليهودية فى دور التكوين » ثم يرجع الى الحديث عن ضرورة اصدار تصريح من الحكومة البريطانية فيقول فى الصفحة ٢٥٥ وما بعدها ما يلى :

وفى شهر يناير سنة ١٩١٧ ذهبت بصحبة سير رونالد ولورد روتشيلد لمقابلة بلفور وعرضنا عليه بوصفه وزيرا للخارجية أن الوقت حان لكى تصدر الحكومة البريطانية تصريحا نهائيا بالتأييد والتشجيع ، وقد وعد بلفور أن يفعل هذا وطلب الى أن أقدم له تصريحا نرضى عنه وسيحاول هو أن يقدمه لوزارة الحرب ، وبينما كنت متغيبا فى جبل طارق ، أخذت اللجنة السياسية برئاسة سوكولوف على عاتقها وضع مسودة المشروع ، وقد ابتكرت عدة صيغ له وبذلنا كل العناية فى أن لا تخرج الصياغة عن وجهة النظر العامة التى سادت الأعضاء الرئيسيين فى الحكومة حول هذا الموضوع مدركين اننا يجب أن لا نغفل عن الأمور ليكمل بذلك شموله لجميع أجزائه وأن الصيغة التى وافقنا عليها والتى سلمها لورد روتشيلد الى بلفور باسمنا فى ١٨ يوليو سنة ١٩١٧ تنص على ما يأتى :

« ان حكومة صاحب الجلالة بعد أن قدرت أهداف المنظمة الصهيونية تقبل مبدأ الاعتراف بفلسطين كوطن قومي للشعب اليهودى وبحق الشعب اليهودى فى أن ينشئ حياته الوطنية فى ظل حماية ستؤسس حالما يعقد صلح بعد النتيجة الناجحة فى الحرب .

وتعتبر حكومة جلالتة أن من الجوهرى لتحقيق هذا المبدأ ، منح حكم ذاتى داخلى للقومية اليهودية فى فلسطين مع حرية الهجرة وتأسيس هيئة وطنية يهودية للاستعمار لاعادة الانشاء والتقدم الاقتصادى فى البلاد .

وان شروط واشكال الحكم الذاتى الداخلى والترخيص لليهودية الوطنية بالاستعمار ، يجب أن توضع بدقة وتفصيل حسب رأى حكومة جلالتة وبيت فيها مع ممثلين عن المنظمة الصهيونية » .

وفى السابع عشر من شهر أغسطس كان فى استطاعتى أن اكتب الى فيلكس فرانكفورتر الموجود فى الولايات المتحدة بما يلى :

« المشروع قدم الى وزارة الخارجية ووفق عليه من قبلهم وقد سمعت البارحة

ان رئيس الوزارة (لويد جورج) أقره » .

لقد بقى بالطبع أن تصادق عليه وزارة الحرب .

وحوالى ١٨ سبتمبر علمت أن تصريحاً قد يحدث في اجتماع الوزارة وقد تغيب عن الاجتماع لويد جورج وبلغور وأن تدخل ادوين مونتاغ القوى قد أدى الى سحب الموضوع من جدول الأعمال ، وفي نفس اليوم تسلمت كتاباً من لورد روتشيلد قال فيه :

اننى كتبت الى بلغور وطلبت اليه تحديد مقابلة يوم الخميس أو الجمعة أولاً تذكر اننى قلت لك فى لندن حالما اطلعت فى الصحف على نبأ تعيين مونتاغ اننى أخشى أن يحل بنا ما وقع ؟

اننى لم أشعر باليأس كاللورد روتشيلد لكن الموقف كان نكدا ، اننا قابلنا بلغور متفرقين ، انا فى التاسع عشر من الشهر ولورد روتشيلد فى الواحد والعشرين منه وقد شجعتنى بلغور لأبعد الحدود وقال لى أن عطفه لم يتغير بسبب موقف مونتاغ واستطعت أن أبعث بالبرقية التالية الى برانديز فى نفس اليوم .

« لقد تلا اقرار نص التصريح من وزارة الخارجية ورئيس الوزراء تقديمه الى وزارة الحرب (١) أن حكومة جلالتة تقبل مبدأ أن فلسطين يجب بناؤها كوطن قومي للشعب اليهودي (٢) ان حكومة جلالتة ستبذل أقصى جهودها لتأمين الوصول الى هذه الغاية ، وستبحث الطرق المناسبة مع المنظمة الصهيونية » . واضفت الى البرقية أن معارضة (الاندماجين) متوقعة وانه اذا أمكن الحصول على تأييد الرئيس ولسون وبرانديز للنص فسيكون فى ذلك العون الأكبر .

وقد أظهر بلغور نفس الصلابة فى موقفه كما فعل معى ، فقد كتب لى لورد روتشيلد بعد مقابلته لبلغور فى ٢١ سبتمبر . « لقد قلت له ان لدى بينة بان أحد أعضاء الوزارة كان يعمل ضدنا وقد اجاب (بلغور) على الفور انه ليس عضواً فى الوزارة بل وفى الحكومة فقط واعتقد أن آراءه كانت خاطئة تماما » .

وفى الواحد والعشرين من الشهر حادثت سمطس العضو فى وزارة الحرب وحصلت منه على تأكيد لولائه وكنا نبذل فى نفس الوقت أقصى جهدنا لوقف نشاط الاندماجين الذين كانوا يهاجموننا فى سلسلة من المقالات فى الصحف وفى الثامن والعشرين تكلمت مع لويد جورج الذى ادخل مذكرتنا فى جدول ابحاث وزارة الحرب فى اجتماعها المحدد له الرابع من شهر اكتوبر وفى الثالث من الشهر كتب الى وزارة الخارجية الكتاب التالى بقصد تحويله الى وزارة الحرب .

« لانستطيع أن نتجاهل الاشاعات التى تنبئ بأن موضوع المعارضين للصهيونيين سيثار فى اجتماع وزارة الحرب من قبل شخصية يهودية بارزة لا تتبع وزارة الحرب واننا فى مركز لا يسمح لنا أن نتحقق من صحة هذه الاشاعات أو نفيها ومن هذا لا نستطيع نقد الوقائع حتى لو ثبت ان الاشاعات كانت صحيحة ، وانما الواجب يقضى علينا بان ننوه بكل احترام الى اننا بتقديم قرارنا هذا فاننا نودع لدى وزارة الخارجية ووزارة الحرب الامبراطورية مصالح قومنا ومصير الصهيونية أملى أن المشكلة سيعنى بها على ضوء المصالح الامبراطورية والمبادئ التى قام التحالف من أجلها ، واننا لنتردد فى الاعتقاد بأن وزارة الحرب ستسمح للرأى المتشعب حول الصهيونية والقائم بين يهود العالم بأن يأخذ طريقه اليكم بأسلوب موحد بلغت الانظار .

وحيثما كان هنالك جمهور من الناس يطالب بالاعتراف به كأمة فهناك تنشأ قضية كاملة لمثل هذا الاعتراف ونحن قدمنا نص التصريح بالنيابة عن المنظمة التى

تمثل الرغبة الوطنية لشعب عظيم قديم ولو أنه مشتت وقد قدمناه بعد مفاوضات وأحاديث استمرت ثلاث سنوات مع البارزين من ممثلي الأمة البريطانية .

• • وعندما عرض موضوع فلسطين على وزارة الحرب ألقي أدوين مونتاغ خطاباً قوياً ضد الخطوة المقترحة ويمكن استخلاص الحجج التي ادلى بها من مجمل الدعاية التي نشرتها الحركة المعادية للصهيونية والتي اشترت اليها في الصفحات السابقة فلم يكن لديه شيء جديد يستطيع قوله ، لكن الحماس الذي لازم تقديمه لآرائه وبلادة الحس التي كانت بادية في معارضته كل ذلك أذهل الوزارة وقد علمت بأنه كان يبكي وهو يتكلم ولما انتهى من أقواله اقترح لويد جورج وبلفور دعوتي للاجتماع بالوزارة .

• • • لاشك في ان معارضة مونتاغ مقرونة بالهجوم المؤيد الذي كانت الجماعة الصغيرة المعادية للصهيونية تقوم به منذ عدة أشهر ورسائلهم الى الصحافة ونشراهم وبعضها كتبها لوسيان وولف باسم مستعار ومقابلاتهم الحماسية لموظفي الحكومة كل ذلك يجعلهم مسئولين عن صيغة التسوية التي قدمتها وزارة الحرب بعد أيام قلائل .

• • وفي التاسع من شهر اكتوبر أبرقت للقاضي برانديز بما يأتي :

لقد اقترحت الوزارة بعد بحث تمهيدى تعديل الصيغة على الشكل التالي :

« ان حكومة صاحب الجلالة تنظر بعين الرعاية الى انشاء وطن قومي للعنصر اليهودي وستبذل أقصى جهودها لتسهيل الوصول الى هذه الغاية على أن يفهم بجلالة بأن لا يعمل شيء يجحف بالحقوق المدنية والدينية للطوائف غير اليهودية الموجودة حالياً في فلسطين أو الحقوق والمركز السياسي للذين يتمتع بهما هذا النوع من اليهود الذين اطمأنوا تماماً لقوميتهم وجنسياتهم الحالية في أي بلد آخر ، ومن المحتمل جداً أن يطلب منا المثل أمام الوزارة عندما تنتهي المفاوضات في خلال اسبوع ومن الجوهري لنا أن لا نحصل على مصادقة الرئيس على النص فحسب بل على توصية منه لمنح هذا التصريح دون تأخير زد على ذلك أن أقصى رغبتنا في الحصول على تأييد منكم وعلى رسالة تفيض بالحماس من صهيوني أمريكا ومن البارزين من غير الصهيونيين نحن في حاجة ملحة الى تأييدكم » .

وبمقارنة النصين احدهما الذي اقرته وزارة الخارجية ورئيس الوزارة والآخر الذي وضع في ٤ اكتوبر بعد هجوم مونتاغ - يظهر التراجع المؤلم حيال ما كانت الحكومة نفسها مستعدة أن تقدمه فالأول ينص على أن « فلسطين يجب أن يعاد انشاؤها كوطن قومي للشعب اليهودي » والآخر يتكلم عن « تأسيس وطن قومي في فلسطين للعنصر اليهودي » والأول ينص فقط على أن الحكومة ستبذل أقصى جهودها لتأمين الوصول الى هذه الغاية وانها ستبحث الوسائل الضرورية مع المنظمة الصهيونية والثاني يبرز موضوع « الحقوق المدنية والدينية للطوائف غير اليهودية الموجودة حالياً » على وجه من الممكن معه أن ينسب لليهود المقاصد السيئة كما أن بالإمكان تفسيرها بأنها تعنى تقييد عملها أو تعطيلها بالمرة .

وهكذا فان المعارضين للصهيونيين هم وحدهم الذين وصلت أقوالهم لوزارة الحرب في جلسة ٤ اكتوبر ولم تعط لنا فرصة لتقديم وجهة نظرنا ولم تعرف الوزارة في واقع الأمر ماذا تفعل بهؤلاء المعرقلين من اليهود . أن سايكس وإيمري وأورمسي

غور احتاروا في أمرهم وفي النهاية تقرر أن يرسل النص الى ثمانية من اليهود أربعة من معارضى الصهيونية وأربعة من الصهيونيين لابتداء آرائهم ومقترحاتهم وأرسل مع النص كتاب جاء فيه :

« نظرا لتشعب الآراء التي وضحت في موضوع اليهود أنفسهم فان الحكومة ترغب في أن تصلها آراء الزعماء الممثلين لليهود كتابة سواء منهم الصهيونيون وغير الصهيونيين » .

فنفخ من جانبنا درسنا الصيغة وأعدنا بحثنا مقارنين النص القديم بالجديد فوجدنا الاختلاف وإضحا تماما ولكننا لم نجرؤ على التسبب في التأخير زيادة على ما حصل بأن نتمسك بالصيغة الأصلية التي لا تمثل رغبتنا فحسب بل وجهة نظر أعضاء الحكومة أيضا وقد اجبت على كتاب الحكومة قائلا :

« الا يكون من الانسب تبديل عبارة تأسيس الوطن القومي اليهودي بعبارة « إعادة تأسيس » وبذلك يلقي الضوء الحقيقي على المسألة برمتها ويشار الى العلاقة التاريخية والتقاليد القديمة وقلت أيضا هل لى أن اقترح عبارة « الشعب اليهودي بدلا من « العنصر اليهودي » .

« والاقتراح الاخير اشار به بالفعل برانديز » .

ثم «ستطرد قائلا : ان الرئيس ولسون الذى كان معنا من كل قلبه اعتبر أن نشر التصريح سابق لأوانه لأنه لا توجد حالة حرب قائمة بين أمريكا وتركيا وكان برانديز يسعى للحصول على تأييد علني من الرئيس ولسون بالعطف والمشاركة بالاحساس الا أنه لم يوفق في مسعاه هذا الا أن الكولونيل هاوس وكيل الرئيس ولسون أ برق في ١٦ أكتوبر الى الحكومة البريطانية بتأييد أمريكا لمضمون التصريح وكان هذا من أهم العوامل الفردية في تخطي الجمود الذى أوجده اليهود الانجليز من غير الصهيونيين » .

وفي ٢ نوفمبر وبعد اجراء مباحثات نهائية فى وزارة الحرب أصدر بلفور كتابه الشهير المعروف بتصريح بلفور .

وبينما كانت الوزارة مجتمعة لتصادق على النص النهائي كنت أنتظر خارج مكاتبها وكنت فى هذه المرة مدعوا فأحضر لى سايكس الوثيقة هاتفًا «أنه غلام يادكتور وايزمان » .

حسن - انى لم أحب هذا الغلام فى بادى الأمر فلم يكن الغلام الذى انتظرته الا انى كنت على علم بأن الأمر كان حدثا عظيما فاتصلت بزوجتى تليفونيا ثم ذهبت لرؤية احادها عام .

(١٤٣)

تقرير اللجنة الدولية

المقدم الى عصبة الأمم عن حائط المبكى (*)

ديسمبر ١٩٣٠

جناب النبيل أرتور هندرسن وزير الشؤون الخارجية لحكومة جلالتة البريطانية
تتشرف لجنة حائط المبكى الدولية بأن ترفع التقرير التالى الى حكومة
جلالتة البريطانية .
وقد علمت اللجنة بأن نسخة من هذا التقرير سترفع الى مجلس جمعية الأمم .

الفصل الأول

مقدمة

على أثر الاضطرابات التى وقعت فى فلسطين فى شهر آب سنة ١٩٢٩ عين وزير
المستعمرات لحكومة جلالتة البريطانية فى اليوم الثالث عشر من شهر ايلول لجنة
للتحقيق فى الاسباب المباشرة التى أدت الى وقوع الاضطرابات ولوضع التواصى بشأن
التدابير الواجب اتخاذها لمنع تكرارها .

وفى شهر كانون الأول سنة ١٩٢٩ بعثت لجنة التحقيق هذه برسالة الى وزير
المستعمرات تضمنت ، فيما تضمنته ، توصية بأن تتخذ حكومة جلالتة فيما وسعها
من التدابير لتعيين لجنة مؤقتة ، بأقرب ما يمكن ، بموجب المادة ١٤ من صك الانتداب
لفلسطين لتحديد الحقوق والادعاءات والمطالب بشأن حائط المبكى فى القدس . وقد
رأت لجنة التحقيق ان تحديد الحقوق والادعاءات والمطالب بشأن حائط المبكى بأسرع
ما يمكن لتدبير ضرورى حبا فى توطيد الأمن وانتظام الحكم فى فلسطين ، لذلك رأت
اللجنة انه يجب الاسراع بكل وسيلة ممكنة فى تشكيل لجنة تقوم بهذه المهمة وفى
سفرها الى فلسطين .

وفى الاجتماع الذى عقده مجلس جمعية الأمم بعد ذلك عرض المندوب البريطاني
المفوض على المجلس بضمعة اقتراحات تتفق مع تواصى لجنة التحقيق . وبعد أن نظر
مجلس جمعية الأمم فى آراء لجنة الانتدابات الدائمة اتخذ القرار الآتى فى ١٤ كانون
الثانى سنة ١٩٣٠ .

نقلا عن كتاب* الحق العربى فى حائط المبكى فى القدس الصادر عن مؤسسة الدراسات
الفلسطينية (سلسلة الوثائق الاساسية) .

» رغبة منه في وضع الدولة المنتدبة ، بناء على طلبها ، في مركز يمكنها من القيام بالمسؤوليات الملقاة على عاتقها بموجب المادة ١٣ من صك الانتداب على فلسطين في أحوال وظروف تكون أكثر موافقة لصيانة المصالح المادية والأدبية للشعب الذي وضع تحت انتدابها .

» ورغبة منه في عدم البت بأى وجه كان ، قبل البحث والاستقصاء فى المسائل المتعلقة بالأماكن المقدسة فى فلسطين التى قد يقتضى حلها فى المستقبل .

» وبما انه يرى ان مسألة حقوق ومطالب اليهود والمسلمين فى حائط المبكى تستدعى حلا سريعا نهائيا .

فقد قرر :

- ١ - ان يعهد الى لجنة بتسوية هذه الحقوق والمطالب .
 - ٢ - ان تؤلف هذه اللجنة من ثلاثة أعضاء من غير التبعة البريطانية على أن يكون أحدهم على الأقل من المتضلعين بالقانون ومن ذوى الاعتبار القضائى الذى يؤهله لهذا المنصب .
 - ٣ - ان تعرض أسماء الأشخاص الذين تود الدولة المنتدبة تعيينهم لعضوية هذه اللجنة على المجلس لأخذ موافقته عليهم على أن يستشير رئيس المجلس الأعضاء بشأنهم ان كان المجلس غير ملتمث .
 - ٤ - ان تنتهى مهمة هذه اللجنة حالما تضع قرارها بشأن الحقوق والادعاءات المشار اليها أعلاه .
- ومن اراد التوسع فى معرفة الأسباب التى دعت الى تعيين هذه اللجنة فليراجع ما جاء فى تقرير لجنة شو الذى سنقتبس منه فى مناسبات عديدة فيما يلى من هذا التقرير .

وقد بعثت حكومة جلالة الملك برسالة الى السكرتير العام لمجلس جمعية الأمم فى اليوم الثانى من شهر ايار سنة ١٩٣٠ - ذكرت فيها أسماء الأشخاص الذين اختارتهم لعضوية اللجنة ، وهم :

البل لوففرن : وزير الشؤون الخارجية فى حكومة اسوج سابقا ومن أعضاء مجلس الأعيان فيها - رئيسا .

شارلس بارد : نائب رئيس محكمة العدل فى جنيفا (سويسرا) ورئيس محكمة التحكيم النمساوية - الرومانية المختلطة .

س. فان كمبن : حاكم الساحل الشرقى لجزيرة سومطرة سابقا ومن أعضاء برلمان حكومة هولاندا .

وقد وافق مجلس جمعية الأمم فى ١٥ ايار سنة ١٩٣٠ على تشكيل اللجنة حسب اقتراح الحكومة البريطانية . وتبلغ رئيس والأعضاء اللجنة نبا تعيينهم رسميا بكتاب مؤرخ فى ٢٦ ايار سنة ١٩٣٠ بعثت به الى كل منهم وزارة الشؤون الخارجية لحكومة

جلاته البريطانية • وقام المستر ستيغ سالين من موظفي السلك السياسي لحكومة اسوج بوظيفة سكرتير للجنة •

وقد اجتمعت اللجنة ، للمرة الأولى ، في جنوا في ١٢ حزيران سنة ١٩٣٠ وابتحرت منها الى فلسطين في اليوم التالي بعد ان زودت قبل مغادرتها بمختلف الوثائق والمستندات المتعلقة بحائط المبكى مما نشره مجلس جمعية الأمم والحكومة البريطانية حتى ذلك الحين (أى التقارير والرسائل والمذكرات ووقائع الجلسات وهلم جرا) •

ووصلت اللجنة الى القدس في ١٩ حزيران وأقامت في فلسطين شهرا واحدا اذ انها غادرت القدس في ١٩ تموز •

وقد عقدت اللجنة جلستها الأولى يوم الاثنين الواقع في ٢٣ حزيران ولم تعقد جلسة ما في يومى الجمعة والسبت في ٢٠ و ٢١ حزيران لانهما يوما عطلة للمسلمين واليهود • وكانت اللجنة ، في أثناء اقامتها في القدس ، تعقد جلسة أو جلستين في كل يوم من أيام الاسبوع تقريبا خلا يومى الجمعة والسبت • وبلغ عدد الجلسات التى عقدتها ٢٣ جلسة خصصت الجلسة الأولى منها لالقاء الخطب الافتتاحية وللبحث في الأصول التى تتبع في التحقيق كما ان الجلسات الاربع الأخيرة خصصت لالقاء الخطب الختامية • وفى الجلسات الثماني عشرة الأخرى سمعت اللجنة افادات وشهادات الشهود • وقد عقدت جميع الجلسات فى بناية دوائر الحكومة بالقرب من باب العمود • واننا نرفق بهذا التقرير محضرا كاملا باجراءات اللجنة (الذيل الاول) (*) •

ذكر الرئيس فى الجلسة الافتتاحية ان اللجنة ، كى تقوم بالمهمة التى انيطت بها ستجرى تحقيقا نزيها و كاملا ، ان أمكن ، فى المسائل المتعلقة بحائط المبكى وانها ستصدر بعد انتهاء التحقيق قرارا يبينى كليا على اعتقادها الصادق مراعية ما للشرائع ومبادئ العدل والانصاف من حكم وشأن فى القضية المختلف فيها • ولما كان هذا ما تصبو اليه اللجنة فقد رجا الرئيس الفريقين المختصين أن يبذلا كل مساعدة لازمة لتسهيل مهمتها •

وقد تم الاتفاق فى هذه الجلسة ان يحضر اجراءات التحقيق هيئة من مندوبين المفوضين المعترف بهم كوكلاء عن كل من الفريقين المتداعيين • وطبقا لهذا الاتفاق ناب عن فريق اليهود الدكتور مردخاى الياش والمستر داود يلين والحاخام موسى بلاو ، الذين أبرزوا أوراق اعتماد من رئاسة الحاخامين فى فلسطين وجمعية الحاخامين العالمية ، والوكالة اليهودية لفلسطين والمجلس الملى اليهودى (فاعاد لومى) وجمعية اجودات اسرائيل • اما وكلاء فريق المسلمين فقد كانوا موكاين من قبل المجلس الاسلامى الأعلى وهم عونى بك عبد الهادى وأمين بك التميمى وأمين بك عبد الهادى والشيخ سليمان أفندى الجوخدار وأحمد زكى باشا وفخرى بك الحسينى وفخرى بك البارودى وفائز بك الحورى والشيخ حسن أفندى أبو السعود وجمال أفندى الحسينى وعزت أفندى دروزة ومحمد على باشا والشيخ راجب أفندى الدجاني وعبد الله أفندى الفضلى وعبد العالى أفندى جوايى والشيخ حسن أفندى الانصارى . وفى الاستطاعة القول ان الأشخاص الواردة أسماؤهم أعلاه ومن جملتهم أعضاء مختلف الوفود الذين مثلوا أمام اللجنة قد مثلوا مسلمى جميع الأقطار الاسلامية تقريبا فى

(*) لم يدرج فى التقرير •

العالم بما في ذلك مراكش والجزائر وطرابلس الغرب ومصر وغيرها من البلاد الافريقية وفلسطين وسوريا وشرقي الأردن والعراق والعجم والهند البريطانية والهند الهولندية الشرقية وغير ذلك من البلاد في الشرقين الأدنى والأقصى .

وكان قد تقرر بموافقة الفريقين أن يقوم اليهود مقام المدعى وعلى ذلك يفتتحون الدعوى بينما ان المسلمين يقومون مقام المدعى عليه .

أما فيما يتعلق بالاصول الواجب اتباعها فقد تقرر بموافقة الجانبين أن تتبع حيثما استطاع الأصول القضائية العادية المتبعة في المحاكم الانكليزية وهكذا فلن وكلاء الفريقين يستدعون شهودهم ويستجوبونهم ويبرزون للجنة البيئات التحريرية وإثنية ويناقشون الشهود الذين يستدعيهم الفريق الآخر ويدلون بمرافعاتهم كلما رأوا ذلك مناسباً . بينما ان اللجنة تصفى ، على العموم ، الى ما يقوله الشهود الذين يستدعيهم الفريقان والى البيئات الاخرى التى يدل بها محتفظة لنفسها بحق استنحوا شهود آخرين تستدعيهم بذاتها أو بناء على طلب حكومة فلسطين . على ان اللجنة بحكم صفتها هذه ، لم يكن من صلاحيتها تحليل الشهود ولذلك يمكن تحليفهم أو تكليفهم باعطاء تأكيد على صحة كلامهم يضاهى اليمين أمام قاض ذى صلاحية في القدس توفيقاً لاحكام قوانين فلسطين .

وفى أثناء الجلسات التى عقدتها اللجنة سمعت شهادة ٥٢ شاهدا استدعى واحدا وعشرين منهم وكلاء فريق اليهود وثلاثين منهم وكلاء فريق المسلمين وشاهدا واحدا ، هو موظف بريطاني ، استدعته اللجنة . وقد الحق بهذا التقرير قائمة بالجلسات التى عقدتها اللجنة وبأسماء الشهود الذين ادوا الشهادة أمامها (الذيل الثاني) . وقد أبرز فى أثناء الجلسات ٦١ وثيقة أو مجموعة من الوثائق ، منها ٣٥ وثيقة قدمها فريق اليهود و ٢٦ وثيقة قدمها فريق المسلمين . وقد أثبتنا فى الذيل الثالث موجز هذه الوثائق .

وقد اتخذت اللجنة ، فضلا عن الجلسات العادية التى عقدتها ، تدابير مختلفة للوقوف على معلومات وافية بقدر الامكان بشأن المسائل التى لها علاقة بالأمور المختلف عليها . وهكذا قامت اللجنة على أثر وصولها الى القدس ، مصحوبة بموظفين بريطانيين بزيارة الحرم الشريف وحائط المبكى وضواحيه وأهم الكنائس المائدة للطائفة الاشكنازية والطائفة السفاردية فتتمكنت بذلك من درس حالة المباني المختلفة وما جاورها ومزيتها الخاصة عن كتب ، فضلا عن انها التت بأمور أخرى ذات علاقة بموضوع الخلاف ، وبشعائر وطقوس العبادة المتبعة لدى المذاهب المختلفة . وعلاوة على ذلك فقد ذهبت مرات عديدة بصفة شخصية وبدون ان يرافقها أحد الى حائط المبكى والحرم الشريف كما انها أوفدت أحد أعضائها الى المحكمة الشرعية الاسلامية بالقدس كي يتمكن بالاشتراك مع وكلاء الفريقين وموظفى المحكمة ذوى الشأن من الكشف على سندات الملكية الخاصة بحائط المبكى وجواره .

ونظرا للأهمية الخاصة التى تعلق على الحالة الراهنة (ستاتيكيو) فى الأماكن المسيحية المقدسة فقد قامت اللجنة بزيارات طويلة لهذه الأماكن وعلى الأخص كنيسة القبر المقدس وكنيسة المهد فى بيت لحم حيث أوضح للجنة موظفون بريطانيون من ذوى اللام والخبرة ورجال الدين من مختلف الكنائس المسيحية الحالة الراهنة (الستاتيكيو) الخاصة بهذه الأماكن .

وفي جميع أدوار التحقيق بذل مندوبو الفريقين للجنة ، عن طيب خاطر وبمقدرة فائقة ، كل مساعدة في التحقيق الذي قامت به .

وقد أدت حكومة فلسطين وموظفوها على اختلافهم خدمات قيمة للجنة ولذا فإن اللجنة تود بوجه خاص ان تعرب في هذا المقام عن تقديرها لروح الثقة التي أدبت بها هذه المساعدة لها ، وقد أعربت قبيل مغادرتها فلسطين عن شكرها في كتاب بعثت به الى حكومة فلسطين أثبت في آخر هذا التقرير (الذيل الرابع) .

ولا يسع اللجنة في الختام الا أن تقول انها رأت ان الواجب يقتضى عليها بالسعى لاجراء تسوية ودية بين الفريقين وأن تكن براءة تعيينها لم تشر صراحة الى اجراء ذلك وكى يتسنى للجنة الوصول الى هذه الغاية ، ان أمكن ، عقدت عددا من الجلسات السرية مع مندوبى كل من الفريقين على انفراد ومع مندوبى الفريقين معا . ثم عاد الرئيس فأكّد للفريقين فى الجلسة الختامية ان الوصول الى حل يتفق عليه بينهما يفضل كثيرا على قرار تصدره اللجنة ووعد بأن يبقى المجال مفتوحا لغاية أول ايلول وبأن اللجنة فى هذه الفترة تقبل أية مقترحات أو اتفاقات قد يضعها الفريقان فى سبيل تحقيق تلك الغاية . وقد استمرت المفاوضات ، بعد سفر اللجنة ، بين الفريقين بحضور مندوبى حكومة فلسطين . وتلبية لرجاء رفع الى اللجنة مددت المدة المعينة لاتمام المفاوضات بين الفريقين ، الى ١٥ ايلول فى المرة الأولى ثم الى ٨ تشرين الأول . وانه لمن بواعث الأسف الشديد أن تتحقق اللجنة ان تلك المفاوضات قد أحبطت وانها ما زالت كذلك لغاية الآن .

وبناء على ذلك فقد اجتمعت اللجنة فى استوكهلم من ٢٧ تشرين الأول الى ١ تشرين الثانى ، وعقدت جلستها الختامية فى باريس من ٢٨ تشرين الثانى الى ١ كانون الأول .

الفصل الثانى

فى وصف حائط المبكى والأماكن المجاورة له

من أراد الامام بموقع الحائط الغربى أو حائط المبكى (ويطلق عليه باللغة العربية اسم « البراق » وباللغة العبرية اسم « كوتل معراق ») والأماكن المجاورة له فليراجع خارطة أعدتها حكومة فلسطين ورافقت بهذا التقرير (الذيل الخامس) * .

ان حائط المبكى جزء لا يتجزأ من الحائط الغربى للحرم الشريف القائم فى موقع الهيكل اليهودى القديم ، حيث يقوم الآن مسجدان . وفى الواقع ان الحرم الشريف مرتفع فسيح قائم الزوايا تبلغ مساحته بضع مئات من الأمتار طولا وعرضا . والمسجد الأقصى وهو أحد هذين المسجدين يلاحق الحائط الخارجى الجنوبى للحرم الشريف ويمتد من جهته الجنوبية لغاية حائط المبكى . أما المسجد الآخر وهو المعروف بقبة الصخرة أو كما يطلق عليه عادة « مسجد عمر » فيقع فى وسط ساحة الحرم الشريف .

(*) لم تدرج فى التقرير .

والحائط الغربى للحرم الشريف هو ، على العموم ، بناء يبلغ طوله ما يزيد على المائة متر وعلوه نحو العشرين مترا . والحجارة الضخمة الكبيرة الكائنة فى أسفل بناء الحائط وعلى الأخص المداميك الستة المنحوتة منها يرجع عهدها حسب رأى أغلب علماء الآثار الى زمن هيكل هيرودس (أى الهيكل الثانى الذى أعيد بناؤه) . ويرى على عدد من هذه الحجارة كتابات عبرية بعضها منقوش والبعض الآخر محفور . ويعلوها ثلاثة مداميك من الحجارة غير المنحوتة يرجع انها من بقايا العصر الرومانى (ويرجع تاريخها الى الزمن الذى أعاد فيه الامبراطور اديانوس بناء مدينة القدس كاستعمرة رومانية) . أما الطبقات العليا من حجارة الحائط فهى أحدث عهدا ومن المرجح انها ترجع الى سنة ١٥٠٠ بعد الميلاد . وتدل الابحاث الحديثة ان حدود الحائط تتفق مع حدود ساحة هيكل الملك سليمان ويظن ان بعض مداميك من الحائط لا تزال مدفونة تحت الأرض .

أما ذلك القسم من الحائط الذى يقوم حوله الحلاف بين اليهود والمسلمين فهو عبارة عن ثلاثين مترا من الحائط الخارجى المذكور آنفا . ويمتد أمام ذلك القسم من الحائط رصيف لا يستطاع السلوك اليه من الطرف الشمالى الا بواسطة زقاق ضيق يبتدى من شارع الملك داود (باب السلسلة) ويمتد هذا الرصيف جنوبا الى حائط آخر . ويفصل هذا الحائط بخط مستقيم رصيف حائط الميكى عن بضعة بيوت خصوصية وعن موقع مسجد البراق فى الجهة الجنوبية . وفى سنة ١٩٢٩ فتح باب عند الطرف الجنوبى من الحائط الأخير يؤدى الى تلك البيوت وإلى المسجد . ويقوم عند الطرف الشمالى من الرصيف حائط ثالث فيه باب يفصل هذه الجهة عن الفناء الكائن أمام مقر المفتى الأكبر .

ويبلغ عرض الرصيف الكائن أمام الحائط نحو أربعة أمتار . وقد شرحنا حدوده من جهاته الثلاث فيما تقدم . أما من جهته الرابعة (أى الجهة المقابلة لحائط الميكى) فيحدها الحائط الغربى وبيوت المحلة المعروفة بمحلة المغاربة . ويوجد فى هذه الجهة بابان يؤديان الى بيوت المغاربة .

هذا هو الرصيف الكائن عند أسفل الحائط الذى أشرنا اليه أعلاه والذى اعتاد اليهود الذهاب اليه لأداء التضمرات (*) .

وعلى مسافة قصيرة من الرصيف فى الجهة الجنوبية منه ، توجد داخل الحائط غرفة صغيرة (أو تجويف) تقول التقاليد الإسلامية بأن النبى محمدا ربط براقه فيها ليلة أسرائه من المسجد الحرام . ولهذا السبب أصبح الحائط معروفا لدى المسلمين بالبراق .

وقبل أن نتقدم بالبحث لابد لنا من القول انه لما كنا فى القدس لم يكن الحائط وما جاوره بنفس الوضعية التى كان فيها قبل الحرب . ذلك انه كما ذكرت لجنة شو فى تقريرها أجريت فيه بعض تغييرات هى : -

١ - إقامة بناء جديد فوق الطرف الشمالى منه .

٢ - تحويل دار كائنة فى الطرف الجنوبى من الرصيف الى زاوية .

٣ - فتح الباب الذي اشرنا اليه فيما تقدم والذي يؤدي من الزاوية الى الرصيف الكائن امام الحائط وبذلك أصبح هنالك ممر من ساحة الحرم (بواسطة باب المغاربة) الى الرصيف .

الفصل الثالث

لمحة تاريخية

تحقيقا للغاية التي ننشدها لا نرى حاجة الى سرد تاريخ فلسطين بإسهاب . الا ان المسألة التي نبحث فيها لذات صلة وثيقة بتاريخ البلاد تجعل من المرغوب فيه ذكر الحوادث الرئيسية .

كان يقطن فلسطين في العصور الأولى عدد من الشعوب معظمهم من الجنس السامي . وأقدم هذه الشعوب على ما هو معلوم الكنعانيون الذين كانوا تحت حكم المصريين .

وفي عهد الكنعانيين ، حسب التقاليد التي يحتفظ بها كلا الشعبين ، اليهود والعرب ، غادر ابراهيم - جدهما المشترك - مدينة أور في أرض الكلدانيين الى أرض كنعان التي أصبحت فيما بعد مهذا لشعب اسرائيل (*) وهذه الفكرة القائلة بأن اليهود والعرب هم في الأصل من سلالة واحدة والتي تقوّت على مدى الأجيال ، كما هو الواقع ، بما نسبته اليها التقاليد من حوادث عديدة مهمة قد لعبت دورا مهما في العلاقة المتبادلة بين الشعبين .

وبعد خلاص اليهود من عبوديتهم في مصر وعودتهم الى فلسطين ، جمع الملك داود شمل اسباط اسرائيل وأسس مملكة تولى عرشها حوالي سنة ألف قبل الميلاد . وقد بلغت هذه المملكة قمة مجدها في زمن الملك سليمان الكبير ابن داود . وبني الملك سليمان في مدينة القدس الهيكل الأول الذي ذاع صيت عظمته وجماله في جميع الأقطار بفضل الكتب المقدسة والمؤرخين . وقد بنى هذا الهيكل على مرتفع جبل موريا وهو المكان المعروف الآن بساحة الحرم الشريف .

وعلى اثر وفاة الملك سليمان ، أصبح تاريخ شعب اسرائيل أو بالأحرى شعب مملكتي اسرائيل ويهوذا في أغلب ادواره - وكانت القدس اذ ذاك عاصمة مملكة يهوذا - عبارة عن سجل حروب اهلية ومناوشات مع قبائل غريبة .

وحوالي سنة ٧٢٠ قبل الميلاد دمر الاشوريون مملكة اسرائيل وسبوا سكانها .

وهاجم نبوخذ نصر ، ملك بابل ، مملكة يهوذا حوالي سنة ٦٠٠ قبل الميلاد ، ودمر مدينة القدس وهيكل سليمان في سنة ٥٨٧ ، وسبى اكثر سكانها الذين لم يستطيعوا الرجوع الى بلادهم الا بعد مرور ٥٠ سنة تقريبا لما افتتح كورش ملك الفرس بابل .

(*) دفن ابراهيم في مدينة الخليل (حبرون) حيث اقسام الحرم الابراهيمي - نسبة اليه - ولايسمح لليهود بالدخول الى هذا الحرم . الا ان اليهود اعتادوا لغاية سنة ١٩٢٩ أن يقدموا تضرعاتهم عند القسم السفلى من الحائط الخارجى للحرم الابراهيمي .

ومما جاء في سفر ارميا ان اليهود الذين بقوا في الأرض المقدسة مدة السبى ألغوا عادة الذهاب الى اطلال الهيكل للعبادة . وبعد عودة اليهود الى فلسطين أعيد بناء الهيكل في مكانه الاول حوالي سنة ٥٢٠ - ٥١٥ قبل الميلاد . وفي القرن التالي وضع عزرا ونحميا طقوسا دينية لليهود .

وفي سنة ٣٢٢ قبل الميلاد خضع اليهود لحكم المكدونيين وعاملهم الملك انطيوخوس الرابع بشدة وقساوة وهدم الهيكل الثاني بعد قمع الفتنة التي قام بها اليهود سنة ١٧٠ قبل الميلاد . ثم استقل اليهود في حكم البلاد مدة من الزمن الى ان افتتحها الرومان ودخل القائد بومبيوس القدس سنة ٦٣ قبل الميلاد .

وحسبما تروى التقاليد - (التلموذ البابلي - سفر مكوث ٦٤) اعتاد اليهود في هذه المدة أيضا ، أى بعد خراب الهيكل الثاني ، الذهاب الى اطلال هيكلهم المقدس .

وفي سنة ٤٠ قبل الميلاد أصبح هيرودوس ملكا على اليهودية بمساعدة الرومانيين واستعادت المملكة اليهودية في زمن حكمه بعضا من عظمتها السابقة . وقد أعاد الملك هيرودوس بناء الهيكل للمرة الثالثة .

غير ان حياة هذا الهيكل كانت اقصر من حياة الهيكلين اللذين سبقاه اذ انه في سنة ٧٠ بعد الميلاد افتتح مدينة القدس طيطس الذى أصبح بعدئذ قيصر الرومانيين ودمر كما فعل نبوخذ نصر قبله بستة قرون ونصف ، المدينة بأسرها والهيكل ايضا ولم يبق من الهيكل سوى قسم من حائطه الغربى فقط .

وقد جاء في كتاب «جروسالم نوفيل» لمؤلفيه فنسانت وابل من الاباء الدومنيكان (طبعة باريس سنة ١٩٢٢ - ٢٦) ان اليهود في اثناء الدور الاول بعد خراب هيكل هيرودس استمروا على الذهاب الى اطلاله والبكاء عندها . وتقول التقاليد ان مكان بكاء اليهود في ذلك الزمن كان الصخرة القائمة على جبل موريا حيث يقوم الآن مسجد قبة الصخرة .

وقد جعل الامبراطور ادريانوس (سنة ١١٧ - ١٣٨ بعد الميلاد) مدينة القدس مستعمرة رومانية اطلق عليها اسم العاصمة ايلياء وحظر على اليهود دخول القدس ومن هنا يبدأ عهد تششت اليهود في جميع اقطار العالم . وفي الاستطاعة القول انه منذ ذلك الحين لم تكن تقيم في فلسطين أمة يهودية مع انه رغما عن ذلك كان يقطن البلاد بعض اليهود يختلف عددهم بالكثرة والقلة باختلاف درجة التسامح التي كان يبديها نحوهم من تعاقب على البلاد من الحكام .

وجاء ايضا في كتاب اباء الدومنيكان المشار اليه اعلاه ان اليهود ، حتى بعد ان حظر عليهم دخول البلاد ، نجحوا في المجيء الى القدس مرة في السنة على الاقل . ويلوح ان مكان نواح اليهود كان في ذلك الزمن على جبل الزيتون حيث كان يستطيع المصلون مشاهدة اطلال الهيكل عن بعد . ومنذ سنة ٣٣٣ بعد الميلاد وصاعدا عندما زار « حاج بوردو » الأرض المقدسة وعرف ان « جميع اليهود كانوا يأتون مرة في السنة فيبكون وينوحون بالقرب من الحجر كان البقية الباقية من الهيكل المقدس » كانت هناك تقاليد مستمرة نوعا ما بشأن قيسام اليهود بتضرعاتهم عند اطلال الهيكل أو بالقرب منه .

وبعد تفكك عرا الامبراطورية الرومانية خضعت فلسطين لقيصرية البيزنطيين الذين حكموا البلاد منذ سنة ٤٠٠ بعد الميلاد تقريبا .

وحوالى سنة ٦٣٧ بعد الميلاد دخل العرب الفاتحون فلسطين واستولوا على القدس فجعل الخليفة عمر بن الخطاب مدينة القدس عاصمة مملكة فلسطين العربية ، واخذ العرب يقيمون المباني الاسلامية المقدسة على جبل موريا المهجور الذى كان لا يزال مطلا على المدينة ، وفى القرن السابع بنى فى القسم الجنوبي الغربى من ساحة الهيكل المسجد الاقصى ، وهو مسجد ذو قدسية خاصة للمسلمين لكونه ثالث الحرمين بعد الحرم المكى والحرم المدنى (نسبة الى مكة والمدينة) ولذلك ينظر اليه المسلمون بعين الاحترام والتقديس ويحجون اليه من جميع الاقطار الاسلامية . وقد أقيم فى وسط جبل موريا مسجد قبة الصخرة . وبذلك أصبحت ساحة الهيكل أو الحرم الشريف كما أسماه العرب مكانا ذا قدسية عظيمة للمسلمين فى جميع أنحاء العالم . ومما تجدر ملاحظته بوجه خاص ان هذا العهد يرجع مبداء الى ما قبل ثلاثة عشر قرنا ، اذا استثنينا الفترة التى احتل فيها الصليبيون البلاد .

وهناك عدد من المؤرخين اليهود فى القرنين العاشر والحادى عشر نذكر منهم بن ماير والرابى صموئيل بن البطيل وصولومون بن يهودا وغيرهم ممن كتبوا عن ذهاب اليهود الى حائط المبكى لاقامة الشعائر الدينية عنده حتى لما كانت مقاليد البلاد فى يد العرب

وقد ورد فى كتاب وضعه أحد الزوار المسيحيين فى القرن الحادى عشر الذى تحاشى ذكر اسمه ما يفيد استمرار مجئ اليهود الى القدس كل سنة .

وقد تخلل الحكم العربى وصول الصليبيين واحتلالهم القدس سنة ١٠٩٩ للميلاد ، فعاملوا اليهود فى بادئ الامر بكل قساوة وشدة الا انهم أصبحوا أكثر تسامحا معهم فيما بعد . ويقول بنجامين تودىلا (سنة ١١٦٧) ان حائط المبكى أصبح فى الدور الأخير من عهد الصليبيين مكانا تقام فيه الصلاة الدائمة . ثم عاد العرب فامستولوا على البلاد فى أواخر القرن الثانى عشر ودعا صلاح الدين الملك العربى العظيم ، اليهود الى العودة الى فلسطين .

وفى القرنين التاليين لذلك العهد لم يرد لفلسطين ذكر فى التاريخ تقريبا . ومما يجب ذكره فى هذا الصدد انه فى سنة ١١٩٣ للميلاد وقف الملك الأفضل بن صلاح الدين مساحة من الأرض تجاه الحائط وقفها لجهات الخير والبر حسب الشرع الاسلامى . وسنبحث فى حكم الوقف فى فصل تال من هذا التقرير . وفى سنة ١٣٢٠ وقف أبو مدين الفوئ البيوت المعروفة باسم محلة المغاربة (راجع ما تقدم) على حجاج المغاربة ومازالت هذه المحلة تعرف باسمهم لغاية الآن .

وفى سنة ١٥١٧ افتتح البلاد الأتراك واستولوا عليها وقد دام الحكم التركى لغاية الحرب العظمى ، اذا استثنينا تسع سنوات ، اعتبارا من سنة ١٨٣١ ، احتل فيها المصريون البلاد . اما فيما يتعلق بحائط المبكى وكيفية اعتباره فى أثناء العهد التركى فهناك آراء شتى فى هذا الصدد تفوق مانستطيع سرده فى هذا التقرير - وردت فى مؤلفات مختلف السياح الذين سباحوا الأرض المقدسة وعلى الأخص فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، وهى تدل على أن اليهود استمروا على المجئ الى

حافظ المبكى وجواره لتقديم تضرعاتهم . وفي سنة ١٦٢٥ وردت اشارة لأحد الباحثين ،
الذى لم يذكر اسمه ، الى اقامة « صلوات منظمة » عند الحائط لأول مرة .

وفي أثناء المدة المبحوث عنها اتخذ أولياء الأمر الذين عنوا بمعالجة هذه المسألة
قرارات ذات أهمية في شأن حافظ المبكى . وفي أثناء قيام اللجنة بالتحقيق في القدس
أبرز وكلاء فريق المسلمين مرسوما أصدره ابراهيم باشا في شهر ايار سنة ١٨٤٠
حظر به على اليهود تبليط الممر الكائن أمام الحائط . ورخص لهم بزيارته فقط « على
الوجه القديم » . وأشار وكلاء فريق المسلمين أيضا الى القرار الذى كان قد اتخذته
مجلس الإدارة سنة ١٩١١ وبه حظر على اليهود استعمال بعض أدوات عند الحائط .
بينما أن وكلاء فريق اليهود لفتوا نظر اللجنة بوجه خاص الى فرمان صادر من السلطان
عبد الحميد سنة ١٨٨٩ منع فيه التعرض للأماكن التى يجرى فيها اليهود الزيارات
الطقسية والكائنة فى الجهات التابعة لرئاسة الحاخاميين ولرأسهم اندينية . وفتوا
نظر اللجنة أيضا الى فرمان صادر سنة ١٨٤١ يقال بأنه بنفس المعنى والى فرمانين
آخرين صادرين سنة ١٨٩٣ و ١٩٠٩ يؤيدان ما جاء فى فرمان الصادر سنة ١٨٨٩
وقد ارفقنا بهذا التقرير ترجمة المرسوم الصادر سنة ١٨٨٩ وقرار مجلس الإدارة
المتخذ سنة ١٩١١ والفرمان الصادر سنة ١٨٨٩ (الذيل ٦ - ٨) اما فرمان الصادر
سنة ١٨٤١ فلم يبرز فى معرض البيئة .

وفى شهر تشرين الأول سنة ١٩١٤ انضمت تركيا الى دول الائتلاف فى الحرب
العظمى . وفى خريف سنة ١٩١٧ دخلت فلسطين جيوش الحلفاء بقيادة الجنرال
النبى واحتلت القدس فى أوائل كانون الأول من تلك السنة . وقد أصدر الجنرال
النبى المنشور الآتى عندما دخل القدس رسميا فى كانون الأول سنة ١٩١٧ .

« . . . وطالما أن اتباع الأديان الثلاثة الكبرى فى العالم ينظرون الى مدينتكم
بعين العطف والاحترام ، وبما أن أرضها قد تقديست من الصلوات والزيارات التى قام
بها جماعات كبيرة من الوريثين والأتقياء من الأديان الثلاثة لأجيال عديدة ، لذلك أعلن
لكم بأن جميع المباني والأماكن والمواقع والمقامات المقدسة والأوقاف على اختلاف أنواعها
وأماكن العبادة المعتادة العائدة للأديان الثلاثة سيحافظ عليها وتصلح وفقا للعادات
المرعية واعتقادات أولئك الذين ينظرون إليها بعين التقديس » .

وفى أثناء زحف جيوش الحلفاء فى فلسطين وضع المستر بلفور ، وكان آنذاك
وزير الشؤون الخارجية لحكومة جلالتة البريطانية ، التصريح الآتى بالنيابة عن حكومة
جلالتة فى ٢ تشرين الثانى سنة ١٩١٧ .

« ان حكومة جلالة الملك تنظر بعين العطف الى تأسيس وطن قومى للشعب
اليهودى فى فلسطين وستبذل جهدا لتسهيل تحقيق هذه الغاية ، مع البيان الجلى
بأنه لا يفعل شيء يغير الحقوق المدنية والدينية التى تتمتع بها الطوائف غير اليهودية
القيمة فى فلسطين الآن ولا الحقوق او المركز السياسى الذى يتمتع به اليهود فى
البلدان الأخرى » .

وقد دامت الادارة العسكرية البريطانية فى فلسطين لغاية ١ تموز سنة ١٩٢٠
عندما أنشئت ادارة مدنية يرأسها المندوب السامى لحكومة جلالتة .

وفى ٢٠ كانون الأول سنة ١٩٢١ اصدر المندوب السامى نظام المجلس الاسلامى
الشرعى الأعلى وبموجبه عهد لهذا المجلس بادارة شئون الاوقاف الاسلامية والمحاكم

الشرعية الإسلامية في فلسطين • اما اعضاء هذا المجلس فينتخبون انتخاباً من هيئة انتخابية •

وقد عهد مجلس عصبة الأمم في ٢٤ تموز سنة ١٩٢٢ الى الحكومة البريطانية بالانتداب على فلسطين ، ذلك الانتداب الذي اشارت اليه معاهدة سيفر لسنة ١٩٢٠ مع أن هذه المعاهدة لم توضع موضع الاجراء قط وقد وضع الانتداب موضع التنفيذ رسمياً في ٢٦ ايلول سنة ١٩٢٣ بعد أن وقعت تركيا على معاهدة لوزان • وفيما يلي نص بعض مواد صك الانتداب على فلسطين التي لها علاقة بالمسألة المتنازع عليها •

المادة الثالثة عشرة

« تأخذ الدولة المنتدبة على عاتقها ، مع ضمان جميع مقتضيات الامن والنظام ، كل مسئولية بشأن الاماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية في فلسطين وصيانة جميع الحقوق المريعة وتأمين حرية السلوك الى الاماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية وحرية العبادة ولا تكون مسئولة عن جميع الحقوق المتعلقة بها الا تجاه جمعية الامم على انه ليس في هذه المادة ما يمنع الدولة المنتدبة من أن تتفق مع الحكومة على ما تراه ضروريا لأجل تنفيذ أحكام هذه المادة وعلى ألا تفسر أحكام صك الانتداب هذا بأنها هؤول الدولة المنتدبة حق التعرض لجوهر او ادارة المقامات الإسلامية البعثة المقدسة المصونة امتيازاتها » •

المادة الرابعة عشرة

« تعين الدولة المنتدبة لجنة خاصة لدروس وتعريف وتحديد جميع الحقوق والادعاءات المختصة بالاماكن المقدسة والعائدة لمختلف الطوائف الدينية في فلسطين وتعرض شكل تعيين اعضاء اللجنة وتأليفها ومهامها على مجلس عصبة الامم للموافقة عليها • ولا تعين اللجنة ولا تقوم بمهامها بغير موافقة المجلس »

المادة الخامسة عشرة

« على الدولة المنتدبة ان تتأكد من ان الحرية الدينية التامة وحرية القيام بجميع شعائر العبادة مضمونتان لجميع المذاهب بشرط المحافظة على النظام العام والآداب فقط • ويجب ألا يكون هنالك أى تمييز بين سكان فلسطين سواء بسبب الجنس أو الدين أو اللغة ، وألا يمنع شخص من دخول فلسطين بسبب معتقده ، الديني فقط •

ويجب ألا تمس حقوق الطوائف في تولى شئون مدارسها لتعليم أبنائها بلغتهم ولا أن يحجب بها على أن يكون ذلك مطابقاً لمقتضيات التعليم العمومية التي قد تفرضا الحكومة » •

المادة السادسة عشرة

« تكون الدولة المنتدبة مسئولة عن القيام بما تقتضيه المحافظة على النظام العام والحكم المنتظم من الاشراف على الهيئات الدينية والحيرية من جميع المذاهب في فلسطين . ومع مراعاة هذا الاشراف لا يجوز أن تتخذ أية تدابير في فلسطين من شأنها عوق أعمال هذه الهيئات أو التعرض لها ولا اجراء تمييز بين ممثلي هذه الهيئات أو اعضائها بسبب دينهم أو جنسيتهم » .



أما الجمعية الصهيونية وهى « الوكالة اليهودية الصالحة » المعترف بها في المادة الرابعة من صك الانتداب فقد كانت تمثلها في فلسطين لغاية شهر آب ١٩٢٩ ، اللجنة التنفيذية الصهيونية التى انتخب اعضاءها المؤتمر الصهيونى . أما الآن فقد حلت محل هذه اللجنة الوكالة اليهودية . وقد انتخبت هذه الوكالة في المؤتمر المشترك الذى عقده الصهيونيون وغير الصهيونيين في مدينة زوريخ في شهر آب سنة ١٩٢٩ .

وقد فرضت المادة الحادية والعشرون من صك الانتداب وضع قانون للآثار القديمة ويعرف هذا القانون بقانون الآثار القديمة لسنة ١٩٢٩ . ويعتبر حائط المبكى مكانا أثريا بالمعنى المفهوم من القانون ولذلك فهو مشمول بحماية دائرة الآثار القديمة .

وقد حملت الاختلافات الناشئة عن مشكلة حائط المبكى وزير المستعمرات البريطانية على نشر « كتاب أبيض » في شهر تشرين الثانى سنة ١٩٢٨ يحدد خطة حكومة جلالتة في المسألة . وقد ارفقنا نسخة من هذا الكتاب بهذا التقرير (الذيل التاسع) وبعد الاضطرابات التى وقعت في السنة الماضية أصدر المندوب السامى فى اواخر شهر ايلول سنة ١٩٢٩ تعليمات موقفة بشأن استعمال حائط المبكى وقد ارفقنا نسخة من هذه التعليمات بهذا التقرير أيضا (الذيل العاشر) .

الفصل الرابع

مطالب وادعاءات

نتنقل الآن الى البحث في مطالب وادعاءات كل من الفريقين والظروف التى أدت الى اثارتها .

أدلى الدكتور مردخاي الياش والمستر دافيدلين والحاخام موسى بلانو بحجج وبراهين فريق اليهود شفهيا امام اللجنة وقدموا لها ايضا مذكرة خطية وضعها بالنيابة عن مختلف الهيئات والجمعيات اليهودية الدكتور كورش ادلر وبعض كبار رجال اليهود فى القدس . كما أن عونى بك عبد الهادى واحمد زكى باشا ومحمد على باشا ادلوا بحجج وبراهين العرب شفهيا وأبرزوا وثائق ومستندات عديدة .

وتلخص حجج وبراهين الفريقين التى ادلوا بها أمام اللجنة فى اثناء التحقيق الذى قامت به فى القدس بما يلى :

(أ) عادة اليهود بالذهاب الى الحائط للنواح .

تستند هذه العادة الى فكرة أساسية منشؤها الديانة اليهودية كما ورد فى سفر الملوك الاول (الاصحاح الثامن - العدد ١١) هى ان الحضور الالهى يملأ هيكل الملك سليمان . وهذا ما جاء فى ذلك الاصحاح بالحرف : « لأن مجد الرب ملا بيت الرب » وعلى هذا الأساس ما فتىء اليهود يعتبرون الهيكل من أقدس الأماكن المقدسة لديهم ، ولذلك أخذوا لأجيال عديدة حلت ، ومازالوا الى الآن ينحون على خراب الهيكل ومن هنا نشأت عادة مجيئهم الى بقايا واثار المكان الذى كان فيما مضى بيتا للرب كى يقوموا عند الحائط بالبكاء والنواح .

ويزعم اليهود ان هذه العادة ترجع الى أقدم الازمنة ، اى الى ما بعد خراب الهيكل .

ويدعى اليهود بأن ذلك يؤيده ما ورد فى سفر ارميا (الاصحاح الحادى والاربعون ، العدد ٥) حيث قيل ان « ثمانين رجلا جاءوا من مختلف انحاء البلاد ويدهم تقدمه ولبان ليدخلوها الى بيت الرب » . ولما كان الهيكل غير قائم فى ذلك الحين فلا بد من ان التقدمات كانت توضع فى المكان الذى كان الهيكل قائما عليه . وكان اليهود ، حسبما جاء فى مؤلفات كتابهم فى الاجيال الاولى من التاريخ المسيحى ، يأتون الى الحائط حتى فى الزمن الذى لم يكن فى مدينة القدس احد من مواطنيهم تقريبا . ويعتقد اليهود أن « الكوتل » معرافى ، لا يمكن هدمه على الاطلاق لأن الحضور الالهى (شكينه) مستقر فيه على الدوام .

وقد جاء فى كتاب وضعه أحد الرابانيين من عصر التلمود البالى والتلمود 'الأورشليمى' وصف « الحضور الالهى » الذى يثبت إيمان المؤمنين . وينبئنا كتاب «جروسالم توفيل» (القدس الجديدة) لمؤلفيه فنسانت وآبل ، من الابهاء الدومنيكان ، الذى اشرنا اليه فيما تقدم ان اباطرة الرومان كانوا يسبحون لليهود فى العصور الأولى بالمجىء الى القدس وبإداء فروض العبادة داخل ساحة الهيكل وبالصعود فى بعض الأحيان الى جبل الزيتون لرؤية المكان المقدس عن بعد وتلاوة الصلوات والنواح . وقد ايد فريق اليهود حججهم القائلة بأن اليهود كانوا يؤدون تضرعاتهم عند الحائط بدون انقطاع بما ذكره اولئك الكتاب الذين اتينا على ذكر أسمائهم فى الفصل التاريخى آنفا وغيرهم كلاب غريغوريوس وقد رود ذكر نواح اليهود عند الحائط فى أغلب كتب السياح الذين زاروا فلسطين فى القرنين السابع عشر والثامن عشر . وقد جاء فى القسم التاريخى من دليل السياح عن فلسطين المعروف باسم بديكر (فلسطين وسوريا طبعة ليبزج وباريس سنة ١٩١٢ - صفحة ٦٢) وصف بقلم المستشرق البرت سوكن لعادات اليهود عند الحائط والصلوات التى كان يتلوها الشماسون وترددها جماعات المصلين . وبالطبع ان كتاب اليهود فى هذا الصدد أكثر عددا وأخبارهم أكثر تفصيلا واسهابا .

(ب) تكرار وصف العبادة عند الحائط .

١ - في أثناء القرون الأولى بعد خراب الهيكل اعتاد اليهود الذهاب الى الحائط مرة في السنة . من المرجح أن تكون يوم تذكّار خراب الهيكل (٩ آب عبري) وبعد ذلك أخذوا يكررون ذهابهم الى الحائط ، ليس كزوار فقط بل في الأعياد الدينية المختلفة وفي أيام السبت أيضا (اذا استثنينا مدة من الزمن انقطعوا فيها عن الذهاب اليه في عهد الصليبيين) . وبعد أن افتتح العرب مدينة القدس لم يمنعوها اليهود من الذهاب الى الحائط . ومنذ أواخر القرن الثامن عشر ازدادت إقامة اليهود - وازدادت التضمرات عند الحائط ازديادا كبيرا بسبب نمو الشعب اليهودي في فلسطين وبوجه خاص في القدس .

٢ - ورد في المذكرة التي قدمها فريق اليهود ان صلوات اليهود عند الحائط كانت في خلال الاجيال العديدة تقتصر على البكاء والنواح وان الاتقياء منهم كانوا يقتربون من الحائط ويلمسونه بجباههم ويبللونه بدموعهم ويضعون في شقوق الحجارة أحيانا قصاصات من الورق تتضمن استرحامات وتمنيات دينية .

غير ان اليهود أخذوا بعد ذلك يقرأون أو يتلون بعض الزامير وقطع من اسفار موسى أو الصلاة عند الحائط ومنذ القرن الثامن عشر على الأقل أخذوا يستعملون كتباً مطبوعة تتضمن ترتيب الخدمة الدينية ومختلف الصلوات التي تنقل عند الحائط . وقد أخذت الصلاة بعدئذ صبغة خدمة دينية حقيقية تتطلب استعمال بعض الادوات التي تستعمل أثناء الصلاة في الكنيس .

ويدعى اليهود بناء على ذلك ان استعمال أدوات كالمقاعد وستار لفصل الرجال عن النساء وخزانة تتضمن اسفار التوراة وقناديل طقسية وطشت للفصيل الخ . كان شائعاً عند الحائط ومسموحاً به من الحكومة أيضاً قبل نشوب الحرب العظمى بمدة طويلة . فوفقاً لحجة اليهود يجب اعتبار هذه الحالة بأنها هي الحالة الراهنة (ستاتيكو) والحقوق المريعة التي تشير اليها (المادة ١٣) من صك الانتداب . ولهذه الغاية أشار اليهود أيضاً الى الفرمانات الممنوحة سنة ١٤٨١ و ١٨٨٩ و ١٨٩٣ المار ذكرها . وفضلاً عن ذلك يدعى اليهود انهم في بعض الأحيان أثناء الدور التركي اشتروا في نفقات رصف الممر عند الحائط ويزعمون بأن ذلك لما يثبت أن من المسلم به انه كان لليهود بعض الحقوق وعليهم بعض الواجبات بذلك الشأن .

فضلاً عن ذلك يدعى فريق من اليهود أيضاً ان « المادة ١٥ » من صك الانتداب تقضي على الدولة المنتدبة بأن تضمن لليهود حرية العبادة عند الحائط حسب الطريقة المروضة في شعائرهم وطقوسهم الدينية بدون ادنى تدخل من العرب او من اتباع أي مذهب آخر ، بل يطلبون ، فضلاً عن ذلك ، ان يمنع العرب من ازعاج اليهود في أثناء صلواتهم سواء بسوق الدواب في الممر عند الحائط أو بتكليف مؤذن بالأذان في جوار الحائط أو بإقامة «الذكر» في الساحة الكائنة عند الطرف الجنوبي من الحائط الامور التي يعترض اليهود على اقامتها لما يحدث فيها من الضجة المقلقة . ويرى وكلاء فريق اليهود ان هذه اللجنة لها نفس الصلاحية التي للجنة الاماكن المقدسة . الا ان فريق اليهود لم يدع بملكية الحائط . وفي رأيه أيضاً ان الحائط لا يعتبر ملكاً حسب المعنى المفهوم من هذه الكلمة اذ انه من صنف الاملاك المقدسة او التي لا يمكن الاتجار بها . واستناداً الى هذا الرأي احتج على كل الانشاءات الجديدة على اختلاف أنواعها

التي أقامها المسلمون في الحائط وفي جواره الملاصق له • وقد قدم فريق اليهود الى اللجنة مذكرة مسهبة عن انشاءات المسلمين الحديثة في الحائط ارفقتها بهذا التقرير (الذيل الحادى عشر) • ويشير الفريق المدعى الى ما قاله الشيخ اسماعيل الحافظ فى أثناء تادية الشهادة امام اللجنة فيما يتعلق بالاملاك الموقوفة (صفحة ٧١١ - ٧١٢) من محضر اللجنة) بأن بعض العلماء والفقهاء يقولون ان الوقف ملك الله بينما ان البعض الآخر يقولون انه ليس ملكا لاحد • وبناء على ذلك فقد طلب وكلاء فريق اليهود من اللجنة ان تقبل هذا التفسير الذى قد يؤدى الى حل المشكلة برمتها •

(ج) هل الحائط مكان مقدس من الوجهة الاسلامية

مسألة البراق • مسألة الوقف •

١ - ينفى اليهود امكان اعتبار الحائط والرصيف الكائن أمامه ومحلة المغاربة أماكن اسلامية مقدسة • وحجتهم فى ذلك ان المسلمين أنفسهم لا يعتبرون ما ذكر من الاماكن الاسلامية المقدسة لأنهم لو كانوا يعتبرونها كذلك لما لطخوا الحائط بالقذارة - كما يدعى اليهود ان المسلمين فعلوا ذلك فى بعض الاحيان - ولما سمحوا ببناء مرحاض ملاصق للحائط المتم لحائط المبكى من الجهة الجنوبية والذى هو جزء من حائط الحرم الشريف •

٢ - ان اليهود ، بينما لا يخالفون ورود ذكر البراق فى كتب بعض المؤرخين ، يؤكدون ان هذه الاسطورة يرجع عهدها الى عدة أجيال بعد زمن النبى محمد وان البراق لم يرد ذكره فى القرآن • وهم يقولون ، بناء على ذلك ، انه ليس هناك مايدعو للدعاء بقديسية الرصيف الكائن أمام الحائط لكون النبى مر به ليلة الاسراء ذلك انه لم يرد ذكر لهذا الامر فى الكتب الاسلامية المقدسة • ويدعى اليهود أيضا ان الطريق التى سلكها النبى محمد قبل دخوله الى ساحة الهيكل ليست معروفة تماما وان المسلمين أخذوا يقولون من عهد قريب فقط بأن النبى مر من ذلك المكان وان براقه ربط فى حلقة من الحديد فى الحائط الذى هو الآن قسم من مسجد البراق ، وان المسلمين فضلا عن ذلك لم يطلقوا اسم البراق على الحائط الا فى السنوات الاخيرة كما ان الدليل الرسمى للحرم الشريف الذى نشره المجلس الاسلامى سنة ١٩٢٤ لا يشير الى ان للحائط قدسية خاصة •

٣ - أما فيما يتعلق بوقفية الحائط والرصيف الكائن أمامه ومحلة المغاربة فيقول اليهود ان مدى اتساع المنطقة التى يشملها الوقف غير واضح تمام الوضوح فى سجلات المحاكم الشرعية وأن حدودها على الأخص ليست واضحة • وفى رأيهم علاوة على ذلك ان وقف أى عقار لا يؤثر فى قيام اليهود بفروض العبادة عند الحائط وعلى الأخص لأن اليهود كانوا يقيمون دائما طقوس عبادتهم قبل انشاء الوقف وبعده ولأن حرية العبادة مضمونة بصك الانتداب •

واستنادا الى هذه الحجج طلب فريق اليهود الى اللجنة أن تتخذ الاجراءات الآتية

بيانها :

اولا - ان تعترف بالحق الذى مافته اليهود يدعون به منذ القدم بأن حائط المبكى هو مكان مقدس ليس لليهود فلسطين فحسب بل لليهود فى العالم قاطبة •

ثانيا - ان تقرر بأن لليهود الحق في السلوك الى الحائط للقيام بالتضرعات والصلوات وفقا لطقوسهم الدينية بدون مداخلة أو ممانعة .

ثالثا - ان تقرر السماح لليهود بالاستمرار على القيام بشعائهم الدينية مع مراعاة اللياقة والاحتشام مما هو من مميزات هذه العادة المقدسة التي اتبعوها أجيالا عديدة بدون أن يتعدوا على حقوق الآخرين الدينية .

رابعا - ان تقرر بأن من صلاحية رئاسة الماخامين في فلسطين وضع أى أنظمة ضرورية للقيام بهذه التضرعات والصلوات وبأن تأخذ هذه الرئاسة على عاتقها المسؤولية التامة بهذا الشأن وتستشير في ذلك رئاسة الماخامين في العالم .

خامسا - ان تقترح على الدولة المنتدبة - ان حاز هذا المشروع قبولا لديها - اتخاذ التدابير الضرورية لاختلاء أملاك وقف المغاربة على ان تقبل دائرة الاوقاف بدلا منها بعض مباني جديدة تقام في موقع لائق في القدس حتى يستمر تحقيق الغاية الخيرية التي انشئ من أجلها هذا الوقف .

حجج المسلمين

قبل ان نشرع في ايضاح وجهة نظر فريق المسلمين ، يجدر بنا أن نشير الى التصريحات التي أدلى بها بالنيابة عن المسلمين أحمد زكي باشا في أمور تتعلق بالمبدأ وكررها بعدئذ محمد علي باشا .

« مع تقديري لعجل اللجنة المحترمة واحترامى لها أرائى مضطرا قبل التكلم في الموضوع الى ابداء الاحتياطين الآتيين :

الأول - ان الأمة الفلسطينية أعلنت رسميا وفي كل الظروف عدم اعترافها بالانتداب البريطاني على فلسطين وهي لذلك لا تريد ان تتقيد بأى نظام مستمد من هذا الانتداب ولا الاقرار بأية نتيجة ترجع الى ما يسمى بوطن قومي لليهود . فدفاعى في هذا النزاع يجب ان لا يغير شيئا مما احتفظت به الأمة الفلسطينية لنفسها لأنها هي وحدها صاحبة الحق في تقرير مصيرها .

الثاني - يقرر المسلمون ان النزاع على ملكية أماكن العبادة أو على حقوق مدعى بها على هذه الأماكن يجب أن يرفع الى الهيئة المختصة دون غيرها بالفصل في أمر الوقف والأماكن الاسلامية المقدسة . وما عداها فهو غير مختص أصلا لعدم وجود حق له في ولاية الحكم على هذه الاماكن .

ومع الاحتفاظ بهذين الاحتياطين أنشرف بإبداء ما يأتى :-

وقد أدلى فريق المسلمين بالحجج الآتية مع الاحتفاظ الصريح بالاحتياطين المتقدم ذكرهما .

(ا) الوجهة التاريخية :

يدل التاريخ على ان اليهود بعد أن تملكوا فلسطين بحق الفتح طردهم الرومان منها على اثر تدمير الامبراطور طيطس لمدينة القدس وحكم المسيحيون البلاد بعدئذ لغاية الفتح العربى بقيادة عمر بن الخطاب واستمرت البلاد فى حوزة العرب جيلا بعد

جيل ، اذا استثنينا مدة تسعين سنة كانت فيها بحوزة الصليبيين • ولم يتعرض العرب لليهود الذين جاءوا الى فلسطين بل اكرم متواعم حكام البلاد المسلمون • وفى أثناء هذه المدة الطويلة لم تقع حوادث ما عند البراق • ولم يدع اليهود يوما من الايام أى حق فى الحائط بل كانوا قانعين بالذهاب اليه للنواح ، حينما بعد آخر ، وراضين بالتأكيدات التى أعطيت لهم بأن العرب المتسامحين لن يتعرضوا لهم • ان وعد بلفور الذى ادمج فى احكام صك الانتداب هو السبب فى وقوع الخلاف الذى أدى أخيرا الى اراقة الدماء فى فلسطين وحرض اليهود على تقديم مطالب لم يحلموا بها فيما مضى • فانشاء وطن قومي لليهود فى فلسطين ، البلاد العربية ، التى خسرها اليهود منذ مئات ومئات من السنين ، لا بد أن ينجم عنه اضطرابات وقلقل لا نهاية لها • ثم خسر اليهود ثانية البلاد بعد أن استولوا عليها بحق الفتح فاستولى عليها العرب بدورهم ليس من اليهود الذين كانوا قد طردوا من البلاد قبل ذلك بأجيال عديدة بل من البيزنطيين • ولم تكن البلاد التى احتلها العرب فى القرن السابع مملكة يهودية بل بلادا لم يكن لليهود حق فيها على الاطلاق •

(ب) حقوق اليهود فى الحائط والرفيف وما جاورهما وصيغة تفرعاتهم :

ان المسألة التى نبحث فيها الآن تدور حول ملك ما زال فى تصرف المسلمين منذ قرون عديدة • فالبراق جزء لا يتجزأ من الحرم الشريف وليس فيه حجر واحد يعود الى عهد الملك سليمان ، والممر الكائن عند الحائط ليس طريقا عاما ولكنه انشئ فقط لمروء سكان محلة المغاربة وغيرهم من المسلمين فى ذهابهم الى مسجد البراق ومن ثم الى الحرم الشريف • والمنطقة التى حوله يقطنها مسلمون من المغاربة ممن جاؤا الى المدينة المقدسة كحجاج أو يودون قضاء ما بقى من حياتهم فيها • وبالتالي فهذه المحلة اسلامية بحتة • ولن يرضى العرب على الاطلاق بنزع ملكيتها لليهود الذين ترمى غايتهم القصى الى انشاء كنيس فى ذلك المكان • وبما انه ليس لليهود حقوق فى ذلك المكان فان وجودهم عند الحائط فى أيام معلومة لا يعنى سوى انه من قبيل التسامح الذى أبداه نحوهم المسلمون الذى يفوق ما أبداه المسيحيون لهم ولذا فلا يستطيع اليهود أن يستعملوا هذا التسامح كوسيلة لتقديم مطالب بحقوق مطلقة كما يحاولون أن يفعلوا الآن • اذ ان السماح لهم بالسلوك الى الحائط من قبيل التسامح فقط جلى كل الجلاء فى المرسوم الصادر من ابراهيم باشا فى سنة ١٨٤٠م • والذى مر معنا ذكره •

ومن البيانات والاقوال العديدة التى وردت فى مؤلفات السياح والمؤرخين والجغرافيين وغيرهم يتضح جليا انه لما كان يسمح لليهود بالاقتراب من الحائط ، وما كان ليسمح بذلك دائما ، لم يكن ما يبدوه عند الحائط يتجاوز حد النواح ولم يحاولوا قط اقامة شعائر دينية بالفعل • وفضلا عن ذلك ، كان اليهود فى بعض الاحيان لا ينوحون عند الحائط بل يذهبون الى خارج المدينة للنواح •

ومما قاله فريق المسلمين ان اليهود لم يبرزوا اية مستندات رسمية أو قرارات تأييدا لمذاهبهم بان لهم حق اقامة الصلوات عند الحائط • فالفرمان الصادر سنة ١٨٨٩ م • وغيره من الوثائق التى يستندون اليها ليس لها الزية التى يدعونها •

(ج) الحالة الراهنة (الستاتيكيو) :

وقد صرح فريق المسلمين بأن ما ورد في الاحكام بشأن تطبيق الحالة الراهنة (الستاتيكيو) في الاماكن المقدسة ليس له علاقة البتة بالبراق . فالقواعد التي وضعت بشأن الاماكن المقدسة ترمي الى تقرير حقوق كل طائفة من الطوائف المختلفة في مكان مقدس معين . وليست الحالة كذلك فيما يتعلق بالبراق ذلك لان الحق فيه سواء من جهة ملكيته أو الانتفاع به أو استعماله عائد للمسلمين . والامر الوحيد الذي يمكن البحث فيه فيما يتعلق بالبراق هو مدى التسامح الذي يستطيع اصحاب البراق ابداءه ذلك التسامح الذي لا يمكن أن يتجاوز الحدود التي يعينونها .

وفضلا عن هذا فان الكولونيل سايمس كان قد اعترف بهذا الامر عندما مثل الدولة المنتدبة أمام لجنة الانتداب الدائمة في دورتها التاسعة لسنة ١٩٢٦م . (صفحة ١٧٤ من محضر اللجنة) .

« طلب الموسيو يماناكا بعض التفاصيل عن الحادث الذي جرى بسبب نواح اليهود عند الحائط الغربي للهيكل .

فاجاب الكولونيل سايمس بأن اليهود قد جرت عاداتهم بالتوجه الى قرب حائط الهيكل الغربي للكباء على سقوط عظمة اسرائيل . على ان الموقع الذي يحصل فيه العويل عائد لوقف اسلامي . وبينما انه يسمح لليهود في التوجه الى هذا المكان فليس لهم من الوجهة القانونية الحق في أن يحدثوا أى شيء يمكن أن يترتب عليه ايجاد أثر في النفس بأن الموقع المشار اليه هو ملكهم . فكل طائفة دينية تسعى بكل ما في وسعها لمنع أية طائفة أخرى من اكتساب أى حق قانوني في ما تعتبره ملكا لها . وعلى ذلك ، فان المسلمين الذين يملكون الموقع المذكور قد اعترضوا على جلب اليهود كراسي اليه . لانهم يقولون ان هذه الكراسي قد تصبح مقاعد وان هذه المقاعد لا تلبث أن تصبح ثابتة في الارض وانه لا يمضي على المقاعد الثابتة زمن طويل حتى يكون اليهود قد اوجدوا لانفسهم حقا شرعيا في هذا الموقع .

هذا ومهما كان العطف الذي تشعر به الادارة نحو هؤلاء اليهود فان واجبها - بصفتها الانتدابية - هو احترام الحالة الراهنة . وبناء على ذلك فكلما احضر اليهود كراسي الى هذا الموضع احضر البوليس الى رفعها ، اذ من المقرر ان اليهود يكونون من الوجهة القانونية قد تجاوزوا حقهم . ولو تهاون البوليس في رفع الكراسي لحدثت امور توجب الأسف مثل الحوادث التي وقعت في الماضي .

فالسؤال لايتسنى تسويتها الا بالتراضي بين المسلمين وبين اليهود . وأما الحكومة فتستعمل كل ما في وسعها لترويج هذا الاتفاق » .

وبناء على ذلك ، لا يستطيع اليهود أن يستندوا الى مبدأ الحالة الراهنة لتأييد أى ادعاء كان يدعون به ، والدموع التي أذرفوها في القرون الماضية لا تنيلهم أى حق في ملكية الحائط ولا حق الانتفاع فيه ، كما كان يترددون اليه .

(د) قدسية الرصيف الكائن عند الحائط والكان المجاور له :

ان قدسية الحائط الغربي ، الذي هو جزء من الحرم الشريف ، لا ينازع فيه منازع . وقد ورد ذكر اسراء النبي الى القدس في القرآن الكريم على الوجه الآتي :

« سبحان الذى اسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى الذى باركنا حوله » .

ومما يجب ملاحظته فى هذا المقام انه لما اسرى بالنبي محمد الى القدس أصبح موقع الهيكل القديم ، الذى كان موضع احترام وتقديس المسلمين ، يعرف بالمسجد الاقصى لتمييزه عن المسجد المكى والمسجد الحرام . لان مكة المكرمة كانت فى ذلك الزمن متناوئة للنبي محمد . وبناء على ذلك أصبحت القدس وعلى الاخص ساحة الهيكل ، مدة من الزمن القبلة الاولى للمسلمين ، أى ان المسلمين فى ذلك الزمن كانوا يولون وجوههم شطر القدس عند الصلاة ، وذلك قبل أن يتوجهوا الى قبلة بيت الله الحرام فى مكة .

ان هذه الامور توضح صريحا القدسية الخاصة التى للحرم الشريف والمباني التابعة له فى نظر المسلمين فى جميع أقطار العالم . أما تقديس الحائط والرصيف فأت من انه محل البراق ، نزل فيه النبي ومرو به ثم ربط براقه فى الحائط نفسه ليلة الاسراء . وبناء على تقديس المسلمين لهذا المحل وقف أصحاب الاملاك المجاورة أملاكهم فأنشئت فيها « زوايا » وبيوت لحجاج المغاربة .

(هـ) الوقف وحكمه الشرعى :

الوقف هو حبس العين عن تملكها لأحد والتصدق بريعها على جهة أو أكثر من جهات البر . فاذا وقف شخص ريع ملك خرجت ملكيته من يده أيضا . والنوع الاول من الوقف ، وهو المباني أو الاراضى الموقوفة للتصدق بريعها على المساجد أو المستشفيات أو سائر طرق الخير ، يقسم الى ثلاث مراتب : أعلاها مرتبة المساجد والمعابد الموقوفة لتأدية الصلاة . وثانيها الزوايا ومدارس العلم التى وقفت للذكر وتعليم القرآن الشريف وتلقى الشريعة . وثالثها الاماكن التى وقفت لتكون مستشفيات للامراض ورباطا للمنقطعين ونحو ذلك من وجوه الخير . اما النوع الثانى فهو ما وقف، لا لأجل الانتفاع بعينه ، بل بثمرته وريعه بدون انقطاع على مسجد أو مستشفى أو رباط وغير ذلك من وجوه الخير . وعلى هذا يمكن وقف المباني والداكين والاراضى الزراعية . ومتى وقفت هذه الاشياء يخصص ريعها لجهة من جهات النوع الاول من الوقف .

وفضلا عن ذلك فلا تجيز الشريعة الاسلامية بيع الوقف ولا تحويله خلافا لشرط الوقف .

وعلى ذلك فالبراق ، لكونه جزءا من الحرم الشريف ، يعتبر وقفا من المرتبة الاولى من النوع الاول . كما ان الرصيف عند الحائط ومحلة المغاربة وقف من المرتبة الثالثة من النوع الاول لأن اصحابها وقفوها لاستعمال زوار المسلمين وحجاجهم . والشريعة الاسلامية تحظر على اليهود ان يدعوا بأية حقوق كانت فى هذه الاماكن .

ان الوقف لا يسقط بتقادم الزمن الا اذا كان الغاصب قد اغتصب الوقف مدة ثلاث وثلاثين سنة على الاقل بلا ممانعة ولا انقطاع . والواقع ان المسلمين تسامحوا مع اليهود ، مع مرور الزمن ، فاذنوا لهم بالذهاب الى الحائط للبكاء بنفس الشروط التى اذنوا بها لغيرهم من سكان القدس والاجانب بزيارة الحائط لا يعطيهم أى حق كان سواء فى ملكيته أو فى الانتفاع بهذا الامتياز فى المستقبل .

اما فيما يتعلق بطلب اليهود ان يؤذن لهم بجلب ادوات الى الحائط كالمقاعد والكراسى والستار الخ . فطلبهم هذا لا يستند الى عادة مقررّة أو بالاقبل الى عادة جرى عليها اليهود منذ القدم . ذلك لأن العرب ، والأتراك من قبلهم ، كانوا دائما يمانعون في اجراء مثل هذه البدع كما يتضح من مرسومى سنة ١٨٤٠م . وسنة ١٩١١م . ومن المكاتبات الكثيرة التى دارت حول هذه المسألة بين المجلس الاسلامى الاعلى وحكومة فلسطين (وثيقتا فريق المسلمين رقم ٩ ورقم ١٠) . ان الانظمة المؤقتة التى اصدرتها حكومة فلسطين لا يمكن اعتبارها بأنها تمنح اليهود أى حق بذلك . فضلا عن هذا فان الدولة المنتدبة فى كتابها الابيض الذى اصدرته فى شهر تشرين الثانى سنة ١٩٢٨ قد اعترفت صراحة بأن الحائط الغربى والمنطقة المجاورة له ملك المسلمين الخاص .

وليس لليهود ان يدعوا بأن لهم حق ارتفاق . فحق الارتفاق ، كما هو معروف قانونا ، لا يتفق مع حجج ومزاعم اليهود اذ انه يجب ان يكون لمنفعة عقار آخر لا لمنفعة اشخاص . وعلى كل حال لا تستطيع اللجنة ان تمنح اليهود أكثر من زيارة الحائط زيارة مجردة .

وقد قال فريق المسلمين ان كل ما ذكروه بشأن الوقف مبنى على أحكام الشريعة الاسلامية وشروحها .

(و) نوايا اليهود الحقيقية :

ليس الغرض من حركات اليهود ومشاغلهم وضع مقاعد عند الحائط للطاعنين الى انسن والعجزة للاستراحة عليها فقط . بل ان ما يجب ان نتناوله بالبحث فى هذا الصدد تلك الحركات الصهيونية التى ترمى الى تأمين منافع لليهود ليس لهم فيها ادنى حق . ان غايتهم الحقيقية هى وضع يدهم على الحرم الشريف رغما عن كل التصريحات والاقوال التى ادلى بها اليهود بأن ذلك ليس ما يصبون اليه .

وقد اعترفت لجنة شو نفسها بأن مخاوف العرب من اليهود فى هذا الشأن معقولة (تقرير شو صفحة ٩٧) .

ان وعد بلقور هو الذى اثار اليهود لطلب بعض الحقوق التى لا وجود لها فى الحقيقة وهم يشعرون ، لعدم امكانهم ابراز أية بيانات على ثبوت ادعائهم ومطالبهم بانهم يستطيعون الاعتماد على معونة من الخارج حتى انهم حاولوا ان يؤيدوا مزاعمهم بالقوة كما وقع اثناء الاضطرابات سنة ١٩٢٩م . ولو قالوا أمام اللجنة بأنهم لا يدعون بحق الملكية فى الحائط فانهم يرمون بالحقيقة الى تحقيق هذه الغاية .

ان مطمح الصهيونية الاساسى هو الاستيلاء على مسجد قبة الصخرة وساحة الهيكل برمتها واخراج العرب من فلسطين فيحلون عندئذ محلهم . ويود وكلاء فريق المسلمين فى هذا المقام ان يستدل بما جاء فى دائرة المعارف البريطانية عن الصهيونية (طبعة سنة ١٩٢٦م . المجلد ٢٧ - ٢٨ ، صفحة ٩٨٦ - ٩٨٧) . وهذا ما ورد فيها .

« ان من أكبر النتائج التى تلفت النظر والعناية والتى تولدت من العداء نحو الساميين ظهور حركة اليقظة القومية فى اليهود بمظهر سياسى ، وهى الحركة التى عرفت بالصهيونية ان اليهود يتطلعون الى افتداء اسرائيل ، واجتماع الشعب فى

فلسطين ، واستعادة الدولة اليهودية ، وإعادة بناء الهيكل ، واقامة العرش الداودى
فى القدس ثانية وعليه أمير من نسل داود » •

غير ان ما جاء فى دائرة المعارف اليهودية فى هذا الصدد اكثر صراحة •

وقد صرح اللورد ملتشت (السر الفرد موند سابقا) سنة ١٩٢٢م • بقوله :
« ان اليوم الذى سيعاد فيه بناء الهيكل اصبح قريب جدا » • وصرح جابوتنسكى
وزانكويل والبروفسور كلوزنر ، أحد أساتذة الجامعة العبرية بالقدس وغيره من
كبار زعماء اليهود بمثل هذه التصريحات • وما نشره اليهود من الرسوم والصور فى
مختلف جرائدهم يكشف القناع عن نوايا الصهيونيين لاعادة بناء الهيكل حيث يقوم
الآن الحرم الشريف •

وهذه الحالة التى أوجدها اليهود فى الأرض المقدسة وعلى الأخص فى القدس
لمصدر خطر دائم يهدد السلام ، ان طلب اليهود بنزع ملكية محلة المغاربة لدليل على
ان نوايا اليهود الحقيقية هى أن يستولوا تدريجيا على جميع الاماكن الاسلامية المقدسة
وأن يصدحوا أسياذ البلاد • ولما كانت مطالب اليهود غير مستندة على أية حجة
قانونية فمن الواجب ردها • وأفضل حل للمسألة برمتها هو منع اليهود من الاقتراب
من الحادث •

الفصل الخامس

فى البيانات والشهادات

ان البيانات التى أدلى بها الفريقان امام اللجنة تبحث فى الدرجة الأولى فيما

يلى :

أولا : صبغة تضرعات اليهود عند الحادث •

ثانيا : الأدوات التى يستعملها المصلون اليهود •

١ - يؤكد اليهود أن تضرعاتهم هى من نوع الصلاة • وهم يميزون بين الصلاة التى
يقيمها الأفراد والصلاة التى تقيمها الجماعات (أى جماعة من الرجال لا يقل عددهم عن العشرة
وتعرف بالمنيان) • ولذلك فإن التضرعات التى يقيمها اليهود عادة عند الحادث ،
هى حسب زعمهم ، صلاة جماعة كالصلاة التى تقام فى الكنائس •

وقد أبرز وكلاء فريق اليهود بيانات مختلفة لاثبات هذا الادعاء • وبهذا الصدد
يقول السائح الالماني اليهودى ل ١٠ • فرانكل فى كتاب وضعه فى منتصف القرن
التاسع عشر (الوثيقة اليهودية رقم ٢٠) ما يلى : - لما جئت الى حائط المبكى تذكرت
حالا الكلمات العادية التى تتلى فى صلاة آل « منحة » أى العصر • وقد جاء فى
الكتاب المعروف بـ « مهارة ارتز ماسكدوشه » (أى مشاهدة الأرض المقدسة)
المطبوعة سنة ١٨٩١م • (الوثيقة رقم ١ صفحة ٤٣) « ففى أثناء الصيف يتراوح عدد
المجتمعين عند الحائط يوم الجمعة بين ١٠٠٠ و ١٨٠٠ نسمة وتنتهى صلاة استقبال
السبت مع ظهور النجوم وتبتدى صلاة المساء بعد ظهور النجوم • ،
وقال الحاخام ميشيل فى كتابه ان حاخاما آخر كان حوالى السنة ١٨٦٠ م •

يستأجر عددا من الأشخاص لاتمام العدد المعين للجماعة لأجل اقامة صلاة كل يوم في الصباح وبعد الظهر وفي المساء عند الحائط (الوثيقة اليهودية رقم ١ صفحة ٣٩) . وفي الكتاب الذي وضعه الحاخام موسى خاكيڤ سنة ١٦٧١م . وصف الصلاة الخصوصية التي اداها عند حائط المبكى وقال انه يفضل اضافة صلوات أخرى الى الصلاة العادية (الوثيقة اليهودية رقم ١ صفحة ٣٤) . وقد قال رئيس حاخامي يافا عوزيل ، وهو احد الشهود الذين سمعت اللجنة شهادتهم ، (محضر اللجنة صفحة ١٩٦ - ١٩٧) انه لا يوجد فرق بين الصلاة التي تقيمها الجماعة في الكنيس والصلاة التي تقيمها الجماعة عند الحائط لا في الشكل ولا في الترتيب ، وان صلاة المساء يوم الجمعة عند الحائط موجودة في كتاب الصلاة العادي . وشهد الشاهد اليهودي الحاخام شور ، (محضر اللجنة صفحة ١٦٥) انه لا فرق بين الصلاة التي تقام عند الحائط والصلاة التي تقام في الكنيس . وقد أيد هذه الشهادة الشاهد غولديبرج (محضر اللجنة صفحة ٣٣٦) وغيره وقد قال الشماس اليهودي ميوحاس ، في أثناء شهادته ، (محضر اللجنة صفحة ٢٦٢) ان المصلين اليهود في أثناء صلاة الجماعة عند الحائط ، اعتادوا أداء الصلاة المقررة في كتاب الصلاة وهي نفس الصلاة التي تؤدي في الكنيس . وذكر المستر رتشارد هيوز ، وهو شاهد انكليزي استدعاه فريق اليهود لاداء الشهادة ، انه سكن القدس نحو ٣٨ سنة واعتاد الذهاب الى الحائط في فترات متعددة في السنوات السابقة للحرب (محضر اللجنة صفحة ١٥٤) وهو يظن من مشاهداته ان الصلاة التي تقام عند الحائط هي صلاة جماعة . وشهدت الأنسة هزي ، وهي انكليزية ايضا . (محضر اللجنة صفحة ٣٠٩) انها شاهدت مرة واحدة ، وذلك قبل الحرب ببضع سنوات ، جمهورا كبيرا عند الحائط ورجلا يقول شيئا فيرده الآخرون . وتراعى لها ان ذلك يشبه ما يردده المصلون في صلاة الجماعة .

وقد أحضر فريق المسلمين من الجهة الأخرى عددا كبيرا من الشهود وعلى الأخص من « الآباء » أو « الإخوان » (رهبان) من مختلف الكنائس المسيحية فشهدوا بأنهم لا يعتبرون ما اعتادوا ان يشاهدوه من نوع صلاة الجماعة . ان الأب دريسار (محضر اللجنة صفحة ٦٠٤) شهد انه في أثناء المدة الواقعة بين سنة ١٨٩٩ م . وسنة ١٩٠٥ م . ، حينما كان يتردد على الحائط ، كان يرى بعد ظهر يوم الجمعة المصلين اليهود يؤدون الصلاة عادة بإرشاد رجل يرأس الجماعة .

ان البيانات التي ادلى بها كلا الفريقين ، فيما يتعلق بالمدى الذي استعملت فيه الأدوات الطقسية اليهودية عادة لم تكن كاملة أو وافية . ويجدر النظر بوجه خاص في الشهادة الآتية ، التي اداها رئيس حاخامي يافا عوزيل ، وهو احد الشهود الرئيسيين الذي استدعاهم فريق اليهود ، بصدد الشناتر اليهودية بوجه عام وماتطلبه من اتباعها ، وقد أتى هذا الشاهد على وصف مختصر للطقوس المتبعة عادة في مذكرة وضعها خصيصا (الوثيقة اليهودية رقم ١١) ومما تجب ملاحظته انه لم يكن في وسعه أن يؤكد من اختباره الشخصية ان جميع تلك الطقوس كانت متبعة عند الحائط قبل الحرب العظمى .

ما قاله هذا الشاهد ان الصلوات في الأيام العادية هي ثلاث : - أى صلاة الصباح وصلاة العصر وصلاة المساء . ففي أيام السبت وفي رموس الأشهر القمرية وأيام الأعياد تقام صلاة صباحية اضافية (تعرف بصلاة « مصاف ») وتقام في يوم

عيد الغفران صلاة ختامية اضافية (يطلق عليها « نيلاح ») • وعلاوة على هذه الصلوات تقام صلاة يوميا عند منتصف الليل من ١٧ تموز الى ٩ آب (عبرى) •

ان جميع هذه الصلوات يجب ، والحق يقال ، ان تؤديها الجماعة الا انه يسمح للأفراد باقامتها في ظروف مخصوصة وعند عدم التمام عقد الجماعة • وهناك بعض اقسام من الصلاة لا يمكن تأديتها الا عند وجود الجماعة • هذه هي الحالة فيما يختص بتلاوة التوراة في صلاة الصباح أيام الاثنين والخميس والسبت وروس الأشهر القمرية وعيد الفصح والعنصرة وعيد المظال ويومي رأس السنة اليهودية ويوم عيد الغفران ، والחנוكاه والبوريم ويوم ٩ آب وبعض أيام الصوم • أما في أيام السبت ويوم عيد الغفران وبعض أيام الصوم فتقرأ أسفار التوراة في أثناء صلاة العصر أيضا • وفي معظم هذه الأيام والاعياد تقرأ أسفار الانبياء أيضا •

ويقرأ أحد « الأسفار الخمسة » كل يوم من أيام الأعياد الخمسة المعينة •

وتتل في بعض فصول السنة صلوات للتكفير عن الذنوب والخطايا • كما تقام أيضا صلوات مخصوصة من قبل الحاخامين للشفاعة عن الجمهور أو الأفراد وذلك عند وقوع مصائب ونكبات عمومية ، كالطاعون أو الجفاف الخ • وقيم الأفراد أيضا صلوات مخصوصة عند وقوع المصائب عليهم • ومن المعتاد في مثل هذه الظروف تلاوة بعض اصحاحات من الكتاب المقدس •

أما ترتيب الصلاة التي تقام عند الحائط فهو نفس الترتيب المتبع في الكنيس • وتقام عند الحائط أيضا شعائر دينية وصلوات مخصوصة من قبل الجماعات بالنسبة عن الذين في احتياج الى الرحمة الالهية • كما انه قد جرت العادة عند المصلين المداومين في كنائس معينة أن يذهبوا الى الحائط من وقت الى آخر في مساء أيام الجمعة أو أيام السبت أو الأعياد ويسيرون الصلاة هناك بواسطة مرشد (حزان) مخصوص لكل فئة من المصلين •

ان الصلوات التي تقام لاستقبال السبت هي صلاة العصر العادية وصلاة دخول السبت وصلاة المساء • والمصلون يأتون عادة الى الحائط بدون دعوة مخصوصة أو أمر بل بمطلق ارادتهم • الا أنه عند وقوع حاجة أو مصيبة أو نكبة عمومية يعلن الحاخامون عن اقامة صلاة عمومية عند الحائط • وهذا هو الظرف الوحيد الذي ثبت فيه للجنة ان المصلين يدعون للصلاة عند الحائط (الشاهد زوكرمان - بعد الحرب العظمى - محضر اللجنة صفحة ٣٩٢) •

٢ - نتقل الآن للبحث في الادوات المستعملة أو التي ادعى انها استعملت من قبل المصلين اليهود عند الحائط •

قد شهد رئيس حاخامي يافا عوزيل بشأن الادوات المتقضى استعمالها عند الحائط • وقال ان الادوات الآتي ذكرها تستعمل عند الحائط وقت الصلاة التي يقيمها الأفراد - أي الشال ذو الحواشي ، وكتاب الصلاة ، وأسفار موسى الخمسة ، وكتاب الزامير ، ومشنه ، وتفلين وسعف النخل ، ولبيونة حامض في عيد المظال وبعض أغصان من الآس في اليوم السابع من عيد المظال • أما في الصلاة التي تقيمها الجماعة فيستعمل من الوجهة الطقسية الادوات الآتي ذكرها - أي ، القناديل الطقسية وطشت للقسيس ووعاء الماء وصندوق لجمع الاحسان وكوب وعلبة نشوق -

(بهارات) • وفي مثل هذه الظروف عندما تكون تلاوة سفر التوراة فرضاً واجباً (راجع ما تقدم) بمقتضى وجود أسفار التوراة وخزانة لحملها ومائدة للقراءة كما أنه ينفخ في البوق في ظروف مخصوصة • وتستعمل الأدوات الآتية ذكرها لراحة المصلين - وهي ، في الدرجة الأولى ، مساعد للطاعنين في السن والعجزة ، وحصر ليوم عيد الغفران كى يركع عليها المصلون • ويحتاج أيضاً الى ستار لفصل النساء عن الرجال اذ انه لا يسمح للرجال والنساء باقامة الصلاة معا ، وأخيراً يحتاج الى أوتاد أو مسامير تدق في حائط محلة المغاربة ليعلق عليها المصلون قبعاتهم ومعاطفهم •

نتقل الآن الى البيئات التي أدلى بها أمام اللجنة فيما يتعلق بجلب واستعمال هذه الادوات عند الحائط قبل الحرب العظمى •

أسفار التوراة والخزانة والموائد التي توضع عليها ومنضدة كتب الصلاة •

ذكر عدد من الشهود في شهاداتهم أمام اللجنة بأنه كانت تقام صلاة جماعة « كاملة » عند الحائط قبل الحرب العظمى أيضاً • الا انه يظهر من المعلومات التي جمعتها اللجنة بشأن الطقوس اليهودية انه حتى تكون بعض الصلوات كاملة في أيام الاثنين والخميس والسبت وبعض أيام الصوم المحصورة والاعياد الكبيرة يتحتم القراءة من أسفار التوراة ومن الجهة الأخرى فان البيئة التي أدلى بها بشأن جلب أسفار التوراة وبعض الأشياء المتعلقة بها الى الحائط فليست مقنعة تماماً • وقد شهد الشاهد اليهودي ايزاخروف ، الذي اعتاد الذهاب الى الحائط مدة اثنتين واربعين سنة ، (محضر اللجنة صفحة ١٠٤ وما يليها) بأن الجماعة التي ينتمى اليها كانت تقيم صلاة كاملة شاملة لقراءة التوراة في أيام الاثنين والخميس والسبت صباحاً ولذلك كان اليهود يأخذون معهم سفر تورا صغير يضعونه على مائدة صغيرة ومربعة •

وأدلى الشاهد فدرمان في شهادته (محضر اللجنة صفحة ٤٤٦) بأنه هو أيضاً رأى سفر التوراة داخل الخزانة والمائدة الموضوع عليها قبل الحرب بعدة سنوات ليس في الاعياد الكبيرة فقط بل في أثناء الصلاة العادية التي كانت تقام صباح أيام السبت أيضاً •

وقال الشاهد اليهودي موصيرى في شهادته (محضر اللجنة صفحة ٤٣٥) انه في أثناء زيارته للقدس سنة ١٨٩٧ م • اشترك في صلاة جماعة أقيمت عند الحائط بعد ظهر أحد أيام الجمعة وأنه لم يكن هنالك أدنى فرق بين تلك الصلاة والصلاة العادية التي تقام في الكنيس • وقد رأى ، فيما رآه ، خزانة تراسى له بأنها تحتوى على سفر التوراة من المرجح انه كان يراد القراءة منه صباح السبت التالي •

ومن الجهة الأخرى ذكر الحاخام شور في شهادته (محضر اللجنة صفحة ١٨٧) بان عادة نقل سفر التوراة من الكنيس الى حائط المبكى لم تنشأ ، على ما يذكر ، الا منذ حوالي ثمانى أو عشر سنوات •

وقال الشماس اليهودي ميوحاس (محضر اللجنة صفحة ٢٦١ - ٢٦٣) بأنه ، على ما يذكر ، جرت في خلال الثلاثين السنة الماضية عادة جلب سفر التوراة في يومى عيد الغفران ورأس السنة وأيضاً في الأيام التي تقام فيها صلوات خصوصية عند وقوع جفاف أو مصيبة • الا انه لايتذكر بأنه شاهد سفر التوراة عند الحائط في أيام السبت قبل الحرب بلّ أنّ المصلين كانوا يقيمون الصلاة عند الحائط ثم ينصرفون الى

الكنيس لقراءة سفر التوراة فيه . وقد أدى الشاهد اليهودي غولدبرج (محضر اللجنة صفحة ٣٣٣) الذى ألف عادة الذهاب الى الحائط مدة ٤٥ سنة شهادة بنفس المعنى تقريبا . وورد فى كتاب وضعه الحاخام جداليا من سميتز الذى زار القدس سنة ١٦٩٩ م . (الوثيقة اليهودية رقم ١ صفحة ٣٥) ما يدل على ان سفر التوراة كان يجلب الى الحائط منذ القدم عند وقوع المحن والشدائد . وورد ذكر لهذا الأمر أيضا فى كتب يرجع عهدها الى القرن التاسع عشر استدلت بها فريق اليهود ككتاب « التجول حول مدينة القدس وجوارها » لبارتلت (طبعة ١٨٤١ م) و « مشاهداتى فى الشرق » لدوربن (طبعة ١٨٤٥ م) .

أما فيما يختص بنقل سفر التوراة من الكنيس فقد قال رئيس حاخامى يافا عوزيل فى أثناء شهادته الشفوية (محضر اللجنة صفحة ٢٠٧ و ٢١٤) ان الاحترام الواجب لسفر التوراة يفرض عدم اخراجه من الكنيس الا فى ظروف مخصوصة . مثال ذلك اذا لم يتمكن رجل عظيم الشأن من الذهاب الى الكنيس بسبب مرضه أو وجوده فى السجن أو يجلب الى جماعة مؤلفة من عشرة أشخاص مجتمعين فى مكان لائق . وبدا الحاخام شور اعتراضا (محضر اللجنة صفحة ١٦٢) من وجهة الطقوس الدينية اليهودية على نقل سفر التوراة من الكنيس الى أماكن أخرى الا أنه اعترف بأن اخراجه من الكنيس مستطاع فى أحوال مخصوصة .

أما مسألة المنضدة التى تتضمن كتب الصلاة فلم يبحث فيها فى أثناء التحقيق بحثا ملما كما بحث فى مسألة سفر التوراة ولكن وردت بينة بأن كتب الصلاة كان المصلون يجلبونها معهم على كل حال الى الحائط قبل الحرب بزمان طويل .

القناديل الطقسية

قد ورد فى الشهادة التى أداها ايزاخاروف (صفحة ١١٩) وميوحاس (صفحة ٣٠٣) وموصيرى (صفحة ٤٣٦) من شهود اليهود انهم رأوا قبل الحرب مائدة وضعت عليها قناديل طقسية عند الحائط . وقد أيد هذه الشهادة شهود آخرون .

طشت الغسيل ووعاء الماء

شهد الشاهد ايزاخاروف (صفحة ١٠٨) والشاهد ميوحاس (صفحة ٢٦٦) وغيرهم من الشهود انه كان يوجد عند الحائط قبل الحرب العظمى طشت للغسيل ووعاء للماء .

البوق

جاء فى شهادة بعض الشهود الذين استدعاهم فريق اليهود ان البوق كان ينفخ فى مناسبات مخصوصة قبل الحرب العظمى عند الحائط وذلك فى يومى رأس السنة وعيد الغفران .

شهد شهود عديدون استدعاهم فريق اليهود بأنه فى خلال الخمس والعشرين سنة السابقة لسنة ١٩١١ م ، أى المدة التى تناولتها ذاكرتهم ، كانت تجلب مقاعد الى الحائط للطاعتين فى السن والعجزة فى ظروف مخصوصة وذلك على ما يظهر بالاتفاق مع بعض السكان فى محله المغاربة . وقد أبرز وكلاء فريق اليهود عددا من الصور وشريطا مصورا (فيلم) لاثبات صحة هذه الشهادة . كما ان فريق العرب من الجهة الاخرى استدعوا عددا من الشهود شهدوا بأنهم لم يروا عند الحائط مقاعد قط مع انهم كانوا يذهبون عادة الى الحائط فى أثناء المدة المار ذكرها . وفى سنة ١٩١١ م . وضعت السلطة التركية المختصة آنذاك أى مجلس الادارة فى اللواء قرارا جاء فيه :

« ان ٠٠٠ فضيلة المفتى ودائرة الاوقاف والمحكمة الشرعية ٠٠٠ أفادوا بأنه محظور بموجب الشرع من جميع الوجوه وضع كراسى أو ستار أو أشياء أخرى من هذا القبيل أو احداث أية بدعة مما يدل على الملكية ، وانه ليس لأحد الحق فى وضع أشياء كهذه أو احداث أية بدعة مما يثول الى احتلال موقع حائط المسجد الأقصى الشريف ، وانه يجب اتخاذ التدابير لمنعهم »

وبعد المذاكرة فى الامر قرر المجلس عدم السماح بوضع أية أشياء تعتبر انها من دلائل الملكية سواء فى الوقف المذكور أو عند حائط الحرم الشريف وانه يجب أن لا تعطى فرصة لأحد بوضع أشياء كهذه ومن الضرورى المحافظة على العادة القديمة ، وقد اعترف الشهود الذين استدعاهم فريق اليهود ان المقاعد لم تجلب الى الحائط فى مدة معينة بعد وضع ذلك القرار . وقد لفت وكلاء فريق اليهود نظر اللجنة الى ما ورد فى جريدة « هاشيرون » وجريدة « لورور » اللتين صدرتا فى الاستانة فى شهر شباط سنة ١٩١٢ م . (الوثيقة اليهودية رقم ١٥ و ١٦ - محضر اللجنة صفحة ٣١٣ - ٣١٥) من ان وزير الحفانية والمعارف اجابة الى استرحام رئيس الحاخامين حايم ناحوم أصدر أمرا الى متصرف القدس بالغاء هذا المنع . وقد أرسل رئيس الحاخامين الى اللجنة اقرارا مشفوعا باليمين بشأن التدابير التى اتخذها فى ذلك الوقت (الوثيقة اليهودية رقم ٣١) أشار فيه الى برقية يقال ان الوزير التركى المتقدم ذكره أرسلها الى متصرف القدس فى شهر كانون الثانى سنة ١٩١٢ م . الا أن هذه البرقية لم تبرز للجنة فى معرض البينة . وقد افترض فريق المسلمين على صحة هذا الاقرار المذكور اعلاه وبين ان جلب أية مقاعد الى الحائط فى المدة الواقعة بين سنة ١٩١١ م . وتاريخ الاحتلال البريطانى لا صحة له وقدم بينات مختلفة تأييدا لذلك .

الحصر

قال الدكتور كرسى فى اقراره المشفوع باليمين المشار اليه آنفا ان الحصر كانت تستعمل عند الحائط فى سنة ١٨٩٤ م .

ورد في شهادة الشاهد مندل هاكوفان باكوفر التي أداها أمام اللجنة (محضر اللجنة صفحة ٣٩٨ - ٤٠١) بأنه في سنة ١٩٠٠ م . أمر بوضع ستار عند حائط المبكى لفصل الرجال عن النساء وأنه كان يتولى أمر ذلك الستار بالنيابة عن المحاكم اليهودية الثلاث (بيوت الدين) وكان يضعه عند الحائط أيام السبت والأعياد زهاء عشر سنوات . وشهد شهود آخرون استدعاهم فريق اليهود بأنهم رأوا الستار عند الحائط في بعض المناسبات . إلا أن فريق المسلمين ، من الجهة الأخرى ، استدعى شهودا شهدوا بأنهم كانوا يذهبون إلى الحائط بانتظام فلم يروا ستارا قط .



وقد أشار وكلاء فريق المسلمين على الأخص إلى المرسومين الصادرين في سنتي ١٨٤٠ م و ١٩١١ م . وإلى الوثائق الخاصة بالوضع القانونية للمنطقة المنازع عليها وإلى الشرع الاسلامي .

ذكرنا فيما تقدم أن وكلاء فريق المسلمين استدعوا شهودا عديدين كانوا يزورون الحائط بانتظام خلال سنوات عديدة قبل وقوع الحرب العظمى - فشهدوا بأنهم لم يروا هنالك شيئا يشبه صلاة طقسية يقيمها اليهود ولا أدوات دينية ولكنهم رأوا أفرادا من اليهود بنوحون ويكبون . وأبرز فريق المسلمين أيضا المرسومين الصادرين في سنتي ١٨٤٠ م . و ١٩١١ م .

وقد أشار وكلاء فريق المسلمين إلى مرسوم سنة ١٨٤٠ م . على وجه خاص ، كدليل على المبادئ التي كان اليهود على حد قول المسلمين يزورون بموجها حائط المبكى قبل الحرب العظمى ، قد وضعت قبل نشوب هذه الحرب بأربع وسبعين سنة . وهذا ما جاء في المرسوم المذكور .

« لا تحصل المساعدة لليهود بتبليطه (أي الرصيف) وأن يتحذروا اليهود من رفع الأصوات وإظهار المقالات ويمنعوا عنها . فعط يعطى لهم الرخصه بزياراتهم على الوجه القديم »

ويعترض اليهود على صحة هذه الوثيقة بقولهم أن لقب « الحديوى » المنسوب فيها إلى محمد علي لم يمنح لوالى مصر إلا بعد ذلك التاريخ بمدة طويلة . بينما أن فريق المسلمين من الجهة الأخرى أبرز مذكرات لمحمد علي يتضح منها بأنه أطلق على نفسه هذا اللقب منذ سنة ١٨٣٨ م .

لقد أشرنا فيما سبق إلى سنة ١٩١١ م . الذى أبرزه وكلاء فريق المسلمين وفي رأيهم أن هذا المرسوم شامل للمبادئ، المقررة في مرسوم سنة ١٨٤٠ م .

أما فيما يتعلق بالوضع القانونية للحائط الغربى وللرصيف الكائن أمامه ولحلة المغاربة فقد أشار وكلاء فريق المسلمين إلى ماورد في سجلات المحكمة الشرعية في القدس وعلى الأخص إلى الصكوك الوقفية لسنتي ١١٩٣ و ١٣٢٠ للهجرة واقتبسوا الفقرة الآتية المتعلقة بالأوقاف من كتاب الاقناع للشيخ منصور بن ادريس الحنبلى دالة على أن الشرع الاسلامي يحظر إقامة كنيس على الرصيف : -

• ولا تصح اجارة دار لتجعل كنيسة أو بيعة أو صومعة راهب أو بيت نار أو
لبيع خمر أو للقمار ونوعه ، سواء شرط بالعقد أو عرف بأنه محرم ، •

تبليط الممر

ومما يجدر ذكره ، في هذا الصدد ، ان وكلاء فريق اليهود أبرزوا بيانات مآلها
ان الممر عند الحائط جرى تبليطه في المرة الأخيرة منذ ٣٥ - ٤٠ سنة تقريبا على نفقة
الطائفة اليهودية ولكن وكلاء فريق المسلمين من الجهة الأخرى أبرزوا بيانات دحضوا بها
بيانات فريق اليهود وبينوا أن البلدية هي التي قامت بتبليط الممر •



وبناء على طلب اللجنة التي المستر كيث روش حاكم مقاطعة القدس ، وهو
موظف بريطاني ، بيانا مختصرا عما يعرفه بشأن الأحوال السائدة عند الحائط ومختلف
المسائل المختلف عليها بين اليهود والمسلمين • وبهذه المناسبة لفت المستر كيث روش
نظر اللجنة الى بعض النقاط التي لم يشملها القرار الصادر من المندوب السامي
(التعليمات الموقته) وهي : - حملة الذكر والمؤذن والكيفية التي يحق للمسلمين
واليهود اتباعها في اقامتهم الصلوات عند الحائط من حيث رفع الأصوات الخ •
ووضع قصاصات من الورق تتضمن صلوات باللغة العبرية في شقوق الحائط ،
وصلاحية رفع هذه الأوراق من مكانها ، ومسألة حمل اليهود الشموع في أيديهم في
بعض المناسبات ، وما اذا كان يجوز لليهود أن يشربوا الخمر عند الحائط ، وتعليق
المعاطف وخلافها على جدران منازل المغاربة ، والمتسولون والمنيان وروائح المراحيض
الكريهة ، والتصوير ، والكتابة على الحائط باللغة العبرية أو العربية ، وحق الحكومة
في ختم الادوات التي توافق على استعمالها عند الحائط والعقوبة المفروضة على ازالة
هذه الاختام ، وتعيين الشماسين •

الفصل السادس

في آراء اللجنة والاستنتاجات التي توصلت اليها •

ان اللجنة بعد التداول والبحث والتدقيق في الأمور المبينة أعلاه وفيما تيسر
لها من البيانات في هذه القضية ، قد توصلت الى الآراء والاستنتاجات المبينة أدناه :

١ - المهمة التي انيطت باللجنة •

ان المقصود من مهمة اللجنة هو التحقيق في النزاع الذي نشأ بين العرب
واليهود فيما يتعلق بعبادة اليهود الذهاب الى الحائط الغربي أو حائط المبكى (ويطلق
عليه العرب البراق) لاجل التضارعات واصدار قرارها في ذلك • ان علاقات الفريقين
فيما يخص بهذا الأمر تجاه بعضهما منظمة في الوقت الحاضر ببعض احكام ادارية
صدرت وفقا لاحكام صك الانتداب على فلسطين الذي عهدت به جمعية الأمم الى الحكومة
البريطانية كدولة منتدبة ، فالمواد ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٦ من صك الانتداب تتناول

الاحكام المتعلقة في المسائل المختلف عليها • كما ان المادة ١٤ تفرض تعيين لجنة خصوصية ، ذات صفة دائمة الدرس وتحديد وتعيين الحقوق والادعاءات المتعلقة بالامان المقدسة والحقوق والادعاءات الخاصة بالطوائف الدينية المختلفة في فلسطين ؛ الا ان هذه اللجنة لم تؤلف بعد ولذا فالدولة المنتدبة تتحمل وحدها مسئولية الاماكن المقدسة والمباني والواقع الدينية الاخرى في فلسطين • وقد نصت المادة ١٧ على الواجب الملغى على الدولة المنتدبة • وبمقتضى هذه المادة يجب على الدولة المنتدبة أن تتخذ التدابير الضرورية مع ادارة فلسطين لاجل وضع احكامها موضع التنفيذ وهي تفرض على الدولة المنتدبة واجبا خاصا هو صيانة الحقوق المرعية وضمان « حرية السلوك » ، ليس الا الاماكن المقدسة المسيحية فحسب بل الى « المباني والواقع الدينية » الأخرى وضمان حرية العبادة •

ان تنفيذ الشروط المار ذكرها لمصلحة جميع الأجناس والأديان مشروط فيه ، حسب نص المادة نفسها ، قيدان - أولهما : - ضمان وضوح الانظمة الضرورية لصيانة النظام العام والاحتشام • وثانيهما - عدم صلاحية الدولة المنتدبة في التعرض لادارة أى المقامات الاسلامية المقدسة الصرفة التى يضمن صك الانتداب ضمانا تاما عدم التعرض لامتيازاتها •

وقد احتج رئيس المجلس الاسلامى الأعلى في كتاب بعث به الى جمعية الأمم بتاريخ ١٧ شباط سنة ١٩٣٠ م • على تعيين لجنة دولية للبت نهائيا في حقوق ومطالب اليهود بشأن الحائط الغربى نظرا لأن كل تلميح أو اشارة الى حقوق ومطالب اليهود في ذلك المكان تعتبر ، بين أسباب أخرى ، تمديدا خطرا على حقوق المسلمين ، اى حق ملكيتهم للحائط وحق التصرف فيه • ورغمما عن ان الأمة العربية في فلسطين قد رفضت الانتداب فان المجلس الاسلامى الاعلى قد أشار في كتابه هذا الى المادة ١٣ من صك الانتداب التى بموجبها ضمن امتيازات المقامات الاسلامية المقدسة الصرفة وحظر كل تعرض لجوهر أو ادارة هذه المقامات •

ان التحفظين اللذين وردا فيما تقدم واللذين اتخذهما وكلاء فريق المسلمين أساسا للحجج التى أدلوا بها لهما من جميع الوجوه وجميع الغايات نفس المآل والمعنى كالكتاب المتقدم الذكر •

وتصرح اللجنة ، آخذة هذين التحفظين بعين الاعتبار بأنها لا تنوى التعرض لعلاقات الفريقين السياسية تجاه الدولة المنتدبة أو جمعية الامم • فالحكومة البريطانية بصفتها الدولة المنتدبة قد عينت هذه اللجنة ، بعد موافقة مجلس جمعية الامم ، للتحقيق فى الأمور المختلف عليها واعطاء قرار بها تنفيذًا لأحكام المادة ١٣ من صك الانتداب • وبناء على ذلك فاللجنة ، كى يتسنى لها القيام بمهمتها ، وجب عليها أن تتحقق فى ، وتعطى قرارا بشأن جميع الوقائع التى يمكن فى رأيها اتخاذها أساسا لقرار عادل • وبالطبع يهم اللجنة ، عند قيامها بمهمتها هذه ، أن تراعى أحكام صك الانتداب فيما يتعلق بالامتيازات المضمونة للمقامات الاسلامية المقدسة ، ولا ترغب قط فى التعرض لجوهر أو ادارة هذه المقامات •

وترغب اللجنة من الجهة الأخرى ، ان تبين بأن مهمتها ليست مماثلة للمهمة المنوطة بلجنة الاماكن المقدسة التى حددتها المادة ١٤ من صك الانتداب على فلسطين •

ولا مندوحة لنا في هذا الصدد عن ايضاح الفرق بين معنى المادة ١٣ والمادة ١٤ من صك الانتداب اللتين تبحثان في التدابير المستطاعة لصيانة الحقوق الدينية في بعض الاماكن في فلسطين .

قد كانت الحقوق في الاماكن المسيحية المقدسة منذ عسدة اجيال من الامور المختلف عليها من عدة وجوه بين الكنائس المختلفة التي تدعى بملكيته أو بحق انصرف فيها ولا تزال هذه حالها حتى يومنا هذا . وقد كان لهذه الخلافات الدائمة غالبا صدى في العلاقات المتبادلة بين الدول العظمى في أوروبا . وفضلا عن ذلك ، فقد كانت مسائل ملكية الاماكن المقدسة في فلسطين ، منذ أواخر القرن السادس عشر فصاعدا في مقدمة الامور السياسية الدولية . كما ان المناظرات والمجادلات في النقاط المتعلقة بهذه المسائل كانت بالفعل أحد الأسباب التي أدت الى حرب القرم . ولما عقد الصلح في سنة ١٨٥٥ م . عرضت المسائل المختلف عليها ، والتي كانت لا تزال غير مفصول فيها ، على الدول الموقعة على معاهدة الصلح فتعهدت هذه الدول بالمحافظة على الحالة الراهنة (ستاتيكو) التي كانت مرعية قبل نشوب الحرب . ثم بحث في مسألة حماية الاماكن المقدسة أثناء مفاوضات الصلح التي أعقبت الحرب الروسية - التركية سنة ١٨٧٨ م . وأثبت عندئذ في معاهدة الصلح نفسها بند يمنع اجراء أية تغييرات في الحالة الراهنة بدون موافقة الدول الموقعة على معاهدة الصلح . وفي سنة ١٨٧٨ م وسنة ١٨٥٨ م أيضا بنى تقرير الحالة الراهنة على نفس القواعد والمبادئ المثبتة في الفرمان الصادر من تركيا في سنة ١٨٥٢ م . ، تلك المبادئ التي يتفق معظمها مع ما ورد في الفرمان الصادر سنة ١٧٥٧ م .

أما المباني والمواقع التي كانت موضع عبادة أو احترام اليهود فلم يشملها الاتفاق المذكور أعلاه . غير أن هناك عددا من الفرمانات التي تبحث في الاماكن والمواقع اليهودية المقدسة . وفي سنة ١٨٧٨ م . ضمننت لليهود الحرية الدينية أيضا * .

أشرنا فيما تقدم الى فرمانات من هذا النوع تتعلق في مسألة تقرير وضعيّة اليهود . وقد تناولنا هذه فرمانات بالبحث في مكان آخر من هذا التقرير .

هكذا كانت الحالة عند نشوب الحرب . الحرب العظمى وبقيت كذلك الى ان احتلت الجيوش البريطانية فلسطين سنة ١٩١٧ . وقد أصبحت الاماكن المسيحية المقدسة بالطبع ، تحت حكم دولة مسيحية ، موضع حماية خاصة . ولكن ما هو الموقف الذي اتخذته الحكومة الجديدة ازاء الديانتين الأخيرتين في البلاد قد أجيب على هذا السؤال حالا ، أولا : بالتصريح الذي أصدره اللورد بلفور بالنيابة عن الحكومة البريطانية في شهر تشرين الثاني ومنشور اذاعه الجنرال اللنبي بعد ذلك ببرهة قصيرة عند دخوله القدس في ٩ كانون الأول سنة ١٩١٧ . فالتصريح الاول ينظر بعين العطف الى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين مع انه يؤكد في الوقت ذاته بأنه لا يفعل شيئا يضر الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف

(*) كان قبر راحيل الكائن بقرب بيت لحم ويعتقد ان زوجة يعقوب دفنت فيه موضع نزاع بين العرب واليهود . فاليهود الذين توجد مفاتيح المكان في حوزتهم يدعون بحقوقهم في المكان مستندين الى فرمان يقال انه صادر سنة ١٦١٥ م . وبما انه لم يمكن الوصول الى اتفاق بين الفريقين فقد قامت ادارة فلسطين باجراء التعميرات الضرورية لخارج ذلك المقام .

غير اليهودية المقيمة الآن في فلسطين . وقد ورد في منشور الجفرال للنبي بأن الديانات الثلاث الكبرى ستتناول نفس المسألة (راجع الصفحة ١٤١ من محضر اللجنة) * *

ان المبادئ المثبتة في هذين التصريحين أيدتها فيما بعد الادارة المدنية في فلسطين ثم تأيدت نهائيا باحكام صك الانتداب الصادر طبقا لعهد جمعية الأمم . والمبدأ الرئيسي في جميع هذه التصاريح المتتابعة هو ضمان حرية العبادة لاتباع الديانات الثلاث .

ورغما عن أن عبارة « الأماكن المقدسة » المثبتة في المادة ١٤ من صك الانتداب قد نفهم حسب معناها التاريخي المحصور فإن امتيازات المباني والمواقع ادينيه على وجه عام مضمون للطوائف الاخرى غير المسيحية . ومما ورد في المادة ١٤ من صك الانتداب يتضح ان لجنة الاماكن المقدسة المخصوصة قد انيط بها فضلا عن مهمتها مهمة أخرى هي درس وتحديد الحقوق والإدعاءات العائدة « للطوائف » الدينية المختلفة في فلسطين . حتى ولو كانت هذه المادة تنطوي على تقييد صلاحية لجنة الاماكن المقدسة فيما يتعلق بغير المسيحيين فمن الجلي ان الصلاحية العامة المتعلقة بالحماية التي تعهد بها المادة ١٣ الى الدولة المنتدبة تشمل شمولاً واضحاً جميع المباني والمواقع الدينية والحقوق المرعية فيها أيضاً وتضمن حرية الوصول اليها لجميع أتباع الديانات المختلفة وطبقاً لأحكام المادة ١٣ من صك الانتداب تتناول هذه الحماية مختلف الديانات في جميع أنحاء العالم ولا تنحصر في « الطوائف » الدينية الكائنة في فلسطين . ولذا فمن الطبيعي ان يمثل أمام اللجنة مندوبون عن مختلف جماعات بين اليهود والمسلمين من أقاصي المعمور كي يوضحوا آراءهم ويحددوا مطالبهم في هذا الشأن .

وقد أصبحت مسألة ما اذا كان يجب اعتبار الحائط الغربي والمنطقة الواقعة أمامه « موقعا دينيا » وبالتالي شمولها بحماية الدولة المنتدبة حسب احكام المادة ١٣ من صك الانتداب ، مسألة ذات أهمية دولية كان من الطبيعي ان تعامل على أساس العدل الدولي . وعلى الأخص لأن مثل هذه الخلافات ، حسب القسانون المرعى في فلسطين ، مستثناة صراحة من صلاحية المحاكم المحلية ، طبقاً للأمر الصادر من مجلس جلالاته الخاص والمؤرخ في ٢٥ تموز سنة ١٩٢٤ (أى الأمر الصادر من مجلس جلالاته الخاص بشأن الأماكن المقدسة في فلسطين سنة ١٩٢٤) .

٢ - تطبيق مبادئ الحالة الراهنة

ان الطريقة التي سارت عليها ادارة فلسطين ، في صيانة ما اعتبرته « حقوقا مرعية » في الأماكن المقدسة وفي المباني والمواقع الدينية تنفيذا لأحكام صك الانتداب هي السعي للمحافظة على الحالة الراهنة التي سنأتى على شرح مبادئها وأصولها بايجاز فيما يلي .

أما فيما يتعلق بالأماكن المقدسة ، بما في هذه العبارة من معنى محصور ، فقد طبقت ادارة فلسطين ، سواء قبل وضع صك الانتداب أو بعده ، نفس قواعد ومبادئ

(*) غير منشور في التقرير .

الحالة الراهنة التي كانت مرعية قبل الحرب ، اى القواعد المبنية على فرمان الصادر سنة ١٨٥٢ - تلك القواعد التي ليست الا مجرد تأييد للحالة الراهنة فى سنة ١٧٥٧ . أما الأماكن المقدسة وأقسامها التي تشترك فيها الطوائف الرئيسية الثلاث وهى : الروم الارثوذكس ، واللاتين ، والارمن الارثوذكس ، فيمكن تبويبها حسب الترتيب الآتى :

أولا - بعض الأقسام المعترف بأنها ملك مشترك بين الطوائف الثلاث بحصص متساوية .

ثانيا - الأقسام الأخرى التي تدعى الطائفة الواحدة انها تحت صلاحيتها المطلقة بينما تدعى طوائف أخرى انها شريكة فى ملكيتها .

ثالثا - الأقسام التي يوجد خلاف على ملكيتها بين طائفتين .

رابعا : وأخيرا الأقسام التي يعود حق ملكيتها لطائفة واحدة فقط على انه يحق لطوائف أخرى أن تبخر فيها أو تجرى مراسيم طقسسية لدى معين بطرق أخرى .

وقد سنحت للجنة فرصة خاصة للتحقيق بالتفصيل من الكيفية المنظمة عليها بالفعل امتيازات الطوائف فى كنيسة القبر المقدس (القيامة) بالقدس وكنيسة المهد فى بيت لحم . ان طريقة استعمال كل قسم من المذابح والهيكل وسير المواكب الاحتفالية وهلم جرا قد جرى تحديدها وتسويتها بمنتهى الدقة تجنباً لوقوع المنازعات والمشاحنات بين مختلف الطوائف . وتتبع فى ذلك بكل تشديد بعض المبادئ فى تطبيق الحالة الراهنة . وعلى هذا فاذا أعطى ترخيص لترميم سقف أو أرض فان ذلك لما يخول القائمين بالترميم الحق المطلق بملكية ذلك السقف أو تلك الأرض . كما أنه اذا منحت الطائفة حق تعليق مصباح أو صورة أو تغيير موضع أى مصباح أو صورة معلقة يعتبر ذلك بمثابة اعتراف بتملك العامود أو الحائط الذى يعلق عليه المصباح أو الصورة تملكاً مطلقاً . بينما انه يجوز لطائفة من الجهة الأخرى أن تتمتع ، مثلاً ، بحق التبخير فى هيكل ما بدون ان تدعى بملكية مشتركة فى ذلك الهيكل قط .

ومن السهل الادراك ان تطبيق « حقوق » من هذا النوع يؤدى حتما الى مشاكل عنيفة والى المرافعة والمقاضاة غالباً وعلى الأخص لأن كل تغيير فعلى فى العادة الجارية قد يؤخذ دليلاً على الوضعية القانونية .

ولهذا السبب كانت مهمة ادارة فلسطين فى التأكد من الحالة الراهنة والمحافظة عليها مهمة شاقة . وفى الخلافات التي وقعت كانت الأشياء المختلف عليها تهمل فى بعض الأحيان حتى تتلاشى بدلا من التعرض لوقوع أى تغيير فى توازن القوى بين الطوائف المتنازعة . ولذا فان كان التعمير أمراً لازماً وقع على كاهل الادارة ان تهتم به اذا ثبت لها عدم امكان وصول الطوائف ذات الشأن الى اتفاق حبقى فى تلك الحال .

وقد اتبعت ادارة فلسطين فى المحافظة على الحالة الراهنة نفس هذه المبادئ عند الحائط الغربى وهنا أيضاً كانت تصبو الى صيانة الحالة الراهنة كما كانت قبل الحرب بقدر ما فى وسعها التأكد من تلك الحالة .

وقد بينت الحكومة البريطانية للبرلمان بغاية الوضوح فى كتابها الأبيض الصادر فى شهر تشرين الثانى سنة ١٩٢٨ ما تعتبره مبادئ رئيسية لمعالجة الأمور المختلف عليها بين العرب واليهود ولا بد لنا فى هذا الصدد من اقتباس الفقرات الآتية على الأخص فى هذا الكتاب :

« يؤلف الحائط الغربى أو المبكى قسما من الحائط الخارجى لهيكل اليهود القديم وهو بصفته هذه مقدس فى نظر اليهود ، وترجع عادة إقامة صلواتهم فى هذا المكان الى القرون الوسطى ومن الممكن الى ما قبل ذلك . وبشكل هذا الحائط أيضا قسما من الحرم الشريف وهو بصفته هذه مقدس لدى المسلمين . وفضلا عن ذلك فهو من الوجهة القانونية ملك الطائفة الاسلامية الخاص كما ان الرصيف الذى تجاهه وقف كما هو ثابت بالوثائق التى يحتفظ بها متولى الوقف . وقد أثبتت الطائفة اليهودية حقا صريحا لها فى السلوك الى الرصيف لأجل إقامة الصلاة ولكن الحكومة التركية كانت تقرر على التوالى كلما رفعت المراجع الدينية الاسلامية صوتها بالاحتجاج بأنها لا تسمح بالتعدى على التعامل الجارى كوضع الكراسى والمقاعد فى ذلك المكان . ومن المفهوم انه صدر فى سنة ١٩١٢ م . قرار بمنع وضع الستائر فى ذلك المكان .

« وقد رأت حكومة فلسطين وحكومة جلالة الملك ، تطبيقا لاحكام المادة ١٣ من صك الانتداب على فلسطين ان المسألة توجب عليها المحافظة على الحالة الراهنة التى اعتبرناها بأنها تفيد بفحواها العام ، ان للطائفة اليهودية حقا فى السلوك الى الرصيف لأجل إقامة الصلاة ويجوز لها ان تجلب اليه فقط الاشياء الطقسية بحسب ما كان مرخصا لها فى زمن الحكم التركى . وكلما رفعت المراجع الدينية الاسلامية الشكوى بأنه قد جرت محدثا خلافا للتعامل الجارى واقتنعت حكومة فلسطين بعد التحقيق بأن الشكوى فى محلها شعرت الحكومة بأن من واجبه منع خرق التعامل الذى نجمت الشكوى عنه » .

وبناء على ذلك فقد قررت الحكومة البريطانية ان الحائط الغربى أو المبكى مقدس فى نظر الفريقين ، وانه حتى ولو كان أحد الفريقين يملك هذا الحائط ملكا مطلقا فان الفريق الآخر كان يتمتع فى زمن الحكم التركى وفى السنوات السابقة للحرب بحرية السلوك اليه كموقع دينى .

ويلوح أن الحكومة البريطانية وادارة فلسطين ، كانتا ، عند اتباع تلك المبادئ ترغبان فى صيانة الحالة الراهنة التى كانت قبل الحرب بشأن العلاقات بين الطائفتين اللتين لهما حق دينى فى نفس الموقع . وقد كانت ادارة فلسطين من هذه الوجهة تقوم بمهمة الاشراف على الحالة الراهنة من جهتين : فمن الجهة الواحدة سعت لمنع اليهود من جلب أدوات الى الحائط تخالف العادة المسلم بها ، ومن الجهة الأخرى جربت منع المسلمين من اجراء أية محدثات قد ينجم عنها ما يثول الى ازعاج اليهود أو اقلاقهم فى أثناء الصلوات التى اعتادوا اقامتها عند الحائط .

ولذا اضطرت ادارة فلسطين أن تتخذ ما يلزم من الاجراءات بهذا الشأن فى مناسبات مخصوصة فى السنوات ١٩٢٥ م . و ١٩٢٨ م . و ١٩٢٩ م . وقد جاءت لجنة شو بتقريرها على ذكر هذه المناسبات بأسهاب .

وكما جاء في الكتاب الأبيض لسنة ١٩٢٨ م . المذكور آنفا اضطرت ادارة فلسطين الى اتخاذ مثل هذه الاجراءات فورا كي تمنع أى تجاوز على الحالة الراهنة (الستاتيكيو) فمنعت اليهود من أن يجلبوا الى الحائط أية مقاعد أو كراسي أو ستائر أو حواجز لفصل الرجال عن النساء . بينما انها من الجهة الأخرى سمحت لهم فى التعليمات الموقته الصادرة سنة ١٩٢٩ م . بأن يجلبوا موقتا الى الحائط بعض أدوات طقسية أثبتت مفصلا فى تلك التعليمات .

ثم أصدرت أمرا الى المسلمين من الجهة الأخرى بابقاء الباب (البوابة) الذى مر ذكره فيما تقدم فى الطرف الجنوبي من الحائط مقفلا فى ساعات معينة وبمنع سوق الدواب على الرصيف فى أوقات معينة . وقد كانت حكومة فلسطين بإصدارها هذا الأمر تسير على مبدأ عدم السماح للمسلمين بإجراء أية محدثات أو تغييرات فى أو بالقرب من الحائط نفسه مما يلحق باليهود إزعاجا يفوق ما كان يحصل لهم فى الماضى أثناء اقامتهم الصلاة . ثم أوقف المسلمون من تلقاء أنفسهم أعمال البناء التى شرعوا فيها فى ساحة الحرم سنة ١٩٢٩ م . الى ان تظهر نتيجة التحقيق الرسمى الذى أجرى بشأن ما قد يكون لهذه الانشاءات من أثر فى الشروط التى يقيم بموجبها اليهود صلواتهم . الا انه رخص للمسلمين بعد ذلك باتمام البناء مع انه تقرر فى الوقت نفسه ان يزداد ارتفاع الحائط الذى يطل على الزقاق المؤدى الى محلة المغاربة وساحة الحرم الى ما كان عليه فى السابق كي يحول دون رؤية الرصيف ، الأمر الذى أصبح ميسورا بسبب تخفيض الحائط .

ويلاحظ من وصف المكان (راجع ما تقدم ذكره) ان الزاوية التى بنيت عند الطرف الجنوبي من الحائط بقيت قائمة فى مكانها ، وكذلك بقى الباب الذى فتح حديثا فى الجهة نفسها والدرج المؤدى منها الى ساحة الحرم .

٣ - ملكية الحائط وما جاوره

على اللجنة ان تصدر قرارا بشأن مطالب وادعاءات اليهود . ومع ان اليهود لا يدعون بملكية الحائط ولا بملكية الرصيف الكائن امامه (خطاب وكلاء فريق اليهود الحثامى - محضر اللجنة صفحة ٩٠٨) فقد رأت اللجنة أن من واجبها التحقيق فى مسألة الملكية من الوجهة القانونية اذ ان ذلك أساس ضرورى لتقرير الوضعية القانونية فى هذا الشأن . ولذا فاللجنة لا يسعها قبول الرأى الذى أبداه المسلمون بأنه ليس ما يدعى اللجنة لابداء رأيا فى مسألة الملكية طالما لم ينازعهم أحد فيها فيما مضى فضلا عن انه لا يصح النزاع فيها ، واعتراضهم هذا نشأ فى الحقيقة من التحفظين المتقدم ذكرهما .

فاللجنة تصرح فى هذا المقام استنادا على التحقيق الذى أجرته بأن حق ملكية الحائط وحق التصرف به وما جاوره من الأماكن المبحوث عنها فى هذا التقرير عائد للمسلمين . ذلك ان الحائط نفسه هو ملك المسلمين لكونه جزءا لا يتجزأ من الحرم الشريف . كما أنه ثبت للجنة من التحقيق الذى أجرته سواء فى المحكمة الشرعية أو من الشهادات والبيّنات التى أدلى بها امامها الشهود ، ان الرصيف الكائن عند الحائط حيث يقيم اليهود صلواتهم هو أيضا ملك للمسلمين .

وكذلك ثبت للجنة بأن المنطقة التي تكتنف الرصيف المذكور قد وقفها على المسلمين الملك الأفضل بن صلاح الدين الأيوبي حوالى سنة ١١٩٣ بعد الميلاد . ويرجح كثيرا أن هذا المكان الذى كان فيما مضى جزءا من مساحة واسعة مكشوفة قد وقف فى نفس الوقت الذى وقفت فيه المنطقة المجاورة باعتباره مشمولا فيها .

وحوالى سنة ١٣٢٠ بعد الميلاد عندما أنشأت فى الأصل المنازل الخصوصية التى يقيم فيها المغاربة الآن كى يستعملها حجاج المغاربة مساكن لهم أوقف أبو مدين العوث هذه المنازل أيضا . أما سكوك الوقفية الأصلية فقد فقدت ولكن وقفيتها تأيدت باعلان شرعى أصدره القاضى فى سنة ١٦٣٠ م . بعد سماع شهود على الطريقة العادية المقررة فى الشرع الإسلامى .

وقد تثبت أحد أعضاء هذه اللجنة أثناء وجوده فى المحكمة الشرعية بحضور مندوبين عن الفريقين من الحدود التقريبية لأمالك الوقف هذه ، ورسم تلك الحدود على خارطة زودتنا بها إدارة فلسطين . وقد استرشدت اللجنة بهذه الخارطة فى أثناء التحقيق التى قامت به ، ولم يعترض عليها أحد الفريقين .

أما فيما يتعلق بصفة الوقف القانونية وحكمه فإن اللجنة تعتمد بالأخص على الايضاحات التى أبداهها فريق المسلمين بهذا الشأن . ان الأوقاف على أنواع متعددة ، ولكن لها مزية مشتركة بينها هى انها جميعها خالدة مؤبدة يتصدق بشمرتها على المساجد أو الفقراء حسب شرط الواقف . ومع انه قيل ان الوقف ملك لله وليس ملكا لأحد فليس تخصيصه لغايات دينية شرطا محتوما . ضف الى ذلك ، ان الموقوف قد يكون ريع العقار لا عينه والعين الموقوفة على جهة بر (غاية دينية) يمكن بحق اعتبارها مقدسة بالمعنى الصحيح لهذه الكلمة . والمسجد وقف من أعلى المراتب . ومن الجهة الأخرى يمكن وقف أماكن لتكون رباطا للمسافرين والمنقطعين ونحو ذلك من وجوه الخير ويلوح لنا ان « الزاوية » التى قيل بانها مكان يوقف للذكر وتعلم القرآن الكريم وتلقى الشريعة هى وقف فى المرتبة الثانية .

نتقدم الآن للبحث فى مختلف أقسام هذا الملك :

ان الحائط نفسه لكونه جزءا لا يتجزأ من الحرم الشريف هو وقف بلا ريب . وإذا اخذنا بعين الاعتبار المعلومات التى زودنا بها فريق المسلمين بشأن الوقف والمستندة الى أحكام الشرع الإسلامى ، يكون الرصيف الكائن أمام الحائط من نفس المرتبة كوقف محلة المغاربة . وتثبت البيئة التى أدلى بها فى هذا الصدد ، فضلا عن ذلك ، ان المسلمين يعتبرون ان الرصيف انما وجد لمرور سكان المنازل الخصوصية المشار إليها فيما تقدم .

٤ - قدسية الحائط والرصيف

يلاحظ مما تقدم بان أمالك الوقف ، بصفتها وقفا لا تعتبر جميعها مقدسة من وجهة الشرع الإسلامى ، فمجرد كون الحائط جزءا من السور الخارجى لساحة الحرم الشريف الكبيرة لا يدعو بحد ذاته الى اعتبار الحائط « مقاما اسلاميا مقدسا » كالمساجد وغيرها من الأماكن القائمة فى ساحة الحرم الشريف التى لها ميزة مقدسة خاصة .

وفريق المسلمين لم يبد أى تصريح من هذا القبيل ، بل جل ماتمسك به هو ان الحائط مقدس للمسلمين لسبب سنتناوله بالبحث فى مكان آخر من هذا التقرير . فاذا كانت هذه هى الحال فلا يمكن الادعاء بقداسة الرصيف الذى تجاه الحائط بالاستناد الى صفته الوقفية طالما انه يستعمل مرأا يؤدى الى محلة المغاربة وطالما أصبح يستعمل أيضا مرأا من محلة المغاربة الى ساحة الحرم الشريف منذ فتح الباب فى طرفه الجنوبي .

بقى علينا الآن أن نبحث فيما اذا كان المسلمون يقدسون الحائط والرصيف الكائن أمامه لأى سبب خاص . فقد ادعى فريق المسلمين بأن هنالك سببا يحمل على تقديس هذا المكان ، ذلك انه يوجد داخل الحائط مسجد صغير أقيم فى المكان الذى يعتقد أن النبى محمد ربط فيه براقه ليلة اسرانه الى المسجد الأقصى . وقد فهمت اللجنة ان أكثرية المسلمين تعتقد ان براق النبى ربط بالفعل فى ذلك المكان نفسه . ومما هو جدير بالملاحظة ان المكان المذكور لا يقع ضمن ذلك القسم من الحائط الملاصق للرصيف بل فى طرفه الجنوبي وان الوصول الى مسجد البراق الصغير هو من داخل ساحة الحرم الشريف لا من خارجها .

وفى هذه الأحوال ترى اللجنة انه لا يمكن اعتبار الرصيف الكائن أمام الحائط مكانا مقدسا من وجهة النظر الاسلامية . ففي عهد النبى محمد كان الرصيف جزءا من فناء مكشوف (راجع ما يلى) وليس فى البيئات التى أدلى بها أمام اللجنة ما يدل على ان قسما خاصا من ذلك الموقع كان منذ القدم مقدسا لدى المسلمين . ويحتمل ان « الزاوية » التى أقيمت بجوار الرصيف سنة ١٩٢٩ م . كانت تستعمل فى زمن عريق فى القدم ، للغاية الدينية التى تستعمل لها فى الوقت الحاضر . أما الرصيف نفسه فقد استعمله المسلمون منذ الاجيال الفائرة لأمر دنوية وما زالوا يستعملونه كذلك لفاية الآن . ولم يستعمله المسلمون قط على ما هو معلوم لاقامة الصلاة فيه . ورغما عن استعماله من اليهود لاقامة صلواتهم فقد كان على الدوام طريقا للمغاربة سواء للمرور أو لسوق دوابهم وابلهم .

أما فيما يتعلق بالحائط نفسه فالأمر مختلف فيه . واللجنة تميل الى قبول قول المسلمين بشأنه ، أى ان حائط المبكى برمته مقدس للمسلمين لأنه المحل الذى نزل فيه النبى محمد ومر به ثم ربط براقه فيه . وفى رأينا ان الحقيقة لا تمنع اعتبار هذا الحائط مقدسا لليهود أيضا . فاذا كان احترام ذكرى مرور النبى بذلك المكان قد جعل الحائط الغربى برمته مقدسا لدى المسلمين رغما عن كون البراق ربط على مسافة معينة من المكان الذى يبكى عنده اليهود ، فلماذا لا يجوز أيضا ان ينظر بعين الاعتبار وعلى نفس المنوال الى الاحترام الذى ما قفى اليهود يبدونه منذ قرون عديدة نحو هذا الحائط نفسه الذى يعتقدون بأنه البقية الباقية من الهيكل القديم وبأن الحضور الالهى لا يبرحه ، فالتواضع المسيحية بسبب منشئها المشترك ، تقيم شعائر عبادتها ، فى كثير من الأحوال فى نفس الاماكن والابنية وبذلك يقع بينها أحيانا مشاحنات وخلافات بشأن ما لكل منها من حقوق فى اقامة تلك الشعائر . وبصدق هذا القول أيضا ، فى بعض الظروف ، على العرب واليهود ذينك الشعبين اللذين ينحدرأ من صلب ابراهيم ، وبالطبع ليس من السهل فى مثل هذه الأحوال الوصول الى اتفاق اذا ان المكان الذى ييجلونه واحد والعبادة يقيمونها فى نفس المكان (مثال ذلك : - قبر راحيل

وحائط الحرم الشريف الابراهيمى فى الحليل) . غير انه ليس من الضرورى ان تنشأ مثل هذه الخلافات بشأن الحائط الغربى لأن المكان الذى يقدهس كلا الفريقين واحد غير ان البواعث التى تحمل كليهما على تقديسه تختلف لدى كل منهما كل الاختلاف . وفى وسع كل فريق أن يؤدى صلواته فى مكان منفرد عن الآخر ، ذلك أن ساحة الهيكل هى مباحة لفريق واحد منهما بينما ان الفريق الآخر انما يطلب حق السلوك الى المكان الكائن امام الحائط .

وقد حدا باللجنة ان تدل برأيها هذا فى هذا المقام كى تبين بجلاء امكان اجراء ترتيب قد يكون مقبولا لدى الفريقين . أما مسألة « الحق » الذى يستطيع اليهود المطالبة والادعاء به فى مكان ليس بملكهم قانونيا فمسألة مستقلة سنتناولها بالبحث فيما يلى من هذا التقرير .

٥ - السلوك الى المكان الكائن امام الحائط :

لقد ثبت من البيانات والشهادات التى أشرنا اليها فيما تقدم ان الحائط الغربى لساحة الهيكل كان موضع تقديس اليهود واحترامهم الدينى لقرون عديدة ، ولما اندثرت معالم الهيكل نفسه أخذ المتعبدون من اليهود ، بدلا من الزوار الذين كانوا يؤمون اطلال الهيكل القديم يزورون البقية الباقية من الهيكل ، اى الحائط الذى يعتقدون بأن الحضور الالهى لم يبرحه قط . وفى الاستطاعة اقامة الدليل على ذلك حتى فى القرن الرابع ، ذلك ان نواح وصلوات اليهود كانت تسمع ، قبل ان يصبح مكان البكاء وقفا اسلاميا لمدة طويلة ، من نفس المكان الكائن الآن امام الحائط تماما ، ويظهر ان الرصيف كان فى العصور القديمة كما ذكرنا فيما تقدم ، جزءا من فناء مكشوف . وتأييدا لذلك نستدل ، على سبيل المثال ، بقول المؤرخ بنيامين من توديلا (نحو سنة ١١٦٧ بعد الميلاد) حيث قال : - « يقوم امام هذا المكان (أى الحرم الشريف الحالى) الحائط الغربى الذى هو أحد جدران قدس الاقداس ، ويسمى بباب الرحمة والى الحائط الكائن فى فناء مكشوف يذهب اليهود للصلاة » (دليل بنيامين من توديلا لادلر - صفحة ٢٢ - ٢٣ طبعة لندن سنة ١٩٠٧ م) .

ثم أقيم بعد ذلك حائط بين الحائط الغربى وبيوت المغاربة حتى انه عندما أنشئت تلك البيوت أصبح المدخل الوحيد اليه من الطريق العام من طرف الحائط الشمالى . ومع ذلك لم يرق المسلمون ، ذوو السلطان فى ذلك الحين ، بأى عمل كان لمنع اليهود من حرية السلوك الى ذلك المكان اذ انه كان مسموحا لهم ، بان يزوروا الحائط ويقيمون تضرعاتهم امامه كما كانوا يفعلون فيما مضى . ولم تنقطع هذه العادة الا فى حالات مؤقتة اما بسبب قوة القاهرة او عند وقوع حوادث سياسية كان ينفى اليهود على اثرها من القدس بن حين وآخر ، ولكنهم كانوا يعودون الى مزاوله هذه العادة حالما يتيسر لهم ذلك وبالمضى المستطاع .

ولذلك فان اللجنة تعتقد تمام الاعتقاد بأن المكان المبحوث عنه يجب اعتباره « مرقعا دينيا » يستعمله خصيصا لهذه الغاية الذين ينتمون للمذهب الموسوى .

وبناء على ذلك فإن حرية السلوك الى ذلك المكان لأجل إقامة الصلوات مضمونة بصراحة لليهود في المادة الثالثة عشرة من صك الانتداب التي ورد فيها ، فيما ورد ، ما يلي :
« تأخذ الدولة المنتدبة على عاتقها •• كل مسئولية بشأن الأماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية في فلسطين ومن ذلك •• تأمين حق السلوك الى •• المباني والمواقع الدينية • »

وبقطع النظر عن هذا الضمان المثبت في صك الانتداب تعتقد اللجنة ان هنالك عادة تشكل حقا قديما يؤيد مطلب اليهود بحرية السلوك الى هذا المكان •
وقد جادل فريق العرب بشدة بأن اليهود انما سمح لهم بالسلوك الى هذا المكان من قبيل التسامح •

ويلوح على كل حال بأن هذه الحجة التي أدلى بها فريق العرب تبرر الاستنتاج بأن مجرد سلوك اليهود الى الحائط لم يعتبره العرب تعديا على الشرع الاسلامي ، اذ انهم لو اعتبروه تعديا لمنع اليهود من زيارة الحائط من زمن بعيد • وما يلاحظ ان من المبادئ المقررة في الشرع الاسلامي والقانون العثماني المعمول به في الوقت الحاضر ان كل أمر جرى التعامل به منذ القدم ولم يكن بحذ ذاته غير قانوني يترك على قدمه (المادة ٦ من المجلة) * •

وتعتقد اللجنة ، بعد ان درست ما تيسر لها من البيانات والشهادات ، انه وفقا للقوانين الاساسية لا يسوغ فعلا الادعاء بأى حق من حقوق الارتفاق كأساس لحق المرور في المكان • ومع ذلك ترى اللجنة انه يوجد في هذه الحالة حق قائم بذاته يستند الى عادة قديمة نشأت تحت حماية أحد هاتيك (التسامحات) التي من المعتاد اعتبارها أساسا لما يصبح من العوائد المشروعة قانونيا حتى ولو لم يكن في الاستطاعة الاستناد الى قانون خاص تأييدا لهذه الحقيقة وبالكاد يمكن انكار ان الحقوق المرعية والعادة الشائعة ، في فلسطين ، وعلى الاخص فيما يتعلق بالامور الدينية ، أصبحت على وجه العموم تعترف بالمبدأ القائل بجواز امتلاك الفريق الواحد لحق محدود في ملك الفريق الآخر وفي جميع مبادئ الحالة الراهنة (ستاتيكيو) يلعب التسامح دورا مهما في تقرير ما يمكن اعتباره ، في أى وقت كان ، بأنه نما وأصبح بمثابة « حق مرعى » •

فما هي الضرورة اذا لتطبيق حالة راحة معينة هذا التطبيق الذي ينطوى على الارتياح والتحسب ، وما الداعي للخوف من الاجحاف الذي يظن بأنه يلحق هذا التطبيق كآثر لا مفر منه لكل فعل أو اغفال من شأنه أن يغير الأحوال الحاضرة طالما ان « التسامح » ، لم يعتبر فيما مضى كأساس يحتمل أن يغير الوضعية القانونية • اما فيما يتعلق بزيارة المكان والقيام ببعض الشعائر الدينية فيه ، بدون الادعاء بالملكية ، فمن المعلوم ان هنالك سوابق من هذا النوع بشأن الأماكن المقدسة المسيحية (راجع ما تقدم) ومنشأ هذه الحقوق يستند طبعاً الى عادة قديمة لا الى أى اتفاق مدون في وثائق ومستندات •

وتود اللجنة في هذا المقام ، ان تلفت النظر بوجه خاص الى انه في ادوار الحكم السابق لم يتناول المنع الذي كان يعلن عنه أحيانا حق الزيارة ، كحق بل كان يتناول

(*) المقصود مجلة الاحكام المدلية

خصيصا بعض أعمال كان يقوم بها اليهود ، ويعتبرها المسلمون تعديا على حق ملكيتهم أو توسعا في العادة القديمة التي جروا عليها فيما مضى في جوار الحائط .

ان الاعتراف بالعادة التي جرى عليها اليهود منذ القدم في زيارة الحائط لأجل التضرعات لا يمكن الافصاح عنه بوجه أوضح مما أدلى به فريق العرب من البيئات والشهادات أمام اللجنة . وقد جاهر اليهود بما يخامرهم من ريب في صحة علاقة المرسوم المؤرخ في ٢٤ رمضان سنة ١٢٥٦ هـ . المصوم بختم محمد شريف (الذيل السادس) في هذه المسألة ، ولكن ليس لدى اللجنة ما يحملها على الرب في صحة هذه الوثيقة . ان هذه الوثيقة من حيث مضمونها ، تثبت ان اليهود في ذلك الحين حذروا من القيام بأمر اعتقد بأنها من المحدثات في تضرعاتهم أمام الحائط .

الا ان لهذا المرسوم أهمية كبرى ، ذلك انه يكشف القناع عما كان مفهوما في ذلك الحين من زيارات اليهود الطقسية . والسبب الوحيد الذي حدا بالسلطات الى بحث هذه المسألة هو ان اليهود طلبوا اذنا بتبليط الأرض الكائنة أمام الحائط فرفض طلبهم هذا لأنه « ما سبق لليهود تعمير هكذا أشياء بالمحل المرقوم » ولأنه « وجد انه غير جائز شرعا » . والظاهر انه خشى ان يكتسب اليهود حقا شرعيا في تملك املاك الوقف اذا قام اليهود بتبليط هذا المكان . ومما لا يقل عن ذلك أهمية ان نفس هذا المرسوم أيد الاذن « بزيارتهم (الحائط) على الوجه القديم » وطالما ان فريق العرب يؤكد بأن هذه الزيارات كانت من قبيل التسامح كمثل زيارات الأجانب أو غيرهم بدون إقامة صلوات وجب القول ان المسلمين حذروا المسيحيين ، مدة طويلة، فيما مضى ، من الاقتراب من الحائط أو من جواره وسمحوه بذلك لليهود كمنة خاصة .

وهناك ما يدل دلالة اوضح على البواعث التي حملت المسلمين على الاعتراض هو قرار مجلس الادارة في القدس المتخذ سنة ١٩١١ الذي كثيرا ما استند اليه فريق المسلمين في هذه القضية . ففي ذلك الحين اشتكى متسولي وقف أبو مدين بأن اليهود وضعوا كراسي على الرصيف خلافا للعادة ، وطلب توقيفهم عن ذلك منعا لادعائهم في المستقبل بالملكية .

وعندما رفع استدعاء المتسولي الى المفتي والى المحكمة الشرعية أيده اذ انه من المنوع شرعا وضع الكراسي والستائر وما شابهها من الأدوات ، أو القيام بآية محدثات « قد تثبت الملكية » أو التصرف « بموقع حائط الحرم الشريف » وبهاء على ذلك قرر مجلس الادارة منع وضع أية أدوات مما « يعتبر دليلا على الملكية » .

وقد أضيفت فقرة الى هذا القرار قرر فيها المجلس « المحافظة على العادة القديمة ان كان ضروريا » .

وفي رأى اللجنة ان الباعث الجلي الذي حمل المتسولي على تقديم هذا الاستدعاء ، وحدا بمجلس الادارة اتخاذ هذا القرار هو منع اليهود في المستقبل من الادعاء بالملكية أو التصرف . ومع ذلك فقد اعترف صراحة في الوقت نفسه ، بالعادة المتبعة منذ القدم .

وبعد أن نظرت اللجنة في البيانات والشهادات التي أدلى بها فريق العرب توصلت الى الاستنتاج بان حرية سلوك اليهود الى ذلك المكان لأجل إقامة التضرعات

قد اعترف بها المسلمون أنفسهم كحق قديم . والمسائل التي أدت الى النزاع والخلاف، في الأزمنة الأولى ، كانت تدور حول صفة ومدى العادة التي جرى عليها اليهود في إقامة التضرعات عند الحائط .

أما فريق اليهود فقد علق أهمية كبرى على الفرمان الصادر سنة ١٨٨٩ م (الذيل السابع) وإلى الفرمان المشار اليه فيما تقدم ، الذي قيل بأن له نفس المزية وإلى فرمانين صادرين في سنتي ١٨٩٣ و ١٩٠٩ م يتناولان نفس الموضوع .

وبهذه الفرمانات ، التي تبلفت لرئاسة الخاخامين في المملكة العثمانية أو في القدس ، ضمنت لليهود درجة من الحماية في ممارسة شعائهم الدينية . وقد ترجم الأصل التركي لهذه الوثائق (إذ أن فرمان سنة ١٨٨٩ م . أبرز وقرئت ترجمته أمام اللجنة) ترجمة مختلفة بواسطة ذوى الاختبار من الشهود من الجانبين فعندما استجوب الدكتور ليفانوف من فريق اليهود ترجم نفس هذا الفرمان بأن اليهود وعدوا بأنهم « لا يعارضون في أمور كنائسهم ولا في الأماكن التي يزورونها لأجل العبادة ، ويحجون إليها ولا في طريقة إجراء شعائهم الدينية » .

وقد سمعنا شهادة على رضا باشا ، وهو علامة ثقة ، استدعاه فريق المسلمين فصرح انه يقبل بترجمة الدكتور ليفانوف بوجه الاجمال غير انه قال انه يترجم هذه العبارة ترجمة حرفية على الوجه التالي : « في الاماكن التابعة لرئاسة الخاخامين كالكنائس واماكن الزيارة الطقسية » .

وقد دارت مناقشة بين وكلاء الفريقين حول ما اذا كانت عبارة « التابعة لرئاسة الخاخامين » محددة تحديدا جغرافيا أو اداريا . ففي الحالة الأولى يتبين انه اذا كان المكان المبحوث عنه « مكان زيارة طقسية » لليهود فهو مشمول بالحماية المقصودة بالفرمان ، وفي الحالة الثانية قد يكون من المقتضى ، كي يستطاع حماية أى مكان كموقع ديني أن يكون تابعا لرئاسة الخاخامين من الوجهة الادارية أو الكنسية . ومع ذلك فاللجنة تظن أنه سواء كانت هذه أو تلك الترجمة الصحيحة يجب اعتبار هذه الفرمانات بأنها تتضمن سياسة تعود لمصلحة اليهود ولحريتهم الدينية . وليس مايدعو للاعتقاد ، في رأى اللجنة ، ان أولئك الذين كانوا يصلون أمام الحائط الغربى لم يتناولهم ذلك التسامح . فالاستدلالات الرسمية لتلك السياسة يلوح بأنها تزيد في أهمية هذا الأمر ، ذلك لأن الفرمان الصادر سنة ١٨٨٩ م . على الأقل ، قد قيد في سجل المحكمة الشرعية حسبما هو مثبت في ظهوره وبذلك أخذت تلك المحكمة الموقرة علما به .

(٦) صيغة الصلوات اليهودية ومداها :

واستنادا الى الاعتبارات المذكورة فيما تقدم ترى اللجنة ان المكان المبحوث عنه هو موقع ديني ، يقدسه اليهود وبأن لليهود حق السلوك اليه لاقامة بعض أنواع الصلاة ، إلا ان اليهود يدعون بأن لهم حق تقرير شكل الصلاة التي يقيمونها أمام الحائط ومداها دون أدنى تداخل من الغير . وحجتهم في ذلك في الدرجة الأولى ان « حرية العبادة » قد ضمنت لهم بموجب أحكام صك الانتداب الصريحة ، وأن لهم بناء على ذلك حق ترتيب صلواتهم حسب شعائهم الخاصة ، وجلب جميع الأدوات التي يستصوبون جلبها الى الحائط ويعتقدون أنه ، حتى ولو كانت عبادتهم في الأزمنة القديمة ، كانت تتخذ شكل صلوات ومناحات افرادية ، فصلواتهم التي

تطورت في السنين الأخيرة الى صلاة جماعة وصلاة منظمة ، قد سمح بها بدون انقطاع بوجه الاجملى وكل تداخل من جانب المسلمين في شعائر اليهود طبقوسهم هو محظور ايضا مبدئيا بموجب القرارات المتقدمة ذكرها .

وقد ادعى فريق اليهود أيضا ان الحالة الراهنة الحقيقية قبل الحرب كانت زمنا طويلا تتفق مع ما يدعونه الآن ، وأنه اذا كانت الأوامر الإدارية التي صدرت حقلا تتفق مع هذه المطالب فانها تتنافى مع حقوق اليهود المرمية .

والآن وقد تم البحث في هذه النقاط تتقدم اللجنة الى الادلاء بإدراكها كما يلي :

اذا نظرنا الى أحكام صك الانتداب نرى بالحقيقة ان المواد (١٣ و ١٥ و ١٦) تضمن مبدأ الحرية الدينية ، وبان المادة ١٣ تنص بوجه خاص على ضمان « حرية العبادة » لجميع الطوائف .

غير أنه ليس من سداد الرأى أن يستنتج من هذه القاعدة العمومية ان الذين ينتمون لآى مذهب خاص لهم ان يتمتعوا بحق إقامة شعائرهم الدينية في جميع الاماكن بدون مراعاة حقوق الآخرين في تلك الاماكن . فلو كانت الحالة كذلك لقضى تماما على مبدأ الحالة الراهنة في الاماكن المقدسة والمواقع الدينية الأخرى . ومما يزيد المشكلة حرجا في هذه الحالة ، ان هذا الموقع الدينى هو أيضا وقف اسلامى واقع ضمن اوقاف اسلامية أخرى تحيط به ويمد احدها من أعظم المقامات قداسة لدى جميع المسلمين .

فان كان يجب المحافظة على الحائط الغربى والرصيف الكائن امامه لمصلحة اليهود الدينية وجب على اليهود أيضا أن يراعوا حرمة المسلمين الذين أكرموا مآواهم ، والذين ضمننت لهم أحكام صك الانتداب امتيازات مقاماتهم المقدسة .

ولهذا السبب تستنتج اللجنة بان العادة الثابتة يجب اعتبارها الأساس الصحيح لتقرير حقوق اليهود المرمية عند الحائط . غير أنه ليس في ذلك ما يستوجب على اللجنة الرجوع الى الاشكال الاصلية التى اتصفت بها الصلوات التى كانت تقام عند الحائط في اقدم ادوارها بينما ان اللجنة ترى ، من الجهة الأخرى أنه حتى يتاح اتخاذ العادة أساسا لحق ثابت يجب أن تكون تلك العادة قديمة نوعا ما .

ليس في وسعنا ان نقرر بتأكيد شكل الصلاة التى كان يقيمها الزوار الاولون امام الحائط الا أنه يظهر لنا من البيانات والشهادات التى أدلى بها أمانان ان صلاة الجماعة أو « الصلاة المنظمة » كانت تقام عند الحائط قبل الآن بأجيال عديدة . فتطور الصلاة من شكل الى آخر اقرته الطقوس الدينية اليهودية وهى ما فتئت منذ اقدم العصور تقتضى وجود عشرة أشخاص (منيان) لاجراء الخدمة الدينية الكاملة وتجزى لعشرة أشخاص (اى للمنيان) بأن يقيموا شعائر العبادة في اى مكان على نحو ما يفعلون في الكنيس تماما . ولا مشاحة ان جماعة واحدة أو أكثر من هذه الجماعات (المنيان) تألفت لأجل إقامة الصلاة عند الحائط أيضا . فهذه الجماعة كانت ، نوعا ما ، تقوم بطقوس العبادة التامة ، وكانت على كل حال تصلى غالبا كجماعة لا كأفراد فقط . ولما كان من الصعب فصل النساء عن الرجال ، في مثل هذا المكان على نحو ما يفصلون في الكنيس ، كانت النساء تنعزل في زاوية على حدة . وكان اليهود يجلبون معهم أيضا بعض الأدوات التى يستعملونها عادة في الخدمة الدينية ويرتدون الألبسة التى تقتضى بها طبقوسهم الدينية .

اما سفر التوراة مع الخزانة الضرورية لحمله والمائدة التى توضع عليها عند القراءة فقد كانت تجلب الى الحائط ، فى بادىء الامر فى المناسبات الخارقة العادة فقط عندما تآمر رئاسة الماخامية بالصوم واقامة الصلاة (أى فى اوقات الجفاف أو عند وقوع المصائب والنكبات مثلا) ثم توسعت عادة جلب سفر التوراة بالتوالى ، وعلى الاخص فى الاعياد الدينية الكبرى واخذوا يجلبونها أيضا فى الازمنة الاخيرة فى أيام السبت الاعتيادية أيضا .

ويلاحظ بان التوسع فى هذه العادة لم يعترض عليه طالما أن اليهود لم يتخذوا أية تدابير من شأنها أن تكون مبعثا للاذعاء بالملكية كبدل الجهد فى الحصول على حق بتبسيط المكان أو جلب المقاعد ، أو وضع ستار أو حاجز لفصل الرجال عن النساء بدلا من الرواق المخصص للنساء فى الكنيس أو بربط خيمة فى الحائط للوقاية من حرارة الشمس ، وبغير ذلك من التدابير التى يستندل منها على الادعاء بملكية المكان .

وقد أشار قرار مجلس الادارة المتخذ سنة ١٩١١ بوجه خاص الى منع وضع الستار عند الحائط ذلك أنه ورد فيه ان وضع « الكراسى والستائر والحواجز ونحوها من الأدوات هى من قبيل المحدثات التى قد تدل على الملكية » .

وقد أبرز فريق اليهود بعض أدلة للدلالة على ان القرار الذى اشرنا اليه فيما تقدم قد نقضته الحكومة اذ ذاك على ان هذه النقطة لم توضح تمام الايضاح كما أن قول اليهود بأنهم دفعوا فى اوقات مختلفة كلفة تصليح الرصيف لم يؤيد بالحجة لدرجة يثبت معها بأنهم اكتسبوا بذلك حق ملكية المكان . ومن الجائر الافتراض انه، فى بعض الاحيان ، لم يعترض على جلب اليهود مقاعد وكراسى وستائر وحواجز وما شابهها من الأدوات الى الحائط وبأنهم اهتموا احيانا بتنظيف أو تصليح الرصيف، غير ان ذلك لم يثبت أنهم جروا بقيامهم بمثل هذه الأمور على عادة لا نزاع فيها تستند الى زمن طويل كى يصح بناء أية ادعاءات ومطالب قانونية عليها .

ومما هو جدير بالذكر بشأن أدوات العبادة الوارد ذكرها فى الفقرتين (ب) و (ج) من التعليمات الموقنة الصادرة سنة ١٩٢٩ ان المسلمين ، اذا اعتبرنا البينة التى أدلى بها امامنا ، لم يرفعوا عقيرتهم بالشكوى صراحة من جلب مثل هذه الأدوات الى المكان لغاية آخر أدوار الخلاف الذى وقع بين العرب واليهود .

ان الكتاب الأبيض الصادر سنة ١٩٢٨ المشار اليه فيما تقدم والذى يعلن سياسة الدولة المنتدبة فيما يتعلق بالحالة الراهنة قد تقدمته مخبرات مطولة دارت بين ادارة فلسطين والمفتى الأكبر ، ورئيس المجلس الاسلامى الأعلى . ففى اليوم التاسع عشر من شهر شباط سنة ١٩٢٢ تلقى وكيل حاكم القدس كتابا من المجلس الاسلامى الأعلى يطلب فيه رفع المقاعد والكراسى التى عند الحائط وفقا للتعليمات السابقة التى أصدرتها حكومة فلسطين بهذا الشأن ، وبما أن اليهود عمدوا ثانية الى وضع المقاعد عند الحائط بعث المجلس بكتاب آخر الى الحاكم مؤرخ فى ٢٦ نيسان سنة ١٩٢٢ طالبا اليه منع اليهود من جلب المقاعد والكراسى الى ذلك المكان . ثم عاد المجلس ، بناء على طلب سكان البيوت الكائنة بالقرب من الرصيف فبعث مع كتاب آخر مؤرخ فى ٨ كانون الثانى سنة ١٩٢٣ يشتكى فيه من تكرار تعدى اليهود فيما يتعلق بهذه الأمور . فاجاب وكيل الحاكم المجلس فى اليوم الثالث من شهر شباط سنة ١٩٢٣ بأن الاوامر قد صدرت بمراعاة التعليمات السابقة كل المراجعة .

وبعد مرور مدة من الزمن احتج متولى وقف المغاربة على اليهود بناء على نفس

السبب تقريبا وبناء على ذلك ارسل المجلس الاسلامى الاعلى كتاب احتجاج الى الحاكم مؤرخا في ٢٨ ايلول سنة ١٩٢٥ يذكره فيه بوعده المثبت في كتابه المؤرخ في ٣ شباط سنة ١٩٢٣ . ولما لم يتلق المجلس ردا خطيا من الحاكم ، بعد مضي مدة من الزمن ، ارسل ثانية كتابا الى الحاكم مؤرخ في ٧ حزيران سنة ١٩٢٦ يطلب الجواب على كتابه السابق ويرجو منع اليهود « من تكرار هذا العمل والمحافظة على الحالة الراهنة » وارفق بكتابه صورة استدعاء من ان اليهود اخذوا يضعون مقاعد وحصرا وموائد وكراسى ومصابيح مع انه لم يسمح لهم بذلك قط فيما مضى . ثم قال متولى الوقف : - « ان ذلك لما يزعج المارين اذ ان هذا الممر يؤدي الى بيوت الوقف ، وهم يعملهم هذا قد تعدوا على جزء من ارض الوقف لان عرض الممر لا يتجاوز المترين والنصف ، ونحن فى شجار دائم معهم اذ أنهم يصرون على وضع هذه الاشياء » .

وبعد ان تلقى المجلس جوابا من دائرة الحاكم مؤرخا في ٢٨ حزيران سنة ١٩٢٦ قيل فيه « بأن المسألة هى موضع التحقيق » ارسل ثانية بواسطة رئيسه كتابا مؤرخا في ٢٠ تموز سنة ١٩٢٦ كرر فيه ما جاء في كتابه المؤرخ في ٧ تموز دون ان يشير الى أية ادوات مخصوصة . وبما ان التحقيق الموعود به لم يسفر عن نتيجة ما ارسل رئيس المجلس الى حاكم مقاطعة القدس كتابا مؤرخا في ٤ آب سنة ١٩٢٦ ذكر فيه ان اليهود اخذوا يحاولون ثانية وضع مقاعد امام الحائط على ما اتصل به من متولى وقف المغاربة وانه فى تكرار هذا الرجاء بالنيابة عن المجلس انما كان مدفوعا بالشكاوى التى وجهت اليه . الا ان المجلس فى هذه المرة ختم كتابه قائلا « ان الغاية من كتابي المؤرخ في ٢٠ تموز سنة ١٩٢٦ هى اتخاذ التدابير لمنع اليهود من وضع اى شئ فى البراق الشريف وعلى الاخص فى ايام السبت والاعياد اليهودية » .

وفى اليوم الخامس والعشرين من شهر آب سنة ١٩٢٦ ارسل القائمقام الى رئيس المجلس الجواب التالى : - « ان التدابير التى اشترتم اليها فى الفقرة الأخيرة من كتابكم قد اتخذت ولن يجرى اى تغيير فى الحالة الراهنة » .

ولم يقع بعد ذلك ما يستحق الذكر لغاية اول شهر تشرين الثانى سنة ١٩٢٦ حينما اشتكى سكان محلة المغاربة من جلب اليهود كراسى صغيرة نقالة الى الحائط بحجة ، ان مدير البوليس وعد بالسماح لهم باستعمال هذه الكراسى . ونجم عن ذلك مشاجرات بين المغاربة واليهود وطلب متولى الوقف منع اليهود من وضع اى شئ فى ذلك المكان لا تجيزه العادة القديمة وحمل هذا الطلب المجلس الاسلامى الاعلى على ارسال كتاب الى حاكم مقاطعة القدس مؤرخ في ٧ كانون الاول سنة ١٩٢٦ ينبئ فيه بالمشاجرة التى وقعت بسبب جلب الكراسى الصغيرة « خلافا للعادة القديمة » وختم كتابه قائلا : - « ونحن لا نعتقد بأن الحكومة تود تغيير الحالة الراهنة التى جرى تنفيذها لغاية الآن » .

وفى اواخر سنة ١٩٢٧ اعلم حاكم مقاطعة القدس رئيس المجلس الاسلامى الاعلى بأنه من المرغوب فيه ، رغبة فى حفظ الأمن العام ، ألا يؤذن للسباح بالذهاب الى الحائط أثناء ساعات معينة من النهار اعتاد فيها اليهود ان يجتمعوا لاجل الصلاة وأنه ينوى اصدار الاوامر الى البوليس الكائن بالقرب من حائط المبكى بعدم السماح للسباح بزيارة الحائط فى تلك الساعات المعينة .

وقد ارسل كتاب الحاكم هذا فى اليوم الثانى من شهر كانون الاول سنة ١٩٢٧ .

فرد رئيس المجلس الاسلامى الاعلى عليه باسهاب بكتاب بعث به الى الحاكم فى اليوم الخامس عشر من شهر كانون الثانى سنة ١٩٢٨ اعترض فيه على منع السياح من الاقتراب من الرصيف لأن مثل هذا المنع هو بمثابة « منح اليهود حقوقا جديدة فى المكان نفسه فضلا عن أنه يثير عواطف المسلمين » . وأشار فى كتابه الى عدة حوادث ومشاكل أثارها اليهود بشأن مسألة البراق الشريف تدل صراحة على أنهم يتبعون فى ذلك خطة مرسومة لوضع يدهم على هذا المكان تدريجيا « الأمر الذى اعرّب عنه بجلاء فيما بعد فى أثناء التحقيق الذى قامت به اللجنة .

ثم بعث حاكم مقاطعة القدس بكتاب الى رئيس المجلس الاسلامى الاعلى فى ٣٠ اذار سنة ١٩٢٨ يعلمه بأنه سيعلق اعلانا للسياح بالقرب من الحائط الغربى يذكر فيه الساعات المعينة التى تقام فيها الصلوات « ويرجو فيه الجمهور احترام خلوة المصلين فى تلك الساعات » فأرسل رئيس المجلس ردا على هذا الكتاب مؤرخا فى اليوم الثالث من شهر نيسان صرح فيه بعدم استطاعته الموافقة على تعليق هذا الاعلان ، واكد ثانية بأن كل محاولة من جانب اليهود للتوسع فى مطالبهم وادعاءاتهم فى البراق يتلقاها المسلمون بقلق عظيم ويرفضونها كل الرفض .

ولم يحتج رئيس المجلس الاسلامى الاعلى نفسه احتجاجا مباشرا مسهبا على عادة جلب اليهود أدوات العبادة الى الحائط الا فى كتاب بعث به فى اليوم الرابع والعشرين من شهر ايلول سنة ١٩٢٨ اى فى اليوم الذى وقع فيه الشغب الذى جاءت لجنة شو على وصفه فى الصفحتين ٣٩ و ٤٠ من تقديرها . ومما ذكره فى هذا الكتاب « أنه ليس من الجائز وضع خزانة خشبية مغطاة بقماش وستائر وحصر ومائدة كبيرة فى الوسط والوصايا العشر موضوعة على الكراسى » . وقد لفت نظر المجلس الى هذه المسألة بتقرير رفعه اليه مفتش المعاهد الدينية وبما ان هذا العمل أثار استياء المسلمين طلب من حاكم المقاطعة اتخاذ التدابير اللازمة لازالة هذه الأشياء « المنوعة والتي لا يمكن القبول بها » ، وقد أعيدت هذه التظلمات والشكاوى مع الاستغاضة فى الايضاح فى كتب أخرى بعث بها رئيس المجلس فى اليوم الثانى والرابع والسادس من شهر تشرين الاول سنة ١٩٢٨ وقد أشير بشدة الى هذه الكتب ليس الى تجاوز اليهود على الحالة الراهنة بجلبهم كراسى صغيرة فحسب بل الى استعمالهم « خزانة ومصابيح » وغيرها من أدوات العبادة التى تعنى أحداث أشياء جديدة بقصد نزع ملكية المكان المقدس من أيدي المسلمين فى النهاية .

وفى هذه الأثناء رفع متولى وقف أبى مدين مساء ٢٣ ايلول شكوى الى حاكم مقاطعة القدس على نحو ما ورد فى الكتاب الأبيض الذى اصدرته الحكومة البريطانية بشأن وضع ستار يفصل الرجال عن النساء واجراء بعض محدثات فى التعامل الجارى كجلب مصابيح غاز اضافية وعدد من الحصر وخزانة أكبر بكثير من تلك التى اعتادوا جلبها .

فامر حاكم مقاطعة القدس برفع الستار ولكنه احتفظ بقراره فيما يتعلق بالمصابيح والحصر والخزانة . ويلوح لنا ان استعمال هذه الأدوات الاخيرة قد سمح به بالفعل الى أن أصدر المندوب السامى تعليماته المؤقتة فى أواخر ايلول سنة ١٩٢٩ م . التى تضمنت بعض شروط واجبة المراعاة فيما يتعلق بصلوات اليهود

وقد توصلت اللجنة الى الاستنتاج بالنظر للظروف التى جرى وصفها باسهاب فيما تقدم ان كلا فريقى النزاع الذى انتهى باصدار الكتاب الأبيض فى شهر تشرين

الثاني سنة ١٩٢٨ م . ، استندا في الحجج التي ادليا بها الى قبول مبدأ الحالة الراهنة الشاملة لحقوقها المرعية مع ما هنالك من التفاوت في الآراء بشأن الأمور المسموح بها بموجب الحالة الراهنة . وقد كانت الحالة عند الحائط تتوقف لدرجة كبرى على مدى العلاقات الودية الكائنة بين اليهود وسكان محطة المغاربة . فعندما مانع هؤلاء في جلب اليهود بعض أدوات الى الحائط معتبرين جلبها تجاوزا على العادة جاء المجلس الاسلامي الأعلى فأيد آراءهم ورفع تظلماتهم الى ادارة فلسطين وطلب بالنيابة عنهم التداخل في المسألة . وقد كانت هذه الشكاوى ، مدة طويلة ، تدور حول جلب أدوات كالمقاعد والكراسي والستائر ولم يحتج بصراحة ، الا في الدور الأخير ، على المصابيح والمصير والحزانة . ومما يجب ذكره أيضا ان شكاوى متولى الوقف كانت تتناول المصابيح الإضافية والخزانة لكونها اكبر من المعتاد .

وترى اللجنة ان الكتاب الأبيض ، الصادر في شهر تشرين الثاني سنة ١٩٢٨ الذي ورد فيه ان السياسة البريطانية بشأن الحائط الغربي تنطوي على المحافظة على الحالة الراهنة كما كانت في عهد الحكومة العثمانية فيما يتعلق أيضا بأدوات العبادة المسموح لليهود بجلبها الى الحائط قد بنى على نفس المبدأ الذي قبل به الفريقان كل القبول تقريبا .

وفضلا عن ذلك فقد تلقى المسلمون ما ورد في الكتاب الأبيض بمزيد الارتياح، على حد ما ذكرته لجنة شو في تقريرها (صفحة ٤٧) . وفي ٢٧ كانون الأول سنة ١٩٢٨ أرسل مفتي القدس ، بصفة كونه رئيس المجلس الاسلامي الأعلى كتابا الى حاكم مقاطعة القدس هذا نصه (صفحة ٤٧) من تقرير لجنة شو : -

« اطلع المجلس الاسلامي الأعلى على الكتاب الأبيض الذي اصدره حضرة وزير المستعمرات في شهر تشرين الثاني سنة ١٩٢٨ ونشرته الجريدة الرسمية بشأن قضية البراق (حائط المسجد الأقصى الغربي) فوجد ان ما فيه من الدقة وبعد النظر ومراعاة العدل من غير أي محايية قد بدد بوضوح وصراحة تلك الغيوم التي حاولت الدعاية الواسعة والضجة المصطنعة ان تخفيها تحتها حقيقة الحالة الراهنة ووضعيتها الجليلة ، وهو يرى تقديم جزيل الشكر على الموقف العادل والنزيه الذي وقفته الحكومة البريطانية في هذا الشأن ، كما انه يشكر سعادتك وحكومة فلسطين لانكم كنتم الوسيلة المباشرة في ايضاح الحقائق التي أنتجت هذا التقرير العادل .

« والمجلس الاسلامي الاعلى يرجو أن تقوم الحكومة عمليا باسرع وقت بتنفيذ ما جاء في الكتاب الابيض من وجوب المحافظة على الحالة الراهنة التي كانت في عهد الإنتراك » .

اما فيما يتعلق بكيفية تنفيذ الكتاب الابيض الصادر سنة ١٩٢٨ فترى اللجنة انه يجب ان تعلق أهمية كبرى على التعليمات المؤقتة التي اصدرتها ادارة فلسطين فيما بعد لتنفيذ الحالة الراهنة التي كانت مرعية قبل الحرب وبتراءى لنا ان هذه التعليمات الادارية قد وضعت بعد النظر الدقيق في الحقائق من جميع وجوهها ولذا فليس من الواجب تعديلها الا بالقدر الذي تستدعيه نتيجة التحقيق الذي قامت به هذه اللجنة .

ويلوح لنا ان ادارة فلسطين عندما وضعت هذه التعليمات اخذت بعين الاعتبار ما يعد في مقدمة دفاع فريق المسلمين من ان كل محدثات ترمى الى تأييد الادعاء بحق الملكية من جانب اليهود يجب منعها . الا ان المسلمين اخذوا في السنوات الاخيرة ،

كما فعلوا ايضا في اثناء التحقيق الذى قامت به هذه اللجنة ، يعربون عن رأى آخر ذلك أنهم اعترضوا على جلب أى اداة من ادوات العبادة مهما كان نوعها من شأنها أن تبين غاية اليهود في « تحويل المكان الى كنيس » وقد ذكر فريق المسلمين ، في هذا الصدد ، ان كل تساهل يجرونه من هذا القبيل يعتبر مخالفا للشرع الاسلامى الذى اقتبسوا منه تلك الفقرة التى اوردها فيما تقدم .

فاللجنة ، آخذة وجهة النظر هذه بعين الاعتبار الكلى ، ترى ان مخاوف المسلمين هذه تزيد في ضرورة عدم الموافقة على جلب اية ادوات الى الحائط غير تلك الادوات التى لم يعترض عليها قبل الحرب بل سمح بها باعتبار انها تستند الى عادة قديمة .

واستنادا الى ما تقدم بيانه في شأن هذا الأمر وعلى الأخص بعد اعتبار المرسومين الصادرين سنتي ١٨٤٠ و ١٩١١ اللذين أبرزهما فريق المسلمين في معرض البيئة تقرر اللجنة وجوب : -

« منع وضع أية مقاعد أو كراسى أو خيم على الرصيف الكائن أمام الحائط سواء لراحة المصلين أو لغير ذلك » .

« ومنع وضع أى حاجز أو ستار سواء لفصل الرجال عن النساء أو لأية غاية أخرى » .

ومنع وضع أية سجاجيد أو حصر خلا تلك المقررة صراحة فيما يلى : -

أما الأشياء التى تصح تسميتها بأدوات العبادة ، بما لهذه اللفظة من معنى محصور ، فيجب ألا يغرب عن البال ، في هذا الصدد أيضا ، ان القراءة من سفر أو أسفار التوراة في بعض المناسبات هى جزء مهم من الخدمة الدينية اليهودية . فان احترام قداسة هذه الاسفار يقضى بأن يوضع الرق المدونة فيه هذه الاسفار في خزانة عند نقلها من الكنيس ، وأن توضع على مائدة عند القراءة منها . والتعليمات المؤقتة المرعية الآن تأذن لليهود بأن يضعوا بجانب الحائط خزانة تحفظ فيها الاسفار ومائدين احدهما لوضع الخزانة عليها والاخرى لوضع الاسفار عند القراءة منها تمكيناً لهم من اقامة خدمة دينية تامة بالقرب من الحائط في أيام السبت وفي « أيام الأعياد » اليهودية . وقد كانت هذه الادوات - على حد ماذكرنا فيما تقدم - تجلب بانتظام الى الحائط منذ الازمنة القديمة في مناسبات مخصوصة حينما تقام الصلاة ويجرى الصيام ، مثال ذلك عند وقوع مصيبة أو تكة وطنية أو لسبب وقوع حادث آخر خارق العادة . وفضلا عن ذلك فقد ثبت بمشاهدة الشهود الذين سمعت اللجنة شهادتهم أن هذه الادوات كانت تجلب عادة الى الحائط قبل الحرب الكبرى بزمان طويل وذلك في عيد رأس السنة وفي عيد الغفران . ولم ترد في معرض البيئة في اثناء التحقيق الذى قامت به اللجنة دلائل لها نفس الوزن بشأن جلب الادوات المختصة بقراءة الاسفار الى الحائط في أية أعياد كبيرة أخرى ما عدا هذين العيدين . ومع ذلك فطالما سمح لليهود بمقتضى التعليمات المؤقتة باستعمال الادوات المتقدمة ذكرها في « أيام الأعياد اليهودية » المخصوصة (الأعياد الكبيرة) على وجه عام فإن اللجنة ، مستندة ايضا الى بعض الشهادات التى ادلى بها امامها في معرض التحقيق ، تجد ما يحملها على الاعتقاد ان التعليمات الادارية المؤقتة بنيت ، فيما يتعلق بهذا الأمر ، على عادة مكتسبة منذ القدم ، وعلى الأخص ان السماح لليهود بالاحتفال بأعيادهم الكبيرة بذهابهم جماعات

الى الحائط والتجمع امامه والقيام بخدمة دينية تامة - بما فيه قراءة التوراة - يلوح بأنه يتفق مع خطورة المكان باعتبار كونه موقعا ينظر اليه اليهود بعين التقديس العظيم .

وبالنظر لهذه الظروف ترى اللجنة انه من الحق واللياقة ان يسمح لليهود بأن يجلبوا الى الحائط خزانة تحتوى على أسفار التوراة مع المناضد أو الموائد التى يحتاج اليها لاستعمال الاسفار فى المناسبات التالية : -

(أ) أوقات الصيام أو الصلوات المخصوصة التى تعلنها رئاسة حاخامى القدس بسبب وقوع حادث غير عادى على ان يشترط فى ذلك على الدوام ان تبلغ رئاسة الحاخامين ادارة فلسطين أمر الصيام والصلوات التى يراد القيام بها قبل ذلك بمدة كافية .

(ب) يوم عيد رأس السنة ويوم عيد الغفران .

(ج) أيام الأعياد المخصوصة الأخرى المعتبرة من ادارة فلسطين والتى جرت العادة فيها على جلب مثل هذه الأدوات الى الحائط .

ويشترط فى ذلك أيضا أن لا تجلب الخزانة المحتوية على سفر أو اسفار التوراة الى الحائط الا اذا ومتى كان مسموحا بجلبها من وجه آخر وعلى أن تكون هذه الأدوات ذات حجم يسهل معه حملها باليد وبألا تثبت فى الحائط ، وبأن تنقل من المكان الكائن امام الحائط عند انتهاء كل عيد من تلك الأعياد .

ان قراءة الاسفار ضرورية ايضا للقيام بخدمة دينية تامة فى بعض الاوقات مثال ذلك تجب قراءتها فى الكنيس فى أيام الاثنين والخميس والسبت . الا ان جلب الاسفار والأدوات المختصة بها مسموح به فقط بمقتضى التعليمات المؤقتة المرعية الآن فى أيام السبت الاعتيادية (من مساء يوم الجمعة لغاية غروب الشمس يوم السبت) ومن المرجح جدا أن تكون العادة التى بنيت عليها هذه التعليمات فيما يتعلق بهذه النقطة حديثة العهد نوعا ما على نحو ماذكرنا فيما تقدم ، ذلك لأنه لم يثبت للجنة ، لدرجة تقنعها ، ان اليهود جروا على هذه العادة بلا انقطاع قبل الحرب . وبالحقيقة أن بعض الشهود الذين لا يشك قط فى صحة أقوالهم أدوا شهادة ايجابية ، بأن الادوات المبحوث عنها كانت تستعمل بالقرب من الحائط مدة ما قبل الحرب بينما أن شهودا آخرين لا يفلون صدقا وأمانة عن الفريق الاول ، حسبا استطعنا أن نحكم ، شهدوا بأنهم لا يتذكرون حسب وجدانهم بأنهم شاهدوا الخزانة وأسفار التوراة عند الحائط فى أى يوم من أيام الاسبوع الاعتيادية حتى ولا فى أيام السبت ، الا بعد الحرب مع أنهم كانوا يترددون كثيرا الى الحائط ، ولذلك فإن رأى الذى أبدته اللجنة فيما يتعلق بالمقاعد والكراسى وخلافها ينطبق على هذه الادوات أيضا ، أى أنه من المعقول أن يكون اليهود استعملوا مثل هذه الادوات فى بعض الاحيان دون معارضة من المسلمين . على أنه لا يصح القول بأنه نشأ عن ذلك عادة لم يعترض عليها تستند الى زمن طويل . أما كون المسلمين لم يقدموا اعتراضا رسميا أو حازما على استعمال الخزانة والموائد الا مؤخرا فيمكن تفسيره بأن هذه الادوات لم تكن تستعمل قبل الحرب بانتظام ولم تتمكن اللجنة من التثبت فيما اذا كان المفاربة الذين اعتبروا « الخزانة » فى سنة ١٩٢٨ « أكبر من المعتاد بكثير » (صفحة ٦٧ من محضر اللجنة) قد قابلوا هذه الخزانة بالخزانة التى استعملت خلال أو قبل هذه المدة أو بخزانة كانت تستعمل فى الأزمنة أقدم

عهدا . ومع ذلك فمما يجدر ذكره أن الشاهد ابن خاروف الذى أدى شهادة قاطعة بشأن جلب الخزانة مع سفر تورا « صغير » « ومائدة صغيرة » قبل الحرب ذكر أيضا أن هذه العادة كانت سائدة أيضا فى أيام الانبياء والحميس . إلا أن التعليمات الموقته لم تعترف بأن هذه العادة تتفق مع الحالة الراهنة ، وعلى كل حال فإن الشهادات التى أدلى بها أمام هذه اللجنة حول هذه النقطة متباينة ، وليس من شأنها أن تؤيد حق اليهود فى وضع الخزانة مع أسفار التوراة عند الحائط فى أيام السبت الاعتيادية . غير أن اللجنة فى تحديدها حق جلب الخزانة المحتوية على أسفار التوراة على نحو ما تقدم لا تقصد ولا ترغب فى التعرض لطقوس العبادة اليهودية بل إنما ترمى إلى تأمين عدم جلب اليهود لآية أدوات إلى الحائط تختص بأقامة صلواتهم مما يحتمل أن تدل على أن لليهود نوعا من حق التصرف فى المكان إلا إذا كان عملهم هذا يسوغه التعامل القديم . وقد تراضى اللجنة أن لهذا الأمر أهمية ذات شأن فى هذه المناسبة الخاصة . كل محدثات جرت قد يجوز الاستناد إليها فى سبيل تأييد الادعاء بأن اليهود سمح لهم بتحويل المكان إلى كنيس ولذلك فمن الواجب حتما توطيدا للعدالة ورغبة فى صيانة الأمن والنظام . ومع ذلك فمن المستحيل ، على ما نفترض ، أن ندحض الواقع بأن جلب أدوات إلى الحائط بانتظام كالخزانة المحتوية على أسفار التوراة قد ينشأ عنه سوء فهم من هذا النوع كما أن ليس هنالك ما يستدعى جلب هذه الأدوات بانتظام إذا نظرنا بعين الاعتبار والدقة إلى صفة وغاية المكان الاساسيتين والتقليديتين .

أما فيما يتعلق بادوات العبادة الخصوصية الأخرى فهى ، من وجهة النظر السابق ذكرها ، أقل أهمية .

وقد ثبت بأن جلب منضدة محتوية على مصابيح طقسية وصندوق من الزنك تضاء فيه هذه المصابيح وطشت ووعاء ماء قائم على منضدة إلى الحائط يوميا يتفق مع العادة المسلم بها ، ولذلك يجب السماح بجلب مثل هذه الأدوات فى المستقبل أيضا على أن يشترط فى ذلك عدم تثبيت أى من هذه الأدوات فى الحائط نفسه أو فى أى جدار من جدران أبنية الوقف المجاورة وعلى ألا يمنع اليهود من أن يضعوا قرب الحائط منضدة عليها كتب الصلاة لاستعمالها فى أثناء الصلاة ، كما كانوا يفعلون لغاية الآن ، من غروب الشمس مساء يوم الجمعة إلى غروب الشمس يوم السبت ومن غروب الشمس ليلة أى يوم من الأعياد اليهودية لغاية غروب الشمس فى اليوم التالى .

وترفع المنضدة التى أشرنا إليها أخيرا عند اختتام يوم السبت أو يوم العيد حسب مقتضى الحال .

وفضلا عن ذلك يحق لكل مصل أن يجلب معه ، جريا على العادة ، حصيرة صلاة فى يومى عيد رأس السنة وعيد الغفران .

إن نفخ البوق (شوفار) لمن متممات الصلاة اليهودية فى الكنيس فى يوم عيد رأس السنة ويوم عيد الغفران ، وقد ادعى اليهود بحق نفخ البوق فى هذه الأعياد أمام قمة الحائط . غير أن هذا الادعاء لم تؤيده التعليمات الموقته كما لا يستند إلى العادة الجارية ولم تعج اللجنة سببا كافيا لإقراره .

ولا يجوز لليهود أن يجلبوا إلى الحائط أية أدوات للعادة عدا ما ذكر فيما تقدم . أما ما يتعلق بساحة الحرم الشريف وأماكن الوقف المجاورة وعلاقتها بصلوات

اليهود عند الحائط الغربى فتقرر اللجنة ، وجوب المحافظة بقدر الامكان على الحالة الراهنة (ستاتيكيو) المتبعة الآن فيما يتعلق بالحائط والاملاك المجاورة له رغبة فى عدم تسبب ازعاج فى كيفية قيام اليهود بصلواتهم عند الحائط يفوق ما كان يحصل لهم فى الماضى أو يفوق مالا يمكن تحاشيه بسبب مطر أو الأحوال السائدة عند الحائط من تغير وبالتالى فان من حق المسلمين أن ينشئوا أو يبنوا ما يشاءون من الأبنية فى املاك الوقف المجاورة للحائط وبأن يهدموا أو يعمرؤا أى بناء من الأبنية القائمة الآن على ألا يقع مما يجرونه من هذا القبيل تعد على ساحة الرصيف أو اشرار بما لليهود من حق السلوك الى الحائط أو أى ازعاج لليهود يمكن اجتنابه فى أثناء زيارتهم للمكان بالقرب من الحائط لاقامة تضرعاتهم .

وإذا كان لا يراد اقفال الباب الذى فتح مؤخرًا فى الطرف الجنوبى من الرصيف نهائيا يجب اتخاذ نفس التدابير المتخذة الآن لتأمين اقفاله من الساعة الخامسة مساء ليلة السبت وفى أيام الأعياد اليهودية المعترف بها من ادارة فلسطين وطيلة هذه الأيام لغاية غروب الشمس .

وتؤيد اللجنة أيضا ماورد فى التعليمات الموقته من منع الدواب على الرصيف فى ساعات معينة .

واجتنابا لزعاج المصلين اليهود يجب ألا تقام حفلة الذكر فى أثناء الساعات التى اعتاد اليهود الصلاة فيها على مقربة من الرصيف بكيفية تسبب ازعاجا لهم .

واننا نوجز فيما يلى الاستنتاجات التى توصلنا اليها ، بالاستناد الى الاستدلالات والشهادات التى أشرنا اليها فيما تقدم :

(أ) للمسلمين وحدهم تعود ملكية الحائط الغربى ، ولهم وحدهم الحق العيني فيه لكونه يؤلف جزءا لا يتجزأ من ساحة الحرم الشريف التى هى من املاك الوقف .

وللمسلمين أيضا تعود ملكية الرصيف الكائن أمام الحائط وأمام المحلة المعروفة بحارة المغاربة المقابلة للحائط لكونه موقفا حسب أحكام الشرع الاسلامى لجهات البر والخير .

ان أدوات العبادة و (أو) غيرها من الأدوات التى يحق لليهود وضعها بالقرب من الحائط اما بالاستناد الى أحكام هذا القرار أو بالاتفاق بين الفريقين لا يجوز فى حال من الأحوال أن تعتبر أو أن يكون من شأنها انشاء أى حق عيني لليهود فى الحائط أو فى الرصيف المجاور له .

ومن الجهة الأخرى يكون المسلمون ملزمين بعدم انشاء أو اقامة أى بناء أو هدم أو تعمير أى بناء من أبنية الوقف (ساحة الحرم ومحلة المغاربة) المجاورة للحائط بحيث يتجاوزون فى عملهم هذا على الرصيف أو يعيقون سلوك اليهود الى الحائط أو بحيث ينطوى ما يقومون به على ازعاج اليهود أو التعرض لهم فى مواعيد زيارتهم الى الحائط لاقامة تضرعاتهم ان كان اجتناب ذلك مستطاعا بأى وجه كان .

(ب) لليهود حرية السلوك الى الحائط الغربى لاقامة التضرعات فى جميع الأوقات مع مراعاة الشروط الصريحة المشار اليها فيما يلى :

١ - ان التعليمات المؤقتة التى أصدرتها ادارة فلسطين فى أواخر شهر أيلول سنة ١٩٢٩ م • بشأن أدوات العبادة (راجع الفقرات « أ » و « ب » و « ج » من المادة الثانية من التعليمات) يجب أن تكتسب الصيغة القطعية على أن يجرى فيها تعديل واحد هو السماح بوضع الخزانة المحتوية على سفر أو أسفار التوراة والمائدة التى توضع عليها الخزانة والمائدة التى توضع عليها الأسفار عند القراءة فيها عند الحائط ، فى المناسبتين التاليتين فقط :

(أ) عند وقوع صوم أو اجتماع خاص للصلاة العامة تأمر رئاسة حاخامى القدس به بسبب وقوع كارثة أو نكبة أو مصيبة عمومية على أن تبلغ ادارة فلسطين بذلك فى الوقت اللازم •

(ب) فى يوم عيد رأس السنة وفى يوم عيد الغفران وأيضاً فى أيام الأعياد المخصصة الأخرى المعترف بها من الحكومة ، والتى جرت العادة فيها على جلب الخزانة المحتوية على الأسفار الى الحائط •

وعدا ما هو منصوص عليه فى أحكام هذا القرار لايجوز جلب أية أدوات عبادة الى جوار الحائط •

٢ - لا يعارض ولا يمانع اليهود ، كافرين ، من جلب كتب صلاة يديوية معهم الى الحائط أو أية أدوات أخرى اعتادوا استعمالها فى صلواتهم اما بصورة مطلقة أو فى مناسبات مخصوصة • ولا يعارضون ولا يمانعون فى ارتداء أى البسة استعملت منذ القديم فى صلواتهم •

٣ - ان منع جلب المقاعد والسجاجيد والحصر والكراسى والستائر والحواجز الخ •• وسوق الدواب عند الرصيف فى ساعات معينة ، المقررة فى التعليمات المؤقتة ، كما أن وجوب إبقاء الباب الكائن فى طرف الحائط الجنوبي مغلقاً أثناء ساعات معينة ، يجب أن يقرر ويصبح مطلقاً على أن يحترم فى ذلك حق المسلمين فى الذهاب والاياب على الرصيف بالطريقة الاعتيادية ، ويبقى حقهم هذا مصوناً من كل تعدد كما هو الآن •

٤ - يمنع جلب أية خيمة أو ستار أو ما شابههما من الأدوات الى الحائط لوضعها هناك حتى لو كان ذلك لمدة محدودة من الزمن •

٥ - لا يسمح لليهود بنفخ البوق (الشوفار) بالقرب من الحائط ، ولا أن يسببوا أى إزعاج آخر للمسلمين مما يمكن تحاشيه • ومن الجهة الأخرى لا يسمح للمسلمين بأقامة حفلة « الذكر » بقرب الرصيف فى أثناء قيام اليهود بالصلاة وبازعاج اليهود على وجه آخر •

٦ - يجب أن يفهم أن للادارة الحق فى اصصدار التعليمات التى تستصوبها بشأن قياس كل أداة من الأدوات المسموح لليهود بجلبها الى الحائط وبشأن الأيام والساعات المخصصة المشار اليها فيما تقدم ، وبهذهن أية أمور أخرى تستدعيها الضرورة لأجل تنفيذ قرار اللجنة هذا على أتم وأوفى وجه •

٧ - محظور على أى كان استعمال المكان الكائن أمام الحائط أو مجاوره لأجل القاء الخطب أو إقامة المظاهرات السياسية مهما كان نوعها .

٨ - يعتبر أن من مصلحة المسلمين واليهود المشتركة على السواء عدم تشويه الحائط الغربى بأية نقوش أو كتابات عليه أو بدق مسامير أو ماشابهها من المواد فيه ، وأيضاً بقاء الرصيف الكائن أمام الحائط نظيفاً ومحترماً من المسلمين واليهود على السواء . ويصرح هنا أن من حق المسلمين وواجبهم تنظيف الرصيف وتصليحه اذا ومتى كان ذلك ضرورياً ، بعد تبليغ الإدارة بذلك .

٩ - بالنظر لكون الحائط أثراً تاريخياً يناط بإدارة فلسطين تعميره التعمير اللازم اللائق به . وكل تعمير تستدعي الضرورة اجراءه فيه تقوم به تلك الإدارة ، ويجرى تحت اشرافها وانما بعد مشاورة المجلس الاسلامى الأعلى والمجلس الربانى لفلسطين .

١٠ - اذا لم يقم المسلمون بإجراء التعمير الضرورى للرصيف فى الوقت اللازم فتتخذ إدارة فلسطين التدابير الضرورية لتعميره .

١١ - تكلف رئاسة حاخامى القدس بتعيين موظف واحد أو أكثر يكونون مفوضيها المعتمدين لأجل تلقي التعليمات والتبليغات التى تصدرها إدارة فلسطين من حين لآخر بشأن الحائط الغربى والرصيف الكائن أمامه والمعاملات التى تتبع فيما يتعلق بتقديم اليهود تضرعاتهم بالقرب من الحائط .

ان المشكلة التى يدور النزاع حولها والتى وقع على عاتق هذه اللجنة أمر معالجتها لا يرجع منشأها إلى اختلاف الفريقين فى كيفية فهم شريعة مقررة يعترفان ويسلمان بها ، بل بالعكس فقد نشأت من تناقض كائن فى مبادئ الحقوق والمعتقد الدينى الاساسية ، وهى لذلك بعيدة التأثير لأن كلا من الفريقين يعتقد اعتقاداً جازماً بأن المسألة المنازع فيها ستؤثر فى مصالح هـى فى نظره ذات أهمية غير مادية (روحية) لا يستطيع التنازل عنها .

ولم تر اللجنة بدا ، عند قيامها بمهمتها من النظر بعين الاعتبار الى الواقع بأن هذه المسألة المنازع فيها لم تحل اليها للفصل فيها من قبل الفريقين اللذين لهما علاقة مباشرة بها .

ولما كانت الحالة كذلك فان اللجنة تعترف كما سبق لها فوضحت فى مقدمة هذا التقرير ، بأن الرغبة الصادقة التى أبدأها كلا الفريقين فى مساعدتها على التحقيق المكانى الذى قامت به قد كان لها فائدة لا تقدر فهذا الموقف الرقيق قد انعش بالفعل آمال اللجنة بأن الفريقين قد يستطيعان الوصول الى اتفاق ودى لتسوية اختلافاتهما المتبادلة على أساس هذا التحقيق ، فهذه التسوية تفضل كثيراً فى هذه الحالة على تسوية تفرض عليها فرضاً . وعلى كل فان الوصول الى مثل هذا الاتفاق لم يكن مستطاعاً لغاية الآن ولذا لم تجد اللجنة مندوحة عن اعطاء قرارها وقد بنى مضمون هذا القرار كلياً على أساس الآراء التى توصلت اليها اللجنة بشأن جوهر القضية مستندة فى الغالب الى نفس وجهة النظر المنعكسة فى صك الانتداب الحالى وفى إدارة الحكومة السابقة بشأن علاقات الطوائف المختلفة فى فلسطين بعضها مع بعض .

ويجدر بنا في هذا المقام أن نذكر ، فضلا عما سبق لنا ذكره ، أن الباب العالي في المعاهدة التي عقدت بين الدول الأوروبية الكبرى وتركيا بشأن تسوية شئون الشرق والموقعة في ١٣ تموز سنة ١٨٧٨ صرح تصريحاً اختيارياً أعرب فيه عن رغبته في المحافظة على الحرية الدينية وتوسيع نطاقها أكبر توسيع (المادة ٤٢ من المعاهدة) .

أما في هذه القضية الخاصة التي عهد لهذه اللجنة بالتحقيق فيها فلا يمكن العمل بهذا المبدأ السامى الا اذا أبدى اتباع هذين المذهبين المختلفين عند مراعاة القواعد المقررة أعلاه ، استعدادا لظهور الاحترام الواجب من الفريق الواحد نحو الآخر في مباشرة حقوق الملكية والتصرف التي للفريق الواحد بلا منازع والقيام بالخدمات الدينية من قبل الفريق الثانى على أرض ليس له فيها حق التصرف .

ونأمل اللجنة أن يقبل المسلمون واليهود بقرار اللجنة ويحترمونه ناظرين بعين الاعتبار الى الوضعية الحاضرة وما يتوقف عليها ومدفوعين بالرغبة الصادقة للوصول الى التفاهم المتبادل ، الأمر الذى لا مندوحة عنه حبا في مصلحتينهما المشتركة في فلسطين وتوطيد أركان السلام فى العالم أجمع .

قد توصلت اللجنة الى آرائها وقراراتها هذه باجماع الرأى .

كانون الاول سنة ١٩٣٠

الياس لوفغرين

شارلس باردى

فان كمين

ستيغ ساهلين

(١٤٤)

احتجاج اللجنة التنفيذية العربية

على البيان التفسيري للكتاب الأبيض (*)

١٩٣١/٢/٢١

اطلع مكتب اللجنة التنفيذية العربية على الكتاب الذى أرسله النيبيل ج. ماكدونالد رئيس الوزارة البريطانية الى الدكتور حاييم وايزمن رئيس الوكالة اليهودية والذي يتضمن نسخا تاما لجميع ما جاء فى « الكتاب الأبيض » الصادر فى أكتوبر ١٩٣٠ فى مسائل الأراضى والمهاجرة ويزيد عليه حقوقا سياسية واجتماعية جديدة لليهود لم تكن منحت لهم من قبل .

ان لجنبتكم التنفيذية التى لم تكن راضية تماما عن كل ما جاء فى « الكتاب الأبيض » المشار اليه لم تخذع حينئذ بوعود الحكومة البريطانية فيما يتعلق بمسائل الأراضى والمهاجرة اذ أنها كانت لحصت الكتاب المذكور فى البيان الذى وضعته ردا عليه بالصورة الآتية :

ليس فى « الكتاب الأبيض » من جديد فى حقوق العرب السياسية وان النصوص والمبادئ الواردة فيه عن حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية لا تضمن للعرب حقوقهم القومية ومصالحهم الاقتصادية . فالهم ليس بالنصوص والمبادئ ولكن بتنفيذها .

وفى الحق انه ما كاد يمر شهر واحد على هذا حتى حقق المستر مكدونالد تنبؤ لجنبتكم المشار اليها تماما .

اننا واثقون ان العرب وجميع العالم المتمدن فى سائر البلاد ينظرون الى هذه الوثيقة الجديدة كخرق جديد للعهود التى قطعتها الحكومة البريطانية باسم الشعب البريطانى للعرب ولعصبة الأمم نفسها . وتجاه هذه الكارثة الفظيعة فان كلمتنا للامة العربية هى انه علينا معاشر العرب أن نقوى اواصر اتحادنا ونوحد صفوفنا ونعمل بكل ما أوتينا من قوة بجميع الوسائل المشروعة لدفع الأخطار العظيمة التى ينزلها بنا هذا الكتاب . وعلينا قبل كل شئ أن ننزع من مخيلتنا الاعتماد على الحكومة البريطانية فى الدفاع عن كياناتنا القومية والاقتصادى اذ أن هذه الحكومة ضعيفة تجاه القوى اليهودية العالمية . فلندع اذن هذه الحكومة تتملق اليهود ما شامت . ولنطلب النجدة من أنفسنا ومن العالم العربى والاسلامى لتتذرع بالوسائل الفعالة المشروعة التى توصلنا الى حقوقنا المهضومة .

لا جرم ان الحضم شديد وعنيد وقوى ولكننا نحن معاشر العرب بالحق الصريح الذى لنا أكثر منه شدة وعنادا وأكبر قوة ومراسا . فهو يهاجمنا اليوم فى عقر دارنا

* الجامعة العربية - القدس - ٢٢ / ٢ / ١٩٣١ ص ١٠ .

بلا رحمة ولا شفقة ويضع يده على منابع الثروة في البلاد فيحرمتنا من قسم كبير منها بصورة مخالفة لجميع الحقوق الانسانية ومبادئ الحقوق العامة وانه يعمل اليوم بقوة اكثر من ذى قبل للاستيلاء على ما بقى من منابع الثروة التى بايدينا .

فعلينا نحن العرب أن نفهم جيدا الخطر المحدق بنا وأن نقوم بالواجب الذى يترتب علينا نحو هذا الوطن المقدس وأن نفهم العالم العربى والاسلامى والعالم التمدن مايرتكبه الصهيونيون فى هذه البلاد من جرائم وحشية تحت حماية ورعاية الحكومة البريطانية .

فلسطين عربية وستبقى عربية وليس لاية حكومة فى العالم أن تتصرف بمقدراتها على الرغم من أهلها .

قسمت الدول الاوربية البلادالعربية الى مناطق عديدة وطوقت أعناقهابسلاسل ثقيلة وقطعت لليهود فى فلسطين عهد بلغور المشهور كان فلسطين ملك من أملاكهم الخاصة . ولكن العالم العربى يقف اليوم فى فلسطين وقفة الرجل الواحد الذى يدافع عن عرضه وشرفه ووطنه ودينه .

ان وثيقة المستر مكنونالد الجديدة قد قضت على البقية الباقية من الحرمة الرفيعة التى كان يحملها العربى فى نفسه للحكومة البريطانية فلقد رأى العربى أن هذه الحكومة لا تبالى بالتناقضات من الأمور ، ولا تستحى أن تقول عن الأسود أبيض ولا عن الأبيض أسود .

فبينما تقول جازمة انه لا توجد اراض اضافية يمكن حشد اليهود فيها وانه ليس من الجائز أن يفتح باب المهاجرة ليهود بولونية وروسية وفى البلاد عاطلون من العرب اذا بها تتراجع اليوم عن هذا القول بلا خجل وتسمح لليهود بشراء الأراضى القليلة الباقية بيد العرب وتفتح لهم باب المهاجرة على مصراعيه كما كان فى السابق . وبينما تصرح بكون شراء الجمعيات الصهيونية اراضى العرب باسم جميع يهود العالم وحصر الأشغال بعمال اليهود دون العرب هى أعمال غير مشروعة ومخالفة للمادة السادسة من « صك الانتداب » اذا بها تقول اليوم بغير مشروعية هذه المبادئ الوحشية فى حين أنها جعلت التحريض على مقاطعة العرب لليهود اثما يعاقب عليه جاعله فى ذلك الغرم كل الغرم على العربى وحده والغنم كل الغنم لليهودى وحده ، وهى مع ذلك ما زالت تزعم انها قابضة على قسطاس العدل بين الفريقين .

ومهما يكن من أمر الحكومة البريطانية وتقليها الفظيح فى سياستها العامة فى فلسطين فعلىنا نحن العرب أن ندافع عن حقوقنا المقدسة بكل ما أوتينا من قوة ايمان وثبات فى الوطنية عظيم .

فيا أيها العرب من فلسطينيين وسوريين وعراقيين وغيرهم ، ان الحصم يريد ارهاقنا بأنواع المظالم حتى يخرجنا فيخرجنا من ديارنا .

فيجب على كل عربى الى أى قطر ينتمى وإلى أى عمل ينتسب أن يذكر فلسطين العربية وأن يعامل اليهود مثل ما يعاملون اخوانهم فى فلسطين من ضروب المقاطعة والاضطهاد وأن يعمل بدون انقطاع للمحافظة على هذه البلاد المقدسة وعلى أهلها الذين يمتون اليهم بصلة الوطنية وأن لا يميل الكفاح حتى يقضى على السياسة الصهيونية قضاء مبرما ويعيد الى فلسطين المقدسة عهد السلام الذى كانت تنعم فيه من قبل .

(١٤٥)

كتاب رسمى

من رئيس الوزراء ديمى ماكشونالد
الى الدكتور وايزمن رئيس الوكالة اليهودية لفلسطين
فى ١٣ فبراير ١٩٣١ (*)

عزيزى الدكتور وايزمن ،

١ - يسرنى أن أبعث اليكم البيان التالى عن موقفنا الذى سيستبر التفسير الرسمى للكتاب الأبيض فى الشئون التى تتناولها هذه الرسالة وذلك للعمل على ازالة بعض ما أسىء ادراكه وفهمه مما ظهر بشأن سياسة حكومة صاحب الجلالة فيما يختص بفلسطين كما هو مبين فى الكتاب الأبيض الصادر فى أكتوبر سنة ١٩٣٠ والذى أصبح موضوع نقاش مجلس العموم فى ١٧ نوفمبر وكذلك لمواجهة الانتقادات التى قدمتها الوكالة اليهودية .

٢ - لقد قيل بأن سياسة حكومة صاحب الجلالة تتضمن خروجاً جدياً عن التزامات الانتداب كما فهمت حتى الآن وانها تتجاهلها وترمى الى سياسة لا تتفق والتزامات الانتداب نحو الشعب اليهودى .

٣ - ان حكومة جلالتى لا ترى من الضرورى بأن تذكر باسباب تصريحاتها السياسية التى سبق وأفضت بها ولكنها تود أن تلفت النظر الى الواقع وهو ان الكتاب الأبيض الصادر فى ١٩٣٠ لا يشير الى الكتاب الأبيض لسنة ١٩٢٢ - الذى كانت الوكالة اليهودية قد قبلته - ولا يقره فحسب بل يعترف بأن التزامات الانتداب هى التزامات للشعب اليهودى وليست التزامات للسكان اليهود فى فلسطين . وقد وضع الكتاب الأبيض فى مقدمة بيانه خطابى الذى القيته فى مجلس العموم فى الثالث من ابريل سنة ١٩٣٠ والذى أعلنت فيه بكلمات لا يمكن أن تكون أكثر وضوحاً بأن رغبة حكومة جلالتى هى الاستمرار فى ادارة فلسطين بما يتفق وشروط الانتداب كما أقره مجلس عصبة الأمم .

وقد أعيد تأكيد هذا الموقف كما أوضحه مرة أخرى خطابى فى مجلس العموم فى تاريخ ١٧ نوفمبر وفى خطابى الواقع فى الثالث من شهر ابريل استعملت اللغة الآتية :

« ان حكومة جلالتى ستستمر بإدارة فلسطين بما يتفق وشروط الانتداب كما وافق عليه مجلس عصبة الأمم . وهذا الالتزام دولى لم يعد التراجع عنه موضع بحث » .

(*) من كتاب « وثائق القضية الفلسطينية » جامعة الدول العربية .

« وبموجب شروط الانتداب تعتبر حكومة جلالتها نفسها مسئولة عن تشجيع إقامة وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين على أن يكون معلوما بأن لا يتم أي شيء من شأنه أن يكون مجحفاً بالحقوق المدنية والدينية للطوائف غير اليهودية الموجودة في فلسطين أو بالحقوق والوضع السياسي التي يتمتع بها اليهود في أي بلد آخر »

« وهناك في صك الانتداب التزام مزدوج أحدهما إلى الشعب اليهودي من جهة وآخر إلى سكان فلسطين من غير اليهود من جهة أخرى وقد أصبح قرار حكومة جلالتها الحازم تنفيذ كلا الشقين من هذا التصريح بقدر متساوٍ خص جميع طوائف شعب فلسطين بالعدالة المتساوية . وتعتبر حكومة جلالتها هذا واجباً لن تتخلى عنه وإنها في سبيل القيام به ستستخدّم جميع الموارد التي تحت تصرفها » .

« أن ذلك التصريح لا يتفق وموارد الانتداب فحسب بل أيضاً ومقدمة صك الانتداب حتى يعاد تأكيده بوضوح » .

٤ - وفي تطبيق سياسة الانتداب لا يمكن للدولة المنتدبة أن تتجاهل وجود مصالح ووجهات نظر متضاربة . ولكن هذه المصالح ووجهات النظر ليست في حد ذاتها مستحيلة التوفيق . لكن حلها لا يمكن أن يتم إلا إذا توافر هناك إدراك صحيح يقر بأن الحل التام للمشكلة يتوقف على تفاهم بين اليهود والعرب .

والى أن يتم هذا يجب أن ندخل - بصورة أكيدة - اعتبارات التوازن في تفسير السياسة .

٥ - لقد وجهت انتقادات كثيرة إلى الكتاب الأبيض على أنه يحتوى بصورة أكيدة على مزاعم تمس حق الشعب اليهودي ومنظمة العمل اليهودية في حين أنه من السهل دحض أي قصد كهذا يمكن أن ينسب إلى حكومة جلالتها - أنه لمن المعترف به بأن الوكالة اليهودية قد تعاونت دائماً وعن طيب خاطر في تنفيذ سياسة الانتداب وبأن العمل الانشائي الذي تم على يد الشعب اليهودي في فلسطين كان له أثر مفيد في تقدم البلاد ورفاهيتها بصورة عامة .

وتعترف حكومة جلالتها أيضاً بقيمة الخدمات والعمل التي قامت بها منظمة نقابات العمال اليهودية في فلسطين والتي تستحق أن تمنح كل تشجيع .

٦ - وقد ظهرت هناك مشكلة بشأن المعنى الذي يجب أن يتصل بكلمات « حفظ حقوق جميع سكان فلسطين المدنية والدينية بغض النظر عن الجنس والدين » مما ورد في المادة الثانية من صك الانتداب وكذلك الكلمات التي تؤكد عدم الإجحاف بحقوق بقية طوائف السكان ومركزهم مما ورد في المادة السادسة من الصك المذكور .

كما أن الكلمات التي تؤكد ما يحفظ الحقوق المدنية والدينية الواردة في المادة الثانية لا يمكن تفسيرها بأنها تعني أن حقوق أفراد المواطنين المدنية والدينية لا يمكن تغييرها وفي قضية سليمان مرة الذي أشير إليه ، قال مجلس الملك الخاص في صدد تفسير هذه الكلمات في المادة الثانية : أن هذا لا يعني

٤٤ - أن جميع الحقوق السياسية لكل فرد من سكان فلسطين التي كانت قائمة عند تاريخ الانتداب من شأنها أن تبقى بلا تغيير طيلة بقاء هذا الانتداب .

إذا لو كان هذا شرط لازم لصلاحيّة الانتداب لأصبح من الممكن سنّ تشريع فعال . ولذلك فالكلمات يجب أن تقرأ بمعنى آخر والوسيلة لادراك الغرض الحقيقي للجملة ومعناها يجب أن تقع عليها في الكلمات الختامية للمادة : « بغض النظر عن الجنس والدين » ان هذه الكلمات تدل على أن الانتداب - فيما يختص بالحقوق المدنية والدينية - لا يجوز له أن يميز بين الأشخاص على أساس الدين أو الجنس كما أن هذا الشرط الوقائي ينطبق بالتساوي على اليهود والعرب وكذلك جميع أقسام السكان .

٧ - ان كلمات « حقوق ومركز بقية طوائف السكان » الواردة في المادة السادسة تشير بوضوح الى الطائفة غير اليهودية . وان ما أشرنا اليه من مركز وحقوق لا يجوز الاجحاف بها أى لا يجوز ازالتها أو تحويلها الى أسوأ . ولذلك فان أثر سياسة الهجرة والاستيطان على الوضع الاقتصادي للطائفة غير اليهودية لا يمكن الا أن يؤخذ بعين الاعتبار . ومع ذلك فالكلمات لا يجوز أن تقرأ كأنها تجميد للأوضاع الاقتصادية القائمة في فلسطين بل على العكس من ذلك .

فان الالتزام بتسهيل الهجرة اليهودية وتشجيع استيطان اليهود المكتظ في الأراضي يبقى التزاما ايجابيا للانتداب يمكن انجازه دون الاجحاف بحقوق الطوائف الأخرى من سكان فلسطين ومركزها .

٨ - وبمكنا أن ننتقل الى الادعاء القائل بأن الانتداب قد أعيد تفسيره بصورة مجحفة جدا بمصالح اليهود فيما يختص بقضيتي استيطان الأراضي والهجرة الحيويتين .

لقد قيل بأن سياسة الكتاب الأبيض من شأنها أن تقيم العراقيين في وجه الهجرة كما أنها تعطل ان لم تنه فعلا استيطان اليهود المكتظ للأراضي مما هو غرض الانتداب الاول ولدعم هذا الادعاء وجهت أهمية خاصة الى الفقرة التي تشير الى الأراضي الأميرية المذكورة في الكتاب الأبيض والتي تنص على : أنه لمن غير الممكن جعل هذه المساحات ميسورة للاستعمار اليهودي وذلك أولا بالنظر لاشغالها فعلا من قبل المزارعين العرب من جهة ثم لأهمية العمل على جعل أراض أخرى مهيأة لاستيطان هؤلاء المزارعين الذين لا أرض لهم الآن .

٩ - ان لغة هذه الفقرة يجب أن تقرأ على ضوء السياسة كمجموع - انه لمن المرغوب فيه أن يصبح واضحا بأن العرب الذين لا أرض لهم والذين كان الغرض من الإشارة اليهم في الفقرة المذكورة هم العرب الذين يعتبرون قد أخرجوا من ديارهم - أى من الأراضي التي كانوا يقيمون فيها - على أثر انتقالها الى أيدي اليهود ثم لم يحصلوا على غيرها ليتمكنوا من الاستقرار فيها أو الحصول على عمل مرض مماثل . ان عدد هذا النوع من العرب يجب أن يكون موضوعا لتحقيق دقيق . كما أن حكومة جلالتة تشعر بأنها ملزمة بتسهيل توطين هذه الطبقة من العرب الذين لا أرض لهم . وان الاعتراف بهذا الالتزام لا يحط ولا بصورة من قدر أغراض

التحسين العظيم التي تعتبرها حكومة جلالتة أكثر الوسائل فعالية لتشجيع انشاء الوطن القومي اليهودي .

١٠ - وبوضع سياسة لتسوية مشكلة الاراضى من الضروري أن تأخذ حكومة جلالتة بعين الاعتبار كل حالة تمت الى الغرض الاساسى من الانتداب .

فمساحة الاراضى القابلة للزراعة وامكانيات الري وقدرة البلاد الاستيعابية فيما يختص بالهجرة جميعها عناصر تتلائم والنتائج التي يجب أن توضع كما أن اهمال أى واحد منها من شأنه أن يكون مجحفا عند وضع سياسة عادلة وثابتة .

« وفي نية حكومة جلالتة أن تقوم بأقرب ما يمكن بتحقيق للتأكيد فى أمور كثيرة منها مشكلة الاراضى الاميرية وغيرها من الاراضى الصالحة أو التي يمكن جعلها صالحة للاسكان الكثيف من قبل اليهود المشار اليهم فى الالتزام المفروض على الحكومة المنتدبة بموجب المادة السادسة .

ان هذا التحقيق سيكون شاملا فى مداه كما يتضمن جميع موارد الاراضى فى فلسطين وفى اثناء اجراء تحقيق كهذا ستؤخذ بعين الاعتبار جميع المصالح يهودية كانت أم عربية بصورة تجعل اقتراحات كهذه تتقدم كما يمكن أن يكون مرغوبا فيها .

١١- ان قضية ازدهام الفلاحين فى المناطق الجبلية من فلسطين تنظر اليه حكومة جلالتة بعين الاعتبار الدقيق . وينتظر أن تتخذ تدابير لتحسين الاراضى وتنميتها تنمية واسعة ولادخال مناطق - ربما كانت قد بقيت حتى الآن غير مزروعة - ضمن المنطقة الزراعية مما سيؤمّن للفلاحين مستوى أحسن من المعيشة تغنيهم عن الالتجاء الى الانتقال الا فى حالات شاذة .

١٢- وفى حالة تنفيذ سياسة لتسوية مشكلة الاراضى كما هى مبنية فى المادة الحادية عشرة من الانتداب من الضروري - اذا ما أردنا تجنب الفوضى واعطاء هذه السياسة الفرصة لنتيج - أن يكون هنالك اشراف مركزى على الصفقات المختصة بتملك الاراضى وتحويلها خلال فترة الانتقال الذى يمكن أن يكون ضروريا فى حدود المعقول لوضع مشروع التحسين على أساس متين .

والسلطة المنتظر تكوينها مهمتها تنظيمية لا تحريرية ورغم أنها تشتمل على سلطة تمكنها من الحيلولة دون الصفقات المناقضة لفحوى المشروع . لكن استخدام هذه السلطة سيكون محدودا . كما أنه لن يكون ولا فى أى حالة تعسفيا . وستشترط فى كل حالة اعتبارات من شأنها أن تعمل على أحسن طريقة لتحقيق أغراض الانتداب . ان كل رقابة منتظرة ستكون محاطة بالتحفظات اللازمة لضمان أقل ما يمكن من التدخل فى انتقال الاراضى بصورة حرة .

وسيسرى مفعول هذه الرقابة المركزية منذ ذلك التاريخ الذى تبدأ فيه السلطة الموكولة اليها مهمة تنفيذ سياسة تحسين الاراضى القيام بعملها . وإلى أن يتم قيام رقابة مركزية كهذه سيتمتع المندوب السامى بالسلطات الكاملة لاتخاذ جميع الخطوات الضرورية لحماية حقوق المزارع والمشتغل من ضمنها حق وضع اليد فى جميع أنحاء فلسطين .

١٣- وما عدا ذلك فبيان سياسة حكومة جلالته لا يتضمن منع امتلاك اليهود لأراضي إضافية فهو لا يحتوى على تحريم كهذا كما أنه ليس هنالك أية نية من هذا القبيل . ان كل ما يرمى اليه هو نوع الرقابة المؤقتة على تلك الاراضى وانتقالها مما يمكن أن يكون ضروريا لعدم الاضرار بتنسيق وفعالية مشروع الاراضى الذى سيعمل به . ان حكومة جلالته تشعر بأنها ملزمة بأن تشير الى أنها وحدها - من الحكومات التى كانت مسئولة عن ادارة فلسطين منذ قبول الانتداب - هى التى أعلنت عزمها النهائى على الشروع بسياسة تحسين فعالة يعتقد بأنها ستثمر عن فائدة أساسية ودائمة لكل من اليهود والعرب .

١٤- وما هو ذو صلة بهذه المسألة هو مراقبة الهجرة وقيل كل شيء يجب الإشارة الى أن مراقبة كهذه لا تعتبر - ولا بصورة - خروجاً على السياسة السالفة . فمذ سنة ١٩٢٠ وما بعدها أى عندما أصبح قانون الهجرة الأصيل فى حيز التنفيذ كانت تصدر من وقت لآخر أنظمة لمراقبة الهجرة غرضها منع الهجرة غير المشروعة وتحديد الهجرة المرخص بها وتسهيلها . ان هذا الحق فى تنظيم الهجرة لم يكن فى يوم ما موضوع اعتراض .

١٥- ولكن على ما يظهر قد فهم من قصد حكومة جلالته « بأن لا يسمح لأية هجرة يهودية ما دامت تحول دون حصول أى عربى على عمل يعتاش منه » .

ان حكومة جلالته لم تقترح أصلاً اتباع سياسة كهذه . لقد كانت مهتمة لتوضيح بأنه من الضروري لتنظيم الهجرة اليهودية تطبيق المبادئ الآتية :

أولاً ضرورة التأكد من ألا يصبح المهاجرون عبئاً على شعب فلسطين كجموع ثم ألا يحرم أى فريق من السكان الحاليين عملهم .
(الكتاب الأبيض ١٩٢٢) .

فاذا كان يترتب على حكومة جلالته من جهة ألا تنسى تسهيل الهجرة اليهودية تحت ظروف ملائمة وتشجيع استعمار اليهود للأراضي فمن جهة أخرى يجب عليها أيضاً ألا تنسى واجبها الذى يفرض عليها أن تتأكد بأن لا يتولد عن ذلك اضرار تمس الطائفة غير اليهودية ومركزها .

وبسبب هذا التعارض الظاهر فى الالتزامات شعرت حكومة صاحب الجلالة بأنها ملزمة بتأكيد ضرورة تطبيق مبدأ القدرة الاستيعابية بصورة صحيحة . ان هذا المبدأ حيوى لأى مشروع اعمارى يكون غرضه الأول افساح المجال لاستيطان كل من اليهود والعرب الذين طردوا من أراضيهم .

ولهذا السبب كانت حكومة جلالته قد ألححت كما أنها مضطرة لأن تلج على ضرورة المحافظة على مراقبة الحكومة للهجرة وعلى ضرورة تطبيق أنظمة الهجرة تطبيقاً صحيحاً . اما الاعتبارات المختصة بحدود القدرة الاستيعابية فهى اعتبارات اقتصادية محضة .

١٦ - ان حكومة جلالته لم تأمر كما لا تفكر اصلاً بوقف الهجرة اليهودية او منعها مهما كان نوعها . ان عادة الموافقة على قائمة « المهاجرين من العمال » الذين يعيشون على الاجرة ستستمر . وفى كل حالة سيؤخذ بعين الاعتبار الاحتياج السابق

الى العمال وذلك للأعمال التي تعتمد على رأسمال يهودى أو أكثره يهودى مما لن يتم القيام بها الا اذا توافر وجود العمال من اليهود . وأما فيما يختص بالأعمال العامة وأعمال البلديات التي تحول من الأموال العامة فإن ادعاء العمال اليهود بحقوقهم فى قسط معين من الاستخدام المتيسر - على أساس المساهمة اليهودية بالدخل العام - سيؤخذ بعين الاعتبار . . اما فيما يختص بأنواع أخرى من الاستخدام فمن الضروري أن يحسب حسابا فى كل وضع للعوامل التي لها علاقة بالحاجة الى عمل ومن ضمنها عامل البطالة بين كل من اليهود والعرب . والمهاجرون الذين يأملون فى الحصول على عمل غير العمل ذى الطابع المؤقت فانهم لم يحرموا منه وذلك لسبب واحد وهو أن الاستخدام لا يمكن ضمانه على أن يكون لمدة غير محدودة .

١٧ - وفى حالة تحديد المدى الذى يسمح فيه للهجرة فى أى وقت ما فمن الضروري أيضا الاهتمام بالسياسة التي صرحت بها الوكالة اليهودية والتي تنص « على أنه فى كل الاعمال والمشاريع التي تقوم بها الوكالة اليهودية أو تعقدتها يجب أن تعتبر قضية توظيف العامل اليهودى قضية مبدأ » . ان حكومة جلالته لا تتحدى ولا بصورة حق الوكالة اليهودية فى وضع سياسة كهذه أو الموافقة عليها وتصديقها . ان مبدأ تفضيل وقصر استخدام المؤسسات اليهودية للعامل اليهودى هو مبدأ من حق الوكالة اليهودية أن تقرره . ولكن من الضروري الاشارة الى انه فيما اذا كان العامل العربى - كنتيجة لهذه السياسة قد طرد من عمله أو ازدادت البطالة القائمة تخرجاً عندها يظهر هناك عامل فى الموقف يحتم على حكومة الانتداب أن تنظر اليه بعين الاعتبار .

١٨ - وأخيرا ترغب حكومة جلالته فى أن تقول كما اكدت مرارا وبصورة قاطعة بأن الالتزامات الملقاة على عاتق الحكومة المنتدبة - عند قبولها الانتداب - هي التزامات دولية مقدسة لم يخطر على بالها اليوم ولا فى يوم ما أن تتخلى عنها وقد صممت حكومة جلالته على القيام بالواجبات الملقاة عليها من قبل الانتداب ولن تحيد عنها .

ولكن اذا ما أردنا أن تكون جهودها ناجحة فهناك حاجة ماسة للتعاون والثقة والاستعداد لدى كل الجهات وذلك لتقدير صعوبات هذه القضية وتعقيدها كما انه من الواجب - قبل كل شئ - أن يكون هناك اعتراف مطلق بأن لا حل يمكن أن يكون مرضيا أو دائما الا اذا كان قائما على انصاف كل من الشعب اليهودى وطوائف فلسطين غير اليهودية .

وانى يا عزيزى دكتور وايزمن .

المخلص لكم جدا

(التوقيع) ج . رمزي مكدونلد

(١٤٦)

بيان حزب الاستقلال العربى

سنة ١٩٣١

« لم يبق أحد لم يشعر بما طرأ على الحكومة الوطنية الاستقلالية فى هذه البلاد من ضعف وفقر ، وما وقعت فيه من اضطراب وانحلال وفوضى وما تسلط عليها من أهواء ونزعات زعزعت أساسها وبدلت أغراضها ومراميها . فبعد أن كانت قضية استقلالية تحمل خواص القضية العربية الكبرى وتحفظ بمزاياها الشريفة وتكافح الاستعمار وجها لوجه ، أصبحت قضية محلية تتأثر بالنزعات الشخصية والأهواء العائلية والقوى الانتاجية الى حد كبير . وإذا كانت الحركة الوطنية قد وقفت فى أدوارها الاخيرة موقف الكفاح فلم يكن ذلك منها فى الأعم الأغلب موقفا صريحا لامواربة فيه ، وانما كان موقف عجز ومسكنة ، محصورا بمقاومة القضية المصطنعة التى نكبتنا بها الاستعمار ليلهيها عن أغراضنا المقدسة العليا ، بل لقد أصبحنا وليس لنا فى هذه البلاد قضية استقلالية تكافح دونها ونرد الاطماع الاستعمارية عنها ، وصرنا الى حالة نستسج معها وطأة المستعمر ونستمرى أساليبه ونتهافت على نيل رضاه بالتقرب والزلفى وتبادل به ليقلب فريق منا فريقا سعى وراء قضايا الأشخاص والأهواء .

ولما كان من الجريمة الوطنية ان تصبح قضيتنا الاستقلالية التى أسس بنيانها على هامات شهداء العرب فى جميع الاقطار العربية ورفعت قواعدها على مناكب المجاهدين الأبرار رهن القضايا الشخصية وفريسة تلك النزعات والحزبيات المحلية ، وألا يكون لفريق الاستقلاليين الذى عمل مع الجماعات العربية فى ميدان القضية العربية الاستقلالية الكبرى ولن يجرى على مبادئهم وينحو نحو غاياتهم كيان مستقل ينضمون تحت لوائه لاستئناف الجهاد الوطنى وفقا للمبادئ التى اعتنقت وبشر بها تبشيرا خالصا لوجه الله والامة والوطن فان موقعى هذا البيان اعتقدوا انه آن الأوان لاقامة مثل هذا الكيان والقيام بحركة وطنية خالصة على يد حزب سياسى استقلالى يكافح الاستعمار وما جره من نكبات كفاحا شريفا بلا مداورة ولا مواربة ، ويعمل على نيل حقوق الأمة الاستقلالية وانهاضها حاذيا حذو الاحزاب الوطنية التى تعترف بالمبادئ الشريفة وتستمد منها الرشد والهدى . وسيكون الأساس الذى يبنى عليه هذا الكيان الحزبى الاستقلالى ، التجانس فى المبادئ الصحيحة والاخلاص الشريف وحب العمل والنزبه والابتعاد كل الابتعاد عن الجرى فى طريق السياسات المحلية والشخصية والعائلية ، وجعل المصلحة العامة فوق كل مصلحة ، وعدم الاهتمام البتة لفكرة أكثرية أو أقلية وما يتبعها من سياسات انتخابية لا يراد بها وجه الله والوطن - وعدم الموالاة أو المعاداة لأى كان الا بما يكون له من موقف أو عمل يتسق أو يتعارض مع مبادئه

الحزب وغاياته وخططه وقد أجمع القائلون أمرهم ووضعوا قانون حزبهم الذي ينشرونه مع هذا البيان واثقين كل الثقة ان في البلاد فريقا كبيرا من الاحرار المخلصين ، يشعرون بالحاجة التي شعر بها القائلون بهذا الحزب ، ويألمون مثل ألمهم ، فيمدون اليهم يد المؤازرة والتأييد في هذه الحركة التي يرجون من ورائها الخير والخدمة النخالصة المنزهة عن كل شائبة وشين سائلين الله عز وجل أن يشبث أقدامهم ويهديهم السبيل الأقوم لخدمة القضية الوطنية الاستقلالية وللخروج بهما من هذه الدوائر الضيقة التي حصرت فيها وتخليصها من تلك الاهواء والنزعات التي ذهبت بنضارتها وقللت من كرامتها ، والله ولي التوفيق » (١) •

(١) محمد مرة دروزة « حول الحركة العربية » الجزء الثالث ، ص ٩٩ - ١٠١ •

بيان حزب الاستقلال العربى

فى ٢ نوفمبر سنة ١٩٣١

« لقد سلخت هذه البلاد أربعة عشر عاما وهي تحت سلطة الاستعمار الانجليزى تتدهور عاما بعد عام من حضيض الى حضيض وتبتعد يوما بعد يوم عن الغاية المقدسة العليا التى رعى اليها العرب حينما اشتركوا وقاسوا أنواع المظالم والارهاق : وهي الاستقلال والوحدة العربية ، التى أخذت الأقطار الأخرى تقترب منها يوما بعد يوم ، محطة فى سبيل الوصول اليها القيود واحدا بعد آخر . وانه على الرغم من الصرخات الداوية التى بعثتها الأمة ولا تزال تبعثها استنكارا للسياسة الفاشية المسلطة عليها واحتجاجا على الظلم الفادح النازل بها بحرمانها من حقها الصريح فى الحرية والاستقلال وباستهدافها للأخطار القومية والاجتماعية والاقتصادية المنبعثة عن سياستها الاستعمارية والغزوة الصهيونية لارهاق البلاد ، تحت عبء هذه السياسة ونتائجها الفظيعة ظل الانجليز يستمرون فى سياستهم دون رادع من عهد أو شرف أو ضمير .

واذا أردنا أن نستعرض نتائج هذه السياسة واطارها رأينا منظرا من أفظع المناظر وشهدنا رواية من أشد الروايات هولا تمثل فى هذه البلاد ضد مصالح أصحابها العرب وقوميتهم وكيانهم لم يشهد التاريخ أشد فظاعة وهولا منها :

١ - ان الموازنة المالية فى هذه البلاد جعلت لتشكيلات واسعة لا تتحملها طبيعة البلاد بوجه ، والمبالغ التى تنفق على هذه الموازنة هى اضعاف ما ينفق على مثيلاتها من البلاد العربية الأخرى ، والموظفون الانجليز ثم الموظفون الغرباء ثم الموظفون اليهود يبتلعون جزءا كبيرا من هذه الميزانية على غير ما حاجة فنية أو علمية ، وثلت هذه الميزانية تقريبا ينفق على الحراب التى تحمى المشروع الصهيونى . الذى يعتبر بحق أفظع مشروع سجله التاريخ فى أعظم حوادثه وظروفه .

٢ - وعلى الرغم من أن الخبراء الانجليز قد أثبتوا بالأرقام التى تدحض ان الأراضى العربية لا تكفى الآن أهل البلاد العرب لمعيشتهم وحاجاتهم وعلى الرغم من زيادة التناسل العظيمة زيادة جعلت تتحول الى مشكلة خطيرة هائلة فى المستقبل القريب بسبب عدم كفاية الأرض للعرب وعلى الرغم من تعالى الصرخات بوجوب وضع تشريع يمنع انتقال أراضى العرب لليهود ، حماية للكيان العربى من الانهدام والفناء لا تزال السلطة الانجليزية لاهية عن ملاقة هذا الخطر ولا يزال اليهود يقتنمون فرصة الاملاق الذى أصيب به العرب ، من جراء سياسة الاستعمار فيقتطعون المساحات الواسعة من الأراضى العربية حتى أهدق الخطر الهائل بكيان العرب احداقا شديدا .

٣ - وأنه فوق البطالة الضاربة أطنابها في البلاد وانسداد الرزق أمام آلاف العرب الراحين لا تزال السلطة الانجليزية فاتحة باب الهجرة على مصراعيه لدخول شذاذ الآفاق اليهود ، مما أدى الى استفحال أمر البطالة ودفع العرب الى كسب قوتهم ، هذا الى ما تسرب الى هذه البلاد من المبادئ الاجتماعية الخطيرة كالشيوعية والاباحية والالحاد مما يحمله أولئك الشذاذ وبدت آثاره وظهرت شروبه .

٤ - ولقد كان من جراء هذه السياسة الاستعمارية ان أرحق الاهلون ، بالضرائب الفادحة ، فأصبح يصيب النفس ضعف ما يصيب أختها في البلاد العربية الأخرى أو اضعافه . ولقد كان قانون الويركو اسوأ مثل قدمته هذه السياسة . بتطبيقه على ما قبله ، ويجعل الضريبة خمسة عشر بالمائة . وقد كانت ضرائب العشر وضرائب المواد الغذائية والحاجات الضرورية من أكبر الضرائب التي رفعت أسعار المعيشة وجعلت الأهالي على حافة الإفلاس ، وكانت عاملا من عوامل الاضرار للخروج عن الأراضي لليهود ، هذا الى الازمات الاقتصادية الحانقة ، التي لم تتقدم هذه السلطات الى معالجتها وتوفيرها بوسيلة من الوسائل الناجحة .

٥ - وما هي البلاد تقاسي اليوم أزمة شديدة في التعليم ، وما هم أبناؤها يتسكعون في الأزقة محرومين من دور العلم ، بينما ادارة المعارف وغيرها منتظية بذوى الرواتب الكبيرة الذين ليس للبلاد من حاجة اليهم الا رغبتهم في استئثار الوظائف والمرتبات من الانجليز ومحسوبيهم ، وذلك من عرق جبين الأهالي البائسين . وقد كان من جراء هذا الاهمال ان حرم خمسة أسداس الاولاد الذين هم في سن الدراسة من المدارس ، الأمر الذي يسجل به أكبر عار على السلطة الانجليزية القائمة في البلاد .

٦ - وقد عمدت هذه السلطة الى وضع مشروع لقانون المعارف تريد به أن يتشرب أبناء الأمة روح الولاء لسلطة صبت على بلادهم أنواع العذاب وحكمتهم بالحديد والنار وهيأت لهم أسباب الفناء والدمار .

٧ - وكذلك وضعت مشروع قانون للمطبوعات ارادت به كم الافواه وتحطيم الاقلام والتهديد بالجزاء الصارم لكل من تحدث له نفسه أن يرفع الصوت بالدفاع عن حقوق الأمة والبلاد عن طريق الصحافة .

٨ - وقد سيطر على التشريع والادارة في هذه البلاد أناس غرباء عنها لا يفهمون روحها ولا احتياجاتها وتقاليدها فأعموا في سن القوانين الغربية المتناقضة مع مصلحة الأمة واحتياجاتها وروحها .

كل ذلك وهناك من أبناء الأمة من لا يزال يتطوع لتوطئة مناكبها للاستعمار وترويضها على الأساليب الاستعمارية وبث روح الاستخذاء للسلطة واعتبارها ذات الصفة الشرعية في البلاد ، وهناك أيضا من لا يزال يتزلف الى السلطات الاستعمارية فيشترك في لجائها ويتنعم بحفلاتها ومآدبها ويسلعد على الحفاوة بممثلها وهذا ان أولئك الأبناء الصاقين الآخرين الذين هم حرب على أمتهم وبلادهم باجترامهم جرائم السمسة والجاسوسية ومساعدة السياسة الاستعمارية والضوة الصهيونية على بلوغ الوطن والتضييق على خناق الأمة والقضاء الأخير عليها .

ان حزب الاستقلال العربي الذي يرى كل هذا بعين تقطر دما وقلب يتقطع اسى يبتغي أن تجدد الأمة أملاها والا تستسلم الى القنوط ، لأنه يعتقد بقوة روح هذه

الامة الجبارة وعقيدتها الاستقلالية ومقتها للأساليب الاستعمارية واعوانها • وانسه
استمدادا من هذه الروح القروية الفياضة يعلن ان البلاد لم تعد تطبق هذه السياسة
الاستعمارية الناشئة التي فشلت فشلا شائنا وافلست افلاسا يسجل به أكبر
الاثم والعار على القائمين بها وان من حق هذه الامة العربية ان تتمتع بحريتها
واستقلالها في بلادها وانها لن ترضى عن ذلك بديلا •

وانه وهو مؤمن كل الايمان بهذا الحق ويعتقد كل الاعتقاد في اعتصام الامة
بعقيدتها الاستقلالية يدعو كل عربي في هذه البلاد الى تجديد العهد للكفاح ضد
الاستعمار وأساليبه وضد الصهيونية وغزوها وضد الحائنين من ابنائها بكل قوة
وثبات وعزم وايمان • ويدعو كل عربي ليعلم معه ان هذه البلاد لن تطئن على حياتها
وكيانها الا اذا منع بيع الاراضي لليهود منعا باتا واقفل باب الهجرة اليهودية اقفالا
تامنا واستلم أبناء البلاد الحكم ونالت استقلالها التام ، متحدة مع البلاد العربية الأخرى •
يا أهل فلسطين لقد جد الجد وسارت الركبان • فأين أنتم من اخوانكم أبناء البلاد
العربية كنتم في المقدمة فما بالكم تأخرتم ؟ أين قضيتكم من قضاياها ؟ ارجعوا بها
على الاعقاب فأبدوها قضية فلسطينية استقلالية لا لين فيها ولا هوادة • الوطن وطنكم
وشرف الامة العربية بين أيديكم • فاحفظوا الامانة وصنوا الكرامة وليستشر كل
عربي قلبه وليعمل واجبه • أما الوطن فباق واما الأفراد فزائلون فلنتعاهد على الجهاد
في سبيل الحرية والوحدة العربية • يوم ٢ نوفمبر عار أبدي • ويجب على كل عربي
أن يجاهد ليمحوه من سجل التاريخ والسنين • ولتحيا سوريا الجنوبية عربية حرة
مستقلة •

رد اللجنة التنفيذية العربية

على بلاغ المتوب السامي

كل هذه الحقائق لم يكن أحد من العرب يتوقع اغفالها في منشور صادر على عجل وسابق لأوانه ، وتعلمون فخامتكم ان عرب فلسطين قد تكبدوا أكثر من ذلك . وكانت الجنود البريطانية تجدهم عزلا من السلاح عند أية ضربة تنزل بهم . فإذا لم يزل ثمة عدالة يحق للعرب أن يطلبوا نصيبهم منها فهم يلحون بطلب اجراء تحقيق نزيه ، من اشخاص من خارج فلسطين لا يتأثرون اثناء قيامهم بواجبهم نحو العدالة بالنفوذ الصهيوني .

وان التحقيقين اللذين اجرا في فلسطين في ظروف مماثلة سابقة من قبل لجان بريطانية ، قد اظهرا مطالب العرب الحققة ومقاصدهم القومية النبيلة كما اظهرا مصائبهم السياسية .

ان العرب يعتقدون كل الاعتقاد ان تحقیقات نزيهه كتلك ستروى للعالم حكاية حالهم الآن في هذه الاضطرابات الحاضرة رواية اكثر صدقا مما صورتموه للعالم في منشوركم الصادر قبل اعطاء العرب فرصة لسمع صوته فلو كان ذلك لراى العالم أن اليهود الذين تجاوزوا التعديات السياسية الى الدينية ، والذين اصبحت تعدياتهم في المدة الأخيرة لا تحتمل كما صرحت بهذا الحكومة ، والذين كانت اعمالهم الفظيعة في هذه الاضطرابات ينطبق عليها كلام فخامتكم في منشوركم بحق العرب ، كانوا هم المسئولون أولا عن الاضطرابات الحالية ، وكانت السياسة التي تؤيدهم ثانيا .

وان مثل هذا المنشور كان ينبغي اصداره بعد اجراء التحقيقات التي ينشدها العرب وليس قبل اجرائها .

(٣) نقلا عن كتاب « مشكلة فلسطين والاتجاهات الدولية » الدكتور جلال يحيى .

الميثاق المقدس

الذى أصدره المؤتمر الاسلامى العام

فى ديسمبر سنة ١٩٣١ بمدينة القدس (*)

المادة الأولى :

ان البلاد العربية وحدة تامة لا تتجزأ وكل ما طرأ عليها من أنواع النجزة
لا تقره الأمة ولا تعترف به .

المادة الثانية :

توجه الجهود فى كل قطر من الاقطار العربية الى وجهة واحدة هى
استقلالها التام كاملة وموحدة ومقاومة كل فكرة ترمى الى الاقتصار على العمل
للسياسات المحلية الاقليمية .

المادة الثالثة :

لما كان الاستعمار بجميع أشكاله وصيغه يتنافى كل التنافى مع كرامة
الأمة العربية وغاياتها العظمى فان الأمة العربية ترفضه وتقاومه بكل قواها
وقد رأى المجتمعون ضرورة عقد مؤتمر عربى عام فى احدى العواصم العربية
للبحث فى الوسائل القومية الى نشر الميثاق ورعايته والخطط التى ينبغى السير
عليها لتحقيقه .

(=) نقلا عن كتاب « مشكلة فلسطين والاتجاهات الدولية » الدكتور جلال يحيى .

(١٥٠)

منشور حزب الاستقلال العربى

سنة ١٩٣٢

«نداء الى كل عربى كريم وكل هيئة عربية وكل صحيفة عربية فى أنحاء الارض .
يبحث حزب الاستقلال العربى فى فلسطين نداءه هذا وحالة العرب فى فلسطين
قد انتهت الى ما تهلع له القلوب وتضطرب النفوس وتهتز المشاعر اذ اخذ المستقبل
المشتوم يبدو كالحا مظلما والخطر الملاشى لكيان العرب يتجسم يوما فيوما ، ويحلق
بهم احداقا مفرعا ، منبعثا من ناحيتين كبيرتين هما ناحية بيع الاراضى والهجرة
اليهودية خاصة وناحية الحكم الاستعمارى المباشر عامة . وكلتا الناحيتين تؤديان الى
تلاشى العرب وانهييار بنيانهم القومى وانسلاخهم عن ارض آبائهم واجدادهم بفعل
السياسة البريطانية الصهيونية .

ومشكلة الأرض بلغت حدما الاكبر من الخطر اذ نشط اليهود فى المدة الاخيرة
لاحتياج الاراضى نشاطا عظيما وهى الاراضى العربية القليلة التى بقيت بايدى العرب
والتي اذا تسنى لليهود احتياجا ، وأكثرها واقع فى السهول الساحلية ذات القيمة
الزراعية الجيدة ، أصبح اليهود يملكون معظم الجهات الساحلية الخصبة فى البلاد ،
سلسلة متصلة الحلقات . وظاهر ما فى هذا من خطر ينذر البلاد بسوء المصير .
يضاف الى هذا الخطر الآخر الذى - يماشيه جنبا الى جنب - وهو الهجرة الصهيونية
واغراق فلسطين بسيل عرم من المهاجرين اليهود يدخلون بجوازات سفر وبطرق غير
مشروعة كل هذا نتيجة استئثار اليهود لبناء المملكة اليهودية فى فلسطين على انقاض
الكيان العربى المتداعى الى السقوط والانهدام .

ولقد أصبح أكثر من ستة وثمانين عائلة عربية لا أرض لها وبدون مأوى
ولا كسب ، وثبت هذا بشهادات التقارير الرسمية التى وضعها الخبراء الانجليز
الذين كلفوا درس الحالة درسا دقيقا . وكانت النتيجة الواقعة حتى اليوم ان انتقلت
أجود الاراضى الى اليهود وانزوى العرب فى المناطق الجبلية القاحلة وباتت فلسطين
تشهد كل يوم مأسى انهدام كيائها بذهاب قرية بعد أخرى والاراضى قطعة بعد
قطعة ، وتشرذم المزارعين وهيامهم على وجوههم الى حيث الفناء والدمار ، هم وعيالهم
وارلاهم .

يجرى كل هذا جريا مطردا سنة فسنة والسلطات الانجليزية فى فلسطين معنة
فى حكم البلاد حكما استعماريا مباشرا ، ثقل الوطأة مسلحا بأقصى ما عرفه البشر من
ضروب التقنين والتشريع والأنظمة ، مما تدأب السلطات البريطانية فى وضعه وتكبير
البلاد به وتمهيدها لانشاء الوطن القومى اليهودى ، وقد بلغت الحال خلال الخمس
عشرة سنة السابقة من الويل والارهاب مبلغا يعز وصفه ويصعب تصويره ، فأصبح

العرب وليس لهم من أمر بلادهم ووسائل حمايتهم شيء ، ولم تلتفت السلطات البريطانية الى شيء من انين الشعب العربي وتظلمه وشكايته ، طالبا وضع حد لهذه الغزوة الصهيونية المجتاحة وسن قانون عاجل يمنع بيع الأرض من العرب الى اليهود منعاً باتاً ويطلق باب الهجرة الصهيونية ، وطالبا أن يتسلم مقاليد حكم نفسه بنفسه ، حفظاً لكيانه وهو العلاج الطبيعي الوحيد الذى بغيره تظل فلسطين تتردى فى الهوة السحيقة حيث الفناء المنتظر ، فتتمثل فاجعة الأندلس ثانية دون أن يغنى فيها ندب أو عويل .

ويسار بالوطن القومي اليهودى فى قلب البلاد العربية وعلى كنف الجزء الشمالى من جزيرة العرب والاقطار العربية المجاورة التى لم تقم بعمل بعد تشعر منه السياسة البريطانية بتضايف العرب على دفع الكارثة ودرء هذا الخطر الذى اذا استفحلت غزوته فسيشمل غير فلسطين لا محالة ، كما أخذت الدلائل فى شرق الأردن تدل عليه فى هذه الفترة الأخيرة .

فحزب الاستقلال العربى فى فلسطين وهو يرى كل هذا حافزا ويقيس على الواقع المصير المتوقع مستقبلا ، يناشد كل عربى كريم وكل هيئة عربية وكل صحيفة عربية فى انحاء الأرض ، ويناشد اهل البلاد العربية الشقيقة الى التضافر والتآزر مع اخوانهم عرب فلسطين فى رد هذه النكبة التى كادت تأتى عليهم ، والى الوقوف فى وجه السياسة الانجليزية موقف المدافع عن حياته وبقائه وكيانه ، ابتغاء وضع حد لهذه الحال المروعة التى كادت تفتك بقطر عربى وتذهب به فريسة المطامع الاستعمارية والصهيونية .

منشور حزب الاستقلال العربى

فى ديسمبر سنة ١٩٣٢

إيها العرب :

اعتاد الانجليز ان يقيموا فى مثل هذا اليوم من كل سنة احتفالا بذكرى احتلالهم القدس ، تأييدا لفكرة الفتح والاستعمار التى ستروها واخفوها طول الحرب الكبرى، واعلنوا ما يناقضها للعالم أجمع .

وحزب الاستقلال العربى رأى من واجبه أن يقيم فى هذا اليوم وفى مثله من كل سنة مقبلة اجتماعا وطنيا يندد فيه بفكرة الفتح والاستعمار التى يقيم المستعمرون فى هذه البلاد حفلاتهم بأحدى ذكرياتها ، وهو يجدد العهد على مكافحة الاستعمار بأصله وفرعه واستنكار أساليبه الفاحشة وخطه المنافية لمصلحة العرب ، والمطالبة بحن العرب الطبيعى فى الحرية والاستقلال والاتحاد مع الاقطار العربية الأخرى ويعلن الحزب للملا أجمع أن الانجليز قد نقضوا ما قطعوه للعرب من عهود ومواثيق وخالفوا ما نشروه فى بلاد العرب من مناشير وبيانات وانزلوا بالعرب الضربات الموجعات التى تهدم كيانهم القومى وتجعلهم لقمة سائغة لاستعمار الانجليز والذنب الصهيونى الذى سلطوه عليهم .

وهامى بين ايديكم بعض هذه العهود والمواثيق والمناشير والبيانات لتذكروا الى أى حد وصل الاستهتار عند الانجليز بعهودهم ومواثيقهم وإلى أى درجة بلغوا فى نقضها وخرقها . وكيف انهم يحكمونكم حكما استعماريا مباشرا ، ويحاولون وضعكم تحت نير اليهود ، وكيف انهم يسنون لكم القوانين الصارمة لاختف أصواتكم باستنكار الظلم الواقع عليكم بالتندد بهذا الاستعمار الفظيع ونكباته القاتلة ، وكيف انهم يرهقونكم بالضرائب الفادحة ليحملوا باموالكم المشروع الصهيونى . يفعلون كل هذا بعد أن وعدوكم بالاستقلال والحرية والوحدة . مما كان سببا فى النتائج لفاصلة المنصورة التى احروزها فى الحرب الكبرى . وقد اذاعوا انهم لا يقصدون فتحا ولا استعمارا وإنما يرمون الى تحريركم ومساعدتكم فى استقلالكم وحكم أنفسكم بأنفسكم وفق رغباتكم ومطلق اختياركم . ان حزب الاستقلال العربى يطلب من كل عربى أن يذكر هذا ولا ينساه . ويهيب به الى مواصلة الكفاح ضد الاستعمار والصهيونية والتوسل بكل وسيلة الى الخلاص منهما حتى ينخذل الباطل أمام الحق وتحق الكلمة على الظالمين .

إيها العرب :

أن الميدان واضح أمامكم والمجال رحب للعمل لأخذ حقوقكم فادخلوها بقلوب

ملؤها الايمان والاباء ولا تهنوا ولا تحزنوا واصبروا وصابروا ورابطوا واتقوا الله
لعلكم تفلحون .

أيها الانجليز :

ليس مما يشرفكم أن تحتفلوا بذكرى الفتح والاستعمار . هذه عهودكم وموائيقكم
وبياناتكم ومنشوراتكم فاقرأوها . انا لن نطمح في رجوعكم اذا قرأتموها عن اساليبكم
المبيدة للعرب الهادمة لكيانهم القومي ولا عن المؤامرة التي بيتوها مع الصهيونيين .
فقد انكشف عن نياتكم الستار وعرفكم العرب حق المعرفة . فلن يطمئنوا اليكم
ولن ينخدعوا بكم وأنتم الذين نكثوا عهودهم وخانوا وعودهم ، لم يردعهم عن اجتراح
ما اجترحتوه ضمير يحس ووجدان يتألم .

الا أن هذا يوم يقسم العرب فيه جهد ايمانهم ان لا يغفلوا عنكم ، وان يناوؤكم
ويساجلوكم الحصومة بالمشروع من السيل والواضح من الاساليب حتى تخرجوا من
ديارهم وتنزحوا عن اوطانهم ، وتعود اليهم حريتهم ويخفق علمهم ويعلو لواؤهم
وتتحقق وحدتهم والله بالنصر المبين كفيل .

(١٥٢)

رد حزب الاستقلال العربى

على بيان المندوب السامى

الذى ألقاه أمام لجنة الانتخاب فى جنيف

عام ١٩٣٣

واجب الحزب فى نشر هذا الرد :

اطلع حزب الاستقلال العربى على البيان الذى ألقاه المندوب السامى فى فلسطين أمام لجنة الانتخابات فى جنيف بتاريخ ١٠/١١/١٩٣٢ عن السياسة والاعمال التفصيلية الجارية فى هذا القطر العربى .

ان حزب الاستقلال وان كان من مبادئه رفض الانتخاب ووعده بلفور واعتبار الوضع الحاضر فى فلسطين غير متفق مع آمال العرب وحقوقهم وضارا بمصالحهم وكيانهم فإنه يرى من واجبه وقد تضمن بيان المندوب امورا عديدة جدية بالرد والتفنيد أن ينشر هذا البيان ويعلق فيه على تلك البيانات بما يراه ضروريا وتصحيحا للوقائع والحقائق من وجهة النظر العربية مع تأييد رفضه للانتخاب ووعده بلفور واعتبارهما وضعين غير مستندين الى حق شرعى .

اصابة المندوب فى قوله انه فى حاجة الى تفهم مسائل كثيرة :

١ - ذكر المندوب السامى اهتمامه منذ وصوله الى فلسطين للتجول فى البلاد ومقابلة ممثلى الطبقات المختلفة ولقد أصاب فى قوله انه لا يزال فى حاجة الى تفهم كثير من مسائل فلسطين لان بيانه الذى ألقاه يدل على أنه قد أغفل امورا جوهرية عن حالة فلسطين ومطالب سكانها ومشاكلها .

المهمات الثلاث التى تتناولها مهمته :

٢ - ذكر المندوب السامى أن مهمته تتناول ثلاثة أمور مهمة :

(أ) حفظ الامن العام .

(ب) تشجيع شعور حسن النية بين مختلف طبقات السكان ومساعدتهم للتقدم الاقتصادى .

(ج) تقوية شعور الثقة المتبادلة بين الشعب والحكومة .

* الجامعة العربية - القدس ١٥/١/١٩٣٣ ص ٢ - ٤ ، ١٦/١/١٩٣٣ ص ٢ - ١٨/١/١٩٣٣ .
ص ٤ - ١٩/١/١٩٣٣ ص ٤ .

مهمة الامن العام في فلسطين :

٣ - ذكر فيما يختص بالمهمة الاولى ان السلطات في فلسطين تنفق ثلث الميزانية على قوة البوليس والدفاع وان أعمال الحكومة ونشاطها معرقة شر عرقة بسبب ذلك وانه يؤسف جد الاسف أن لا يستطيع توصية اتقاص قوة الدفاع والبوليس لا هذه السنة ولا في المستقبل القريب .

ثلث الميزانية ينفق على الامن الداخلي وهل لهذا مبرر شرعى .

ويستولى على المرء دهشة حينما يرى أن ثلث الميزانية يبلغ نحو ثمانماية الف جنيه وان هذا المبلغ جميعه ينفق على تأمين الامن العام في بلاد سكانها نحو مليون نفس ومساحتها نحو تسعة آلاف ميل مربع ويزداد المرء دهشة حينما يذكر أن فلسطين ليست مهددة بعدوان خارجى كما يقول المندوب نفسه ويظهر له جليا ان هذه النفقات الباهظة انما تنفق على تأمين الامن الداخلى فيها . واذا ذكرنا ضيق مساحة فلسطين وقلة سكانها وما كانوا عليه من هدوء وسكينة في عهد الحكم العثماني بما لا يشبههم فيه أى قطر آخر وماكان فيها من قوة قليلة لتأمين الامن العام الداخلى ثبت لنا ثبوتا قاطعا أن عوامل القلق والاضطراب التى تساور السلطات البريطانية في هذه البلاد من اختلال الامن العام فيها راجعة بالدرجة الاولى الى طبيعة السياسة المقوتة التى تسير عليها والتى تحتوى على كل عوامل الاستفزاز والدفاع عن النفس والتكيان وهى سياسة حكم البلاد حكما استعماريا مباشرا من قبل اناس لا يفهمون روحها ولا يشعرون بحاجاتها وعواطفها أولا ومحاولة اقامة بنيان قومى غريب فيها على انقاض أهلها العرب ثانيا . في حين أن العرب كانوا ولا يزالون يرون أن لهم كل الحق في الاستقلال والحكم الوطنى استنادا الى حقهم الطبيعى والدماء التى أراقوها في الثورة العربية الاستقلالية .

موقف العرب واليهود أمام بعضهما :

ولقد كان من نتائج هذه السياسة المقوتة أن أصبح في فلسطين شعبان لهما آمال متناقضة ورغبات متباينة وجهود متعاكسة . أحدهما وهو الشعب العربى صاحب البلاد الشرعى الذى يرى نفسه أمام مؤامرة فظيعة ترمى الى اكتساح أراضيه وامتلاء بلاده بشذاذ الآفاق ومتشردى اليهود ومزاحمتهم له في معاشه وكيانه والى حرمانه من حياته القومية والاستقلالية وإثنيهما الشعب اليهودى الذى، تثر عواطفه الحيات القومية وتمد حركته الاموال والدعايات والتنظيمات المستندة الى المطامع الانجليزية الاستعمارية وقوتهم الحربية وتجعله يرى لنفسه الحق في أن يمتلك فلسطين وأن يسود فيها وأن يدحر شعبها العربى عنها .

فالسلطات البريطانية والحالة هذه تنفق هذا المبلغ العظيم على تأمين الامن في بلاد تقف في مثل هذا الموقف الدقيق الحرج . ومعنى ذلك أنها تنفقه على تنفيذ هذه السياسة الشاذة المقوتة التى لا مثيل لها في تاريخ البشر .

أموال العرب تنفق على مشروع اليهود :

وبما أن أكثرية السكان الساحقة هى عرب فان القسم الأكبر من هذا المبلغ العظيم يخرج من جيوب العرب . ومثل ذلك مثل من يحكم على امرئء بالوت

ظلمًا وغدرا ثم تصادر أمواله بالقوة لينتفحها على قتله ودفنه وفي هذا من موجبات الاستمئزاز ومغايرات كل عاطفة انسانية ما يجعل كل انسان مهما كانت جنسيته ومركزه ان يستنكر هذه السياسة الفظيعة .

وقد كان على الانجليز ان يشعروا بذلك وهم يتبجحون بالمدنية والعدل . اذ ليس من ريب في أن اتفاق ثلث ميزانية البلاد على الأمن الداخلى يعد أعجب حادث في سياسة الدول وميزانياتها ويسجل على السلطات البريطانية بمزيد الدهشة والاستنكار ويكفى وحده ليعرف العالم ما هي المصائب الفادحة والغرائب المفجعة التى يقاسيها أهل هذا الجزء من البلاد العربية من السلطات البريطانية الاستعمارية .

القصد من تأمين الأمن هو تأمين مشروع اليهود فقط

وإذا أضفت الى هذا ما ذكره المندوب السامى في مكان آخر من خطابه من أن ١١٩ حادثة قتل وقعت في فلسطين خلال سنة واحدة ظهرت لك قيمة هذا الأمن العام الذى تنفق عليه هذه النفقات وظهر لك ان كل ما يهم السلطات منه هو دعم اليهود وتنفيذ مشروعاتهم بالقوة .

اعتراف صريح بافلاس السلطات في المشاريع الحيوية للبلاد

أما ما ذكره من الأسف لأن اتفاق هذا المبلغ العظيم يعرقل أعمال الحكومة الأخرى شر عرقله فهو بمثابة اعتراف صريح بافلاس السلطات القائمة في البلاد في مشاريع العمران والتعليم وترقية مصالح السكان الأخرى وبافلاس سياسة الانتداب التى أريد بها مساعدة السكان وترقية مشاريع البلاد العمرانية والعلمية والاجتماعية والاقتصادية وهو ما يسجل على هذه السياسة والقائمين بها العار والفشل .

المندوب السامى بين أقواله وبين عهده :

ولقد أشار المندوب السامى الى هذه المهمة في الخطاب الرسمى الذى لقاه في دار الحكومة يوم وصوله لفلسطين في السنة الفائتة اذ إنه ذكر حينئذ ان هذه المهمة ستكون مهمته الأولى في هذه البلاد . وقد خشى العرب ان يكون فخامته قد فكر أن يقوم بهذه المهمة على المنوال الذى قام به السير هربرت صموئيل واللورد بلومر والسير تشانسلور في هذه البلاد فراجعوه في الأمر وحذروه من أن يكون اعتماده سبيل هذه الغاية على قوة الجند والبوليس فقط . وقد أفهموه بصراحة ان هذه القوة مهما كانت كبيرة لا تقدر وحدها على منع تكرار الاضطرابات الأليمة السابقة وأنه عليه اذا كان حقاً يعتبر ان مهمته الأولى في هذه البلاد المقدسة هي تأمين الأمن أن يقسوم قبل كل شيء بأعمال من شأنها أن تزيل ما يساور الناس هنا من خوف وقلق على مستقبل هذا الجزء من البلاد العربية من جراء السياسة الاستعمارية الانجليزية والصهيونية ويأسف حزب الاستقلال أن يصرح هنا ان فخامته الذى مضى على حكمه في فلسطين اثنا عشر شهراً ونيف لم يقم بأى عمل كان في مصلحة العرب ، وأن سياسته في هذه البلاد لم تختلف في شيء عن سياسة اسلافه فيها اللهم الا ان ظاهر الحال يدل على أن السياسة الصهيونية قد نشطت في زمانه أكثر من كل وقت آخر فيما يتعلق بالهجرة اليهودية وشراء الأراضي القليلة الباقية للعرب .

الانجليز منتدبون ومنتدب عليهم

والموظفون الانجليز هم الذين يكونون مايسمى حكومة فلسطين فعلا لان رؤساء جميع الدوائر المركزية وغير المركزية منهم وهم الذين يتألف منهم المجلس التنفيذي والمجلس الاستشاري ومنهم حكام الالوية ومساعدوهم وهنا تبدو الغرابة التامة في وضع فلسطين الشاذ لا توجد في فلسطين دولة انجليزية منتدبة وحكومة محلية منتدبة عليها فالانجليز هم المنتدبون والانجليز هم المنتدب عليهم . وليست حكومة فلسطين الا اسم بلا مسمى .

وهذا الوضع مخالف كل المخالفة للأوضاع التي يشيرون اليها في أبحاثهم وصكوكهم وبياناتهم عدا عن كونه فاقدا لمعنى الارشاد والتدريب والترقية والتعليم كل فقدان . والغريب ان لجنة الانتدابات التي تعرف ذلك ولا ريب لا تحرك ساكنا تجاهه كأنها هو أمر عادى في حين انه من الغرابة والتناقض ما يستفز الاندهاش والاستنكار .

توجد حكومة في فلسطين من الوجهة القانونية :

فالسطة التي تلقب بحكومة فلسطين هي في الحقيقة سلطة انجليزية بحتة ليس لها من الوجهة الحقوقية الصفة فلسطينية وان كل ما في الأمر ان الحكومة البريطانية قد أرسلت لهذه البلاد مندوبين بريطانيين يحكمونها مباشرة وانه لمن الغلط القول بأن في فلسطين حكومة وأن الحكومة البريطانية منتدبة على هذه الحكومة اذ انه لا يعقل أن يتصور المرء وصيا دون أن يكون هنالك شخص موسى عليه . فإين هي اذن الحكومة الفلسطينية التي يرغب المندوب السامي في أن يوجد الثقة بين أهالي فلسطين وبينها ؟ ان هذه الحكومة لم توجد بعد .

واذا كان يعنى المندوب السامي فيما قاله في هذا الشأن ايجاد الثقة بين الأهالي وبين بعض البريطانيين الذين أرسلتهم الحكومة البريطانية ليحكموا فلسطين بالنيابة عنها فحزب الاستقلال يستطيع ان يصرح هنا بأن فخامته لم يوفق حتى الآن في هذه المهمة .

شلوذ وضعية فلسطين بالنسبة للأقطار العربية الأخرى :

ويزداد اعتقادنا في الظلم الذي يحتوى عليه هذا الوضع الشاذ الغريب حينما نقايس بينه وبين الأقطار العربية الأخرى وبنوع خاص سوريا التي لم تكن فلسطين الا جزءا طبيعيا منها . فسوريا الداخلية هي اوسع مساحة وأكثر سكانا من فلسطين بمرتين ومع ذلك فليس في حكومتها من الموظفين الفرنسيين الا نحو مائة موظف لاثريد رواتبهم السنوية عن ما معدله (٥٠٠٠) ج . ف . وسوريا الساحلية المسماة بלבنا الكبير التي هي مثل فلسطين مساحة وسكانا ليس في دوائرها حكومتها الا نحو خمسين موظفا فرنسيا لا تزيد رواتبهم السنوية عن ما معدله (٣٠٠٠) ج . ف . هذا عدا عن سبعة التشكيلات وضخامة المرتبات الأخرى التي هي في فلسطين اضعاف ما هي في سوريا .

ضخامة التشكيلات في فلسطين

فالسطات الانجليزية في فلسطين ترهق الشعب ارهاقا شديدا جدا في تحميله

عبء هذه التشكيلات الواسعة والمرتبات الضخمة ثم عبء هذا العدد العظيم من موظفي الانجليز وما تحتاج اليه طبيعة وجودهم من تراجمة ومساعدين وكتبة من عرب ويهود لم يكونوا لولاهم .

ويظهر لك العبء بصورة واضحة أكثر اذا عرفت أن ميزانية نفقات سوريا الساحلية التي هي مثل فلسطين لا تزيد عن ما معدله مليون جنيه فلسطيني . ونفقات سوريا الداخلية التي هي ضعف فلسطين لا تزيد عن ما معدله مليون وثمانماية ألف جنيه فلسطيني في حين ان ميزانية نفقات فلسطين هي دائما في حدود المليونين ونصف المليون من الجنيهات .

تنزيلات الضرائب وعدم جديتها

٤ - لقد أشار المندوب السامي الى التنزيلات الكبيرة التي أجريت على ضريبة الاعشار وانها بلغت نحو ١٧٠٠٠ ج.ف. ويقول المندوب السامي انه على الرغم من هذه التنزيلات ظل دخل الحكومة محتفظا بمستوى السنة السابقة وأرجع السبب في ذلك الى زيادة كبرى في رسوم الواردات . ومن المؤسف ان المندوب السامي لم يذكر الزيادة الفاحشة التي اضيفت الى ضريبة الاملاك . فبينما كانت الضريبة ٩ بالمائة رفعت الى ١٥ بالمائة .

الشنوذ القانوني في ضريبة الاملاك

ومن أغرب الشنوذ القانوني الذي ارتكب في سياق هذه الزيادة انها جبيت عن ستة أشهر سابقة لصدور القانون بها . وقد كانت هذه الزيادة غريبة جدا ووقعت في وقت اشتدت فيه الازمة الى حد ان اجبارات الاملاك كانت هابطة الى مستوى الثلثين والنصف وأقل من النصف في بعض الأنحاء فجاءت صدمة شديدة جدا شعرت بها أكثر الطبقات وحملتهم على عقد المؤتمرات ورفع الاحتجاجات والاستنكارات فالتنزيلات التي يذكرها المندوب دليلا على رحمة السلطات الانجليزية للاهالي قد عوضت من الاهالي أنفسهم وبصورة أشد ظلما وأبعد عن المنطق القانوني والحالة الاقتصادية .

سوء حالة فلسطين الاقتصادية :

أما زيادة رسوم الواردات فليس فيها ما يصح أن يتفائل به المندوب السامي على ما نعتقد . اذ أنها تنذر بسوء الحالة الاقتصادية العامة في البلاد وفي الحقيقة ان واردات البلاد لا تزال تتراوح سنويا بين ستة وسبعة ملايين جنيه في حين ان صادراتها تنقص دائما عن مليوني جنيه فهذا الفرق العظيم دليل شؤم وباعث خوف كبير وما يقاسيه العرب فلاحهم ومدنيهم من اليأس والازمة انما هو راجع في سببه الاكبر الى كثرة استهلاكه وقلة انتاجه . وهو الامر الذي أوقع العرب فلاحهم ومدنيهم على السواء تحت عبء ثقل جدا من الديون . وقل ان توجد قرية عربية في فلسطين من الالف قرية لم تكن مدينة ببضعة آلاف من الجنيهات ومن القرى العربية ما هو مدين بعشرات الآلاف من الجنيهات . والضيق على الطبقات العربية الوسطى في المدن مشدت اشتدادا كبيرا حتى أن منهم من لا يكسب قوت يومه الا بشق النفس ومنهم من لا يعيش الا بالدين . وهو في كل لحظة تحت خطر الافلاس .

وكم يستغرب العرب الذين يعانون ما يعانون من اليأس والشدة والديون

وشظف العيش حينما يسمعون ان المندوب السامي يقول ان الحالة الاقتصادية في فلسطين لا تزال مرضية • ولا شك انه يعنى بهذا القول اليهود الذين لا يعيشون في مشروعاتهم الصهيونية على مواردهم المحلية كما هو معروف ولأجل هذا فان التفاؤل الذي تقال به المندوب السامي لم يكن قائما على أساس ولم يكن مطابقا للوقائع والحقائق الراهنة •

سوء حالة الفلاح العربي وبؤسه :

٥ - ذكر المندوب السامي بتوقع حالة الفلاح العربي وبؤسه وان متوسط دخل العائلة العربية هو عشرون جنيها في السنة • والعائلة تتألف عادة من خمسة أشخاص فيكون الشخص الواحد مضطرا الى أن يعيش في السنة بأربعة جنيها أو بعبارة ثانية بنحو أحد عشر ملا في اليوم • والجنيه هو ألف مل • ويدخل في ذلك طعامه وشرابه وكسوته وعلاجه •

هذا عدا ما عليه من أثقال الديون والضرائب المتنوعة

والحقيقة انه جدير بكل توجع وعطف •

ولكن المندوب السامي لم يذكر مع الاسف العلاجات الحقيقية التي داوى أو ينوى ان يداوى بها هذه الحالة التي تنذر بكل ويل وشر •

معالجات غير شافية :

نعم لقد ذكر أنه قدم للفلاحين قرض بنحو ٣٣ ألف جنيه • واننا نسأله عما اذا كان درس طرق توزيع هذا المبلغ التافه وكيف ان بعض الفلاحين لم يصبه ما يصح أن يسمى قرضا بل ما يصح أن يكون أجرة نقل بذار وان الادارة في بعض الأنحاء أعطت القرض باليمين ثم أخذته بالشمال وفاء لضرائبها المتأخرة على المستقرض ونحن على يقين انه لو درس ذلك لما كان رأى انه يصح أن يذكر هذا المبلغ التافه كعلاج من علاجات تفريج أزمة الفلاح ولعرف ما وقع فيها من الشذوذ والتناقض • والصحف المحلية مملوءة بأخبار ذلك وحوادثه دون أن تكذب الأمر الذي يدل على صحة وقوعها • ولقد ذكر كذلك ان السلطات وزعت بعض الأطنان من البذار وبعض الآلاف من البيض وبعض الآلاف القليلة من الفسائل • ولكننا لا نستطيع أن نهنيء السلطات على ذكر مثل هذه المجهودات الضئيلة في سبيل مساعدة الفلاح الذي يقول المندوب السامي ان حاله وقرره قد اثرا فيه تأثيرا سيئا •

وهل استطاع المندوب السامي أن يذكر ما فعله في سبيل تخليصه من اعباء الدين وقد كلت الالسنه والاقلام بطلب إعادة البنك الزراعي الذي استولت السلطات البريطانية على أمواله وجبت بقاهاها من الفلاح بالقوة والارهاق ؟

الحقيقة ان السلطات البريطانية القائمة في البلاد منذ خمسة عشر عاما قد أهملت الفلاح اهمالا فظيحا جعله في هذه الحالة السيئة جدا أما الوعود التي جرت على لسان المندوب السامي بمساعدته فلانستطيع أن نعددها الا من قبيل الوعود الكثيرة التي تكتب في التقارير وتعلن في البيانات والتي أهمل تطبيقها كل الاهمال •

حالة المعارف العربية واهمالها الشديد :

٦ - يعترف المندوب السامى ان الاماكن المعينة فى المدارس الابتدائية تنقص كثيرا عن المطلوب . وذكر انه عين لجنة تحقيق لدرس الحاجة وطرق سدها .

ان السلطات البريطانية فى هذه البلاد منذ خمسة عشر سنة ولكنها الى الآن لم تفكر مع الاسف الشديد فى وضع برنامج انشائى للتعليم ، ويكفى أن نذكر فى هذا الصدد :

(أ) انه يوجد فى فلسطين نحو ألف قرية عربية فى حين انه لا يوجد مدارس الا فى نحو ثلاثماية منها .

(ب) ان عدد الأولاد العرب الذين هم فى سن الدراسة صبيانا وبنات يبلغ نحو مائة وخمسين ألفا على أقل تقدير فى حين انه لا يوجد فى المدارس منهم الا نحو ثلاثين ألفا . وان أكثر من مائة ألف صبي وبنات محرومون من نعمة التعليم بسبب عدم وجود مدارس على شدة التنبيه والرغبة الظاهرة فى البلاد للتعليم .

(ج) وانه يتقدم سنويا آلاف الاطفال فى المدن فلا يجد منهم مقاعد الا عدد قليل لا يكاد يبلغ العشر ويرد الباقي خائبا .

(د) وانه لم توجد الى الآن مدرسة صناعية واحدة ولم توجد الا مدرسة ثانوية واحدة كاملة الصفوف وانه لولا هبة قادروى اليهودى لما وجدت مدرسة طول كرم الزراعية التى فتحت منذ سنتين والتى يذكرها المندوب السامى كأنها عمل من أعمال السلطات البريطانية التى يحق لها أن تفخر بها .

(هـ) وان ادارة المعارف التى تشرف على مدارس العرب تدار من قبل موظفين انجليز هم الذين يضعون المناهج والانظمة .

(و) وان ادارة المدارس هى ادارة شديدة الوطأة ارهابية المسلك تكاد تحرم أى تعليم قومى وأى روح وطنى وانها تراقب المعلمين العرب فى ذلك مراقبة شديدة وتطلب منهم أن يكونوا رقباء على بعضهم .

(ز) وان رئيس هذه الادارة الذى هو مدير المعارف هو فى ذات الوقت رئيس جمعية أجنبية ذات صبغة تبشيرية .

يكفى أن نذكر هذا ولو موجزا للدلالة على درجة الاهمال العظيم الذى أهملته هذه الناحية الخطيرة من نواحي حياة العرب التهذيبية ويزيد فى ألم العرب من هذا الاهمال الشديد رؤيتهم ما عند اليهود من حركة تهذيبية عظيمة .

فمدارسهم حرة فى ادارتها وبرامجها ونظمها ولهم فيها مجال واسع للتهذيب القومى وجميع أولادهم صبيانا وبنات الذين هم فى سن الدراسة فى المدارس . ففى مدارسهم نحو ثلاثين ألف تلميذ وهو سدس مجموع عددهم وبمعنى آخر هو العدد الطبيعى للذين هم فى سن الدراسة .

ولديهم مدارس عديدة ثانوية كاملة وفنية وصناعية . وادارتهم تستوفى نصيبها من ميزانية المعارف حسب نسبة اليهود العددية فى البلاد .

سياسة المحاباة :

فى سيطرة الانجليز على مدارس العرب فقط واعطاء اليهود حصتهم من ميزانية المعارف نقدا حسب نسبتهم العددية وجعلهم مطلقي الحرية والادارة فى تنشئة ناشئتهم ووضع سياسة التعليم والتهذيب القومى وفق آمالهم ورغباتهم أكبر برهان على سياسة المحاباة التى تسير عليها السلطات الانجليزية فى فلسطين بالنسبة لليهود وعلى رغبتها فى الضغط على العرب فى التهذيب والثقافة القومية والوطنية .

سياسة التخدير وجنة المعارف :

أما ما أشار اليه المندوب من تعيين لجنة تحقيق للمعارف فيأسف الحزب أن يقول ان العرب قد قابلوا هذا التعيين بكل جمود وفتور ، وان الاعضاء العرب الذين انتدبوا لعضوية هذه اللجنة قد استقالوا واحدا اثر واحد لأن سياسة السلطات الانجليزية فى اللجان وأعمالها ونتائجها أفقدت كل ثقة وطمأنينة من نفوس العرب وجعلتهم يعتبرونها أسلوبا من أساليب التخدير والعبث .

على ان مما يؤسف له جد الاسف أن تكون السلطات الانجليزية مسيطرة على البلاد منذ خمس عشرة سنة ثم لا يكون عندها بحوث وافية عن حاجة البلاد ولا مشاريع جاهزة عن كيفية سد هذه الحاجة ولا سياسة تعليمية واضحة للسير عليها وأن تعتمد الآن فقط وبعد أن تكررت ضجة الأهالي واحتجاجاتهم الى تعيين لجنة الدرس المشروع وهذا ما يؤكد عدم ثقة العرب بسياسة اللجان وأعمالها .

وللعرب كل الحق بعد هذا أن يطلبوا بالحاح أن يعطوا نصيبهم فى ميزانية المعارف بنسبتهم العددية وأن يتسولوا هم أنفسهم ادارة مدارسهم وسياسة تهذيب ناشئتهم .

المشروع الانشائي وأساسه الباطلة :

٧ - أشار المندوب السامي الى المشروع الانشائي وتقرير فرنش عنه والخطوات التى تمت فى سبيل درسه وتحقيقه . ومن الواجب أن نذكر هنا تعليقا على هذه الاشارة ان المشروع الانشائي هذا لن يكون العلاج لمشكلة معقدة كمشكلة الاراضى فى فلسطين وان اللجنة التنفيذية العربية قد رفضته رفضا باتا لأنها لم تر فيه حلا لهذه المشكلة بسبب كونه قائما على أساسين : (أ) تحديد حاجة العرب (ب) إيجاد السبل لتيسير الاراضى لاسكان اليهود . ثم بسبب كون الذى أريد من تحديد حاجة العرب هو تعيين العدد الذى أصبح بدون أرض ولا عمل بسبب انتقال الاراضى لليهود وجعل الوكالة اليهودية ذات رأى فى هذا التعيين أيضا .

وهو أسلوب لا يدفع قطعا الخطر الذى يهدد العرب من جراء انتقال الاراضى التى فى يدهم لليهود .

مسألة الاراضى الخطيرة :

ان مساحة الاراضى الزراعية فى فلسطين محدودة جدا والتحقيقات التى أجراها

خبراء الانجليز الرسميون أثبتت ان الارض التى بقيت فى يد العرب تنقص عن حاجتهم كمجموع نقصا كبيرا . وان ستة وثمانين ألف عائلة عربية هى اليوم بدون أرض وان ما بقى من الارض فى يد العرب لا يؤمن لهم معيشة الكفاف وان الفلاح من جراء ذلك هو فى ضنك وبؤس شديدين . وهذه الحاجة هى بقطع النظر عن الازدياد التناسلى المستمر فى العرب . ومعنى ذلك ان هذا النقص فى كفاية الاراضى وهذا العدد من العرب الذين هم بدون أرض سيزداد سنة بعد سنة واذا لاحظنا ان الزيادة التى ظهرت خلال السنوات العشرة الاخيرة التى مرت بين الاحصاءين الرسميين قد بلغت نحو ٢٠ فى المائة ظهر لنا هذا ظهورا واضحا وحق لنا ان نتساءل عما تكون وضعية العرب عليه ازاء مشكلة الاراضى بعد عشر سنين ثم بعد عشرين ثم بعد ثلاثين سنة .

وليس من ريب ان الجواب على هذا السؤال سيتضمن خطرا شديدا ومستقبلا قريبا مظلما للعرب فى هذه البلاد . ومن هنا يثبت بصورة قاطعة ان حاجة العرب لا يمكن تحديدها قط وأن أية محاولة فى ذلك انما هى محاولة نظرية لوهم فيها الأثر الاكبر . واذا اعتبرنا ان اليهود ليسوا أصحاب حاجة وانهم يملكون اليوم نيفا وأربعين ألف دونم زيادة عن حاجاتهم ظهر لنا مقدار الظلم والتناقض فى معنى تحديد حاجة العرب لتيسير اراض جديدة لليهود .

واذا سلمنا جدلا أن السلطات أمام حاجتين : حاجة العرب الذين هم فى البلاد وحاجة اليهود الذين خارجها فان البداهة تملى على هذه السلطات ان حاجة الذين هم فى البلاد هى التى يجب عليها أن تضمنها وانه اذا تعارضت الحاجتان فان الذى يجب اسقاطه منهما هى حاجة الذين هم فى الخارج حتما .

أضف الى هذا ان المشروع الانشائى المزعوم الذى يتوقف تطبيقه على ملايين الجنيهات سيحمل البلاد أعباء مالية عظيمة وبما ان الاكثريّة الساحقة فى البلاد هى من العرب فان النصيب الاكبر من هذه الاعباء سيقع عليهم فى حين ان فوائد هذا المشروع سيجنيتها اليهود فى الدرجة الاولى وسيخسر العرب من جرائها اراضيهم .

هذا هو سر نظر العرب الى هذا المشروع بنظر الأحجام وهذه هى بعض الأسباب التى من أجلها رفض العرب أيديهم منه ورفضوه رفضا باتا .

ان مشكلة الاراضى فى فلسطين هى من أشد مشاكلها تعقيدا والعرب كامة ينظرون اليها كأشأم مشاكلهم حالا ومستقبلا لأنها تحمل بين طياتها عوامل الاندحار والانهدام للكيان العربى بصورة عملية . وهم يرون ان سكوت السلطات البريطانية عن معالجة هذه المشكلة معالجة حاسمة حتى الآن لا يتفق وتعمد الحكومة البريطانية بالمحافظة على كيان العرب ووضعيتهم فى البلاد الأمر الذى أخذ يستولى من جرائه ذعر وقلق شديدان على العرب .

وجوب وضع تشريع لمنع بيع الأراضى من العرب الى اليهود :

والعلاج الحاسم لهذه المشكلة الخطيرة لن يكون الا بوضع تشريع سريع يمنع انتقال الأراضى من العرب الى اليهود منعاً باتاً . وبهذه الصورة يضمن للعرب عدم انهدامهم تامة . لأن الضائقة المالية وإغراء المال اليهودى يؤثران بطبيعتهما فى الأفراد

فيستعمرون على بيع أراضيهم من اليهود في حين أن هذه الأراضي يزرعها العرب أما البائعون أنفسهم وأما العرب الذين لا أرض لهم • ولن يستطيع العرب أن يحمو أنفسهم كافة ضد هذه البيوعات الفردية أو أن يدبروا الأموال لمشتري الأراضي التي يعرضها أصحابها للبيع • فهم في حاجة ماسة لحماية قانونية وإذا كانت القوانين توضع للحاجة ولحماية طبقات الناس وحقوقهم وأمنهم فإن وضع تشريع لمنع انتقال أراضي العرب لليهود هو أشد ما تتطلبه الحاجة إلى حماية الشعب العربي برمته من الاكتساح والتهديم هذا الشعب الذي لا يستطيع أن يحمي نفسه أمام قوى اليهود المالية الهائلة وفي ظروف وصل فيها صاحب الأرض العربي إلى أدنى دركات الفقر والبؤس والباعث من الديون والضرائب • وما لم يوضع هذا التشريع تبقى مشكلة الأراضي في تعقيدها وخطرها وبقي اليهود معينين في اكتساح أراضي العرب وتحطيم بنيتهم • وليس في هذا إلا العار والظلم يسجلهما التاريخ على السلطات الانجليزية في سبيل ارضاء المطامع اليهودية واشباع شهواتها •

مسألة الهجرة اليهودية الخطرة :

٨ - قد أشار المندوب السامي في بيانه إلى عدد المهاجرين الذين سمح بدخولهم في الستة الأشهر الأخيرة وهو ٣٠٠٠ رجل و ١٥٠٠ امرأة وقال انه سمح بهذا العدد بناء على الحالة الاقتصادية المرضية في البلاد • ولا يسع الحزب إلا أن يقابل هذا القول بالدهشة الشديدة • إذا أنه يرى تناقضا عجيبا • فبينما يشكو المندوب السامي في مكان آخر من خطابه من الأزمة المالية وفقر الأهالي وبؤسهم يقول هنا أن الحالة الاقتصادية مرضية • فإذا كان يعني بهذه الحالة الاقتصادية المرضية حالة اليهود العالمية فإن هذه الحالة لا يصح أن تكون مقياسا قط • ثم لسنا ندري ما هي الأساليب التي سارت عليها السلطات على حذر في السماح للمهاجرين الجدد وأن تتأكد في أول الأمر عدم وجود عمال عاطلين من العرب واليهود على السواء • ونظرة واحدة إلى القرى والمدن العربية تكفي لمعرفة العدد الكبير العاطل من العرب الذين يتضورون جوعا والذين لا يجدون عملا يقتاتون منه • ثم نظرة ثانية إلى ما يقع من حين لآخر من مزاحمت ومشاجرات بين عمال اليهود وعمال العرب على العمل ومن مطالبة نقابات عمال اليهود من السلطات الانجليزية تهيئة عمل لعمالها العاطلين تكفي للمعرفة أن في البلاد عمالا كثيرين عاطلين عن العمل عربا ويهودا فسمح المندوب السامي والحالة هذه بمثل هذا العدد العظيم في مدى ستة أشهر لا يمكن أن يفسر إلا بأن الدوائر التي تفقر ظروف العمل والحاجة إلى عمال يهود لا تجرى في أعمالها على ما تتحمله حالة البلاد الاقتصادية وإنما تجرى على رغبة الدوائر اليهودية التي ترغب دائما وبالحاح عنيف في فتح باب البلاد على مصراعيها لمهاجرة ضخمة تغرق البلاد بقطع النظر عما تؤدي إليه من اضرار ومزاحمت اقتصادية وويلات أيضا • ومن حق العرب الذين يعتبرون مسألة الهجرة كمسألة الأراضي من الاخطار التي تهدد كيانهم القومي والاقتصادي أن يعتقدوا بحق أن السلطات الانجليزية القائمة في البلاد هي راضخة في مسألة الهجرة نسوّهات اليهود ورغباتهم وانها لاتعبا ولا تهتم لحماية كيان العرب ومصالحهم •

(١٥٣)

بيان رئيس اللجنة التنفيذية لمؤتمر الشباب العربي الفلسطيني

حول ضم شرقي الاردن الى فلسطين

يافا - ٨ / ٤ / ١٩٣٤ (*)

آيتها الأمة

بينما أثبت تكافحين وتناضلين في سبيل حق المشروع وحرثك السلبية .
وبينما القوى الاستعمارية والأخطار تهدد حياتك من كل جانب فتصدينها بإيمانك
الراسخ وعقيدتك المتينة ابتغاء حفظ كيانتك وتوصلا الى استقلالك .

إذا بنا نسمع بأن هناك مفاوضات تجري ومحادثات تدور وخططا تدبر لضم
شرقي الاردن الى فلسطين الشهيذة .

وقد روع الشباب العربي في فلسطين كما روع العرب في كل مكان للاشاعة
القائلة بأن هذا الانضمام مبني على أساس الاعتراف بالوطن القومي في شرقي الاردن
ويفتح أبوابه لسيول الصهيونية الفتاكة الجارفة وتسهل انتقال التراث العربي
الثمين تراث العزة والكرامة المحبول بدم الشهداء الابرار والمجاهدين الاخيار الى أيدي
الصهيونية الأغيار .

أن مثل هذه الشائعات التي تنتشر هنا وهناك والتي أمضت النفوس واقضت
المضاجع لا معنى لها - أن صحت - الا القضاء المبرم على هذه الأمة التي كفأها ماحل
بها الى الآن .

ان فلسطين الشهيذة لا ترضى ولن ترضى بأن تكون سببا في شقاء قطر شقيق
وفي القضاء عليه كما أننا واثقون بأن أمتنا الكريمة التي تجاهد في سبيل الهدف
الاسمي والتي لم تعترف بأى وضع استعماري متنبهة لما يراد بها حذرة مما
يدبر لها .

ان كل ما يقوم على غير رضى الأمة مصيره الانهيار . ولذلك نعلن للقائمين بمثل
هذه التدابير التي تشاع عنها الشائعات الكثيرة في هذه الآونة الخطيرة بأن الأمة لا
تعترف الا بما تقره هي فليحذر أى فرد من أبنائها أن يكون معولا هداما في بنائها فما
الأمة الا بأبنائها وما الله بغافل .

رئيس اللجنة التنفيذية لمؤتمر الشباب العربي

محمد يعقوب الغصين

* الجامعة العربية - القدس - ١٠ / ٤ / ١٩٣٤ ص ٧ .

ملف القضية الفلسطينية - ٥٦٣

(١٥٤)

قانون الحزب العربي الفلسطيني ونظامه الداخلي *

القدس - ١٩٣٥/٤/٢٤

قانون الحزب العربي الفلسطيني .

١ - تألف في فلسطين حزب قومي سياسي اسمه « الحزب العربي الفلسطيني » .
(٢) غايات الحزب :

(أ) استقلال فلسطين ورفع الانتداب .

(ب) المحافظة على عروبة فلسطين ومقاومة تأسيس وطن قومي لليهود .

(ج) ارتباط فلسطين بالأقطار العربية في وحدة قومية سياسية مستقلة
استقلالاً تاماً .

(د) تحسين حالة الأمة العربية في فلسطين اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً .

٣ - وسائل الحزب :

(أ) يعمل الحزب لجمع كل القوى الموجودة في الأمة العربية بفلسطين وتوجيهها
للعمل في سبيل مبادئه .

(ب) يسعى الحزب للاستعانة بجميع القوى الممكنة في العالم العربي وفي العالمين
الشرقي والغربي لتأييد قضية فلسطين العربية خاصة والقضية العربية
عامة .

(ج) ينتهز الحزب كل فرصة لوضع هاتين القضيتين أمام انظار العالم في الشرق
وفي الغرب والمطالبة بتنفيذ العهود المقطوعة للعرب باستقلالهم .

(د) يقاوم الحزب بيع الأراضي لليهود وهجرة اليهود الى فلسطين واستعمارهم
ايها بجميع الوسائل الممكنة .

(هـ) يحرص الحزب على تعزيز أواصر القربى وتمكين الروابط الفكرية والثقافية
والاقتصادية بين الأقطار العربية والاتصال بالأحزاب العربية التي تعمل
فيها لمثل مبادئه تمهيداً للوحدة السياسية .

(و) وبالأجمال يسعى الحزب لتحقيق مبادئه وغاياته بجميع الوسائل المشروعة
في الداخل والخارج .

* كراس صادر عن مكتب الحزب العربي الفلسطيني موجود في مكتبة الجامعة الأمريكية في
بيروت .

٤ - المركز العام للحزب في القدس • وتؤسس له فروع في مدن فلسطين وفي الأقطار العربية وفي المهاجر التي تقيم فيها جماعات عربية • وتؤسس له في القرى « لجان فرعية » •

٥ - أعضاء الحزب فريقان : عاملون ومؤازرون : ويشترط لدخول العضو العامل أن يكون عربياً وأن يرشحه أحد فروع الحزب وأن توافق على دخوله لجنة الحزب التنفيذية وأن يدفع الرسم المعين للدخول وأن يقسم اليمين • والأعضاء المؤازرون هم أنصار الحزب الذين يؤيدونه أدبياً ومادياً ، وتقرر عضويتهم اللجنة التنفيذية •

٦ - كل عضو عامل يجب أن يحلف عند دخوله الحزب اليمين الآتية : « الحرية حق والاستقلال غايته والعربية مبدئي وفلسطين موطني ، ليس لغرب العربية فيها مقام • بهذا آمنت وعلى الاخلاص لمبادئ الحزب العربي الفلسطيني المنطوية على هذه المبادئ الشريفة أقسمت ، على في ذلك عهد الله وميثاقه • والله على ما أقول شهيد » •

٧ - يعقد الحزب مؤتمرات دورية يستعرض فيها شئون البلاد وشئونه ويقرر فيها خطته وأعماله وهي المرجع الأعلى للحزب •

٨ - يمثل الحزب ويدير شئونه وينفذ مقررات مؤتمراته :

(١) اللجنة التنفيذية وينتخبها مؤتمر الحزب عند انعقاده ويراعى فيها تمثيل الفروع وقبل تأسيس الفروع يراعى تمثيل الاقضية •

(ب) مكتب الحزب يؤلف من خمسة أعضاء تنتخبهم اللجنة التنفيذية • وهاتان الهيئتان هما المركز العام للحزب •

ويحق للجنة التنفيذية عند الحاجة أن تضم إليها أو الى المكتب أى شخص نرى فى ضمه منفعة جوهرية لأعمال الحزب • ويشترط أن يكون ذلك بقرار صادر بموافقة ثلثى أعضائها على الأقل •

٩ - تتكون مالية الحزب من الرسوم والاشتراكات التي يدفعها أعضاؤه والتبرعات التي يقدمها أنصاره وما الى ذلك من الموارد الشريفة •

١٠- القواعد التي تتبع فى عقد مؤتمرات الحزب وفى تأليف هيئاته وتأسيس فروعها ولجانها وإدارته وفى تنظيم العلاقات وتقسيم الاعمال وتحديد المسؤوليات بين جميع دوائره وفى الشئون المالية وشئون الاعضاء ، وبالإجمال جميع الشئون الداخلية للحزب تفصل فى « قانون داخلى » تضعه اللجنة التنفيذية ولها الحق فى أن تدخل عليه عند الحاجة ما تراه لازماً من التعديل والزيادة والحذف على أن يكون ذلك بقرار صادر بموافقة الثلثين من أعضائها على الأقل •

١١- تعديل هذا القانون الأساسى منوط بمؤتمر الحزب وحده فهو صاحب الحق فى أن يدخل عليه عند الحاجة ما يراه لازماً من التعديل والزيادة والحذف على أن يكون ذلك بقرار صادر بموافقة ثلثى أعضائه على الأقل •

قررت اللجنة التنفيذية للحزب العربي الفلسطيني فى جلستها المنعقدة بتاريخ

٣٠ محرم ١٣٥٤ الموافق ٢٣ نيسان سنة ١٩٣٥ اعتبار اللائحة التالية قانونا داخليا للحزب على أن تعرض اللائحة هذه في الاجتماع المقبل لاجل زيادة ما ترى اللجنة زيادته فيها من المواد باعتبار أن المواد التالية المقررة أصبحت نافذة المفعول . وسيعد المكتب في فرصة أخرى القسم العائد لانتخابات مؤتمر الحزب ويعرضه على اللجنة التنفيذية لبحثه وتقريره .

وان المكتب يرجو الى عموم الأعضاء الكرام الشروع بتنفيذ هذا القانون الداخلي وعلى الأخص القسم المختص بإنشاء الفروع التي لا يحل موعد اجتماع اللجنة التالي الا والفروع منشأة في كل قضاء وبذلك فقط يكون الحزب قد خطا خطوته الثانية في التنظيم والمهاد .

مكتب الحزب العربي الفلسطيني

القدس الشريف في ٢١ محرم ١٣٥٤

٢٤ نيسان ١٩٣٥

وفقا للمادة العاشرة من القانون الاساسي للحزب العربي الفلسطيني قررت اللجنة التنفيذية النظام الآتي « قانونا داخليا » للحزب .

أعضاء الحزب :

١ - الدخول في الحزب : يقدم طالب الدخول في الحزب طلبا خطيا بتوقيعه الى الفرع الذي يقيم في منطقته وللفرع أن يوافق على دخوله أو لا يوافق . وفي حالة الموافقة يقدم اسمه الى اللجنة التنفيذية فان وافقت أمكن قبوله عضوا في الحزب فيحلف اليمين أمام مجلس ادارة الفرع ويدفع رسم الدخول ويسجل في ذلك الفرع عضوا للحزب .

٢ - واجبات العضو : على العضو أن يخلص لمبادئ الحزب وأن يكون عاملا في رفع شأن الحزب وتعزيزه وتنفيذ خططه ومقرراته في الدائرة المرسومة له وأن يدفع الرسم والرواتب المقررة .

٣ - حقوق العضو : للعضو العامل أن يحضر اجتماعات الجمعية العامة لفروعه وأن يشترك في الانتخابات لدوائر الحزب وفقا لشروط الانتخاب .

٤ - لا يجوز للعضو أن يخرج على مبادئ الحزب ولا أن يأتي أمرا من شأنه الاضرار بالحزب ولا أن يقوم بعمل باسم الحزب من غير تفويض من الدائرة المختصة فان فعل شيئا من ذلك كان لفرعه أن يقرر انذاره أو توقيفه أو فصله من عضوية الحزب . ولا يكون قرار الفرع قطعيا حتى توافق عليه اللجنة التنفيذية . بشرط أن تعطى له فرصة للمدافعة عن نفسه أمام الفرع وأمام اللجنة وبشروط أيضا في قرار الفصل أن يكون صادرا بموافقة الثلثين من الأعضاء على الأقل . وعلاوة على هذا للجنة التنفيذية في مثل هذه الأحوال الحق في فصل العضو من أي دائرة من دوائر الحزب وقرار اللجنة التنفيذية قطعي في هذا الشأن .

٥ - انتقال العضو : اذا غير أحد الأعضاء مكان اقامته أصبح تابعا لفرع المنطقة التي انتقل اليها .

دوائر الحزب :

٦ - تنظيم الحزب : تنظم دوائر الحزب على أساس المركزية وهذه الدوائر هي : المؤتمر واللجنة التنفيذية ومكتب الحزب والفروع واللجان الفرعية .

٧ - المؤتمر : المؤتمر هو اجتماع تمثيلي واسع يمثل أعضاء الحزب وفروعه وينظر في الشئون الرئيسية ويعقد كل ثلاث سنوات مرة وللجنة التنفيذية أن تدعوه لاجتماع اضافي كلما دعت الحاجة .

٨ - اللجنة التنفيذية : اللجنة التنفيذية هيئة مركزية للحزب تمثله وتتولى قيادته وإدارة شئونه وتخلف المؤتمر فيما يطرأ من شئون رئيسية لم يفصل المؤتمر فيها . وهي تعقد اجتماعات دورية ، في كل شهرين مرة على الأقل وللمكتب الحزب أن يدعوها الى اجتماعات اضافية كلما دعت الحاجة .

٩ - مكتب الحزب : مكتب الحزب هو ادارة مركزية مسئولة تقوم بأعمال الحزب اليومية وهو يخلف اللجنة التنفيذية في قيادة الحزب أثناء عطلتها مسترشدا بقراراتها وقرارات المؤتمر فاذا طرأ أمر هام تركه للجنة التنفيذية تنظر فيه عند انعقادها . فاذا كان الأمر يقتضى الاسراع دعاها الى اجتماع اضافي واذا كانت ظروف ودواع استثنائية توجب أن يمضى فيه مضى وقرر بشأنه ما يراه على مسؤوليته وهو مسئول عن العمل المكتبي للحزب . فهو الذى يحفظ وينظم أوراق الحزب وملفاته ووثائقه . وعليه أن يعد مشروع الميزانية السنوية للمركز العام ويقدمها الى اللجنة التنفيذية وهو مفوض بتنفيذها بعد اقرارها نهائيا من قبل اللجنة التنفيذية .

١٠- الرئيس : للحزب رئيس ونائب للرئيس ينتخبهما المؤتمر والرئيس يرأس المؤتمر واللجنة التنفيذية ومكتب الحزب . وعند غيابه يخلفه نائب الرئيس .

١١- تأسيس الفروع : تؤسس فروع الحزب بناء على قرار اللجنة التنفيذية وتعتمد اللجنة التنفيذية « لجنة تأسيسية » للفرع المراد تأسيسه تقوم بأعمال التأسيس فيه وتتولى ادارته فى دورته الاولى ويؤلف الفرع من الأعضاء الذين يقيمون فى منطقته .

١٢- ادخال الأعضاء : تعد اللجنة التأسيسية للفرع قوائم بأسماء الذين ترشحهم لعضوية الحزب فى منطقته وترسلها الى اللجنة التنفيذية ، فمن وافقت اللجنة على دخوله أمكن قبوله عضوا فى الحزب .

١٣- ادارة الفروع : يتولى ادارة الفرع مجلس يسمى « مجلس الادارة » يؤلف من ستة أعضاء على الأقل وينتخبه أعضاء الفرع من بينهم ومدته ثلاث سنوات ثم يجدد انتخابه . وفى الدورة الاولى تعتبر اللجنة التأسيسية مجلس ادارة لذلك الفرع . وينتخب مجلس الادارة من بين أعضائه رئيسا ونائبا للرئيس وسكرتيرا وأمين صندوق .

١٤- مسئولية الفروع : الفروع مسئولة أمام اللجنة التنفيذية وهي تسير وفقا للقرارات والتعليمات الصادرة اليها من اللجنة التنفيذية ومكتب الحزب .

١٥- تجتمع « الجمعية العامة » لكل فرع مرة في السنة على الأقل بدعوة من مجلس ادارة الفرع ويدعى الى اجتماعها جميع الاعضاء المنتسبين الى الفرع وتقدم فيها بيانات عن حالة الفروع وشئون الحزب .

١٦- اللجان الفرعية : تؤلف اللجان الفرعية في القرى ويختار اعضاؤها بناء على تنسيب الفروع وترشيحها وقرار اللجنة التنفيذية .

١٧- يعتبر كل فرع مركزا للجان الفرعية الموجودة في منطقته ومرجعا لها .

١٨- اذا صدر من أحد الفروع أو من احدى اللجان الفرعية خروج على مبادئ الحزب أو انحراف عن خطه المقررة أو أى عمل من شأنه الاضرار بالحزب كان للجنة التنفيذية الحق في انذاره أو توقيفه أو فصله أو حل مجلس ادارته بحسب ما ترى لمعالجة الموقف وفي حالة حل الادارة يحق للجنة التنفيذية أن تعتمد لجنة مؤقتة لادارة الفرع الى أن يجرى انتخاب المجلس الجديد .

١٩- اللجان الخاصة : للجنة التنفيذية أن تؤلف لجان خاصة لاعمال الحزب المختلفة بحسب الحاجة تدعو لمعضيتها من تختاره من الحزب ولها أن تحلها اذا رأت ذلك .

٢٠ - الاجتماعات التي تعقدها دوائر الحزب تعد قانونية اذا حضرها الاكثرية المطلقة من اعضائها وتعد قراراتها قانونية اذا صدرت من أكثرية المجتمعين المطلقة ماعدا الأحوال المنصوص عليها في قانون الحزب .

٢١- في الأحوال الاستثنائية اذا أكرمت اللجنة التنفيذية على التخلي عن عملها في قيادة الحزب فان الفروع تنتخب فورا لجنة تنفيذية جديدة تحل محلها الى أن تعود .

مالية الحزب

٢٢- أموال الحزب نوعان :

(أ) الأموال العامة : وهي التي تخصص للانفاق على شئون الحزب العامة .
وينشأ لها صندوق خاص بها يوضع تحت تصرف اللجنة التنفيذية ومكتب الحزب ويكون المكتب مسئولاً عنها ويحق له أن ينفق منها وفقاً للميزانية المقررة ولقرارات اللجنة التنفيذية .

(ب) أموال الفروع : وهي الخاصة بالفروع ينفق منها على شئونها الخاصة .
فيكون لكل فرع صندوق خاص . وتكون مجالس الادارة مسئولة عن أموال الفروع .

٢٣- دفع الرسوم والرواتب : الرسوم والرواتب التي يدفعها الاعضاء تدفع الى صناديق فروعهم وتعطى لهم بها وصولات موحدة الشكل صادرة باسم الحزب عليها اسم الفرع الذي تعطى من قبله . ويمضيها أمين الصندوق في ذلك الفرع .

٢٤- التبرعات : تعود بحسب رغبة المتبرعين اما الى المركز العام واما الى الفروع .

٢٥- حصة المركز العام : كل فرع أو لجنة فرعية يقدم الثلث من صافي الرسوم والرواتب التي ترده الى المركز العام لنفقات الحزب العامة ويظل الباقي في صندوقه لنفقاته الخاصة .

٢٦- للجنة التنفيذية عند الحاجة أن تفرض على الفروع مبالغ اضافية تقدمها لنفقات الحزب العامة .

٢٧- مقدار الرسوم والرواتب : مجالس الادارة في الفروع تقرر مقدار الرسوم والرواتب التي يدفعها الاعضاء في مناطقها على أن لا يقل رسم الدخول عن مائة مل والراتب الشهري عن ٢٠ ملا .

٢٨- رواتب ورسوم اضافية : علاوة على الراتب الشهري الذي يدفع الى الفروع يدفع عضو اللجنة التنفيذية راتباً شهرياً آخر الى اللجنة مقداره مائتا مل تعود الى صندوق المركز العام .

بيان حول تأليف اللجنة العربية العليا

القدس - ٢٥/٤/١٩٣٦ (*)

ان الأمم المتطلعة الى الحياة والراغبة في توطيد مصيرها ، هي التي لا تعرف الاختلاف في ساعة الخطر والتي تتجه دائما الى المثل العليا نابذة الفوارق الجزئية بين الجماعات والأفراد ونازعة الى مجابهة الأخطار المحدقة بها بصقوف متراصة وجبهة متحدة . ولم يمر على هذه البلاد المقدسة ظرف برزت فيه ارادة الأمة بتقديس الاتحاد وتقدير فوائده مثل هذا الظرف الذي بدا فيه ناب المطامع لانتزاع هذه الديار من بنيتها ونعقية آثارهم فيها .

فأمام هذا الشعور العام بالخطر قد ألهم الله الأمة النبيلة العزيمة الصادقة على وجوب التضامن والاتحاد ونزع الفوارق والاحقاد ، والاتجاه قدما نحو تعزيز حركة الجهاد الوطني المقدس بجبهة لا وهن فيها ولا صدع . فتألفت لجنة باسم « اللجنة العربية العليا » من السادة .

الحاج أمين الحسيني . أحمد حلمي عبد الباقي . الدكتور حسين الخالدي .
يعقوب فراج . الفرد روك . عوني عبد الهادي . عبد اللطيف صلاح . الحاج يعقوب
الفصين . جمال الحسيني .

وقد انتخبت هذه اللجنة السيد أمين الحسيني رئيسا . والسيد أحمد حلمي
عبد الباقي أمينا للمال . والسيد عوني عبد الهادي أمينا للسر .

* عيسى السقري . فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية . يافا . مكتبة فلسطين الجديدة
١٩٣٧ ص ٢٥ - ٢٧ .

(١٥٦)

بلاغ من قيادة الثورة العربية العامة

في سورية الجنوبية - فلسطين

الى عموم المجاهدين

والرأى العام العربى والاسلامى والعالمى

١١ سبتمبر سنة ١٩٣٦

نديع فيما يلى على جميع المجاهدين وعلى الرأى العام العربى - الاسلامى والرأى العام العالمى البيان الذى أصدرته حكومة الثورة العربية فى فلسطين بتاريخ ٩/١١ سنة ١٩٣٦ ردا على بيان مجلس الوزراء الانجليزى الذى أذيع فى مساء ٧/٩/١٩٣٦ . من تدقيق البلاغ الذى اذاعته الحكومة البريطانية بتاريخ ٧ ايلول ١٩٣٦ عطفاً على تعيين قائد عام وارسال نجدات جديدة الى فلسطين ومن استعراض احوال هذه البلاد العربية منذ الاحتلال البريطانى حتى يومنا هذ تبين لمجلس الثورة العربية ان الحكومة البريطانية كانت وما زالت تتبع سياسة اللف والدوران ازاء الحقوق العربية فى سورية الجنوبية وأنها تمكنت بأخاديعها من فصل فلسطين عن سورية الكبرى وعزلها عن البلاد العربية المحرة وهى جادة فى جعلها فى احوال سياسية وإدارية واقتصادية تكفل انشاء وطن قومى يهودى على حساب المصالح والحقوق العربية مهمة حتى ما أوجبه عليها « صك الانتداب » نفسه من التزامات دولية نحو العرب وهى :

١ - حكومة البلاد راجع المواد ١١ و ١٣ و ١٧ و ٢٨ من « صك الانتداب » .

٢ - ترقية أنظمة الحكم الذاتى وتشجيع الاستقلال المحلى راجع المادة ٦ حقوق ومركز الأهالى ورد مطلقاً فى هذه المادة بحيث يفهم من ذلك شموله الحقوق السياسية والكيان العربى فى فلسطين دون قيد أو شرط .

ولكن يظهر أن الحكومة البريطانية المستخذية للصهيونية قد كانت ومازالت تتجاهل هذه النصوص الأساسية الخاصة بالتزاماتها نحو العرب وبدلاً من اقرارها الحقوق الوطنية فى فلسطين وتشجيعها الاستقلال المحلى قد استعاضت عن ذلك مدة ثمانية عشر عاماً بإدارة يهودية بريطانية تستمد وجودها وصلاحياتها من حكومة لندن رأساً ومن الوكالات اليهودية فى فلسطين وجعلت مهما ابطال العمل بالتزاماتها الدولية نحو العرب ارضاء لليهود الذين تمكنوا من تسخيرها لاطماعهم ففتحت لهم باب هجرة طاغية الحققت ومازالت تلحق أعظم الاضرار بحقوق ومركز الأهلين خلفاً لصراحة المادة ٦ من « صك الانتداب » حتى لتكاد تزيح هذه الهجرة الطاغية الشعب العربى عن مركزه وتقضى على كيانه الموروث وحقوقه الوطنية المقدسة .

* خضر الملى محفوظ . تحت راية القاونجى . دمشق . مطبعة بابل ١٩٣٨ ص ٦٦ - ٧٢ .

ولقد كان مؤسفا للغاية أن تتأثر الحكومة البريطانية على سياسة التحيز لليهود واتباع خطة التهويد وإجلاء الشعب العربى الموعود من قبلها بالاستقلال عن وطن آبائه ولجان تحقيق بريطانية رسمية أجمعت على وجوب انصاف العرب فلم يؤبه لتقاريرها ولم تنفذ توصياتها بل ظلت السياسة البريطانية راكبة رأسها معنة فى الكيد للعرب تعمل ليل نهار على زيادة المظالم بدلا من ازالها . حتى انتهى الأمر بالعرب الى اليأس من انصاف الحكومة البريطانية واعتقاد جازم بسوء نيتها . فكان لزاما عليهم ان يتحدوا هذه السلطة الأجنبية الفاشية مهما كلفهم ذلك من ضحايا على اعتبار انها سلطة غير مشروعة سواء بالنسبة لاخلالها بعدد « عصابة الامم » أم باليهود أو بالوعود الرسمية المقطوعة للعرب أم بمبادئ الحقوق الطبيعية الواجبة الاحترام .

ذلك ما جعل الشعب العربى فى فلسطين يعلن اضرابه العمام ويقوم مضطرا بأعمال العنف لا ليهدد الحكومة البريطانية كما تزعم بل ليلفت نظرها ونظر العالم الى أعظم مظلمة عرفت فى تاريخ البشر .

بيد أن الحكومة البريطانية وقد فتحت عينها على سيول الدماء واركام الاشلاء لم تردد لضحايا غدرها وختلها بل ظلت تحاول التغافل عما جنت واقترفت حتى اذا تقدم اليها زعماء العرب المعتدلون بمطالبهم الثلاثة المشروعة وهى :

(أ) قيام حكومة وطنية مسئولة

(ب) منع الهجرة اليهودية منعا باتا لما الحققت وتلحق من اضرار بحقوق ومركز الاهالى .

(ج) منع بيع الاراضى للاسباب نفسها .

عمدت على عاداتها الى الختل والمراوغة وسياسة اللف والدوران معلنة بصراحة انها غير مستعدة لادخال تغييرات على سياستها حيال فلسطين وانها سترسل لجنة ملكية للتحقيق فى حدود « صك الانتداب » مع العلم ان المطالب الثلاثة التى تقدم بها المعتدلون من العرب لم تكن فى الواقع دعوة الى ادخال تغيير فى السياسة البريطانية الواجبة الانباع حيال فلسطين كما يزعم مجلس الوزراء الانجليزى بل دعوة الى تنفيذ ما اجمع عليه خبراء بريطانيون ولجان تحقيق بريطانية رسمية والى احترام الالتزامات لبريطانية نحو العرب المثبتة فى « صك الانتداب » المزيف نفسه .

وقد ورد فيه الاعتراف بحكومة مستقلة للبلاد الفلسطينية منفصلة عن الدولة المنتدبة (المواد ١١ و١٣ و١٧ و٢٨) وتعد للوقوف وحدها « أى للاستقلال التام » عملا بالمادة ٢٢ من عهد « عصابة الامم » وفيه وجوب ترقية انظمة الحكم الذاتى المادة (٢٢) ومنع الهجرة اليهودية عندما تلحق ضررا بحقوق ومركز الاهالى المادة (٦) ولكن يظهر ان هذا كله نما تحاول الحكومة البريطانية تجاهله عمدا استبقاء للسلطة بيدها من جهة واذعانا لمشيشة اليهود وترويجا لأطماعهم من جهة أخرى حاسبة العرب سلسلة من السلع تباع وتشترى .

ان حكومة الثورة العربية فى سورية الجنوبية تأسف أسفا عميقا لعسف الحكومة البريطانية وتماديها فى اطماعها الاستعمارية . ولطفينان السلطان اليهودى على سياستها ازاء العرب وهى اذ تحاول ان تضع تسوية دائمة للمسألة الفلسطينية كما تدعى . كان يجدر بها ان تصدر تصريحا رسميا بتأييد مطالب العرب المنطوية على أقل ما يمكن أن يطمنئهم على مستقبلهم وكيانهم الوطنى بل إنه لمن دواعى العجب أن

لاتفتنم الحكومة البريطانية فرصة تدخل أصحاب الجلالة والسمو ملوك وامراء العرب وبعض كبار رجالهم بدافع من حسن النية والحرص على مستقبل ثلاثين الامتين العربية والبريطانية فتصدر ذلك التصريح الرسمي المعقول تبريرا لوساطة اصحاب الجلالة والسمو في نظر الأمة ولدى حكومة الثورة عندما يباشرون دعوتهم الى حل الاضراب او توقيف أعمال العنف بل ان تفسير الحكومة البريطانية لهذه الوساطة الشريفة كهدية بلا عوض وركوبها مركب التهديد الخشن والتحكم المعقوت وإطالة أمر الفتنة بلا جدوى في هذا الجزء المقدس من بلاد العرب ان دل على شيء فانه لايدل الا على تفهقر السياسة البريطانية واستسلامها للحكم الصهيوني والإطماع اليهودية استسلاما مطلقا كلما طال امده . زاد في اشتعال نار العداوة والبغضاء وافقدتها ثقة العالمين العربي والاسلامي وهي الثقة القيمة التي ستدفع الامبراطورية ثمنها غاليا في الشرق .

لقد اعنت حكومة الثورة العربية نظرها في موقف الحكومة البريطانية من وساطة ملوك وامراء العرب وفي اشاداتها على سبيل التهديد برحابة صدر السلطات البريطانية في فلسطين في الوقت الذي تزهق هذه السلطات أرواح الالهين الامنين وتنسف مدنهم وبيوتهم وتصادر أموالهم وحرماهم وتسبى نساءهم وتروع اطفالهم كما اعنت النظر في اقرارها ارسال نجدات عسكرية الى فلسطين ملوحة بالاحكام العرفية وباستعدادها لصب مظالم هذه الاحكام على رأس الشعب الامن . فاعتنت ان حكومة لندن مازالت فرصة للمطامع الصهيونية التي تزين لها الاستمرار في خطة العنف والظلم ومصادرة الاماني القومية المشروعة بقوتى الحديد والنار توسيعا لشقة الخلاف بين الأمة العربية والشعب البريطاني وهي الخطة التي لا تتفق قط مع ماتدعيه الحكومة البريطانية في بلاغها الاخير من ان هدفها الدائم هو تأمين وصيانة العلاقات الودية مع الشعوب الاسلامية . ومن دواعي العجب أن لا تدرك الحكومة البريطانية وهي الحكومة المجربة ان القوة الفاشحة ليست هي الوسيلة الصالحة لاقامة سلم دائم في فلسطين بل هو العدل واحقاق حق الأمة . وان الانتداب ليس بعلاقة ابدية بل هو وسيلة من وسائل مساعدة الشعب الى ان يقف وحده متمتعا باستقلاله التام . وان الشعب العربي الذي خاض غمار الحرب العالمية الى جانب الحلفاء معتمدا على عهودهم وشرف وعودهم لتحقيق حريته واستقلاله لم يعترف قط في سائر البلاد العربية المحررة بمشروعية الانتداب الذي فرض عليه فرضا لاغراض استعمارية مفضوحة بل رفضه وما زال يرفضه باتا باباء وان تجارب ثمانية عشر عاما قد أثبتت فشل الانتداب البريطاني في فلسطين كما ثبت من قبل فشل الانتداب في البلاد العربية الاخرى حتى استعاضت عنه بريطانيا نفسها في العراق ، وفرنسا في سورية الشمالية بمعاهدة تعترف باستقلال البلاد التام . لم يبق من العدل والمنطق السياسي ان تظل فلسطين وهي جزء لا يتجزأ من البلاد العربية اقل حظا من اخواتها في ممارسة حريتها السياسية وحقوقها الاستقلالية المؤبدة بحكم المادة (٢٢) من عهد جمعية الامم ومبادئ الرئيس «ولسن» والتصريح البريطاني الفرنسي المشترك عام ١٩١٨ وعهود وعود انجلترا الرسمية للعرب .

واذا كانت الحكومة البريطانية لاتنوي التخلي عن انتدابها كدولة مستعمرة تحاول استبعاد فلسطين واستغلالها باسم الانتداب ووعده « بلفور » الباطل فان عرب فلسطين ومن ورائهم العالم العربي بأسره قد اعتزموا ان لا يتخلوا عن بلادهم ووجودهم كأمة تريد الحياة الشريفة مهما كلفها ذلك من تضحيات وضحايا . أما مطالب الثورة

العربي في فلسطين بعد بسطها بلاغنا العام رقم (١) تاريخ ١١ جمادى الآخرة سنة ١٣٥٥ ر ٢٨ أغسطس سنة ١٩٣٦ وهي المطالب القومية المشروعة التي لا يرضى عنها المجاهدون بديلا .

ان لجنة التحقيق البريطانية الجديدة ليست في الواقع بحاجة للتحقيق في ظلمات العرب وهي ترى مظلمتهم الكبرى بارزة في تجربتهم من حقوق سيادتهم القومية في بلادهم وحرمان فلسطين العربية من حقوقها السياسية وإدارتها إدارة مباشرة منذ الاحتلال حتى يومنا هذا للتمكن من اغراقها بسيول الهجرة اليهودية الطاغية وإجلاء الشعب العربي عن وطنه المقدس ظلما وعدوانا . وها قد كشفت الحكومة البريطانية لآخر مرة عن سوء نيتها إزاء العرب بحسبانها وساطة ملوكهم وامرائهم وسيلة من وسائل التخدير لا امرا يتعلق بشرف أولئك الملوك والامراء الكرام إزاء الأمة العربية التي يحرصون عليها حرصا عليهم ويشعرون بشعورها وآلامها بأكثر مما يتصور سياسة الانجليز لذلك لم يكذبوا عرض أولئك الوسطاء الكرام أسس وساطتهم المعقولة حتى ظهرت الحكومة البريطانية وكشفت عن نواياها المبيتة الخبيثة التي كانت وستظل هي العامل الوحيد في استمرار الاضطرابات وفي فشل كل وساطة شريفة قائمة على حسن النية . وان حكومة الثورة العربية ليؤسفها الأسف الشديد أن تعلن بأن الصداقة العربية البريطانية التي تجاوزت بها الحكومة البريطانية الحاضرة بتحريض من اليهود ستنتهي الى عداة عربي بريطاني خطر حتى اذا شعر البريطانيون بعظم الكارثة التي تنتظرهم في الشرق ادرکوا ان الحديد والنار لا يوطدان السلام وان الظلم الصارخ لا يضمن مستقبل الامبراطورية بل يعد الأمة العربية ومن ورائها العالم الاسلامي بأسره ليوم عصيب سيجعل من فلسطين قبرا لمصالح الامبراطورية وسمعتها في المشرق والمغرب .

قائد الثورة العربية العام في سورية الجنوبية « فلسطين »

فوز الدين القاوقجي

(١٥٧)

نداء من مسيحي فلسطين الى العالم المسيحي

لانتقاذ الأماكن المقدسة من الخطر الصهيوني (*)

(١٩٣٦)

نحن المسيحيون العرب سكان وأهالي فلسطين الأرض المقدسة نوجه هذا النداء الى العالم المسيحي الى أتقياء المسيحيين أينما وجدوا وإلى كل مسيحي يؤمن بتعاليم الانجيل الطاهر لافتين انظارهم الى السياسة القائمة في البلاد المقدسة وإلى الاخطار التي تجرها ورائها والتي تهددنا بالجلء عن بلادنا وتعرض الأماكن المقدسة للاحتقار والامتهان .

ان حكومة الانتداب البريطانية تنفيذا لوعده جائر ظالم أعطى من اللورد بلفور باسم الحكومة البريطانية في ظروف شاذة ولاسياب انانية مادية اخذت تعمل لتأسيس مملكة يهودية تحت اسم وطن قومي لليهود في فلسطين فسنت القوانين الشبادة وفرضت الرسوم والضرائب الباهظة وسهلت بيع الاراضي لليهود وفتحت أبواب البلاد لجوعهم المتدفقة فأموها من جميع أطراف المعمورة جالبين معهم المبادئ الهدامة من شيوعية وفوضوية واباحية المغايرة لكل الاديان السماوية .

حصل في هذه البلاد التعسة عدة اضطرابات ومظاهرات-احتجاجا على الظلم الفادح النازل بها تخلل بعضها اعمال عنف وشدة قمعتها الحكومة بقوة السلاح ثم ظلت راكبة رأسها لا تلوى الى تشكياتنا ولا تصفى الى احتجاجاتنا التي لم تنقطع طيلة الثماني عشرة سنة الماضية . وقد نسيت نفسها انها ليست الا منتدبة من واجبها أن تخدم هذه البلاد وتثقف أهلها كي يصلوا الى ما يصبون اليه من استقلال وحرية ووضعت نفسها في مقام المأجور لليهودية العالمية فلاهم لها الا ارضاءها ولا تأمر الا بأوامر زعمائها ولا تنفذ الا رغائبهم . والحكومة مع علمها الاكيد بالأخطار التي يستهدف لها شعبنا العربي من جراء السياسة المتبعة لم تقم لأن تعمل واحد حاسم يزيل مخاوفنا من الجلاء عن بلادنا او يخفف من غلواء الصهيونيين وغرورهم .

نعم انها عينت للآن عدة لجان زارت البلاد في ظروف مختلفة ودرست احوالها وقدمت تقارير زهية وبالرغم من ان الحكومة كانت تعد دائما بتفسير دقة السياسة في البلاد مستترة ومسترشدة بآراء هذه اللجان كنا نراها في كل مرة تراوغ وتتملص من وعودها وتضرب بهذه التقارير عرض الحائط . فكتاب باسفيلد « الابيض » الذي صدر سنة ١٩٣٠ حوله المستر ماك دونالد الى « اسود » ارضاء لفريزة الدكتور وايزمن واستبقاء لما يجلبه هذا الزعيم من خير على الامبراطورية ورجالها .

* فلسطين - يانا - ١٩/٨/١٩٣٦ ص ٣ .

فهل يعجب العالم اذا سمح أن شعبا آمنا مسالما دخل برضاه وبدون أى ناثير خارجى فى اضراب لم ير له التاريخ مثيلا . نعم ان الاضراب الحالى عام شامل كل مرافق الحياة من صناعية وتجارية ونقلية وبرية وبحرية يشترك فيه كل السكان انعرب سكان المدن والقرى والبدو مسلمهم ومسيحيهم وشبابهم وأطفالهم ورجالهم ونسأؤهم وتلامذة المدارس . ابتداء هذا الاضراب/ فى ١٩ نيسان سنة ١٩٣٦ ولا يزال مستمرا ابتغينا به اظهار شعور السخط المستحود على نفوسنا من سياسة غاشمة نعمل على اجلنا عن بلاد آبائنا وأجدادنا ورجونا أن يكون سببا لتثوب الحكومة المنتدبة الى رشدنا . غير انها وبالألسف اتبعت اهواءها فأمعنت فى ارهاقنا وتمادت فى تحديتنا واستفزاز شعورنا فانقلب الاضراب السلمى الذى كنسا نتوخاه الى ثورة دموية حولت البلاد المقدسة التى بشر فيها الملائكة بالسلام الى بلاد تسودها القوضى والاضطرابات وتعمها أعمال العنف والشدة من هدم وحرق واتلاف وتقتيل نفوس بريئة . ونصدقكم القول انه لو لم نشعر بأن الخطر الداهم الذى يهدد كياننا وينذر بجلاننا عن اوطاننا قد ابتداء ان يتحقق لما كنا أقدمنا على اضراب كهذا ولما كنا وطننا النفس على أن تجاب طلباتنا الحقة .

ايها المسيحيون :

اننا لم نطلب من الحكومة المنتدبة الا ان تمنطينا حقنا المهضوم وتعيد لنا حريتنا المسلوبة فتوقف الهجرة اليهودية وقفا تاما باتا وتشكل فى البلاد حكومة نيابية اسوة باخواننا ابناء العراق وسوريا .

ايها المسيحيون :

ان احتقار وامتهان اماكنكم المقدسة قد ظهرت بوادره فى السنة الماضية عندما دخل شباب اليهود وشاباتهم الى كنيسة المهد فى بيت لحم محل مولد المسيح له المجد ودنسوه بأعمال مفارقة للأداب الأمر الذى أدى الى تدخل القوة لاجراهم .

ايها المسيحيون :

ان مشروع روتنبرج قد غير مجرى نهر الاردن فى بعض أقسامه وشوه جمال بحيرة طبريا الطبيعى أفلا يحق لنا أن نفرس هذا العمل بأنه محاولة لحو اثر من الآثار التى تذكرنا بحياة السيد المسيح .

ايها المسيحيون :

اننا نرى من واجبتنا أن ننبهكم الى الاخطار المحدقة ببلادنا التى تحوى مقدساتكم من مغارة المهد التى ولد فيها المسيح الى بستان الجثمانية حيث أدى صلاته الاخيرة قبل تسليمه الى الصليب من قبل اليهود الى طريق الآلام الى مكان الجلجلة حيث صلب وقبر الى كل بقعة وطأها قدماء الطاهرتان فى القدس وبيت لحم وأريحا والسامرة والناصره وقانا الجليل وسائر مدن وقرى وبحيرات فلسطين وتوسل اليكم أن تعملوا مافى وسعكم لمساعدتنا على حفظ هذه البلاد بيد أهلها الشرعيين خوف أن تطفى عليها الهجرة اليهودية فيؤسسون المملكة اليهودية التى طالما حلموا بها وعندها تتعرض

للاهمال والتلف كل الآثار التي تذكركم بذلك الناصر الذي أتم كل النبوءات بارتفاعه
على الصليب •

(التواقيع)

القدس - يعقوب فراج رئيس اللجنة التنفيذية العربية الارثوذكسية وعضو
اللجنة العربية العليا • الدكتور توفيق كنعان نائب رئيس جمعية اتحاد الشبان
المسيحية • الدكتور فوتي فريج عضو في الهيئة الارثوذكسية الوطنية • مغنم الياس
مغنم سكرتير نقابة المحامين العرب وسكرتير حزب الدفاع الوطني • عبود هزو عضو
الجمعية المرقسية للسريان الارثوذكس • الدكتور حنا عطا الله دكتور طب • شكرى
ديب رئيس كنيسة مار يعقوب الارثوذكسية • جورج شبر مهندس معمارى • الياس
توما جلاد من وجوه طائفة اللاتين • بولس سعيد من وجوه البروتستانت •

يافا - سليم بركات من وجوه الطائفة المارونية • رفول عبود عضو المجلس الملى
لطائفة الروم الكاثوليك ووكيل الأوقاف • وديع انطوني الحورى أحد وكلاء كنيسة
القديس جاورجيوس • الفرد روك عضو اللجنة العربية العليا • عيسى العيسى نائب
رئيس اللجنة التنفيذية الارثوذكسية • حنا صلاح عضو عمدة الطائفة البروتستانتية •
الرملة - جورج كته رئيس مؤتمر الشباب الارثوذكس • توفيق ناصر عضو
عمدة الطائفة البروتستانتية •

حيفا - فرج فرج الله سكرتير الجمعية المسيحية بحيفا •

بيت لحم - حنا ميلاد وجيه • عيسى البندك رئيس البلدية • عيسى سابا جحا
عضو اللجنة التنفيذية الارثوذكسية • سليمان قنواى رئيس الجمعية الحيرية
الارثوذكسية •

بيت جالا - اندريا منصور رئيس البلدية • جورج أيوب عضو المجلس البلدى
بيت ساحور - نخلة عبد الله مختار طائفة الروم • حنا جريس نائب رئيس
المجلس المحلى • باسيل شوملى رئيس المجلس المحلى •

رد اللجنة العربية العليا على بيان الحكومة البريطانية

عن الحطة السياسية التي تنوى اتباعها في فلسطين (*)

١٩٣٦/٩/١١

اطلعت اللجنة العربية العليا على البيان الذى اذاعته الحكومة البريطانية فى مساء ٧ الجارى عن الحطة السياسية التي تنوى اتباعها فى فلسطين وبما ان كثيرا مما جاء فى هذا البيان لا يوافق الواقع ترى اللجنة من واجها أن ترد عليه كما يأتى :

ان القول بأن الاضراب العام قد أعلنته لجنة من زعماء العرب عقب الاضطراب الذى حصل فى يافا فى منتصف شهر ابريل الماضى لا يوافق الحقيقة لأن الشعب العربى لما لهذا الاضراب بوحى من نفسه احتجاجا على السياسة الحاططة التي اتبعتها الحكومة البريطانية فى فلسطين منذ بدء الاحتلال الى الآن . وأن اللجنة العربية العليا لم تتألف الا منذ بضعة ايام اى بعد ان شمل الاضراب جميع البلاد أما بدء الاضراب فقد كان من قبل اليهود فى « تل أبيب » لا فى « يافا » كما أيد ذلك تماما وزير المستعمرات فى مجلس العموم فى بيانه بتاريخ ٢٣ نيسان سنة ١٩٣٦ .

ان العرب فى فلسطين الذين ما زالوا يطلبون الاستقلال التام والوحدة العربيه وانهاء الانتداب أسوة بالعراق وسورية وسائر البلاد العربية المسلحة عن تركيا ينكرون على الحكومة ادعاءها ان مطالبهم فيما يتعلق بالهجرة والأراضى والحكم الثيايى تتعارض مع « صك الانتداب » .

لقد ذكرت الحكومة البريطانية فى بيانها المذكور أعمال القتل والتخريب التي قام بها العرب فى الخمسة الأشهر الماضية والحقيقة التي لا مراء فيها ان السلطات البريطانية واليهودية تحمل أعظم المسئوليات فى توسع حالات الاضطراب الحاضرة فقد قامت هذه السلطة منذ البدء خلافا لما جاء فى البيان المذكور بأعمال شديدة ذهبت ضحيتها طائفة كبيرة من النساء والأولاد والرجال المسالمين كما ان اللجنة قد احتجت عليها مرارا ولقد لاقى القرى التي يذهب اليها الجنود بحجة تفتيشها أمورا اليمة جدا لأن ما كان يقوم به هؤلاء بحجة التفتيش فى كثير من القرى هو تخريب قسم واخر من اثاث بيوتها ، واتلاف مئونها وفى بعض الأحيان دوس ما فيها من المصاحف الشريفة الأمر الذى كان يثير عواطف القوم الى أبعد حد كما ان أعمال نسف البلدة القديمة فى يافا ونسف بعض البيوت فى المدن والقرى قد أثار الشعور كثيرا . أما القول بأن الشعب العربى لم يقف موقفه الحاضر الا لما يقوم به أولئك المسئولون عن

* خضر العلى محفوظ . تحت راية القواقجى . دمشق . مطبعة بابيل ١٩٣٨ - ص ٧٢ - ٧٦ .

دوام الاضطرابات من أعمال التخويف ضدهم فلا صحة له بالمرّة وما يناقض ادعائهم هذا مناقضة تامة ما صرح به المستر « أورمبسي غور » وزير المستعمرات نفسه في مجلس العموم في ١٩ حزيران الماضي حيث قال :

« ان لأعمال التخويف نصيبا جزئيا جدا في الاضراب الذي تبين انه قائم على ارادة الشعب العربي بصورة واسعة » .

ولقد بحث البيان مطولا عن تصميم الحكومة البريطانية على ارسال لجنة ملكية لفلسطين لبحث الحالة الراهنة فيها شأنها في ذلك عقب كل اضطراب يقع . ان عدم اكتفاء عرب فلسطين بتعيين اللجنة الملكية كداع لحل الاضراب وطلبهم تغيير السياسة تغييرا أساسيا تظهر بوادره في ايقاف الهجرة فذلك لأنهم خبروا كثيرا هذه اللجان التي كانت تشغل نفسها وتشغل البلاد مدة طويلة دون ما جدوى اذ ان جميع التقارير التي وضعتها فيما سبق قد أهملتها الحكومة البريطانية ولم تنفذ شيئا جاء فيها في مصالحة العرب مما دعى الى ضياع ثقة هؤلاء بجنى أية فائدة منها .

وأغرب ما جاء في البيان هو اسناد وساطة ملوك العرب وأمرائهم لزعماء عرب فلسطين ان اللجنة ترد هذا الادعاء بكل ما لديها من قوة وتحتج عليه بكل شدة وهي نعلن بهذه المناسبة ان الشعب العربي ولجنته العليا في فلسطين كانوا ولا يزالون يرجون بوساطة ملوك العرب وأمرائهم وقد قبلوها بكل ارتياح وشكر ولا يزالون مستعدين لتنفيذ هذه الوساطة بكل اخلاص .

ان العرب معروفون باجلالهم وانصياعهم لملوكهم ولا يعقل ان الشعب العربي في فلسطين يشذ عن تقاليد العرب في هذا الشأن . . وتستغرب اللجنة كل الاستغراب قول الحكومة في بيانها الأخير من أن المحادثات المطولة التي جرت بين فخامة نوري باشا السعيد وزير خارجية العراق وزعماء العرب في فلسطين لم تؤد الى نتيجة مرضية بداعي ان الزعماء العرب اصعدوا في اليوم الحادي والثلاثين من شهر آب بيانا صرحوا فيه عداوتهم . فاللجنة العربية العليا ترد هذا الادعاء بكل قوة وتعلن أنها قبلت بالاجماع هذه الوساطة بكل ارتياح واطمئنان . وبعد أن قبل عرب فلسطين الوساطة المذكورة غادر فخامة نوري باشا البلاد للقيام بالمخابرات اللازمة بهذا الشأن . وقد فسرت الحكومة طلب اللجنة الى الأهالي الاستمرار في الاضراب حتى تتم المفاوضة بأن ذلك يدل على رغبة اللجنة بأحباط المفاوضة مع ان الظاهر الصريح في البيان هو أن اللجنة طلبت الاستمرار على الاضراب بينما تقر المراجع الأخرى هذه الوساطة التي أقرتها اللجنة . وقد فوجئت اللجنة بما جاء في بيان الحكومة عن هذه الوساطة مما يدل على تصلبها في التحيز لليهود ، واللجنة لا تزال تعتقد ان هذه الوساطة التي وافقت عليها بالاجماع كانت هي الطريقة المثلى لحل هذه المشكلة خلا أنيا يكون فاتحة عهد جديد يمكن الحكومة من اثبات حسن نواياها نحو الشعب العربي في فلسطين ويعيد السلام والطمأنينة لهذه البلاد المقدسة .

رئيس اللجنة العربية العليا

محمد أمين الحسيني

(١٥٩)

قرار اللجنة العربية العليا بمقاطعة اللجنة الملكية

احتجاجا على عدم وقف الهجرة اليهودية (*)

١٩٣٦/١١/٦

الى الشعب العربى الفلسطينى الكريم

اجتمعت اللجنة العربية العليا ودرست بيان وزير المستعمرات الذى ألقاه فى مجلس النواب بتاريخ ١٩٣٦/١١/٥ حول قرار الحكومة البريطانية بعدم توقيف الهجرة اليهودية من الآن وبالموافقة على السماح بإصدار شهادات هجرة عمال جديدة واستمرار أنواع الهجرة الأخرى خلافا لما كان ينتظره العرب من وقف الهجرة بجميع أصنافها . وقد رأت فى الأسباب التى ذكرها وزير المستعمرات مغالطة صريحة .

وبما ان الاضراب الذى أعلنه العرب واستمر ستة أشهر انما كان استنكارا لسياسة الحكومة البريطانية فى حرمانهم من حقوقهم السياسية وطلبا لتغيير السياسة تغييرا أساسيا تظهر بوادره فى وقف الهجرة اليهودية ولما كان هذا القرار الذى أعلنه وزير المستعمرات تحديا شديدا لعواطف العرب وعدوانا على حقوقهم ودليلا على فقدان حسن النية فى حل القضية العربية فى فلسطين حلا صحيحا قائما على تحقيق مطالبهم وحفظ كياناتهم القومية .

فان اللجنة تستنكر بكل شدة هذا الموقف وتقرر عدم التعاون مع اللجنة الملكية وتدعو الأمة الكريمة التى برهنت للعالم أجمع على فضولها السياسى وقوة إيمانها الوطنى أن تعمل بهذا القرار . والله ولى التوفيق .

* فلسطين - يافا - ١٩٣٦/١١/٨ - ص ٣ : ومحمد عزة دروزة ، القضية الفلسطينية و مختلف مراحلها . صيدا . المكتبة المصرية ١٩٥١ ، ج ١ ص ١٤٩ - ١٥٠ .

(١٦٠)

بلاغ من القيادة العامة للثورة العربية

في سورية الجنوبية - فلسطين الى عموم المجاهدين حول

وقف أعمال العنف تلبية لنداء الملوك والأمراء

العرب ونزولا على طلب اللجنة العربية العليا في القدس (*)

١٩٣٦/١١/١٢

الى عموم المجاهدين في المناطق والميادين في سورية الجنوبية « فلسطين »

للبية لنداءات ملوكنا وأمرائنا العرب ونزولا على طلب اللجنة العربية في القدس نطلب توقيف أعمال العنف تماما وعدم التحرش بأى شيء يفسد جو المفاوضات التي تأمل فيها الأمة العربية الخير ونيل حقوق البلاد كاملة . وأن تتجنب أى عمل من شأنه أن يعد حجة علينا في قطع المفاوضات كما اننى اطلب من اخواني كافة المحافظة على أسلحتهم ومناطقهم مع الحيطة والحذر التام وأن يكونوا على استعداد لتلبية النداء عند الضرورة فيما اذا لم تنجح المفاوضات . وكل من يخالف تعليماتنا هذه يعد خارجا على الجماعة ويستحق العقاب وغضب الله .

واننى أمدد أرواح الشهداء وأحیی البطولة والشجاعة النادرة التي أظهرتموها في جميع ميادين الشرف والتي كانت موضع اعجاب العالم أجمع في الدفاع عن الحق المقدس في البلد المقدس .

اننا نرحب بالسلم الشريف ولن نعتدى عليه ولكننا - عند اللزوم - ندافع عنه ولن نرمى السلاح .

القائد العام للثورة العربية في سورية الجنوبية « فلسطين »

فوز الدين القاوقجي

* خسر العلى محفوظ . تحت راية القاوقجي . دمشق . مطبعة بابيل ١٩٢٨ - س

(١٦١)

بيان من القيادة العامة للثورة العربية

في سورية الجنوبية - فلسطين حول ترك الميدان اعتمادا على
ضمانة الملوك والأمراء العرب وحفظا لسلامة المفاوضات (*)

١٩٣٦/١١/٢٢

ان قضية فلسطين المقدسة بعد نداء ملوكها وأمرائها العرب وتمهدهم وضمانهم
في انالة البلاد حقوقها أصبحت قضية عربية وقضية كرامة وشرف للملوك والأمراء
وللأمة العربية كافة وأصبح كل فرد عربي مشتركا في هذه القضية ومجبرا على الدفاع
عن هذه الكرامة وهذا الشرف . وما كان الحصم ليصغي الى النداءات أو يقبل المهادنة
لولا الضحايا التي قدمت في انتصارات المعارك الأخيرة ولولا هذه الانتصارات لكان
مصير التوسط الأخير كمصير التوسط الذي رده الحصم باستهتار معتمدا في ذلك على
نجداته الكبيرة التي قرر ادخالها الميدان وأمل بوجودها القضاء على الثورة .

ان جيش الثورة لفخور جدا بأن يكون قد قام بواجبه كما عاهد وانهى مهمته
بالفوز وأوصل البلاد الى حدود أمانيتها وحقوقها التي أصبحت في عهدة الملوك والأمراء
والأمة العربية جمعا .

لهذا ترى قيادة جيش الثورة اعتمادا على ضمانة الملوك والأمراء وحفظا
لسلامة المفاوضات ولعدم جعل أية ذريعة للخصم يتذرع بها للعبث في الحقوق
المضمونة أن يترك الميدان مرابطا بجميع قوات الجيش بعد ان لم يبق له أى عمل وانها
لتعاهد أن يكون جيش الثورة طلائع الجيوش العربية التي سوف تسرع لانقاذ فلسطين
وانه سيعود الى العمل على نفس النظام الذي انتهى به حركاته المجيدة فيما اذا تصلب
الحصم ولم يعط البلاد حقها .

واننا اذا عاهدنا وفينا وان عدتم عدنا والسلام .

القائد العام

للالثورة العربية في سورية الجنوبية « فلسطين »

فوز الدين القاوقجي

* خضر الملى محفوظ - تحت راية القاوقجي - دمشق - مطبعة بابيل ١٩٣٨ - ص

(١٦٢)

مذكرة اللجنة العربية العليا

الى اللجنة الملكية (*)

١١ يناير سنة ١٩٣٧

تقدم اللجنة العربية العليا بالنيابة عن عرب فلسطين هذه المذكرة الى المجتكم الملكية التى بسطت فيها القضية العربية الفلسطينية والتى تحتوى على الاسباب الاساسية لاضطرابات صيف السنة الماضية والاضطرابات المتوالية فى فلسطين منذ سنة ١٩١٩ .

ان اسباب الاضطرابات الاساسية تلخص بالامرین الآتیین :

(أ) حرمان العرب فى فلسطين من التمتع بحقوقهم الطبيعية والسياسية .

(ب) اصرار الحكومة البريطانية على اتباع سياسة انشاء وطن قومى يهودى فى هذه البلاد العربية من شأنها فى الواقع هدم الكيان العربى فى البلاد وايضاح ذلك كما يلى :

أولاً - ان القضية العربية فى فلسطين هى قضية قومية استقلالية لا تختلف فى جوهرها عن قضايا العرب فى سائر البلاد العربية وليست هذه القضية حديثة بل ترجع الى مدة طويلة قبل الحرب العامة .

لقد كان العرب يؤلفون جزءاً مهماً من كيان الدولة العثمانية ومن الخطأ أن يقال ان العرب كانوا تحت نير عبودية الاتراك وأن حركتهم ومساعدة الحلفاء لهم انهم كانت ترمى الى تحريرهم من ذلك النير فقد كانوا فى الحقيقة يتمتعون فى كيان الدولة العثمانية بجميع أنواع الحقوق التى كان يتمتع بها الاتراك . سياسية كانت أو غير سياسية وذلك بحكم الدستور العثمانى الذى وضع أساس حكم واحد لجميع البلاد والعناصر التى كان يتألف منها كيان الدولة العثمانية .

وكان العرب يشاطرون الاتراك فى جميع مناصب الدولة المدنية والعسكرية الرئيسية وغير الرئيسية . فكان منهم رؤساء وزارات ووزراء وقواد فيالق وفرق وسفراء وولاة ومتصرفون كما أنهم كانوا شركاء الاتراك فى البرلمان العثمانى بقسميه النواب والاعيان ممثلين فيه بعدد كبير من الأعضاء متناسب مع عدد نفوسهم وفقاً للدستور وقانون الانتخاب العثمانى . وفوق ذلك فقد كانت البلاد العربية تدار بحكم يستند على مجالس ادارية منتخبة فى الاقضية والالوية والولايات وعلى مجالس

* محمد توفيق جانا . الشهادات السياسية أمام اللجنة الملكية فى فلسطين . دمشق ١٩٣٧
ص ٣٥٧ - ٣٦٨ .

عمومية انتخابية للولايات والاولوية المستقلة كالقدس والتي كانت تتمتع بصلاحيات واسعة في الادارة والمالية والتعليم وال عمران .

غير أن العرب كانوا بالرغم من ذلك كله يطمحون الى استكمال سيادتهم القومية في بلادهم طموحا يرمى الى استعادة المركز الممتاز الذى كان للشعب العربى فى القرون الغابرة والذى قدم فيه للحضارة الانسانية خدمات عظيمة بادية ال اثر فى كل نواحي الحياة المدنية العالمية . فلقد اعتنق منذ زمن طويل رجالا العرب وشبانهم الذين كان منهم عدد كبير من فلسطين الفكرة الاستقلالية ونشروها بقرّة فى جميع أوساط البلاد العربية . ونشطت هذه الحركة نشاطا عظيما منذ سنة ١٩٠٨ (بعد اعلان الدستور العثماني) بنوع خاص الى العمل فى هذا السبيل . وتعرضوا فى سبيلها الى الاضطهادات الشديدة وتحمل التضحيات الجسيمة بالخاصة بعد عقد المؤتمر الاول فى باريس سنة ١٩١٣ والذى كان مظهرا عظيما من مظاهر هذه الحركة . وكان آخر هذه الاعمال قيام شريف مكة الشريف حسين حينئذ (الملك حسين) بثورته الكبرى باسم العرب متحالفا مع بريطانيا العظمى سنة ١٩١٥ للوصول الى تحقيق الغاية المنشودة وهى استقلال البلاد العربية .

ثانياً : قطعت الحكومة البريطانية للملك حسين بصفته ممثلا للعرب عهدا تأيدت مرارا تتضمن الاعتراف بقيام دولة عربية مستقلة وقد شملت هذه العهود فلسطين كما شملت سائر البلاد العربية فى الدولة العثمانية .

وقد ادعى المستر ونستون تشرشل حينما كان وزيرا للمستعمرات فى سنة ١٩٢٢ بأن فلسطين لم تكن داخلة ضمن هذه الحدود فى الرسائل التى تبودلت بين الملك حسين والسير هنرى ككماهون دون ماجدوى اذ أن الاستثناءات التى لم يسلم بها فى ذلك الحين الشريف حسين (الملك حسين) انما أريد بها ما هو معروف اليوم بلبنان وذلك ثابت بدون أقل ريب بالدلائل الآتية :

١ - لقد أريد بهذه الاستثناءات عدم التعارض مع مدعيات فرنسا بمصالح خاصة فى الاقسام الغربية من أفضية دمشق وحمص وحماء وحلب ولم يكن لفرنسا مدعيات الا فيما يسمى اليوم لبنان .

٢ - ان الاستثناءات تشمل الاقسام الواقعة غربى أفضية دمشق وحماء وحمص وحلب . وفلسطين ليست واقعة غربى هذه الافضية .

٣ - واما ما ادعاه المستر تشرشل من أن المقصود من دمشق هو ولاية دمشق فخطا من الأساس لأنه لم يكن هناك ولاية دمشق بل كانت دمشق عاصمة ولاية سوريا وتشتمل على قضاء واحد من عدة أفضية ضمن هذه الولاية . ولو أريد بقضاء دمشق ولاية سوريا التابعة لها أفضية شرق الاردن والتي تقع فلسطين فى الغربى منها لما ذكرت أفضية حمص وحماء التى هى أيضا أفضية داخلة فى ولاية سوريا مثل قضاء دمشق . ولو عنيت فلسطين فى هذا الاستثناء للذكر أيضا أفضية السلط والكرك .

فالملك حسين استنادا الى العهود المذكورة قام بثورته الكبرى ودعا اليها العرب فى مختلف البلاد العربية فكان متطوع فلسطين من اول الواقدين الذين انضموا الى جيوش الثورة العربية . وقد كانت الطيارات تلقى فى فلسطين المناشير

العديدة للدعوة الى انضمام جنود وضباط العرب فيها الى الثورة العربية فاشترك عرب فلسطين فيها بمقياس واسع ضباطا وجنودا لاجل تحقيق غايات الحركة العربية التي كانت ترمى الى استقلال البلاد العربية ومنها فلسطين .

ثالثا : وضعت الحرب أوزارها على أساس مبادئ الرئيس ولسن ومنها مبدأ تقرير المصير ولقد أصبح تنفيذ هذا المبدأ حقا مقدسا .

ولما تم النصر لجيوش الحلفاء أذاع اللورد اللنبى قائد جيوش الحلفاء في الشرق باسم الحكومتين البريطانية والفرنسية في تشرين الثاني ١٩١٨ في جميع مدن وقرى فلسطين وفي سوريا ولبنان بيانا جاء فيه أن القصد من حركة الحلفاء هو تمكين أهل البلاد من تقرير مصيرهم وإنشاء حكومات وطنية منهم وأنه لم يكن لفرنسا ولا لبريطانيا أى مقصد استعماري في هذه البلاد . وقد تلقى عرب فلسطين اذ ذاك هذا البيان بمشابة وثيقة عهد جديد مؤيد لليهود المقطوعة للملك حسين والمشار إليها آنفا .

رابعا : ثم عقد مؤتمر الصلح في فرساي وكان أهم مآلته هذا المؤتمر هو عهد «عصبة الأمم» وقد تأيد في هذا العهد مبدأ تقرير المصير ومبدأ الاعتراف باستقلال البلاد العربية المنسلخة عن الدولة العثمانية باعتبار أن سكانها العرب قد وصلوا الى درجة من النضوج السياسى يجعلهم أهلا للتمتع بالاستقلال بشرط أن يتلقوا الارشاد والنصح لمدة مؤقتة من دولة عرفت بالدولة المنتدبة . وجعل لراى أهل البلاد الاعتبار الاول في اختيارها .

وعلى أثر ذلك تقرر إيفاد لجنة دولية للبلاد العربية لاستفتاء سكانها ، وجاءت اللجنة الامريكية المعروفة بلجنة كراين - كنف . وكانت نتيجة استفتاء هذه اللجنة برهانا قاطعا على رغبة أهل هذه البلاد بالاستقلال والحرية والوحدة السورية والعربية ورفض السياسة الصهيونية رفضا باتا .

خامسا : وبالرغم من كل ذلك وبعد أن كان لعرب فلسطين كل الحق في كيان عربى مستقل فقد سلخت بلادهم عن سوريا وفرض عليها الانتداب البريطانى وادمج وعد بلغور في «صك الانتداب» ثم بالرغم مما ذكر فى هذا الصك من أنه مستند الى المادة ٢٢ من عهد «عصبة الأمم» فقد صيغ في قالب لوحظت فيه بالدرجة الاولى مصالح اليهود وقد جعل فيه للحكومة المنتدبة الحق المطلق فى التشريع والادارة ونص فيه على وجوب وضع البلاد في حالات ادارية وسياسية واقتصادية من شأنها تسهيل انشاء الوطن القومى اليهودى . وقد سارت الحكومة البريطانية في ادارة البلاد طيلة التسع عشرة سنة الماضية على سياسة ترمى الى انشاء هذا الوطن اليهودى مهمة تمام الاهمال المحافظة على حقوق و «وضعية» العرب التى اخلت اختلاا فظيما بحيث نزلت نسبتهم العددية التى كانت ٩٣٪ في بداية الاحتلال البريطانى الى ٧٠٪ وبحيث خيب كل أمل لهم في الحكم الذاتى وبحيث حرموا من كل مشاركة في مرافق البلاد وبحيث أصبح كيانهم القومى مهددا بالهدم والفتناء وبحيث مكن اليهود من الاستيلاء على قسم كبير من أحسن الاراضى العربية وأخصبها وتشريد مزارعيها عنها ومحو القرى العربية فيها . هذا في حين أن البلاد العربية الاخرى المنسلخة عن الدولة العثمانية والمائلة لفلسطين أى سوريا ولبنان والعراق قد قام بها منذ البدء حكم وطنى مالمبث أن انتهى فيه عهد الانتداب وتثبتت العلاقة

بينها وبين بريطانيا العظمى فى العراق ، وفرنسا فى سوريا ولبنان على أساس معاهدة حلف وصداقة أخذت تتمتع بعدها هذه البلاد بحكم نفسها بنفسها .

فمن الطبعي جدا أن يعتقد عرب فلسطين الذين كانوا يأملون طوال السنين السابقة رجوع بريطانيا الى انصافهم . ان كل حائل يعول بينهم وبين حقهم المقدس بالاستقلال والمحافظة على كياناتهم القومية فى بلادهم انما هو قائم على الظلم وأن من واجهم أن يظلوا مناضلين بجميع الوسائل المشروعة التى لديهم الى أن يزول هذا الظلم والى أن يصلوا بزواله الى حقهم المقدس .

سادسا : جاء فى تصريح المستر ونستون تشرشل سنة ١٩٢٢ أن المانع الوحيد لتأسيس حكومة وطنية فى فلسطين اسوة بالبلاد العربية الاخرى ليس كون أهل فلسطين أقل رقياً وتقدماً من سكان تلك البلاد وانما هو وعد بلفور . وفى هذا من الظلم والاجحاف مالا يحتاج الى اسهاب اذ أنه لا يمكن أن يبرر ذو وجدان ايا كان حرمان العرب فى فلسطين من التمتع بحقهم المقدس بالحرية والاستقلال لا للذنب اقترفوه ولا لتقصير وقعوا فيه ولكن لان الحكومة البريطانية وعدت اليهود بانشاء وطن قومي لهم فى فلسطين .

على أنه مهما قيل عن تصريح بلفور فان الحقيقة الناصعة انه تصريح باطل من اساسه لا يقوم على أى منطق ولا يستند الى أى حق . فقد اضمحل كيان اليهود بفلسطين منذ تشتتهم قبل نحو ألف وتسعمائة سنة ولم يبق لهم فيها وجود الا بضعة آلاف لم يعيشوا فى البلاد آمنين مطمئنين على ارواحهم وعلى أموالهم الا بعد الفتح العربى وبفضل التقاليد العربية السمحة . وقد استقر العرب فى فلسطين منذ أكثر من ألف وثلاثمائة سنة واصطبغت بهم بالصيغة العربية ومازالوا هم اصحابها الشرعيين ومنهم تشكل أكثريتها الساحقة . ولم يكن عدد اليهود الذين دخلوا طوال زمن الحكم العثماني وماقبله ووجدوا عند الاحتلال الا نحو ٥٠٠٠٠ يهودى أو ٧٪ من مجموع السكان عدد عظيم منهم أجانب .

سابعا : يرمى وعد بلفور الى غاية مبهمه ويحتوى على أمرين ثبت بالتطبيق أنهما متناقضان كل التناقض . أما أن غاية هذا الوعد مبهمه فلانه بالرغم من المحاولات الرسمية العديدة لتفسيره لم يزد الا ابهاماً ، وأما أن الأمرين اللذين جاءا فيه والمتعلقين بانشاء الوطن القومى اليهودى والمحافظة على « حقوق » و « وضعية » العرب متناقضان تماماً فلان أقل نتيجة طبيعية لانشاء هذا الوطن هو ضياع « الحقوق » و « الوضعية » التى للعرب فى البلاد .

غير أن الحكومة البريطانية التى حادت عن طريق الحق والوفاء بالعهود المقطوعة للعرب بارتباطها بوعد بلفور ظلت مستمرة فى حيدها عن طريق الحق والعدل . وحاولت أن تجعل المستحيل ممكناً بانشاء وطن قومى يهودى فى هذه البلاد العربية المحاطة بالأوقيانوس العربى من جميع الجهات والتى هى موضع الاهتمام العظيم للعالم العربى والاسلامى فأساءت الى الحق والعدل وجعلت هذه البلاد المقدسة بلاد فتن دامية ليس من المستطاع أن تهدأ مادام الشذوذ عن الحق والعدل هو الاساس الذى تقوم عليه ادارتها . ان التاريخ لم يرو حدثاً مثل هذا كما أن الاصرار على هذه السياسة ليس فى مصلحة أى كان .

ثامنا : ان اللجنة العربية العليا لاترى فائدة كبيرة من الدخول فى تفاصيل

وأرقام واسعة لاثبات الاجحاف الذى أصاب العرب من الادارة البريطانية وما لقيه اليهود وبلقونه من تعزيد وتحيز ومحايبة وتسليم للمرافق الحيوية في البلاد ، وماهى الروح الاستعمارية والصهيونية المسيطرة على فروع الادارة والتشريع ومايقترف فى سبيل ذلك من أعمال وحوادث لاتقرها مبادئ الحق والعدل كما أن العرب لا يرون أية فائدة وأمل من اصلاح فى ادخال تغييرات ثانوية لأن الداء إنما هو الأساس وما لم يعالج الأساس معالجة صحيحة وجريئة فان الداء يظل مستفحلا والشر متفاقما .

أما هذه المعالجة الاساسية والصريحة فهى :

١ - العدول عن تجربة الوطن القومى اليهودى الفاشلة التى نشأت عن وعد بلفور .

واعادة النظر فى جميع النتائج التى نتجت عنها والتى ألحقت أشد الاضرار والاططار بكيان العرب وحقوقهم .

٢ - ايقاف الهجرة اليهودية ايقافا تاما وفورا .

٣ - منع انتقال الاراضى العربية لليهود منعاً باتاً وحالاً .

٤ - حل قضية فلسطين على الاسس التى حلت عليها قضايا العراق وسوريا ولبنان وذلك بانهاء عهد الانتداب وعقد معاهدة بين بريطانيا وفلسطين تقوم بموجبها حكومة مستقلة وطنية ذات حكم دستورى تتمثل فيها جميع العناصر الوطنية ويضمن للجميع فيها العدل والتقدم والرفاه .

فؤاد سابا

أمين السر

محمد أمين الحسينى

رئيس اللجنة العربية العليا

(١٦٣)

بيان اللجنة العربية العليا

حول مشروع اللجنة الملكية بتقسيم فلسطين (*)

١٩٣٧/٧/٨

بحثت اللجنة العربية العليا فيما نشر من تقرير اللجنة الملكية وسياسة الحكومة البريطانية المتضمنين تقسيم البلاد وذلك بوضع الاماكن المقدسة تحت انتداب بريطاني دائم وإنشاء دولة يهودية في أخصب قسم من البلاد وأهمها بما فيها اقصية حيفا وعكا وصفد وطبريا وحشد العرب فيما تبقى من الاراضى الجبلية ومدينة يافا • ولما كانت هذه البلاد لا تخص عرب فلسطين فحسب بل العالمين العربى والاسلامى قاطبة وكانت تسير فى الازمات بارشاد وتعزيد أصحاب الجلالة والسمو ملوك العرب وأمرائهم وزعماء الامم الاسلامية وهيئاتها • ولما كانت هذه السياسة تناقض مطالب العرب وحقوقهم فاللجنة ترى فى هذا الموقف العصيب الذى تواجهه البلاد أن تبادر حالا بالاتصال بهم كما ترى من واجبها التشاور مع أصحاب الرأى من هيئات البلاد ورجالاتها فى السياسة التى يقتضى السير عليها •

واللجنة العربية العليا ترجو من الشعب العربى الكريم المؤمن بحقه الثابت على مطالبه أن لا يؤخذ بالاغراء وزخرف القول وأن يظل محافظا على عهده وميثاقه الوطنى وأن يحتفظ برابطة جاشه ورزاقته وسكنته واتقا كل الثقة من الفوز فى النهاية بحقه وغايته •

* فلسطين - يافا - ١٩٣٧/٧/٩ ص ١

(١٦٤)

بيان مجلس المحاكمات الأعلى

لمنظمة اجودات اسرائيل العالمية عن سياسته

« حول فلسطين » (*)

(١٩٣٧)

١ - يعلن مجلس المحاكمات :

(أ) ان أرضنا المقدسة قد منحت لنا من قبل سيد العالم عن طريق ميثاق أبدي لكي نمارس في هذه الأرض قوانين وتعاليم التوراة ولكي نحيا في روح التوراة . وهكذا يرتبط الشعب اليهودي الى الأبد بهذه الأرض بكل خلجات نفسه .

(ب) ولما كنا قد طردنا من أرضنا لما ارتكبناه من خطايا فإن الله قد وعدنا عن طريق انبيائه المقدسين انه سوف يحررنا مرة أخرى عن طريق المسيح . وان الأيمان بهذا الوعد نهر أحد المبادئ الأساسية للعقيدة اليهودية وهو ايمان اجباري مفروض على كل شخص يهودي .

(ج) وهكذا فإن حق الأمة اليهودية في أرضها المقدسة يمتد جذوره الى توراتنا المقدسة وفي الضمانات التي أعطاها الانبياء كرسل للرب .

(د) ان قيام دولة يهودية ممكن في حالة واحدة وهي اذا ما اعترف بقانون التوراة دستورا أساسيا للدولة ، وكان للتوراة السيادة فوق الادارة (الحكومة) .

(هـ) ان الدولة اليهودية اذا لم تكن قائمة على أساس التوراة فانها ستعني انكارا للتاريخ اليهودي وانكارا للجهود الحقبة للقومية اليهودية وسوف تحطم أساس الحياة القومية .

٢ - ان مجلس المحاكمات يعلن بروح التوراة أن المفاوضات والقرارات التي تتخذ بخصوص مستقبل أرض اسرائيل ، وهي ارض الشعب الاسرائيلي كله ، لا يمكن اعتبارها شرعية ما لم يكن الممثلون الذين يقومون بهذه المفاوضات مفوضين من قبل اليهود الأرثوذكس .

ان أية مفاوضات تتم دون اشتراك ممثلين لليهود الأرثوذكس يعتبر تحديا للعدالة والأخلاق .

(١٦٥)

تقرير اللجنة الملكية لفلسطين

٧ يوليو سنة ١٩٣٧

لقد كانت اللجنة الملكية لفلسطين مؤلفة من الأعضاء التالية أسماؤهم :

جناب النبيل الأول بيل

جناب النبيل السر هوراس رامبولد (نائب الرئيس)

السر لوزي هاموند

السر موريس كارتير

السر هارولد موريس

الأستاذ راجينالد كوبلاند

وقد قام بهام السكرتارية المستر ج . م . مارتين .

وقد عينت اللجنة في شهر آب سنة ١٩٣٦ وأنيطت بها الصلاحيات التالية :

التثبت من الأسباب الأساسية للاضطرابات التي نشبت في فلسطين في أواسط شهر نيسان والتحقيق في كيفية تنفيذ صك الانتداب على فلسطين بالنسبة للالتزامات الدولة المنتدبة نحو العرب ونحو اليهود والتثبت بعد تفسير نصوص الانتداب تفسيراً صحيحاً مما اذا كان لدى العرب أو لدى اليهود أية ظلمات مشروعة ناجمة عن الطريقة التي اتبعت فيما مضى أو التي تتبع الآن في تنفيذ الانتداب والقيام لدى اقتناعها باستناد أية ظلامة من هذه الظلمات الى أساس صحيح يرفع التواصي لازالة تلك الظلمات ومنع تكرارها .

وفيما يلي خلاصة تقرير اللجنة :

الباب الأول

المشكلة

الفصل الأول - الاستناد التاريخي :

يتضمن هذا الفصل لمحة موجزة عن عهد اليهود القديم في فلسطين وعن الفتح والاحتلال العربي وتشمت اليهود ونشوء « المشكلة اليهودية » ونحو الصهيونية ومعناها .

الفصل الثاني - الحرب والانتداب :

ان الحكومة البريطانية رغبة منها في نيل معاضدة العرب في الحرب الكبرى

قطعت لشريف مكة في سنة ١٩١٥ وعدا مآله أنه اذا قيض للحلفاء الغلبة والانتصار فان القسم الاكبر من الولايات العربية التي كانت حينئذ مشمولة في الامبراطورية العثمانية سيصبح مستقلا ففهم العرب من هذا الوعد ان فلسطين ستكون داخلة في نطاق هذا الاستقلال

وكي تتمكن الحكومة البريطانية من نيل معاضدة اليهودية العالمية أصدرت تصريح بلفور في سنة ١٩١٧ ففهم اليهود من هذا التصريح أنه اذا قيض النجاح لتجربة انشاء الوطن القومي اليهودي وأم فلسطين عدد كاف من اليهود فقد يتطور الوطن القومي مع مرور الزمن وينقلب الى دولة يهودية *

وعندما وضعت الحرب أوزارها وافقت دول الحلفاء والدول المنضمة اليها على العمل بنظام الانتداب كوسيلة لتنفيذ السياسة التي ينطوى عليها تصريح بلفور . وبعد مدة من الزمن أقرت عصبة الأمم والولايات المتحدة صك الانتداب على فلسطين . وهذا الصك نفسه يتناول في الدرجة الأولى التزامات معينة متساوية في الأهمية - وهي التزامات ايجابية فيما يتعلق بانشاء الوطن القومي والتزامات سلبية فيما يتعلق بحماية حقوق العرب *

الفصل الثالث - فلسطين من سنة ١٩٢٠ الى سنة ١٩٣٦ :

وخلال السنوات الخمس الأولى من عهد الادارة المدنية التي أسست في سنة ١٩٢٠ شرع من الجهة الواحدة في اعداد المصالح الصامدة التي تناول تأثيرها أكثرية السكان العربية وشرع من الجهة الأخرى في انشاء الوطن القومي اليهودي وقد نشبت اضطرابات في سنتي ١٩٢٠ و ١٩٢١ غير أنه في سنة ١٩٢٥ تبادر للذهن أن الأمل بوصول العرب واليهود الى توافق نهائي كان قويا الى درجة كبيرة مما أدى الى انقاص القوى المتولدة بها المحافظة على النظام انقاصا كبيرا . أظهر فيما بعد أن هذه الآمال لم تكن مستندة الى أساس ذلك لأنه بالرغم من أن فلسطين عر وجه الاجمال أصبحت أكثر رفاحية عن ذي قبل فان الأسباب التي أدت الى اضطرابات سنتي ١٩٢٠ و ١٩٢١ وهي مطالبة العرب بالاستقلال القومي واتخاذهم موقف العداء من الوطن القومي اليهودي لم بطراً عليها أدنى تبدل أو تغيير والواقع أن وطأتها قد اشتدت من جراء « العوامل الخارجية » وهي تهافت يهود أوروبا على فلسطين وانتشار الروح القومية عند العرب في البلاد المجاورة *

وقد كانت هذه الأسباب هي بذاتها التي أدت الى اضطرابات ١٩٢٩ - ١٩٣٣ ونم نحل سنة ١٩٣٦ حتى كانت وطأة العوامل الخارجية قد اشتدت من جراء :

١ - المصاعب التي تعرض لها اليهود في ألمانيا وبولونيا والتي أسفرت عن زيادة الهجرة اليهودية الى فلسطين زيادة كبيرة *

٢ - توقع بلوغ سوريا ولبنان في القريب العاجل نفس الاستقلال الذي نالته العراق والمملكة السعودية ولقد كانت مصر في ذلك الحين على وشك الاستقلال أيضا *

الفصل الرابع - اضطرابات سنة ١٩٣٦ :

لقد كانت هذه « الاضطرابات » (وقد تضمن التقرير وصفا موجزا لها) شبيهة بالاضطرابات الأربعة التي سبقتها وان كانت أشد خطرا وأطول أجلا منها ولم يقتصر

الهجوم فيها على اليهود وحدهم بل تناول حكومة فلسطين أيضا كما كانت الحالة في اضطرابات سنة ١٩٣٣ - وقد كانت الظاهرة الجديدة التي بدت في هذه الاضطرابات الأخيرة الدور الذي لعبه ملوك العرب وأمراؤهم في البلاد العربية المجاورة في انهاء الاضراب .

ولقد كانت « الأسباب الأساسية لاضطرابات » سنة ١٩٣٦ كما يلي :

- ١ - رغبة العرب في نيل الاستقلال القومى .
 - ٢ - كرههم لانشاء الوطن القومى اليهودى وتخوفهم منه .
- وهذان السببان هما بذاتهما السببان اللذان أديا الى الاضطرابات السابقة ولقد كانا على الدوام متصلين معا بصورة لا تنفصم عراها . وهناك كثير من العوامل الثانوية الأخرى التى ساعدت على نشوب الاضطرابات نذكر أهمها فيما يلى :
- ١ - انتشار الروح القومية العربية خارج فلسطين .
 - ٢ - ازدياد هجرة اليهود منذ سنة ١٩٣٣ .
 - ٣ - الفرصة المتاحة لليهود بالتأثير على الرأى العام فى بريطانيا .
 - ٤ - عدم ثقة العرب فى اخلاص الحكومة البريطانية .
 - ٥ - فزع العرب من استمرار شراء الأراضى من قبل اليهود .
 - ٦ - عدم وضوح المقاصد النهائية التى ترمى اليها الدولة المنتدبة .

الفصل الخامس - الحالة الحاضرة :

ان الوطن القومى اليهودى قد خرج عن طور التجربة ولقد كان نمو سكانه مقرونا بتطورات سياسية واجتماعية واقتصادية تطابق الأسس التى وضعت لها فى بادئ الأمر والحادث الرئيسى هو ما طرأ على المدن والصناعات من التقدم والتوسع وهناك فرق جلى يسترعى الأنظار بين الصبغة الديمقراطية والعصرية الأوروبية فى صميمها التى يصطبغ بها الوطن القومى وبين العالم العربى الذى يحيط به فالروح السائدة فى الوطن القومى اليهودى هى ذات صبغة قومية شديدة ، وليس ثمة مجال للامتزاج أو الاندماج بين الثقافة اليهودية والثقافة العربية والوطن القومى لا يمكن ان يكون شبه قومى .

فشكل الحكم القائم فى مستعمرات التاج لا يلائم أناسا ديمقراطيين ومثقفين تقانة عالية كجماعة الوطن القومى وحكومة كهذه من شأنها أن تغذى روح عدم الشعور بالمسئولية غير المحمودة الأثر .

والوطن القومى يحنج الى اسراع الخطى فى تقدمه لا لمجرد رغبة اليهود فى الفرار من أوروبا بل بسبب القلق السائد حول ما سيحل بفلسطين فى المستقبل .

لقد ازداد عدد السكان العرب زيادة كبرى منذ سنة ١٩٢٠ ونالوا بعض النصيب من رفاهية فلسطين المتزايدة . فكثر من اصحاب الأملاك من بينهم استفادوا من بيع الاراضى ومن استثمار الأمان التى جنوها من بيعها استثمارا مربحا . والفلاحون هم

أسعد حالا على وجه العموم مما كانوا عليه سنة ١٩٢٠ ويرجع بعض الفضل في هذا التقدم الذى ناله العرب الى ما دخل فلسطين من رؤوس الأموال اليهودية وإلى العوامل الأخرى ذات الصلة بنمو الوطن القومى - ولقد استغاد العرب بصورة خاصة من الخدمات الاجتماعية التى لم يكن ليتسنى إيجادها بالمقياس الموجودة فيه الآن بدون الإيرادات المستمدة من اليهود .

غير أن هذه الفائدة الاقتصادية التى جناها العرب من الهجرة اليهودية ستقل إذا استمرت شقة الحلاف السياسى بين العنصرين على الاتساع .

أن روح القومية عند العرب شديدة القوة كما هو الحال عند اليهود وقد ظل ما يطلبه الزعماء العرب من تأسيس حكومة ذاتية وطنية وقفل باب الوطن القومى اليهودى ثابتا لم يطرأ عليه تغيير منذ سنة ١٩٢٠ والروح القومية عند العرب كالروح القومية عند اليهود يغذيها النظام التعليمى ونمو حركة الشبان . ولقد كان للمعاهدة الانجليزية المصرية والمعاهدة الفرنسية السورية اللتين عقدتا مؤخرا تأثيرهما فى اذكاء هذه الروح . ان شقة الخلاف بين العنصرين هى فى حالتها الحاضرة واسعة وستستمر على الاتساع فيما لو ظل الانتداب الحالى معمولاً به .

ان وضع حكومة فلسطين بين الشعبين المتنافرين ليس بالوضع الذى تحسد عليه فهناك هيئتان متنافستان هما اللجنة العربية العليا المتساندة مع المجلس الاسلامى الأعلى من جهة والوكالة اليهودية المتساندة مع المجلس الملى اليهودى من الجهة الأخرى وهاتان الهيئتان تستطيعان اكتساب ولاء العرب واليهود الطيعى أكثر مما تستطيعه حكومة فلسطين والجهود الصادقة التى بذلتها الحكومة لمعاملة كلا العنصرين بدون تحيز لم تؤد الى تحسين العلاقات بينهما . كما أن سياسة استمالة المقاومة العربية لم تنجح ولقد أثبتت حوادث السنة الماضية أن الاستمالة لاتجدى نفعا .

ان الشهادات التى أدلى بها زعماء العرب واليهود كانت متضادة كل التضاد ولم تترك أملا فى امكان التوفيق بين وجهتى نظر الفريقين . وقد كان الحل الوحيد للمفضلة الذى تقدمت به اللجنة العربية العليا هو تشكيل حكومة عربية مستقلة فى الحال وأن يترك لهذه الحكومة أمر معاملة الأربعمئة ألف يهودى الموجودين فى البلاد على الوجه الذى تستصوبه . والجواب على ذلك أن الثقة بحسن نية الحكومة البريطانية لن تزداد فى أية ناحية من أنحاء العالم فيما لو سلم الآن أمر الوطن القومى للحكم العربى .

وقد أكدت الوكالة اليهودية والمجلس الملى اليهودى أن فى الامكان حل المعضلة عن طريق تطبيق الانتداب بحذافيره تطبيقا حازما على أساس مطالب اليهود . وذلك بأن لا يوضع قيد جديد على الهجرة والا يكون هناك ما يمنع صيرورة اليهود أكثرية فى فلسطين مع مرور الزمن . والجواب على ذلك أن مثل هذه السياسة لا يمكن تنفيذها الا بالنجوى الى القوة ثم انه ليس من المحتمل أن يورط الرأى العام البريطانى أو الرأى العام لليهودية العالمية نفسه فى اللجوء الى استعمال القوة على الدوام الا اذا اقتنع بعدم وجود وسيلة أخرى لاداء العدالة .

الباب الثاني

تنفيذ الانتداب

لقد بحثت اللجنة بحثاً مستفيضاً فيما يمكن عمله لتنفيذ الانتداب طارئة كل النواحي الواحدة بعد الأخرى سعياً وراء فسخ المجال لتوطيد دعائم السلام في المستقبل وقد أدرجت نتائج تحقيقها هذا في القسم الثاني من التقرير وشرحت المشاكل التي تواجه مختلف فروع إدارة الدولة المنتدبة كما شرحت ظلمات العرب واليهود تحت كل باب .

وفيما يلي المقررات الرئيسية التي توصلت إليها اللجنة :

الفصل السادس - الإدارة :

ان الموظفين الفلسطينيين الذين هم في خدمة الحكومة يحسنون العمل في الأوقات الاعتيادية أما في أوقات الاضطرابات فلا يعتمد عليهم وينبغي أن لا يكون ثمة تردد في الاستغناء عن خدمات الذين يرتاب في اخلاصهم أو عدم تحيزهم .

أما فيما يتعلق بالموظفين البريطانيين فالملاك (الكادرو) هو أصغر من أن يسمح بتشكيل خدمة مدنية منهم لفلسطين وحدها . وعلى ذلك يترتب على الإدارة أن تستمر على الاستعانة بموظفي المستعمرات غير أن مدة الخدمة الاعتيادية في فلسطين يجب أن لا تقل عن سبع سنوات وينبغي صرف العناية الفائقة في اختيار الموظفين وتدريب الذين يقع الخيار عليهم تدريجياً تمهيداً .

ان اللجنة تعترف بالمشاق التي تعانيها الإدارة البريطانية التي كانت مسوقة منذ البدء على العمل تحت ضغط شديد دون أن تتسنى لها فرصة للتفكير الهادئ . فهناك مركزية زائدة عن الحد والصلة الموجودة بين الرئاسات العليا للدوائر وإدارة الأولوية غير وافية بالمرام .

ان ظلمات العرب واليهود ومطالبهم فيما يتعلق بالحاكم لا يمكن التوفيق بينها وهي تكشف القنصاع عن التنافر العنصري الذي يتخلل فروع الإدارة بأجمعها . ومما يزيد في صعوبة إيجاد نظام قضائي يتفق واحتياجات شعوب فلسطين المختلطة وجود لغات رسمية ثلاث وإيام عطلة أسبوعية ثلاثة وإعياد رسمية ثلاثة ونظم قانونية ثلاثة . أما فيما يتعلق بالشكوك التي تخامر اليهود حول كيفية تعقيب الدعاوى الجنائية فاللجنة تلفت النظر الى الصعوبات التي تجابه دائرة النيابة في بلاد تكثر فيها شهادات الزور ، ويتعذر فيها الحصول على البيانات في كثير من الدعاوى . وهي ترى أن البغضاء المستحكمة بين العنصرين وعلى الأخص عند وقوع الأزمات قد أثبتت ان لها تأثيرها السئ في أعمال تلك الدائرة . واللجنة توصي بأن يكون محامى الحكومة الأول بريطانيا .

ومن الضروري انجاز تعبيد طرق يافا - حيفا بما أمكن من السرعة .

ولابد من القيام بتحقيق آخر بواسطة أحد الخبراء للفصل فيما اذا كانت البلاد في حاجة الى مرافئ عميق المياه . ويفضل بناء هذا المرفأ فيما لو تقرر بناؤه في مكان متوسط بين يافا وتل أبيب بحيث يكون في متناول كل من البلدين على السواء .

ليس ثمة فرع من فروع الإدارة لا تتدخل به الوكالة اليهودية غير أن الوكالة
د يصح أن تكون موضعاً للانتقاد بسبب ذلك فالمادة الرابعة من صك الانتداب تخولها
حق ابداء المشورة والتعاون مع الحكومة في كل أمر من الأمور التي تمس مصالح
السكان اليهود تقريباً وهي تشكل حكومة موازية تقوم الى جانب حكومة الدولة المنتدبة
والمرکز الممتاز الذي تتمتع به يزيد في حدة خصومة العرب .

لقد كانت اللجنة العربية العليا مسئولة لدرجة كبيرة عن مواصلة الاضراب في
السنة الماضية وتحديد اجله ويجب أن يتحمل مفتى القدس بصفته رئيساً لهذه اللجنة
قسطه الوافر من المسئولية ومن سوء الحظ أنه لم يكن في الامكان منذ سنة ١٩٢٩
القيام بأى عمل لوضع انتخابات المجلس الاسلامى الاعلى ومركز رئيسه على أساس
نظامى فالوظائف التي جمعها المفتى في نفسه واستعماله لتلك الوظائف قد أدى الى
انشاء حكومة عربية ضمن حكومة ويمكن وصفه بأنه رئيس حكومة موازية ثالثة وقد
بحثت اللجنة في اقتراح يرمي الى انشاء وكالة عربية واسعة النطاق مؤلفة من ممثلي
البلاد العربية المجاورة ومن ممثلي عرب فلسطين لحفظ التوازن مع الوكالة اليهودية فاذا
ظل الانتداب الحالى قائماً فلا بد من البحث في مشروع كهذا .

الفصل السابع - الأمن العام :

على الرغم من أن نفقات الأمن العام قد ارتفعت من ٢٦,٥٠٠ ج في سنة ١٩٢٣
الى ما يتجاوز ٨٦,٢٠٠ جنيه في سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ ، (والى ٢٢٣,٠٠٠ جنيه
في سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧) وهى السنة التي وقعت فيها الاضطرابات) فمن الثابت أن
الواجب الأولى وهو الواجب الذى يقضى بالمحافظة على الأمن العام لم يؤد .

وإذا حدث أن نشبت الاضطرابات مرة أخرى بشكل يتطلب تدخل السلطات
العسكرية فيجب ألا يكون ثمة تردد في تطبيق الأحكام العرفية على البلاد بكاملها تحت
اشراف عسكري غير مجزأ . ومن مثل تلك الحالة ينبغي تجريد الأهالى من السلاح واقامة
هيئة فعالة على الحدود لمنع التهرب والهجرة غير المشروعة وتسرب الأسلحة وإذا لم
يعمد الى نزع السلاح فيجب الاحتفاظ بالبوليس الإضافى كقوة مدربة للدفاع عن
المستعمرات اليهودية .

لقد كانت الاستخبارات خلال الاضراب غير مرضية . ان أكثرية ضباط البوليس
الفلسطينى في دائرة التحقيقات الجنائية مخلصون كل الاخلاص لعملهم أما أفراد
البوليس الذين ينتمون الى الرتب الدنيا كغالبية أفراد البوليس فى الأقضية فهم ليسوا
من يعتمد عليهم عند وقوع الاضطرابات وان كانوا نافعين فى أوقات السلم .
وسيكون من الخطر بمكان عظيم تعريض البوليس العربى فى فلسطين الى مثل ذلك
التوتر العصبى الذى عرض له فى الصيف المنصرم .

ينبغي تعيين ضباط بريطانيين فى المناطق « المختلطة » .

ويجب أن يكون هناك بوليس احتياطى مركزى ومحلى ومن الأمور الأساسية
أيضاً أن تكون هناك قوة كبيرة متحركة من الفرسان سواء أكان ذلك عن طريق تشكيل
قوة من الدرك أو عن طريق زيادة أفراد البوليس البريطانى الحالية .

عقب اضطرابات سنة ١٩٢٩ لم ينفذ حكم الاعدام الا فى ثلاثة أشخاص من القتلة بينما أحكام الاعدام المبرمة بلغت ٢٧ حكماً . وفى سنة ١٩٣٦ بلغت حوادث القتل التى تم التبليغ عنها ٢٦٠ حادثة وأدين ٦٧ شخصا ولم يحكم بالاعدام على أحد . ان معاقبة المجرم بسرعة وانزال العقاب الملائم به هو عامل أساسى فى حفظ القانون والنظام .

لقد بلغ مجموع مافرض من الغرامات المشتركة فى المدة الواقعة بين سنة ١٩٢٩ وسنة ١٩٣٦ - ٦٠.٠٠٠ جنيه غير أنه لم يجمع منها لغاية هذا التاريخ سوى ١٨.٠٠٠ جنيه وإذا كانت الغاية أن يكون للغرامات المشتركة أثر رادع فمن الواجب قصرها على المبلغ الذى يمكن جمعه واقامة قوة من البوليس التاديبى فى القرية او المدينة على نفقة أهلها الى أن تدفع الغرامة .

ان العقوبات المنصوص عليها فى قانون المطبوعات والاجراءات التى اتخذت بمقتضى القانون المذكور ليست كافية . فمن الواجب سن قانون يقضى بإيداع تأمين (ديبوزيتو) نقدى يمكن مصادرتة وبفرض عقوبة الحبس ودفع الغرامة ويجب أن ينص القانون أيضا على مصادرة المطبعة .

وهناك ضرورة ماسة لانشاء ثكنات للبوليس فى بعض المدن واقامة بيوت لكل الأفراد المتزوجين منهم .

ان ايرادات فلسطين لا يمكن أن تفى بجميع ما تتطلبه التدابير المقترحة من النفقات وسيستلزم الأمر أن تدفع حكومة جلالتة فى المملكة المتحدة اعانات سخية لتلك الغاية . أما الأثر الفورى لهذه التدابير فسيكون توسيع شقة الخلاف بين العرب واليهود مقرونا ذلك برد فعل يتخطى أثره حدود فلسطين ويتجاوزها الى أبعد منها بكثير .

الفصل الثامن - الشؤون المالية :

لم تكن الخزينة حتى السنين الأخيرة تبيع القيام باصلاح واسع النطاق فى الشئون والخدمات الاجتماعية فان تراكم وفر كبير فى الخزينة أمر انفردت به السنين الأربع الأخيرة التى بدأت بسنة ١٩٣٢ . ولقد كان ثمة ما يبرر اتخاذ موقف التحفظ والتؤدة فى اجراء الاصلاحات المشار اليها . أما الاستنتاج بأن هذا الوفرة الكبير ناشئ عن تقدير لا موجب له فى الصرف فهو أمر لم يؤيده التحليل الدقيق لأن الوفرة بأجمعه منقل بالرهون الى درجة لا يبقى منه معها الا ما يزيد قليلا على المقدار المعقول لسد النهم الخالية .

واذ توقف تدفق رءوس الأموال على فلسطين وهو الأمر الذى تمتاز به اقتصاديات فلسطين بصورة خاصة فليس هناك ما يستدعى أن يكون زوال هذه التجربة الاستثنائية مؤديا الى وقوع البلاد فى الفاقة وان كان ذلك قد يؤدى الى خفض مستوى المعيشة الى درجة ما ريثما تستقر اقتصاديات البلاد على أساس جديد . غير أن امكان خروج رءوس الأموال من فلسطين فى حالة ركود الحالة الاقتصادية فيها ركودا طويلا الأمد هو أمر لا يمكن تجاهله بالكلية .

وبالنظر لعدم وجود احصاءات وافية يتعذر التثبت من درجة صحة الشكوى التى تقدم بها العرب بأن حماية الصناعات يعود جل فائدتها على اليهود ويقع جل 'معبأها على عاتق العرب . والمأمول أن تتمكن دائرة الاحصاءات الجديدة عن قريب من التحقيق في مسألة توزيع الضرائب وأن تفرض الضرائب الجديدة على أساس مجموع عبء الضرائب التى ستقوم البلاد بحملة لا بالنسبة لما تحدثه الضرائب من التأثير فى آية صناعة خاصة من الصناعات .

وليس هناك مجال للجدل فى حاجة البلاد الى زيادة صادراتها وايجاد أسواق لما تنتجه من الأثمار الحمضية الآخذة فى التزايد من سنة الى أخرى وقد وجدت اللجنة بعد اعمان النظر فى الوسائل المختلفة التى يمكن اتخاذها لتذليل الصعوبات الناجمة عن سياسة عدم التمييز فى التفرقة المنصوص عليها فى المادة ١٨ من صك الانتداب ان أحكام تلك المادة أصبحت لا توافق الزمن الحاضر . فاذا لم تعدل تلك المادة فان فلسطين ستستمر على تحمل الحسائر من جراء القيود التى تعيق التجارة الخارجية ولذلك ينبغي فتح باب المفاوضات بدون امهال لوضع تجارة فلسطين على قاعدة أعدل من القاعدة التى هى عليها الآن .

الفصل التاسع - الأراضى :

ان خلاصة من التشايع المتعلقة بالأراضى التى سنت خلال الحكم المدنى تكفى لاطهار ما بذلته الحكومة المنتدبة من الجهود لتنفيذ تعهداتها فى هذا الباب . واللجنة تلتفت النظر الى الصعوبات الخطيرة المحيطة بالقانون الذى اقترحت حكومة فلسطين سنه لحماية صفار الملاك .

ومن الواجب تعديل دستور فلسطين وتعديل صك الانتداب أيضا اذا لزم الأمر بصورة تفسح مجالا لسن قانون يخول المندوب السامى سلطة منع انتقال الأراضى الى اليهود فى أية منطقة معينة وذلك كى يصبح فى قيد الامكان تنفيذ التعهد الذى يقضى بحفظ حقوق العرب ووضعيتهم . وريشا تتم عمليات المساحة والتسوية ترحب اللجنة بمنع بيع قطع الأراضى المنعزلة والصغيرة المساحة الى اليهود . على أنها ترجع اللجوء الى مشاريع أوسع مما سبق لاعادة تنظيم الملكية تحت اشراف الحكومة وهى تبحث الاقتراح القائل بتشكيل شركات خاصة للمنافع العامة لتتولى القيام بمشاريع عمرانية كهذه خاضعة لبعض القيود .

وينبغي تعيين لجنة من ذوى الخبرة لسن قانون للأراضى وقد أوصت اللجنة بلزوم الاسراع فى عمليات التسوية (التى تحتاج اليها البلاد حاجة ماسة) وتحسين الأصول التى تسير عليها عمليات التسوية .

ان النظام الحالى لمحاكم الأراضى من شأنه أن يساعد على البطء فى سير الدعاوى وريشما تتم عمليات المساحة والتسوية يجب تأليف محكمتين أو ثلاث محاكم أراض مستقلة عن المحاكم المركزية بحيث تكون كل منها برئاسة قاض بريطانى منفرد .

لقد استفاد المزارع القروى بصورة عامة لغاية يومنا هذا مما قامت به الادارة البريطانية من الاعمال ومن وجود اليهود فى البلاد . الا أنه ينبغي اتخاذ أقصى ما يمكن من الحيطة لتأمين حفظ حقوق المستأجرين والمزارعين العرب فى حالة وقوع بيع

أراض أخرى وعلى ذلك يجب أن لا يسمح بانتقال الأراضي (الى اليهود) الا حينما يمكن استبدال الزراعة الواسعة بالزراعة الكثيفة . وليس من المنتظر أن تتسع المناطق الجبلية لأية زيادة كبيرة تحدث في عدد سكان القرى . ولذلك يجب على الحكومة أن لا تعدد في الوقت الحاضر ولا بعد مضي عدد كبير من السنين الى تسهيل حشد اليهود في المناطق الجبلية بوجه عام .

ان عدم كفاية الأراضي يعود الى تكاثر السكان العرب أكثر مما يعود الى ابتياع الأراضي من قبل اليهود . ولا يمكن التسليم بما يدعيه العرب من أن اليهود قد حصلوا على قطعة زائدة من الأراضي الجيدة فكثير من الأراضي المفروسة الآن بأشجار البرتقال لم تكن عند ابتياعها الاكثيان رمال أو مستنقعات غير مزروعة . ومن الأمور اللازمة اصدار تشريع يقضي بأناطة المياه السطحية في المندوب السامي . واللجنة توصي بزيادة عدد الموظفين الذين يقومون بالتنقيب والبحث عن المياه وبزيادة التجهيزات الموضوعة تحت تصرفهم بغية التوسع في الري . وهي تحبذ المشروع الموضوع لاعمار منطقة الحولة .

واللجنة تدرك تمام الإدراك ضرورة القيام بتحريج الأراضي على مقياس واسع ولزوم وضع برنامج بعيد الأمد لانشاء الغابات ولكن بالنظر لما استنتجته من قلة الأراضي الميسورة للسكان الزراعيين في الجبال لا يسهل أن توصي ببرنامج ينطوي على اخراج المزارعين من الأراضي بمقياس واسع الا اذا وفرت لهم أرض زراعية أخرى أو وجد لهم عمل مناسب على الأرض . وعلى انه اذا أخذت البلاد كمجموع فان قسما كبيرا من أرضها يصلح للتحريج وليس للزراعة واللجنة تحبذ القيام بمشروع يرمي الى تحريج سفوح التلال الكثيرة الانحدار منعنا لانهيأار تربتها ومنع الري في الأراضي الصالحة للتحريج وانشاء غابات للقرى حيثما أمكن لمنفعة المزارعين المجاورين لها

الفصل العاشرة - الهجرة :

لقد ازدادت مشكلة الهجرة خطورة من جراء عوامل ثلاثة وهي :

- ١ - القيود الشديدة التي فرضتها حكومة الولايات المتحدة على الهجرة الى بلادها .
- ٢ - اسنلام الحكومة الوطنية الاشتراكية لمقاييد الحكم في ألمانيا .
- ٣ - ازدياد الضغط الاقتصادي على اليهود في بولونيا .

ان بقاء عنصر وافر الذكاء والنشاط مدعما بمقادير كبيرة من الأموال على اصطدام متواصل مع شعب متوطن في البلاد يعتبر فقيرا بالنسبة الى ذلك العنصر ويختلف عنه من حيث مستوى الثقافة قد يؤدي مع الزمن الى رد فعل خطير . وان مبيدا الاستيعاب الاقتصادي الذي مؤداه أن يتوقف مقدار الهجرة الى البلاد على أساس قدرة البلاد الاقتصادية على استيعاب المهاجرين دون أن يكون لغير هذه الاعتبارات الاقتصادية شأنه في ذلك هو مبدأ غير ملائم في الوقت الحاضر وهو يضرب صفحا عن بعض العوامل التي تنطوي عليها الحالة مما لا يسع السياسة الحكيمة أن - تتجاهله أو تهمله . فمن اللازم أن يحسب للعوامل السياسية والاجتماعية والنفسية حسابها في

هذا الشأن وينبغي على حكومة صاحب الجلالة أن تضع «حدا سياسيا أعلى» للهجرة اليهودية . وهذا الحد السياسي الأعلى يجب أن يحدد بـ ١٢ر٠٠٠ في السنة للسنوات الخمس المقبلة .

الفصل الحادى عشر - شرق الأردن :

إن مواد صك الانتداب المتعلقة بالوطن القومى اليهودى لا تسرى على شرق الأردن . واحتمال توسيع الوطن القومى عن طريق هجرة اليهود الى شرق الأردن يتوقف على افتراض وجود الوفاق بين اليهود والعرب . غير أن مقاومة العرب للهجرة اليهودية ليست أقل شدة فى شرق الاردن منها فى فلسطين ولا يسع حكومة شرق الأردن الا أن ترفض تشجيع الهجرة اليهودية ازاء المقاومة الشعبية التى تجابه تلك الهجرة .

الفصل الثانى عشر - الصحة العامة :

لقد لحصت ظلامات اليهود فى هذا الفصل بأنها عبارة عن شكواهم من عدم صرف الحكومة المنتدبه لمقادير كافية من المال على مساعدة المصالح الصحية التى انشأوها من أموالهم الخاصة . فالمال الذى يصرف على أية مصلحة من المصالح يؤخذ حتما من حساب مصلحة أخرى وقد يغرب عن الذهن أحيانا أن فلسطين لا تزال فقيرة بالنسبة الى غيرها بالرغم من تقدم الوطن القومى من الوجهة الاقتصادية والمسألة بمجموعها توضح صعوبة انشاء المصالح فى دولة واحدة لشعبين اثنين يختلفان اختلافا بينا من حيث مستوى المعيشة .

الفصل الثالث عشر - الأشغال العامة والمصالح الأخرى :

إذا كان المفروض أن توزع الوظائف بين العنصرين بالنسبة لعدد أفراد كل عنصر منهما فإن الحكومة قد حافظت على هذه النسبة بقدر الامكان فى الخدمة المدنية عموما بالرغم من أن سرعة تزايد العنصر اليهودى قد جعلت هذا الأمر من الصعوبة بمكان . وفى فلسطين حيث تختلف أجور العمال العاديين من العرب واليهود ويكثر تقلب الأجور يستحيل جعل الاستخدام فى الاشغال العامة موقوفا دائما على أساس نسب ثابتة بين العنصرين واللجنة لم تتقدم بأية توصية فيما يتعلق باستخدام اليهود وغير اليهود فى دوائر الحكومة وفى الاشغال العامة والمصالح الأخرى وهى تشير الى الصعوبات الناجمة عن استحكام روح التنافر بين العنصرين والاختلاف بين مستوى معيشتهم والفرق بين معدل الأجور والصعوبات الأخرى الناشئة عن أيام العطل الثلاثة المختلفة . وتعرب عن اقتناعها بأن الحكومة قد عاجلت الحالة بسعة صدر وإن القول بأن موقف الحكومة من استخدام اليهود لا ينطوى على العطف قول لا يستند الى أساس .

الفصل الرابع عشر - المسيحيون :

ان مصلحة المسيحيين الدينية فيما يتعلق بالأماكن المقدسة لا تقل شأنًا عن مصلحة اليهود أو المسلمين . ومسيحيو العالم لا يسعهم أن يقفوا موقف عدم المبالاة فيما يتعلق بأنصاف ورفاهية اخوانهم بالدين في البلاد المقدسة .

١ - المذكورة المتضمنة ظلامات الطائفة العربية الارثوذكسية وشكايتهم من الموقف الذي وقفته الحكومة بترك الأمور تجري في مجراها قد وصلت متأخرة لدرجة حالت دون درستها بالتفصيل غير أن اللجنة تشير الى ما قامت به اللجنة الحالية المينة بمقتضى قانون البطريكية الارثوذكسية لسنة ١٩٢٨ من الاصلاح الناجع في مالية البطريكية والى البحث الذى جرى بين الحكومة والبطريكية والعلمانيين حول اعادة تنظيم الشئون الداخلية للبطريكية من جديد بما فيه تشكيل مجلس مختلط وتلك المسائل لا تزال موضع نظر الحكومة .

وقد أشارت اللجنة الى مسألة اشتغال الموظفين المسيحيين في أيام الاحاد بسبب محافظة اليهود الدقيقة على السبت واللجنة تميل الى الموافقة على أن الوضع الحاضر يلقي على كاهل الموظفين المسيحيين عبئا زائدا من العمل ويضر بالنفوذ الروحي للكنيسة المسيحية .

اما فى المسائل السياسية فقد ربط المسيحيون العرب مقدراتهم بمقدرات اخوانهم المسلمين .

الفصل الخامس عشر - قانون الجنسية واكتساب الجنسية الفلسطينية :

اما فيما يتعلق بظلامه أولئك العرب الذين غادروا فلسطين قبل الحرب (الذين يقال أن عددهم يبلغ ٤٠٠٠٠) بنية العودة اليها فيما بعد ثم لم يتمكنوا من الحصول على الجنسية الفلسطينية فاللجنة تقترح أن تمنح الجنسية الفلسطينية لمن يستطيع ان يثبت منهم عدم انقطاع صلته الشخصية بفلسطين واستعداده لتقديم تأكيد رسمى صريح بنيه العودة الى البلاد هذا اذا لم تمنح الجنسية الفلسطينية الى جميع هؤلاء . اما فيما يتعلق باليهود فالتشريع الحالى يفى بالالتزام الوارد فى صك الانتداب حول هذا الموضوع . غير أن اليهود لم يقدموا على الاستفادة من الفرصة التى أتاحت لهم لاكتساب الجنسية الفلسطينية والسبب فى ذلك هو أن مصالحهم الأساسية مرتبطة بالشعب اليهودى نفسه .

اما الاخلاص لفلسطين وحكومتها فمن الأمور الثانوية فى نظر الكثيرين منهم . واللجنة لا تؤيد النقد الموجه الى حصر حق التصويت فى الانتخابات البلدية فى الفلسطينيين الجنسية . فمن المرغوب فيه جدا أن يصبح جميع الأشخاص الذين ينوون الإقامة الدائمة فى فلسطين . فلسطينى الجنسية . وتوفر هذا الشرط فى الناهيين هو حافز مباشر من شأنه أن يحمل أولئك الأشخاص على السعى لاكتساب الجنسية الفلسطينية .

الفصل السادس عشر - المعارف :

من دواعي الأسف أن لا تكون الإدارة قد فعلت أكثر مما فعلته في سبيل نشر المعارف فالتعليم يجب أن لا ينظر الى أهميته من حيث هو تعليم فقط اذ أن ما يبذل لتحسين حالة الفلاح المادية لن يقيض له النجاح الا اذا تلقى الفلاح تربية عقلية كافية تمكنه من الاستفادة من التعليم الفني . وبالنظر لعدم كفاية الاعتمادات المالية المخصصة لتعليم العرب فترتب على الإدارة أن تعتبر أن النصيب الذي يستحقونه من الخزينة العامة لهذه الغاية هو الثاني في الأهمية بعد الاعتمادات المخصصة للأمن العام ومع ذلك فان الأمر الذي يفوق تأثيره السوء نقص المدارس العربية هو الطابع القومي المحض الذي تصطبغ به مدارس كل من الشعبين وليس في وسع اللجنة أن تجد علاجاً لهذا الأمر على الإطلاق . قد يكون المثل الأعلى لنظام التعليم في هذه البلاد جعل ذلك النظام نظاماً واحداً ثنائى القومية للعنصرين معا . غير أن ذلك يتعذر تحقيقه بموجب صك الانتداب الذي يخول كلا من الشعبين « حق صيانة مدارسهم الخاصة لتعليم أبنائهم بلغته الخاصة » . ونظام المدارس العربية واليهودية المعمول به الآن يزيد حتماً في توسيع شقة الخلاف بين العنصرين وسيظل ذلك شأنه في المستقبل . أيضاً يجب تشجيع التعليم المختلط حيثما أمكن ذلك أى في المدارس الفنية والصناعية التى تنشأ حديثاً مثلاً . أما بصدد ما يطالب به اليهود من زيادة مقدار الإعانة التى تمنح لمدارسهم فاللجنة ترى انه ليس هناك ما يبرر زيادة هذه الإعانة مهما كانت تلك الزيادة مرغوباً بها في ظروف أخرى الا بعد أن يكون قد صرف على ترقية التعليم لدى العرب مبالغ تفوق كثيراً ما صرف عليه لغاية الآن بحيث يصبح مستوى التعليم عندهم موازياً لمستوى التعليم عند اليهود . ان مدى ما حمل اليهود انفسهم من الضرائب في سبيل نشر التعليم هو صفة من أحسن الصفات التى يمتاز بها الوطن القومى اليهودى . ومثل هذه المساعدة التى يقدمها الإنسان لنفسه حرية بكل تأكيد .

ولكن هذا التأيد يجب أن لا يأتى عن طريق تغيير النسبة الحالية بين الإعانة الممنوحة لليهود والمبالغ المصروفة على العرب بل ويجب أن يكون نتيجة لزيادة مجموع المبالغ المصروفة على التعليم .

والتباين بين نظام التعليم عند اليهود وبين نظام التعليم عند العرب أكثر ما يكون بروزاً في درجات التعليم العليا . فليهود جامعة من طراز عال والعرب ليس لديهم جامعة وليس في وسع الطبقة المثقفة من شبانهم أن يتموا تعليمهم الا اذا حملوا انفسهم عبء السفر الى الخارج واذا وضع المشروع الذى يرمى الى تأسيس جامعة بريطانية في الشرق الأدنى على بساط البحث من جديد فيجب أن ينظر بمنتهى الامعان في امكان انشاء تلك الجامعة في جوار القدس أوجيفا .

الفصل السابع عشر - الحكم الذاتى :

ان نظام الحكم الذاتى الحالى الذى تمارسه (المجالس المحلية) في مناطق القرى يشتمل على نقصين اولهما فقدان المرونة وثانيهما المركزية التى لا موجب لها ، ولا بد من القيام بمحاولة لتقوية المجالس المحلية القليلة التى لا تزال موجودة في مناطق القرى العربية غير أن اللجنة لا تحبذ في الوقت الحاضر إعادة تشكيل المجالس

المنحلة أو تشكيل مجالس جديدة الا اذا كان ذلك مقرونا بطلب جدى . ولا يمكن ان يعود توسيع الحكم الذاتى فى القرى بفائدة فعالة الا بعد ان تكون التدابير المتخذة للتعليم الاولى قد اثمرت ثمرها بفعل الزمن .

اما عيوب نظام البلديات الحالى فهى :

١ - فقدان روح التشبث فى البلدان المتأخرة عن غيرها .

٢ - القيود الموضوعية على تشييبات البلديات المتقدمة على غيرها بموجب القانون الذى جعل جميع البلديات خاضعة على السواء لاشراف الحكومة والادارة المتمركزة ويرجع السبب فى عدم الاهتمام الذى يبديه سكان المدن فى اكثر المجالس البلدية الى تحديد السلطات والمسؤوليات .

ان لمدينة تل ابيب مشكلاتها الخاصة وهى مشكلات فذة ناشئة عما حصل فى سكانها من التزايد العجيب خلال السنوات الخمس الاخيرة فالاهداف التى وضعها سكان تل ابيب نصب اعينهم فيما يتعلق بالخدمات الاجتماعية هى بحد ذاتها موضع التقدير وقد اظهر دافعو الضرائب استعدادا يحمدون عليه لتحمل عبء الضرائب الباهظة بغية الوصول الى تلك الاهداف ولقد واجهت المدينة صعوبات استثنائية وتمكنت بدرجة كبيرة من التغلب على تلك الصعوبات دون أن تتأثر وضعيتها المالية تأثيرا خطيرا .

ومن الضروري سن قانون جديد يقضى بتصنيف البلديات وأهم المجالس المحلية تصنيفا جديدا وتقسيمها الى اصناف مختلفة بحسب اتساعها وأهميتها .

وفى هذه الحالة يمكن تغيير مدى السلطة والاستقلال الممنوحين للمجالس بحيث يكون ذلك ملائما لكل صنف على حدة . فالسلطات الممنوحة للصنف الاول من البلديات بموجب القانون الحالى هى غير وافية ومن الضروري توسيعها .

ويجب استخدام شخص خبير فى مسائل البلديات للاستعانة به على وضع صيغة القانون الجديد وتحسين واتساق العلاقات التى تربط بين الحكومة والبلديات سيما فى البلدان الكبيرة على أن يتناول عمله بصورة خاصة ازالة أسباب التأخير الذى يحصل فى الوقت الحاضر فى تصديق ميزانيات البلديات .

ومن الضروري أن ينظر على الفور وبعين العطف فى حاجة مدينة تل ابيب الى قرض كبير .

ان الصلة العادية التى تقوم عادة بين الحكومة المركزية والسلطات المحلية هى فى فلسطين غير ممكنة التحقيق .

الفصل الثامن عشر - مؤسسات الحكم الذاتى :

ان الآمال التى كانت معقودة فى سنة ١٩٢٢ على التقدم بخطوات سريعة نحو الحكم الذاتى قد أصبحت ابعدا من دى قبل - فالحال الواقع فى سبيل تحقيقها وهو موقف العرب العدائى من الوطن القومى قد اشتدت وطأته مع الزمن بدلا من أن تخف .

ان الزعماء اليهود قد يرضون بتشكيل مجلس تشريعى على أساس المساواة بين العرب واليهود غير ان اللجنة مقتنعة بان هذه المساواة ليست حلا عمليا للمشكلة اذ ان من الصعب الاعتقاد ان مثل هذه الوسيلة الاصطناعية يمكن ان تطبق تطبيقا فعالا او ان تدوم طويلا وعلى كل فان الزعماء العرب لن يقبلوا بها واللجنة لا توصي بالقيام بآية محاولة لبث الاقتراح المتعلق بتشكيل مجلس تشريعى من جديد غير انه لما كان من المرغوب فيه ان يكون لدى الحكومة وسيلة منتظمة فعالة تستعين بها فى سبر غور الراى العام فيما يتعلق بسياستها فاللجنة ترحب بتوسيع المجلس الاستشارى عن طريق ضم اعضاء غير موظفين اليه ومن الممكن ان يشكل هؤلاء الاعضاء اغلبيية المجلس وأن ينتخبوا انتخبا . ويكون فى وسع هؤلاء الاعضاء عرض ما يودون عرضه بقرارات يتخذونها فى المجلس ولكنهم لا يعطون صلاحية تخولهم اقرارا أو رفض الميزانية أو التدابير التشريعية الأخرى غير ان العرب ليس من المحتمل أيضا أن يقبلوا بهذا الاقتراح .

ومن المسلم به أن عرب فلسطين يصلحون لحكم انفسهم كعرب العراق أو سوريا ثم ان يهود فلسطين يصلحون لحكم انفسهم بأنفسهم كائى شعب منظم مثقف من شعوب أوروبا . غير أنه بالنظر لكون هذين الشعبين خاضعين معا لانتداب واحد فتمنح الحكم الذاتى لكليهما معا أمر غير عملى . ان الانتداب لا يمكن تنفيذه تنفيذا تاما ولا انتهاء أجله بصورة مشرفة عن طريق استقلال فلسطين كوحدة غير مجزأة الا اذا كان فى الامكان تسوية النزاع القائم بين العرب واليهود .

الفصل التاسع عشر - الاستنتاجات والتوصى :

لقد أجملت اللجنة فى هذا الفصل ما توصلت اليه من الاستنتاجات الوارد بيانها فى هذا الباب من التقرير ولخصت ظلمات العرب واليهود والتوصى التى تقدمت بها لازالة الظلمات المشروعة منها - وقد أضافت اللجنة الى ذلك أن التوصى التى تقدمت بها هى ليست تلك التوصى التى تقتضيها الصلاحيات التى أنيطت بها فهى لن « تزيل » الظلمات ولن « تمنع تكررها » غير انها أفضل المسكنات التى تستطيع اللجنة أن تصفها للداء الذى تعاني فلسطين آلامه وهى لا تخرج عن كونه مسكنات ليس الا ولا يمكنها أن تستأصل شأفة هذا الداء فهو متأصل الى درجة حملت اللجنة على الجزم فى الاعتقاد بأن الأمل الوحيد بشفاؤه لا يأتى الا عن طريق اجراء عملية جراحية .

الباب الثالث

امكان الوصول الى تسوية دائمة :

الفصل العشرون - ضغط الظروف :

لقد اعادت اللجنة تلخيص المشكلة الفلسطينية فى هذا الفصل وذلك أن الحكومة البريطانية مدفوعة بضغط الحرب العالمية كانت قد قطعت بعض الوعود للعرب واليهود بقصد نيل معاضدتهم . وقد علق كل من الفريقين بعض الآمال على هذه الوعود .

ان تطبيق نظام الانتداب بوجه الاجمال وصك الانتداب بصورة خاصة على فلسطين ينطوى على الاعتقاد بأن الالتزامات التي تمهدت بها الدولة المنتدبة نحو العرب واليهود قد ثبتت مع الزمن بأنها قابلة للتوفيق بالنظر لما سيحدثه الرخاء المادى الذى تجره الهجرة اليهودية الى فلسطين عموما من التأثير الطيب على العرب الفلسطينيين لكن هذا الاعتقاد لم يتحقق وليس ثمة امل بتحقيقه في المستقبل .

غير ان الشعب البريطانى لا يستطيع التنصل من التزاماته بناء على هذا السبب وبغض النظر عن هذه الالتزامات فان الاحوال القائمة في فلسطين ما زالت تتطلب بذل جهود مفضية من قبل الحكومة المسؤولة عن رفاهية البلاد .

وفيما يلى بيان للاحوال القائمة في البلاد :

لقد نشأ نزاع مستعصى الحل بين شعبين مختلفي القومية يقيمان معا ضمن الحدود الضيقة لبلاد صغيرة واحدة . وليس لهذين الشعبين أساس مشترك يجمع بينهما فاما بينهما القومية لا يمكن التوفيق بينها اذ ان العرب يطمحون الى احياء عصر العرب الذهبى واليهود يرغبون في اظهار ما يمكنهم ان يقوموا به من جليل الاعمال عندما يعادون الى البلاد التى ولدت فيها الامة اليهودية وليس في آمال الفريقين القومية ما يسمح بدمجهما معا في خدمة دولة واحدة .

ولقد اخذت وطأة هذا النزاع تشتد تدريجيا منذ سنة ١٩٢٠ - وسيكون ذلك شأنها في المستقبل ايضا .

والاحوال السائدة في فلسطين ولا سيما أنظمة التعليم القائمة فيها تعمل عملها في تقوية الروح القومية لدى الشعبين وكلما ازداد عدد الشعبين وازدادت رفاهيتهما عظمت أمانيهما السياسية وازدادت خطورة النزاع القائم بينهما بسبب ما يحيط المستقبل من الابهام . فهناك سؤال مآله « من الذى سيحكم فلسطين في النهاية ؟ » وفي غضون ذلك تستمر العوامل الخارجية على عملها بقوة متزايدة فهناك من الجهة الواحدة سوريا ولبنان اللذان ستنالان سيادتهما القومية في اقل من ثلاث سنوات وبنوالهما ذلك يزداد مطلب العرب الفلسطينيين في نيل نصيبهم من الحرية التى تتمتع بها بلاد العرب الآسيوية بأسرها بشدة وقوة ومن الجهة الأخرى ليس من المنتظر أن يقل الضيق الذى يعانيه اليهود في أوروبا أو أن تخف المخاوف التى تساورهم كما أن اثر الاستنجاذ بحسن نوايا الشعب البريطانى وعطفه على الإنسانية لن يفقد شيئا من شدته . ثم ان حكومة فلسطين التى هى الآن على شكل لا يصلح لحكم العرب المثقفين واليهود الديموقراطيين ليس في مقدورها أن تتطور مع الزمن الى شكل من اشكال الحكم الدائى كما وقع في البلاد الأخرى وذلك لانه ليس ثمة شكل من أشكال هذا الحكم من شأنه ان يضمن العدالة لكل من العرب واليهود وعلى هذا ستبقى الحكومة غير تمثيلية وعاجزة عن ازالة الظلمات المتضاربة التى يشكو منها هذان الشعبان المستاءان المجردان من المسؤولية اللذان هما تحت حكمهما .

وفي مثل هذه الاحوال لا يمكن توطيد دعائم السلام في فلسطين تحت ظل الانتداب الا باللجوء الى القمع ذلك لان القمع يستلزم اقامة مصالح للمحافظة على الأمن تستنفد من باهظ النفقات ما يحول دون التوسع في الخدمات التى ترمى الى تأمين « رفاهية السكان وتقديمهم » بل قد يؤدي الى انقاص تلك الخدمات

وتخفيضها اما الموانع الادبية التي تلازم القمع فلا تحتاج الى برهان ولا حاجة للتدليل على ما يكون له من رد فعل غير مرغوب فيه على الراى العام خارج فلسطين . وبالإضافة الى ذلك فان القمع لن يحل المشكلة بل يؤدى الى تفاقم الشحنة ولن يساعد على انشاء دولة واحدة في فلسطين تحكم ذاتها بذاتها . وليس من السهل السير في طريق القمع المظلمة اذا لم يكن من المأمول مشاهدة نور النهار في آخر تلك الطريق .

ان الشعب البريطانى لن يحيد عن مهمة الاستمرار على حكم فلسطين بمقتضى الإنتداب إذا كان الشرف يقضى عليه بذلك غير أن له ما يبرره اذا هو بحث عن طريقة اخرى تمكنه من القيام بواجبه ثم ان — بريطانيا لا تود أن تجد التزاماتها غير أن موطن الصعوبة هو ثبوت عدم امكان التوفيق بين هذه الالتزامات ومما يزيد في ألم هذا التضارب،وقما أنه لو اخذ كل التزام من هذه الالتزامات على حدة لوجد أنه يتفق مع ميول بريطانيا ومصالحها فارتقاء الحكم الذاتى في العالم العربى من الجهة الواحدة يتفق والمبادئ البريطانية . والراى العام البريطانى يعطف كل العطف على ما يبنى به العرب انفسهم لحياء عصر جديد من الوحدة والرفاهية في العالم العربى ولقد كانت المصلحة البريطانية مرتبطة على الدوام باستتباب السلام في الشرق الأوسط ، وفي استطاعة السياسة البريطانية ان تثبت أن لها تاريخ صداقة غير منقسمة العرى مع العرب . ومن الجهة الأخرى ان صداقة بريطانيا للشعب اليهودى هي صداقة تقليدية قوية . ومن مصلحة بريطانيا الإبقاء على ثقة الشعب اليهودية بالقدر الممكن .

ان دوام النظام الحالى سيؤدى تدريجيا الى اقضاء هذين الشعبين اللذين يرتبطان مع بريطانيا برباط الصداقة التقليدية .

ولا يمكن حل المشكلة بمنح العرب أو اليهود كل ما يصبون اليه واذا سئل من من الشعبين سيحكم فلسطين في النهاية؟ فجواب هذا السؤال يجب ان يكون :«لا هذا ولا ذاك » فليس ثمة سياسى منصف يسهل أن يفكر في تسليم الاربعمائة ألف يهودى الذين سهلت الحكومة البريطانية دخولهم الى فلسطين بموافقة عصابة الأمم الى الحكم العربى أو فى تسليم مليون من العرب الى الحكم اليهودى فيما لو أصبح اليهود الأغلبية في البلاد .

غير أنه وان كان ليس فى مكتة أى هذين العنصرين أن يتولى حكم فلسطين بأسرها بانصاف فقد يكون فى امكان كل عنصر منهما أن يحسن الحكم فى قسم منها .

ولا ريب فى أن فكرة التقسيم قد بحث فيها فيما مضى كحل للمشكلة الا أنه يغلب على الظن أن هذه الفكرة قد أهملت فى السابق باعتبار أنها غير عملية فالتقسيم تلازمه بدون شك مصاعب جسيمة غير أنه اذا درست هذه المصاعب درسا دقيقا فلن تبدو بأنها مما يتعذر التغلب عليه شأن المصاعب التى ينطوى عليها بقاء الإنتداب أو أى تدبير آخر ، فالتقسيم يفسح مجالا لتوطيد السلام فى النهاية الأمر الذى لايتيحى أى مشروع آخر .

الفصل الحادى والعشرون - نظام المقاطعات :

فى الامكان تجزىء فلسطين تجزئة سياسية اقل شمولاً من التقسيم وذلك بتقسيمها على النحو التبع فى الحكومات التى تسير على نظام الاتحاد الى ولايات ومقاطعات تتمتع كل منها بالحكم الذاتى فيما يتعلق بالمسائل المائنة للهجرة وبيع الاراضى والخدمات الاجتماعية وفى هذه الحالة تكون الدولة المنتدبة فى مقام الحكومة المركزية أو حكومة الاتحاد وتهيمن على العلاقات الخارجية والدفاع والجمارك وما شاكل ذلك .

ونظام المقاطعات هذا جذاب لأول وهلة لانه يحل بحسب الظاهر المشاكل الكبرى الثلاثة وهى مشكلة الاراضى ومشكلة الهجرة ومشكلة الحكم الذاتى غير أن مواطن الضعف فيه ظاهرة جلية فى الدرجة الأولى أن سير أنظمة حكومة الاتحاد يتوقف على وجود مصالح أو تقاليد كافية لتأمين بقاء التوافق بين الحكومة المركزية وبين المقاطعات أما فى فلسطين فسينظر كل من العرب واليهود الى الحكومة المركزية كهينة اجنبية دخيلة . وفى الدرجة الثانية أن العلاقات المالية بين الحكومة المركزية والمقاطعات قد يؤدى الى بعث التنافر القائم حالياً بين العرب واليهود من جديد وذلك فيما يتعلق بكيفية توزيع الوفر الذى قد يحصل فى إيرادات الحكومة المركزية أو بتعيين المبلغ الذى يترتب على كل مقاطعة من المقاطعات أن تدفعه لسد ما قد يقع فى ميزانية الحكومة المركزية من العجز ثم ان فتح باب الهجرة اليهودية على مصراعيه فى المقاطعة اليهودية دون قيد أو شرط قد يؤدى الى لزوم التوسع فيما تنشئه الحكومة المركزية من الخدمات على حساب المقاطعة العربية . وفى الدرجة الثالثة ان واجب المحافظة على القانون والنظام ذلك الواجب الكبير النفقات سيبقى موكولا الى الحكومة المركزية . وفى الدرجة الرابعة ان نظام المقاطعات لا بد له كمشروع التقسيم من أن يسفر عن ابقاء اقلية من كل عنصر فى المنطقة التى سيعيّن عليها العنصر الآخر . وحل هذه المعضلة يتطلب اللجوء الى تدابير جريئة لا يصح التفكير فيها اذا كان ثمة أمل بتوطيد دعائم السلم النهائى فى البلاد .

ومشروع التقسيم يفسح المجال لمثل هذا الأمل بينما أن نظام المقاطعات لا يؤم ذلك . ويمكن أن يقال بالدرجة الأخيرة أن نظام المقاطعات لا يحل مسألة الحكم الذاتى القومى فلن يشعر العرب ولا اليهود بأن أمانهم السياسية قد تحققت لمجرد منحهم الحكم الذاتى فى المقاطعات .

وبالايجاز ان نظام المقاطعات تلازمه جل المصاعب التى تعترض مشروع التقسيم ان لم يكن كلها دون أن تتوفر فيه الفائدة الكبرى المتوفرة فى التقسيم الا وهى احتمال الوصول الى سلم نهائى .

الفصل الثانى والعشرون : مشروع التقسيم

بالرغم من أنه لاينتظر من اللجنة أن تعتمد الى القيام بالتحقيق الاضافى المطول الذى يتطلبه وضع الأسس الضرورية لمشروع التقسيم بأسهاب الا أنه من العيب أن تتقدم بمبدأ التقسيم هذا دون أن تضعه فى قالب جوهرى محسوس اذ من الواجب كما يظهر جلياً أن يقام الدليل على أن فى الامكان وضع خطة تقى بأهم ماتتطلبه الحال .

١ - نظام المعاهدات :

ينبغي إنهاء أجل الانتداب المفروض على فلسطين واستبداله بنظام معاهدات يتفق مع السابقة التي درج عليها في معاهدتي العراق وسوريا .

ويجب وضع انتداب جديد للامكن المقدسة يكفل تحقيق الفايات المحددة في الفقرة (٢) أدناه .

وينبغي أن تعتمد الدولة المنتدبة الى المفاوضة مع حكومة شرق الأردن وممثل عرب فلسطين من جهة ومع الجمعية الصهيونية من الجهة الأخرى لعقد معاهدة تحالف مع كل من الفريقين . وفي هاتين المعاهدتين يعلن عن تشكيل حكومتين مستقلتين ذاتي سيادة خلال أقصر مدة تسمح بها الأحوال - أحدهما دولة عربية تضم شرق الأردن مع ذلك القسم من فلسطين الذي يقع الى الجانبين الشرقي والجنوبي من الحد الذي اقترحنه في الفقرة (٣) أدناه والأخرى دولة يهودية تضم ذلك القسم من فلسطين الذي يقع الى الجانبين الشمالي والغربي من الحد المذكور .

وتتعهد الدولة المنتدبة أن تؤيد الطلب الذي قد تتقدم به أى الحكومتين العربية أو اليهودية للانضمام الى عصبة الأمم .

وتتضمن المعاهدتان ضمانات مشددة لحماية الأقليات في كل من الدولتين ونصوصا تتعلق بما سيشار اليه في الفقرات التالية من الشؤون المالية وغيرها وتلحق بهما قوانين عسكرية تتعلق بإقامة القوى البحرية والعسكرية والجوية والمحافظة على الموانئ والطرق والسكة الحديدية واستعمالها وحماية خط أنابيب الزيت وما شاكل ذلك من الأمور .

٢ - الأماكن المقدسة :

ان تقسيم فلسطين لابد له أن يكون خاضعا للشرط الأساسى التالى وهو : المحافظة على قداسة القدس وبيت لحم وتأمين الوصول اليهما بحرية وطمانينة لمن شاء من كافة أنحاء العالم .

تلك « أمانة مقدسة في عنق المدينة » بأوسع مافى الانتداب من معنى وهى ليست أمانة شعوب فلسطين فحسب بل أمانة الجماهير الوفيرة في البلاد الأخرى التى تنظر الى أحد هذين المكانين أو كليهما معا كمكانين مقدسين .

ولذلك ينبغي وضع صك انتداب جديد بحيث تكون غايته الرئيسية حسن القيام بهذه الأمانة وتخطيط حد لمنطقة خاصة تشمل هذين المكانين المقدسين بحيث تمتد حدودها من نقطة شمال القدس الى نقطة جنوب بيت لحم وإن ييسر لهذه المنطقة أمر الاتصال بالبحر بواسطة ممر يمتد من شمال طريق يافا الرئيسية الى جنوبى السكة الحديدية شاملا مدينتي اللد والرملة ومنتها في يافا .

ان حماية الأماكن المقدسة هى أمانة دائمة فذة في نوعها وغايتها وهى غير واردة في المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم واجتنابا لسوء الفهم يمكن القول بصراحة ان هذه الأمانة لن ينتهى أجلها الا متى رغبت عصبة الأمم والولايات المتحدة في ذلك وأنه في الوقت الذى يكون فيه من واجب القيم على تلك الأمانة العمل على رفاه وترقية

السكان المحليين المختصين فليس فى النية أن يصبح أولئك السكان مع مرور الزمن شعبا يحكم نفسه بنفسه حكما ذاتيا تاما •

ويجب ابقاء الضمانات المتعلقة بالحقوق التى تملكها الجماعات المختلفة فى الأماكن المقدسة وبحرية الوصول الى تلك الأماكن (كما تنص المادة ١٣ من صك الانتداب الحالى) وبمسألة المرور فى منطقة الانتداب وعدم التمييز فى المسائل المالية والاقتصادية وغيرها وفقا لمبادئ نظام الانتداب • ولا تطبق السياسة التى ينطوى عليها تصريح بلفور ولن يكون ثمة مجال للبحث فى حفظ التوازن بين ادعاءات العرب ازاء اليهود أو بالعكس لأن كافة سكان المنطقة سيعاملون على قدم المساواة • وتكون « اللغة الرسمية » الوحيدة لغة الحكومة المنتدبة ويكون المبدأ الأساسى الذى تسير عليه الإدارة إقامة حكم تقويم عادل بغض النظر عن المصالح الطائفية •

ومما يتفق وعواطف المسيحيين فى العالم أجمع جعل هذا الانتداب شاملا أيضا للناصرة وبحر الجليل (بحيرة طبرية) فينبغى أن يعهد للدولة المنتدبة بإدارة الناصرة وأن تخول السلطة التامة للمحافظة على قداسة مياه وشواطئ بحيرة طبرية •

ويجب أن يلقى على عاتق الدولة المنتدبة أيضا عبء المحافظة على الأوقاف الدينية وعلى الأبنية والمقامات والأماكن الواقعة فى أراضى كل من الدولتين العربية واليهودية والمقدسة لدى العرب واليهود • وللقيام بنفقات الحكومة المنتدبة ينبغى أن تمكن تلك الحكومة من الاستحصال على بعض الإيرادات سواء عن طريق فرض رسوم جمركية أو ضرائب مباشرة أخرى سيما على سكان المدن الكبرى الكثيرى العدد والمطردى النمو المعهودة إدارتهم إليها غير أن هذه الإيرادات قد لا تنفى لسد نفقات الإدارة العادية وفى مثل هذه الحالة ترى اللجنة أن البرلمان سيكون على كل حال مستعدا لتخصيص المبالغ اللازمة لسد العجز •

٣ - الحدود :

إن المبدأ الطبيعى الذى ينبغى أن يتبع فى تقسيم فلسطين هو فصل المناطق التى اشترى اليهود الاراضى فيها واستوطنوها عن المناطق التى كل سكانها أو معظمهم من العرب • وهذا المبدأ يشكل أساسا عادلا وعمليا للتقسيم على شرط أن تراعى فيه روح الالتزامات البريطانية وذلك :

١ - بأن يترك مجال معقول ضمن حدود المملكة اليهودية لنمو السكان والاستعمار

٢ - وأن تعطى الدولة العربية تعويضا معقولا لقاء ماتفقده من الأراضى والإيرادات

إن كل اقتراح للتقسيم لن يجدى نفعا إذا لم يتضمن إشارة ولو تقريبية الى كيفية حل المسألة الحيوية التى تلازم الموضوع كله وهى مسألة الحدود • وكحل للمشكلة نقترح فيما يلى خطأ تقريبا للحدود باختيار أنه اقتراح على وعادل معا على أنه ينبغى على كل حال تعيين لجنة حدود لتخطيط الحدود بصورة قطعية •

يبدأ الحد من رأس الناقورة ويسير محاذيا الحدود الشمالية والشرقية الحالية لفلسطين حتى يصل بحيرة طبرية ومن ثم يقطع البحيرة ويتصل بملتقى نهر الاردن بالبحيرة ويسير محاذيا مجرى النهر الى أن يبلغ نقطة تبعد قليلا عن بيسان من جهة الشمال ثم يخترق سهل بيسان ويسير محاذيا الحافة الجنوبية لودى (جزرائيل) ثم

يخترق مرج ابن عامر لغاية نقطة تقع بالقرب من مجدو (تل المتسلم) ومن ثم يخترق سلسلة جبال الكرمل في جوار طريق مجدو (تل المتسلم) وبعد ان يتصل الحد بالسهل الساحلي على هذه الصورة يسير جنوبا محاذيا الحد الشرقي لذلك السهل ثم ينحرف غربا مجتنباً طولكرم الى أن يتصل بمر (القدس - يافا) على مقربة من اللد . وفى جنوب الممر يستمر سيره محاذيا حد السهل الساحلي الى أن يبلغ نقطة تقع على بعد ١٠ كيلو مترات جنوبي رحوبوت ومن ثم ينحرف الى الغرب حتى البحر .

وفيما يلى بعض الملاحظات والتواصى المتعلقة بالحدود المقترحة والمسائل المتفرعة عنها :

١ - لا يمكن أن يرسم حد يفصل العرب بأجمعهم وكافة الأراضى التى يملكونها عن اليهود بأجمعهم وكافة الاراضى التى يملكونها .

٢ - لقد ابتاع اليهود قطعاً وافرة من الأراضى فى سهل غزة وبالعرب من بئر السبع واستحصلوا على حق الخيار بابتياح قطع أخرى فى تلك المنطقة والحدود المقترحة من شأنها أن تحول دون الانتفاع بتلك الأراضى لتوسيع الوطن القومى اليهودى من الجهة الجنوبية ومن الجهة الأخرى ستكون الأراضى اليهودية فى الجليل وبالأخص أراضى منطقة الحولة (التى تهيم فرصة حرية بالذكر للاعمار والاستعمار) داخله ضمن المنطقة اليهودية .

٣ - ان الحدود المقترحة تستلزم ادخال أراضى الجليل الجبلية الواقعة بين صفد وسهل عكا فى المنطقة اليهودية . وهذا القسم من فلسطين هو الجزء الذى احتفظ اليهود بمقام لهم فيه منذ بدء تشمتهم حتى هذا اليوم بدون انقطاع تقريباً ان لم يكن اتصال وعواطف اليهودية العالمية بأجمعها متعلقة كل التعلق بمدينتى صفد وطبرية (المقدستين) ثم ان يهود الجليل كانوا فضلاً عن ذلك يعيشون بسلام ومودة مع جيرانهم العرب حتى الآونة الأخيرة . وقد أظهر فلاحو الجليل خلال سلسلة الاضطرابات التى حصلت فى البلاد أنهم أقل انقياداً للتحريض السياسى من فلاحى منطقتى السامرة واليهودية اللتين تتمركز فيهما روح القومية العربية . ولقد حدث فى مدن طبرية وصفد وحيفا وعكا (المختلطة السكان) احتكاك متفاوت الدرجات منذ نشوب « الاضطرابات » فى العام المنصرم ولذلك فمن أكبر العوامل التى تضمن نجاح مشروع التقسيم فى مراحل الأولى وتساعد بصورة خاصة على تنفيذ الضمانات التى ستضممنها المعاهدات بشأن حماية الاقليات أن توضع هذه المدن الأربع مدة من الزمن تحت ادارة الدولة المنتدبة .

٤ - ان مدينة يافا هى فى جوهرها مدينة عربية ويجب أن تكون جزءاً من الدولة العربية . أما اتصالها بالدولة العربية فلا تلازمه أية صعوبة لأن حق المرور من ممر يافا القدس سيكون مباحاً للجميع . على أن هذا الممر يجب أن يكون له منفذه الخاص الى البحر ولذلك يجب أن تستملك شقة ضيقة من الارض لهذه الغاية وأن تخلى هذه الشقة فى كل من الجانبين الشمالى والجنوبى للمدينة .

٥ - بالرغم من أنه سيكون في إمكان الدولة العربية الاتصال بالبحر المتوسط في كل من يافا وغزة فمن مصلحة التجارة والصناعة العربية أن تكون مدينة حيفا التي تملك المرفأ العميق الوحيد في البلاد في متناول الدول العربية أيضا من أجل الغايات التجارية ولذلك يجب أن تشمل المعاهدة اليهودية على نص يضمن حرية نقل البضائع (في الاستيداع) بين الدولة العربية وحيفا .

وعلى هذه الصورة أيضا يجب أن تشمل المعاهدة العربية على نص يضمن حرية نقل البضائع (في الاستيداع) في السكة الحديدية ما بين الدولة اليهودية والحدود المصرية .

ويسرى هذا المبدأ نفسه على مسألة الاتصال بالبحر الأحمر من أجل الغايات التجارية . فقد يظهر مع مرور الزمن أن استعمال ذلك المنفذ الى الشرق يعود بفائده جزيلة على الصناعة والتجارة العربية واليهودية على السواء وبالنظر لهذا الاحتمال ينبغي أن تترك منطقة خاصة في الجهة الشمالية الشرقية من شاطئ خليج العقبة تحت ادارة الدولة المنتدبة وأن تتضمن المعاهدة العربية نصا يضمن حرية نقل البضائع بين الدولة اليهودية وتلك المنطقة .

ويجب أن تنص المعاهدتان أيضا على توفير مثل هذه التسهيلات لنقل البضائع بين منطقة الانتداب وحيفا وبين الحدود المصرية وخليج العقبة .

٤ - الاعانة المالية بين الدولتين :

ان مقدار مايدفعه الشخص الواحد من اليهود لحزينة فلسطين يفوق ما يدفعه الشخص الواحد من العرب . وذلك مما مكن الحكومة أن تنشئ مصالح عامة للعرب تفوق في مستواها ما كان في امكانها أن تنشئه في غير هذه الحالة وعلى ذلك يكون من نتائج التقسيم ان المنطقة العربية من الجهة الواحدة لن تستفيد فيما بعد من مقدرة المنطقة اليهودية على دفع الضرائب ومن الجهة الاخرى :

١ - يكتسب اليهود حق سيادة جديدة في المنطقة اليهودية

٢ - تكون تلك المنطقة حسب الحدود التي ذكرناها أكبر مساحة من المنطقة الحالية التي تضم أراضي اليهود ومستعمراتهم .

٣ - يتخلص اليهود مما هم ملزمون به الآن من المساعدة على زيادة رفاهية العرب خارج تلك المنطقة . ولذلك يقترح أن تدفع الدولة اليهودية اعانة مالية للدولة العربية عندما يوضع مشروع التقسيم موضع التنفيذ ولقد كان لمثل هذه التسويات المالية العادلة سوابق حديثة العهد عندما تم فصل السند عن بومباي وفصل بورما عن امبراطورية الهند فجزيا على تلك السوابق يجب تعيين لجنة مالية لدرس مقدار هذه الاعانة المالية وتقديم تقرير بذلك .

ويترتب على اللجنة المالية أن تنظر أيضا في كيفية تقسيم ديون فلسطين العامة التي تبلغ الآن نحو أربعة ملايين ونصف مليون جنيه بين الدولتين العربية واليهودية

وفي المسائل المالية الاخرى وأن تعطى قرارها بشأنها وينبغي عليها أيضا أن تعالج مسألة التلغرافات والتلفونات في حالة وقوع التقسيم .

٥ - اعانة الحكومة البريطانية :

ان الاعانة المالية التي ستقدمها الدولة اليهودية للدولة العربية سيكون من شأنها تقويم الاثر المالي في فلسطين . غير أن المشروع يشتمل على ادخال شرقي الأردن في الدولة العربية . وقدرة شرق الأردن على دفع الضرائب محددة جدا وإيراداتها لم تكن كافية لسد مصاريف الادارة فمنذ سنة ١٩٢١ حتى هذا اليوم ما فتئت شرق الأردن تتلقى إعانات مالية من الحكومة البريطانية . وقد بلغ مجموع هذه الإعانات ١٢٥٣٠٠ جنيه إى بمعدل ٧٨٠٠ جنيه في السنة . وقد منحت شرقي الأردن أيضا بعض الإعانات لسد نفقات قوة حدود شرق الأردن واقترضت مبلغ ٦٠٠٠٠ جنيه لمساعدة منكوبى الزلزال وتوزيع البذار على المزارعين .

ويجدر الا يتم التنازل عن الانتداب على شرقي الأردن الا بعد أن يضمن بقدر المستطاع عدم توفر مستوى الادارة فيها بسبب نقص الأموال اللازمة لسد نفقاتها ومن الانصاف أن يطلب الى الأمة البريطانية أن تساهم في هذا المضمار أيضا لتسهيل الوصول الى تسوية . ان دوام الانتداب الحالى لا بد له من أن يحمل الخزينة البريطانية عبئا متكررا مطرد التزايد فاذا كان التقسيم سيؤول الى توطيد السلام فالمبالغ المنفقة في سبيل تنفيذه وتحقيقه ستكون بدون ريب قد انفقت في محلها .

ويقطع النظر عن هذه الاعتبارات نعتقد أن الأمة البريطانية ستوافق على دفع مبلغ كبير مرة واحدة بدلا مما هي ملزمة بدفعه الآن سنويا بغية تنفيذ التزاماتها واستتباب السلام في فلسطين .

وفي حالة تنفيذ مشروع المعاهدة يجب ان يطلب الى البرلمان بأن يوافق على دفع منحة للدولة العربية قدرها مليون جنيه .

٦ - التعريف الجمركية والمرافى :

بما أن كلا من الدولتين العربية واليهودية ستكون دولة مستقلة ذات سيادة فسيعود لكل منهما أمر تقرير التعريف الجمركية في بلادها . وينطبق هذا الأمر على الحكومة المنتدبة أيضا مع مراعاة نصوص الانتداب .

ومن المحتمل أن تتضارب السياستان اللتان ستسير عليهما الدولتان العربية واليهودية في مسألة التعريف الجمركية ولذلك فمن أكبر العوامل التي تخفف من صعوبة الموقف وتضمن مصلحة الفريقين أن يتفق كلاهما على فرض رسوم جمركية واحدة على أكبر عدد ممكن من اصناف البضائع وأن تدمج الحكومة المنتدبة إيراداتها الجمركية مع إيرادات إحدى الدولتين أو كليهما معا اذا كان ذلك ممكنا .

ويجب أن يكون من النقاط الأساسية في نظام المعاهدات المقترح عقد اتفاق تجارى يرمى الى تقرير تعريف جمركية واحدة على أكبر عدد من اصناف البضائع المستوردة وتسهيل تبادل البضائع بالقدر المستطاع بين المناطق الثلاث المختصة .

٧ - الجنسية :

ان جميع الأشخاص القاطنين في منطقة الانتداب (بما فيها حيفا وعكا وصفد وطبريا والمنطقة الخاصة في خليج العقبة ما دامت هذه الأماكن تحت ادارة الحكومة المنتدبة) والذين يعتبرون الآن أشخاصا يتمتعون بالحماية البريطانية يظلون محتفظين بحالتهم الشخصية هذه . وفيما عدا هؤلاء يصبح جميع الفلسطينيين من رعية الدولة التي يقطنون في أراضيها .

٨ - الخطة المدنية :

ويلوح لنا أنه من المحتمل أن تحتاج حكومتا الدولتين العربية واليهودية في حالة وقوع التقسيم الى استخدام قسم كبير من الموظفين العرب واليهود الذين كانوا مستخدمين في ادارة الانتداب السابقة بينما يخفض عدد الموظفين البريطانيين خفضا محسوسا محقق جميع هؤلاء الموظفين بما في ذلك حقهم في الحصول على التقاعد والمكافأة يجب أن تظل مضمونة بكاملها وفقا للمادة ٢٨ من الانتداب الحالي وهذه المسألة ينبغي معالجتها من قبل اللجنة المالية .

٩ - الامتيازات الصناعية :

ان الاتفاقات المعقودة مع حكومة فلسطين بشأن ترقية وحماية الصناعات (كالانفاق المقود مع شركة البوتاس المحدودة) ينبغي في حالة وقوع التقسيم أن تستلمها حكومتا الدولتين العربية واليهودية وأن تقوموا بتنفيذها . ويجب أن تشمل المعاهدات على الضمانات اللازمة بهذا الشأن . كما أن محطة التوليد الكهربائية في جسر المجامع يجب أن تضمن سلامتها على هذا المنوال .

١٠ - تبادل الأراضي والسكان :

إذا أريد أن يكون للتقسيم أثره الفعال في الوصول الى تسوية دائمة فيجب ألا يكون تطبيقه مقتصرًا على رسم حدود وتأسيس دولتين . ومن الواجب أن يشرع آجلا أو عاجلا في تبادل الأراضي وأن يشرع أيضا في تبادل السكان بقدر المستطاع .

ويجب أن تنص المعاهدتان على أنه إذا أراد أحد أفراد العرب ممن يملكون أرضا في الدولة اليهودية أو أحد أفراد اليهود ممن يملكون أرضا في الدولة العربية أن يبيع أرضه وما عليها من الأشجار والمحصولات فتكون حكومة الدولة المختصة ملزمة بشراء تلك الأرض والأشجار والمحصولات بشمن تقررته الحكومة المنتدبة إذا لزم الأمر . وينبغي ضمانه قرض بمبلغ معقول لتلك الغاية إذا استوجبت الضرورة ذلك . أما الناحية السياسية لمشكلة الأراضي فهي أهم شأنا من ذلك وبالنظر لعدم اجراء احصاء للنفوس منذ سنة ١٩٣١ يتعذر تقدير عدد سكان المنطقة العربية واليهودية تقديرا يصح الركون اليه . على أن تقديرا تقريبا جرى لهذا الغرض بين أن المنطقة المخصصة للدولة اليهودية (باستثناء مناطق المدن التي ستبقى تحت ادارة الانتداب مدة من الزمن) يقيم فيها الآن ما يقرب من ٢٣٥٠٠٠ نسمة من العرب في حين أن المنطقة المخصصة للدولة العربية لا يوجد فيها سوى ١٢٥٠٠ نسمة من اليهود تقريبا غير أنه يوجد نحو ١٢٥٠٠ من اليهود في القدس وحيفا مقابل ٨٥٠٠٠ من العرب . ومن

الجلي أن وجود هذه الأقليات هو أعظم العقبات التي تقف في سبيل تنفيذ مشروع التقسيم تنفيذاً مقروناً بالسهولة والنجاح فإذا أريد أن تكون هذه النسوية تسوية نهائية لا شائبة فيها وجب أن تجابه هذه المشكلة بجرأة وأن تعالج بحزم وهى تدعو الى ابداء أقصى حد من الحنكة السياسية من قبل جميع ذوى الشأن . .

واننا نجد سابقة لتبادل السكان فيما تم بين اليونان والأتراك عقب الحرب اليونانية التركية سنة ١٩٢٢ . فقد عقدت الحكومتان اليونانية والتركية ميثاقاً يقضى بنقل الرعايا اليونان الذين ينتمون للمذهب الارثوذكسى وقيمون في تركيا الى بلاد اليونان وينقل الرعايا الأتراك من المسلمين المقيمين في بلاد اليونان الى تركيا على أن يتم هذا النقل جبراً وتحت اشراف عصبة الأمم . وقد كان عدد الذين تناولهم هذا النقل كبيراً اذ أن عدد الذين نقلوا على هذه الصورة لم يقل عن ١٣٠.٠٠٠ ر. ١٣٠ نسمة من اليونان و ٤٠٠.٠٠٠ نسمة تقريباً من الأتراك . غير أن ما بذل من الحزم والنشاط في تنفيذ هذه المهمة أدى الى اتمام عملية الاستبدال بكاملها في نحو ثمانية عشر شهراً من ربيع سنة ١٩٢٣ ولقد كانت النتيجة التى أسفر عنها هذا الاستبدال مبرورة للجرأة التى أبداهـا رجال السياسة من اليونان والأتراك .

ولقد كانت الأقليات من اليونان والأتراك قبل اجراء هذا الاستبدال مصدراً دائماً للتهييج والقلق . أما الآن فقد أصبحت العلاقات القائمة بين اليونان والأتراك على درجة من الود والصداقة لم يسبق لها أن سادت بين البلدين فيما مضى .

وقد حدث عندئذ ان كان في شمال اليونان أرض زراعية فائضة عن الحاجة ميسورة لا سكان الرعايا اليونان الذين نزحوا عن تركيا أو في الامكان تهيتها لذلك الغرض عاجلاً . أما فلسطين فليس فيها مثل تلك الأراضي في الوقت الحاضر .

فهنالك ضمن الحدود المقترحة للدولة اليهودية مجال متسع لاسكان اليهود الذين يقيمون الآن في المنطقة العربية أو من الممكن فسخ هذا المجال لهم في القريب العاجل غير أن المشكلة الكبرى تدور حول العرب الذين يتناولهم النقل والذين يفوق عددهم عدد اليهود كثيراً . فبينما يمكن اسكان البعض من هؤلاء العرب في الأراضي التى يخليها انيهود فلا مندوحة عن ايجاد أرض أوسع كثيراً لا سكانهم جميعها . والمعلومات الميسورة لدينا تحدد بنا الى الأمل بان القيام بمشاريع كبيرة للرى وخزن المياه وتعمير شرق الأردن وبئر السبع ووادي الأردن (الغور) قد يسفر عن اسكان عدد يفوق كثيراً عدد السكان الموجودين الآن في هذه المناطق .

ولذلك ينبغي فحص هذه المناطق وتقدير ما يمكن أن يجرى فيها من مشاريع لارى وال عمران بالسرعة الممكنة . فاذا ظهر بنتيجة هذا الفحص أن في الامكان توفر مساحات واسعة من الأراضي لا سكان العرب المقيمين في المنطقة اليهودية فعندئذ يبدل أقصى ما يمكن من الجهد للوصول الى اتفاق بشأن تبادل الاراضى والسكان . وبالنظر للتناظر القائم الآن بين العنصرين ولما يعود به تضييق مجال الاحتكاك بينهما في المستقبل من الفائدة الجليلة للطرفين يؤمل أن يبدى الزعماء العرب واليهود ما أبداه الأتراك واليونان من الحنكة السياسية السامية وإن يتخذوا قراراً جريئاً كالقرار الذى اتخذته هؤلاء .

ثم ان نفقات القيام بمشروع الرى والعمران المقترح قد تفوق ما ينتظر أن تتحملة الدولة العربية وهنا أيضا سيكون الشعب البريطانى مستعدا لمديد المعونة للوصول الى تسوية فاذا كان فى الامكان وضع اتفاق لنقل الاراضى والسكان نقلا اختياريا أو غير اختيارى فينبغى أن يطلب الى البرلمان الموافقة على منح اعانة لسد نفقات هذا المشروع .

وإذا تم الاتفاق على انهاء أجل الانتداب وعقد المعاهدات على أساس التقسيم فلا بد من أن تكون هناك فترة انتقال قبل أن يوضع النظام الجديد موضع التنفيذ وفى غضون هذه المدة يظل الانتداب الحالى الدستور الذى تسير عليه ادارة فلسطين غير أن التواصى الواردة فى الباب الثانى من التقرير بشأن ما يجب عمله فى ظل الانتداب الحالى قد وضعت على افتراض دوام ذلك الانتداب مدة غير محدودة من الزمن ولا يصح تطبيقها على ما يقع على الحالة من التغيير فيما لو طبق مشروع التقسيم .

وفىما يلى التواصى الموضوعة لدور الانتقال :

١ - الأراضى : يجب اتخاذ التدابير لمنع شراء الأراضى من قبل اليهود فى المنطقة العربية (أى فى المنطقة المقترحة لانشاء الدولة العربية) ول منع شراء الأراضى من قبل العرب فى المنطقة اليهودية (أى المنطقة المقترحة لانشاء الدولة اليهودية) .
ويجب أن تتم تسوية ملكية الأراضى الساحلية الواقعة فى المنطقة اليهودية خلال سنتين .

٢ - المهاجرة : يجب أن تفرض على الهجرة اليهودية قيود اقليمية بدلا من العمل بالحد « السياسى الأعلى » والا يسمح بهجرة اليهود الى المنطقة العربية . وبما أن الهجرة اليهودية المقيدة على هذا الوجه ليس من شأنها أن تؤثر فى المنطقة العربية وبما أن الدولة اليهودية ستصبح فى القريب العاجل مسئولة عن نتائج تلك الهجرة فمن الواجب أن يقر مقدارها على أساس قدرة الاستيعاب الاقتصادية لفلسطين باستثناء المنطقة العربية منها .

٣ - التجارة : يجب أن يفتح باب المفاوضات بدون تأخير بنية التوصل الى تعديل المادة الثامنة عشرة من الانتداب ووضع تجارة فلسطين الخارجية على أساس أعدل من الأساس التى هى عليه الآن .

٤ - المجلس الاستشارى : يجب توسيع المجلس الاستشارى اذا أمكن عن طريق تعيين ممثلين للعرب واليهود فيه أما اذا رفض أى فريق منهم العمل فيبقى المجلس على حالته الحاضرة .

٥ - الحكومة المحلية : يجب اصلاح نظام البلديات والاستعانة على ذلك برأى رجل من أصحاب الخبرة .

٦ - المعارف : ينبغى بذل مجهود جدى لزيادة عدد المدارس العربية واعطاء «المدارس المختلطة» الكائنة فى المنطقة التى ستدار بموجب الانتداب الجديد كل معاونة والنظر فى امكان انشاء جامعة بريطانية لأن هذه المعاهدة قد تلعب دورا هاما بعد التقسيم فى تقريب التوفيق النهائى بين العنصرين .

الفصل الثالث والعشرون - الخاتمة :

بالنظر للموقف الذى وقفه ممثلو العرب واليهود عند أداء الشهادات ترى اللجنة أنه ليس من المحتمل أن يقبل أى فريق منهما لأول وهلة بالاقتراعات المروضة للتوفيق بين مطالبهما المتضاربة فالتقسيم معناه أن كلا من الفريقين لا يمكنه أن ينال كل ما يصبو إليه . وهو يعنى أيضا أن العرب سيضطرون الى الموافقة على أن يخرج من سيادتهم منطقة من البلاد استوطنوها أجلا طويلا وسبق لهم أن بسطوا سلطانهم عليها مدة من الزمن وأن اليهود سيضطرون الى الاكتفاء بأقل من أرض اسرائيل التى سبق لهم أن حكموها ومنوا أنفسهم بحكمها ثانية . غير أنه يلوح أن كلا من الفريقين سيدرك بعد امعان النظر والتفكير . ان فوائد التقسيم تفوق مساوئه . فانه وإن لم يحقق لكل فريق كل ما يتمناه فهو يسهل له نيل ما هو في أشد الحاجة اليه الا وهو الحرية والاطمئنان .

ويمكن تلخيص الفوائد التى يجنيها العرب من مشروع التقسيم على أساس اقتراحاتنا كما يلي :

- ١ - ينال العرب استقلالهم القومى ويصبح فى وسعهم أن يتعاونوا على قدم المساواة مع عرب البلاد المجاورة لتحقيق وحدة العرب ورفقهم .
- ٢ - يزول نهائيا ما يساورهم من الخوف من « اكتساح » اليهود لهم واحتمال خضوعهم فى النهاية للحكم اليهودى .
- ٣ - ثم ان تقييد حدود الوطن القومى اليهودى تقييدا نهائيا ضمن حدود معينة ووضع انتداب جديد لحماية الأماكن المقدسة بضمانة عصبة الأمم سيزيل بصورة خاصة كافة ما يساور البعض من المخاوف بأن تصبح الأماكن المقدسة يوما من الأيام تحت هيمنة اليهود .
- ٤ - ومقابل ما يخسره العرب من البلاد التى يعتبرونها بلادهم تتلقى الدول العربية اعانة مالية من الدول اليهودية . وتنال أيضا بسبب تأخر أحوال شرق الاردن منحة قدرها مليونان جنيه من الخزينة البريطانية واذا تيسر الوصول الى اتفاق لتبادل الأراضى والسكان تعطى الدولة منحة أخرى تستعين بها على تحويل ما يستطيع تحويله من الأراضى غير القابلة للزراعة الى اراض منتجة يستفيد منها الزراع والدولة على السواء .

اما فوائد التقسيم لليهود فيمكن تلخيصها كما يأتى :

- ١ - ان التقسيم يؤمن انشاء الوطن القومى اليهودى وينقذه من احتمال خضوعه فى المستقبل للحكم العربى .
- ٢ - ان التقسيم يمكن اليهود من أن يعتبروا الوطن وطنهم الخاص بأوسع معنى وذلك لأن التقسيم يحوله الى دولة يهودية ويصبح فى وسع رعايا هذه الدولة أن يدخلوا من اليهود العدد الذى يعتقدون هم انفسهم بإمكان استيعابه وبذلك يحققون هدف الصهيونية الرئيسى الا وهو وجود أمة يهودية متمكنة فى فلسطين

تمنح رعاياها نفس الوضع الشخصى الذى تمنحه سائر الأمم فى العالم لرعاياها وبذلك يتخلصون أخيرا من العيش « عيشة الأقلية » .

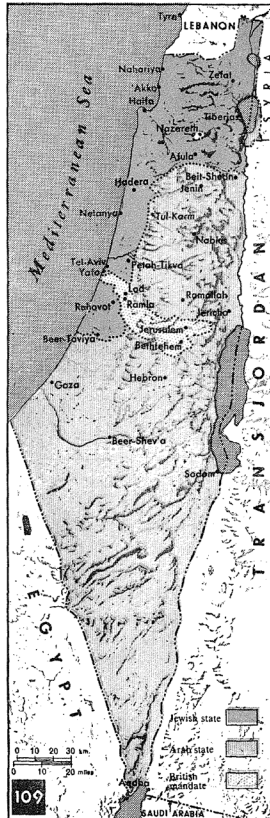
ان التقسيم يفسح مجال الأمل للعرب واليهود معا بنيل نعمة العيش فى ظل السلام الأمر الذى يتعذر توفره فى أى مشروع آخر وهو بدون شك جدير بأن يضحى الفريقان بعض التضحية فى سبيل تحقيقه اذا كان فى الامكان ان يقضى على الخصومة التى بدأت مع الانتداب عن طريق انهاء أجل ذلك الانتداب فهذه الخصومة ليست من الضغائن الطبيعية أو القديمة العهد والعرب لم يكونوا طيلة تاريخهم مجردين من كره اليهود فحسب بل انهم برهنوا على الدوام على أن روح التساهل متصلة فى عروقهم . فاذا أخذنا بعين الاعتبار ما لاحتمال ايجاد ملجأ فى فلسطين من القيمة لآلاف اليهود المضطهدين فهل تكون الحسارة التى يتكبدها العرب من جراء التقسيم على فدايتها فوق ما يستطيع السخاء العربى أن يتحملة ؟ ان أهل البلاد هم ليسوا وحدهم الذين يجب أن يحسب حسابهم فى هذه المسألة وفى غيرها من المسائل الكثيرة المتعلقة بفلسطين . فالمشكلة اليهودية ليست أقل شأنا من المشاكل العديدة الأخرى التى تكرر صفو العلاقات الدولية فى هذه الاوقات العصيبة وتقف حائلا فى سبيل السلام والرفاهية فاذا كان فى امكان العرب أن يساعدوا على حل هذه المشكلة محتملين فى سبيل ذلك بعض التضحية فانهم لا يكسبون بذلك ثناء اليهود فحسب بل ثناء العالم الغربى بأسره .

لقد سبق لرجال السياسة العرب أن رضوا بالتنازل عن فلسطين صغيرة لليهود بشرط أن تكون بقية آسيا حرة . غير أن هذا الشرط لم ينفذ فى ذلك الحين وهما هو الآن على وشك التنفيذ . ففي غضون أقل من ثلاث سنوات تصبح كافة المنطقة العربية الواسعة الواقعة خارج فلسطين بين البحر المتوسط والاقيانوس الهندى مستقلة كما ان القسم الأكبر من فلسطين سيصبح مستقلا أيضا اذا نفذ مشروع التقسيم .

أما فيما يتعلق بالأمة البريطانية فمن المحتم عليها أن تحترم بكل ما فى وسعها من قوة الالتزامات التى أخذتها على عاتقها نحو العرب ونحو اليهود مدفوعة اليها بمقتضيات الحرب فهى لم تقدر صعوبات المهمة التى ألقيت على عاتقها تمام التقدير عندما أدرجت هذه الالتزامات فى صك الانتداب ولقد حاولت التغلب على تلك الصعوبات غير أن الجهود التى بذلتها فى ذلك السبيل لم تكن دائما مقرونة بالتوفيق وقد ازدادت هذه الصعوبات حتى أنه يكاد يتعذر التغلب عليها الآن .

والتقسيم ينطوى على احتمال شق طريق بين هذه الصعوبات والوصول الى حل نهائى لهذه المعضلة من شأنه أن يؤمن حقوق العرب واليهود ويحقق أمانهم ويؤدى الى تنفيذ الالتزامات التى اربطت بها الدولة المنتدبة نحوهم قبل عشرين سنة الى أقصى حد ممكن فى الأحوال السائدة فى الوقت الحاضر .

مشروع التقسيم الذي قدمته
لجنة بيل
سنة ١٩٣٧



بيان سياسة حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة

المرفوع من قبل وزير المستعمرات

الى البرلمان بأمر جلالتة

في شهر يوليو سنة ١٩٣٧

- ١ - لقد نظرت حكومة صاحب الجلالة في بريطانيا العظمى بناء على أمر جلالتة في التقرير الاجماعي الذي رفعته اللجنة الملكية لفلسطين ووجدت انها توافق بصورة عامة على الحجج التي استندت اليها اللجنة والاستنتاجات التي توصلت اليها .
- ٢ - ان حكومة جلالتة الحاضرة والحكومات الأخرى التي سبقتها كانت قد اتخذت منذ قبولها الالتزامات الواردة في الانتداب كما اعترفت به اللجنة اعترافا تاما في بحثها التاريخي عن وجهة النظر التي ينطوي عليها ما قاله صك الانتداب نفسه بأن الالتزامات التي ارتبطت بها حكومة جلالتة نحو العرب ونحو اليهود هي التزامات غير متضاربة مفترضة أن الشعبين سيوفقان بين أمانيهما القومية بفعل الزمن على وجه يمكن من انشاء كتلة سياسية واحدة تديرها حكومة واحدة .
- ٣ - وقد بنت حكومة جلالتة سياستها على هذا الأمل بالرغم مما جابهته من الاختبارات العديدة المثبطة للعزائم خلال السبع عشرة سنة الماضية واغتتمت كل فرصة سنحت لها لانماء روح التعاون بين العرب واليهود وعلى ضوء الاختبار والحجج التي ادلت بها اللجنة رأت حكومة جلالتة نفسها مضطرة الى الاستنتاج بوجود تضارب غير قابل للتوفيق بين أمانى العرب وأمانى اليهود في فلسطين وأن هذه الأمانى لا يمكن تحقيقها بموجب نصوص الانتداب الحالي وأن مشروعا للتقسيم مبنيا على الأسس العامة التي أوصت بها اللجنة يعتبر أحسن وأنجح حل للخروج من هذا المأزق وفي نية حكومة جلالتة أن تشير عن جلالتة باتباع هذه الطريقة .
- ٤ - ولذلك فان حكومة جلالتة تنوى بعد النظر بعين الاعتبار الى الالتزامات الدولية إلترتبة عليها بمقتضى المعاهدات الحالية وميثاق عصبة الأمم ووسائل الموائيق الدولية أن تتخذ التدابير الضرورية والملائمة للحصول على حرية العمل في تنفيذ مشروعات التقسيم ، تأمل كل الأمل بأن يتيسر له نيل أكبر قسط من التأييد من الشعوب المختصة .

٥ - ورشما يوضع مشروع كهذا موضع العمل لا تنوى حكومة جلالاته أن تتخلى عن المسؤولية المترتبة عليها فيما يتعلق بتوطيد السلام والنظام وحسن أداء الحكم فى سائر أنحاء فلسطين وهى توافق بصورة عامة على ماقدمته اللجنة من التواصى فيما يتعلق بالأمن العام • فاذا حدث أن نشبت اضطرابات خطيرة من جديد واتخذت شكلا يتطلب تدخلا عسكريا فإن المندوب السامى سيفوض كافة السلطات المخولة له فى سائر أنحاء البلاد بموجب مرسوم الدفاع عن فلسطين الى القائد العام للقوات العسكرية •

٦ - وفى الوقت الذى يعد فيه شكل مشروع للتقسيم تنوى حكومة جلالاته - كتدبير مؤقت - أن تتخذ فى القريب العاجل الاجراءات اللازمة لمنع معاملات انتقال الاراضى التى من شأنها أن تضر بذلك المشروع ثم انه لما كانت المدة التى صدر بشأنها جدول العمال الحالى تنتهى فى آخر تموز، ولما كان من الواجب الاحتياط للمدة التى تلى ذلك فإن حكومة جلالاته تنوى أن تسمح بدخول عدد من المهاجرين اليهود من كافة الاصناف لا يتجاوز مجموعهم الثمانية آلاف شخص خلال الثمانية الأشهر التى تبتدىء فى آب سنة ١٩٣٧ وتنتهى فى آذار سنة ١٩٣٨ بشرط الا يتجاوز ذلك قدرة البلاد على الاستيعاب •

٧ - ولقد كانت حكومة جلالاته فى تأييدها لحل مشكلة فلسطين على أساس التقسيم متأثرة تأثيرا عميقا بما ينطوى عليه هذا الحل من الفوائد لكل من العرب واليهود فبواسطته ينال العرب استقلالهم القومى ويصبح فى وسعهم أن يتعاونوا مع عرب البلاد المجاورة على قدم المساواة فى سبيل تحقيق وحدة العرب ورفقهم ويتخلصون نهائيا مما يساورهم من الخوف من سيطرة اليهود عليهم ويؤول ما أعربوا عنه من القلق حول مصير الأماكن المقدسة واحتمال وقوعها يوما من الأيام تحت هيمنة اليهود •

وستتلقى الدولة العربية مساعدة مالية وافرة من كل من حكومة جلالاته والدولة اليهودية • ومن جهة أخرى سيؤمن مشروع التقسيم انشاء الوطن القومى اليهودى وينقذه من احتمال خضوعه لحكم العرب فى المستقبل وسيتحول الوطن القومى اليهودى الى دولة يهودية تملك حق الاشراف التام على الهجرة وسيتمتع رعايا تلك الدولة بنفس الوضع الذى يتمتع به رعايا الدول الأخرى ويتخلص اليهود أخيرا من العيش « عيشة الاقليات » وبذلك يتحقق الهدف الأساسى للصهيونية • وبموجب المعاهدتين المقترح عقدهما تكون حقوق الاقليات فى كل من الدولتين مضمونة ضمانا مشددا • وفوق كل ما سبق ذكره ستحل الطمأنينة والأمن محل المخاوف والشكوك وينال الشعبان على حد تعبير اللجنة « نعمة السلام التى لا تقدر بثمن » •

(١٦٧)

قرار المؤتمر الصهيونى العشرين

بشأن مشروع ييل سنة ١٩٣٧

« يعلن المؤتمر أن مشروع التقسيم الذى عرضته اللجنة الملكية غير مقبول .
ويخول المؤتمر اللجنة التنفيذية الدخول فى مفاوضات مع حكومة جلالتها
للتأكد من الشروط الدقيقة التى تقترحها لاقامة دولة يهودية . ولن يكون فى مكنة
اللجنة التنفيذية أو المنظمة الصهيونية ، أن تلزم نفسها بشئ فى مثل هذه المفاوضات،
ويتحتم عليهما فى حالة ظهور مشروع محدد لاقامة الدولة اليهودية ، أن يعرضا هذا
المشروع على مؤتمر صهيونى جديد ، ينتخب لدراسة المشروع واتخاذ القرار بصده » .

عرض كتاب « بريطانيا العظمى وفلسطين »

لهربرت سايد بوثام سنة ١٩٣٧

ويتحدث فى « بريطانيا العظمى وفلسطين » - ١٩٣٧ ، عن سليمان ومعاهداته التى أبرمها مع الفينيقيين • فيؤكد أن سليمان علق أهمية كبرى على المعاهدات التجارية مع صور ، لدرجة جعلته يتخلى عن قسم من منطقة الجليل لقاء ذلك • وقد اعتبر سايدبوثام هذا التفضيل من سليمان لمصلحه فى الجنوب على المنطقة الشمالية السبب الذى أحدث الانقسام بين الملكتين الى « يهوذا » و « اسرائيل » •

ثم انتقل الى القول بأن بيروت هى الخلف العصرى لصور القديمة • وامتدح بادرة اللجنة التى أعطت الجليل للدولة اليهودية ، لأنها جعلتها بذلك « جارة لدولة لبنان الجديد » ، التى ستكون بمثابة الحليف المقرب وربما أصبحت فى المستقبل حقلا للتوسع اليهودى •

وفى الفصول التالية من كتاب «انجلترا وفلسطين» يتابع سايدبوثام استعراضه لتاريخ فلسطين فى ظل الاغريق والرومان والاسلام ، لينتقل الى الحديث عن حملة نابليون بونابرت فى سوريا ، ومنها الى السياسة البريطانية التقليدية حيال تركيا ، فيعتبر هذه الاخيرة مستوحاة من باعثن اثنين تعود جذورهما الى حروب نابليون :

(أ) الحوف الجديد من روسيا •

(ب) التنافس القديم مع فرنسا والذى تركز بالدرجة الاولى على مصر •

ويعترف بأن الدعوة للصهيونية وتشجيعها كجزء من « سياستنا الشرقية » اكتسبت ذلك الاصرار الشديد منذ ١٨٣٧ وفى ظل حكم بالمستون • فلا حاجة بنا الآن لتكرار قصة تلك المحاولات الرامية الى استرجاع ملك بنى اسرائيل ، كما حملت لواءها مختلف الهيئات والشخصيات والحركات الدينية البريطانية آنذاك • بل ان سايدبوثام بالذات يحيل القارئ على كتاب البرت هيامسون الذى نشرته « لجنة فلسطين البريطانية » عام ١٩١٧ بعنوان « المشروعات البريطانية لارجاع ملك اليهود » •

ثم يخصص فصلا للحديث عن المطامع الالمانية فى الشرق • فينصرف الى اهتمام المانيا بالخطوط الحديدية العثمانية خلال الثمانينات ويحيل العلاقة الوثيقة بين السياسة ومد الخطوط الحديدية ، محاولا اكتشاف أسباب النجاح الالمانى فى الحصول على الامتيازات بهذا الشأن والاشارة الى المشروعات البريطانية المتعددة لوصول مرفا الاسكندرون بالبصرة ويعترف بأن وزارة الخارجية البريطانية كانت تضرر التعصب

(*) من كتاب « اسرائيل الكبرى » للدكتور اسعد رزوق

والتحامل الشديدين ضد مصر وكل ما شأنه أن يزيد في قوتها حتى البدء بشق قناة السويس ، فيعطل التحامل المذكور على أساس النفوذ الذي تمتعت به فرنسا في مصر والحسد الذي اشتعل في صدر بريطانيا من روسيا فتحول الى ذلك العناد « في تبني مبدأ السلامة الإقليمية لتركيا خوفا من مقبة استيلاء روسيا على القسطنطينية » (١) .

ومن القصص التي يروها عن أول قنصل بريطاني في مصر إبان الثورة الفرنسية - جورج بالدوين - انه تسلق الاهرام الأكبر في إحدى المناسبات بصحبة نفر من أصدقائه ، لكي يسكب من على قمته الماء الذي تحويه ثلاث زجاجات واحدة من التيمز وأخرى من الكنج وثالثة من النيل . ثم يسارع الى شرب نخب وحدة الانهر الثلاثة وتوسيع التجارة البريطانية عن طريق مصر .

ويتابع استعراضه للمشروعات الاستعمارية اليهودية التي حمل لواها بريطانيا من طراز شافنسبورى والكولونيل جورج غولر وهو لنفوذ والكولونيل كوندور ولورانس أوليفانت . حتى يصل الى تعداد المرتكزات التي قامت عليها « سياستنا الشرقية الجديدة » في العقد الأخير للقرن التاسع عشر وإبان ظهور الحركة الصهيونية . فيذكر من تلك المرتكزات :

(أ) عقد تحالف مع فرنسا لضمان الموقف البريطاني في مصر وإبعاده عن الاحراح :لدبلوماسي الممكن .

(ب) الوصول الى تفاهم مع روسيا أو المانيا بقصد تأمين مركز بريطانيا العسكرى فى مصر والشرق .

(ج) إبرام الاتفاقات حول مستقبل تركيا : بين بريطانيا وفرنسا من جهة وبينها وبين المانيا أو روسيا من جهة ثانية .

(د) بعث القوميات السامية فى الشرق لكي تحل محل تركيا .

(هـ) انشاء اتحاد بين دول البلقان لمنع المانيا من اقامة اتصال برى مع تركيا .

وقد تم ترسيخ هذه المرتكزات عن طريق معاهدات الصداقة الثنائية المتبادلة مع فرنسا وروسيا . واستمرت المحاولات لتدعيم المرتكزين الثالث والرابع الى ما بعد اندلاع الحرب العالمية الاولى ، بينما جاءت حرب البلقان الثانية لتحيط محاولة تحقيق المرتكز الخامس . ولو نجحت حملة الدردنيل اثناء الحرب ، لكان تنفيذه قد تم بصورة أكيدة .

وفي الفصول الأخيرة من كتابه يخلص سايديونام الى استعراض المصالح البريطانية فى فلسطين ، ثم يتناول الاعتراضات التي تثار - وقد اثيرت بالفعل - ضد السياسة الرامية الى اقامة دولة يهودية صهيونية بفلسطين وينتقل الى شرح

(١) يتحدث المؤلف عن سعى المستر بلغور لوضع الخط الحديدي بين برلين وبغداد تحت سيطرة عالية وذلك بعد اقتناع البريطانيين بأن المشروع أصبح في طور التنفيذ الجدى ، سواء شاموا أم أبوا . وقد قامت مساعي بلغور آنذاك بحجة الحول دون احتمال التفضيل بالمعاملة لفضائح أية بلاد أخرى أو رعاياها . غير انها أصرت على ضرورة إبقاء طرف الخط الحديدي المذكور بين بغداد والخليج تحت السيطرة البريطانية . وفقدت بريطانيا فرصتها الأخيرة للمشاركة في المشروع على أساس التساوى بين كل من المانيا وبريطانيا وفرنسا عام ١٩٠٣ .

المبادئ التى يقوم عليها ارجاع اليهود ضمن نطاق التسوية السياسية لمستقبل فلسطين ، وبسط التوقعات المأمولة من جراء قيام دولة يهودية داخل الممتلكات المستقلة للإمبراطورية البريطانية أو فى ظل الضمانات الدولية . ويلحق بالكتاب نصوص المعاهدات «السرية» المتعلقة بتركيا كما نشرتها صحيفة ازفستيا السوفيتية فى الرابع والعشرين من تشرين الثانى (نوفمبر) ١٩١٧ ، وفى الترجمة الصادرة على صفحات المانشستر جارديان آنذاك - (٦ آذار (مارس) ١٩١٧ ؟) .

فهو حين يستعرض المصالح البريطانية فى فلسطين يسارع الى تنبيه القارىء بأن الفصل المذكور قد كتب قبل صدور وعد بلفور وتبنى مبدأ الصهيونية بصورة رسمية . ويأتى على ذكر المصالح التجارية والسياسية والعسكرية للإمبراطورية البريطانية فى الممالك العثمانية . لكنه يركز على المصالح العسكرية التى يملئها بصورة رئيسية الدفاع عن مصر والهند . وعلى المصالح السياسية المرتبطة بها والرامية الى « تسوية مسائل البلدان المتاخمة لكل من مصر والهند بما يضمن مستقبلها ويخفف من اعبائها العسكرية بقدر الامكان » .

أما البلدان المتاخمة التى يعنىها فهى فلسطين والعراق . ثم يسارع الى استحضار الصلة القديمة بين مصر وفلسطين والعراق كمقدمة لاحتياها على الأساس التالى :

كانت بلاد ما بين النهرين مهد الشعب اليهودى ومنفاه اثناء السبى . ومن مصر جاء موسى ، مؤسس الدولة اليهودية . لذلك يكون دولا قدر قد دار دورته الكاملة فيما لودى عند نهاية هذه الحرب ، زوال الإمبراطورية العثمانية من العراق والحاجة الى ضمان حدود يسهل الدفاع عنها فى مصر الى انشاء الدولة اليهودية من جديد بفلسطين .

والسؤال المطروح بالنسبة الى سايدبوثام هو : « الى أى حد يتلام مثل الدولة اليهودية هذا مع مصالح الإمبراطورية البريطانية ؟ » أو ما هى تلك المصالح البريطانية التى تنسجم مع خلق دولة يهودية بفلسطين ؟ وهذه الصيغة الأخيرة للسؤال هى الوسيلة التى تضمن له الابتعاد عن الخوض لتأثير الاعتبارات العاطفية التى يرقى اليها الشك . لكنه يؤكد لنا بأن أقصى أنواع السياسة الواقعية (Real - Politik) وأكثرها نظرفا لا يمكنها تجاهل تلك العواطف والانفعالات والمثل العليا التى تعتبر من أزخم منابع الفعل الانسانى . ولا بد لهذه الأخيرة بالتالى من احتلال مكانتها فى حسابات السياسة البريطانية (١) لذلك يعمد الى تقسيم موضوعه على الشكل التالى :

(أ) الدفاع عن مصر .

(ب) تسوية مشاكل المنطقة الواقعة الى الشرق من نهر الاردن والدفاع عنها .

(١) يقول سايدبوثام فى معرض الحديث عن نفسه وفى الكتاب الثانى حول الموضوع (١٩٣٧) ، حيث يصف علاقته بصهيونية مانشستر ، « مايلى » لم تكن الى أية صلات يهودية على الإطلاق - وقد قامت حتى لارجاع اليهود الى فلسطين على الاسس المصلحية البريطانية بشكل بحت ، وراى تلك الفكرة الوحيدة لمساعدة الحلفاء على النصر فى الحرب » .
لكنه يعترف بأن وايزمان لم تستهوه الحجة بقدر ما استهواه الدليل الذى قدمه سايدبوثام بشخصه على امكان قيام من لاصلة له باليهود على الاطلاق للمناداة بحجج من هذا النوع .

(ج) الحدود العسكرية والتجارية لفلسطين صوب الشمال •

وشدد على الأهمية القصوى لمصر باعتبارها تمثل « سيدة مصالحنا في الشرق » لكن ذلك لا يختلف البتة عن قولنا « فلسطين هي سيدة مصالحنا لأن فلسطين ، الآن وفي كل آن ، هي مفتاح مصر » • والعدو الذي سوف يهاجم قناة السويس على حين غرة وقبل أن يتسنى لنا تعزيز قواتنا ، سوف يهدف إلى اجتياح الصحراء بكاملها من الحدود المصرية - التركية والقناة قبل أن نسترد وعينا من جراء ضربته الأولى • كما يؤكد سايدبوتام آنذاك بأن لا حاجة بالعدو المهاجم إلى عبور القناة تحقيقاً لأهدافه بل يكتفى بتوطيد نفسه على ضفة واحدة للقناة لينطلق من هناك إلى تخريب مواصلاتنا في مصر كلها •

وتحمل هذه التوقعات صاحبها على اقتراح تنظيم الدفاع عن شبه جزيرة سيناء كلها وتخزين السلاح والمعدات الحربية فوق أرضها • لكنه يستدرك التكاليف الباهظة التي يتطلبها هذا الحل الصعب • وتبقى مصر بمثابة عقب أخيل في امبراطورية بريطانية بحرية • كما أنه ليس بإمكان الاستراتيجية البريطانية اعتماد المذهب الانثاني القائل بأن أفضل أنواع الدفاع هو الهجوم - على حد قول سايدبوتام • فما العمل ، إذن ؟

يجيب تلميذ الحرب والناقد العسكري بقونه : « اهل الهندي » • وهو يعني بذلك نعل التماثيل والاجراءات التي اعتمدها البريطانيون في الهند إلى الشرق الأدنى ، وفيما على ما حدث هناك • ويكنسف الحسنتين التاليتين في الامبراطورية الهندية باعتبارهما قد حالتا دون كونها عبئاً عسكرياً ضخماً يتناسب مع حجمها : فهي تتمتع بحدود طبيعية لا مثيل لها ، وهناك نظام الدول الفاصلة أو احابه « *buffer-states* » الذي اقيم على الحدود الشمالية الغربية المعرضة للهجوم • ومثاله على ذلك الحزام الواقى هو افغانستان • ولو حاولنا تطبيق ذلك على دفاعنا عن مصر - يقول سايدبوتام - لا يمكن توسيع الحدود المصرية عن طريق الدونه الفاصلة أو الحائلة هذه • فالحدود الطبيعية الجيدة لا يمكن التوصل إليها بالوسائل المصطنعة ، لكن السياسة البعيدة قد تعتمد إلى بناء دولة فاصلة مثلى أمام مصر • وهكذا تعلمنا التجربة الهندية بصدد الدفاع عن مصر أهمية تلك الدولة التي تلعب بالنسبة لحدودها الدور نفسه الذي لعبته الافغانستان بالنسبة لحدود الهند • ومن المرغوب فيه جداً أن تتكرر إذن تجربتنا السعيدة في الهند على نطاق هذه البقعة الجديدة الفاصلة *The new-cis-indian region* علماً بأن نظام الفواصل والأحزمة الواقية المعمول بها في الهند قد برهن على فعاليته ونجاحه ، رغم النزاعات والنكسات • فما الذي يمنعنا من نقل تلك التجربة إلى سوريا الجنوبية ، حيث لا توجد في الوقت الحاضر أية دولة فاصلة ، و « لا بد من خلفها بصورة مصطنعة ، ولن ينشأ أى شك حول وضعها الدول لكونها صناعية » • ويغلب على سايدبوتام التفاؤل بمستقبل الصناعة الجديدة إذ يتوقع انعدام أسباب الاضطراب والحلاف الذي تشب بين الحين والحين في الهند • ثم ينتقل إلى اعتماد منظار آخر للمسألة ، إذ يجد بريطانيا تنفرد وحدها بين الأمم الأوروية في التمييز بين السياسة الاستعمارية (*Colonial*) والامبريالية (*Imperial*) • فالأولى تعنى حصراً « حكم بلاد يقطنها أناس يرجعون إلى

الأصل نفسه كالشعب المقيم في مقر الحكومة المركزية » . وتكاد تكون غير معروفة في أوروبا . وما تدعوه هذه الأخيرة بالمستعمرات لا يعدو كونه زرع أو معمرات زراعية استيطانية تابعة للمؤسسة المركزية كالفرع أو ممتلكات امبريالية كالهند بينما يؤكد سايدبوثام :

« اننا وحدنا من بين الأمم قد عرفنا كيف نوفق بين الفكرة الافريقية للمستعمرة أو الدولة الابنة التي تكون وليدة للعقلية السائدة في الدولة الأم تحت ظروف مختلفة وبين المثال الروماني لنوحدة السياسية .. فالحكم الامبراطوري مقرونا بالتحوير يعتبر مفارقة في كل مكان ، لكنه من الحقائق البديهية لدينا الى درجة تجعل من النادر ادراك جراءة ذلك التصور وأصالته » .

والغاية التي يرمى اليها سايدبوثام من وراء هذه النظريات والمقارنات هي الوصول الى المطالبة بتوسيع رقعة الحكم البريطاني حتى تشمل سوريا الجنوبية . ولكي يتم التوسيع على أساس النمط الاستعماري الذي شرحه لنا أعلاه يتفق ذهنه الاستراتيجي الحاد على الحيلة التالية : « لا بد من اسكان شعب في الرقعة الجديدة يتمتع بالمرحلة نفسها من التطور السياسي الذي بلغناه » ، كما ان زيادة مساحة تلك الرقعة لن تشكل عبئا علينا ، بل هي كناية عن مصدر جديد من مصادر القوة يضاف الى قوتنا . ثم يؤكد بصورة جازمة أنه حين تصبح فلسطين جزءا من الامبراطورية البريطانية ، فلن يجيء الى استعمارها أولئك الانجليز الذين عمروا كندا وأستراليا بالمعنى الحقيقي . بل يجد سايدبوثام بأن « اليهود وحدهم يمكنهم استعمار فلسطين » ، وهم :

« وحدهم يستطيعون بناء مملكة مستقلة جديدة على البحر الابيض المتوسط ترتبط بهذه البلاد منذ البداية في العمل الامبريالي ، وتكون في آن واحد : وقاية ضد الشرق الغريب ووسيطا بينه وبيننا ، ومدنية تتميز عن مدنيتنا لكنها متشربة بأفكارها السياسية تقف في المرحلة نفسها من التطور السياسي ، وتدشن حياتها انسانية كاملة تكن الوفاء وعرفان الجميل لهذه البلاد باعتبارها الأب الثاني لها » .

بعد استعراض الحجج الاستراتيجية العامة لتبرير قيام دولة فاصلة في سوريا الجنوبية والاستعانة بالتجربة الهندية لضمان نجاحها ، يعود سايدبوثام الى النظر لموضوعه من زاوية مختلفة تتناول هذا البحث بصورة مباشرة . فيوجه نظره الفاحص شطر جغرافية فلسطين وتاريخها ، على ذلك يلقي مزيدا من الضوء الجديد على السياسة التي تتلام مع مصالح بريطانيا على أفضل وجه . فاذا كانت الحجج التي ساقها حتى الآن لخلق دولة فاصلة بفلسطين صادقة صائبة ، يترتب عليه آنذاك « تعيين المبادئ العامة التي يجب أن تملأ عملية رسم الحدود الجديدة » .

وهنا يستعين بالمعلومات والتقسيمات التي أوردها جورج آدم سميث في كتابه المشار اليه آنفا . فيطلق من تقسيمات فلسطين الطبيعية لجهة مصر : السهل الساحلي الفلسطيني ، وسهل شغالة الممتد من يافا حتى الحدود المصرية ومرتفعات اليهودية ، ويعتبر هذه السهول بمثابة الطريق الذي سارت فيه جميع الفتوحات الكبرى من آسيا الى مصر والعكس بالعكس . فيدرك الاهمية القصوى التي كانت مصر تعلقها دائما على امتلاك المعازل الساحلية أو اقامة تحالف معها . ويخص مدينة غزة باعتبارها الموقع

الذى لا غنى عنه للجيش الزاحف من مصر أو صوبها . ثم يرى الخطأ الرئيسى القادح والذى جرى ارتكابه فى تعيين الحدود المصرية التركية الحاضرة فى اعطاء غزة لفلسطين، لكونها « تزود الأتراك بأشهر رأس جسر فى التاريخ » ويكتشف الطرف الآخر للجسر الاستراتيجى عند الجهة الشمالية لوادى عجلون حيث تبدأ تلال السامرة . ثم يعتبر بقاء الساحل الفلسطينى بأيدى الفلسطينيين فى التاريخ القديم السبب الذى حال آنذاك دون وصول اليهود الى البحر .

لذلك يرى سايدبوتام أن تبدأ الدولة اليهودية الجديدة فى ظل امتيازين هائلين لم يمن التاريخ بهما على الأوضاع القديمة : الوصول للبحر والصداقة المتينة مع مصر . وعلى الرغم من تأكيدات بان اهتمام مصر بفلسطين ينتهى عند تلال اليهودية من الوجهة الاستراتيجية الدفاعية فهو لا يرى أى مستقبل للمستعمرة الجديدة طالما بقيت رقعتها محصورة النطاق فى السهل الساحلى والشفالة اليهودية . ويجد نفسه مضطرا - على حد قوله - لتخطى الفكرة المجردة فى الدفاع المصرى . والالتفات الى الاعتبارات التى يملئها الأمل بتشديد ملك عظيم لليهود فى شرقى المتوسط فالإكتفاء بتأمين سلامة مصر العسكرية لا يعنى من الزاوية اليهودية - الصهيونية سوى تكريس الاستمرار المؤلم فى الفصل بين مملكتى يهوذا واسرائيل والبقاء على انقسامهما .

ولا يريد سايدبوتام لبريطانيا ان تظهر بمظهر من يستخدم الروح القومية اليهودية لغاياته الخاصة والانانية ، دون قيامها بالتعويض الجافى على اليهود لقاء خدماتهم فى الدفاع عن مصر . بل يعتبر المشكلة الكبرى التى تواجهه : كيف السبيل الى انشاء دولة تكون بمقام الشعب اليهودى وتستحقه ؟ لذلك يولى مسألة الحدود بالغ اهتمامه ، فينتقل الى الحديث عما يدعوه بالمأساة فى تاريخ مملكة اسرائيل : اذ أخذت حدودها الشمالية تنقلص تدريجيا تحت ضغط سورية المتزايد . والهدف الذى يرمى اليه ليس سوى تبرير ضم الجليل للدولة اليهودية والمستعمرة البريطانية المنشودة . باعتبار الجليل منطقة لا يمكن الاستغناء عنها . أما الحدود الطبيعية للجليل فهى سلسلة جبال لبنان . ومن جهة البحر ، يرى سايدبوتام أن تعيين القسم المتوجب ضمة من الساحل الفينيقى هو مسألة تتعلق بالتفاصيل أكثر منها بالمبادئ السياسية أو العسكرية . كما أن التوسع حتى دمشق له أهمية بالغة من الناحية التجارية ان لم يكن من الناحية السياسية . وامتلاك الجليل لدمشق قد يؤدى الى تحويل تجارتها عن طريق الخط الحديدي الممتد من بيروت ، ويجعل من الجليل المهود الشريان الرئيسى للتجارة بين مناطق الخليج العربى والبحر الأبيض المتوسط . ولا يآلو سايدبوتام جهدا فى استحضار تاريخ الدولة اليهودية القديمة من زاوية الفشل التجارى والسياسى الذى منيت به تلك الدولة ، لكى يعتبر معظم أسباب ذلك الفشل عائدة لكون الدولة المذكورة قد عجزت بصورة دائمة عن توطيد نفسها وترسيخ سيطرتها الى الشمال كما أنه . ينظر الى مشروع الخط الحديدي بين حيفا والخليج العربى كبديل بريطانى لمشروع الخط الالمانى بين برلين وبغداد . ولذلك يعتبر « فلسطين » التى يريد بها تبدى اهتمامها العميق والشديد بدمشق . وينتقل الى تعيين الحدود الشرقية اذ لا تقل أهمية عن زميلتها الشمالية . فتحضره مسألة دخول العبرانيين الى ارض كنعان من الجهة الجنوبية الشرقية بعد ترحالهم وتجوهم الطويل فى

صحرا التيه بسيناء . لكن فلسطين الجديدة لايمكنها الاكتفاء بأرض جلعاد وحدها ، بل تحدوها الرغبة للاستيلاء على كل ما تستطيعه من البلاد الواقعة بين نهر الاردن والصحراء فى سورية الشرقية وربما وجدت الدولة اليهودية العتيدة عزاءها ، لكون دمشق بعيدة عن متناولها ، فى الحصول على منطقة حوران والمواضر التابعة لها . فقد شكلت هذه المنطقة أيام الرومان حزام أمن وقائى ضد الاجتياح الخارجى ولايمكن المبالغة فى أهمية شرقى الاردن لمستقبل الدولة اليهودية مهما جرى الامعان فى التشديد على ذلك . اذ يعرف سايدبوثام أن الخط الحديدي بين دمشق والعقبة يمر عبرها وينقل الحجاج الى مكة . ومهما يحدث من تطورات فى تلك المنطقة ، فلا بد من المحافظة على حرية التبادل التجارى بين فلسطين وعبر الصحراء نحو بلاد ما بين النهرين . ولا يمكن تركها بالتالى تحت سيطرة أجنبية .

ويصل فى نهاية المطاف الى الطرف الجنوبي الاقصى عند خليج العقبة فينبه الى خطر تحويل الخليج لقاعدة بحرية عدوانية تعج بالغواصات ، مما قد يؤدى الى تهديد السيطرة السياسية بفلسطين ويستدعى بالضرورة ضمها الى فلسطين أو انشاء محطة بحرية امريالية تفى بالمتطلبات وتؤمن السلامة .

الى جناب النبل مالكولم ماكدونالد عضو مجلس العموم ووزير المستعمرات لجلالته (*)

مقدمة لتقرير لجنة التقسيم « وودهد »

وخلاصة عن التقرير نفسه

١ - لقد تم تعييننا في شهر آذار الماضي من قبل سلفكم جناب النبل و . ج . ١٠ أ . أورمسبي غور (وهو الآن اللورد هارليك) وكانت شروط اختصاصنا التي نشرت في الكتاب الأبيض (رقم ٥٦٣٤) بتاريخ ٤ كانون الثاني سنة ١٩٣٨ كما يلي :

بعد النظر بعين الاعتبار الى مشروع التقسيم المبينة تفصيله في الفصل الثالث من تقرير اللجنة الملكية ومع تخويلنا ملء الحرية في اقتراح تعديلات لذلك المشروع بما في ذلك تغيير المناطق الموصى بابقائها تحت الانتداب .

وبعد النظر بعين الاعتبار في أية بيانات تتقدم بها الجماعات في فلسطين وشرق الاردن ، لقد عهد الينا :

١ - ان نوصي بحدود فاصلة بين المنطقتين العربية واليهودية المقترحتين وحدود المناطق الخاصة الواجب الاحتفاظ بها بصورة دائمة أو مؤقتة تحت الانتداب البريطاني على أن يكون من شأن تلك الحدود :

(أ) ان تنطوي على أمل معقول في أن تنشأ في النهاية دولة عربية ودولة يهودية تستطيع كل منهما أن تسد نفقاتها بذاتها مع توفر أسباب الطمأنينة الوافية .

(ب) والا تستوجب الا ادخال اقل عدد ممكن من العرب والمشاريع العربية في المنظمة اليهودية والعكس بالعكس .

(ج) وأن تمكن حكومة جلالته من تحمل تبعات الانتداب التي أوصت اللجنة الملكية في تقريرها بوجوب اضطلاعها بها بما في ذلك الالتزامات التي تفرضها المادة ٢٨ من صك الانتداب فيما يتعلق بالأماكن المقدسة .

٢ - أن نبحث في المسائل الاقتصادية والمالية التي بنطوى عليها التقسيم مما يترتب اتخاذ قرارات بشأنها وأن تقدم تقريراً بذلك على أن يشتمل بحثنا وتقريرنا المشار اليهما على :

(*) من كتاب « وثائق القضية الفلسطينية » اصدار جامعة الدول العربية

(أ) بيان ما يصيب كل منطقة من هذه المناطق من موجودات فلسطين العامة وديونها العامة وسائر الالتزامات المالية التي تحملتها ادارة فلسطين بصورة مشروعة أثناء مدة الانتداب المشار اليها في المادة الثامنة والعشرين من صك الانتداب بالقدر الذى يكون فيه ذلك ضروريا .

(ب) الوسائل التى تؤمن احترام الالتزامات المالية المشار اليها آنفا احتراماً كلياً وفقاً للمادة الثامنة والعشرين من صك الانتداب .

(ج) ادارة مصالح سكك الحديد والمرافىء والبريد والبرق والتليفون .

(د) التدابير المتعلقة بالنقد .

(هـ) إدارة الممارك والتعريفات الجمركية .

(و) المسائل المتعلقة بميزانيات مختلف الادارات التى ستشكل فى المناطق .

(ز) المحافظة على حقوق موظفى الحكومة وفقاً لاحكام المادة الثامنة والعشرين من صك الانتداب .

(ح) معالجة الامتيازات الصناعية وغيرها من الامتيازات .

(ط) امكان اجراء تبادل اختيارى فى الاراضى والسكان واحتمال ايجاد متسع آخر للاستيطان عن طريق تحسين الاراضى وعمرانها وذلك سدا لاحتياجات الأشخاص الذين يرغبون فى الانتقال من منطقة الى أخرى .

(ى) وضع ضمانات وافية لحقوق الاقليات الدينية والعنصرية فى كل من المنطقتين المخصصتين للعرب واليهود بما فى ذلك حماية الحقوق الدينية والإملاك .

لم نعقد أى اجتماع لسماع الشهادات قبل مغادرتنا لندن فى اليوم الحادى والعشرين من شهر نيسان لأننا كنا حريصين على ارجاء أخذ الشهادات التى تنهى لنا الفرص للحصول شخصياً على بعض المعلومات عن فلسطين وللسبب نفسه لم نعقد جلستنا الأولى الا بعد مرور بضعة أسابيع على اليوم السابع والعشرين من شهر نيسان وهو اليوم الذى وصلنا فيه الى القدس .

ولقد تمكنا خلال هذه المدة من زيارة مختلف أنحاء البلاد ومن تكوين فكرة عامة عن طبيعتها الأمر الذى عاد علينا بأجل الفوائد فى أعمالنا التى تلت ذلك .

وقد رأينا فى الواقع أن نوع التحقيق الذى سنقوم به يحتم علينا أن نطلع بأنفسنا على أحوال البلاد أتم اطلاع تبينه لنا المدة الميسورة لنا - ولذلك قمنا بطوافنا أنحاء فلسطين وشرق الأردن خلال شهر آيار والقسم الأول من شهر حزيران - وقد أثبتنا الرحلات التى قمنا بها فى الخريطة رقم ٢ .

٢ - لقد قضينا فى شرق الأردن تسعة أيام تمكنا خلالها من تكوين فكرة عامة عن القسم الأكبر فى المنطقة الزراعية فى تلك البلاد ونود أن نفتح هذه الفرصة للاعراب عن عظيم تقديرنا للحفاوة التى لقيناها من صاحب السمو الأمير

عبد الله ومن حكومة شرق الأردن وللإعتراف بجميل المعتمد البريطاني اللفنتنت كولونيل السير هنري كوكس للترتيبات الفائقة التي أجراها لرحلاتنا اذ مكنتنا من مشاهدة القسم الأعظم من البلاد خلال المدة القصيرة الميسورة لنا .

٤ - ولدى وصولنا الى القدس اتخذنا الترتيبات اللازمة لنشر بلاغ أعلننا فيه أن الأشخاص الذين يودون الحضور أمامنا يملكون مطلق الحرية في أداء شهاداتهم بصورة علنية . على أننا لم نتسلم في الواقع الا طلبين اثنين أعرب فيهما مقدماهما عن رغبتهما في أداء الشهادة بصورة علنية . وقد عقدنا في القدس خمسا وخمسين جلسة لسماع الشهادات وكان عدد الجلسات العلنية منها اثنتين فقط إما الجلسات الأخرى فكانت سرية .

ولدى عودتنا الى لندن عقدنا تسع جلسات كانت كلها سرية . ولم يتقدم أي شاهد من العرب لتأدية الشهادة أمامنا .

٥ - لقد غادرتنا فلسطين في اليوم الثالث من شهر آب عن طريق حيفا وتريستا واستأنفنا عقد جلسائنا في لندن في اليوم الخامس عشر من ذلك الشهر . وقد استمرت أعمال العنف في فلسطين بعد سفرنا منها وازدادت شدة عن ذي قبل ولم يفت عن أذهاننا قط أننا سنكون حريين بأشد اللوم اذا أسفر أي تأخير أو إهمال منا عن إطالة حالة الشك وعدم الاستقرار السائدة الآن في فلسطين دون مبرر . وقد أعلمتمونا أنتم أيضا ان حكومة جلالته حريصة جد الحرص على تسلم تقريرنا في أقرب وقت ممكن . ولذلك قررنا أنه من المستطاع اجتناب التأخير والإهمال اذا أرجأنا درس بعض المسائل المتعلقة بموضوع تحقيقائنا الى وقت آخر . فهناك عدد من المسائل رأينا أن درسنا لها في هذه المرحلة لا يسفر عن أية فائدة وذلك اما لأن هذه الدرس ينطوي على تأخير لا مبرر له دون أن يؤثر في القرارات الأساسية التي أدرجناها في تقريرنا أو لأن درسها بصورة مفصلة لا يمكن الشروع فيه قبل تقرير الأسس الرئيسية لمشروع تقسيم معين . والمسائل التي أرجأنا بحثها الى وقت آخر تشتمل على النقاط التالية التي أشير إليها خصيصا في القسم الثاني من شروط اختصاصنا .

(أ) تعيين نصيب كل منطقة من المناطق من الموجودات العامة .

(ب) الترتيبات المتعلقة بالنقد .

(ج) المحافظة على حقوق موظفي الحكومة .

خلاصة تقرير اللجنة :

نرى لزاما علينا أن نبسط الغايات التي ترمى اليها شروط اختصاصنا حسب رأينا كيما نوضح الشكل الذي سنقدم فيه استنتاجاتنا . فالصلاحيات المخولة لنا تقضى علينا أولا أن نوصى بحدود الدولتين العربية واليهودية ومناطق الانتداب المقترح انشاؤها بحيث تتوفر في تلك الحدود بعض الشروط وثانيا أن نقوم بدراسة الشئون الاقتصادية والمالية التي ينطوى عليها التقسيم وإن تقدم تقريراً بذلك . ولقد ذكر صراحة في الكتاب الذي أرسله سلفكم الى المندوب السامي بتاريخ ٢٣ كانون الأول سنة ١٩٣٧ بشأن شروط اختصاصنا أن المهام المنوطة بنا « في العمل كلجنة فنية أى الاختصار على تعيين الحقائق والنظر مفصلا في امكان تطبيق أى مشروع من مشاريع التقسيم وكذلك » تقديم اقتراحات لمشروع مفصل للتقسيم الى حكومة جلالة » وقد ورد في الكتاب المذكور بعد تعيين شروط اختصاصنا ان حكومة جلالة هي التي تقرر ما اذا كان مشروع التقسيم الذي سنعرضه كنتيجة لأبحاثنا عادلا وعمليا على أنه لم يطلب اليها أن تقدم تقريراً في عدالة التقسيم أو امكان تطبيقه بصورة عامة . وقد ذهب معظمنا في تأويل التعليمات كما يلي :

١ - ان حكومة جلالة ترغب في أن تقدم لها على كل حال أفضل مشروع للتقسيم نستطيع تقديمه واذا رأينا أن ذلك المشروع لا تتوفر فيه بعض الشروط أو أنه غير عملي فهي تريد منا أن نقول ذلك وأن نبين الأسباب التي تدعونا الى ذلك الرأي .

٢ - انه لا يطلب منا وليس من حقنا أن نناقش مبدأ التقسيم بصورة عامة من حيث كونه مطابقا للعدالة أو الضمير ذلك أننا عينا كهيئة فنية ونرى أن خير ما تقدمه من المساعدة لحكومة جلالة هو أن نعين بالأا تتأثر آراؤنا في المسائل الفنية بأية آراء تكون قد كونها كأفراد بشأن المبدأ الذي ينطوى عليه التقسيم .

ثم اننا نود أن نبين بتأكيد أن مسألة « قابلية التطبيق » هي مسألة تحتاج الى أخذ ورد ولا يمكن الاعراب عن رأى نهائى فيها دون أن تؤخذ بعين الاعتبار مسائل أخرى كالتنائج التي تنشأ عن رفض التقسيم وعدالة الحلول التي قد تقدم بدلا منه وقابليتها للتطبيق وقد أخرجت هذه المسائل من نطاق اختصاصنا .

لقد أتينا في الفصل الحادى عشر والرابع عشر تحت عنوان المشروع (ج) على وصف أفضل مشروع للتقسيم تمكنا من استنباطه . وسنلخص الآن في عناوين مختلفة النقاط الرئيسية التي نرى لزاما على حكومة جلالة أن تنظر اليها بعين الاعتبار لدى تقريرها فيما اذا كان هذا المشروع عادلا وعمليا أم لا وسنبين آراءنا بشأن كل نقطة من تلك النقاط .

حجم الدولة اليهودية :

لقد أعربت لجنة الانتدابات الدائمة عن الرأى التالى في تقريرها الذي رفعته الى مجلس عصبة الأمم في دورته الثانية والثلاثين غير الاعتيادية .

« ولذلك يشترط في أي حل كيما يكون مقبولا ألا يؤدي الى حرمان العرب الا من أقل عدد ممكن من الأمكنة التي يعلقون عليها أهمية خاصة اما لوجود منازلهم الحالية فيها او لدواع دينية ويشترط فيه أيضا أن تكون المناطق المخصصة لليهود متسعة وخصبة وملأمة للمواصلات البحرية والبرية الى درجة يتسنى معها تحسين تلك المناطق تحسينا اقتصاديا واسع النطاق وجعلها بالتالي قابلة للاستيطان المحتشد السريع » .

وتدل الحقائق التي أتينا عليها في تقريرنا على أن هذه الغايات لا يمكن التوفيق بينها فإذا كان المراد أن ينتزع من العرب أقل عدد ممكن من منازلهم وأن تشتمل الدولة اليهودية على أصغر عدد ممكن من العرب وحسب ما جاء في شرط اختصاصنا فان الدولة اليهودية لا يمكن أن تكون دولة كبيرة ولا يمكنها أن تشتمل على مناطق قابلة للتحسين والاستيطان بالمعنى الذي رمت اليه لجنة الانتداب الدائمة فهل يجعل هذا الأمر وحده مشروع التقسيم الذي اقترعناه غير قابل للتطبيق ؟ واننا لا نرى هذا الرأي مادام في الامكان تهينة السبيل لاستمرار هجرة خاضعة للمراقبة الى معظم المناطق التي تقترح الاحتفاظ بها تحت الانتداب البريطاني وتحسين تلك المناطق بغية افساح المجال لاستيطان اليهود فيها استيطاناً خاضعاً للرقابة أيضا . ولكن هذا الأمر يتطلب ايراد مصروفات وافرة من الخزينة العامة لتحسين المناطق المنتدب عليها وانشاء الخدمات الأخرى فيها وهذه المصروفات (ونقترح ألا تتجاوز مليون جنيه للخدمات غير المتكررة ومبلغا لا يزيد عن ٧٥٠٠٠ جنيه سنويا للخدمات المتكررة لمدة عشر سنوات فقط) لا يمكن الحصول عليها الا من حكومة المملكة المتحدة ذلك ان حكومة المناطق المنتدب عليها ستكون على كل حال عاجزة عن موازنة ميزانيتها وسنبحث في تأثير هذا الأمر فيما يلي باعتباراه جانبا من المشكلة المالية العامة التي ينطوي عليها التقسيم .

اما حجم الدولة اليهودية المقترحة من حيث كونه عاملا يتوقف عليه أمر الأسواق الأهلية المقترحة لأصحاب المصانع من اليهود فسنبحث فيه على حدة .

موقف العرب واليهود :

لقد ذكرنا فيما سبق أن السكان العرب في فلسطين سيقفون كما نعتقد موقف عداء مستحكم من التقسيم مهما كان شكله واننا موقنون ان المشروع الذي أوصت به اللجنة الملكية من شأنه أن يؤدي الى نشوب ثورة عامة لا يمكن اخمادها الا باجراءات عنيفة طويلة الأمد . ولكن لا ندري ماذا يكون موقف العرب من المشروع (ج) فقد كان من رأى أحد الشهود الرسميين الذين استطلعنا آراءهم بشأن المشروع (ج) قبيل مغادرتنا فلسطين في أوائل شهر آب ان العرب سيقاومون بالصف كل مشروع للتقسيم مهما كان شكله ولم يكن في وسع أحد من هؤلاء ان يقول ان العرب سيقبلون بالمشروع بهدوء وطيبة خاطر . وقد أدى هؤلاء الشهود شهادتهم في جلسات سرية على

شكل لا يستحسن معه أن ننقل مقتبسات موجزة من آرائهم ولكن الفكرة العامة التي انطبعت في أذهاننا من شهادة الأشخاص الذين استطلعنا آراءهم بشأن المشروع (ج) كانت أن بعض الشهود على الأقل لا يستبعدون إمكان التسوية على هذا الأساس في حين أنه لم يكن من بينهم من يتفاد بالحير بيد أننا موقنون أنه لو عدل في استشارة هؤلاء الأشخاص اليوم لرأيهم أشد تشاؤماً من ذي قبل . ومن سوء الحظ أنه لم يواجهن أحد من العرب ليطلعنا على وجهة النظر العربية بهذا الشأن . ونحن نرى أن أحكم استنتاج يمكن أن يتوصل إليه بهذا الصدد هو أنه تستحيل معرفة موقف العرب ازاء المشروع (ج) قبل أن تنشر تفاصيله على الرغم من أن هذا المشروع يكلفهم تضحيات تقل كثيراً عن التضحيات التي يقتضيها المشروعان الآخران اللذان تناولناهما بالبحث .

تتضمن مقررات المؤتمر الصهيوني العشرين المنعقد في زيوريخ في شهر آب سنة ١٩٣٧ على المقررات التالية :

« ان المؤتمر يرفض ما أكدته اللجنة الملكية لفلسطين من ثبوت عدم قابلية الانتداب للتطبيق ويطلب انجازه كما يطلب الى اللجنة التنفيذية أن تقاوم كل تجاوز يقع على حقوق الشعب اليهودي المضمونة دولياً بواسطة وعد بلفور وصك الانتداب .

ويصرح المؤتمر بأن مشروع التقسيم الذي عرضته اللجنة الملكية لا يمكن قبوله .

ويخول المؤتمر اللجنة التنفيذية صلاحية الدخول في مفاوضات للتأكد من حقيقة الشروط التي تفرضها حكومة جلانته بشأن الدولة اليهودية المقترحة انشاؤها .

ولا يجوز للجنة التنفيذية لدى قيامها بهذه المفاوضات ان تربط نفسها أو تربط الجمعية الصهيونية بشيء ولكن اذا أسفرت المفاوضات عن مشروع معين لانشاء دولة يهودية وجب عرض هذا المشروع على مؤتمر ينتخب من جديد لاتخاذ قرار بشأنه » .

وقد الحت علينا الوكالة اليهودية أكثر من مرة بوجوب اطلاعها على ما يدور بخلدنا لتضمن بذلك أن توصي المؤتمر الصهيوني بقبول مشروع التقسيم الذي قد تتقدم به اذا كان مما يمكنها قبوله . وقالت في معرض البحث ان عبارة « بعد التشاور مع الجماعات المحلية » . الواردة في رسالة سلفكم تشير الى ان حكومة جلانته كانت ترمي الى تلك الغاية . ولكننا لم نستطع قبول هذا الرأي . فلو كان في الامكان التشاور مع ممثلين للعرب واليهود معا على أمل الوصول الى مشروع يحتمل أن يرضى به الفريقان لأمكن اعتبار التشاور الذي طلبته الوكالة اليهودية أمراً مرغوباً فيه . ولكن ذلك كان مستحيلاً في تلك الظروف ولذلك رأينا أن التشاور على الوجه الذي ترغب فيه الوكالة اليهودية سيكون ضرره أكثر من نفعه . فقصرنا تشاورنا معها على توجيه توجيه الأسئلة اليها لاستطلاع رأيها شفوياً وتحريراً في أي شأن من الشئون التي اعتبرنا أن رأيها فيها قد يساعدنا في مهمتنا على أن هذه الشئون لم تتناول المقترحات المفصلة التي يشملها المشروع (ب) أو المشروع (ج) فيما يتعلق بحدود المناطق المختلفة أو بتحسين المناطق التي سيحتفظ بها تحت الانتداب بغية فسخ المجال لاستيطان اليهود فيها . ولقد قيل لنا في معرض اللجنة ان اليهود لن يقبلوا بأي مشروع يمكنهم من انشاء دولة لا تفي بحاجاتهم ولا سيما اذا كانت تلك الدولة لا تشمل حيفا والجليل وقسما من القدس ولكنه يلوح لنا

أن قرارهم النهائي بهذا الصدد لا بد من أن يتوقف على ما قد تعرضه حكومة جلالتهم عليهم كبدل من التقسيم في حالة رفضهم للتقسيم ويبدو لاكثرنا أن ابداء الرأي حول قرارهم النهائي المحتمل يكون سابقا لأوانه قبل أن تعرف ماهية ذلك البدل بيد أنه ليس من السهل علينا أن نبين كيف يمكن اعتبار انشاء دولة قائمة بنفسها في المنطقة العربية أو المنطقة اليهودية أمرا قابلا للتطبيق سواء من الوجهة الادارية أو السياسية اذا كانت الجماعة المختصة ستفرض قبول الاستقلال المعروض عليها وفقا لهذه الشروط .

الاقلية العربية في الدولة اليهودية :

لقد افترضت اللجنة الملكية ان الوسائل اللازمة ستتخذ لنقل معظم السكان العرب الموجودين في الدولة اليهودية نقلا اجباريا اذا اقتضى الامر وبموجب مشروع توافق عليه كلتا الدولتين . ولكن سلفكم بين في كتابه المؤرخ في ٢٣ كانون الاول سنة ١٩٣٧ ان حكومة جلالتهم لم توافق على اقتراح النقل الاجباري وقد رأينا نحن انسه يستحيل علينا أن نفترض أن مشكلة الأقلية يمكن حلها بنقل السكان نقلا اختياريًا وان حرجة الموقف التي يسفر عنها ذلك الأمر هي السبب الأكبر في حملنا على رفض مشروع اللجنة الملكية الذي يكاد يكون بموجبه عدد العرب الذين يقطنون اراضي الدولة اليهودية مساويا لعدد اليهود فيها . غير أنه قد يقال اذا كان من الخطأ من حيث المبدأ وضع نحو من ٣٠٠.٠٠٠ عربي ضد ارادتهم تحت سيطرة اليهود السياسية حسب مشروع اللجنة الملكية فكيف يكون صوابا وضع ٥٠.٠٠٠ عربي على هذه الصورة بمقتضى المشروع (ج) ؟ انه لمن الصعوبة بمكان كبير تقدير الناحية الادبية لهذه المسألة فلو توبع الجدل فيها الى آخر حدود المنطق لقضت هذه الحجة على التقسيم بالمرّة اذ يستحيل تخطيط حدود من شأنها ألا تدخل أحدا من العرب في الدولة ولكن مما لا يمكن تصوّره أن اللجنة الملكية لدى تجنيدها التقسيم أو أن حكومة جلالتهم لدى قبولها به كافضل حل يرجى لهذه المشكلة اعتبرت هذه الحقيقة في نفسها كافية للقضاء على أي مشروع للتقسيم . وشروط اختصاصنا تنطوي في الواقع على أن حكومة جلالتهم كانت قابلة بادخال عدد من العرب في الدولة اليهودية وعدد من اليهود في الدولة العربية وان كانت تود أن يكون هذا العدد أقل ما يمكن في كلتا الحالتين . ولذلك يلوح انه من المسلم به أن هذه المسألة هي مسألة أخذ ورد أكثر منها مسألة مبدأ ولذلك اذا نظرنا الى المواقف من هذه الناحية نرى أنه ليس ثمة من داع يبرر لنا رفض المشروع (ج) لكونه يحتم اشتغال الدولة اليهودية على ٥٠.٠٠٠ نسمة من العرب .

الدفاع :

ان الدولة اليهودية حسب المشروع (ج) على الرغم من صغرها تؤلف مجموعة متراسة يسهل الدفاع عنها كاحسن ما تكون عليه أية دولة يسفر عنها تقسيم فلسطين ولكن السلطات العسكرية قد أقتعتنا بأنه لا يوجد غربي نهر الاردن حد يصلح لأن يكون خطا عسكريا مرضيا اذا اخذت أساليب الحروب الحديثة بعين الاعتبار فجعل ما يمكن عمله بمقتضى أي مشروع للتقسيم هو تعيين خط يمكن الدفاع عنه عسكريا ضد غارات الأشخاص المسلحين بالبنادق والمدافع الرشاشة ولا يمكن اعتبار الحد

المرسوم في المشروع (ج) صالحا لضمان السلامة الكافية للمناطق المقترحة إلا من وجهة النظر هذه . والضمانة الحقيقية الوحيدة لاي جزء مقتطع من فلسطين هي أن يعيش مع الجزء المجاور له بسلام وصداقة وقد كنا في بدء عهدنا بالتحقيق نعلق آملا معقولا على امكن وضع مشروع للتقسيم يؤدي الى هذه النتيجة ولكن الحوادث التي جرت في الأشهر الأخيرة لا بد أن يحسب حسابها لدى تقدير العواقب التي يحتمل أن يسفر عنها تنفيذ أى مشروع من مشاريع التقسيم بصورة فعلية .

الادارة :

من البديهيات المسلم بها التي لا تحتاج الى جدل أن المصالح التي يمكن تقسيمها تقسيما تاما كالمعارف مثلا ستقل الفائدة منها بعد التقسيم بالنسبة للأموال التي تنفق عليها كما ان مصالح المواصلات التي تؤمن الاتصال بين المناطق الناتجة عن التقسيم او داخل تلك المناطق كالسكك الحديدية والبريد والبرق ستكون بمجموعها أقل كفاية وأكثر نفقة من ذي قبل . أما ما يتعلق بالحرية الشخصية للتنقل بين المناطق المختلفة فلا مفر من فرض بعض القيود على الأشخاص الذين يعتبرون الآن فلسطينيين الجنسية حتى ولو عمل بالشروط التي اوصينا بها في الفصل الرابع عشر كما أن مقدار الازعاج والنفقة مما سيتحمله الفرد والدولة في سبيل مراقبة ذلك على أى شكل من الاشكال يكون كبيرا . وأخيرا سيكون قيام الدولتين العربية واليهودية كحاجز بين منطقة القدس الخاصة والمنطقتين الأخريتين من الأراضي المنتدب عليها مصدرا لل صعوبات الادارية ولكن هذه الصعوبات ليست مما لا يمكن تذليله ولا يمكن اعتبارها بحد ذاتها كافية لجعل المشروع (ج) غير عملي .

المالية :

أما مسألة المالية فهي من المصاعب الرئيسية الكبرى . وقد أدى بنا البحث في الفصل الثامن عشر الى أنه يستحيل انشاء دولة عربية تكون قادرة على سد نفقاتها بذاتها مهما كانت الحدود التي توصي بها . فالتخمين الذي أعده لنا مدير مالية فلسطين ورضينا به بعد أن أدخل عليه بعض التعديلات وهو أقرب شيء يمكن الوصول اليه لتقدير ميزانية كل ادارة من الادارات المختلفة المنصوص عليها في المشروع (ج) يشير الى عجز سنوي في ميزانية الدولة العربية (بما فيها شرق الاردن) يبلغ مقداره ٦١٠ر٠٠٠ جنيه تقريبا وعجز سنوي في ميزانية المناطق المنتدب عليها يبلغ مقداره ٤٦٠ر٠٠٠ جنيه في السنة تقريبا ويشير في الوقت ذاته الى وفر سنوي في ميزانية الدولة اليهودية يبلغ ٦٠٠ر٠٠٠ جنيه تقريبا باستثناء نفقات الدفاع لكل من تلك المناطق . وقد وجدنا أنه لا يمكن تكليف الدولة اليهودية بتقديم اعانة مباشرة الى الدولة العربية كما أنه ليس من الممكن ولا من الانصاف انشاء دولة عربية تقل ايراداتها عن مصروفاتها بمبلغ كبير كهذا ونستنتج من ذلك انه اريد تنفيذ التقسيم فلا يبقى مناص من تكليف البرلمان بتقديم اعانة للدولة العربية على وجه من الوجوه بحيث تكون تلك الاعانة كافية لتمكين الدولة العربية من موازنة ايراداتها بمصروفاتها .

وبالاضافة الى ذلك تكون حكومة المملكة المتحدة بحكم العرف المتفق عليه مضطرة لمساعدة المناطق المنتدب عليها على موازنة ميزانيتها وسيدخل في تلك

المساعدة مبلغ قدره ١٧٥٠٠٠ جنيه في السنة تقريباً للاتفاق على أعمال التحسين والعمران في المناطق المشار إليها في الفقرة ٢٨٨٨ . وهذا يعني ان التقسيم سيكلف المالك في المملكة المتحدة نفقة سنوية مقدارها ١٢٥٠٠٠٠٠ جنيه فلسطيني على وجه التقريب باستثناء نفقات الدفاع . ومن الجهة الاخرى ستمتكن الدولة اليهودية من توقع وفر في ميزانيتها يقرب من ٦٠٠٠٠٠٠ جنيه في السنة بقطع النظر عن نفقات الدفاع . ويمكننا أن نقول بصورة عامة أن هذه النتائج ستبقى على هذا الشكل تقريباً بموجب أى مشروع للتقسيم يمكن التفكير فيه .

وغنى عن البيان أن مثل هذه الحالة لا يمكن للخزينة البريطانية أن ترضى عنها ولكن قبل اصدار القرار في عدم صلاحية التقسيم بالمرءة بناء على هذا الاستنتاج يجب أن ينظر في مقدار ما تكلف فلسطين المالك البريطاني في الاحوال الحاضرة . ان أكثريننا ترى انه لا يمكن اجراء مقارنة صحيحة بين نفقات التقسيم وبين ما يحتمل أن يكون عليه الوضع المالى في فلسطين دون تقسيمها على فرض أن الأمن قد استرد فيها وان الاحوال رجعت الى مجراها الطبيعي . ومما لا شك فيه إنه من الميسور احلال السلم بفلسطين في يوم واحد بناء على شروط معينة أما اذا كانت تلك الشروط لا تنطوي على أحداث انقلاب تام في الكيان المالى والاقتصادى من شأنه أن يستلزم تخفيض المستوى الحالى للخدمات تخفيضاً فعالاً لموازنة الدخل بالخروج فتلك مسألة أخرى بالمرءة . ولذلك لا تصح مقارنة نفقات التقسيم الا بالنفقة التي تدفعها المملكة المتحدة في الاحوال الحاضرة . وتقدر هذه النفقة بما يتراوح بين مليونين ونصف مليون جنيه وبين ثلاثة ملايين جنيه في سنة ١٩٣٨ وغنى عن البيان أنه على الرغم من استحالة التنبؤ بطول المدة التي ستظل فيه نفقاتنا بهذا المقدار فلاستعاضة عن الوضع الحاضر بمشروع يكلف الخزينة البريطانية دفعات سنوية مستمرة قد تبلغ ١٢٥٠٠٠٠٠ جنيه في السنة باستثناء نفقات الدفاع ليس من الضروري أن يخرج المشروع من نطاق البحث بالمرءة لأسباب مالية اذا ظهر أن ذلك المشروع قابل للتطبيق من نواح أخرى . ولكن اذا أجزى دفع المبلغ على أن تفرض الرقابة المالية التي تفرض عادة على كل بلاد تابعة للامبراطورية تنال اعانة مالية منها فلا يمكن اعتبار الدولة العربية دولة مستقلة وانما لم نتمكن من استنباط وسيلة من شأنها أن تذلل هذه الصعوبة لو قدمت الاعانة المذكورة مباشرة كمنحة .

المصالح الاقتصادية :

١ - التعريفات وادارة الجمارك :

لقد تبين لنا لدى البحث في حدود المناطق المقترحة بمقتضى شروط اختصاصنا أن جعل المناطق المنتدب عليها وحدة سياسية منفصلة هو أمر أساسى لاي مشروع لتقسيم يمكننا التوصية به . ولكن جعل تلك المناطق وحدة منفصلة فيما يتعلق بالتعرفة الجمركية سيكون ضربة قاضية على اقتصاديات الدولة اليهودية التي يجب عليها توسيع صناعاتها بغية إيجاد العمل لعدد عديد من المهاجرين الجدد ذلك ان الدولة اليهودية لا تستطيع أن تأمل تحقيق ذلك دون أن تضمن لمنتجاتها سوقاً أوسع من السوق التي يؤلفها سكان تلك الدولة وحدهم كما أن بقاء الدولة العربية من الناحية الاقتصادية يتوقف على إيجاد سوق خارج أراضيها لتصرف ما تستطيع تصديره من الحاصلات الزراعية التي تنتج منها كمية كبيرة تفيض عن حاجاتها وخاصة

القمح • فنستنتج من ذلك أنه لابد من وجود نوع من الاتفاق الجمركي مابين المناطق المنتدب عليها وكل من تينك الدولتين • وانه لا يفي في الحقيقة بحاجات الدولة اليهودية والمناطق المنتدب عليها الا اتحاد جمركي تام وتجارة حرة متحدة في التعرفة في حين أن وجود ما يماثل هذه الترتيبات بين الدولة العربية والمناطق المنتدب عليها يعتبر أمرا مرغوبا فيه كثيرا ولو لم يكن أساسيا • ان مقتضيات الدولتين العربية واليهودية قد تختلف والحق يقال اختلافا جوهريا من حيث التعرفة اذ يحتمل أن تفضل الدولة العربية التي أغلب سكانها من المزارعين فرض تعرفة متوسطة من أجل الإيرادات مع حماية حبوبها وحاصلاتها الزراعية الأخرى الى درجة لا تقل عن درجة الحماية الحالية في حين أن اليهود يحتمل أن يأخذوا بسياسة التعريفات المرتفعة لحماية صناعاتهم وأن يعملوا على حفظ سعر القمح أو بالأحرى سعر الحاصلات الزراعية على وجه العموم في أدنى درجة ممكنة ولكننا على الرغم من ذلك نعتقد أن بين الدولتين والمناطق المنتدب عليها من الأسس المشتركة ما يكفي لتوحيد التعرفة وإن حاجة كلتا الدولتين الى اتخاذ تعرفة موحدة هي حاجة ماسة الى الدرجة القصوى إذ أنه دون هذه التعرفة الموحدة لا يمكن تأمين البقاء الاقتصادي لاحدهما أو التوسع الصناعي للأخرى بمقتضى المشروع (ج) •

ثم أنه يبدو لنا أن انشاء اتحاد جمركي من شأنه أن يتيح الفرصة لتخفيف العبء المالى الذى سيلقى على عاتق حكومة جلالتة بسبب التقسيم ولو كان ذلك التخفيف جزئيا ونرى أن ايجاد سوق مضمونة لليهود في سائر أنحاء فلسطين يبرر دفعهم مذهب ذلك اعانة خاصة للإيرادات تقيد لحساب الدولة العربية مما يخفف العبء الذى تضعه هذه الدولة على عاتق المكلف البريطانى وقد وجدنا أنه اذا طبقت القاعدة التى وضعناها فى الفصل الحادى والعشرين واستعملت الأرقام التخمينية للميزانية التى قدمها لنا مدير المالية وأوردناها فى الفصل الثامن عشر فينتظر أن ينقص هذا الترتيب صافى الكلفة التى يتحملها المكلف البريطانى نحو ١٧٥٠٠٠ جنيه فى السنة الأولى أى أنه ينقصها من ١٢٥٠٠٠ جنيه الى نحو ١٠٧٥٠٠٠ جنيه وهذه الزيادة فى موارد الدولة العربية يرجع بعضها الى المناطق المنتدب عليها التى سيزداد العجز فى ميزانيتها من جراء ذلك بمبلغ يربو على ١٠٠٠٠٠ جنيه (وهذا العجز ستغطيه الخزينة البريطانية) ولكن يرجع القسم الأكبر منه الى الدولة اليهودية التى سيبقى فى ميزانيتها مع ذلك وفر يبلغ نحو ٤٠٠٠٠٠ جنيه بقطع النظر عن نفقات الدفاع •

ويستحسن وضع الدولة العربية المالى بهذا المقدار أيضا غير أن ميزانيتها سيظل فيها عجز بمقدار ٣٣٤٠٠٠ جنيه والطريقة الوحيدة التى نستطيع اقتراحها لتغطية هذا العجز هي إعادة توزيع حصة الدولة العربية والمناطق المنتدب عليها المشتركة من واردات الجمارك توزيعا تحكيميا بحيث يغطى العجز على حساب مناطق الانتداب وهذا يعنى بالطبع زيادة الاعانة التى ستقدمها المملكة المتحدة الى المناطق الواقعة تحت الانتداب بهذا المقدار غير أن القاعدة التى اقترحناها فى الفصل الحادى والعشرين (المادة ب - الفقرة ٤٧٣) تنص على إمكان اجراء تخفيضات تدريجية فى هذا العبء الإضافى الذى سيقع على عاتق الخزينة البريطانية اذا ازداد الوفر الصافى فى إيرادات الاتحاد الجمركى •

وتنص القاعدة نفسها أيضا على امكان نيل الدولة العربية بعض النصيب من اية زيادة في إيرادات الجمارك تنشأ عن توسع التجارة وازدياد الرخاء في باقى فلسطين ومن رأينا أن احدى الحجج الرئيسية التى يمكن أن يدلى بها ضد التقسيم ان كل مشروع من مشروعات التقسيم يبنى على أساس ادخال اصغر عدد ممكن من اليهود والمشروعات اليهودية في المملكة العربية والعكس بالعكس وعلى ايجاد منطقة القدس الخاصة وممرها يحتم ترك القسم الأعظم من الثروة التى يملكها العرب فى فلسطين خارج الدولة العربية وبذلك تحرم بصورة خاصة من الموارد الطبيعية والممتلكات المصطنعة والثروة الموروثة ويحتمل أن تظل بلادا فقيرة كل الفقر ويصبح تأخرها النسبى بروزا اذا أسفرت مشروعات التحسين والعمران المقترحة فى المشروع (ج) عن تحسين كبير فى أحوال العرب المادية فى المناطق المنتدب عليها • ولذلك فانه يرحب بأى ترتيب ينطوى على ادخال بعض الزيادات فى إيرادات تلك الدولة بحيث لا تكون تلك الزيادة على شكل مساعدة من دولة أجنبية مع ما تتطلبه تلك المساعدة من الاشراف المالى ويلوح ان الحاجة لن تتطلب الاشراف المالى بموجب هذا الترتيب اذ أن حسابات الدولة العربية ستتسوى نفسها بنفسها بموجب القاعدة (ب) المبسطة فى الفصل الحادى والعشرين ولذلك يبدو لنا أن مثل هذا الترتيب يسير شوطا بعيدا فى تذليل الصعوبات المالية الملازمة للتقسيم ويهىء فى الوقت نفسه الاستقرار الاقتصادى اللازم لكلتا الدولتين العربية واليهودية •

غير أننا لاسباب دستورية وجدنا نفسنا لسوء الحظ عاجزين عن التوصية بانشاء اتحاد جمركى الا على شروط تضمن الغلبة لرغبات الدولة المنتدبة فى وضع سياسة التعرفة وحيث ان هذا يتعارض مع منح الاستقلال المالى للدولتين العربية واليهودية فقد اضطررنا الى التخلي عن فكرة انشاء اتحاد جمركى بين دولتين مستقلتين كحل للمشاكل المالية والاقتصادية الناشئة عن التقسيم •

٢ - التأثير الذى قد تحدثه سياسة الهجرة التى تتبعها الدولة اليهودية فى انحاء فلسطين الاخرى :

ان هذه الناحية من نواحي المشروع (ج) التى نرى من الضرورى لفت الانتظار اليها بوجه خاص لما يترتب عليها من نتائج اقتصادية ومالية • ان من الصعوبة بمكان عظيم أن يتنبأ الانسان بالمستقبل الاقتصادى للدولة اليهودية لان ذلك المستقبل سيتوقف على مزيج من العوامل الاقتصادية والسياسية والعنصرية والعاطفية • وقد سلم الشهود اليهود بأن الدولة اليهودية يجب عليها أن تتوقع المصاعب واجتياز فترات من الضيق اذا اتبعت سياسة فعالة للهجرة ولكننا نرى أنهم كانوا يميلون الى الانقاص من شدة التقلبات الاقتصادية التى يحتمل أن تتعرض لها الدولة اليهودية حين تأخذ على عاتقها كدولة مستقلة جمم المسؤولية المتعلقة بالهجرة وقد اكد لنا هؤلاء الشهود أنفسهم مدفوعين برغبتهم الشديدة فى ايضاح سياسة الدولة اليهودية المستقبلية بهذا الشأن أن عدد العمال المهاجرين الذين يسمح بدخولهم فى أى وقت معين لا بد من تقديره على أساس العدد الذى ينتظر ايجاد عمل له والموارد المتيسرة للانفاق على هذا العمل • ونحن لا نشك فى أن تلك اللحظة هى ما ينوى الزعماء انتهاجه ولكن يساورنا كثير من الشك فى مقدرتهم على المحافظة على هذه القاعدة

الصارمة ازاء الضغط الشديد الذى يوجه الى الدولة الحديثة لقبول مئات الالوف من اليهود المضطهدين الذين سيطلبون ملجأ فى الدولة اليهودية كحق من حقوقهم القومية .

ومما لا شك فيه انه حالما تنشأ الدولة اليهودية تصبح المسئولية كلها فى هذه الامور ملقاة على عاتق اليهود وان من مقررات التقسيم الخاصة فى الواقع أن يتولى اليهود أنفسهم منذ ذلك الحين معالجة هذا الموضوع المتنازع فيه مع ما هو عليه من الاهمية العظمى . وهذه الحجة تنطوى على الافتراض بأن الدولة اليهودية هى وحدها التى ستتعرض للمخاطر المتصلة باتباع سياسة فعالة للهجرة كما أنها هى وحدها التى ستجنى فوائدها غير أنه ليس من المحقق أن يثبت الاختبار صحة هذا الافتراض مهما كانت الظروف التى ستقام فيها الدولة اليهودية . ثم انه اذا نفذ المشروع (ج) الذى يتحتم معه عقد اتحاد جمركى بين المناطق الثلاث مع كل ما يشتمل عليه ذلك من العلاقات المالية والاقتصادية فمن المؤكد أن حكومتى الدولة العربية والمناطق المنتدب عليها لا يسمحان أن تنظرا دون مبالاة الى حدوث انهيار اقتصادى فى الدولة اليهودية فاذا وقع شئ من ذلك فلا مفر من أن ينال النظام الاقتصادى والميزانية فى تينك المنطقتين ضرر فادح مما يجره ذلك الانهيار من العواقب .

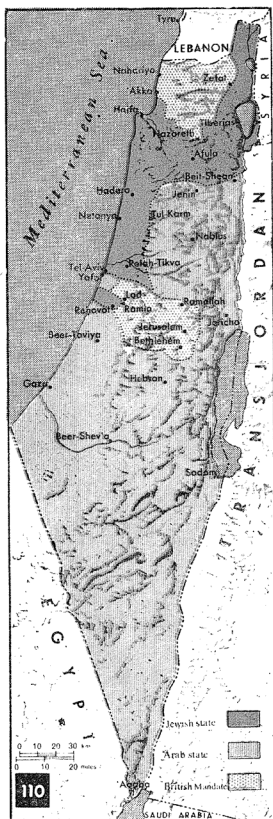
فالحالة اذن كما يلى : اذا انشئت دولة يهودية واضطلعت تلك الدولة بالمسئوليات المطلقة بشأن سياسة الهجرة . . فلا بد فى رأينا من التسليم باحتمال حدوث ضائقة اقتصادية فائقة الخطورة . وقد قال أولئك الشهود اليهود أنفسهم فى معرض الجدل ان الضائقات اذا حدثت لاتدوم الى الابد وان من المعقول توقع استرداد الدولة اليهودية رخاؤها فى النهاية كما حدث فى بلاد أخرى ومما لا ريب فيه على كل حال ان الطائفة اليهودية ترى ان كفة الفوائد ترجح على كفة المخاطر مهما عظمت أما حكومة جلالتة فالسالة التى تعניה فى هذه القضية هى هذه هل تكون الاخطار التى تصيب السكان العرب وحكومة المناطق المنتدب عليها ومن وراء ذلك الحكومة البريطانية من جراء التقسيم بالغة الى درجة تجعل الشروع فى التقسيم أمرا غير حكيم ؟ وجواب ذلك فيما يتعلق بالعرب هو أنه اذا كان من المحتمل أن يتعرضوا لضرر من جراء حدوث ضائقة من الدولة اليهودية فانهم سينتفعون أيضا حين تكون تلك الدولة فى رخاء وفى الواقع ان هذا الامر هو من أركان القاعدة التى افترضناها فى الفصل الحادى والعشرين .

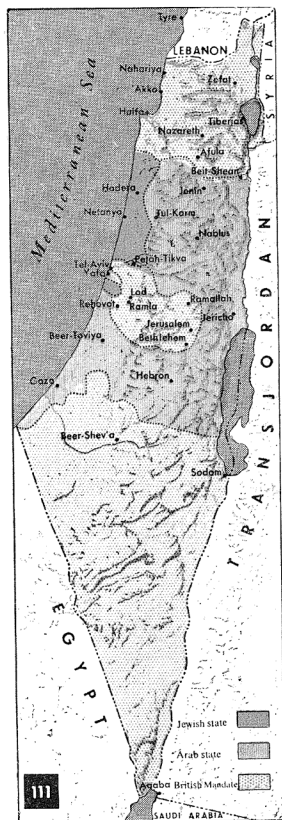
ثم انه اذا رُوى ان ميل الدولة اليهودية الاقتصادى قد يكون متجها فى طريق يؤدى الى زيادة الثروة والرخاء على مرور الزمن فمن المحتمل أن يؤدى اتصال العرب الاقتصادى بالدولة اليهودية فى نهاية الأمر الى نفعهم أكثر من ضررهم وتنطبق الحجة نفسها الى حد كبير على حكومة المناطق المنتدب عليها وعلى الحكومة البريطانية اذ أنهما كليهما لا تستطيعان أن تتوقعا التمتع بالفوائد التى تاتى بها القواعد المقترحة دون أن تكونا مستعدتين لقبول ما يلازمها من الاخطار . ولكن الخطر لا يتوقف بالكلية على قبول هذه القواعد ولو ان عواقبه ستكون أبلغ اذا قبلت تلك القواعد . فالخطر فى رأينا ملازم للتقسيم مهما كان شكله وتختلف درجته باختلاف الشكل الذى يتخذه . وعلى حكومة جلالتة قبل اتخاذ قرار فى كون المشروع (ج) أو أى مشروع آخر للتقسيم عمليا أن تسائل نفسها عما اذا كانت مستعدة للدخول فى ترتيب يحتمل بمقتضاه أن تتضرر النظم الاقتصادية والمالية للجماعتين التى تتحمل مسئولية مالية تامة تجاه

مشروع التقسيم الذي

قدمته لجنة ووهيد

سنة ١٩٣٨





احدهما ومستولية جزئية تجاه الاخرى تضررا مؤقتا على كل حال من جراء سياسة تتبعها دولة مجاورة لأسباب عنصرية في جوهرها وليس لحكومة جلالته شيء من الرقابة عليها .

٣ - الحاجة الى أعمال اضافية يعمل فيها مزارعو الدولة العربية بعض الوقت تكمة للدخل الذى يجتونه من زراعتهم :

لقد أشرنا فى الفصل العاشر الى أهمية حيفا كمورد لأعمال اضافية يستخدم فيها الفلاحون الذين ليس لهم اراض أو الذين لا يستطيعون كسب الرزق الكافى من أراضيهم سواء أكانت اقامتهم العادية فى المناطق المنتدب عليها أم فى الدولة العربية أم اليهودية ولكن حيفا ليست المورد الوحيد لمثل هذا الاستخدام فى الوقت الحاضر - ففى جهات السهل الساحلى تنشأ الحاجة الى العمل الاضافى فى (بيارات) بسنتين الاثمار الحمضية خلال موسم القطف الذى يبتدىء فى شهر تشرين الاول وينتهى فى شهر نيسان ويجذب من القرى العربية عمالا مؤقتين .

وحتى فى أيامنا الحالية لا يزال الرخص النسبى فى الاجور العربية يؤدى الى اقبال اصحاب الاعمال اليهود اقبالا محسوسا على استخدام العمال العرب بالرغم مما يحاوله المتحيزون من جعل العمل فى المزارع اليهودية مقصورا على العمال اليهود دون سواهم . ويجب الان نسى ان العرب يملكون نحو ١٠٠.٠٠٠ دونم من مجموع الاراضى المغروسة بالاشجار الحمضية فى الدولة اليهودية المقترحة وقد قال لنا الشهود اليهود ان هجرة العمال العرب الوقتية الى الدولة اليهودية ستعجز . وليس فى وسعنا أن نعين عدد العمال العرب الذين يستخدمون استخداما وقتيا فى بيارات ابرتقال والذين ستقع أماكن اقامتهم خارج الدولة اليهودية وليس لدينا احصاءات بهذا الشأن . ولكننا نعتقد أننا لا نبالغ اذا قلنا ان كثيرين من سكان القرى العربية الواقعة خارج تلك الدولة سيحرمون بعد التقسيم هم وعائلاتهم من وسيلة هامة من الوسائل الاضافية لكسب الرزق وسيكون لفقدهم ذلك المورد من الرزق أثر خطير فى حالتهم الاقتصادية .

٤ - ازدياد السكان :

تبين لنا فى الفصل الثالث انه بالنظر لمعدل الزيادة الطبيعية الخارقة للعادة الذى ازداد به عدد السكان العرب تحت حكم الانتداب يمكن منذ الآن القول بان الحالة الاقتصادية لهؤلاء السكان ستعترض فى المستقبل للخطر مالم يحدث أحد التطورات التالية : كارتفاع مستوى الزراعة بحيث تصبح الأرض قادرة على أن تعيل عددا أكبر من السكان أو ازدياد الأعمال الصناعية وبذلك تناح الفرصة للاستخدام المشاؤى أو تحديد عدد العائلة (تحديد المواليد) أو النزوح عن البلاد واذا نفذ التقسيم تظل الحالة الاقتصادية فى الدولة العربية مهددة بالأخطار نفسها ويقل فى الوقت نفسه احتمال وقسوع أى تحسن فى تلك الحالة لدى وقسوع أى أمر من الامرين الاولين المذكورين ويحرم العرب بعد التقسيم من فرصة إيجاد عمل اضافى فى الدولة اليهودية كما أن وقوع تحسن فى مستوى الزراعة سيكون بعيد الاحتمال اذ لن يتيسر بعد

التقسيم المأل للالزم لمثل هذا التحسين • ثم أنه ليس من المحتمل أن يلجأ العرب الى تحديد المواليد أو أن يقل معدل الزيادة الطبيعية في سكان الدولة العربية من جراء أى ارتفاع محسوس في معدل الوفيات ينشأ عن تخفيض مستوى الخدمات الادارية تخفيضاً كبيراً • وفي الواقع انه اذا ارغمت الدولة العربية على الاعتماد على مواردها الخاصة اعتماداً كلياً ولم يقدم أحد من سكانها على الهجرة فقد يتوقع حصول ارتفاع في معدل الوفيات مع مرور الزمن بسبب التزاحم على وسائل المعيشة • ولكنه يحتمل قبل ذلك أن يؤدي هذا التزاحم المتزايد الى حمل فضلة السكان على الاعتماد أكثر فأكثر على مناطق الانتداب المجاورة في سبيل إيجاد عمل اضافي لهم وسيتوقف مقدار هذا العمل الاضافي من حين الى آخر على مقدار رموس الاموال التي يأتي بها المهاجرون اليهود الى تلك المناطق وبالتالي على التقلب بين الرخاء والضيق الناشئ عن سياسة الهجرة اليهودية بوجه عام •

نخرج من هذه الملاحظات بالاستنتاجات التالية :

(أ) ليس هنالك من سبب يدعو الى الافتراض بأن المعدل الحالي للزيادة الطبيعية في عدد السكان المسلمين في الدولة العربية سينخفض بعد التقسيم الا اذا وقعت مجاعة حقيقية وأسفرت عن زيادة معدل الوفيات •

(ب) وبسبب هذه الزيادة المستمرة في عدد السكان ستصبح الحالة الاقتصادية في الدولة العربية اذا تركت وليس لها سوى مواردها الخاصة على شفا الخطر ويزداد خطرها بمرور الزمن •

(ج) وذلك من شأنه أن يضاعف الحاجة الى تهيئة السبيل لاييجاد عمل اضافي للسكان العرب الزائدين في المناطق المنتدب عليها •

(د) ولكن هذا العمل لايمكن تهيئته بمقدار كاف الا بواسطة رموس الاموال اليهودية التي يأتي بها المهاجرون اليهود الى المناطق المنتدب عليها • ولذلك فان من صالح العرب انفسهم افساح المجال لهذه الهجرة بل والعمل على تشجيعها على أن تكون خاضعة للاشراف الذي اقترحنه في الفصلين الثالث عشر والرابع عشر ويلوح لنا اننا لانخالف الواقع اذا قلنا ان العرب المقيمين خارج الدولة اليهودية سيجابهن في حالة توقف اعمار المناطق المنتدب عليها من جراء ايقاف الهجرة مشاكل اقتصادية أشد هولاً من المشاكل التي يحتمل أن يجابهوها لو فسخ المجال لاستمرار الهجرة مقيدة بالشروط المقترحة في ذينك الفصلين •

(هـ) ومن المحتمل كما أشرنا في الفقرة (٥٠١) أن يؤدي تشابك العلاقات الاقتصادية القائمة بين الدولة العربية والمناطق المنتدب عليها من الجهة الواحدة والدولة اليهودية من الجهة الاخرى - ذلك التشابك الذي لا مندوحة عنه بعد التقسيم- الى رد فعل سييء في الدولة العربية ومناطق الانتداب عندما يحدث الضيق المحتوم في الدورة الاقتصادية للدولة اليهودية التي ستجابه حالة رخاء يعقبها أزمة • وكلما ازداد اعتماد الدولة العربية على المناطق المنتدب عليها من الناحية الاقتصادية ازداد خطر ذلك التأثير على حكومة المناطق المنتدب عليها وبالتالي على حكومة المملكة المتحدة نفسها •

وإذا نظرنا الى جميع هذه الامور بعين الاعتبار لا نجد بدا من القول اننا غير قادرين على التوصية بحدود للمناطق المقترحة من شأنها أن تنطوى على أمل معقول بانشاء دولة عربية وأخرى يهودية تكون كل منهما فى النهاية قادرة على سد نفقاتها بذاتها مادامنا ملزمين بعدم تجاوز شروط اختصاصنا . ولكننا لانعتقد أن انهاء تحقيقنا بمجرد استنتاج سلبى يتفق ورغباتكم أو الصالح العام . ولذلك رأينا أن نسير فى طريقنا خطوة أخرى وان كنا نتجاوز بذلك شروط اختصاصنا من احدى نواحيها .

ولذلك فانا نرى الآن أن حكومة جلالتة قد ترى بدلا من اهمال فكرة التقسيم بالمرّة على اعتبار أنه غير عملي ان من الملائم أن تشتترط لتنازلها عن الانتداب الحالى الذى لا يجوز ادخال تغيير عليه الا بموافقة عصابة الامم أن تكلف الدولتان العربية واليهودية بالدخول فى اتحاد جمركى مع المناطق المنتدب عليها وفقا للشروط التالية:

١ - تدير الحكومة المنتدبة مصلحة الجمارك لجميع فلسطين .

٢ - تقرر الحكومة المنتدبة السياسة المالية للجمارك حسيما تستصوب بعد التشاور مع ممثل كل من الدولة العربية والدولة اليهودية وبعد النظر بعين الاعتبار الى مصالح (أ) جميع المناطق المشمولة بهذا الاتحاد و (ب) خزانة المملكة المتحدة ما دامت حكومتها تدفع اعانة مالية لتسديد العجز فى ميزانية حكومة أى قسم من فلسطين . ويجب أن ينطوى هذا الترتيب على أن الحكومة المنتدبة لن تسير السياسة المالية للاتحاد على وجه ينيل التجارة البريطانية معاملة ممتازة .

٣ - من النواحي الاخرى تكون الترتيبات المالية ما بين المناطق المختلفة مطابقة للقاعدتين (أ) و (ب) المقترحتين فى الفصل الحادى والعشرين مع مراعاة التعديلات التى قد يقرر ادخالها فيهما عن طريق المفاوضات بين حكومة جلالتة وممثلين عن العرب واليهود .

ومما لا ريب فيه أن الدول التى تنشأ خاضعة لثل هذه الشروط وتكون محرومة من حق تقرير سياستها المالية لا تكون بالطبع دولا ذات سيادة واستقلال بالمعنى الذى قصدته اللجنة الملكية . وكذلك لا نستطيع أن نعتبر حتى الترتيب الذى يوضع على هذا الاساس موزعا لرضاء خزينة حكومة جلالتة رضاء تاما لان الحسابات التى أجريتها ليست على كل حال سوى حسابات تقديرية مبنية على الحدس واستمرار اية قاعدة تتفق عليها ينبغي أن يعتبر أمرا غير محقق كما أن المبلغ الذى لا بد من مطالبة البرلمان بتخصيصه كاعانة لتسوية العجز فى ميزانية المناطق المنتدب عليها (بما فى ذلك مادعوانه «بالحصّة الاضافية» للدولة العربية) سيزيد فى بادئ الامر على مليون جنيه . وخير ما نرجوه هو التوصل الى وضع ترتيب يمكن من تقديم هذه الاعانات على وجه يكون أقل ما يمكن تعرضا للاعتراضات الدستورية كما سمقت الاشارة الى ذلك فى الفصل الحادى والعشرين - ومما لا شك فيه أن ترتيبا كهذا من شأنه أن يزيد فى احتمال وقوع الخطأ الذى وصفناه فى الفقرة (٥٠٠) وهو أن كل أزمة اقتصادية تحلّ فى الدولة اليهودية من جراء سياسة الهجرة اليهودية قد يمتد اثرها الى الدولة العربية والمناطق المنتدب عليهما ويؤدى الى احداث أسوأ تأثير فى أنظمتها المالية والاقتصادية ولكن اذا أريد اللجوء الى التقسيم لا بد من قبول هذا الخطر عظم أم صغر فهذا الخطر ليس بالإمكان ازالته بالمرّة بيد أننا مع مراعاة هذه التحفظات نرى أنه يمكن أن يقال الآن بأن الاحتياجات المالية والاقتصادية للدولتين

العربية واليهودية قد وفيت على وجه مرض ونرى أنفسنا مستعدين للقول مع اعتبار التحفظات الآتية الذكر ان الحدود التي أوصينا بها في المشروع (ج) تنطوي على أهل معقول بأن تنشأ دولة عربية وأخرى يهودية تكون كل منهما في النهاية قادرة على سد نفقاتها بذاتها . وعندما يبقى على حكومة جلالتة أن ترى رأيها اذا اعتبرت مشروع التقسيم الذي عرضناه عادلا وعمليا من النواحي الاخرى في افضلية قبول المسؤولية المالية التي يتضمنها أم رفض التقسيم للمرة والجوء الى طريقة أخرى بدلا منه .

وقبل ختام هذا الفصل من تقريرنا نضيف ملاحظتين وجيزتين :

١ - اذا قررت حكومة جلالتة أن ترتيبا كهذا من شأنه أن يهيئ حلا عرضيا لمشاكل التقسيم المالية والاقتصادية كان في ذلك ما يغري على السير خطوة أخرى ووضع حل مشابه لهذا الحل بشأن بعض المشاكل الادارية التي ألعنا اليها في سياق بحثنا واذا احتفظت الدولة المنتدبة بادارة المواصلات بين المقاطعات - من سكك حديدية وبريد وتلغراف (بما في ذلك التليفونات) ولو كان ذلك خلال خمس سنوات في بادئ الامر فاننا نرى أن هذا يكون بلا ريب أنفع للجمهور من تقسيم تلك المصالح بين ثلاث ادارات . ولكننا ندرك أنه ليس من الممكن لأسباب سياسية أن تخص مصلحة الاذاعة اللاسلكية بمنطقة واحدة الا باتفاق الدول ذات الشأن .

٢ - واذا أريد وضع اصطلاح لوصف الاجراء الدستوري الذي اقترحنه فقد تكون عبارة (التحالف الاقتصادي) وافية بالمرام . وقد استعمل هذا الاصطلاح فعلا شاهد يهودي درس الموضوع دراسة خاصة . ولما سئل ذلك الشاهد نفسه لماذا لا يرضى بأن تقام الدولتان طبقا لمشروع التقسيم ومن ثم يترك لهما أمر السخول في تحالف اقتصادي اذا رغبتا في ذلك أجاب قائلا : « اننى موقن بأن ذلك سيكون عبارة عن سياسة انتحار فأول أمر لابد من وقوعه حتما هو أن تتجه الدولة العربية نحو دمشق وبغداد بدلا من اتجاهها نحو القدس وحيفاء . وهذا تعليق حافل بالمعاني .

ونحن لا نود مطلقا عرقلة حركة تؤدي الى تقوية الاتحاد بين الدولة العربية والاقطار العربية الاخرى ولكننا موقنون بأنه اذا حدث شيء من ذلك كان في صالح الدولة اليهودية أن يفسح لها المجال للانضمام الى تلك الحلقة السياسية والاقتصادية نفسها .

ويبدو لنا ان من فوائد المشروع الذي اقترحنه قبل قليل أن تنفيذ مثل هذا الترتيب اذا سبقه ضم المناطق التي تتألف منها فلسطين وشرق الاردن في اتحاد جمركي يكون أسهل بكثير منه اذا كانت منفصلة اقتصاديا هذا اذا كانت الحالة السياسية تواتي مثل هذا التطور . على أن الفطنة تقضي بأن يسار في الأمر بتؤدة على سبيل التجربة وأن يشجع الفرقاء على التعاقد على اتفاق اقتصادي كخطوة أولى - أما الانتقاد الذي كثيرا ما وجه ضد التقسيم من أنه سير الى القهقري لدى اعتباره مجرد سياسة نظرية فيه مافيه من القوة - ولسنا نجروء على التنبؤ بأن التحالف الاقتصادي سيؤدي في النهاية الى حلف سياسي ولكن ذلك ان وقع لن يكون موضعاً للدهشة والاستغراب وفي الوقت ذاته نعتقد ان كلا من اليهود والعرب قد يشعرون بعد ماحدث

فى العام الماضى من نزاع مضمّن مرير بالميل الى تحييد مشروع يقضى ببقاء فلسطين
وحدة غير مجزأة فى جهة واحدة على الاقل أى أن تظل مرتبطة باتحاد جمركى ونظام
مشترك للمواصلات .

الختاتمة :

وفى وسعنا الآن أن نلخص الموقف فنقول ان مسألة كون التقسيم قابلا للتطبيق
على اعتبارات عملية وسياسية فالاعتبارات العملية تتعلق بصورة خاصة بالمالية
والاقتصاد . والصعوبات الادارية كبيرة ولكن اذا توفرت الادارة لايجاه حل لا يمكن
أن يقال انها لا تذلل . غير أن الصعوبات المالية والاقتصادية التى وصفناها فى هذا
انفصل وهى من نوع لا نستطيع معه أن نجسد ضمن نطاق شروط اختصاصنا حلا
ممكنا لتذليلها ولكننا بدلا من أن نقر بعجزنا عن استنباط أى مشروع عملى اقترحنا
فى الفقرة ٥٠٦ شكلا معدلا للتقسيم على ادارة شئونهما المالية أنه يصلح بعد مراعاة
بعض التحفظات لان يكون أساسا للتسوية اذا كانت حكومة جلالتة مستعدة لتحمل
ما ينطوى عليه من التبعة المالية الكبرى .

وبعد ذلك تبقى الصعوبات السياسية . اننا لا نستطيع أن نتجاهل أن أحد
الفريقين أو كليهما يمكن أن يرفض التقسيم مهما كان شكله . وليس من واجبننا
باعتبارنا لجنة مهمتها البحث فى الحقائق أن نشير بما يقتضى عمله فى تلك الحال .

ولكن احتمال قبول الفريقين بتسوية معقولة لا يزال قائما . ومع أنه لا يسعنا
أن نعتمد على امكان ذلك فقد أوردنا المقترحات التى أدرجناها فى هذا الفصل آمليين
أن تكون أساسا لتسوية تاتى عن طريق المفاوضة .

بيان من قبل حكومة جلالتة في المملكة المتحدة

٩ تشرين الثاني سنة ١٩٣٨

كانت اللجنة الملكية التي ترأسها المرحوم الايرل بيل قد نشرت تقريرها في شهر تموز سنة ١٩٣٧ واقترحت حلا لمعضلة فلسطين بواسطة مشروع للتقسيم تنشأ بموجبه دولة عربية مستقلة وأخرى يهودية بينما تحتفظ بالمناطق الأخرى تحت إدارة الدولة المنتدبه . وقد أعلنت حكومة جلالتة في المملكة المتحدة في بيان خطتها السياسية الذي أصدرته على أثر نشر تقرير اللجنة الملكية موافقتها العامة على الحجج التي أدلت بها اللجنة الملكية والاستنتاجات التي توصلت اليها وأعربت عن رأيها أن مشروعا للتقسيم يقوم على الأسس العامة التي أوصت بها اللجنة الملكية قد يكون فيه أفضل وأنجح حل للمأزق .

وقد وضع اقتراح اللجنة الملكية على ضوء المعلومات التي كانت متيسرة في ذلك الحين وما اعترف به بصورة عامة ان من الواجب اجراء تحقيق مفصل قبل أن يتسنى اتخاذ قرار فيما اذا كان مثل هذا الحل سيثبت كونه عمليا . وقد كان هذا الاقتراح موضع البحث فيما بعد في البرلمان وفي اجتماعات لجنة الانتدابات الدائمة ومجلس عسبة الأمم وهيئة اللجنة الملكية وتلقت حكومة جلالتة عندئذ تفويضا بأن تبحث فيما اذا كان من الممكن تطبيق مبدأ التقسيم تطبيقا عمليا . ثم أعربت حكومة جلالتة في رسالة وجهها وزير المستعمرات الى المندوب السامي بتاريخ ٢٣ كانون الأول سنة ١٩٣٧ عن رغبتها في القيام بالتحقيقات الإضافية الضرورية لوضع مشروع آخر يكون أكثر دقة وأعم تفصيلا وذكر في تلك الرسالة أن القرار النهائي لا يمكن وضعه بعبارات عامة مجردة وان القيام بتحقيق آخر قد يهيئ المواد اللازمة للحكم عند وضع الأسس لأفضل مشروع ممكن للتقسيم فيما اذا كان ذلك المشروع عادلا وعمليا .

وقد أوضحت تلك الرسالة أيضا مهام واختصاص اللجنة الفنية التي انتدبت لزيارة فلسطين وتقديم اقتراحات لحكومة جلالتة بعد قيامها بالتحقيق المقتضى فيما يتعلق بهذا المشروع المفصل .

ان حكومة جلالتة قد تلقت الآن تقرير لجنة تقسيم فلسطين بعد أن قامت هذه اللجنة بالتحقيقات التي انتدبت لها بمقتضى الدقة والكفاءة وجمعت من المواد ما قد يكون عظيم القيمة لدى استزادة البحث في الخطة السياسية .

وقد نشر تقرير اللجنة الآن مع خلاصة للاستنتاجات التي توصلت اليها . وما هو جدير بالذكر ان الأعضاء الأربعة قد أوصوا برفض مشروع التقسيم الذي رسمته اللجنة الملكية باجماع الرأي . وقد تضمن التقرير بالإضافة الى مشروع اللجنة الملكية البحث في مشروعين آخرين أشير اليهما بالمشروع (ب) والمشروع (ج) وقد حيز أحد

أعضاء اللجنة المشروع (ب) بينما أن عضوين آخرين من أعضائها أحدهما الرئيس اعتبر المشروع (ج) خير مشروع للتقسيم يمكن للجنة استنباطه بموجب شروط اختصاصها . أما العضو الرابع فقد وافق على المشروع (ج) باعتباره أفضل مشروع يمكن استنباطه بموجب شروط اختصاص اللجنة ولكنه اعتبر كلا المشروعين غير عمليين . ومما أوضحه التقرير أن ميزانية الدولة اليهودية قد تنجلي عن وفر ضخم بموجب أى مشروع من المشروعين في حين أن ميزانية الدولة العربية (بما فيها شرق الأردن) وميزانية مناطق الانتداب قد تنجلي عن عجز كبير .

أما التوصية التي تقدمت بها اللجنة الملكية وقالت فيها بوجوب دفع الدولة اليهودية إعانة مالية إلى الدولة العربية مباشرة فقد ردت لها لجنة التقسيم باعتبار أنها غير عملية . ومن رأى اللجنة أن إنشاء اتحاد جمركي بين الدولتين العربية واليهودية ومناطق الانتداب من الأمور التي لا مفر منها لأسباب اقتصادية .

وقد بحثت اللجنة في إمكان إيجاد حل للمشاكل المالية والاقتصادية التي ينطوي عليها التقسيم بواسطة مشروع يبنى على مثل هذا الاتحاد . ومن رأيها أن كل مشروع كهذا لا يتفق مع منح الاستقلال المالي للدولتين العربية واليهودية وتوصلت إلى الاستنتاج أنه لو كان من المترتب عليها أن تتمسك بحرفية شروط اختصاصها لما وجدت مناصا من أن تقرر أنها لم تتمكن من الإيصاء بحدود للمناطق المقترحة من شأنها أن تنطوي على أمل معقول - بإنشاء دولة عربية وأخرى يهودية تكون كل دولة منهما قادرة في النهاية على سد نفقاتها بذاتها .

وقد قرأ رأى حكومة جلالتة بعد انعام النظر والتدقيق في تقرير لجنة التقسيم أن هذا التحقيق الإضافي قد أظهر أن الصعاب السياسية والإدارية والمالية التي ينطوي عليها الاقتراح القائل بإنشاء دولة عربية مستقلة وأخرى يهودية مستقلة هي عظيمة لدرجة يكون معها هذا الحل للمعضلة غير عملي .

ولذلك فإن حكومة جلالتة ستواصل الاضطلاع بمسئولياتها في حكم فلسطين باجمعتها وهي تواجه الآن مشكلة إيجاد وسائل أخرى تمكنها من تلافى ما تطلبه الحالة للشاقة التي أتت اللجنة الملكية على وضعها وتكون متفقة مع الالتزامات المترتبة عليها نحو العرب ونحو اليهود . وتعتقد حكومة جلالتة أن هذه الوسائل ليس من المتعذر إيجادها .

لقد تسنى لحكومة جلالتة أن تدرس المعضلة درساً وافياً على ضوء تقرير اللجنة الملكية وتقرير لجنة التقسيم ومن الجلي أن الوصول إلى تفاهم بين العرب واليهود هي من أثبتت الأسس لاقامة دعائم السلام والتقدم في فلسطين . أن حكومة جلالتة مستعدة بادئ ذي بدء أن تبذل جهداً - أكيدا لترويج مثل هذا التفاهم . وتحقيقاً لهذه الغاية تنوى أن توجه الدعوة في الحال إلى ممثلين عن عرب فلسطين والدول المجاورة من الجهة الواحدة وعن الوكالة اليهودية من الجهة الأخرى للتداول معهم في أقرب فرصة ممكنة في مدينة لندن حول السياسة المقبلة بما فيها مسألة الهجرة إلى فلسطين أما فيما يتعلق بتمثيل عرب فلسطين في هذه المباحثات فإن حكومة جلالتة يجب أن تحتفظ لنفسها بحق رفض قبول الزعماء الذين تعتبرهم مسئولين عن حملة الاغتيال والعنف .

وتأمل حكومة جلالتة أن تساعد هذه المباحثات التي ستجرى في لندن الى الوصول الى اتفاق حول السياسة المقبلة المتعلقة بفلسطين غير انها تعلق أهمية كبرى على الوصول الى قرار بهذا الشأن في القريب العاجل فاذا لم تسفر مباحثات لندن عن الوصول الى اتفاق خلال مدة معقولة من الزمن فان حكومة جلالتة تتخذ قرارها الخاص على ضوء درسها للمعضلة ومباحثات لندن ثم تعلن السياسة التي تنوى اتباعها •

ولن يغرب عن بال حكومة جلالتة لدى النظر في سياستها ووضع أسسها الصفة الدولية التي ينطوى عليها الانتداب الذي عهد به اليها والالتزامات المترتبة عليها في ذلك الصدد •

(١٧١)

رد اللجنة العربية العليا

على تقرير لجنة وودهيد وبيان الحكومة البريطانية (*)

١٩٣٨/١١/١٥

اطلعت اللجنة العربية العليا على الخلاصة الرسمية لتقرير لجنة التقسيم وعلى بيان الحكومة البريطانية الذى أذيع يوم ١٠ تشرين الثانى سنة ١٩٣٨ .

تقرير لجنة التقسيم :

١ - وأما تقرير لجنة التقسيم فقد جاء أسوأ خاتمة لسياسة اللجان الفاشلة ومن دواعى الأسف الشديد والعبث بالافهام ان ذلك التقرير يعتبر فلسطين وهى البلد المقدس والوطن العربى الصميم والرقعة الصغيرة من الارض قابلة لكل مااشتمل عليه من تمزيق وتقطيع ومسخ وتشويه ومنح وتوزيع * على ان هذه القابلية كانت عند لجنة التقسيم نفسها نظرية محضه فلما وصلت الى تحديد الحدود وتعيين التخوم وقعت فى حيرة وارتباك وحسبنا ان مشروع التقسيم هذا قد ولد ميتا حتى ان الحكومة البريطانية نفسها انتهت بعد التدقيق وانعام النظر الى ان انشاء دولتين فى البلد الواحد هو حل غير عملي *

واللجنة العربية العليا تأسف أشد الأسف لتأخر الحكومة البريطانية فى الاقتناع بهذه الحقيقة التى كانت واضحة منذ اليوم الاول ونتساءل بحرارة والم من هو المسئول عن هذه المصائب والويلات التى نزلت بالبلاد بسبب سياسة الحكومة التى أدت الى مثل فكرة التقسيم ؟ ومن هو المسئول عن سياسة النار والحديد وأعمال التخريب والتدمير التى نكبت بها البلاد فى هذا السبيل ؟ وهل ستظل فلسطين بعد هذا كله عرضة لمثل تلك البرامج الخطرة التى تبتكرها الميخيلات الصهيونية والاستعمارية فتندفع الحكومة البريطانية لتنفيذها ؟ *

ان هذه النتيجة العقيمة الفاسدة لسياسة التقسيم انما أدت اليها تلك المقدمات الباطلة وهى محاولة خلق حق لليهود فى فلسطين العربية وانشاء وطن قومى يهودى فى صميم الوطن العربى * فان كل ما يبنى على الباطل فهو باطل وكل محاولة أخرى لترويج باطل اليهود على حساب حق العرب لن يكون مصيرها فى النهاية الا مثل هذا المصير الفاضل *

* كراس موجود فى مكتبة الجامعة الامريكية فى بيروت *

بيان الحكومة البريطانية :

٢ - أما بيان الحكومة البريطانية فان الشعب العربى يقابل بارتياح عدول بريطانيا عن سياسة تقسيم فلسطين واقتناعها بأن هذا التقسيم غير عملي وهو يجرؤ أن تكون قد ائتمنت بأنه غير عادل أيضا ، واقلعت نهائيا عن التفكير فى أى شكل من أقسام التقسيم أو ما يماثل التقسيم مما كان موضوع البحث فى وقت من الاوقات .

والشعب العربى يبدى ارنياحه أيضا الى أخذ الحكومة البريطانية بخطة المفاوضة واقتناعها بأن قضية فلسطين يجب أن تحل سياسيا لا حربيا والى اشتراك الاقطار العربية لحل قضيتته التى طال عليها الامل ويعتبر ذلك اقرارا بالحقيقة الثابتة من ان قضية فلسطين هى قضية عربية عامة غير أن اللجنة العربية العليا تستعرب وتستنكر اقضاء الحكومة البريطانية لسوريا ولبنان من الدعوة الى المفاوضات مع كونهما شديدتى الارتباط والاتصال بفلسطين وقضيتها متذرعة بحجة انهما تحت الانتداب فى حين انها وجهت الدعوة الى حكومة شرق الاردن التى هى تحت الانتداب البريطانى .

٣ - واللجنة العربية العليا لا تقر الحكومة البريطانية على قولها فى بيانها « انها تواجه مشكلة ايجاد وسائط لحل القضية تكون متفقة مع الالتزامات المترتبة عليها نحو العرب واليهود » لان الشعب العربى لا يعترف بشرعية التزامات بريطانيا نحو اليهود لانها قائمة على الغضب والعُدوان ولأنها التزامات على حساب الغير .

ان اللجنة الملكية البريطانية أثبتت فى تقريرها ان التزامات بريطانيا نحو العرب أو اليهود هى التزامات متناقضة ولا يمكن التوفيق بينها . وتابعتها الحكومة البريطانية على هذا القول فى بيان خطتها السياسية التى صحبت اعلان التقرير وفى تصريحات ممثلها فى « عصبة الامم » فالعودة الآن الى محاولة انتوفيق بين تلك الالتزامات المتناقضة لا يمكن أن تؤدى الى نتيجة وتعليق حل القضية على هذا التوفيق انما هو تعليق على المحال وضرب جديد من التعقيد والاشكال . وان الشعب العربى لا يمكن أن يوافق على اعتبار الالتزامات البريطانية لليهود القائمة على الغضب الباطل أساسا فى قضيتها ولا على اعتبارها أساسا فى هذه المفاوضة .

٤ - وتقول الحكومة البريطانية ان الوصول الى تفاهم بين العرب واليهود هو من أثبت الاسس لاقامة دعائم السلام والتقدم فى فلسطين واللجنة العربية العليا ترى ان هذا التفاهم لا يمكن أن يتم ما دام اليهود متشبثين بأطماعهم الباطلة فى فلسطين فاذا كان المقصود من التفاهم أن يعيش اليهود بين العرب براحة وسلام فان ذلك ميسور لهم على أساس الميثاق القومى للشعب العربى الذى هو وحده صاحب الحق الشرعى فى بلاده . أما دعوى اليهود فى هذا الوطن فهى باطلة لا تستند الى أساس صحيح ولا تقوم على غير الاوهام والخيالات ولا يؤيدها غير الحراب البريطانية وأن القول الفصل فى قضية كهذه يجب أن يكون للحق والعدل فحسب .

٥ - تعلن الحكومة البريطانية في بيانها عزمها على دعوة ممثلين عن الشعب العربى الفلسطينى والدول العربية المجاورة الى لندن للمفاوضة فى سياسة فلسطين المقبلة دون أن تعين أساسا لتلك المفاوضة . فاللجنة العربية العليا تقول بهذه المناسبة ان للعرب ميثاقا يتلخص فى منع الهجرة اليهودية منعا باتا وأن يستبدل بالانتداب معاهدة تنشأ بموجبها حكومة وطنية مستقلة . وهذا الميثاق قد أبدته الهيئات والمؤتمرات والحكومات العربية ولا يمكن للعرب أن يترجعوا عنه لأنه الضمان الوحيد لكيانهم وحقوقهم الشرعى فى بلادهم ولأنه مستوحى من طبيعة ذلك الحق الشرعى فضلا عن كونه يشتمل على أقصى ما يمكن من التسامح مع اليهود . وقد جرت العادة ان أية مباحثة لحل قضية ما يجب أن تعين أسسها قبل توجيه الدعوة ولا سيما فى قضية كقضية فلسطين فيها دعوى باطلة ما يزال أصحابها اليهود يغذون أنفسهم بالاхлаم والمطامع ويستندون فيها الى القوة الغاشمة والدعاية المضللة . وتأسف اللجنة أشد الأسف أن لا ترى فى بيان الحكومة البريطانية شيئا من هذا يدعو الى الطمأنينة والأمل وتخشى أن يكون هذا الإيهام عاملا فى عقم نتيجة الدعوة وفشل المفاوضات وأن يكون مقصودا منها الآن لتنفرد الحكومة البريطانية بفرض الحل الذى تريده هى والتى يخشى أن يكون سببا فى طول عهد الشقاء الذى يخيم على ربوع البلاد المقدسة .

واما بشأن دعوة الحكومة البريطانية الوكالة اليهودية للمفاوضة فى السياسة المقبلة فان الشعب العربى لا يوافق على اعتبار اليهود طرفا فى قضيتهم ولا يدخل وإياهم فى مفاوضة على مصيرهم .

٦ - وقد أعلنت الحكومة البريطانية فى بيانها احتفاظها لنفسها بحق رفض قبول زعماء العرب الذين تعتبرهم مسئولين عن حملة الاغتيال والعنف فاللجنة العربية العليا تبادر الى اعادة ما أشارت اليها مرارا من ان مسئولية الاضطرابات أولا وآخرها انما تقع فى الحقيقة على الحكومة البريطانية وسلطاتها فى فلسطين . فالشعب العربى لم يطلب الا حقه الطبيعى فى بلاده . والسلطات البريطانية هى التى كانت فى كل موقف من مواقف مطالبته بهذا الحق تعتدى عليه وتحاول سحقه وتصمم اذنيها عن سماع أنبيئه وصراخه وتستغفره بتصرفاتها الهوجاء وسياستها العوجاء فليس من المنطق والحق فى شيء أن يتحمل هو أو يتحمل زعماءه مسئولية الاضطرابات التى دفع اليها دفعا لأن الحكومة البريطانية لم تترك له وسيلة أخرى لاعلان استنكاره لتلك التصرفات والسياسة المنكرة التى أريد بها تسليط شذاذ الآفاق عليه واذلاله فى وطنه واجلاؤه عنه فى النهاية .

هذا من جهة ومن جهة أخرى فان اللجنة تتساءل عن تقصيد الحكومة البريطانية أن يكونوا ممثلين لعرب فلسطين من غير أعضائها ومفوضيها على حين تعلم الحكومة البريطانية حق العلم ان الشعب العربى أولى ثقتهم العالية هذه اللجنة وحدها للدفاع عن حقه والعمل على تحقيق ميثاقه وأنه لا يوجد فى فلسطين أية هيئة أخرى أو أفراد يستطيعون أن يدعوا تمثيل الشعب العربى فى هذا الموقف كما أن اللجنة واثقة كل الثقة ان الحكومة البريطانية لن تجد من يتقدم الى اجابة دعوتها مزودا بأية ثقة من الشعب . واللجنة ترى ان فى اعلان الحكومة البريطانية ذلك تعقيدا آخر للقضية لأنها تريد أن تحول دون تمثيل عرب

فلسطين تمثيلا صحيحا وصادقا في مفاوضات يتعلق بها مصيرهم • وقد أثبتت الحوادث والتجارب في فلسطين وغيرها عقم هذا الأسلوب وبعده عن الحقيقة والصواب دائما •

فاذا كانت الحكومة البريطانية ترغب رغبة صادقة في حل هذه القضية وانهاء عهد الشقاء والقلق في فلسطين فيجب عليها أن تنفض يدها عن الأساليب التي مارسها الى الآن في معالجتها لهذه القضية وأن تواجه ما فيها من حقائق وأن تسلك سبيل الرشد والصواب وذلك باعلانها قبول الميثاق العربي أساسا للحل المقبل ومنع الهجرة اليهودية منعاً باتاً تمهيدا للمباحثات وعدم استرسالها في الاتهامات وتحميل المسؤوليات جزافا وعدم اصرارها على حرمان الشعب العربي من اختيار ممثليه الذين أولاهم ثقته وعهد اليهم بالدفاع عن حقوقه •

٧ - وأخيراً تصرح الحكومة البريطانية بأنها اذا لم تسفر مباحثات لندن عن الوصول الى اتفاق فإن حكومة جلالتها تتخذ قرارها الخاص • فاللجنة العربية العليا تلاحظ من الآن ان الحكومة البريطانية قد جعلت لهذه المباحثات مقدمات من شأنها تعقيد القضية فاذا تعذر الوصول الى اتفاق فإن المسؤولية فيها تعود عليها وعلى اليهود واللجنة تعلن للعالم من الآن انه في حالة كهذه لا يمكن للشعب العربي أن يقر أى حل يفرض عليه فرضاً بالقوة الفاشية ولا يوصله الى حقه الصريح • وسيظل في كل حال متمتعاً بالعطف والتأييد من العالمين العربي والاسلامي حتى يصل الى حقه الكامل مؤيداً بتوفيق الله القوى العادل •

٨ - وبهذه المناسبة ترى اللجنة العربية العليا أن تعيد نشر الميثاق القومي العربي مرة أخرى فيما يلي :

أولاً : الاعتراف بحق العرب في الاستقلال التام في بلادهم •

ثانياً : العدول عن تجربة انشاء الوطن القومي اليهودي •

ثالثاً : انتهاء الانتداب البريطاني وأن يستبدل بمعاهدة مماثلة للمعاهدة البريطانية العراقية والمعاهدة البريطانية المصرية والمعاهدة الفرنسية السورية بموجبها تنشأ في فلسطين دولة ذات سيادة •

رابعاً : وقف الهجرة اليهودية وبيع الاراضي لليهود وقفا تاما •

والعرب على استعداد لمفاوضة الحكومة البريطانية لمفاوضة تقوم على أسس مقبولة للاتفاق على الشروط التي تحفظ بها المصالح البريطانية المعقولة والاتفاق على الضمانات الضرورية للمحافظة على جميع الأماكن المقدسة وتأمين حقوق زيارتها وحماية جميع الحقوق المشروعة للسكان اليهود أو غيرهم من الاقليات في فلسطين •

النص الكامل للبيان الذى القاه وزير المستعمرات

فى مجلس العموم بتاريخ ٢٤ تشرين الثانى سنة ١٩٣٨

أود أن أستهل بيانى اليوم بالاعراب عن شكرى لحضرات الاعضاء المحترمين فى كافة ارجاء المجلس لما اظهروه من روح الصبر وضبط النفس وهم يرقبون حالة فلسطين المحزنة تزداد سوءا شهرا بعد شهر . اننى أعلم أنه كان من السهل عليهم ان يضجروا وزير المستعمرات فى وقت الاسئلة او ان يلفتوا النظر بحدة وغضب الى بعض وجوه الحالة بتقديم اقتراحات ولكن الاعضاء المحترمين احجموا عن اتيان هذه الامور ولم يكن احجامهم هذا مبعثا عن عدم اهتمامهم بما هو فى فلسطين . فالمجلس يقدر المسئوليات المترتبة عليه نحو فلسطين كما يقدر المسئوليات المترتبة عليه نحو سائر انحاء العالم ولكنى أظن ان وقوف حضرات الاعضاء المحترمين هذا الموقف انما يرجع الى تقديرهم للمصاعب الخاصة والحالة الدقيقة التى نجابها فى تلك البلاد وانى لأرجو أن يكون فى وسعى ان اناشد حضرات الاعضاء فى اصيل هذا اليوم ونحن على ابواب الشروع فى المحادثات مع ممثلى العرب واليهود فى لندن أن يسيروا فى هذه المناقشة سيرا مقرونا بالحكمة بحيث لا تخرج كلمة من أفواههم من شأنها أن تضير الآمال المعقودة على نجاح هذه المباحثات والخروج منها فى النهاية باتفاق عربى - يهودى .

لقد كان من المتعذر خلال الأشهر الماضية بذل جهود سياسية انشائية لتهدئة الحالة فى فلسطين .

وهذا مما يؤسف له كل الأسف ولكنه كان أمرا لا مناص منه . فقد كان علينا ان ننظر تقرير لجنة وودهيد ولذلك حصرنا كل اهتمامنا فى بذل الجهود المادية لاعادة الأمن والنظام الى تلك البلاد وقد حدث خلال أيام البطالة فى الصيف التى لم يكن للعمال ما يشغلهم فيها فى الحقول أن تمت حملة الاغتيال والعنف التى اشتهرها الارهابيون فاصبحت بمثابة ثورة عربية منظمة واسعة النطاق ضد السلطة البريطانية وتقوم القوات العسكرية وقوات البوليس الكبيرة الموجودة الآن تحت تصرف الحكومة بتوطيد سلطة الحكومة فى جميع أنحاء البلاد بثبات وحزم . فقد أخرج الثوار منذ بضعة أسابيع من مدينة القدس القديمة وأخلت المدينة منهم . وأعيد توطيد سلطات الادارة فى مدينة يافا واحتلت جيوشنا أسوار مدينة اريحا ثانية دون نفخ الايقاع وأصبحت مدينة غزة ثانية تحت سيطرة الحكومة وفى هذا الاسبوع أخرجت العناصر المعادية من بئر سبع . فعملية ارجاع الأمن والنظام تسير فى جميع أنحاء البلاد سيرا مقرونا بالثبات والمشقة .

اننا نعلم جميعا أن بعض الدعاة من ذوى الاغراض قد اخذوا يكيلون التهم

الشمسية جزافا لجنودنا واننى أطلع على الشيء الكثير من هذا القبيل في وزارة المستعمرات ولكن لم يسبق لى قط أن وقفت على بينة تثبت هذه التهم بل على العكس من ذلك ان العالم بأجمعه يعلم أن احتلال مدينة القدس القديمة الذى جرى منذ بضعة أسابيع كان مثالا للطريقة التى يستطيع فيها الجنود البريطانيون أن يقوموا بمنتهى النجاح بعملية عسكرية دقيقة فى وسط جماعة من الاهليين المدنيين بصورة مستوفية للمبادئ الانسانية بأكملها .

ولكن المشكلة الحقيقية فى فلسطين ليست مشكلة عسكرية بل هى مشكلة سياسية . ان فى استطاعة جيوشنا أن تعيد النظام الى نصابه ولكنها لن تستطيع ان توطد أركان السلام . فذلك أمر يترتب على الحكومة وعلى هذا المجلس الاضطلاع به . ان بسط المشكلة القائمة فى فلسطين هو أمر فى غاية السهولة وقد اتت لجنة بيل على بيانها بصورة باهرة فى تقريرها ولا حاجة لتغيير أية كلمة او حرف من تحليل المعضلة كما ورد فى تلك الوثيقة القيمة . ان فلسطين بلاد صغيرة ولكنها تعد عظمة القدر من الناحية الروحية . فالصبغة الروحية التى تتصف بها لاتدانيها فيها أية بلاد أخرى فى العالم . فهى تضم بعض الاماكن المقدسة للديانات العالمية الثلاث العظمى . ولكنها فى غاية من الصغر من حيث المساحة وان كانت تربتها خصبة وتعطى أنمارا وافرّة فان أكثر أراضيها صخرية او جبلية ومعظمها صحراوات مجدبه . تلك هى حالة هذا المسرح الصغير التى تمثل عليه اليوم فاجعة من أعظم الفواجع . والميدان يشتمل على فريقين متنازعين - فلنبداً باليهود أولا . ان فلسطين كانت موطناً لهم منذ ألفى سنة ولكنهم منذ ذلك الزمن فروقوا وشتتوا فى جميع أنحاء المعمورة . انهم شعب لا بلاد له ولكن كثيراً منهم استحثت خطأ خلال السنوات العشرين الماضية راجعا الى فلسطين مستندا الى أحكام صك الانتداب الذى ايدته أكثر من خمسين دولة وعهد فيه الى بريطانيا العظمى بإدارة البلاد . ولست اعتقد ان فى وسع أى منصف أن يدنى أن بريطانيا العظمى لم نتم خلال هذه السنوات - العشرين بما تقتضيه عليها التزاماتها من تسهيل هجرة اليهود الى فلسطين فمنذ سنة ١٩٢٢ دخل فلسطين مايزيد على ربع مليون يهودى واستوطنوها وكانت أعمالهم فيها موجبة للاعجاب فقد حولوا كثبان الرمال الى بساتين للبرتقال وساروا فى زراعتهم ومستعمراتهم شوطا بعيدا حتى ابلغوها الاراضى الجرداء الواقعة على الحدود . وبنوا مدينة جديدة تضم نحو ١٤٠ ألف نسمة فى مكان لم يكن فيما مضى سوى شاطئ مقفر . ولا يستطيع الانسان أن يتكهن عن المدى الذى كان من الممكن أن تبلغه أعمالهم لو كانت فلسطين خالية من السكان وسلمت اليهم بكاملها . ان اليهود الموجودين فى فلسطين يقيمون فيها بناء على حق وليس كمنة . اما الآن وقد أصبحوا عرضة للاضطهاد فى أوروبا الوسطى فان رغبتهم فى العودة الى موطنهم الخاص قد تضاعفت مائة مرة عن ذى قبل . ولم تبلغ مأساة أى شعب من الشعوب التى لا وطن لها ما بلغته مأساة اليهود فى هذا الاسبوع كما ان عطف مواطنينا وتلفهم لصنع كل ما فى وسعهم لمساعدة اليهود المضطهدين لم تبلغ قط مثل ما بلغته اليوم . ولكننى أمل ألا ندع سبيلا لشعور الاستقطاع الذى يعلا نفوسنا من جراء الكارثة التى جر اليها هذا الشعب فتمكن ذلك الشعور من التأثير على حكمنا الهادى المنصف على المشكلة الصعبة فى فلسطين اليوم .

وأراني مضطرا الى الادلاء بكلمة على سبيل التحذير فاننا عندما وعدنا بتسهيل انشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين لم تكن نتوقع قط أن يحدث هذا الاضطهاد

الشديد في أوروبا اننا لم نقطع على أنفسنا عهدا يجعل تلك البلاد موطناً لكل شخص يود أن ينجو من تلك الكارثة العظمى ولو أن فلسطين كانت خالية من شعب آخر بالرة لما كان في استطاعة تربتها الفقيرة أن تعيل أكثر من جزء صغير من مجموع اليهود الذين يودون الفرار من أوروبا . أن مسألة اللاجئين في أوروبا الوسطى لا يمكن تسويتها على حساب فلسطين بل يجب أن تحل في ميدان أوسع كثيراً من ذلك الميدان . وفي استطاعة فلسطين أن تساهم بالطبع في هذا المضمار وهي تقوم بنصيبها الآن فالمهاجرون اليهود يقدون إليها في هذه الأيام اسبوعاً بعد اسبوع بمعدل ألف مهاجر في الشهر على الرغم من الاضطرابات القائمة فيها . غير أن الوكالة اليهودية يهملها بطبيعة الحال نظراً للحوادث الأخيرة أن تزداد الهجرة إلى فلسطين ازدياداً عظيماً . وقد قابلت يوم اثنين مندوبين عن الوكالة المذكورة باحثاً في هذا الأمر فطلبت إليهما أن يقدموا إلى مقترحاتهما الكاملة مزودة بالتفاصيل الدقيقة . وفي صباح هذا اليوم استلمت تلك المقترحات وستكون بالطبع موضع اهتمامي الدقيق كما أنني سأستشير برأي المندوب السامي بشأنها . غير أنني أرى لزماً على أن أقول هذه الكلمة المختصة على كل حال أن الحكومة كثيراً ما اتهمت بأنها لا تسير على نور خطة سياسية معينة في فلسطين أو بأنها ترضع سياسة لها ثم لا تلبث أن تحيد عنها وتغيرها .

لقد أعلنت الحكومة منذ مدة قليلة المرحلة التالية التي قر رأيها على اتباعها في سياستها وهذه السياسة تقوم على اجراء محادثات مع العرب واليهود في لندن ونحن عازمون على السير في عقد هذا المؤتمر . ولا يسعنا الآن أن نفعل شيئاً من شأنه أن يضير الآمال المعقودة على انتهاء تلك المحادثات بالنجاح والتوفيق فمن خير اليهود أنفسهم أن تكون السياسة المقبلة في فلسطين مبنية ما أمكن على اتفاق واسع المدى

أما الشعب الآخر الذي يشملته هذا النزاع المرير في فلسطين فهو الشعب العربي . لقد عاش العرب في تلك البلاد منذ قرون عديدة ولم يؤخذ رأيهم عندما صدر وعد بلفور ولا عندما وضعت صيغة صك الانتداب . وقد كانوا خلال السنوات العشرين التي تلت الحرب الكبرى يرقبون هذا الاحتجاج السلمي الذي يقوم به شعب غريب ويرفعون عقيرتهم بالاحتجاج الصاخب بين الآن والآخر فقد شاهدوا تسرب أراضيهم من أيديهم وانتشار المستعمرات اليهودية انتشاراً مطرداً . وفي صميم البلاد . واضطروا إلى الاعتراف بتفوق ذلك الشعب عليهم في النشاط والمهارة والثروة . فاخذت تساورهم المخاوف . ففي سنة ١٩٣٣ دخل فلسطين ٣٠.٠٠٠ يهودي وفي سنة ١٩٣٤ دخلها ٤٢.٠٠٠ يهودي ثم بلغ عدد من دخلها منهم سنة ١٩٣٥ : ٦١ ألف شخص فتساءل العرب في عجب متى تقف هذه الهجرة الواسعة النطاق وهل ستتقف يوماً ما عند حد أم تبقى مستمرة بلا نهاية ؟ حتى أصبحوا يخشون أن يتحول مصرهم في بلاد آبائهم وأجدادهم إلى الخضوع لسيطرة هذا الشعب الجديد النشيط من النواحي الاقتصادية والسياسية والتجارية .

فلو كنت أنا عربياً لتولاني الذعر أيضاً . وإذا كان لنا أن نصل يوماً إلى ادراك كنه هذه المشكلة وقدر لنا أن نقوم بنصيبنا في إيجاد حل موفق لها وجب علينا أن نضع أنفسنا لا في موضع اليهود فحسب بل موضع العرب أيضاً .

أنني أعلم أن عدداً كبيراً من الناس يعتبرون هذا الثوران العربي مجرد احتجاج تقوم به جماعة من العصابات . وأنه لصحيح أن في عداد أولئك العرب الذين

اشتركوا فى الاضطراب برغبة طائفة ممن لا يحجم عن ارتكاب أسوأ الجرائم فالمذبحة التى مات فيها الإبرياء فى طبريا وما قاموا به فى عدد من الميادين التمسبة الأخرى قد لوثت قضيبتهم . ومن الحق ان يقال أيضا ان كثيرين من المتصلين هؤلاء انما أتوا ذلك بفعل الارهاب . ولكن فى الحركة العربية ما يفوق ذلك بكثير . وانى أرى ان من واجب هذا المجلس المعروف بقدرته على تفهم الشعوب الأخرى ان يقدر ان الكثيرين من المشتغلين بالحركة العربية الفلسطينية انما يشتغلون فيها بحافز من الشعور الوطنى انصاذا . ومهما بلغ بهم الخطأ ومهما بلغ بهم الضلال فى الاسترشاد فان الكثيرين منهم قد اضطروا الى ركوب المخاطر والمجازفة بأرواحهم فى سبيل بلادهم . . . اننى أعلم أن الرواية لا تقف عند هذا الحد فهناك أشياء أخرى كثيرة لابد من ذكرها أن اردنا أن نأتى على وصف تام وعادل للحالة . فهناك سلسلة من الحقائق لها على الخصوص مكان كبير من الأهمية لا أرى مندوحة عن ذكرها . فان أولئك الذين فكروا - قبل عشرين سنة - فى امكان تسهيل انشاء وطن قومى لليهود كانت تحدوهم فكرة سامية وقد تحققت هذه الفكرة فى هذه السنوات العشرين الأولى فبرزت للعيان على صورة عمل انشائى باهر غير اننى أسائل نفسى فى عجب أحيانا : هل قبض لجميع أولئك الذين وضعوا أسس ذلك العمل الانشائى العظيم أن يعلموا الحالة على حقيقتها فى ذلك الزمن أى فى سنى ١٩١٧ ، ١٩١٨ ، ١٩١٩ . كما اتساءل أيضا فى عجب هل كان هؤلاء يدرون حينذاك انه بين نهر الأردن والبحر الأبيض المتوسط يقيم ما يزيد على ٦٠٠.٠٠٠ نسمة من العرب ؟ أنا على ثقة من انهم لم يكونوا ليعلموا على كل حال ان السكان العرب سيزدادون ازديادا سريعا بسبب اليهود وبسبب قدومهم الى البلاد . فقد جاء اليهود وجاءوا معهم بالمال واشغال العمران التى زادت فى أسباب الميشة والخدمات الصحية الحديثة التى لم تقتصر منافعتها على اليهود فحسب بل تجاوزتهم الى العرب أيضا ففسح المجال لافراد الناس حتى يعمروا طويلا ويعيشوا فى طمأنينة وازداد عدد السكان العرب فى فلسطين ازديادا سريعا منذ سنة ١٩٢٢ اذ كانوا يبلغون ٦٠.٠٠٠ نسمة فاصبحوا اليوم ٩٩٠.٠٠٠ نسمة وهذه الزيادة لا ترجع الى هجرة الاشخاص من خارج البلاد بل تعزى كلها تقريبا الى النمو الطبيعى . وقد يكون من واجبى أن أضيف الى ذلك ان الحسابات التقديرية تدل على ان مجموع السكان العرب فى فلسطين البالغ عددهم الآن ٩٩٠.٠٠٠ سيكون مليوناً ونصف مليون خلال السنوات العشرين القادمة .

ان هذه السلسلة الباهرة الهامة من الحقائق تؤدى بنا الى تكوين فكرتين : فمن شأنها ببدء ذى بدء أن تؤدى الى قلب ما يقدر لعدد اليهود الذين يمكنهم أن يستوطنوا فلسطين دون الحاق ضرر بحقوق العرب ووضعهم . ولكن لهذه الحالة كما قلت ناحيتين فالتاحية الأخرى منها هى انه ليس بمستطاع للعرب أن يقولوا ان اليهود يجلوهم عن بلادهم وانى اعتقد انه لو لم يدخل فلسطين يهودى واحد بعد سنة ١٩١٨ ؛ لكان عدد السكان العرب لا يزال حول ٦٠٠.٠٠٠ نسمة وهو الرقم الذى كان يستقر عليه عددهم فى عهد الحكم التركى فبسبب مجيء اليهود وما جلبوه من الخدمات الصحية الحديثة والفوائد الأخرى يعيش الآن فريق من الرجال والنساء لولاها لكانوا فى عداد الأموات .

وبسبب هذه الخدمات أيضا أخذ أطفالهم يكبرون وتقوى أجسامهم ولولاها لما تنشق البعض منهم نسيم الحياة . لم تكن فائدة وعد بلفور مقصورة على اليهود فان

العرب جنوا منه فائدة كبرى فلعرب فلسطين ان ينكروا ذلك ما شاءوا ولكنهم جنوا بطبيعة الحال فائدة جلية من وعد بلفور . واني أعلم أن لا فائدة ترجى من الاصرار على اقناع العرب بهذه الحجة فكلهم يعيرونها آذانا صماء وعيونهم لاتبصر مشهد التحسن التدريجي الذي يتناول حياة شعبهم . لانهم يفكرون في شيء آخر . انهم يفكرون في حريتهم ويخشون انه اذا استمرت الحال على هذا المتوال فانهم سيخضعون في النهاية من الوجهة السياسية لسيطرة ابناء الوطن القومي اليهودي الفلسطينيين الجادين المستمرين في الازدياد .

اننى أقول ان من الواجب علينا نحن الشعب البريطاني أن يكون آخر شعب في العالم لا يدرك شعور العرب بهذا الشأن ذلك اننا نحن انفسنا لن نحجم عن التضحية بالفوائد المادية حين نرى حريتنا مهددة . انه لا يسعنا ان نضع اليهود تحت سيطرة العرب في فلسطين ولكننا ما لم نستطع أن نزيل المخاوف التي تساور العرب من ان يصبحوا تحت سيطرة اليهود فسيستحتم علينا ان نجابه شعبا مرتابا معاديا ينتشر في منطقة واسعة الأرجاء من الشرق الأدنى وان نضطر الى ابقاء قسم كبير من جيشنا في فلسطين الى أجل غير محدود . أن علينا التزامين خطيرين نحو الشعبين في فلسطين فنحن ملزمون بتسهيل هجرة اليهود الى فلسطين في احوال ملائمة وتشجيع حق اليهود في الاراضى من الجهة الواحدة كما أننا ملزمون بأن نؤمن عدم إلحاق الضرر بحقوق العرب ووضعهم من الجهة الثانية . فكيف يمكننا التوفيق بين هذين الالتزامين بصورة عادلة سليمة ؟ هذه هي المشكلة التي لابد لنا من حلها . وهذا هو اللغز الذي يجب علينا أن نحله ونجد جوابا له . ان لجنة بيل قد أوصت بتقسيم البلاد شافعة توصيتها بحجة منطقية وأن يفصل العرب عن اليهود لدرجة ما وأن تحقق رغبة كل منهما في الحكم الذاتي في أنحاء مختلفة من فلسطين مع ابقاء الأماكن المقدسة تحت الانتداب كمنطقة خاصة وهذا المجلس لم يلزم نفسه قط باقرار تلك السياسة ولكن الحكومة قد قبلت بها مبدئيا باعتبارها خير حل يرجى منه الخروج من ذلك المأزق . ولكنه كان لابد من اجراء تحقيق آخر للتثبت من امكان تطبيق هذا المبدأ فأوفدت لجنة وودهيد الى فلسطين للقيام بذلك التحقيق ومكثت هذه اللجنة في القدس مدة ثلاثة اشهر معرضة للأخطار وجابت البلاد من أقصاها الى أقصاها يصبحها دوما حرس مسلح وقد قامت بما وكل اليها بشجاعة وبمنتهى الدقة والكفاءة . وقبل مدة وجيزة قدمت اللجنة تقريرها فتبين منه بوضوح أن التقسيم كما اقترحتة لجنة بيل هو غير عملي كما تبين منه أيضا أنه لو اردنا أن نقسم فلسطين الى دولة يهودية ودولة عربية ومنطقة انتداب ، لانجلت ميزانية الدولة اليهودية عن وفر عظيم في كل سنة ، بينما ميزانية الدولة العربية وميزانية الانتداب ستنجلي كل منهما عن عجز كبير عاما بعد عام . وقد قالت اللجنة في تقريرها أن شروط اختصاصها لا تبيح لها أن توصي بحدود للمناطق المقترحة من شأنها أن تسفر عن أمل معقول بإمكان انشاء دولة عربية وأخرى يهودية تكون كل منهما قادرة على سد نفقاتها بذاتها . واني أعتقد أن ذلك لما يوجب الثناء على أعمال اليهود باعتبار أن الذين يعيشون وراء المستعمرات اليهودية لن يستطيعوا أن يحافظوا على نظام الحكم وعلى الخدمات الاجتماعية التي اعتادوها دون مساعدة اليهود المستمرة . فهذه الحالة أيضا تقضى قضاء مبرما على الاقتراح القائل بتقسيم فلسطين الى دولتين ذاتي سيادة . ولذلك لم تتوان حكومة جلالتها في اقرار هذا الأمر . فقرر رأيا أن لا يعطى اليهود أى قسم من فلسطين لمد سيطرتهم عليه وان لا يعطى أى قسم آخر للعرب لمد سيطرتهم عليه . . ولذلك

أعلنت الحكومة بأنها ستواصل الاضطلاع بمسئولياتها التي أشار إليها صديقي النقيب
مستر تشرشل عندما قابلته في رواق البرلمان عقب استناد وزارة المستعمرات الى فلقد
قال لي مرة اذ صادفني أصيل ذات يوم « لا تقسيم بل ثبات » غير أنه يترتب علينا
أن نجد وسائل أخرى لتلافي ما تتطلبه الحالة غير المرضية القائمة في فلسطين
ولقد لقيت مساعدة كبرى من عدد من المراسلين لدى بحثي هذه المعضلة فعشرات
الرسائل ترد علي وفي كثير منها حلول لهذا المشكل . ولكنني أذكر انني تلقيت
رسالة تقترح نفس الاقتراحات التي تقترحها أية رسالة أخرى . وكثير من
الرسائل لم تتضمن أي اقتراح بالمرء بل ان مرسلها كانوا يصرخون يائسين
« هل ثمة حل لهذه المعضلة المخيفة ؟ » أجل هنالك حل ولكنني لا اعتقد أن تبعة
ذلك الحل يجب أن تلقى على عاتق الحكومة وحدها بل ينبغي أيضا أن تلقى على
الفريقين الآخرين ذوي الشأن في هذه المسألة أي العرب واليهود . فعلى كل منهما أن
تساهم في هذا السبيل وعلى كل منهما أن يبدي شيئا من التسامح نحو الآخر . فاذا
ما أظوروا رغبة في اجراء ذلك فعندئذ يعود السلام الى البلاد ويعم الرفاه كلا الشعبين
في فلسطين . واني أعلم أن من الصعوبة بمكان كبير أن تخف حدة المراتة التي نمت
بطبيعة الحال في كل جانب من الجانبين خلال الشهور التي تناولتها أعمال العنف
وسفكت فيها السماء .

وقد يخيل للمرء أن من المتعذر في الوقت الحاضر الوصول الى أي اتفاق - ولكن
الحكومة تعلق أملا كبيرا على تفاهم العرب واليهود الى درجة تحفزها لبذل الجهود
الجارية للوصول الى ذلك التفاهم . انه ليس من المتعذر على الأفراد العاديين من
الشعبين العربي واليهودي أن يعيشا معا مرتضين جنبا الى جنب في فلسطين ، فكثير
منهم قد فعل ذلك في أماكن عديدة في فلسطين حتى خلال الاوقات العصيبة هذه .

وليس من الصعب على زعماء العرب واليهود أن يصلوا الى اتفاق فيما بينهم ،
فلقد مرت قبل عشرين عاما برهة ظهر فيها أن مثل هذا الاتفاق لم يكن ممكنا فحسب
بل في حين الوجود . فلقد عبر عندئذ الدكتور وايزمان بالنيابة عن الجمعية الصهيونية
نهر الأردن وقابل الأمير فيصل في سرادقه المضروب في الصحراء يحيط به مضيض
العرب وبعد أشهر وقع هذان الرجلان اتفاقا يتعلق بفلسطين . فالى مثل هذه الصلة
بين العرب واليهود نود أن تعود الآن . ولذلك اقترحت الحكومة اجراء المباحثات في
لندن وستجرى هذه المباحثات باديء ذي بدء بين الحكومة وممثل العرب من جهة ،
وبينها وبين ممثل اليهود من جهة ثانية ولكننا نأمل أن تتطور هذه المحادثات بعد امد
قليل الى مباحثات تجرى بين الفرقاء الثلاثة مجتمعين حول مائدة مشتركة . ان الحكومة
ستدخل المباحثات بطبيعة الحال مرتبطة بالالتزامات المترتبة عليها بموجب صك
الانتداب نحو العرب ونحو اليهود ونحو البرلمان ونحو الولايات المتحدة بأمريكا .

ولكننا لن نحاول أن نمنع ممثلي العرب أو ممثلي اليهود من الادلاء بحججهم
الموجبة لتغيير صك الانتداب ، وستكون المباحثات شاملة ومقرونة بمنتهى الصراحة
واني متأكد من أن المجلس لن يترقب مني ونحن لا نزال في هذا الموقف أن أزيد على
ما قلت فيما يتعلق بالسياسة التي ستتنتهجها الحكومة خلال هذه المباحثات وآمل أن
نتاح لنا فرصة الشروع في هذه المباحثات بلندن خلال الأسابيع القليلة المقبلة . فاذا
تعذر الشروع فيها قبل عيد الميلاد فالأمل أن يشرع فيها في أوائل شهر كانون الثاني
على الاكثر اذ لا مندوحة من انتهاء حالة عدم الاستقرار هذه بوجه السرعة الممكنة ومن

الأهمية بـمكان كبير اقرار السياسة التي ستتبع واعلانها بصورة جلية واضحة • ولهذا السبب اذا لم تسفر المباحثات التي ستجرى فى لندن عن نوع من التفاهم بين الفرقاء الثلاثة خلال مدة معقولة من الزمن فان الحكومة ستتخذ عندئذ قرارها على ضوء درسها للمشكلة وعلى ضوء تقرير لجنة بيل وتقرير لجنة وودهيد والمباحثات نفسها أيضا • ثم تعلن السياسة التي تنوى اتباعها فى المستقبل •

ان حضرات الأعضاء المحترمين يواجهون فى هذه الأيام مشاكل سياسية مختلفة تتراكم علينا يوما بعد يوم ولكنى أشعر دائما أن مشكلة فلسطين تختلف عن غيرها • فالمشاكل الأخرى تدور حول أمور تتعلق بفن الحكم وهو أصعب الفنون جميعا • ولكنى عندما أحاول معالجة تلك المشاكل أشعر بطبيعة الحال كما يشعر الأعضاء المحترمون بلذة فائقة •

أما مشكلة فلسطين فليس فيها شئ من ذلك قط • وما هى عليه من التعقيد يجعلنا نواجه أخطر تجربة لبيان مقدرتنا على الحكم ولكن فى هذه المشكلة أكثر مما ذكرت • فأننى عندما أبحث فى مشكلة فلسطين أشعر برهبة وإجلال ، إذ أن ذاكرتى لا تعى زمنا لم أسمع فيه عن فلسطين ولا أخطر وقتا لم تقص فيه على أحاديث الناصرة والجليل والقدس وبيت لحم ومهد السلام •

لقد عهد الى هذا المجلس خلال تاريخه الطويل الحافل بودائع نبيلة ولكن لم توكل اليه وديعة أقدس من إعادة الأمن والطمأنينة الى ربوع الأراضى المقدسة •

(١٧٣)

مذكرة عن عهد بريطانيا العظمى للعرب

٢٢ فبراير سنة ١٩٣٩

للمسألة جانب تاريخي يرجع الى ما قبل الحرب حين كانت فرنسا تطلب حقوقا خاصة لها في سوريا في حالة انحلال الدولة العثمانية .

وقد لقي ما طلبته فرنسا اعترافا الى حد كبير من بريطانيا العظمى في تصريح من السير ادوارد حين أعلنه رئيس الوزارة الفرنسية في مجلس الشيوخ الفرنسي في ٢١ ديسمبر ١٩١٢ .

كانت كلمة « الشام » في تلك الأيام تطلق على كل منطقة سورية ، التاريخية والجغرافية أى على البلاد الواقعة بين طوروس وشبه جزيرة سيناء وكانت مؤلفة من جزء من ولاية حلب ، وولاية بيروت ، وولاية سوريا ، وسنجد لبنان ، وسنجد القدس . وكانت تشمل ذلك الجزء الذي نزع فيما بعد ، وصار تحت الانتداب باسم فلسطين .

ومع أن بريطانيا العظمى قبلت في سنة ١٩١٢ القول بأن سوريا منطقة نفوذ فرسي إلا أن هناك رأيا بدأ ينشأ في بعض الدوائر البريطانية ، ومؤداه انه في حالة انحلال الدولة العثمانية يجب أن يبذل جهد لفصل سوريا الجنوبية ابتداء من شمالي حيفا وعكا لتكون وحدة قائمة بنفسها وواقعة تحت النفوذ البريطاني ومما يعرفه الذين عرفوا اللورد كتشنر انه كان شديد التعلق بهذه الفكرة وانه بثها في الدوائر الرسمية قبل الحرب .

(ملحوظة : الكولونيل س . ف . نيكوكوم والكولونيل السير فيفيان جبرائيل كانا متصلين باللورد كتشنر في هذا الموضوع ، وقد يستطيعان أن يؤديا انشهادا فيه) .

بأمر اللورد كتشنر قام الكاتبان - الكولونيل الان - نيكوكوم ، بمسح شبه جزيرة سيناء عسكريا في سنة ١٩١٣ وجاءت نتيجة هذا المسح مؤيدة لرأي اللورد كتشنر بأن سوريا الجنوبية - شمالا الى حيفا وعكا ، وجنوبا الى خليج العقبة - ضرورية للامبراطورية البريطانية ، سياسيا وحربيا في حالة انحلال الدولة العثمانية .

وكان هذا الرأي هو المسيطر على سياسته في علاقاته مع العرب ، فلما قامت الحرب اتصل بالشريف حسين ، واتخذ تدابير أخرى مع المصالح المختلفة في الحكومة البريطانية ، وفي جملتها وزارة الهند وحكومة الهند ، . . . محاولا أن يقنعه بأن من المرغوب فيه مقاومة مطالبة فرنسا بسوريا كلها ، نظرا لأهمية سوريا الجنوبية والاسكتندون للامبراطورية البريطانية في المستقبل .

وفي مارس ١٩١٥ - وبإيعاز اللورد كتشنر - الف رئيس الوزارة لجنة للبحث في موضوع المصالح البريطانية في الدولة العثمانية ، والمعتقد أن اللورد كتشنر أدل بأقواله أمام هذه اللجنة . والمعروف على كل حال أن اللجنة كما جاء في تقرير اللجنة الملكية لفلسطين - قررت في يونيو ١٩١٥ وجوب انتزاع سوريا الجنوبية وإخراجها من منطقة النفوذ الفرنسي .

هذا الجانب التاريخي ، له أهمية أساسية لفهم مآله ، فانه لما بعث الشريف حسين بكتابه الأول في يولييه ١٩١٥ الى السير هنري مكماهون كانت الحكومة البريطانية قد تلقت تقرير اللجنة بضرورة الفصل بين سوريا الشمالية وسوريا الجنوبية ، عند النظر فيما تطلبه فرنسا من أراضي الدولة العثمانية ويجب أن تقرأ التحفظات التي وضعها السير هنري مكماهون في كتابه المؤرخ في ٢٤ أكتوبر ١٩١٥ على ضوء الموقف السائد في وزارة الخارجية البريطانية في ذلك الوقت . وفي كل المكاتبات يحاول السير هنري مكماهون أن يبين للشريف حسين أن الأجزاء الوحيدة من سوريا التي ترغب بريطانيا العظمى أن تخرجها من منطقة الاستقلال العربي هي تلك الأجزاء التي تشعر بريطانيا العظمى أنها ليست حرة للتصرف فيها بدون « إساءة الى مصالح حليفها فرنسا » . وقد عبر السير هنري مكماهون عن هذا التحفظ بالفاظ أخرى في كتابه المؤرخ في ١٤ ديسمبر ١٩١٥ فقال انه « فيما يتعلق بولاية حلب وبيروت قد أخذت حكومة بريطانيا العظمى علما بملاحظاتكم ، ولكن لما كانت مصالح حليفنا فرنسا متصلة بالموضوع ، فإن المسألة ستتطلب درسا وعناية ، وسنكتب اليكم في الموضوع مرة أخرى في الوقت المناسب . وكذلك الشريف حسين كان في كل مكاتباته يعتبر أن الأجزاء الوحيدة من سوريا المعينة بالاستثناء هي المناطق الساحلية الشمالية من سوريا ، أي لبنان والساحل . وقد فهم أن بريطانيا تريد أن تحتفظ بهذا الجزء لا لسبب سوى المطالب الفرنسية . اما سوريا الجنوبية فما كان يمكن أن تكون جزءا من المنطقة المحتفظ بها ، لأن بريطانيا العظمى لم تكن فقط غير راغبة في ادخالها في منطقة النفوذ الفرنسي ، بل كانت تريد أن تدخلها في منطقة الاستقلال العربي أي في دائرة النفوذ البريطاني في المستقبل .

ودرس النصوص يؤيد هذا التفسير من عدة وجوه . ويجب أن نوجه النظر الى أن السير هنري مكماهون لم يحدد قط منطقة الاستقلال العربي بالفاظه هو ، وإنما كان الذي فعله هو أن يقبل الحدود التي اقترحها الشريف حسين جملة وكما هي ، فيما عدا بعض التحفظات ، ويستخلص من ذلك انه ما لم يثبت أن فلسطين كان منصوباً عليها بصراحة ، أو حتى ضمينا في هذه التحفظات ، فانه يجب عدها داخلة في المنطقة التي اقترحها الشريف حسين ، والتي قبلها السير هنري مكماهون جملة . وليس في المكاتبات كلها أي ذكر لفلسطين أو سوريا الجنوبية أو لأي قسم إداري من سوريا يمكن أن يفهم أن المقصود به ما يعرف الآن بفلسطين . ومع أن هناك أجزاء خصصت بالاستثناء من منطقة الاستقلال العربي التام ، فانه ليس ثم أية إشارة ولو غير مباشرة أو ضمنية ، الى ذلك الجزء من سوريا الذي كان يطلق عليه في التقسيم الإداري العثماني ، اسم سنجق القدس .

وقد قيل كلام كثير عن التفسيرات الممكنة للمعنى الصحيح لكلمة « ولاية » واستعمال هذه الكلمة في المكاتبات كلها يدوم الى الشرح . ان لفظ « ولايت » هي الصيغة التركية للكلمة العربية « ولاية » والمقصود بها في اللغة العربية اقليم أو

منطقة أو قسم بدون أى دلالة إدارية معينة . أما فى اللغة التركية فقد استعيرت الكلمة العربية للدلالة على أقسام إدارية معينة من الدولة العثمانية لها حدود وتقوم . وفى المكاتبات التى نحن بصدها والتى دارت باللغة العربية ، استعملت كلمة «ولاية» العربية ، وهى لا تقابل دائما وفى كل حالة كلمة «ولايت» التركية . فمثلا يذكر النص العربى (ولاية مرسين) و (ولاية الاسكندرون) و (ولاية دمشق) و (ولاية حمص) (ولاية حماة) مع أنه لم تكن هناك فى أى عهد من عهود التاريخ أقسام إدارية يطلق عليها هذا الوصف ، فهذه العبارات لا يكون لها معنى الا اذا أخذنا بالمدلول العربى لكلمة «ولاية» العربية ، وهو القسم أو المنطقة بدون اية اشارة الى حدود إدارية .

ان الترجمة الانجليزية التى وزعها وفد المملكة المتحدة تستعمل كلمة (ولاية) العربية بصيغتها التركية فى جميع المكاتبات . وهذا خطأ فى الترجمة ، ولا مسوغ له لسبب آخر ، فقد كانت كتب السير هنرى مكماهون تصدر عن دار المندوب السامى بالقاهرة بالعربية ، وهذا النص العربى الذى كان يصدر عنها هو ترجمة عن الأصل الانجليزى ، وفى الأصل الانجليزى استعملت كلمة « قسم » أو « منطقة » كما هو ظاهر من الكتاب الأبيض الصادر فى ١٩٢٢ ومن تقرير لجنة فلسطين الملكية (الفصل الثانى الفقرة الخامسة) فاذا استطاع وفد المملكة المتحدة أن يرى وسيلة لاثبات كلمة « قسم » أو «منطقة» فى مواضعها بدلا من «ولايت» التركية فى النص الانجليزى ، فإن هذا يزيد الاضطراب الذى لا داعى له .

وقد ذهب الحكومة البريطانية الى أن فلسطين كانت مستثناة منها وانه يشملها ما قاله السير هنرى مكماهون للشرىف حسين من أنه ستستثنى « أجزاء من سوريا واقعة الى الغرب من مناطق دمشق وحمص وحماة وحلب » وقد أعلن المستر ونستون تشرشل هذا الرأى فى سنة ١٩٢٢ لما قال بصفته وزيرا للمستعمرات : ان كلمة منطقة يجب أن تعد معادلة لكلمة « ولايت » وانه لما كانت « ولاية دمشق » تشمل ذلك الجزء من سوريا الذى يعرف الآن باسم شرقى الأردن ، - الواقع شرقى نهر الأردن - فانه ينتج من ذلك أن ذلك الجزء من سوريا - المعروف الآن باسم فلسطين - والواقع غربى نهر الأردن كان أحد الأجزاء المحتفظ بها فى عبارة السير هنرى مكماهون .

ولكن مراجعة النص تثبت ان هذه الحجة لا تنهض ذلك أن كلمة منطقة فى عبارة السير هنرى مكماهون لا يمكن أن يكون المقصود بها أن تكون معادلة لكلمة « ولايت » لأنه لم يكن هناك وجود لشيء اسمه « ولاية دمشق » أو « ولاية حمص » أو « ولاية حماة » وانما كانت هناك ولاية واحدة لسوريا عاصمتها دمشق ، وقسمان صغيران إداريان كانت حمص وحماة من بلدانها الكبرى . ولا معنى لعبارة السير هنرى مكماهون الا اذا فهمنا من كلمة المنطقة ما يفهم عادة أى الجهات المجاورة للمدن الأربع ، فيكون تحفظه مقصورا على جزء يمتد من صيدا الى الاسكندرون ، وهو جزء واقع الى الغرب من الخط المتصل الذى يتكون من هذه المدن والاقليم المتاخم لها .

وأشار السير هنرى مكماهون فى كتابه الثالث المؤرخ فى ١٣ ديسمبر الى المناطق التى أراد استثناءها فذكر « ولايتى حلب وبيروت » ولو انه كان يفكر فى فلسطين ، ويريد استثناءها ، لزاد على ذلك عبارة ، مثل « وسنجق القدس » . وكونه لم يفعل ذلك يؤيد القول بأن الأجزاء الوحيدة من سوريا التى كانت النية فى ذلك الوقت الاحتفاظ بها لفرنسا هى المناطق الساحلية من سوريا الشمالية .

وأخيرا اشتمل الكتاب الثاني الذى بعث به السير هنرى مكماهون الى الشريف حسين ، على التعهد ، وفيه يذكران بريطانيا العظمى تعترف للعرب بالاستقلال فى كل المناطق الواقعة داخل الحدود التى اقترحها الشريف مكة ، والتى يسع بريطانيا فيما يتعلق بها أن تتصرف بحرية بدون اضرار بمصالح حليفها فرنسا . وفى هذا الكتاب ، والكتاب الذى تلاه فى ١٤ ديسمبر ، مع استثنائه لمناطق معينة من سوريا ، بضرورة مراعاة بريطانيا العظمى لمصالح فرنسا . ويخلص من هذا انه اذا وجدت بريطانيا العظمى فى نهاية الحرب انها حرة فى التصرف فيما يتعلق بأى جزء كانت ترى انها مضطرة الى الاحتفاظ به من أجل فرنسا ، فان التحفظ يفقد دواعيه ومسوغاته وكل قوة كانت له ، حينما وضع . وينتج من هذا أن الجزء الذى لا يدخل فى دائرة المصالح الفرنسية - كما حدث فيما يتعلق بفلسطين - يجب أن يبقى لعدم وجود اتفاق آخر على خلاف ذلك فى منطقة الاستقلال العربى ، التى اقترحها الشريف حسين وقبلتها بريطانيا العظمى .

وهنا ، يجب أن نشير الى اختلاف مهم بين النص الانجليزى الرسمى والنص العربى لكتاب السير هنرى مكماهون ، المؤرخ فى ١٤ ديسمبر ١٩١٥ فان السير هنرى عند كلامه على استثناء ولايتى حلب وبيروت ، يقول : ان لحليفنا فرنسا مصالح « فيهما كليهما » . والكلمتان المحصورتان بين أقواس غير موجودتين فى النص الانجليزى الرسمى . ولكنهما موجودتان فى النص العربى الذى تلقاه الشريف حسين ، وقيمة هذين اللفظين انهما يدلان على أن السير هنرى مكماهون لم يكن يفكر الا فى هاتين الولايتين ، وانه لا يمكن أن يكون قد فكر فى منطقة ثالثة خارج ولايتى حلب وبيروت .

وقد صرح السير هنرى مكماهون فى رسالة منه الى جريدة التيمس نشرتها له بتاريخ ٢٣ يوليه ١٩٣٧ بأنه لما قطع العهد للشريف حسين لم يكن يقصد أن تكون فلسطين داخلية فى منطقة الاستقلال العربى ، وان كل شئ فى ذلك الوقت كان من شأنه أن يحمله على الاعتقاد بأن الملك حسين كان يدرك تماما أن فلسطين ليست داخلية فى التعهد .

وهذا التصريح الذى أفضى به السير هنرى مكماهون لا يثبت على الفحص فان وظيفة السير هنرى كانت وظيفة وسيط مكلف بمهمة ، هى ان ينفذ السياسة التى رسمها رؤساؤه الرسمىون وابلاغها الى الشريف حسين ، طبقا للتعليمات الصادرة اليه من وزارة الخارجية ، ولم تكن وظيفته رسم هذه السياسة وحتى لو كان من الجائز ان يرجع الرء الى النية المستورة وراء العبارة لابطال المعنى الصحيح العادى لهذه العبارة ، او تشويهها ، فليست نية السير هنرى هى التى يعول عليها ، ويرجع اليها ، بل نية الوزير المسئول - وهو فى هذه الحالة وزير الخارجية - وبتعليماته كان السير هنرى مكماهون يعمل . فاذا جاز ادخال النيات فى الحساب على الرغم من المعنى الجلى للالفاظ المستعملة ، فان من الواجب الرجوع فى تبين هذه النية الى ما عسى ان يكون موجودا بين محفوظات وزارة الخارجية ، لعل شيئا منها يكشف عن نيات الوزير . وهنا ما يشير الى هذه النية فى خطاب القاها الفيكونت جرى اوفالودين بمجلس اللوردات فى ٢٧ مارس ١٩٢٣ . وقد الحققت الفقرات الخاصة بموضوعنا من هذا الخطاب بمذكرتنا ، وازدفت بالملاحظات التى ادلى بها اللورد باكماستر يومئذ ، وقد بين الفيكونت جرى أنه يشك شكاً جدياً فى صحة

التفسير الذى تأخذ به الحكومة البريطانية لمدى التمهيدات التى قطعها للعرب ،
وزير الخارجية فى سنة ١٩١٥ .

ونقض هنيةة عن النيات المستورة ، وتناول النص نفسه ، فسنرى ان
الألفاظ التى استعملت فى المكاتبات لا يمكن تفسيرها الا بأن فلسطين لم تكن مستثناة
— لا بصفة مباشرة ولا بصفة غير مباشرة — من منطقة الاستقلال العربى . وعبارة
« ولايات دمشق الشام وحمص وحماة وحلب » كما ورد فى (الفقرة ١٣) لا يمكن
أن يكون لها غير معنى واحد هو الاقاليم المجاورة لهذه المدن ، ومن البديهي أيضا
ان الشريف حسين فهم أن « الأجزاء من بلاد الشام » التى سيحتفظ بها هى الواقعة
فى الغرب مباشرة من هذه المدن الأربع ، ليس الا . فى كتابه المؤرخ فى ١٥ نوفمبر
سنة ١٩١٥ ، يذكر ولايتى حلب وبيروت « وسواحلها » وفى كتابه فى أول يناير ١٩١٦
يصف المناطق المقترح اخراجها بأنها « الجهات الشمالية وسواحلها » وفى نفس
الكتاب يقول : « عند أول فرصة تضع فيها أوزار هذه الحروب سنطالبكم بما
نفض الطرف عنه اليوم لفرنسا فى بيروت وسواحلها » فضلا عن ذلك فان السير
هنرى مكماهون نفسه يشير فى كتابه المؤرخ فى ٣٠ يناير ١٩١٦ الى الأجزاء من بلاد
الشام التى ستستثنى بكملى « الجهات الشمالية » ويدل بذلك على أنه فى ذلك
الوقت على الأقل لم يكن يخالف الشريف حسين فى اعتبار التحفظات سارية فقط
على المناطق الساحلية الشمالية من سوريا .

وهناك اخيرا دليل مستمد من عمل الشريف حسين نفسه فيما بعد ، فيما
يتعلق بفلسطين وهو يثبت أنه كان دائما يعتقد ان هذا الجزء من سوريا — فلسطين —
باق فى نطاق الاستقلال العربى . فما كاد يصدر تصريح بلفور حتى بادى الى ارسال
احتجاج الى الحكومة البريطانية ، طالبا ايضاها عن هذا التصريح . فهذا العمل
وغيره مما فعله الشريف حسين فيما بعد قد يعد خارجا عن اختصاص اللجنة التى
لا تتناول عملها الا درس مكاتبات مكماهون ولكن هذه حقائق تاريخية وعلى ضوءها
يتبين ان ما صرح به السير هنرى مكماهون فى جريدة التيمس يفقد قوته بل يبدو
عديم المعنى .

والقول بأن الحكومة البريطانية كانت تنوى فعلا اخراج فلسطين من منطقة
النفوذ الفرنسى ، وادماجها فى نطاق الاستقلال العربى (أى فى منطقة النفوذ البريطانى
فى المستقبل) ، هذا القول يؤيده التدابير التى اتخذت فى فلسطين فى اثناء الحرب .
فقد القى البريطانيون آلافا من النشرات على كل أنحاء فلسطين ، وهذه النشرات
كانت عبارة عن رسالة من الشريف حسين من ناحية ، ورسالة من القيادة البريطانية
من ناحية أخرى ، ومؤدى الرسالتين انه عقد اتفاق بريطانى عربى يكفل استقلال
العرب ، وان الفريقين يطلبان من أهالى فلسطين ان يعدوا الجيش البريطانى الزاحف
جيشا حليفا ، جاء لتحريرهم ، وان عليهم ان يقدموا له كل مساعدة وقد انشئت
نحت اشراف السلطة العسكرية البريطانية فى فلسطين مكاتب لتجنيد التطوعين
لقوات الثورة العربية . وفى سنة ١٩١٦ ومعظم سنة ١٩١٧ كان من الواضح ان
موقف الضباط العسكريين والموظفين السياسيين التابعين للجيش البريطانى قائم
على اعتبار ان فلسطين ستكون جزءا من البلاد العربية التى ستقوم فيها بعد الحرب
حكومات مستقلة متحالفة مع بريطانيا العظمى .

وفي الختام نقول : ان النص الانجليزى لمكاتبات مكماهون ، وهو الذى وزعه
الوفد البريطانى بصفة خصوصية على الوفود العربية ، فيه اخطاء فى الترجمة يؤثر
بعضها فى المعنى تأثيرا محسوسا فمن المرغوب فيه للمصلحة العامة مراجعة الترجمة
قبل ان يداع النص على الجمهور .

(الامضاء)

ج . انطونيوس

السكرتير العام للوفود العربية

(١٧٤)

بيان رئيس القضاة البريطاني

بشان البيانات التي القاها

اعضاء اللجنة العرب (*)

في ٢٣ فبراير سنة ١٩٣٩

اصفى رئيس القضاة بعناية واهتمام الى البيانات التي القاها في الجلسة الاولى - التي عقدتها اللجنة - اعضاء اللجنة العرب ، وفيها يشرحون الآراء التي يعتنقها العرب عامة فيما يتعلق بالتفسير الصحيح لما يسمى « مكاتبات مكماهون - حسين » وقد قرأ بعد ذلك بمثل تلك العناية وذلك الاهتمام المذكورة التي قدمها اليه المستر أنطونيوس في الجلسة نفسها .

ونظرا لقصر الوقت الميسور لاعداد المذكرة الحالية قد توجد بعض ٠٠ نقط في بيانات العرب او في مذكرة المستر أنطونيوس لم يتناولها الكلام على وجه التخصيص ، ولكن المرجو مع ذلك ان تكون هذه المذكرة كافية في ايضاح الآراء التي تأخذ بها حكومة جلالتة فيما يتعلق بالمكاتبات التي هي موضوع الدرس .

ويعرف اعضاء اللجنة ان جميع الحكومات التي توالى على المملكة المتحدة من سنة ١٩١٥ فصاعدا تمسكت بالرأى القائل بأن السير هنرى مكماهون قصد بمكاتباته مع شريف مكة في سنة ١٩١٥ وسنة ١٩١٦ وخاصة بكتابه المؤرخ في ٢٤ أكتوبر ١٩١٥ ان تترك المنطقة المعروفة الآن باسم فلسطين ، خارج دائرة الاستقلال العربى ، وان المكاتبات المذكورة لم يكن لها يومئذ ولا يمكن ان يكون لها الآن ، أى معنى آخر .

على ان من الضروري لفهم موقف حكومة جلالتة ، النظر في جميع الظروف المحيطة بالموضوع وعدم الاقتصار على الفاظ المكاتبات نفسها .

ويجب اولا ، وفوق كل شئ ، ان نذكر المركز الفريد الذى كان لفلسطين يومئذ ، والذي لا يزال لها الآن باعتبارها أرضا مقدسة لا فى نظر المسلمين وحدهم ، بل فى نظر المسيحيين واليهود أيضا ، وباعتبارها بلادا تعنى بها وتهتم لها كل الدول الأوروبية والأمريكية . وهذا الاعتبار اهم عند المسيحيين واليهود منه عند المسلمين . لأن هذه البلاد تعد عند أصحاب الديانتين الأوليين الأرض المقدسة الرئيسية ، بل الوحيدة على حين أنها عند المسلمين تلى الحجاز فى المقام ، وليس من المبالغة أن يقال : ان مقام فلسطين عند المسيحيين واليهود يعادل مقام مكة والمدينة عند المسلمين .

(*) من كتاب « وناثى القضية الفلسطينية » اصدار جامعة الدول العربية

وفضلا عن ذلك فان فلسطين ماكان يمكن أن تعد أرضا عربية صرفا حتى في سنة ١٩١٥ ، وصحيح أن أحد الناطقين بلسان العرب قال انها على العكس كانت « عربية صرفا » على خلاف الجهات الساحلية الى الشمال ، وان هذا عامل يجب ادخاله فى الحساب عند تقدير الظروف المحيطة . ولكن يجب أن يذكر أنه بغض النظر عن الأهالى اليهود الذين كانوا فيها، فانها كانت غاصة بالكنايس والمدارس والمعاهد المسيحية من كل ضرب ونوع وكان آلاف من الحجاج المسيحيين والسياح يذهبون اليها فى كل عام، وكانت هذه المعاهد مبعثرة فى أنحاء البلاد وبعض البلدان - مثل بيت لحم - كانت مسيحية صرفا تقريبا . والواقع أنه لم يكن فيها - أى بيت لحم - فى سنة ١٩١٢ سوى ثلاثمائة مسلم ، من أحد عشر ألفا . وفى الناصرة كان عدد السكان خمسة عشر ألفا منهم عشرة آلاف من مذاهب مسيحية مختلفة - يونان ولاتين ومارونيين وبروتستانت - ولاشك فى أن معظم هؤلاء المسيحيين كانوا عربا ، ولكن كان هناك عدد كبير من المسيحيين الأجانب فضلا عن المعاهد المسيحية الأجنبية .

ومن الجلى أن بريطانيا العظمى لم يكن لها حق أو سلطان فى سنة ١٩١٥ يخولها أن تقول : انه اذا نجح الحلفاء فى أن ينتزعوا من الدولة العثمانية أرضا لها هذه الاهمية فى العالم المسيحى ، فانها ستسلمها الى حكم « دولة اسلامية مستقلة أخرى » من تبيل أن تحصل أولا على كل نوع من الضمانات لحماية الاماكن المقدسة المسيحية واليهودية ولكفالة الحرية فى الوصول اليها على الاقل بمقدار ماكانت هذه الحرية مكفولة فى عهد الدولة العثمانية .

من أجل هذا ، لا يكون مما يقبل عقلا أن يكون السير هنرى مكماهون قد أراد أن يعطى الشريف حسين وعدا اضافيا بأن تكون فلسطين داخلية فى منطقة الاستقلال العربى . وأن فى كون مسألة الضمانات لم تذكر قط ، لدليلا ينفي كل شك فى أن السير هنرى مكماهون لم يخطر له لحظة واحدة أن كتابه سيفهم منه أن فلسطين داخلية فى هذه المنطقة . وانه لمعقول أن يعتقد المرء أن شريف مكة الذى أظهر غيرة مشروعة على الاماكن الاسلامية المقدسة فى الحجاز لابد أن يكون قد قدر وأدرك الشعور المسيحي فى هذه المسألة وعرف أنه مامن موظف بريطانى يستطيع أن يتعهد بضم فلسطين الى دولة اسلامية أخرى من غير أن يبدى تحفظات صريحة فيما يتعلق بالاماكن المقدسة المسيحية .

ومن العوامل الأخرى العظيمة الأهمية أن ميناء حيفا كانت تزداد أهميتها بسرعة وهذه الميناء وغيرها من الموانئ على الساحل الفلسطينى عظمة القيمة من وجهة النظر البريطانية ، اذا اعتبرنا مصالح بريطانيا العظمى الكبيرة فى قناة السويس . ولابد أنه كان من الواضح لكل مراقب مطلع أنه فى حالة انتصار الحلفاء ستعنى بريطانيا بالحصول على ضمانات تمنع استخدام أراضي فلسطين ، ولاسيما موانئ مثل حيفا ، للهجوم منها فى المستقبل على أرض مصر .

أما عن مصالح فرنسا فان من المعلوم أن فرنسا طالبت فى سنة ١٩١٥ ، بأن يكون لها نفوذ عظيم جدا اذا لم يتيسر أن تكون لها السيادة الفعلية فى مناطق واسعة وغير محددة بدقة فى الشرق الاوسط . ولا بد أن يكون شريف مكة كان يعرف أن لفرض ما مطالب من هذا القبيل حتى من قبل أن يرد ذكر لهذه المطالب فى المكاتبات ،

فقد كان على اتصال بالوطنيين العرب في سوريا وحسبه هذا مصدرا للعلم بمطامع فرنسا اذا لم يكن ثم مصدر غير ذلك .

هذه الاعتبارات تجعل من غير المعقول أن يكون السير هنرى مكماهون قد أهمل كل ذكر للمصالح الفرنسية والبريطانية فيما يسمى الآن فلسطين ، الا اذا كان قد عد فلسطين خارجة ، بطبيعة الحال وباليداهة ، عن المنطقة التي كان يعد العرب فيها بالاستقلال . وانه لمن العسير أن يفهم الانسان كيف يظن من يقرأ كتب السير هنرى ، ويكون محيطا بالموقف السياسي العام في الشرق الاوسط ، ومن غير بحث واستقصاء ان فلسطين كان في النية ادخالها في منطقة الاستقلال .

ويجب أيضا أن يتذكر المرء كيف كان الموقف العام في سنة ١٩١٥ فقد كانت تركيا مسيطرة على كل من سوريا وفلسطين ، ولم تكن قد انهزمت بعد . وكانت فرنسا والروسيا حليفين لبريطانيا . ولكن كان على بريطانيا أيضا أن تراعى دولا أخرى في أوروبا ولاسيما إيطاليا ، فلم يكن في وسعها أن تقطع للشريف حسين عهودا تورطها في مشاكل خطيرة بعد الحرب ، وتخلق لها مصاعب مع أهم دول أوروبا .

واذا رجعنا الى نص تعهد مكماهون في كتابه المؤرخ في ٢٤ أكتوبر سنة ١٩١٥ ، فإن هذا يجب أن يقرأ على ضوء مباحثات معينة دارت بين المندوب السامي البريطاني في فلسطين ومحمد شريف الفاروقى .

وقد لا يكون الفاروقى ممثلا معتمدا لشريف مكة أو لزعماء الحركة الوطنية العربية في دمشق ، وقد لا يكون هؤلاء الزعماء والشريف قد علموا بفحوى مباحثاته مع المندوب السامي في خريف سنة ١٩١٥ ، ولكن لا شك في أنه كان مطلعاً تمام الاطلاع على آراء زعماء العرب وآمالهم . وما من عربى يمكن أن يكون قد أنكر - أو يمكن أن ينكر الآن - انه كان يضع مطالبهم عند حدها الأدنى حين قال : ان العرب مستعدون أن يقاتلوا فى سبيل « ولايات حلب وحمص وحماة ودمشق » وانه لابد أن يكون قد أراد بكلمة « ولايات » ما يحيط بهذه المدن بأوسع المعانى ، وانه ما كان يمكن أن يعنى أن العرب لا يقاتلون من أجل أى جزء من الاراضى الداخلية من حدود كليكيّا الى خليج العقبة . وهذه النقطة مهمة ، لأن العبارة التى استعملها ، فيما بعد ، السير هنرى مكماهون فى كتابه ، هى نفس العبارة التى استعملها الفاروقى .

فالفاروقى هو اذن الذى قال : « ان العرب قد يقبلون تحفظا عاما من بريطانيا خاصا بالاراضى التى لا يسعها أن تكون حرة فى التصرف فيها دون اساءة الى حلفائها ومع أن حكومة جلالته لم تشأ أن تبالغ فى تأكيد هذه النقطة بدون اساءة الى حلفائها ، لأن الفاروقى لم يكن مفوضا ، الا أن هذا يدل على ماكان يدور فى ذهن السير هنرى مكماهون حين قطع العهد .

كل هذه الاعتبارات يجب أن تذكر عندما يراد تعليق معنى خاص ببعض الالفاظ فى مكاتبات سنتي ١٩١٥ و ١٩١٦ ، وقد تبدو المكاتبات بين السير هنرى مكماهون والشريف حسين أبعد ما تكون فى هذا الوقت عن الوضوح والجلء ولكن الظروف التى لحقت فيما سلف ، والمشاكل العديدة . . التى كانت تستغرق وقت رجل فى مثل مركز: السير هنرى فى ذلك الوقت ، والحالة فى بلاد العرب ، كل هذه مسائل مرتبطة بدرس الوثائق . وهذا يصدق ، على الخصوص ، اذا نظرنا الى معنى التعهد على ضوء

النيات المحتملة للغريقين ، ولكنه يصدق أيضا اذا نظرنا الى المعنى على ضوء التفسير القانوني الواقعي لعبارة التعهد . فانه في حالة كهذه ، اثارَت فيها العبارة أو اللغة التي استعملت ، خلافا وتخييما ، يكون من المشروع مراعاة الظروف المحيطة بالموضوع ، عند محاولة الوصول الى البت فيما يجب أن يفهم من الالفاظ .

فاذا راعينا جميع الظروف المحيطة يكون موقف الحكومة البريطانية اذن قائما على نقطتين رئيسيتين :

١ - تحفظ جغرافي خاص ، فيما يتعلق بالمنطقة التي كانت بريطانيا العظمى تستطيع أن تعد العرب فيها بالاستقلال .

٢ - تحفظ عام فيما يتعلق بهذه المنطقة نفسها .

فاما عن الأول ، فان رأى حكومة جلالتة دائما أن عبارة « أجزاء من بلاد الشام واقعة في غربي ولايات دمشق وحماة وحمص وحلب » تشمل كل ذلك الجزء من سوريا بما فيها مايسمى الآن فلسطين ، الواقع غربي المنطقة الادارية المعروفة باسم « ولاية سوريا » .

وصحيح أنه لم تكن هناك « ولايات » لحمص أو حماة ، ولكنه صحيح أيضا أن كلا من دمشق وحلب كانت عاصمة ولاية ، وكانت الإشارة الى دمشق خليقة بمفردها أن تكون كافية لتقرير مايعنيه السير هنري مكماهون أما حمص وحماة فقد أضيفتا كما هو ظاهر ، لأن الفاروقى ذكرهما ، ولبيان أن الاراضى التي تعد حمص وحماة أهم بلادها ينبغى أن لا تخرج من المنطقة المخصصة للحكم العربى ، ومن البديهي أنه لم يكن المراد الإشارة الى ولايات لا وجود لها .

وصحيح أيضا أن الاسم التركى الرسمى للولاية التي كانت دمشق عاصمتها هو « ولاية سوريا » . ولكنه ما كان ينبغى أن يساء فهم هذه العبارة ولا سيما ان كان الكاتب وجد من الضروري أن يستعمل كلمة « الشام » - حتى ولو أن هناك ولاية بهذا الاسم - ليتسنى له أن يصف وصفا شاملا منطقة جغرافية غامضة تشمل ولايتى الشام وبيروت وسنجد القدس المستقل واقليم لبنان وجزءا من ولاية حلب .

وقد يكون مما يستحق الذكر فى هذا الموضوع أن عبارة « ولايات دمشق الخ » ما كان الشريف حسين يجب أن يكون معناها ، أو المراد بها ، مساحات صغيرة تحيط مباشرة بالبلاد المذكورة كما قال أحد مندوبى العرب - اذا كان رئيس القضاة قد فهم ماسمعه منه على الوجه الصحيح فى الجلسة الأولى - لأنه لو كان هذا هو المراد لكأنت المنطقة التي حرم فيها العرب الاستقلال قد زاد امتدادها شرقا على خلاف ماؤدى اليه التفسير الواسع للعبارة . واذن لكأنت المنطقة غير العربية قد وصلت شرقا الى ضواحي دمشق والبلدان الأخرى ، ولشملت أجزاء كبيرة من شرقي الأردن ، واقساما كبيرة من سكة الحجاز الحديدية .

ولا نكران أنه يمكن أن يقال انه لا توجد أرض شرقي ولاية حلب ، وان كتاب ٢٤ أكتوبر سنة ١٩١٥ الى الشريف لو أخذ فى تفسيره برأى حكومة جلالتة لما وصلت منطقة الاستقلال العربى الى البحر المتوسط ، وان كان لم يذكر فى الكتاب أنها لن تصل .

فأما عن النقطة الأولى ، فيجب أن نذكر أن السير هنري مكماهون لم يكن يحاول أن يحدد بدقة الحدود الشرقية للأرض التي يراد إخراجها من منطقة الاستقلال العربي .

ومن الواضح أنه استعمل عبارة يحدد بها على وجه عام رقعة من الأرض واقعة على ساحل البحر الأبيض المتوسط قد يقع بعضها خارج « ولايات دمشق وحمص وحماة وحلب » وقد يقع بعضها داخلها ، ولكنها جميعا تقع غربا ، أو إلى الغرب من هذه المناطق .

وأما عن النقطة الثانية ، فإن رئيس القضاة لا يشعر أن من الممكن استنتاج شيء من كون السير هنري مكماهون لم يذكر عدم اتصال المنطقة العربية بالبحر الأبيض المتوسط ، لأنه إذا كانت المنطقة التي حددها باعتبارها خارجة من دائرة الاستقلال العربي ، تمنح اتصال البلاد العربية بالبحر فإنه لا ضرورة لذلك والنص عليه .

وقد أخذ رئيس القضاة علما بالملاحظة المبينة على أن السير هنري مكماهون في كتابه المؤرخ في ١٤ ديسمبر ١٩١٥ اقتصر على الإشارة إلى ما يحتمل من إخراج « ولايتي بيروت وحلب » من منطقة الاستقلال العربي ، ولم ترد أية إشارة إلى سنجق القدس أو غيره من المناطق . ولكنه يبدو من الجلي أن السير هنري حين أشار إلى هاتين الولايتين إنما كان يرد على نقط أثارها الشريف حسين في كتابه المؤرخ في ٥ نوفمبر ١٩١٥ ، فلا يبدو أن من الممكن استخلاص أية نتيجة خاصة من هذا الأمر .

وهذا ينقلنا إلى نقطة أثارها أحد مندوبي العرب ، وهي أنه إذا اعتبرنا الأهمية التي كان يعلقها الشريف حسين في خلال المكاتبات كلها على ولايتي حلب وبيروت وولاية العراق ، فإن مما لا شك فيه أنه كان خليقا أن يشير بعبارات أقوى إلى فلسطين – أو سنجق القدس – لو ظن أنها مخرجة من منطقة الاستقلال العربي . وقد يكون هذا صحيحا ، ولكن من المحقق أن العكس أيضا يمكن الذهاب إليه ، وهو أن الشريف فهم ، وقبل الواقع ، وهو أن فلسطين بحكم مركزها الخاص كبلاد تهم العالم أجمع ستعامل معاملة خاصة .

وهذه الاعتبارات بعينها تنطبق على أمر آخر ، وذلك أن الشريف حسين في كتابه المؤرخ في أول يناير ١٩١٦ أشار إلى « الجهات الشمالية وسواحلها » ومن الممكن في هذه الحالة أيضا أن نستنتج أنه قبل أن تكون فلسطين خارجة عن دائرة الاستقلال العربي . وعلى كل حال فإن كلمتي « الجهات الشمالية » أو « السواحل الشمالية » يمكن أن يفهم منها من يقرأها في كتاب وارد من الحجاز أن المراد بها ساحل البحر الأبيض المتوسط كله .

إن ما أسلفنا القول عليه فيما يتعلق بالتحفظ « الخاص » إنما سقناه لنبين أن كل نقد يمكن أن يقابله تعليل معقول لما كان السير هنري مكماهون يفكر فيه ويقصد إليه . على أن رئيس القضاة لا يريد أن يقول أن العبارة الواردة في كتاب السير هنري مكماهون المؤرخ في ٢٤ أكتوبر ١٩١٥ بناء على تعليمات حكومة جلالته ، واضحة أو حسنة الاداء دقيقة ، أو أن أية إشارة أخرى – من الجانبين – كانت واضحة أو حسنة الاداء ، أو أن حكومة جلالته تعتمد على مثل هذه العبارات في عرض قضيتها .

إن خير تفسير تستطيع حكومة جلالته أن تعرضه لعبارة « أقليم دمشق الخ »

في كتاب ٢٤ أكتوبر ١٩١٥ هو أن هذه العبارة مقتبسة من عبارة الفاروقى ومستعملة بنفس المعنى العام الذى كان هو يرمى اليه ، أى سورية الداخلية الجنوبية الى خليج العقبة .

ومع ان حكومة جلالتة ترى ان التحفظ الخاص كان ينبغى أن يكون كافيا لاستثناء فلسطين ، فانها ترى ان التحفظ العام أهم .

ومن رأى حكومة جلالتة ان عبارة التحفظ العام واضحة تمام الوضوح فهى تقصر الدائرة التى ينطبق عليها تعهد السير هنرى مكماهون على :

« ... الاقاليم التى تضمنها تلك الحدود حيث بريطانيا العظمى مطلقة التصرف بدون أن تمس مصالح حليفها فرنسا » .

وبعبارة أخرى لا يمتد التعهد الى أى جزء ليست بريطانيا حرة فى التصرف فى امره ، مراعاة لمصالح فرنسا فى الوقت الذى أرسل فيه الكتاب ، أى فى ٢٤ أكتوبر ١٩١٥ .

ويجب أن يكون واضحا أيضا ، مادام الأعضاء العرب قد أثاروا هذه النقطة انه من رأى رئيس القضاة ان أى تطور حصل فيما بعد وأدى الى تعديل المنطقة التى كانت بريطانيا العظمى حرة فى التصرف فيها ، بدون مساس بمصالح فرنسا ، لا يؤثر فى المنطقة التى ينطبق عليها تعهد ٢٤ أكتوبر ١٩١٥ ولا يزال ينطبق عليها منذ ذلك الحين .

وإذا كان هناك أمر ثابت فى هذه المسألة فذلك ان بريطانيا العظمى لم تكن فى أكتوبر ١٩١٥ حرة فى التصرف فى فلسطين مراعاة للمصالح الفرنسية . وقد يكون صحيحا ان حكومة جلالتة ، بتأثير اللورد كتشنر وسواه كانت من قبل نشوب الحرب وبعدها ، راغبة فى قصر المطالب الفرنسية على الساحل الشرقى للبحر الأبيض المتوسط إذا استطاعت أن تجد وسيلة مشروعة الى ذلك . ولكن هناك فرقا عظيما بين الرغبة فى أمر وبين تحقيقه . وفى الوسع أن نقرر انه فى الوقت الذى تبودلت فيه المكاتبات كانت فرنسا تطالب بالساحل كله ، جنوبا الى الحدود المصرية ، وشرقا الى دمشق ، وان هذه المطالب المتطرفة لم تعدل فى ربيع سنة ١٩١٦ بفضل المباحثات التى انتهت بانفاق « سيكس بيكو » .

وكما ذكر من قبل لابد أن يكون الشريف حسين قد أدرك ان فرنسا يرجع أن تنال بفلسطين ، حتى وان كان لا يعلم ان هذه المطالب حاصلة بالفعل ، ونظرا الى الظروف والى اتساع المصالح البريطانية والدينية فى فلسطين كان ينبغى أن يفهم هو ، أو أى قارئ لكتاب السير هنرى مكماهون ان فلسطين خارجة من تعهد مكماهون، أو على الأقل ليس من الواضح انها داخله فيه وان منطقة الاستقلال العربى تشملها .

وثم نقطة أخرى يجب أن نتناولها فيما يتعلق بهذه المكاتبات ، وفى الفقرة الثانية من كتاب الشريف حسين المؤرخ فى ٥ نوفمبر ١٩١٥ وفى الفقرة الرابعة من رد السير هنرى مكماهون فى ١٤ ديسمبر ١٩١٥ ذكر الفريقان بوضوح ان هناك تفصيلات عديدة مهمة خاصة بالمنطقة ارجئت تسويتها الى ما بعد .

وفي الكتاب المؤرخ في أول يناير ١٩١٦ قبل الشريف حسين أن يرجع النظر في مسألة احتلال فرنسا « لبيروت وسواحلها » . ومهما يكن المراد بهذا اللفظ : « ومن الممكن أن يقال ان سواحل بيروت تمتد الى الحدود المصرية » - فان من الجلي انه يخرج سواحل فلسطين الى آخر حدود ولاية بيروت جنوبا ، اى الى نقطة تقع شمال يافا . وهذا في ذاته يعد بمثابة قبول وقتي لتحفظ خاص بنصف فلسطين تقريبا .

وقد أشير من قبل الى اتفاق « سيكس بيكو » المعقود في مايو ١٩١٦ وكذلك أشير الى ان مطالب فرنسا في بداية الحرب كانت تشمل فلسطين كلها كما تشمل دمشق وحلب . وهنا يجب أن يذكر ان السير مارك سيكس كان صادق العطف على القضية العربية ، ومن الجلي انه كان يفاوض في عقد هذا الاتفاق وهو معتقد ان التحفظ الوارد على تعهد ٢٤ أكتوبر ١٩١٥ يسوغ عقد الاتفاق الذي انتهى اليه . وحكومة جلالته تشك في انه كان على صواب .

وفضلا عن ذلك فان السير مارك سيكس حصل على تساهل عظيم من المفاوضين الفرنسيين فيما يتعلق بسنائج حماة ودمشق وحلب ، وهي سنائج كان لدى حكومة جلالته من الأسباب - نظرا لما كان الفاروقى قد قاله في تاريخ سابق - ما يحملها على الاعتقاد بانها حيوية للعرب . وقد كان من الصعب جدا الحصول من الحكومة الفرنسية على هذا التساهل ، وكان الاعتقاد قويا في ذلك الوقت ان الاتفاق الذي عقد - على ما جاء في تقرير رسمي كتب يومئذ - « من شأنه أن يسوى الخلافات الاساسية بين العرب والفرنسيين فيما يتعلق بسوريا » .

وقد اعتبرت فلسطين في هذه الاتفاق دولية ، على أن يستشار شريف مكة ويتفق مع ممثليه على نوع الحكم الذي يقوم فيها . وهذه نقط كثيرا ما تهمل ، ولكنها اذا روعيت وادخلت في الحساب عند النظر في الموضوع كان من الصعب أن يقال ان الاتفاق كان بمثابة نكت للعهد مع الشريف حسين . يضاف الى ذلك ان حكومة جلالته لم تكن في سنة ١٩١٥ في مركز يسمح لها بأن تعطى السيادة على فلسطين للعرب ، فقد كان عليها أن تستشير حلفاءها وغيرهم من الأمم ذوات المصالح في فلسطين ، كما هي مضطرة الآن ان تستشير عصبة الأمم .

واتفاق « سيكس بيكو » يكسب الوعد المبذول للشريف حسين أهمية خاصة وهذا ما ينساه العرب . فقد كان مؤداه ان بريطانيا العظمى مستعدة أن تعترف باستقلال العرب وتؤيده ومتى سمحت الأحوال وأسعفت الظروف فان بريطانيا العظمى تنصح العرب وتساعدهم في اقامة مايعد أصلح أنواع الحكم في هذه الاراضى المختلفة .

وترى حكومة جلالته ان بريطانيا العظمى قد انجزت وعودها على الرغم من الصعوبات العظيمة . وقد يكون هناك محل للأسف ، لانها لم تنجزها على وجه أوفى ، ولكن شريف مكة لايمكن أن يكون قد اعتقد انها أعطته - وهي لم تعطه في الواقع قط - وعدا من شأنه أن يورطها في حرب مع حليف لها لتحقيق للعرب آمالا في أية رقعة من الأرض التي طلبها الشريف .

وتتكرر الشكوى مرارا من تصريح بلفور ، ولكن لايمكن أن يقال ان المستر بلفور كان خليقا أن يصدر هذا التصريح لو انه كان يظن أن فلسطين داخلية في الوعد

الذى قطعه السير هنرى مكماهون للشريف فى كتابه المؤرخ فى ٢٤ أكتوبر ١٩١٥ ، على انه ينبغي أن يلاحظ ان مايشكو منه العرب يتوقف الى حد كبير على التفسير الذى يؤخذ به للتصريح ، والمؤدى الذى يفهم منه . وليس مما يدخل فى نطاق هذا البحث ان نبدى رأيا فى وجهة النظر الصهيونية فى الموضوع ، ولكن يجب ان نذكر ان التصريح يكفل صراحة الحقوق المدنية والدينية للعرب . وهذا قيد عظيم الأهمية ومن حقه أن يكون له تأثير بالغ فى السياسة .

والمرجو أن يكون فى هذه الايضاحات ما يقنع أعضاء اللجنة من العرب بان السير هنرى مكماهون لم يكن يقصد قط أن تكون فلسطين داخلية فى نطاق الاستقلال العربى ، ولم يكن ثم مايبعثه على الظن بان مقاصده ليست واضحة وضوحا تاما للشريف حسين ، على انه سواء تحقق هذا الرجاء أم لم يتحقق فان حكومة جلالتة لا يسعها الا أن تنفى بقوة كل قول ينقض العهد من جانبها أو جانب أسلافها .

ويود رئيس القضاة ، فى الحتام ، أن يذكر اللجنة بان المهم الآن هو الحالة الموجودة فعلا ، وقد أعطيت بريطانيا العظمى الانتداب بموافقة حوالى اثنتين وخمسين أمة من جميع أرجاء العالم ، ولا سبيل الى اغفال هذه الحقيقة التى لا تستطيع حكومة جلالتة تغييرها وحدها والتى تحملها تبعات لا بد من القيام بها . أفلا يستطيع الجميع ممن يعنيه الأمر أن يعترفوا بحقيقة هذا الأمر الواقع ، وأن يتعاونوا على ايجاد تسوية عادلة فى هذه الظروف ؟

(١٧٥)

بيان أدلى به السير متشيل ماكdonيل

لبعض المسائل القانونية الناشئة عن بيان

رئيس القضاة في الجلسة الثانية

التي عقدتها اللجنة في يوم

٢٤ فبراير سنة ١٩٣٩

دعاني الوفد العربى - بموافقة وزير المستعمرات - الى حضور اجتماعات اللجنة ومخاطبة سماعتكم - يعنى رئيس القضاة - اليوم ، ويجب أن أذكر أن مركزى يختلف عن مركز هؤلاء السادة فى أن نص المكاتبات الذى يعرفونه من زمان طويل مما نشر بالعربية لم يصل الى علمى الا لما نشر فى الصفحة الثامنة عشرة من تقرير اللجنة الملكية فى سنة ١٩٣٧ ، وهذا فيما يتعلق بكتاب السير هنرى مكماهون المؤرخ فى ٢٤ أكتوبر ١٩١٥ ، اما سائر المكاتبات فلم أطلع عليها الا لما نشر كتاب المستر انطونيوس منذ ثلاثة شهور . ولا يمكن أن يكون هناك شك فى أن الشريف حسين طلب فى كتابه المؤرخ فى ١٤ يولية ١٩١٥ كل ما يعرف الآن باسم سوريا والعراق وشبه جزيرة العرب وشرقى الأردن وفلسطين ، مع استثناء عدن .

أما ماتذهب اليه الحكومة البريطانية من انه لم يكن فى نيته أن تدخل فلسطين فى منطقة الاستقلال ، فانه يبدو لى مما لا يقبل التصديق ان تحفظها كالتحفظ الخاص بعدن ، لم يرد فى أول كتاب من السير هنرى مكماهون الى الشريف ، أو فى كتابه الثانى ردا على كتاب الشريف حسين المؤرخ فى ٩ سبتمبر وفيه يقول - على ما جاء فى كتاب المستر انطونيوس - ان أمتنا تعتقد ان هذه الحدود هى الحد الأدنى اللازم لإقامة النظام الجديد الذى تسعى له .

وقد حصل اهتمام كبير بما قاله السير هنرى مكماهون فى كتابه الى التيمس فى ٢٣ يولية ١٩٣٧ وما قاله السير جلبرت كليتون فى كتابه المؤرخ فى ١٢ ابريل ١٩٢٥ الى السير هربرت صمويل .

فاما ما قاله السير هنرى مكماهون أو السير جلبرت كليتون ، فلا أرى له أية قيمة ، فما كان هذان هما اللذان يعرضان العروض على الشريف حسين ، وانما كانت الحكومة البريطانية هى التى تعرض ذلك ، كما جاء فى كتاب السير هنرى مكماهون المؤرخ فى ٢٤ أكتوبر ١٩١٥ وما كان المندوب السامى البريطانى فى مصر ، سوى أنبوبة تمر بها اقتراحات حكومة جلالته الى الجانب الآخر . ولم تكن مهمة السير جلبرت كليتون الا اعداد المشروعات الأولى للكتب . وأذكر هنا ان للورد هالسىبرى

(رئيس القضاة) يومئذ كلمة مأثورة في قضية هلدر ضد دكسترا ج ٠ - ١٩٠٢ -
صفحة ٤٧٧ فيما يتعلق بتفسير القانون ، وهي كلمة تصدق على تفسير كل مكتوب ،
وعلى ما نحن بصدهه أيضا - قال :

« أتيج لى مرارا أن أقول فيما يتعلق بتفسير القوانين - انى اعتقد ان شر
مفسر لها هو الرجل المسئول عن صوغها ، فانه يميل كثيرا الى الخلط بين ماكان ينوى
أن يفعل وتأثير اللغة أو العبارة التى استعملها بالفعل ، ولعله كان عند صوغ القانون
يعتقد انه جاء بالعبارة المحكمة الدقيقة الأداء لما يريد ، ولكنه قد يخطئ في تفسيرها
فيما بعد ، لان ما كان فى ذهنه هو ما كان يعنيه ، وان لم يكن هو بالضبط ما عبر
عنه » .

وكان موضوع القضية تفسير فصل من قانون الشركات الصادر فى سنة ١٩٠٠
وقد قال اللورد هالسبرى بعد العبارة التى اقتبستها من تعليقه :

« لهذا السبب أتجنح عن وضع الحكم بنفسى فى هذه القضية ، ولكنى فى الوقت
نفسه أحب أن أقول بعد أن قرأت ما أعده زملائى العلماء النبلاء واقتروحه للحكم :

انى موافق على كل كلمة . وأنا أعتقد ان التفسير الذى ذهبوا اليه هو الذى عناه
القانون ولست أقول ان هذا ماعنيته أنا ، بل ما كان يقصد اليه المشرع ، ولقد كنت
مستولا الى حد كبير عن عبارة القانون ، ولهذا السبب - وله وحده - لم أدون الحكم
بنفسى ، ولكنى أوافق على الحكم الذى وضعه زملائى العلماء النبلاء » .

والقاعدة التى تتقيد بها محكمة تريد تفسير كتاب السير هنرى مكماهون المؤرخ
فى ٢٤ أكتوبر ١٩١٥ هى القاعدة التى وصفها قاضى ممتاز هو اللورد « ونسليديل »
بانها القاعدة الذهبية للتفسير القانونى ، ومؤداها انه عند تفسير عبارة مكتوبة يجب
التمسك بالمعنى العادى لللفوى للألفاظ الا اذا كان هذا خليقا أن يؤدى الى سخافة
ظاهرة ، أو الى تناقض واضح وتنافر ظاهر مع بقية العبارة وفى هذه الحالة يجوز
الانحراف قليلا عن المعنى اللغوى العادى للألفاظ ، اجتنابا للسخافة أو التناقض
بلا زيادة أو توسع . فالمسألة التى تواجهنا الآن هى : ما هو المقصود بعبارة السير
هنرى مكماهون فى كتابه المشار اليه اذا أخذنا بالمعنى العادى للألفاظ « أجزاء من
بلاد الشام فى الجهة الغربية من ولايات دمشق والشام وحمص وحلب وحماة لا يمكن أن
يقال انها عربية بحتة » ؟

وأرى أن الرجوع الى الخريطة رقم (١) الواردة فى تقرير اللجنة الملكية وهى
خريطة صادرة عن وزارة الحربية وفيها تظهر الأقسام الادارية التركية قبل الحرب فى
سوريا وفلسطين ، أو الى الخريطة المواجهة لصفحة (٢٤٨) من كتاب المستر انطونيوس ،
يسهل علينا جدا فهم المعنى العادى لللفوى للألفاظ الحكومة البريطانية التى وضع
تحتها المندوب السامى فى مصر امضاءه .

فاذا درسنا التقسيمات الادارية على الخريطة ، فكيف يمكن أن يصح التفسير
الذى ذهب اليه المستر تشرشل ، وهو وزير للمستعمرات فى سنة ١٩٢٢ ، اذ ذهب
الى ان عبارة « أجزاء من بلاد الشام ، واقعة الى الغرب من ولايات دمشق وحمص وحماة
وحلب » تشمل الجزء الجنوبى من ولاية بيروت وسنجنق القدس المهم . من الواضح انه
كان من الضرورى أن يقال هذا ، مادام المراد هو اعتبار فلسطين التى تشتمل سنجنق

عكا والبلقاء في ولاية بيروت ، وسنجق القدس المستقل ، مخرجة من المنطقة التي وعد بها العرب .

وبدلا من أن يكون من الواضح ان فلسطين داخلية في التحفظ الوارد في كتاب ٢٤ أكتوبر ١٩١٥ نستطيع على العكس أن نقول : ان كل شيء ممكن قد عمل لبيان ان القصد كان أن تكون فلسطين داخلية في المنطقة التي وعد بها الشريف حسين ، إذ لماذا لم تذكر ولايات دمشق وحمص وحماة وحلب وليس بينها واحدة واقعة شرقي فلسطين . ولكنها تنأى عن فلسطين شمالا على الترتيب الذي وردت به ؟ ولماذا لم يرد شيء قط عن سنجق حوران ومعان . وإلى غربهما تقع فلسطين كلها ؟ ولماذا اذا كان الغرض وصف فلسطين لم تذكر بحيرة الحولة ، ونهر الشريعة ، وبحيرة طبرية والبحر الميت ، كحدود شرقية ؟

فبدلا من أن تؤدي الألفاظ - بمعناها العادي اللغوي - الى اخراج فلسطين ، نفيد العكس . وتدع فلسطين داخلية بوضوح في المنطقة التي يمنح العرب فيها الاستقلال . والقول بغير ذلك يشبه فعل من يحاول وصف جنوب إنجلترا ، ويستثنى من هذا الجنوب المنطقة الواقعة جنوبي نهر التيمس - أي مقاطعات يوركشير وكنت - فلا يذكر الا مقاطعات جلوستر ومونموث ، وهي على أميال من الخط الذي يريد أن يرسمه للحدود ، وهو خط واضح جدا ، لان نهرا يجري فيه . وقد بين المستر انطونيوس ان المستر تشرشل في سنة ١٩٢٢ حاول أن يثبت ان كلمة «منطقة» في الترجمة الانجليزية للعبارة الواردة في كتاب السير هنري مكماهون بتاريخ ٢٤ أكتوبر وهي « أجزاء من بلاد الشام واقعة الى الغرب من ولايات دمشق وحمص وحماة وحلب » مرادفة للكلمة « ولاية » التركية وانه لما كانت ولاية دمشق تشمل ذلك الجزء من سوريا المعروف الآن باسم شرقي الأردن ، وهو شرقي نهر الأردن أو الغربية ، فانه يتبع ذلك ان الجزء من سوريا المعروف الآن باسم فلسطين والواقع غربي نهر الشريعة ، كان داخلا في التحفظ الذي أورده السير هنري مكماهون ، على أن المستر انطونيوس بين في صفحتي (١٧٧ و ١٧٨) ، من كتابه ان هذا القول لا تنهض فيه حجة ، لانه لم يكن شيء اسمه « ولاية دمشق » أو « ولاية حمص » أو « ولاية حماة » .

وربما كانت كلمة « ولاية » العربية قد استعملت في ترجمة كتاب السير هنري الى الشريف ، ولكن معناها لا يزيد على معنى كلمة « منطقة » وهي لا تدل على مؤدى كلمة « ولايات » التركية التي كانت تفيد وحدة ادارية معينة ، يحكمها « وال » - ومن هنا كانت تسميتها ولاية .

والقول بان السير هنري لما قال « ولاية دمشق » كان يعنى سوريا في العهد العثماني ، يعادل القول بان كلمتي « مقاطعة ميدستون » معناها « مقاطعة كنت » .

وقد قال اللورد لندلي في قضية « كميون ضد بيكس » سنة ١٩٠٠ - الفصل الأول - الصفحة ٤١٨ :

« لا أدري هل هذا قانون أو مجرد قاعدة للتفسير ، ولكنني أدري أنه من الصواب أن نقول انه اذا حدث في وصية أو غيرها من الوثائق ان وجدت كلمة في أى مكان

ذات معنى واضح محدود ، فان المفروض أن يكون هذا المعنى الجلى المحدود هو المقصود كلما وردت في مكان آخر يكون مؤداها فيه غير جلي .

وفى الفقرة الرابعة من كتاب السير هنرى فى ٢٤ أكتوبر ترد كلمة « ولاية » لا أقل من ست مرات ، مقرونة الى أسماء ست مدن، وهى : مرسين، والإسكندرون، ودمشق ، وحمص ، وحلب ، وليس من بين هذه الأسماء الستة ما أطلق عليه اسم الولاية ، فى العهد التركى ، غير « حلب » ، ولما كان مايقع غربى ولاية حلب هو البحر، فان هذه الولاية لايمكن أن تكون هى المقصودة لتعيين مايقع غربا ، وإزاء هذا يكون من المنجانية لما يشير به العقل أن يتمسك المرء بأحدى المدن الخمس الباقية -أى دمشق- وأن يزعم ان الإشارة الى « ولايتها » يراد بها الولاية التى كانت هى بعضها ، وهى ولاية لم تكن تحمل اسم دمشق ، بل اسم الشام أو سوريا وكان يدخل فيها فضلا عن ذلك اثنتان من المدن الأخرى المذكورة - أى حمص وحماة - وردتا فى كتاب السير هنرى بعد ذكر « ولاية دمشق » مباشرة . الا يناهى العقل بأن كلمة « ولاية » حينما وردت نما يراد بها ما هو واقع فى جوار هذه المدن ؟ بهذا التفسير وحده نصل الى فهم مستقيم للألفاظ التى استعملت ، وبهذا وحده نستطيع أن نستخلص معنى كل كلمة بما فى ذلك عبارة « ولايتى حمص وحماة » .

ويلاحظ كذلك ان الشريف حسين فى كتابه الذى رد فيه على السير هنرى فى ١٥ نوفمبر ١٩١٥ - راجع كتاب المستر انطونيوس صفحة ٤٢١ هامش رقم (١) ، يستعمل كلمة « ولاية » عندما يذكر مرسين وأطنة . ومن الواضح انه يستعملها بالمعنى العام ، أى منطقة ، لانه كان يعلم انه لم يكن ثمة ولاية تركية اسمها ولاية مرسين وانما كانت هناك ولاية اطنة التى كانت مرسين بيمينائها ومنطقتها واقعة فيها .

فللمرء أن يعتقد ان الشريف حسين حيث ذكر مرسين وأطنة انما عاد الى طريقة التعرف والتحديد التى استعملها فى كتابه الأول فى ١٤ يولية ١٩١٥ حين رسم الحدود الشمالية التى طلبها وعينها ، لا بالأقسام الادارية من ولايات وسناجق ، بل بخط من المدن واقع بالتقريب على خط طول محاذ لها .

ولهذا أعتقد ان الشريف حسين استعمل كلمة « ولاية » العربية فى هذا الكتاب بمعنى ما يحيط بالمدن المذكورة . وذلك ليس فقط حين أشار الى مرسين وأطنة ، بل كذلك حين ذكر فيما بعد ولايتى حلب وبيروت . وأنا أبنى هذا الاعتقاد أيضا على كونه حين ألح فى ادماج هذه الأقاليم فى منطقة الاستقلال العربى قال « ان ولايتى حلب وبيروت وسواحلها الغربية ولايات عربية صرفا » وفى كتابه التالى المؤرخ فى أول يناير ١٩١٢ يشير الشريف الى « الأجزاء الشمالية وجهاتها الساحلية » ثم الى « بيروت وجهاتها الساحلية » .

والآن لماذا عنى الشريف حسين بأن يشير الى « السواحل البحرية » ، «الجهات الساحلية » ؟ ان المرء حين يتكلم مثلا عن «دير عام» لا يذكر «مقاطعة ديرهام وجهاتها الساحلية » أو «مقاطعة ديرهام ومنطقتها الساحلية » فان ذكر الساحل اذا كان الكلام على مقاطعة لا يكون الا تحصيل حاصل ، ولكن اذا كان الغرض هو ان ينص فى الوصف على جزء من المقاطعة يدخل فيه بعض ما يحيط بالمدينة الرئيسية التى تحمل

نفس الاسم والساحل المجاور لها ، فان من الطبيعي والمعقول أن يقول « منطقة دير هام وساحلها البحري » أو « وجهاتها الساحلية » .

ونقطة أخرى لها أهمية عظيمة هي ان السبب الذي من أجله استثنى السير هنرى مكماهون في كتابه أجزاء من سوريا واقعة الى الغرب من ولايات دمشق وحمص وحماة وحلب ، وكذلك من ولايات مرسين واطنه هو «أنها لا يمكن القول انها عربية صرفا»، فاما مرسين فان فيها عددا كبيرا من الأتراك ومثلها المنطقة الساحلية من ولاية حلب التي تقع في اطنه ، وفي مناطق اللاذقية وطرابلس ولبنان عدد كبير من العلويين ومن الدرروز ومن المارونيين الذين يختلفون في بعض الحالات من حيث الجنس ، وفي جميع الحالات من حيث الدين عن أغلبية العرب المسلمين في سوريا . ومما له أعظم دلالة ان الأجزاء السورية التي يمكن أن توصف بدقة بأنها واقعة الى الغرب من دمشق وحمص وحماة وحلب ، تشمل مناطق اللاذقية وطرابلس ولبنان التي توجد فيها الأقليات المذكورة . يضاف الى ذلك ان المنطقة التي لا يمكن ان يقال عنها ان أهلها ليسوا من العرب هي فلسطين التي تبلغ فيها نسبة العرب على الأقل ٩٥ في المائة ، على الرغم من وجود عدد كبير من المؤسسات الأوروبية المسيحية فيها .

وليس في مكاتبات مكماهون كلمة واحدة عن الأهمية العالمية للأراضي المقدسة ، وانما كان الشرط الوحيد الذي يجب توفره قبل الاعتراف باستقلال العرب ، وتأيد هذا الاستقلال في أية منطقة من المناطق ، هو مراعاة مصالح فرنسا . ومعظم سنجق بيروت الصغير لا يقع غربي سنجق دمشق . وقد أدخلت هذه المنطقة وفي جملتها مدينتا صور وصيدا ، فيما أعطى لفرنسا بمقتضى اتفاق « سيكس بيكو » في سنة ١٩١٦ زلا تزال الى اليوم جزءا من الأراضي التي يشملها الانتداب الفرنسي . فالقول بأن منطقة لها سعة فلسطين وأهمية الأراضي المقدسة فيها ، اذا لم تكن مخرجه يكونها غير واقعة غربي دمشق وحمص وحلب وحماة ، فان كانت النية اخراجها ، مراعاة لمصالح فرنسا التي كانت الحكومة البريطانية في ذلك الوقت تأبى الاعتراف بها – هذا القول لا تنهض فيه أية حجة .

وقد ورد في كتاب السير هنرى مكماهون الى التيمس في ٢٣ يولية ١٩٣٧ الفقرة الأخيرة الآتية :

« وقد كان لدى أيضا ما يحملنى على الاعتقاد في ذلك الوقت بأن الملك حسين كان يعلم جيدا أن فلسطين لم تكن داخلية في العهد الذي قطعت له » .

ولا يذكر السير هنرى الأسباب التي يبنى عليها اعتقاده هذا . فهنا أيضا اذا كان الأمر معروضا على محكمة ، ومطلوبا منها أن تفسر وثيقة تثبت الوعد المبذول للملك حسين ، فانه لا يمكن أن تعبا شيئا بما يقوله الذي بذل الوعد بعد اثنتين وعشرين سنة من حصوله ، من انه يعتقد أن الذي قبل الوعد فهمه ، وانما تجعل المحكمة بالها الى الألفاظ التي استعمالها من بذل الوعد والتي استعمالها من قبله .

وماله أهمية عظيمة في هذا الصدد الفقرة الثانية من الكتاب الثالث الذي بعث به الشريف حسين الى السير هنرى مكماهون في ٥ نوفمبر ١٩١٥ ، (راجع كتاب المستر انطونيوس صفحة ٤٢١) ردا على كتاب السير هنرى مكماهون المؤرخ في ٢٤ أكتوبر ١٩١٥ ، وهذا نصها :

« تسجيلا للوفاق وخدمة للإسلامية ، فرارا مما يكلفها المشاق والاحن وبما لحكومة بريطانيا العظمى من الصفات والمزايا الممتازة لدينا نترك الالحاق فى ادخال ولايات مرسين وأطنه فى أقسام المملكة العربية • واما ولايات حلب وبيروت وسواحلها فهى ولايات عربية محضة • ولا فرق بين العربى المسيحى والمسلم ، فانها ابنا جد واحد ، وستقوم فيهم منا معاشر المسلمين ماسلكه أمير المؤمنين عمر بن الخطاب من أحكام الدين الاسلامى ، ومن تبعه من الخلفاء بأن يعاملوا المسيحيين كعاملتهم لانفسهم ، بقوله لهم ما لنا ، وعليهم ما علينا • علاوة على امتيازاتهم المذهبية ، وبما تراه المصلحة العامة وتحكم به » .

ويلاحظ مرة أخرى انه لاذكر هنا لسنجق القدس ، واما ذكره لولايتى حلب وبيروت ، فان من الواضح انه يعنى جانباً من الولاية الأخيرة - بيروت - يقع غربى دمشق وحمص وحلب وحماء ، المشار إليها فى الكتاب الذى يرد عليه وهو يؤكد ان هذه اقاليم عربية بحتة سواء أكان الأهالى مسلمين أم مسيحيين ، ومن الجلى انه لا يشير الى المنطقة الواقعة غربى حوران ، ولا الى المنطقة الغربية من معان ، وهى التى تقع فيها سناجق عكا والبلقاء والقدس ، أو بعبارة أخرى فلسطين •

ومما يؤكد هذا الرأى انه يتعهد بأن يكفل حقوق العرب المسيحيين ومن الطبيعى ازاء ذلك أن نفهم انه يفكر فى الجالية المسيحية المارونية الكبيرة فى لبنان وهى التى ظلت سنوات تتطلع الى فرنسا ، وتعدّها حامية لها ، ثم انها هى الجالية المسيحية الوحيدة التى تعيش كتلة واحدة فى منطقة واضحة الحدود فى هذه البلاد كلها •

وقد رد السير هنرى على كتاب الشريف حسين هذا ، والرّد مؤرخ فى ١٤ ديسمبر ١٩١٦ وفيه يقول (راجع كتاب المستر انطونيوس صفحة ٤٢٣) :

« دسرنى ما رأيت فيه - يعنى كتاب الشريف المذكور - من قبولكم اخراج ولايتى مرسين وأطنه من حدود البلاد العربية • • أما بشأن ولايتى بيروت وحلب فحكومة بريطانيا قد فهمت كل ماذكرتم بشأنهما ودونت ذلك عندها بعناية شديدة • ولكن لما كانت مصالح حليفنا فرنسا داخلة فيها ، فالمسألة تحتاج الى نظر دقيق • وسنخبركم بهذا الشأن مرة أخرى فى الوقت المناسب » •

ويلاحظ هنا أيضا أن الإشارة صريحة الى ولايتى حلب وبيروت ، وأن السير هنرى مكماهون لا يذكر كلمة واحدة عن سنجق القدس ، وأن السبب الوحيد الذى يورده لاجراء هاتين الولايتين - حلب وبيروت - هو أن « مصالح حليفنا فرنسا داخلة فيهما لا انهما غير عربيتين • ولاذكر على الاطلاق لفلسطين ، ولا إشارة البتة فى اهتمام العالم بالاراضى المقدسة •

بعد هذا ننتقل الى الكتاب الرابع الذى بعث به الشريف حسين فى أول يناير ١٩١٦ (راجع كتاب المستر انطونيوس صفحة ٤٢٥) وفيه الفقرة الآتى نصها :

« أما الجهات الشمالية وسواحلها فما كان فى الامكان من تعديل أتينا به فى رقمنا السابق هذا ، وما ذاك الا للحرص على الأمنيات المرغوب حصولها بمشيئة الله تبارك وتعالى وعن هذا الحس والرغبة هما التى ألزمتنا بملاحظة اجتناب ما ربما انه يمس خلف بريطانيا العظمى لفرنسا ، واتفاقهما ابان هذه الحرب والنوازل ، الا اننا مع هذا نرى من الفرائض التى ينبغى لشهامة الوزير صاحب الرئاسة أن يتيقنها بأن

عند أول فرصة تضع فيها أوزار هذه الحروب .. سنطالبكم بما نفرض الطرف عنه اليوم لفرنسا في بيروت وساحلها .. سيما وأن جوارهم لنا سيكون جرثومة للمشاكل والمناقشات التي لا يمكن معها استقرار الحالة ، عدا أن البيروتيين بصورة قطعية لا يقبلون هذا الانفصال .. وعليه يستحيل امكان أى تساهل يكسب فرنسا أو سواها شيئا من أراضي تلك الجهات » .

فها أيضا لا توجد كلمة واحدة عن الأراضي المقدسة ، أو سنجد القدس أو أية إشارة لها دلالة جغرافية ، سوى عبارة « الجهات الشمالية وسواحلها » وهي التي لا شك في أنها تقع الى الغرب من مناطق دمشق وحمص وحماة وحلب .

ومما له دلالة عظيمة أيضا ان الفقرة الأخيرة المقتبسة من كتاب الشريف حسين تذكر فرنسا وحدها ، باعتبارها الدولة التي لا يسمح بالنزول لها عن شيء من الأرض . ومثل هذا يقال عن العبارة الوحيدة التي لها علاقة بالموضوع في الكتاب الأخير . فقد جاء في كتاب السير هنري مكماهون المؤرخ في ١٣ يناير ١٩١٦ (راجع كتاب المستر انطونيوس صفحة ٤٢٦) ما يأتي :

« أما عن الجهات الشمالية فقد لاحظنا بارتياح عظيم انكم لا ترغبون في عمل شيء من شأنه أن يمس التحالف بين بريطانيا العظمى وفرنسا » .

ويخيل الى أن الشريف حسين لا بد أن يكون حظه من نفاذ البصرة عظيما ، ومن العلم بالغيب كبيرا ، ليدرك من هذه المكائبات أن الحكومة تنوي أن تخرج فلسطين من المنطقة التي تتكفل باستقلالها ، فان كل كتاب من الكتب التي بعثت بها الحكومة البريطانية اليه بأعضاء السير هنري مكماهون لا يستغاد منه أى شيء ينبئ بأن في النية اخراج فلسطين واستثناءها ، بل كل ما في هذه الكتب ينفي أن فلسطين موضوع مباحته ، وذلك لاستعمال أوصاف جغرافية تنطبق على الجهات المجاورة ، ولا تصف فلسطين نفسها ، أو تدل عليها ، أو تشير اليها . ويخلو الكتب ، عند ذكر أسباب الاستثناء ، من الأسباب التاريخية والدينية ذات العلاقة بالأراضي المقدسة ، وباقتصارها على الأسباب السياسية الخاصة بشمال سوريا وهي أسباب لا يمكن أن تكون لها أية صلة بفلسطين .

وقد اقتصر في بياني هذا على ما يستخلص ، بغير تمحل في فهم مدلول الألفاظ ، من العبارات الواردة في المكائبات على العموم .

والتفسير الوحيد الذي جاءت به الحكومة - غير ما سمعناه من سيادتكم يعني رئيس القضاة - هو الذي ورد في الكتاب الأبيض الصادر في سنة ١٩٢٢ وفيه يقول المستر تشرشل أن عبارة « اجزاء من بلاد الشام واقعة الى الغرب من ولاية دمشق » - وقد اقتصر على هذه الفقرة ، ولم يورد البقية - تعدها الحكومة شاملة لولاية بيروت وسنجد القدس المستقل أو بعبارة أخرى فلسطين كلها غربي نهر الشريعة .

وفي الوقت الذي أذيع فيه هذا التفسير لم يكن شيء من المكائبات قد نشر بالانجليزية . وقد صرحت الحكومات المتعاقبة ، بأن نشر المكائبات يخالف المصلحة العامة .

أما وقد نشرها الآن المستر انطونيوس ، فانه يخيل الى أن الحكومة قد تزحزحت عن موقفها ذلك الذي يدل عليه تفسير المستر تشرشل ، وعادت تقول الآن انه « مما

لا يتصور « أن تكون فلسطين قد اعتبرت داخلة في الدولة العربية وانها لابد أن تكون » قد اعتبرت خارجة بالبداهة ، ومن تلقاء نفسها » .

ولتأييد هذا القول ، لجأت الحكومة الى الاستعانة بالاعتبارات الدينية والتاريخية والسياسية ، وليس في نيتي أن أتناول هذه الإيعارات فان أعضاء المؤتمر أنفسهم أقدر على ذلك وأولى به ، ولكني أحب أن لاحظ أنه لا يجوز النظر في الظروف التي استعملت فيها الألفاظ ، والغرض الذي توحى الظروف أن الشخص كان يقصد إليه ، لا اذا كان من المستحيل ، لفساد العبارة واضطرابها الوقوف على الغرض المقصود منها بغير بحث آخر .

وعندى أن المعنى اللغوي العادى للالفاظ المستعملة في المكاتبات لا يؤدي الى أية سخافة ، ولا يوقع في أى تناقص . ولهذا السبب لا يبدو ضروريا - بل لا يجوز - النظر في أية ظروف محيطية بقصد تعديل هذا المعنى . وأنا أقر انه لا يجوز الاحالة على الظروف المحيطية أو الاستعانة على التفسير بوثائق أخرى ، الا في حالة الغموض ، وما دام لا غموض هناك ، فلا تأثير لأى بيان كتابى أو شفوى يأتي بعد ذلك في المعنى .

وأخيرا هل لي أن أقول: ان حكومة جلالته قد غيرت حجتها أكثر من مرة في تاريخ هذا الخلاف ؟ ففي سنة ١٩٢٢ كان اعتمادها كله على الزعم بأن فلسطين بأسرها ، غربي نهر الشريعة ، مخرجة من تعهد السير هنرى مكماهون ، بمقتضى التحفظ الوارد على « أجزاء من سوريا واقعة الى الغرب من ولاية دمشق » . واذا اعتبرنا ماجاء في صفحتي (١٩ و ٢٠) من تقرير اللجنة الملكية ، فانها في أثناء ادلائها بأقوالها أمام تلك الهيئة قد اعتمدت على مطالب فرنسا الخاصة بمصالحها المزعومة في هذه المنطقة . أما حجة حكومة جلالته في الوقت الحاضر فهي أن فلسطين يجب أن تعد « بداهة وبصفة آلية » خارجة - بسبب الصمت عنها - من المنطقة المستقلة ، وهي حجة لا تستقيم على الحجج الأخرى السابقة ، ولم تعلن قط من قبل ، واذا كانت قد عرضت على اللجنة في جلسة سرية ، فقد عدت قليلة الأهمية الى حد رأت معه اللجنة اهمال كل إشارة إليها في تقريرها .

ملاحظات على بيان رئيس القضاة

فى ٢٤ فبراير سنة ١٩٣٩ (*)

اصفى مندوبو الوفود العربية فى اللجنة المعنية لبحث مكاتبات مكماهون بأعظم عناية الى البيان الذى أدلى به رئيس القضاة فى الجلسة الثانية التى عقدتها اللجنة فى ٢٤ فبراير ١٩٣٩ ، وقروا بامعان المذكرة المكتوبة فى التاريخ نفسه ، بعنوان « مكاتبات مكماهون » وهى التى سلمت اليهم فى آخر تلك الجلسة .

ويود مندوبو العرب أن يثنوا ثناء مخلصا على العناية الشديدة التى تناول بها رئيس القضاة الموضوع ، وأولاه اياها ، وأن يعربوا عن ارتياحهم العظمى الى أن يوافقهم على أهمية بعض العهود الاخرى التى قطعتها بريطانيا للعرب فى أثناء الحرب ، مهما يبلغ من مخالفته لهم فى تفسير المكاتبات . ومن دواعى الارتياح الخاصة لهم ان رئيس القضاة رأى من الواجب أن ينوه بأهمية الرسالة التى أبلغها الكومندر هوجارت الى الملك حسين فى يناير سنة ١٩١٨ ، والتصريح الانجليزى الفرنسى الصادر فى نوفمبر ١٩١٨ .

على ان مندوبى العرب فى الوقت نفسه يدهشهم ويؤسفهم أن يروا رئيس القضاة يأخذ بوجهة النظر القائلة ان فلسطين كانت مخرجة من المنطقة التى تمهدت بريطانيا العظمى فى مكاتبات مكماهون أن تعترف فيها باستقلال الحكومات العربية وتؤيده . وهم يعتقدون - بعد درس البيان والمذكرة المشار اليهما ، بعناية - ان رئيس القضاة لعله فاته المدلول الحقيقى لمكاتبات تبودلت كلها باللغة العربية . وقد تداول أحد مندوبى العرب - رغبة فى اصلاح هذه الاغلاط وازالة آثارها - مع الخبير الذى نددته حكومة جلالته ، وقدم اليه بيانا بالاغلاط التى وقعت فى الترجمة ، وبما بين النص العربى ، والنص الرسمى الانجليزى من التفاوت . ورغبة فى ازالة كل وهم آخر ممكن ، يرى مندوبو العرب أن من واجبهم أن يقدموا ملاحظات اضافية أخرى .

وفى سبيل الوضوح والجلء سيراى هنا التمييز الذى نبه اليه رئيس القضاة بين عبارة المكاتبات نفسها من ناحية ، والظروف المحيطة بها من ناحية أخرى . ولهذا ينوى مندوبو العرب أن يتناولوا هذين الجانبين على الترتيب ، وأن يدعوا السير متشيل ماكدونيل رئيس القضاة السابق فى فلسطين - وقد تقضل قبل أن يساعدهم ويمدهم برأيه فى النواحي القانونية للموضوع أمام اللجنة - أن يلقى بيانا .

ويود مندوبو العرب أن يقدموا الملاحظات الآتية على الظروف المحيطة بالمكاتبات: قال رئيس القضاة فى الفقرة السابعة من مذكرته انه نظرا للصفة المقدسة لفلسطين ، فان من الواضح أن بريطانيا العظمى لم يكن لها حق ولا سلطة فى سنة

(*) من كتاب « وثائق القضية الفلسطينية » اصدار جامعة الدول العربية

١٩١٥ يخلونها ان تعد ، في حالة نجاح الحلفاء في أن ينتزعوا من الدولة العثمانية أرضا لها مثل هذه الاهمية للعالم المسيحي وأن يسلموها الى دولة اسلامية أخرى مستقلة ، من غير أن يحصلوا أولا على كل نوع من الضمانات لحماية الاماكن المقدسة من مسيحية ويهودية ، وكفالة حرية الوصول اليها على الاقل بقدر ما كان ذلك مكفولا في عهد الاتراك أنفسهم ويستنتج سيادته من ذلك ان مما لا يتصور أن يكون السير هنري مكماهون قد قصد أن يعطى الشريف وعدا لا قيد فيه ولا شرط ، بأن تكون فلسطين داخله في منطقة الاستقلال العربي ، ثم يعزز رئيس القضاة استنتاجه هذا بقوله : ان كون مسألة الضمانات لم يرد لها ذكر ، يبين بلا أدنى شك ان السير هنري مكماهون لم يقصد أبدا أن يفهم أحد من كتابه ان فلسطين داخله في المنطقة الموعودة •

ويقرر مندوبو العرب بكل احترام ان هذا الاستنتاج قائم على خطأ مادي في تصور الموقف ، وذلك : أولا لأن سلامة الاماكن المقدسة ، وحرية الوصول اليها ، منصوص عليهما بصراحة في معاهدة برلين ، المعقودة سنة ١٨٧٨ ، وهي معاهدة دولية معترف بها في أوسع نطاق ، ومقيدة بها تركيا ، وهي تسرى من تلقاء نفسها على كل دولة ينتقل اليها مكان للدولة العثمانية من سيادة في فلسطين • وثانيا لان نص المسكاتبات نفسها يبين بجملاء ان المقرر أن تنتفع حكومات الدول العربية المستقلة بالمشورة البريطانية وبمساعدة الموظفين البريطانيين في اقامة نظام حكم صالح • وهذا وحده كان ضمانا كافيا ، ينتفى به كل خطر ، كاننا ما كان ، على الاماكن المقدسة من الحكومات العربية المستقلة ، حين تقوم دولها • وثالثا لان السير هنري مكماهون وضع تحفظا صالحا فيما يتعلق بالاماكن المقدسة ، وذلك في كتابه المؤرخ في ٢٤ اكتوبر ١٩١٥ ، وفيه يقول « ان بريطانيا العظمى تضمن الاماكن المقدسة من كل اعتداء خارجي ، وتعترف بوجوب منع التعدي عليها » •

ومندوبو العرب عاجزون عن أن يفهموا ما يقصد اليه رئيس القضاة بقوله : ان مسألة الضمانات لم يرد لها ذكر • ذلك ان الامر لا يقتصر على ان حماية الاماكن المقدسة ، وحرية الوصول اليها ، منصوص عليهما في وثيقة دولية ، بل ان السير هنري مكماهون نفسه ضمن كتابه الى الشريف حسين ضمانا صريحا ومؤكدا لم يعترض عليه الشريف حسين ، ولم يجادل فيه بخلاف • ومن الادلة القاطعة على ان السير هنري مكماهون كان يفكر في فلسطين حين بذل الوعد باسم حكومته للشريف حسين ، انه رأى من الصواب أن ينص في كتابه على هذا الضمان •

ويوافق مندوبو العرب رئيس القضاة اتم الموافقة على قوله : « ان من المعقول أن نعتقد ان شريف مكة الذي أبدى اهتماما مشروعا بالاماكن المقدسة في الحجاز لا بد أن يكون مدركا لقوة الشعور المسيحي في هذه المسألة ، وعارفا انه مامن موظف بريطاني يستطيع أن يتعهد باعطاء فلسطين لدولة اسلامية أخرى ، الا بتحفظات صريحة ، فيما يتعلق بالاراضي المقدسة المسيحية » • فاما ان الشريف حسين كان يدرك ويحترم الشعور المسيحي واليهودي فيما يتعلق بالاراضي المقدسة فواضح ليس فقط من كونه لم يجادل قط فيما نص عليه السير هنري مكماهون من وجوب المحافظة على الاراضي المقدسة من الاعتداء الخ ، بل من تصريحاته العديدة ، وعلى الخصوص تصريحه للكومندر هوجارث عن استعداد العرب لأن يضمنوا في كل وقت سلامة الاراضي المقدسة وحرية الوصول اليها كائنة ما كانت ملة اصحابها •

ويقول رئيس القضاة فى الفقرة الثامنة من مذكرته ان ميناء حيفا وغيرها من موانى الساحل الفلسطينى ذات أهمية من وجهة النظر البريطانية ويذهب الى انه لابد من انه كان واضحا ان بريطانيا العظمى كانت خليقة أن تطلب ضمانات تمنع استعمال أراضي فلسطين على العموم وميناء حيفا على الخصوص ، للاعتداء فى المستقبل على الاراضى المصرية . فهنا أيضا نقول بكل احترام : ان رئيس القضاة لابد أن يكون قد أغفل ان اقتراحات الشريف حسين كانت ترمى الى عقد محالفة عسكرية بين بريطانيا العظمى وحكومة العرب المستقلة فى فلسطين . وان السير هنرى كمهاون من ناحيته اشترط أن يكون المستشارون والموظفون الاجانب الذين تحتاج الى الاستعانة بهم الدول العربية من البريطانيين وحدهم .

ويقول رئيس القضاة فى مذكرته : انه اذا كان هناك شئ ثابت فى هذا النزاع فذاك ان بريطانيا العظمى لم تكن فى أكتوبر ١٩١٥ حرة فى أن تعمل فى فلسطين بغير مراعاة لمصالح فرنسا . ثم يقول : انه قد يكون صحيحا ان حكومة جلالتة كانت راغبة فى تقييد المطالب الفرنسية ، وتضييق نطاقها ، ولكن هذا ليس معناه انها كانت حرة فى أن تفعل ذلك . ويضيف رئيس القضاة الى ذلك ان هناك فرقا بين الرغبة فى شئ وامكان تحقيقه .

ويود مندوبو العرب أن يقولوا ان ما يذهب اليه رئيس القضاة لاينهى . وسواء اكانت الحكومة البريطانية حرة فى الواقع فيما يتعلق بفلسطين والمطالب الفرنسية ، أم لم تكن ، فان من الجلى ما ذكره رئيس القضاة انها كانت راغبة فى سنة ١٩١٥ أن تخرج فلسطين من نطاق المطالب الفرنسية ، وكل شئ يدل على هذا ويعزز . كذلك ما ورد فى تقرير اللجنة التى كان يرأسها السير م. د. بنس ، وقد تفضل رئيس القضاة ابلاغنا اياه .

على ان قول رئيس القضاة ان هناك فرقا بين تمنى الشئ وتحقيقه لا علاقة له بالموضوع ، وان كان من البديهي انه صحيح . والمهم ان الحكومة البريطانية كانت راغبة فى اخراج فلسطين من منطقة النفوذ الفرنسى فى المستقبل ، وانها كانت تحاول فى مكاتبات كمهاون أن تمهد الطريق لبلوغ هذه الغاية . وهناك فرق كبير بين تحقيق الغرض ومحاولة تحقيقه . ومندوبو العرب يقررون ان الحكومة البريطانية ، لرغبتها فى مقاومة المطالب الفرنسية فيما يتعلق بفلسطين ، حاولت أن تحقق هذه الرغبة بخطوات متتابة وذلك أولا بالامتناع عن أى ذكر لفلسطين حين سردت - فى كتاب السير هنرى كمهاون فى ٢٤ أكتوبر ١٩١٥ - تلك الاجزاء من سوريا التى يحتفظ بها من أجل المصالح الفرنسية . وثانيا بعد أن أرسل هذا الكتاب فعلا بدعوة مندوبى فرنسا الى لندن ، ومحاولة حملهم على التخلي عن فلسطين ، وثالثا فى سنة ١٩١٦ بالاصرار على النص فى اتفاق سيكس بيكو ، على أن تكون فلسطين ذات صبغة دولية . وأخيرا بعد انتهاء الحرب بمطالبة فرنسا صراحة بالموافقة على الانتداب البريطانى فى فلسطين .

هذا هو السياق التاريخى للحوادث التى وقعت بين نشوء الرغبة البريطانية فى سنة ١٩١٥ وتحقيقها فى سنة ١٩١٩ . ولم يكن كتاب السير هنرى كمهاون المؤرخ فى ٢٤ أكتوبر ١٩١٥ الا خطوة أولى ، من سلسلة خطوات ، حاولت بها الحكومة

البريطانية أن تدرك غايتها ، وأن تخرج فلسطين من منطقة النفوذ الفرنسى فى المستقبل • لتدخلها آخر الأمر فى منطقة النفوذ البريطانى •

وقد عنى اللورد رئيس القضاة ، فى الفقرة ٥٩ من مذكرته ، بأن يلفت النظر الى أن اتفاق « سيكس بيكو » ينص على المشاورة مع الشريف حسين فيما يتعلق بنوع الحكومة التى تقام فى فلسطين • ويستخلص من ذلك ان من الصعب أن يرى الانسان كيف يكون من الانصاف أن يعد الاتفاق نكثا للعهد مع الشريف حسين •

ان الاتفاق يعد نقضاً للعهد لعدة أسباب ، منها : ان فلسطين سبق ان عدت داخلة فى منطقة الاستقلال العربى ، وان فى كون الحكومة البريطانية تركت الشريف حسيناً فى جهل من الأمر دليلاً على انها كانت تدرك ما فى عملها من الحرج • وقد علم بأمر الاتفاق مصادفة بعد عقده بشمانية عشر شهراً ، فاحتج على الحكومة البريطانية، فردت رداً ينطوى على التهرب ، وحاولت - فى رسالتين اذيعتا فيما بعد - أن تحمله على الاعتقاد بأن مثل هذا الاتفاق لم يعقد قط •

ومن الممكن أن نورد أمثلة أخرى من مذكرة اللورد رئيس القضاة ومن بيانه الشفوى الملخص فى محضر الجلسة الثانية - ٢٤ فبراير ١٩٣٩ - تحمل مندوبى العرب على الاعتقاد بأنه لم يكن على علم تام بالحقائق لما أدلى بهذه البيانات والتعليقات •

ومن الأمثلة الجديرة بالذكر ، تلك الفقرة التى يعرب فيها عن اقتناعه بأن اللورد بلفور حين وضع تصريحه لم يكن يفعل شيئاً يخول اليهود أن يطالبوا بدولة مستقلة فى فلسطين • والواقع أن من الحقائق التاريخية أن اللورد « بلفور » لما وضع تصريحه كان يفكر فى قيام دولة يهودية فى فلسطين فى المستقبل • وهذه الحقيقة معروفة أتم المعرفة لمن كانوا على اتصال به فى ذلك الوقت وقد أعلنها المستر لويد جورج نفسه وكان يومئذ رئيساً للوزارة وذلك حين أدى الشهادة وأدلى بأقواله أمام لجنة فلسطين الملكية فقد قال ما يأتى :

« ان الفكرة كانت ، وهذا ما فسرت به فى وقتها ، الا تقام دولة يهودية فوراً بمقتضى معاهدة الصلح ، ومن غير مراعاة لرغبات أكثرية الاهالى • على انه من ناحية أخرى كانت النية - متى حان الوقت لمنح فلسطين نظاماً نيابياً ، واستطاع اليهود فى أثناء ذلك أن يفتنوا الفرصة التى أتاحت لهم بإنشاء الوطن القومى ، وصاروا أصحاب الأغلبية بين الأهال - أن تصبح فلسطين دولة يهودية » •

وهكذا كان تصريح بلفور مع انه لم يعد بأكثر من إقامة وطن قومى كاننا ماكن معناه - فى أذهان المستر لويد جورج وزملائه ، مقصوداً به أن يكون ستاراً يسمح للصهيونيين من ورائه بأن يوجدوا أغلبية يهودية فى البلاد ، وينشئوا دولة يهودية فى فلسطين • وهذا هو الغرض الحقيقى من تصريح بلفور كما كشف عنه المستر لويد جورج ، وكفى به حجة • وفى أثناء ذلك كان الكومندر هوجارث - بناء على تعليمات الحكومة البريطانية - يؤكد للشريف حسين أن تصريح بلفور ليس معناه - ولن يسمح بأن يكون معناه - أى تدخل فى الحرية السياسية والاقتصادية للعرب فى فلسطين •

وقد قال اللورد رئيس القضاة قبل نهاية بيانه انه لا يسهه الا أن يفند بشدة وينفى بقوة أية تهمة توجه الى الحكومة البريطانية أو أسلافها بنقض العهد • وما قال

مندوبو العرب في المذكرة التي قدموها في ٢٣ فبراير ولا في ملاحظاتهم الشفوية ،
أي شيء عن نقض العهد من جانب الحكومة الحاضرة أو الحكومات السابقة • وقد راوا
ان الأحكم والأفضل أن يجتنبوا كل مهاترة وأن يقتصروا على تناول الموضوع المطروح
على اللجنة ، وهو درس معنى العهد الواردة في مكاتبات مكماهون ، وتبين مداها •
ومن رأيهم ان من العيب الدخول في بحث للجانب الادبي للسياسات والوسائل التي
اتبعت في أيام الحرب ، وان الخير كله والمزية أجمعها في استخلاص الحقيقة •
ويشجعهم على ذلك الغيرة التي أبدأها اللورد رئيس القضاة على اسم حكومة جلالته
وسمعتها ، وهم يأملون أن يراجع الامر ويعيد النظر فيما انتهى اليه من رأى بعد أن
أدلو اليه بملاحظاتهم وافضوا ببعض الحقائق في هذه المذكرة •

ويود مندوبو العرب خاصة أن يلفتوا نظره الى ان من المرغوب فيه أن يعيد النظر
فيما علق به على خطبة اللورد جراي في مجلس اللوردات في ٢٧ مارس ١٩٢٣ • فقد
ذهب اللورد رئيس القضاة الى ان خطبة اللورد جراي قائمة على خطأ صريح في فهم
تصريح بلفور ، ولا يكاد هذا يكون من الانصاف للورد جراي ، فان الآراء التي أبدأها
تدل على انه كان على علم صحيح دقيق بما كان يدور برأس المستر لويد جورج فيما
يتعلق بمستقبل الدولة اليهودية في فلسطين •

ولا يحاول مندوبو العرب في هذه المذكرة أن يردوا على كل النقط التي أثارها
اللورد رئيس القضاة ، وانما اقتصروا على ما بدا لهم انه فاته من «الظروف المحيطة»
وليس من مهمهم أن يصددوا حكماً على سلوك الحلفاء في سياستهم في أثناء الحرب ،
وانما يريدون أن يقولوا انه اذا كانت الاخطاء قد ارتكبت والتناقض قد وقع في
فورة الحرب ، فان النهج القويم في الوقت الحاضر والذي يقضى به الانصاف - حرصاً
على سمعة بريطانيا العظمى وعلى السلام في فلسطين- هو الاعتراف بالاخطاء والتناقض
والانتقال من ذلك الى درس الوسائل المعينة على اصلاحها ، أو كما قال اللورد جراي
« انه ليكون من المرغوب فيه جدا بدافع من الشرف أن توضع كل هذه العهود جنباً الى
جنب • وفي رأيي انه يكون من مقتضيات الشرف أن نتأملها بانصاف ، وأن نتبين مبلغ
ما بينها من التناقض ، وأن نجعل بالتنا الى طبيعة كل عهد وموثق والى التاريخ الذي
قطع فيه وأعطى • وبعد أن نعرض كل الحقائق على عقولنا ندرس ما يوجب العدل
والانصاف فعله » •

هذه هي الفاظ ذلك السياسي المشهور الذي أعطيت عهود مكماهون بناء على
تعليماته • والنصيحة التي يقدمها للحكومة هي بعينها ما يدعو مندوبو العرب حكومة
جلالته اليه •

الامضاء

ج • انطونيوس

السكرتير العام للوفود العربية

(١٧٧)

مؤتمر فلسطين

تقرير اللجنة المؤلفة لدرس مكاتبات معينة

تبودلت في سنتي ١٩١٥ و ١٩١٦

بين السير هنري مكماهون

المنسوب السامي البريطاني بالقاهرة

وشريف مكة (*)

في الجلسة السادسة لمؤتمر فلسطين العربي البريطاني المعقودة بقصر « سان جيمس » في السادس عشر من شهر فبراير ١٩٣٩ تقرر تعيين لجنة لدرس مكاتبات معينة اشتهرت باسم « مكاتبات مكماهون » تبودلت في سنتي ١٩١٥ و ١٩١٦ بين السير هنري مكماهون الذي كان وقتئذ المنسوب السامي لجلالته في القاهرة ، وشريف مكة - الملك حسين ملك الحجاز فيما بعد - وتقديم تقرير الى المؤتمر عن هذه المكاتبات .

وطبقا لهذا القرار ألفت لجنة من الآتية اسماءهم :

ممثلو الوفود العربية لدى المؤتمر

صاحب الدولة الجنرال نوري السعيد - رئيس وزارة العراق

(وقد حل محله بعد الجلستين الأوليين للجنة صاحب السعادة توفيق السويدي بك الذي تولى رئاسة الوفد العراقي بعد سفر الجنرال نوري السعيد) .

صاحب السعادة عبد الرحمن عزام بك - الوزير المفوض ببغداد - وجده .

عوني بك عبد الهادي - من أعضاء الوفد الفلسطيني العربي .

موسى بك العلمي - من أعضاء الوفد الفلسطيني العربي .

المستتر جورج انطونيوس - من أعضاء الوفد العربي الفلسطيني ، والسكرتير العام للوفود العربية .

ومعهم كمستشار :

السير متشيل ماك دونيل - رئيس المحكمة العليا بفلسطين سابقا .

ممثلو حكومة جلالته في المملكة المتحدة .

اللورد موم - قاضي القضاة بانجلترا .

السير جراتان بوش - المستشار القضائي بوزارة الخارجية .

ومعهما كمستشار :

(*) من كتاب « وثائق القضية الفلسطينية » اصدار جامعة الدول العربية

المسترج . هيوث دون - استاذ اللغة العربية بمدرسة الدراسات الشرقية
بجامعة لندن .

وكسكرتير :

المسترج . ر . كولفيل - السكرتير الثالث بوزارة الخارجية .

اجتمعت اللجنة بمجلس اللوردات أربع مرات - فى يوم الخميس ٢٣ فبراير
ويوم الجمعة ٢٤ فبراير ، ويوم الثلاثاء ٢٨ فبراير ، ويوم الخميس ١٦ مارس .
ودرست مكاتبات مكماهون - حسين ، كما درست حوادث معينة لاحقة ووثائق
أخرى رأى ممثلو المملكة المتحدة أنها قد تلقى ضوءا على معنى المكاتبات ،
أو المقصود منها .

وعند شروع اللجنة فى عملها ، فى بداية اجتماعاتها ، أبان قاضى القضاة انه
ليس حاضرا بصفته القضائية ، وانه لا ينحل نفسه حق الفصل كقاضى - فى « هل
آراء حكومة جلالتة فى المملكة المتحدة فى الموضوع المطروح ، أو آراء العرب هى
الصحيحة » ، وانما هو موجود كممثل لحكومة جلالتة ليس الا ، وان مهمته الوحيدة
هى شرح آرائها ، وبيان حججها فيها .

ولما كانت الوفود العربية أمام المؤتمر قد سبق لها ان انتقدت فقرات معينة
فى النص الانجليزى للمكاتبات ، بحجة انها ترجمة غير دقيقة للفقرات المقابلة لها فى
النص العربى ، فقد درست اللجنة عددا من التصويبات للنص الانجليزى اقترحتها
المستر جورج انطونيوس ، واقرها المستر هيوث دون . ومع أن أعضاء اللجنة
من العرب ذكروا انه حتى مع هذه التصحيحات ، فان النص الانجليزى لا يزال
قاصرا على تأدية النص العربى على خير وجه ممكن ، الا أنهم وافقوا على ان هذه
التصحيحات اذا ادخلت فان النص الانجليزى يخلو بها من الخطا الصريح الذى
يحول دون الفهم الصحيح للنقط المثارة فى المكاتبات المذكورة والتغييرات التى
اتفق عليها مينة فى النص الانجليزى الذى قدمه وزير الخارجية الى البرلمان فى
٣ مارس ١٩٣٩ .

وفى الجلسة الأولى التى عقدتها اللجنة فى يوم ٢٤ فبراير قدم مندوبو العرب
مذكرة تبين تفسير العرب للمكاتبات .

وفى الجلسة الثانية التى عقدتها اللجنة يوم ٢٤ فبراير قدم مندوبو المملكة
المتحدة مذكرة تبين على العموم التفسير البريطانى .

وفى الجلسة الثالثة التى عقدتها اللجنة فى يوم ٢٨ فبراير قدم مندوبو العرب
مذكرتين تشرحان النقط القانونية المتعلقة بعبارة المكاتبات والظروف التى تبودلت
المكاتبات فيها .

وفى الجلسة الرابعة التى عقدتها اللجنة يوم ١٦ مارس قدم مندوبو المملكة
المتحدة بيانا يتناول بإيجاز المذكرتين المتقدمتين فى الجلسة التالية .

فى الفقرات التالية تلخيص لوجهتى النظر العربية والبريطانية :

تلخص الحجج التى قدمها المندوبون العرب وشرحوها فى مذكرتهم المؤرخة فى
٢٣ فبراير ١٩٣٩ فيما يلى :

(١) لا محل للشك في أن فلسطين كانت داخلة في الواقع في منطقة الاستقلال العربي، وكان الفريقان المشتركان في مكاتبات (مكماهون - حسين) يعتنيان في أن تكون داخلة . وهذا واضح وضوحا كافيا من نصوص المكاتبات نفسها . فضلا عن ذلك فإن الدليل التاريخي يعززه .

(ب) والدليل التاريخي مزينه أنه يلقي ضوءا على النيات التي كانت حكومة جلالتهم تنطوي عليها في سنة ١٩١٦ . وهو يثبت أن السياسة البريطانية عند درسهم للمطلبين فرنسا من الحصول على مركز خاص في سوريا (وفيها فلسطين) - شعروا بأن الضرورة تقضي بمقاومة مطلب فرنسا فيما يتعلق بفلسطين ، ولم يعترفوا لها به إلا فيما يتعلق بأجزاء من سورية الشمالية . فالتحفظ الذي وضعه السير هنري مكماهون في مذكرته المؤرخة في ٢٤ أكتوبر ١٩١٥ يجب أن يقرأ على ضوء الموقف الذي كانت تتخذه وزارة الخارجية البريطانية في ذلك الوقت .

(ج) في جميع المكاتبات بينى السير هنري مكماهون إخراجه أجزاء من سوريا على دعوى المصالح الفرنسية . وأن الوصف الجغرافي الذي وصف به السير هنري والشريف الأجزاء التي تستثنى ، يشير إشارة لا تدع مجالا للخطأ إلى المناطق الساحلية من سوريا الشمالية . ولما كانت السياسة البريطانية في ذلك الوقت ميالة إلى مقاومة مطلب فرنسا الخاص بسوريا كلها ، فإن هذا يشير أيضا إلى تعدد حذف فلسطين من المنطقة المحفوظ بها بدعوى المصالح الفرنسية .

(د) وبغض النظر عن نيات الحكومة البريطانية التي كان السير هنري مكماهون يرسل كتبه إلى الشريف بناء على تعليماتها ، فإن نص المكاتبات نفسها لا يدع مجالا للشك فيما حمل به الوعد فعلا .

(هـ) ولا سبيل إلى المنازعة - ولم يحصل هذا قط - في أن فلسطين داخلة في المنطقة التي طلب الشريف حسين أن تكون هي منطقة الاستقلال العربي في المستقبل . وقد قبل السير هنري مكماهون هذه المنطقة في جملتها فيما عدا بعض التحفظات . ولم يرد ذكر لفلسطين في هذه التحفظات . وقد كان السير هنري مكماهون يحرص - كلما رأى داعيا إلى : النص على استثناء كما هو الحال فيما يتعلق بالمناطق الساحلية لسوريا الشمالية ، أو أقاليم العراق - على تعيين الجزء المستثنى ، لأن عبء الاستثناء كان واقعا عليه . فكونه لا يذكر فلسطين لا صراحة ولا ضمنا يجعل من المستحيل على أي إنسان أن يذهب إلى أن فلسطين كانت مخرجة من المنطقة التي وافق السير هنري مكماهون على أن تكون منطقة الاستقلال العربي في المستقبل .

(و) أما ما تذهب إليه حكومة جلالتهم من أن عبارة « ولايات دمشق وحمص وحماة وحلب » تشمل كل ولاية سورية فقول لا ينهض ، وهي دعوى قائمة على أن كلمة منطقة أو سنجق تعادل كلمة ولاية ، وهو ما ليس بصحيح لا عقلا ولا نصا .

(ز) وحتى لو فرضنا جدلا أن فلسطين كانت مستثناه من المنطقة العربية فعلا فإن استثناءها لا يبرره إلا الاستناد على مطالب فرنسا . . وقد نزلت فرنسا أخيرا عن مطلبها فيما يتعلق بفلسطين ففقدت الدعوى وما لعلها كان لها من قوة .

(ح) وبناء على هذه الحجج المسرودة بأسهات فى المذكرة العربية بتاريخ ٢٣ فبراير ١٩٣٩ يذهب مندوبو العرب الى ان المستفاد من المكاتبات بمجرد ٠٠ أو مع مراعاة الدليل التاريخى والظروف المحيطة بها - هو أن فلسطين كانت ، فعلا ونية ، داخلة فى المنطقة التى تعهدت بريطانيا العظمى بأن تعترف بالاستقلال العربى فيها وتؤيده .

وتلخص الحجج التى أدلى بها المندوبون البريطانيون فى الجلسة الثانية للجنة فيما يلى :

(أ) كانت فلسطين فى مركز خاصى جدا فى الوقت الذى دارت فيه المكاتبات نظرا لكونها بلادا مقدسة لديانات ثلاث كبرى ، ولاهتمام المسيحيين والمسلمين واليهود بها فى العالم كله ، ولكثرة عدد المباني الدينية وغيرها فيها ، والمعاهد التابعة لغير العرب ، وللمصالح العملية الواضحة لبريطانيا العظمى فى بلاد مثلها مجاورة لمصر وقتاة السويس . ويذهب مندوبو المملكة المتحدة أيضا الى أن فلسطين ليست بلادا عربية صرفة .

(ب) ان ماستثناء السير هنرى مكماهون فى كتابه المؤرخ فى ٢٤ أكتوبر ١٩١٥ وهو « اجزاء من سورية واقعة غربى ولايات دمشق وحمص وحماة وحلب » من منطقة الاستقلال العربى التى طلبها الشريف حسين فى كتابه المؤرخ فى ١٤ يوليه ١٩١٥ يخرج - وكان ينبغى ان يكون مفهوما أنه يخرج - ذلك الجزء من سوريا الجنوبية الذى يتألف من اجزاء من ولاية بيروت السابقة ، وسنجد القدس المستقل ، وهو المعروف الآن بفلسطين ، ويذهب مندوبو المملكة المتحدة استنادا الى حجج موضحة فى مذكرتهم المؤرخة فى ٢٤ فبراير ١٩٣٩ الى ان هذه العبارة تشمل منطقة ممتدة من حدود كيليكيا الى خليج العقبة ، يقع غربها ما يسمى الآن فلسطين .

(ج) ولكن سواء أصبح أم لم يصح القول بهذا ، وبغض النظر عنه اذا كان غير صحيح ، فان مندوبى المملكة المتحدة يذهبون الى ان التحفظ الوارد فى كتاب السير هنرى مكماهون فى ٢٤ أكتوبر ١٩١٥ فيما يتعلق بالمصالح الفرنسية ينطبق وما زال منذ ذلك الوقت ينطبق ويسرى ، على كل الارض التى طالبت بها فى ٢٤ أكتوبر ١٩١٥ وبالتالي على فلسطين التى كانت تعد فى ذلك الوقت جزءا من سوريا . وهذا التحفظ يستمر سريانه على هذا الوجه ، حتى لو كانت فرنسا فيما بعد قد نزلت نهائيا عن مطلبها الخاص بفلسطين لسبب ما ، لعل بريطانيا تكون قد تساهلت لها فيه . على ان مندوبى المملكة المتحدة يرفضون القول بأن فرنسا فعلت ذلك فيما يتعلق بفلسطين لانها احتفظت بمطالبها المتعلقة بفلسطين فى اتفاق « سيسكس - بيكو » وبعده أيضا ، ومما لا شك فيه أنها كعضو فى عصبة الأمم لا يزال لها رأى ٠٠ وصوت فى مصرها .

(د) وبناء على هذا وغيره من الحجج المستندة الى الكتاب المؤرخ فى ٢٤ أكتوبر ١٩١٥ وغيره من المكاتبات ، يذهب مندوبو المملكة المتحدة الى ان ما يستخلص من قراءة المكاتبات على ضوء الظروف ٠٠ المحيطة بها ، وفى جملتها الظروف المبينة فى الفقرة « أ » هو اخراج ما يسمى الآن « فلسطين » من المنطقة التى كان على بريطانيا ان ... تعترف فيها باستقلال العرب وتؤيده .

(هـ) وفضلا عن ذلك فان مندوبى المملكة المتحدة مع اعترافهم بأن هذا ليس له وزن قانونى في تفسير المكاتبات ، يودون أن يلتفتوا النظر الى أن السير هنرى مكماهون والسير جلبرت كليتون ، وقد اشتغلا بصوغ المكاتبات المرسلة من القاهرة ، قد قررا ان المقصود من المكاتبات هو اخراج فلسطين من منطقة الاستقلال العربى .

قال السير هنرى مكماهون في سنة ١٩٣٧ :

« أشعر بأن من واجبى أن أقول - وأنا اقول ذلك بلهجة التأكيد - انى لم أقصد حين قطعت العهد للملك حسين أن تكون فلسطين داخلية في المنطقة التى وعد العرب فيها بالاستقلال » .

وفي سنة ١٩٢٣ قال السير جلبرت كليتون الذى كان من معاونى السير هنرى مكماهون في سنتى ١٩١٥ و ١٩١٦ :

« كنت على اتصال يومى بالسير هنرى مكماهون في أثناء المفاوضات مع الملك حسين ، ووضعت الصيغة الابتدائية لجميع المكاتبات . وفي وسعى أن أؤكد القول بأنه لم يكن في النية قط أن تكون فلسطين داخلية في التعهد العام المعطى للملك حسين ، وقد كان المعتقد في ذلك الوقت - وربما كان خطأ - ان انعبارات الافتتاحية في كتاب السير هنرى كافية في الإشارة الى هذا الاستثناء ، وفي ظنى انه كان من البديهي أن المصالح الخاصة المرتبطة بفلسطين تمنع بذل أى تعهد نهائى خاص بمستقبلها في تلك المرحلة المبكرة . »

وقد رد المندوبون العرب على حجج المندوبين البريطانيين بملاحظات كتابية في ٢٧ فبراير ١٩٣٩ وتولى السير ماثيل ماك دونيل الرد من الناحية القانونية على الحجج البريطانية ويمكن تلخيص هذه الردود فيما يلي :

(أ) ان القول بأن الصيغة المقدسة لفلسطين ، وجوارها مصر ، تجعل من غير المعقول أن تسلمها بريطانيا لحكم العرب بدون ضمانات يفنده أن السير هنرى مكماهون نص بصراحة على ضمانات خاصة بسلامة الاماكن المقدسة ، وبالتعاون البريطانى في انشاء حكومة عربية صالحة ، وهذا فضلا عن الضمانات الأخرى التى ينطوى عليها الاتفاق العربى البريطانى . ويكفى أن السير هنرى نص على مثل هذه الضمانات الخاصة بالاماكن المقدسة لاثبات انه يفكر في فلسطين ويعنيها حين قطع العهد البريطانية للشريف حسين .

(ب) ان القول بأن اجزاء من بلاد الشام واقعة الى الغرب من ولايات دمشق وحمص وحماة وحلب تخرج فى الواقع - وكان ينبغى عقلا أن يكون المفهوم انها تخرج - فلسطين . هذا القول قد أجيب عليه فى مذكرة ٢٣ فبراير ١٩٣٩ وبتفصيل أوفى فى بيان السير ماثيل ماك دونيل فى ٢٧ فبراير ١٩٣٩ .

(ج) والقول بان تحفظ السير هنرى مكماهون فيما يتعلق بالمصالح الفرنسية يجب أن يعد ساريا على سوريا كلها ، قد فند بالملاحظات المؤرخة فى ٢٧ فبراير ١٩٣٩ وببيان السير ماثيل ماك دونيل فى التاريخ عينه .

(د) ويرى مندوبو العرب أن القاعدة السليمة للحكم فى الموضوع كله ، هى نصوص المكاتبات نفسها ، أما الكتاب الذى بعث به السير هنرى مكماهون الى التيمس ،

ونشرته له في ٢٣ يولية ١٩٣٧ وفيه يصرح بأنه كان يقصد أن يخرج فلسطين من منطقة الاستقلال العربي - هذا الكتاب لا يجوز أن يكون له من الوزن والقيمة فوق ما يستحق . وقد بين السير متشيل ماك دونيل أن مقالته السير هنري مكماهون انه كان يعنيه أو يقصده لا قيمة له على الإطلاق ، لأنه لم يكن هو الذي يقطع اليهود بل الحكومة البريطانية التي كان هو اداتها ، والذي له قيمة هو مقالته السير هنري مكماهون فعلا ، لا الذي اراد أن يقوله ، أو الذي كان يعنيه أو ما يظن السير جلبرت كليتون انه كان المقصود .

(هـ) وإذا جاز اتخاذ نية شخص وسيلة لفهم ما قيل بالفعل ، فهذا الشخص لا يكون الا الرجل المسئول عن السياسة التي رسمت ، وهو في هذه الحالة السير ادوارد جري - الفيكونت جري أوف فالودن فيما بعد - وكان وزيرا للخارجية في ذلك الوقت وبناء على تعليماته كان السير هنري مكماهون يقدم للشريف عهود بريطانيا . وقد خطب اللورد جري في مجلس اللوردات في ٢٧ مارس ١٩٢٣ فقال انه يشك شكاً كبيراً في صحة تفسير الحكومة البريطانية للعهد الذي أمر هو بان يقطع للشريف حسين في سنة ١٩١٥ .

وقد ورد مندوبو المملكة المتحدة في الجلسة الرابعة على النقطة المهمة التي وردت في ملاحظات مندوبي العرب التي تضمنتها الفقرات السابقة . وكان بين ما ادلوا به في رددهم ما يأتي :

(أ) قال مندوبو المملكة المتحدة أن ما ذهبوا اليه فيما يتعلق بالمناطق التي لا يستطيعون التصرف أو العمل فيها بحرية بدون ضرر بمصالح حليفهم فرنسا لا يزال قائماً ، لأنهم يرون ان ما قاله مندوبو العرب لم يفنده .

(ب) ان ما قاله اللورد جري في مجلس اللوردات في سنة ١٩٢٣ كان في أثناء مناقشة ولم يكن أمامه نص تصريح بلفور .

حاول كل من مندوبي المملكة المتحدة والعرب - بنجاح فيما يرجون - أن يفهم وجهة النظر الأخرى ، ولكنهم لم يستطيعوا أن يصلوا الى اتفاق على تفسير المكاتبات ، وهم يشعرون بأن عليهم أن يقدموا تقريرهم الى المؤتمر بهذا الأمر الواقع .

على أن مندوبي المملكة المتحدة أبلغوا مندوبي العرب ان حجة العرب كما شرحت للجنة فيما يتعلق بتفسير المكاتبات - ولا سيما فيما يتعلق بمعنى عبارة أجزاء من بلاد الشام الواقعة الى الغرب من ولايات دمشق وحمص وحماه وحلب ، لها من القوة أكثر مما كان يبدو من قبل .

وفضلاً عن ذلك فإن مندوبي المملكة المتحدة أبلغوا مندوبي العرب انهم يوافقون على أن فلسطين كانت داخلة في المنطقة التي طالب بها الشريف حسين في كتابه المؤرخ في ١٥ يونية ١٩١٥ وانه ما لم تكن فلسطين قد استثنيت فيما بعد من هذه المنطقة ، فانه يجب عدها داخلة في المنطقة التي تعهدت بريطانيا العظمى بالاعتراف بالاستقلال العربي فيها وتأييده وهم يذهبون الى أن التفسير الصحيح للمكاتبات يجعل فلسطين مستثناة ولكنهم يعترفون بأن العبارة التي تضمنت هذا الاستثناء لم تكن محددة صريحة ولا غير قابلة للخطأ ، كما ظن في وقتها .

أشير من قبل الى أن اللجنة درست حوادث ووثائق تالية للمكاتبات رأى هذا الفريق أو ذلك انها قد تلقى ضوءا على معنى المكاتبات ، أو الغاية منها ، وفى خلال هذا :لدرس لفت نظر اللجنة فى جملة ما لفت نظرها اليه الى ما يسمى « اتفاق سايكس - بيكو » والى « تصريح بلفور » والى « رسالة هوجارت » (ملحق ف) والى «التصريح للسبعة» (ملحق و) والى تأكيدات أعطها الجنرال السير آدموند - الفيكونت فيما بعد - للنبي حين كان قائدا للقوات المتحالفة فى سوريا وفلسطين (ملحق ج) والتصريح البريطانى الفرنسى فى ٧ نوفمبر ١٩١٨ (ملحق ي) .

فيما يتعلق بـ «رسالة هوجارت» تود اللجنة أن تبين ان مندوبى العرب يعتمدون اعتمادا عظيما على عبارة فى رسالة أبلغها الى الملك حسين الكومندر د-جـ . هوجارت من رجال المكتب العربى بالقاهرة فى يناير ١٩١٨ ومؤداها ان هجرة اليهود الى فلسطين لم يسمح لها الا بقدر ما يتفق ذلك مع الحربى السياسية والاقتصادية للاهالى العرب . وهذه العبارة هى ترجمة مندوبى العرب للعبارة المقابلة لها فى مذكرات الملك حسين باللغة العربية عن محادثته مع الكومندر هوجارت . وقد أبلغ مندوبو المملكة المتحدة المندوبين العرب ان الحكومة البريطانية رأت من الضرورى لجلاء الموضوع ان تنشر النص الكامل للرسالة التى كلف الكومندر هوجارت أن يبلغها مع تقريره عن زيارته . (أنظر « ملحق و ») .

كذلك أبلغ مندوبو المملكة المتحدة مندوبى العرب ان حكومة جلالتهم رأت من الضرورى أن تنشر نص التصريح الذى أعطى فى حوالى ١٦ يونيه ١٩١٨ لسبعة من كبار العرب سبق لهم أن قدموا الى حكومة جلالتهم مذكرة فى موضوع مستقبل البلاد العربية . (أنظر « ملحق ز ») .

وليس من اختصاص اللجنة أن تبدي رأيا فى التفسير الصحيح للبيانات المختلفة المذكورة فى الفقرة ١٩ ومثل هذا الرأى لا يمكن فى أى حال أن يتكون الا بعد النظر فى بيانات أخرى صدرت فى أثناء الحرب أو بعدها . على أن من رأى اللجنة مع ذلك أن من الجلى من هذه البيانات ان حكومة جلالتهم لم تكن حرة فى التصرف فى فلسطين بدون مراعاة لرغبات أهالى فلسطين ومصالحهم ، وان هذه البيانات يجب أن تدخل فى الحساب عند محاولة تقدير المسئوليات التى احتملتها حكومة جلالتهم حيال هؤلاء الأهالى ، كنتيجة للمكاتبات ، كائنا ما كان تفسيرها .

١٦ مارس ١٩٣٩

الامضاءات

ت . السويدى	ع . ر . عزام	عونى عبد الهادى
موسى العلمى	ع . ر . عزام	
موم	جرانان بوش	لاسى باجاللى

(١٧٨)

بيان اللورد رئيس القضاة

١٦ مارس سنة ١٩٣٩

في الجلسة الثالثة التي عقدتها اللجنة أصغى اللورد رئيس القضاة الى البيانين القويين : الأول بيان السير متشيل ماك دونيل ، عن طائفة من النقط القانونية والثاني بيان المستر انطونيوس عن « الظروف المحيطة » بالمكاثبات .

وسيحاول اللورد رئيس القضاء في هذا البيان أن يتناول النقط الرئيسية التي يعتمد عليها مندوبو العرب في نقض القول بأن فلسطين كانت مخرجة في المكاثبات من منطقة الاستقلال العربي .

وقد تأثر اللورد رئيس القضاة ببعض الحجج التي سبقت فيما يتعلق باخراج فلسطين اعتمادا على عبارة « أجزاء من بلاد الشام واقعة الى الغرب من ولايات دمشق وحمص وحماة وحلب » وهو يرى ان وجهة نظر العرب في هذه المسألة ظهرت أقوى مما كان يبدو من قبل ، وان كان لا يوافق على أن من المستحيل اعتبار فلسطين مشمولة بعبارة « أجزاء من بلاد الشام الخ » .

على انه من جهة أخرى لا يرى أن قوة التحفظ الخاص بمصالح فرنسا قد أضعفتها الحجج التي سبقت لنقضها .

وهو على الخصوص يختلف اختلافا تاما مع القول بأن المكاثبات كانت خطوة أولى في مشروع مدير أرادت به حكومة جلالتة اخراج ما يسمى الآن « فلسطين » من منطقة النفوذ الفرنسي ، وانها نجحت على الايام في ذلك والقول بأن حكومة جلالتة بدأت المكاثبات ، وهذه الغاية نصب عينها ، لا يبدو ان هناك ما يؤيده . وهو لا ينكر انه في خريف سنة ١٩١٥ رغبت حكومة جلالتة في تقييد مطالب حليفتها في فلسطين اذا استطاعت حكومة جلالتة أن تفعل ذلك بالطريق الوحيد المفتوح أمامها - أي التفاهم مع حليفتها . ولكنها لا يمكن أن تكون قد ظنت انها تجعل مركزها أقوى في أية مفاوضة تأتي بعد ذلك اذا كانت تقييد في الموضوع سلفا مع فريق ثالث . والحكومة الفرنسية كانت خليقة ان لا تمد هذه الارتباطات صحيحة فيما يتعلق بها وكان الأرجح أن تكون نتيجة مثل هذا السلوك من جانب حكومة جلالتة أن يصبح تحقيق عرضها أصعب .

فاللورد رئيس القضاة يرى من أجل ذلك ان التحفظ الخاص بالمصالح الفرنسية ينطبق - وكان المراد أن يكون منطبقا - على كل الأراضي التي كانت تشملها مطالب فرنسا في ذلك الوقت ، بما فيها ما يسمى الآن فلسطين .

ولكن مطالب فرنسا لم تكن هي وحدها التي جعلت بريطانيا العظمى غير حرة في اعطاء وعود خاصة بفلسطين في خريف سنة ١٩١٥ . فقد كان من الواجب أن يدخل في الحساب اهتمام كل بلاد العالم تقريبا بفلسطين . وهنا يود اللورد رئيس القضاة ان يقول انه وان كان لا يريد أن يختلف مع الثقات الذين استشهد بهم السير متشيل ماك دونيل ، فهو يرى انه قد يكون هناك بعض الخطأ في فهم حجته .

وهو لا يجب أن يكون مفهوما من كلامه انه يقول ان فلسطين مخرجة من منطقة الاستقلال العربي لا لسبب سوى انها لم تذكر . والذي يعلمه ان هذا القول لم يصدر قط وان هذه الحجة لم تعرض أمام اللجنة الملكية ولا امام سواها ، وانما الذي يقوله اللورد رئيس القضاة هو ان التفسير النصف للمكاتبات مع مراعاة الظروف التي كتبت فيها ، يجعل فلسطين مخرجة في الواقع حتى ولو لم يرد لها ذكر .

وبعبارة أخرى يرى اللورد رئيس القضاة ان المكاتبات على الجملة والتحفظ المتعلق بالمصالح الفرنسية في كتاب السير هنري مكماهون المؤرخ في ٢٤ أكتوبر ١٩١٥ . تخرج فلسطين ، وانه كان ينبغي أن يكون هذا هو المفهوم نظرا الى مركز فلسطين الفريد في بابه .

وقد أعرب اللورد ملنر بقوة ، عن هذا الرأي في خطبة القاها في مجلس اللوردات في السابع والعشرين من يونية سنة ١٩٢٣ حيث قال :

« اني نصير قوى للسياسة الموالية للعرب .. واني لأومن باستقلال البلاد العربية .. واتطلع الى ظهور اتحاد عربي .. ولكن فلسطين لا يمكن أن تعد مماثلة للبلدان العربية الأخرى . وليس في وسعكم ان تغفلوا التاريخ كله والتقاليد أجمعها في هذا الموضوع . وليس في طاقتكم أن تنسوا ان هذه البلاد هي مهد دينين من أكبر أديان العالم . وانها بلاد مقدسة عند العرب كما هي بلاد مقدسة أيضا عند اليهود والمسيحيين . وليس في الامكان ترك مستقبل فلسطين يتقرر بالاحساسات الوقتية للأغلبية العربية الموجودة في البلاد في الوقت الحاضر » .

أما من حيث العوامل الفردية التي تتكون منها الظروف المحيطة بالموضوع فان اللورد رئيس القضاة قد أخذ علما بالملاحظات المبينة على معاهدة برلين وبالاقتراحات الخاصة بالتعاون العربي البريطاني المشار اليها في خلال المكاتبات . ومما يلاحظ ان المادة ٦٢ تنص بصراحة على تحفظ خاص بخقوق فرنسا .

وهذه المادة تعزز رأى رئيس القضاة ، فان بريطانيا لم يكن عليها - فيما يتعلق بفلسطين - ان تفكر في نفسها فقط ، بل في العالم كله . فلو انها كانت في الواقع تنوى أن تعترف باستقلال العرب في فلسطين وتؤيده لما استطاعت أن تفعل ذلك من غير ان تبين بوضوح الحقوق التي يجب الاحتفاظ بها لا لنفسها فقط بل لكل من يعنيه الأمر سواها .

أما النقطة الخاصة بالأماكن المقدسة ، فأمرها مختلف ، ومن رأى اللورد رئيس القضاة ان عبارة « الأماكن المقدسة » كما وردت في المكاتبات ، كان المقصود بها الأماكن المقدسة في مكة والمدينة . وعلى فرض ان العبارة تشمل القدس والأماكن المقدسة الأخرى بفلسطين ، فان كون بريطانيا كانت مستعدة لحماية الأماكن المقدسة

في فلسطين ، ضد الاعتداء الخارجى ليس معناه ولا من مقتضياته انها هى أو أية دولة مسيحية أخرى قد اكتسبت أى حق فيما يتعلق بهذه الاماكن المقدسة ومن غير المحتمل أن تكون بريطانيا قد قبلت هذه التبعة من غير توضيح لهذه الحقوق .

ولا يرى اللورد رئيس القضاة أن يدخل فى مناقشة اتفاق «سايكس- بيكو» وان كان لا يسعه الا أن يحتفظ برأيه فى الموضوع . ولكن لما كان قد دعى بصفة خاصة لتعديل رأيه فيما قال اللورد جراى أوف فالودن فانه يقول كلمة فى الموضوع .

وهو يود أن يقول انه لا يرى سببا يدعو الى تغيير رأيه . فان العبارة التى استعملها اللورد جراى وردت فى خلال مناقشة برلمانية وقد قال انه لم تكن إمامه نصوص التصريح . وعلى كل حال فان رأى اللورد رئيس القضاة مبنى على ما يستفاد من عبارة تصريح بلفور الذى صدر فى سنة ١٩١٧ ورأيه عن رجال مشهورين وخاصة لأن هذه التفسيرات لم يقبلها آخرون يستطيعون أن يكونوا رأيا صحيحا .

بيان الخطة السياسية الصادرة من حكومة جلالة

في ١٧ مايو سنة ١٩٣٩

كانت حكومة جلالة قد أعربت في البيان الذي أصدرته عن فلسطين في اليوم التاسع من شهر تشرين الثاني سنة ١٩٣٨ عن رغبتها في دعوة مندوبين عن عرب فلسطين وبعض البلاد العربية المجاورة وعن الوكالة اليهودية للتفاوض معهم في لندن بشأن السياسة المقبلة . وكانت تأمل بإخلاص الوصول الى شيء من التفاهم بنتيجة اجراء مباحثات وافية مقرونة بمنتهى الحرية والصراحة وقد عقدت في الآونة الاخيرة مؤتمرات مع وفود العرب واليهود استغرقت بضعة أسابيع وكانت هذه المؤتمرات وسيلة لتبادل الآراء بصورة مستكملة بين الوزراء البريطانيين ومندوبي العرب واليهود . وقد وضعت حكومة جلالة على ضوء المباحثات المشار اليها والحالة السائدة في فلسطين وتقرير اللجنة الملكية وتقرير لجنة التقسيم بعض المقترحات ، وعرضت تلك المقترحات على وفود العرب واليهود كأساس لتسوية متفق عليها . غير انه لم تر وفود العرب ولا وفود اليهود ان في استطاعتها قبول تلك المقترحات ولذلك لم تسفر المؤتمرات عن اتفاق . وبناء على ذلك ترى حكومة جلالة نفسها حرة في وضع سياستها الخاصة وقد قرأها بعد انعام النظر الدقيق على التمسك بصورة عامة بالمقترحات التي عرضت نهائيا على وفود العرب واليهود وبحثت معهم :

لقد كان صك الانتداب على فلسطين الذي أقر نصوصه مجلس عصبة الامم في سنة ١٩٢٢ أساس السياسة التي اتبعتها الحكومات البريطانية المتعاقبة زهاء عشرين عاما ، وهذا الصك ينطوي على تصريح بلفور ويفرض على الدولة المنتدبة اربعة التزامات رئيسية وقد بسطت هذه الالتزامات في المواد الثانية والسادسة والثالثة عشرة من صك الانتداب . ومن بين هذه الالتزامات التزام لم يرق الى خلاف حول تفسيره وهو الالتزام الذي يبحث في حماية الأماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية وتسهيل الوصول اليها . أما الالتزامات الأخرى فهي اجمالا كما يلي :

١ - وضع البلاد في أحوال سياسية وإدارية واقتصادية من شأنها ان تضمن انشاء وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين وتسهيل هجرة اليهود في أحوال ملائمة وتشجيع حشد اليهود في الأراضي بالتعاون مع الوكالة اليهودية .

٢ - صيانة الحقوق المدنية والدينية لجميع سكان فلسطين بقطع النظر عن العنصر والدين وضمان عدم الحاق الضرر بحقوق ووضع فئات الاهل الأخرى مع تسهيل الهجرة اليهودية واستيطان اليهود في الأراضي .

٣ - وصح البلاد في أحوال سياسية وإدارية واقتصادية من شأنها ان تضمن ترقية مؤسسات الحكم الذاتى .

وقد لغت اللجنة الملكية ولجان التحقيق الاخرى التى سبقتها ، النظر الى الغموض المحيط ببعض العبارات الواردة فى صك الانتداب كعبارة « وطن قومى للشعب اليهودى » ووجدت فى هذا الغموض وفى ما نشأ عنه من الريبة حول الاهداف التى نرمى اليها الحطة السياسية سببا أساسيا للقلق والشحناء بين العرب واليهود . ان حكومة جلالتة مقتنعة ان مصلحة السلام ورفاه جميع أهالى فلسطين تحتم وضع تعريف صريح للحطة السياسية ولأهدافها . ولقد كان من شأن اقتراح التقسيم الذى أوصت به اللجنة الملكية أن يوفر مثل هذه الصراحة غير انه وجد ان تشكيل دولتين مستقلتين ضمن فلسطين احدهما عربية والاخرى يهودية يكون فى استطاعتها سد نفقاتهما بذاتهما ليس من الأمور العملية . ولذلك كان لزاما على حكومة جلالتة أن تستنبط بدلا من التقسيم سياسة أخرى من شأنها ان تفى بما تتطلبه الحالة فى فلسطين على وجه يتفق مع الالتزامات المترتبة عليها نحو العرب ونحو اليهود . وقد أدرجت آراء ومقترحات حكومة جلالتة ادناه فى ثلاثة أبواب هى :

١ - الدستور ٢ - المهجرة ٣ - الأراضي

١ - الدستور :

لقد قيل فى معرض الجدل ان عبارة « وطن قومى للشعب اليهودى » ، تفسح المجال لصيرورة فلسطين على مرور الزمن دولة أو مملكة يهودية . ان حكومة جلالتة لا تود ان تقارع الرأى الذى أعربت عنه اللجنة الملكية وهو أن الزعماء الصهيونيين كانوا يدركون حين صدر تصريح بلفور ان نصوص ذلك التصريح لا تحول دون قيام دولة يهودية فى النهاية . غير ان حكومة جلالتة تشاطر اللجنة الملكية الاعتقاد بأن واضعى صيغة الانتداب الذى أدمج فيه تصريح بلفور لا يمكن أن يكونوا قد قصدوا تحويل فلسطين الى دولة يهودية خلافا لإدارة سكان البلاد العرب . أما انه لم يكن المقصود تحويل فلسطين الى دولة يهودية فيمكن استنتاجه ضمنا من الفقرة التالية المقتبسة عن الكتاب الابيض الصادر سنة ١٩٢٢ :

لقد قيلت أقوال غير مصرح بها مؤداها ان الغاية التى يرمى اليها هذا التصريح هى خلق فلسطين يهودية برمتها . واستعملت عبارات كمثل القول بأن فلسطين ستصبح يهودية ، كما ان انجلترا انجليزية وحكومة جلالتة تعتبر ان كل أمل كهذا غير ممكن التحقيق وهى لترمى الى مثل هذا الهدف كما انه لم يخطر فى بالها فى أى وقت من الأوقات أن يزول الشعب العربى أو اللغة أو الثقافة العربية فى فلسطين أو أن تصبح مسيطرا عليها . وهى تود ان تلفت النظر الى أن نص التصريح المشار اليه (أى تصريح بلفور) لا يرمى الى تحويل فلسطين بكليتها الى وطن قومى يهودى بل الى أن وطنا كهذا سيؤسس فى فلسطين .

غير ان هذا البيان لم يزل الشكوك ولذلك فان حكومة جلالتة تصرح الآن بعبارة لا لبس فيها ولا إبهام انه ليس من سياستها أن تصبح فلسطين دولة يهودية . وهى

تعتبر في الواقع انه مما يخالف الالتزامات المترتبة عليها نحو العرب بموجب صك الانتداب والتأكيدات التي أعطيت للشباب العربي فيما مضى ان يجعل (بضم الياء) سكان فلسطين العرب رعايا دولة يهودية خلافا لارادتهم .

وقد وصفت ماهية الوطن القومي اليهودي وصفا أوفى في الكتاب الأبيض الصادر سنة ١٩٢٢ على النحو التالي :

« لقد أعاد اليهود في القرنين أو الثلاثة قرون الأخيرة تكوين طائفة منهم في فلسطين يبلغ عددها الآن ثمانين ألفا ربيعهم تقريبا مزارعون أو عملة في الأرض . ولهذه الطائفة هيئاتها السياسية الخاصة ومجمع منتخب لإدارة شئونها الداخلية ومجالس منتخبة في المدن وهيئة للإشراف على مدارسها ولها رئاسة ربانين منتخبين ومجلس رباني منتخب لإدارة شئونها الدينية . وتستعمل هذه الطائفة اللغة العبرية كلغة محلية . ولها صحف عبرية تفي بحاجتها وهي تتبع نمطا تهديبيا يميزها عن سواها وتبدي نشاطا كبيرا في الحركة الاقتصادية فهذه الطائفة بسكان المستعمرات والمدن وتشكيلاتها السياسية والدينية والاجتماعية ولغتها الخاصة وعاداتها وطرق معيشتها الخاصة لها في الحقيقة مميزات قومية . ولو سأل سائل عن معنى تنمية الوطن القومي اليهودي في فلسطين اجمالا بل زيادة نمو الطائفة اليهودية بمساعدة اليهود الموجودين في أنحاء العالم حتى تصبح مركزا يكون فيه للشعب اليهودي برمته اهتمام وفخر من الوجهتين الدينية والعنصرية . ولكي يكون لهذه الطائفة خير أمل في التقدم الحر ويفسح للشعب اليهودي مجالا واف يظهر فيه كفاياته كان من الضروري ان يعلم ان وجوده في فلسطين هو كحق وليس كمنة . ذلك هو السبب الذي جعل من الضروري ضمان وجود وطن قومي لليهود في فلسطين ضمانا دوليا والاعتراف رسميا بأنه يستند الى صلة تاريخية قديمة » .

ان حكومة جلالاته تمسك بهذا التفسير لتصريح سنة ١٩١٧ وتعتبره وصفا معتمدا وشاملا ماهية الوطن القومي اليهودي في فلسطين وهذا التفسير ينطوي على اطراد نمو الطائفة اليهودية الموجودة في البلاد بمساعدة اليهود الموجودين في أنحاء العالم الأخرى . وما يقيم الدليل على ان حكومة جلالاته ما فتئت تقوم بالتزاماتها من هذه الناحية انه منذ صدور بيان الحطة السياسية سنة ١٩٢٢ هاجر الى فلسطين ما يزيد على ٣٠٠.٠٠٠ يهودي وإن عدد سكان الوطن القومي قد ارتفع حتى بلغ نحو ٤٥٠.٠٠٠ نسمة أو ما يقرب من ثلث سكان البلاد برمتهم ، هذا وإن الطائفة اليهودية لم تقصر من جهتها في اغتنام الفرص التي أتاحت لها الى أقصى حد فنمو الوطن القومي اليهودي وما توصل الى اتيانه في كثير من الميادين هو مجهود انشائي جدير بالاعتبار وحرى بأن ينال اعجاب العالم وبأن يكون على الأخص مصدر فخر للشعب اليهودي .

... في سياق المباحثات الأخيرة الحجة القائلة بأن فلسطين مشمولة في المنطقة التي تعهد السير هنري مكماهون بالنيابة عن الحكومة البريطانية في شهر تشرين الأول سنة ١٩١٥ ان يعترف باستقلال العرب فيها ويؤيده . وقد بحث مندوبون من البريطانيين والعرب خلال المؤتمرات التي عقدت مؤخرا في لندن في صحة هذا الادعاء الذي يستند الى المراسلات المتبادلة بين السير هنري مكماهون وشريف مكة بحثا مقرونا بالدقة والعناية . ويقول تقريرهم الذي تم نشره ان المندوبين

العرب والبريطانيين بذلوا جهودهم ليفهم كل فريق منهما وجهة نظر الفريق الآخر . ولكنهم لم يتمكنوا من الوصول الى اتفاق حول تفسير هذه المراسلات . ولا حاجة هنا الى تلخيص الحجج التي أوردها كل من الفريقين ان حكومة جلالته تأسف لسوء الفهم الذى نشأ حول بعض العبارات المستعملة فى تلك المراسلات . وهى من جهتها استنادا الى الأسباب التى بسطها مندوبوها فى التقرير لا يسعها الا أن تتمسك بالرأى القائل ان جميع فلسطين الواقعة غربى الأردن كانت قد استثنيت من العهد الذى قطعه السير هنرى مكماهون وهى لذلك لا تستطيع ان توافق على ان مراسلات مكماهون تشكل أساسا عادلا للدعاء بوجود تحويل فلسطين الى دولة عربية مستقلة .

ان حكومة جلالته ملزمة بصفتها الدولة المنتدبة « أن تضمن ترقية مؤسسات الحكم الذاتى فى فلسطين » وهى عدا هذا الالتزام المعين ، تعتبر ان بقاء سكان فلسطين تحت تدريب الدولة المنتدبة الى الابد يخالف روح نظام الانتخاب من أساسه . فمن الصواب ان يتمتع أهل البلاد بما أمكن من السرعة بحقوق الحكم الذاتى التى يمارسها أهالى البلاد المجاورة . ان حكومة جلالته لا تستطيع فى الوقت الحاضر أن تتنبأ بشكل الحكم الدستورى الذى ستصطبغ به حكومة فلسطين فى النهاية ولكن الهدف الذى ترمى اليه هو اقامة الحكم الذاتى وهى ترغب فى ان ترى قيام دولة فلسطينية مستقلة فى النهاية . وينبغى أن تكون تلك الدولة دولة يساهم فيها الشعبان القيمان فى فلسطين العرب واليهود بممارسة سلطة الحكم على وجه يكفل ضمان المصالح الرئيسية لكل من الفريقين .

ان تشكيل دولة مستقلة فى فلسطين والتخلي التام عن رقابة الانتخاب فيها يتطلبان نشوء علاقات ما بين العرب واليهود من شأنها أن تجعل حكم البلاد حكما صالحا فى حيز الامكان . اصف الى ذلك أن نمو مؤسسات الحكم الذاتى فى فلسطين لا بد له أن يسير على قاعدة النشوء والارتقاء شأنه فى البلاد الأخرى .

فقبل الوصول الى الاستقلال لا بد من فترة انتقال تحتفظ خلالها حكومة جلالته بالمسئولية النهائية بصفتها السلطة المنتدبة بينما يزداد فى اثنائها نصيب أهالى البلاد من الاضطلاع بالحكم وتنمو فيهم روح التفاهم والتعاون . وستبذل حكومة جلالته جهودها المتواصلة لترويج نمو العلاقات الطيبة بين العرب واليهود .

وعلى ضوء هذه الاعتبارات تصدر حكومة جلالته التصريح التالى معلنة فيه نواياها بشأن حكومة فلسطين المقبلة :

١ - ان الهدف الذى ترمى اليه حكومة جلالته هو أن تشكل خلال عشر سنوات حكومة فلسطينية مستقلة ترتبط مع المملكة المتحدة بمعاهدة تضمن للبلدين تطلباتهما التجارية والحربية فى المستقبل ضمانا مرضيا . وهذا الاقتراح بتشكيل دولة مستقلة من شأنه أن ينطوى على التشاور مع مجلس عصبة الأمم بقصد انهاء الانتخاب .

٢ - ان الدولة المستقلة يجب أن تكون دولة يساهم العرب واليهود فى حكومتها على وجه يضمن صيانة المصالح الأساسية لكل من الفريقين .

٣ - يكون تشكيل الدولة المستقلة مسبقا بفترة انتقال تحتفظ حكومة جلالته خلالها بمسئولية حكم البلاد . وفي اثناء فترة الانتقال يعطى اهل فلسطين نصيبا متزايدا في حكومة بلادهم . وستتاح لكلا فريقى السكان فرصة للاشتراك فى ادارة الحكومة وسييسار فى هذه العملية سواء اغتتم كلا الفريقين هذه الفرصة ام لا .

٤ - حالما يتوطد الأمن والنظام فى فلسطين توطيدا كافيا تتخذ التدابير لتنفيذ هذه السياسة الا وهى سياسة اعطاء اهل فلسطين نصيبا متزايدا فى حكومة بلادهم والهدف الذى يرمى (بضم الياء) اليه هو توليه الفلسطينين زمام جميع دوائر الحكومة بمساعدة مستشارين بريطانيين . خاضعا ذلك لرقابة المندوب الاسمى . وتحقيقا لهذه الغاية ستكون حكومة جلالته مستعدة لاجراء الترتيبات اللازمة لتولية الفلسطينين فوراً زمام بعض الدوائر مع مستشارين بريطانيين . ويكون رؤساء الدوائر الفلسطينين أعضاء فى المجلس التنفيذى الذى يزود المندوب السامى بالمشورة . ويدعى مندوبون عن العرب واليهود لتولى مناصب رؤساء الدوائر بنسبة عدد السكان من كل من الفريقين على وجه التقريب . ويزداد عدد الفلسطينين الذين يتولون زمام الدوائر كلما سمحت الظروف بذلك الى ان يصبح رؤساء جميع الدوائر فلسطينيين يمارسون المهام الادارية والاستشارية التى يقوم بها الآن الموظفون البريطانيون . وعند بلوغ تلك المرحلة ينظر فى أمر تحويل المجلس التنفيذى الى مجلس وزراء مع اجراء ما يترتب على ذلك من التغيير فى وضع ومهام رؤساء الدوائر الفلسطينين .

٥ - ان حكومة جلالته لا تتقدم فى هذه المرحلة بأية مقترحات حول تشكيل هيئة تشريعية منتخبة . ولكنها على الرغم من ذلك تعتبر هذا الأمر تطورا دستوريا فى محله واذا أعرب الرأى العام فى فلسطين فيما بعد عن تحبيذه لمثل هذا التطور تكون حكومة جلالته مستعدة لتشكيل الاداة اللازمة بشرط أن تسمح الاحوال المحلية بذلك .

٦ - لدى انقضاء خمس سنوات على توطيد الأمن والنظام تشكل هيئة ملائمة من مثلى اهل فلسطين وحكومة جلالته للنظر فى كيفية سير الترتيبات الدستورية خلال فترة الانتقال وللبحث فى وضع دستور لدولة فلسطينية مستقلة وتقديم التواصى بذلك الشأن .

٧ - وستتطلب حكومة جلالته أن تقتنع بأن المعاهدة المنظور عقدها فى البند (١) أو الدستور المنظور وضعه فى البند (٦) اعلاه قد ضمن النصوص الوافية :

(أ) لحماية الاماكن المقدسة وتسهيل الوصول اليها وحماية مصالح واملاك الهيئات الدينية المختلفة .

(ب) لحماية مختلف الطوائف فى فلسطين وفقا للالتزامات المترتبة على حكومة جلالته نحو العرب ونحو اليهود وفيما يتعلق بالوضع الخاص الذى للوطن القومى اليهودى فى فلسطين .

(ج) بشأن الامور المطلوبة لملافة الحالة الحربية مما قد تعتبره حكومة جلالته ضروريا على ضوء الظروف التى تكون سائدة فى ذلك الحين .

وستتطلب حكومة جلالته ايضا ان تقتنع بأن المصالح التي لبعض البلاد الاجنبية في فلسطين والتي تضطلع حكومة جلالته الآن بمسئولية المحافظة عليها وهي مصونة صيانة وافية •

وستبذل حكومة جلالته كل ما في وسعها لايجاد ظروف تمكن الدولة الفلسطينية المستقلة من الخروج الى حيز الوجود خلال عشر سنوات • واذا ظهر للحكومة جلالته لدى انقضاء عشر سنوات ان الظروف تتطلب ارجاء تشكيل الدولة المستقلة خلافا لما تأمله فانها تتشاور مع ممثلي اهلالي فلسطين ومجلس عصبية الامم والدول العربية المجاورة قبل اتخاذ قرار بشأن الارجاء فاذا أقر رأى حكومة جلالته انه لا مناص من هذا الارجاء فانها تدعو هؤلاء الفرقاء للتعاون معها في وضع خطط للمستقبل بقصد الوصول الى الهدف المنشود في اقرب وقت ممكن •

وستتخذ التدابير اثناء فترة الانتقال لزيادة سلطات ومسئوليات البلديات والمجالس المحلية :

٢ - المهاجرة :

ان ادارة فلسطين مكلفة بمقتضى المادة السادسة من صك الانتداب « بتسهيل هجرة اليهود في احوال ملائمة ، مع ضمان عدم الحاق الضرر بحقوق ووضع جميع فئات الاهالي الاخرى » وباستثناء ما تقدم لم يحدد مدى الهجرة اليهودية المسموح بها الى فلسطين في أى موضع آخر من صك الانتداب • ولكن ورد في الكتاب الابيض الصادر سنة ١٩٢٢ (رقم ١٧٠٠) انه تنفيذاً لسياسة انشاء وطن قومي يهودى •

ومن الضروري أن تتمكن الطائفة اليهودية في فلسطين من زيادة عددها عن طريق المهاجرة • وهذه المهاجرة لا يمكن أن يكون مقدارها بحيث تتجاوز قدرة البلاد الاقتصادية في حينه على استيعاب القادمين الجدد • ومن المحتتم ضمان عدم صيرورة المهاجرين عبئا على اهالي فلسطين عموما وألا يحرموا أية فئة من السكان الحاليين من عملهم •

ومن الوجهة العملية اعتبرت قدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب منذ ذلك التاريخ فصاعدا وحتى الآونة الاخيرة العامل الوحيد الذي تحدد الهجرة على أساسه • وورد في الكتاب الذي أرسله المستر رمزي مكدونالد بصفته رئيسا للوزارة الى الدكتور وايزمان في شهر شباط سنة ١٩٣١ في معرض بسط الخطة السياسية ان قدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب هي الاساس الوحيد لتحديد الهجرة • ثم أيد هذا التفسير بقرارات اتخذتها لجنة الانتداب الدائمة • لكن حكومة جلالته لا ترى في بيان الخطة السياسية الصادر سنة ١٩٢٢ ولا في كتاب رئيس الوزراء الصادر سنة ١٩٣١ ما يمكن تفسيره بأن صك الانتداب يقضى عليها في جميع الاوقات وفي كافة الظروف أن تسهل هجرة اليهود الى فلسطين على أساس اعتبار قدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب دون سواها • كما انها لا تجد في صك الانتداب ولا في بيانات الخطط السياسية التي صدرت بعده ما يؤيد الرأي القائل بان انشاء وطن قومي لليهود في فلسطين لا يمكن تحقيقه الا اذا سمح للهجرة بالاستمرار الى المآل النهائية له • فاذا كانت الهجرة تؤثر في وضع البلاد الاقتصادى تأثيرا سينا فمن الواضح انه يجب تقييدها • وكذلك الحال اذا كان للهجرة اثر يضر ضررا خطيرا بوضع البلاد

السياسي فان ذلك عامل يجب ألا يغفل ومع انه ليس من الصعب أن يقال في معرض الجدل بأن ذلك العدد الكبير من المهاجرين اليهود الذين دخلوا البلاد حتى الآن قد استوعبتهم البلاد من الناحية الاقتصادية فان المخاوف التي تساور العرب من ان هذه الهجرة المتدفقة ستستمر الى مالا نهاية له حتى يصبح السكان اليهود في وضع يمكنهم من السيطرة عليهم . وقد اسفرت عن نتائج عظيمة الخطورة لليهود وللعرب على السواء والسلام ورفاة فلسطين . فما هذه الاضطرابات المفجعة التي وقعت خلال السنوات الثلاث الماضية الا آخر وأثبت مظهر برزت فيه تلك المخاوف العظيمة التي تساور العرب .

ان الاساليب التي سلكها الارهابيون العرب ضد مواطنيهم من العرب وضد اليهود على السواء يجب أن يقابل بالاستنكار المطلق ، غير انه لا يمكن الإنكار ان الخوف من استمرار الهجرة اليهودية استمرارا لا نهاية له منتشر انتشارا واسعا بين السكان العرب وان هذا الخوف هو الذي هب السبيل لوقوع الاضطرابات التي صدمت تقدم البلاد الاقتصادي صدمة عنيفة واستنزفت خزينة فلسطين وجعلت الناس غير مطمئنين على أرواحهم وأموالهم وخلقت بين السكان العرب واليهود مرارة يؤسف لحدوثها بين مواطني بلاد واحدة . ولو استمرت الهجرة في هذه الظروف الى الحد الأعلى الذي تسمح به قدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب بقطع النظر عن سائر الاعتبارات الاخرى لادى ذلك الى تخليد عداوة قاتلة بين الشعبين ولأمكن أن تصبح الحالة في فلسطين عندئذ مصدرا دائما للاحتكاك بين جميع شعوب الشرق الادنى والوسط . وحكومة جلالتها لا يسمعا أن تأخذ بالرأى القائل ان الالتزامات المترتبة عليها بموجب صك الانتداب أو ان العقل الراجح والعدالة تقضى عليها بتجاهل هذه الظروف لدى وضع سياستها بشأن الهجرة .

لقد كان من رأى اللجنة الملكية ان ادماج سياسة تصريح بلفور بنظام الانتداب ينطوي على الاعتقاد بإمكان التغلب على موقف العرب العدائي من ذلك التصريح عاجلا أم آجلا . ولقد كانت الحكومات البريطانية منذ صدور تصريح بلفور تأمل أن ترضى السكان العرب مع مرور الزمن عن اطراد نمو الوطن القومي اليهودي بعد أن يدرکوا الفوائد التي سيجنونها من الاستيطان والعمران اليهودي في فلسطين . ولكن هذا الامل لم يتحقق . وأصبح على حكومة جلالتها الآن أن تختار بين سياستين : فهي :

١ - اما أن تعمل على توسيع الوطن القومي توسيعا لانهاية له عن طريق الهجرة ضد رغبات سكان البلاد من العرب التي اعربوا عنها بكل شدة .

أو :

٢ - أن تسمح بزيادة توسع الوطن القومي عن طريق الهجرة اذا كان العرب عني استعداد للقبول بتلك الهجرة ولكن ليس بدون ذلك .

أما السياسة الاولى فموادها الحكم بالقسوة وهي بقطع النظر عن الاعتبارات الاخرى تخالف في رأى حكومة جلالتها روح المادة الثانية والعشرين من ميثاق عصبة الأمم كل المخالفة كما انها تناقض أيضا الالتزامات الصريحة المترتبة عليها نحو العرب بموجب صك الانتداب على فلسطين . أضف الى هذا ان العلاقات بين العرب واليهود في فلسطين لا بد لها أن تبني عاجلا أم آجلا على أساس تبادل التسامح والنية الطيبة فسلام الوطن القومي اليهودي نفسه وتقدمه يتطلب ذلك . ولذلك قررت حكومة جلالتها

بعد أنعام النظر والتدقيق وبعد اعتبار المدى الذى سهل فيه نمو الوطن القومى اليهودى خلال السنوات العشرين الماضية انه قد حان الوقت للأخذ من حيث المبدأ بالسياسة الثانية من السياستين المشار اليهما أعلاه .

لقد طلب بالحاج وقف كل هجرة أخرى الى فلسطين فى الحال . ان حكومة جلالتة لاستطيع أن تقبل باقتراح كهذا اذ ان من شأنه أن يلحق الضرر بنظام فلسطين المالى والاقتصادى بأكمله وبذلك يؤثر تأثيرا سيئا فى مصالح العرب واليهود على السواء . ثم ان حكومة جلالتة ترى انه ليس من الانصاف للوطن القومى اليهودى وقف كل هجرة أخرى وقفا فجائيا . غير ان حكومة جلالتة فضلا عن هذا كله تلم بالحنة القاسية التى يعانيتها الآن عدد كبير من اليهود الذين يلتمسون ملجأ يلجأون اليه من بعض البلاد الاوروبية وهى تعتقد أن استطاعة فلسطين أن تساهم بنصيب آخر فى سبيل حل هذه المشكلة العالمية الملحة وانه ينبغي لها أن تقوم بذلك .

وفى جميع هذه الظروف تعتقد انها باتخاذها المقترحات التالية بشأن الهجرة تكون قد سارت وفقا للالتزامات الانتداب الملقاة على عاتقها ازاء العرب واليهود معا وفى خير طريق يؤدى الى خدمة مصالح سكان فلسطين باسرههم . وهذه المقترحات هى كما يلي :

١ - تكون الهجرة اليهودية خلال السنوات الخمس التالية بمقدار من شأنه أن يزيد عدد السكان اليهود فى فلسطين الى ما يقرب من ثلث مجموع سكان البلاد بشرط أن تسمح قدرة الاستيعاب الاقتصادية بذلك . فاذا أخذت بعين الاعتبار الزيادة الطبيعية المتوقعة حصولها فى عدد السكان العرب واليهود وحسب حساب عدد المهاجرين اليهود غير الشرعيين الموجودين الآن فى البلاد فان ذلك يسمح بادخال نحو ٧٥٠٠٠ مهاجر يهودى خلال السنوات الخمس التالية اعتبارا من أول شهر نيسان من السنة الحالية وسيُنظم دخول هؤلاء المهاجرين مع مراعاة قدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب على أساس القاعدة التالية :

(أ) يسمح فى كل سنة من السنوات الخمس التالية بدخول حصة من المهاجرين اليهود لا يتجاوز مقدارها ١٠٠٠٠ شخص مع العلم ان كل نقص يقع فى أية سنة يمكن أن يضاف الى حصص السنين التالية خلال مدة السنوات الخمس بشرط أن تسمح بذلك قدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب .

(ب) بالإضافة الى ذلك ومن قبيل المساهمة فى حل مشكلة اللاجئين اليهود يسمح بدخول ٢٥٠٠٠ لاجئ الى البلاد حالما يقتنع المندوب السامى بأن الوسائل الوافية لاعالتهم قد أصبحت مضمونة ويرجع من هؤلاء اللاجئين

الأطفال والمعالين .

٢ - يحتفظ بالادارة الحالية لتقرير قدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب ويضطلع المندوب السامى بالمسئولية النهائية فى تقرير حدود قدرة الاستيعاب الاقتصادية . ويستتير برأى مندوبين من اليهود والعرب قبل اتخاذ قراره بشأن كل فترة .

٣ - لدى انقضاء السنوات الخمس المشار إليها لا يسمح بهجرة يهودية أخرى إلا إذا كان عرب فلسطين على استعداد للقبول بها .

٤ - إن حكومة جلالتها مصممة على قمع الهجرة غير المشروعة وتتخذ الآن إجراءات أخرى للحيلولة دونها . وإذا افلح عدد من المهاجرين اليهود غير الشرعيين في دخول البلاد على الرغم من تلك الإجراءات وكان هؤلاء ممن لا يمكن إبعادهم ينزل عددهم من الحصص السنوية .

إن حكومة جلالتها مقتنعة أنه متى تمت الهجرة التي يفكر فيها الآن على مدار السنوات الخمس المشار إليها لن يكون لها مبرر كما أنها لن تكون تحت طائلة أي التزام لتسهيل إنشاء الوطن القومي اليهودي عن طريق السماح بهجرة أخرى بقطع النظر عن رغبات السكان العرب .

٣ - الأراضي :

إن المادة السادسة من صك الانتداب تقضى على إدارة فلسطين «بتسهيل حشد اليهود في الأراضي مع ضمان عدم إلحاق الضرر بحقوق ووضع جميع فئات الأهالي الأخرى» ولم يفرض لغاية الآن أي قيد على انتقال الأراضي من العرب إلى اليهود . وقد دلت التقارير التي وضعتها مختلف لجان الخبراء على أنه بالنظر لنمو عدد السكان الطبيعي واستمرار بيع الأراضي من العرب إلى اليهود في السنوات الأخيرة لا يوجد الآن في بعض المناطق أي مجال لانتقال الأراضي من العرب إلى اليهود في بعض المناطق الأخرى إذا كان يراد احتفاظ المزارعين العرب بمستوى معيشتهم الحالي والحيلولة دون تكوين جماعة كبيرة من العرب ممن لا أرض لهم . وبالنظر لهذه الظروف سيتمنح المندوب السامي سلطات عامة تخول منع وتنظيم انتقال الأراضي . وسيبدأ العمل بهذه السلطات من تاريخ نشر هذا البيان ويحتفظ المندوب السامي بها طيلة فترة الانتقال .

وستتصرف سياسة الحكومة إلى إعمار الأراضي وتحسين الأساليب الزراعية حينما يكون ذلك ممكناً . وعلى ضوء هذا العزم سيباح للمندوب السامي لدى اقتناعه بأن حقوق ووضع السكان العرب قد حفظت حفظاً تاماً بأن يعيد النظر في أية أوامر أصدرها بمنع انتقال الأراضي أو تقييده وتعديل تلك الأوامر .

لقد بذلت حكومة جلالتها لدى وضعها هذه المقترحات جهدها بإخلاص للتقيد بالالتزامات المترتبة عليها بموجب صك الانتداب نحو العرب واليهود معاً ، فإن غموض العبارات التي استعملت في بعض الحالات لوصف هذه الالتزامات قد أدى إلى المشادة وجعل مهمة تفسير تلك العبارات شاقة .

إن حكومة جلالتها لا يمكنها أن تأمل بارتضاء الذين يتحيزون إلى هذا الفريق أو ذاك في هذه المشادة التي نشأت عن صك الانتداب . والغاية التي ترمي إليها هي أن

تقف موقف الانصاف بين الشعبين المقيمين في فلسطين اللذين تناولت الحوادث العظمى التي وقعت في السنوات الاخيرة مقدراتهما في تلك البلاد واللذين يتحتم عليهما أن يتدبرا على تبادل التسامح والنية الحسنة والتعاون ماداما سيعيشان جنبا الى جنب في فلسطين • وحكومة جلالته اذ تنظر الى المستقبل لا يغرب عن بالها أن بعض الحوادث التي وقعت في الماضي ستجعل انشاء هذه العلاقات مهمة شاقة غير انه مما يشجعها على هذا الامل ان العرب واليهود كثيرا ما عاشوا معا في السنوات الاخيرة بصفاء في أماكن عديدة في فلسطين • ان على كل طائفة من هاتين الطائفتين أن تساهم بنصيب وافر في سبيل رفاه بلادهما المشتركة ولا بد لكل منهما أن تجنح الى السلم بنية صادقة كي يتاح لها أن تساهم في العمل على اطراد رفاه أهل البلاد بأجمعهم • ومما يزيد في خطورة التبعة الملقاة على عاتقهم وعلى عاتق حكومة جلالته من حيث التعاون معا في سبيل تأمين السلام ان البلاد يقدسها في كافة أنحاء العالم ملايين عديدة من المسلمين واليهود والمسيحيين الذين يبتهلون الى الله تعالى أن يخيم السلام في ربوعها وأن يوفر اسباب السعادة لأهلها •

(١٨٠)

قرار مؤتمر الهيئة البرلمانية لحزب العمال

سنة ١٩٣٩

ان هذا المؤتمر يؤيد الموقف الذى اتخذته الهيئة البرلمانية لحزب العمال ضد سياسة الحكومة بشأن فلسطين (الكتاب الابيض لسنة ١٩٣٩) • لقد أعلنت الهيئة أن الكتاب الابيض يفرضه حالة الاقلية على اليهود وبخروجه على مبدأ الاستيعاب الاقتصادى الذى يتحكم بالهجرة اليهودية • ويجعل دخول اليهود متوقفا على رضا العرب ، وبتحديد الاستيطان اليهودى على الارض ، يناقض التعهدات التى اشتمل عليها وعد بلفور والتى نص عليها فى صك الانتداب • ان سياسة الكتاب الابيض تمثل استسلاما آخر للعدوان ، وتقسم مكافأة للعنف والارهاب ، وهى نكسة للقوى التقدمية لدى العرب واليهود ، كما انها تفرض قيودا لا تحتمل على الهجرة اليهودية فى الوقت الذى يقسم الاضطهاد العنصرى بلاد العالم الاخرى الى بلاد تحرم على اليهود دخولها وبلاد تستحيل عليهم الحياة فيها • وان هذا المؤتمر يؤكد ثانياة التأييد التقليدى الذى توليه حركة العمال البريطانيين من أجل اعادة انشاء وطن قومى للشعب اليهودى فى فلسطين • وتعترف بأن فوائد جلي للجماهير العربية قد نجمت عن الهجرة والاستيطان اليهوديين • وان هذا المؤتمر لمقتنع بتوفر امكانية التعاون السلمى المستمر بين الشعبين العربى واليهودى فى فلسطين تحت ظل الانتداب وسياسة وعد بلفور •

ان هذا المؤتمر يطلب من الحكومة أن تتجاوز عن سياسة الكتاب الابيض وتعيد فتح أبواب فلسطين للهجرة اليهودية وفق قدرة البلاد على الاستيعاب الاقتصادى •

(١٨٨)

قرار مؤتمر حزب العمال

سنة ١٩٤٠

ان الفترة الأولى من الحرب قد أوضحت مأساة اليهود الكبرى • انهم أضعف من جميع الشعوب لأنهم بلا وطن ولأنهم أقلية في كل مكان • لقد كان اليهود دائما هدفا سهلا لعدوان الرجعية والفاشيست ، وأصبحوا اليوم في المناطق الواقعة تحت سيطرة النازي ، ضحايا لأقصى اضطهاد صادفوه في تاريخهم الطويل المحزن • ان آلافا قتلوا ، وملايين استؤصلوا ، ودمر أساس حياة اليهود الاقتصادي • وسوف يواجه العالم بعد الحرب بهجرة جماعية لليهود من شرق وأواسط أوروبا على مدى لم يسبق له مثيل •

وان هذا المؤتمر يعلن أنه لازالة السبب الرئيسي لآلام اليهود ولضمان بقائهم ونموهم الحر ، يجب أن يدعم النمو المطرد للوطن القومي اليهودي في فلسطين بالهجرة والاستيطان بمساعدة دولية • ويجب أن يسمح للشعب اليهودي أن يستغل الى الحد الأقصى مقدرة القطر الاقتصادية لاستيعاب المهاجرين والمؤتمر بتأكيده ثانية تأييده التقليدي لانشاء وطن قومي لليهود في فلسطين فانه يشدد على الالتزامات الخاصة المفروضة على بريطانيا بموجب تصريح بلفور والانتداب ، ويكرر ايمانه بأن هذه السياسة تهيب الامس للتعاون السلمي المستمر بين العرب واليهود في فلسطين) •

وأعاد المؤتمر تأكيد قرار مؤتمر (سووث بورت) بشأن فلسطين (الذي سبق ذكره) ثم استأنف :

• والمؤتمر يرجو الهيئة البرلمانية لحزب العمال أن تستمر في سياستها للتخلي عن سياسة الكتاب الأبيض الصادر في مايو سنة ١٩٣٩ •

ويصرح المؤتمر أيضا أنه لايمكن الوصول الى صلح حقيقي بدون تعويض اليهود عن الأخطاء التي ارتكبت بحقهم والتي يجب أن يؤمن لهم مع سائر الأقليات النظام الدولي الجديد بعد الحرب ضمانات دولية فعالة لمساواتهم بالحياة المدنية والسياسية والاقتصادية ، ولأجل حقوقهم القومية •

ويصرح المؤتمر بوجود تمثيل الشعب اليهودي تمثيلا كافيا عندما يبحث مؤتمر الصلح المسائل التي تؤثر عليهم •

(١٨٢)

بلاغ المندوب السامي البريطاني

الخاص بالهجرة اليهودية غير المشروعة

نوفمبر سنة ١٩٤٠

« لا تفتقر حكومة جلالتها الى الاحساس بمشاعر العطف على المهاجرين من البلاد التي يسيطر عليها الألمان . ولكن الحكومة مسئولة عن ادارة فلسطين وهي ملزمة بأن تحرص على عدم السماح علنا بخرق القوانين يضاف الى هذا انها تعتبر تجدد الهجرة اليهودية اللا مشروعة في الوقت الحاضر ، خطرا يؤثر تأثيرا سيئا على الأوضاع المحلية ، ويمثل تهديدا جديا للمصالح البريطانية في الشرق الأوسط . ولذا قررت الحكومة البريطانية تبعا لذلك الا تسمح لركاب هاتين الباخرتين بالنزول في فلسطين وأن تنقلهم الى مستعمرة بريطانية أخرى ، حيث يظلون محتجزين حتى نهاية الحرب . »

« وسينظر عند انتهاء الحرب في موضوع التصرف فيهم بصورة نهائية ، ولكن ليس ثمة ما يوحى بأنهم سيظلون في المستعمرة التي سينقلون اليها ، أو انهم سيذهبون الى فلسطين وسيتخذ نفس الاجراء في جميع الحالات الاخرى الى تتمكن فيها جماعات ثانية من الوصول الى فلسطين بقصد النزول فيها بصورة لا مشروعة » .

(١٨٣)

قرار حزب العمال

سنة ١٩٤٣

ان هذا المؤتمر يعبر من جديد عن الفزع والسخط اللذين ينظر بهما العالم المتمدن الى حملة هتلر الوحشية فى افناء يهود أوروبا ويصرح بأن عملية الانقاذ يجب أن تكون على مقياس يتناسب مع هذا الجرم الفريد . وهو يحث حكومات الأمم المتحدة التى هى فى وضع يسمح لها بادخال ضحايا هذا الفزع الى بلادها ، أن تفعل وأن تشجع الدول المحايدة على الاقتداء بها ، وعند الضرورة تقديم الضمانات المالية وغيرها .

والمؤتمر يعلن ان النصر يجب أن يؤمن لليهود مساواة تامة فى النواحي الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وحقوقهم القومية . ويؤكد من جديد سياسة حزب العمال التقليدية التى تحبذ بناء فلسطين كوطن قومى لليهود . ويطلب أن تعطى الوكالة اليهودية السلطة لأن تستغل لأقصى حد مقدرة البلاد الاقتصادية لاستيعاب المهاجرين وأن تمنى القطر بما فى ذلك الأراضى الحالية وغير المستغلة . ويطلب المؤتمر للشعب اليهودى المساواة مع سائر شعوب العالم الحر . ويحث اللجنة الوطنية للتنفيذة أن تتخذ جميع الخطوات الممكنة لمقاومة نمو اللا سامية كعامل يتصل نموه اتصالا حيويا بوجهة النظر النازية والفاشستية .

(١٨٤)

تصريح صحفى رسمى

لرئيس الولايات المتحدة

فرانكلين د . روزفلت

بشان الكتاب الأبيض لسنة ١٩٣٩

صدر فى واشنطن يوم ١٦ مارس ١٩٤٤

لم تعط الحكومة الأمريكية قط موافقتها على الكتاب الأبيض لسنة ١٩٣٩ وإن الرئيس سعيد لأن أبواب فلسطين مفتحة اليوم امام اللاجئين اليهود ، وعندما يتم الوصول الى قرارات فى المستقبل فسوف ينصف أولئك الذين ينشدون وطننا قوميا لليهود ، وهو ما كانت تشعر نحوه حكومتنا والشعب الأمريكى ، واليوم ، أكثر من أى وقت مضى - بالعطف العميق ، نظرا للنكبة المحزنة التى حلت بمئات الألوف من اللاجئين اليهود الذين لا وطن لهم .

(١٨٥)

قرار مؤتمر الحزب الجمهورى الوطنى

فى ٢٧ يونيو سنة ١٩٤٤

« لايواء ملايين من اليهود الذين نزل الكرب بساحتهم ، رجالا ونساء وأطفالا ،
والذين طردوا من اوطانهم ظلما وعدوانا ، ندعوا لفتح ابواب فلسطين لهجرتهم غير
المقيدة ، وتملكهم الاراضى ، لكى تصبح فلسطين وفق مقاصد وغاية وعد بلفور سنة
١٩١٧ وقرار الكونجرس الجمهورى سنة ١٩٢٢ (كومون ولث) حر ديمقراطى .
ونحن ندين الرئيس لتقصيره فى الاصرار على الدولة المنتدبة به على فلسطين لتنفيذ
نصى وعد بلفور والانتداب ، بينما هو يتظاهر بتأييدهما » .

(١٨٦)

القرار الذى اتخذه الحزب الديمقراطى فى مؤتمره بشأن فلسطين

قرار المؤتمر الوطنى الديمقراطى فى ٢٤ يوليو سنة ١٩٤٤ :

« نحن نحبذ فتح أبواب فلسطين لهجرة يهودية غير محددة ولاستعمار يهودى ،
واتخاذ سياسة من شأنها أن تؤدى الى انشاء (كومون ولث) بهسودى ديمقراطى
هناك » .

من تصريح بشأن التسوية الدولية

بعد الحرب سنة ١٩٤٤

« لقد اتخذ مؤتمر حزب العمال البريطانى هذا القرار فى ديسمبر سنة ١٩٤٤ ،

ها نحن قد وقفنا فى مفترق الطرق حائرين بين السياسات المتناقضة . ولكن
الشيء الأكيد هو انه لا أمل ولا معنى لـ (وطن قومى لليهود) ما لم تكن على استعداد
للمساح لليهود (ان هم رغبوا) فى دخول هذه البلاد الصغيرة (فلسطين) بأعداد كبيرة
لكى يصبحوا أكثرية . لقد كانت هناك قضية قوية لهذه الغاية قبل الحرب ، وتوجد
اليوم قضية لا تقاوم بعد وقوع الفظائع التى لا توصف لخطة النازى المرسومة عمدا
لقتل جميع يهود أوروبا ، ويوجد هنا فى فلسطين بالتأكيد أيضا قضية تقوم على
اعتبارات انسانية لانجاح استيطان ثابت ونقل السكان . فليشجع العرب على الخروج
بينما اليهود يدخلون . وليجزل لهم فى التعويض عن اراضيهم وينظم استيطانهم
بعناية فى اماكن أخرى ويعمل بكرم . ان للعرب مناطق واسعة تخصهم وحدهم فيجب
الا يطالبوا باخراج اليهود من فلسطين الضيقة التى تقل عن مساحة ويلز . وبالحقيقة
يجب علينا ان نعيد دراسة امكانية توسيع حدود فلسطين الحالية بالاتفاق مع مصر
وسوريا وشرق الأردن .

وبالاضافة الى ذلك يجب ان نسعى لكسب عطف وتأييد كل من الحكومتين
الامريكية والروسية فى تنفيذ هذه السياسة الفلسطينية .

مشروع لودر ميلك (*)

سنة ١٩٤٤

(أ) الاستيلاء على مياه نهر الأردن ومصادرها .

(ب) تجفيف بحيرة الحولة وفتح قنوات واسعة تجري فيها مياه الأردن لرى بعض الأراضي فى منطقة بيسان ثم نقل الفائض الى النقب لرى اراضيه .

(ج) الاستيلاء على الانهار العربية (اللبنانية - السورية) وتحويل مياهها الى بحيرة اصطناعية تنشأ عند سهل قرية (عرابية البطوف) فى شمالى الناصرة ثم نقل تلك المياه الى الجنوب لرى النقب .

وقد اختتم « لودر ميلك » مشروعه بقوله :

« وعلى كل حال فمن الواضح أن هناك ادلة كثيرة تؤيد ما اكدناه فى الفصل الخاص بمشروع وادى نهر الأردن من أن استغلال منخفض وادى الأردن استغلالا كاملا للأراضى سيجعل من المستطاع استيعاب أربعة ملايين لاجئ يهودى من أوروبا على أقل تقدير وذلك بالإضافة الى ١٨٠.٠٠٠ عربى فى فلسطين وشرقى الأردن الآن » .

« ان ازدهار الشرق الأدنى اجمع يكمن فى الأراضى الخصبة والمدن والقرى المزدهرة والجمعيات التعاونية ومصانع فلسطين اليهودية وستكون فلسطين التى ستمول أراضى الشرق الأدنى » .

« وإذا وجد بعض العرب أنهم لا يحبون العيش فى بلاد صناعية فبالاستطاعة نقلهم بسهولة الى سهل وادى الفرات ودجلة حيث هناك أراض واسعة لأعداد هائلة من المهاجرين » .

« أن مشروع رى وقوة كهربية كهذا الذى يتيح الوضع الفريد لوادى الأردن ومنحدرات سواحل فلسطين سيكون وسيلة لمعالجة عملية النزاع السياسى الذى يشغل الأرض المقدسة وسيهىء مثل هذا المشروع عملا ويوفر اسبابا لجميع اليهود اللاجئين من أوروبا والذين يرغبون فى العودة الى فلسطين » .

(*) من كتاب « نهر الأردن والهاجرة الصهيونية » على محمد على .

نص الكتاب الذى وجهه جلالة الملك عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية

الى الرئيس روزفلت بتاريخ ١٠ مارس سنة ١٩٤٥

من عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود — ملك المملكة العربية السعودية
الى حضرة صاحب الفخامة المستر روزفلت — رئيس الولايات المتحدة الأمريكية الافخم :

يا صاحب الفخامة :

انها لفرصة سعيدة انتهزها لاشارككم السرور فى انتصار المبادئ التى اعلنت
الحرب من اجل نصرتها . ولاذكر الشخصيات العظيمة التى بيدها بعد الله — تصرف
مقاليد نظام العالم . بحق صريح قائم منذ عرف التاريخ . ويراد الآن القضاء على
هذا الحق بظلم لم يسجل له التاريخ مثيلا ولا نظيرا .

ذلك هو حق العرب فى فلسطين . الذى يريد دعاة اليهودية الصهيونية غمطه
وازالته بشتى وسائلهم التى اخترعوها وبيتوها وعملوا لها فى انحاء العالم من
الدعايات الكاذبة وعملوا فى فلسطين من المظالم وأعدوا للعدوان على العرب ما أعدوا
مما علم بعضه الناس . وبقي الكثير منه تحت طى الخفاء . وهم يعدون العدة لخلق
شكل نازى فاشستى بين سمع الديمقراطية وبصرها فى وسط بلاد العرب بل فى
قلب بلاد العرب وفى قلب الشرق الذى اخلص العمل لقضية الحلفاء فى هذه الظروف
الحرجة .

ان حق الحياة لكل شعب فى موطنه الذى يعيش فيه حق طبيعى ضمنته الحقوق
الطبيعية وافرقتها مبادئ الانسانية وأعلنها الحلفاء فى ميثاق الاطلنطى وفى مناسبات
متعددة . والحق الطبيعى للعرب فى فلسطين لا يحتاج لبيانات فقد ذكرت غير مرة
لفخامة الرئيس روزفلت وللحكومة البريطانية فى عدة مناسبات ان العرب هم سكان
فلسطين منذ اقدم عصور التاريخ وكانوا سادتها والاكثرية الساحقة فيها فى كل
العصور واننا نشير اشارة موجزة الى هذا التاريخ القديم والحديث لفلسطين حتى اليوم
ليبين ان دعوى الصهيونية فى فلسطين لا تقوم على اساس تاريخى صحيح .

يبتدى تاريخ فلسطين المعروف من سنة ٣٥٠٠ قبل الميلاد وأول من توطن فيها
الكنعانيون وهى قبيلة عربية نزحت من جزيرة العرب وكانت مساكنهم الاولى فى
منخفضات الارض ولذلك سموا كنعانيين وفى سنة ٢٠٠٠ قبل الميلاد هاجر من العراق
(اور الكلدانيين) بقيادة النبی ابراهيم فريق من اليهود وأقاموا فى فلسطين ثم
هاجروا الى مصر بسبب المجاعات حيث استعبدهم الفراعنة . وقد ظل اليهود مشردين

فيها الى ان اتقدم النبي موسى من غربتهم وعاد بهم الى أرض كنعان ، عن طريق الجنوب الشرقي في زمن رمسيس الثاني الموافق سنة ١٢٥٠ او ابنه متفتاح سنة ١٢٢٥ قبل الميلاد .

واذا سلمنا بنص التوراة نجد ان قائد اليهود الذي فتح فلسطين كان يشوع ابن نون وهو الذي عبر بجيشه واحتل مدينة اريحا من الكنعانيين بقسوة شديدة ووحشية يدل عليها قوله لجيشه « احرقوا كل مافي المدينة واقتلوا كل رجل وامرأة وكل طفل وشيخ حتى البقر والغنم بحد السيف واحرقوا المدينة بالنار مع كل مافيها » يشوع ١٦ - ٢١ - ٢٤ وقد انقسم اليهود بعد ذلك الى مملكتين ، مملكة اسرائيل وقصبتها السامرة (نابلس) وقد دامت ٢٥٠ سنة ثم سقطت في يد شلمنصر ملك آشور سنة ٧٢٢ قبل الميلاد وسبى شعبها الى مملكته .

ثم مملكة يهودا وقصبتها اورشليم (القدس) وقد دامت ١٣٠ سنة بعد انقراض مملكة بنى اسرائيل . ثم ابديت بيد نبوخذ ناصر ملك بابل الذي احرق المدينة وانهيكل بالنار وسبى الشعب الى بابل سنة ٥٨٠ قبل الميلاد .

ودام السبى البابلي مدة ٧٠ سنة ثم رجع اليهود الى فلسطين بامر كورش ملك الفرس .

ثم تلا ذلك الفتح اليوناني بقيادة اسكندر المقدوني سنة ٣٣٢ قبل الميلاد ودام حكمه في فلسطين مدة ٢٧٢ سنة . وجاء بعده الفتح الروماني سنة ٦٣ قبل الميلاد بقيادة بومبي ودام حكم الرومان في فلسطين مدة ٧٠٠ سنة . وفي سنة ٦٣٧ ميلادية احتل العرب فلسطين ودام حكمهم فيها مدة ٨٨٠ سنة متواصلة وكانت وصية الخليفة للفاتح « لا تخونوا ولا تغدروا ولا تفلوا ولا تقتلوا طفلا ولا شيخا كبيرا ولا تعفوا نخلا وتحرقوه ولا تقطعوا شجرة مثمرة ولا تلبحوا شاة ولا بقرة ولا بغيرا وسوف تمررون باناس قد فرغوا انفسهم في الصوامع فدعوهوم وما فرغوا انفسهم له » وقد ذكر هذا ابن الاثير المؤرخ المشهور .

ثم انتقل الحكم في فلسطين الى الاتراك سنة ١٥١٧ ميلادية في زمن السلطان سليم الاول وظلت فلسطين في حوزتهم مدة ٤٠٠ سنة ، وكان العرب سكانها وكانوا شركاء مع الاتراك في حكمها وادارتها . وفي سنة ١٩١٨ احتلها البريطانيون ولا يزالون فيها الى الآن .

ذلك تاريخ فلسطين العربية يدل على ان العرب اول سكان سكنوها منذ ثلاثة الاف سنة قبل الميلاد واستمر سكانهم فيما بعد الميلاد الى اليوم ، حكموها وخدمهم ومع الاتراك الفا وثلثمائة سنة تقريبا . اما اليهود فلم تتجاوز مدة حكمهم التقطع فيها ٣٨٠ سنة وكلها اقامات متفرقة مشوشة . ومن سنة ٣٣٢ قبل الميلاد لم يكن لليهود في فلسطين اى وجود او حكم الى ان دخلت القوات البريطانية فلسطين سنة ١٩١٨ ومعنى ذلك ان اليهود منذ الفين ومائتى سنة لم يكن لهم في افلسطين عدد ولا نفوذ ولما دخل البريطانيون في فلسطين لم يكن عدد اليهود يزيد عن ثمانين الفا كانوا يعيشون في رغد وهناء ورخاء مع سكان البلاد الاصليين من العرب ولذلك فاليهود ام يكونوا الا دخلاء على فلسطين في حقبة متفرقة من الزمن ثم اخرجوا منها منذ اكثر من الف سنة .

اما الحقوق الثابتة للعرب في فلسطين فتستند :

١ - على حق الاستيطان الذي استمرت مدته منذ سنة ٣٥٠٠ قبل الميلاد ولم يخرجوا عنها في يوم من الأيام .

٢ - وعلى الحق الطبيعي في الحياة .

٣ - ولوجود بلادهم المقدسة فيها .

٤ - ليس العرب دخلاء على فلسطين ولا يراد جلب احد منهم من اطراف المعمورة لاسكانهم فيها .

اما اليهود فان دعوهم التاريخية هي مغالطة . ثم ان حكمهم القصير في فترات متقطعة كما ذكرنا لا يعطيهم اى حق في ادعائهم انهم اصحاب البلاد لان احتلال بلد ما ثم الخروج منه لا يخلو اى شعب ادعاه ملكية تلك البلاد والمطالبة بذلك . وتاريخ العالم مملوء بمثل هذه الامثال .

ان حل قضية اليهود المضطهدين في العالم تختلف عن قضية الصهيونية الحائرة فان ايجاد اماكن لليهود المشتتين يمكن ان يتعاون عليها جميع العالم وفلسطين قد تحملت تسطاً فوق طاقتها . واما نقل هؤلاء المشتتين ووضعهم في بلاد اهلها بسكانها والقضاء على اهلها الاصليين فامر لا مثيل له في التاريخ البشرى .

وانا نوضح بصراحة ووضوح ان مساعدة الصهيونية في فلسطين لا يعنى خطرا يهدد فلسطين وحدها فحسب بل انه خطر يهدد سائر البلاد العربية وقد اقام الصهونيون الحجة الناصفة على ما ينوونه في فلسطين وفي سائر البلاد المجاورة . فقاموا بتشكيلات عسكرية سرية خطيرة ومن خطأ القول ان يقال ان هذا عمل شرذمة متطرفة منهم وان ذلك قول باسنتكار من جمعياتهم وهيئاتهم . وانا نقول ان اعمال الصهونيين في فلسطين وفي خارجها صادرة عن برنامج متفق عليه ومرضى عنه من سائر اليهودية الصهيونية وقد بدا هؤلاء اعمالهم المنكرة في الاساءة للحكومة التي احسنت اليهم وآوتهم - وهى الحكومة البريطانية - فاعلنت جمعياتهم الحرب على بريطانيا وامست لذلك تشكيلات عسكرية خطيرة تملك في فلسطين في الوقت الحاضر كل ما تحتاجه من الاسلحة والمعدات الحربية . ثم قام افراد بشتى الاعتداءات وكان من انظمتها الاعتداء على الرجل القل الذي كان يمثلنا بالحب والخير لصالح المجتمع وكان من اشد من يعطف على اليهودية المضطهدة وهو اللورد موين . ومما يدل على ان فعلتهم المنكرة كانت مؤبدة من مجموع اليهود هي المظاهر والمساعى التي قام بها رجال الصهيونية في كل مكان في طلب تخفيف العقوبة عن المجرمين ليجرءوا على امثالها .

فهذه افعالهم مع الحكومة التي احسنت اليهم كل الاحسان فكيف يكون الحال لو مكثوا من اغراضهم واصبحت فلسطين بلدا خالصة لهم يفعلون فيها وفي جوارها ما يريدون ؟

لو ترك الامر بين العرب وبين هؤلاء المعتدين ربما هان الامر ، ولكنهم محميون من قبل الحكومة البريطانية صديقة العرب . فاليهودية الصهيونية لم تراع حرمة هذه الحماية بل قامت بتدبير حبال الشر وبادتها ببريطانيا وانذرت العرب بعد بريطانيا بمثلها واشد منها . فاذا كانت الحكومات المتحالفة التي تشعر العرب بصدقتها تريد

ان تشعل نار الحرب والدماء بين العرب واليهودية فان تأييد الصهيونية سيوصل الى هذه النتائج .

وان اخشى ما تخشاه البلاد العربية من الصهيونية هو :

١ - انهم سيقومون بسلسلة من المذابح بينهم وبين العرب .

٢ - ستكون اليهودية الصهيونية من أكبر العوامل في افساد ما بين العرب والحلفاء وأقرب دليل على ذلك قضية اليهوديين في مقتل اللورد موين في مصر فقد قدر اليهود ان يخفى فاعلو الجريمة فيقع الخلاف بين الحكومة البريطانية ومصر .

٣ - ان مطامع اليهود ليست في فلسطين وحدها فان ما اعدوه من العدة يدل على انهم يتوون العدوان على ما جاورها من البلدان العربية .

٤ - لو تصورنا استقلال اليهود في مكان ما في فلسطين فما الذي يمنعمهم عن الاتفاق مع اى جهة قد تكون معادية للحلفاء ومعادية للعرب وهم قد بدءوا بمدونهم على بريطانيا بينما هم تحت حمايتها ورحمتها .

لا شك ان هذه امور ينبغي أخذها بعين الاعتبار في اقرار السلم في العالم عندما ينظر في قضية فلسطين . فضلا على ان حشد اليهود في فلسطين لا يستند الى حجة تاريخية ولا الى حق طبيعي وانه ظلم مطلق . فهو في نفس الوقت يشكل خطرا على السلم وعلى العرب وعلى الشرق الاوسط .

وصفوة القول ان تكوين دولة يهودية بفلسطين سيكون ضربة قاضية لكيان العرب ومهددا للسلم باستمرار لانه لايد وان يسود الاضطراب بين اليهود والعرب . فاذا نفذ صبر العرب يوما من الأيام ويشسوا من مستقبلهم فانهم يضطرون للدفاع عن انفسهم وعن اجيالهم المقبلة ازاء هذا العدوان . وهذا بلا شك لم يخطر على بال الحلفاء العاملين على سيادة السلم واحترام الحقوق ولا نشك بانهم لا يرضون هذه الحالة المقلقة لسلام الشرق الاوسط .

ما كنت اريد في هذا المعترك العظيم ان اشغل فخامتكم ورجال حكومتكم العاملين في هذه الحرب العظمى في هذا الموضوع . وكنت افضل - وانا واثق من انصاف العرب من قبل دول الحلفاء - ان يستمر سكوت العرب الى نهاية الحرب لولا ما نراه من قيام هذه الفئة الصهيونية اليهودية بكل عمل مثير مزعج غير مقدرين الظروف الحربية ومشاغلا الحلفاء حق قدرها عاملين للتأثير على الحلفاء بكل انواع الضغط ليحلوم على اتخاذ خطة ضد العرب تختلف عما أعلنه الحلفاء من مبادئ الحق والعدل . لذلك اردت بيان حق العرب في فلسطين على حقيقته لدحض الحجج الواهية التي تدعيها هذه الشرذمة من اليهودية الصهيونية دفعا لعدوانهم وبياننا للحقائق حتى يكون الحلفاء على علم كامل بحق العرب في بلادهم وبلاد آباءهم واجدادهم فلا يسمح لليهود ان ينتهزوا فرصة سكوت العرب ورغبتهم في عدم التشويش على الحلفاء في الظروف الحاضرة فيأخذوا من الحلفاء ما لا حق لهم فيه .

وكل ما نرجوه هو ان يكون الحلفاء على علم بحق العرب ليمنع ذلك تقدم اليهود في اى امر جديد يعتبر خطرا على العرب وعلى مستقبلهم في سائر اوطانهم ويكون العرب مطمئنين من العدل الانصاف في اوطانهم .

(١٩٠)

الرد الذى بعث به الرئيس روزفلت

الى الملك عبد العزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

الصديق الطيب العظيم . .

لقد تلقيت الرسالة التى بعثتموها جلالتم فى بتاريخ ١٠ مارس سنة ١٩٤٥
والتى اشترتم فيها الى قضية فلسطين واهتمام العرب المستمر بسير التطورات التى
تؤثر فى تلك البلاد .

اننى ممتن أن جلالتمك انتهزتم هذه الفرصة لالغات انتباهي لارائكم فى هذه
القضية وقد اعطيت ادق الانتباه للبيانات التى ادرجتموها فى كتابكم وانى ايضا ملئى
الخطر بالمحادثات التى لا تنسى التى جرت بيننا منذ امد غير بعيد ، والتى فى اثنائها
تهيأت لى الفرصة لادراك أى اثر حى لاراء جلالتمك فى هذه القضية .

تذكرون جلالتمك انه فى مناسبات سابقة ابلغتكم موقف الحكومة الأمريكية تجاه
فلسطين واوضحت رغبتنا بالايخذ قرار فيما يختص بالوضع الاساسى فى تلك البلاد
يدون استشارة تامة مع كلا العرب واليهود . ولا شك أن جلالتمك تذكرون أيضا أنه
خلال محادثتنا الأخيرة أكدت لكم أنى سوف لا أتخذ أى عمل بصفتى رئيسا للفرع
التنفيزى لهذه الحكومة يبرهن أنه عدائى للشعب العربى .

وانه لما يسرنى أن أجدد لجلالتمك التأكيدات التى تلقيتموها جلالتمك سابقا ،
بخصوص موقف حكومتى وموقفى كرئيس للسلطة التنفيذية فيما يتعلق بقضية
فلسطين ، وأن أعلمكم بأن سياسة هذه الحكومة فى هذا الخصوص غير متغيرة .

وانى أرغب فى هذا الوقت لأبعث لكم أحسن تمنياتى بدوام صحة جلالتمك ورفاه
شعبكم .

(١٩١)

الملحق الخاص بفلسطين

فى ميثاق جامعة الدول العربية

سنة ١٩٤٥

« منذ نهاية الحرب العالمية الماضية سقطت عن البلاد العربية المنسلخة عن الدولة العثمانية ومنها فلسطين ، ولاية تلك الدولة ، وأصبحت مستقلة بنفسها غير تابعة لأية دولة أخرى ، وأعلنت معاهدة لوزان أن أمرها لأصحاب الشأن فيها أو اذا لم تكن قد مكنت من تولى أمورها فان ميثاق العصبة فى سنة ١٩١٩ لم يقرر النظام الذى وضعه لها الا على أساس الاعتراف باستقلالها • فوجودها واستقلالها الدولى من الناحية الشرعية أمر لا شك فيه كما أنه لا شك فى استقلال البلاد العربية الاخرى • واذا كانت المظاهر الخارجية لذلك الاستقلال ، ظلت محجوبة لأسباب قاهرة فلايسوغ أن يكون ذلك حائلا دون اشتراكها فى أعمال مجلس الجامعة ، ولذلك ترى الدول الموقعة على ميثاق الجامعة العربية أنه نظرا الى ظروف فلسطين الخاصة والى أن يتمتع هذا القطر بممارسة استقلاله فعلا ، يتولى مجلس الجامعة أمر اختيار مندوب عربى من فلسطين للاشتراك فى أعماله » •

(*) منشورات جامعة الدول العربية -

(١٩٢)

بيان وزير الخارجية البريطانية

عن لجنة التحقيق الانجليزية - الامريكية لفلسطين فى ١٣ نوفمبر

سنة ١٩٤٥

ما فتئت حكومة جلالتة تعنى عناية متواصلة بمشكلة الشعب اليهودى من جميع
بواحيها نلك المشكله التى كان مبعثها الاضطهاد النازى فى المانيا والاحوال التى
بعجت عنها .

وانه لمن سوء الحظ حقا ألا يستطاع البت نهائيا فى مصير عدد كبير من الناس
من شتى العناصر ممن ناناوا هدفا لهذا الاضطهاد الا بعد أن تستقر الاحوال فى
أوروبا . ان مصيبه ضحايا الاضطهاد النازى الذين كان بينهم عدد كبير من اليهود
ليس لها نظير فى تاريخ العالم . وتتخذ حكومة جلالتة كافة التدابير التى يتسنى لها
اتخاذها محاولة فى ذلك تحسين حالة هؤلاء الناس السوء الحظ المنكودى الطالع .
فالمشكلة اليهودية مشكلة انسانية عظمى ولا يسعنا أن نقبل النظرية القائلة بوجوب
اجلاء اليهود عن أوروبا وعدم السماح لهم بالعيش ثانية فى تلك البلدان دون تمييز
وتمكنهم من المساهمة بما يملكونه من قدرة ومواهب فى سبيل استعادة رفاة أوروبا
وازدهارها . حتى اننا بعد أن نكون قد قمنا بكل ما فى وسعنا فى هذا الصدد لن نكون
قد آتيناهم بحل للمشكلة برمتها .

لقد تقدمت الينا فى الآونة الاخيرة طلبات للسماح بهجرة واسعة النطاق الى
فلسطين . وفلسطين وان كانت تستطيع المساهمة فى ذلك ليس بوسعها بعد ذاتها
أن تهىء الفرصة الوافية لمجابهة المشكلة بكاملها . وحكومة جلالتة شديدة الرغبة فى
استجلاء جميع امکانات التى تؤدى الى تهيئة فرصة موانية لليهود يستطيعون معها
النهوض والانتعاش .

ان مشكلة فلسطين لمشكلة شاقة عسيرة فى صميمها . فصك الانتداب على
فلسطين يتطلب من الدولة المنتدبة تسهيل الهجرة اليهودية وتشجيع اليهود على
الاحتشاد فى الأرض مع ضمان عدم الحاق ضرر بحقوق ووضع الطوائف الأخرى من
جراة ذلك وعلى هذا فان حكومة جلالتة تضطلع بالتزام مزدوج ازاء اليهود من الناحية
الواحدة وازاء العرب من الناحية الأخرى .

ولقد كان الافتقار الى تفسير جلى سوغ لهذا الالتزام المزدوج السبب الرئيسى
لما قاسته فلسطين من عناء خلال الست والعشرين سنة الماضية . فقد بذلت حكومة
جلالتة كل جهد للتوصل الى تدبير يتمكن العرب واليهود معه من العيش معا بسلام
ووثام والتعاون على ما فيه خير البلاد ورفاهها ، بيد ان جميع هذه الجهود باءت
بالفشل . فكل تدابير قبل به فريق رفضه الفريق الآخر . وتاريخ فلسطين حافل منذ
الانتداب بالاختلاف المتواصل بين العنصرين وقد انتهى هذا الاختلاف بين فترة وأخرى
باضطرابات خطيرة .

ولامندوحه من مواجهة الامر الواقع وهو انه منذ ان عمل بنظام الانتداب استحال ايجاد أسس مشتركة للتعاطي بين العرب واليهود ذلك انه كان من الصعب التوفيق بين الفروق القائمة بين الفئتين من ناحية الدين واللغة والمناسخ الثقافية والاجتماعية وطرق التفكير والسلوك . ومن الناحية الاخرى فان كلا من الشعبين يدعى بفلسطين فأحدهما يبني دعواه على احتلالها حقبة من الزمن تبلغ ألف عام بينما يستند الآخر في دعواه الى صلات تاريخية مقرونة بتعهد لتأسيس وطن يهودي أعطى في الحرب العالمية الاولى . والواجب الذي ينبغى الاضطلاع به الآن هو ايجاد وسيلة للتوفيق بين وجوه هذا التباين .

ولقد تجاوزت اصداء هذا النزاع خارج حدود البلاد الصغيرة التي نشب فيها ، فللمقضية الصهيونية أنصار أقوياء في الولايات المتحدة وفي بريطانيا العظمى وفي الممتلكات المستقلة وغيرها وقد راع العالم المتمدين تلك الآلام التي تعرض لها في السنوات الاخيرة يهود أوروبا المضطهدون . ثم اننا اذا نظرنا الى الناحية الاخرى من الصورة نجد ان قضية عرب فلسطين قد احتضنها العالم العربي بأسره كما انها أصبحت في الآونة الاخيرة مثار اهتمام تسعين مليوناً من اخوانهم في الدين في الهند . وفي فلسطين ذاتها يجثم على الدوام خطر نشوب اضطرابات من قبل هذا الشعب أو ذاك . ومثل هذه الاضطرابات لابد وأن يتردد صداها في أفق أوسع مدى . فاعتبارات العدل والانصاف والانسانية ليست الاعتبارات الوحيدة التي تكتنف الاستقصاء عن حل لهذه المشكلة بل ان مثل هذا الاستقصاء ينطوي أيضاً على اعتبارات الوثام الدولي والسلام العالمي .

وقد ارتبطت جميع الاحزاب بالتزامات في معالجتها قضية فلسطين فهناك الالتزامات التي تفرضها صك الانتداب ذاته اضافة اليها التصريحات السياسية العديدة التي صدرت عن حكومة جلالاته خلال الخمس والعشرين سنة الماضية . ثم ان حكومة الولايات المتحدة ذاتها قد تعهدت بأن لا يتخذ قرار من شأنه في رأيها أن يؤثر في الحالة الاساسية بفلسطين الا بعد التشاور التام مع العرب واليهود .

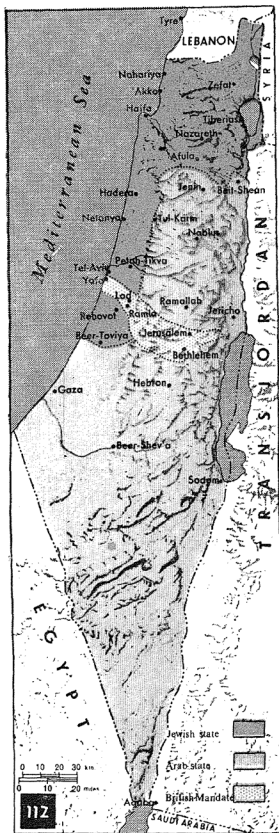
ويعد النظر بعين الاعتبار الى الحالة من جميع نواحيها والى ما أثارته من هذا الاهتمام العالمي الذي يمس كلا من العرب واليهود قرر أى حكومة جلالاته أن تدعو حكومات الولايات المتحدة للتعاون معها في تأليف لجنة تحقيق انجليزية - أمريكية مشتركة تكون الرئاسة فيها دورية لبحث مسألة يهود أوروبا والقيام باستعراض آخر لمشكلة فلسطين على ضوء ذلك البحث ويسرنى أن يكون في وسعي أن أنهى الى المجلس ان حكومة الولايات المتحدة قد لبث هذه الدعوة .

أما شروط اختصاص لجنة التحقيق هذه التي اتفق عليها بين حكومة الولايات المتحدة وحكومة جلالاته فهي كما يلي :

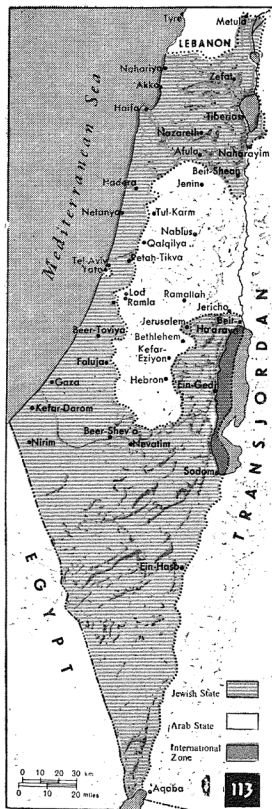
١ - فحص الاحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية بفلسطين بالنسبة لتأثيرها في مشكلة هجرة اليهود اليها واستيطانها وفي رفاهية الاهالي المقيمين فيها الآن .

٢ - فحص حالة اليهود في الاقطار الأوروبية حيث كانوا ضحية للاضطهاد النازي والفاشستي والتدابير العملية التي اتخذت أو التي ينوي اتخاذها في تلك الاقطار لتمكينهم من العيش في نجوة من التمييز والعسف وتقدير عدد أولئك الذين

مشروع التقسيم الذي
قدمته اللجنة الانجلو - أمريكية
سنة ١٩٤٥



المشروع الذي قدمته الوكالة
اليهودية ردّاً على المشروع الانجلو - أمريكي
سنة ١٩٤٥



يودون أو الذين تضطربهم احوالهم أن يهاجروا الى فلسطين أو الى بلدان أخرى خارج أوروبا .

٣ - سماع آراء شهود من ذوى اللياقة والاستنارة بآراء ممثل العرب واليهود بشأن مشاكل فلسطين بالنسبة لما تتأثر فيه تلك المشاكل بالاحوال التي يشملها التحقيق بمقتضى البندين (١) ، (٢)، أعلاه وبغيرها من الأمور الواقعية والظروف التي لها صلة بالموضوع وتقديم التواصى الى حكومة جلالاته وحكومة الولايات المتحدة لمعالجة هذه المشاكل معالجة مؤقته وإيجاد حل دائمى لها .

٤ - تقديم أية تواصى أخرى لحكومة جلالاته وحكومة الولايات المتحدة قد تكون ضرورية لتلافى الاحتياجات العاجلة الناجمة عن الاحوال المشار إليها أو تسهيل الهجرة الى البلاد خارج أوروبا واستيطانها .

هذه هى شروط اختصاص اللجنة وستقرر اللجنة نفسها الاصول التي ستتبناها في سياق اضطلاعها بمهامها ويباح لها اذا راق لها أن تعالج في آن واحد مختلف المهام المنوطة بها بموجب شروط اختصاصها بواسطة لجان فرعية .

وستدعى اللجنة الى معالجة المسائل الواردة في شروط اختصاصها بمنتهى السرعة . ولا ريب ان اللجنة ستتخذ التدابير التي تراها ضرورية في سياق مراعاتها للبندين الثانى والثالث من شروط اختصاصها كى تحتاط علماً وتكون على بينة من صفة واتساع نطاق المشكلة التي نجمت عن الحرب كما انها ستنظر بعين الاعتبار الى مشكلة الاستيطان في أوروبا وفي أية بلاد قابلة للاستيعاب وستقدم اللجنة توصيها على ضوء هذه التحقيقات الى الحكومتين لمعالجة المشكلة معالجة مؤقته الى أن يصبح بالامكان عرض الحل الدائم على الهيئة المختصة للامم المتحدة .

ان التواصى التي تقدمها أية لجنة للتحقيق كاللجنة التي تؤلف الآن ستكون أيضاً ذات عون عظيم في سبيل التوصل الى حل لمشكلة فلسطين . وستقوم اللجنة وفقاً للبعد الاول والثالث من شروط اختصاصها بتحقيق موضعي في الاحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يعتقد الآن انها تحد من الهجرة الى فلسطين وبعد الاستنارة بآراء ممثل العرب واليهود تتقدم باقتراحاتها لمعالجة هذه المشاكل . وسيكون لزاماً على حكومة جلالاته أن تتخذ الاجراءات بغية تأمين وضع نوع من الترتيب المؤقت المرضى واستنباط سياسة لتطبيقها بصورة دائمة فيما بعد .

وسيسهل هذا التحقيق إيجاد حل ييسر بدوره اتخاذ الترتيبات لوضع فلسطين تحت الوصاية .

أما ما يتعلق بفلسطين فان من الواضح ان حكومة جلالاته لا يمكنها أن تتخلى عن الواجب والالتزامات المترتبة عليها بمقتضى صك الانتداب ما دام الانتداب قائماً وهى تنوى وفقاً لتعهداتها أن تعالج المشكلة على ثلاث مراحل :

١ - ستستشير العرب بغية وضع ترتيب يؤمن عدم تعطيل الهجرة اليهودية حسب المعدل الشهري الحال ريثما تقسم لجنة التحقيق توصيها المؤقته في هذا الشأن .

٢ - وبعد النظر فى التواصى المؤقتة التى ستتقدم بها لجنة التحقيق ستستقصى مع الفرقاء ذوى الشأن امكان استنباط ترتيبات مؤقتة أخرى لمعالجة مشكلة فلسطين الى أن يتسنى الوصول الى حل دائم لها .

٣ - ستعد حلا دائما لعرضه على الامم المتحدة وسيكون هذا الحل متفقا عليه ان امكن .

ان المجلس ليدرك أننا قد ورثنا فى فلسطين تراثا شاقا عسيرا ومما يزيد الواجبات الملغاة على عواتقنا تعقيدا التعهدات التى أعطيت فى مختلف الاوقات الى سائر الفرقاء . تلك التعهدات التى نشعر اننا مرتبطون بشرفنا لتنفيذها . فأى انحراف عنيف دون التشاور المنطوى على الحكمة وسداد الرأى لا يمهّد السبيل الى اتهام حكومة جلالته بنقض العقود والمواثيق فحسب بل يحتمل أن يؤدى الى رد فعل خطير فى جميع أنحاء الشرق الاوسط وأن يثير قلقا واسع المدى فى الهند .

ان حكومة جلالته مقتنعة بأن السبيل الذى تنوى انتهاجه فى القريب العاجل لا ينطبق على التزاماتها فحسب بل سيكون فى نهاية الامر أفضل ما يكون لمصلحة كلا الفريقين ولن يضر على أى وجه من الوجوه بالاجراءات التى ستتخذ بناء على توصى لجنة التحقيق ولا باحكام ميثاق الوصاية التى ستحل محل صك الانتداب الحالى وتسيطر على السياسة النهائية المتعلقة بفلسطين .

ان حكومة جلالته فى انتهاجها هذا المنهج الجديد ترغب فى أن توضح بجلاء ان مشكلة فلسطين ليست من المشاكل التى يمكن حلها عن طريق القوة وإن كان محاولة يقوم بها أى فريق لحلها على هذا الوجه ستعالم بالحزم فينبغى أن يكون وليد البحث والتوافق ولن يسمح بأى حال من الاحوال بفرض حل قسرا .

وانما لوائقون بأنه لو تقدم العرب واليهود من هذه المشكلة بالروح التى ينبغي ان تعالم بها فلن يؤدى ذلك الى ايجاد حل لمشكلة فلسطين يكون عادلا لكلا الفريقين فحسب بل يكون بمثابة مساهمة عظيمة فى سبيل رفع لواء الاستقرار والسلام فى ربوع الشرق الاوسط .

وأخيرا ان اقدام حكومة جلالته وموافقة حكومة الولايات المتحدة على معالجة جميع المشاكل التى ولدها الاضطهاد النازى لدليل قاطع على تصميمها على معالجة المشكلة معالجة انسانية وروح انسانية ند انه ينبغى أن يؤكد ان هذه المشكلة لا يمكن معالجتها فيما يتعلق بفلسطين وحدها فحسب بل انها تتطلب توحيد الجهود وتضافر القوى لتفريع كربة هذه الشعوب المتألمة .

وأود فى الختام أن أضيف الى ما تقدم اننى كنت طيلة هذه المدة فى تشاور وثيق مع صديقه النبيل وزير المستعمرات حول هذا الموضوع الذى يهيه أمره إذ ان وضع فلسطين الانتداب يجعل تلك البلاد ضمن نطاق مسئولية وزارة المستعمرات ولكنه أيضا على جانب كبير من الاهمية الى ذلك ان المشكلة هى كما يظهر بجلاء مشكلة دولية وتنوى حكومة جلالته أن تواصل معالجة هذا الموضوع بالتعاون الوثيق بين وزارتيها كما يتاح التوفيق بين مشكلة فلسطين الخاصة والمسائل الدولية الأوسع مدى التى تنطوى عليها هذه المشكلة ومعالجتها جميعا كمشكلة انسانية عظيمة .

(١٩٣)

المذكرات المتبادلة بين حكومة جلالة الملك

للمملكة المتحدة وحكومة الولايات المتحدة

الأمريكية بشأن تشكيل اللجنة المشتركة

للتحقيق في مسائل فلسطين ويهود أوروبا

واشنطن في ١٠ ديسمبر سنة ١٩٤٥

من مستر جيمس برنز الى إيرل هلنكس

سيدي

لى عظيم الشرف ان أخطر سعادتكم انه بالإشارة الى محادثتنا فى الموضوع الآتى ان حكومة الولايات المتحدة الأمريكية توافق على تشكيل لجنة تحقيق بالتعاون مع حكومة المملكة المتحدة على الأسس الآتية :

وستكون اللجنة مؤلفة من ستة من المواطنين الأمريكيين تعينهم حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وستتكون من مواطنى المملكة المتحدة تعينهم الحكومة البريطانية وسيعملون تحت رئاسة دورية وستستحث حكومتا الولايات المتحدة والمملكة المتحدة هذه اللجنة للاسراع فى بحث الأمور الموكولة اليها وترجو أن يصل تقريرها فى مدى ١٢٠ يوما من بدء التحقيق وللجنة أن تقرر طريقة العمل التى تسير عليها ولها ان رأت أن تسير فى بحث المواضيع عن طريق اللجان الفرعية .

ولكل حكومة ان تكافئ ممثليها من أعضاء اللجنة وغير الممثلين ممن يدعو الحال الى اختيارهم كما لها أن تدفع بعض التكاليف الأخرى التى لا تدخل فى نطاق ما تدفعه الحكومتان بالتضامن .

أما مصاريف اللجنة الأخرى فستتكفل بها الحكومتان بالتساوى .

من إيرل هلنكس الى مستر جيمس برنز

السفارة البريطانية

واشنطن فى ١٠ ديسمبر سنة ١٩٤٥

عزيزى

بناء على تعليمات سعادة وزير الخارجية ، يسرنى أن أخبر سعادتكم ان حكومة جلالة الملك للمملكة المتحدة توافق على الأسس المبينة فى مذكرتكم بتاريخ ١٠ ديسمبر بشأن تشكيل لجنة التحقيق المشتركة لتعطي تقريراً عن حالة اليهود فى بعض البلاد الأوروبية وفلسطين .

(١٩٤)

القرار الإجماعى للكونجرس الأمريكى (*)

١٩ ديسمبر سنة ١٩٤٥

حيث ان الكونجرس فى اجتماعه السابع والستين يوم ٣٠ يونيو سنة ١٩٢٢ قرر بالاجماع « ان الولايات المتحدة الامريكية تجبذ انشاء وطن قومى للشعب اليهودى فى فلسطين ، على أن يعلم بجلاء أنه سوف لا يعمل شئ من شأنه أن يمس الحقوق الدينية والمدنية للمسيحيين والطوائف غير المسيحية الاخرى فى فلسطين • وان الأماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية فى فلسطين سوف يحافظ عليها بعناية •

وحيث ان اضطهاد اليهود المجرى من الرحمة فى أوروبا قد بين بوضوح الحاجة الى وطن لهم يتخذ كملجأ للاعداد الكبيرة من اليهود الذين أصبحوا بلا وطن نتيجة لهذا الاضطهاد •

وحيث ان هذه الحاجة الماسة قد أيدها طلب الرئيس بالسماح حالا لمائة ألف لاجئ يهودى اضافى بالدخول الى فلسطين •

وحيث ان تدفق المهاجرين اليهود الى فلسطين قد أدى الى تحسن أحوالها الزراعية والمالية والصحية والاقتصادية بصورة عامة •

وحيث أن الرئيس ورئيس الوزارة البريطانية قد اتفقا على تعيين لجنة تحقيق أمريكية انجليزية مشتركة لتحرى الاوضاع فى فلسطين بالنسبة لمشكلة الهجرة اليهودية والوضع اليهودى فى أوروبا ، ووضع تقرير فى مدى مائة وعشرين يوما •

لذلك فان المجلس الممثل للامة يقرر بالاتفاق أن الاهتمام الذى أبداه الرئيس فى حل هذه المشكلة كان فى محله ، وأن الولايات المتحدة سوف تستعمل مساعيها الحميدة لدى السلطة المنتدبة لجعل أبواب فلسطين مفتحة لدخول اليهود بحرية الى ذلك القطر الى أقصى قدرته الزراعية والاقتصادية وسوف تتوفر هناك فرصة كاملة للاستعمار والتنمية بحيث تكون لهم الحرية فى استئثار بناء فلسطين كوطن قومى لليهود ، بالاشتراك مع سائر عناصر السكان لجعل فلسطين (كومون ولث) ديموقراطى ، حيث يكون الجميع ، بغض النظر عن الجنس والمذهب ، متساوين فى الحقوق •

(*) من كتاب « وثائق القضية الفلسطينية » اصدار جامعة الدول العربية

(١٩٥)

توصيات وتعليقات

لجنة التحقيق الانجليزية - الامريكية بشأن مشاكل اليهود
فى أوروبا وقضية فلسطين ١٩٤٦

تمهيد :

عينتنا حكومتا الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة كهيئة مشتركة مؤلفة من أعضاء أمريكيين وبريطانيين لتقوم بالمهام التالية :

١ - للتحقيق فى أحوال فلسطين السياسية والاقتصادية والاجتماعية وفى علاقاتها بمشكلة الهجرة اليهودية وتهجير السكان الموجودين هناك حاليا .

٢ - للتحقيق فى وضع اليهود فى البلدان الأوروبية التى كانوا فيها ضحايا الاضطهاد النازى والفاشى وفى التدابير التى اتخذت أو ستتخذ فى تلك البلدان لتمكينهم من التمتع بالحياة محررين من الجور والتفريق الجنىسى وفى تقدير عدد الذين يرغبون فى المهاجرة الى فلسطين أو البلدان الأخرى فى خارج أوروبا، أو يجبرون على ذلك تحت ضغط ظروفهم الخاصة .

٣ - للاستماع الى آراء الشهود ذوى العلاقة والاستشارة ممثلى العرب واليهود فى مشاكل فلسطين تلك المشاكل التى تتأثر بحالات هى عرضة للتحقيق وفاقا لأحكام الفقرتين ١ ، ٢ الآنفين وبظروف وحقائق أخرى متعلقة بها ولعمل توصيات لحكومتى صاحب الجلالة البريطانية والولايات المتحدة الامريكية تعلن بواسطتها هذه المشاكل مع حلها النهائى الدائم .

٤ - ولعمل أية توصيات أخرى ضرورية الى حكومتى صاحب الجلالة البريطانية والولايات المتحدة الامريكية لا مندوحة من عملها لمجابهة حاجات فورية ملحة تنشأ عن أحوال تنطبق عليها مضامين الفقرة الثانية المذكورة أعلاه وذلك بعمل اصلاحى فى الدول الأوروبية الآتفة الذكر أو بتهيئة التسهيلات الممكنة للهجرة الى البلدان فى خارج البلاد الأوروبية والاستيطان فيها .

وقد ألحت علينا الحكومتان معا بوجود الاسراع الشديد فى انهاء المواضيع التى عهد البنا بدرسها وتقديم تقريرنا لهما فى خلال مائة وعشرين يوما من تاريخ مباشرتنا للتحقيق .

وهكذا ، فقد اجتمعنا فى مدينة واشنطن فى يوم الجمعة الواقع فى ٤ كانون الثانى سنة ١٩٤٦ وبأشرنا عقد جلسائنا العامة فى يوم الاثنين التالى وأبحرنا من

الولايات المتحدة الامريكية في ١٨ كانون الثاني واستأنفنا عقد جلستنا العامة في لندن في ٢٥ منه .

ثم برحنا لندن الى أوروبا في ٤ ، ٥ شباط وقسمنا لجنتنا الى لجان فرعية وشرعنا بتحقيقاتنا على الترتيب التالي :

في ألمانيا فيولونيا فتشيكوسلوفاكيا فالنمسا فييطاليا فاليونان وفي ٢٨ شباط امتطينا غارب الجو الى القاهرة حيث عقدنا عددا من الجلسات ثم برحناها الى القدس فوصلنا اليها في ٦ آذار . وقد تخلل الجلسات التي عقدناها في فلسطين زيارات شخصية الى أقسام البلاد المتعددة . وقد كانت الغاية من هذه الزيارات الشخصية الاطلاع في الدرجة الاولى على أوصافها ومميزاتها المختلفة وعلى أساليب معيشة سكانها . وزارات اللجان الفرعية عواصم سورية ولبنان والعراق والمملكة العربية السعودية وشرق الأردن لتطلع على آراء الحكومات العربية وممثل الهيئات التي لها علاقة بالمواضيع التي أمامنا . وتركنا فلسطين في ٢٨ آذار وختمنا مذكراتنا في سويسرا . وقد أسهمنا في بيان سفرتنا هذه في الملحق رقم ١ وما نحن الآن نقدم تقريرنا فيما يلي :

(الفصل الاول)

توصيات وتعليقات المفضلة الاوربية

(التوصية الاولى)

يتوجب علينا أن نعلم أن المعلومات التي حصلنا عليها تجعلنا على يقين من أن جميع البلدان ماعدا فلسطين لا يمكن الاعتماد عليها في اعداد مساكن لليهود الذين يرغبون في ترك أوروبا . أو انهم يرغبون على تركها .

ولكن فلسطين وحدها لا تستطيع استيعاب جميع اليهود وضحايا الاضطهاد النازي والفاشي والأمر الذي يجعل العالم بأسره مسئولاً عنهم وعن جميع الأشخاص المشردين .

ولذا ، فإننا نوصي حكومتنا معا أن تشرعا فوراً بالتعاون مع البلدان الاخرى بالسعى الحثيث لايجاد مساكن جديدة لجميع الاشخاص المشردين بقطع النظر عن عقيدتهم أو جنسيتهم أولئك المشردين الذين انفصلت عرا وروابطهم لجماعاتهم السابقة ولم يبق لهم أمل باعادتها .

وعلى الرغم من أن الهجرة ستحل مشاكل بعض ضحايا الاضطهاد فان الاكثرية الساحقة بما فيها عدد غير قليل من اليهود ستبقى مقيمة في أوروبا ولهذا فإننا نوصي حكومتنا بأن تسعى لضمان تنفيذ أحكام ميثاق الامم المتحدة الذي يدعو الى « تشجيع الاقدام الشامل لحقوق الانسان مع المحافظة على الحريات الاساسية للبشر اجمع دون تمييز في العرق أو اللغة أو الدين » .

التعليق

اننا بتوصية حكومتنا بأن تسعيا بالتعاون مع البلدان الاخرى لاييجاد مساكن جديدة للأشخاص المشردين عن اوطانهم فاننا لا نقترح على أية بلاد أن تجعل تبديلا دائما في سياسة الهجرة التي تسير عليها ، فالاحوال التي شاهدها في أوروبا لم يسبق لها مثيل ولا يحتمل أن يظهر مثلها مرة أخرى لهذا فاننا مقتنعون بأن أحكاما خاصة يمكن لا بل يجب أن تدخل على قوانين الهجرة المعمول بها حاليا لجابهة هذه الحالة المحزنة والفريدة في بابها والداعية الى اليأس .

وفضلا عن ذلك فاننا نعتقد انه بالامكان القيام بأمور كثيرة لا سيما بما يتعلق « بالأشخاص المشردين » ومن ضمنهم اليهود الذين لهم انساب في البلدان الكائنة في خارج أوروبا وذلك بتسهيل القوانين الادارية المعمول بها في هذه البلدان .

لقد قادتنا تحرياتنا الى الاعتقاد بأن عددا كبيرا من اليهود سيواصلون السكنى في معظم البلدان الاوروبية وفي رأينا ان هجرة جميع اليهود الاوروبيين جماعات جماعات لن تكون ذات نفع لليهود أنفسهم ولا لأوروبا . ولذا يجب أن تبذل الجهود لتمكين اليهود من اعادة بناء جماعاتهم المشتتة وذلك بالسماح بهجرة الذين يرغبون منهم في تحقيق هذا الامر ، وتحقيقا لهذه الرغبة يجب أن ينفذ حالا أمر ارجاع أموال اليهود المسلوقة اليهم في أقرب وقت ممكن وقد تبين لنا من التحريات التي قمنا بها ان الحكومات المختصة قد سنت في اكثر الأماكن قوانين بهذا الصدد ، غير ان العقبة في سبيل ذلك هي ان تنفيذ هذه القوانين على الأخص بما يتعلق منها بالملكيات الفردية يثير من جديد العداء الشديد للساميين . ولذا فاننا نقترح لأجل اعادة بناء المجتمعات اليهودية أن تكون المساعدة في ارجاع ممتلكات اليهود الشائعة اما عن طريق دفعات مالية على سبيل تعويض أو بطرق أخرى وهذه القضية هي من الأهمية في المكان الأول .

وقد ترك الاحتلال النازي وراه روح العداء للساميين . هذا العداء الذي لايمكن مقاومته بالتشريع فقط بل أيضا بتشدد الحكومات في ضمان الحريات الدينية والمساواة في الحقوق وبوضع منهاج تعليمي فعلى يقوم على الأسس الديمقراطية الصحيحة التي يدعها الرأي العام العالمي القوى ويقترن بالنهضة الاقتصادية والاستقرار .

هجرة اللاجئين الى فلسطين

اولا : ان تصدر في الحال اجازة تخول دخول فلسطين لليهود الذين كانوا ضحية اضطهاد النازية وعسف الفاشية .

ثانيا : وأن تمنح هذه الاجازات ان أمكن خلال العام الحالي وأن تتم هجرة هذا العدد الفعلية بأسرع وقت تسمح به الظروف .

وترى اللجنة بأن الاحياء الباقين من الاضطهاد النازى والفاسى الذين اتصلنا بهم يزيد عددهم على مائة ألف شخص . وفى الواقع يوجد أكثر من هذا العدد فى ألمانيا والنمسا وإيطاليا فقط . وعلى الرغم من مرور عام كامل على تحرير اليهود فلا تزال الأغلبية منهم التى تقطن فى ألمانيا والنمسا تعيش فى مراكز تجمع تعرف بمعسكرات التجمع وهى أشبه بالجزر بين الاقوام الذين لاقت على أيديهم أصناف العذاب والعسف . وترى اللجنة أنه لصالح هؤلاء اليهود ولصالح أوروبا نفسها يجب أن تفلق هذه المعسكرات ويوضع حد لبقائهم فيها ، ان معظم هؤلاء اليهود على حق فى طلبهم الرحيل عن أوروبا لأن أكثرهم هم الافراد الوحيدون الباقون على قيد الحياة بعد فناء عائلاتهم وقليل منهم هم الذين ما زال لهم ارتباط فى البلاد التى كانوا يسكنون فيها .

ومنذ نهاية الحرب لم يعمل سوى القليل فى سبيل ترحيلهم الى بلدان أخرى واسكانهم فيها . فقوانين الهجرة وقبورها تقف حائلا دون دخولهم الى أكثر البلدان ولا يد من مرور وقت طويل قبل امكان تعديل هذه القوانين وهذه القيود وقبل أن توضع هذه التعديلات موضع التنفيذ على ان فى وسع بعضهم أن يذهبوا الى البلدان حيث يوجد لهم أنسبأ وفى وسع البعض الآخر أن يدخلوا بموجب نظام الكوتا وانما هؤلاء عددهم صغير نسبيا .

ولا تعرف بلاد أخرى يمكن للأكثرية الساحقة من هؤلاء اليهود أن تهجر اليها فى المستقبل القريب غير فلسطين وفضلا عن هذا ، فكلهم تقريبا يرغبون فى الذهاب الى فلسطين . وذلك لأنهم على ثقة من أنهم سيستقبلون هناك بالترحاب الذى لا يحلمون بالحصول عليه فى أى بلد أخرى وانهم هناك يأملون أن يعيشوا بأمان ويجددوا أمانهم فى الحياة .

ونعتقد ان من الضرورى تسهيل ذلك لهم فى أقرب وقت ممكن . وفضلا عن ذلك فقد أكد لنا زعماء الوكالة اليهودية ان هؤلاء المهاجرين سيجدون كل عناية ومساعدة وعطف .

ولذا ، فاننا نوصى باعطاء مائة ألف رخصة لدخول فلسطين تحقيقا لهذه الغاية ونشعر بأن التنفيذ العاجل لهذا الامر يكون له أعظم تأثير على الموقف بمرته .

ويجب أن تعطى الأولوية فى منح هذه الرخص بقدر المستطاع الى الأشخاص الموجودين حاليا فى المعسكرات والى الذين حرروا فى ألمانيا والنمسا وخرجوا من المعسكرات ولكنهم باقون فى هذين البلدين . ولا نرغب فى أن يستثنى من هذا العدد المضحايا الآخرون من اليهود الذين يريدون أن يتركوا البلاد الموجودين فيها حاليا أو الذين تضطرم ظروفهم الى تركها أو الذين هربوا خوفا من الاضطهاد قبل اندلاع نار الحرب . ونحن نعترف بأن هناك صعوبة فى تقدير قضايا الأولوية ولكننا مع هذا نلج بتطبيق هذه الطريقة بقدر المستطاع ولدى تطبيقها أن ينظر بمنح الأولوية قبل أى شئ آخر الى العجزة والمشوهين والاطفال والصناعيين الذين يحتاج الى خدماتهم مدة اشهر عدة فى العمل الذى أصبح القيام به ضروريا لسبب هذا السيل الجارف من المهاجرين .

ومن الضرورى أن يعلن أن لا فائدة ترجى بعد الحصول على شهادة الهجرة من التنقل من قطر الى آخر ومن الدخول الى فلسطين بصورة غير مشروعة .

ومما لا ريب فيه أن هذا العدد الوافر من المهاجرين سيكون عبئا ثقيلا على فلسطين . ولكننا على ثقة من أن السلطات المختصة ستحل ذلك على عاتقها وأنها ستحصل على معونة الوكالة اليهودية التامة في حمل هذا العبء .

وسيواجه المسئولون عن تنظيم هذه الهجرة والقائمون بها مشاكل عسيرة غير انه مما لا ريب فيه ان المنظمات الأوروبية العديدة الخاصة والعامة ولا سيما مؤسسة الانعاش والتعمير التابعة لمنظمة الأمم المتحدة ستبدد المعونة الممكنة ذلك لأن التعاون الاجتماعي ضروري جدا في كل شيء وفي جميع المراحل .

ونحن متأكدون بأن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية التي أبدت اهتماما كبيرا في هذا الأمر ستساهم بقوة وسخاء مع حكومة بريطانيا العظمى في العمل على تحقيقه وهناك طرق أخرى شتى يمكن تقديم المساعدة بها .

وعلى أولئك الذين يعارضون في السماح لهذا الشعب التعس بالدخول الى فلسطين أن يعرفوا بأننا أخذنا بعين الاعتبار جميع ما عرضه علينا من بيانات ووثائق ولنا كل الرجاء انهم سيعملون النظر في هذه القضية وانهم سيقدررون الاعتبارات التي أدت بنا الى هذه النتيجة حق قدرها وأنهم علاوة على ذلك كله اذا لم يكونوا مستعدين لم يد المساعدة ، فعلى الأقل يجب ألا يكونوا سببا في زيادة آلام ومصاعب هؤلاء المعذبين .

مبادئ الحكم

لا دولة عربية ولا دولة يهودية .

لأجل البت نهائيا في مطالب العرب واليهود بشأن الاستثناء بفلسطين نرى من الضروري التصريح عن المبادئ التالية :

١ - ان لا سيادة لليهود على العرب ولا للعرب على اليهود في فلسطين .

٢ - أن لا تكون فلسطين دولة يهودية ولا دولة عربية .

٣ - ان الشكل النهائي للحكم الذي ينشأ في فلسطين يجب أن يضمن - بضمانات دولية - حماية ورعاية المصالح المسيحية والاسلامية واليهودية على السواء في الاراضي المقدسة وهكذا يجب أن تصبح فلسطين في النهاية دولة ترعى وتحمي حقوق ومصالح المسلمين واليهود والمسيحيين على السواء وتمنح السكان بمجموعهم أكبر نصيب من الحكم الذاتي الذي يتفق وأحكام المبادئ الثلاثة الأساسية الأنفة الذكر .

التعليق

ان المصلحة العظيمة التي للعالم المسيحي في فلسطين قد أهملت اهمالا تاما او تنويعت أو تركت جانبا في جميع أدوار النزاع الدموى الطويل بين اليهود والعرب للسيطرة على تلك البلاد حيث يهتف كل فريق منهما بأعلى صوته قائلا :

ان هذه الأرض هي ملكنا .

باستثناء الاشارة القصيرة المقتضية الواردة في تقرير اللجنة الملكية « المدعو بعدئذ بتقرير بيل » والشهادات الصغيرة التي تلقيناها تحريرا وشفاها حول هذه النقطة .

ولذا ، فاننا نصرح بقوة بأن فلسطين أرض مقدسة في نظر المسيحي والمسلم واليهودي على السواء وبالنظر لكونها كذلك ، فهي ليست ولا يمكن أن تكون في يوم من الأيام أيضا يستطيع أى شعب أو أى دين أن يدعى ادعاء عادلا بأنها ملك له .

ونصرح بنفس القوة ان فلسطين بكونها أرضا مقدسة تختلف كل الاختلاف عن غيرها من البلدان الأخرى ولذا يجب أن تكرس للمبادئ والتعاليم التي تقتضيها الأخوة البشرية لا التي تستلزمها القومية الضيقة .

وعدا ذلك فبالنظر لتاريخ فلسطين الطويل ولا سيما خلال الثلاثين سنة الماضية لا يمكن اعتبارها أرضا عربية صرفة ولا أرضا يهودية صرفة .

لليهود صلة تاريخية بالبلاد والوطن القومي اليهودي وان كان يتضمن أقلية من السكان فقد غدا حقيقة واقعية بضمانة دولية وأصبح له الحق في الاستمرار والحماية والتطور باضطراد .

ومع ذلك فليست فلسطين أرضا يهودية صرفة ولا يمكن ان تكون كذلك في المستقبل فهي في مفترق طرق العالم العربي وسكانها العرب الذين استوطن أسلافهم هذه المنطقة منذ اقدم الأزمنة ينظرون بحق الى فلسطين كوطن لهم .

ولذلك ، ليس من العدل في شيء ولا بالامكان من الناحية العملية ان تصبح فلسطين دولة عربية تهيم فيها أكثرية عربية على مقدرات أقلية يهودية أو دولة يهودية تهيم فيها أكثرية اليهود على مقدرات أقلية عربية وفي كلتا الحالتين لن يكون لضمانات الأقلية القوة الكافية لحماية الجماعة التي تحت حكمها .

وقد أوضح أحد الفلسطينيين الموقف بالعبارات التالية :

« لقد كان الخوف يساور قلوبنا نحن معشر اليهود من ان تصبح هذه البلاد يوما ما دولة عربية وان تصبح نحن تحت حكم العرب . وقد كان هذا الخوف يبلغ فينا أحيانا درجة الرعب . والان بدأ هذا الشعور بالخوف نفسه يخالج أفئدة العرب وهو الخوف من ازدياد نفوذ اليهود وتقدمهم عليهم وحكمهم لهم . »

فينبغي اذن جعل فلسطين بلادا يمكن فيها التوفيق بين الأمانى الوطنية المشروعة لليهود والعرب كليهما معا دون ان يخشى أى فريق تسلط الفريق الآخر عليه . وفي رأينا أنه لا يمكن تحقيق هذه الغاية في ظل أى شكل من اشكال الدساتير التي يكون فيها للأكثرية العنصرية الرأى الحاسم ، ذلك لأن نضال الفريقين في سبيل الحصول على الغالبية العنصرية هو الذى يعكر جو العلاقات بين العرب واليهود ولضمان حكم ذاتي صحيح لكلتا الجماعتين العربية واليهودية لابد من جعل هذا النضال عديم الجدوى بحكم الدستور نفسه .

الانتداب بوصاية الامم المتحدة

لقد توصلنا الى النتيجة التالية وهى أن العداء بين العرب واليهود ولا سيما اصرار كل فريق منهما على السيطرة على الفريق الآخر عن طريق العنف اذا اقتضى الأمر يجعل في حكم المؤكد ان كل محاولة لتأسيس دولة مستقلة في فلسطين في الوقت الحاضر أو بعد فترة من الزمن تؤدي الى نزاع داخلي قد يهدد السلام العالمي . ولذا فأننا نوصي ريثما يتلاشى هذا العداء باستمرار الحكم في فلسطين على ما هو عليه تحت الانتداب الى أن يتم الاتفاق على تنفيذ وصاية الامم المتحدة عليها .

التعليق

نحن نعترف ان مهمة بريطانيا كدولة منتدبة على فلسطين لم تكن بالمهمة الهينة بالنظر الى القوات العظيمة العربية اليهودية - العاملة في خارج فلسطين . وقد صرحت لجنة بيل في سنة ١٩٣٧ بأن الانتداب غير قابل للتطبيق ، واستنادا الى ذلك أوضحت لجنة الانتدابات الدائمة في عصبة الامم ان نظام الانتداب يكاد يكون غير قابل للتطبيق (بعد ان صرحت لجنة بيل بمثل هذا التصريح) وبعد سنتين من هذا التاريخ أعلنت الحكومة البريطانية عن عزمها على اتخاذ الخطوات اللازمة لانهاء الانتداب بانشاء دولة فلسطينية مستقلة وذلك بعد ان وجدت أن حل المشكلة على أساس التقسيم الذي اقترحتة لجنة بيل غير قابل للتطبيق ايضا . ان توصياتنا هذه مؤسسة على ما نعتقد انه في هذه المرحلة اعدل حل ممكن للجميع وذلك بالنظر الى ما حصل في السابق وإلى جميع ما تم اجراؤه حتى الآن . ونحن نعترف بأن هذه التوصيات لا تتفق مع مطالب أى من الفريقين هذا فضلا عن خروجها على سياسة الدولة المنتدبة في الآونة الأخيرة . ونحن نعرف بأن الأخذ بهذه التوصيات يترتب عليه فترة وصاية طويلة الأمد ، الأمر الذي يتضمن عبئا ثقيلا جدا يصعب على أية حكومة الاضطلاع به وحدها . غير أنه بالإمكان تخفيف هذا العبء عن كاهل الوصي فيما قدر الأعضاء الآخرون في هيئة الأمم المتحدة الصعوبات حق قدرها وآزروا الوصي في القيام بأعباء مهمته .

المساواة بمستوى العيشة

التوصية الخامسة

اننا نوصي ونحن نتجه بأنظارنا الى شكل من الحكم الذاتي يتفق والمبادئ الثلاثة المبسوطة في التوصية الثالثة بلزوم قيام الدولة - سواء أكانت منتدبة أم وصية - باعطاء التصريح التالى - وهو ان تقدم العرب الاقتصادى والعلمى والسياسى في فلسطين يجب أن يكون مساويا لتقدم اليهود في هذا المضمار . كما ينبغي على الحكومة ان تقوم بالخطوات اللازمة التي تستهدف سد الثغرة القائمة الآن بين المستويين ورفع مستوى معيشة العرب . وبهذا يتسنى لكلا الشعبين تفهم مصالحهما المشتركة ومصيرهما المشترك في الارض التي يعود كلاهما اليها .

التعليق

ان دراستنا للأحوال فى فلسطين ساقتنا الى النتيجة التالية وهى أن أحد الأسباب الرئيسية للتصادم والنزاع هو التفاوت العظيم والفرق الشاسع بين مستوى معيشة العرب وبين مستوى معيشة اليهود حتى ان ظروف الحرب التى عادت على العرب بمبالغ مالية كبيرة لم تقرب شقة التباعد بينهما بصورة محسوسة ولا يمكن رفع مستوى معيشة العرب ليصل الى مستوى معيشة اليهود الا اذا اتبعت الدولة المنتدبة سياسة رسمت بعناية ودقة لتحقيق هذا الغرض . ولدى التشديد على ضرورة انتهاز سياسة كهذه يجدر بنا أن نشير بنوع خاص الى التفاوت فى الخدمات الاجتماعية - بما فيها المستشفيات الميسورة لليهود والعرب فى فلسطين .

اننا نعترف اعترافا تاما بأن الخدمات الاجتماعية اليهودية تمول الى حد بعيد من قبل الطائفة اليهودية فى فلسطين بمساعدة المنظمات اليهودية فى الخارج وتشدد على انه يجب ألا يعمل أى شيء بقصد خفض مستوى هذه الخدمات الاجتماعية الى مستوى الخدمات الاجتماعية عند العرب أو وقف التحسينات المسنمة التى تجرى فيها الآن .

اننا نقترح ان ينظر فيما اذا كان من المستحسن تشجيع العرب على تأليف جماعة عربية على غرار الجماعة اليهودية التى تهيمن الآن على الخدمات الاجتماعية اليهودية وتمولها الى حد بعيد ولابد للعرب من ان يعتمدوا أكثر من اليهود بمراحل على مساعدات الحكومة المالية . ولكن يجب على يهود فلسطين ان يسلموا بضرورة انفاق الجزء الأكبر من الضرائب التى تجبى منهم ومن العرب على العرب لتلافى البون الشاسع الموجود حاليا بين مستوى المعيشة لدى الشعبين .

سياسة الهجرة المستقبلية

ريثما تحال قضية فلسطين قريبا الى منظمة الامم المتحدة وينفذ فيها نظام الوصاية فاننا نوصى بوجود ادارة فلسطين من قبل الدولة المنتدبة بموجب أحكام نظام الانتداب الذى يصرح بشأن الهجرة . بأن ادارة فلسطين مكلفة بتسهيل الهجرة اليهودية فى أحوال ملائمة مع مراعاة عدم الاضرار بحقوق الطوائف الأخرى ومركزها .

التعليق

لقد اوصينا بقبول ١٠٠٠٠٠٠ مهاجر من ضحايا الاضطهاد النازى بالسرعة الممكنة ونتصدى الآن الى الموقف بعد دخول ذلك العدد . اننا لا نستطيع أن نتطلع الى المستقبل البعيد كما أنه لا يسعنا أن نضع مقياسا للهجرة السنوية .

والى ان تنفذ اتفاقية الوصاية فان من رأينا الصريح ان تدار فلسطين حسب نصوص نظام الانتداب الأنف ذكرها ولا نستطيع الذهاب الى أبعد من هذا الحد فى معرض الترسية

وقد يكون من المجازفة التكهن في هذا العالم المضطرب بما سيكون عليه الوضع الاقتصادي لأى بلاد بعد سنوات قليلة . ومن العسير بنوع خاص التنبؤ بمستقبل فلسطين الاقتصادي والسياسى بعد مضي سنوات . فنرجو والحالة هذه ان تضمحل وشيكاً الحُصومة والاضطراب السائدان حالياً وان يحل محلهما عهد سلم لم تعرفه الاراضى المقدسة منذ زمن بعيد . وان يتحقق اليهود والعرب معا قريباً بأن التعاون من مصلحتهما المشتركة بيد انه لا يستطيع أحد أن يتكهن كم من الوقت يحتاج هذا الأمر لكي يتم .

وتتوقف امكانية احتمال البلاد زيادة كبيرة فى السكان مع الاحتفاظ بمستوى معيشة ملائم على مستقبلها الاقتصادي . وهذا بدوره يتوقف الى درجة كبيرة على امكان أو عدم امكان تنفيذ المخطط الوارد ذكرها فى التوصية الثامنة واقتطاف ثمارها .

ذكرت لجنة بيل بأن هناك عوامل سياسية واقتصادية تتعلق بالهجرة يجب أخذها بعين الاعتبار . واوصت اللجنة المذكورة بادخال ١٢.٠٠٠ في السنة « كحد اساسى أعلى » أما نحن فلا يسعنا تحديد حد أعلى أو أدنى للهجرة السنوية في المستقبل اذ ان هناك عدة عوامل غير واضحة ما زالت قائمة .

على انفسنا نرغب فى بيان بعض العوامل التى نوافق على وجوب أخذها بعين الاعتبار لدى تعيين عدد المهاجرين من الذين ينبغي قبولهم فى أى فترة من الزمن . من البديهي ان من حق كل أمة مستقلة رعاية لمصالح أبنائها أن تعين عدد المهاجرين الواجب قبولهم فى اراضيها وعلى هذا القياس فان من حق حكومة فلسطين فيما نعتقد اسوة بالحكومات الأخرى أن تقرر بالنظر الى مصلحة جميع سكان فلسطين وغيرهم عدد المهاجرين الواجب ادخالهم فى أية فترة فى المستقبل .

ففى فلسطين يوجد الوطن القومى لليهود الذى أحدث نتيجة تصريح بلفور فقد يرى البعض أن ذلك التصريح كان خاطئاً وما كان يجب اعطاؤه . وقد يرى البعض الآخر انها فكرة عظيمة جداً وانه بالامكان تنفيذ أجراً وأهم برنامج عرفه التاريخ ومن العبث الجدل فى أى الرايىن أقرب الى الصواب . فالوطن القومى قائم فى فلسطين وجذوره عميقة فى تربتها ولا يمكن محوه من سجل الوجود بالجدل كما انه لا يمكن بآى وجه من الوجوه وقف والغاء اقدام المرتادين اليهود عن تنفيذ رغبتهم .

وحكومة فلسطين بصفة كونها مكلفة برعاية جميع السكان وتوفير الرفاه لهم لا يسعها أن تتجاهل مصالح هذا الجزء المهم من سكانها . ولا يسعها أيضاً أن تتجاهل ما تم تحقيقه فى غضون ربع القرن الأخير . ولا يمكن لأية حكومة فى فلسطين تؤدي واجبها نحو شعبها أن تعجز عن بذل قصاراها لا للمحافظة على الوطن القومى فحسب بل لتشجيع تطوره أيضاً تطوراً صحيحاً وكما يبدو لنا لابد لهذا التطور من أن يشمل الهجرة .

ويجب أن تكون مصلحة الشعب بمجموعه بما فيه اليهود والعرب وسواهم الهدف الأساسى فى فلسطين اننا نرفض الراى القائل بعدم جواز قبول هجرة يهودية الى فلسطين دون موافقة العرب ، الأمر الذى سيؤدى الى سيطرة العرب على اليهود . ونرفض كذلك طلب اليهود الملح بتقرير هجرة يهودية اجبارية باسرع ما يمكن بنية

ابجاد أكثرية يهودية ، ومن ثم تأسيس وإنشاء دولة يهودية في فلسطين • ان سعادة اليهود يجب ألا تكون خاضعة لسعادة العرب ولا سعادة هؤلاء خاضعة لسعادة أولئك • ان رفاء الفريقين والحالة الاقتصادية في فلسطين كمجموع ودرجة تنفيذ المشروعات للزيادة في تحسينها وتقديمها ، ان كل هذا يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار عند تقرير عدد المهاجرين الممكن قبولهم في أية فترة خاصة •

ان فلسطين أرض مقدسة للأديان الثلاثة ويجب ألا تصبح أرض أى واحد منها دون الآخرين • والهجرة لانماء الوطن القومي يجب ألا تصبح سياسة تحيز ضد المهاجرين الآخرين، وعليه فكل شخص يرغب في دخول فلسطين ويكون أهلا لذلك بموجب القوانين المرعية يجب ألا يرفض قبوله بداعي انه ليس يهوديا ، وكل تشريع يتعلق بالهجرة يجب أن يوضع ويطبق على هذا المبدأ دائما •

وفضلا عن ذلك ، فاننا مع اعترافنا بأن كل يهودى يدخل فلسطين وفقا لقوانينها يكتسب حق الإقامة فيها نشجب بشدة وجهة نظر بعض المحافل اليهودية في أن فلسطين قد منحت أو قد تنزل عنها بطريقة ما لتكون دولة لليهود العالم قاطبة وأن كل يهودى اينما وجد هو مواطن فلسطينى لمجرد كونه يهوديا وفى وسعه اذن دخول فلسطين كحق مكتسب من حقوقه دون الالتفات الى الشروط التى تفرضها الحكومة على المهاجرين وان ليس هناك هجرة يهودية غير مشروعة الى فلسطين

(اننا نصرح ونؤكد أن كل مهاجر يهودى يدخل فلسطين خلافا لقوانينها انما هو مهاجر غير شرعى) •

سياسة الأراضي

اننا نوصى بما يلى :

- ١ - إلغاء القوانين المتعلقة بانتقال ملكية الأراضى الصادرة فى سنة ١٩٤٠ ، واستبدالها بقوانين تستند الى سياسة حرة فى بيع الأراضى وإيجارها والانتفاع بها بقطع النظر عن الجنس أو الملة أو العقيدة مع حماية صغار الملاك والزراع والمستأجرين •
- ٢ - وعدا ذلك اتخاذ التدابير اللازمة لابطال وضم الأحكام المتعلقة بنقل الملكية والإيجارات والاتفاقيات المتعلقة بالأراضى التى تنص على جواز استخدام افراد عنصر أو طائفة أو دين واحد دون غيرهم فى تلك الأراضى وحواليها أو فيما له صلة بها •
- ٣ - وجوب ممارسة الحكومة رقابة دقيقة على الأماكن والمواقع المقدسة كبحر الجليل (بحيرة طبرية) وما جاورها مما يضمن عدم انتهاك حرمتها واستعمالها فى أوجه لا يرتاح اليها ضمير أهل الدين وان تسن فوراً القوانين اللازمة لتحقيق هذا الغرض •

التعليق

كانت قوانين انتقال ملكية الأراضي الصادرة في سنة ١٩٤٠ تستهدف حماية المستأجر العربي والمالك الصغير بمنع بيع الأرض الا للعربي الفلسطيني في احدى المناطق وتقييد هذه البيوع في منطقة أخرى والسماح ببيعها بصورة أخرى حرة في منطقة ثالثة مما أدى الى التحيز ضد اليهود . وهكذا نجد أن هذه القوانين ترمي الى فصل العرب عن اليهود وابقائهم منعزلين بعضهم عن بعض . وفي المناطق التي منعت فيها البيوع أو قيدت فقد حيل بين العربي وبين ما يفريه على بيع أرضه التي غالبا ما تتوقف عليها معيشته ومعيشة افراد أسرته نظير مبلغ لا يتناسب مطلقا وقيمتها الحقيقية . ومع أن تلك القوانين وضعت بغية المحافظة على مستوى معيشة الزراع العرب الراهن وتلافى خلق مجموعة كبيرة من السكان العرب الذين لا أرض لهم فانها لا تقي العربي المقيم في المنطقة الحرة ذلك لانه بإمكانه بيع أرضه بسعر خيالي والانتقال الى احدى المنطقتين الأخرين وبذلك يزيد في ازدحامها وكذلك العربي الذي يقيم على قيد مسافة قصيرة من حدود المنطقة الحرة أو عبرها مباشرة لا يستطيع الحصول على مبلغ يقرب مما يحصل عليه في المنطقة الحرة ثمنا لأرض مساوية لأرضه في جودتها .

اننا نعارض أى تشريع أو أية قيود يظهر فيها تحيز ضد اليهود أو العرب . ونعترف بالحاجة الى حماية المالك والمستأجر العربي الصغير واتخاذ ما يلزم من التدابير لتلافى نشوء مجموعة كبيرة من السكان العرب الذين لا أرض لهم وأيضاً لرفع مستوى معيشة العرب . وقد اعترفت لجنة بيل بهذه الضرورة في تقريرها (الفقرة ١٠ من الفصل التاسع) الذى ايد المبدأين التاليين الموجودين في تقارير سابقة وهما :

١ - ان اراضى فلسطين مالم يطرأ تغيير ملحوظ في أساليب الزراعة المتبعة فيها فانها لا تقوى على احتمال زيادة كبيرة فى السكان .

٢ - ان اراضى المناطق الجبلية مزدحمة بسكانها منذ الآن .

ولا يزال هذان المبدأان صحيحين ان لم يكونا أصبحا أكثر صحة اليوم .

اننا لا نعتقد بعدم امكان ضمان الحماية الضرورية للعرب الا عن طريق حصر اليهود فى أجزاء خاصة من فلسطين . ان هذه السياسة التى اقترحتها لجنة بيل تتفق مع الحل الذى تقدمت به هى ونعنى به التقسيم . ولكنها لا تتفق مع الحل الذى عرضناه نحن .

ان عقود الإيجار التى يجريها « الصندوق الوطنى اليهودى » تتضمن نصاً ماله الا يستخدم المستأجر عمالاً غير يهود فى الأرض المستأجرة أو حولها أو فيما له صلة بها ونصاً آخر بأن كل عقد إيجار فرعى يجب أن يتضمن شروطاً مماثلة .

إننا نعارض هذا التحيز كما ذكرنا آنفا ، ونعتقد أن أحد الأسباب التي لأجلها وضعت مثل هذه الأحكام إنما هو ضمان استخدام المهاجرين اليهود في الأراضي ولكننا لا نرى أن هذا الغرض يبرر الاحتفاظ بتلك النصوص والأحكام التي تعرقل التأزر والتفاهم بين العربي واليهودي .

إن الأراضي التي يملكها « الصندوق الوطني اليهودي » أو التي يحولها المجلس الإسلامي الأعلى إلى وقف تصبح غير قابلة للانتقال . وقد أعربت لجنة بيل عن رأيها (في الفقرة ٨٠ من الفصل التاسع من تقريرها) بأن من المستحسن أن تترث الحكومة في بيع الأراضي الأميرية لمثل هاتين الهيئتين . فالوضع والحالة هذه يتطلب المراقبة ذلك لأنه ليس من مصلحة سكان فلسطين أن يصبح قسم كبير من أراضي بلادهم غير قابل للانتقال سواء أكان المالك هذه المؤسسة أو تلك .

إنه لمن مصلحة اليهود والعرب معا في بلاد صغيرة كثيفة السكان كفلسطين التي يزداد سكانها بسرعة أن تستثمر جميع الأراضي وتستعمل على أكمل وجه ممكن كما أنه يجب العمل على تسوية حقوق الأراضي بالسرعة المستطاعة وتسهيل استثمار أراضي الدولة الصالحة للاستعمال والتي لا تطلب لأغراض عامة .

وتضم أراضي فلسطين المقدسة ضمن حدودها وفي جميع أنحاء أماكن مقدسة في نظر أتباع الديانات العظمى الثلاثة ولذا فإن وجود الديو برقصه وموسيقاه على ضفة بحر الجليل (بحيرة طبريا) لما يجرح احساس الكثيرين من المسيحيين . وقد علمنا بوجود مشاريع أخرى أن تمت فلن تقل عن مشروع الديو سوء مقبة .

ولذلك فقد رأينا من الصواب أن نشدد في توصيتنا بلزوم ممارسة رقابة شديدة ودقيقة وتعزيز القوانين المعمول بها إذا اقتضى الأمر .

التطور الاقتصادي

التوصية الثامنة

لقد عرضت علينا تصاميم مختلفة لتطور فلسطين الزراعي والصناعي على نطاق واسع . وهذه التصاميم إذا ما نفذت بنجاح تزيد في قابلية البلاد على استيعاب واعاشة عدد أكبر من السكان وترفع مستوى معيشة اليهود والعرب على السواء .

ولسنا في وضع يؤهلنا لتقدير مدى صحة هذه التصاميم الخاصة وإنما لايسعنا إلا أن نؤكد أنها مهما كانت عملية من الوجهة الفنية فستنتهي بالاخفاق ما لم يكن ثمة سلم مستتب في فلسطين وفضلا عن ذلك فإن نجاحها التام يستلزم مؤازرة الدول العربية المجاورة لها لأنها ليست مشاريع فلسطينية صرفة . ولهذا فاننا نوصي بأن

تدقق هذه المشاريع كلها تدقيقا كاملا وتبحث وتنفذ منذ البداية وباستمرار التشاور التام والتآزر ليس مع الوكالة اليهودية فحسب بل أيضا مع حكومات الدول العربية المجاورة التي يعنىها الأمر مباشرة .

التعليق

لقد أتيج للاقتصاد اليهودى فى مرحلته الانشائية مزية وقدرة رهوس الأموال التى قدمت وفق شروط جعلت الربح المادى فى درجة ثانوية . أما العرب فلم تتج لهم مثل هذه المزية . أما نحن مبدئيا فلا نعتقد بأن من الحكمة فى شئ أو من المناسب أن تضطلع أية مؤسسة خصوصية بمشاريع كمشروع وادى الأردن مثلا اذ ارتقى أنها سليمة من الوجهة الفنية حتى ولو كانت تلك المؤسسة مستعدة لتقديم الضمانات بالمنافع التى سيجنيها العرب وبأن لهم أن يشتركوا فى ادارتها على نحو ما اقترحتة الوكالة اليهودية .

ان مثل هذه المشاريع بالنظر لجسامتها وما تنطوى عليه من آثار بعيدة المدى يجب ان ينظر اليها كمشاريع عامة تقع ضمن نطاق اعمال الحكومة فلا تنفذ الا على اساس كونها نافعة لجميع طبقات السكان . غير أن الاضطلاع بأى مشروع نافع يجب الا يتأخر بسبب عقبات مالية محضة يمكن التغلب عليها بمساعدة مؤسسات شبه خيرية . ولا نرى أنه يتعذر الوصول الى حل وسط يجمع بين التمويل اليهودى والمسئولية والمراقبة الحكوميتين .

اننا نرحب بما أعدته حكومة فلسطين نفسها من برامج للتعمير فى فترة ما بعد الحرب . وحيدا لو تيسر وجود الوسائل للقيام بمشاريع أوسع مدى وأضحخ مقياسا . ولكننا نعترف بأنه من الخير جدا ايجاد الأموال اللازمة سواء عن طريق الموارد العامة أو القروض حتى يستتب الهدوء السياسى .

ونقترح فى الوقت نفسه أن تحصل الحكومة على الصلاحيات التى تمارسها فى الوقت الحاضر بشأن القيام بتحريرات واسعة وكاملة عن مدى الموارد الحالية المتيسرة فى البلاد والسيطرة على استعمال المياه التى تحت الأرض وتقرير الحقوق المتعلقة بالمياه التى فوق الأرض .

اننا نشك فى امكانية توسيع مدى الناحية الاقتصادية فى فلسطين توسيعا كاملا بالنظر الى مرافقها الطبيعية المحدودة دون اجراء تبادل فى البضائع والخدمات مع الأقطار المجاورة تبادلا حرا كاملا . والواقع أن مؤازرة تلك الأقطار بصورة فعالة فى بعض النواحي كالمشاريع التى تتضمن تجهيزات مياه لا يمكن الاستغناء عنها لضمان التطور الكامل المبني على أسس اقتصادية .

التعليم

التوصية التاسعة

تعزیزا للتفاهم بین الشعبین وسعیا وراء تحسين مستوى معیشة العرب بصورة عامة فاننا نوصی باصلاح نظام التعليم لليهود والعرب كليهما على أن يشمل هذا الاصلاح ادخال التعليم الاجبارى خلال فترة معقولة من الوقت .

التعليق

لقد اشارت لجنة بيل فى الفصل السادس عشر من تقريرها الى مساوىء نظام التعليم المعمول به فى فلسطين والى التفاوت الكبير بين المبالغ التى تنفق على تعليم العرب واليهود . وقد أكد التقرير المذكور أيضا أن نظام التعليم فى فلسطين لدى اليهود والعرب معا قائم على أسس قومية واسترعى الانتباه بصورة خاصة الى الدعايات القومية المنتشرة فى المدارس العربية .

لقد تبين لنا من التحريات التى قمنا بها أن المدارس اليهودية أيضا - وهى تحت اشراف الطائفة اليهودية وتدار بأموالها - قد أصبحت مشبعة بروح قومية ملتزمة وغذت وسائل فعالة بالغة الأثر لبث الروح القومية العبرية الاعتدائية . ولذا فاننا نوصى بشدة بوجود سيطرة الحكومة التامة على نظام التعليم اليهودى والعربى للقضاء على هذا التشبث المشبع بروح العنصرية ومسح التعليم لأغراض الدعاية . كما أن من واجب الحكومة العمل على جعل التعليم أداة للتفاهم بين الشعبين وذلك بالاشراف على الكتب المدرسية ومناهج التعليم وتفتيش المدارس اشرافا دقيقا .

ولعل من المستحسن فيما نعتقد أن تتولى جزءا كبيرا من مسئولية التعليم العربى طائفة عربية على غرار الطائفة اليهودية التى سبق تأسيسها فى فلسطين ولكن اذا استهدفت الطائفتان اليهودية والعربية التعليم الاجبارى فلا بد والحالة هذه من تخصيص نسبة اعظم بمراحل مما خصص حتى الآن من ميزانية فلسطين السنوية للتعليم . وسوف تنفق أكثر هذه الاعتمادات على تعليم العرب . ولا يمكن تحقيق هذا الهدف الا اذا خفضت بصورة محسوسة النسبة المخصصة الآن للأمن العام من الميزانية العامة .

ونشدد بنوع خاص على ضرورة زيادة التسهيلات المهيأة للعرب فى الوقت الحاضر للتعليم المهنى والثانوى والجامعى بصورة عاجلة . ان التفاوت فى مستوى معیشة الشعبين الذى سبق لنا أن استرعيانا اليه الانتباه يعزى الى حد كبير الى كون عدد أفراد الطبقة المهنية والوسطى اليهودية يزد كثیرا عما هو عليه لدى العرب . ولا يمكن ازالة هذا الفرق الا بزيادة التسهيلات المتيسرة للعرب للتعليم العالى زيادة كبيرة جدا .

الحاجة الى استتباب السلم فى فلسطين

التوصية العاشرة

اننا نوصى فى حالة العمل بما ورد فى هذا التقرير بأن يوضح لكل من العرب واليهود معا بصورة لا تقبل الشك بأن كل محاولة من أى فريق ترمى عن طريق التهديد باستعمال العنف أو عن طريق تنظيم جيوش غير قانونية واستخدامها للحيلولة دون تنفيذه سوف تقع بحزم .

واضافة الى ذلك من رأينا أن تستأنف الوكالة اليهودية فى الحال التعاون الفعال مع السلطة المنتدبة لقطع دابر الارهاب والهجرة غير المشروعة ولصيانة الامن والنظام فى جميع أنحاء فلسطين . لأن ذلك ضرورى لصلحة الجميع بما فيهم المهاجرين الجدد .

ملاحظات وتعليقات

مجلس جامعة الدول العربية على توصية اللجنة الانجليزية
الأمريكية وقد أقرها المجلس بتاريخ ١٢ يونيه سنة ١٩٤٦

- ١ - لقد اتضح بعد تعيين أعضاء اللجنة تحيز عدد منهم للجانب الصهيوني ، فإن بعضهم كان من غلاة دعاة الصهيونية فعلا قبل تعيينهم في اللجنة .
- ٢ - لقد اتضح أن اللجنة جاءت (أو على الأقل بعض أعضائها) لاقرار سياسة مرسومة سلفا مثل اقرارها هجرة مائة ألف هذه السنة بدون زيادة أو نقصان وهو الرقم الذى كان قد اقترحه المستر ترومان رئيس الولايات المتحدة الأمريكية وقد ثبت هذا بصورة خاصة في عدم وجود ارتباط منطقي بين اللجنة وحقائق ما أوصت به .
- ٣ - لقد اتضح أن اللجنة بسبب دراستها السريعة لم تنفذ الى بعض النقاط الأساسية في الموقف الراهن في فلسطين ولم تعره الاهتمام الكافى كما لم تعر نشوء القومية العربية وحققها في الحياة والازدهار الاهتمام الكافى ، كما أنها لم تعر الجامعة العربية وحققها في تنظيم العلاقات والمصالح الإقليمية العناية اللازمة والا فذيف توصى لفلسطين بهذه التوصيات وهى تعلم حق العلم أنها تتنافى ومصلحة كل دولة من دول الجامعة العربية .
- ٤ - لقد اتضح أن اللجنة لم تكن عملية في توصياتها بل انجرفت بتيارات عاطفية قبل أن تدرس المشاكل الاقتصادية والعسكرية والإدارية التى تنجم عن توصياتها فقد بنت توصياتها على مشاريع اقتصادية تستند على أسس من التعاون بين العرب والصهيونيين لا يمكن أن تتحقق كما أنها أوصت بالهجرة قبل أن تحقق إمكان تنفيذ ذلك أو أثره على حياة العرب وحقوقهم الطبيعية الشرعية .
- ٥ - لقد ثبت أن اللجنة تناقض نفسها بنفسها في مواضيع عدة ولا سيما في المبادئ والاسس والا فكيف تدعى اللجنة تمسكها بالمبادئ الديمقراطية الحديثة وبمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وهى فى الوقت نفسه تريد فرض سياسة معينة بالقوة على شعب له حقه فى أن يتمتع فى هذا العصر الذى اندحرت فيه النازية والفاشية فى أن يعيش عيشة ديمقراطية وأن يقرر مصيره السياسى بذاته .

تعليقات على التوصيات

التوصية الاولى :

من دواعي الدهشة والاستغراب أن يأتي مطلع التوصية الاولى من أنه لا يجرى اسداء أى معونة جهورية فى بلد غير فلسطين لاجاد موطن لليهود الراغبين فى مغادرة أوروبا بناء على ما وصلت اليه اللجنة من معلومات ذلك لأنه يوجد فى مختلف بلدان العالم وخاصة الامبراطورية البريطانية وفى الولايات المتحدة مساحات شاسعة ووسائل وافرة لايواء أى يهودى يرغب فى ترك مقره الحاضر ، فرفض هذه البلدان تيسير ايواء هؤلاء اليهود والقيام بما تسميه واجبا انسانيا وتظاهرها بالاهتمام به مع استطاعتها عمل ذلك ليس معناه سوى تضحية فلسطين على مذبح الشهوة الصهيونية السياسية .

وهو مناقضة للحق والانصاف ولما تتظاهر به الدولتان من عطف على ضحايا النازية والفاشية .

التوصية الثانية :

ومن غريب تناقضات اللجنة أنها بينما تقترح منح ١٠٠ ألف شهادة هجرة لليهود تعترف بصراحة أنه سيكون عبئا ثقيلا على فلسطين . وتعترف أن كثافة السكان فيها على نسبة عالية جدا حيث بلغت فى الميل الواحد ٣٣٦ باستثناء صحراء بئر السبع المجربة وحيث أثبت رأى الخبراء بأن هذه النسبة سترتفع بعد أربع عشرة سنة بدون هجرة يهودية الى نحو (٤٥٠) للميل الواحد وإذا لوحظ أن القسم الاعظم من اراضى فلسطين جبلية وصحراوية وأنها فقيرة فى صناعاتها ومواردها الابتدائية يبدو استحالة تحمل فلسطين لآى هجرة يهودية جديدة .

التوصية الثالثة :

ان توصية اللجنة باصدار تصريح بالا تكون فلسطين دولة يهودية ولا عربية ولا يسود العرب اليهود ولا اليهود العرب فيها وأن يعطل أى نظام دستورى يعطى الأغلبية المطلقة سلطة الحكم ، وأن قولها ان فلسطين ليست ولا يمكن أن تكون فى يوم ما أرضا يستطيع أى شعب أن يدعى بأنها ملك له مستنكر كل الاستنكار لأن فيه تسوية ظالمة فى المركز والحق بين العرب الذين تعترف اللجنة ان حقهم فى فلسطين مستند الى حق الاستقرار الممتد الى أكثر من ألف سنة والذي ما يزال حقيقة واقعة وبين اليهود الذين كل ما يستندون اليه صلة تاريخية واهية انقطعت عمليا منذ ألفى سنة وكذلك فان هذه التواصى والاقتوال متناقضة مع كل ما تعارف عليه البشر وقامت

عليه حقوق الدول ودساتيرها والتحيز فيها ضد العرب ظاهر ظهورا واضحا لأنه يرمي الى حرمان عرب فلسطين أصحاب البلاد الشرعيين من حق طبيعي لهم قد ناله اخوانهم في البلاد العربية الاخرى .

التوصية الرابعة :

ان توصي اللجنة باستمرار الحكم في فلسطين على ما هو عليه ريشا يتلاشى العداء بين العرب واليهود هو هدم للأسس التي قام عليها نظام الانتداب فاليهود مسوقون بفكرة الحصول على أكثرية ودولة يهودية واستمرار الهجرة حسب توصية اللجنة لن يخفف من غلوائهم والعرب مسوقون بفكرة الدفاع عن الذات والكيان لن يستسلموا لتحقيق خيال اليهود الباغي .

التوصية الخامسة :

ان مستوى العرب في فلسطين في مقدمة مستوى العرب في مصر وسوريا ولبنان معيشيا وثقافيا واقتصاديا وصناعيا وزراعيا وفي كل من هذه البلاد طوائف يهودية لها مستوى عال من العيش ومع ذلك لم يقع احتكاك بينها وبين مواطنيها العرب بسبب الفروق في مستوى المعيشة وانما أساس الخلاف هو سوق جماعات يهودية مختلفة الثقافة والأصول في بلد عربي بقوة الحديد والنار . هذا الى ان نظام الانتداب كان سببا رئيسيا لما يرى من ثغرات في مستوى العرب بالنسبة لليهود الغربيين الطارئين لأن الدولة المنتدبة لا تخصص من ميزانية البلاد الا جزءا ضئيلا جدا لا يتجاوز ٥٪ للتعليم ومثله للصحة وأقل منه جدا للخدمات الاجتماعية بينما تنفق نحو ٣٠٪ من الميزانية للأمن العام وحده وتنفق مثل ذلك على جيش الموظفين الاجانب والتراجمة والتشكيلات الاخرى .

التوصية السادسة :

ان اللجنة في اقتراحها باستمرار واجب الادارة المنتدبة في تسهيل هجرة اليهود وفقا لقواعد الانتداب التي تنص على مراعاة حقوق باقي السكان وعدم الاضرار بهم قد تجاهلت أن هذا الشرط لا يمكن تحقيقه في حالة دوام الهجرة لان أضرارا قد وقعت فعلا بتحول مركز العرب من نسبة ٨٧٪ سنة ١٩٢٢ الى نسبة ٦٩٪ سنة ١٩٤٤ على ما جاء في تقريرها فضلا عن تبديل النسبة بعد هذه السنة بالهجرة اليهودية المستمرة حيث صار من المحتمل أن تكون قد نزلت الى ٦٥٪ وقد تجاهلت أيضا أن الحكومة البريطانية حينما قررت وقف الهجرة اليهودية في كتابها الابيض سنة ١٩٣٩ انما كانت مسوقة بقناعة قطعية مستندة الى دراسات عديدة بأن الهجرة اليهودية قد أضرت بمركز وحقوق العرب .

التوصية السابعة :

ان اللجنة فى اقتراحها الغاء قانون الاراضى ١٩٤٠ وتبديله بقوانين قائمة على الحرية فى بيع وايجار واستثمار الارض دون الالتفات الى الجنس والطائفة والعقيدة مع توصيتها بحماية صغار الفلاحين قد تجاهلت بأن ما قامت به الحكومة البريطانية من محاولات عديدة لحماية هذه الطبقة باتت كلها بالاخفاق ، وأنها حينما قررت وضع القيود التى وضعتها فى سنة ١٩٤٠ على عدم كفايتها كانت مسوقة بقناعة قطعية مستندة الى دراسات عديدة بأن الخطر قد أهدق بالعرب فى حاضرهم على مستقبلهم من جراء استمرار اباحة انتقال الاراضى العربية الى اليهود وأن من واجبها أن توقف الخطر عند الحد الذى وصلت اليه .

ومن المؤسف أن تكون اللجنة فى توصيتها هذه أيضا قد انحازت الى اليهود ضد العرب حيث أجابت مطالب أولئك وأهملت مطالب هؤلاء .

التوصية الثامنة :

أشارت اللجنة الى مشاريع لرفع مستوى العرب واليهود يستلزم نجاحها تعاون الدول العربية المجاورة متجاهلة أنه لا يمكن لأى حكومة عربية أن ترحب بالتعاون فى أى مشروع قد يؤدى الى توسع يهودى لأن هذا مما يهدد كيان العرب وحقوقهم فى بلادهم ومما لا ريب فيه أن أية معاونة تطلب من الحكومات العربية فى مشاريع اقتصادية وزراعية فلسطينية لا يمكن أن تلبى مالم يضمن سلفا بقاء الصبغة العربية لفلسطين .

التوصية التاسعة :

ان توصية اللجنة بتعديل نظام التعليم وادخال التعليم الاجبارى فى محلها غير أنه مادام الانتداب واسبس السياسة الحالية قائمة فى فلسطين فانه لا يرجى تخصيص مبالغ كافية للتعليم ومما لا ريب فيه ان استقلال فلسطين ضرورة لا مناص منها من هذه الناحية كما هى كذلك من النواحي الاخرى .

التوصية العاشرة :

من المؤسف أن يذكر بمناسبة التوصية العاشرة أن الحكومة البريطانية بينما عاملت العرب حينما قاموا يدافعون عن كيانهم وحقوقهم المشروعة بمنتهى القسوة تقتيلا وشنقا وجبسا واعتقالا ومصادرة وغرامة ، قابلت ولا تزال تقابل اعتداءات اليهود التى لا يمكن المقارنة بينها وبين ما صدر من العرب من كل ناحية فقد عاملت

اليهود بكل هودة وتساهل الأمر الذى كان سببا فى استمرار هذا العدوان واذاق كثير من أرواح الانكليز والعرب وتدمير ممتلكات الحكومة بينما نزعت ما بأيدي العرب من سلاح . ومع أن هؤلاء الآن لا يملكون أى تنظيمات عسكرية فانه ثابت وجود جيوش يهودية منظمة مملوءة اليد بالأسلحة المتنوعة والوسائل الفنية وتقوم فعلا بأعمال عدوانية على نطاق واسع ولم تحاول الحكومة جديا تجريدها من السلاح ، وبينما أقدمت الحكومة البريطانية على حل اللجنة العربية العليا واعتقال أعضائها ونفيهم فى الماضى ودون أن يثبت لهم أى صلة بالاضطرابات لا تقدم الآن على أى عمل مماثل مع الوكالة اليهودية التى تتحدى الحكومة وترفض أن تتعاون معها على التهدئة والتى لا شك فى تأمرها مع الارهابيين فمحاولة اللجنة المساواة فى ذلك بين العرب واليهود مغالطة ظاهرة .

(١٩٧)

صورة المذكرة التي بعثت بها الحكومات العربية

بناء على قرار مجلس جامعة الدول العربية بتاريخ ١٢ يونية

١٩٤٦ في دورته المنعقدة في بلودان الى الحكومتين

الانجليزية والامريكية

تهدى .. تحياتها الى .. وتبدي بالاشارة الى .. لقد قامت الحكومة .. بالاشتراك مع دول الجامعة العربية بدرس تقرير اللجنة الانجليزية الامريكية للتحقيق في قضية يهود أوروبا وفلسطين وهي اذ تتشرف فترقب بهذا ملاحظاتها على تقرير اللجنة وتوصياتها تبدي النقاط التالية :

١ - ان الحكومة .. لم تر مبررا لتشكيل لجنة انجليزية أمريكية لدرس قضية فلسطين ولاسيما أن قضية هذا البلد قد درست درسا واقيا من قبل لجان عديدة تكاد تجمع تقاريرها على أن عرب فلسطين محقون في مخاوفهم من الخطر الصهيوني الداهم . ويقضى الحق أن يكون تقرير مصير فلسطين بيد سكانها الشرعيين دون غيرهم .

٢ - ان الحكومة .. لم تعترف بشرعية لجنة التحقيق بالوضع الذي تشكلت به دون موافقة الامم المتحدة ودون أن تمثل فيها الدول العربية ذات المصلحة المباشرة ولذلك فان هذه الدول ترفض جميع ما انطوى عليه تقرير اللجنة مما هو مجحف بحقوق العرب الطبيعية في بلادهم .

٣ - ان الحكومة .. تعتبر الحكومة البريطانية بوصفها واقعا الدولة المنتدبة على فلسطين هي المسئولة فعلا عما يقع من اهدار لحقوق عرب فلسطين السياسية والمدنية . وانه ليس ثمة مسوغ قانوني يبيح لحكومة الولايات المتحدة الامريكية أن تتدخل للتأثير على الوضع القائم في فلسطين مالم تطرح قضية فلسطين على هيئة الامم المتحدة التي هي عضو فيها والحكومة .. تعتبر الأخذ بتوصيات هذه اللجنة تحديا صريحا لحقوق العرب السياسية والمدنية في بلادهم .

٤ - ان عمل اللجنة ومقرراتها مما يساعدان على تغذية الفروق العنصرية واستمرارها خلافا للمبادئ الديمقراطية ولبادئ ميثاق الامم المتحدة . وقد يؤدي هذا التفريق الى حالة لم تكن موجودة في البلاد العربية ألا وهي التفريق بين اليهود واخوانهم الآخرين الذين لهم في بلادنا ما للعرب من الحقوق وعليهم ما عليهم من الواجبات .

٥ - ان الحكومة ٠٠ مع علمها بأن الانتداب على فلسطين هو باطل من أساسه فان تصريح بلفور الذى تضمنه صك الانتداب وما نجم عنه من حرمان لعرب فلسطين من التمتع بحقوقهم السياسية والمدنية جاء مناقضا للفقرة ٤ من المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم .

أما تقرير لجنة التحقيق الانجليزية الامريكية فانه يرمى الى انكار حق عرب فلسطين فى الاستقلال ذلك الحق المنصوص عليه فى الفقرة المشار اليها والتي اعتبرت فى مؤتمر سان فرانسيسكو من الوثائق الدولية الواجبة الرعاية بموجب المادة (٨٠) من ميثاق الأمم المتحدة .

٦ - ان الحكومة البريطانية المسئولة عن تصريح بلفور وعن تفسير معنى الوطن القومى قد فسرت فى مناسبات مختلفة آخرها الكتاب الأبيض لسنة ١٩٣٩ معنى الوطن القومى وتحديد مداه وهى بذاتها قد توصلت الى ان الوطن القومى اليهودى قد أنجز انشاؤه فعلا على الرغم من سبق احتجاج العرب عليه ومقاومتهم له وأن الحكومة ٠٠ تعتبر كل تراجع من بريطانيا عن عهدها فى الكتاب الأبيض أو غيره مما ارتبط شرفها به تحديدا جديدا لحقوق العرب الطبيعية المشروعة فى بلادهم .

٧ - ان الحكومة تعتبر الأخذ بتوصيات لجنة التحقيق عملا غير ودى موجها اليها يقصد به القضاء على كيان الشعب العربى الفلسطينى ويعرض البلاد الى مشاكل لا حد لنتائجها .

٨ - ان ما ينشعب من قلق فى فلسطين وفى الشرق العربى وما ينجم عن ذلك من اخلال بالسلم والأمن تقع مسئوليته على من يؤيد تقرير اللجنة ويعمل على تنفيذه .

٩ - ان الحكومة ٠٠ الحريصة على دوام الصداقة والعلاقات الطيبة بين بريطانيا والدول العربية تنصح بعدم الإخذ بما ورد فى التقرير وأن تقف الحكومة البريطانية عند حد السياسة المرسومة فى الكتاب الأبيض ريثما تقام حكومة وطنية مستقلة فى فلسطين ولابد لذلك من إيقاف الهجرة اليهودية فورا إيقافا تاما وأقصاء كل المهاجرين الذين دخلوا البلاد عنوة ومن دون مسوغ قانونى والى أن يتم ذلك فلا يجوز أن يتمتعوا بالحقوق السياسية التى للرعايا الفلسطينين ولا شك فى أن بريطانيا العظمى الحريصة على دوام السلم والاستقرار فى هذا القسم من العالم تقدر حسن التقدير أن رسم أية خطة واتخاذ أى إجراء لا يضمن حقوق عرب فلسطين الطبيعية المشروعة فى بلادهم لا يمكن الا أن تؤدى الى اضطرابات تعكر صفو السلم والعلاقات الطيبة بينها وبين البلاد العربية الأمر الذى يجب أن نعمل على اجتنابه جميعا .

ومرفق بهذا رد الحكومة ٠٠ على التوصيات العشر للجنة التحقيق وفى انتظار ٠٠ تنتهز هذه الفرصة لتعرب عن فائق احترامها .

(١٩٨)

قرار الجامعة العربية

١٩٤٦/٦/١٢

١ - بالنظر لما أعلنته الحكومة البريطانية وما ظهر من تقرير لجنة التحقيق ان الصهيونية قد شكلت جيوشا مسلحة في فلسطين وان بريطانيا العظمى لم تستطع الى الآن أن تحل هذه الجيوش وتنزع سلاحها فاللجنة ترى ان هذا من شأنه أن يؤدي الى اضطراب الشعوب العربية للدفاع عن نفسها ومقاومة القوة بالقوة ولا تستطيع حكومات الجامعة العربية ان تمنع هذه الشعوب عن أن تأخذ عديها للدفاع الشرعى عن نفسها وهى لهذا ترى أن تلتفت الجامعة نظر الحكومة البريطانية الى خطورة هذا الموقف .

٢ - بالنظر لما جاء في تقرير اللجنة الانجليزية الامريكية المشتركة من توصيات باتخاذ تدابير ترمى الى تسهيل بيع اراضى العرب الى الصهيونيين في فلسطين ولتسهيل ادخال مهاجرين صهيونيين الى فلسطين وبما ان العرب يعتبرون الأمرين سبيلا للقضاء على كيانهم في عقر دارهم فاللجنة ترى ان يوصى مجلس جامعة الدول العربية بوضع تشريع فى كل دولة من دول الجامعة العربية يعتبر بموجبه بيع العقار فى فلسطين للصهيونيين وتهريب اليهود اليها أو المساعدة عليها بطريق السمسرة أو غيرها جرما جنائيا .

(١٩٩)

المذكرة التي أرسلتها الأمانة العامة

لجامعة الدول العربية

الى الحكومة الأمريكية عملاً بقرار مجلس جامعة الدول العربية
بتاريخ ١٢ يونيو سنة ١٩٤٦

تشرفت باستلام مذكرتك المؤرخة ٢٠ مايو سنة ١٩٤٦ وعرضتها على مجلس جامعة الدول العربية المتعقد بتاريخ ٨ يونية سنة ١٩٤٦ فى بلودان بسوريا وقد سر مجلس جامعة الدول العربية أن حكومة الولايات المتحدة قد أبدت فى مذكرتها أن التوصيات التى تقدمت بها اللجنة الانجليزية الأمريكية هى ذات صفة استشارية غير مازمة ولقد سبق لجامعة الدول العربية أن بينت عند تشكيل هذه اللجنة أنها لا تعترف بقانونيتها ولا اختصاصها وكان لديها من المعلومات بعد تشكيلها ما يجعلها تشك فى حيدة بعض من أعضائها . ورغم ذلك ومجاهلة لحكومة الولايات المتحدة ورغبة فى تمكينها من الاطلاع على رأى العرب ملوك ورؤساء وحكومات وشعوب ، قررت عدم مقاطعتها فتقدمت الى هذه اللجنة بشتى البيانات والمعلومات وجل مقصدها هو ظهور الحقيقة كاملة لحكومة الولايات المتحدة وشعبها فتأدية لتصادم بين حقوق العرب ومصالحهم وسياسة دولة صديقة يعقد عليها العرب أكبر الآمال وخشية أن تتأثر هذه السياسة بدعاوى فئة صاخبة من اليهود فى الولايات المتحدة لهم من الوسائل ما ليس للعرب لتوجيه رأى العام الأمريكى وجهة ضارة بالعرب وهى فى الحقيقة بعيدة كل البعد عن مصالح الأمريكين فى الشرق العربى والاسلامى ومعرضة للخطر ما بين الولايات المتحدة والشعوب العربية من الثقة والمودة .

عامل العرب هذه اللجنة بكل أنواع المجاملة للأسباب التى ذكرت مع علمهم بأن حكومة الولايات المتحدة ليس لها شأن خاص فى فلسطين أكثر مما توجيحه رغبتها فى السلم وبث روح الإخاء بين العناصر والطوائف وكثيرا ما يجب من هذه الحقيقة نشاط اليهود فى الولايات المتحدة الذين يجمعون الأموال لانفاقها فى فلسطين لأغراض سياسية تهدف لإقامة وطن قومى ودولة يهودية رغم حقوق سكان البلاد الأصليين .

ومن ثم فتدخل طائفة من رعايا الحكومة الامريكية فى شئون أمة أخرى بما يعارض حقوق تلك الأمة يجر الولايات المتحدة الى النزاع مع ملايين البشر الذين يضعون فى شعب الولايات المتحدة وحكومتها ثقتهم وآمالهم الكبيرة تلك الحكومة التى ضحت أكبر التضحيات لسيادة مبادئ ميثاق الاطمنطى والتى أعلنت الحريات الأربع والتى وضع فى الخطط الرئيسية لسياستها العالمية رغبتها الأكيدة فى إقامة عالم جديد غاياته العدل والرخاء . هذا التدخل وبذل الأموال من طائفة من مواطنى الدولة الامريكية لا يصح أن يكون سببا للعطف عليهم من دولتهم وحماية دعواهم ، بل فى

الحقيقة أدعى الى غضبها ، ولو كانت المسألة الفلسطينية وليدة الاضطهاد النازى والمظالم التى أصابت اليهود ، لكان هناك مجال للقول ولكنها كما يعلم الناس جميعا وليدة سياسة بريطانية خاطئة منذ الحرب العالمية الأولى وابتدت بوعود بلفور قبل ظهور النازية والفاشية التى اتخذ اضطهادها لليهود فى أوروبا ذريعة لتحقيق الأغراض السياسية الصهيونية العالمية وفضلا عن أنه لن يكون فى فلسطين حل المشكلة اليهودية فانه قد نتج عن هذه الدعوة السياسية التى تحاط بسياج من العاطفة والرحمة اضطهاد جديد لقوم آخرين من العرب فى وطنهم ولو اقتصر عمل الولايات المتحدة على حماية اليهود المضطهدين فى أوروبا لكان عملا مرضيا إنسانيا ، ولكن الخلط بين مشكلة اليهود العالمية وبين آمال الصهيونية السياسية فى إقامة وطن قومي لهم ودولة فى بلاد الغير وضد إرادة العرب قد زاد الأمور تعقيدا ولم يتقدم بها فى اتجاه الصواب فلو أن الولايات المتحدة عمدت الى حل مشكلة الاضطهاد العنصرى على أساس عالمي وإنساني لكان خير أعوانها فى ذلك هم العرب .

وقد ترتب مع شديد الأسف على المعاونات التى ترد من الولايات المتحدة على الصهيونيين سواء كانت مادية أو أدبية أن تفاقم الأمر وطن الصهيونيين أنهم يستطيعون الاعتماد على أكبر دول العالم لاملأه إرادتهم على شعب فلسطين الأعزل فنظموا قوات مسلحة هى نواة الجيش اليهودى الجديد وجميعيات إرهابية هى أداة القتل والتدمير لتحقيق أغراضهم بالقوة وليس مما يساعد على التهذبة هذا العطف الذى تبديه جماعة من مواطنى الولايات المتحدة على أغراض الصهيونية السياسية ومع أنه ليس من شأننا أن نتعرض لما يقال من ضغط اليهودية الصاخبة فى أمريكا وأثره على سياسة الولايات المتحدة ، تلك الدولة المحبة للسلام والعاملة على إقامة نظام الأمم المتحدة على أحسن مبادئ العدل ، فاننا نشعر بأن السياسة الصهيونية توشك أن تنجح فى أحداث صدام عنيف بين مصالح شعوب الشرق العربى وسياسة الولايات المتحدة ومصالحها .

وإذا استمر التسليح الصهيونى والارهاب واتخاذ القوة وسيلة لاملأه إرادتهم فى فلسطين فاننا نخشى ألا يقف العرب وهم قوم فخورون بتاريخهم مكتوفى الأيدي أمام تصدى القوة وهم الذين قبلوا فى كل زمن من الأزمان النضال عن حقهم بقطع النظر عن عدة خصومهم أو عددهم وأشد ما نخشاه كذلك ألا تستطيع الحكومات العربية حصر النزاع فى نطاق ضيق وقد أخذ يتجسم فى نظر الشعوب العربية خطر التسليح الصهيونى وعجز الحكومة البريطانية المسئولة واستمر كذلك تدخل اليهود الأمريكان وأنصارهم فى شئون فلسطين ووجدوا التأييد الكافى فى الولايات المتحدة فان الأمور ستتطور قطعاً فى اتجاه مخالف تماماً لما نعلمه عن سياسة الولايات المتحدة وإرادة شعبيها التى ترمى الى سيادة الحق لا القوة وإننا نود أن نلفت نظر حكومة الولايات المتحدة الى خطر آخر أبغض إلينا من التسليح الصهيونى ذلك أن الدعوة القائمة فى فلسطين المؤيدة بفريق من مواطنى الولايات المتحدة قد أخذت تسمم أفكار أهل الشرق ضد اليهود فتعلمهم العداء لليهود « اللاسامية » التى لا عهد لهم بها وذلك مصدر انزعاج كبير للحكومات العربية التى تحرص كل الحرص على دوام الاخاء بين رعاياها مسلمين ومسيحيين ويهود ويوسفنا أن يكون صخب اليهود المتعالى فى الولايات المتحدة له فى ذلك آثاره البعيدة السيئة ، ولو أن هذا الصخب والنشاط والأموال والمجهودات وجهت فى الطريق الصواب لا نحو تغيير الوضع الطبقي فى فلسطين بل

نحو حل المشكلة اليهودية بإسكان اليهود في أوطانهم الأصلية آمنين متساوين مع
أخوانهم ومواطنيهم لوجدت تأييدا عاما ولانتجت أحسن التمار لحير اليهود وخير
الانسانية .

واننا نود أن نؤكد لحكومة الولايات المتحدة رغبة البلاد العربية الصادقة في ألا
تعكر هذه الدعوة السياسية الصهيونية صفو العلاقات الطيبة المتينة بين بلادنا
سواء أكانت في ميدان السياسة أو الاقتصاد أو الثقافة التي نحرص عليها كل الحرص
والتي تفضلت الحكومة الأمريكية فأشارت في مذكرتها الى رغبتها في تنشيطها
ودوامها ونرجو كل الرجاء أن نتجنب جميعا الوقوع رغم ارادتنا في حالة ليس
للمشعوب العربية أية مصلحة فيها وتجرحها إليها ضرورة الدفاع عن الكيان العربى في
فلسطين .

أما ما ورد في تقرير اللجنة من توصيات مفرضة بعيدة كل البعد عن أن تأتي
بالسلام لفلسطين أو الشرق فقد أرسلنا عنها بياناً مسهباً للدولة البريطانية المسئولة
عن الحكم في فلسطين والتي يجب أن تعلم تمام العلم أنها لا بالجيش اليهودى ولا
بقواها المادية تستطيع أن تتخلص من تعهداتها السابقة أو السياسة الانشائية التي
رسمتها كحل وسط في الكتاب الأبيض الصادر في سنة ١٩٣٩ الذى ارتبط به شرفها
وها نحن نتشرف بإيداع نسخة من ذلك البيان مع هذه المذكرة .

وأخيرا فمع علمنا بأن تحقيق اللجنة ليس الاستشارة الموعودة بها فاننا نؤكد
أن هذه المذكرة ليست ردا يخلى الحكومة الامريكية من تعهداتها باستشارة العرب ،
فان ذلك يقتضى تبادل الراى بطريقة اضمن للحاجة والتفاهم ، كما نود أن نذكرها
بوعدها رئيسها السابق المرحوم روزفلت في خطابه المؤرخ في ٥ ابريل سنة ١٩٤٦
لجلالة الملك عبد العزيز والذي يقول فيه :

« تذكرون جلالتيكم أنه في مناسبات سابقة إبلغتكم موقف الحكومة الأمريكية
تجاه فلسطين وأوضحنا رغبتنا بأن لا تتخذ قرارات فيما يختص بالوضع الأساسى في
تلك البلاد بدون استشارة تامة مع كلا العرب واليهود ولا شك أن جلالتيكم تذكرن
أيضا انه خلال محادثاتنا الأخيرة أكدت لكم انى سوف لا أتخذ أى عمل بصفتى
رئيسا للفرع التنفيذي لهذه الحكومة يبرهن أنه عدائى للشعب العربى » . وهنا
يشير الى تأكيدات السابقة بالا يعمل شيئا يساعد فيه اليهود على العرب .

مؤتمر فلسطين

المقترحات المقدمة على أثر المناقشات

بين مندوب حكومة جلالة الملك في المملكة المتحدة (*)

ومندوبو حكومة الولايات المتحدة ١٩٤٦

ملذكرة مندوبى المملكة المتحدة

أتم مندوبو حكومة جلالة الملك ومندوبو حكومة الولايات المتحدة ، الذين سأصفهم بالمندوبين الخبراء ، فحص التوصيات الواردة فى تقرير اللجنة الانجليزية الامريكية للبحث فى مشاكل اليهود فى أوربا ومشاكل فلسطين وقد وضع الخبراء توصيات اجماعية عن السياسة التى يجب أن تتبع بخصوص كل المسائل التى عالها تقرير اللجنة الانجليزية الامريكية . وأرى لزاما على أن أوضح بعض الاسهاب الأوجه الرئيسية لمقترحاتهم :

ابتدأ المندوبون الخبراء بمعالجة توصيات اللجنة الانجليزية الامريكية بالنسبة لمركز اليهود فى أوربا ، فان حوادث السنوات الاخيرة التى تلت اعتلاء هتلر لمنصة الحكم أعطت أهمية خاصة لمعنى الوطن القومى لليهود كماوى لمن يتمكن من الالتجاء اليه من البقية الباقية من يهود أوربا ، ومازاد صعوبات المشكلة الفلسطينية استحكاما وتمقيدا الا ضفط المهاجرة من أوربا .

وقد أدركت اللجنة الانجليزية الامريكية ان فلسطين وحدها لا تتمكن من القيام بحاجات هجرة الضحايا اليهود للاضطهاد النازى والفاشى فاوصت حكومتنا بالتعاون مع البلاد الأخرى ، حيث ان العالم أجمع يشترك فى المسئولية ، ان يسعيا فى الحال لايجاد مواطن جديدة لجميع الأشخاص الذين لا ماوى لهم بدون تفرقة بين العقيدة او الجنسية .

وقد اقترح المندوبون الخبراء ان تتخذ الحكومتان الوسائل الآتية لتمكينهما من القيام فى الحال بنصيبتها فى حل هذه المشكلة :

أولا - تحاول الحكومتان أن تهيئا أحوالا مناسبة لاستيطان عدد وافر من الأشخاص الذين لا ماوى لهم فى أوربا حيث قد اتضح ان الأقلية الساحقة ستستمر فى المعيشة هناك ، وتبذل الحكومتان الآن أقصى جهديهما فى المنطقتين البريطانية والامريكية فى المانيا والنمسا فى المساعدة على استيطان هؤلاء الأشخاص وعلى

(*) من كتاب « وثائق القضية الفلسطينية » اصدار جامعة الدول العربية

استئصال جنود المبادئ المضادة للسامية ، وفي إيطاليا والدول التي كانت موالية للعدو ستطالب السلطات بموجب معاهدات الصلح بأن تضمن لجميع الأشخاص الذين تحت حكمهم الحقوق البشرية والحريات الأساسية وعلاوة على ذلك يتحتم علينا في مساعيها لاستعادة الاستقرار السياسى والاقتصادى فى أوروبا أن نستمر فى القيام بنصبيها فى ارجاع تلك الحالات الاساسية التى تمكن من لم شعث عدد وافر من الأشخاص الذين لا مأوى لهم بما فيهم يهود أوروبا .

وبعد الانتهاء من انجاز كل ما يمكن عمله فى أوروبا يتحتم علينا أيضا ايجاد مواطن جديدة فيما وراء البحار لكثيرين من أولئك الذين انفصلت عرا علاقاتهم بجانالياتهم السابقة بشكل لا يمكن اصلاحه .

وقد وضع المندوبون الخبراء التدابير الآتية - وبعضها فى دور التنفيذ الآن - بقصد تنشيط هذا المشروع :

أولا : يتحتم علينا البحث فى انشاء هيئة دولية للاجئين مهمتها معالجة مشكلة اللاجئين والأشخاص الذين لا مأوى لهم عموما بشكل فعال .

ثانيا : يتحتم علينا فى مجلس الجمعية العمومية للأمم المتحدة ان نعضد ونحث بقوة جميع الحكومات الأعضاء لقبول نسبة معينة من الأشخاص الذين لا مأوى لهم فى أوروبا - بما فيهم اليهود - فى الأراضي التى تحت ادارتهم ، وأود أن أذكر فى هذا الصدد ان حكومة جلالة الملك فى المملكة المتحدة قد سبقت فشقت الطريق بقبولها تعهدا بتشجيع استيطان نحو ٢٣٥٠٠٠ من الجنود البولنديين وتوابعهم ، وهذا بالطبع بالإضافة الى اللاجئين السابق قبولهم أثناء الاضطهاد النازى ويقرب ما هو باق منهم فى المملكة المتحدة من ٧٠٠٠٠ يهودى .

وقد سبق أن أخطرت حكومة جلالة الملك فى المملكة المتحدة سائر حكومات الدومينيون عما قامت به من أعمال ، وتأمل أن تعضد هذه الحكومات النداء الذى ستوجهه حكومة جلالة الملك الى الحكومات الأعضاء فى جمعية الأمم المتحدة وهو نداء اليهم ليقبلوا عددا من الأشخاص المبعدين فى الأراضي التابعة لحكمهم . وانى أعلم أيضا ان الولايات المتحدة - حيث استوطن فى نفس الوقت بشكل دائم نحو ٢٧٥٠٠٠ لاجئ ، منهم ١٨٠٠٠٠ يهودى - قد عادت الى قبول المهاجرة العادية وينتظر ان تقبل نحو ٥٣٠٠٠ مهاجر سنويا من البلاد الأوربية التى يؤخذ منها الأشخاص الذين بدون مأوى ، وستستمر ريثما يتم تأسيس هيئة دولية للاجئين فى التعاون مع حكومة الولايات المتحدة على تنشيط استيطان اللاجئين والأشخاص الذين لا مأوى لهم ، وذلك بمساعدة اللجنة الحكومية المختصة بتحضير الخطط لاستيطان عدد كبير من الذين لا مأوى لهم فى البرازيل وغيرها من بلاد أمريكا الجنوبية .

فيتضح مما تقدم ان الأوجه الرئيسية لمشكلة اللاجئين والأشخاص الذين لا مأوى لهم لم تغفل ، وكذا اصلاح الأحوال فى أوروبا بشكل يسمح بإعادة استيطان أكبر عدد من الأشخاص الذين لا مأوى لهم ، ممن أرادوا البقاء فى تلك القارة ، بما فيهم اليهود ، فان هناك احتياجا الى الانتفاع بمقدرة ومواهب اليهود وغيرهم فى القيام بأعباء أعمال التعبير الجسمية التى تواجهنا ونحن فى نفس الوقت قائمون بدون توان

فى اتخاذ خطوات عملية لضمان مساهمة بلاد أخرى بما فيها فلسطين فى استيطان أولئك الأشخاص المبعدين ، ومنهم اليهود ، المضطرين الى التطلع الى بلاد غير الإقطار الأوربية للتوطن فيها بشكل دائم .

وعندما صاغ المندوبون الخبراء سياسة جديدة لفلسطين قبلوا كأساس المبادئ الواردة فى التوصية الثالثة للجنة الانجليزية الامريكية وهى ان فلسطين فى مجموعها لا يمكن أن تكون دولة يهودية ولا دولة عربية وان لاحق لاحدى الجانبين فى فلسطين أن تسيطر على الأخرى ، كما يجب أن تشكل الحكومة بحيث تضمن مصالح المسيحية والديانتين الإسلامية واليهودية فى البلاد المقدسة .

والمندوبون الخبراء يبنون حججهم على ما يأتى :

لا يمكن بآى وجه من الوجوه التوفيق بين المطامع السياسية للفريقين فى فلسطين فالنزاع الذى أثارته هذه المطامع حاد لدرجة تترك قليلا من الأمل فى الوصول فى وقت معقول الى ذلك الحد من التعاون بين العرب واليهود الذى يساعد على تكوين حكومة موحدة فى فلسطين تتفق مع هذه المبادئ التى لعب فيها كل من شعبها دوره .

ويظهر أن الأمل الوحيد فى السلام وفى اتجاه سريع نحو أنظمة الحكم الذاتى ينحصر فى صياغة دستور البلاد بشكل يعطى كلا من الفريقين أعظم قسط ممكن من السلطة لإدارة شئونه الخاصة .

ويعتقد المندوبون الخبراء ان الطريقة المثلى فى الظروف الحالية لتحقيق ذلك هى انشاء مناطق عربية ويهودية تتمتع بقسط وافر من الحكم الذاتى تحت اشراف حكومة مركزية ، ويقترحون لهذا الغرض تقسيم فلسطين الى أربع مناطق :

منطقة عربية ، ومنطقة يهودية ، ومقاطعة للقدس وأخرى فى النقب .

وتشمل المنطقة اليهودية الجزء الأعظم من مساحة الاراضى التى استقر فيها اليهود ومساحة كبيرة حول وبين المستعمرات .

وتشمل مقاطعة القدس مدينة اورشليم وبيت لحم وضواحيهما المباشرة .

وتؤلف مقاطعة النقب من مثلث الارض الفضاء غير المسكونة الكائن جنوبى فلسطين عبر الحدود الحالية للارض المنزرعة ، أما المنطقة العربية فتشمل باقى فلسطين وتكون بذلك فى الغالب عربية محضة من ناحيتى الارض والسكان .

أما حدود هذه المناطق فتكون حدودا إدارية بحتة تعين المنطقة التى يقع فى داخلها مجلس نيابى محلى مخول له سن القوانين فى أمور معينة ، وهيئة تنفيذية تقوم بتطبيق هذه القوانين ، ولن يكون لهذه الحدود أية أهمية من ناحية الدفاع أو الجمارك أو المواصلات ، وإنما لأعطائها صبغة نهائية فانها بمجرد تقريرها تصبح غير قابلة لأى تغيير الا باتفاق بين المنطقتين المختصتين ، ويدمج نص بهذا المعنى فى صلب اتفاقات الوصاية وكذا فى الوثيقة التنفيذية لهذا المشروع وتخول الحكومات الإقليمية سلطة التشريع والإدارة داخل مقاطعاتها فى نطاق واسع من المسائل ذات الصبغة الإقليمية المحضة ، وتخول هذه الحكومات أيضا السلطة لتحديد عدد الأشخاص الراغبين فى الإقامة الدائمة فى أراضيها وتقرير مؤهلاتهم لهذه الإقامة بعد عرض هذا المشروع، ويطلب من هذه الحكومة بواسطة الهيئات التى تسن القانون الأساسى أن تتخذ الطرق

اللازمة لضمان الحقوق المدنية والمساواة لجميع السكان أمام القانون وكذلك لضمان حرية الانتقال والتجارة بين المناطق وتخلو هذه الحكومة أيضا السلطة لجمع الاموال اللازمة للقيام بوظائفها .

وتنفرد الحكومة المركزية بالسلطة في وسائل الدفاع والعلاقات الخارجية والجمارك والضرائب ، وكذا يحتفظ لها في البداية بنفس السلطة في تطبيق القوانين والمحافظة على النظام بما فيه البوليس والمحاكم وعدد معين من الامور التي تهم فلسطين باجمعها .

وتستأثر الحكومة المركزية أيضا بالسلطات التي لم ينص على منحها للمناطق في ادارة الحكم فينتخب مجلس نيابي لكل منطقة وكذا يعين المندوب السامي من بين اعضاء المجلس النيابي هيئة تنفيذية مؤلفة من وزير ورئيس ومجلس وزراء بعد استشارة الزعماء . وتتطلب القوانين التي تقرها المجالس النيابية مصادقة المندوب السامي وهذه المصادقة لا تمنع الا في حالة تنافي القانون المختص مع أداة الحكم وهو شرط يؤدي لضمان السلام في فلسطين وحفظ حقوق الاقليات .

كما أنه من الضروري أن يحتفظ للمندوب السامي في حالة الطوارئ بحق التدخل عند عجز أي حكومة اقليمية عن القيام بتأدية وظائفها الاصلية أو في حالة تجاوزها هذه الوظائف . ويقوم المندوب السامي في البداية يعاونه في ذلك مجلس تنفيذي معين من قبله ، بممارسة الوظائف التنفيذية والتشريعية للحكومة المركزية وقد يرأس الفلسطينيون بعض اقسام الحكومة المركزية اذا اعتبر المندوب السامي أن ذلك أصبح في حيز الامكان .

وينشئ المندوب السامي مجلسا لمشروعات التقدم وال عمران ومجلسا لتحديد الاسعار مؤلفين من مندوبي الحكومة المركزية وممثل المناطق ، وكذلك ينشأ في منطقة القدس مجلس يتمتع بسلطات تماثل سلطات المجالس البلدية ويجرى انتخاب اعضاء هذا المجلس ماعدا عددا معلوما يعينه المندوب السامي أما منطقة النقب فتكون تحت ادارة الحكومة المركزية في الوقت الحاضر .

هذا المشروع لمنح الحكم الذاتي للاقاليم يحفظ الى حد كبير من تعقيد مشكلة الهجرة اليهودية الى فلسطين ومع أن الرقابة اليهودية على الهجرة تبقى من خصائص الحكومة المركزية غير أنها يجب أن تمارس على أساس توصيات الحكومات الاقليمية طالما لا يحدث تجاوز لطاقة التشبع الاقتصادي لأية منطقة فالحكومة المركزية ترخص بالهجرة التي ترغب فيها الحكومة الاقليمية لتلك المنطقة غير أنها لا تملك حق الترخيس بالهجرة بشكل يتجاوز الحد الذي تقترحه الحكومة الاقليمية . بناء على ذلك سيكون لحكومة المنطقة العربية حق التمتع بدورها بالسلطة التامة لمنع مهاجرة اليهود الى منطقتها غير أن المنطقة اليهودية تتمتع بدورها بحق قبول أي عدد من المهاجرين ترغب فيه حكومتها .

ويقترح الخبراء ، كجزء من هذا المشروع ، أن يصبح في حيز الامكان قبول توصيات اللجنة الانجليزية - الامريكية القائلة بادخال ١٠٠.٠٠٠ مهاجر يهودي في الحال الى فلسطين وباستمرار حركة المهاجرة بعد ذلك . وقد جهز الخبراء مشروعا بنقل ١٠٠.٠٠٠ يهودي من أوروبا الى المنطقة اليهودية في فلسطين ، وسيبدأ بهذا المشروع اذا تقرر تنفيذه بأكمله . فتمنح شهادات المهاجرة بأسرع مايمكن ويبدل كل مجهود لاستكمال عملية الانتقال في مدة اثني عشر شهرا من تاريخ بدء المهاجرة .

ويختار المهاجرون بادئ ذي بدء من بين اليهود في ألمانيا والنمسا وإيطاليا وتمنح الأولوية لمن سبق وصرف ردحا من الزمن في مراكز الإقامة في تلك البلاد ولمن اطلق سراحهم من هذه المراكز ولايزالون في ألمانيا والنمسا .

وتمنح الأولوية من بين هذه الجماعات للصناع الماهرين في البناء والزراع والاطفال وذوى العاهات والطاعنين في السن ، ويسحب السواد الأعظم من المائة ألف مهاجر من ألمانيا والنمسا وإيطاليا ، ولا تصرف الشهادات الممكن الحصول عليها لمهاجرة اليهود الموجودين في أى بلد آخر من بلاد شرق وجنوب شرق أوروبا الا الاطفال الأيتام فقط . ويسرع في نقل المهاجرين بأقصى درجة تتناسب مع سرعة إخلاء معسكرات الانتقال في فلسطين المعدة لاقامتهم مؤقتا حتى يمكن استيعابهم .

وينص هذا المشروع على دعوة حكومة الولايات المتحدة لتتحمل وحدها مسئولية نقل المهاجرين الذين نوهت عنهم من أوروبا الى فلسطين فتقدم البواخر اللازمة لذلك وتقوم بدفع مصاريف الانتقال وتقوم أيضا بتقديم الطعام لهؤلاء المهاجرين لمدة الشهرين الأولين من وقت وصولهم الى فلسطين .

ولاشك أن مصاريف نقل واسكان هذا العدد في فلسطين ستكون جسيمة ولما كانت الهيئات اليهودية قد أخذت على نفسها المسئولية المالية فلا يرى الخبراء أى مبرر لعدم الحصول على الاموال المطلوبة من التعويضات واكتتابات اليهود في أنحاء العالم وبواسطة الاقتراض .

وقد قبل الخبراء توصيات اللجنة الانجليزية - الامريكية بأن اصلاح شئون العرب الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين هو من الأمور المرغوب فيها وتشمل افتراحاتهم في فلسطين في هذا الصدد انشاء مصلحة للصحة تضارع ما هو موجود الآن لليهود ، وتوسيع نطاق وسائل التعليم ، وتسهيل قروض بفائدة بسيطة للعرب المزارعين واتخاذ طرق أخرى تؤدي الى زيادة انتاج الارض ، بتنشيط الحركة التعاونية والصناعات الخفيفة وتحسين طرق المعيشة في المدن والريف .

ولقد لفت المندوبون الخبراء النظر الى انجاز هذه المشروعات وغيرها لتحسين القروض الاقتصادية ومستوى المعيشة في فلسطين سيتطلب في ابان السنتين القليلة الأولى رهوس أموال جسيمة لا يمكن الحصول عليها عن طريق القروض مما يجعل منها عبئا ثقيلا على مالية البلاد . كما أن تكوين النظام الاقليمي سيؤدي الى عجز في ميزانية المنطقة العربية تتطلب تغطيته اعانة من قبل الحكومة المركزية . وعلاوة على ذلك ستحتاج فلسطين الى مساعدة مالية أخرى في حالة تنفيذ المشروع في مجموعه .

وقد رأى الخبراء لمواجهة هذه الحالة أن يطلب الى الولايات المتحدة أن تقدم منحة وافرة الى حكومة فلسطين للاستعانة بها خصيصا لتمويل مشاريع التحسين التي لا تصلح لنظام قروض الاستهلاك والمساعدة في تغطية المصروفات الاستثنائية أثناء فترة الانتقال ، وأن تطالب الحكومة البريطانية بأن تأخذ على عاتقها المسئولية النهائية لمقابلة العجز السنوى في ميزانية فلسطين الى ذلك الوقت الذى تصل فيه إيرادات البلاد الى درجة تجعل ذلك أمرا غير ضرورى .

ويعتقد الخبراء أن احتياج فلسطين الى التقدم الاقتصادى يجب أن يعالج على ضوء

احتياجات الشرق الأوسط على العموم من هذه الناحية فهم يعلمون أن حكومات الدول الممثلة في الجامعة العربية تدرس الآن وسائل التقدم الاقتصادي في بلادهم فلذلك يقترحون في حالة ملاقاتهم أية صعوبة في سبيل حصولهم على قروض دولية لهذا الغرض أن ترخص الولايات المتحدة بعقد قروض على نطاق واسع للمساعدة على تنفيذ هذه المشاريع وتعتقد هذه القروض بواسطة هيئة لا ثقة للقيام بتقديم شئون الشرق الأوسط بما فيه فلسطين ومن الضروري معاونة شرق الأردن ، وإذا أمكن سوريا ولبنان ، في القيام بأغلب المشروعات الكبيرة التي يمكن الاستفادة فلسطين منها .

ويقترح الخبراء في هذا الصدد ، بشرط موافقة شرق الاردن ، أن يقوم مهندسون خبراء بأسرع مايمكن بمعاينة موارد المياه المشتركة بين فلسطين وشرق الاردن تحت اشراف الحكومة .

وهنا أكون قد أتممت فحوى توصيات المندوبين الخبراء . وبما أن حكومة جلالة الملك تعتقد بأن هذه التوصيات هي الوسيلة المثلى للوصول الى حل هذه المشكلة فقد أخطرنا حكومة الولايات المتحدة باستعدادنا لقبول هذه التوصيات كأساس للمفاوضات وكان أملنا أن تصلنا موافقة الرئيس ترومان قبل البدء في المناقشة ولكن علمنا بأنه قرر نظرا لتعتقد هذه المسألة أن يناقش المندوبون الخبراء الأمريكيين بالتفصيل فيها وهم الآن في طريقهم الى واشنطن لهذا الغرض . فيتضح من هذا أن الرئيس ترومان ينوي أن يستوفي البحث في هذه المسألة وأملنا أن يصل إلينا رد منه بالتالي في الوقت المناسب .

وفي نفس الوقت حيث أن الحالة في فلسطين لا تحتل أي تأخير فقد دعونا مندوبي اليهود والعرب لمقابلتنا لبحث هذه المسائل ونأمل أن نضع أمامهم مشروع المندوبين الخبراء كأساس لهذه المفاوضات .

فاذا صادف منهم قبولاً فإنا ننوي أن ندمجه في أية اتفاقية وصاية على فلسطين وعلى كل حال أود أن أوضح بجلء أننا نقصد الاستمرار في مباحثة العرب واليهود في مشروع دستوري على هذا الأساس ، لأننا نعتقد أنه يحتوي على مزايا عديدة لكلا الفريقين في فلسطين .

وسيكون اليهود أحراراً في ممارسة قسط وافر من مراقبة الهجرة الى منطقتهم الخاصة وكذلك في السعي لتقدم مشروع الوطن القومي اليهودي في تلك المنطقة فتلقى قوانين نقل الاراضي وتصبح في نفس الوقت حكومة المنطقة العربية حرة في السماح أو الرضا لليهود في شراء الاراضي في منطقتها الا أن مساحة المنطقة اليهودية ستكون توسع من التي لهم الحرية أن يبتاعوا منها الآن .

وربح العرب هنا ينحصر في تخلص الأغلبية العظمى منهم نهائياً من شبح السيطرة اليهودية وتمتعهم في الحال بقسط وافر من الحكم الذاتي مصحوباً بضمانات قوية لصيانة حقوق الأقلية العربية في المنطقة اليهودية .

ويفسح هذا المشروع الأمل لكلا الفريقين في رقي يكاد ألا يكون لهم أمل فيه اذا أصبحت فلسطين دولة موحدة .

ولو أن الأمر لا يظهر جلياً الآن ، فلاشك أن المشروع يترك الطريق مفتوحاً للوصول الى تقدم سلمى وتطور دستوري ، اما نحو التقسيم أو نحو وحدة اتحادية

(فدرالية) بمعنى أن يشترك ممثلو الطرفين في ادارة الشؤون المركزية فهناك احتمال أن هذا يؤدي في النهاية الى دستور اتحادى ناضج كل النضوج وان اتضح أن عوامل التباعد أشد من أن تقهر ، فالطريق مفتوح الى التقسيم .

ومقترحانا لا تمس فى كلتا الحالتين هذه النتيجة بأى وجه من الوجوه لاننا نعتقد أن هذا المشروع أعدل وأصوب تسوية بين مطالب العرب واليهود يمكن الوصول اليها وانه أمثل وسيلة للتوفيق بين مصالح الفريقين المتضاربة وانما يتحتم علينا جلاء هذا الأمر ويتوقف التنفيذ الكامل لمشروع الخبراء فى مجموعه على تعاون الولايات المتحدة وآمل ان يكون ذلك قريب التحقيق ، فان لم يتم فلا مندوحة لنا من اعادة النظر فى الحالة ، وبالاخص فيما يتعلق بالتعقيدات المالية والاقتصادية مما من شأنه التأثير على سير وقف المهاجرة ومداها وتقدم البلاد .

خطاب المستر اتلي

فى حفل افتتاح مؤتمر فلسطين بلندن

المنعقد فى ١٠ سبتمبر ١٩٤٦

انه ليسرنى كل السرور أن أرحب فى هذا المؤتمر بوفود البلاد العربية فى الشرق الأوسط التى ظلت الحكومات البريطانية المتعاقبة خلال ربع قرن ترقب بعين العطف والاهتمام تقدم النهضة القومية فيها . وانى واثق أنكم ستوافقون على أنه لولا أن طوحت الجيوش البريطانية بالسلطان العثمانى فى الأجزاء العربية من آسيا فى الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨) لكان تقدم هذه النهضة أبطأ بكثير عما هو عليه الآن .

وفى نهاية تلك الحرب أخذت بريطانيا على عاتقها مسئولية النهضة السياسية فى العراق وفلسطين وشرق الأردن وكان معنى هذه المسئولية بالنسبة لنا التزامنا أولا بتدعيم أسس ادارة مستقرة ناهضة ثم ازالة جميع العوائق فى سبيل الوصول الى الحكم الذاتى بأسرع مايسستطاع وتمشيا مع هذه السياسة صارت العراق فى عام ١٩٣٠ دولة مستقلة استقلالاً تاماً ذات سيادة واكتسبت شرق الأردن اليوم نفس هذه الصفة ولم تكن العقبات التى صادفها طلب شرق الأردن الأول للانخراط فى سلك الأمم المتحدة نتيجة تقصير من بريطانيا فى تعضيدها التعضيد الكافى كما أنى على ما أظن محق فى القول بأن انضمام سوريا ولبنان الى جمعية الأمم المتحدة يعود الى تشجيع وتعريض بريطانيا لهما .

أما فى فلسطين ، لأسباب سنبينها سويا حول هذه المائدة ، فقد تضاربت مبادئ السياسة البريطانية مع مطامح العرب ، وما قلته الآن يوضحه الفرق بين تكوين هذا المؤتمر وتكوين الهيئة التى اجتمعت لنفس هذا الغرض فى قصر سان جيمس عام ١٩٣٩ .

وأود هنا أن أضيف الى ما قلت كلمة ترحيب لأعضاء وفود الدولة العربية التي لم تكن ممثلة في مؤتمر عام ١٩٣٩ - لبنان وسوريا - وللأمين العام لجامعة الدول العربية .

ولى كلمة أخرى أقدم بها على سبيل التمهيد وهي أن أية نهضة قومية لا تعد كاملة لمجرد الحصول على الاستقلال السياسي . وأعتقد أن الفرصة سانحة الآن للدول العربية للأقدام على مشروعات اقتصادية هامة تعود بفوائد جزية على سواد الشعوب العربية وتزيد من مكانة واستقرار هذه البلاد .

وأنه ليسعدني أن أرى التعاون في مشروعات كهذه من أهم أغراض الجامعة العربية واني أؤكد لكم أن حكومة جلالة الملك ستبذل كل ما في استطاعتها للمساعدة في توسيع نهضتكم الاقتصادية وتقدمكم الاجتماعي اذا طلب اليها ذلك .

ولنتحول الآن الى الموضوع الذي اجتمعنا من أجله . انكم تعلمون أن نوايا الحكومة البريطانية كانت دائما متجهة نحو دعوة حكومات الدول العربية للتشاور معها قبل البت نهائيا في أى حل لمسألة مستقبل فلسطين وعملا بهذا المبدأ لم تتوان في قبول اقتراح الدول الأعضاء في الجامعة العربية للمفاوضة معهم في هذا الشأن ، ولى وطيد الأمل أن تكون نتيجة هذا المؤتمر الذي يبدأ أعماله اليوم جلاء الطريق للوصول الى حل مقبول لهذه المشكلة .

واني لأسف شديد للأسف لقرار عرب فلسطين بعدم ارسال مندوبين لتمثيلهم في هذا المؤتمر ، ولما كنت أعلم ما لمشكلة فلسطين من عظيم مكانة في قلوب البلاد العربية المجاورة لها فاني مقتنع كل الاقتناع بأن الجمع الحاضر يمثل وجهة النظر العربية تمثيلا وافيا فعلا رغما عن عدم وجود الوفد الفلسطيني .

وأكاد أن أكون في غير حاجة لذكر ما تشعر به حكومة جلالة الملك من الأسف الشديد لحالة القلق والاضطراب التي غاصت فيها فلسطين مما أضر بمصالح وهناء كل جالية بل وكل فرد من أفراد الشعب في تلك البلاد وهي حالة لا يمكن السماح باستمرارها . وأنه لمن المحتم علينا أن نبذل كل مجهود في سبيل الوصول الى تسوية لنقط الخلاف المسببة لهذه الحالة بشكل يعيد الى تلك البلاد سلامها ورخاءها . وما عقد هذا المؤتمر الا للوصول الى هذا الغرض . واني لا أعتقد كما يقال أحيانا أنها مشكلة لا يمكن ايجاد حل لها لأننى مقتنع بأنها اذا عولجت بروح التفاهم والتسليم بحقائق الأمور فلا شك أننا واصلون الى هذا الحل .

ولكن اكتشاف حل كهذا سيتطلب مجهودا جبارا من الحنكة السياسية ولا أرى طرفا أضمن للنجاح أسعد من اجتماع هذا العدد الكبير من الساسة المختكين وهم على استعدادات لتكريس أنفسهم لمكافحة الصعوبات التي نعلم جميعا أنها ستلاحق أى مشروع يقترح لحل هذه المشكلة .

ولا مجال هنا لمناقشة التفاصيل كما أنى لا أنوى محاولة سرد الصعوبات التي نوهت عنها أو الافاضة فيها لأن حكومة جلالة الملك قد وضعت مشروعا ترى أنه عنى بالنظر فيه .

وستكون مناقشة هذا المشروع أول مسألة في جدول أعمال هذا المؤتمر كما أنى
أود أن أؤكد لكم بأننا لم نتخذ أى قرار بشأن المشروع قبل مناقشته معكم ، فها هو
الاقتراح تقدمه لكم للنظر فيه ولكل وفد الحرية المطلقة لاقتراح أية تعديلات يرتئها
أو لعرض أية مشروعات أخرى للوصول الى تسوية بطرق مختلفة •

وأعظم أمنية لنا هى أن تدور المناقشات على أوسع نطاق مستطاع فى جو مشبع
بأوفر قسط من الصراحة والحرية لأن تبادل الآراء على هذا الشكل أنجع وسيلة يحتمل
الوصول بها الى حل مقبول •

ومن البديهي أنه ليس فى نيتى مطلقا محاولة املاء طريقة سير المدوات ولكنى أود أن
أرجوكم باخلاص أن تضعوا نصب أعينكم الأمور الثلاثة الآتية :

أولا : أقتراح عدم الاسراف فى الوقت فى مناقشة الماضى لأننا نعيش فى عالم
دائم التقلب ، وسيتحتم علينا مواجهة الحقائق كما هى اليوم فإى مشروع مهما رسخ
أساسه فى الماضى وقصر فى تقدير خطورة الحالة الحاضرة لن يصلح لايجاد حل
لصعوباتنا •

ثانيا : أود أن أحث على أن يكون رائدنا فى جميع أعمالنا واتخاذ هذا المؤتمر
الاعتراف بأنه لا يمكن الوصول الى أية تسوية فى فلسطين مالم يظهر كل من الفريقين
استعداده لمراعاة مصالح الفريق الآخر ولمنح كل مايتطلبه حفظ السلام فى البلاد من
ضمانات • فأنتم ساسة محتكون وتعلمون أن من الصعب لأى مؤتمر أن يصل لأية
نتيجة اذا وطد اعضاؤه العزم قبل حضورهم اليه على السر على خطة مرسومة وأصروا
على التثبيت بآراء سبق أن أقروها ولا شك أنكم توافقون فى أن مسألة كهذه تتضارب
فيها المصالح بشدة عنيفة يتحتم فيها الأخذ والعطاء لأنه لا أمل فى الوصول الى النور
الا عن طريق هذا السبيل ، سبيل المفاوضات ، حيث تحترم ، وتوزن وتقدر جميع
الآراء • وفى النهاية يجب أن نتذكر أنه لا يمكننا معالجة المسألة الفلسطينية فى جو
من العزلة بل يجب أن تعالج على ضوء التزامات السياسة العالمية الأوسع مدى • نعم
ان فلسطين بلد صغير غير أن لكل ما يحدث فيها صداه فى أفق أوسع بمراحل من
أفئها • فوضع أى مشروع لها مع تجاهل هذا الصدى معنا تعامينا عن حقائق الأمور •
فقد يلوح لنا البناء متينا الا أن أساساته هشة منهارة •

انه لسديد أن نجتمع هنا للاشراف بروح الصداقة على هذا الميدان الواسع
الأجزاء لأن أى شىء يمس الشعوب العربية له أهميته عند الشعب البريطانى وانى
بالمثل أعتقد أن مصر بريطانيا له أهميته أيضا عند الشعوب العربية فتحن صحبة
تضمنا رابطة طبيعية وقد يلوح فى بعض الأحيان أن صدمات الحوادث فى فلسطين
تهدد عرا هذه الرابطة بالانفصام ، فرجائى الحار لدرء هذا الخطر أن نتكاتف فى
معالجة ما نحن فيه من صعاب بصراحة وإخلاص وأن نبحت سويا عن حل شريف مقبول
لكلا الطرفين •

حقبة ان المشكلة التى تواجهكم هى مشكلة غاية فى التعقيد ، وعبه المسئولية
فى معالجتها لا شك ثقيل وانما من المحتم ايجاد حل لها ، وأنى لوائق كل الوثوق انكم
ستبشرون مهمتكم بسداد وحكمة مقدرين تمام التقدير الفوائد التى ستندفق ليس

على بلدان الشرق الأوسط فحسب بل على أماكن أخرى أيضا على أثر إيجاد حل عادل دائم لهذه المشكلة .

وانى آسف لعدم تمكنتى شخصيا من الاشتراك فى مداولاتكم لأن عبء واجبات رئيس الوزراء ثقيل لدرجة تجبرنى أن أترك السير فى هذه المناقشات لزملائى من أعضاء وفد المملكة المتحدة ولكنى أؤكد لكم بأنى سأتابع سيرها بأشد الاهتمام وسأعمل كل ما فى وسعى للوصول بها الى النجاح .

وانى أتمنى أن يكون البدء فى هذا المؤتمر فاتحة عهد جديد أسعد مما تقدمه من العهود فى تاريخ فلسطين فانى أتوقع نتائج عظيمة من الاتصالات الشخصية الجارى تأسيسها الآن . واجتماعنا بهذه الكيفية اليوم دليل على مدى اعتراف حكومة جلالة الملك بأن فلسطين موضوع ذو أهمية وفيه مصلحة شرعية للشعوب العربية وآمل أن مجيئكم لمقابلتنا اليوم يقيم دليلا آخر على روابط الصداقة التى تربطكم وتربط شعوبكم بنا وشعوب الامبراطورية البريطانية .

خطاب دولة فارس بك الخورى

ودا على خطاب مستر اتلى فى مؤتمر لندن (*)

١١ سبتمبر سنة ١٩٤٦

حضرات أصحاب السمو الأمراء ، حضرات السادة :

أنقى مستر اتلى خطابه الافتتاحى لهذا المؤتمر وقد وعدنا برد الوفود العربية عليه اليوم ، وانى أعتنم الفرصة لتكرار الشكر باسمهم على كريم وفادة الحكومة البريطانية والمجهود الذى تبذله لتيسير إقامتنا وعملنا كما أتلو باسمهم هذا الرد :

لقد شهد ربع القرن الأخير من الشعوب العربية كافة جهودا متصلة فى سبيل استقلالها وحريتها وكرامتها القومية والمساهمة بنصيب موفور فى سير المدنية الإنسانية ، ولقد وفقت الى كثير مما جاهدت فى سبيله رغم ما لقيته فى طريقها من عقبات ، ولعله من الحق أن نذكر فى هذا الصدد .. لبريطانيا العظمى ما أبدته فى كثير من المناسبات عن رغبة صادقة فى مساندة النهضة العربية ومعاونة بعض الشعوب العربية لتحقيق أهدافها فى الحرية والاستقلال ، ولقد توثقت العلاقات على وجه الخصوص بين بريطانيا والشعوب العربية المنسلخة عن الامبراطورية العثمانية نتيجة للتعاون الذى ابتدأ فى الحرب العالمية الأولى ، والذى نهض فيه العرب لتحرير أنفسهم فى ثورتهم الكبرى وأدوا نصيبهم فى سبيل النصر المشترك .

على أننا اذ نذكر مصادفته سائر الدول العربية من نجاح سياسى لا يسعنا الا أن نأسف أشد الأسف لما أصاب فلسطين الشقيقة من عائق أثقل جناحيها عن اللحاق بأخواتها فهى فى الجهاد شريكة لسوريا ولبنان وفى الأردن والعراق . كانت لهؤلاء زميلة فى موقفها تجاه الدولة العثمانية ، ثم هى لهؤلاء صنو فى مركزها الاجتماعى والثقافى ومع هذا كله تخلفت عنها فى تحقيق أمانيتها السياسية لأسباب خارجة عن إرادتها وإرادة العرب جميعا .

لقد طولبت فلسطين بعمل المستحيل ، اذ أريد منها وحدها أن تحقق أحلام الصهيونية السياسية وأطماعها فألقى بذلك على عاتقها عبء ثقیل أنقض ظهرها فكانما أريد لأهلها أن تقتلع جذورهم من بلادهم اقتلاعاً ليحل غيرهم مكانهم ، ولقد كان للخلط بين مشاكل اليهود العالمية وفلسطين أسوأ الآثار .

فمشاكل اليهود عالمية ولا بد لها من حل عالمى ولا شأن لفلسطين بها ولا حل لها فيها وينبغى أن يعنى بها العالم كله .

أنا بغير شك نؤيد مستر اتلى فى رغبته الصادقة نحو رفع المستوى الاقتصادى والاجتماعى فى جميع الشعوب العربية ، وهذا هو بعض ما حدا بنا الى انشاء الجامعة العربية ونرحب بكل تعاون اقتصادى مع بريطانيا يكون فيه مصلحة الفريقين ولكننا

(*) « الولاى الرئيسية فى قضية فلسطين » - جامعة الدول العربية

على ثقة تامة من أن هذا التعاون مهما كان كبيرا لا يؤدي الى نتيجة اذا اعترف لليهود في فلسطين بأى نوع من أنواع الكيان السياسي المستقل - كما اننا على ثقة أن في ذلك خطرا عظيما يهدد حياتنا الاقتصادية وتؤمل أن لا يدور في خلد أحد أن فائدة التعاون الاقتصادي تحملنا على التساهل في قضية فلسطين .

انها لفرصة ثمينة حقا أن تجتمع الدول العربية في هذا المؤتمر لتعبر عن آمال العرب في المسألة الفلسطينية ولتنهض دليلا حيا على أن الدول العربية في صميمها شعب واحد اتحدت آماله وآلامه . ولئن أسفنا لشيء . . فهو أن نتلفت فلا نرى بيننا من يمثل فلسطين من أبنائها ، ومع ذلك فالعالم العربي كله حينما يقف بجانب فلسطين في محنتها فانما يدود عن قطر من أقطاره وعن كيانه القومي وسلمه .

اننا نشترك مستر أتلي الراى بأن مشكلة فلسطين ليس من المستحيل حلها ، فان بدا عليها شيء من الاستحالة فعلة ذلك أننا نرى الحل الطبيعي سبيله واضح فندبر له ظهورنا لنفكر في حلول مصطنعة . والحل الطبيعي الذى تملية البدهة أن نعرف لأهل فلسطين بحق العيش في أرضهم آمينين وحق تقرير مصيرهم ، كما يعترف بذلك لكل أمة من أمم الأرض ، والا ننكر على الفلسطينيين تطبيق المبادئ الديمقراطية في وطنهم تلك المبادئ التى بذلت الامم الحرة في سبيلها ملايين الضحايا وأقامت عليها نظام الأمم المتحدة وضمنته المعالى السامية في ميثاق الاطلنطي والحريات الأربع .

تلك هى النظرة الطبيعية للموقف ان خلصت النية وصح العزم على الوصول الى النتيجة الصحيحة . ان طبيعة الأشياء هى أن تكون فلسطين لأهلها يتعمون بالحياة الحرة الآمنة المطمئنة فيها على اختلاف أديانهم . وفي سبيل الوصول الى حل عادل مستقيم مع الأصول الديمقراطية لا يهنا ان نرجع الى الماضى أو الى التاريخ أو الى أى جدل نظرى الا بالقدر اللازم لظهور الحق ووضع الأمور في نصابها وضعا يتيسر به الحل العملى . والذى يهنا من الأمر هو الا يفقد العرب في فلسطين حقهم التاريخي الخالد وان يعترف لفلسطين بحقها كأخواتها الدول العربية وان لا يقطع شيء منها ليكون وطننا أو دولة لمجموعة من المهاجرين المنتسبين الى أقوام شتى وان اتفقوا في الدين .

وعلى هذا الوضع وفي هذه الحدود جنسنا تبادل الراى والمشورة في روح من الصداقة والتعاون مع بريطانيا العظمى لعلنا نهتدى وإياها سواء السبيل فينشر السلام لواءه على العالم العربى ثم على أنحاء الأرض جميعا اذ السلام كما قيل كل لا يتجزأ ولقد أشار مستر أتلي الى اضطراب الأمن في فلسطين ونحن نشركه الأسف على وصول هذه الحالة الى قدر عظيم من الخطورة والسوء . لقد بلغ التسلح الصهيونى حدا كبيرا والارهاب الشنيع الذى تقوم به العصابات الصهيونية يعرض باستمرار حياة السكان وأمنهم لخطر دائم ، فاذا لم تنهض الدولة المنتدبة بواجبها في حزم سريع فاننا نخشى أن تتطور الأمور الى أسوأ مما هى عليه الآن مما قد يضطر الأهالى الالتجاء الى وسائلهم الخاصة للدفاع عن أنفسهم .

ولقد كان يسرنا كل السرور لو مكنت الظروف مستر أتلي من الاستمرار معنا في أعمال المؤتمر فله الشكر على اهتمامه بافتتاح المؤتمر ومشاركته في السيرة .

اننا نتقدم اليكم واثقين من أنفسنا مطمئنين الى عدالة حقنا الذى لا ينازعنا فيه منصف .

خطاب معالي الدكتور فاضل الجمال

(المملكة العراقية)

القي في مؤتمر فلسطين بلندن

بتاريخ ١٢ سبتمبر سنة ١٩٤٦ (*)

أود قبل كل شيء أن أتوجه بالشكر الى جناب المستر بيغن لطرحة أوراؤه مكشوفة على المائدة ، واحسب ان هذا هو أفضل طريق لبلوغ التفاهم الكامل المتبادل ، كذلك احب أن أسجل هنا ، أننا قد قابلنا بسرور عظيم في العراق ، بيان المستر بيغن ، الذي أعلن فيه مصادقة العالم العربي ، أعظم أهمية لبريطانيا العظمى من جيوش ترابط وتسكر في الشرق الأوسط . ونحن نرى على التحقيق ان الصداقة المبادلة بين شعبينا ، هي أمر ذو أهمية حيوية لنا جميعا ، وأخشى أن تتسبب المشكلة الفلسطينية في افساد تلك الصداقة .

وأحب أن أعلن هنا ، أننا في العراق نبدي اهتماما عميقا بمشكلة فلسطين فهي تعتبر عندنا احدى مسائلنا الداخلية ، فضلا عن دلالتها الوطنية والدولية ، لأن سلامتنا واستقرارنا يتأثران تأثرا مباشرا بحوادث فلسطين ويوجد في العراق زهاء ١٢٠ ألف يهودي ، عاشوا بها منذ قرون في سلام وانسجام كاملين جنباً الى جنب مع اخوانهم المسلمين والمسيحيين . ولم يكن في الجو السياسي شيء يبعث على إثارة الاضطراب وتعكير صفو ذلك الأمن والانسجام ، الى أن وفدت الصهيونية الى فلسطين . وعندئذ بدا اليهود في العراق يجدون أنفسهم على الرغم منهم قد أساءت اليهم الصهيونية اساءة بالغة ، وان الحكومة لتبذل أقصى جهدها للحيلولة دون وقوع أي اضطهاد من شأنه أن يؤدي الى إثارة القلاقل والمناعب بين الأفراد الذين يعتنقون عقائد مختلفة وقبل أن تصدى لمناقشة مشروع موريسون ، أود أن أثير نقطا قليلة ، لها في رأبي - أثر مباشر في أية تسوية مقبلة لمشكلة فلسطين .

١ - النقطة الأولى هي أن العرب يرغبون في تحقيق السلام وكفالة الأمن . والواقع ان السلام والأمن قد اضطرب جليهما نتيجة لحركات الصهيونية السياسية ، وكان العرب على الدوام يفصحون عن آلامهم ويرسلون صوته مطالبين بحقوقهم ، وهم يسعون الى تحقيق تسوية نهائية لقضيتهم العادلة . غير ان الأساس قد بلغ بهم مدهاء . فقد فقدوا إيمانهم وثقتهم باللجان والبيانات الرسمية ، لأنهم يرون حتى الآن أن كل قرار ينطوي على احترام حقوقهم قد أغفل وأهمل ، في حين ان القرارات الموضوعية لصالح المهاجرين المتطفلين قد أجرى تطبيقها واني أناشدكم جادا باسم السلام والعدالة أن يمنح السلم والعدل للعرب في فلسطين .

(*) « الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين » - جامعة الدول العربية

٢ - وثمة نقطة هامة جدا لا بد من حسمها مرة واحدة وإلى الأبد ألا وهي أن فلسطين بلد خلو من كل جاذبية وسحر . فهي جزء يسير من أمة لها طاقاتها الطبيعية والمادية . وليس هنالك شيء غامض يتعلق بطاقاتها ومقدرتها كما أنها لا تنطوي على أية مقدرة أو قوى خارقة للعادة . وهي ككل بلد آخر غيرها ، يقطنها شعب من الشعوب . أما كونها تضم بين ربوعها الأماكن المقدسة للأديان الثلاثة العظمى فأمر لا يضيف شيئا جديدا لطاقاتها الطبيعية ، كما أنه ليس جديرا بأن يثير المشاكل والتعقيدات السياسية . أما الدافع الوهمي الذي يحمل الصهيونيين على المطالبة بفلسطين ، فهو خرافة ليس الا ، وينبغي استئصالها بتاتا ، فالصهيونية أولا وقبل كل شيء ، ليست حركة دينية وإنما هي فكرة سياسية عارضة . ولو أننا قبلنا ثانيا سابقة الصلات والعلاقات الوهمية والخرافية ببلاد الشعوب الأخرى . فقد نجد أنفسنا مواجهين بقضية جديدة تثير النزاع في مختلف بلاد المعمورة ، ذلك أن أية أمة معتدية قد يسعى أن تختلق صلات وهمية خرافية ببلاد شعب آخر . ومن ثم فإنه يبدو لي أن المشكلة الفلسطينية حقيقة بأن تعالج استنادا إلى الأسس والقواعد الطبيعية والإنسانية ، بدون أي تقدير للمسائل الخرافية (المثولوجية) .

٣ - ويبدو لي أن أساس كل المتاعب القائمة في فلسطين ينحصر في طبيعة الصهيونية السياسية . ذلك أن الصهيونية السياسية حركة عدوانية . ونحن لا نعرف أهدافها ومطامعها حدودا . وإن فكرتها الأساسية المشتملة على العنصرية والدين والقومية ، لتلتقي في كثير مع الفكرة الأساسية للنازية . نفس الفكرة القائلة بالشعب المختار ، وأرض الميعاد ، لا تختلف كثيرا عن المبدأ النازي « الشعب المختار » لعله أرض الميعاد .. ؟ أية أرض . ؟ أي أرض تلك هي الأرض الموعودة .. ؟ أي جزء من فلسطين .. ؟ أي كل فلسطين ؟ أي فلسطين وشرق الأردن ؟ أي فلسطين وشرق الأردن ومصر وسوريا ولبنان والعراق ؟ هذه هي الأسئلة التي أجيب عنها بإجابات مختلفة ونحن نعرف جيدا أن الصهيونيين ليسوا من الغباء والحق بحيث ينفقون الملايين بل مئات الملايين من الجنيهات ، من أجل بلاد قاحلة ضيقة . لقد وفدوا إليها في الواقع وهم يحملون بين جوانحهم مطامع واسعة ، ترمى إلى السيطرة ، اقتصاديا على الأقل ، على العالم العربي بأسره . بل على الشرق الأوسط جميعه والأمر المحقق أن العرب لا يستطيعون أن يبدو عدم الاكتراث بمثل هذه النوايا العدوانية .

ولقد أثبت الصهيونيون بخططهم التي اصطنعوها : أنهم أعظم شرا ووبالا من النازيين . ذلك أنهم يستخدمون وسائل في التسلل واقتنصام الشعوب وانتزاع أراضيها وتجارتها ، مما لم يحاول النازيون قط تطبيقه وهم في وسائلهم القتالة وفي أعمالهم الإرهابية لا يقلون مقدرة وكفاءة عن النازيين أن لم يبرزهم . والمسألة التي أحب أن أطرحها على الحكومة البريطانية هي أن العرب يواجهون خطرا وبيلا . فهم يواجهون غزوا عاما ، لأن الصهيونيين لا يقومون بشيء أقل من غزو فلسطين . وهذا الغزو العدواني يجب أن يعلم أمره قاطبة كما يجب أن

يعلم العالم شيئا عن هذه العقيدة العدوانية وعن الخطط التي تصطنعها ونحن نرجو من الحكومة البريطانية التي تقدر قلبيا صداقة العرب ، أن تعطف على العرب وتقرر وضع حد نهائي لهذا الخطر .

وأود أن أتوجه بالسؤال للمستتر بيغن عما إذا كان يرحب بخمسائة ألف نازي يجلبون الى انجلترا بقصد تشييد أركان وطن نازي قومي ، اني لوائق كل الثقة من أنه سيعارض هذا الاتجاه وانه سيناضل دونه ، بيد أن ذلك هو ما يقع فعلا للعرب في الشرق الاوسط ولا يزال الخطر في اطراد ونمو مستمر .

٤ - أما فيما يختص بتدخل الولايات المتحدة في مسألة فلسطين فلدي ملاحظتان أود الإشارة اليهما . الأولى هي أنني واثق من أن الشعب الأمريكي العظيم الذي لم أشك قط في اخلاصه في الدفاع عن الديمقراطية والعدالة قد استغلته الدعاية الصهيونية القوية . واني لمتأكد من أنه متى اطلع الأمريكيون على حقائق القضية العربية وأدركوا عدالتها ، وعرفوا الخطر الذي يندر بالاساءة الى علاقاتهم الودية بالعالم العربي ، فانهم لن يترددوا في الكف عن تأييدهم للصهيونية . والملاحظة الثانية هي أننا اذا قبلنا التدخل الأمريكي فينبغي علينا حينذاك أن نمنح الحق في مثل هذا التدخل لأمم أخرى . من أجل هذا نشعر أن تسوية المسألة الفلسطينية ، ينبغي أن يقتصر أمرها على العرب والحكومة البريطانية . أما فيما يتعلق بالصهيونيين فليست لهم حقوق أساسية . فقد منحتهم بريطانيا امتيازاً أساءوا تفسيره كما أساءوا استخدامه .

ومن الحقائق الجوهرية التي ينبغي الاعتراف بها وتقديرها ، هي أن العرب واليهود في فلسطين لم يكونوا قط في موقف متعادل متكافئ . فالعرب هم أصحاب البلاد الشرعيون في حين أن الصهيونيين غزاة معتدون ، فالمسألة اذا ليست مسألة حق يواجه حقاً وانما هي حق يواجه باطلا .

٥ - وواجب علينا أن نفصل - فصلا نهائيا - بين مشكلة اليهودية العالمية والمسألة الفلسطينية ، فالمشكلة اليهودية يجب أن تعالج في أوروبا ، لأن أوروبا تحتاج الى معمرين ومنشئين يستطيعون اصلاح الدمار الذي أنزله بها النازيون ، ونحن لا نستطيع أن ندعي أننا كسبنا الحرب اذا استمرت جذور النازية متغلغلة في أوروبا ، واذا واصلنا حرمان اتباع الدين اليهودي في أوروبا من التمتع بكافة حقوقهم الدينية والمدنية الكاملة . وحقيقة الامر هي ان الخطط الصهيونية المؤذية قد طبقت لتوهين الروابط القومية ليهود أوروبا ، وجعلهم يؤمنون بأنهم لا يمتنون بصلة للبلدان التي يعيشون فيها ، وانه ينبغي لهم أن يقصدوا الى فلسطين ولا يستطيع العرب أن يعتبروا أنفسهم مسئولين عن مثل هذه الخطط المنافية للانسانية .

٦ - هل المبادئ الديمقراطية التي ينطوى عليها ميثاق هيئة الأمم المتحدة وميثاق الاطلنطي ، والحريات الأربع ، ستطبق على شعب فلسطين أو هل شعب فلسطين سيصبح فريسة لخطط ومشاكل ليس هو مسئول عنها ؟ ولم يا ترى يعاقب عرب فلسطين ، دون ما ذنب اقترفوه ، بحرمانهم من قيام حكومة ذاتية ومن حق

تقرير مصيرهم ، لمجرد ان الحالمين ذوى المطامع الا شعبية يعتزمون انشاء حكومة
اجنبية فى بلد عربى ؟ *

٧ - لقد أعلنت الحكومة البريطانية فى حزم ، فى أكثر من مناسبة أنها لا تعنى أن
يصبح الوطن القومى اليهودى دولة يهودية ، وان وعد بلفور لم يرم الى الاجحاف
بحقوق العرب وامتيازاتهم فى وطنهم . وأود أن أعرف ما اذا كانت الحكومة
البريطانية لا تزال تقف هذا الموقف ، فاذا أصبح ذلك فنحن نأمل أن تضع حدا
نهائيا وسريعا لأهداف الصهيونية ومطامعها وأن تحقق من أن المشروع المقترح
لفلسطين لن يؤدى الى اقامة دولة يهودية .

٨ - واني لعلى ثقة من أنه لو كان اللورد بلفور لا يزال على قيد الحياة لأعرب عن
أسفه من أجل الوعد الذى ارتبط به . والظاهر ان ذلك الفيلسوف العظيم قد
تورط وقيل له ان فلسطين بلد لا يكاد يقطنه أحد من السكان ، أو يقطنه على
الأقل أناس بديهيون ليست لهم أية مثل عليا أو أهداف ينشدونها أما الآن وقد
طبقت التجربة ربع قرن من الزمان ، فانه لمن النبيل والعظيمة الاعتراف بأن مثل
هذه الخطوة لم تكن حقا ، وانها لا يمكن أن تؤدى الى الحق . ولقد آن الأوان لاتخاذ
قرارات عظيمة وتصحيح أخطاء الماضى أو وقفها على الأقل . ان العالم
يحتاج الى إعادة اموره وقواعده على أسس من المبادئ لا على سند غير مشروع .
ويبنى أن ندرك أن حق الشعوب والأمم هو فى أن تعيش حياتها فى أوطانها
وأن تتمتع بتقرير مصيرها ، ولقد آن الأوان لأن نعترف بهذا الحق لعرب
فلسطين .

٩ - ومهما يكن من أمر الرأى الذى نراه بشأن قيمة التاريخ وحق استخدامه ، فان
العرب لا يستطيعون بحال أن يتنازلوا عن حقوقهم التاريخية والشرعية فى
فلسطين . فلا الوعود ولا التصريحات ولا البيانات التى تثبت هذه الحقوق مما
يستطاع انكاره أو نسيانه . فمكتابات مكماهون وغيرها من الموائيق والمعهود
التي اتخذت ابان الحرب العالمية الأولى ، والفقرة الرابعة من المادة الثانية والعشرين
من ميثاق عصبة الأمم التى صودق عليها فى سان فرانسيسكو ، والبيانات
السياسية المختلفة التى أعلنتها حكومة جلالة الملك وكتاب تشرشل الابيض
الصادر فى عام ١٩٢٢ ، وكتاب باسفلد الصادر فى سنة ١٩٣٠ ، والكتاب
الابيض الصادر فى عام ١٩٣٩ ، هى سجل موائيق وعهود بريطانية وستظل
معتبرة من جانب حكومة جلالة الملك الموائيق شرف تربطها وتقيدها فى سبيل
تحقيق الحقوق العربية .

وان الحكومة العراقية، اذ تضع نصب عينها النقط السابق الإشارة اليها
لا تستطيع سوى أن ترفض مشروع موريسون الاتحادى ، أو المشروع الاقليمى
كما يدعى الآن . وهذا المشروع يتناقض تناقضا أكيدا مع النقط التالية :

١ - سيؤدى المشروع على الأرجح الى التقسيم . والعرب لن يوافقوا أبدا على التقسيم
لأنهم هم الأم الحقيقية للطفل ، اذا نحن تذكرنا قصة المراتين اللتين احتكمتسا
الى سليمان الحكيم .

٢ - سيعنى التقسيم قيام دولة يهودية ، ولن يقبل العرب أبدا أى مشروع يؤدي الى ذلك .

فقيام دولة يهودية لن يكون بمثابة عمل ناشئ فى الشرق الأوسط فحسب وانما هو خطر يتهدد جميع من يهمهم الأمر . والمؤكد أنه سيؤدى الى أكثر مما جال بخاطر الحكومة البريطانية أن تمنحه لليهود .

٣ - سيجعل المشروع فريقا كبيرا من السكان العرب فى حكم الاقلية داخل نطاق الدولة اليهودية وهذا ما تعارضه بقوة .

٤ - وقد يؤدى المشروع الى هجرة أخرى ، وإلى ازدحام المنطقة اليهودية ازدحاما مصطنعا ، الأمر الذى قد يستند اليه الصهيونيون فى استخدام كل وسيلة ممكنة للتسلل الى البلاد العربية المجاورة واستغلالها .

٥ - يشمل المشروع كافة العيوب التى ظهرت واضحة جلية فى تقرير وودهد وهو لن يسفر عن نجاح عملي بعد مدة من تطبيقه .

٦ - يحرم المشروع العرب من أفضل جزء فى بلادهم ويجعلهم عاجزين عن أن يكفوا أنفسهم بأنفسهم من الناحية المالية ، وأحب فى هذا المقام أن أشير الى نقطة موازنة الميزانية الفلسطينية بدون الأموال اليهودية وأحب أن أعلن أن الجانب الأعظم فى الميزانية الفلسطينية ينفق على قوة البوليس من أجل صيانة الامن الذى اضطرب حبله نتيجة لوجود الصهيونية ونشاطها .

٧ - ونحن نعارض بشدة المشروع الذى يؤيد وجهة نظر لجنة التحقيق الانجليزية - الامريكية فى أن فلسطين ينبغي ألا تكون عربية أو يهودية وهذا اقتنات على أبسط المبادئ البديهية .

٨ - كذلك نعارض بشدة اشارة المشروع الى الأموال التى سستنفق على العرب فى فلسطين ، وإلى القرض الذى سيمنح للدول العربية . وربما كان مرد ذلك الى نقص فى ادراك طبيعة العرب وخلقهم . فلن يوافق العرب أبدا على التسليم بحقوقهم فى وطنهم مقابل رشاوى أو مغانم مادية مهما كان مصدرها . فالعربى قد يؤثر الموت أو الجوع على أن يلوث شرفه أو تجرح كرامته . فالشرف الوطنى والكرامة القومية يجعلاننا نرفض رفضا باتا مثل هذه المقترحات .

٩ - لن يوافق العراق أبدا على اقامة معبر صهيونى فى فلسطين ونحن نرى انه لن تقوم للسلام قائمة فى الشرق الاوسط الا اذا انتزعت منه اغراض الصهيونية السياسية السامة .

تلك هى آراء بلادى بسطتها فى اختصار . ولقد عرضتها فى صراحة تامة . بل لعلنى بسطتها فى صورتها الحقيقية المجردة ، بيد أننى أؤكد لكم فى خلاص أننى قد كشفت ببورى أوراقي على المائدة . وأود أن تقابل آرائى التى أوضحتها بروح المودة والعطف ، لأننا بهذه الروح وحدها نستطيع أن نضع قواعد حل عادل للمشكلة الفلسطينية .

خطاب صاحب السعادة كميل بك شمعون

(الجمهورية اللبنانية) (*)

القي في مؤتمر فلسطين بلندن

بتاريخ ١٢ سبتمبر سنة ١٩٤٦

« احبا اسمو ، أصحاب المال والسعادة . سادتي :

ان بياني سيتضمن دراسة الوفد اللبناني لمشروع المستر هربرت موريسون وكذلك بحث لتاريخ المسألة الفلسطينية والوثائق المتعلقة بها .

ان الوفد اللبناني قد درس بدقة مشروع الحكومة البريطانية لانشاء نظام اتحادى فى فلسطين وهو يحس بضرورة معارضة هذا المشروع الذى يناقض فى رأيه حقوق سكان فلسطين العرب فى بلادهم مناقضة صريحة .

ان الوفد اللبناني يهمل فى المفاوضات الحالية نقطتين رئيسيتين :

(الأولى) المحافظة على حقوق العرب فى فلسطين وعلى ما يصبو اليه من استقلال وتقدم لحياتهم القومية وكلها حقوق مشروعة .

(الثانية) المحافظة على الصداقة التقليدية التى تربط الامم العربية والشعب البريطانى والزيادة فى تدعيم هذه الصداقة .

وبالنسبة الى هذه النقطة الاخيرة يرون أنهم يكونون قد تنكروا لهذه الصداقة اذا لم يؤكدوا أن السياسة التى اتبعتها الحكومات البريطانية المتعاقبة فى فلسطين قد أثارَت للأسف بين الشعوب العربية شعورا من المرارة العميقة لم تستطع هذه المقترحات الأخيرة أن تزيلها .

وان الوفد اللبناني ليحس بأن عليه أن يؤكد الحقائق الآتية :

١ - ان مطالب سكان فلسطين العرب ببررها تراثهم التقليدى والأخلاقي وحقوقهم الثابتة كسكان البلاد الأصليين منذ بداية التاريخ .

ان ما حدث من أن اليهود سكنوا جزءا من هذه الأرض سنتين متقطعة لقرون قليلة لا يبرر بشكل ما ادعاءاتهم الحالية ولا بما يقومون به من هجرات ضخمة الى هذه البلاد .

ثم ان فلسطين كانت مهد الدين اليهودى وهذا لا يعطى اليهودية العالمية أى حقوق سياسية وكذلك لا يمكن القول بأنها تجعل للمسيحيين والمسلمين حقوقا سياسية خاصة رغم أن الروابط الدينية التى تربطها بهذا البلد لا تقل دعامة وقوة عن هذه التى لليهود .

(*) « الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين » - جامعة الدول العربية

لقد كانت فلسطين ويجب أن تظل وحدة قومية مستقلة عن كل الاعتبارات الدينية • أن مستقبل تكوينها وعلاقتها مع بريطانيا العظمى والولايات المتحدة ستضمن لها الحرية الدينية المطلقة بما في ذلك حرية التعمد في الأماكن المقدسة والمحافظة على سلامتها •

٢ - أن الوفد اللبناني لا يوافق بشكل ما على التفسيرات التي تقول أن فلسطين لم تضمن في المراسلات المتبادلة في ١٩١٥ و ١٩١٦ بين السير هنري مالك ماهون وشريف مكة • بل هل يرون على النقيض أن هذه المراسلات وخاصة العبارات التي تشير إلى الأراضي التي تقع إلى الغرب من دمشق (خطاب ٢٤ أكتوبر سنة ١٩١٥) بإخراجها هذه الأراضي نفسها من التقسيمات المستقلة تتضمن بالضرورة أن جنوب سوريا وبالأغواط أخرى فلسطين داخل في نطاق البلاد العربية التي وعدت بالاستقلال •

٣ - أن الوفد يرى نفسه مرغما على التذكير بالوثائق والتصريحات التي لا عداد لها التي قطعت فيها الحكومة البريطانية على نفسها الموائيق والعهود أن لا تتخذ قرارات خاصة بمستقبل فلسطين دون رضا سكان هذه البلاد وبشكل يتفق مع مصالحهم الاقتصادية والسياسية •

(أ) فيقول تصريح ٧ يونيو سنة ١٩١٨

« أن حكومة صاحب الجلالة ترغب وتود أن ترى الحكومات المستقبلية لهذه المناطق قائمة على مبدأ رضا الحكوميين وتعلن أن هذه السياسة نالت وتنال تأييد حكومة صاحب الجلالة » •

(ب) في حديث بين الجنرال السير ادmond اللنبي والأمير فيصل في أكتوبر ١٩١٨ جاء :

« ولقد ذكرت إلى الأمير فيصل أن الحلفاء ارتبطوا بوعود الشرف أن يسعوا ليصلوا إلى تسوية تتفق مع رغبات الشعوب التي يعينها الأمر وسألته بالحاح أن يضع كل ثقة في نياتهم الطيبة » •

(ج) التصريح الانجليزي الفرنسي في نوفمبر ١٩١٨ :

« أن الغاية التي تسعى إليها فرنسا وبريطانيا العظمى في مقاومتهم في الشرق الأدنى للحرب التي أشعلت نيرانها المطامع الألمانية هي تحرير الشعوب التي حكمها الأتراك هذا المدى الطويل تحريرا شاملا كاملا وإقامة حكومات قومية تستمد سلطتها من سكانها الأصليين وحريرتهم في الاختيار والسبق في العمل » •

لقد أمنت اللجنة البريطانية العربية التي أقيمت أثناء مؤتمر فلسطين في- ١٩٣٩ النظر في الوثائق • وجاء في تقرير اللجنة :

« في رأى اللجنة أنه من الواضح من هذه التصريحات أن حكومة صاحب الجلالة لم يكن لها حرية التصرف بفلسطين دون الأخذ بعين الاعتبار رغبات سكان فلسطين ومصالحهم وأنه يجب أن يعمل حساب كل هذه التصريحات في أية محاولة لتقدير

المسئوليات التي حملتها حكومة صاحب الجلالة نفسها - وذلك عند تفسير هذه المراسلات أمام سكان هذه البلاد كنتيجة لهذه المراسلات » .

٤ - ان الانتداب المفروض على فلسطين يقر حق سكان هذه البلاد في الاستقلال ويؤكد أن الهجرة اليهودية واقامة وطن قومي يهودى لن يؤثر بشكل ما على حقوق عناصر السكان الأخرى أو مركزهم .

(أ) المادة ٢٢ من ميثاق جامعة الأمم تقول :

« ان بعض الطوائف التي كانت تنتسب سابقا للامبراطورية العثمانية قد بلغت درجة من التقدم تجعل قيامها كأمم مستقلة مما يجوز الاعتراف به اعترافا مقيدا بشرط هو أن توجه السلطة المنتدبة بالمساعدة والنصيحة ادارتها حتى يحين الوقت الذى تستطيع فيه أن تتولى حكم نفسها بنفسها » .

(ب) المادة ٦ من الانتداب الخاصة بنمو الوطن القومى اليهودى تفصح عن احترام مماثل لحقوق السكان العرب فتقول :

« وبينما يعمل على تسهيل الهجرة اليهودية واستقرار اليهود يجب ضمان عناصر السكان الأخرى ومركزهم وعدم احدث ما يؤثر فيها » .

وان الوفد اللبنانى ليدرك تمام الادراك أن ليس ثمة ما يمكن عمله الآن لاقامة نظام الحكم القومى فى فلسطين أو البلوغ بهذا الاستقلال المستوى الذى بلغته البلاد العربية الأخرى التى تربطها بها روابط الدم والتقاليد الثقافية واللغوية المشتركة ، والوفد يعلم أن ماحدث من أن فلسطين لم تحقق حريتها لا يرجع الى أى تأخر يتصف به سكانها أو نقص فى مستواهم العقلى أو الاجتماعى اذا ما قورنوا بالبلاد المستقلة الأخرى بل لهذا السيل المنظم الذى لا ينقطع من المهاجرين الذين صمموا على احوالة فلسطين دولة يهودية والذين يهددون بوجودهم بعدد ضخم دائم التزايد آمال فلسطين ووحدتها القومية .

والوفد يلاحظ بأسف مماثل أن الحكومة البريطانية لم تنفذ من كتابها الأبيض الذى نشرته فى مايو سنة ١٩٣٩ وحددت به سياستها فى فلسطين الا هذا الجانب الذى يساعد الهجرة اليهودية وأهملت الالتزامات التى أخذتها على نفسها للسكان العرب والاقتراحات الحالية من الناحية الأخرى التى تقسم فلسطين تقسيما ممتسرا الى مناطق أربع والتى تسمح بدخول أعدادا كبيرة من اليهود وجواز استمرار الهجرة فى المستقبل هى بمثابة انكار لكل هذه الالتزامات ونقض للانتداب الذى تقوم الحكومة البريطانية بمزاولة سلطتها فى ظله .

٥ - من الواضح من مقترحات الحكومة البريطانية وكذلك من توصيات لجنة التحقيق الانجليزية الأمريكية أن الحجة التى استخدمت لاستمرار الهجرة اليهودية هى مقدرة فلسطين على الاستيعاب الاقتصادى .

ونحن لا نرى فى هذا وجهة نظر غاية فى الضيق فقط بالنسبة للمسألة الفلسطينية وانما عجز فاضح عن تفهم حقوق السكان العرب وآمالهم من الناجيتين الوطنيه والاقتصادية على السواء . فان عرب فلسطين ينظرون للمحافظة على

حقوق بلادهم وتحقيق حريتهم واقرار حياة قومية مشيدة الاركان كهدهم الاسمي وهم فى هذا مثل دول أوروبا التى ضحت بشبابها وثروتها ومنابع ثروتها الإقتصادية للمحافظة على استقلالها .

ان الحديث عن مقدرة فلسطين الاستيعابية فى رأينا محض وهم يستخدمه الصهيونيون لتبرير الهجرة على نطاق واسع فيحققون بهذا غرضهم الحقيقى وهو ليس اقتصاديا بل سياسيا أى تحويل فلسطين الى دولة يهودية .

وليس علينا الا الإشارة الى الوثائق التى لا عداد لها والتصريحات التى سبق أن أوردناها حتى تدركوا أن العامل القومى هو العامل الأساسى الذى يجب أن نأخذ به عند الاعتبار حين نسعى لحل مشكلة فلسطين حلا عادلا .

ان كل الاتفاقيات التى وقعت قبل اعلان الانتداب تعلن أن العامل الموجه لسياسة الحكومة البريطانية يقوم على رضا سكان فلسطين واحترام حقوقهم المدنية والسياسة . والنظام الانتدابى نفسه فى مادته السادسة يجسد قيام وطن يهودى قومى بشرط أن لا يتعارض هذا مع حقوق السكان المحليين ومركزهم .

ويتناول الكتاب الأبيض الذى نشر فى سنة ١٩٣٩ والذى يرسم السياسة البريطانية فى فلسطين هذه المسألة بالعبارات الآتية :

« اذا أثرت الهجرة فى مركز البلاد الاقتصادى تأثيرا مضادا حينذاك يجب فرض القيود عليها فرضا واضحا . وكذلك اذا أفسدت موقف البلاد السياسى بشكل خطير حينذاك تصبح عاملا لا يمكن تجاهله . ورغم أنه ليس من العسير القول بأن عدد المهاجرين اليهود الكبير الذين سمح لهم بالدخول حتى الآن قد استوعبوا اقتصاديا فان مخاوف العرب من أن هذه الهجرة ستستمر دون توقف حتى يبلغ السكان اليهود مركزا يسيطرون به عليهم قد أنتج آثارا خطيرة للغاية لليهود والعرب على السواء وخطيرة كذلك بالنسبة لسلم فلسطين ورفاهيتها .

فاذا سمح فى هذه الظروف باتصال الهجرة حتى تبلغ مقدرة البلاد على الاستيعاب اقتصادى نهايتها بدون النظر الى كل الاعتبارات الأخرى فان عداء خطيرا سيشتعل أواره بين الشعبين وقد يبلغ الموقف فى فلسطين مبلغا يصعب به مصدرا دائما للانقسام بين شعوب الشرقين الأوسط والأدنى وان حكومة صاحب الجلالة لا يمكن أن تقبل الرأى القائل بأن التزاماتها التى يفرضها النظام الانتدابى أو اعتبارات المنطق السليم والعدالة تتطلب منها أن تغفل هذه الظروف فى رسم سياسة الهجرة » .

أن فى رأى اللجنة الملكية أن ارتباط سياسة تصريح بلفور بالنظام الانتدابى يتضمن الاعتقاد أن عداء العرب لسياسة التصريح سيمكن التغلب عليها ان عاجلا أو آجلا . ولقد كانت الحكومات البريطانية المتعاقبة منذ اصدار تصريح بلفور ترجو أن السكان العرب بعد أن يتبينوا الفوائد التى سيحققونها من استقرار اليهود فى فلسطين سيروضون أنفسهم على اضطراد نمو هذا الوطن اليهودى والاحتمالات التى امام حكومة صاحب الجلالة هي :

١ - السعى فى توسيع الوطن القومى اليهودى توسيعا لا رابط له ضد ارادة شعب البلاد العربية التى أفصح عنها فى قوة .

٢ - السماح باضطراد التوسع في الوطن القومي اليهودي في حالة ما اذا قبل العرب أن يندمجوا فيه .

ومعنى السياسة الأولى للحكم بالقوة . وتبدو هذه السياسة لحكومة صاحب الجلالة ، بغض النظر عن الاعتبارات الأخرى مناقضة لروح المادة ٢٢ لميثاق عصبة الأمم ولالتزاماتها المعنية نحو العرب في الانتداب الفلسطيني ، ثم أن العلاقات بين العرب واليهود في فلسطين يجب أن تقوم ان أجلا أو عاجلا على التسامح المتبادل وحسن النية .

ان سلم الوطن القومي اليهودي وأمنه وتقدمه يتطلب هذا ، ولهذا صممت حكومة صاحب الجلالة - بعد اعمالها الرأي وأخذها بعين الاعتبار المدى الذى سهل به نحو الوطن القومي اليهودي في العشرين سنه الماضيه - على أن الوقت قد حان لاتخاذ مبدأ السياسة الثانية التى أشرنا اليها قبلا وقد قررت الحكومة البريطانية استجابة لمنطق حججها أن لا تسمح بأية هجرة جديدة دون اذن سابق من السكان العرب .

ويرى الوفد اللبناني أن ليس ثمة عامل جديد يحجز قيام المشروع الاتحادى أو فرض هجرة يهودية جديدة . وان الاضطهاد الذى تعرض له اليهود فى أوروبا لا يخلق مشكلة فلسطينية ولكن مشكلة انسانية يجب أن تتعاون جميع الأمم المشتركة على حلها .

ان سياسة الهجرة التى انتهجت فى الخمسة والعشرين عاما الماضية قد غيرت تقييرا كبيرا توزيع العنصرين العربى واليهودى فى فلسطين وجعلت مركز السكان العرب فى البلاد مركزا شاذا .

فبعد أن كان اليهود فى عام ١٩١٩ لا يتجاوزون ٦٠,٠٠٠ بلغوا الآن ٦٠٠,٠٠٠ وان الموافقة على الاقتراحات البريطانية ستؤدى حتما الى انقاص نسبة العرب انقاصا جديدا حتى يبلغ الصهيونيون أغلبية يستطيعون بها أن يسيطروا على فلسطين .

والصهيونيون فى الواقع لا يسرون هذا الأمر فان دعايتهم وأعمال الارهاب التى يقومون فى شكل منتظم أفصحت عن سياستهم وأغراضهم . ثم اننا أدرکنا أن المشروع الذى يضعه زعماء الصهيونية يحتم لتنفيذه السيطرة المطلقة على كل وادى الأردن ومنايع نهر الأردن وهذه المنايع توجد فى اراضى سوريا ولبنان ولذلك نجد أن فى المشروعات الصهيونية تهديدا قويا للبلاد المجاورة .

والوند اللبناني على غير استعداد لأن يقبل الرأى القائل بأن الحكومة البريطانية ستستخدم فى وقت ما كأداة لتنفيذ هذه المشروعات التى ترمى الى السيطرة والقضاء على حقوق العرب .

ان مسألة مقدرة البلاد الاقتصادية على الاستيعاب ، حتى ولو أمكن وضعها موضع النظر لا يجب أن تستخدم لمصلحة اليهود وحدهم فيجب أولا أن تستخدم لاضطراد تقدم سكان فلسطين العرب ويتضح من الاحصاءات الرسمية لحكومة فلسطين أن هؤلاء السكان العرب يزدادون بنسبة ٢٧٪ فى المائة فى العالم .

٦ - ان المشروع الاتحادى الذى تقترحه الحكومة البريطانية لم يعرض فى تفاصيله الفنية على الحكومات المثلة فى المؤتمر بعد . واننى أذكر أنى سألت اذا كانت قد رضعت أى خرائط بعد تصور هذا المشروع ولكن لم يعط بعد شئ منها للوفود . على أنه يتبين من النصوص التى أرسلت للوفود النقاط التالية :

١ - ان المشروع يعمل على تقسيم فلسطين الى وحدات ادارية في مناطق اربع هي المنطقة العربية ، والمنطقة اليهودية ، والنقب وهي عبارة عن ارض حرام ، ومنطقة القدس وهي مركز الحكومة الفلسطينية المركزية .

٢ - ستتولى الحكومة المركزية مسئولية الهجرة التي تجرى بعد اتمام هذا التقسيم وتكون المنطقة اليهودية تستطيع ان توصى بقبول أى عدد من المهاجرين يمكن هذه المنطقة ان تتقبلهم .

٣ - تحكم كلا من المنطقتين العربية واليهودية ادارة مسئولة عن تيسير الشئون المحلية .

٤ - حالما تتم موافقة الجهات صاحبة الشأن على هذا المشروع سيخصص بهجرة ١٠٠٠٠٠ يهودى الى فلسطين .

والوفد اللبناني لا يمكن أن يساهم فى هذا المشروع الذى لا يصلح الا فى بلاد بكر لم يسكنها أحد بعد وليس فى بلاد أقام فيها العرب طوال التاريخ ولهم فيها حقوق لا يمكن اغفالها أو التغاضى عنها .

وبينما النظام الانتدابى والتشريعات الاخرى التى سبقت هذا النظام وجاءت بعده تعترف بحق العرب فى فلسطين اعترافا شاملا فان المشروع القائل للحكومة البريطانية يقصر حقوق العرب على المنطقة « العربية » وهذا المشروع فى اخضاعه المنطقة العربية للحكومة المركزية يجعل الآمال القومية مسائل وهمية تماما .

هذا بينما « النقب » وهى اراض لم يمش فيها غير العرب منذ آماد بعيدة قد انتزعت من المنطقة المخصصة للعرب .

وتضم المنطقة اليهودية أكثر الاراضى خصوبة وتشمل هذا الجزء الأعظم من مزارع الموالح العربية ، وكذلك الموانى البحرية الرئيسية . وهى تحتوى كذلك - بجانب مساحات الارض الشاسعة التى يملكها العرب الآن فعلا - على أقلية عربية لا تقل عددا عن سكان هذه المنطقة من اليهود وستعرض هذه الاقلية المهمة والارض التى تمتلكها للضغط وانتزاع الاراضى من جانب المؤسسات اليهودية والادارة .

ويكفينا لكى نتصور المعاملة التى سيلقهاها العرب أن نشير الى نصوص الاكتتاب القومى اليهودى التى تشترط عدم رجوع الاراضى اليهودية الى غير اليهود والى عدم استخدام غير اليهود فى هذه الاراضى بحال من الاحوال .

وحسبنا أن تلقى نظرة على الخرائط التى رسمتها لجنة التحقيق الانجليزية الامريكية لنذكر ان تنفيذ خطة من هذا النوع كافية لان تقضى القضاء المبرم على آمال العرب القومية عامة ، بل انها تتعارض تعارضا شاملا مع مصالح العرب وحقوقهم .

ولا نستطيع كذلك أن نساهم بالموافقة على دخول مائة ألف مهاجر يهودى جديد ولا جواز هجرات تالية أخرى . اننا نذكر تمام الادراك أن الصهيونيين سيستغلون بمساعدة الهيئات التى تناصرهم فى كل العالم التعاسة التى يعاينها اخوانهم فى الدين فى البلاد الاوربية فيملأون منطقتهم بأعداد هائلة من المهاجرين حتى يستطيعوا أن يدعوا بعد هذا أنهم أغلبية فيفرضون بهذا وجهة نظرهم على الحكومة المركزية ويبسطون سيطرتهم على كل فلسطين .

ولقد ذكر المستر بيفن في التصريحات التي أدلى بها في جلسة أمس
العبارة الآتية :

« انى لا أرى من الخير اقتراح أية تسوية لا يرضى عنها اليهود فان هذا كفيل
بأن يقضى عليها » .

فاذا كان هذا الحال فليس من الممكن وضع حل للمسألة الفلسطينية قبل أن
يحظى برضاء الاقلية اليهودية وبهذا يتوقف مستقبل هذه البلاد ووحدتها على رغبات
هذه الاقلية .

وفى هذا تعارض صريح مع المبادئ الى قبلها العالم والتي أعلنتها الحكومة
البريطانية نفسها على رؤوس الاشهاد قبل المشاورات الخاصة باقامة دستور الهند
وقالت فيها انه لا يمكن فرض رغبات الاقلية الهندية على رغبات الاكثرية .

ونحن نستطيع اذا أن نتساءل فيما اذا كان ما يعتبر عادلا وحقا بالنسبة للهند
ينطبق على فلسطين ؟

ان الوفد اللبناني لرغب رغبة جدية فى إيجاد حل للمشكلة الفلسطينية وهو كثير
الامل فى أن يحقق هذا الحل بالاتفاق التام بين الوفود والحكومة البريطانية والوفد
لا يقبل بشكل من الاشكال أى حل لا يتفق مع المبادئ التى دأبت الجامعة العربية
على اعلانها وهى :

(أ) الابقاء على صبغة البلاد العربية القومية ووحدة أراضيها .

(ب) استقلال هذه البلاد ويدخلها فى الجامعة العربية .

(ج) إيقاف كل هجرة يهودية يمكن أن تؤثر فى صبغة البلاد القومية وآمالها .

خطاب دولة سمير باشا الرفاعي
(الملكة الأردنية الهاشمية) (*)
القي في مؤتمر فلسطين بلندن
بتاريخ ١٢ سبتمبر سنة ١٩٤٦

أيسمح لي ، قبل بدء خطابي ، بالقول انني قد ظفرت بشرف ، اذ أجدني مستطعيا الاعراب ، باسم وفد المملكة الاردنية الهاشمية الى هذا المؤتمر ، عن شكرنا لحكومة جلالة الملك البريطانية ، لانتاحتها لنا هذه الفرصة لتبادل الآراء معها بشأن فلسطين ومناقشة المقترحات التي تهدف الى توفير حل نهائي لمشكلتها .

ولا يسع المرء ، وهو يواجه المسألة الفلسطينية ، سوى الاحساس بأنها ليست مهمة يسيرة هينة . فلقد داخلت هذه المسألة عناصر ذات طابع غريب عنها ، فجعلت منها مشكلة معقدة . والحق ان فلسطين ، بما يسودها من الظروف في الوقت الحاضر ، قد أصبحت الآن ، ليس فقط سببا لتوتر العرب في تلك البلاد وحدها ، وانما أضحت كذلك مسألة تثير القلق المتناهي في بلاد الشرق الاوسط بأسرها ، ان لم يكن في العالم أجمع . فالبلاد التي بعثت رسالة السلام وحسن النية لأهل الارض جميعا تتطلب الآن السلام وحسن النية من أهل الارض . ولم كل هذا ؟ لسبب بسيط هو وجود جو من التفكير القلق . وعندما كانت الحرب تسيطر فكريا على كل اعتبار آخر ، كانت السياسة الحربية سببا في بذل الوعود ، وبذلك صارت فلسطين موضوعا لعهدين متناقضين ضمهما تصريح واحد ، وقد عرف هذا التصريح باسم واضعه ووعدت فيه الحكومة البريطانية أن تنظر بعين التقدير الى انشاء وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين ، كما وعدت أن تبذل أقصى ما في وسعها لتيسير تحقيق هذا الهدف . وقد احتوى التصريح نفسه على تعهد مضاد ، اذ فهم بوضوح وجلاء أن شيئا ما لا يمكن صنعه يكون من شأنه الاجحاف بالحقوق المدنية والدينية للجانبايات غير اليهودية المقيمة في فلسطين ، أو الحقوق أو الاوضاع السياسية التي يتمتع بها اليهود في أي بلد آخر .

وفي مثل هذه العبارة البسيطة ، وعلى هذا النمط الهادي برز تصريح بلفور للوجود وبعثت الى الحياة المسألة الصهيونية ، ونجمت من ناحية أخرى المآسى والآلام في الارض المقدسة .

واستجابة للطلب الذي تقدم به رئيس الوزراء في خطابه الافتتاحي والى طلب وزير الخارجية في بيانه التالي ، فلست أهدف الى استراق وقتكم الثمين بمحاولتي هنا أن أعارض في مشروعية ذلك التصريح ولا في سلامته أو عدالته كلا ولست أرغب في أن أدهش جانبه الاول المتعلق بالوطن القومي اليهودي على ضوء جانبه الثاني الذي

(*) « الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين » - جامعة الدول العربية

يؤثر في حقوق الاهالى من غير اليهود لا ولا أتحدى الوثيقة بأسرها من ناحية مواجهتها بما سبقها من وعود بذلت للعرب ، لا ولا حتى أود أن أناقش سلامة حق الحكومة البريطانية أو أية حكومة أخرى في افتتاحها على مبادئ تقرير المصير . كل هذه الموضوعات قد فحصت ودرست على صورة وافية منذ أكثر من خمس وعشرين سنة حتى يومنا هذا ، كما حققت وكتبت عنها التقارير بواسطة لجان وهيئات عديدة حتى أن الحقائق لم تعد خافية وأصبحت ماثلة الآن في أذهان كل من يهمهم الامر . ومع ذلك فاني أرغب في أن أوجه اهتمام المؤتمر الى أمرين يبدوان على أهمية رئيسية في محادثاتنا الحالية ، ويتصلان اتصالا مباشرا بالنقطة التي سعالجها أخيرا في هذا البيان .

أما الامر الأول فهو الطابع المزدوج لتصريح بلفور الذي أغفل التزامه دائما أبدا كما انه لم يوجه اهتماما رئيسيا الى حقوق العرب حين تطبيق أية خطة تشجع على تشييد الوطن القومي لليهود ، وذلك على الرغم من أن فلسطين بلد عربي ، وأن العرب كانوا على الدوام يؤلفون غالبية أهلها . أما الامر الثاني فهو الوعد بأن ينظر بعين التقدير الى انشاء وطن قومي لليهود وهذا الوعد لم يعن ولا يمكن أن يفسر بأنه يعنى تحويل فلسطين الى دولة يهودية ، أو اقامة دولة يهودية في أى جزء من البلاد .

وهذان العاملان الرئيسيان في الموضوع الذي نبحثه الآن ، قد استعرضا أكثر من مرة في تقارير لجان التحقيق وفي البيانات الرسمية عن فلسطين . والواقع ان تعبير « الوطن القومي » لم يكن واضحا في معناه وهدفه وفي نتيجته المنتظرة ، حتى في عقول الاشخاص الذين ابتدعوه . وقد افضى اللورد بلفور نفسه في نوفمبر سنة ١٩٢٧ بالمباراة الآتية :

« ليس في وسعي أن أظن ان هذه التجربة هي تجربة عظيمة لأن شيئا كهذا لم يحاوله أحد في العالم منذ الأزل ، ولأنه مجرد خرافة » وقد سماها اللورد بلفور « تجربة كبيرة » ونعتها بقوله عنها : « انها مجرد خرافة » لم يسبق لها مثيل . وفي مناسبة أخرى كان اللورد أكثر صراحة فوصفها بقوله أنها «مجازفة» .

ثم قال اللورد متسائلا : « لست أنكر ان هذا الأمر مخاطرة ، أفليس لنا أبدا أن نتعرض للمجازفات ؟ » .

وقد صرحت لجنة التحقيق الانجليزية الامريكية مرة أخرى - وهي اللجنة التي اعتبرها العرب هيئة متحيزة تحيزا غير لائق لليهود - فقالت في تقريرها : ان تعبير « الوطن القومي » يعتبر افتتاحا على القانون الدولي . واذا كان لي أن أعلق على هذه النقطة بوجه خاص ، ففي وسعي فقط أن أقول ان أى ذهن حساس معقول يرى ان المضي في تجربة أو مخاطرة - ولنستخدم هنا تعبير اللورد بلفور - ينبغي أن يوجه اليه اعتبار واهتمام أكثر مما وجه فعلا فيما يتعلق بالحالة التي نواجهها .

ومهما تكن القضية فالحقائق لا تزال تؤكد ان الروح غير السليم لهذا النص قد أسفر عن ايجاد نظريات متعارضة وتفسيرات مختلفة ، يواجهها كل فرد من زاوية تناسب مصالحه وتوائمها على أحسن وجه ، الى أن رأت الحكومة البريطانية ، التي عهد اليها بالانتداب وتكفلت بمسؤولية تنفيذه ، انه من الضروري ازالة كافة الشكوك فيما يتصل بأغراض الانتداب الحقيقية ، التي تضمنها وعد بلفور ، ولذلك اتخذت خطة نهائية على النحو الذي بينه الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩ ، ولأسوء الحظ ظلت هذه

الخطوة غير حاسمة ، نظرا لأن تطبيقها كان معلقا على عقد مؤتمر شبيه بهذا الذي نشترك فيه الآن ، على الرغم من التنويه بأنها حاسمة ونهائية ، وعلى الرغم من التصريحات والبيانات الرسمية التي صدرت مؤكدة تطبيقها بدون نظر الى قبولها من العرب أو اليهود ، وهكذا تركت المشكلة ، مرة أخرى دون حل لكي تزداد سوءا وتعمق وخطورة .

وجاءت الحرب العالمية الثانية على الأثر مباشرة وظهرت معها مشكلة جديدة في أوروبا ، تلك هي مشكلة الاضطهاد النازي . فلما انتهت الحرب انتهزت الصهيونية الماهرة فرصة مغرية ، وعبأت قواها ، وعملت جاهدة على استغلال عنصر الاضطهاد الجديد على أحسن وجه تستطيعه ، تأييدا للوطن القومي اليهودي ولقد نجحت في ذلك المجال نجاحا مرموقا . وكانت لجنة التحقيق الانجليزية الامريكية من ثمار نشاطها . وقد اضطلعت اللجنة برسالتها طبقا لنصوص التوصيات الخاصة بتشكيلها وأتمت مهمتها في حدود الفترة الضئيلة جدا من الزمن الذي حدد لها . ولقد أذهلت العرب التوصيات التي تقدمت بها اللجنة . ولعلمهم لم يكونوا أقل دهشة وذهولا من الدولة المنتدبة نفسها ، وبرهان ذلك أن حكومة جلالة الملك أعلنت صراحة أنها عاجزة عن الاضطلاع وحدها بالمسئوليات العظيمة المتصلة بتنفيذ تلك التوصيات . ثم استسلمت لضغط الأقوياء من مؤيدي الصهيونية ، فعينت ما دعت « لجنة الخبراء » من بين المندوبين البريطانيين والامريكيين لفحص توصيات اللجنة الانجليزية الامريكية والتقدم بمقترحات تهدف الى وضع خطة جديدة لفلسطين ، بالموافقة على ما يمكن تطبيقه من تلك المقترحات .

ووفقا لذلك عرضت « لجنة الخبراء » تلك المقترحات ، وأعلنت الحكومة البريطانية عن اعترافها بقبولها كأساس للمفاوضة ، وهي تعرضها الآن علينا للنظر فيها ، وذلك اعتقادا منها أن هذه المقترحات تشتمل على أفضل الوسائل المؤدية الى حل المشكلة الفلسطينية . وينطوي المشروع الذي أوصت به لجنة الخبراء من ناحية المبدأ ، على فكرة تقسيم فلسطين الى أربع مناطق ؛ منطقة عربية ، وأخرى يهودية ، ومنطقة القدس ، ومنطقة النقب . وستكون المناطق الأربع تحت اشراف الحكومة المركزية التي يرأسها المندوب السامي ، مع منح بعض السلطات للحكومات الاقليمية . ولما كان هذا المشروع ، على الصورة التي أفهمها يرمى في صلبه الى تنفيذ توصيات اللجنة الانجليزية الامريكية ، فيستتبع ذلك أن أية تعليقات ينبغي أن تجعل من تلك التوصيات هدفا رئيسيا لها . وينبغي على أن أتجه هذا الاتجاه ، متى كنت أرغب في إجراء استعراض شامل للتوصيات التي نحن بصدها غير أن حكومتى قد أعربت فعلا عن آرائها حيال تقرير لجنة التحقيق اعرابا مقصلا ، شأنها شأن جامعة الدول العربية ، وذلك في المذكرة المرسلة الى الحكومة البريطانية ومن ثم أجد نفسي مضطرا الى مواجهة هذه المسألة من ناحية عامة فقط ، فأشير في صورة مختصرة بقدر الامكان الى قليل من النقاط الرئيسية ذات الأهمية الحيوية ، كما أناشدكم توجيه أعظم قنسط من الاهتمام الى مناقشتنا الحالية وهذه النقاط هي كما يلي :

١ - الاضطهاد .

٢ - الهجرة .

٣ - مبادئ حكومة فلسطين .

ولقد كنت حاولت في القسم الاول من بياني أن أظهر في كثير من الاقتضاب وأن أدلل على أن الوطن القومي اليهودي قد برز من ثنايا فكرة شديدة الغموض التمتعت في أذهان الأشخاص الذين بدأوا القول بها في الماضي استنادا الى حقيقة تهدف الى انشاء دولة يهودية في أذهان الأشخاص الذين ينادون بها في الوقت الحاضر وكان الفريق الاول الذي نادى بذلك في عام ١٩١٧ هو الحكومة البريطانية ، كما كان الفريق الثاني هو نفس هذه الحكومة التي نادت به في عام ١٩٤٦ ونحن جميعا ندرك أن نظرية التطور تستند الى عنصر التغير الدائم • وطالما استمرت التجربة ووجدت الغذاء والتشجيع ، فهي لا تقف ولن تقف •

الاضطهاد :

أذكر فيما يتعلق بموضوع الاضطهاد ، قصة أود أن أسردها ، والأرجح أن رفاقي العرب ، أو بعضهم على الأقل يعرفونها ، ولعل رفاقنا البريطانيون يجدونها باعثة على شيء من التسلية •

كان يوجد في غابر الأيام حاكم اسمه « قراقوش » • كان ذلك الحاكم طاغية له منطقته الخاص وكان يفهم العدالة على صورة معينة في الغرابة • كانت تصرفاته شاذة حقاً • بيد أنه كان يراها سليمة صحيحة طالما كانت تتسق مع عقليته وأهدافه • وقد حدث في مناسبة من المناسبات أن جاءه رجل فشكا اليه قائلاً انه تعارك مع رجل آخر ، وقد أسفر ذلك العراك عن فقدانه حبة عينه اليسرى • واستصرخ الرجل قراقوش راجياً تحقيق العدالة وإيقاع العقوبة العادلة بالمتهم المعتدى وعندما جرى بالمتهم ومثل أمام قراقوش طلب اليه أن يدفع عن نفسه التهمة • فقال الرجل انه مذنب واعترف بأنه - عن غير قصد منه - قد أصاب حبة عين الرجل اليسرى أثناء العراك ثم طلب الصفح والغفران ، وأصدر قراقوش حكمه ، مستهدياً بالقاعدة الذهبية القائلة « العين بالعين والسن بالسن » • وذكر قراقوش أنه يجب على المدعى أن يصيب حبة عين المتهم بنفس الطريقة التي أصيب بها • وهكذا كان الأمر الصادر بتحقيق العدالة • غير ان المتهم ناشد قراقوش أن يسمح له بتقديم بيان دفاعي أخير فحق له قراقوش مبتغاه • وقد أعلن المتهم في بيانه أنه يحترف النسيج • وانه في حاجة ماسة الى بصر عينيه الاثنتين كي يكسب قوته وانه لا يستطيع بحال أن يفقد احدهما • ولكنه قال ان جارا من جيرانه يحترف الصيد ، وأن الصياد يفصل على الدوام عينه اليسرى عندما يسند بندقيته نحو الهدف وهذا الصياد لا يحتاج في اثناء حرقته الى بصر عينه اليسرى ، وعندئذ رأى أن العدالة سوف تتحقق على صورة أفضل لو نفذ الحكم في جاره ذلك الصياد البريء ، لا أن ينفذ فيه هو ، وهو النسيج المذنب • ولقد مال قراقوش الى المنطق القوي الذي اشتمل عليه طلب الدفاع وكان له اثره في ذهنه • فرأى انها فكرة منطقية عادلة للغاية • ومن ثم أمر بقلع عين الصياد اليسرى وهكذا حسمت القضية •

والآن ، فلننظر الى قضية فلسطين من خلال عامل الاضطهاد ، وسنرى كيف أنها تكاد تتفق اتفاقا غريباً مع تلك القصة الممزقة الى قراقوش . فلكي تنتقم لليهود وترضيهم وتحقق لهم العدالة من مضطهديهم ومعذبهم ، يجب على فلسطين أن تقف عينا كما يجب على العرب الأبرياء أن يتحملوا العقاب وإذا كان من الواجب على فلسطين ارضاء للبواعت الصهيونية السياسية وحدها أن تكون مفتاحاً لحل المشكلة اليهودية، ليس فقط في فلسطين وإنما في أوروبا فكيف يجوز للمراء أن يعتقد ان منطق قراقوش في العصور الغابرة قد زال ولم يعد قائماً في عالمنا الراهن المستند الى المبدأ الديمقراطي ؟ أجل ، كيف ليجوز للمراء أن يقتنع بأن وسائل قراقوش الغربية في الإدارة وتحقيق العدالة قد زالت من الوجود ، وليست موجودة فعلاً يطبقها الكبار القاثمون على صيانة النظريات والمبادئ الديموقراطية .

ان فكرة الاضطهاد ليست سنداً قوياً لتحقيق أية محاولة ترمي الى حرمان العرب من أوطانهم التي ورثوها عن آبائهم وأجدادهم . واني أوافق كل الموافقة على بيان لجنة التحقيق الانجليزية الأمريكية وعلى ما قاله وزير المستعمرات في خطابه بالأمس من أن العالم بأسره يتضامن في تحمل المسؤولية فيما يتعلق بضحايا الاضطهاد كما يتكافل فيما يختص بضمان استيطان واستقرار جميع أولئك الذين يدعون « بالأشخاص المبعدين » . وليس الذنب ذنب العرب فيما يتعلق باليهود الذين كانوا ضحايا الاضطهاد النازي والفاشي . وليس أحد أكثر عطفاً على الحالة التي وصل اليها أولئك الضحايا من العرب أنفسهم . بيد أن حل مشكلتهم يجب ألا يسعى اليه في فلسطين، وهي بلد ليست لها أية صلة بها . ويجب أن يكون أي إجراء يهدف الى حل هذه المشكلة ، بعيداً عن الغضب والعدوان لأن الاضطهاد لا يمكن أن يعالج بالاضطهاد .

الهجرة :

وفيما يتعلق بالهجرة لا تزال الحجة التي تؤيد مطالب العرب ، هي الأقوى فلقد أقام اليهود في فلسطين قبل وعد بلفور ، وعاشوا في انسجام مع العرب . ولعله مما يبعث على بعض الاهتمام في هذا المقام أن اقتبس مرة أخرى من كلام اللورد بلفور فقد قال :

« لست أرى سبباً يبعث أولئك الذين عاشوا في وئام ومودة ابان الحكم التركي على التعارك والتشاحن في ظل الحكم البريطاني » . والرد على هذا التساؤل لا يحتاج الى شيء من المواهب المتنازة . ذلك أن التصريح الذي ارتبط باسمه هو السبب في ذلك . أجل ان السبب الحقيقي هو ظهور الصهيونية السياسية التي أوجدت القلق والاضطراب في فلسطين . لقد كان اليهود عندما تجردوا من المطامع السياسية لا يجدون باعثاً يدفعهم على التشاحن والتعارك . غير أنه عندما وفدت تلك الصهيونية تؤيدها دول العالم العظمى وتدعمها الأفكار المتعصبة بكامل قوتها وهي الأفكار التي تهدف الى السيطرة والى طرد شعب بأسره آخر المطاف من وطنه ، لم يعجب أحد من ان الصراع من أجل البقاء حقيق أن ينشب ، كما لا يعجب أحد من انه لا يزال مستمراً .

والملاحظ استناداً الى الاحصاءات الرسمية . أن الجالية اليهودية في فلسطين قد تزايدت وارتفعت من زهاء ٨٥ ألف نسمة في الوقت الذي صدر فيه وعد بلفور ،

الى زهاء ٥٦٠ ألف نسمة في نهاية عام ١٩٤٤ • كذلك يجب أن يضاف الى هذا العدد أولئك اليهود الذين دخلوا البلاد منذ ذلك التاريخ بطرق شرعية أو غير شرعية حتى ليستطيع المرء أن يقول وهو مطمئن ان مجموع تعداد اليهود في الوقت الحاضر يبلغ ٦٥٠ ألف نسمة • والواقع أن نسبتهم الى مجموع عدد السكان قد ارتفعت من ١٣٪ الى زهاء ٣٥٪ • ولست بحاجة الى أن أشير الى الوسائل الفادرة التي يصطنعونها في تحدى قوانين البلاد فيما يتعلق بالهجرة ، اذ أن تلك الوسائل أصبحت معروفة واضحة للعالم بأسره • غير أنه اذا ترك الموقف دون تقييد حاسم ، كما كانت الحال ولا تزال حتى الآن ، فمن الصعب التنبؤ بما سيحدث وبالنتيجة التي سوف تصل اليها بعد خمس أو عشر سنوات •

والعبارات التالية مقتبسة من الكتاب الابيض الصادر في عام ١٩٣٩ وهي تتناول موضوع الهجرة :

« طبقاً لاحكام المادة السادسة من الانتداب ، فان ادارة فلسطين في الوقت الذي تضمن فيه حقوق ومركز سائر السكان دون اجحاف أو تعصب ضدهم ، مطالبة بأن تيسر الهجرة اليهودية في ظل ظروف مناسبة • وفيما عدا ذلك ، فان المدى الذي يسمح به للهجرة اليهودية في فلسطين ، غير محدد أبداً في صك الانتداب • غير أن الامر الصادر في عام ١٩٢٢ قد نص على أن تحقيق سياسة انشاء الوطن القومي لليهود قد أشار الى أنه من الضروري أن تستطيع الجالية اليهودية في فلسطين زيادة عددها عن طريق الهجرة وهذه الهجرة لا يمكن أن تكون عظيمة بحيث تزيد على ما تحتمله كافة البلاد الاقتصادية ومن الضروري تجنب الأسباب التي تجعل المهاجرين عبثاً على شعب فلسطين في مجموعه ، ولا يكون أولئك المهاجرون سبباً في حرمان أى فريق من السكان الحاليين من أسباب العمل والحياة » •

« ومن الناحية العملية نرى منذ ذلك التاريخ حتى الآن ، ان طاقة الاستيعاب الاقتصادية في البلاد قد وجه اليها الاهتمام باعتبارها العامل المكيف الوحيد وفي الخطاب الذي بعث به مستر رامزي مكدونالد رئيس الوزراء حينذاك ، الى الدكتور وايزمان في فبراير سنة ١٩٣١ اتخذت مسألة الطاقة الاستيعابية الاقتصادية من وجهة النظر السياسية باعتبارها القاعدة الأساسية الوحيدة وقد أيد هذا التفسير بواسطة القراءات التي انتهت اليها لجنة الانتداب الدائمة •

ولكن حكومة جلالة الملك لا ترى في البيان السياسي الذي صدر عام ١٩٢٢ أو في خطاب ١٩٣١ ما يدل على أن الانتداب يتطلب منها في كل الاوقات وفي جميع الظروف تسهيل الهجرة اليهودية الى فلسطين طالما لا يتناقى مع مقدرة استيعاب البلاد الاقتصادي ، وهي أيضاً لا تجد في ميثاق الانتداب ولا فيما تلاه من بلاغات سياسية ما يعضد الرأي القائل بعدم استطاعة انشاء وطن قومي لليهود في فلسطين ما لم يرخص باستمرار الهجرة اليها الى ما لا نهاية • فجلى أن يتحتم وضع قيود للهجرة اذا ما أثرت تأثيراً سيئاً على حالة البلاد الاقتصادية وبالمثل يحتم أيضاً عدم تجاهل الأمر اذا ما أضرت ضرراً بليغاً بموقف البلاد السياسي • ولو انه من الصعب الادلاء بأن البلاد قد استوعبت اقتصادياً جميع من دخل اليها من المهاجرين الى يومنا هذا • وهو عدد كبير غير أن خوف العرب من استمرار هذا التدفق بدون انقطاع الى أن يصبح

السكان اليهود في مركز يساعدهم على التسيطر عليهم قد أدى الى عواقب غاية في الخطورة لليهود والعرب على السواء . وكذلك على سلامة البلاد ورخائها .

ولكن لا سبيل الى التكرار بأن الخوف من هجرة يهودية لا حد لها منتشر انتشارا عظيما بين الأهليين العرب وأنه قد سبب اضطرابات صدمت تقدم البلاد الاقتصادى صدمة عنيفة استنفدت أيضا خزينة البلاد وعرضت الحياة والممتلكات فيها للخطر وأحدثت مرارة في نفوس جميع مواطنيها . فإذا استمرت الهجرة تحت هذه الظروف الى الحد الذى تحتمله مقدرة البلاد الاقتصادية بصرف النظر عن أى اعتبار آخر فلا شك فى أن تنشعب عداوة قاتلة بين الشعبين وتظل دائمة ، وهناك أيضا احتمال بأن الحالة فى فلسطين تصبح مصدرا مستمرا للاحتكاك بين جميع شعوب الشرق الأدنى والشرق الأوسط ، فحكومة جلالة الملك لا يمكن أن تأخذ بالراى القائل بأن التزاماتها تحت الانتداب أو ما توحى به الروية والعادلة من اعتبارات تتطلب منها أن تتجاهل هذه الظروف عندما تبدأ بصوغ سياسة الهجرة .

وأمام حكومة جلالة الملك طريقان : اما أن تسعى فى توسيع نطاق الوطن القومى لليهود عن طريق الهجرة غير المحدودة ضد ارادة عرب البلاد التى اعربوا عنها بشدة واما أن تسمح بتوسيع الوطن القومى عن طريق الهجرة بشرط استعداد العرب للموافقة عليه ، فالطريق الأول سيؤدى الى حكم القوة . وهى سياسة تظهر لحكومة جلالة الملك أنها ، علاوة على اعتبارات أخرى . . تتنافى تنافيا تاما مع روح المادة الثانية والعشرين من ميثاق عصبة الأمم . وكذلك مع ما أخذته على نفسها من التعهدات للعرب المبينة فى ميثاق الانتداب على فلسطين .

فلذلك قررت حكومة جلالتة ، بعد التصبر مليا فى الأمر وبعد مراعاة مدى نمو الوطن القومى لليهود نتيجة التسهيلات التى قدمتها ابان العشرين سنة الماضية بأن الوقت قد حان مبدئيا لاتباع الطريق الثانى المنوّه عنه سالفًا .

فبعد مضى الخمس السنوات المزمع الاتفاق عليها لن يسمح باستمرار الهجرة الا اذا أظهر العرب استعدادا للموافقة على ذلك .

وحكومة جلالة الملك مقتنعة بأنه لا يوجد هناك أى مسوغ لها ، ولأن تكون تحت أى التزام بعد مضى الخمس السنوات المرخص بالهجرة فيها ، لتسهيل انشاء الوطن القومى لليهود عن طريق الهجرة ضاربة صفحها عن رغائب عرب البلاد فى هذا الصدد .

أنا واثق بأنى لن أجد طريقة للتعبير عن وجهة النظر العربية فى موضوع الهجرة أكثر ايضاحا مما سردته الآن من صلب وثيقة رسمية تصوغ السياسة المرغوب فى اقامتها ليس من حكومة عربية ولكن من الحكومة البريطانية نفسها .

وما سبق سردة ، وبالاخص الجزء الأخير منه ، قد أدلت به الحكومة البريطانية فى عام ١٩٣٩ ، واما فيما يختص بما ينبغي اضافته اليه فى نفس الموضوع فى عام ١٩٤٦ فهو ما تقوم بتزويدنا به الحوادث التى تحدث فى فلسطين الآن وهى لا تزال مستمرة بموافقاتنا بهذه الأدلة . وما نوهت عنه حاليا يحوى اعترافا صريحا بأن التعهد بانشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين قد عمل به ويقرر بشكل حاسم أيضا

بأن « التجربة » و « المغامرة » اللتين قمنا بهما قد انتهى منهما وبأنه لا مسوغ هناك للاستمرار فيهما مهما كنا من المغامرين .

واني شخصيا اعتقد ان مسألة الهجرة هي السبب الاساسى لكل ما نلاقه الآن من المصاعب واننا اذا تمكنا من الوصول الى حل نهائى لها ، يقره هذا المؤتمر فاني اكون اقل تشاؤما مما انا عليه الآن فيما يختص بإمكان الوصول الى تسوية المسائل الأخرى التى تتعلق بهذا الموضوع .

انظمة الحكم فى فلسطين :

الانتداب والوصاية :

سأتحول الآن الى الكلام عن النقطتين الثالثة والرابعة وهما أنظمة الحكم فى فلسطين : الانتداب والوصاية . ولتسهيل الأمور أرى أنه من المناسب تناولهما معا وهنا أرانى مضطرا مرة أخرى أن استشهد بما ورد فى الكتاب الأبيض .

فقد جاء فى القسم الأول منه تحت عنوان « الدستور » ما يلى :

« قد قبل باللاح ان عبارة « وطن قومى للشعب اليهودى » ، يفسح المجال لتحويل فلسطين فى الوقت المناسب الى دولة يهودية أو حكومة حرة .

فرغما عن عدم رغبة حكومة جلالة الملك فى معارضة رأى اللجنة الملكية القائل بأن الزعماء الصهيونيين اعتقدوا وقت اصدار وعد بلفور بأن نصوصه لا تحول دون انتهاء فلسطين بأن تصبح دولة يهودية . فانها بالاشتراك مع اللجنة الملكية تعتقد بأن لم يدر فى خلد واضعى صيغة الانتداب ، وهو يتضمن وعد بلفور ، أن تتحول فلسطين الى دولة يهودية ضد ارادة عرب البلاد .

فلذلك تعلن حكومة جلالة الملك الآن بوضوح وجلاء بأن سسياستها لم ترم فى أى وقت من الأوقات الى تحويل فلسطين الى دولة يهودية فهى فى الحقيقة تعد ذلك منافيا للالتزامات التى اتخذتها نحو العرب تحت الانتداب وكذلك التأكيدات التى أعطتها للشعب العربى فى الماضى ألا يصير عرب فلسطين يوما ما رعايا لدولة يهودية ضد ارادتهم .

وفد أخذت حكومة جلالة الملك على عاتقها ، بصفتها السلطة المفوضة فى الانتداب أن تكفل تقدم أنظمة الحكم الذاتى فى فلسطين . وهى بخلاف هذا التعمد الصريح تعد بقاء سكان فلسطين تحت رعاية الانتداب الى مالا نهاية ، منافيا تنافيا كليا لروح نظام الانتداب ، فمن اللائق والصواب إذن أن يتمتع سكان البلاد فى أقرب وقت ممكن بحقوق الحكم الذاتى التى تمارسها الآن شعوب البلدان المجاورة .

والهدف الذى ترمى اليه حكومة جلالة الملك انشاء ، خلال عشر سنوات ، دولة فلسطينية مستقلة تربطها والمملكة المتحدة علاقات معاهدة من شأنها ضمان استيفاء حاجيات البلدين التجارية والاستراتيجية بشكل مرض لكليهما فى المستقبل .

وهذا المشروع لانشاء هذه الدولة المستقلة يتطلب استشارة مجلس عصبة الأمم فيما يجب اتخاذه من الاجراءات لانهاء نظام الانتداب .

وهذه الدولة المستقلة يجب أن تتخذ وضعا يسمح باشتراك العرب واليهود في الحكم بطريقة تكفل ضمان المصالح الجوهرية للطرفين .

وستبذل حكومة جلالة الملك كل ما في وسعها لايجاد الحالات والاموضاع التى تساعده هذه الدولة المستقلة كى تبرز الى حيز الوجود فى بحر عشر سنوات .

فأمام نصوص صريحة كهذه لبيان سياسى بريطانى يعترف بكل جلاء ووضوح بوجود انتهاء الانتداب على فلسطين وكذلك يعترف بنضوج وصلاحيه الشعب الفلسطينى للتمتع بحقوق الحكم الذاتى كما تمارسها شعوب البلاد المجاورة . يعجز حتى ذكا، عبقرى عن فهم معنى وعدالة اتخاذ خطوة الى الوراء بقبول مشروع تحويل فلسطين من نظام الانتداب القديم الى نظام وصاية جديدة كما هو مقترح الآن .

مشروع التقسيم :

والنقطة الأخيرة الباقية أمامى لمناقشتها هى مشروع التقسيم أو المشروع الاقليمى الذى تعرضه علينا حكومة جلالة الملك الآن لبحثه فى هذا المؤتمر كأول بند فى جدول الأعمال . فقد جاء فى الأمر الصادر من حكومته عام ١٩٣٩ ما يلى :

« ان حكومة جلالة الملك مقتنعة بان سلامة البلاد وخير جميع سكانها يتطلب تحديدا واضحا للسياسة المرغوب فى اتباعها والاعراض التى ترمى اليها تلك السياسة ومشروع التقسيم الذى أوصت به اللجنة الملكية لاشك فى هذا الطلب . ولكنه قد اتضح ان انشاء دولتين مستقلتين قائمة كل منهما بنفقتها للعرب واليهود فى فلسطين هو عمل يتعذر تحقيقه . »

وقد دوفع عن هذا المشروع الاقليمى عند عرضه بأنه كسياسة طويلة الأمد يترك الطريق مفتوحا لتقديم سلمى وتطور دستورى اما نحو التقسيم أو نحو وحدة ذات نظام اتحادى ، وان اشتراك ممثلى الاقاليم فى ادارة الشؤون المركزية من شأنه أن يؤدى نهائيا الى دستور اتحادى ناضج كل النضوج وانه من الجهة الأخرى فى حالة استحالة عدم التغلب على عوامل التباعد يترك الطريق مفتوحا للتقسيم .

يتضح جليا ما تقدم أن الهدف النهائى البعيد الذى ترمى اليه هذه المقترحات هو اما ضم الاجزاء المرغوب الآن فى تقسيم فلسطين اليها مرة أخرى ، أو فصلها فصلا تاما بواسطة تقسيم نهائى .

أما من جهة مشروع التقسيم النهائى فمن الصعب تصور امكان تحقيقه فى أى وقت فى المستقبل خصوصا وقد ثبت وقت العزم على تنفيذه فى الماضى أنه غير قابل للتحقيق .

وأما من جهة مشروع الضم فالاختبارات الماضية والحاضرة وما نراه من مطامح ومطامح اليهود . يقودنى الى الاعتقاد بأن هذه النظرية مبنية على ادعاء باطل لاننا اذا اتبعنا فى تحليلها نفس الطريق يظهر لنا أن ما لا يستطاع عمله الآن فى فلسطين كوحدة جغرافية ، حيث لا ينعم اليهود بأى نوع من أنواع الحكم الذاتى ، أو أى كيان سياسى ، تتحتم استحالاته فى المستقبل عندما يكتسب اليهود هذه المزايا فى بلد مقسم

تقسيمًا جغرافيًا ، ومن المحتمل علاوة على ذلك أن يكون لها رد فعل في اتجاه مضاد
إذ أنه في حيز الامكان أن يطلب اليهود التوسع مرتكزين في طلبهم هذا على عدم طاقة
المنطقة المخصصة لهم على استيعاب الجموع الغفيرة من القادمين الجدد إليها .

فاذا كان هذا الدفع المضاد غير مقنع وكان هناك ثمة أمل في اتحاد مقبل لوجدنا
أنفسنا في الحال أمام المسألة الآتية :

إذا كان تحقيق التقدم السلمى والتطور الدستورى نحو الوحدة ممكنًا فى
المستقبل كما يرى واضعو المشروع الجديد ، فما الداعى للعدول والقضاء على
السياسة الحاضرة وهى تصون كيان البلاد وتكفل حقوق مواطنيها رغبة فى استبدالها
بسياسة أخرى مآلها الوصول الى تحقيق هذه الأغراض عينها ولكنها فى نفس الوقت
تهيب أرضا خصبة للمعارضة القوية والتبرم والقلق والاضطراب فى جميع أنحاء
العالم العربى بما فيه فلسطين .

لقد أوصت لجنة التحقيق الانجليزية الامريكية التى تضمن تقريرها هذا
المشروع بأن « لا يسيطر يهودى على عربى ولا عربى على يهودى » فاذا استثنينا فكره
انشاء دولة يهودية ، فلمن تكون السيطرة ؟

قد سبق واعترفت الحكومة البريطانية بأنها تعد بقاء فلسطين الى ما لا نهاية له
نحت رعاية الانتداب منافيا تنافيا تاما مع روح نظام الانتداب ومعنى هذا أنه لابد من
زوال نفوذها ان عاجلا أم آجلا فى البلاد ، فهل من سبيل لمعرفتنا من ذا الذى سيقوم
مقامها عند زوال هذا النفوذ ؟

وقد أوصت لجنة التحقيق فى توصياتها فاقترحت جعل فلسطين فى النهاية
دولة تصون مصالح المسلمين واليهود والمسيحيين على السواء وتمنح لمواطنيها بأسرهم
أعظم قسط من الحكم الذاتى يتفق مع المبادئ الرئيسية الثلاثة التى بينتها . فهل هناك
مجال للاستنتاج من هذا أن مشروع تقسيم فلسطين بين الفريقين المتضاربين من
سكانها هو السبيل لتحقيق ما رمت اليه اللجنة من أهداف ؟

ليست فلسطين بلد خال متسع لذوى الغابات يدبرون فيه مكائدهم كما يشاءون
فله شعبه ، وهذا الشعب له حقوق تقرير مصيره ، وحكم نفسه كشعوب باقى البلدان
فاذا كانت فلسطين أرضا مقدسة لها حرمتها عند المسيحيين واليهود والمسلمين سواء
فمن الواجب على كل منهم أن يعمل بأمانة وإخلاص لصالح هذه الأرض المقدسة وليس
لضررها . فكون فلسطين أرضا مقدسة حقيقة يجب أن تؤدى الى اسعاد هذه البلاد
وليس الى تعاسها فيالشفة أسفنا ان العكس هو الحاصل .

وأرى لزاما على قبل ختامى هذا الخطاب أن أبين أن البلد الذى أتشرف بتمثيله
فى هذا المؤتمر هو جار مباشر لفلسطين وأن مركزه الجغرافى هذا يجعله شديدا
الاحساس بكل ما يحدث فى ذلك المكان . فالحوادث التى تقع فى فلسطين لها رد فعلها
وصدها فى شرق الاردن ، فأى ضرب من ضروب الاضطراب أو العبث بالامن فى ذلك
البلد الامين يضع حكومة شرق الاردن فى مركز مربك فى الحال وانا لنجد أنفسنا
مجبورين على اعتباره ومعاملته كأنه حدث فى نفس بلدنا .

وترتبط شرق الاردن برباط وثيق مع فلسطين في المحيط الاقتصادى أيضا
فكل صدمة في تقدم فلسطين الاقتصادى لها نفس التأثير على تقدم شرق الاردن في
هذا المضمار . وكذلك يتحتم اشتراك شرق الأردن مع فلسطين في جميع المشروعات
الرئيسية لتقدم ورقى البلاد وأمام هذه العلاقات المتينة وتلك الروابط الوثيقة بين
البلدين أراني مضطرا أن أصرح وأؤكد ان حفظ السلام والأمن والنظام في فلسطين
أمر ذو أهمية متناهية للحكومة التى أمثلها هنا والبلد الذى أتكلم بلسانه .

ورغم أن تقديري لما لمشكلة فلسطين من تأثير على أى بلد آخر من البلاد العربية
أراني مضطرا أن أقر هنا أيضا أن حل هذه المشكلة بهم شرق الأردن أكثر بمراحل
من أهميته لباقي هذه البلاد . فاذا كان الحل لا يكفل حقوق ومصالح عرب فلسطين
المعترف بها أو يخلق سببا شرعيا يبرر اعتراضهم وتدميرهم فلا مندوحة لشرق الاردن
من مشاركتها لفلسطين في هذا الشعور واتخاذها معها جميع الاجراءات الممكن اخذها
لمقاومة هذا الحل لانها بحكم الطبع لا تتمكن من الوقوف على الحياء .

وختم سعادته خطابه بقوله انه لما سبق وإبداه من أسباب يعد المشروع الاقليمى
المقترح من جانب الوفد البريطانى في هذا المؤتمر مشروعا غير عادل وغير قابل
للتطبيق ومنافيا لما اتخذته حكومة جلالة الملك من التزامات نحو عرب فلسطين وان
هناك احتمالا بأنه يعرض للخطر السلام والصفاء ليس في فلسطين فقط بل وفي جميع
البلاد المجاورة أيضا ، وبالأخص شرق الاردن وانه يعارض بشدة باسم ملكه وحكومته
وبلاده ، وبالنيابة عن وفد الحكومة الهاشمية لشرق الاردن في قبول هذا المشروع
كأساس للمفاوضة في هذا المؤتمر ، وطلب سعادته من المؤتمر أن يتخذ قرارا بهذا
المعنى وأن يسمح بعد ذلك للوفود العربية بتقديم اقتراحات من جانبها تتفق في
اعتقادهم مع ماتتطلبه العدالة وحقوق جميع سكان فلسطين .

خطاب الامير عادل ارسلان

(الجمهورية السورية) (*)

اللقى في مؤتمر فلسطين بلندن

بتاريخ ١٢ سبتمبر سنة ١٩٤٦

اود ان اقرر للمستتر بيفن ان خطابه بالامس ذو أهمية عظمى في نظرنا لانه اشار فيه الى النقطة التي يجب ان تلتقى فيها المساعي بين شعبينا . لا شك ان هذا المؤتمر يهيئ لنا أحسن الفرص لنوضح لحكومة جلالة الملك وبالأخص رجال الدولة المسئولين عن توجيه سياستها الخارجية ، ان الوقت قد حان لوضع أسس متينة للسياسة التي يجب ان ينتهجها كل فريق منا نحو الآخر ويدعمها .
وبصفتي عضوا من أعضاء الحكومة السورية أرى لزاما على أن أحث على الاعتراف بأهمية النقطة التالية .

سوريا - ذلك البلد الذي اختبر فيه التعاون الانجليزي العربي بشكل لا يقبل الشك أثناء الحربين العالميتين - تشعر بالحاجة الماسة لهذه الدعاية المتينة للتعاون السياسي ، فسوريا كباقي اخواتها من البلاد العربية تنشُد صداقة بريطانيا الحقة الكاملة ، بيد أنها تتوقع من الجانب البريطاني استعدادا مماثلا لمقابلة هذا الشعور الخالص من جانب الشعوب العربية بمثله .

لم تمنع الحرب العالمية الاولى وقوع الثانية وسوف لا تمنع الثانية وقوع الثالثة فان أمم العالم قد وصلت الآن الى درجة من النضوج السياسي لا تسمح بأن تتحكم عواطف الشفقة في مراميها لأن هذه المرامي تقع تحت تأثير وحكم الحقوق الطبيعية والمصالح القومية ، فعلى ذلك أرى أن الواجب يدعونا أن نكون صريحين مع أصدقائنا ونود أن نجلى لهم أن السياسة التي تتبع الآن في فلسطين سواء أكانت خارجية أو داخلية مفعمة بالأخطار لدرجة قد وضعت الدول العربية في مركز عسير للغاية ازاء شعوبها وبالأخص شباب النشء الجديد . فعناصر هذا النشء على تباينه قد أصبحت الآن على اتصال مستمر فيما بينها في كافة البلاد العربية ولن تلبث أن تتولى زمام الشؤون التشريعية والتنفيذية في كثير من هذه البلاد . وانا لنخشى تقلد هذه القوة الجديدة مقاليد الحكم قبل أن تصل الى اتفاق مع الحكومة البريطانية على أساس سياسة عادلة قوية تضمن تعاوننا المطرد . فاتباع الحكومة البريطانية سياسة متناقضة في فلسطين ورجاؤها الصادق للدول العربية في مساعدتها للخروج من هذا المأزق مبرر غير واف في نظر العرب وخاصة النشء الجديد للاستمرار في سياسة خطيرة على نراحتهم وشرفهم القومي .

وانا لنعلم تمام العلم بأنه لم يطلب الى أمة في الارض غير الأمة العربية بأن تضحي بحقوقها وشرفها وأرواح أبنائها في سبيل شعب مبغوض من أغلب من عاشى بينهم في جميع أنحاء العالم .

(*) « الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين » - جامعة الدول العربية

لقد حمى العرب اليهود في الماضي وها بريطانيا تحميمهم الآن ولكن لن تتمكن نحن ولا أنتم من الحصول على دليل بالاعتراف بالجيميل من هؤلاء اليهود . اليس من المستغرب أن هؤلاء القوم الذين قيل لنا عنهم أنهم تعرضوا لاضطهادات فظيعة في رومانيا والمانيا وبولندا لم يستعملوا أسلحتهم وقنابلهم ضد مضطهديهم وأنهم يستعملونها ضد من يحميمهم ؟

إذا كان هذا سلوك هؤلاء القوم في فلسطين مع وجود قوات بريطانية كبيرة فكيف يعيشون في سلام مع جيرانهم إذا تولوا زمام الحكم أو أعطيت لهم السلطة في إقليم من الأقاليم . فمن يكون اذن المسئول عن أعمالهم وقتلهم ؟ أهم بمفردهم أم الدولة التي سمحت لهم بتسليح أنفسهم ومكنتهم من أن يجلبوا الى فلسطين بطرق مشروعة وغير مشروعة الآلاف من أقوى وخير شبابهم المدرب ؟ . .

والواقع أنه إذا نظر الانسان الى فلسطين في حالتها الحاضرة فانه يكاد يفشل في إيجاد سبيل للتفاوض أو لآى أمل في السلام الذي ترغب فيه الدول العربية والحكومة البريطانية رغبة صادقة .

وهنا أود أن يسمح لي المستر بيفن بتوجيه نظره الى حقيقة ثابتة وهى ان السياسة المتبعة في فلسطين الآن ستؤدى فيما يتعلق بحفظ السلام الى عكس النتائج المنتظرة تماما ، لان فلسطين او سوريا الجنوبية اقرب الى سوريا من بلجيكا الى المملكة المتحدة . وكما ان بريطانيا قد خاضت غمار حربيين عالميتين لانها اعتبرت احتلال بلجيكا وهولندا وفرنسا بدولة معادية كتهديد لكيانها القومى كذلك تشعر سوريا نحو وجود شعب أجنبى منتشر في سوريا الجنوبية .

ومن الامور التي تخرج مركز حكوماتنا ازاء شعوبنا هي التمييز في المعاملة بين اليهود والعرب في فلسطين . فبينما نرى أنه علاوة على الآلاف العديدة التي قتلت من رجال العرب ما بين ١٩٣٦ - ١٩٣٩ قد شنت ١٨٥ عربيا لمجرد حملهم سلاحا او ذخيرة ، بينما نرى ان المجرمين اليهود الذين يزهقون ارواح الابرياء بالتقنابل والدynamite ويقطعون وسائل المواصلات وغيرها من المصالح العمومية مما يؤدى الى قتل كبار الضباط وكذلك النساء والاطفال يعاملون بلطف واعتبار . ومساءلة أخرى تلوح غربية هي أن البحرية البريطانية الجارية بعد أن سادت جميع البحار واجبرت الفواصل الألمانية على الاختباء نجدها عاجزة الآن عن منع بضعة سفن من جلب مهاجرين غير شرعيين الى فلسطين .

ومما هو ادعى الى القلق أسلوب رجال السياسة الرسميين الاعتذارى في محاولاتهم لجمع الأسلحة غير المشروعة من اليهود . والظاهر الآن أن ما سيجمع منهم هو أسلحة الهجوم وليس أسلحة الدفاع ، ولكن انى لنا ان نميز بين هذين السلاحين في حوزة جيش غير شرعى ؟

وأما بخصوص محطة الاذاعة اليهودية السرية فرغما عن صفر حجم فلسطين فقد عجز جهاز الرادار عن تعيين موضعها ولا تزال تدبى الأوامر الى الارهابيين اليهود .

ويحتوى خطاب المستر بيفن على بعض نقاط أرى الا مندوحة من الاجابة عليها فقد قال ان اليهود في الواقع هم الآن في فلسطين وان وجودهم لا يمكن انكاره ، فاذا خطونا

بهذه النظرية خطوة أخرى وقلنا ان أى شخص يدخل بلدا لا تخصه يكتسب حق البقاء فيها وجب اذن ان يبقى نصف أوروبا اليوم مع روسيا .

ومما هو أكثر أهمية قوله بأن مشكلة فلسطين قد أصبحت مشكلة دولية بتدخل الولايات المتحدة فيها . جميعنا يشارك المستر بيغن شعوره ونتمنى قلبيا مساعدته في التغلب على هذه الصعوبة لأننا لا نشك في نزاهة مقاصده ، ولكننا نخشى أن تتحول مشكلة فلسطين بالفعل الى مشكلة دولية بشكل يزيد من مصاعبه لأن هناك دولا أخرى في هذا العالم غير الولايات المتحدة .

وفي الختام أود ان أقول ان الجزء الأول من خطاب المستر بيغن يمكن وصفه بأنه فصل ذو أهمية عظمى ولا شك ان أعضاء الوفود العربية قد أعاروه ما يستحق من التقدير . وأود أن أكرر أننا مستعدون لمقابلة اشارته بمثلا وان نعرب عن استعدادنا للتعاون معه في كل ميدان لأقصى حد ممكن اذا قبلت الحكومة البريطانية حل المشكلة الفلسطينية على ضوء ردنا على خطاب المستر اتلى لأنه الحل الوحيد الذى يؤدي الى المحافظة على كرامتنا كأمة لها تقاليدها وشرفها كما أنه ينفذ الحقوق الطبيعية لعرب فلسطين ويضمن السلام في الشرق الأوسط . فنكون حينئذ قد وصلنا الى ما نرمى اليه من توحيد مجهوداتنا وأهدافنا الى الأبد وأود أن يعتقد المستر بيغن ان لا غرض لنا سوى هذا .

خطاب حضرة صاحب السمو الملكي الأمير فيصل آل سعود

(المملكة العربية السعودية)

ألقى في مؤتمر فلسطين بلندن (*)

بتاريخ ١٢ سبتمبر سنة ١٩٤٦

بدأ سموه خطابه بقوله ان المملكة العربية السعودية تؤيد اجماليا جميع ما أدلى به مندوبو الدول العربية الأخرى في الموضوع ، وأن من رأيه بعد سماع ما قيل ، ان حل الحكم الذاتي الاقليمي غير مرض ورغب في ان يبحث المشكلة واسبابها - اذا كانت هناك مشكلة - قبل الدخول في مناقشات الحل فقال : اذا دققنا البحث لاتضح لنا جليا ان لا وجود لأية مشكلة أصلا ، ولو فرضنا ان هناك مشكلة فالعرب ليسوا بمسؤولين لأن الأصل في هذه المشكلة هم اليهود وهى نتيجة مساعيهم ومجهوداتهم نيغا وخمسة وعشرين سنة مضت .

فقد اتخذت اليهود الديانة سلما للوصول الى اغراضهم السياسية : يوجد فى جميع أنحاء العالم يهود ومسلمون ومسيحيون ، انما يحتفظ اتباع كل من هذه الديانات بجنسية البلد التى يعيش فيها . اما فى فلسطين فقد أدت السياسة الصهيونية الى وجود خليط عظيم من الشعوب تعددت فيه الاجناس اليهودية من بولنديين ويوغسلافيين والمان وجنسيات أخرى عديدة لدرجة تحول دون استحقاقهم لقب « أمة » . وقال سموه أنه يعتقد أن أغلبية عناصر هذه الجنسيات شريرة منكبة على أعمال التدمير والتخريب فهم لذلك خطر داهم يهدد ليس فلسطين فحسب بل جميع بلدان الشرق الأوسط .

واستمر سموه فى خطابه فقال : عندما نظر العرب الى هذه المشكلة لم يعتبروها مشكلة فلسطين فقط بل عدوا فلسطين جزءا من العالم العربى وكل خطر يهددها يهدد الشعوب العربية وكل مطمح لفلسطين يشاركها فيه جميع العرب . فوجود وحدة أو كيان سياسى يهودى فى فلسطين يهدد جميع البلاد العربية الأخرى . ولا شك ان جميع المندوبين يوافقوننى على وجوب تطبيق المبادئ الديمقراطية على فلسطين .

وأنه لما يسر حكومة المملكة العربية السعودية كل السرور أن تتعاون مع حكومة جلالة الملك للوصول الى حل لفلسطين يحترم هذه المبادئ الديمقراطية .

وختم سموه خطابه بشكر المستر ييفين على تهيئته هذه الفرصة آملا فى انهاء هذه المشكلة .

(*) « الوثائق الرئيسية فى قضية فلسطين » - جامعة الدول العربية

خطاب سمو الأمير سيف الاسلام عبد الله

(المملكة اليمنية) (*)

اللقى في مؤتمر فلسطين بلندن

بتاريخ ١٢ سبتمبر سنة ١٩٤٦

انى أقدر الروح التى سادت خلال اجتماعات هذا المؤتمر السابقة والتى تعبر عن رغبة لإيجاد حل نهائى لمشكلة فلسطين . كما اننا نقدر فى الوقت نفسه استجابة بريطانيا العظمى لما أبديناه من رغبة فى الدخول فى المفاوضات على أساس المناقشة الحرة بقصد الوصول الى نتيجة سليمة وعادلة .

لقد ظلت الحكومة اليمنية وأخواتها الدول العربية تشاهد مدى ربع قرن مجرى الحوادث فى فلسطين كما تتبعتم بإبالغ الاهتمام محاولات اللجان والهيئات المختلفة التى اشتغلت بهذه المشكلة والتى باءت جميعها بالفشل وذلك لأن الوسيلة التى تذرعوها بها لمعالجة المشكلة كانت خاطئة تماما ولم تهتد قط الى السبيل القويم . وكان آخر هذه المقترحات ما تضمنته مذكرة وفد الأمم المتحدة وهو مثل لانصاف الحلول كما سنتولى بيانه .

١ - ان المشروع الجديد يعتمد فى منشأه على توصيات اللجنة الانجليزية الامريكية التى رفضت الدول العربية الاعتراف بها اذ لم يكن لها أساس قانونى . ولهذا أحسست الدول بأنها على صواب حينما رفضت هذه التوصيات رغم ما يكون قد لحق بها من تعديل .

٢ - يجب الا تختلط مسألة المشردين بالمسألة الفلسطينية - فان اليهود المشردين حينما يدخلون دولة - غير فلسطين - انما يدخلونها دون قصد سياسى ولهذا فان سكان هذه البلاد ليس لهم ان يخشوا من أى تعقيدات بينما اذا دخلوا فلسطين كانوا خطرا داهما على السكان العرب نظرا للنتائج السياسية التى تعقب مثل هذا العمل . وبعبارة أخرى فانهم اذ ذاك يبعثون الاضطراب فى اليزان الدقيق الموجود حاليا .

٣ - ان المشروع يقبل المبادئ التى رسمتها التوصية الثالثة للجنة الانجليزية الامريكية كأساس . وتقول هذه التوصية بأن فلسطين لا يمكن ان تكون دولة يهودية او دولة عربية ولذلك كانت مطامح الجاليتين فى فلسطين بحيث لا يمكن التوفيق بينهما وان العرب واليهود لن يمكن أن يتفقوا على أن يعيشوا متجاورين .

وهذه المبادئ خاطئة تماما لأن المهاجرين العارضين لا يمكن أن يسلبوا العرب وطنهم . وعلاوة على ذلك فان التاريخ يحدثنا ان اليهود عاشوا فى بلاد

(*) « الوثائق الرئيسية فى قضية فلسطين » - جامعة الدول العربية

الشرق الأوسط ولا زالوا متمتعين بالحرية والأمن والعدالة التي تهيئها هذه البلاد لآي مواطن من مواطنيها والسبب في هذا واضح فان هؤلاء اليهود ليسوا صهيونيين .

٤ - ان تقسيم فلسطين الى أربع مقاطعات مسألة غير عملية في حد ذاتها وظاهرة السخف ، فان صغر رقعة فلسطين يجعل تطبيق مثل هذا المشروع عليها مستحيلا ثم ان الصعوبات الادارية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية كفيلة اذ ذاك بأن تحدث تعقيدات غاية في الخطورة . اننا اذا تكلمنا عن آلاف العرب الذين سيقضى عليهم بالبقاء في المقاطعات اليهودية المقترح انشاؤها فلن نجد مندوحة عن القلق الشديد على مصيرهم . اذ هم لا شك سيطردونهم من اراضيهم بكل الوسائل . ومن ناحية الضمانات التي ستعطى لحماية حقوق هذه الأقلية العربية فان حوادث الارهاب المؤلة والتي كان منها مأساة تدمير فندق الملك داود - ليست من العوامل التي تطمئن من ناحية نجاح هذه الضمانات .

٥ - ان المشروع يعطى اليهود السيطرة على الهجرة في المنطقة المسماة يهودية . ويعد بتعديل القوانين الخاصة بتحويل ملكية الأرض في صالح اليهود . ومن غير المفهوم كيف يمكن أن يقبل العرب مثل هذا المشروع الذي يتجاهل عاملين أساسيين في تقرير مصالح العرب . فان حكومة المقاطعة اليهودية سيسمح لها بأن تدخل منطقتها أي عدد تشاء من المهاجرين وبهذا تتحقق توصية اللجنة الانجليزية الامريكية بادخال مائة ألف يهودي في فلسطين ومواصلة الهجرة بعد هذا . والواقع ان ما يهدف اليه الصهيونيون هو انشاء امة يهودية داخل المقاطعة اليهودية يريد فيها اليهود على العرب . ولن يجدوا سبيلا لتحقيق هذه الغاية خيرا من انتاج هذا السبيل . ومن الواضح الجلي - مادعنا على علم بطامع الصهيونية - أنه حالما تبلغ هذه المرحلة ، فلن يتردد اليهود في المطالبة باتشاء دولة يهودية تشمل فلسطين كلها . فاذا عارض العرب ، الذين سيصبحون اذ ذاك أقلية مثل هذا الطلب أجيبوا بأن مصير البلاد انما تقررره الأغلبية لا الأقلية . هذا ، بينما الآن حينما يطالب اليهود بتقرير مصير فلسطين بأنفسهم لا نراهم يجابون قط بأنهم أقلية ويجب أن يتركوا هذا الأمر لأغلبية الشعب .

٦ - بناء على هذا المشروع سيطلب من حكومة الولايات المتحدة ان . . تتولى الانفاق على نقل اللاجئين اليهود من أوروبا الى فلسطين كأنما الجانب المالى في عملية الهجرة الى فلسطين الواسعة النطاق هو كل ما يعنيننا في الأمر ، دون ان نقدر مافي هذه المسألة من الخطر على عرب فلسطين . وانى اجرا على القول طلالا اعتقد أصحاب هذا المشروع ان تدبير تكاليف النقل هو العائق الوحيد في سبيل هذه الهجرة ، ان الحكومات العربية على اتم استعداد أن تتكفل هى بنقل اليهود من فلسطين .

لقد قيل انه يمكن تدبير قروض للحكومات المثلة في الجامعة العربية تستطيع أن تستعين بها على تقديمها الاقتصادى . ونحن تؤمن ان القروض مئما كانت ضخمة لا يمكن أن يكون لها أية فائدة ما دام الخطر الاقتصادى اليهودى يهدد اقتصاديات الشرق الأوسط تهديدا متصلا .

ونحن اذ نقرا تفاصيل هذا المشروع نستطيع ان ندرك من نظرة عاجلة انه قد وفق في ارضاء مطامع الصهيونيين وأحقق اخفاقا تاما في اذكاء الامل في صدور العرب . وفوق هذا فان آمال الصهيونيين العريضة ورغبتهم القوية في اتخاذ فلسطين قاعدة يتوسعون فيها حتى يسيطروا على بلاد الشرق الأوسط كل هذا كفيل بالقضاء على عامل الزمن - الذى جاء في المشروع انه سيعمل على تحقيق التقدم السلمى والتطور الدستورى سواء بالاتجاه نحو التقسيم او الاتحاد الاقليمى . وهما على كل حال ليسا مقبولين من العرب .

ويظهر ان المشروع يقبل مبدأ مغاذه ان المهاجرين - وهم غير شرعيين في حالة فلسطين - يتخذون بصورة آلية جنسية البلد التى يهاجر اليها ويسمح لهم بالقيام بدور خطير للغاية في تقدير امور هذا البلد وهو مبدأ لم يقر مطلقا في أى بلد آخر من بلاد العالم . ان حكومة صاحب الجلالة البريطانية اعترفت ولا تزال تعترف بوجود مثل هؤلاء الأشخاص في فلسطين بينما العرب ينظرون لكل يهود فلسطين على انهم مهاجرون غير شرعيين . وانسأ نأمل فى اخلاص أن ينجح المؤتمر فى ازالة التشريعات غير المؤلفة التى تجعل من فلسطين بلدا مختلفا كل الاختلاف عن بقية بلاد العالم .

وأخيرا نرى كاتب هذه المقترحات يتوجه للرجال من الجانبين يسألهم أن يتعاونوا على القضاء على الارهاب . ان عرب فلسطين وهم عادة ضحايا أعمال العنف والاعتداءات ليغتبطون اشد الفبطة اذ يرون النظام والقانون يعم البلاد جميعا . ان هذه الاعتداءات والاستهتار بالحياة تجعلنا نحس اشد القلق على عرب فلسطين اذا تأخر طويلا اقرار حل عادل او اذا استطاع اليهود ان يصيروا اغلبيّة في البلاد .

ولذلك وبالنظر الى ما قيل ولأن هذه المقترحات تلغى كل الوعود السابقة التى قطعت للعرب ولأنها لا تتفق مع الاتفاقيات العالمية ومبادئ الديمقراطية فان حكومة اليمن ليست على استعداد لأن توافق عليها أو تقبل أى مشروع يظلم العرب ولا يتفق مع روح العدالة .

كلمة

حضرة صاحب السعادة عبد الرحمن عزام باشا

الأمين العام للجامعة العربية

القيت في مؤتمر لمستطين بلندن (*)

بتاريخ ١٢ سبتمبر سنة ١٩٤٦

قال حضرة صاحب السعادة عبد الرحمن عزام باشا : ان ليس لديه ما يضيفه الى ما أدلى به من سبقه من أعضاء الوفود العربية سوى النزر القليل لانهم أوفوا القضية العربية حقها واعطوا البراهين القاطعة على عدلتها ، وأعرب سعادته عن أسفه لتغيب مندوبي عرب فلسطين ولكنه أكد انهم يشاركون الوفود العربية الرأي وأنهم لا شك سيقاومون ويعارضون مشروع نظام الاتحاد .

وهنا نوه سعادته بأنه كان يتمنى بعد سماعه أقوال الوفود العربية أن يدلى بنفسه بوجهة نظر اليهود نظرا لتغيب مندوبيهم ولكنه أردف بقوله أن هذا بلا شك ما سيفعله البريطانيون لأن العرب اعتادوا في المؤتمرات السابقة أن يسمعوا وجهة النظر اليهودية من البريطانيين أنفسهم وعاد فعلا ربما لم يكن هذا مقصودا ولكن الواقع ان العرب كانوا دائما يجدون انفسهم مضطرين الى التساهل رغبة في ملاقة وجهه نظر البريطانيين .

ولو كان الأمر قاصرا على البريطانيين وحدهم لتوصل هذا المؤتمر الى اتفاق في بحر يومين أو ثلاثة أيام على الاكثر فليس وجود البريطانيين في فلسطين الا مؤقتا ولني يعلم العرب وسيلة للاتفاق معهم ولكن لسوء الحظ كلما دعت الحالة العرب لمقابلة البريطانيين تحتم عليهم في نفس الوقت مقابلة اليهود .

واسطرده عزام باشا يقول : ان عرب فلسطين لن يقبلوا المشروع المقترح فاذا كان القصد منه التحالف فهم لاشك رافضون فكرة تجزئة البلاد الى مقاطعات واذا كان القصد منه التقسيم فهم أيضا رافضون لانهم لن يسمحوا بتحول أى جزء من بلادهم الى شعب غريب ، وقد كان من المحتمل طرحه على بساط البحث لو كانت قد قضت به المصلحة الادارية غير أن الأمر ليس كذلك فهم يعلمون أن القصد الرئيسى منه ادخال المائة ألف يهودى الذين ألح الرئيس ترومان بشدة فى قبولهم .

وهنا تساءل عزام باشا عن السبب الذى حدا بالرئيس ترومان أن يختار مائة ألف دون تسعة وتسعين ألف أو مائة ألف وألف مثلا ، وأجاب على هذا السؤال بقوله لعله شغف الرئيس بالاصفار .

(*) « الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين » - جامعة الدول العربية

فلو فرضنا أن العرب قبلوا العمل برأيه لأدى ذلك الى رضاهم بسلخ جزء من بلادهم ثم قبول ادخال ١٠٠.٠٠٠ يهودى وبعد ذلك السماح بتدفق اليهود الى البلاد وقتما وكيفما يشاءون . واستمر عزام باشا فى خطابه فقال ، ان اليهود الذين يرسلون الآن الى فلسطين من أوروبا جنود منتقون مجندون خصيصا للقتال : فمن مصلحة البلاد اذن أن يوقف تيار هذه الهجرة نعم حرى بمصلحة البلاد أن يوضع حد لهذا التجنيد وأن يوقف تدفق هؤلاء الجنود اليها لأن فلسطين فى أشد الاحتياج الى الأمن والسلام .

والحقيقة هى أن هذا المشروع دبر لأغراض سياسية محضة وليس بقصد اصلاح ادارة البلاد فهو لو طبق لما أفلح فى تهدئة خواطر الارهابيين حتى ولو كان ذلك هو المقصود لأن اليهود يركضون وراء انشاء وطن قومى يضم ليس تل أبيب أو منطقة معينة فى فلسطين فحسب بل فلسطين بأكملها وبعد ذلك شرق الأردن أيضا وليس ثمة وسيلة لوضع حد لجشعهم .

ولن يصلح المشروع أيضا لاستتباب الأمن فى البلاد لانه لا سبيل مطلقا لكبح جماح الارهابيين بمآلاتهم .

واذا نظرنا الى هذا المشروع من جهة عملية محضة لانتهى بنا كذلك الى منطقة يهودية يكون العرب فيها أقلية مآلها لا شك للطرده ، وأخرى عربية يقطنها بدورها أقلية يهودية من الصعب التوصل الى طريقة للتعامل معها .

وختم عزام باشا خطابه بقوله: ان اعتراضات العرب على المشروع هى اعتراضات مبنية على أسس عملية مما يثبت أن المشروع لم يكن وليد الرغبة فى الإصلاح الادارى بل هو مصدر خطر على ذلك البلد الصغير مهددا استتباب الأمن فيه ومعرضا كيانه الاقتصادية للدمار ، لذلك يعترض العرب عليه ويرفضونه بالاجماع .

خطاب معالي عبد الرزاق السنهوري باشا

(الملكة المصرية) (*)

القي في مؤتمر فلسطين بلندن

بتاريخ ١٢ سبتمبر سنة ١٩٤٦

أتشرف أن أقدم اليكم وجهة نظر الوفد المصري فيما يختص بتقرير لجنة الخبراء ولقد رؤى أنه من الأفضل تحضير هذا الخطاب قبل القائه نظرا لمعرفتي المحدودة باللغة الانجليزية وحتى تظهر وجهة نظر الوفد المصري في هذه المسألة الدقيقة الخطيرة من الموضوع بدرجة لا لبس فيها ولا غموض .

وقبل أن أخوض في الموضوع أحب أن أعرب أولا عن تقديري لحسن النية التي بدت في الخطاب الرائعة التي ألقاها مستر أتلي ومستر بيغن ومستر هول في الاجتماعات الافتتاحية لهذا المؤتمر ، ولقد كنت أستشعر أثناء استماعي لكم أن سر نبوغ هؤلاء الساسة القادرين انما هو ميلهم الطبيعي الى الاخلاص والصراحة وقد أوضح مستر بيغن رغبته في أن يقدم كل وفد بمفرده وجهة نظره الخاصة وليس أن تقدم بياننا منا كجبهة متحدة واستجابة لهذه الرغبة ألقى بياني هذا .

يمكن تلخيص مقترحات لجنة الخبراء في ثلاث نقاط :

١ - تقسيم فلسطين الى أربعة مناطق :

منطقة عربية ، ومنطقة يهودية ، ومنطقة القدس ، ومنطقة النقب ، ويكون لكل قسم هيئة تشريعية لها الحق في سن التشريعات الخاصة بالمسائل المحلية وهيئة تنفيذية لتنفيذ قوانينها . ولا يبقى تحت سلطان الحكومة المركزية الا ما يختص بالدفاع والعلاقات الخارجية والجمارك والمكوس وتنفيذ القوانين والنظم التي تشمل البوليس والمحاكم وعددا محدودا من المسائل الهامة التي تهم فلسطين عموما . أما الاختصاصات التنفيذية والتشريعية للحكومة المركزية فيمارسها أساسا المندوب السامي يساعده مجلس تنفيذي معين .

٢ - يكون للحكومات الاقليمية الحق في التحديد العددي والتعيين الوصفي للأشخاص الذين يستوطنون أراضيها ، ويصير ممكنا أن يقبل في الحال دخول مائة ألف يهودي مهاجر الى فلسطين كما يسمح من ثم باستمرار الهجرة ، كذلك تلغى النظم الخاصة بانتقال الأراضي ويكون من حق حكومة العرب الاقليمية أن تقبل أو ترفض بيع الأراضي داخل حدودها لليهود أما المساحة الخاصة باقليم اليهود فستكون أكثر من المساحة التي يسمح لليهود الآن باشتياق الأراضي فيها .

(*) « الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين » - جامعة الدول العربية

٣ - ويترك هذا المشروع المجال مفتوحا في المستقبل لاطراد التقدم السلمي والتطور الدستوري نحو التجزئة أو النظام الاتحادي . وان اشتراك ممثلي المقاطعتين في ادارة الحكومة المركزية قد ينتهي الى نظام اتحادى على درجة عالية من الرقى . ومن الناحية الأخرى فاذا اتضح أن عوامل التفرقة على غاية من الشدة فإن السبيل سيكون مهيئا للتقسيم .

فاذا تركنا جانبا المقاطعتين الأخيرتين في هذا المشروع المقترح وهما القدس والنقب (وأنا لا أفهم تمام الفهم لماذا اقتطعت هاتين المنطقتين من الاراضى العربية) وقصرت بحثى على المنطقتين العربية واليهودية أرى أنه من الجلي أنه ستقام منطقة يهودية تتمتع بالحكم الذاتى ويسمح فيها بهجرة لا رابط لها تبدأ بادخال ١٠٠.٠٠٠ مهاجر من الآن . وفي هذه المنطقة أيضا ستباع الاراضى لليهود بدون قيد ولا شرط وأنه في مثل هذا النظام من الادارة غير المركزة سيصير سبيل التطور اما بلوغ لنظام اتحادى أو للتقسيم . ومثل هذا الوضع سينتهى حتما وفى وقت ليس ببعيد الى نتيجتين حتميتين :

أولا - تقسيم البلاد وليس اقامة دولة اتحادية اذ أن اليهود قد أعلنوا صراحة أن الهدف الرئيسى الذى يسعون اليه هو اقامة دولة يهودية مستقلة . ولقد أوضحوا مرارا ان هذا هو المثل الاعلى الذى يقوم عليه برنامجهم الرسمى الذى أطلق عليه اسم « برنامج بلطيمور » ولقد رفضوا حضور هذا المؤتمر لأنهم طالبوا أن يكون أساس البحث اقامة دولة يهودية مستقلة .

ثانيا - سيسمح لليهود بهجرة لا حدود معقولة لها فتزدحم منطقتهم بالسكان ازدحاما كبيرا لا يمكنها معه أن تسع المهاجرين جميعا . وسيعينهم في هذا السبيل أن المنطقة المقترحة أكبر كثيرا من المناطق التى يسكنونها الآن . فستضم هذه الجزء الأكبر من الاراضى التى استقر فيها اليهود فعلا ومنطقة غير صغيرة من مناطق سكنهم وما حولها . الا أنهم سيشكون حتما بعد قبولهم هذه الاعداد الضخمة من المهاجرين من أن منطقتهم أصغر من ان تتسع للسكان وانهم فى حاجة الى توسيعها . ومن هنا يبدأون فى الوثوب على المنطقة العربية المجاورة وربما على البلاد العربية المجاورة .

وسيعنى هذا أمرين :

١ - اننا قد قبلنا تقسيم فلسطين ورضينا باقامة حكومة يهودية مستقلة وبهذا نحقق البرنامج الصهيونى .

٢ - ان مثل هذه الدولة اليهودية ستهدد البلاد العربية المجاورة تهديدا خطيرا وستكون بمثابة قاعدة تمكن اليهود من اجتياح كل العالم العربى فى الشرق .

ولا يمكننا أن نقر بشكل ما تقسيم فلسطين أو اقامة دولة يهودية فى هذا الجزء من العالم . كما لن نقف موقفا سلبيا حتى يصير الخطر اليهودى للعالم العربى خطرا واقعا . ان مخاوفنا مخاوف حقيقية وليست مخاوف وهمية ولقد أثبتت هذه النقطة فى مجلس العموم حينما عرضت اقتراحات وفود الخبراء للمناقشة . ولقد قال المستر مانجهام بولر فى هذا الصدد « انى أعتقد حتى يصير التقسيم ناجزا - أنه يجب أن يعتمد عليه الاتفاق بين العرب واليهود أولا » . فالتقسيم ليس حلا يمكن

فرضه الا اذا كنا على استعداد لأن نبقى عليه بالقوة . فاذا وافقنا على التقسيم فإن اليهود كما يبدو سيمنحون السيطرة على الهجرة الى الدولة اليهودية وبهذا تكون أوجه اعتراضاتنا كلها على دولة يهودية لا تزال قائمة بالنسبة للدولة التي أنشئت عن طريق التقسيم . واني أعتقد أن العرب سيقابلون مثل هذا الأمر بمقاولة أسوأ من المقابلة التي تلقوا بها التوصية بإدخال ١٠٠.٠٠٠ مهاجر فسيقول العرب أن اليهود سيحصلون عن طريق التقسيم على عدد غير محدود من المهاجرين يضاف الى ذلك قطعة من الأرض . واني أقدر تماما - بالنسبة لليهود - ان التقسيم سيضمن السلم لبضع سنين ولكن أرى أنه من الواضح أن يؤدي الى مشكلة أعسر وأدق بعد هذا فسيطالب اليهود اذ ذاك بمجال حيوي وربما نظموا قوات مسلحة سيكون علينا ان نواجهها . فمن الواضح أن التقسيم سيؤدي الى حدود مصطنعة لا يمكن التحكم فيها والى أوضاع ترى فيها بعض العرب يحكمهم اليهود وبعض اليهود يحكمهم العرب .

وما فرضته اللجنة الانجليزية - الأمريكية من أن تكون فلسطين دولة لا هي باليهودية ولا بالعربية أمر لا يمكن ادراكه . كما لا يمكن ادراك ما اقترحه بعض الحبريين من أن تصير فلسطين دولة اتحادية أو دولة منقسمة الى دولة عربية في ناحية ودولة يهودية في ناحية أخرى . وهي لا يمكن الا أن تكون دولة عربية فيها أقلية يهودية أو دولة يهودية فيها أقلية عربية . وقد صمم اليهود على تحقيق الشرط الثاني مستخدمين في سبيل تحقيق هدفهم هذا ثلاث طرق : الهجرة ، شراء الأراضي التقسيم . وهذه هي نفس النقاط الثلاث التي بنيت عليها توصيات الخبراء .

وبالنسبة للنقطة الأولى أى الهجرة فيكفي أن نعرض الأرقام التالية :

كان عدد اليهود في مطلع الانتداب أقل من ٦٠ ألفا وهم يربون الآن على (٦٠٠.٠٠٠) ألف فتكون النسبة قد ازدادت من أقل من العشر الى أكثر من الثلث .

وبالنسبة للنقطة الثانية أى شراء الأراضي فمن الملاحظ أن الأراضي الصالحة للزراعة في فلسطين تبلغ ٦٥ مليون دونم اشترى منها اليهود حتى الآن ما لا يقل عن مليوني دونم أى ما يبلغ ثلث الأراضي المنزرعة . ويلاحظ أيضا أن السكان اليهود الذين يشتغلون بزراعة الأراضي يبلغون ١٠.٠٠٠ بينما الفلاحون العرب يبلغون نحو ٦٠.٠٠٠

ولهذا كله كان متوسط ما يملكه اليهودي من الأرض ٢٠٠ دونم بينما متوسط ما يملكه العربي ثمانية دونمات فقط ، ومعنى هذا أن ملكية اليهود للأراضي تزيد على ملكية العرب لها بمقدار خمسة وعشرين مرة . ويقول هوب سمسون في تقريره أن نحو ثلث الذين يشتغلون في الزراعة في فلسطين لا يملكون أى أرض على الإطلاق كما اتهمت لجنة شو في بحثها الى أن فلسطين لا يوجد بها أرض تتسع لاستقرار يهود جدد . والحل الوحيد هو أن يستقروا في الأراضي التي يسكنها أهالي البلاد .

وبالنسبة الى مشروع التقسيم فقد أتضح انه حل غير عملي من النواحي الاقتصادية والمالية والإدارية . وقد أصدرت حكومة فلسطين بيانا عن سياستها في نفس الوقت الذي اذيع فيه تقرير لجنة التقسيم جاء فيه أن الحكومة البريطانية قد انتهت الى الرأي أنه بعد بحث اللجنة اتضح أن الصعوبات السياسية والإدارية والمالية التي ستنتج

عن الاقتراح الذى يرمى الى اقامة دولتين واحدة عربية وأخرى يهودية فى داخل أراضى فلسطين تبليغ من الضخامة جدا يتعذر معها حل المشكلة حلا عمليا .

لذلك فان التقسيم المقترح والمعروف باسم مشروع (س) يجب أن يرفض رفضا قاطعا . وقد أورد مستر مانتنجهام بولر الملاحظة الآتية فى مجلس العموم البريطانى بخصوص هذا المشروع : « ان المشروع المعروض أمامنا ينصب على ٣٠١.٠٠٠ عربى و ٤٥١.٠٠٠ يهودى وذلك فى المقاطعة اليهودية . وهو يدخل فى المقاطعة اليهودية ٦٨ ٪ من مزارع الموالج العربية و ٧٠ ٪ من الأراضى المنبسطة التى يمكن زراعتها اذا توفر الماء . وسيكون دخل المقاطعة اليهودية ٦٣ ٪ من الدخل الاهلى بينما دخل المقاطعة العربية سيبلغ ١٢ ٪ وما تبقى يذهب للحكومة المركزية » .

لكل هذا لا يسعنا الا أن نرفض بكل قوة هذه الوسائل التى سبق ذكرها والتى يستخدمها اليهود لاقامة حكومة يهودية مستقلة كما نرفض دون أقل تردد اقتراحات لجنة الخبراء .

ومن الواضح ان علينا الآن أن نقوم بتقديم حل انشائى لمشكلة فلسطين على ان المجلس لم يبلغ بعد المرحلة التى يمكن له فيها أن يعرض مثل هذا الحل . على أن ما يجب أن نذكره الآن هو أنه لا يجب أن نحرم فلسطين من الحقوق الممنوحة لبقية العالم حسب نصوص ميثاق الأمم المتحدة وميثاق الأطلنطي وحق تقرير المصير . وقد قال المستر مانتنجهام بولر فى هذا الصدد فى خطاب القاه فى مجلس العموم « ان العرب يرغبون فى أن يواصلوا الحياة فى هذه الارض الكثيفة السكان التى سكنها أجدادهم من قبلهم وقاموا على زراعتها مئات السنين وهم يحسون كما يحس كل ويلزى أو اسكتلندى أو انجليزى أو أمريكى حين يقال له أن مئات الآلاف من المنتهين الى جنسية أخرى سيقومون بالاستقرار فيما يعتبره بلاده وأنهم ينوون إحالتها الى دولة عربية عنه » .

ان فلسطين دولة عربية خرجت عن الحكم التنائى ووضعت تحت الانتداب كما حدث مع العراق وشرق الاردن وسوريا ولبنان ، وبنفس الطريقة التى ألقى بها الانتداب فى هذه البلاد وأعلن استقلالها فان نفس الطريقة يمكن أن تتبع مع فلسطين حتى تتمكن من الاشتراك فى الجامعة العربية ومن التمتع بحكومة ديموقراطية وبرلمان تمثيلى .

ويمكن القول بأن قضية فلسطين تختلف عن قضايا هذه الدول وذلك لارتباطها بالمشكلة اليهودية التى نشأت عن تصريح بلفور الذى تضمنه صك الانتداب نفسه والذى يقول بأن لليهود الحق فى اقامة وطن قومى خاص بهم فى فلسطين . ورأينا فى هذا الصدد هو أنه ليس لليهود مثل هذا الحق الشرعى الذى يخول لهم اقامة وطن قومى . وبغض النظر عما فى تصريح بلفور من مناقضة لتصريحات ماثلة فى صالح العرب وبغض النظر عن أن فلسطين لم تقبل الانتداب بل لقد احتجت عليه فان التصريح ونص الانتداب على السواء لا يشيران الا الى سياسة معينة ولا يقران حقا شرعيا . وحتى لو فرضنا أن السلطة المنتدبة نفسها قد ارتبطت بوعود انشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين فان عبارة « وطن قومى » لاتزال فى حاجة الى التحديد . ومهما يكن هذا التعريف فانه لا يتضمن قطعا اقامة « دولة يهودية » كما لا ينفى

قيام شيء آخر في فلسطين بجانب هذا « الوطن القومي » وقد فسر المستر تشرشل تصريح بلغور في سنة ١٩٢٢ بقوله « انه ليس معناه احالة فلسطين كلها الى وطن قومي لليهود ولكن أن يقام مثل هذا الوطن في فلسطين » .

ودعوني أوضح مرة ثانية أنه اذا فرضنا اضطراب السلطة المنتدبة لانشاء وطن قومي لليهود في فلسطين فانها قد حققت هذا الالتزام فعلا على اوسع نطاق ممكن .

بل لقد حققت وعدا فعلا منذ مدة بعيدة حينما بلغ عدد اليهود عشرة أمثال ما كان عليه عندما بدأ الاحتلال البريطاني لفلسطين وحينما كانت نسبة اليهود لمجموع السكان لا تزيد على العشر فبلغت الآن الثلث بينما بلغت الاراضى المنزرعة التي يملكها اليهود الثلث أيضا .

والواقع أنه اذا كان للسلطة المنتدبة التزامات شرعية فهذه الالتزامات هي التي نص عليها الكتاب الأبيض الذي صدر في سنة ١٩٣٩ والذي تعهدت بموجبه أن تعمل على عدم رفع نسبة اليهود للعرب بأكثر من الثلث ، وفيما يلي اقتباس عن الكتاب الأبيض :

« ان حكومة صاحب الجلالة مقتنعة أنه بعد اتمام الهجرة التي ترى أن تستمر خمس سنوات لن تجد ما يبرر تسهيل اضطراب نمو الوطن القومي اليهودي عن طريق الهجرة غاضة الطرف عن رغبات السكان العرب كما لن يكون هناك عليها أى التزام لهذا التسهيل » .

لذلك كان الموقف الحقيقي هو أن السلطة المنتدبة مرتبطة شرعيا بانهاء الهجرة في اللحظة التي تبلغ فيها نسبة اليهود ثلث مجموع السكان والآن وقد تجاوزت هذا الحد فان من حقنا أن نطالب بوقف الهجرة وقفا نهائيا عاجلا . ومسألة الهجرة هذه هي أهم جانب في مشكلة فلسطين كلها وطالما لم تحل هذه المشكلة حلا عادلا يتفق مع الالتزامات ومع المبادئ العالمية المتواضع عليها فان الأمل عظيم في تسوية مرضية لكل الصعوبات الأخرى . حققوا هذا العمل حتى يعود السلام مرة ثانية الى ربوع فلسطين وتعود البلاد العربية في الشرق الأوسط الى ايمانها بالعدالة العالمية وتصبح العلاقة بين هذا الجزء من العالم وبين الامبراطورية البريطانية علاقة مودة تساعد على اقرار السلم في العالم واضطراب تقدم الحضارة .

كلمة دولة فارس بك الخورى
(رئيس وفد الجمهورية السورية)
القيت في مؤتمر فلسطين بلندن (*)
بتاريخ ١٢ سبتمبر سنة ١٩٤٦

وقال فارس بك الخورى ان المحادثات الاولى للمؤتمر تضمنت اشارات كثيرة الى تغيب عرب فلسطين . وأنه لا ينوى تعديد كل الاسباب التي ادت الى هذا ولكن ثمة سبيل لمعالجة هذا الموقف . ان تفرقة الحكومة المعتدية في المعاملة بين اليهود والعرب في فلسطين مسألة تستوجب العناية . اذ أن كثيرين من العرب لا يزالون في السجون لاشياء حدثت في سنة ١٩٣٦ وبعض هؤلاء لم يقدم للمحاكمة ، بينما معاملة اليهود اتصفت بكثير من التسامح والتساهل . لماذا يبقى العرب في السجون لجرائم صغيرة مثل حوزة الأسلحة ؟ . وقد عبر دولة فارس بك الخورى عن أمله في أن تتخذ الخطوات اللازمة للافراج عنهم .

ان التصريحات التي اوردها الوفود العربية يجب ان تكفى لتوضيح القضية العربية للوفد البريطاني وان الاسباب التي عرضها اليهود اولئك الذين يدافعون عن قضيتهم يجب ان تدرس أيضا . أنهم يدعون أن ثمة نبوءة في التوراة هي بمثابة صك لهم . ومن المفيد في هذا الصدد أن نعرض في ايجاز لقصة اليهود في فلسطين .

وواصل فارس بك الخورى حديثه قائلا :

ان الحملة اليهودية على فلسطين بدأت في القرن السادس عشر قبل الميلاد .

وقد نجح اليهود اذ ذاك في التغلب على منطقة صغيرة في هذه البلد اقاموا فيها مملكتين . ولم تتوقف المعارك الدامية والصراع المتصل بينهم وبين سكان البلاد الاصليين قط . وان التوراة عامرة بقصص الصراع وازاقة الدماء الذي لا ينقطع وقد ظلت المملكتان اليهوديتان قاصرتين على منطقة صغيرة في الطرف الشرقي للبلاد ولم يبلغا ساحل البحر المتوسط قط .

وقد حطم البابليون في القرن السادس مدنهم ونقلوهم معهم الى بلاد ما بين النهرين . وقد تنبأ انبياء التوراة اثناء هذا النفي أن الله سيردهم الى الاراضى المقدسة ، وقد تحققت هذه النبوءات بعد سبعين عاما من ذلك التاريخ حينما امر سيرس الفارسي باعادتهم الى القدس . وقد عارض جوشام الاسير العربى في هذا الرجوع وسعى الى ايقافه ، على أن اليهود نجحوا بالاستعانة بتأييد سيرس القوى في الاستقرار في مساحة صغيرة من الأرض تقسم القدس وضواحيها .

وفي القرن الرابع غلبهم المقدونيون على أمرهم وحكموهم حتى سنة ٧٠ م حين اعمل فيهم تبس القتل والذبح ونقلهم لا الى منطقة معينة ولكن الى مناطق متفرقة من العالم — كما امر الا يسمح ليهودى بالعودة الى القدس .

(*) عن كتاب « الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين » - جامعة الدول العربية

وقد ظلت فلسطين بعد هذا التاريخ خالية من اليهود لعدد كبير من القرون .
وفي القرن السابع حينما طرد العرب البيزنطيين من سوريا ذكر رئيس اساقفة
القدس لل خليفة عمر انه يملك امرا ينص على منع اليهود من دخول تلك المدينة فامر
الخليفة ان يحترم هذا الأمر ويعمل به على انه اثناء الحكم العثماني أغفل أمر هذا
المنع واخذ بعض اليهود في التسرب الى البلاد .

من هذا العرض التاريخي الموجز يمكن الخلاص الى ان الحجة التاريخية التي
يبنى عليها اليهود دعواهم لا يمكن ان تثبت للأسباب الآتية :

١ - لم يكن اليهود سكان فلسطين الاصليين ولكن كانوا غزاة حاولوا فرض انفسهم
على البلاد ولاقوا في هذا السبيل مقاومة شديدة من السكان الاصليين ، وان
العرب من الناحية الأخرى نسل أولئك السكان الاصليين الذين كانوا يعيشون
في البلاد قبل اليهود وقاوموا الغزو اليهودي واستمروا يعيشون هناك حتى
اليوم .

٢ - ان الفتح اليهودي كان فتحا قصير المدى متقطعا ولم يمتد في أكثر من قطعة
صغيرة من البلاد .

٣ - ان وجود اليهود بالعبوة والاعتذار في جزء من فلسطين في مطلع التاريخ القديم
لا يمنحهم حقا ما في استئناف هذا الاحتلال المفروض فرضا بعد مضي عشرات
القرون . لقد استولوا على الأرض الفلسطينية وقام هؤلاء الفلسطينيون
انفسهم باستردادها ثم لو أمكن لهذه الدعوى ان تثبت لما كان لأمة الحق ان
تبقى حيث هي الآن فان العرب يجب ان يطالبوا اذ ذاك بأسبانيا والرومان
بانجلترا والانجليز بالولايات المتحدة .

ولقد كان عدد اليهود في كل فلسطين يبلغ وقت الانتصار البريطاني العربي
في ١٩١٧ نحو ٥٠.٠٠٠ فقط أو أقل من ١٠ في المائة من مجموع السكان بينما كان
العرب أكثر ٦٠.٠٠٠ أى أكثر من ٩٠ في المائة . ولكن وعد بلفور والانتداب فتحا
الباب على مصراعيه لليهود .

لقد كان فرض الانتداب على فلسطين عملا غير شرعى وليس له سند اخلاقي
فان انشاء الانتدابات بعد الحرب العالمية الماضية (والوصايات بعد الحرب الحالية)
ينطبق على المستعمرات التي لا قدرة لها على حكم نفسها والتي انتزعت من دول
معادية ولا ينطبق على اجزاء قائمة بذاتها انتزعت من مثل هذه الدول . ولقد كانت
فلسطين جزءا قائما بذاته من الامبراطورية العثمانية ولم تكن مستعمرة تركية كما
ارادت « الدول الأربع العظمى » اذ ذاك ان تعتبرها . ولقد شاركت فلسطين
مثل بقية الولايات العربية الأخرى في ادارة شؤون الحكومة العثمانية بنفس الطريقة
التي كانت تتبع في الولايات التركية الأخرى كما كانت ممثلة في البرلمان العثماني
في استامبول .

ولم تفرض وصاية ما على الولايات الأوروبية التي اقتطعت من الامبراطوريات
العثمانية أو النمساوية أو الروسية ولكن أعلن استقلال هذه البلاد أو ضمت الى دول
مجاورة لأسباب عنصرية كما حدث في تشيكوسلوفاكيا وبولندا وفنلندا والجمهورية
البلطيقية الثلاث وأوكرانيا والنيروول والباينا وبلاد الجزيرة العربية واليمن . وقد
طبق النظام الانتدابى على المستعمرات الألمانية في افريقيا ومنطقة المحيط الهادى .

وهذا الانتداب غير الشرعي الذي سعى الى اقامة وطن قومي لليهود في فلسطين هو سبب الموقف الذي يعد كارثة والذي نتجت عنه الازمة الحالية التي اصبحت عاملا أساسيا ليس في حقوق العرب الحيوية فحسب وانما في مستقبل العلاقات الودية مع بعض الدول العظمى الذي يهمننا أن نستبقى معهم اشد الروابط وأوثقها في ميدان التعاون العالمى .

وهذه الاخطاء التى ارتكبت في الماضى القريب يجب العمل على اصلاحها والانصراف عن اساليب الظلم والتعسف ويجب التمسك بأهداف مبادئ الديمقراطية والحرية والسامية كما ينص عليها ميثاق هيئة الأمم المتحدة هذه الاخطاء وهذا الظلم لا يمكن بشكل ما أن يصيرا قاعدة لاتفاق دائم للمسألة الفلسطينية .

ثم إن وعد بلفور يناقض وعود مكماهون التى تعد بمنح الاستقلال للبلاد العربية بما فيها فلسطين هذا بينما يناقض الانتداب المادة ٢٢ من اتفاقية جامعة الأمم التى تنص على قواعد الانتداب ، ولذا كان وعد بلفور والانتداب غير شرعيين .

إن بعض المسئولين يدعون أن تصريح بلفور وعد شرف يجب أن يحقق وقد يكون هذا حقا لو أن فلسطين كانت ملكا خالصا للورد بلفور أو أرضا خالية تملكها الحكومة . ولكن ليست هذه هى الحالة ، إن فلسطين تزدهم بشعب أمة عظيمة تشغل منطقة على غاية من الأهمية في العالم ولها تاريخ رائع .

إن مثل هذه الوعود التى تهب أملاك الغير لا قيمة لها .

ولقد انتزعت فلسطين كنتيجة للانتداب وتصريح بلفور من أمها سوريا التى كانت دائما جزءا متما لها وكانت ستظل كذلك لولا الانتداب وتصريح بلفور .

إن ذكريات الحملات الأليمة التى شنّها الصليبيون لا تزال ماثلة حية في الأذهان ولقد ظل تقاد العصور التالية يحملون عليها بعنف ، ومما يدعو الى أشد الأسف أن يشرع من جديد في حملة صليبية يهودية في القرن العشرين تداس فيها كل المبادئ الإنسانية . هذا ، ورغم وجود هيئة الأمم المتحدة . وستكون كارثة أعظم اذا قامت الدول العظمى التى يعتقد أنها الدعايات الكبرى للديمقراطية وحقوق الإنسان بمناصرة هذه الحملة الصليبية اليهودية الجديدة .

إن الوطن القومى الذى يسعى اليه الصهيونيون بكل جهدهم لن يسمح به العرب بشكل ما . وإن الأسباب التى يعرضها المدافعون عن مطامح الصهيونية يعوزها القدرة على الاقتناع ، فإن اضطهاد اليهود فى أوروبا لا يبرر فرضهم على عرب فلسطين فهم غير مسئولين عن هذا الاضطهاد الواقع على اليهود ومن العدالة والصواب لو أرغشنا أولئك الذين خلقوا المشكلة باضطهادهم لليهود أن يتولوا هم حل هذه المسألة ، فمن المعروف أن النازية والفاشية كانتا تضطهدان اليهود أثناء سلطانهما وقوتهما . ولكن النازية والفاشية لم يعد لهما الآن بقاء فى أوروبا . والسيطرة الآن هناك للديمقراطية فلماذا إذن لا يعود اللاجئين اليهود الى أوطانهم الأولى ويحيون فى أمن فى ظل النظام الديمقراطى ؟ لماذا يفضلون الذهاب الى فلسطين فيخلقون هذا الاضطراب الجهنمى ؟ .

ليس العرب ممن يوسعون بمناهضة السامية ، وهم يعاملون مواطنهم من اليهود معاملة عادلة . بل ان الحكومة السورية تسعى الآن لتحقيق الأمن والاستقرار لمواطنيها اليهود الذين ظلوا يتمتعون بهذا الأمن وهذا الاستقرار حتى مجيء الصهيونية ، ان الصهيونية تجعل هذه المهمة غاية في الصعوبة بالنسبة للحكومة السورية ، كما ان الاقتراح المعروض .. للبحث اعنى خطة التقسيم الى مقاطعات ينطوى على التناقض الأساسية الآتية :

١ - ادخال ١٠٠.٠٠٠ لاجيء جديد .

٢ - مواصلة الهجرة دون حد تقرره الحكومة اليهودية المحلية التي لا تخضع في هذا الا لسيطرة ضعيفة للغاية من الحكومة المركزية .

٣ - الغاء القيود المفروضة على بيع الأراضي .

٤ - اخراج العرب من المساهمة في ادارة مقاطعات بلادهم وترك هذه المقاطعات لمصر مظلم . ثم ان المشروع يعطى اليهود قطعا من فلسطين لم تحتلها قط .

٥ - عدم وجود أى اشارة الى مصير هذا التقسيم الى مقاطعات مستقلة استقلالا داخليا وهل يتجه التقسيم الى تجزئة نهائية أو الى اتحاد مركزى فيه أغلبية يهودية ؟ ان العرب يعترضون على الاتجاهين على السواء .

هذه الحقائق كافية جدا لى تجعل هذا الاقتراح مرفوضا من الحكومة السورية .

مقترحات الوفود العربية في مؤتمر فلسطين بلندن سنة ١٩٤٦

اولا - الخطوة الأولى هي أن يقوم المندوب السامي بعد استشارة العناصر الرئيسية الفلسطينية بتعيين حكومة مؤقتة مؤلفة من ٧ وزراء عرب وثلاثة من اليهود الفلسطينيين الجنسية وتحول السلطات التشريعية والتنفيذية التي تمارسها الادارة الفلسطينية الحالية الى الحكومة المؤقتة بمجرد تعيينها ويحتفظ المندوب السامي بحق الاعتراض « الفيتو » على قرارات هذه الحكومة أثناء فترة الانتقال .

ثانياً - وفي ذات الوقت يبدأ المندوب السامي بمساعدة الحكومة المؤقتة في تحضير سجل انتخابي أساسه الانتخاب على درجة واحدة للذكور البالغين وبمجرد الانتهاء من تجهيز هذا السجل تبدأ الحكومة بانتخاب أعضاء جمعية تأسيسية بموجب قانون انتخاب تصدره الحكومة وتؤلف هذه الجمعية التأسيسية من ٦٠ عضواً ويتحتم أن ينص قانون الانتخاب على ضرورة تمثيل واف في هذه الجمعية للعناصر الرئيسية من المواطنين بنسبة تعدها كما هو مبين بالفقرة الرابعة (٦ أ) أدناه .

ثالثاً - تعد الحكومة المؤقتة وتعرض على الجمعية التأسيسية مشروع دستور لفلسطين وفي حالة عدم تمكن الجمعية التأسيسية من التوصل الى اقرار احكام هذا الدستور أثناء ستة شهور من تاريخ اجتماعها تعيد الحكومة المؤقتة النظر على ضوء مداولات الجمعية وتعدها اذا اقتضى الأمر ثم تصدره .

رابعا - ترتبط الحكومة المؤقتة عند اعداد مشروع الدستور أو اصداره وكذلك الجمعية التأسيسية عند مناقشته والتصويت عليه بالارشادات التي يقدمها المندوب السامي وفيما عدا هذه الارشادات الملزمة لا يخضع القانون الدستوري كما تقرره الجمعية التأسيسية لحق الاعتراض الذي يمارسه المندوب السامي وتقضى هذه الارشادات بأن ينص في صلب الدستور على المبادئ الآتية :

- ١ - تكون فلسطين دولة موحدة .
- ٢ - وتكون ذات دستور ديمقراطي ومجلس نيابي منتخب .
- ٣ - ينص الدستور على ضمانات لقداسة الأماكن المقدسة تتناول حرمتها والحفاظة عليها وحرية زيارتها وحرية العبادة طبقا للحالة الراهنة .
- ٤ - يتضمن الدستور في حدود الضمانات المناسبة حرية ممارسة العبادات طبقا للحالة الراهنة في فلسطين (بما في ذلك اقامة محاكم دينية مستقلة لقضاء الأحوال الشخصية) .
- ٥ - ينص قانون التجنس - ضمن الشروط التي يجب على الطالب استيفاؤها أن يكون قد أقام في فلسطين اقامة شرعية متصلة لمدة عشر سنوات سابقة على تقديم طلبه .

٦ - يجب أن ينص الدستور على الضمانات الآتية :

(أ) يتمتع بكافة حقوق المواطن :

١ - كل شخص يقع تحت التعريف الوارد في القسم الأول من قانون الجنسية الفلسطينية لسنة ١٩٢٥ - ١٩٤١ وكل شخص يقع تحت التعريف الوارد في القسم الثاني بشرط مراعاة القيد الوارد في الفقرة ٣ أدناه .

٢ - كل شخص اكتسب الجنسية الفلسطينية عن طريق التجنس قبل مايو سنة ١٩٣٩ .

٣ - كل شخص اكتسب الجنسية الفلسطينية بحكم قانون الجنسية الفلسطينية (١٩٢٥ - ١٩٤١) بعد مايو سنة ١٩٣٩ وأقام في فلسطين إقامة دائمة لمدة عشر سنوات .

٤ - كل شخص يكتسب الجنسية الفلسطينية في المستقبل بحكم قانون الجنسية الجديد المنوه عنه في الفقرة الخامسة عاليه .

(ب) حق كل شخص مقيم في فلسطين في أن يطلب التجنس بالجنسية الفلسطينية بنفس النصوص والشروط وبغير أى تمييز بسبب الجنس أو الدين أو اللغة .

(ج) حق الهيئات الدينية وغيرها من الجمعيات أو الأفراد في أن يكون لهم فضلا عن المؤسسات التعليمية التي تديرها السلطات العامة - مدارس خاصة وجامعات بشرط تعليم اللغة العربية في هذه المدارس بصفة إجبارية وخضوعها لرقابة الحكومة لحفظ مستوى التعليم ومنع التعاليم المثيرة وذلك بقصد إيجاد ولاء مشترك .

(د) حق اليهود في استعمال اللغة العبرية كلغة رسمية ثانية في الأقسام التي لهم فيها الأغلبية المطلقة .

(هـ) ١ - النص في قانون انتخاب المجلس النيابي على تمثيل جميع الأقسام المهمة للمواطنين تمثيلا ملائما بشرط ألا يزيد عدد الممثلين اليهود في أية حال من الأحوال عن ثلث أعضاء المجلس كما هو موضح بفقرة (أ) أعلاه .

٢ - النص في الدستور على أن يلاحظ حفظ نسبة التمثيل في المجلس النيابي عند تكوين السلطات التنفيذية أو الادارية .

٧ - ما لم والى أن يصدر تشريع ينص على خلاف ذلك تحرم الهجرة اليهودية الى فلسطين بتاتا وتبقى القيود المفروضة في الوقت الحاضر على نقل الاراضي بغير تغيير وينص في الدستور على أن كل تغيير في هاتين المسألتين يقتضى اصدار قانون يتطلب موافقة العرب في فلسطين بأغلبية تمثيلهم في المجلس النيابي .

٨ - يضمنر بالضمانات الخاصة بالأماكن المقدسة تصريح للجمعية العمومية للأمم المتحدة من دولة فلسطين المستقلة تتمهد فيه بعدم تغيير هذه الضمانات بغير موافقة الجمعية المذكورة .

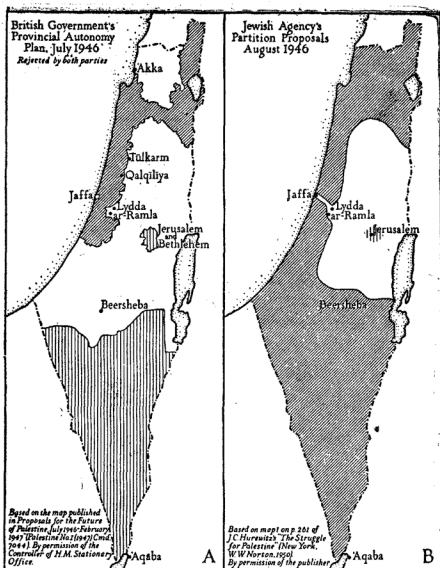
٩ - أى تعديل للضمانات الخاصة بحقوق المواطنين اليهود المنصوص عنهم فى الأحكام السابقة يتطلب موافقة مواطنهم فى فلسطين بأغلبية الأعضاء اليهود فى المجلس النيابى .

١٠- تنشأ الإدارة اللازمة لتأسيس محكمة عليا للنظر فى دستورية القوانين ويجوز لأى مواطن فلسطينى ان يلجأ الى هذه الهيئة فى هذا الخصوص .

خامسا - بعد أن يصدر الدستور تتخذ الحكومة المؤقتة التدابير اللازمة لاجراء أول انتخابات برلمانية ويعين بعد ذلك أول رئيس للدولة الفلسطينية المستقلة بأية طريقة ينص عليها الدستور لهذا الغرض وحينئذ يتمتع رئيس الدولة بكافة السلطات المخولة له فى الدستور وتنتهى الدولة المنتدبة الانتداب وتعترف باستقلال فلسطين وتتعقد معاهدة تحالف لتحديد العلاقات المستقبلية بين حكومة جلالة الملك فى المملكة المتحدة وحكومة فلسطين المستقلة .

سادسا - يراعى باستمرار درج عدد واف من الفلسطينيين فى سلك الإدارة أثناء فترة الانتقال .

سابعا - يبذل كل مجهود لاتمام المراحل الموضحة بالفقرات السالفة فى اقرب وقت ممكن بصرف النظر عن عدم تعاون أى عنصر من العناصر الفلسطينية فى هذا العمل ويجب الا يتأخر تسلم رئيس الدولة الفلسطينية لمقاليده منصبه عن ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٨ .



STAGES IN THE PARTITION OF PALESTINE 1946-49

ZIONIST
 ARAB
 NEUTRAL

(٢٠١)

تصريح رئيس الولايات المتحدة (مستر ترومان)

في ٤ أكتوبر ١٩٤٦

لقد عرفت بمزيد الأسف بأن اجتماعات مؤتمر فلسطين المنعقد في لندن قد اجلت وبأنها لن تستأنف حتى السادس عشر من ديسمبر ١٩٤٦ وعلى ضوء هذا الوضع فإن من المناسب فحص سجل جهود الإدارة في هذا الموضوع ، هذه الجهود التي دعمها - داخل الكونجرس وخارجه - أعضاء كلا الحزبين السياسيين وأن أدلى بآرائى عن الموقف كما هو قائم الآن .

ومما يدعو الى التذكر أنه عندما قدم ايرل هاريسون تقريره في ٢٩ سبتمبر ١٩٤٥ بشأن حالة الأشخاص المشردين في أوروبا طلبت حالا اتخاذ الخطوات لتخفيف حالة هؤلاء الأشخاص الى حد اقضاء قبول ١٠٠,٠٠٠ يهودى للدخول الى فلسطين .

وتلبية لهذا الاقتراح دعت الحكومة البريطانية حكومة الولايات المتحدة لتتعاون في تكوين لجنة تحقيق انجلو - امريكية مشتركة ، تلك الدعوة التي كانت هذه الحكومة سعيدة في قبولها ، آملة أن مشاركتها من شأنه أن يساعد على تخفيف وضع اليهود المشردين في أوروبا وأن يساعد على ايجاد حل لمشكلة فلسطين الصعبة والمعقدة في حد ذاتها .

وان السرعة التي نظرت بها الحكومة الى القضية نفسها نراها منعكسة فعلا في مهلة المئة وعشرين يوما التي حددت لاتمام مهمة اللجنة .

ان تقرير لجنة التحقيق الانجلو - امريكية - وضع بالاجماع في العشرين من ابريل سنة ١٩٤٦ .

ومن دواعى سرورى أن أشير الى أنه من بين التوصيات المتضمنة في التقرير كانت احداها اقرار لاقتراحى السابق ألا وهو قبول ١٠٠,٠٠٠ يهودى للدخول الى فلسطين . والإدارة اهتمت حالا باستنباط الطرق والوسائل لنقل ١٠٠,٠٠٠ مشرد والاعتناء بهم عند وصولهم . وعلى هذا الأساس أرسل الخبراء الى لندن في يونيو ١٩٤٦ لاجراء تدابير السفر الفعلي بصورة مؤقتة .

وقد ساهمت الحكومة البريطانية مع هذه الجماعة لكنها أوضحت بأن التقرير في نظرها يجب أن يعتبر ككل وأن موضوع المئة ألف مشرد لا يمكن اعتباره أمرا منفصلا .

اللجنة الوزارية :

وفي ١١ يوليو أعلنت تكوين لجنة وزارية بشأن فلسطين والمشاكل الخاصة بها مكونة من وزيرى الحرب والمالية ليساعدانى فى النظر فى توصيات لجنة التحقيق الانجلو - امريكية . ان المندوبين الخبراء فى هذه اللجنة الوزارية غادروا برئاسة السفير هارى ف . غراى الى لندن فى ١٠ يوليو ١٩٤٦ للتباحث مع ممثل الحكومة البريطانية فى الطريقة التى بها ينفذ التقرير على أحسن وجه .

وقد قدم هؤلاء المندوبون الخبراء فى ٢٤ يوليو ١٩٤٦ تقريراً يشار اليه عادة بمشروع موريسون الذى يطلب بمشروع استقلال اقليمى بإمكانه أن يؤدى أخيراً الى دولة ثنائية القومية أو الى تقسيم .

لكن المعارضة لهذا المشروع ظهرت بين أعضاء الأحزاب السياسية الرئيسية فى الولايات المتحدة وذلك فى كل من الكونجرس واتحاد البلاد .

ورفاقاً للمبدأ الذى حاولت أن أتبعه باستمرار وهو أن أحصل على درجة قصوى من الوحدة فى داخل البلاد وبين الأحزاب بشأن العناصر الأساسية فى السياسة الأمريكية الخارجية لم يكن فى وسعى أن أمتنع تأييدى لهذا المشروع .

ومع ذلك فقد أعرت هذه القضية جل اهتمامى وأبنت مراراً كما ألححت على اتخاذ خطوات فى أقرب لحظة ممكنة لقبول ١٠٠.٠٠٠ لاجئ يهودى الى فلسطين .

وفى تلك الأثناء كانت هذه الحكومة قد أبلغت عن جهود الحكومة البريطانية لدعوة ممثل العرب واليهود الى لندن . بقصد الوصول الى ايجاد حل لهذه القضية المؤلمة . وقد عقدت الأمل فى امكان الوصول الى حل عادل كنتيجة لهذه المحادثات . وفى حين ان جموع الفرقاء المدعويين لم يجدوا أنفسهم قادرين على الحضور ، فقد خالجنى الأمل بأن هنالك لاتزال امكانية بأن ممثل الوكالة اليهودية قد يشتركون . وإذا كان الأمر كذلك، فإن الأمل فى ايجاد حل انشائى متفق عليه يكون قد ازداد . والحكومة البريطانية قدمت المؤتمر مايدعى ب مشروع موريسون لاجل الاستقلال الاقليمى وصرحت بأن المؤتمر يتقبل مقترحات أخرى . وفى هذه الأثناء اقترحت الوكالة اليهودية حلاً للقضية الفلسطينية عن طريق انشاء دولة يهودية قابلة للحياة تتولى هى الاشراف على هجرتها وسياساتها الاقتصادية فى منطقة كافية فى فلسطين بدلا من أن تكون فى جميع فلسطين كما اقترحت أيضاً اصدار الشهادات لمئة ألف مهاجر يهودى حالا . ولقد حظى هذا الاقتراح باهتمام واسع المدى فى الولايات المتحدة أى فى الصحافة كما فى المجتمعات العامة . ومن نتيجة المناقشات التى تلت هذا الاقتراح فانى أعتقد أن حلاً على ضوء هذه الخطوط سيحظى بمعاوضة الرأى العام فى الولايات المتحدة . وانى لأعتقد بأن الثغرة بين المقترحات التى قدمت هى عظيمة جداً لدرجة لايمكن سدها على يد رجال يتمتعون بالحكمة والنية الحسنة . وان حكومتنا على استعداد لتقديم معاضدتها لحل من هذا القبيل .

خلاصة الآراء :

وعلى ضوء الوضع الذى تطور الآن أود أن أصرح بأرائى باختصار مهما أمكن :

١ - وبالنظر لأن فصل الشتاء سيحل قبل استئناف المؤتمر فانى أعتقد وألح على أن هجرة أساسية الى فلسطين لا يمكنها أن تنتظر ايجاد حل للقضية الفلسطينية وانها يجب أن تبدأ حالا . وان التدابير لهذه الحركة قد تم اتخاذها من قبل هذه الحكومة التى هى على استعداد لم يد المساعدة حالا .

٢ - وانى أكرر تصريحى - كما صرحت فى المناسبات السابقة - على ان قوانين الهجرة فى البلاد الأخرى ومنها الولايات المتحدة يجب أن تتحرر بصورة تسمح بقبول أناس مشردين . وانى على استعداد للقيام بتوصية كهذه الى الكونجرس والاستمرار فى النشاط على قدر المستطاع للتعاون مع البلاد الأخرى على جميع مشكلة الأشخاص المشردين برمتها .

٣ - وما عدا ذلك فلو اقترح حل عملي لفلسطين ، سأكون مستعدا لتوصية الكونجرس بمشروع للمساعدة الاقتصادية من أجل تقديم هذه البلاد .

وعلى ضوء التعذيب الفظيع الذى تحمله الشعب اليهودى فى أوروبا مدة الحرب الأخيرة والأزمة القائمة الآن لا يمكن الاعتقاد بأن برنامجا للعمل المباشر وفقا للخطط المقترحة أعلاه ، لا يمكن تنفيذه مع تعاون جميع الشعوب المختصة . والادارة ستستمر فى عمل كل ما فى استطاعتها لهذه الغاية .

(٢٠٢)

كتاب الملك عبد العزيز آل سعود

الى رئيس الولايات المتحدة (مستر ترومان)

١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٦

يا صاحب الفخامة ..

ان الصداقة التي تربط بلادى ببلاد الولايات المتحدة ، والصداقة التي تأسست بينى وبين الرئيس الراحل روزفلت والصداقة التي تجددت بينى وبين فخامتكم تجعلنى شديد الحرص فى المحافظة على هذه الصداقة وتفديتها والعمل على تقويتها بكل الوسائل الممكنة ولذلك تجدوننى فخامتكم ألع وأكرر فى كل مناسبة أشعر فيها بما يخل بصداقة الولايات المتحدة مع بلادى ومع سائر البلاد العربية لكى أزيل ما يمكن أن يعرقل هذا الصفاء .

ولقد كتبت للراحل العظيم ولفخامتكم حقيقة الموقف فى فلسطين والحق الطبيعى للعرب فيها وأن ذلك يرجع الى آلاف السنين وأن اليهود ليسوا الا فرقة طائفة باغية معتدية اعتدت فى أول الأمر باسم الانسانية ثم أخذت تظهر عدوانها الصريح بالقوة والجبروت والظلم مما ليس يخاف على فخامتكم وعلى شعب الولايات المتحدة .

أضف الى ذلك أطماعهم التي بيتوها ليس لفلسطين وحدها بل لسائر البلاد العربية المجاورة ومنها أماكن فى بلادنا المقدسة .

لقد دهشتى للاذاعات الأخيرة التي نسبت تصريحاً لفخامتكم بدعوى تأييد اليهود فى فلسطين وتأييد هجرتهم اليها بما يؤثر على الوضعية الحاضرة فيها خلافاً للتعهدات السابقة .

ولقد زاد فى دهشتى أن التصريح الذى نسب أخيراً لفخامتكم يتناقض مع البيان الذى طلبت مغفوضية الولايات المتحدة فى جدة من وزارة خارجيتنا أن ينشر فى جريدة ام القرى باسم بيان أدلى به البيت الأبيض بتاريخ ١٦ أغسطس ١٩٤٦ وذلك البيان صريح فى أن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لم تتقدم بأية فكرة من جانبها لحل مشكلة فلسطين وأظهروا أملكم بحلها بواسطة المحادثات بين الحكومة البريطانية وبين وزراء خارجية الدول العربية وبين الحكومة البريطانية والفريق الثالث ، وأظهروا فخامتكم رغبتكم فى اتخاذ تسهيلات فى الولايات المتحدة لايواء المشردين وفى جعلتهم اليهود ، ولذلك كانت دهشتى عظيمة حين اطلع على البيان الأخير الذى نسب لفخامتكم مما جعلنى أشك بصحة نسبته لكم لأنه يتناقض مع وعود حكومة الولايات المتحدة والتصريح الذى صدر فى ١٦ أغسطس ١٩٤٦ من البيت الأبيض . وانى لعلى يقين بأن

شعب الولايات المتحدة الذى بذل دمه وماله فى مقاومة العدوان الفاشم لا يمكن أن يسمح بهذا العدوان الصهيونى على بلد عربى صديق لم يقترب ذنباً غير إيمانه فى مبادئ العدل والانصاف التى قاتلت من أجلها الأمم المتحدة وكان من أركانها بلاد الولايات المتحدة وكان لفخامتكم بعد سلفكم العظيم المجهود العظيم فى هذا السبيل •
ورغبة منى فى المحافظة على صداقة العرب والشرق مع الولايات المتحدة أوضحت لفخامتكم بهذا البيان الظلم الذى يمكن أن يحقق بالعرب اذا بذلت أى مساعدات لهذا العدوان الصهيونى وانى على يقين بأن فخامتكم ومن ورائكم شعب الولايات المتحدة لا يمكن أن يقبل أن يدعو للحق والعدل والانصاف ويحارب من أجله بقوة فى سائر انحاء العالم ويمنع هذا الحق والعدل عن العرب فى بلادهم فلسطين التى ورثوها عن آبائهم وأجدادهم منذ العصور القديمة •

واقبلوا تحياتنا •

(٢٠٣)

رد الرئيس مستر ترومان

الى الملك عبد العزيز آل سعود

٢٨ أكتوبر سنة ١٩٤٦

يا صاحب الجلالة :

لقد استلمت الآن كتابكم بشأن فلسطين ، الذى تطلعتم جلالتم وحولتموه الى عن طريق المفوضية السعودية العربية بتاريخ ١٥ أكتوبر ١٩٤٦ وأوليت الآراء التى عبرتم عنها فيه اهتماما كافيا .

رأى لمقدر بصورة خاصة أسلوبكم الصريح الذى عبرتم عنه فى كتابكم . أن صراحتكم تتفق تماما والعلاقات الودية التى تقوم منذ مدة طويلة بين بلدنا والصداقة الشخصية بين جلالتم وسلفى المختار ، تلك الصداقة التى أرجو الاحتفاظ بها وتقويتها .

وهى بانذات هذه العلاقة الودية القائمة بين بلادنا وموقف جلالتم الودى ، هى التى تشجعنى على أن أدعو اهتمامكم الى بعض الاعتبارات التى دعت هذه الحكومة الى اتباع الطريق الذى كانت تتبعه فيما يختص بقضية فلسطين واليهود المشردين فى أوروبا .

وانى لمؤكد أن جلالتم سيوافق بسهولة على أن وضع اليهود المنجوع ممن هم بقية ضحايا اضطهاد النازى فى أوروبا يكون قضية ذات اهمية وتأثير لا يمكن لاناس ذوى نية طيبة وغرائز انسانية أن يتجاهلوها . وان هذه القضية تعتبر قضية ذات صبغة عالمية . ويتراءى لى بأن كلامنا تقع عليه مسئولية مشتركة للعمل على إيجاد حل يساعد أولئك المنكوبين الذى هم مضطرون الى مفادرة أوروبا للعثور على اوطان جديدة حيث يمكنهم العيش بسلام وأمان .

ومن بين الأشخاص المشردين الذين نجوا من الموت فى المعتقلات فى أوروبا هنالك عدد من اليهود حالتهم مفاجئة بصورة خاصة ، وذلك من حيث أنهم يمثلون بقايا يرى لها من الملايين التى اختارها زعماء النازى عمدا للقضاء عليها .

ان كثيرا من هؤلاء الأشخاص تنظر الى فلسطين كماوى يأملون أن يجدوا فيه ملجأ بين أناس من أبناء دينهم وبيشرون قضاء حياة هادئة مفيدة ويساهمون فى اضطراب تقدم الوطن القومى اليهودى .

ان حكومة الولايات المتحدة وسكانها عاضدت مفهوم الوطن القومى اليهودى فى

فلسطين منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى التي ائتمرت في تحرير الشرق الأدنى ومن ضمنه فلسطين وأقامة عدد من الدول المستقلة التي هي أعضاء في هيئة الأمم اليوم .

ان الولايات المتحدة التي ساهمت بدمها ومواردها للانتصار في تلك الحرب لا يمكنها أن تتخلى عن بعض المسئولية من أجل الطريقة التي عولمت بها تلك المناطق المتحررة أو من أجل مصير الشعب التي كانت قد تحررت في ذلك الوقت . وقد اتخذت اتوقف الذي لاتزال تلتزمه ألا وهو تهيئة هذه الشعوب للحكم الذاتي ووجوب إقامة وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين . واني لسعيد بأن أشير الى أن أكثر الشعوب التي تحررت هم الآن مواطنون في بلاد مستقلة .

وانوطن القومي اليهودي - على كل - لم يكتمل بعد ، تقدمه تماما . ولذلك فانه من الطبيعي حقا أن تشجع هذه الحكومة الآن دخول عدد هام من المشردين اليهود في أوروبا الى فلسطين لا ليجدوا هنالك ملجأ بل أيضا ليمكنوا من المساهمة بمواهبهم وجهودهم في سبيل تشييد الوطن القومي اليهودي .

ولقد كان مما يتفق تماما والتقاليد السياسية لهذه الحكومة باني - منذ عام سبق - قد أخذت أراسل رئيس وزراء بريطانيا للاسراع في حل المشكلة الملحة أي مشكلة من تبقى من اليهود في معسكرات اللاجئين وذلك بنقل عدد هام منهم الى فلسطين .

ولقد كان اعتقادي الذي لا أزال متمسكا به والذي يشاركني فيه عدد عظيم من سكان هذه البلاد بأن ليس هنالك مايساهم بصورة فعالة في تخفيف مصير من تبقى من هؤلاء اليهود أكثر من السماح بدخول لا أقل من ١٠٠.٠٠٠ منهم حالا الى فلسطين .

ومع أنه لم يتخذ بعد أي قرار فيما يختص بهذا الاقتراح ، لكن هذه الحكومة لا تزال تأمل بأنه من الممكن السير بموجب الخطة التي رسمتها الى رئيس الوزراء وفي نفس الوقت يجب أن نهتم بالطبع لبذل الجهود لفتح أبواب البلاد الأخرى - ومنها الولايات المتحدة - في وجه أولئك المساكين الذين هم الآن على أبواب شتاء السنة الثانية ولا مأوى لهم .

وأنا من جانبي قد أعلنت باني مستعد لمطالبة كونجرس الولايات المتحدة - الذي يجب تهيئة مساعدته بموجب الدستور - ليضع تشريعا خاصا يقبل بموجبه الى هذه البلاد أعدادا اضافية من هؤلاء الأشخاص علاوة على حصة المهاجرين التي تقررت بموجب قوانيننا .

وعلاوة على ذلك كانت هذه الحكومة تعمل جامدة - مع غيرها من الحكومات في استقصاء امكانيات التعويض في بلاد أخرى خارج أوروبا لأولئك الأشخاص المشردين الذين كانوا مضطرين الى الهجرة من تلك القارة . وفي هذا الصدد ، كان مما شدد عزما أن نلاحظ تصريحات مختلف زعماء العرب واستعداد بلادهم للمساهمة في هذا المشروع الانساني وذلك بقبولها عددا معيناً من هؤلاء الأشخاص في بلادهم .

وأنا أعتقد اعتقاداً مخلصاً بأن الأيام ستثبت إمكانية الوصول الى تسوية مرضية لقضية اللاجئين تتفق تماماً والخطة التي ذكرتها أعلاه .

وأما فيما يختص بإمكانية استخدام اليهود العنف في مشاريع عدوانية ضد البلاد العربية المجاورة كما تصورتوه جلالتم فيمكنني أن أؤكد لكم بأن هذه الحكومة تفت معارضة العدوان مهما كان نوعه أو استخدام الارهاب في سبيل الاغراض السياسية . وبإمكانني أن أضيف أيضاً بأنى مقتنع بأن زعماء اليهود المسئولين لا تفكر بسياسة عدوانية ضد البلاد العربية الملاصقة لفلسطين .

ولا يمكنني أن أوافق جلالتم ولا بصورة على أن تصريحى الصادر فى ٤ أكتوبر يتناقض والموقف الذى اتخذ فى التصريح الصادر باسمى فى ١٦ أغسطس . ان التصريح الأخير عبر عن الأمل فى الوصول الى حل عادل لقضية فلسطين واتخاذ خطوات مباشرة لتخفيف حالة اليهود المشردين فى أوروبا وذلك كنتيجة للمحادثات المقترحة بين الحكومة البريطانية وممثل اليهود والعرب .

ولسوء الحظ أن هذه الآمال لم تتحقق . فالمحادثات التى تمت بين الحكومة البريطانية وممثلى العرب - كما فهمت - قد تأجلت حتى ديسمبر دون إيجاد أى حل لقضية فلسطين أو اتخاذ أية خطوات من شأنها تخفيف حالة اليهود المشردين فى أوروبا .

وفى هذه الحالة يظهر أنه يقتضى على أن أذكر بقدر مايمكنني من الصراحة أهمية القضية ورأىي فيما يختص بالاتجاه الذى به يمكن الوصول الى حل يقوم على العقل والرغبة الطيبة وبالخطوات المباشرة التى يجب اتخاذها . وهذا ذكرته فى تصريحى الصادر فى ٤ أكتوبر .

وقد أشكل على الفهم لماذا يبدو أن جلالتم تشعررون بأن هذا التصريح يتضارب مع الوعود السابقة أو التصريحات التى صدرت من هذه الحكومة . وربما من المستحسن أن نتذكر هنا بأنه فى الماضى كانت هذه الحكومة - عند تلخيص موقفها من فلسطين قد أعطت تأكيدات بأنها لن تتخذ أى اجراء من شأنه أن يكون عدائياً للشعب العربى وبأنها أيضاً حسب رأيها لن تتخذ أى قرار فيما يختص بالوضع الاساسى فى فلسطين دون استشارة سابقة مع كل من العرب واليهود .

وانى لا أعتبر الحاحي على السماح بقبول عدد هام من اليهود المشردين الى فلسطين أو تصريحاتي فيما يختص بحل قضية فلسطين يعبر بأى معنى عن عمل عدائى نحو الشعب العربى ، بل أن شعورى نحو العرب - عندما أفضيت بهذه التصريحات - كان ولايزال ذا طابع ودى جداً . وانى ليعتربنى الأسف لأى نوع من النزاع بين العرب واليهود ، كما انى مقتنع بأنه لو نظر كلاهما القضايا التى تجابههما بروح من التفاهم والاعتدال لأمكن حلها لمصلحة جميع من يعنيه الأمر بصورة دائمة .

وانى فضلاً عن ذلك لا أشعر بأن تصريحاتي كانت عبثاً لتتخلى هذه الحكومة

عن تأكيدها بأنه حسب رأيها لا يجب أن يتم قرار بشأن الوضع الاساسى فى فلسطين دون التشاور مع كل من العرب واليهود . وفى بحر هذه السنة الجارية ، كان هناك عدد من المشاورات مع كل من العرب واليهود . وكشخص يهتم لمصلحة بلدكم كما يهتم لمصلحة بلده اهتماما عظيما كما تجل ذلك فى الأمور المتنوعة التى أشرت إليها سابقا ، أغتنم هذه الفرصة لأعبر عن أملى الجدى بأن جلالتك الذى يحتل مركزا رفيعا كهذا فى العالم العربى سيستخدم النفوذ العظيم الذى يتمتع به للمساعدة على إيجاد حل عادل ودائم فى المستقبل القريب .

وانى لحريص على عمل كل ما فى وسعى للمساعدة فى هذا الموضوع كما أنه بامكانى أن أؤكد لجلالتكم بأن حكومة الولايات المتحدة وشعبها سيبقيان حماة عن مصالح العرب ورفاهيتهم كما أنهما يعلقان قيمة عظيمة على صداقتهم التاريخية .

وانى لأغتنم هذه الفرصة لأبلغ جلالتك تحياتى الشخصية الحارة وأطيب تمنياتى لاستمرار الصحة والسعادة لجلالتكم ولشعبكم .

المخلص جدا - هارى س . ترومان

قواعد المقاطعة العربية

القسم الأول : المبادئ والأحكام (*)

فى التصدير :

(أ) يشترط على المصدر عند تصدير أية بضاعة يخشى تسربها من بلدان جامعة الدول العربية الى اسرائيل ضرورة تقديم ضمانات كافية أو تمهيدات أحدهما أو كلاهما حسب الأحوال التى تضمن عدم تسرب هذه البضاعة الى اسرائيل وعلى المصدر أن يقدم - خلال مدة لا تتجاوز ستة أشهر - شهادة وصول صادرة عن السلطات الجمركية أو من يقوم مقامها تثبت وصول البضاعة الى بلد المقصد وأجراء تفريغها فى مستودعات ذلك البلد . ويكون مصدقاً على ذلك المستند من قبل قنصلية عربية اذا وجدت وذلك دون الإخلال بأحكام الاتفاقات التجارية المعقودة بين دول الجامعة العربية .

أما فى حالة تصدير المواد التى من شأنها تقوية المجهود الحربى فيلزم المصدر بتقديم شهادة تخليص جمركى صادرة عن بلد المقصد .

(ب) تحدد المواد التى تحتاج اليها اسرائيل ويخشى تسربها اليها كما تحدد مواد المجهود الحربى وفقاً لأحكام قوانين المقاطعة (٤٣) يرجع فى تحديد المواد المشار اليها الى قرار المؤتمر الثالث عشر وتفسير المؤتمر السادس عشر الذى وافق عليه مجلس الجامعة العربية فى دور انعقاده العادى الحادى والثلاثين أزار (مارس)- تموز (يوليو) سنة ١٩٥٩ فى القاهرة .

فى الاستيراد :

يلخضع الاستيراد من البلدان الاجنبية التى يخشى تسرب المنتجات الاسرائيلية عن طريقها الى البلاد العربية للقيود التالية :

(أ) ضرورة تقديم المستورد للسلطات المختصة فى بلد شهادة صادرة عن المصنع أو الشركة المصدرة ومعتمدة من غرفة التجارة أو اتحاد الصناعة فى البلد المصدر تثبت ان البضاعة المصدرة هى من منشأ وطنى بحث للدولة المصدرة على أن تكون متضمنة اسم المصنع أو الشركة المنتجة لهذه البضاعة ويكون مصدقاً عليها من أية ممثلية عربية اذا وجدت فى بلد التصدير على أن يكون التصديق منصبا على مضمون ومحتويات الشهادة ذاتها وليس على التوقعات فقط .

(*) كتاب «المقاطعة العربية» - سلسلة الدراسات الفلسطينية - اصدار منظمة التحرير

ويمكن للممثلات العربية الاستعانة في ذلك باللجان العربية المشتركة المنصوص عليها في قرار مجلس الجامعة رقم ٢٧١٦ المتخذ في دورته الرابعة والثلاثين بتاريخ ١٩٦٠/٩/٧ .

- (ب) يجب تقديم شهادة المنشأ في جميع حالات الاستيراد من الخارج .
- (ج) التوصية بالعمل على استيراد السلع والبضائع من بلد المنشأ ما أمكن ذلك باستثناء ما يستورد عن طريق الدول الاعضاء في جامعة الدول العربية .

في المناطق الجمرية الحرة العربية والاجنبية :

- (أ) تخضع البضائع والسلع المستوردة من المناطق الحرة لقيود التوصية الخاصة بالاستيراد .
- (ب) تخضع البضائع والسلع المعاد تصديرها أو المسيرة ترانزيتاً من المناطق الحرة لخارج البلاد العربية لقيود توصية التصدير وذلك حين خروجها من هذه المناطق .
- (ج) تبقى ممنوعة في المناطق الحرة البضائع والسلع الاسرائيلية أو القاصدة اسرائيل أو الواردة منها أو المخالفة لمبادئ المقاطعة .

في الشركات والمؤسسات الاجنبية التي تعمل على تدعيم اقتصاديات اسرائيل :

أولاً : يحظر بقرارات تصدر عن السلطات المختصة في حكومات الدول العربية بناء على توصية مؤتمر ضباط الاتصال التعامل مع الشركات أو المؤسسات الاجنبية العامة والخاصة في الحالات التالية اذا لم تسو موقفها بما يتفق وأحكام قانون ومبادئ المقاطعة خلال مدة اذارها :

- (أ) اذا أنشأت لها مصنعا (فرعياً أو رئيسياً) في اسرائيل .
- (ب) اذا أنشأت لها مصنعا للتجميع في اسرائيل (ويشمل الحظر الشركات والمؤسسات الاجنبية التي يقوم وكلاؤها بتجميع منتجاتها في اسرائيل) وكذلك يطبق الحظر بالنسبة لحالة التجميع اذا ثبت ان شركة اسرائيلية ما قد قامت بتجميع وحدة من سلعة أو من بضاعة ما من أجزاء أو قطع غالبيتها من انتاج شركة اجنبية معينة أو أحد فروعها وذلك على نطاق تجارى مالم تثبت هذه الشركة الاجنبية عدم مسئوليتها عن هذا التجميع وقيامها باتخاذ الاجراءات القانونية حيال الشركة الاسرائيلية التي ارتكبت الفعل المشار اليه ويسرى هذا الحكم اذا كانت الاجزاء المستعملة في نتاج الوحدة تشكل نسبة تزيد عن خمسين في المائة من أجزاء هذه الوحدة أو كانت الآلة المحركة للوحدة من انتاج الشركة الاجنبية .
- (ج) اذا كان لها وكلاء عامون أو مكاتب رئيسية للشرق الاوسط في اسرائيل .
- (د) اذا منحت امتياز حق استعمال اسمها الى شركات اسرائيلية .
- (هـ) اذا ساهمت في شركات أو مصانع اسرائيلية .
- (و) اذا قدمت المشورة أو الخبرة الفنية الى المصانع الاسرائيلية .
- (ز) اذا امتنعت عن الاجابة خلال فترة الانذار على ما يطلب منها من أسئلة تستهدف ايضاح وضعها وتحديد علاقتها مع اسرائيل .

(ح) اذا تناولتها الاحكام الواردة فى المادة الاولى من قانون المقاطعة الذى وافق عليه مجلس جامعة الدول العربية فى دورته الثانية والعشرين كلاحكام الخاصة بالشركات والمؤسسات الاجنبية التى تعمل لحساب أو مصلحة اسرائيل .

ونذكر على سبيل المثال الشركات والمؤسسات الاجنبية التى تمثل شركات اسرائيلية أو تتبع أو تروج منتجاتها داخل اسرائيل وخارجها .

والمؤسسات الاجنبية الاعضاء فى غرف التجارة الاجنبية الاسرائيلية المشتركة ويستثنى من تطبيق هذه الاحكام المتاجر الاجنبية التى تعرض أو تروج بعض المنتجات الاسرائيلية بشرط توافر الآتى :

- ألا يكون المتجر وكيل الشركة الاسرائيلية التى يعرض منتجاتها أو المستورد الأساس الحقيقى لهذه المنتجات .
- ألا يمتنع عن بيع وعرض المنتجات العربية المماثلة اذا تساوت فى السعر والجودة .
- ألا يكون المتجر فرعاً المؤسسة منتجة لبضائع يمكن تصريفها فى البلاد العربية أو مصدرة لها .

ويعتبر مستورداً أساسياً فى معنى القرار أى شخص طبيعى أو اعتبارى اعتاد بصفة مستمرة على نطاق تجارى استيراد المنتجات الاسرائيلية وتوزيعها لغيره من الاشخاص فى بلده .

(ط) يستثنى من تطبيق أحكام قرارى مجلس الجامعة الصادرين فى دورتي انعقاده التاسعة والثلاثين والثانية والاربعين بشأن الشركات والمؤسسات الاجنبية التى تعمل مستوردة أساسية أو وكالة للمنتجات أو الشركات الاسرائيلية الشركات والمؤسسات العامة فى الدول الاجنبية التى تحتكر عمليات الاستيراد من الخارج وذلك بالشروط التالية :

١ - أن يثبت من مصادر عربية رسمية أن المؤسسة أو الشركة الاجنبية العامة تباشر فى الدولة الاجنبية دون منافس عمليات الاستيراد من الخارج وأن يكون هذا الاحتكار منبعثاً من تأميم الاستيراد فى الدولة .

٢ - ألا تكون هذه الشركة أو المؤسسة قد امتنعت عن استيراد المنتجات العربية فى الوقت الذى نفصح فيه استيراد المنتجات الاسرائيلية دون أسباب مقنعة .

٣ - ألا يكون رأس المال الاسرائيلى مساهماً فى هذه الشركة أو المؤسسة والا تكون ادارتها بيد الاسرائيليين على أن تبحث أوضاع الشركات والمؤسسات المشار إليها كل على حدة فى المؤتمر مجتمعاً .

(ى) اذا أدخلت فى منتجاتها الخاصة أدوات أو آلات من انتاج شركة محظور التعامل معها وذلك بعد انذارها واعطائها مهلة لا تقل عن ستة أشهر للاستعاضة عن منتجات الشركة المحظور التعامل معها بمنتجات شركات أخرى لم تخالف مبادئ المقاطعة المقررة . وخلال مدة الانذار يسمح بادخال منتجات هذه الشركة اذا كان وضعها من باقى نواحي المقاطعة سليماً مع التقييد بالقواعد

الخاصة بالانذار وبشرط ألا تزيد الأجزاء المدخلة من انتساج الشركة المحظور التعامل معها عن ٣٥٪ من كامل تكاليف الوحدة الكاملة .

(ك) اذا كانت وكالة لشركات أجنبية أخرى حظر التعامل معها وكانت هذه الأخيرة ينحصر نشاطها في القيام بعمليات الاستيراد والتصدير والاتجار في مختلف أنواع السلع التي تنتجها شركات أخرى محظور أو غير محظور التعامل معها .

(ل) اذا قامت ببناء أو بيع بواخر أو ناقلات الى اسرائيل أو الى شركات اسرائيلية أجنبية مشتركة على أن يكون قد تم انذارها لافهامها أن قيامها مستقبلا ببيع أو صنع بواخر أو ناقلات لحساب أية هيئة أو مؤسسة أو شركة عامة أو خاصة في إسرائيل أو أية شركة أو مؤسسة اسرائيلية أجنبية مشتركة سوف يؤدي الى حظر التعامل معها في كافة البلاد العربية .

ثانيا : الشركات التي تساهم فيها الشركات المحظور التعامل معها والشركات غير المحظور التعامل معها التي تساهم في شركات محظور التعامل معها :

١ - فروع الأشخاص وشركاتهم الأم :

تبقى سارية المفعول القواعد المقررة بشأن سريان الحظر المفروض على بعض الأشخاص على ما يعتبر اما أو فرعا لهم .

٢ - الأشخاص الذين يساهم فيهم أشخاص محظور التعامل معهم :

يسرى الحظر المفروض على الأشخاص الذين يخالفون مبادئ المقاطعة المقررة على فروع هؤلاء الأشخاص والأشخاص الأم لهم ويعتبر في حكم الفروع الأشخاص الذين يملك الأشخاص المحظور التعامل معهم ٥٠٪ فاكتر من رأسمالهم ويعتبر في حكم الأم للأشخاص المحظور التعامل معهم الأشخاص الذين يملكون فيهم ٥٠٪ فاكتر من رأسمالهم .

وإذا كان الأشخاص المحظور التعامل معهم حظرا عاديا يساهمون في أشخاص آخرين غير محظور التعامل معهم بنسبة تقل عن ٥٠٪ من رأسمالهم فلا يحظر التعامل مع هؤلاء الأشخاص الآخرين ما لم تؤد نسبة المساهمة التي تقل عن ٥٠٪ الى سيطرة على ادارتهم من الأشخاص المحظور التعامل معهم ورسم سياستهم متمثلة في وجود علاقات مخالفة للأشخاص المساهم فيهم مع اسرائيل .

٣ - الأشخاص غير المحظور التعامل معهم الذين يساهمون في أشخاص محظور التعامل معهم :

تسرى نفس الأسس المبينة في البند (٢) على الأشخاص الأجانب (طبيعيين أو معنويين) غير المحظور التعامل معهم الذين يساهمون في أشخاص محظور التعامل معهم .

ثالثا : الشركات التي تقتصر مخالفتها على الحصول على امتياز صنع بعض منتجات شركات أجنبية أخرى محظور التعامل معها .

تستثنى الشركات الأجنبية التي تنحصر مخالفتها في الحصول على امتياز صنع بعض منتجات شركات أجنبية أخرى محظور التعامل معها من تطبيق الحظر الكلي على كافة منتجاتها وقصر الحظر على المنتجات الماثلة لما تنتجه الشركة مانحة الامتياز والمحظور التعامل معها وذلك دون حاجة الى انذارها على أن تشعر الشركة بالاسباب التي دعت الى منع ادخال منتجاتها الماثلة لمنتجات الشركة التي حصلت منها على الامتياز .

الشركات التي تباع مواد محولة أو أولية الى إسرائيل :

ان حظر التعامل لا يشمل أوضاع الشركات الأجنبية التي يقتصر دورها على مجرد بيع المواد المحولة أو المواد الأولية الى إسرائيل الا اذا ثبت ان هذه المواد المحولة أو الحام ذات منشأ عربي .

وكالات الشركات العربية في الخارج :

لا يجوز للشركات أو المؤسسات التي تنتمي بجنسيتها لاحدى الدول العربية أن تمنح وكالتها العامة الى شركات أو مؤسسات أو وكالات أجنبية اذا ثبت انها وكيلة عامة عن شركة أو مؤسسة اسرائيلية في الخارج هذا ما لم تكن قوانين دولة مقر الوكالة تحول دون ذلك .

البضائع المشحونة الى البلاد العربية :

أولا : البضائع الأجنبية المشحونة الى البلاد العربية على بواخر مدرجة في القائمة السوداء :

(أ) على القنصليات العربية في الخارج الامتناع عن تصديق المستندات المتعلقة بالبضائع المصدرة الى البلاد العربية اذا ثبت لديها بأنها مستشحن على البواخر المدرجة في القائمة السوداء .

(ب) على المكاتب الاقليمية بكافة الدول الأعضاء اخطار ممثلاتها بالدول الأجنبية عن كل باخرة أو ناقلة تدرج في القائمة السوداء .

ثانيا : البضائع الأجنبية التي تحمل علامة مشابهة للعلامات الاسرائيلية :

يسمح بادخال البضائع الأجنبية التي تحمل النجمة السداسية أو العلامات المتشابهة لها وتداولها في الأسواق العربية بعد التحقق من انها من منشأ أجنبي بحت ولم يدخل في صناعتها أى مادة أو عمل اسرائيلي على أن تقوم المكاتب الاقليمية أو المكتب الرئيسي حسب الاحوال بالاتصال بالشركة المنتجة لمثل هذه المنتجات المطالبتها ببيان حقيقة علاقتها بإسرائيل على ضوء مبادئ المقاطعة المقررة فاذا قدمت ما يثبت عدم وجود علاقة لها مع إسرائيل تخالف هذه المبادئ يعتبر وضعها سلبيا أما اذا امتنعت عن الرد على الاستفسار الموجه اليها فيتبع بحققها القواعد المرعية الاجراء .

ثالثا : البضائع الأجنبية التي لا تحمل ماركة أو علامة مميزة

على السلطات الجمركية في الدول العربية عدم الافراج عن البضائع المستوردة دون أن تحمل ماركة أو علامة مميزة الا بعد التحقيق الدقيق عن أصل منشئها .

رابعا : البضائع المشحونة الى الدول العربية على بواخر تمر أولا على موانئ الجمهورية العربية المتحدة :

حتى لا تتعرض البضائع المشحونة الى الدول العربية على البواخر ان تمر أولا على موانئ الجمهورية العربية المتحدة لاجراءات التفتيش التي تفرضها السلطات المختصة على البضائع المشحونة لدول أجنبية أوصى مجلس الجامعة الأعضاء بما يلي :

١ - اصدار التعليمات اللازمة لممثليها في موانئ بضرورة اعتماد البيانات الاجمالية (مانيفستات) العائدة للمهمات أو العتاد الحربى المرسله الى بلادها بواسطة بواخر تمر في طريقها على موانئ الجمهورية العربية المتحدة وفي حالة عدم وجود ممثلين لها في ميناء الشحن تعتمد مانيفستات من قبل ممثلاتها الموجودة في الجمهورية العربية المتحدة .

٢ - أما فيما يتعلق باصناف البضائع الأخرى فيجب اعتمادها أيضا من الممثلات المشار اليها اذا وجدت في موانئ الشحن والا فيكتفى باخذ تمهيد على قبطان الباخرة بايصال الشحنة للبلد العربى المقيّد على المانيفست .

الشركات العامة في ميدان الذرة :

تطبق بحق الشركات العاملة في ميدان الذرة المبادئ العامة للمقاطعة السارية المفعول على سائر الشركات والمؤسسات الأجنبية التي تخالف هذه المبادئ على انه يجوز لمؤتمر المقاطعة عند الضرورة أن يوصى بان يكون حظر التعامل بصفة نهائية مع شركة من هذا النوع ولو كان ارتكابها المخالفة للمرة الأولى وفي هذه الحالة يجب عرض الأمر على مجلس الجامعة مع بيان أسباب الخروج على القاعدة العامة بعد الاستئناس برأى الهيئات العامة في شئون الذرة بالدول العربية .

شركات الملاحة الأجنبية :

اولا : القائمة السوداء :

حالات الادراج العادى :

١ - تدرج البواخر والناقلات وغيرها من وسائل النقل البحرى الأجنبية في القائمة السوداء اذا ارتكبت أحد الأفعال التالية :

(أ) اذا ثبت أنها مرت على ميناء عربى وآخر اسرائيلى فى رحلة واحدة (ذهابا وايابا) ويسرى هذا الحكم سواء كان الميناء العربى تابعا لدولة من دول الجامعة أو أية دولة أو اماره عربية من غير الدول الأعضاء ويستثنى من الحكم السابق البواخر السياحية العالمية وبالشروط التالية :

أن يكون قدوم البواخر السياحية الى الموانئ العربية أولا وأن تخطر السلطات المختصة في الدول العربية بتاريخ الرحلة السياحية مسبقا قبل بداية رحلتها بخمسة عشر يوما على الأقل .

وأن تكون الرحلة سياحية بالمعنى المتفق عليه . ولذا يجب ألا تشحن أو تفرغ أى بضاعة أو طرود - لا تدخل ضمن أمتعة السياح الشخصية - من وإلى الموانئ التي تمر عليها .

والأ يكون بين ركبها مسافرون عاديون أو ممن يحملون الجنسية الاسرائيلية .

وعلى المكتب الاقليمي المختص اخطار المكتب الرئيسي بكل باخرة سياحية يسمح لها برحلة ما .

(ب) اذا نقلت أدوات أو مواد تفيد المجهود الحربي لفلسطين المحتلة حتى ولو لم تمر على ميناء عربي وميناء بفلسطين المحتلة رحلة واحدة .

(ج) اذا أجرت لشركات أو هيئات اسرائيلية .

(د) اذا نقلت منتجات اسرائيل الصناعية والتجارية والزراعية .

(هـ) اذا نقلت مهاجرين يهود الى فلسطين المحتلة .

(و) اذا امتنعت عن تقديم التيفيسات (قوائم البضائع) الخاصة بالشحنات التي افرتها في موانئ اسرائيل في رحلة سابقة خلال فترة الانذار واقصاها خمسة عشر يوما .

١ - يترتب على الادراج في القائمة السوداء حرمان البواخر والناقلات المخالفة من الشحن والتفريغ والتموين بالمياه والوقود والمواد الغذائية وغير ذلك من القيود التي يفرضها هذا الوضع ومن بينها عدم السماح لها بالدخول الى الموانئ العربية .

٣ - يمكن رفع الباخرة أو الناقلة من القائمة السوداء اذا قدم أصحابها الضمانات الكافية بعدم تكرار ارتكابها أية مخالفة لأنظمة المقاطعة وعدم ضلوعها مع اسرائيل مستغفلا قبل اقلعها من ميناء الشحن وقبول احد اجهزة المقاطعة لهذا التعهد على ان يتم بحث موضوع كل واسطة نقل بحري على حدة من قبل أى من السلطات التي لها حق الادراج أو الرفع في أو من القائمة السوداء من ناحية المقاطعة في الدول العربية .

٤ - على المكاتب الاقليمية أن تتخذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ أى قرار يصدر عن أحد المكاتب الاقليمية سواء أكان يتعلق بادراج أو رفع اسم أية باخرة أو ناقلة بتروى أو غيرها من القائمة السوداء وذلك فور إبلاغها هذا القرار بواسطة المكتب الرئيسي للمقاطعة بعد أن يبحته ويوافق عليه .

حالات الإدراج النهائي :

(أ) فى حالة ارتكاب احدى وسائط النقل البحرى المذكورة مخالفة جديدة يعاد ادراج اسمها فى القائمة السوداء بصفة نهائية .

(ب) تدرج بصفة مستديمة فى القائمة السوداء كل باخرة أجنبية تستخدم بحارة عرب اذا ثبت انها قد رست وعليها البحارة العرب فى الميناء الاسرائيل على أن تخطر الشركة المالكة للباخرة من قبل المكتب الرئيسى أو أى من المكاتب الاقليمية بالاجراء الذى اتخذ ضد باخرتها وافهامها بأنه اذا تكرر هذا العمل من أية باخرة تملكها فسيؤدى ذلك الى حظر التعامل معها وكافة البواخر التى تملكها .

(ج) تعتبر البواخر بأنواعها التى كانت تتمتع بالجنسية الاسرائيلية من قبل مدرجة فى القائمة السوداء بصفة مستديمة حتى ولو بيعت وتمتعت بجنسية أجنبية جديدة .

ويجوز بالنسبة لخالتي الادراج النهائي المشار اليهما فى الفقرتين (أ) ، (ب) اعلاء رفع الباخرة أو الناقلة من القائمة السوداء وذلك فى حال ثبوت انتقال ملكيتها الى مالك جديد وبالشروط التالية ولا ينطبق هذا الوضع على الحالة المنصوص عليها بالفقرة (ج) أعلاه :

١ - ان تقدم الشركة المالكة الجديدة مستندات مصدقة تثبت انتقال ملكية الباخرة اليها وتسجيلها باسمها .

٢ - ان تقدم تعهدا بعد قيام الباخرة المشتراة بالتعامل مع الموانئ الاسرائيلية تعاملًا يجافى مبادئ المقاطعة وعدم تأجيرها للشركة المالكة السابقة بأى حال من الأحوال .

٣ - لا يكون للباخرة التى رفعت من القائمة السوداء بسبب انتقال ملكيتها الى الشركة الجديدة أى حق فى المطالبة برفعها من القائمة السوداء المذكورة اذا ارتكبت فى ظل المالك الجديد أية مخالفة جديدة لمبادئ المقاطعة أو اذا ثبت انها استؤجرت بمعرفة الشركة المالكة القديمة ويكون ادراجها فى هذه الحالة نهائيا .

ثانيا : الاجراءات التنظيمية التى تكفل تلافى المخاذير بالنسبة للبواخر المدرجة بالقائمة السوداء فى حالات تغيير اسمها الى اسم لم تكن معروفة به :

(أ) لا يسمح لأية باخرة بدخول الموانئ العربية قبل رجوع السلطات المختصة الى دليل اللويدز والبلغات المعممة من المكتب الرئيسى عن تغيير اسماء البواخر لمعروف الاسماء التى كانت تحملها الباخرة فى السابق والتأكد من أنها غير مدرجة بالقائمة السوداء باسمها الجديد أو باسمها السابق .

(ب) اذا تأكدت السلطات المختصة فى أى بلد عربى بعد الرجوع الى دليل اللويدز والبلغات المعممة من المكتب الرئيسى عن تعديل اسماء البواخر بأن الباخرة طالبة الرسو فى موانئها ليست مدرجة باسمها الحالى أو باسمها القديم بالقائمة فهذه يسمح لها بالدخول على أن تراجع سجلاتها فاذا تبين أن الباخرة كانت

مدرجة بالقائمة السوداء تحت اسم مختلف عن اسمها الذي تحمله عند رسوها في الميناء العربي وان هذا التغيير في الاسم لم يدرج بعد في دليل اللويدز كما لم تخطر به المكاتب الاقليمية من قبل المكتب الرئيسي ففي هذه الحالة اذا قدم ملاك الباخرة التمهيد الذي تنص عليه قواعد المقاطعة فانه يمكن للمكتب الاقليمي او السلطات المختصة التي رست الباخرة لديها ان ترفعها من القائمة السوداء مع اخطار المكتب الرئيسي بذلك لابلاغ المكاتب الاقليمية لاتخاذ اجراء مماثل .
اما اذا لم تقدم التمهيدات المشار اليها فانه يمكن السماح لها بتفريغ البضائع الواردة الى البلد العربي على الا يسمح لها بالتحميل .

وبالنسبة للتموين والغذاء فالسماح به يتوقف على حسن نية الشركة المالكة لها او سوء نيتها فاذا كانت الشركة المالكة للباخرة باسمها القديم السابق ادراجها به لازالت هي الشركة المالكة للباخرة باسمها الجديد فيعتبر ذلك دليلا على سوء نيتها اذ انها كانت تعلم مقدما ان باخرتها مدرجة بالقائمة السوداء وبالتالي لا يمكنها الحصول على تموين من أى ميناء عربى وعليها وحدها ان تتحمل نتائج سوء نيتها .

اما اذا كانت الشركة المالكة للباخرة باسمها الجديد هي غير الشركة التي كانت تملكها عند ادراجها على القائمة باسمها القديم فهذه يفترض فيها حسن النية ويسمح لها بالتموين في حالة الضرورة .

(ج) أما في الحالة التي يثبت فيها للسلطة المختصة في أى بلد عربى ان الباخرة التي رست لديها لم تكن مدرجة في القائمة السوداء ولكن ثبت من مراجعة سجلاتها انها قد ارتكبت أثناء نفس رحلتها أو في رحلات سابقة مخالفة لأحكام المقاطعة وادرجتها في القائمة لهذا السبب واطخر المكتب الرئيسي بذلك فهذه يتبع نحوها ما يلي :

١ - بالنسبة للبلد الذي ضبط المخالفة وأدراجها في القائمة السوداء :

من الواجب تفريغ البضائع الواردة اليه على الباخرة لانه لا يمكن تحميل المستورد أو المصدر مسئولية شحن البضاعة على باخرة لم تكن أجهزة المقاطعة قد اكتشفت مخالفتها بعد ومثل هذه الباخرة لا يسمح لها بالتحميل بعد ادراجها وانما يجوز السماح لها بالتموين اذا قضت الضرورة بذلك .

٢ - بالنسبة للبلدان العربية الأخرى :

يسرى الحكم بالفقرة (١) على البلدان العربية الأخرى التي ترسو فيها الباخرة في نفس الرحلة التي أدرجت أثناءها على القائمة أى تسمح لها بالتفريغ والتموين دون التحميل مادامت قد أبلغت من المكتب الرئيسي بادراج الباخرة قبل رسوها أو ثبوت ذلك عند الرجوع الى سجلاتها .

ثالثا : البواخر الاجنبية التى تعمل على خطوط ملاحية ثابتة بين اسرائيل وبعض الدول الأجنبية :

توضع البواخر الاجنبية التى تعمل على خطوط ملاحية ثابتة بين اسرائيل وبعض الدول الاجنبية وكذلك أية باخرة أو ناقلة تثبت تعاملها مع موانئ اسرائيل تحت المراقبة انتظارا لوصولها فى أى وقت الى أى ميناء عربى للتحرى عن حقيقة تعاملها مع اسرائيل فإذا ثبت نتيجة لمراجعة سجلاتها انها قد خالفت مبادئ المقاطعة اتخذت الاجراءات اللازمة حيالها فوراً وفقاً للقواعد المتبعة .

رابعا : شركات الملاحة الاجنبية التى تسمح لبواخرها باحداث ازمات دولية لاحدى الدول العربية :

١ - يحظر التعامل مع اية شركة ملاحية اجنبية اذا ثبت للمؤتمر انها قد اجرت باخرة او ناقلة مملوكة من قبلها أو مستأجرة لها الى اية هيئة أو مؤسسة أو شركة اسرائيلية بقصد احداث ازمة دولية لاي بلد عربى ويترتب على هذا الحظر ادراج كافة البواخر التى تملكها هذه الشركة أو تلك المؤجرة لها فى القائمة السوداء وتسرى عليها كافة الاجراءات والقواعد المتبعة مع الشركات التجارية والصناعية المخالفة لمبادئ المقاطعة فيما يتعلق بالانذار والادراج والرفع فى ومن القائمة السوداء .

(ب) ترفع البواخر المؤجرة للشركة الملاحية المخالفة من القائمة السوداء اذا تقدمت مالكوها بمستندات رسمية مصدقة تثبت فسخها لعقود ايجار بواخرها للشركة المحظور التعامل معها .

لعر:

شركات البترول العالمية العاملة فى اسرائيل :

(أ) اذا ثبت لأجهزة المقاطعة ان احدى شركات البترول الأجنبية قد خالفت احكام قانون ومبادئ المقاطعة المقررة وتبين انه ليس لهذه الشركة مصالح بالذول العربية او علاقة مساهمة مع شركات البترول العاملة معها . ففى هذه الحالة يحظر التعامل مع مثل هذه الشركة بعد استيفاء الاجراءات المعمول بها ولا يجوز الترخيص لها بمزاولة اى نشاط من أى نوع فى البلاد العربية الا اذا قطعت علاقاتها المالية لمبادئ المقاطعة مع اسرائيل .

(ب) اذا ارتكبت احدى شركات البترول الاجنبية مخالفة ما لا يحكم قانون ومبادئ المقاطعة وتبين لأجهزة المقاطعة انها تبشر نشاطا من اى نوع من البلاد العربية أو مرتبطة بعلاقة مساهمة مع أى شركة أخرى تعمل فى البلاد العربية فيبحث موضوعها على حدة فى مؤتمر المقاطعة مجتمعاً على ضوء المعلومات التى تكون قد توافرت عن وضعها ومقدار العمل او الاعمال التى قامت بها لتدعيم اقتصاد اسرائيل أو مجهودها الحربى . فاذا رأى المؤتمر أن المصلحة تقتضى تطبيق احكام مخففة أو جزئية على الشركة المخالفة فيرفع الأمر حينئذ الى مجلس الجامعة لافراز الاستثناء من تطبيق القواعد العامة المقررة .

المصارف الأجنبية المتعاملة مع اسرائيل :

أولا : يسرى الحظر المنصوص عليه فى المادة الأولى من قانون المقاطعة الموحد على المصارف الأجنبية سواء كان لها فرع فى اسرائيل أو لم يكن لها إذا كان تعاملها مع اسرائيل من النوع الذى يدعم اقتصادها وصناعاتها تدعيما كبيرا . وبعتبر الأمر كذلك فى الأحوال التالية :

(أ) إذا أمدت الهيئات والمؤسسات العامة أو الخاصة الاسرائيلية بقروض أو إعانات تساعد على القيام بمشروعات كبيرة عسكرية كانت صناعية أو زراعية .

(ب) إذا قامت بدور فعال فى توزيع وترويج سندات القروض الاسرائيلية .

(ج) إذا أنشأت مؤسسات أو شركات فى اسرائيل .

(د) إذا ساهمت فى انشاء هيئات أو شركات يدخل فيها رأس المال الاسرائيلى سواء كان ذلك داخل اسرائيل أو خارجها على أن يبحث موضوع المصارف التى ترتكب أحد الفعلين الآخرين فى مؤتمرات المقاطعة مجتمعة على ضوء اثر هذه الأفعال فى تدعيم اقتصاديات اسرائيل أو مجهودها الحربى بالمقارنة مع دور مثل هذه المصارف فى تدعيم الاقتصاد العربى أو المجهود العربى .

ثانيا :

(أ) يستثنى من تطبيق احكام المقاطعة فى جميع الظروف والاحوال البنوك الدولية التى تساهم فيها بعض الدول العربية الأعضاء فى الأمم المتحدة وكذلك المصارف الأجنبية التى ترتكب أحد الأفعال المنصوص عليها أعلاه اذا تبين لمؤتمر المقاطعة مجتمعا نتيجة احصاءات رسمية تقدم للسلطات المختصة فى الدول العربية ان هذه المصارف تقدم قروضا وكفالات وغيرها الى الدول العربية على نطاق أوسع مما تقدمه لاسرائيل وان الفائدة التى تعود على الاقتصاد العربى من جراء ذلك تفوق الفائدة التى تعود على اسرائيل من جراء تعاون هذه المصارف معها بأحد الأفعال السابق الإشارة إليها وان الفائدة التى تعود على هذه المصارف من تعاملها مع الدول العربية تقل عن المصلحة التى تعود على الدول العربية من جراء التعامل معها .

(ب) لا يسرى الاستثناء المذكور اعلاه بأى حال من الاحوال على الشركات التى لاتعتبر من الناحية القانونية مصارف بالمعنى الصحيح ويطبق بحقها أحكام قانون ومبادئ المقاطعة المقررة بالنسبة للشركات .

ثالثا :

يعمل بالقواعد الاجرائية التالية بالنسبة للمصارف التى تقوم بأحد الفعلين المشار اليهما فى الفقرة (أ) و (ب) من البند أولا دون أن يؤثر ذلك على امكان رفع الحظر مرة واحدة اذا اقتنع المؤتمر بذلك :

(أ) اذا توافرت معلومات اكيده نتيجة تحريات سلطات عربية مسئولة عن قيام مصرف بأحد الفعلين المشار اليهما ولم تتوافر معلومات أخرى رسمية تعارضها يستطلع المكتب الرئيسى رأى مؤتمر المقاطعة مجتمعاً فى حظر التعامل مع المصرف المخالف دون حاجة الى انذار أو مطالبة لتصفية العلاقة المخالفة لعدم جدوى ذلك بعد وقوع الفعل المخالف وترتب اناره واستحالة ازالتها .

(ب) اذا توافرت معلومات غير مؤكدة من سلطات رسمية عربية مسئولة تكلف مكاتب الجامعة او البعثات العربية فى الدولة التى بها مقر المصرف أو ممثل المقاطعة بها لتحرى الحقيقة فإذا أبدوا بصفة قاطعة المخالفات المنسوبة للمصرف يتبع المكتب الرئيسى نفس الاجراء المشار اليه .

أما اذا تضاربت الآراء ولم تصل الجهات المشار اليها الى نتيجة مؤكدة فتقوم المكاتب الاقليمية أو المكتب الرئيسى ان لم يكن للمصرف تمثيل فى الدول العربية بالاتصال به لايضاح حقيقة ماهو منسوب اليه فإذا نفاه وأكد عدم صحته بموجب اقرار رسمى اعتبر موضوعه منتهياً الى أن تظهر معلومات أخرى تدحض ما جاء فى اقراره . اما اذا اعترف بقيامه بأحد الافعال المنصوص عليها فى قرار مجلس الجامعة لاي هيئة أو شركة أو مؤسسة فى اسرائيل فيستطلع المكتب رأى مؤتمر المقاطعة مجتمعاً فى حظر التعامل من دون مطالبة بتصفية الفعل المخالف لاستحالة ذلك .

شركات الطيران الاجنبية :

اولا : تحرم الطائرات التى تهبط فى رحلاتها الى بلدان الشرق الأوسط فى مطار اسرائيل من المرور فوق اراضى الدول العربية وكذا عدم اعطائها أى تسهيلات .

ثانيا : :

(أ) على الدول أو البلاد العربية ان تضمن ما قد تعقده مستقبلاً من اتفاقيات طيران وما قد تمنحه من تصريحات طيران نصوصاً صريحة تحظر بمقتضاها نقل البضائع المينة بقانون المقاطعة مع بيان ما يترتب على مخالفة هذا القانون من عقوبات .

(ب) تعمل الدول والبلاد العربية على اعلان الحظر المنصوص عليه فى قانون المقاطعة وغيره من التشريعات واللوائح الماثلة وما يستتبعه من عقوبات مما يتصل بشئون الطيران ويجرى ذلك بكافة وسائل الاعلان الممكنة وتبليغه الى الهيئة الدولية للطيران المدنى بمونتريال .

ثالثا : يسمح للطائرات الأجنبية التي تنقل سياحا أو حجاجا في رحلات جماعية الى البلاد العربية واسرائيل بالطيران في الأجواء العربية والهبوط في مطاراتها وذلك وفقا للشروط التالية :

(أ) أن تخطر السلطات المختصة بالدول العربية بتاريخ الرحلة السياحية مسبقا وفقا للأنظمة المعمول بها في كل دولة عربية .

(ب) أن تكون الرحلة سياحية بالمعنى المتفق عليه ولذا لا يجب أن تنقل أية بضاعة أو طرود باسم أى شخص أو هيئة في اسرائيل والا يكون بين ركابها مسافرون عاديون .

(ج) ألا يكون بين الركاب سياح من الذين يتمتعون بالجنسية الاسرائيلية .

(د) ألا يكون رأس المال الاسرائيلي مساهما بطريق مباشر أو غير مباشر في الشركات التي تملك الطائرة التي تنقل السياح .

(هـ) أن يكون قدوم السياح بهذه الطائرات الى البلاد العربية أولا .

(و) ألا تنقل هذه الطائرات السياح من الدول العربية الى اسرائيل مباشرة بل يجب عليها أن تتوجه الى منطقة تأمين دولة أجنبية أخرى .

الشركات السينمائية الأجنبية والممثلون الأجانب الضالعون مع اسرائيل والأفلام المتضمنة دعاية لاسرائيل أو طعنا في العرب :

أولا : الأفلام السينمائية والتليفزيونية :

١ - يحظر عرض الأفلام الأجنبية بكافة نسخها ولغاتهما المختلفة في جميع البلدان العربية في الأحوال التالية :

(أ) اذا كان الفيلم قصة وحوارا ومضمونا قصد به تشويه تاريخ العرب ديننا أو قومية في الحاضر أو الماضي .

(ب) اذا كان الفيلم قصة وحوارا ومضمونا قصد به الدعاية لاسرائيل أو الصهيونية أو استئثار العطف عليهما .

(ج) اذا اشترك في تمثيله ممثلون من ذوى الجنسية الاسرائيلية .

(د) اذا كان الفيلم قد صور بكامله أو بعض أجزائه في اسرائيل أو كان من انتاج اسرائيلي أجنبي مشترك .

(هـ) اذا اشترك في تمثيله ممثلون أو ممثلات أجنبي ثبت ميولهم الصهيونية وفي هذه الحالة تمنع جميع الأفلام التي يشترك الممثل أو الممثلة في أدوار فيها . ويعتبر الممثل أو الممثلة من ذوى الميول الصهيونية في الأحوال التالية :

١ - اذا ثبت بأدلة مقنعة نتيجة تحريات رسمية تكرار تبرعه أو قيامه بجمع تبرعات بأية وسيلة كانت لاسرائيل أو لهيئات صهيونية وذلك بعد الاتصال به وافهامه أن عمله هذا يعتبر تحيزا منه لجانب اسرائيل والصهيونية .

٢ - اذا طلبت منه احدى الهيئات الخيرية العربية التبرع فرفض ذلك مع قيامه بالتبرع بمبالغ كبيرة لاسرائيل أو لهيئات أو جمعيات صهيونية .

٣ - اذا دعى لزيارة البلاد العربية أو القيام ببعض الادوار فى أى انتاج عربى اجنبى مشترك فرفض ذلك فى الوقت الذى يكون قد لبى فيه دعوات مماثلة من اسرائيل ما لم يقدم مبررات مقنعة لرفضه الدعوة أو عدم اشتراكه فى التمثيل .

٤ - اذا كان عضوا فى احدى المنظمات الصهيونية وله نشاط ملحوظ فيها بعد انذاره وفقا للأصول بالانسحاب من هذه المنظمة .

٢ - يكتفى بقص بعض المناظر أو العبارات من الأفلام الأجنبية قبل عرضها فى البلاد العربية فى الأحوال التالية :

(أ) اذا تضمن الفيلم بعض المناظر أو العبارات التى قد تسيء الى العرب وكان الفيلم فى مجمله قصة وحوارا ومضمونا لا يقصد به تشويه تاريخ العرب دينيا أو قوميا فى الماضى أو الحاضر .

(ب) اذا كان الفيلم فى مجمله قصة ومضمونا وحوارا لم يقصد به الدعاية لاسرائيل أو الصهيونية ولكنه تضمن بعض المناظر أو العبارات التى قد تعتبر دعاية لاسرائيل أو الصهيونية .

٣ - الاجراءات المتعلقة بالأفلام السينمائية الواجب منع عرضها أو قص بعض اجزائها أو عباراتها :

(أ) اذا ثبت لاحدى السلطات المختصة فى احدى الدول العربية أن فيلما أجنبيا قد تضمن طعنا فى العرب أو دعاية لاسرائيل وفقا للفقرة (١) من التوصية وقررت منع عرضه فى بلادها لهذا السبب فعلى المكتب الاقليمى المختص أن يبعث الى المكتب الرئيسى فوراً بملخص كاف عن الفيلم المطلوب منعه على أن يوضح بصفة خاصة ما تضمنه الفيلم من طعن فى العرب أو دعاية لاسرائيل بالإضافة الى بيان أسماء العناصر الفنية البارزة أو الاسرائيلية المشتركة فيه .

(ب) فى حالة قيام احدى السلطات المختصة بأحدى الدول العربية بقص المناظر أو العبارات وفقا لما هو مبين فى الفقرة (٢) أعلاه فعلى المكتب الاقليمى المختص أن يبلغ المكتب الرئيسى ما سبقت ليتولى إبلاغه بدوره الى المكاتب الاقليمية الأخرى لاتخاذ اجراء مماثل فى حالة عرض الفيلم لديها .

اما اذا لم يقنع المكتب الرئيسى بالأسباب التى أدت الى حظر عرض الفيلم أو قص بعض اجزائه أو لم يرفيه ما يمكن اعتباره طعنا فى العرب أو دعاية لاسرائيل أو اذا رأى وجوب حظر عرض الفيلم بكامله بدلا من القص فعليه أن يستطلع رأى المكاتب الاقليمية فى الأمر ويتخذ القرار اللازم وفقا للأصول المعمول بها . ويتبع نفس الاجراء اذا عارض أحد المكاتب الاقليمية فى رأى الذى أبداه المكتب الرئيسى .

(ج) يجوز السماح بعرض الأفلام الأجنبية التي منع عرضها في البلاد العربية بسبب الميول الصهيونية لممثليها البارزين بشرط توافر ما يلي :

١ - أن يتبين للسلطات المختصة المحلية بموجب مستندات رسمية معتمدة من السلطات العربية أن هذه الأفلام قد سبق استيرادها أو جرى التعاقد عليها اجارة أو بيعا من قبل أحد المقيمين في البلد العربي قبل صدور قرار منع عرضها في البلاد العربية .

٢ - ألا يكون المستورد أو المتعاقد هو أحد فروع أو وكلاء الشركات السيئنامية الأجنبية الموجودة في البلاد العربية .

٣ - أن ينتهي الاستثناء المشار اليه في الفقرة (١) فور انتهاء المهلة المحددة بالعقد أو بعد انقضاء ستة أشهر من تاريخ بدء عرض الفيلم أيهما أقل وبمعنى أنه لا يجوز السماح بعرضه مجددا بعد انتهاء المدة المنصوص عليها وألا يستفيد من هذا الاستثناء الا أصحاب العقد الأصلي نفسه أي انه لا يجوز للغير التنازل له عن العقد بعد صدور قرار الحظر الاستفادة منه كما لا يستفيد منه الا في نطاق منطقة نشاطه الثابتة في العقد .

٤ - أن يقدم المستورد أو المتعاقد على أفلام حظر عرضها لكشفا للمكتب الاقليمي بسن فيه الأفلام التي استوردها أو تعاقد عليها قبل صدور قرار الحظر على أن يرفق بالكشف المذكور العقود والمستندات التي تثبت ذلك مصدقا عليها من السلطة العربية المختصة وعلى المكتب المذكور ارسال صورة رسمية عن هذه العقود والمستندات الى المكتب الرئيسي لتعيمها على المكاتب الاقليمية حتى تكون السلطات المختصة لديها على علم بالظروف التي سمح فيها بعرض مثل هذه الأفلام .

ثانيا : الشركات السينمائية والتليفزيونية الأجنبية :

١ - يحظر التعامل مع الشركات السينمائية والتليفزيونية التي تثبت عليها تهمة المول الصهيونية أو العمل لمصلحة اسرائيل ويعتبر الأمر كذلك في الاحوال التالية :

(أ) اذا تكرر منها التبرع كشخص معنوى بشكل يلمس منه التحن والعمار لمصلحة اسرائيل وذلك على الرغم من الاتصال بها وافهامها عواقب فعلها هذا .

(ب) اذا تكرر منها انتاج أفلام قصد بها قصة وحوارا ومضمونا تشويه تاريخ العرب دينيا أو قومية في الماضي أو الحاضر بالرغم من الاتصال بها بعد اخراج فيلمها الأول المتضمن ماسبق لافهامها الآثار التي ستترتب على عملها هذا .

(ج) اذا تكرر منها انتاج أفلام قصد بها قصة وحوارا ومضمونا الدعاية لاسرائيل أو استئثار العطف عليها بالرغم من الاتصال بها بعد اخراج فيلمها الأول المتضمن ماسبق لافهامها الآثار المترتبة على عملها .

(د) اذا تكرر منها انتاج أفلام اسرائيلية أجنبية مشتركة وثبت رفضها دون أسباب مقبولة القيام بانتاج مائل عربي أجنبي مشترك بالرغم من افهامها الآثار التي ستترتب على موقفها هذا .

(هـ) اذا أسست بمساهمة بعض رؤوس أموال اسرائيلية أو ساهمت مع رؤوس الأموال الاسرائيلية في انشاء مؤسسات أو شركات سواء أكان ذلك داخل اسرائيل أم خارجها أو أنشأت فرعا انتاجيا لها في اسرائيل أو اذا قدمت المشورة أو الخبرة الفنية لشركات أو مؤسسات اسرائيلية •

٢ - يتبع عند حظر التعامل أو رفعه بالنسبة للشركات السينمائية والتلفزيونية الأجنبية الاجراءات المتبعة بالنسبة للشركات الأجنبية التي تخالف أحكام ومبادئ المقاطعة المقررة •

ثالثا : الأفلام الأجنبية السينمائية والتلفزيونية التي تصور في البلاد العربية :

١ - على السلطات المختصة بالدول العربية أن تقوم باتخاذ الاجراءات المناسبة التي تكفل دقة التحري عن الشركات السينمائية والتلفزيونية الأجنبية التي تطلب تصوير بعض أفلامها بأراضيها قبل السماح لها بذلك وأخذ الضمانات أو التعهدات الضرورية التي تحول دون تحريف هذه الشركات للأفلام المصورة مما يسبب للدول العربية •

٢ - ضرورة مراقبة السلطات المختصة في البلاد العربية مراحل تصوير الأفلام التي تنتجها هذه الشركات حتى لا تترك لها فرصة ادخال بعض المناظر التي تسيء الى العرب •

٣ - اذا ثبت بعد تصوير الفيلم أن الشركة قد حرفت مناظره أو حواراه بالخارج مما يسبب الى العرب تمنع الشركة من تصوير أفلام أخرى بالبلاد العربية بالإضافة الى منع عرض الفيلم المشار اليه •

رابعا : مراقبة الأفلام السينمائية والتلفزيونية قبل عرضها :

على حكومات الدول العربية أن توفد ممثلين عن مكاتب أو لجان المقاطعة لدى سلطات مراقبة الأفلام السينمائية والتلفزيونية ضمانا لتنفيذ الغاية المقصودة •

خامسا : بذل المساعي لمنع عرض الأفلام المتضمنة طعنا في العرب دينيا أو قومية أو دعاية لاسرائيل في الدول الأجنبية وخاصة الصديقة منها :

تكلف البعثات الدبلوماسية العربية في البلدان الأجنبية بتتبع مواضيع الأفلام التي تعرض في منطقتها اذا ماتبين لها من بينها مايتضمن طعنا في العرب أو دعاية لاسرائيل عمدت بالطرق الممكنة الى محاولة اخطار حكومتها بذلك لتمنع عرضها في بلادها •

سادسا : الحالات التي يجوز فيها السماح بعرض أفلام الممثلين والممثلات المنوعين :

١ - يسمح بعرض أفلام الممثلين والممثلات الأجانب (غير الاسرائيليين) الذين حظر عرض أفلامهم ومنعوا من دخول البلاد العربية في ظل القواعد القديمة لسابق قيامهم بأعمال اعتبروا من أجلها صهيونيين الميول اذا أعربوا عن حسن نيتهم

وقاموا لصالح البلاد العربية بعمل مماثل للعمل الذي كان سببا في منع عرض أفلامهم في تلك البلاد ودخولهم اليها ولا يشمل السماح بعرض الأفلام التي تتضمن دعاية لإسرائيل أو طعننا في العرب .

٢ - تقوم اللجان المشتركة لشئون المقاطعة وضباط الاتصال بها كل في نطاق عمله بفاهم أى ممثلة أو ممثل ترغب أو يرغب في رفع الحظر عن أفلامه والسماح له بالدخول الى البلاد العربية بالاجراء الواجب عليه القيام به لرفع هذا الحظر عنه . وإذا تبين أن هذا يسبب حرجا للجنة يقوم المكتب الرئيسى بفاهم الممثلة أو الممثل مايجب عمله بخطاب صادر عنه .

مصانع الأسلحة الأجنبية التي تهد اسرائيل بالأسلحة والذخائر :

لم يقرر مبدأ عام في الموضوع بل يكتفى ببحث حالة كل شركة ينطبق عليها هذا الوضع على حدة في مؤتمرات ضباط الاتصال على ضوء المعلومات التي تكون قد توافرت عنها وذلك بعد استطلاع رأى الإدارات المختصة في الدول العربية .

شركات التأمين الأجنبية :

يحظر التعامل مع شركات التأمين الأجنبية التي يثبت أنها ساهمت في شركات أو مؤسسات صناعية أو تجارية أو غيرها في فلسطين المحتلة .

الشركات والمؤسسات الأجنبية التي لها صيغة احسانية وتبرع أو تهدى اسرائيل أموالا أو مواد عينية :

ان تبرع مثل هذه الشركات والمؤسسات التي لها صيغة احسانية الى اسرائيل وان كان لا يخضعها لمبادئ المقاطعة المقررة لصيغتها الانسانية غير أنه يلاحظ أن عمل الخير يجب ألا يقتصر على الهيئات والمؤسسات الاسرائيلية خاصة اذا وقع التبرع من قبل مؤسسات أو شركات ترتبط مع البلاد العربية بعلاقات تجارية ولذا تعالج مثل هذه الحالات بالطريقة التالية :

(أ) تقوم المكاتب الاقليمية بإبلاغ المكتب الرئيسى بما يصل الى علمها من معلومات عن هذه التبرعات ليقوم بدوره بالاتصالات اللازمة مع الشركات والمؤسسات المتبرعة ولفت نظرها لتقديم مساعدات ماثلة للهيئات والمؤسسات الخيرية القائمة في البلدان العربية .

(ب) في حالة عدم الوصول مع هذه الشركات أو المؤسسات الى نتيجة مرضية وثبوت تمييزها لإسرائيل يعرض موضوعها على مؤتمر ضباط الاتصال لاتخاذ الاجراءات اللازمة حيالها .

مرور نوساليات البريد الاسرائيلية عبر البلاد العربية :

١ - تعاد آكياس البريد أو الطرود التي يرسم اسرائيل والتي قد ترد بطريق الخطأ الى الموانئ والمطارات العربية أو تمر عبر أراضيها الى بلد المصدر .

٢ - يطالب المكتب الدولي لاتحاد البريد العالمى باخطار ادارات البريد فى كل انحاء العالم بان تمتنع عن ارسال أى بريد برسم اسرائيل عن طريق الموانئ والمطارات العربية اذ أن ذلك سيعرضه للمصادرة *

مستوردات البعثات السياسية الأجنبية الموجودة فى البلاد العربية من منتجات الشركات المحظور التعامل معها :

لا تسنثنى البعثات الأجنبية من قرار حظر الاسعيراد المفروض على منتجات الشركات الموضوعة فى القائمة السوداء لمخالفتها مبادئ المقاطعة أما فيما يختص بالمنتجات المقاطعة التى قد يدخلها معهم رجال السلك الدبلوماسى الأجنبى عند نقلهم للبلاد العربية لأول مرة ضمن متاعهم الشخصى فهذه يترك أمر تقديرها للسلطات المحلية المختصة بشرط أن تكون مستعملة *

المطبوعات الأجنبية المتضمنة دعاية لفلسطين المحتلة أو طعنا فى العرب :

تصادر الكتب والخرائط والمطبوعات الأجنبية الأخرى التى تتضمن دعاية لفلسطين المحتلة أو طعنا فى العرب * أما بشأن الكتب والمطبوعات العلمية البحتة التى تتضمن معلومات مجردة عن فلسطين المحتلة فيترك التصرف فيها لتقدير السلطات المختصة بالدول العربية *

وفى جميع الأحوال لا يجوز السماح بتناول أية مطبوعات أجنبية قبل نزع أو طمس أى اعلان يتعلق باسرائيل أو بشركات أو مؤسسات اسرائيلية *

الفصل الثانى : طرق المراقبة

تقوم كل دولة عربية بتشديد المراقبة على المصارف والبيوتات المالية والحوالات البريدية للحيلولة دون تسرب الأموال من اسرائيل أو اليها وبصورة خاصة - ايقاف جميع المصارف - الموجودة فى البلدان العربية التى تعمل لحساب اسرائيل أو لترويج مصالحها *

الاجراءات التى تتخذ ضد الأشخاص الذين يثبت أو تقوم دلائل على أنهم من عملاء اسرائيل :

أولا : مراقبة اعمال التجار المشتبه فيهم :

يقوم المكتب الاقليمى بتزويد لجان الاستيراد والتصدير والدوائر ذات الاختصاص بما يرد اليه من معلومات تتعلق بالتجار المشتبه بانهم يتعاملون مع اسرائيل وتوضع الطلبات التى يتقدمون بها تحت المراقبة الشديدة *

ثانيا : تبادل المعلومات الخاصة بالأشخاص الذين صدرت ضدهم أحكام من الدول العربية لاتصالهم بفلسطين المحتلة .

يقوم كل مكتب اقليمى للمقاطعة بالتوسط لدى الادارات المختصة لتزويد المكتب الرئيسى بأسماء الأشخاص الذين صدرت أحكام بحقهم أو تحرم حولهم التسهيلات لكونهم من عملاء اسرائيل . وعلى المكتب الرئيسى ان يجمع هذه المعلومات فى قائمة سرية تحوى صورهم ان أمكن مع موجز عن الأحكام الصادرة بحقهم وتعمم هذه القائمة على كافة الجهات المختصة فى الدول العربية .

ثالثا : منع اليهود الذين يحرمون من جنسية دولة عربية من دخول أراضى دولة عربية أخرى أو الإقامة فيها :

يمنع أى يهودى حرم من جنسية أية دولة من دول الجامعة العربية أو انهيته إقامته فوق أراضيها (لثبوت اتصاله أو تعامله مع فلسطين المحتلة) من دخول أراضى دولة عربية أخرى من دول الجامعة أو الإقامة فيها .

الاجراءات الواجب اتخاذها عند اتهام رعايا الدول العربية بمخالفة مبادئ المقاطعة :

فى حالة اتهام بعض رعايا الدول العربية بقضايا تتعلق بمقاطعة اسرائيل يمتنع المكتب الرئيسى والمكاتب الاقليمية عن اتخاذ أى اجراء بحقهم حتى تفرغ السلطات فى البلد المختص من نظر التهمة واتخاذ القرار النهائى بصددتها . وعلى المكاتب الاقليمية أن تقدم ما لديها من معلومات عن موضوع الاتهام الى المكتب الاقليمى ذى العلاقة للاستعانة بها عند نظر الموضوع .

مكافحة التهريب من البلاد العربية :

اولا : مكافحة التهريب على الحدود :

على البلاد العربية وخاصة منها التى لها حدود مشتركة مع اسرائيل تشديد مراقبة حدودها البرية والبحرية واستعمال الوسائل الآلية المؤدية لقمع التهريب المباشر .

ثانيا : مراقبة المناطق المتاخمة للحدود الاسرائيلية :

ندرس مقادير البضائع التى ترسل من داخل كل قطر عربى الى مدنه الواقعة على الحدود المتاخمة لاسرائيل وتحدد بالقدر الذى يفى بحاجة المقيمين فيها خشية تهريبها الى اسرائيل ويكون ذلك باخضاع المواد التى يخشى تهريبها من اسرائيل أو اليها وفق الطريقة الآتفة الذكر لنظام النطاق الجمركى المطبق فى مناطق الحدود لكل بلد .

ثالثا : تهريب العملات الفضية الى الخارج :

- ١ - على حكومات الدول العربية ان تعمل على الا تزيد قيمة عملاتها الفضية عن قيمتها الاسمية منعا من محاولات تهريبها .
- ٢ - يدرج كافة رعايا الدول العربية الذين ثبت اشتراكهم في عمليات تهريب العملات من البلاد العربية في قائمة المشبوهين بحيث لا يسمح لهم بمغادرة البلاد العربية الى خارجها .
- ٣ - يبعد الاجانب الذين ثبت اشتراكهم في عمليات التهريب من البلاد العربية وتدرج اسماؤهم في قائمة المنوعين من دخولها ويحظر التعامل معهم بطريق مباشر أو غير مباشر .

رابعا : منع تسرب البترول الى اسرائيل :

- ١ - على جميع الدول العربية ان تتخذ اجراءات فعالة لعدم تسرب البترول الى اسرائيل وان تأخذ التعهدات الكافية من الشركات المنتجة أو المصدرة بضرورة مراعاة ذلك .
- ٢ - على حكومات الدول العربية وكذلك الامانة العامة ان تتصل بالامارات العربية للعمل على منع وصول البترول الناتج من اراضيها الى اسرائيل عن طريق الشركات التي لها حق استغلالها في بلادها بطريق مباشر أو غير مباشر كما وان تستخدم الحكومات العربية نفوذها لدى تلك الشركات لعدم تموين اسرائيل بشيء من ذلك البترول العربي مع بذل الجهود الدبلوماسية لدى الدول المصدرة اليها البترول العربي لمنع اعادة تصديره من بلادها خلافا أو مكررا الى اسرائيل .

٣ - طرق مكافحة البترول المصدر أو المار بالدول الأعضاء في الجامعة :

- (١) الحصول على شهادة رسمية من الدوائر المختصة تثبت وصول البترول العربي الى أراضي البلاد المصدر اليها .
- (ب) مراقبة الناقلات ومتابعة خطوط سيرها والاستعانة بالبعثات السياسية العربية في الخارج وبغيرها من الوسائل لاحكام هذه المراقبة .
- (ج) عدم السماح لاية ناقلة محملة بشحنة النفط بمغادرة ميناء الشحن العربي الا بعد تحديد جهة المقصد وأخذ تعهد بالشحنة الى المكان المصرح عنه في بيان الشحنة .
- (د) تبادل المعلومات بين الدوائر المختصة في الدول الأعضاء عن حركات التهريب التي قد تضبط في اى منها .

٤ - الإجراءات التي تتخذ في حالة تهريب البترول :

- (أ) مصادرة البترول ومنتجاته المنجّهة الى اسرائيل .
- (ب) منع الوقود والتموين عن الناقلات التي قامت بالتهريب .
- (ج) وضع الناقلات في القائمة السوداء .
- (د) النظر في امكان اتخاذ اجراءات مع الشركات أو الدول صاحبة الناقلات المهربة .
- (هـ) تشترك مكاتب المقاطعة في المجلة الأسبوعية (Liloyd's shipping index) التي تهتم بجميع حركات البواخر والناقلات في العالم للتعرف بصورة خاصة على حركات سير الناقلات التي تذهب الى اسرائيل .

الاستعانة بالمثلثات العربية في الخارج :

تخول مكاتب المقاطعة حق الاتصال بالمثلثات العربية في الخارج للاستعانة بها في أمور المقاطعة سواء للاستعلام عن النشاط الذي يبديه السماسرة الاجانب في تصريف منتجات اسرائيل عن طريق البلدان الموجودة بها أو للتحقيق من وصواء المضائع المصدرة من البلدان العربية الى تلك البلدان أو للثبوت من صحة شهادات المنشأ والفواتير وما الى ذلك .

الفصل الثالث : حالات رفع المقاطعة واستثنائها

أولاً : جواز رفع الحظر عن الاشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين :

يمكن رفع الحظر عن الشركات المشار اليها في البنود السابقة بقرار يصدر عن السلطات المختصة في الدول العربية بناء على توصية مؤتمر ضباط الاتصال اذا قدمت وثائق مقنعة تثبت استجابتها لقرارات المقاطعة .

وفي هذه الحالة تقوم الحكومات العربية بتقديم التسهيلات الممكنة لحمل هذه الشركات لتأسيس مصانع فرعية لها في البلاد العربية وتشجيع استيراد منتجات المصانع الفرعية المشار اليها .

ثانياً : الإجراءات التي تتبع عند النظر في الحظر أو رفع الحظر عن الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين :

تتبع الإجراءات التالية عند النظر في امر الحظر أو رفع الحظر بالنسبة للأشخاص (طبيعيين أو اعتباريين) المشار اليهم في البنود السابقة .

(أ) إجراءات حظر التعامل :

على المكاتب الاقليمية بمجرد وصول أية معلومات اليها بحق أى شخص طبيعى أو اعتبارى عن وجود علاقات بينه وبين اسرائيل تنطبق عليها القرارات والقوانين المتعلقة بالمقاطعة ان تقوم بإبلاغ هذه المعلومات الى المكتب الرئيسى (اذا لم تكن هذه المعلومات صادرة عنه) ليقوم بدوره بتعميمها على المكاتب الاقليمية الأخرى لجمع المعلومات اللازمة عن وضع هذا الشخص وطلب إنذاره لتبرير موقفه أو تسوية وضعه خلال مهلة لا تتجاوز ثلاثة أشهر اعتبارا من التاريخ الذى يحدده المكتب الرئيسى وعليه أن يقوم أيضا بتقديم كل ما يصل اليه من معلومات أو آراء عن هذا الشخص خلال مدة الإنذار . على المكاتب الاقليمية وفى حالة استكمال المعلومات عن الشخص موضوع البحث بما يثبت التهمة الموجهة اليه دون ان يكون قد قام بتسوية وضعه يقوم المكتب الرئيسى بما يلى :

استطلاع رأى المكاتب الاقليمية حول حظر التعامل مع الشخص (طبيعى أو اعتبارى) ضمن مهلة تحدد تاريخ ورود الاجابات .

وإذا أعربت غالبية المكاتب عن قبولها لحظر التعامل ولم يرد من أحد المكاتب اقتراح بعرض الأمر على المؤتمر مجتمعا لأسباب جوهرية يعتبر توصية صادرة عن المؤتمر الأخير بصورة خطية . وتبلغ التوصية المشار اليها من قبل المكتب الرئيسى الى كافة المكاتب الاقليمية لاسنصدار القرار اللازم فى خلال مدة يحددها المكتب الرئيسى وتنفيذه فى وقت واحد فى جميع بلدان جامعة الدول العربية وبراى فى جميع الأحوال ما يلى :

١ - عند توجيه اتهام . أو صدور قرار بحظر التعامل مع أحد الأشخاص المشار اليهم بالفقرة «أولا» يراعى بيان المخالفات المسندة اليه وتحديد الوثائق الواجب تقديمها لامكان النظر فى اعتبار موضوعه منتهيا أو لاعادة النظر فى حظر التعامل .

٢ - اذا تبين للمؤتمر عند النظر فى موضوع حظر التعامل مع أحد الأشخاص المشار اليهم بالفقرات السابقة :

(أ) ان الوثائق المقدمة تبريرا لموقفه غير مقنعة وظهر اتهام جديد يعلق اتخاذ قرار المؤتمر حياله لحين التثبت من هذا الاتهام .

(ب) الوثائق المقدمة تبريرا لموقفه غير مقنعة وظهر اتهام جديد فلا يحول الاتهام دون اتخاذ التوصية اللازمة .

٣ - اذا كان الاتهام الذى ادى الى مباشرة التحقيق مع الشركة هو مجرد وجود علاقة لها مع اسرائيل دون تحديد لطبيعة هذه العلاقة وما اذا كانت تخضع لاحكام المقاطعة من عدمه فلا يتصل بالشركة الا بعد تكليف السفارات واللجان العربية المشتركة للتحرى عن طبيعة هذه العلاقة فاذا ثبت وجود علاقة مخالفة

تتخذ بحقها الاجراءات التى تفرضها مبادئ المقاطعة أما اذا لم يثبت ذلك أو تعذر على اللجان أو السفارات العربية الوصول الى تحديد العلاقة فيطلب المكتب الرئيسى من المكاتب الاقليمية التوقف بالموضوع الى ان تظهر معلومات موثوقة تفيد وجود علاقة مخالفة للشركة مع اسرائيل .

٤ - اذا كانت مباشرة التحقيق مع الشركة ترجع الى انباء صحيفة أو غيرها وكانت التهمة تشكل فى حد ذاتها مخالفة لأحكام قانون مبادئ المقاطعة المقررة فى هذه الحالة تتبع بحقها الاجراءات العادية من حيث الاستفسار والانذار ولا يعتبر وضعها سليما ما لم يكن ردها على إيهما فى صورة اقرار مصدق على صحة التوقيع عليه من احدى الممثلات أو السفارات العربية .

ملحوظة :

فى حالة قيام أية حركة أو مؤسسة بتقديم اقرار يتضمن نفى التهمة المسندة اليها أو وجود علاقة لها مع اسرائيل وكان اصل الاتهام واردا من مصدر عربى رسمى فلا يجوز اعتبار موضوعها منتهيا الا بعد الرجوع الى المصدر العربى الرسمى الذى كان اصل الاتهام ومطالبته بإبداء رأيه فى الوثائق التى قدمتها الشركة أو المؤسسة خلال مهلة ثلاثة أشهر من تاريخ مطلب المكتب الرئيسى ذلك . فان كان لدى المصدر الرسمى ما يدحض الوقائع أو أدلة مقنعة بما ورد فى وثائق الشركة فلا يؤخذ بهذه الوثائق مهما كانت مصدقة .

أما اذا لم يبد المصدر الرسمى رأيه خلال مدة الأشهر الثلاثة أو أيد ما ورد فى الوثائق فيفصل فى موضوع الشركة أو المؤسسة استنادا الى ما ورد بها .

(ب) اجراءات رفع الحظر :

يتبع فى رفع الحظر عن الاشخاص (طبيعيين أو اعتباريين) الذين تتوافر القناعة لدى المكاتب الاقليمية بسلامة وضعهم وتنفيذهم القرارات المتعلقة بالمقاطعة نفس الاجراءات المشار اليها فى الفقرتين ١ ، ٢ من البند (٢) من اجراءات الحظر . ويمكن تلخيص هذه الاجراءات فيما يلى :

اذا قدمت شركة أو مؤسسة سبق حظر التعامل معها واثق تثبت استجابتها لقرارات المقاطعة فعلى المكتب الاقليمى الذى قدمت له الوثائق المشار اليها أن يبعث بها فوراً الى المكتب الرئيسى مع بيان نتيجة دراسته لها . ويقوم المكتب الرئيسى بدوره بتعميمها على سائر المكاتب الاقليمية مع ملاحظاته عليها لدراستها وإبداء الرأى بشأن سلامة وضع الشركة على ضوءها أو عدم سلامته وذلك فى خلال المدة التى تحدد ذلك .

فاذا اقتنعت غالبية المكاتب بالوثائق المقدمة ورات رفع الحظر المفروض عن الشركة أو المؤسسة ولم يرد من أحد المكاتب اقتراح بعرض الأمر على المؤتمر مجتمعاً لأسباب جوهرية يعتبر ذلك توصية صادرة عن المؤتمر بصورة خطية وتبلغ من قبل المكتب الرئيسى الى كافة المكاتب الاقليمية لاستصدار القرار اللازم في خلال المدة التى يحددها لى تنفذ بوقت واحد فى جميع بلدان جامعة الدول العربية .

ملاحظات :

١ - يجب على الشركات أو المؤسسات المحظور التعامل معها اذا أرادت رفع الحظر عنها والعودة الى التعامل مع البلاد العربية ان تصدق الوثائق التى تقدمها من احدى غرف التجارة أو اتحادات الصناعة أو تقر بصحتها أمام المكاتب العدل فى البلاد التى تقع الشركة أو المؤسسة في دائرتها مع اعتمادها بعد ذلك من أية قنصلية أو سفارة عربية .

٢ - بالنسبة للاقرارات أو الوثائق التى تطلب من الشركات أو المؤسسات التى يتصل بها لايضاح حقيقة علاقتها بإسرائيل أو قطع العلاقة المخالفة اذا ثبتت وقبل صدور قرارات حظر التعامل معها يكتفى بالتصديق عليها من احدى القنصليات أو الممثلات الدبلوماسية العربية .

٣ - التوصيات الخطية الصادرة عن مؤتمر المقاطعة بحظر أو برفع الحظر بالنسبة للأشخاص الذين يخالفون قرارات المقاطعة أو يستجيبون لها - اجراء استثنائى قصد به انجاز العمل بالسرعة الممكنة والاصل صدور التوصيات عن المؤتمر مجتمعاً وبالنسبة لشركات الأسلحة والبترول وشركات الاحتكار الممنوحة امتيازاً أو رخصة لادارة أو استغلال مورد طبيعى أو مرفق عام فى البلاد العربية تكون توصيات حظر التعامل معها أو رفعها صادرة عن المؤتمر مجتمعاً أو باجماع آراء المكاتب الاقليمية اذا كان القرار خطياً .

ثالثاً : الاجراءات التى تتبع تجاه الاشخاص الطبيعيين ذوى الميول الصهيونية :

اذا ثبت لأجهزة المقاطعة بأدلة مادية مقنعة صهيونية ميول أى شخص طبيعى أجنبى تتخذ حياله الاجراءات التالية :

١ - ادراجه فى قائمة المنوعين من الدخول الى البلاد العربية باسمه الكامل بالأحرف اللاتينية وجنسيته .

٢ - تتبع نشاطه الاقتصادى فاذا ثبت أنه يملك وحده أو مع غيره من الأشخاص الذين تثبت عليهم الميول الصهيونية ملكية تامة احدى المؤسسات أو الشركات التجارية أو يملك هو ذلك الشخص أو الأشخاص الصهيونيون ٥٠٪ فاكثر من رأسمالها تعتبر الشركة صهيونية الميول تبعاً لميول أصحابها ويحظر التعامل

معها طالما استمرت الميول ومع الشركات التي تعتبر إما أو فرعا لها أو في حكم الام أو الفرع طبقا للقواعد المقررة أما الشركات التي تساهم فيها أو معها الشركات التي يملكونها أو يساهمون فيها بنسبة تقل عن ٥٠٪ فلا يحظر التعامل معها إلا اذا ثبت ان لها علاقات مع اسرائيل تخالف مبادئ المقاطعة المقررة وذلك بعد اندازها لتصفية مساهمة الشخص أو الاشخاص الطبيعيين الصهيونيين الميول أو الشركات التي يساهمون فيها بنسبة تقل عن ٥٠٪ من رأسمالها بالإضافة الى تصفية علاقتها المخالفة باسرائيل اما ان لم يكن لها علاقة مع اسرائيل فلا يتخذ ضدها أى اجراء اذ أن عدم وجود علاقة لهذه الشركات مع اسرائيل يدل على ان الشخص أو الاشخاص الصهيونيين الميول أو شركاتهم التي اعتبرت صهيونية لا تسيطر على تلك الشركات والا كانت قد عملت لمصلحة اسرائيل .

٣ - لا يدرج الاشخاص الآخرون الذين يشغلون مناصب عضوية مجالس ادارة شركات محظور التعامل معها باعتبارها صهيونية الميول في قائمة المنوعين من الدخول الى البلاد العربية الا اذا ثبت ان لهم شخصا ميولا صهيونية بأفعال ووقائع مادية .

٤ - يعتبر الاشخاص في مجال تطبيق هذه التوصية ذوى ميول صهيونية في الحالات التالية :

- (أ) اذا ثبت انضمامهم الى جمعيات تأكد جنوحها للعمل لمصلحة الصهيونية العالمية بصفة عامة ولمصلحة دولة العصابات الاسرائيلية بصفة خاصة .
- (ب) اذا ثبت قيامهم بأفعال مادية أو معنوية لمصلحة الصهيونية أو اسرائيل كتكرار التبرع للهيئات الصهيونية والاسرائيلية .
- (ج) اذا تكرر قيامهم بأعمال الدعاية المفرضة ضد البلاد العربية ومصالحها .

٥ - على المكتب الرئيسى تعميم هذا التعديل بعد اقراره من مجلس الجامعة على المكاتب الإقليمية ومطالبتها بتوزيعه على أوسع نطاق على السفارات وغرف التجارة الأجنبية لافهام مضمونها الى الشركات الأجنبية التي حظر التعامل معها لسبب ميولها الصهيونية على ضوء المبادئ السابقة . فإذا تقسمت اية شركة أو مؤسسة ينطبق عليها هذا الوضع يطلب إعادة النظر في موضوعها على ضوء الأحكام الجديدة يقوم المكتب الرئيسى بعرض الأمر على المؤتمر لاتخاذ التوصية اللازمة .

ملحوظة :

يعلن قرار ادراج الاشخاص المنوعين تطبيقا لمبادئ المقاطعة من دخول البلاد العربية عند توليهم مناصب حكومية أو دولية حساسة وذلك بناء على توصية تصدر من المكتب الرئيسى استنادا الى معلومات عربية رسمية تؤكد حساسية المناصب الحكومية أو الدولية التي يشغلها الاشخاص المدرجون .

على أن يبقى هذا التعليق سارى المفعول مادام هؤلاء الأشخاص يشغلون مناصبهم المذكورة .

رابعا : التدابير التى تتبع تجاه الأشخاص الاعتباريين (مؤسسات - شركات - جمعيات) ذوى الميول الصهيونية :

١ - نعتبر المؤسسات والشركات التجارية صهيونية الميول فى مجال تطبيق هذه التوصية وبالتالي يحظر التعامل معها طالما استمرت هذه الميول فى الأحوال التالية :

(أ) اذا كانت مملوكة بكاملها لشخص أو لأشخاص طبيعيين ثبت عليهم الميول الصهيونية أو كان هذا الشخص وأولئك الأشخاص يملكون ٥٠٪ من رأسمالها .

(ب) اذا كان الغرض الأساسى من قيام الشخص المعنوى هو العمل على مساندة الصهيونية وتدعيم اسرائيل اجتماعيا أو اقتصاديا أو عسكريا .

(ج) اذا تكرر قيامه كشخص معنوى بالتبرع لهيئات اسرائيلية أو صهيونية داخل اسرائيل أو خارجها .

(د) اذا ساهم فيهم رأس المال الاسرائيلى بنسبة ٣٠٪ فأكثر .

وفى الحالات السابقة لا ينظر الى وجود علاقة مخالفة للشخص المعنوى مع اسرائيل أو عدم وجودها ويحظر التعامل معه على تطبيق مبدأ الانذار .

(هـ) اذا كان الشخص أو الأشخاص الطبيعيين الذين اعتبروا صهيونى الميول يملكون هم أو الشركات المملوكة لهم ٥٠٪ بالنسبة للحالات الواردة فى الفقرات (أ و ب و ج) المبينة أعلاه ونسبة أقل من ٣٠٪ بالنسبة للحالة الواردة فى الفقرة (د) من رأس مال الشخص المعنوى وتبين أن له علاقات مخالفة مع اسرائيل اذ أن ذلك يدل على سيطرة الشخص أو الأشخاص الطبيعيين على ادارته ورسم سياسته وذلك بعد انذاره وفقا للأصول لتسوية وضعه المخالف .

أما اذا لم يكن للشخص المعنوى علاقة مخالفة مع اسرائيل بالنسبة للحالات الثلاث الواردة فى الفقرات (أ و ب و ج) ففى هذه الحالة لا يتخذ ضده أى اجراء اذ يدل ذلك على ان مساهمة الشخص أو الأشخاص الطبيعيين فيه لم تمكنهم من السيطرة على ادارته أو رسم سياسته .

أما بالنسبة للحالة الرابعة فينذر الشخص المعنوى وفقا للأصول لتصفية مساهمة رأس المال الاسرائيلى فيه فاذا لم يستجب حظر التعامل معه .

(و) اذا كان الشخص المعنوى فرعا أو أما للشخص المعنوى الذى اعتبر صهيونى الميول أو كان فى حكم الفرع أو الأم طبقا للقواعد المقررة أو اذا كان مملوكا

للشخص المعنوى الصهيونى بنسبة تقل عن ٥٠٪ بالنسبة للحالات الثلاث المنوه بها فى الفقرات (أ ، ب ، ج) أو ٣٠٪ بالنسبة للحالة الواردة فى الفقرة (د) أو يملك هو فى الشخص المعنوى الصهيونى نسبة تقل عن ٥٠٪ وثبت أن له علاقة مخالفة مع إسرائيل - أما فى حالة عدم وجود هذه العلاقة فلا يتخذ ضد الشخص المعنوى الذى يساهم فيه أو معه الشخص أو الأشخاص الاعتباريين الذين اعتبروا صهيونيين أى اجراء اذ أن عدم وجود علاقة للشخص المعنوى بإسرائيل يدل على عدم سيطرة الشخص أو الأشخاص الاعتباريين على ادارته أو رسم سياسته لمصلحة إسرائيل باستثناء ما اذا كانت المساهمة من قبل رأس المال الاسرائيلى . ففى هذه الحالة يجب انذار الشخص المعنوى اصولا لتصفية هذه المساهمة والا حظر التعامل معه .

(ز) اذا كان الشخص المعنوى قد رفع من قائمة الأشخاص المحظور التعامل معهم ثم عاد الى مخالفة لمبادئ المقاطعة المقررة مرة ثانية لأن هذا العمل يدل على ضلوعه بالعمل لمصلحة إسرائيل (ماعدا الاستثناء المنصوص فى قرار مجلس الجامعة فى دور انعقاده الثانى والأربعين : ايلول (سبتمبر) ١٩٦٤ - كانون الثانى (يناير) ١٩٦٥ فى القاهرة ويقضى هذا القرار بأنه يجوز للمؤتمر مجتمعاً بحث وضع أى شركة محظور التعامل معها نهائياً لارتكابها المخالفة الثانية على حدة عند الضرورة فى ضوء المبررات التى تقدمها وما تقتضيه المصلحة العامة بشرط أن تقدم الشركة تفسيراً مقبولاً لأسباب مخالفتها الثانية لمبادئ المقاطعة بالرغم من علمها بها وأن تقدم كافة المستندات التى يشترط المؤتمر ضرورة تقديمها حتى اذا اقتنع بسلامة وضعها وبأن المصلحة تقضى بهذا الاستثناء رفع الأمر الى مجلس الجامعة مع بيان الاسباب التى أدت الى طلب الاستثناء للحصول على موافقته .

٢ - لا يدرج من أعضاء مجالس ادارة المؤسسات والشركات التجارية التى يحظر التعامل معها للميول الصهيونية بقائمة المنوعين من الدخول الى البلاد العربية الا من ثبت أنه قام شخصياً بعمل مادى أو معنوى يؤكد صهيونية ميوله كانضمامه لجمعيات أو مؤسسات ثابتة صهيونيتها أو تكرار تبرعه لهيئات صهيونية سواء داخل إسرائيل أو شن حملات الدعاية المضادة للبلاد العربية .

٣ - على المكتب الرئيسى تعميم هذا التعديل بعد اقراره من مجلس الجامعة على المكاتب الاقليمية ومطابقتها بتوزيعه على أوسع نطاق على السفارات وغرف التجارة الأجنبية لافهام مضمونه الى الشركات الأجنبية التى يحظر التعامل معها بسبب ميولها الصهيونية على ضوء المبادئ السابقة .

فاذا تقدمت أى شركة أو مؤسسة ينطبق عليها هذا الوضع بطلب إعادة النظر فى وضعها على ضوء الاحكام الجديدة يقوم المكتب الرئيسى بعرض الأمر على المؤتمر لاتخاذ التوصية اللازمة .

في الحالات التي ترى فيها المكاتب الاقليمية أو المكتب الرئيسي ان المصلحة وتفادي الاستغلال الصهيوني تقضى بعدم انذار الشركات التي ثبتت مخالفتها لمبادئ المقاطعة الا بعد مزيد من التحري عن ميول واتجاهات أصحابها أو أعضاء مجالس ادارتها أو المشرفين عليها فانه يجب التوسع في التحري حتى اذا ثبت رسميا ان لهؤلاء ميولا خاصة نحو اسرائيل أو الصهيونية يستطلع المكتب الرئيسي آراء المكاتب حول حظر التعامل مع امثال هذه الشركات دونما انذار .

خامسا : عدم جواز رفع الحظر عن بعض الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين :

استثناء من احكام الاجراءات التي تجيز رفع الحظر عن الأشخاص (الطبيعيين أو الاعتباريين) الذين يقدمون وثائق تثبت استجابتهم لقرارات المقاطعة لا يجوز مع الحظر المفروض على التعامل مع الأشخاص الاجانب والوطنيين (اعتباريين أو طبيعيين) المبينة فيما يلي :

(أ) الشركات والمؤسسات الأجنبية التي سبق ان رفعت من قائمة الأشخاص المحظور التعامل معهم ثم عادت الى ارتكاب مخالفة لمبادئ المقاطعة .

(ب) الشركات والمؤسسات الأجنبية التي يثبت ملكيتها لافراد لهم نشاط صهيوني معين .

(ج) الشركات والمؤسسات التي تعلن عن عطفها على اسرائيل وقضاياها أو يثبت ذلك وتلك التي تقوم بجمع التبرعات لها .

(د) الا أنه يجوز للمؤتمر مجتمعاً بحث وضع أى شركة محظور التعامل معها نهائياً لارتكابها المخالفة الثانية (وذلك بالنسبة للشركات المبينة بالفقرة أ من البند اعلاه) على حدة عند الضرورة في ضوء المبررات التي تقدمها وما تقتضيه المصلحة العامة بشرط أن تقدم الشركة تفسيراً مقبولاً لأسباب مخالفتها الثانية لمبادئ المقاطعة بالرغم من علمها بها وأن تقدم كافة المستندات التي يشترط المؤتمر ضرورة تقديمها حتى اذا قنع بسلامة وضعها وبأن المصلحة تقتضى هذا الاستثناء رفع الأمر الى مجلس الجامعة مع بيان الأسباب التي أدت الى طلب الاستثناء للحصول على موافقته .

سادسا : الاجراءات التي تترتب على انذار الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين :

(أ) يحظر الاشتراك بتمهيدات حكومية مع الشركات الأجنبية التي تكون قد أُنذرت بسبب المقاطعة .

(ب) يسمح باستيراد منتجات الشركات الأجنبية التي تنذر لتسوية وضعها المخالف لمبادئ المقاطعة خلال الانذار في حدود متوسط الكميات التي اعتاد المستوردون استيرادها في نفس المدة خلال السنوات الثلاث الأخيرة .

ملحوظة :

تفسير احكام الفقرة (ب) على أن المقصود هو أخذ حدود متوسط الكميات المستوردة من الشركة المنذرة خلال السنوات الثلاث الأخيرة استيرادا فعليا بمعنى أنه يسقط من هذه المدة السنوات التي لم يستورد فيها شيء من منتجات الشركة وكذلك تحتسب الكميات على أساس اجمالي المستورد من منتجات الشركة بكاملها لا منتج واحد من منتجاتها .

سابعا : شطب أسماء الشركات أو المؤسسات الأجنبية التي ثبت انعدام وجودها القانوني أو الواقعي من القائمة السوداء :

إذا ثبت لمؤتمر المقاطعة بأدلة مقنعة في إحدى الشركات أو المؤسسات المحظور التعامل معها بسبب مخالفتها لأحكام قانون ومبادئ المقاطعة قد زالت من الوجود سواء من الناحية الواقعية أو القانونية وأن هذا الزوال لا يخفى تحايلا للتهرب من أحكام المقاطعة تعتبر المخالفات التي ارتكبتها قد زالت ويشطب اسمها من قائمة الشركات المحظور التعامل معها .

ثامنا : الأحوال التي يسمح فيها استيراد بعض منتجات شركات محظور التعامل معها :

أولا : استيراد القطع التبديلية (الغيار) من شركات السيارات المحظور التعامل معها وكذا الاجراءات الواجب اتخاذها حيال مثل هذه السيارات في حال مرورها بطريق الترانزيت أو برفقة بعض السياح داخل دول جامعة الدول العربية :

(أ) عدم السماح باستيراد القطع التبديلية (الغيار) للسيارات التي تنتجها شركات السيارات الموضوعة في القائمة السوداء مادامت هذه القطع من إنتاج الشركات المقاطعة أو أى شخص آخر طبيعي أو اعتباري له علاقة مالية أو معنوية مع تلك الشركات طالما أمكن استيرادها من صنع شركات أخرى غير مدرجة في القائمة السوداء أو كان في الإمكان انتاجها أو استيرادها من دول الجامعة العربية .

اما في حالة تمذر ذلك فيسمح باستيراد قطع الغيار المشار إليها من أية جهة كانت بعد أن تقرر السلطة المختصة في الدولة هذا التقدير .

(ب) يسمح للسيارات المستعملة المحظور مع الشركات المنتجة لها بالدخول نهائيا أو المرور في أراضي الدول العربية إذا ثبت تسجيلها في أى بلد كان باسم مالكيها العربي (حين الدخول) وذلك قبل صدور قرار مقاطعة هذه الشركة .

وكذلك يسمح للسيارات المحظور التعامل مع الشركات المنتجة لها بالمرور عبر الأراضي العربية أو ادخالها مؤقتا في حال ورودها برفقة السياح والجمراء الأجانب أو الحجاج بشرط عدم السماح لهم بتصريفها محليا وهذه التسهيلات لا تشمل السيارات التي يثبت انها من صنع أو تجميع اسرائيل .

ثانيا : استيراد القطع التبديلية للألات المنتجة من قبل الشركات التي حظر التعامل معها في الدول العربية :

يسمح باستيراد قطع الغيار اللازمة للألات الانتاجية والقوى المحركة المستعملة في البلاد العربية والتي تكون قد استوردت من شركات أجنبية ثم حظر التعامل معها بعد استيرادها وذلك مع مراعاة القيود التالية :

١ - ان يثبت للسلطات الرسمية العربية في كل حالة نتيجة لتقارير فنية انه يتعذر صنع قطع الغيار المطلوبة لهذه الآلات محليا أو في إحدى الدول العربية أو استيرادها من انتاج شركات أخرى غير محظور التعامل معها .

٢ - الا تشكل قطع التبدیل المطلوبة وحدة كاملة لآلة من انتاج الشركة المحظور التعامل معها وان ترأب السلطات المختصة بالاستيراد ما سبق بحيث تمنع استيراد قطع التبدیل اذا ثبت لها انها ستشكل وحدة كاملة سواء تم هذا الاستيراد دفعة واحدة أم على دفعات .

ثالثا : الأدوية التي ثبت عدم امكان الاستغناء عنها ويكون قد حظر التعامل مع الشركة المنتجة لها :

(أ) عند حظر التعامل مع أى شركة تنتج الادوية تقوم المكاتب الاقليمية بالاتصال فورا بالسلطات الطبية لديها لحصر منتجات هذه الشركة للوصول الى الأدوية التي لا يوجد لها بديل من منتجات شركات أخرى والكمية التي تلزم منها لحاجة السكان خلال مدة عام مع موافاة المكتب الرئيسى بهذه البيانات .

(ب) اذا ثبت للمكتب الرئيسى من البيانات الواردة من المكاتب الاقليمية عدم وجود بديل لدواء معين من انتاج الشركة المحظور التعامل معها يستطلع رأى المكاتب الاقليمية في استثناء الدواء من الحظر المفروض على منتجات الشركة المنتجة له . ويشترط في هذه الحالة أن يكون استيراد وتوزيع الدواء المستثنى عن طريق وزارات الصحة في الدول العربية .

(٢٠٥)

مشروع هازن - سافيدج

سنة ١٩٤٦

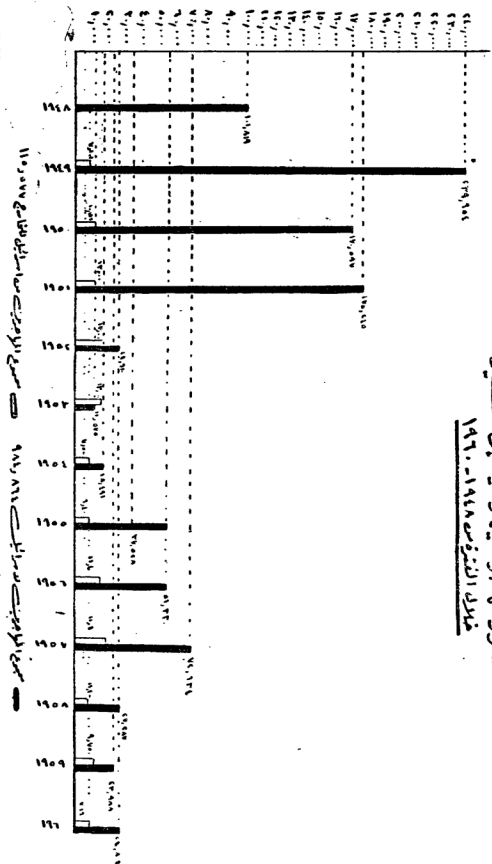
يقوم على استثمار المياه التي تحت الأرض ومياه الينابيع في غور الاردن وسهولة رفعها بمجموعات المضخات الكهربائية التي تستمد قوتها من سد يقوم على نهر الحصاني إلى لبنان ، ثم تحول مجازي المياه الرئيسية لكل من نهر الاردن والحصاني وبانياس إلى قناة مرتفعة تبني في مكان عال على طرف الجبال التي غرب الحولة ، وتستمر هذه القناة إفتخترق جبل الكرمل ثم تنحدر صوب منحدرات الجبال القريبة وتجري إلى أقصى مناطق الجنوب في فلسطين .

أما سهل الحولة فيروى من مياه الينابيع الأخرى التي شرقى السهل وغريبه وحيث أن مياه نهر الأردن تفرغ بهذه الطريقة فإن المشروعات الكهربائية من امتياز « روتبرج » التي تعتمد على مياه نهر الأردن واليرموك في جسر الجامع جنوب بحيرة طبرية تبطل ويستبدل بها استعمال المياه المالحة المنحدرة من البحر الأبيض المتوسط إلى وادي الأردن التي تبني قناة خاصة لجريها .

وينتج عن ذلك حتما تحويل نصف مياه اليرموك إلى بحيرة طبرية حتى لا تنجف، أما سهل الأردن فلا بد من إروائه حينئذ بقتوات تنشأ فيه وتستثمر المياه القليلة الباقية في النهر ، ويقاد من المياه للكامنة تحت الأرض .

وقد اقترح سافيدج الحصول على موافقة الحكومة اللبنانية تحويل كميات كبيرة من المياه اللبنانية لكي تصب إلى القناة الجبلية المرتفعة التي مر ذكرها والتي تنتهي في النقب . وقال أصحاب المشروع : أنه في الإمكان إرواء مساحة ٥٠٠ مليون دونم على أن الخبراء الذين درسوا هذا المشروع شكوا كثيرا إلى إمكانية تأمين المياه لهذه المساحات بصورة منتظمة خصوصا في السنوات الجافة التي تقل فيها الأمطار .

تطور الهجرة اليهودية إلى فلسطين خلال الفترة ١٩٤٨-١٩٦٠



(٢٠٦)

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة

فى ٥ مايو سنة ١٩٤٧ باختيار لجنة تحقيق

وقرارها بتقسيم فلسطين الى دولتين عربية ويهودية

وتدويل منطقة القدس (فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧) (*)

أولا - قرار متخذ بناء على تقارير اللجنة الاولى

١٠٦ (س - ا) اللجنة الخاصة بفلسطين :

حيث أن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد دعيت الى عقد دورة غير عادية للقيام بتكوين لجنة خاصة وتحديد صلاحيتها لتحضير تقرير عن مسألة فلسطين يعرض على الجمعية العامة للنظر فيه فى دورتها العادية القادمة .

ان الجمعية العامة تقرر مايلى :

١ - انشاء لجنة خاصة لهذه الغاية مكونة من ممثلى استراليا وكندا وتشيكوسلوفاكيا وجواتيمالا والهند وايران وهولندا وبيرو والسويد وأوراجواى ويوغسلافيا

٢ - تمتع اللجنة الخاصة بأوسع الصلاحيات لتتثبت من الوقائع وتدوينها ولتحقق فى جميع الامور والمسائل ذات الصلة بمشكلة فلسطين .

٣ - على اللجنة الخاصة أن تحدد اجراءاتها الخاصة .

٤ - على اللجنة الخاصة أن تجرى تحقيقات فى فلسطين وفي جميع الاماكن التى ترى فائدة من اجرائها فيها ، وأن تتلقى وتمحص حسبما تراه ملائما لكل حالة الشهادات الخطية أو الشفهية من قبل الدولة المنتدبة وممثلى سكان فلسطين والحكومات ، وكل منظمة أخرى أو شخص آخر اذا مارأت لزوما لذلك .

٥ - على اللجنة أن تبذل أقصى عنايتها للمصالح الدينية الاسلامية واليهودية والمسيحية فى فلسطين .

٦ - على اللجنة الخاصة أن تعد تقريرا يرفع الى الجمعية العامة وأن تعرض المقترحات التى قد تعتبرها ملائمة لحل المشكلة الفلسطينية .

(*) من كتاب « وفاق القضية الفلسطينية » اصدار جامعة الدول العربية

٧ - يجب أن يقدم تقرير اللجنة الخاصة الى الامين العام في موعد أقصاه أول سبتمبر ١٩٤٧ حتى يمكن توزيعه على أعضاء الامم المتحدة في الوقت المناسب لينظر فيه خلال الدورة الثانية للجمعية العامة .

والجمعية العامة :

٨ - تطلب من الامين العام اتخاذ التدابير الملائمة لدى السلطات المختصة في اية دولة قد تود اللجنة الخاصة عقد جلستها فيها أو السفر اليها كي تمنحها التسهيلات اللازمة وتعين لها مساعدين لاثنين .

٩ - وتخول الامين العام دفع نفقات سفر ومعيشة ممثل ونائب له ، عن كل حكومة ممثلة في اللجنة الخاصة على الاساس وبالشكل اللذين يراهما اكثر مناسبة في تلك الظروف .

(الجلسة العامة التاسعة والسبعون)

ثانيا - القرار رقم ١٨١ (٢) مستقبل حكومة فلسطين

نص قرار الجمعية العامة

للأمم المتحدة بالموافقة على مشروع تقسيم

فلسطين بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧

» ان الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة ، بعد أن عقدت دورة خاصة بناء على طلب الدولة المنتدبة - بريطانيا - للبحث في تشكيل وتحديد صلاحية لجنة خاصة بمعد اليها بتحضير اقتراح للنظر في مسألة حكومة فلسطين المستقلة في دورتها الثانية .

وبعد أن شكلت لجنة خاصة أناطت بها مهمة اجراء تحقيق حول جميع المسائل المتعلقة بمشكلة فلسطين وتحضير مقترحات بفية حل هذه المشكلة .

وبعد أن تلقت وبحث تقرير اللجنة الخاصة (مستند رقم ٣٦٤/أ) الذي يتضمن توصيات عدة قدمتها اللجنة بعد الموافقة عليها بالاجماع ، ومشروع تقسيم اتحاد اقتصادي وافقت عليه اغلبيية اللجنة ، تعتبر أن الحالة الحاضرة في فلسطين من شأنها إيقاع الضرر بالمصلحة العامة والعلاقات الودية بين الأمم .

وتحيط علما بتصريح الدولة المنتدبة الذي أعلنت بموجبه انها تنوى الجلاء عن فلسطين في أول آب (اغسطس) سنة ١٩٤٨ .

وتوصى المملكة المتحدة ، بصفتها الدولة المنتدبة على فلسطين وجميع أعضاء الامم المتحدة بالموافقة وتنفيذ مشروع التقسيم مع الاتحاد الاقتصادي لحكومة فلسطين على الصورة المبينة أدناه ، وتطلب :

(أ) ان يتخذ مجلس الامن التدابير الضرورية المنوه عنها في المشروع لتنفيذه .
(ب) أن يقرر مجلس الأمن اذا أوجبت الظروف ذلك أثناء المرحلة الانتقالية ما اذا كانت الحالة في فلسطين تشكل تهديدا للسلم . فان قرر مجلس الامن أن مثل هذا التهديد قائم بالفعل فيجب عليه محافظة على السلم والامن الدوليين ان ينفذ تفويض الجمعية العامة وذلك باتخاذ التدابير وفقا للمادتين ٣٩ و٤١ من الميثاق ، لتحويل لجنة الامم المتحدة سلطة في أن تمارس في فلسطين الاعمال التي يليها هذا القرار على عاتقها .

(ج) ان يعتبر مجلس الامن كل محاولة ترمى الى تغيير التسوية التي يهدف اليها هذا القرار بالقوة تهديدا للسلم أو قطعاً له أو عملاً عدوانياً بموجب نص المادة ٣٩ من الميثاق .

(د) ان يبلغ مجلس الوصاية بالمسؤولية المترتبة عليه بموجب هذا المشروع .
وتدعو الجمعية العامة سكان فلسطين الى اتخاذ جميع التدابير التي قد تكون ضرورية من ناحيتهم لوضع هذا المشروع موضع التنفيذ ، وتناشد جميع الحكومات والشعوب الامتناع عن كل عمل قد يعرقل أو يؤخر تنفيذ هذه التوصيات .

وتأذن للأمين العام أن يسدد نفقات سفر ومعيشة أعضاء اللجنة المشار اليها في القسم الأول الجزء (ب) الفقرة الأولى أدناه على الأساس والشكل اللذين يراهما مناسبين ، وفقاً للظروف ، وأن يزود اللجنة بما يلزم من موظفين ومستخدمين لمساعدتها في المهام التي ألقها الجمعية العامة على عاتقها .

ان الجمعية العامة تفوض الأمين العام أن يسحب من صندوق المال المتداول مبلغاً لا يزيد على مليوني دولار للغايات المبينة في الفقرة الأخيرة من قرار مستقبل حكومة فلسطين .

(الاجتماع الثامن والعشرون بعد المائة)

في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧

وفي اجتماعها الثامن والعشرين بعد المائة بتاريخ ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧ انتخبت الجمعية العامة وفق احكام القرار المذكور أعلاه الاعضاء الآتية اسماؤهم ليكونوا لجنة الامم المتحدة بشأن فلسطين : بوليفيا ، تشيكوسلوفاكيا ، دانيمارك ، بنما ، الفيليبين .

مشروع تقسيم مع اتحاد اقتصادى

« القسم الأول »

دستور فلسطين وحكومتها المقبلين

١ - نهاية الإنتداب

التقسيم والاستقلال :

١ - ينتهى الإنتداب على فلسطين فى أقرب وقت ممكن وعلى كل حال لا يتجاوز موعده أول أغسطس سنة ١٩٤٨ .

٢ - تجلو القوات المسلحة للدولة المنتدبة عن فلسطين تدريجيا ويجب أن ينتهى هذا الجلاء فى أقرب وقت ممكن بحيث لا يتجاوز أول أغسطس ١٩٤٨ على أية حال . وتعلم الدولة المنتدبة اللجنة باعتزامها الجلاء عن كل منطقة قبل وقوعه بأطول مدة ممكنة .

٣ - يبدأ وجود الدولتين المستقلتين العربية واليهودية وكذلك النظام الدولى الخاص المقرر لمدينة القدس المبين فى القسم الثالث من هذا المشروع ، بعد شهر من انتهاء جلاء القوات المسلحة للدولة المنتدبة وفى موعد لا يتجاوز أول أكتوبر ١٩٤٨ على كل حال . وتكون حدود الدولة العربية والدولة اليهودية ومدينة القدس كما جاء وصفها فى القسمين الثانى والثالث إدناه .

٤ - تعتبر الفترة الواقعة بين موافقة الجمعية العامة على توصياتها بشأن المسألة الفلسطينية واقامة استقلال الدولتين اليهودية والعربية فترة انتقال .

ب - خطوات تمهيدية

للاستقلال

١ - تنشأ لجنة مكونة من ممثلى الدول الاعضاء الخمس بمعدل ممثل عن كل دولة . وينتخب الأعضاء الممثلون فى هذه اللجنة بواسطة الجمعية العمومية على اوسع أساس ممكن جغرافيا وغير ذلك .

٢ - تنتقل ادارة فلسطين الى اللجنة تدريجيا كلما سحبت الدولة المنتدبة قواتها المسلحة وتعمل اللجنة وفق توصيات الجمعية العامة وبتوجيه مجلس الامن وعلى الدولة المنتدبة أن تنسق الى اقصى درجة ممكنة خطط انسحابها مع خطط اللجنة لاستلام وادارة المناطق التى تم الجلاء عنها . ولدى فراغ اللجنة

من هذه المسئولية تفوض بإصدار الانظمة الضرورية واتخاذ التدابير الأخرى اللازمة .

وعلى الدولة المنتدبة ألا تقوم بأى عمل من شأنه أن يمنع أو يعرقل تنفيذ اللجنة للتدابير التى أوصت بها الجمعية العامة .

٣ - بمجرد وصول اللجنة الى فلسطين يتأخر اتخاذ التدابير لإقامة حدود الدولتين اليهودية والعربية ومدينة القدس وذلك وفقا . . للخطوط العامة لتوصيات الجمعية العامة بتقسيم فلسطين . ومع ذلك فان تخطيط الحدود كما هو مذكور فى القسم الثانى من المشروع يجب تعديله كقاعدة عامة بحيث لا يجرىء خط الحدود الفاصل بين الدولتين مناطق القرى الا اذا استلزمت ذلك دواع ملحة .

٤ - تختار اللجنة وتقيم بأسرع وقت ممكن مجلسا مؤقتا لإدارة الحكومة فى كل دولة بعد استشارة الأحزاب الديمقراطية والمنظمات العامة الأخرى فى الدولتين العربية واليهودية . ويعمل المجلسان الحكوميان المؤقتان للدولتين العربية واليهودية وفقا للتوجيهات العامة التى تصدرها اللجنة . فان لم يمكن اختيار مجلس مؤقت فى أول ابريل سنة ١٩٤٨ لآى من الدولتين أو أنه اختير ولكنه لم يستطع القيام بأعباء وظائفه ، فعلى اللجنة أن تبلغ الأمر الى مجلس الأمن ليتخذ قبل هذه الدولة التدابير التى يراها مناسبة ، كما تبلغه الى الأمين العام كى يحيط أعضاء منظمة الأمم المتحدة علما بذلك .

٥ - مع مراعاة نصوص هذه التوصيات ، يكون لكل من المجلسين اثناء فترة ، الانتقال - بإشراف اللجنة - كامل السلطة فى المناطق التابعة لها وبشوع خاص فى موضوعى الهجرة والتنظيم العقارى .

٦ - يتسلم تدريجيا كل من المجلسين المؤقتين بكل دولة من اللجنة التى يعملان تحت إشرافها كامل التبعات الإدارية لكل منهما خلال الفترة التى تنقضى بين انتهاء الانتداب وإقامة استقلال الدولة

٧ - توكل اللجنة الى كل من المجلسين بمجرد تعيينهما مهمة مباشرة انشاء الهيئات الإدارية فى الحكومة المركزية والإدارة المحلية .

٨ - ينشئ مجلس كل دولة فى أقصر مدة ممكنة قوة ميليشيا مسلحة مكونة من الأفراد المقيمين فى الدولة تكفى بعددها للمحافظة على النظام فى البلاد ولتتبع حوادث الحدود .

وتعمل هذه الميليشيا المسلحة فى كل دولة تحت أوامر ضباط يهود أو عرب مقيمين فى الدولة ، بيد أن اللجنة تقوم بمباشرة الرقابة العامة السياسية والعسكرية واختيار القيادة العليا .

٩ - بعد انقضاء مدة لا تزيد عن شهرين من انسحاب قوات الدولة المنتدبة يقوم المجلس المؤقت فى كل من الدولتين بإجراء انتخابات لجمعية تأسيسية وفق المبادئ الديمقراطية . ويضع كل مجلس النظم الخاصة بالانتخابات ونعتمدها اللجنة . والذين يخولون حق التصويت فى هذه الانتخابات فى كل دولة يجب أن يكونوا أشخاصا تتجاوز أعمارهم ١٨ سنة ويكونون (أ) مواطنين فلسطينيين ومقيمين فى هذه الدولة .

(ب) من العرب أو اليهود المقيمين في هذه الدولة مع انهم مواطنين فلسطينيين ، وفي هذه الحالة يجب أن يوقعوا اقرارا بأن يصبحوا من مواطني هذه الدولة .

والعرب واليهود المقيمون في مدينة القدس الذين يوقعون اقرارا مماثلا وكذلك عرب الدولة العربية ويهود الدولة اليهودية يكون لهم حق التصويت في الدولة العربية أو الدولة اليهودية كل بحسب الدولة التي يقيم فيها . ويجوز للنساء أن يصوتن وأن ينتخبن للجمعيات التأسيسية .

وفي أثناء فترة الانتقال لا يجوز ليهودى أن يتخذ محل إقامة في أراضى الدولة العربية المقترحة ولا لعربى أن يتخذ محل إقامة له في أراضى الدولة اليهودية المقترحة بغير ترخيص خاص من اللجنة الحماسية .

١٠- تضع الجمعية التأسيسية في كل دولة دستورا ديموقراطيا لهذه الدولة وتعين حكومة مؤقتة تحل محل المجلس المؤقت الذي عينته اللجنة ويجب أن يشتمل دستور كل دولة من الدولتين على الأحكام الواردة في البابين الأول والثاني من التصريح المنصوص عليه في القسم (ج) أدناه وإن يضم في جملة ما يضم الأحكام الآتية :

(أ) أن تنشأ في كل دولة هيئة تشريعية بالانتخاب العام والاقتراع السرى على أساس التمثيل النسبى وكذلك هيئة تنفيذية مسئولة أمام الهيئة التشريعية .

(ب) أن تسوى جميع الخلافات الدولية التي يمكن أن تكون الدولة طرفا فيها بحيث لا يكون السلم والأمن الدوليان معرضين للخطر .

(ج) أن تقبل الدولة في علاقاتها الدولية الالتزام بالامتناع عن الالتجاء الى التهديد أو استعمال القوة ضد سلامة أراضى أية دولة أو استقلالها السياسى أو انتهاج أية خطة لا تتفق ومقاصد الأمم المتحدة .

(د) أن تكفل الدولة لكل شخص وبغير تمييز حقوقا متساوية في الشؤون الدينية والسياسية والمدنية والاقتصادية والتمتع بحقوق الانسنان وبالحرىات الأساسية بما فى ذلك حرية العبادة وحرية استعمال اللغة التى يريد بها وحرية الخطابة والنشر والتعليم وعقد الاجتماعات وانشاء الجمعيات .

(هـ) أن تحمى الدولة حرية المرور (الترانزيت) والزيارى بالنسبة لفلسطين ومدينة القدس لجميع المقيمين في الدولة الأخرى ومواطنيها دون اخلال باعتبارات الأمن الوطنى، بشرط أن تراقب كل دولة الإقامة فى نطاق حدودها

١١- تعين اللجنة لجنة اقتصادية تحضيرية مؤلفة من ثلاثة أعضاء تقوم بما يمكن من التدابير من أجل التعاون الاقتصادى ، بقصد انشاء الاتحاد الاقتصادى والمجلس الاقتصادى المشترك المنصوص عليهما فى القسم (د) أدناه وذلك فى أقرب وقت ممكن ممكنا .

١٢- تحتفظ الدولة المنتدبة بكامل مسئوليتها لإدارة المناطق من فلسطين التى لم تسحب منها قواتها وذلك خلال الفترة التى تنقضى بين موافقة الجمعية العامة على توصياتها بشأن قضية فلسطين وانتهاء الانتداب وعلى اللجنة أن تساعد الدولة

المنتدبة في تنفيذ مهامها كما ان على الدولة المنتدبة أن تتعاون مع اللجنة للاضطلاع
بواجباتها .

١٢- رغبة في ضمان استمرار الخدمات الادارية وفي القاء جميع المسؤوليات على عاتق
المجلس المؤقت والمجلس الاقتصادي المشترك اللذين يعملان تحت اشراف اللجنة
الحماسية كل بما يختص به وقت انسحاب القوات المسلحة للدولة المنتدبة ، يجب
أن تنقل الدولة المنتدبة بالتدرج الى اللجنة الحماسية مسئولية الاضطلاع بكافة
أعمال الحكومة ويدخل في ذلك حفظ القانون والنظام في المناطق التي انسحبت
مها قوات الدولة المنتدبة .

١٤- على اللجنة أن تسترشد في مباشرتها لوظائفها بتوصيات الجمعية العامة
وبالتعليمات التي يرى مجلس الأمن ضرورة اصدارها .

وأن التناذير التي تتخذها اللجنة في نطاق توصيات الجمعية العامة تصبح
نافذة المفعول فوراً الا اذا أصدر مجلس الأمن الى اللجنة تعليمات سابقة مضادة .

وعلى اللجنة أن تقدم الى مجلس الأمن تقريراً كل شهر عن حالة البلاد ، أو
أكثر من تقرير ان كان ذلك مرغوباً فيه .

١٥- على اللجنة أن تقدم تقريراً ختامياً الى دورة الجمعية العامة العادية القادمة والى
مجلس الأمن في آن واحد .

التصريح

على الحكومة المؤقتة في كل من الدولتين المقترحتين أن تقدم الى الأمم المتحدة
قبل الاعتراف باستقلالهما تصريحاً يشتمل في جملة نصوصه على الفقرات التالية :

نص عام

نعتبر النصوص الواردة في التصريح من قوانين الدولة الأساسية ولا يجوز أن
يناقضها أو يتعارض معها أى قانون أو أية لائحة أخرى أو أى إجراء رسمى أو يعرقل
سريانها كما لايجوز أن يفضلها أى قانون أو أية لائحة أو أى إجراء رسمى .

الفصل الأول

الأماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية

١ - ان الحقوق القائمة بما يتعلق بالأماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية لا تنكر
أو يعنى عليها .

٢ - يجب ضمان حرية الوصول والزيارة والعبور (ترانزيت) بقدر ما يتعلق الأمر
بالأماكن المقدسة ، وفقاً للحقوق القائمة وذلك لجميع المقيمين والمواطنين في الدولة
الأخرى وفي مدينة القدس وللغرباء كذلك ، دون ما تمييز في الجنسية مع مراعاة

أحياء الأمن الوطني والنظام العام والديانة • كما تضمن حرية العبادة وفقاً
للحقوق القائمة مع مراعاة صيانة النظام العام والديانة •

٢ - يجب صيانة الأماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية ، ولا يسمح بعمل من شأنه أن يضر بأي وجه بصفتها المقدسة • وإذا ظهر للحكومة في أي وقت أن أي مكان مقدس معين ، أو مبنى أو موقع ديني في حاجة ماسة للإصلاح ، فيجوز للحكومة أن تدعو الطائفة أو الطوائف ذات الشأن للاضطلاع بمثل هذا الإصلاح • ويجوز للحكومة نفسها أن تضطلع به على نفقة الطائفة أو الطوائف المختصة إذا لم يتخذ إجراء خلال وقت معقول •

٤ - لا تستوفي ضريبة عن أي مكان مقدس ، وكل مبنى أو موقع ديني كان مستثنى من دفع الضريبة بتاريخ إنشاء الدولة • ويجب ألا يقع تغيير في عبء مثل هذه الضريبة يؤدي إما إلى الإجحاف في المعاملة بين مالكي وشاغلي الأماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية ، أو أن يقع هؤلاء المالكون والشاغلون في مركز أقل ملاءمة بالنسبة لعب الضريبة العام مما كانوا عليه وقت تصديق توصي الجمعية العامة •

٥ - لحاكم مدينة القدس الحق في أن يقرر ما إذا كانت أحكام دستور الدولة الخاصة بالأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية الموجودة داخل حدود الدولة والحقوق الدينية المتعلقة بها مطبقة ومحترمة على الوجه الأكمل ، وإن يتخذ بالاستناد إلى الحقوق القائمة جميع القرارات في حالات المنازعات التي قد تنشأ بين مختلف الطوائف الدينية أو بشأن الطقوس الدينية لطائفة ما بالنسبة لهذه الأماكن والأبنية والمواقع • ويجب أن يلقي تعاوناً كاملاً وإن يتمتع بالمرافق والحصانات الضرورية للقيام بمهام منصبه في الدولة •

الفصل الثاني

الحقوق الدينية وحقوق الأقليات

١ - تكون حرية العقيدة والممارسة الحرة لجميع طقوس العبادة المتفقة مع النظام العام والآداب الحسنة مضمونة للجميع •

٢ - لا يجوز التمييز بين السكان بأي شكل من الأشكال بسبب الأصل أو الدين أو اللغة أو الجنس •

٣ - جميع الأشخاص الخاضعين لولاية الدولة يكون لهم الحق في حماية القانون •

٤ - يجب احترام القانون العائلي والأحوال الشخصية لمختلف الأقليات وكذلك مصالحها الدينية بما في ذلك الأوقاف •

٥ - باستثناء ما يتطلبه حفظ النظام وحسن الإدارة لن يتخذ أي تدبير من شأنه أن يعيق أو يتدخل في نشاط المؤسسات الدينية أو الحيرية لجميع المذاهب ، أو يجحف بحقوق أي ممثل لهذه المؤسسات أو عضو فيها بسبب الدين أو القومية •

٦ - تؤمن الدولة للأقليات العربية أو اليهودية القدر الكافي من التعليم الابتدائي والثانوي بلغتها ووفق تقاليدھا الثقافية •

ولن ينكر حق كل طائفة فى الاحتفاظ بمدارسها لتعليم أبنائها بلغتها الخاصة ما دامت تلتزم بمقتضيات التعليم العامة التى قد تفرضها الدولة .
أما مؤسسات التعليم الأجنبية فتداوم على نشاطها على أساس حقوقها القائمة .

٧ - لن تفرض أية قيود على حرية أى مواطن فى استعمال أية لغة فى المحادثات الخاصة أو فى التجارة أو الدين أو الصحافة أو المنشورات على أنواعها أو فى الاجتماعات العامة .

٨ - لا يجوز أن يسمح بنزع ملكية أى أرض تخص عربيا فى الدولة اليهودية أو يهوديا فى الدولة العربية الا للمنفعة العامة . رضى جميع الحالات يجب دفع تمويض كامل وبالمقدار الذى تحدده المحكمة العليا وأن يتم الدفع قبل تجريد المالك من أرضه .

الفصل الثالث

المواطنة والاتفاقات الدولية والالتزامات المالية

١ - المواطنة : Citizen-ship

ان المواطنين الفلسطينيين المقيمين فى فلسطين خارج مدينة القدس والعرب واليهود المقيمين فى فلسطين خارج مدينة القدس وهم غير حائزين على الجنسية الفلسطينية يصبحون مواطنين فى الدولة التى يقيمون فيها ويتمتعون بالحقوق المدنية والسياسية جميعها بمجرد الاعتراف باستقلال الدولة . ويجوز لكل شخص تجاوز الثامنة عشرة من العمر خلال سنة من يوم الاعتراف باستقلال الدولة التى يقيم فيها أن يختار جنسية الدولة الأخرى على شرط الا يكون لأى عربى يقيم فى الاقليم العربى المقترح حق اختيار جنسية الدولة اليهودية المقترحة ولن يكون لأى يهودى يقيم فى الدولة اليهودية المقترحة حق اختيار جنسية الدولة العربية المقترحة وكل شخص يمارس حق الاختيار هذا يعتبر أنه فى الوقت ذاته قد أجرى الاختيار بالنسبة لزوجته ولأولاده الذين هم دون الثامنة عشرة من العمر .

ويجوز للعرب المقيمين فى اقليم الدولة اليهودية المقترحة ولليهود المقيمين فى اقليم الدولة العربية المقترحة الذين وقعوا تصريحاً برغبتهم فى اختيار جنسية الدولة الأخرى أن يشتركوا فى انتخابات الجمعية التأسيسية لهذه الدولة ولكن ليس فى انتخابات الجمعية التأسيسية للدولة التى يقيمون فيها .

٢ - الاتفاقات الدولية :

(١) تربط الدولة بجميع المعاهدات والاتفاقات الدولية ذات الصفة العامة والخاصة التى قد أصبحت فلسطين طرفاً فيها . ويجب على الدولة أن تحترم هذه المعاهدات والاتفاقات طيلة المدة المقررة لها لدى عقدها ، هذا مع عدم الاخلال بأى حق فى الانهاء قد تنص عليه هذه الاتفاقات .

(ب) كل نزاع يقع حول امكانية تطبيق الاتفاقيات أو المعاهدات الدولية الموقع عليها أو المنضمة اليها حكومة الانتداب نيابة عن فلسطين او حول استمرار صحتها، ترفع الى محكمة العدل الدولية وفق أحكام نظام المحكمة .

٣ - الالتزامات المالية .

(أ) على الدولة أن تحترم وتنفذ جميع أنواع الالتزامات المالية التي أخذتها الدولة المتدبة على عاتقها نيابة عن فلسطين أثناء ممارستها الانتداب والتي تعترف بها الدولة . وهذا الشرط يشمل حق الموظفين في مرتبات التقاعد والتعويضات والمكافآت .

(ب) تفي الدولة عن طريق اشتراكها في المجلس الاقتصادي المختلط بتلك الفئة من الالتزامات التي تشمل عموم فلسطين وتفي بصورة فردية بتلك التي يمكن التفاهم عليها وتوزيعها بالعدل بين الدولتين .

(ج) يجب انشاء (محكمة ادعاءات Court of claims) تابعة للمجلس الاقتصادي المشترك ومكونة من عضو تعينه منظمة الأمم المتحدة ومن ممثل للمملكة المتحدة وممثل للدولة ذات الشأن ويرفع الى هذه المحكمة كل نزاع بين المملكة المتحدة وهذه الدولة خاص بالمطالب غير المعترف بها من قبل هذه الأخيرة .

(د) ان الامتيازات التجارية الممنوحة بالنسبة لأى جزء من فلسطين قبل موافقة الجمعية العامة على القرار ، تبقى صالحة وفق شروطها مالم تعدل بطريق الاتفاق بين صاحب الامتياز والدولة .

الفصل الرابع

شروط مختلفة

١ - تضمن منظمة الأمم المتحدة أحكام الفصلين الأول والثانى من البيان ولا يحدث فيها أى تعديل بغير موافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة . ولكل عضو فى الأمم المتحدة الحق فى أن يلفت نظر الجمعية العامة الى أى نقض أو خطر نقض لهذه البنود . وللجمعية العامة أن تقدم من التوصيات ما تراه ملائماً للظروف .

٢ - كل نزاع حول تطبيق هذا البيان أو تفسيره يرفع - بناء على طلب أى من الفريقين - الى محكمة العدل الدولية ما لم يتفق الطرفان على طريقة أخرى للتسوية .

د - الاتحاد الاقتصادى والعبور

١ - يشترك مجلس الحكومة المؤقت لكل دولة فى وضع مشروع اتحاد اقتصادى وعبور (ترانزيت) وتحرر اللجنة المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من الفصل (ب) نص هذا المشروع منتفعة الى أبعد مدى ممكن بمشورة ومعاونة المؤسسات

والهيئات الممثلة لكل من الدولتين • ويجب أن يتضمن هذا المشروع نصوصا
لانشاء الاتحاد الاقتصادى لفلسطين وأن ينظم مسائل أخرى ذات نفع مشترك •
وان لم يتم اتفاق المجلسين الحكوميين المؤقتين على هذا المشروع حتى أول ابريل
١٩٤٨ فان اللجنة ستقوم بوضعه •

الاتحاد الاقتصادى الفلسطينى :

- ٢ - يكون للاتحاد الاقتصادى الفلسطينى الاهداف التالية :
 - (أ) ايجاد وحدة جمركية •
 - (ب) اقامة نظام نقدى مشترك يتضمن سعر صرف واحد •
 - (ج) ادارة السكك الحديدية والطرق المشتركة بين الدولتين ومرافق البريد والبرق والهاتف والوانىء والمطارات المستعملة فى التجارة الدولية على أساس من عدم التمييز فى سبيل المصلحة العامة •
 - (د) الانماء الاقتصادى المشترك وخصوصا فيما يتعلق بالرى واستصلاح الأراضى وصيانة التربة •
 - (هـ) تمكين الدولتين ومدينة القدس من الوصول الى المياه ومصادر الطاقة على أساس من عدم التمييز •
- ٣ - ينشأ مجلس اقتصادى مشترك يكون من ثلاثة ممثلين لكل من الدولتين ومن ثلاثة أعضاء أجانب يعينهم المجلس الاقتصادى والاجتماعى لمنظمة الأمم المتحدة ، ويعين الأعضاء الأجانب ، أول مرة لفترة مدتها ثلاث سنوات ويمارسون وظائفهم بصفتهم الشخصية وليس كممثلين لدول •
- ٤ - يكون من وظيفة المجلس الاقتصادى المشترك تنفيذ التدابير اللازمة لبلوغ أهداف الاتحاد الاقتصادى بطريقة مباشرة أو بالانتداب ، ويخول جميع سلطات التنظيم والإدارة اللازمة لاداء مهمته •
- ٥ - تتعهد الدولتان بتنفيذ قرار المجلس الاقتصادى المشترك • وتؤخذ قراراته بالأغلبية •
- ٦ - يجوز للمجلس فى حالة تقصير احدى الدولتين فى اجراء العمل اللازم أن يقرر بأغلبية ستة من أعضائه حبس جزء مناسب من الحصص التى تعود الى الدولة المذكورة من عائدات الجمارك بموجب الاتحاد الاقتصادى • فان تبادت الدولة فى عدم التعاون يجوز للمجلس أن يقرر بالأغلبية البسيطة اتخاذ مايراه مناسبا من العقوبات بما فى ذلك التصرف بالأموال التى قد يكون احتبسها •
- ٧ - يكون من وظائف المجلس فيما يتعلق بالانماء الاقتصادى تخطيط برامج مشتركة بين الدولتين ودراستها وتشجيعها ، ولكن لا يجوز له تنفيذ هذه المشاريع بغير موافقة الدولتين وموافقة مدينة القدس فى حالة تأثرها مباشرة بمشروع الانماء •
- ٨ - فيما يتعلق بالنظام النقدى المشترك يكون اصدار النقود المتداولة فى الدولتين وفى مدينة القدس تحت سلطة المجلس الاقتصادى المشترك الذى يكون سلطة

الإصدار الوحيدة والذي يحدد الاحتياطي الذي يحتفظ به كضمان لهذه العملات .

٩ - يجوز لكل دولة - بما يتفق مع البند ٢ (ب) أعلاه - أن تدير مصرفها المركزي الخاص وأن تتحكم بسياساتها المالية والائتمانية ، وبإيراداتها ونفقاتها من القطع الاجنبى ، وبمنح رخص الاستيراد . وأن تقوم بعمليات مالية دولية اعتمادا على ائتمائها الذاتى . ويكون للمجلس الاقتصادى المشترك خلال السنتين التاليتين مباشرة لانتهاى الانتداب سلطة اتخاذ جميع ماقد يلزم من تدابير كى يكون متوفرا لكل دولة فى أية فترة مدتها اثنا عشر شهرا مبلغ من القطع الاجنبى كاف لكى يضمن للاقليم ذاته مقدارا من البضائع والخدمات المستوردة لاجل الاستهلاك المحلى مساويا لمقدار من البضائع والخدمات التى استهلكها الاقليم خلال الشهور الاثنى عشر المنتهية فى ٣١ ديسمبر ١٩٤٧ وذلك بالقدر الذى يسمح به مجموع الدخل من القطع الاجنبى الذى تحصل عليه الدولتان من تصدير البضائع والخدمات ، وشرط أن تتخذ كل دولة التدابير المناسبة لصيانة مواردها الخاصة من القطع الاجنبى .

١٠- تتمتع كل دولة بجميع السلطات الاقتصادية غير الموكولة صراحة الى المجلس الاقتصادى المشترك .

١١- توضع تعريفات جمركية مشتركة تترك حرية التجارة كاملة بين الدولتين وكذلك بين الدولتين ومدينة القدس .

١٢- توضع جداول التعريفات من قبل لجنة خاصة للتعريفات مكونة من ممثلين متساوي العدد عن كل دولة من الدولتين وتعرض على المجلس الاقتصادى المشترك للموافقة عليها بأغلبية الأصوات . وفى حالة وقوع خلاف فى لجنة التعريفات فإن المجلس الاقتصادى المشترك يقوم بالتوسط فى النقاط المتنازع عليها ، كما يقوم المجلس الاقتصادى بوضع التعريفات بنفسه فى حالة عدم توصل لجنة التعريفات الى وضع جدول للتعريفات فى المهلة المحددة .

١٣- يكون لتكاليف البنود التالية الأولوية من دخل الجمارك وغيرها من بنود الدخل العام للمجلس الاقتصادى المشترك .

(أ) نفقات المصالح الجمركية ومصاريف ادارة المصالح المشتركة .

(ب) نفقات ادارة المجلس الاقتصادى المشترك .

(ج) الالتزامات المالية لادارة فلسطين وهى :

١ - نفقات ادارة الدين العام .

٢ - معاشات التقاعد التى تدفع حاليا أو التى ستدفع فى المستقبل وفقا للقوانين وعلى النطاق المنصوص عليه فى البند (٣) من الفصل الثالث أعلاه .

١٤- بعد تغطية هذه الالتزامات بتمامها ، يوزع فائض الدخل من الجمارك والخدمات المشتركة على الصورة التالية .

تمنح مدينة القدس مبلغا لا يقل عن ٥٪ ولا يزيد عن ١٠٪ ويوزع المجلس الاقتصادي المشترك الباقي بصورة عادلة على الدولتين . هادفا المحافظة على مستوى معقول ومناسب للخدمات الحكومية والاجتماعية في كلتا الدولتين غير أنه لا يجوز أن تزيد حصة أى منهما عن المقدار الذى ساهمت به فى دخل الاتحاد الاقتصادي بأكثر من أربعة ملايين جنيه بالسنة ، ويجوز للمجلس الاقتصادي المشترك بعد انقضاء خمس سنوات أن يعيد النظر فى مبادئ توزيع الإيرادات المشتركة مستلهما فى ذلك اعتبارات العدالة .

١٥- تشترك الدولتان فى عقد جميع الاتفاقات والمعاهدات الدولية الخاصة بالتعريفات الجمركية وبمرافق المواصلات الموضوعة تحت سلطة المجلس الاقتصادي المشترك ، وتلتزم الدولتان فى هذه الأمور بأن تتصرفا طبقا لقرار أغلبية المجلس الاقتصادي المشترك .

١٦ - ييذل المجلس الاقتصادي المشترك جهده ليوثر لصادرات فلسطين منفذا عادلا ومتساويا الى الأسواق العالمية .

١٧ - يجب على جميع المشاريع المدارة من المجلس الاقتصادي المشترك أن تدفع أجورا عادلة على أساس واحد .

حرية العبور (TRANSIT) والزياره

١٨ - يجب أن يتضمن التعهد خصوصا تضمن حرية المرور والزياره لجميع المقيمين أو المواطنين فى الدولتين وفى مدينة القدس على أن يكون ذلك خاضعا لاعتبارات الأمن العام ، على شرط أن تقوم كل من الدولتين ومدينة القدس بمراقبة الاشخاص المقيمين ضمن حدودها .

انهاء التعهد وتعديله وتفسيره

١٩ - يظل التعهد نافذا وكذلك كل معاهدة منبثقة عنه لمدة عشر سنوات ويبقى نافذا بعد انقضاء هذه المدة الى أن يعلن أحد الطرفين انهاء الذى لا يسرى قبل انقضاء سنتين .

٢٠ - لا يجوز تعديل التعهد وكل معاهدة تنبثق عنه خلال فترة السنوات العشر الأولى الا برضاء الطرفين .

٢١ - كل نزاع حول تطبيق أو تفسير التعهد وكل معاهدة منبثقة عنه يحال بناء على طلب أى من الطرفين الى محكمة العدل الدولية هذا مالم يتفق الطرفان على طريقة أخرى للتسوية .

هـ - الموجودات

١ - توزع أموال إدارة فلسطين المنقولة بين الدولتين العربية واليهودية ومدينة القدس على أساس عادل ، ويجب أن يجرى التوزيع بواسطة لجنة الأمم المتحدة المذكورة فى القسم (ب) بند (١). أعلاه وتصبح الأموال غير المنقولة ملكا للحكومة التى توجد هذه الأموال فى اقليمها .

٢ - يجب على الدولة المنتدبة خلال الفترة التى تنقضى بين تاريخ تعيين لجنة الأمم المتحدة وانتهاء الانتداب أن تتشاور مع اللجنة فى أى إجراء تفكر باتخاذة متضمنا تصفية أموال حكومة فلسطين والتصرف بها أو رهنها ، مثل فائض الخزينة المتراكم ، وريع السندات التى أصدرتها الحكومة ، وأراضى الدولة وأية موجودات أخرى .

و - الدخول فى عضوية الأمم المتحدة

عندما يصبح استقلال الدولة العربية أو اليهودية نافذا (كما هو منصوص عليه فى المشروع الحاضر) ، ويكون البيان والتعهد المنصوص عليهما فى هذا المشروع قد وقع عليهما من قبل الدولة ، يصبح عندئذ من المناسب أن ينظر بعين العطف الى طلب قبولها عضوا فى الأمم المتحدة طبقا للمادة (٤) من ميثاق الأمم المتحدة .

« القسم الثانى »

ويشتمل على حدود الدولتين العربية واليهودية بالتفصيل

القسم الثالث

مدينة القدس

أ - نظام خاص

يجعل لمدينة القدس (كيان منفصل corpus sepratum خاضع لنظام دولى خاص ، وتتولى الامم المتحدة ادارتها ويعين مجلس وصاية ليقوم بأعمال السلطة الادارية نيابة عن الامم المتحدة .

ب - حدود المدينة

تشمل مدينة القدس ببلدية القدس الحالية مضافا اليها القرى والبلدان المجاورة ، وأبعدها شرقا ، أبوديس ، وأبعدها جنوبا بيت لحم وأبعدها غربا عين كارم وتشمل معها المنطقة المبينة من قرية قالونيا كما هو موضح على الخريطة التخطيطية المرفقة (ملحق ب) .

ج - نظام المدينة الأساسي (دستورها)

يجب على مجلس الوصاية خلال خمسة شهور من الموافقة على المشروع الحاضر أن يضع ويقر دستورا مفصلا للمدينة يتضمن جوهر الشروط التالية :

١ - الادارة الحكومية : مقاصدها الخاصة :

يجب على السلطة الادارية أن تتبع أثناء قيامها بالتزاماتها الادارية الاهداف الخاصة التالية :

(أ) حماية المصالح الروحية والدينية الفريدة الواقعة ضمن مدينة العقائد التوحيدية الكبيرة الثلاث المنتشرة في أنحاء العالم - المسيحية واليهودية والاسلام - وصيانتها والعمل لهذه الغاية بحيث يسود النظام والسلام - السلام الديني خاصة في مدينة القدس .

(ب) دعم روح التعاون بين سكان المدينة جميعهم سواء في سبيل مصلحتهم الخاصة أو في سبيل تشجيع التطور السلمى للعلاقات المشتركة بين شعبي فلسطين في البلاد المقدسة بأسرها وتأمين الأمن والرفاهية وتشجيع كل تدبير بناء من شأنه أن يحسن حياة السكان آخذا بعين الاعتبار العادات والظروف الخاصة لمختلف الشعوب والجاليات .

٢ - الحاکم والموظفون الاداريون :

يقوم مجلس الوصاية بتعيين حاكم للقدس يكون مسئولاً أمامه . ويكون هذا الاختيار على أساس كفايته الخاصة دون مراعاة لجنسيته . على أن لا يكون مواطناً لأى من الدولتين في فلسطين .

يمثل الحاكم الامم المتحدة في مدينة القدس ويمارس نيابة عنها جميع السلطات الادارية بما في ذلك ادارة الشؤون الخارجية . ويعاونه مجموعة من الموظفين الاداريين يعتبر أفرادها موظفين دوليين وفق منطوق المادة (١٠٠) من الميثاق . ويختارون قدر الامكان من بين سكان المدينة ومن سائر فلسطين دون أى تمييز عرصى . وعلى الحاكم أن يقدم مشروعا مفصلا لتنظيم ادارة المدينة الى مجلس الوصاية لينال موافقته عليه .

٣ - الاستقلال المحلى :

(أ) يكون للوحدات القائمة حاليا ذات الاستقلال المحلى في منطقة المدينة (القرى والمراكز والبلديات) سلطات حكومية وادارية واسعة ضمن النطاق المحلى .

(ب) يدرس الحاكم مشروع انشاء وحدات بلدية خاصة تتألف من الاقسام اليهودية والعربية في مدينة القدس الجديدة ، ويرفعه الى مجلس الوصاية للنظر فيه واصدار قرار بشأنه .

وتستمر الوحدات البلدية الجديدة في تكوين جزء من البلدية الحالية لمدينة القدس .

٤ - تدابير الامن :

(أ) تجرد مدينة القدس من السلاح ويعلن حيادها ويحافظ عليه ولا يسمح بقيام أية تشكيلات أو تدريب أو نشاط عسكري ضمن حدودها .

(ب) في حالة عرقلة أعمال الإدارة في مدينة القدس بصورة خطيرة أو منعها ، من جراء عدم تعاون أو تدخل فئة أو أكثر من السكان ، يكون للحاكم السلطة باتخاذ التدابير اللازمة لاعادة سير الادارة الفعال .

(ج) للمساعدة على استتباب القانون والنظام الداخلي ، وبصورة خاصة لحماية الأماكن المقدسة والمواقع والأبنية الدينية في المدينة ، يقوم الحاكم بتنظيم شرطة خاصة ذات قوة كافية ، يجند أفرادها من خارج فلسطين ، ويعطى للحاكم حق التصرف بينود الميزانية حسب الحاجة للمحافظة على هذه القوة والانفاق عليها

٥ - التنظيم التشريعي :

تكون السلطة التشريعية والضرائبية بيد مجلس تشريعي منتخب بالاقتراع العام السري على أساس تمثيل نسبي لسكان مدينة القدس البالغين وبغير تمييز من حيث الجنسية ومع ذلك فيجب أن لا يتعارض أى اجراء تشريعي أو يتناقض مع الأحكام المنصوص عليها في دستور المدينة ، كما يجب أن لا يسود هذه الأحكام أى قانون أو لائحة أو تصرف رسمي ويعطى الدستور للحاكم حق الاعتراض (VETO) على (المشاريع بقوانين) المتنافية مع الأحكام المذكورة ، ويمنحه كذلك سلطة اصدار أوامر وقتية في حالة تخلف المجلس عن الموافقة في الوقت المناسب على (مشروع بقانون) يعبر جوهريا بالنسبة لسير الادارة الطبيعي .

٦ - القضاء :

يجب أن ينص الدستور على انشاء نظام قضائي مستقل مشتملا على محكمة استئناف يخضع لولايتها جميع سكان المدينة .

٧ - الاتحاد الاقتصادي والنظام الاقتصادي :

تكون مدينة القدس داخلة ضمن الاتحاد الاقتصادي الفلسطيني ومقيدة بأحكام التعهد جميعها وبكل معاهدة تنبثق عنه ، وكذلك بجميع قرارات المجلس الاقتصادي المشترك ، ويقام مقر المجلس الاقتصادي في منطقة المدينة ويجب أن يحتوى الدستور على أحكام للشئون الاقتصادية التي لا تقع ضمن نظام الوحدة الاقتصادية وذلك على أساس من عدم التمييز والمساواة في المعاملة بالنسبة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة ولرعاياها .

٨ - حرية العبور TRANSIT والزيارة والسيطرة على المقيمين :

تكون حرية الدخول والاقامة ضمن حدود المدينة مضمونة للمقيمين في الدولتين العربية واليهودية ومواطنيهما ، وذلك بشرط عدم الاخلال باعتبارات الأمن مع مراعاة الاعتبارات الاقتصادية كما يحددها الحاكم وفقا لتعليمات مجلس الوصاية . وتكون

الهجرة الى داخل حدود المدينة والاقامة فيها بالنسبة لرعايا الدول الأخرى خاضعة
لسلطة الحاكم وفقا لتعليمات مجلس الوصاية .

٩ - العلاقات مع الدولتين العربية واليهودية :

يعتمد الحاكم للمدينة ممثلى الدولتين العربية واليهودية ويكونان مكلفين بحماية
مصالح دولتيهما ورعاياهما لدى الادارة الدولية للمدينة .

١٠ - اللغات الرسمية :

تكون العربية والعبرية لغتى المدينة الرسميتين ، ولا يحول هذا النص دون أن
يعتمد فى العمل لغة أو لغات اضافية عدة حسب الحاجة .

١١ - المواطنة :

يصبح جميع المقيمين بحكم الواقع مواطنين فى مدينة القدس مالم يختاروا جنسية
الدولة التى كانوا رعاياها أو مالم يكونوا عربا أو يهودا قد أعلنوا نيتهم فى أن يصبحوا
مواطنين فى الدولة العربية والدولة اليهودية طبقا للفقرة (٩) من الفصل (ب) من
القسم الأول من المشروع الحاضر .

ويتخذ مجلس الوصاية التدابير لتوفير الحماية القنصلية لمواطنى المدينة خارج
أرضها .

١٢ - حريات المواطنين :

(أ) يضمن لسكان المدينة بشرط عدم الاخلال بمقتضيات النظام العام والآداب العامة
حقوق الانسان والحريات الأساسية مشتملة حرية العقيدة والدين والعبادة
واللغة والتعليم ، وحرية القول وحرية الصحافة وحرية الاجتماع والانتماء الى
الجمعيات وتكوينها وحرية التظلم .

(ب) لا يجرى أى تمييز بين السكان بسبب الأصل أو الدين أو اللغة أو الجنس .

(ج) يكون لجميع المقيمين داخل المدينة حق متساو فى التمتع بحماية القانون .

(د) يجب احترام قانون الأسرة والأحوال الشخصية لمختلف الأفراد ومختلف الطوائف
كما تحترم كذلك مصالحهم الدينية .

(هـ) مع عدم الاخلال بضرورات حفظ النظام العام وحسن الادارة لا يتخذ أى اجراء
يعوق أو يتدخل فى نشاط المؤسسات الدينية أو الحيرية لجميع المذاهب ولا يجوز
عمل أى تمييز نحو ممثلى هذه المؤسسات أو أعضائها بسبب دينهم أو جنسيتهم .

(و) تؤمن المدينة تعليمًا ابتدائيًا وثانويًا كافيين للطائفتين العربية واليهودية كل بلغتها
ووفق تقاليدهما الثقافية . وإن حقوق كل طائفة فى الاحتفاظ بمدارسها الخاصة
لتعليم أفرادها بلغتهم القومية ، شرط أن تلتزم بمتطلبات التعليم العامة التى
قد تفرضها المدينة ، سوف لا تنكر أو تعطل . أما مؤسسات التعليم الأجنبية
فتتابع نشاطها على أساس الحقوق القائمة .

(ز) لا يجوز أن تحد حرية أى فرد من سكان المدينة فى استخدام أية لغة كانت فى أحاديثه الخاصة أو فى التجارة أو الأمور الدينية أو الصحافة أو المنشورات بجميع أنواعها أو الاجتماعات العامة .

١٣ - الأماكن المقدسة :

(أ) لا يجوز أن يلحق أى مساس بالحقوق القائمة الحالية المتعلقة بالأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية .

(ب) تضمن حرية الوصول الى الأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية وحرية ممارسة العبادة وفقاً للحقوق القائمة شرط مراعاة حفظ النظام واللياقة .

(ج) تصان الأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية ويحرم كل فعل من شأنه أن يسئ بأية صورة كانت الى قداستها . وإن رأى الحاكم فى أى وقت ضرورة ترميم مكان مقدس أو بناء موقع دينى ما ، فيجوز له أن يدعو الطائفة أو الطوائف المعنية الى القيام بالترميمات اللازمة . ويجوز له القيام بهذه الترميمات على حساب الطائفة أو الطوائف المعنية إن لم يتلق جواباً على طلبه خلال مدة معقولة .

(د) ولا تجبى أية ضريبة على الأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية التى كانت معفاة من الضرائب وقت إقامة المدينة (بوضعها الدولى) ولا يلحق (براجعية Incidence of taxation أى تعديل يشكل تمييزاً بين مالكي الأماكن والأبنية والمواقع الدينية أو ساكنيها بحيث يضع هؤلاء المالكين أو المأجرين فى وضع أقل ملاءمة بالنسبة للرجعية العامة للضرائب منه فى وقت الموافقة على توصيات الجمعية العامة .

١٤ - سلطات الحاكم الخاصة فيما يتعلق بالأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية فى المدينة وفى أى جزء من فلسطين :

(أ) إن حماية الأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية الموجودة فى مدينة القدس يجب أن تكون موضع اهتمام الحاكم بصورة خاصة .

(ب) وفيما يتعلق بالأماكن والأبنية والمواقع المسالمة الموجودة فى فلسطين خارج المدينة ، يقر الحاكم بموجب السلطات التى يكون قد منحه إياها دستور الدولتين ما إذا كانت أحكام دستوري الدولتين العربية واليهودية فى فلسطين والخاصة بهذه الأماكن وبالحقوق الدينية المتعلقة بها مطبقة ومحترمة كما يجب .

(ج) وللحاكم كذلك حق اتخاذ القرارات ، على أساس الحقوق القائمة ، فى حالة حدوث خلاف بين مختلف الطوائف الدينية أو بشأن شعائر طائفة ما بالنسبة للأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية فى سائر أنحاء فلسطين .

ويجوز للحاكم أن يستعين أثناء قيامه بهذه المهمة بمجلس استشارى مؤلف من ممثلين لمختلف الطوائف يعملون بصفة استشارية .

يبدأ تنفيذ الدستور الذى يضعه مجلس الوصاية على ضوء المبادئ المذكورة أعلاه فى ميعاد أقصاه أول أكتوبر ١٩٤٨ ويكون سريانه أول الأمر خلال مدة عشر سنوات

• ما لم ير مجلس الوصاية وجوب القيام في أقرب وقت باعادة النظر بهذه الأحكام •
ويجب عند انقضاء هذه المدة أن يعاد النظر في مجموع النظام من قبل مجلس الوصاية
على ضوء التجارب المكتسبة خلال هذه الفترة الأولى من العمل به • وعندئذ يكون
للمقيمين في المدينة الحرية في الاعلان بطريق الاستفتاء عن رغباتهم بالتعديلات الممكنة
اجراؤها على نظام المدينة •

« القسم الرابع »

الامتيازات

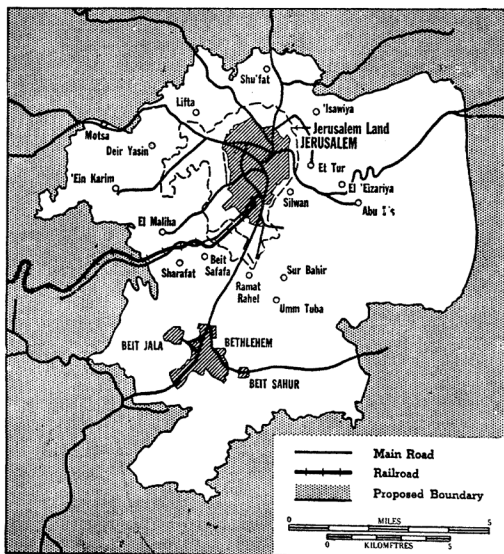
ان الدول التي يكون رعاياها قد تمتعوا في الماضي في فلسطين بالمزايا والحصانات
القنصلية التي كانت ممنوحة لهم أثناء الحكم العثماني بموجب الامتيازات أو العرف
مدعوة الى التنازل عن جميع حقوقها في اعادة تثبيت المزايا والحصانات المذكورة في
الدولتين العربية واليهودية المتوى انشاؤهما وكذلك في مدينة القدس •

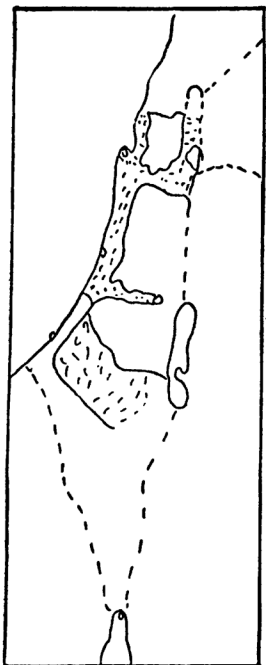
موقف الدول من التصويت على مشروع تقسيم فلسطين

الدول التي امتنعت عن التصويت	الدول التي رفضت المشروع	الدول التي أيدت المشروع
١ - الأرجنتين	١ - أفغانستان	١ - أستراليا
٢ - شيلي	٢ - كوبا	٢ - بلجيكا
٣ - الصين	٣ - مصر	٣ - بوليفيا
٤ - كولومبيا	٤ - اليونان	٤ - البرازيل
٥ - سلفادور	٥ - الهند	٥ - روسيا البيضاء
٦ - إثيوبيا	٦ - إيران	٦ - كندا
٧ - هندوراس	٧ - العراق	٧ - كوستاريكا
٨ - المكسيك	٨ - لبنان	٨ - تشيكوسلوفاكيا
٩ - سيام (غابطة)	٩ - باكستان	٩ - دومينيكا
١٠ - بريطانيا	١٠ - المملكة العربية السعودية	١٠ - دانمارك
١١ - يوجوسلافيا	١١ - سوريا	١١ - إيكوادور
	١٢ - تركيا	١٢ - فرنسا
	١٣ - اليمن	١٣ - جواتيمالا
		١٤ - هايتي
		١٥ - آيسلند
		١٦ - ليبيريا
		١٧ - لكسمبرج
		١٨ - هولندا
		١٩ - زيلندا الجديدة
		٢٠ - نيكاراغوا
		٢١ - النرويج
		٢٢ - بناما
		٢٣ - باراجواي
		٢٤ - بيرو
		٢٥ - الفلبين
		٢٦ - بولندا
		٢٧ - السويد
		٢٨ - أوكرانيا
		٢٩ - اتحاد جنوب افريقيا
		٣٠ - روسيا
		٣١ - الولايات المتحدة الأمريكية
		٣٢ - أوروغواي
		٣٣ - فنزويلا

CITY OF JERUSALEM BOUNDARIES PROPOSED

PROPOSED BY THE AD HOC COMMITTEE
ON THE PALESTINIAN QUESTION





فلسطين

عامي ١٩٤٧ ، ١٩٤٨

(::) - يمثل الاحتلال اليهودي

بين ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ وبين

انسحاب بريطانيا في ١٤ مايو

١٩٤٨

(٢٠٧)

بلاغ حكومة الانتداب

عن عمليات الارهاب اليهودى فى فلسطين

(١٩٤٨/٣/ ١)

اعلنت الحكومة مرارا وتكرارا عزمها على بذل كل ما فى وسعها للمحافظة على القانون والامن دون التحيز الى أية طائفة فى فلسطين . وهى تعلن ان هذه ما زالت سياستها ، وان صدور البيان التالى على ضوء الحادث العدوانى الذى وقع أمس فى ديربان يجب أن يؤخذ على أنه اشارة الى أحداث أى تغيير فى هذه السياسية .

كانت الحكومة قد طلبت الى الوكالة اليهودية والمجلس المحلى اليهودى فى الثالث من شباط سنة ١٩٤٨ دعوة الطائفة اليهودية الى تقديم المساعدة فى احضار أفراد الجماعات الارهابية الذين ارتكبوا جرائم القتل وغيرها من الجرائم خلال فترة طويلة . فى احضارهم الى العدالة . وأوضححت الحكومة آنذاك ان ما تطلبه هو الاعتراف بالمسئوليات الادبية والقانونية العادية للتعاون ضد الجرائم التى ترتكب من قبل المواطنين والمؤسسات فى أية دولة متمدينة وقد رفضت الوكالة اليهودية طلب الحكومة بحجة أنه يخالف مصالح اليهود السياسية . ومنذ ذلك الحين لم تستمر الجرائم العدوانية التى قامت بها تلك الجماعات فحسب بل انها ازدادت فى عددها وفى الوحشية التى صاحبته . وليس من الضرورى تعداد الجرائم المروعة التى ارتكبتها اولئك الاشخاص خلال السنة الماضية وربما يكفى أن تعاد الى الذاكرة حوادث اغتيال عضوين رئيسيين من قوات الامن شنتا فى ظروف ملؤها الوحشية ، وكذلك الحالات العديدة التى قتل فيها أفراد قوات الأمن غيلة وغدرا بنيران اطلقت من الخلف وكذلك تدمير البنايات المتعمد مع التآكد من الموت والاصابات التى تلحق حتما بالنساء والاطفال والقتل المتعمد لبعض رعايا الدول الاجنبية واطلاق النار عمدا على بريطانيين جرحى بالمستشفيات والسطو المسلح والاعتصاب ، وأخيرا الحادث العدوانى الذى ارتكب أمس والذي ذهب ضحيته سبعة وعشرون جنديا بريطانيا .

وقد شعر زعماء الطائفة اليهودية انهم عاجزون لأسباب سياسية عن اتخاذ أية خطوات لاحضار الاشخاص المسئولين عن هذه الجرائم الى العدالة وبموقفهم هذا ساعدوا على انتشار الفوضى وخرق القوانين الى درجة أصبحت معها الطائفة اليهودية نفسها مهددة بالدمار من قبل عناصر من بين صفوف الطائفة ذاتها .

وقد حاولت الوكالة اليهودية باعمالها لمسئولياتها هذه تبرى نفسها باللجوء الى قبض من الدعاية المتعمدة والاكاذيب الموجهة ضد أعضاء قوات الامن البريطانية الذين يتولون فعلا وفى كل يوم المحافظة على الممتلكات اليهودية أو انقاذ مئات من الارواح اليهودية ومخاطرين فى ذلك بأرواحهم هم .

وقد فضحت هذه الدعاية اربابها بين الخاصة والعامة ، ولهذه الدعاية نتائج

خطيرة أخرى وهى أنه من الآن فصاعدا سيكون من الصعوبة بمكان على القوات البريطانية أن تنظر الى أعضاء الطائفة اليهودية على انهم أشخاص يستحقون الحماية وهم بالفعل يستحقونها .

وعلى الرغم من التأكيدات الرسمية فقد أصرت الوكالة اليهودية على القول بان قافلة سيارات عسكرية بريطانية كانت مسئولة عن الحادث العدواني فى شارع بن يهودا ، ولا يعتقد أى شخص خارج الدوائر اليهودية بصحة هذا القول .

ولن يخدم تكرار هذا القول أى هدف سوى إثارة الكراهية العنصرية والحقيقة هى ان السيارات المسئولة عن هذا الحادث العدواني ليست سيارات بريطانية أكثر من أن تكون من السيارات التى سرقت مرارا وتكرارا من قبل اليهود التى استخدمت فى مناسبات عديدة للفتك بعدد كبير من الناس يفوق عدد الذين قتلوا فى شارع بن يهودا .

وان البيان الذى أصدرته الوكالة اليهودية أخيرا والذي قالت فيه انها تقف بجانب القانون والأمن بينما لا تفعل الحكومة ذلك . ان هذا البيان يجب أن يحكم عليه على ضوء الحقيقة الواقعة وهى انه لعدة سنوات خلت دأبت هذه المؤسسة الدولية على خرق القوانين فى فلسطين وعلى انتهاك حرمة القوانين فى البلاد الاخرى التى لها فروع فيها .

والبرهان الاخير على ذلك رفض الوكالة اليهودية تقديم أى شهود من اليهود للدلاء بأفادات فى التحقيقات الرسمية التى تجرى حول حادث شارع هاسوليل وشارع بن يهودا ، ولم ترفض الوكالة ذلك فحسب بل دعت رجال البوليس الى تقديم افادات بأنفسهم الى لجنة التحقيق التى عينت نفسها بنفسها بأمر من الوكالة اليهودية . وقد تهمدت الوكالة اليهودية فى شهر تشرين الثانى الماضى بتأليف قوة حرس مدنى فى غضون عشرة أيام تعرف بقوة «مشمار» لمعالجة أمر الجماعات الارهابية المتمركزة فى هذه المنطقة ونتيجة هذا التعهد سحب قوات الجيش والبوليس البريطانى بغية تجنب التدخل فى أعمال هذه القوة ، وهامى القوة حتى يومنا هذا لم تخرج الى حين الوحود ، وفى هذه المنطقة تواصل الجماعات الارهابية علنا وبحرية أعمال قتل المواطنين اليهود أنفسهم ونهبهم ، ولم تقدم الوكالة اليهودية أية ايضاحات حول خرق تعميدها الذى قدمته .

وتعترف الحكومة أن «الهجاناه» احبطت بين الحين والآخر أعمال هذه الجماعات الارهابية ولكن لا توجد حتى الآن وسيلة لمعالجة أمر هؤلاء الاشخاص معالجة فعالة الا باستخدام الاداة التى نص عليها القانون .

وان الحكومة فى الوقت الذى تقرر فيه واجب قوات الامن فى المحافظة على القانون والامن ، وفى حين تواجه السياسة المتعمدة التى تسير عليها الوكالة اليهودية فى جعل مهمة قوات الامن من أشق ما يكون واصعبه ، تود «أى الحكومة» أن تسترعى مرة أخرى - متشددة فى ذلك كل التشدد - انتباه الطائفة اليهودية الى الحقيقة الواقعة ، وهى ان استمرار أعمال الاغتيال الهوجاء والسكوت على الارهاب لا يمكن أن يؤدى الا الى فقدان الطائفة اليهودية جميع الحقوق التى تؤهلها بأن تعتبر فى نظر العالم من بين الشعوب المتمدينة . (✽)

(✽) نقلا عن كتاب «كارثة فلسطين» عبد الله التل -

(٢٠٨)

مشروع القرار الأمريكى

بالقاء قرار التقسيم سنة ١٩٤٧

١٩ مارس ١٩٤٨

« انه طالما بدا واضحا ان قرار الجمعية العامة للتقسيم الصادر فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧ لا يمكن تنفيذه بالطرق السلمية ، وان مجلس الامن ليس لديه الاستعداد لتنفيذه ، فان المجلس يوصى :

أولا : يفرض وصاية مؤقتة على فلسطين تحت وصاية المجلس .

ثانيا : يطلب المجلس عقد جلسة خاصة للجمعية العامة .

ثالثا : والى أن تعقد هذه الجلسة يجب أن تصدر تعليمات الى لجنة فلسطين لتوقف جهودها لتنفيذ مشروع التقسيم .

رابعا : دعوة العرب واليهود الى اجراء هدنة فى فلسطين .

خامسا : مناشدة بريطانيا البقاء كدولة منتدبة تحت اشراف الامم المتحدة الى حين التوصل الى حل نهائى لقضية فلسطين »

(وافق المجلس على مشروع القرار هذا)

بالاجماع وأبلغه للسكرتارية العامة للتنفيذ

(*) نقلا عن كتاب «المدون الصهيونى والقانون الدولى» لشفيق الرشيدات .

(٢٠٩)

قرار رفض الوكالة اليهودية

لقرار إلغاء قرار التقسيم

٢٤ مارس سنة ١٩٤٨

« ان الوكالة اليهودية تعلن عن رفضها أى اقتراح من شأنه تأجيل أو منع اقامة الدولة اليهودية . ولذلك فانها تعترض على نظام الوصاية وتطلب أن يعترف بها كحكومة لاسرائيل ، بحيث ينتهى الانتداب فى موعده المحدد ١٥ مايو وتتعاون المنظمة الدولية معها على هذا الاساس » .

(*) نقلا عن كتاب «المدوان الصهيونى والقانون الدولى» لسفيق الرشيدات .

(٢١٠)

قرار مجلس الامن بايقاف جميع الاعمال العسكرية فى فلسطين (*)

١٧ ابريل ١٩٤٨

ان مجلس الامن

اتخذ بماين الاعتبار قرار المجلس فى اول ابريل (نيسان) ١٩٤٨ ، والمادثات التى اجراها رئيسه مع ممثلى الوكالة اليهودية لفلسطين ، والهيئة العربية العليا ، لفرض تنظيم هدنة بين العرب واليهود فى فلسطين .

ومراعيا ما جاء فى ذلك القرار من ان السعى لايقاف اعمال العنف فوراً فى فلسطين وايجاد حالات من السلم والنظام فى تلك البلاد اصبح ضرورة ملحة .

واتخذاً بماين الاعتبار ان حكومة المملكة المتحدة مسئولة عن اقرار السلم والنظام فى فلسطين ما دامت هى الدولة المنتدبة ، وستستمر فى اتخاذ الخطوات الضرورية لتحقيق هذه الغاية . وانها لعملها هذا ، يجب ان تحظى بتعاون وتأييد مجلس الامن بصفة خاصة . وكذلك جميع اعضاء الامم المتحدة .

فان مجلس الامن :

١ - يدعو جميع الاشخاص والمنظمات فى فلسطين ، وخصوصا الهيئة العربية العليا والوكالة اليهودية ان تتخذ حالا - دون احواف بحقوقها ومطالبها ومركزها - التدابير الآتية : كعمل تؤديه لرفاهية فلسطين ومصالحها الدائمة :

(ا) ايقاف جميع الاعمال ذات الصبغة العسكرية والشبيهة بالعسكرية وكذلك اعمال العنف والارهاب والتخريب .

(ب) الامتناع عن احضار ومساعدة وتشجيع ادخال العصابات المسلحة والمحاربين ، جماعات وافراد ، الى فلسطين مهما كان اصلهم .

(ج) الامتناع عن استيراد الاسلحة والمواد الحربية او المساعدة او التشجيع على استيرادها او حيازتها .

(د) الامتناع عن اى نشاط سياسى قد يحفز بحقوق ومطالب واوضاع اى من الطائفتين لحين اجراء الجمعية العمومية مزيد من البحث فى مستقبل حكومة فلسطين .

(*) من كتاب : قرارات مجلس الامن التابع للامم المتحدة الخاصة بقضية فلسطين - اسناد جامعة الدول العربية - الامانة العامة - ادارة شئون فلسطين ص ٤

(هـ) التعاون مع سلطات الدولة المنتدبة لاقرار القانون والنظام بصورة فعالة ، وإداء الخدمات الضرورية خصوصا المتعلقة بالنقل والمواصلات والصحة والتموين وموارد المياه .

(و) الامتناع عن أى عمل يعرض سلامة الأماكن المقدسة فى فلسطين للخطر . وعن أى عمل قد يعرقل الوصول الى جميع المزارات والمعابد لغرض العبادة من قبل أولئك الذين اكتسبوا حقاً فى زيارتها والتعبد فيها .

٢ - - يرجو حكومة المملكة المتحدة - ما دامت هى الدولة المنتدبة - أن تبذل أقصى جهدها لتحمل جميع من يهتمهم أمر فلسطين على قبول التدابير المذكورة فى الفقرة (أ) أعلاه على أن تحتفظ بحرية عمل قواتها لمراقبة تنفيذ هذه التدابير من قبل جميع المعنيين وأن تجعل مجلس الأمن والجمعية العمومية على علم دائم بمجريات الوضع فى فلسطين .

٣ - يدعو جميع الحكومات ، وخصوصا حكومات الدول المجاورة لفلسطين أن تتخذ جميع الخطوات الممكنة للمساعدة على تنفيذ التدابير المذكورة فى الفقرة (١) أعلاه . وخصوصا تلك التى تشير الى دخول العصابات المسلحة والمحاربين جماعات وأفراداً ، والمواد الحربية الى فلسطين .

(الجلسة ٢٨٣ - ١٧ أبريل (نيسان) ١٩٤٨)

مشروع أمريكا بوضع فلسطين تحت الوصاية (*)

قعمها مندوبها (مستر وارن اوستن) الى الامم المتحدة

في ٢٠ ابريل سنة ١٩٤٨

- ١ - وضع فلسطين تحت وصاية هيئة الامم المتحدة .
- ٢ - تتولى هيئة الامم المتحدة تصريف شئون البلاد عن طريق مجلس الوصاية الدولي .
- ٣ - يعين مجلس الوصاية حاكما على البلاد ويخول هذا الحاكم صلاحية تاليف القوات المسلحة وغير ذلك من الصلاحيات .
- ٤ - تتكون حكومة البلاد من الحاكم العام ومجلسين حكوميين وهيئة قضائية واخرى تشريعية .
- ٥ - تكون فترة عضوية مجلس الشيوخ والنواب لمدة ثلاث سنوات .
- ٦ - وفيما يتعلق بالهجرة فهناك اقتراحان :
الاول : السماح للحاكم العام بتعيين وتحديد قدرة البلاد على استيعاب مهاجرين جدد .
الثاني : السماح لعدد من المشردين اليهود بدخول فلسطين لمدة عامين فقط .
- ٧ - اما فيما يتعلق بنظام الاراضي فيخول الحاكم العام صلاحية وضع التشريعات وخاصة لضمان حرية انتقال وبيع وشراء الاراضي واستغلالها دون مساس بحقوق اى فريق من السكان .
- ٨ - يتعهد الحاكم العام بضمان سلامة الاراضي المقدسة .
- ٩ - اما فيما يتعلق بمستقبل البلاد فهناك اقتراحان :
الاول : يعمل الحاكم على تحقيق وصول العرب واليهود الى اتفاق حول مستقبل الحكم فيها ، ومتى تم الاتفاق ينقل الى الجمعية العمومية فتنهى الوصاية
الثاني : ينال نظام الوصاية سارى المفعول ثلاث سنوات ثم يقرر نوع الحكومة عن طريق الاستفتاء العام .
- وقد تضمن المشروع اقتراح تعيين الحاكم العام من قبل هيئة الامم المتحدة ليتولى السلطة بصفة مطلقة كما يقترح انتخاب مجلسين : احدهما من ٣٠ عضوا منهم ١٥ عربيا ومثلهم من اليهود ، اما المجلس الاخر فيؤلف على حسب نسبة السكان .

(*) نقلا عن كتاب « فلسطين بين عصبة الامم والامم المتحدة » للى محمد على - نقلا من كتاب Trial And Error لحاييم وايمان .

(٢١٢)

قرار مجلس الامن باقامة لجنة هدنة لفلسطين (*)

٢٢ ابريل ١٩٤٨

مشيرا الى قراره المؤرخ في ١٧ ابريل (نيسان) ١٩٤٨ ، الذي يدمو فيه الاطراف المعنية الى الازعان الى نصوص معينة لهدنة في فلسطين .

فان مجلس الامن :

يقيم لجنة هدنة لفلسطين مكونة من ممثلين لاعضاء مجلس الامن الذين لهم قنصايل في القدس .

ملاحظا ، على اى حال ، ان ممثل سوريا اشار الى ان حكومته ليست على استعداد للمساهمة في اللجنة . وستكون مهمة اللجنة مساعدة مجلس الامن في مراقبة تنفيذ الاطراف المعنية لقرار مجلس الامن المتخذ في ١٧ ابريل (نيسان) ١٩٤٨ .

ويرجو اللجنة ان تبث تقريرا الى رئيس مجلس الامن في مدى اربعة ايام عن اعمالها وتطور الوضع ، وان تبقى مجلس الامن بعدئذ على علم دائم بمجريات الامور . ويحق للجنة واعضاؤها ، ومساعدتهم ، وموظفيها ، السفر سواء كانت متفرقة او مجمعة حيثما ترى ضرورة لممارسة واجباتها ، ويزود الامين العام للأمم المتحدة باللجنة بحاجتها من الموظفين والمساعدين آخذا بعين الاعتبار الحالة الملحة الخاصة بالنسبة لفلسطين .

(الجلسة ٢٨٧ - ٢٣ ابريل (نيسان) ١٩٤٨)

قرار مجلس الامن

بامر ايقاف اطلاق النار واقامة هدنة في منطقة القدس (*)

٢٢ مايو ١٩٤٨

ان مجلس الامن آخذا بعين الاعتبار انه لم يلزم لقرارات مجلس الامن السابقة الخاصة بفلسطين ، وان العمليات العسكرية مازالت قائمة في فلسطين .

يسدعو جميع الحكومات والسلطات - دون اجحاف بحقوق ومطالب ومركز

(*) من كتاب : قرارات مجلس الامن التابع للأمم المتحدة الخاصة بقضية فلسطين - اصدار

جمعية الدول العربية - الامانة العامة - ادارة شؤون فلسطين ص ٦-٧ .

الأطراف المعنية - أن تكف عن أى عمل عسكري عدائي فى فلسطين . وأن تصدر - لتحقيق هذه الغاية - أمر إيقاف إطلاق النار الى قواتها العسكرية والشبه عسكرية ، بحيث يصبح نافذ المفعول فى مدى ست وثلاثين ساعة ، بعد منتصف ليل ٢٢ مايو سنة ١٩٤٨ بتوقيت نيويورك .

ويدعو لجنة الهدنة وجميع الأطراف المعنية أن تعطى الأولوية المطلقة للمفاوضات وإقرار هدنة فى مدينة القدس .

ويطلب الى لجنة الهدنة المقامة من قبل مجلس الأمن بموجب قرار ٢٣ إبريل (نيسان) ١٩٤٨ ، أن تقدم تقريراً الى مجلس الأمن عن مدى الامتثال الى الفقرتين السابقتين من هذا القرار .

ويدعو جميع الأطراف المعنية أن تسهل ، بكل ما لديها من وسائل ، مهمة وسيط الأمم المتحدة المعين تنفيذاً لقرار الجمعية العمومية فى ١٤ مايو (أيار) ١٩٤٨ .
(الجلسة ٣٠٣ - ٢٢ مايو (أيار) ١٩٤٨)

(٢١٣)

اعلان قيام دولة اسرائيل

مسلة يوم الجمعة ١٤ مايو سنة ١٩٤٨ (*)

الخامس من آيار ٥٧٠٨ عبرية

أرض اسرائيل هي مهد الشعب اليهودي . هنا تكونت شخصيته الروحية والدينية والسياسية . وهنا إقام دولة للمرة الاولى ، وخلق قيما حضارية ذات مغزى قومي وإنساني جامع ، وفيها أعطى للعالم كتاب الكتب الخالد .

بعد أن نفى عنوة من بلاده حافظ الشعب على إيمانه بها طيلة مدة شتاته ولم يكف عن الصلاة أو يفقد الأمل بعودته إليها واستعادة حريته السياسية فيها .

سعى اليهود جيلا تلو جيل مدفوعين بهذه العلاقة التاريخية والتقليدية الى اعادة ترسيخ أقدامهم في وطنهم القديم . وعادت جماهير منهم خلال عقود السنوات الاخيرة . جاءوا اليها روادا ومدافعين فجعلوا الصحارى تتفتح وأحيوا اللغة العبرية وبنوا المدن والقرى وأوجدوا مجتمعا ناميا يسيطر على اقتصاده الخاص وثقافته ، مجتمع يحب السلام لكنه يعرف كيف يدافع عن نفسه وقد جلب نعمة التقدم الى جميع سكان البلاد وهو يطمح الى تأسيس أمة مستقلة .

انعقد المؤتمر الصهيوني الاول في سنة ٥٦٥٧ عبرية (١٨٩٧ ميلادية) بدعوة من تيودور هرزل الاب الروحي للدولة اليهودية وأعلن المؤتمر حق الشعب اليهودي في تحقيق بعثه القومي في بلاده الخاصة به .

واعترف وعد بلفور الصادر في ٢ نوفمبر ١٩١٧ بهذا الحق وأكدته من جديد صك الانتداب المقرر في عصبة الامم وهي التي منحت بصورة خاصة موافقتها العالمية على الصلة التاريخية بين الشعب اليهودي وأرض اسرائيل واعترفها بحق الشعب اليهودي في اعادة بناء وطنه القومي .

وكانت النكبة التي حلت مؤخرا بالشعب اليهودي وأدت الى اباده ملايين اليهود في أوروبا دلالة واضحة أخرى على الضرورة الملحة لحل مشكلة تشرده عن طريق اقامة الدولة اليهودية في أرض اسرائيل من جديد ، تلك الدولة التي سوف تفتح أبواب الوطن على مصراعيه أمام كل يهودي وتمنح الشعب اليهودي مكانته المرموقة في مجتمع أسرة الامم حيث يكون مؤهلا للتمتع بكافة امتيازات تلك العضوية في الاسرة الدولية .

لقد تابع الذين نجوا من الابادة النازية في أوروبا وكذلك سائر اليهود في بقية أنحاء العالم عملية الهجرة الى أرض اسرائيل غير عابئين بالصعوبات والقيود والأخطار

ولم يكفوا أبداً عن تأكيد حقهم فى الحياة الحرة الكريمة وحياة الكدح الشريف فى وطنهم القومى .

وساهمت الجالية اليهودية فى هذه البلاد خلال الحرب العالمية الثانية بقسطها الكامل فى الكفاح من أجل حرية وسلام الامم المحبة للحرية والسلام وضد قوى الشر والباطل النازية . ونالت بدمار جنودها ومجهودها فى الحرب حقها فى الاعتبار ضمن مصاف الشعوب التى أسست الامم المتحدة .

أقرت الجمعية العامة للامم المتحدة فى التاسع والعشرين من نوفمبر سنة ١٩٤٧ مشروعا يدعو الى اقامة دولة يهودية فى أرض اسرائيل . وطالبت الجمعية العامة سكان أرض اسرائيل باتخاذ الخطوات اللازمة من جانبهم لتنفيذ ذلك القرار . ان اعتراف الامم المتحدة هذا بحق الشعب اليهودى فى اقامة دولة هو اعتراف يتعذر الرجوع عنه أو الغاؤه .

ان هذا هو الحق الطبيعى للشعب اليهودى فى أن يكون سيد نفسه ومصيره مثل باقى الامم دولته ذات السيادة .

وبناء عليه نجتمع هنا نحن أعضاء مجلس الشعب ممثلى الجالية اليهودية فى أرض اسرائيل والحركة الصهيونية فى يوم انتهاء الانتداب البريطانى على أرض اسرائيل وبفضل حقنا الطبيعى والتاريخى وبقوة القرار الصادر عن الجمعية العامة للامم المتحدة نجتمع لنعلن بذلك قيام الدولة اليهودية فى أرض اسرائيل والتى سوف تدعى « دولة اسرائيل » .

ونعلن انه منذ لحظة انتهاء الانتداب هذه الليلة عشية السبت فى السادس من آيار (مايو) سنة ٥٧٠٨ عبرية (الموافق الخامس عشر من مايو سنة ١٩٤٨ ميلادية) وحتى قيام سلطات رسمية ومنتخبة للدولة طبقا للدستور الذى تقره الجمعية التأسيسية المنتخبة فى مدة لا تتجاوز أول أكتوبر سنة ١٩٤٨ منذ هذه اللحظة سوف يمارس مجلس الشعب صلاحيات مجلس دولة مؤقت وسوف يكون جهازه التنفيذى الذى يدعى « اسرائيل » .

وسوف تفتح دولة اسرائيل أبوابها أمام الهجرة اليهودية لتجميع شمل المنفيين وسوف ترعى تطور البلاد لمنفعة جميع سكانها دون تفرقة فى الدين أو العنصر أو الجنس . وسوف تضمن حرية الدين والعقيدة واللغة والتعليم والثقافة . وسوف تحمى الأماكن المقدسة لجميع الديانات وسوف تكون وفيه لمبادئ الامم المتحدة .

ان دولة اسرائيل مستعدة للتعاون مع وكالات الامم المتحدة وممثلها على تنفيذ قرار الجمعية العامة فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ وسوف تتخذ الخطوات الكفيلة لتحقيق الوحدة الاقتصادية لأرض اسرائيل بكاملها .

واننا نناشد الامم المتحدة أن تساعد الشعب اليهودى فى بناء دولة ونحن نستقبل دولة اسرائيل فى مجتمع أسرة الامم .

ونناشد السكان العرب فى دولة اسرائيل وسط الهجوم الذى يشن علينا ومنذ شهور أن يحافظوا على السلام وأن يشاركوا فى بناء الدولة على أساس المواطنة التامة القائمة على المساواة والتمثيل المناسب فى جميع مؤسسات الدولة المؤتة والدائمة .

اننا نمد أيدينا الى جميع الدول المجاورة وشعوبها عارضين السلام وحسن الجوار ونناشدكم اقامة روابط التعاون والمساعدة المتبادلة مع الشعب اليهودي صاحب السيادة والمتوطن في أرضه • ان دولة اسرائيل على استعداد للاسهام بنصيبها في الجهد المشترك لأجل تقدم الشرق الاوسط بأجمعه •

واننا نناشد الشعب اليهودي في جميع أنحاء المنفى الالتفاف حول يهود أرض اسرائيل ومؤازرتهم في مهام الهجرة والبناء والوقوف الى جانبهم في الكفاح العظيم لتحقيق الحلم القديم - الا وهو خلاص اسرائيل •

اننا نضع ثقتنا في الله القدير ونحن نضيف توقيعنا على هذا الاعلان خلال هذه الجلسة لمجلس الدولة المؤقت على أرض الوطن في مدينة تل أبيب ، عشية هذا السبت اليوم الخامس من آيار سنة ٥٧٠٨ عبرية (الموافق الرابع عشر من مايو ١٩٤٨) (*) •

توقيع

دافيد بن جوريون - دانيال اومستر - مردخاي بنتوف - اسحق بن زفي -
الياهو برلن - برتز برنشتين - حاخام ذيف جولد - مائير جرايوفسكى • جوينباوم -
ابراهام جرانوفسكى - اليوهودوبكن - مائير فلز - زوراه وازراهافيچ - هرزل شارى -
راشيل كوهن - كالمان كاهان - س كوثاش - اسحق مائير ليفن - م • د ليفنشتاين -
زفي لوريا - جولدا مايرسن - ناحوم نير - راف لكس - زفي سيجال - يهودا ليب -
كوهين فشممان - دافيد نلصون - زفي بنحاس - اهرن زيلخ - موشى كولورنى -
آ • كابلان - آ • كاتز - فيلكس روزنبلت - د • ديمير - ب • ريبتر - موردهاي
شامير بن زيون سنثيرنبرج - بيخور شطربت - موشى شابيرا - موشى شرتوك •

(*) نقلا عن كتاب «فضية فلسطين المرحلة الحرجة» (١٩٤٥ - ١٩٥٦) للدكتور صلاح المعاد .

وعن كتاب The Foundation of Israel -- Oscar Jarowsky.

مذكرة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

الى الأمم المتحدة بشأن

تدخل قوات الدول العربية في فلسطين

(١٥ مايو سنة ١٩٤٨)

- ١ - كانت فلسطين جزءاً من الامبراطورية العثمانية السابقة خاضعا لنظامها وممثلا في برلمانها وكانت الاغلبية الساحقة لسكان فلسطين من العرب بها اقلية يهودية ضئيلة تتمتع بما يتمتع به بقية السكان من حقوق وتحمل مايتحملون من اعباء، ولم تكن محل أى معاملة مجحفة بسبب عقيدتها الدينية . وكانت الاسكن المقدسة مصوثة وحرية الوصول اليها مكفولة .
- ٢ - ولقد كان العرب يطالبون دواما بحريتهم واستقلالهم فلما نشبت الحرب العالمية الاولى وأعلن الحلفاء انهم يحاربون لتحرير الشعوب انضم العرب اليهم وحاربوا في صفوفهم لتحقيق امانهم القومية ونيل استقلالهم وقطعت انجلترا على نفسها عهدا بالاعتراف باستقلال البلاد العربية في آسيا ومنها فلسطين فكان للعرب اثر ملحوظ اترف به الحلفاء في احراز النصر النهائي .
- ٣ - ولقد اصدرت انجلترا في عام ١٩١٧ تصريحاً أبدت فيه عطفها على انشاء وطن قومي لليهود في فلسطين ، ولما علم العرب به احتجوا عليه . فطمأنتهم انجلترا مؤكدة لهم انه لا يمس حق بلادهم في الحرية والاستقلال ولا يؤثر في الوضع السياسى للعرب في فلسطين .
- ورغم بطلان هذا التصريح من الناحية القانونية فقد فسرتة انجلترا بأنه لا يرمى الى أكثر من انشاء مركز روى لليهود في فلسطين وأنه لا يخفى وراهم مقاصد سياسية كانشاء دولة يهودية وبهذا صرح زعماء اليهود .
- ٤ - ولما انتهت الحرب لم تف انجلترا بوعدا بل وضع الحلفاء فلسطين تحت نظام الانتداب وعهدوا به الى انجلترا بمقتضى صك نص على ادارة البلاد وتهيتها للاستقلال الذى اعترف ميثاق عصبة الأمم ان فلسطين اهل له .
- ٥ - ولقد سارت انجلترا بفلسطين سيرة مكنت اليهود من اغراقها بسيول المهاجرين وساعدتهم على الاستقرار في البلاد - رغم انه ثبت ان كثافة السكان في فلسطين تجاوزت مقدرة البلاد الاقتصادية على استيعاب المزيد من المهاجرين - ولم ترع للسكان العرب مصالح ولا حقوقا وهم أصحاب البلاد الشرعيون . فكانوا يبتغون مختلف الوسائل للاعراب عن قلقهم وغضبهم من هذه الحالة الضارة بكيانهم ومصيرهم ولكنهم كانوا يقابلون بالاعراض والسجن والتشريد .

٦ - ولما كانت فلسطين قطرا عربيا واقعا في قلب البلاد العربية تربطه بالعالم العربي روابط عديدة - روحية وتاريخية واستراتيجية - فقد اهتمت البلاد العربية بل والشرقية - حكومات وشعوبا - بأمر فلسطين وأثارت قضيتها في المحافل الدولية ولدى انجلترا مطالبة بحلها وفق المهود المقطوعة والمبادئ الديمقراطية .

ولقد عقد بلندن في أوائل عام ١٩٣٩ مؤتمر المائدة المستديرة لبحث قضية فلسطين واستنباط الحل العادل لها . واشتركت حكومات الدول العربية فيه وطالبت بالمحافظة على عروبة فلسطين وإعلان استقلالها . وقد انتهى هذا المؤتمر الى اصدار كتاب أبيض حددت فيه انجلترا سياستها تجاه فلسطين واعترفت فيه باستقلالها وتعهدت بوضع النظم المفضية الى ممارسة خصائمه وأعلنت ان التزاماتها الخاصة بانشاء الوطن القومي اليهودي قد استنفدت لأن هذا الوطن قد أنشئ بالفعل . ولكن السياسة التي رسمها هذا الكتاب لم تنفذ مما أدى الى ازدياد الحالة سوءا وإلى تفاقم الأمور ضد مصلحة العرب .

٧ - وفي الوقت الذي كانت الحرب العالمية الثانية دائرة الرعي ، أخذت حكومات الدول العربية تتشاور في توثيق تعاونها وزيادة أسباب تضامنها وضم صفوفها تأمينا لحاضرهما ومستقبلها ومساهمة منها في إقامة صرح العالم الجديد على أسس ثابتة وكان لفلسطين في هذه المباحثات مكانها من الاهتمام والعناية وقد انتجت هذه المباحثات انشاء جامعة الدول العربية أداة لتعاون الدول العربية على ما فيه أمنها وسلمها وخيرها . وأعلن ميثاق جامعة الدول العربية ان فلسطين بلد مستقل منذ انسلخ من الامبراطورية العثمانية ولكن مظاهر استقلاله ظلت محجوبة لأسباب خارجة عن ارادة أهله وكان من المصادفات التي علقت عليها الدول العربية أكبر الآمال ان أنشئت الأمم المتحدة بعد ذلك بإقبال وقد ساهمت في انشائها وفي عضويتها إيماننا منها بالمثل العليا القائمة عليها هذه المنظمة .

٨ - ومنذ ذلك الحين لم تدخر الجامعة العربية وحكوماتها وسعا في ولوج كل سبيل سواء مع الدولة المنتدبة أو مع الأمم المتحدة لاستنباط حل عادل لقضية فلسطين قائم على الأسس الديمقراطية الصحيحة ومتفق مع احكام ميثاق عصبة الأمم والأمم المتحدة ويكتب له البقاء ويكفل الأمن والسلم في البلاد ويفتح أمامها سبيل التقدم والرخاء .

ولكن الوصول الى مثل هذا الحل كان يرتطم دوما بمطالب الصهيونيين الذين جاهروا بانشاء دولة يهودية مستقلة بعد أن استعدوا بالقوات المسلحة والحصون والاستحكامات لمقابلة كل من يقف في سبيلهم بالقوة .

٩ - ولما أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧ توصيتها الخاصة بحل قضية فلسطين على أساس انشاء دولة عربية وأخرى يهودية فيها مع وضع مدينة القدس تحت وصاية الامم المتحدة نبهت الدول العربية الى ما ينطوي عليه هذا الحل من مجازفة لحق شعب فلسطين في الاستقلال الناجز . وللأسف الشديد والديموقراطية ولأحكام ميثاق عصبة الأمم والأمم المتحدة وأعلنت رفض العرب له .

وانه لا يمكن تنفيذه بالوسائل السلمية وان فرضه بالقوة يهدد السلم والامن في هذه المساحة .

ولقد صبح ما توقعته الدول العربية وانذرت به فان الاضرابات ما لبثت ان عمت فلسطين واصطدم العرب واليهود واخذوا في التطاحن والتقاتل وسالت دماؤهما وعندئذ اخذت الأمم المتحدة تتنبه الى خطأ التوصية بالتقسيم وهي لاتزال تبحث عن مخرج من هذه الحالة .

١٠ - والآن وقد انتهى الانتداب البريطاني على فلسطين من غير أن تنشأ في البلاد سلطة دستورية شرعية تكفل صون الأمن واحترام القانون وتؤمن السكان على أرواحهم وأموالهم فإن حكومات الدول العربية تعلن ما يأتي :

اولا : ان حكم فلسطين يعود الى سكانها طبقا لاحكام ميثاق عصبة الأمم والأمم المتحدة ولهم وحدهم حق تقرير مصيرهم .

ثانيا : لقد اضطرب جبل الامن واختل النظام في فلسطين وادى العدوان الصهيوني الى نزوح ماينوف على ربع مليون من سكانها العرب عن ديارهم والتجائهم الى البلاد العربية المجاورة وكشفت الاحداث الواقعة في فلسطين عن نوايا الصهيونيين العدوانية وآثارهم الاستعمارية بما ارتكبوا من فظائع ضد السكان العرب الأمنين لا سيما في قرية دير ياسين وطبريا وغيرها كما انهم لم يراعوا حرمة القناصل فقد اعتدوا على قنصليات الدول العربية في القدس .

وبعد أن انتهى الانتداب البريطاني لم تعد السلطات البريطانية مسئولة عن أمن البلاد الا بالقدر الذي يمس قواتها المنسحبة وفي الجهات التي تكون فيها هذه القوات وقت الانسحاب كما أعلنت ذلك وهذا الوضع يجعل فلسطين خالية من كل جهاز حكومي قادر على اعادة النظام وحكم القانون الى البلاد وتأمين السكان على أرواحهم وأموالهم .

ثالثا : تهدد هذه الحالة بالانتشار الى البلاد العربية المجاورة حيث الشعور نائر بسبب الاحداث الواقعة في فلسطين وحكومات الدول الاعضاء في الجامعة العربية وفي الأمم المتحدة يساورها شديد القلق وبالحال الاهتمام بهذه الحالة .

رابعا : كانت هذه الحكومات ترجو لو ان الأمم المتحدة وفقت الى استنباط الحل السلمي العادل لقضية فلسطين وفق المبادئ الديمقراطية واحكام ميثاق عصبة الأمم والأمم المتحدة فيسود هذا الجزء من العالم الامن والسلم والرخاء .

خامسا : ان حكومات الدول العربية مسئولة عن حفظ الامن والسلم في ساحتها بوصفها اعضاء في الجامعة العربية وهي منظمة اقليمية بالمعنى الوارد في احكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة ، وهذه الحكومات ترى في الاحداث الواقعة في فلسطين تهديدا جديا مباشرا للسلم والامن في ساحتها عموما ، وبالنسبة لكل منها بالذات .

سادسا : لذلك ، ونظرا لأن أمن فلسطين وديمة مقدسة في عنق الدول العربية ورغبة في وضع حد لهذه الحالة وفي منها من ان تتفاسق وتتحول الى فوضى لا يعلم مداها أحد ، ورغبة في منع انتشار الاضطراب والفوضى من فلسطين الى البلاد

العربية المجاورة وفي سد الفراغ الحادث في الجهاز الحكومي بفلسطين نتيجة لزوال الانتداب وعدم قيام سلطة شرعية تخلفه، قد رأت حكومات الدول العربية نفسها مضطرة الى التدخل في فلسطين لمجرد مساعدة سكانها على اعادة السلم والأمن وحكم العدل والقانون الى بلادهم وحقنا للدعاء .

سابعاً : تعترف حكومات الدول العربية ان استقلال فلسطين - الذي حجه حتى الآن الانتداب البريطاني - قد أصبح حقيقة واقعة لسكان فلسطين الشرعيين وهم وحدهم أصحاب الحق في تزويد بلادهم بالنظم والمؤسسات الحكومية بإطلاق سيادتهم وسلطانهم والذين يمارسون خصائص استقلالهم بوسائلهم الخاصة دون أى تدخل خارجي من أى نوع كان بمجرد أن يعود الى البلاد الأمن والسلم ، وحكم القانون .

وعندئذ يقف تدخل الدول العربية وتعاون دولة فلسطين المستقلة مع دول الجامعة العربية على كل ما فيه أمن وسلم ورخاء هذا الجزء من العالم .

وحكومات الدول العربية تؤكد في هذه المناسبة ما سبق لها ان أعلنته أمام مؤتمر لندن والأمم المتحدة من ان الحل الوحيد العادل لقضية فلسطين هو انشاء دولة فلسطينية موحدة وفق المبادئ الديمقراطية يتمتع سكانها بالمساواة التامة أمام القانون ويكفل للأقليات فيها جميع الضمانات المقررة في البلاد الديمقراطية الدستورية وتضامن الأماكن المقدسة وتكفل حرية الوصول اليها .

ثامناً : تعلن الدول العربية بما لا يقبل مزيداً من التأكيد ان هذه الاعتبارات والأهداف هي وحدها التي اقتضتها أن تتدخل في فلسطين وانها لا يحدوها الا مجرد وضع حد للأحوال السائدة فيها ، ولهذا فهي وطيدة الثقة في ان يلقي عملها هذا تأييد الأمم المتحدة باعتباره رامية الى تحقيق أهدافها واعلاء مبادئها كما نص عليها ميثاقها .

دمشق في ١٥ مايو سنة ١٩٤٨

(٢١٥)

خطاب الياهو ايبشتين (*)

الى الرئيس الامريكى ووزير الخارجية

باعلان قيام اسرائيل(**)

(١٤ مايو ١٩٤٨)

لقد أعلن عن قيام دولة اسرائيل كجمهورية مستقلة بالحدود التى أقرتها الجمعية العمومية للأمم المتحدة . ولقد كلفت الحكومة المؤقتة بالقيام بحقوق وواجبات الحكومة لحفظ القانون والنظام داخل حدود اسرائيل ، ولحماية الدولة ضد أى اعتداء خارجى ولتقوم بالتزامات اسرائيل حيال الأمم الأخرى فى العالم طبقا للقانون الدولى .

ولقد فوضتنى الحكومة المؤقتة لدولة اسرائيل الجديدة بتقديم هذه الرسالة معبرا عن الأمل فى أن تعترف حكومتكم باسرائيل وترحب بها ضمن أسرة الأمم .

توقيع

الياهو ايبشتين

ممثل الحكومة المؤقتة لدولة اسرائيل

(*) الياهو ايبشتين هو الياهو ايلات وكان وقت ذاك ممثل الوكالة اليهودية فى واشنطن .

(**) نقلا عن كتاب : The First ten years By Walter Eytan .

قرار مجلس الأمن في ٢٩ مايو (آيار) ١٩٤٨ (*)

ان مجلس الأمن :

- ١ - ودعوة الحكومات والسلطات ذات الشأن الى أن تأمر بوقف العمليات العدائية المسلحة لمدة أربعة أسابيع .
- ٢ - ويدعو جميع الحكومات والسلطات ذات الشأن الى التعهد بعدم جلب محاربين الى فلسطين ومصر والعراق ولبنان وسوريا وشرق الأردن والمملكة العربية السعودية واليمن أثناء وقف العمليات الحربية .
- ٣ - ويدعو جميع الحكومات والسلطات ذات الشأن - اذا دخل رجال قادرون على حمل السلاح في البلاد أو الأراضي الخاضعة لرقابتها - الى التعهد بعدم تجنيدهم وعدم تدريبهم عسكرياً أثناء فترة وقف العمليات الحربية .
- ٤ - ويدعو جميع الحكومات والسلطات ذات الشأن الى الامتناع أثناء فترة وقف العمليات الحربية عن استيراد عتاد الحرب الى فلسطين ومصر والعراق ولبنان وسوريا وشرق الأردن والمملكة العربية السعودية واليمن أو تصديره الى هذه البلاد .
- ٥ - ويحث جميع الحكومات والسلطات ذات الشأن أن تتخذ جميع الاحتياطات الممكنة لحماية الأماكن المقدسة ومدينة القدس والسماح بنوع خاص بالوصول الى جميع المعابد والأماكن المقدسة لمن لهم حق معترف به في زيارتها لممارسة العبادة فيها .
- ٦ - وعلى وسيط الأمم المتحدة أن يراقب بالاتفاق مع لجنة الهدنة تنفيذ الأحكام السابقة ويضع مجلس الأمن تحت تصرفهم العدد الكافي من المراقبين العسكريين
- ٧ - وعلى وسيط الأمم المتحدة أن يتصل بجميع الاطراف بمجرد العمل بأمر وقف إطلاق النار للاضطلاع بالوظائف المفوض اليه من الجمعية العامة .
- ٨ - ويدعو جميع أصحاب الشأن الى اسداء المعاونة لوسيط الأمم المتحدة ، ويكلف مجلس الأمن وسيط الأمم المتحدة تقديم تقارير أسبوعية أثناء فترة وقف العمليات الحربية .
- ٩ - ويدعو مجلس الأمن الدول الأعضاء في الجامعة العربية والسلطات اليهودية

(*) منشورات الأمم المتحدة

والعربية في فلسطين الى ابلاغ مجلس الأمن يوم أول يونية (حزيران) الساعة ١٨ بتوقيت نيويورك قبولهم لهذا القرار .

١٠- يقرر مجلس الأمن في حالة رفض هذا القرار من جانب أحد الطرفين أو من جانبهما جميعا . أو اذا قبله أحدهما ثم رفضه أو انتهكه فيما بعد ، إعادة النظر في الموقف في فلسطين تمهيدا لاتخاذ التدابير المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق .

١١- ويدعو جميع الحكومات لاتخاذ كافة الخطوات الممكنة للمساعدة على تنفيذ هذا القرار .

(٢١٧)

مقترحات برنادوت

(٢٧ يونيو ١٩٤٨)

بيان تمهيلي :

- ١ - يقضى القرار الصادر من الجمعية العامة في ١٤ مايو ١٩٤٨ من بين ما يقضى به بأن يبذل وسيط هيئة الأمم المتحدة مساعيه « لوضع تسوية عادلة للحالة التي ستكون عليها فلسطين في المستقبل » .
- ٢ - وعلى ذلك فهدفي الأول كوسيط هو « أن أقر بعد استطلاع الآراء على الوجه الأكمل : هل من الممكن التوفيق بوسائل سلمية بين شئتي الآراء المتضاربة والتوفيق بين موقف الطرفين ؟ »
- ٣ - وقد تسنى بفضل ما إبداه كل من الطرفين من تعاون عقد هدنة بدأت في ١١ من يونيو وهيات جوا أكثر صلاحية لمهمة الوساطة التي عهدت بها الى الجمعية العامة . وفي هذا الجو الصالح تحدثت مع ممثلي الطرفين ووقفت على آراء في منتهى الوضوح عن موقف كل منهما ازاء مستقبل فلسطين كما أفدت من المعلومات التي زودني بها المستشارون الفنيون وهم الذين ندبهم كل طرف لتلبية طلبى .
- ٤ - أما المشكلات الأساسية الناجمة عن موقف الطرفين المتنازعين فتتصل بالتقسيم وإنشاء دولة يهودية والهجرة اليهودية .
- ٥ - وقد فحصت آراء الطرفين ووازنت بينها وأنا أرى أن مهمتى كوسيط لا يدخل فيها وضع قرارات بشأن مستقبل فلسطين بل تنحصر في عرض مقترحات يجرى على أساسها البحث ، وربما تقديم مقترحات مضادة أملا في وضع تسوية سلمية لهذه المشكلة .
- و يجب أن تكون هذه المقترحات على نحو يهيء أساسا معقولا يتسنى للطرفين بمقتضاه الاستمرار في مشورتهما معى أملا في الحصول على تسوية سلمية .
- ٦ - ولم يفتنى أن أحيط بما يدعيه كل من الطرفين من حقوق وما يجيش بصدوره من أمان وما يساوره من مخاوف ، وما يحفزه من أهداف ووضعت نصب عيني أيضا الواقع في فلسطين . وقد اقتنعت على ضوء اعتبارات عملية أخرى تقضيها العدالة انه يستحيل على كوسيط ان ادعو أيا من الطرفين للنزول عن موقفه نزولا تاما .

وعلى صدى هذا التحليل أرى بارقة أمل تبشر بتسوية تكفل لكل من الطرفين ضمانا تاما فيما يتعلق بالعوامل الحيوية التي تؤثر في موقف كل منهما . ولكن تحقيق هذا الامل يتوقف على رغبة الطرفين في سلوك جميع السبل المؤدية الى تسوية سلمية واستعدادهما لتنفيذ التفضال المسلح كوسيلة لغض ما بينهما من خلاف .

٧ - ورغم النزاع الحالي فهناك عامل مشترك في فلسطين كان من حسن الحظ أن كلا من الطرفين قبله وأكدته ، ونعني به الاعتراف بالحاجة الى وجود علاقات سلمية بين العرب واليهود في فلسطين ثم مبدأ الوحدة الاقتصادية .

٨ - وعلى ضوء هذا العامل المشترك أقدم المقترحات لتكون أساسا للبحث وأرى لزاما على أن أؤكد أن هذه المقترحات لا تقدم على أساس أنها الحل الأمثل أو النهائي ، بل الغرض منها أولا وقبل كل شيء الوقوف على القواعد التي يمكن أن يقوم على أساسها البحث وتبذل الوساطة ، ثم معرفة صدى هذه المقترحات عند الطرفين ، ومع ذلك فإن كل مشروع تتمخص عنه المقترحات لا يكون عمليا الا اذا قبله الطرفان طوعا فلا اكراه في أى مشروع .

٩ - وينبغي لى أن أوضح ما أنوى القيام به بصدد الاجراءات التي ستتخذ في المستقبل فاذا حدث وقبلت هذه المقترحات أو غيرها مما قد يؤدي اليه استيضاح الآراء لتكون أساسا للحق مضيت في المباحثات ما دامت لازمة ومثمرة ، اما اذا رفضت هي أو غيرها مما قد يتمخض عنها ولم تقبل أساسا للبحث - وانا شديد الرجاء في الا يحدث هذا - فسأبسط لمجلس الأمن الظروف على الوجه الأكمل وسأكون في حل في أن أعرض على المجلس النتائج التي أرى انها مناسبة .

الكونت فولك برنادوت

وسيط الامم المتحدة في فلسطين

رودس في ٢٧ يونيو ١٩٤٨

مذكرة وزير خارجية اسرائيل الى برنادوت

بصدد مقترحاته الخاصة بالقدس (*)

٥ يوليو سنة ١٩٤٨

لقد شعرت الحكومة المؤقتة لدولة اسرائيل بالامتنان البالغ بسبب اقتراحكم الخاص بمستقبل مدينة القدس ، ذلك الاقتراح الذى ترى فيه شرا مستطيرا . ففكرة أن تسليم القدس الى العرب يمكن أن يساعد على تسوية سلمية لا يمكن أن تجول بالخطر الا اذا تجاهل المرء تجاهلا كاملا تاريخ المشكلة وحقائقها الاساسية ، وهى الروابط التى تربط اليهودية بالمدينة المقدسة ، والدور الفريد الذى لعبته القدس فى ماضى اليهود وحاضرهم . لقد كان السكان قبل بدء العدوان العربى ثلثى سكان المدينة ، وقد زادت هذه النسبة زيادة كبيرة منذ ذلك الحين بسبب جلاء العرب . وجميع القدس فيما خلا بعض أماكن قليلة الأهمية فى يد اليهود الآن . وأخيرا وليس آخرا هناك قرار الجمعية العامة الذى قضى بعد دراسة المشكلة دراسة مستفيضة ، وبعد الموافقة شبه الاجماعية لمثل الدول المسيحية فى الجمعية ، بوضع القدس تحت نظام دولى . والحكومة المؤقتة لدولة اسرائيل ترى من واجبها أن تعلن فى صراحة ان الشعب اليهودى فى دولة اسرائيل ويهود القدس ، لن يقبلوا فرض الحكم العربى على القدس ! يا كان الاستقلال بالشئون البلدية وحق الوصول الى الأماكن المقدسة الممنوح لليهود القدس ، وسيقفون فى وجه مثل هذا القرار بكل ما يملكون من قوة . وان الحكومة المؤقتة لدولة اسرائيل لتأسف اذ تعلن أن اقتراحكم الخاص بالقدس ، ذلك القرار الذى يثير الدهشة قد ولد لدى العرب آمالا زائفة ، وجرح شعور اليهود ، ومن شأنه أن يحدث أثرا لا يساعد على التهدئة التى ترمون اليها ولا شك .

(٢١٩)

رد برنادوت الى وزير خارجية اسرائيل

بخصوص وضع القدس ١٩٤٨/٧/٦

تقع القدس في قلب ما يجب أن يكون اقليما عربيا في أى مشروع لتقسيم فلسطين • وأية محاولة لعزل هذه المنطقة سياسيا أو بغير ذلك عن الاقليم المحيط بها تثير مصاعب جمة • والمركز الخاص للقدس بما فيها من سكان يهود عديدين ومؤسسات دينية تتطلب عناية خاصة • وقد ترك الباب مفتوحا لمناقشة هذه الشئون • ولم يكن المقصود من اقتراحاتي في أى وقت من الاوقات تحكم العرب في المصالح المشروعة غير العربية في القدس يهودية كانت أم غير يهودية • كما أن اقتراحاتي لم تنطو على مثل ذلك • هذا الى اننى مع ادراكى الكامل لما تثيره مسألة القدس من أهمية بالغة لدى الطائفة اليهودية بفلسطين لأسباب تاريخية وغيرها ، فانه يلاحظ أن أحدا لم يفكر في أى وقت من الاوقات باذخال القدس في الدولة اليهودية • ولذلك فإن مركز الدولة اليهودية لا يكون قد مسه شيء • ومسألة القدس ليست له أية علاقة ما بنظام هذه الدولة • وهذا هو السبب الذى يجعل نظام مدينة القدس مسألة مستقلة عن انشاء دولة يهودية وتخطيط تخومها • والاقتراحات التى تقدمت بها من شأنها المحافظة على المصالح التاريخية والمصالح الدينية العالمية في القدس محافظة تامة •

(*) من كتاب : « قضية القدس في محيط العلاقات الدولية » للدكتور عز الدين قودة .

(٢٢٠)

اتفاقية جبل سكوبس

(٧ تموز ١٩٤٨)

(عقدت بين القادة العرب واليهود في منطقة القدس من أجل نزع سلاح منطقة جبل سكوبس) .

واتفق فيها على ما يلي :

١ - ان تكون حماية المنطقة المحددة على الخريطة المرفقة من اختصاص الأمم المتحدة حتى تنتهى الاعمال العدوانية أو تعقد اتفاقية جديدة وتشمل هذه المنطقة الأماكن المعروفة باسم مستشفى هداسا والجامعة العبرية وأوجستا فكتوريا وقرية العيسوية . وتقبل الأمم المتحدة الاشتراك في توقيع هذه الوثيقة بالانابة عن طريق كبير المراقبين في منطقة القدس ورئيس لجنة الهدنة ، وعلى ذلك فهي تقبل مسئولية ضمان سلامة هذه المنطقة كما هو مبين هنا .

٢ - تنشأ منطقة حرام تمتد حوالي ٢٠٠ ياردة على طول الطريق الرئيسية بين مباني أوجستا فكتوريا والجامعة العبرية بما يلائمها من مراكز التفتيش على طرفي الطريق وتنشأ مراكز أخرى للتفتيش حول المنطقة المحيطة ، ويوافق الجميع على أن يكون دخول المنطقة من الطريق الرئيسية عن طريق مراكز التفتيش التي ينشئها مراقب الأمم المتحدة . وتعتبر جميع المحاولات الأخرى لدخول المنطقة غزوا غير مشروع .

٣ - يتولى البوليس المدني العربي واليهودي الحراسة كل في منطقته تحت اشراف مندوب الأمم المتحدة . ويرفع علم الأمم المتحدة على المباني الرئيسية وينسحب اليوم جميع أفراد القوات المسلحة من الطرفين مع عتادهم وكل مالا يحتاج اليه مراقب الأمم المتحدة .

٤ - تؤمن الأمم المتحدة وصول ما يكفي الجانبين من مؤن وماء ويحدد مراقب الأمم المتحدة مواعيد تغيير من تدعو الحاجة الى تغييره ممن يقيمون على جبل سكوبس، ويضع المراقب الدولي - بالتشاور مع الفريقين - تدابير زيارات الأشخاص المعتمدين للمنطقة وتتعهد الرقابة الدولية بأن تقصر سكان جبل سكوبس على الأفراد الذين تحتاج اليهم ادارته فضلا عن السكان الحاليين لقرية العيسوية ، ولا يضاف أحد الى سكان القرية الا باتفاق الفريقين ، ولا يزيد عدد أفراد القوة الميدانية للبوليس المدني في المنطقة اليهودية على ٨٥ شخصا ، وعدد الموظفين المدنيين الملحقين بهم على ٣٣ شخصا ، ولا يزيد عدد أفراد البوليس العربي في منطقة أوجستا فكتوريا على ٤٠ شخصا .

- ٥ - يوافق الجانبان على عدم استخدام المنطقة قاعدة للعمليات الحربية وإلا تهاجم أو يدخلها أحد بطريقة غير مشروعة .
- ٦ - في حالة انسحاب الجيش العربى من المنطقة يجب أن يتلقى مراقب الأمم المتحدة تبليغا خطيا يسبق الانسحاب بمدة كافية لوضع تدابير لتنظيم اتفاق جديد بدلا عن هذا البروتوكول . (*)

التوقيع عن الأردن الزعيم نورمان لاشى
التوقيع عن اليهود الكولونيل شمالتيل
التوقيع عن لجنة الهدنة جان نوفيينوز
كبير المراقبين الدوليين نيلر برانسون

قرار مجلس الأمن

في ١٥ يوليو (تموز) سنة ١٩٤٨ (*)

ان مجلس الأمن :

آخذاً بعين الاعتبار ان حكومة اسرائيل المؤقتة قد أعلنت قبولها تمديد الهدنة في فلسطين ميدانياً ، وان الدول الأعضاء في الجامعة العربية قد رفضت نداءات وسيط الأمم المتحدة المتعاقبة ونداء مجلس الأمن في قراره الصادر بتاريخ ٧ يوليو (تموز) سنة ١٩٤٨ بشأن تمديد الهدنة في فلسطين ، وقد ترتب على ذلك استئناف القتال في فلسطين .

يقرر أن الموقف في فلسطين يشكل تهديداً للسلم بالمعنى الوارد في المادة ٣٩ من الميثاق .

ويأمر الحكومات والسلطات المعنية ، عملاً بالمادة ٤٠ من ميثاق الأمم المتحدة بالكشف عن أى عمل عسكري ، وأن تصدر لهذه الغاية الى قواتها العسكرية والشبه عسكرية الأمر بوقف إطلاق النار ، على أن يصبح هذا الأمر نافذ المفعول في التاريخ الذي يحدده الوسيط ، وعلى أية حال في أقل من ثلاثة أيام من تاريخ صدور هذا القرار .

ويعلن ان رفض الالتزام باحكام الفقرة السابقة من هذا القرار من جانب أية سلطة من السلطات ذات الشأن يثبت قيام حالة الاخلال بالسلم بالمعنى الوارد في المادة ٣٩ من الميثاق مما يقتضى مبادرة مجلس الأمن الى بحث الأمر بقصد اتخاذ ما قد يقرره المجلس من اجراء جديد بمقتضى الفصل السادس من الميثاق .

ويدعو جميع الحكومات والسلطات المختصة الى الاستمرار في التعاون مع الوسيط بغية صون السلم في فلسطين وفق قرار مجلس الأمن الصادر في ٢٩ مايو (آيار) سنة ١٩٤٨ .

ويأمر بوقف إطلاق النار فوراً وبدون قيد في مدينة القدس لما ينطوى عليه ذلك من أهمية خاصة ومستعجلة على أن يكون نافذ المفعول بعد أربع وعشرين ساعة من صدور هذا القرار .

ويأمر لجنة الهدنة باتخاذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذ امر وقف إطلاق النار هذا .

ويأمر الوسيط بمتابعة جهوده للوصول الى تجريد مدينة القدس من السلاح .
من غير مساس بالنظام السياسى للقدس مستقبلا .

وأن يكفل حماية الأماكن المقدسة والإبنية والمزارات الدينية في فلسطين مع
احترام حق الوصول إليها .

ويأمر الوسيط بمراقبة احترام الهدنة وبتقرير لائحة اجراءات لتحقيق اية
ادعاءات خاصة بانتهاك الهدنة التالية للحادى عشر من يونيو (حزيران) سنة ١٩٤٨
ويأذن له في ان يفصل في حالات الانتهاك بالقدر الذى يسبب طبعه محليا بمقتضى
تدابير ملائمة ويطلب اليه ان يحيط مجلس الامن علما بمراقبة الهدنة وأن يتخذ
عند الاقتضاء ، كل اجراء مناسب .

ويقرر ، مع عدم المساس بما يصدره مجلس الامن والجمعية العامة من قرار جديد
في هذا الشأن ، ان تظل الهدنة سارية المفعول وفقا لهذا القرار وقرار ٢٩ مايو (آيار)
١٩٤٨ الى أن توجد تسوية سلمية للموقف في فلسطين مستقبلا .

يكرر دعوته الموجهة للأطراف والواردة في الفقرة الأخيرة من القرار
الصادر في ٢٢ مايو (آيار) سنة ١٩٤٨ ويطلب بالحاح الى الأطراف المضى في
مشاوراتهم مع الوسيط بروح من التوفيق والتضحية المتبادلين لامكان تسوية جميع
مظاهر الخلاف بطريقة سلمية .

ويطلب الى السكرتين العام أن يزود الوسيط بالموظفين وأن يقدم له التسهيلات
اللازمة لتتولى الوظائف الموهودة اليه بمقتضى قرار الجمعية العامة الصادر في ١٤ مايو
(آيار) ١٩٤٨ وبهذا القرار ويطلب الى السكرتير العام اتخاذ التدابير اللازمة لتقديم
المال اللازم لمواجهة الالتزامات التى تنشأ عن هذا القرار .

خلاصة تقرير برنادوت الأول

١٦ سبتمبر سنة ١٩٤٨

- ١ - ينشأ بفلسطين بحدودها التي كانت قائمة أيام الانتداب البريطاني الأصلي في عام ١٩٢٢ أى بما فيها شرق الأردن اتحاد من عضوين أحدهما عربى والآخر يهودى وذلك بعد موافقة الطرفين اللذين يعنيهما الأمر على دراسة الاقتراح .
- ٢ - تجرى مفاوضات يساهم فيها الوسيط لتخطيط الحدود بين العضوين على أساس ما يعرضه الوسيط من مقترحات . وعندما يتم الاتفاق على النقط الرئيسية تتولى لجنة خاصة تخطيط الحدود نهائيا .
- ٣ - يعمل الاتحاد على تدعيم المصالح الاقتصادية المشتركة وإدارة المنشآت المشتركة وصيانتها بما فى ذلك الجمارك والضرائب . والإشراف على المشروعات الانشائية وتنسيق السياسة الخارجية وتدابير الدفاع المشترك .
- ٤ - يؤدى الاتحاد وظيفته عن طريق مجلس مركزى . ولعضوى الاتحاد سلطة الإشراف على شؤניהما الخاصة بما فيها السياسية الخارجية وفقا لشروط الاتفاقية العامة للاتحاد .
- ٥ - تكون الهجرة الى أراضى كل عضو محدودة بطاقة ذلك العضو على استيعاب المهاجرين ولأى عضو بعد عامين من انشاء الاتحاد الحق فى أن يطلب الى مجلس الاتحاد إعادة النظر فى سياسة الهجرة التى يسير عليها العضو الآخر ووضع نظام يتمشى والمصالح المشتركة للاتحاد .
- ٦ - كل عضو يحمى الحقوق الدينية وحقوق الأقليات وتضمن هيئة الأمم ذلك . وتقع على كاهل كل عضو التبعة لحماية الأماكن المقدسة والأبنية والمراكز الدينية وضمان الحقوق القائمة فى هذا الصدد .
- ٧ - لسكان فلسطين الذين غادروها بسبب الظروف المترتبة على النزاع القائم الحق فى العودة الى بلادهم دون قيد واسترجاع ممتلكاتهم . وقد أضاف برنادوت الى هذه المقترحات ملحقا جاء فيه :
 - ١ - ضم منطقة النقب بأكملها أو جزء منها الى الأراضى اليهودية .
 - ٢ - ضم منطقة الجليل الغربى بأكملها أو جزء منها الى الأراضى اليهودية .
 - ٣ - ضم مدينة القدس الى الأراضى العربية ومنح الطائفة اليهودية فيها استقلالا ذاتيا لإدارة شؤنها واتخاذ التدابير اللازمة لحماية الأماكن المقدسة .
 - ٤ - بحث مركز يافا .

(٢٢٣)

خلاصة تقرير برنادوت الثانى

سنة ١٩٤٨

١ - يجب أن يعترف العالم العربى أنه قد أصبح هناك فى فلسطين دولة يهودية ذات سيادة قائمة قوية تدعى دولة اسرائيل وهى تمارس سلطاتها غير منقوصة فى جميع الأراضى التى تحتلها وليس هناك مجال للاعتقاد بأنها لن تعمر طويلا .

٢ - يجب تنفيذ حدود هذه الدولة الاسرائيلية بما نص عليه مشروع التقسيم الذى أقرته الجمعية العمومية بتاريخ ٢٩ تشرين الثانى مع التعديلات التالية :

(أ) تضم منطقة النقب الى الأراضى العربية بما فيها مدينتا المجدل والغالوجة .

(ب) يمتد خط من الغالوجة الى الشمال ثم الى الشمال الشرقى من اللد والرملة اللتين ينبغى ان تخرجا من أراضى الدولة اليهودية .

(ج) تضم منطقة الجليل برمتها الى الدولة اليهودية

٣ - ينبغى أن تعين الحدود على أساس الوحدة الجغرافية والجنسية على أن تطبق على الطرفين بالتساوى دون تقيد دقيق بالحدود التى عينها قرار ٢٩ نوفمبر .

٤ - تعين الحدود ما بين الدولة اليهودية والمنطقة العربية (اذ أنه لم تبد أى بادرة لانشاء دولة عربية فى الأرض العربية) بواسطة اتفاق مشترك بين العرب واليهود أو على يد منظمة الأمم .

٥ - يترك للدول العربية ان تقرر مصير الاراضى العربية بفلسطين بالتشاور مع سكانها .

٦ - بالنظر للعلاقات الاقتصادية والتاريخية والجغرافية والسياسة بين المنطقة العربية فى فلسطين وشرقى الاردن فان هناك من الأسباب القوية ما يحمل على ضم هذه الأراضى الى شرق الأردن على أن تعدل الحدود المتاخمة للدول العربية الأخرى .

٧ - تعلن حيفا بما فى ذلك منشآت البترول مرفأ حرا على أن يعطى للدول العربية ذات الشأن منفذا الى البحر وعلى أن تتعهد الدول العربية بضمان استمرار تدفق البترول العربى اليه .

٨ - يعلن مطار اللد مطارا حرا ويعطى للدول العربية المعنية منفذا اليه .

٩ - ينبغى وضع القدس تحت اشراف هيئة الأمم على أن يعطى للعرب واليهود فيها

أكبر مدى من الإدارة المحلية وعلى أن تضمن حرية العبادة وزيارة الأماكن المقدسة لمن يرغب في زيارتها •

١٠ - يجب أن تؤكد منظمة الأمم المتحدة حق الناس الأبرياء الذين شردوا من بيوتهم بسبب الارهاب الحالي في العودة الى ديارهم كما ينبغي ان تدفع تعويضات عن الممتلكات لمن يرغب منهم في العودة •

١١ - يجب أن يضمن كل من الطرفين حقوق الأقلية الأخرى التي تسكن مناطقه •

١٢ - ينبغي ان تتعهد منظمة الامم المتحدة بضمانات لازالة مخاوف العرب واليهود كل من الآخر وعلى الأخص فيما يتعلق بالحقوق الانسانية •

١٣ - ويجب تعيين مجلس فنى من قبل منظمة الأمم المتحدة لتعيين الحدود أولاً ثم للعمل على توثيق العلاقات ما بين الدولة اليهودية والعرب •

مشروع
الوسيط الدولي برنادوت
لتقسيم فلسطين
برنبر ١٩٤٨ (الهيئة الأرضية)
(١) المنطقة العربية
(٢) " اليهودية "



(٢٢٤)

نص مذكرة الدول العربية برفض

مقترحات برنادوت (*)

(سنة ١٩٤٨)

١ - دهشت لجنتنا السياسية اذ تجد في مقدمة المسائل مسألة اعتبار اراضى مملكة شرق الاردن الهاشمية كجزء من فلسطين الامر الذى يقوم على أساس كاذب .

والواقع أن ربط المملكة الأردنية بمشكلة فلسطين يعد تأكيداً لزعم الصهيونيين الكاذب بأن فلسطين تتضمن اراضى هذه المملكة . وهو زعم لا يمكن قبوله على الاطلاق علماً بأن مملكة شرق الاردن الهاشمية دولة مستقلة ذات سيادة ومعترف دولياً بسيادتها وفضلاً عن ذلك فانها عضو أصلى فى جامعة الدول العربية يضاف الى ذلك أن هذه المملكة كانت قبيل الانتداب لمدة طويلة دولة تتمتع بالحكم الذاتى وحكومتها مؤلفة من شعبها بينما كانت فلسطين تحكمها فى تلك الفترة الدولة المنتدبة .

٢ - الواضح ان هذه الاقتراحات بأسرها تذهب الى تحقيق امانى الصهيونيين بشأن تقسيم فلسطين وإنشاء دولة يهودية فيها فضلاً عن المنافع التى تعود عليهم من الوحدة الاقتصادية التى اقترحتم أن تربطوا بها العضوين .

أما فيما يتعلق بالهجرة فيبينما يقصر مشروع التقسيم الهجرة على جزء من فلسطين وهو المنطقة التى عينت للدولة اليهودية المقترحة ، فإن اقتراح الاتحاد يفسح المجال على نطاق أوسع للهجرة فى جميع انحاء فلسطين - بل وفى مملكة شرق الأردن الهاشمية وبهذا كان الاقتراح يعد ميزة لليهود وينطوى على التمييز ضد مصلحة العرب . واقترحتم سيادتكم عدا ذلك ان المسائل المتعلقة بين عضوى الاتحاد بشأن سياسة الهجرة تحال الى المجلس الاقتصادى والاجتماعى التابع لهيئة الامم المتحدة لاتخاذ قرار نهائى وعلى هذا المجلس عند اتخاذه قراراً أن يحسب حساب مبدأ قدرة المنطقة الاقتصادية على الاستيعاب . ونظراً لأن الهجرة هى محور الخلاف بين الفريقين فان الصهيونيين يستخدمونها كأداة فعالة لتحقيق مشروعاتهم السياسية وغيرها من البلاد العربية ، فلا ريب أن تؤدى فكرة الأخذ بالاقتراح الى استمرار هذا النزاع .

(*) من كتاب : « وثائق قضية فلسطين » اصدار جامعة الدول العربية - الجزء الثانى

بقى اقتراح الوحدة الاقتصادية بين عضوى الاتحاد • فالوحدة الاقتصادية ترمى الى حماية مصالح الصهيونيين واستغلال العرب وهى حالة تختلف عن حالة عرب فلسطين الذين هم فى موقف يستطيعون معه أن يحيوا حياة اقتصادية بفضل التعاون مع البلاد العربية • وتذكر سيادتكم أن مشروع التقسيم الذى أوجت به اللجنة التابعة لهيئة الأمم المتحدة قد نص على انشاء وحدة اقتصادية بين الدولتين العربية واليهودية بسبب بسيط هو أن البلاد لا يمكن أن تزدهر اقتصاديا بدون هذه الوحدة وهذا معناه بوضوح أن البلاد غير قابلة للتقسيم اقتصاديا فكيف يمكن إذن تقسيمها سياسيا •

أما فيما يتعلق بحماية حقوق الأقلية وصون الاماكن المقدسة فان العرب ما زالوا يعلنون ذلك وعملوا فعلا على تحقيقه •

(٢٢٥)

قرار مجلس الأمن

فى ٤ نوفمبر (تشرين الثانى)*

سنة ١٩٤٨

ان مجلس الأمن :

وقد قرر فى ١٥ يوليو (تموز) سنة ١٩٤٨ ان نبقى الهدنة سارية المفعول لقرار آخر يصدره مجلس الأمن والجمعية العمومية بموجب القرار المتخذ فى التاريخ المذكور ، وقرار ٢٩ مايو (ايار) سنة ١٩٤٨ الى أن يتوصل الى تسوية سلمية لمستقبل فلسطين .

وقد قرر فى ١٩ أغسطس (آب) انه لا يسمح لاي طرف أن ينقض الهدنة بحجة انه يتأثر أو ينتقم من الطرف الآخر ، وانه ليس لاي طرف أن يحصل على مكاسب عسكرية أو سياسية عن طريق خرق الهدنة .

وقد قرر فى ٢٩ مايو (ايار) انه اذا رفض أو نقض فيما بعد ، أى من الطرفين أو كلاهما الهدنة ، فقد يعاد النظر فى وضع فلسطين بقصد العمل بموجب الفصل السابع من الميثاق .

يأخذ علما بالطلب الذى بلغ الى كل من حكومة مصر وحكومة اسرائيل المؤقتة من قبل نائب الوسيط فى ٢٢ أكتوبر (تشرين الأول) الحاقا للقرار المتخذ من قبل مجلس الأمن فى ١٩ أكتوبر (تشرين الأول) سنة ١٩٤٨ .

ويدعو الحكومات التى يهمها الأمر - دون الاخلال بحقوقها ، ومطالبها ومركزها بالنسبة لتسوية سلمية لمستقبل وضع فلسطين ، أو بالموقف الذى قد يرغب أعضاء الأمم المتحدة اتخاذه فى الجمعية العمومية بصدد مثل هذه التسوية السلمية .

١ - الى سحب قواتها التى كانت قد تقدمت الى ما وراء المراكز التى كانت تحتلها فى ١٤ أكتوبر (تشرين الأول) وقد خول نائب الوسيط سلطة اقامة خطوط مؤقتة لا يجوز أن يتحرك الجنود خلفها .

(*) منشورات الأمم المتحدة

٢ - الى اقامة - مفاوضات مباشرة بين الأطراف - وفي حالة فشل ذلك ، عن طريق وسيطاء الأمم المتحدة - خطوط هدنة دائمة أو مناطق حياد أو منزوعة السلاح مما قد يكون مفيدا لتأمين مراقبة تامة للهدنة في تلك المنطقة . وعند فشل التوصل للاتفاق ، تقام الخطوط الدائمة أو مناطق الحياد بقرار نائب الوسيط .

ويعين لجنة مكونة من أعضاء المجلس الخمسة الدائمين مع ممثلى بلجيكا وكولومبيا لاسداء المشورة لنائب الوسيط ، بناء على طلبه ، بالنسبة لمسئوليته المترتبة على هذا القرار ، وفي حالة فشل أحد الطرفين أو كلاهما في الاستجابة الى الفقرتين الفرعيتين (١) و(٢) من الفقرة السابقة من هذا القرار ضمن الوقت الذى يراه نائب الوسيط للدراسة - كمسألة ملحة - واعداد تقرير من التدابير الاضافية التى يرى اتخاذها بموجب الفصل السابع من الميثاق .

(٢٢٦)

قرار مجلس الأمن

فى ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٨ (*)

ان مجلس الامن :

مجددا ومؤكدا قراراته السابقة بشأن اقامة وتنفيذ الهدنة فى فلسطين ومتذكرا - على وجه الخصوص - قراره فى ١٥ يونيو سنة ١٩٤٨ الذى يقرر ان الوضع فى فلسطين يشكل تهديدا للسلم بمفهوم المادة ٣٩ من الميثاق .

وملاحظا ان الجمعية العمومية مستمرة فى بحثها لمستقبل حكومة فلسطين تلبية لرغبة مجلس الامن فى ابريل سنة ١٩٤٨ .

ودون اخلال باعمال نائب الوسيط فيما يتعلق بتطبيق قرار مجلس الامن فى ٤ نوفمبر سنة ١٩٤٨ .

يقرر انه لازالة تهديد السلام ولتأمين الانتقال من الهدنة الحالية الى سلام دائم فى فلسطين يجب اقامة هدنة فى جميع قطاعات فلسطين .

ويدعو جميع الاطراف ذوى العلاقات المباشرة بالنزاع فى فلسطين ان يعملوا للتوصل الى اتفاق - كتدبير احتياطي آخر ، بموجب المادة ٤٠ من الميثاق - سواء بمفاوضات مباشرة أو بواسطة نائب الوسيط فى فلسطين تهدف الى اقامة هدنة حالا ، وتشمل :

- (أ) رسم خطوط هدنة دائمة لا يجوز لقوات الاطراف المتنازعة المسلحة ان تتخطاها
- (ب) سحب وتخفيض قوات الاطراف المسلحة بصورة تؤمن بقاء الهدنة أثناء فترة الانتقال الى السلم الدائم فى فلسطين .

(٢٢٧)

قرارات مؤتمر أريحا

بمبايعة الملك عبد الله ملكا على الأردن وفلسطين (*)

أول ديسمبر سنة ١٩٤٨

(عقد في أريحا برئاسة محمد عبد الله المعبري رئيس بلدية الخليل)

- ١ - يشكر المؤتمر الدول العربية على ما بذلته من جهود وتضحيات ويطلب منها جميعا مواصلة القتال لانقاذ فلسطين .
- ٢ - القول بالوحدة الفلسطينية الأردنية . ويعتبر المؤتمر فلسطين وحدة لا تتجزأ وكل حل يتنافى مع ذلك لا يعتبر حلا نهائيا .
- ٣ - لا يمكن للبلاد العربية أن تقاوم الاخطار التي تجاوبها وتهدد فلسطين الا بالوحدة القومية الشاملة ، ويجب البدء بتوحيد فلسطين مع شرق الأردن مقدمة لوحدة عربية حقيقية .
- ٤ - يبايع المؤتمر جلالة الملك عبد الله المعظم ملكا على فلسطين كلها ويحييه ويحيى جيشه الباسل والجيش العربي التي حاربت ولا تزال تحارب دفاعا عن فلسطين .
- ٥ - التشديد بضرورة الاسراع بارجاع اللاجئين الى بلادهم والتعويض عليهم .
- ٦ - يقترح المؤتمر على جلالته الاشارة بوضع نظام لانتخاب ممثلين شرعيين عن عرب فلسطين يستشارون في أمورها .
- ٧ - تبلغ هذه القرارات الى منظمة الأمم والجامعة العربية والدول العربية وممثلي الدول الأخرى .

(*) نقلا عن كتاب «كارتة فلسطين» عبد الله التل .

(٢٢٨)

كلمة الملك عبد الله في وفد مؤتمر أريحا (*)

(١٩٤٨/١٢/١)

«اعتبر مقرراتكم هذه منة من المولى عز وجل وحملا منكم ثقيلًا . وكنت في شهر نيسان الماضي عندما جاءتنى وفود فلسطين للحادث الاليم في دير ياسين قلت انى أضع نفسى تحت تصرف أهل فلسطين حتى النصر أو يقولوا كفى . وقد يسر الله لنا المقام بما وعدنا . والموقف ليس موقف خطب ولكنه موقف تبصير وتدبر وسأخذ هذه المقررات وأعرضها على الحكومة ولا بد أن تسمعها الدول العربية وانها ستساعد على انتشار فلسطين من كيوتها » .

(وتمت موافقة مجلس الأمة الأردني على هذه المقررات في اجتماعه بتاريخ

١٩٤٨/١٢/١٣) .

(*) نقلا عن كتاب « تارة فلسطين » عبد الله التل .

(٢٢٩)

خطاب حاييم وايزمان

ردا على مؤتمر اربعا (*)

١٩٤٨/١٢/٢

ان للقدس مكانة خاصة في قلب كل يهودى وهى رمز خلاص اسرائيل انها مدينة الله منذ القدم الا انها عاصمة مملكة داود وسليمان وعاصمتنا التاريخية واملنا في الماضي والمستقبل ولم يزل اليهود منذ آلاف السنين جماعات ووحدانا يحجون اليها ويستوطنونها • وهم منذ أكثر من ١٠٠ سنة يؤلفون الأغلبية من سكانها والآن بعد أن قامت دولة اسرائيل أليس من الأمور المؤسفة أن تكون القدس خارجة عن دولة اسرائيل • لم يكن في وسع اليهود في الوف السنين الماضية أن ينسوا القدس فكيف ينسونها الآن • ولاشك أن البسالة الفائقة التي ابداهها يهود القدس دفاعا عنها تؤهلنا أن نعلن أن القدس لنا وستبقى لنا • ولا يمكن لأحد أن يصدق أو يعترف انه في الوقت الذى يعيد اليهود فيه بناء دولتهم يقتطع منها القلب النابض والعاصمة التاريخية .

(*) نقلا عن كتاب « كارثة فلسطين » عبد الله التل *

(٢٣٠)

رسالة الياس ساسون الى الملك عبد الله (*)

١٠ ديسمبر سنة ١٩٤٨

مولاي المعظم :

اجلال واحترام وبعد أرجو أن تكونوا جلالتم بغاية الصحة ادامها المولى عز وجل
عليكم .

سيندى :

لقد وصلت اليوم الى القدس عائدا من باريس لمدة قصيرة جدا للاتصال بجلالتكم
— اذا تفضلتم وأمرتم بذلك — والتعاون على حل الأمور المعقدة والوصول الى ما نتمناه
جميعا من احلال السلام في ربوع هذه البلاد العزيزة على جلالتم وعلينا . فأرجو
جلالتكم والحالة هذه ان تتكرموا وترسلوا الى القدس لمقابلتى والبحث معى أحد
الاشخاص الذين تثقون بهم وأرجو أن يكون هذا الشخص مصحوبا بالصديق
الدكتور شوكت باشا وأن يكون كذلك من المخلصين للقضية المشتركة .

هذا وأرجو أن يأتى هذا الشخص فى أسرع ما يمكن وان أمكن غدا السبت حيث
أوقأتى قصيرة جدا ومضطر ان أعود الى باريس فى أسرع ما يمكن . هذا وانى أتمنى
ان تساعدنى الظروف على التشرف بمقابلة جلالتم فى احدى الفرص السعيدة
ان شاء الله .

وأرجو أن يكون الشخص الذى سسيأتى لمقابلتى حاملا الكثير من ملاحظات جلالتم
بشأن كافة الامور لنسترشد بها فى حديثنا . وأطال المولى بقاء جلالتم — آمين .

المخلص — الياس ساسون

القدس — الجمعة ١٠/١٢/١٩٤٨

ملاحظة :

لقد قابلت قبل تركى لباريس حضرة الصديق الامير عبد المجيد حيدر ، وتكلمنا
مطولا فى عدة أمور .

(*) نقلا عن كتاب « كارثة فلسطين » عبد الله التل .

(٢٣١)

البرلمان الأردني يوافق على مقررات مؤتمر أريحا (*)

١٩٤٨/١٢/١٣

ان مجلس الامة بعد ان اطلع على قرار الحكومة الذي اتخذته بناء على مقررات مؤتمر اريحا يقرر بالاجماع موافقة الحكومة على سياستها المذكورة .

(*) نقلا عن كتاب « كارثة فلسطين » لمبد الله التل

مذكرة الياس ساسون الى مبعوث الملك عبد الله

(١٢/١٣ سنة ١٩٤٨*)

- ١ - اذا كان جلالة سيدنا يرغب في تنفيذ مقررات أريحا فلا اعتراض لنا على ذلك . ونظن أن المستحسن أن ينفذها في أسرع وقت ممكن حتى يضع خصومه واصدقاه أمام الأمر الواقع . وللأمر الواقع أهمية كبرى عند دول أوروبا وأمريكا وقد جربنا ذلك بأنفسنا .
- ٢ - في حالة إقدامه على تنفيذ هذه المقررات نرجوه أن لا يتعرض للناحية اليهودية لا بخير ولا بشر، ويكتفى بالقول بأنه يقدم على ذلك لاتخاذ ما يمكن اتخاذه ولإعادة الهدوء والسعادة الى الشعب العربي الفلسطيني .
- ٣ - نرجوه في حالة إقدامه على تنفيذ المقررات أن لا يحدد موقفه النهائي من ناحية مصير القدس لا القديمة ولا الجديدة لأننا نعتقد أنه يجب ترك مصيرها الى مباحثات واتفاقات بيننا وبين جلالته مباشرة في القريب العاجل ونعتقد أن هناك حلا يرضيه ويرضيها .
- ٤ - ننصح لسيدنا بإعلان الهدنة الرسمية الطويلة هدنة دائمة - وهذا يساعد على سحب جيوشه من جميع الجبهات واستخدامها في جهات أخرى اذا ما اقتضت الحاجة لذلك . واذا كانت الظروف الحاضرة تحول دون اعلان ذلك فبالامكان الاتفاق على ذلك سرا بيننا . وفي مثل هذه الحالة نؤكد له بأننا لن نتعرض بسوء الى مراكزه في جميع الجبهات ونحترمها كل الاحترام حتى نهاية المباحثات ولو طال الامر شهورا .
- ٥ - نحن ننصح لسيدنا أن يعمل بسرعة على سحب القوات العراقية من الحدود واحلال قوات اردنية محلها للمحافظة على الأمن الداخلي فقط واذا فعل ذلك فاننا نؤكد له بأننا لن نمس هذه الأماكن بسوء حتى نهاية المباحثات . اما اذا بقيت القوات العراقية في مراكزها فنخشى ان نصطدم بها يوما من الأيام .
- ٦ - ننصح لسيدنا ان يسعى جهده لسحب القوات المصرية من جنوب القدس والحليل ليخلص من المتاعب السياسية التي يخلقها وجود هذه القوات في أي وقت .
- ٧ - ننصح لسيدنا ان يتجنب بقدر الامكان وساطة الاجانب لتسوية الأمور بيننا وبينه وان يفضل مثلنا المباحثات المباشرة فان هذا في نظرنا ادعى للنجاح سواء كان من الناحية العسكرية أو السياسية .
- ٨ - اذا أعرب سيدنا عن موافقته على النقاط السبعة السالفة فان في استطاعتنا ان نؤكد له بأننا سوف نقوم بالدعاية لمقررات اريحا في جميع ارجاء العالم .

(*) عن كتاب : « كارثة فلسطين - مذكرات : عبد الله التل »

(٢٣٣)

خطاب فيليب جيسب

رئيس وفد امريكا فى مجلس الأمن

بشان انضمام اسرائيل الى عضوية الأمم المتحدة (*)

(١٧ ديسمبر ١٩٤٨)

• • • لقد اعترفت الولايات المتحدة بدولة اسرائيل فى الحال اعترافاً تاماً كاملاً .
وربما يثار بعض اللبس بين الاعتراف بدولة اسرائيل والاعتراف بالحكومة المؤقتة
لاسرائيل • فبالنسبة للاعتراف بدولة اسرائيل فان الولايات المتحدة قد اعترفت
بدولة اسرائيل اعترافاً تاماً وفورى • وكان اعترافاً غير مشروط ، ولم يكن اعترافاً
واقعياً De facts • اما فيما يختص بالحكومة المؤقتة لاسرائيل فان الولايات المتحدة
قد اعترفت بالحكومة المؤقتة لاسرائيل التزاماً واقعياً De facts •

« The First Ten Years », by Walter Eytan.

(*) نقلاً من كتاب

(٢٣٤)

قرار مجلس الأمن

بوقف إطلاق النار فورا (*)

(في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٤٨)

ان مجلس الأمن :

بعد دراسة تقرير نائب الوسيط بشأن الاعمال العدائية التي نشبت في جنوب فلسطين في ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٤٨ .
يدعو الحكومات المختصة الى :

١ - ان تأمر حالا بوقف إطلاق النار .

٢ - ان تنفذ دون اى تأخير آخر قرار ٤ نوفمبر سنة ١٩٤٨ والتعليمات الصادرة من نائب الوسيط بشأن الفقرة الفرعية (أ) من الفقرة الخامسة لذلك القرار :

٣ - ان تسمح وتسهل الرقابة التامة على الهدنة من قبل مراقبي الهدنة .

ويوصى لجنة المجلس المعنية في ٤ نوفمبر أن تجتمع في ليك سكس في ٧ يناير لدراسة الوضع في جنوب فلسطين وتقديم تقريراً الى المجلس عن المدى الذي سارت اليه الحكومات المختصة حتى ذلك التاريخ في تنفيذ هذا القرار وقراري ٤ ، ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٨ ويدعو كوبا والنرويج الى أن تحل محل عضوي اللجنة المعتزلين (بلجيكا وكولومبيا) من أول يناير .

ويعبر عن أمله في أن يرشح اعضاء لجنة التوفيق المعنية من قبل الجمعية العمومية في ١١ ديسمبر ممثلهم ويقيموا اللجنة بالسرعة الممكنة .

(٢٣٥)

رسالة الملك عبد الله

الى قائد القدس العسكرى

عبد الله التل (*)

١ يناير ١٩٤٩

عبد الله بن الحسين

عمان فى ٢ ربيع الأول ١٣٦٨

الموافق ١ كانون الثانى ١٩٤٩

قائد القدس العسكرى السيد عبد الله التل

افوضكم للتذاكر مع الجانب الاسرائيلى فى الاسس المرغوب التفاهم عليها تذليلا
لكل صعوبة قد تظهر فيما بعد عند التفاوض الرسمى .

وان تفويضكم هذا شخصى وسيتلو هذا التفويض الرسمى مع رفاق آخرين
وبالشكليات الحكومية المعتادة فى مثل هذه المسائل .

وبما أن الغرض من التذليل هو ايجاد سبل السلام الحقيقى فلا يجب ترك اى
أمر لم يتفق عليه . ونؤمل انكم والجانب الآخر تتفقون بالنيات الحسنة للعمل الانسانى
المرغوب فيه .

عبد الله (امضاء)

(*) نقلا عن كتاب « تارة فلسطين » عبد الله التل .

(٢٣٦)

تفويض شيلوح وديان

بالتفاوض مع الملك عبد الله

٥ يناير ١٩٤٩ (١)

دولة اسرائيل :

ان حكومة اسرائيل تمنى بهذا تفويضا وصلاحيه كاملين الى السيد روبين شيلوح والى اللفتننت كولونيل موسى ديان للتفاوض وعقد اتفاق مع جلالة الملك ملك المملكة الأردنية الهاشمية لأجل انهاء أعمال العدوان وانشاء علاقات السلام بين دولة اسرائيل وبين المملكة الأردنية الهاشمية على أن يكون مفهوما بأن كل اتفاق كهذا فيما اذا عقد فهو يحتاج الى تصديق حكومة اسرائيل المؤقتة •

اعطى فى هاكرايا فى اسرائيل فى اليوم الخامس من شهر كانون الثانى ١٩٤٩ •

م • شرتوك

بن جوريون

وزير الخارجية

رئيس الحكومة

(١) نقلا عن كتاب « كارثة فلسطين » عبد الله التل •



فلسطين

عند المهدنة الحربية
(فبراير ١٩٤٩)

(//) تمثل الاحتلال الاسرائيلي
للأجزاء العربية بموجب قرار

المقتسم لعام ١٩٤٧

(///) - يمثل القسم اليهودي بموجب

قرار المقتسم لعام ١٩٤٧

(الأسفلين) - يمثل الأجزاء العربية

المتبقية من فلسطين

في ٥ يونيو ١٩٦٧

(٢٣٧)

قرار مصر بوقف العمليات الحربية (*)

٧ يناير سنة ١٩٤٩

« في ١٥ ايار الماضي دخلت الجيوش العربية فلسطين لاعادة الأمن والنظام الى ربوعها ، ووضع حد للفظائع التي كانت العصابات الارهابية الصهيونية ترتكبها . ولم يكن الغرض الحرب بذاتها أو تحقيق أى كسب مادي . واستمرت الحرب ثمانية أشهر ، تحملت القوات المصرية أبلغ التضحيات فى سبيل الباعث الانساني . وتدخل مجلس الأمن لفرض الهدنة ثلاث مرات ونزلنا على حكمه فى كل مرة ، ولكن الصهيوينيين لم يراعوا نلهدنة حرمة ، وكرروا الهجوم على القوات المصرية فى النقب فقابلت القوات المصرية هذا العدوان فى كل مرة بكل بسالة . ولجأت مصر الى مجلس الأمن فاتخذ قراراته المعروفة فى ٤ نوفمبر و ١٦ نوفمبر و ٢٩ ديسمبر بأمر الفريقين بوقف القتال وعودة الحال الى ما كانت عليه قبل ١٤ أكتوبر . ولكن الصهيوينيين لم يعبأوا بالقرارات معتمدين على المعونة التي تلقوها من أوروبا . وقد بذلت أمريكا وساطتها لعقد هدنة دائمة فقبلت الحكومة المصرية ذلك متمشية مع سابق احترامها لقرارات مجلس الأمن، على أن تتخذ الاجراءات الكفيلة باحترام مجلس الأمن . وقد تحدد موعد وقف القتال فى الساعة الثانية بعد ظهر اليوم ، والحكومة المصرية اذ تعود الى وقف القتال استجابة لقرارات مجلس الأمن ونزولا على وساطة أمريكا ، تشيد بجيشها الباسل الذى حمل العبء وحده . »

(*) عن كتاب : « كارثة فلسطين - مذكرات : عبد الله التل »

(٢٣٨)

قرارات مؤتمر القدس (*)

٣١ يناير سنة ١٩٤٩

- ١ - تأكيد عروبة فلسطين ووحدتها تبعا لحق أهلها الأصليين في تقرير مصيرهم وعدم الاعتراف بأى حال يخالف هذا المبدأ .
- ٢ - تأكيد حق أهالى القدس ومنطقتها المذكورة في قرار الأمم المتحدة بأكثريةهم العربية في تقرير مصيرهم . ورفض الانصياع لأى حل يسلبهم حريتهم ويخضعهم لنظام حكم دولى رفضا باتا .
- ٣ - دعوة الدول العربية وكل مفاوض عربى وكل رئيس دينى الى التمسك بهذا المبدأ والدفاع عنه .
- ٤ - دعوة الدول العربية الى عدم التعاون مع لجنة التوفيق الثلاثية فى أمر من الأمور قبل تأمين حقوق النازحين العرب .
- ٥ - نشر كتاب أسود لتنوير رأى العام العالمى عن عدوان اليهود على الأماكن المقدسة .
- ٦ - الدفاع عن القدس حتى النهاية ، والاستعداد لاستئناف القتال مع المحافظة على حالة الحرب مع اليهود واستئنافها حتى الانقاذ التام .
- ٧ - الابراق الى ملوك العرب ورؤساء حكوماتهم بالدعوة الى الاتحاد والتضامن والى عقد مؤتمر عربى عام مستعجل ، لتنظيم التعاون العربى على أسس جديدة جدية صادقة ، ولوضع الخطط اللازمة للدفاع عن القدس ولاستئناف الجهاد العام لانقاذ فلسطين .

(*) عن كتاب : « كارثة فلسطين - مذكرات : عبد الله التل »

قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة

الخاصة بالأجانب الفلسطينيين (*)

القرار رقم ١٩٤ (دورة ٣) في ١١ ديسمبر ١٩٤٨ :

تنشأ لجنة توفيق من ثلاث دول أعضاء في الأمم المتحدة مكلفة بالوظائف الآتية :

(أ) القيام بقدر ما ترى أن الظروف تستلزمه بالوظائف التي يكلفها الى وسيط الأمم المتحدة لفلسطين (قرار الجمعية العامة رقم ١٨٦ دورة غير عادية ٢) .

(ب) القيام بالمهام وتنفيذ التوجيهات المحدودة التي يصدرها اليها القرار الحالي ، والقيام بالمهام وتنفيذ التوجيهات التكميلية التي قد تصدرها اليها الجمعية العامة أو مجلس الأمن .

(ج) القيام بناء على طلب مجلس الأمن بكل مهمة تكلفها حالياً قرارات مجلس الأمن الى وسيط الأمم المتحدة لفلسطين أو الى لجنة الأمم المتحدة للهدنة ، وينتهي دور الوسيط اذا ما طلب مجلس الأمن الى لجنة التوفيق القيام بجميع المهام التي ما تزال قرارات مجلس الأمن تكلفها الى وسيط الأمم المتحدة لفلسطين .

- تقرر أن تقوم لجنة من الجمعية العامة من الصين وفرنسا واتحاد الجمهورية الاشتراكية السوفيتية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية بأن تعرض على الجمعية لموافقتها قبل نهاية القسم الأول من الدورة الحالية للجمعية العامة - تعرض اقتراحاً خاصاً بأسماء الدول الثلاث التي ستكون منها لجنة التوفيق .

- تدعو الجمعية العامة للجنة الى تسلم مهامها فوراً حتى تقيم في أقرب ما يمكن علاقات بين الاطراف ذاتها وبين هذه الاطراف واللجنة .

- تدعو الحكومات والسلطات المعنية الى توسيع نطاق المفاوضات المنصوص عليها وقرار مجلس الأمن الصادر في ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ وإلى البحث عن اتفاق بطريق المفاوضات اما مباشرة أو مع لجنة التوفيق بغية اجراء تسوية نهائية لجميع المسائل التي لم يتفق عليها بعد .

- تصدر تعليمات الى لجنة التوفيق لاتخاذ التدابير بغية معاونة الحكومات والسلطات المعنية على أن تسوى بصورة ذاتية جميع المسائل التي لم يتفق عليها بعد .

(*) منشورات الأمم المتحدة

- تـرجو الامين العام تقديم ما يلزم من موظفين وتسهيلات واتخاذ الترتيبات المطلوبة لتوافر الاحوال اللازمة لتنفيذ احكام القرار الحالي .

- تقرر الجمعية العامة ضرورة السماح لمن يرغب من اللاجئين في العودة الى ديارهم وفي العيش في سلام مع جيرانهم في اقرب وقت ممكن ووجوب دفع التعويضات عن اموال الذين يختارون عدم العودة الى ديارهم وكذلك دفع التعويضات عن الحسائر والاضرار التي اصابتهم وفق قواعد القانون الدولي والانصاف او تأمر الجمعية العامة لجنة التوفيق بتسهيل عودة اللاجئين الى وطنهم واستيطانهم من جديد ودفع التعويضات لهم .

X القرار رقم ٢١٢ (دورة ٣) صادر في ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ :

- تعرب عن شكرها للحكومات والهيئات والافراد الذين قدموا مساعدات مباشرة او استجابة لنداء الوسيط .

- وترى بناء على توجيه الوسيط بالوكالة ان المبلغ الذي يقدر (ب ٩٥٥٠٠٠٠٠) دولار ضروري لامداد ٥٠٠٠٠٠ لاجيء لمدة تسعة شهور ابتداء من الاول من ديسمبر سنة ١٩٤١ الى ٣ من اغسطس سنة ١٩٤٩ وانه لا بد من اعتماد مبلغ اضافي يقدر بـ ٢٥٥٠٠٠٠٠ للنفقات الاضافية .

- وتفوض الامين العام للمشاورة مع اللجنة الاستشارية للمسائل الادارية والميزانية وان يقدم حالا مبلغا لا يتجاوز الـ ٥٥٠٠٠٠٠ دولار ويؤخذ من صندوق المال المتداول لمنظمة الأمم المتحدة مع وجوب تسديده مقابل المبلغ المذكور الى هذا الصندوق من المساهمات الاختيارية التي تقدمها الحكومات الملتزم منها ذلك وفقا للبند (٤) قبل انقضاء المهلة المحدودة في البند (٢) .

- تحث الدول الاعضاء في الأمم المتحدة لتقدم بأسرع ما يمكن مساهمات اختيارية عينية او نقدية بحيث تكون مقدارا كافيا من الحاجات والاموال المجموعة وتعلن انها على استعداد للقيام بنفسها لتولى المساهمات الاختيارية من الدول غير الاعضاء مع امكان دفع المساهمات النقدية بعملات غير دولارات الولايات المتحدة ، وذلك بالقدر الذي يمكن معه تأمين سير عمل منظمة الاغاثة بتسديد المصروفات لهذه العملات .

- تفوض الامين العام لتأسيس صندوق خاص تدفع اليه المساهمات وجوبا وتنظم حساباته مستقلة عن غيره .

- تفوض الامين العام بصرف المبالغ الواردة بصفة مساهمات اختيارية وهي المنصوص عليها في البندين ٣ ، ٤ من القرار الحالي .

- يكلف الامين العام وضع لائحة ادارة الصندوق والرقابة عليه بالتشاور مع اللجنة الاستشارية لشئون الادارة والميزانية .

- تدعو الامين العام لانجاز جميع التدابير اللازمة لاغاثة لاجئي فلسطين ولانشاء المنظمة الادارية التي قد تلزم هذه الغاية ، وذلك بالاستعانة بالمصالح المختصة في الحكومات المختلفة بالوكالات المتخصصة لمنظمة الامم المتحدة وبالصندوق الدولي لاغاثة الطفولة التابع للأمم المتحدة وبلجنة الصليب الاحمر الدولية وباتحاد

جميعات الصليب الأحمر والمنظمات الخيرية في مشروع الاغاثة بحيث لا يخرج بطريقة ما عن مبدأ اللاتحيز الذي طلبت باسمه مساهمة هذه المنظمات .

— تدعو الامين العام الى تعيين مدير لمعونة الامم المتحدة للاجئين فلسطين ويستطيع الامين العام ان يفوض اليه جميع ما يراه مناسباً من مسؤوليات لتحضير برنامج المساعدة وتنفيذه .

— توافق على أن يدعو الأمين العام عندما يستحسن هذا الأخير ذلك لجنة استشارية خاصة من سبعة أعضاء بينهم رئيس الجمعية العامة ويكون للأمين العام أن يعرض عليها كل مسألة ميدنية متعلقة بالتوجيهات العامة الواجبة الاتباع والتي يرغب في أن يستفيد بشأنها من مشورة هذه اللجنة .

— تدعو الأمين العام الى متابعة تنفيذ برنامج الاغاثة الحالي والتوسع في ذلك التنفيذ وذلك بانتظار انشاء الادارة المنصوص عليها في القرار الحالي .

— تستحث منظمة الصحة العالمية ومنظمة التغذية والزراعة والمنظمة الدولية للاجئين والصندوق الدولي لاغاثة الطفولة التابع لمنظمة الامم المتحدة والمنظمات والوكالات الملائمة الاخرى .

X القرار رقم ٣٠٢ (دورة ٤) صادر في ٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ :

اتخذ هذا القرار بناء على تقرير اللجنة السياسية الخاصة رقم ١٢٢٢ — ان الجمعية العامة :

بالاشارة الى قراراتها رقم ٣/١٩٤ الصادر في ١١ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ ورقم ٣/٢١٢ الصادر في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٤٨ اللذين يؤكدان على وجه الخصوص احكام الفقرة الحادية عشرة من القرار الأخير وبعد دراسة وتقدير التقرير المؤقت لبعثة الابحاث الاقتصادية في الشرق الأوسط التابعة لهيئة الأمم رقم ١١٠٦ وتقرير السكرتير العام عن مساعدة اللاجئين الفلسطينيين (رقم ١٠٦٠ أو ١١٠٦٠ ملحق ١١) .

— تعترف انه من الضروري الاستمرار في تقديم الاغاثة للاجئين فلسطين بغية تلافى المجاعات وانتشار البؤس والشقاء بينهم ودعم الامن والاستقرار مع عدم الاخلال باحكام الفقرة الثانية التي تمارس نشاطها في اطار برنامج الاغاثة المحدود في القرار الحالي على أن يقدم في وقت قصير مؤناً وموظفين اختصاصيين وكل ما يلزم بالقدر الذي تسمح به نظمها السياسية ومواردها الحالية وذلك بغية معالجة الحالة البائسة للاجئين فلسطين ايا كانت الطائفة التي ينتمون اليها .

— تدعو الأمين العام الى أن يقدم للجمعية العمومية في دورتها العادية القادمة تقريراً عن كل تدبير يتخذ تنفيذاً للقرار الحالي من قرار الجمعية العامة رقم ٣/١٩٤ الصادر في ١٢/١١/١٩٤٨ .

وتعترف الجمعية في الوقت نفسه بضرورة اتخاذ جميع الوسائل الفعالة بدون توان بغية انتهاء المساعدة الدولية للاغاثة .

— تقدر قيمة ما ينبغي انفاقه في سبيل اسداء الاعانة المباشرة وتنفيذ برنامج الاعمال في خلال المدة من الاول من يناير الى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ في حدود احكام

الفقرة التاسعة من هذا القرار بما يعادل ٣٣٧٠٠٠٠٠٠ دولار تقريبا ، منها ما تعادل قيمته ٢٠٢٠٠٠٠٠ دولار تصرف على الاعانة المباشرة و ١٣٥٠٠٠٠٠٠ دولار للقيام بتنفيذ برامج الاعمال ، ولذلك يقدر قيمة ما يتطلبه تنفيذ برامج الاعمال في خلال المدة من الاول من يناير الى ٣٠ من يونية سنة ١٩٥١ من النفقات بما فيها من المصروفات الادارية بما تعادل قيمته ٢١٢٠٠٠٠٠ دولار تقريبا ، وينبغي انهاء تقديم الاعانة المباشرة في وقت لا يتجاوز ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ الا اذا قررت الجمعية العامة غير ذلك في دورتها العادية الخامسة .

— تنشأ وكالة هيئة الامم المتحدة للاغاثة والاشغال للاجنى فلسطين في الشرق الادنى:

(أ) لتقوم بالتعاون مع الحكومات المحلية بتقديم الاعانة المباشرة وتنفيذ برامج الاعمال على حساب توصيات بعثة الابحاث الاقتصادية .

(ب) تشاور مع الحكومات المختلفة في الشرق الادنى في التدابير التي تتخذها هذه الحكومات تهييدا للوقت الذي تصبح فيه المساعدة الدولية للاغاثة في تنفيذ مشروعات الاعمال غير المتوافرة .

(ج) تؤلف لجنة استشارية من ممثلى فرنسا وتركيا والمملكة المتحدة البريطانية العظمى وشمالى ايرلندا والولايات المتحدة الامريكية يكون لها الحق في ضم ما لا يزيد عن ثلاثة أعضاء اضافيين ينتخبون من الحكومات المساهمة لارشاد ومعاونة مدير وكالة هيئة الامم المتحدة للاغاثة والاشغال للاجنى فلسطين في الشرق الادنى في تنفيذ البرنامج ، وعلى مدير الوكالة واللجنة الاستشارية ان يتشاور مع كل من حكومات الشرق الادنى المختصة في اختيار ووضع وتنفيذ مختلف المشروعات .

x القرار رقم ٣٩٣ (دورة ٥) صادر في ٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ :

الجمعية العامة بعد ان :

رجعت الى قرارها رقم ٤/٣٠٢ الصادر في ٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ وبعد دراسة تقرير وكالة هيئة الامم للاغاثة والاشغال للاجنى فلسطين في الشرق الادنى رقم ١٤٥١ - أ ، وتقرير السكرتير العام الخاص بالهيئة الدولية لاغاثة لاجئى فلسطين .

— نلاحظ ان التبرعات التي تكفى تنفيذ البرنامج المقرر في الفقرة السادسة من القرار رقم ٤/٣٠٢ لم تدفع وتستحث الحكومات التي لم تدفع حتى الآن لتقوم بتبرعات اختيارية استجابة للفقرة ١٣ من ذلك القرار .

— تعترف ان الاغاثة المباشرة لا يمكن انهاءها كما هو منصوص في الفقرة السادسة من القرار رقم ٤/٣٠٢ بتاريخ ٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ .

— تحاول الوكالة الاستمرار في تقديم الاعانة المباشرة للاجنى المحتاجين وتقدر انه سيطلب ما يعادل ٢٠ مليون دولار تقريبا للفقرة التي بين الأول من يوليو سنة ١٩٥١ و ٣٠ من يونية سنة ١٩٥٢ لتقديم اعانة مباشرة للاجنى الذين لم ينتموا بعد في اقتصاديات الشرق الادنى .

- تعتبر دون اخلال بأحكام الفقرة ١١ من قرار الجمعية العامة رقم ٣/١٩٤ بتاريخ ١١ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ - ان اندماج اللاجئين فى اقتصاديات الشرق الادنى سواء بإعادتهم أو بتوطينهم أمر ضرورى تمهيدا للوقت الذى تكون فيه الاعانة الدولية غير ميسورة ولدعم أحوال الامن واستقراره فى المنطقة .
- تأمر الوكالة بإيجاد صندوق توطين يستخدم لمشروعات تطلبها اية حكومة فى الشرق الادنى وتوافق عليها الوكالة بغية إعادة الاستقرار الدائم للاجئين .

× القرار رقم ٥١٣ (دورة ٦) صادر فى ٢٦ من يناير سنة ١٩٥٢ :

- نلاحظ بأسف ان اللجنة كما وردت الفقرة ٨٧ من التقرير لم تستطع ان تتم مهمتها بمقتضى قرارات الجمعية العامة وان القرارات المشار إليها لم تنفذ بعد ولا سيما بالنسبة الى إعادة اللاجئين الراغبين فى العودة الى ديارهم وبالنسبة الى تقدير التعويض العادل المناسب لممتلكات اللاجئين الذين لا يرغبون فى العودة .
- تعتبر ان الحكومات المعنية تقع عليها المسئولية الأولى للحصول على تسوية لخلافاتها القائمة وذلك بمقتضى قرارات الجمعية العامة الخاصة بفلسطين .
- تحت الحكومات المعنية حتى تصل الى اتفاق بغية الوصول الى تسوية عاجلة للخلافات القائمة بينها بمقتضى قرارات الجمعية العامة الصادرة بشأن فلسطين ومن أجل هذا الغرض ان تتبع على وجه تام بتسهيلات الامم المتحدة .
- تعتبر ان على لجنة توفيق فلسطين ان تواصل مجهوداتها بما يكفل تغيير قرارات الجمعية العامة عن فلسطين وبناء على ذلك يكون فى امكان الاطراف ان تساهم فى الوصول الى اتفاق على المشاكل القائمة .
- تطلب ان تقدم لجنة توفيق فلسطين تقاريرها دوريا الى السكرتير العام لتسليمها الى أعضاء الامم المتحدة .
- تطلب من السكرتير العام أن يعد الموظفين والتسهيلات اللازمة لتنفيذ نصوص هذه القرارات .

× قرار رقم ٦١٤ (دورة ٧) بتاريخ ٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ :

الجمعية العامة بعد ان رجعت الى قراراتها :

- رقم ١٩٤ فى الدورة الثالثة بتاريخ ١١ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ .
 - رقم ٣٠٢ فى الدورة الرابعة بتاريخ ٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ .
 - رقم ٣٩٣ فى الدورة الخامسة بتاريخ ٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ .
 - رقم ٥١٣ فى الدورة السادسة بتاريخ ٢٦ من يناير سنة ١٩٥٢ .
- وبعد دراسة تقرير مدير وكالة الأمم المتحدة للاغاثة والاشغال للاجئين فلسطين فى الشرق الاوسط والتقرير الخاص المشترك الصادر من المدير والمجلس الاستشارى لوكالة الاغاثة والاشغال للأمم المتحدة .

وبعد ان احيطت علما بأن المفاوضات قد دارت بين الوكالة وحكومات بلاد الشرق الاوسط على أساس البرنامج الذي تم الاتفاق عليه بالقرار رقم ٥١٣ فى الدورة السادسة .

وبعد أن أخذنا بعين الاعتبار ان الأهداف التى ترمى الى تخفيض نفقات الاغاثة المقررة فى برنامج السنوات الثلاث بالاغاثة والاندماج المقدّر بمبلغ ٢٥٠ مليون دولار وهو الذى وافقت عليه الجمعية العامة بقرارها رقم ٥١٣ للدورة السادسة دون اخلال بأحكام الفقرة الحادية عشرة من القرار رقم ١٩٤ للدورة الثالثة أو بأحكام الفقرة الرابعة من القرار رقم ٣٩٣ للدورة الخامسة الخاص بالاندماج سواء بالاعادة أو الاسكان .

تقدر ان تحقيق هذه الأهداف فى الحال لم يكن ممكنا وانه لذلك يراد زيادة نفقات الاغاثة مما يؤدى الى التخفيض فى اعتمادات الاندماج .

١ - تخول وكالة الأمم المتحدة للاغاثة والاشغال للاجئين فلسطين فى الشرق الأوسط أن تزيد ميزانية الاغاثة الى ٢٣ مليون دولار للسنة المالية التى تنتهى فى ٣٠ من يونيو سنة ١٩٥٣ . وأن تقوم بتعديلات أخرى قد تقتضيها الضرورة للمحافظة على مستوى مناسب وأن ترصد ميزانية الاغاثة بمبلغ ١٨ مليون دولار للسنة المالية التى تنتهى فى ٣٠ من يونيو سنة ١٩٥٤ والتى ستكون خاضعة للمراجعة فى الدورة الثامنة العادية للجمعية العامة .

٢ - تخول الوكالة تخصيص الاعتمادات الباقية للاندماج طبقا للوقت الذى يكون ملانثا حتى ٣٠ من يونيو سنة ١٩٥٤ .

٣ - تطلب الى (لجنة المفاوضات للاعتمادات الزائدة فى الميزانية) أن تقوم بالمفاوضات مع الدول الأعضاء وغير الأعضاء بشأن التبرعات التى يقتضيها البرنامج .

قرار رقم ٧٢٠ (دورة ٨) بتاريخ نوفمبر سنة ١٩٥٣ :

(أ) ان الجمعية العامة :

بعد الاطلاع على قراراتها ١٩٤ (دورة ٣) فى ١١ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ و ٣٠٢ (دورة ٤) فى ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ و ٣٩٣ (دورة ٥) فى ديسمبر سنة ١٩٥٠ و ٥١٣ (دورة ٦) فى ٢٦ من يناير سنة ١٩٥٢ و ٦١٤ (دورة ٧) فى نوفمبر سنة ١٩٥٢ .

وبعد ملاحظة ان حالة اللاجئين أيضا لا تزال مصدر قلق كبير .

- تقرر بدون اخلال بأحكام الفقرة ١١ من القرار رقم ١٩٤ (دورة ٣) أو بأحكام الفقرة (٤) من القرار رقم ٣٩٣ (دورة ٥) تحديد مهمة وكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل لاجئى فلسطين فى الشرق الأدنى فى ٣٠ من يونيو سنة ١٩٥٥ وأن يعاد بحث برامجها من جديد فى الدورة التاسعة للجمعية العامة .

تخول الوكالة اعتماد ميزانية للاغاثة بمبلغ (٢٤٨) من مليون الدولار للسنة المالية المنتهية فى ٣٠ من يونيو سنة ١٩٥٤ على أن تكون هذه الميزانية عرضة لتغييرات التى قد تلزم مشروعات تشغيل اللاجئين أو المحافظة على مستوى مناسب

لهم كما تخول اعتماد ميزانية مؤقتة بمبلغ ١٨ مليوناً للسنة المالية المنتهية في ٣٠ من يونيو سنة ١٩٥٥ .

- تفيد ان صندوق المشروعات الموافق عليها سابقاً من الجمعية العامة في الفقرة الثانية من القرار ٥١٣ (دورة ٥) يجب أن تبقى بمبلغ مائتي دولار حتى ٣٠ من يونيو سنة ١٩٥٥ وتحث وكالة الفوت وحكومات الشرق الأدنى المختصة على الاستثمار في متابعة البحث لايجاد مشروعات مقبولة تسمح بالاستعارة من الصندوق في الاقراض الموضوعة له .

- تطالب الى « لجنة مفاوضات اعتمادات الميزانيات الاضافية » الحصول على الأموال اللازمة لمواجهة الاحتياجات الحالية لبرنامج الاغاثة وأن تنبه الحكومات الى الأخذ بعين الاعتبار ضرورة تعهدا بايجاد الاعتمادات الاضافية التي ستكون لازمة لمواجهة التبعات الاجمالية للمشروعات والمقدرة بمبلغ ٢٩٢٨ من مليون الدولار .

قرار رقم ٨١٨ (دورة ٩) بتاريخ ٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ :

ان الجمعية العامة :

بالاشارة الى قراراتها رقم ١٩٤ (دورة ٣) الصادر في ١١ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ ورقم ٣٠٢ (دورة ٤) الصادر في ٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ ورقم ٢٩٣ (دورة ٥) الصادر في ٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ ورقم ٥١٣ (دورة ٦) الصادر في ٢٦ من يناير سنة ١٩٥٢ ورقم ٧٢٠ (دورة ٧) الصادر في ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ .

وبعد الاطلاع على التقرير السنوي المقدم من مدير وكالة اغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين والتقرير الخاص لمدير الوكالة وتقرير اللجنة الاستشارية لهذه الوكالة .

وبعد الاطلاع على ان إعادة اللاجئين والتعويض عليهم كما نصت عليها الفقرة (٣) من القرار رقم (١٩٤ و ١١١) لم يتم تنفيذها وان حالة اللاجئين لا تزال أمراً يدعو الى الاهتمام الحظير .

١ - تقرر بدون تأخير على حقوق اللاجئين في إعادة الاستيطان أو التعويض تجديد مهمة وكالة الاغاثة الى خمس سنوات تنتهي في ٣٠ من يوليو ١٩٦٠ .

٢ - تطالب من الوكالة أن تستمر في التشاور مع لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة في فلسطين فيما يأتي بأحسن الفوائد على مهمتهما معاً مع الاشارة بصورة خاصة الى الفقرة (٣) من القرار رقم ١٩٤ و ١١١ .

٣ - تطالب من حكومات المنطقة المعنية أن تستمر بالتعاون مع مدير الوكالة في ايجاد وتحقيق مشروعات تضمن عول عدد ملائم من اللاجئين .

٤ - تقرر أن تحتفظ باعتماد اعانة الاسكان وقدره ٢٠٠ مليون دولار ، قابلاً للتخفيض ازاء النفقات التي تم صرفها في الوقت الحاضر .

٥ - توافق على موازنة اغاثة مقدارها ٢٥١٠٠٠٠٠٠ دولار وموازنة استيطان مقدارها ٣٦٢٠٠٠٠٠ للسنة المالية التي تنتهي في ٣٠ من يونيو سنة ١٩٥٥ .

- ٦ - تطلب من المدير أن يدرس بالتشاور مع المجلس الاستشارى لوكالة الاغاثة ويقدم تقريراً عن مسألة المساعدة التي يجب أن تقدم الى أصحاب الطلبات المستجدة ولا سيما الأولاد والسكان الموزين في القرى التي على طول خطوط الحدود .
- ٧ - تفوض المدير أن يعد بالاشتراك مع اللجنة الاستشارية موازنة الاغاثة والاسكان مقدما في كل سنة مالية وأن يحيل هذه الموازنات الى لجنة بحث اعتمادات الموازنات الاضافية دون أن يؤثر هذا على مراجعتها كل سنة بالجمعية العمومية .
- ٨ - تطلب من لجنة اعتمادات الموازنات الاضافية بعد تسلم هذه الموازنات من مدير وكالة الاغاثة السعى للحصول على مثل هذه الاعتمادات وفقا لما تطلب الوكالة .
- ٩ - تلتزم الحكومات الأعضاء ومن الدول غير الأعضاء أن يقدموا تبرعات اختيارية وفقا للقدر الضروري المطلوب لتأمين مناهج الوكالة كما تشكر مختلف المنظمات الدينية والخيرية والانسانية لجهودها القيمة المستمرة في مساعدة اللاجئين .
- ١٠- تطلب من المدير الاستمرار في تقديم التقارير المشار اليها في الفقرة ٢١ من القرار رقم ٣٠٢ (١٧) في الموازنات السنوية .

قرار رقم ٩١٦ (دورة ١٠) بتاريخ ٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ :

بعد الرجوع الى قراراتها : رقم ٣/١٩٤ الصادر في ١١ من ديسمبر عام ١٩٤٨ ، ورقم ٣٠٢ (٤) الصادر في ٨ من ديسمبر ١٩٤٩ ، ورقم ٥/٥٩٣ الصادر في ٢ من ديسمبر ١٩٥٠ ، ورقم ٦/٥١٣ الصادر في ٢٦ من يناير سنة ١٩٥٥ ، ورقم ٧/٦١٤ الصادر في نوفمبر سنة ١٩٥٢ ، ورقم ٨/٧٢٠ الصادر في ١٧ من نوفمبر ١٩٥٣ ، ورقم ٩/٨١٨ الصادر في ٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ .

وبعد أن تأخذ علما بأن إعادة اللاجئين الى ديارهم والتعويض عليهم كما نصت على ذلك الفقرة ١١ من القرار رقم ٣/١٩٤ لم يتحقق وانه لم يحدث تقدم ملموس في برنامج اللاجئين الذي نصت عليه الفقرة الثانية من القرار رقم ٦/٥١٣ وان وضع اللاجئين لا يزال - أمرا يدعو الى القلق العظيم .

- تدعو الوكالة الى أن تستمر في برامجها لاغاثة اللاجئين وتأهيلهم مع مراعاة التحديات التي يفرضها عليها مدى التبرعات للسنة المالية .

- تطلب الى الوكالة أن تواصل مشاوراتها مع لجنة التوفيق الدولية لفلسطين بما يعود بأقصى الفائدة على مهمة كل منهما معبرة اهتماما خاصا للفقرة ١١ من القرار رقم ٣/١٩٤ .

- وتطلب الى حكومات المنظمة دون الاجحاف بما نصت عليه الفقرة ١١ من القرار ٣/١٩٤ أن تبذل جهدا جديا بالتعاون مع مدير الوكالة للبحث عن مشروعات من شأنها أن تتيح أسباب الرزق لأعداد وافرة من اللاجئين وتنفيذ تلك المشروعات .

- وتأخذ عليها بالرضا والارتياح بان حكومة الأردن والوكالة قد أحرزتا تقدما ملموسا نحو تسوية الصعاب التي تعرقل منح الاعانة لجميع الاطفال المستحقين .

القرار رقم ١٠١٨ (دورة ١١) في ٢٨ من فبراير سنة ١٩٥٧ :

ان الجمعية العامة وهي تتذكر قراراتها التي سبق ان اصدرتها رقم ١٩٤ (٣) في ١١ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ ، ورقم ٣٠٢ (٤) في ٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ ، ورقم ٣٩٣ (٥) في ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ ، ورقم ٥١٣ (٦) في ٢٦ من يناير سنة ١٩٥٢ ورقم ٦١٤ (٧) في ٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ ، ورقم ٧٢٠ (٨) في ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ ، ورقم ٨١٨ (٩) في ٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ ، ورقم ٩١٦ (١٠) في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ .

نلاحظ ان اجراءات عودة اللاجئين أو تعويضاتهم المنصوص عليها في الفقرة الحادية عشرة للقرار رقم ١٩٤ (٣) لم تنفذ بعد، وانه ليس هناك أى تقدم ملموس في البرنامج الذى أيدته الجمعية في فقرة ٢ للقرار رقم ٥١٣ (٤) الخاص باعادة اللاجئين الى أراضيهم ولهذا فان موقف اللاجئين ما زال موقفا يهدد بالخطر .

والجمعية العامة تقرر لذلك ان تحتفظ باموال التأهيل وتخول مدير الوكالة على حسب ما يرى ان يوزع تلك الاموال على الحكومات المضيفة للاجئين لاستخدامها في مشروعات التنمية الاقتصادية بشرط ان تتحمل تلك الحكومات في مدة معينة مسئولية عدد من اللاجئين يتفق مع تكاليف المشروع دون الاضرار بالنقطة ١١ من القرار رقم ١٩٤ (٣) .

x القرار رقم ١١٩١ (١٢) في ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٧ :

ان الجمعية العامة وهي تذكر قراراتها التي اصدرتها من قبل رقم ١٩٤ (٣) في ١١ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ ، ورقم ٣٠٢ (٤) في ٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ و ٣٩٣ (٥) في ٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ و ٥١٣ (دورة ٦) المتخذ في ٢٦ من يناير سنة ١٩٥٢ و ٦١٤ (٦) نوفمبر سنة ١٩٥٢ و ٧٢٠ (٨) ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٣ و ٨١٨ (٩) ٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ و ٩١٦ (١٠) ٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ و ١٠١٨ (١١) ٢٨ من فبراير سنة ١٩٥٧ .

تلاحظ ان اجراءات العودة والتعويض للاجئين المنصوص عليها في الفقرة ١١ من القرار رقم ١٩٤ (٣) لم تنفذ بعد وانه ليس هناك أى تقدم ملموس في البرنامج الذى أيدته الجمعية في الفقرة الثانية من القرار رقم ٥١٣ (٦) لاستيطان اللاجئين ، ولذلك فان الجمعية ترى أن موقف اللاجئين مازال يهدد بالخطر .

وهي لهذا توجه نظر الوكالة الى أن تنفذ برنامجها لراحة اللاجئين واعادة تأهيلهم في الحياة وتذكرها بالاستجابة .

x قرار رقم ١٣١٥ (دورة ١٣) صادر في ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٨ :

قررت الجمعية العامة في ٢٢ من سبتمبر سنة ١٩٥٨ احواله المسالة الى اللجنة السياسية الخاصة التي نظرت فيها خلال ثلاث عشرة جلسة عقدتها بين ٧ من نوفمبر و ١٠ من ديسمبر .

وقام مدير الوكالة بالنيابة عند تقديم تقريره لدى افتتاح المناقشة في اللجنة بتأكيد الحالة المالية غير المرضية للوكالة . فذكر ان مستويات الاغاثة للوكالة مازالت

منخفضة حيث تقارب نفقة الخدمات الأساسية المقدمة الى اللاجئين الواحد في السنة الواحدة (٣٤٥٠ دولار) اى اقل من عشرة سنتات في اليوم .

واستوعى النظر الى آراء اللجنة الاستشارية للوكالة التي أيدت ميزانية الوكالة لعام ١٩٥٩ وحثت على مواصلة الجهود الخاصة المبذولة لجمع الأموال .

واوصى برفع مستويات الاغاثة وزيادة الخدمات المقدمة بما في ذلك من مساعدن طالبى الاغاثة الجدد . وذكر ان الوكالة ليست مسئولة عن النواحي السياسية لمسألة ادماج اللاجئين فى حياة الشرق الادنى سواء بالاعادة الى الوطن أو بالتوطن وانها بذلت جهودا مستمرة بصدد النواحي الاقتصادية لاعادة الادماج .

ورأى ان امام الجمعية العامة الخيار بين أمور ثلاثة . اما ولاية الوكالة او اتخاذ الترتيبات البديلة اللازمة لسد حاجات اللاجئين أو ترتيب اجراء دراسة شاملة عن الحالة تمهيدا لاتخاذ القرار اللازم فى الدورة القادمة .

ورأى ممثل الولايات المتحدة فى أثناء المناقشة التى دارت فى اللجنة السياسية الخاصة ان ابقاء الوكالة الى مابعد ولايتها الحاضرة ليس السبيل السليم لمعالجة مشكلة اللاجئين وان الضرورة تقضى برغم مآثر الوكالة فى ميدان التأهيل بايجاد نظام يعجل كثيرا فى تقديم اللاجئين فى ميدان العول الذاتى وهنا أمر يقتضى عمق الدراسة وسبق التصميم .

وعارض ممثلو الدول العربية الولايات المتحدة فى موقفها ، فادعوا ان على الوكالة مواصلة عملها ان لم تتم اعادة اللاجئين التى يعتبرونها الحل الوحيد الدائم للمشكلة . واندروا بان انتهاء ولاية الوكالة سيثير الفوضى فى الشرق الاوسط . وأكدوا ان الامم المتحدة ملزمة بعدم التخلي تحت اية ظروف عن مسئوليتها ازاء اللاجئين حتى الوصول الى حل نهائى للمسألة . وطالبوا بان تحصل الامم المتحدة من اسرائيل ايرادات أموال اللاجئين وتضعها تحت تصرفهم .

وذكر ممثل اسرائيل أن بلاده لا يسعها قبول إعادة اللاجئين الى وطنهم وتأييد اقتراح يتضمن تقطيع أوصالها وأكد أن الحل الأساسى لمشكلة اللاجئين يكون فى ادماجهم فى البلدان التى أقاموا فيها طيلة عشر سنوات والتى يعيشون فيها بين قومهم وأبناء جنسهم . وبين أن اسرائيل مستعدة على هذا الأساس ان كان عرض المساعدة الدولية المقدم سنة ١٩٥٥ لا يزال قائما - لدفع التعويضات حتى قبل ايجاد تسوية سلمية نهائية .

ورأى أعضاء آخرون ان على الامم المتحدة مواصلة مساعدة اللاجئين ريثما يعثر على حل سياسى للمسألة . وذكر البعض أن أهمية ونفقة أعمال الوكالة تبرران اجراء دراسة لذلك قبل اتخاذ قرار نهائى .

وقدمت الولايات المتحدة أثر المناقشة العامة التى دارت فى اللجنة السياسية الخاصة مشروع قرار مشترك بين المملكة المتحدة ونيوزيلندا وهولندا والولايات المتحدة ينص على أن الجمعية العامة :

١ - تؤكد الحالة المالية الحرجة للوكالة وتحث الحكومات على تقديم أو زيادة تبرعاتها لوكالة الاغاثة .

٢ - وتطلب الى الأمين العام أن يواصل على سبيل الاستعجال جهوده الخاصة للحصول على المساعدة المالية اللازمة .

٣ - وتوزع الى الوكالة بمتابعة تنفيذ برنامجها بقدر ما تسمح به الأموال المتوافرة .

٤ - وتطلب الى المدير أن يقوم مع عدم الاخلال بحقوق اللاجئين بوضع وتنفيذ مشروعات عول اللاجئين .

وكانت هناك فقرة في المنطوق تنص على أن تطلب الجمعية العامة الى الأمين العام العمل على موافاتها في دورتها الرابعة عشرة باقتراحات بشأن استمرار أو مساعدة اللاجئين العرب تراعى فيها آراء أعضاء الجمعية وكذلك حقوق جميع الأطراف كما أقرتها القرارات الماضية المتخذة في الموضوع واستجاب الأمين العام لاستعلام الولايات المتحدة عن آرائه في هذه الفقرة فذكر انه أمام الحالة التي ستواجه الجمعية العامة في العام القادم سينظر بحكم عمله المعتاد في عمل الوكالة من الناحية الفنية لدى اعداده الاقتراحات التي قد يرى فائدة أو لزوم تقديمها الى الجمعية العامة في الوقت المناسب لتنظر فيها في دورتها القادمة . وبناء على ذلك لم تدرج هذه الفقرة في نص المشروع .

وقد اقرت اللجنة السياسية الخاصة مشروع القرار المشترك بصيغته المعدلة بأغلبية ٤٤ صوتا مقابل لا شيء وامتناع ٢٨ عضوا عن الاقتراع .

واعتمدته الجمعية العامة في ١٢ من ديسمبر بأغلبية ٥٧ صوتا مقابل لا شيء وامتناع عشرين عضوا عن الاقتراع (القرار ١٣١٥ - دورة ١٣) .

قرار رقم ١٤٥٦ (دورة ١٤) صادر في ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٩ :
ان الجمعية العامة :

اذ تشير الى قراراتها رقم ١٩٤ (دورة ٣) المتخذ في ١١ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ و ٣٥٢ (دورة ٤) المتخذ في ٣ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ و ٣٩٣ (دورة ٥) المتخذ في ٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ و ٥١٣ (دورة ٦) المتخذ في ٢٦ من يناير سنة ١٩٥٢ و ٦١٤ (دورة ٧) المتخذ في ٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ و ٧٢٠ (دورة ٨) المتخذ في ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ ، ٨١٨ (دورة ٩) المتخذ في ٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ و ٩٢٦ (دورة ١٠) المتخذ في ٣ من ديسمبر و ٨٠١٨ (دورة ١١) المتخذ في ٢٨ من فبراير سنة ١٩٥٧ و ١١٩١ (دورة ١٢) المتخذ في ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٧ و ١٣١٥ (دورة ١٣) المتخذ في ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٨ .

واذا تحيط علما بالتقرير السنوى لمدير وكالة الامم المتحدة لغائبة اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وتشغيلهم ، ولا سيما بانتهاك ولاية الوكالة في ٣٠ من يونيه سنة ١٩٦٠ .

واذا تحيط علما بتوصية الأمين العام ومديرى الوكالة بابقائها .

واذا نلاحظ مع القلق الشديد انه لم تتم إعادة اللاجئين الى وطنهم او تعويضهم كما هو منصوص عليه في الفقرة ١١ من قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ (دورة ٣) وانه لم يتحقق تقدم ملموس في برنامج إعادة ادماج اللاجئين اما باعادتهم الى وطنهم او

توطئتهم ، الذى وافقت عليه الجمعية فى الفقرة ٢ من القرار ٥١٣ (دورة ٦) وان حالة اللاجئين لا تزال لذلك مدعاة للقلق الشديد .

وقد درست ميزانية الوكالة واذ تلاحظ مع القلق عدم كفاية تبرعات الدول الاعضاء .

واذ تشير الى أن الوكالة تتمتع كهيئة فرعية فى الأمم المتحدة بفوائد اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصانتها .

١ - تقرر مد ولاية وكالة الامم المتحدة لاغاثة اللاجئين الفلسطينيين فى الشرق الادنى وتشغيلهم لمدة ثلاث سنوات مع إعادة النظر فيها بعد مضى سنتين .

٢ - وتطلب الى الحكومات المعنية التعاون مع الوكالة فى الجهود المبذولة لتصحيح الحالة المبينة فى الفقرتين ١٧ ، ١٨ من تقرير المدير .

٣ - وتطلب الى المدير ان يتفق مع الحكومات المضيفة على خير الوسائل الكفيلة بتنفيذ الاقتراحات الواردة فى الفقرة ٤٧ من تقريره .

٤ - وتطلب الى لجنة التوفيق الفلسطينية التابعة للأمم المتحدة بذل المزيد من الجهود لتأمين تنفيذ الفقرة ١١ من قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ (دورة ٣) .

٥ - وتسترعى النظر الى الحالة المالية الحرجة التى تكتنف الوكالة وتحث الحكومات على النظر فى مدى قدرتها على التبرع او على زيادة تبرعاتها لتمكين الوكالة من تنفيذ برنامجها .

٦ - وتوعد الى الوكالة بمتابعة تنفيذ برنامجها الخاص باغاثة اللاجئين وبالتوسع قدر طاقتها المالية فى برنامج العول الذاتى والتدريب المهني .

٧ - وتعرب عن شكرها لمدير الوكالة وموظفيها للجهود الصادقة التى يواصلون بذلها لتنفيذ المهمة الملقة على عاتقهم وللوكالات المتخصصة والمنظمات الخاصة الكثيرة لاعمالها القيمة المتواصلة التى تقوم بها لمساعدة اللاجئين .

قرار رقم ١٦٠٤ (دورة ١٦) صادر فى ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٦١ :

بناء على تقرير اللجنة السياسية الخاصة (٢/٥٠٦٨) ١٧٢٥ (١٦) وتقرير مدير وكالة الامم المتحدة للاغاثة والعمل للاجئين الفلسطينيين فى الشرق الادنى .

الجمعية العامة :

بعد مراجعة قراراتها رقم ١٩٤ (٣) بتاريخ ١١ من ديسمبر سنة ١٩٤٨ و ٣٠٢ (٤) بتاريخ ٨ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ و ٣٩٣ (٥) و ٣٩٤ (٥) بتاريخ ١٤٣ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ و ٥١٢ (٦) و ٥١٣ (٦) بتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ و ٥١٤ (٧) بتاريخ ٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ و ٧٢٠ (٨) بتاريخ ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ و ٨١٨ (٩) بتاريخ ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ و ٩١٦ (١٠) بتاريخ ٣ من ديسمبر ١٩٥٥ و ١٠١٨ (١١) بتاريخ ٢٨ من فبراير ١٩٥٧ و ١١٩١ (١٢)

بتاريخ ١٢ من ديسمبر ١٩٥٧ و ٣١٥ (١٣) بتاريخ ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٨ و ١٤٥٨ (١٤) بتاريخ ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٩ .

وبعد الاطلاع على التقرير السنوى لمدير وكالة الامم المتحدة للاغاثة والعمل للاجئين الفلسطينيين فى الشرق الادنى الخاص بالمدة من الاول من يوليو سنة ١٩٦٠ الى ٣٠ من يونيو سنة ١٩٦١ .

واذ تدرك مع مزيد الاسف انه لم تتم اعادة اللاجئين الى بلادهم او تويضهم كما هو منصوص عليه فى الفقرة ١١ من قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ (٣) وانه لم يحدث أى تقدم جوهري فى البرنامج المدرج فى الفقرة ٢ من القرار رقم ٥١٣ (٦) لجمع شمل اللاجئين سواء باعادتهم الى بلادهم او توطينهم وانه لذلك يكون وضع اللاجئين مازال يعتبر أمرا ذا اهمية خطيرة .

١ - تقرر علمها بالجهود التى تبذلها لجنة الصلح الخاصة بفلسطين والتابعة للامم المتحدة بناء على الطلب المتضمن فى قرارات الجمعية العامة رقم ١٤٥٦ (١٤) و ١٦٠٤ (١٥) لضمان تطبيق الفقرة ١١ من قرار الجمعية رقم ١٩٤ (٣) .

(أ) وتطالب اللجنة بأن تضاعف جهودها لتطبيق الفقرة ١١ من القرار رقم ١٩٤ (٣) وتحث الحكومات العربية وحكومة اسرائيل المتعادية ان تتعاون مع اللجنة فى هذا الخصوص .

(ب) كما تطالب اللجنة بأن تضاعف عملها بالنسبة لتحديد وتقويم الممتلكات العقارية للاجئين العرب فى فلسطين وذلك فى ١٥ من مايو سنة ١٩٤٨ وان تبذل كل جهد لاتمام هذا العمل فى الأول من سبتمبر سنة ١٩٦٢ .

(ج) تطالب السكرتير العام بأن يوفر للجنة - الموظفين الاضافيين والتسهيلات الادارية التى تطلبها .

٢ - تسترعى النظر الى الوضع المالى المرحج لوكالة الامم المتحدة للاغاثة والعمل للاجئين الفلسطينيين فى الشرق الادنى وتحث الحكومات غير المشتركة والحكومات المشتركة بأن تبحث زيادة اشتراكاتها بحيث تستطيع الوكالة ان تنفذ برامجها الأساسية .

٣ - تعبر عن شكرها لمدير وموظفى الوكالة لجهودهم الصادقة المستمرة لتقديم الخدمات الاساسية للاجئين الفلسطينيين ، وكذلك للوكالات المتخصصة والهيئات الخاصة لعملهم لمساعدتهم اللاجئين .

(٢٤٠)

اتفاقية الهدنة العامة المصرية - الاسرائيلية

هيئة الأمم المتحدة (رودس - اليونان) (*)

٢٤ من فبراير سنة ١٩٤٩

مقدمة :

لما كان طرفا هذه الاتفاقية قد قررا الدخول في مفاوضات تحت اشراف هيئة الأمم المتحدة وذلك استجابة لقرار مجلس الامن المؤرخ في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٨ ، الذى يدعو الطرفين بمقتضى البند ٤٠ من ميثاق هيئة الأمم المتحدة كاجراء اضافى مؤقت الى التفاوض للوصول الى هدنة دائمة وتنفيذ قرارات مجلس الامن الصادرة في ٤ و ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٨ وذلك رغبة في تمهيد الطريق للانتقال من الهدنة الحالية الى سلم دائم فى فلسطين - كما ان الطرفين قد عيننا مندوبيهم المخولين بالتفاوض ووضع اتفاق الهدنة الدائمة .

فان المندوبين الموقعين على هذا بكامل السلطة المخولة لهم من قبل حكوماتهم المختصة قد اتفقوا على النصوص التالية :

المادة الاولى :

رغبة فى عودة السلم الدائم الى فلسطين واعترافا بأهمية التأكيدات المتبادلة فى هذا الشأن الخاصة بعمليات الطرفين الحربية فى المستقبل . يؤيد الطرفان بموجب هذه المبادئ الآتية التى يجب أن تراعى بكل دقة خلال الهدنة :

١ - يحترم الطرفان بكل دقة توصية مجلس الامن الخاصة بعدم الالتجاء الى القوة العسكرية فى تسوية مشكلة فلسطين .

٢ - لا يقوم أى الطرفين بعمل عدائى بواسطة القوات المسلحة البرية أو البحرية أو الجوية أو يضع مشروعا لاستخدامها أو يهدد بهسا الشعب أو القوات المسلحة التابعة للطرف الآخر .

ومن المفهوم ان استعمال التعبير (بوضع المشروع) فى هذا النص لا علاقة له بمشاريع هيئة الاركان حرب الخاصة بتمرينات التنظيمات العسكرية العامة .

٣ - يحترم احتراماً كاملاً حق كل من الطرفين فى ان يكفل امنه وحرية فى التحرر من خوف الهجوم عليه من جانب القوات المسلحة التابعة للطرف الآخر .

٤ - ان عقد هدنة دائمة بين قوات الطرفين المسلحة يقبل على انه خطوة لا غنى عنها فى سبيل تسوية النزاع المسلح وعودة السلم الى فلسطين .

المادة الثانية :

١ - وفقا للمبادئ المتقدمة ولقرارى مجلس الامن المؤرخين ١٦ و ١٧ نوفمبر سنة ١٩٤٨
تقرر بمقتضى هذا هدنة عامة بين قوات الطرفين المسلحة البرية والبحرية
والجوية .

٢ - لا تقوم اية وحدة من القوات العسكرية او شبه العسكرية سواء البرية أو
البحرية أو الجوية بما فى ذلك القوات غير النظامية التابعة لاي طرف بأى عمل
عدائى أو حربى ضد القوات العسكرية أو شبه العسكرية التابعة للطرف الآخر
أو ضد المدنيين الموجودين فى الاراضى الواقعة تحت ادارتهم أو ان تتعدى أو
تخترق لأى سبب كان خطوط الحدود للهدنة المبينة فى المادة السادسة من هذه
الاتفاقية ، الا فى الاستثناء المبين فى المادة الثالثة وغيرها من هذه الاتفاقية ،
أو ان تخرق حرمة الحدود الدولية أو ان تدخل أو تمر فى المنطقة الجوية أو المياه
الواقعة على بعد ثلاثة اميال من شواطئ الطرف الآخر .

المادة الثالثة :

١ - تنسحب القوات المصرية العسكرية الموجودة فى منطقة الغالوجا وذلك وفقا لقرار
مجلس الأمن الصادر فى ٤ نوفمبر سنة ١٩٤٨ ورغبة فى تطبيق قرار مجلس
الأمن الصادر فى ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٨ .

٢ - يبدأ هذا الانسحاب فى الساعة ٥٠٠ يتوقيت جرنتش من اليوم التالى للتوقيع
على هذا الاتفاق على ان يكون الانسحاب الى ما وراء حدود مصر - فلسطين .

٣ - يكون الانسحاب تحت رقابة هيئة الأمم المتحدة ومطابقا لحطة الانسحاب المبينة
بالملاحق (١) المرفق بهذا .

المادة الرابعة :

مع الإشارة بصفة خاصة الى تطبيق قرارات مجلس الأمن الصادرة فى ١٦ و ١٧
نوفمبر سنة ١٩٤٨ قد تأييدت المبادئ والأغراض التالية :

١ - الاعتراف بمبدأ عدم الحصول على اية ميزة عسكرية أو سياسية أثناء الهدنة
التي أمر بها مجلس الأمن .

٢ - الاعتراف أيضا بأن الأغراض الأساسية وروح الهدنة لا تخدم باسترجاع المواقع
العسكرية السابق احتلالها أو بتغيير المواقع المحتلة الآن . ما عدا ما هو
منصوص عليه بصفة خاصة فى هذا الاتفاق أو بتجاوز القوات العسكرية لكل
من الطرفين المواقع المحتلة وقت التوقيع على هذه الهدنة .

٣ - ومن المعترف به أيضا ان الحقوق والمطالب والمصالح ذات الصبغة غير العسكرية
من منطقة فلسطين التي يشملها هذا الاتفاق يمكن لكل من الطرفين اثباتها ،
وان هذه المطالب قد استبعدت عن مفاوضات الهدنة باتفاق الطرفين المتبادل ،
ويمكن أن تكون محلا لمفاوضات مقبلة حسب ما يتراعى للطرفين ، ومن الثابت
انه ليس من أغراض هذا الاتفاق اثبات أو اعتراف أو توكيد أو إضعاف أو

إبطال أى حقوق اقليلية وحقوق حراسة أو أى حقوق أخرى أو مطالب أو مصالح قد يطالب بها أحد الطرفين فى منطقة فلسطين أو أى جزء من منطقة أخرى يشملها هذا الاتفاق سواء أكانت هذه الحقوق أو المطالب أو المصالح المثبوتة ناشئة عن قرارات مجلس الأمن بما فى ذلك قرار ٤ نوفمبر سنة ١٩٤٨ ومذكرة ١٣ نوفمبر سنة ١٩٤٨ ، الخاصة بتطبيقه أو عن أى مصدر آخر . ان نصوص هذا الاتفاق قد وضعت لاعتبارات عسكرية بحتة وهى نافذة فقط لمدة هذه الهدنة .

المادة الخامسة :

١ - ان الخط المبين فى المادة السادسة من هذا الاتفاق سيعرف بأنه خط حدود الهدنة ويحدد وفق غرض وقصد قرارى مجلس الأمن الصادرين فى ١٦ و٤ نوفمبر سنة ١٩٤٨ .

٢ - ان خط حدود الهدنة لا يفسر بأى حال انه حدود سياسية أو اقليلية ، وقد وضع دون الاخلال بحقوق أو مطالب أو موقف أى من الطرفين من الهدنة وذلك فيما يتعلق بالنسوية النهائية للمسألة الفلسطينية .

٣ - ان الغرض الاساسى من خطوط حدود الهدنة هو تعيين الخطوط التى لا يجب ان تتجاوزها القوات المسلحة التابعة لكل من الطرفين الا فيما نص عليه فى المادة الثالثة من هذه الاتفاقية .

٤ - أوامر ولوائح القوات المسلحة لكل من الطرفين التى تحرم اجتياز المدنيين لخطوط القتال أو دخولهم المناطق الواقعة بين هذه الخطوط ، تبقى سارية المفعول بعد التوقيع على هذا الاتفاق فيما يتعلق بخط حدود الهدنة فى المادة السادسة .

المادة السادسة :

١ - خط حدود الهدنة فى منطقة غزة - رفع يحدد كما فى الفقرة ٢ ب (١) من مذكرة ١٣ نوفمبر ١٩٤٨ الخاصة بتطبيق قرار مجلس الأمن المؤرخ فى ٤ نوفمبر سنة ١٩٤٨ أى بخط يمتد من ساحل البحر عند مدخل وادى حاسى فى اتجاه شرقى مخترقا دير سنيد عبر طريق غزة - المجدل الرئيسى الى منطقة تبعد ثلاث كيلومترات شرقى الطريق ثم باتجاه جنوبى مواز لطريق غزة - المجدل ويستمر فى هذا الاتجاه حتى الحدود المصرية .

٢ - لا تتعدى القوات المصرية فى أى مكان داخل نطاق هذا الحد مواقعها الحالية وهذا يشمل بيت حنون والمناطق المحيطة بها التى ستسحب منها القوات الاسرائيلية شمال خط حدود الهدنة كما يشمل أى مواقع أخرى تقع داخل الخط المبين فى الفقرة (١) ، التى ستخليها القوات الاسرائيلية كما هو مبين فى الفقرة (٣) .

٣ - يجوز ابقاء النقاط الامامية للقوات الاسرائيلية فى هذه المنطقة وقوام كل منها فصيلة فى النقاط التالية :

دير سنيد فى المنطقة الشمالية للوادي (١٠٧٥١.٩٩٠) ٧٠ جنوب غربى

سعد (١٠٥٠٠٩٨٢) - محاجر الكبريت (٠٩٨٧٠٩٢٤) تل جامعة (٠٩٧٢٠٨٨٧) - وخربة المعين (٠٩٣٢٠٨٢١) ويخل الموقع الأمامي الإسرائيلي الكائن في المقابر (٠٨١٦٠٧٢٣) في اليوم التالي لليوم الذي يعقب التوقيع على هذا الاتفاق ويخل الموقع الأمامي الإسرائيلي الكائن بالنبة ٧٩ ويجوز عقب اخلاء المواقع الأمامية السابق ذكرها انشاء مواقع اسرائيلية أمامية جديدة في النقطة (٠٨٣٦٠٧٠٠) وفي نقطة تقع شرقي النبة ٧٩ شرقي خط حدود الهدنة .

٤ - في منطقة بيت لحم - الخليل حيثما توجد مواقع تحتلها القوات المصرية تطبق نصوص هذا الاتفاق على قوات الطرفين في كل من هذه المناطق على أن خطوط الهدنة ، والترتيبات المتبادلة بين الطرفين لانسحاب وتخفيض القوات ، يقوم بها الطرفان ، بالطريقة التي يقرانها عندما يعقد اتفاق هدنة يشمل القوات العسكرية الأخرى في هذه المنطقة خلاف قوات طرفي هذا الاتفاق أو في ميعد أقرب حسبما يرغب الطرفان .

المادة السابعة :

١ - يعترف طرفا هذا الاتفاق انه في بعض القطاعات من اجمالى المنطقة التي تدخل في نطاق هذا الاتفاق ، ان مجاورة قوات فريق ثالث لا يشملها هذا الاتفاق ، يجعل من المتعذر تطبيق أحكام هذا الاتفاق تطبيقا تاما في تلك القطاعات ولهذا السبب وحده ولحين عقد اتفاق هدنة بدلا من الهدنة الحالية مع الطرف الثالث المذكور تطبق أحكام هذا الاتفاق فيما يتعلق بالتخفيض والانسحاب المتبادل للقوات على الجبهة الغربية فقط وليس الجبهة الشرقية .

٢ - المناطق التي تشمل الجبهة الغربية والجبهة الشرقية سيحددها رئيس أركان حرب لجنة الاشراف على الهدنة التابعة لهيئة الأمم المتحدة على أساس ابعاد القوات بعضها عن بعض ، والنشاط الحربي السابق واحتمال حصوله في هذه المنطقة مستقبلا - وتحديد هذه الجهات الغربية والشرقية - مبين بالملحق الثاني المرفق بهذا الاتفاق .

٣ - يمكن ابقاء قوات مصرية دفاعية فقط في منطقة الجبهة الغربية الواقعة تحت الاشراف المصري ، وتسحب جميع القوات المصرية الأخرى من هذه المنطقة الى نقطة أو نقط لا تبعد شرقا عن العريش - أبو عجيلة .

٤ - في منطقة الجبهة الغربية الواقعة تحت اشراف اسرائيل يمكن ابقاء قوات اسرائيلية دفاعية تكون قاعدتها في المستعمرات ، وتسحب جميع القوات الاسرائيلية الأخرى من هذه المنطقة الى نقطة أو نقط شمالي الخط المبين في الفقرة ٢ (أ) من مذكرة ١٣ نوفمبر ١٩٤٨ ، الخاصة بتطبيق قرار مجلس الأمن الصادر في ٤ نوفمبر سنة ١٩٤٨ .

٥ - القوات الدفاعية المشار إليها في الفقرتين ٣ و ٤ بعاليه ستبين في الملحق الثالث المرفق بهذا الاتفاق .

المادة الثامنة :

- ١ - تجرد من السلاح المنطقة التي تشمل بلدة العوجة وما يجاورها كما هو مبين بالفقرة (٢) من هذه المادة وتخلي كلية من القوات المسلحة المصرية والإسرائيلية ويكون رئيس اللجنة المختلطة للهدنة المنصوص عنها في المادة العاشرة من هذا الاتفاق ومراقبة هيئة الأمم المتحدة (الملحقون باللجنة) مسئولين عن تنفيذ هذا النص تنفيذا تاما .
- ٢ - وتكون المنطقة التي تجرد من السلاح كالآتي : من نقطة على حدود مصر - فلسطين على بعد ٥ كيلومترات شمال غرب تقاطع طريق رفح - العوجة على الحدود (٨٧٥٠٤٦٨) جنوب شرقى خشم الممدود (٠٩٦٥٠٤١٤) ثم منها الى الجنوب الشرقى الى تبة ٤٠٥ ، (١٠٧٨٠٢٨٥) ومنها الى الجنوب الغربى على نقطة تقع على الحدود المصرية الفلسطينية على بعد ٥ كيلومترات جنوب شرقى تقاطع المداق القديمة للسكة الحديد والحدود (٠٩٩٥٠١٤٥) ومنها تعود فى اتجاه شمالى غربى على امتداد الحدود المصرية الفلسطينية الى المنطقة التى بدأت منها .
- ٣ - فى الجانب المصرى من الحدود المواجهة لمنطقة العوجة لا توجد مواقع دفاعية مصرية تكون أقرب الى العوجة من القسيمة وأبو عجيلة .
- ٤ - لا تستخدم القوات العسكرية بأى حال طريق طابا - القسيمة - العوجة للدخول الى فلسطين .
- ٥ - تحركات القوات المسلحة لكل من طرفى هذا الاتفاق داخل أى جزء من المنطقة المبينة فى الفقرة (٢) من هذه المادة لأى سبب من الأسباب - وعدم مراعاة أو تنفيذ أحد الطرفين لأحكام هذه المادة ، اذا ثبت ذلك لمثل هيئة الأمم المتحدة ، يعتبر اخلافا واضحا بهذا الاتفاق .

المادة التاسعة :

- جميع أسرى الحرب الموجودين لدى أى طرف من الطرفين والتابعين للقوات العسكرية النظامية وغير النظامية للطرف الآخر يصير تبادلهم كالآتي :
- ١ - يكون تبادل أسرى الحرب تحت اشراف هيئة الأمم المتحدة ورقابتها الشاملة ويبدأ التبادل فى خلال عشرة أيام من التوقيع على هذه الاتفاقية على أن يتم فى مدة لا تتجاوز ال ٢١ يوما التالية .
 - وعند التوقيع على هذا الاتفاق يضع رئيس اللجنة المختلطة للهدنة المنصوص عنها فى المادة العاشرة من هذا الاتفاق ، بالتشاور مع سلطات الطرفين العسكرية المختصة ، مشروعا لتبادل أسرى الحرب فى المدة المحددة اعلاه ، ويحدد تاريخ وأماكن التبادل وجميع التفاصيل الأخرى .
 - ٢ - أسرى الحرب الذين تحت تنفيذ عقوبة جنائية عليهم وكذلك الذين صدرت ضدهم أحكام لذنوب أو جرائم يصير ادماجهم ضمن هذا التبادل .
 - ٣ - جميع الادوات الخاصة بالاستعمال الشخصى والاشياء الثمينة والخطابات

والمستندات وعلامات اثبات الشخصية وغيرها من الاشياء الشخصية من أى نوع كانت خاصة بأسرى الحرب الذين يجرى تبادلهم تعاد اليهم . وفى حالة هروبهم أو وفاتهم تعاد الى الطرف الذى يتبعون اليه .

٤ - جميع المسائل التى لم ينص عليها بنوع خاص فى هذا الاتفاق يفصل فيها وفقا للمبادئ المنصوص عنها فى الاتفاق الدولى الخاص بمعاملة أسرى الحرب الموقع عليه فى جنيف فى ٢٧ يوليو ١٩٢٩ .

٥ - اللجنة المختلطة للهدنة المنصوص عليها فى المادة العاشرة من هذا الاتفاق تضطلع بمسئولية تحديد اماكن المفقودين عسكريين أو مدنيين فى المناطق الواقعة تحت اشراف كل فريق تسهila لعملية تبادلهم ويتعهد كل طرف ان يقدم للجنة تعاونه التام ويبذل كل مساعدة لتأدية هذه المهمة .

المادة العاشرة :

١ - نشرف على تنفيذ احكام هذا الاتفاق لجنة مختلطة للهدنة مكونة من سبعة اعضاء يعين منهم كل من الطرفين ثلاثة اعضاء ويكون رئيسا أما رئيس اركان حرب هيئة الاشراف على الهدنة التابعة للأمم المتحدة أو ضابط عظيم من المراقبين التابعين لهذه المنظمة ينتخبه رئيس اركان حرب الهيئة بعد مشاوره طرفى هذا لاتفاق .

٢ - تجعل اللجنة المختلطة للهدنة مقر رئاستها فى العوجة وتعد اجتماعاتها فى الاماكن والاقوات التى تراها مناسبة لتأدية مهمتها على أفضل وجه .

٣ - يدعو رئيس اركان حرب هيئة الاشراف على الهدنة التابعة للأمم المتحدة اللجنة المختلطة للهدنة لعقد اجتماعها الأول فى ميعاد لا يتجاوز أسبوعا من التوقيع على هذا الاتفاق .

٤ - تكون قرارات اللجنة المختلطة للهدنة على أساس مبدأ اجماع الآراء وذلك فى حدود المستطاع ، وفى حالة تعذر الحصول على هذا الاجماع تكون القرارات بأغلبية أصوات اعضاء اللجنة الموجودين الذين أعطوا أصواتهم . والمسائل التى تؤخذ كمبدأ يمكن استثنائها أمام لجنة خاصة مكونة من رئيس اركان حرب هيئة الاشراف على الهدنة التابعة للأمم المتحدة ومن عضو من الوفدين المتفاوضين للهدنة فى رودس ، المصرى واليهودى ، أو أى ضابط عظيم آخر ، وتكون قراراتهم فى هذه المسألة نهائية وإذا لم يستأنف أى قرار للجنة فى بحر أسبوع من تاريخ صدوره يعتبر هذا القرار نهائيا - ويقدم الاستئناف المرفوع الى اللجنة الخاصة الى رئيس اركان حرب هيئة الاشراف على الهدنة الذى يقوم بدعوة الى الاجتماع فى أقرب فرصة .

٥ - تحدد اللجنة المختلطة للهدنة الاجراءات الخاصة بها وتعد الاجتماعات بعد أن يقوم الرئيس باخطار الاعضاء بوقت مناسب وتكون اجتماعات اللجنة صحيحة اذا حضرها أغلبية الأعضاء .

٦ - يكون من سلطة اللجنة استخدام المراقبين الذين يمكن أن يكونوا من بين الهيئات

الحرية التابعة للطرفين أو من الافراد العسكريين التابعين لهيئة الاشراف على الهدنة التابعة للامم المتحدة أو من كليهما ، وذلك بالعدد الذى يتضح لزومه لتأدية المهمة المذكولة اليها • وفى حالة ما يستخدم مراقبو الامم المتحدة يبقى هؤلاء خاضعين لرئيس اركان حرب هيئة الاشراف على الهدنة التابعة للامم المتحدة • تعيين مهمة خاصة أو عامة لمراقبى الأمم الملحقين باللجنة المختلطة للهدنة يخضع لموافقة رئيس اركان حرب هيئة الاشراف التابع للامم المتحدة أو لندوبه فى اللجنة كلما كان رئيسا للجنة •

٧ - المطالب أو الشكاوى التى يقدمها أى الطرفين عن تنفيذ هذا الاتفاق ترفع فوراً الى اللجنة المختلطة للهدنة عن طريق رئيسها وتتخذ اللجنة الاجراءات فيما يتعلق بهذه المطالب والشكاوى عن طريق نظام المراقبة والتحقيق حسبما يترأى لها مناسبة ذلك بقصد الوصول الى تسوية مرضية وعادلة •

٨ - عند تفسير نص خاص من هذا الاتفاق يكون تفسير اللجنة هو النافذ مع حفظ الحق فى رفع الاستئناف المنصوص عنه فى الفقرة (٤) ويحق للجنة كلما تراءى لها ذلك أو اذا دعت الضرورة ، التوصية الى الطرفين باجراء تعديلات لاحكام هذا الاتفاق من وقت لآخر •

٩ - تقدم اللجنة المختلطة للهدنة لكل من الطرفين تقارير عن أعمالها باستمرار كلما رأت ذلك ضروريا ، وتقدم صورة من كل من هذه التقارير الى السكرتارية العامة للامم المتحدة لارسالها للجنة المختصة فى الأمم المتحدة •

١٠ - يخلو لاعضاء اللجنة او مراقبيها حرية التجول والدخول الى المناطق التى يشملها هذا الاتفاق كلما رأت اللجنة داعيا لذلك على انه اذا وصلت اللجنة الى مثل هذه القرارات بأغلبية الأصوات تعين استخدام مراقبى الامم المتحدة وحدهم

١١ - نفقات اللجنة عدا ما يتعلق بمراقبى الامم المتحدة تقسم مناصفة بين طرفى هذا الاتفاق •

المادة العادية عشرة :

لا يخلل أى حكم من أحكام هذا الاتفاق بأى حال من الأحوال بالحقوق والمطالب والموقف الخاص بإحد الطرفين فيما يتعلق بالحل السلمى النهائى للمسألة الفلسطينية •

المادة الثانية عشرة :

١ - هذا الاتفاق الحالى غير خاضع للتصديق عليه ، ريصيح سارى المفعول بمجرد التوقيع عليه •

٢ - وهذا الاتفاق - الذى تمت المفاوضة فيه وصار الاتفاق عليه تنفيذا لقرار مجلس الأمن الصادر بتاريخ ١٦ نوفمبر سنة ١٩٤٨ الذى نص على اقامة هدنة لدرء خطر تهديد السلم فى فلسطين ولتسهيل الانتقال من الهدنة الحالية الى الهدنة الدائمة فى فلسطين يبقى نافذ المفعول الى أن يتحقق وضع تسوية سلمية بين الطرفين فيما عدا مانص عليه بالفقرة (٣) من هذه المادة •

٣ - يمكن لطرفي هذا الاتفاق بالاتفاق المتبادل تعديل هذا الاتفاق أو أى حكم من أحكامه أو وقف تطبيقه فى أى وقت عدا المادتين الأولى والثانية . وفى حالة عدم الوصول الى الاتفاق المتبادل وبعد سريان هذا الاتفاق لمدة سنة من التوقيع عليه يمكن لأى من الطرفين أن يطلب الى السكرتير العام للأمم المتحدة عقد مؤتمر من ممثلى الطرفين لاعادة النظر أو تعديل أو وقف تنفيذ أى حكم من أحكام هذا الاتفاق عدا المادتين الأولى والثانية ، والحضور فى هذا المؤتمر يكون إجباريا للطرفين .

٤ - اذا لم يسفر المؤتمر المنصوص عنه فى الفقرة (٣) من هذه المادة عن حل للنقطة المختلف عليها يكون لكل من الطرفين الحق فى رفع الأمر الى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لاجاد حل على أساس ، ان هذا الاتفاق قد عقد تنفيذا لطلب صادر من مجلس الأمن لتحقيق السلم فى فلسطين .

٥ - يحل هذا الاتفاق محل الاتفاق المصرى الاسرائيلى العام لوقف القتال الذى وافق عليه الطرفان فى ٢٤ يناير سنة ١٩٤٩ .

٦ - قد وقع على هذا الاتفاق من خمس نسخ ، يحتفظ كل من الطرفين بنسخة منها وترسل نسختان الى سكرتير عام الأمم المتحدة ليرفعها الى مجلس الأمن وإلى لجنة التوفيق لفلسطين التابعة للأمم المتحدة كما ترسل نسخة الى نائب الوسيط .

وتصديقا لما ذكر قد وقع مندوبو الدول المتعاقدة فيما يلى بحضور نائب الوسيط بفلسطين ورئيس أركان حرب هيئة الاشراف على الهدنة التابعة للأمم المتحدة .
تحرر فى رودس - جزيرة رودس - باليونان فى يوم ٢٤ فبراير من عام ١٩٤٩

امضاء

بالنيابة عن حكومة اسرائيل
والتر ايتان
ميجائيل يادين
الياهوساسون

امضاء

بالنيابة عن حكومة مصر
(محمد سيف الدين)
(م. ك. الرحمانى)

الملحق الأول

خطة الانسحاب من الفالوجا :

يتم انسحاب القوات المصرية بمهمات الحربية الثقيلة من منطقة الفالوجا الى مراكز تقع خلف الحدود المصرية الفلسطينية طبقا للخطة التالية :

١ - يبدأ الانسحاب يوم ٢٦ فبراير سنة ١٩٤٩ فى الساعة ٥٠٠ بتوقيت جرينتش ويكون هذا الانسحاب باكملة تحت مراقبة واشراف الامم المتحدة .

٢ - ونظرا لكثرة القوات التى يشملها الانسحاب ولتقليل احتمال وقوع أى احتكاك

أو حوادث الى أقل حد ممكن ولضمان الاشراف الفعلى للامم المتحدة خلال العملية يتم تنفيذ الانسحاب فى مدة خمسة أيام من يوم دخول خطة الانسحاب فى حيز التنفيذ .

٣ - يستخدم طريق الفالوجا - عراق سويدان - بربر - غزة - رفح كطريق للانسحاب ، على انه اذا اتضح فى يوم الانسحاب انه غير صالح للاستعمال يقوم رئيس أركان حرب هيئة الاشراف على الهدنة التابعة للامم المتحدة بانتخاب طريق بدلا منه وذلك بعد التشاور مع الطرفين .

٤ - يقدم قائد عام القوات المصرية بفلسطين فى بحر ٢٤ ساعة قبل الميعاد المحدد للانسحاب الى رئيس أركان حرب هيئة الاشراف على الهدنة (أو من يمثله) مشروعا مفصلا لانسحاب الحامية المصرية بالفالوجا للموافقة عليه ، على أن يشتمل هذا المشروع على بيان القوات وكميات العتاد المراد سحبها يوميا - وعدد ونوع العربات التى تستخدم يوميا فى عملية الانسحاب وعدد السفريات اللازمة لاتمام التحركات اليومية .

٥ - يوضع المشروع التفصيلي المشار اليه فى الفقرة الرابعة على أساس نظام الاسبقية لعملية الانسحاب كما يحدد رئيس أركان حرب هيئة الاشراف على تنفيذ الهدنة والنذى يتضمن غير ذلك انه بعد انسحاب المرضى والجرحى الذى سبق اتمامه تخلى أولا قوات المشاة مع الأسلحة الشخصية ومتعلقاتها ، ويكون الانسحاب بالنسبة للمهمات الثقيلة فى المراحل النهائية من العملية والعتاد الثقيل هو المدفعية ، العربات المصفحة ، الدبابات وحاملات البرن ، ولتقليل احتمال وقوع حوادث على أثر وصول قوات المشاة الى الجهة التى يقصدونها يكون اخلاء المهمات الثقيلة الى نقطة داخل الحدود المصرية يحدد موقعها رئيس أركان حرب هيئة الاشراف على تنفيذ الهدنة ، تلى ان توضع هذه المهمات هناك باعتبارها ممتلكات مصرية تحت حراسة الأمم المتحدة الى الوقت الذى يرى فيه رئيس أركان حرب الاشراف على تنفيذ الهدنة أن الاتفاق أصبح نافذا فيقوم عندئذ بتسليم هذه المهمات الى السلطات المصرية المختصة .

٦ - تقدم السلطات الاسرائيلية والضباط اليهود فى منطقة الفالوجا امكانيات المعونة التامة لتنفيذ العملية ويكونون مسئولين عن عدم وجود عوائق من أى نوع فى الطريق الذى سيتبع فى الانسحاب ، على ان تبقى القوات اليهودية اثناء الانسحاب بعيدة عن الطرق التى ستتبع فى هذا الانسحاب .

٧ - يتواجد مراقبو الأمم المتحدة العسكريون مع كل من القوات المصرية والاسرائيلية لضمان مراعاة الطرفين بدقة لخطة الانسحاب وتنفيذ جميع التعليمات الخاصة بتنفيذها والنذى يصدرها فيما بعد رئيس أركان حرب الأمم المتحدة ليقوم مراقبو الأمم المتحدة العسكريون دون غيرهم بأجراء التفتيش الذى يرون ضرورته لتنفيذ الانسحاب وتكون قراراتهم فى جميع الاحوال نهائية .

الملحق الثاني

يكون خط تحديد الجبهة الغربية والجبهة الشرقية في فلسطين مفهوما على أساس الاعتبارات العسكرية فقط المتعلقة بالقوات التابعة للطرفين المشتركين في هذا الاتفاق ، وكذلك المتعلقة بالقوات التابعة لطرف ثالث في المنطقة التي لا يشملها هذا الاتفاق كالآتي :

(أ) الجبهة الغربية :

تكون المنطقة الواقعة جنوب وغرب الخط المبين في الفقرة ٢ (أ) من مذكرة ١٣ نوفمبر سنة ١٩٤٨ الخاصة بتنفيذ قرار مجلس الأمن الصادر في ٤ نوفمبر سنة ١٩٤٨ من نقطة ابتداءها في الغرب الى نقطة (١٢٥٨١١٩٦) ثم جنوبا على امتداد الطريق الى حطة - الفالوجا - عند (١٢١٤٠٨٢٣) بير سبع وتنتهي شمال بير عسلوج عند النقطة ٤٠٢ .

(ب) الجبهة الشرقية :

المنطقة الواقعة شرق الخط المبين في الفقرة (أ) بعاليه ومن النقطة ٤٠٢ الى أقصى نقطة جنوب فلسطين بخط مستقيم يمتد لنصف المسافة الواقعة بين حدود مصر - فلسطين ، حدود شرق الأردن - فلسطين .

بريجادير جنرال
وليم رايلي

بالسلاح البحري بالولايات المتحدة ورئيس
اركان حرب هيئة الاشراف على الهدنة التابعة للأمم المتحدة
رودس في ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٩

الملحق الثالث

تعريف القوات الدفاعية :

أولا : القوات البرية :

١ - لانتجاوز :

(١) ٣ كتاب مشاه ، لايزيد كل منها على ٨٠٠ ضابط ورتب أخرى ومكونة مما لا يزيد عن :

١ - سرايا مشاة مع مهماتها من الأسلحة الصغيرة العادية (بنساق مدافع

ماكينة خفيفة - مدافع ماكينة صغيرة - مدافع هاون خفيفة ٢ بوصة - بنادق مضادة للدبابات - لوريات) .

٢ - سرية معاونة لا يزيد تسليحها عن ٦ مدافع ماكينة متوسطة ، ٦ مدافع هاون لا تزيد عن ٣ بوصة ، ٤ مدافع مضادة للدبابات لا تزيد عن ٦ رطل .
٣ - سرية برثاسة .

(ب) ١ بطارية مكونة من ٨ مدافع ميدان لا تزيد عن ٢٥ رطل .

(ج) ١ بطارية مكونة من ٨ مدافع مضادة للطائرات لا تزيد عن ٤٠ ملليمتر .

٢ - لا يدخل ضمن القوات الدفاعية ما يأتي :

(أ) المدرعات مثل الدبابات والعربات المصفحة وحاملات البرن والمصفحات نصف الجنزير والجرارات أو أى عربات قتال مصفحة أخرى .

(ب) جميع الأسلحة المعاونة والوحدات خلاف المبينة فى الفقرات أ (١ - ٢) .
١ (ب) ١ (ج) بعاليه .

٣ - وحدات الخدمة تكون مطابقة لخرطة توضع وتحدد بواسطة اللجنة المختلطة للهدنة .

ثانيا : القوات الجوية :

فى المناطق التى يسمح بوجود قوات دفاعية بها تراعى الشروط الآتية بالنسبة للقوات الجوية :

١ - لا يحتفظ بأى مطارات حربية أو ممرات أو أراضى نزول أو تجهيزات .

٢ - لا تصعد أو تهبط أية طائرات الا فى الحالات الاضطرابية .

ثالثا : القوات البحرية :

لا تنشأ أية قاعدة بحرية فى المناطق التى يصرح فيها بوجود قوات دفاعية ولا يصرح للبوارج أو المراكب البحرية أن تدخل المياه الإقليمية المجاورة .

رابعا : وفى المناطق التى ستبقى فيها قوات دفاعية فقط يتم التخفيض اللازم للقوات فى خلال أربعة أسابيع من تاريخ التوقيع على هذه الاتفاقية .

رودرس فى ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٩

الى الدكتور والترايتان رئيس الوفد الاسرائيلى فى رودرس .

من والى باننى نائب الوسيط .

فيما يختص باتفاق الهدنة المصرية - الاسرائيلية العامة من الرغوب فيه أن تؤيدوا علمكم انه لن تتواجد قوات اسرائيلية فى قرية بير عسلوج .

امضاء

(رالف باننى)

رودس في ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٩ .

الى الدكتور رالف بانثى نائب الوسيط لفلسطين برودس .

من والتر ايتان رئيس الوفد الاسرائيلي .

فيما يختص باتفاق الهدنة المصرية - الاسرائيلية العامة اؤيد علمنا بأنه لن تتواجد قوات اسرائيلية فى قرية بير عسلوج .

امضاء

(والتر ايتان)

رودس في ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٩ .

الى الدكتور والتر ايتان رئيس الوفد الاسرائيلي فى رودس .

من رالف بانثى نائب الوسيط

فيما يختص باتفاق الهدنة المصرية - الاسرائيلية العامة من المرغوب أن تؤيدوا علمكم أنه فى أثناء اخلاء القوات المصرية بمنطقة الفالوجا المنصوص عليه فى المادة الثالثة من الاتفاقية يباح للاهالى المدنيين فى الفالوجا وعراق المنشية الاخلاء أيضا مع القوات المصرية اذا مارغبوا فى ذلك .

والذين يرغبون من هؤلاء الاهالى المدنيين فى البقاء فى الفالوجا وعراق المنشية يباح لهم ذلك والمدنيون الذين يرغبون فى التوجه الى منطقة الخليل يمكنهم ذلك تحت حراسة واشراف الأمم المتحدة . وجميع هؤلاء المدنيين يكونون فى أمن تام فى أشخاصهم ومساكنهم وممتلكاتهم ومتعلقاتهم الخاصة .

امضاء

(رالف بانثى)

رودس في ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٩

الى الدكتور رالف بانثى نائب الوسيط لفلسطين برودس

من والتر ايتان رئيس الوفد الاسرائيلي

فيما يختص باتفاق الهدنة المصرية - الاسرائيلية العامة نؤيد علمنا انه فى أثناء اخلاء القوات المصرية فى الفالوجا المنصوص عنه فى المادة الثالثة من هذا الاتفاق يباح للاهالى المدنيين فى الفالوجا وعراق المنشية الاخلاء مع القوات المصرية اذا مارغبوا فى ذلك .

والذين يرغبون في البقاء في الغالوجا وعراق المنشية من هؤلاء الاهالى المدنيين
يباح لهم ذلك . ويمكن للذين يرغبون من الاهالى المدنيين الذهاب الى منطقة الخليل
تحت حراسة واشراف الأمم المتحدة وجميع هؤلاء المدنيين يؤمنون بصفة عامة على
اشخاصهم وممتلكاتهم وسكنهم ومتعلقاتهم الشخصية .

وتحتفظ حكومة اسرائيل بالحق في معاملة الاشخاص الذين يختارون البقاء
في منطقتي الغالوجا وعراق المنشية ، ويتحقق انهم اشتركوا في القتال في فلسطين
كأسرى حرب .

امضاء

(والتر ايتان)

رودس في ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٩

الى الدكتور والتر ايتان رئيس الوفد الاسرائيلي في رودس

من رالف بانث نائب الوسيط

فيما يختص باتفاق الهدنة المصرية - الاسرائيلية العامة من المرغوب فيه أن تؤيدوا
علمكم بأنه في أى وقت بعد التوقيع على هذا الاتفاق يمكن أن تسحب القوات المصرية
الموجودة الآن في منطقة بيت لحم - الخليل بجميع أسلحتها ومهمات وأدواتها
الشخصية وعرباتها عبر الحدود المصرية تحت اشراف وحراسة الأمم المتحدة بصفة
مطلقة وعن الطريق المباشر الذى يحدده رئيس اركان حرب مراقبة الهدنة التابع
للأمم المتحدة بالتشاور مع السلطات الاسرائيلية المختصة .

امضاء

(رالف بانث)

رودس في ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٩

الى الدكتور رالف بانث نائب الوسيط لفلسطين برودس

من والتر ايتان رئيس الوفد الاسرائيلي .

فيما يختص باتفاق الهدنة المصرية الاسرائيلية العامة أؤيد علمنا بأنه في أى
وقت بعد التوقيع على هذا الاتفاق يمكن أن تسحب القوات المصرية الموجودة الآن في
منطقة بيت لحم - الخليل بجميع أسلحتها ومهمات وأدواتها الشخصية وعرباتها عبر
الحدود المصرية تحت اشراف وحراسة الأمم المتحدة بصفة مطلقة وعن الطريق المباشر
الذى يحدده رئيس اركان حرب مراقبة الهدنة التابع للأمم المتحدة بالتشاور مع
السلطات الاسرائيلية المختصة .

امضاء

(والتر ايتان)

ملف القضية الفلسطينية - ١٠١٥

رودس في ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٩

الى الكولونيل سيف الدين رئيس الوفد المصرى - رودس

من رالف باننش نائب الوسيط

فيما يختص باتفاق الهدنة المصرية - الاسرائيلية العامة من المرغوب فيه أن تؤيدو علمكم بأن أى قشلاقات عسكرية أو أماكن تجمعات تكون موجودة على جانبى الطريق حطة - الفالوجا - بير سبع أو على بعد لايتجاوز مائتى متر غرب هذا الطريق تعتبر كأنها واقعة فى نطاق منطقة الجبهة الشرقية كما هو بين فى الملحق الثانى من هذه الإتفاقية .

امضاء

(رالف باننش)

رودس في ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٩

الى الدكتور رالف باننش الوسيط لفلسطين برودس

من الكولونيل سيف الدين

ردا على مذكرتكم المؤرخة فى ١٩ فبراير سنة ١٩٤٩ ،

أتشرف بإخطاركم بأن الوفد المصرى يوافق على اعتبار أى قشلاقات أو أماكن تجمعات تكون موجودة الآن على جانبى طريق حطة - الفالوجا - بير سبع وتكون على بعد لا يتجاوز ٢٠٠ متر غرب هذا الطريق كأنها واقعة ضمن منطقة الجبهة الشرقية المبينة فى الملحق الثانى من اتفاق الهدنة الموقع عليها اليوم .

(٢٤١)

رسالة الديوان الهاشمي الى عبدالله التل

لوقف اية عمليات حرية

١٠ مارس ١٩٤٩

رئاسة

الديوان الهاشمي

الرقم

التاريخ ١١ جمادى الأولى سنة ١٣٦٨ هـ

الموافق ١٠ مارس سنة ١٩٤٩ م

عبد الله بك التل

رسالة شفوية للمركز الذي يخابركم وتخابرونه من الجانب الاسرائيلي مع
تحية منا الى المستر شرتوك .

اسفنا جدا لما حدث وما يمكن أن يحدث بجوار النقب ووادي عربة ونواحي
العقبة . نحن بعثنا برجالنا الى رودس على روح تميل لتلقى حسن النية بمثلها وان
تكرار هذه الحوادث يجعل مساعي الراغبين بحفظ الحقوق الصريحة صعبة وعندئذ
لا تحمد النتائج . وآمل أن يصل الجواب المرضى بالابتعاد عن أي تماس يجر الى اقتتال
ولو كان فرعيا بدون جدوى . الجبهة الوسطى ستكون في حوزتنا ان شاء الله في
هذه الايام من خربتنا الى حدود جسر المجمع .

انتهت الرسالة

املاها جلالة سيدي الملك المعظم على لابلها لكم .

عبد الفتي الكرمي

(*) نقلا عن كتاب « كارثة فلسطين » عبد الله التل .

(٢٤٢)

رسالة موسى شاريت الى الملك عبد الله

١١ مارس سنة ١٩٤٩ (*)

صاحب الجلالة الملك عبد الله ملك المملكة الأردنية الهاشمية .

بعد تقديم التحية والسلام الى السدة الملكية نود التعبير لجلالتكم عن تقديرنا لمراجعتكم الشخصية لنا بعد فترة الانفصال الطويلة .

اننا لنؤكد لجلالتكم مرة أخرى كما سبق وأكدنا أن القوات الاسرائيلية لم تجتز الحدود الأردنية في أى منطقة منها . وانها لن تتجاوز قيد شعرة حدود بلادنا في المستقبل ان شاء الله .

تعلمون جلالتكم حق العلم بأن ما بين شرق الأردن وبين مصر من أقاليم واقع في حدود السيادة الاسرائيلية . فاذا ما قام الجيش الاسرائيلي بحركات في تلك الأقاليم بما فيها قسم من ساحل الخليج الواقع بين الساحل الأردني والساحل المصري ، فما تلك الحركات الا حركات مشروعة في صورة لا يتسرب اليها الريب . وليس هنالك أى مبرر لاعتبارها ذات نية عدوانية بالنسبة للدولة المجاورة . هذا ولم يصل علمنا أى نبا عما يقال من اصطدام بين قواتنا وقوات الجيش العربي الأردني ، ونرى أنفسنا مضطرين الى نفى ما زعمه مندوب جلالتكم في رودوس من أن قواتنا قد هاجمت مواقع الجيش العربي . فان مثل هذا الهجوم لم يحصل ولم يقع في أى مكان كان . والحادث الوحيد الذي حصل فهو اطلاق دورية من الجيش العربي النار على وحدة من الجيش الاسرائيلي على بعد بضعة كيلو مترات غربى غرندل . ولقد اطلقت الوحدة العربية الأردنية النار بدون أى تحرش بها من جهتنا . ثم ان الدورية الأردنية وقت اطلاقها النار كانت داخل حدود دولة اسرائيل دون ما مبرر . ثم لم تلبث بعد أن اطلقت النار أن ولت من تلقاء نفسها مجتازة الحدود الى شرقى الأردن .

هذا ما حصل ولا شيء غيره بتاتا ، وحتى في هذا الذي حصل لم يكن أى استفزاز من جانبنا . لقد ذكرتم جلالتكم حوادث وقعت بجوار النقب ووادى عربة ونواحي العقبة .

ان المحل الأول وهو النقب فهو على حدود اسرائيل ومصر . واننا رغم ادراكنا لما تبذون جلالتكم من الاهتمام بكل ما يجرى في هذه المنطقة جميعها ، لمن العسير علينا ان نرى ما يوجب ان يكون هذا المحل موضوع بحث بيننا وبين الحكومة الأردنية ، او ما هو حق الحكومة الأردنية فيه .

(*) عن كتاب : « كارتة فلسطين - مذكرات : به الله التل »

وأما وأدى عربةً فإن حدود بلادنا تمر فيه . وأن قواننا لتتخذ أقصى الحذر في
هركاتها من أن تجتاز الحدود وتتمدها .

وأما نواحي العقبة - المنطقة المحاذية للخليج والكائنة في شرق الأردن ، فلقد
قلنا وكررنا القول انه ليس لنا نية في أن نطرقها .

واننا نوافق جلالته كل الموافقة في انه يجب التوصل الى تسوية أساسها حفظ
الحقوق الصريحة . على أن الحقوق الصريحة تشمل حقنا في الأقاليم شمولها للحقوق
الأردنية الصريحة . واننى لعل ثقة ويقين في أن جلالته لا ترغبون في أن ننتهم
حكومتكم في مؤسسة هيئة الأمم المتحدة بأن قواتها أى قوات حكومة جلالته موجودة
في أراضى دولة أخرى ذات سيادة وإن الاتفاق المؤدى الى السلام لا يمكن أن يتم ما لم
يقم على أساس احترام كل دولة لسيادة جارتها . واننا واثقون من أن مثل هذا
الاتفاق سيتم بيننا في العجل .

وبما أن الحكومة البريطانية أعلمت حكومتنا رسمياً بالشكوى التى تلقته
حكومة اسرائيل من حكومة شرق الأردن بشأن عمليات عدوانية مزعومة من قبل حكومة
اسرائيل ، فلقد قمنا بدورنا باعلام الحكومة البريطانية بحقيقة الحال وبلغناها خلاصة
كتابنا هذا الى جلالته .

وتفضلوا جلالته بقبول خالص تحياتنا وتقديرنا

موشى شاريت

ووزير خارجية اسرائيل

(٢٤٣)

رسالة الدكتور ايتان الى الملك عبد الله

١٥ مارس سنة ١٩٤٩ (١)

برقية سرية

الى - حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله المعظم .

من - مدير وزارة الخارجية العام ايتان .
بعد تقديم التحيات الى السدة الملكية .

لى مزيد الشرف بأن أعلن جلالتم ان وزير الخارجية معالي السيد موسى شاريت قد سافر الى الخارج ، واننى أقوم الآن بأعمال معاليه كما لى الشرف المزيدي بأن أشكر نيابة عنه لجلالتم كتابكم السامى الذى تسلمناه مساء أمس وبأن نرد عليه بما يلى :

اننا مسرورون لكون الحالة فى النقب جميعه هادئة ، وبعدم وقوع اى حادث بين قوات جلالتم وقواتنا . ولسوف تبقى الحال على هذا المنوال ما دام الامر متعلقا فىنا وفى وسعنا ان نؤكد لجلالتم ، ورائدنا الاخلاص والصدق ، انه ليس تمة نية من أساسى للشائنات الزاعمة بأننا قد خرقنا الخطوط الاردنية او ان فى نيتنا خرقها . وطالما كان الفريقان يحترم كل منهما سيادة الآخر فليس هناك داع للخوف او لحصول حوادث مؤسفة مهما تكن من الضالة . وانكم تعلمون يا صاحب الجلالة بأن غايتنا هى العيش وياكم فى سلام وصداقة .

أما بشأن انسحاب القوات العراقية من الاقاليم التى يحتلونها فى الوقت الحاضر وحلول قوات الجيش الاردنى محلهم فلقد سبق ان أعلننا النائب الوسيط اننا نعتبر مثل هذه الخطوة خرقا للهدنة ، ولن نقبل بها مالم تسبقها موافقتنا عليها .

الا أننا لا ننوى احتلال تلك الاقاليم او تهديد الاهالى العرب فى نيتنا التوصل الى اتفاق سلمى فى تلك الاقاليم أيضا . ونعتقد انه اذا توفر التفاهم المتبادل فمن الممكن التوصل الى تسوية واتفاق يمكننا بدورهما من ادراك بعض التعديلات المنطقية فى الاقاليم المذكورة .

وفى رايانا ان البحث فى هذا الشأن ليس عائدا الى مفاوضات الهدنة القائمة فى رودس ولكننا مستعدون لاستدعاء الكولونيل موشيه دايان من رودس للتداول مع

(*) من كتاب : « كارثة فلسطين - مذكرات : عبد الله التل »

جلالتكم فيما يتعلق بخصوص التسوية المرضية للجانبين حول المنطقة التي ينسحب عنها العراقيون . ونكون ممتنين لجلالتكم ان تكرمتم واعلمتمونا فيما اذا كنتم تريدون ان نستدعي الكولونيل دايمان للتداول في الامر المذكور .

واننا لعل ثقة بان جلالتكم تستحسنون ذلك حيث ان جلالتكم ، لا أقل منا ، تفضلون حل المسائل بالطرق السلمية .

وتفضلوا جلالتكم بقبول فائق احترامنا .

(٢٤٤)

برقية الملك عبدالله الى الدكتور ايتان

(٣) ١٩٤٩/٣/١٩

جناب الدكتور ايتان المحترم

بواسطة الكولونيل دايان المحترم

سرني جوابكم وعلمت بسفر شارايت الى أمريكا . مستر ساسون على اتصال بعمر زكي وقد يكون وجوده هنا يساعد على كثير من تذليل بعض العقبات . النقب سيظل هادئا بدون أن يقع فيه ما يكدر ، اذا روعيت حسن النية وروح السلام . اننى واثق كما قلت بانكم تريدون أن تعيشوا فى جنبتنا بسلام ، واننى دائم الرغبة فى الوصول الى هذه النتيجة المرضية .

واننى أعلم انكم ستوافقوننى فى مسألة احتلالنا للجبهة العراقية وقد نتج ذلك بسبب آخر مذاكرة وقعت بينى وبين المستر ساسون والكولونيل دايان ، يوم ذكرنا بعض التوحش فى الجيش العراقى . وقد قلت لهم اننى أمين على الجيش العراقى ، فمن أجل توقيف النار يصعب على العراقيين فى حالتهم الحاضرة ، أن يتنازلوا عن حقهم فى تحريرها ، ولكنى أملك ذلك فعلا ، وأنا المسئول عنه . فلما لم ترتاحوا لذلك تكلمت بذاتى مع أهل العراق فى سفرى اليهم واقنعتهم بأننى سساحل الجبهة كلها تسهيلا لرغبتكم فى دفع التوحش . اننى أرقب زيارتكم بعد أن تعرضوا هذا الى مراكزكم وتأتون بالموافقة ، بدون أن تسقط كلمتى امام العراقيين الذين رضوا بالتأخر لحل محلهم . ولا نعتقد أن الجانب الاسرائيلى يتعمد وقوع اشكالات فى وجهى سواء مع العرب أو مع الاسرائيليين . واذا تمكنتم جنابكم من مقابلتى أنتم ودايان فأمل أن يكون وراء ذلك ما نود جميعا وإن لنا مطالب حقة وإن لكم مطالب حقة تسوى جميعها إن شاء الله ولا ضرر من وجودنا فى المراكز العراقية فى ناحيتكم أو ضدكم . وثقوا بكلمتى هذه وانتم خبرتم افكارى التى ترمى الى حل المشكلات والمخاوف بترك شيء وأخذ شيء فيما بيننا هنا وهنالك .

التوقيع

عبد الله

الشونة فى ١٩ / ٣ / ١٩٤٩

(٢٤٥)

مؤتمر الشونة

الذى عقد بين وفد اردنى

برئاسة الملك عبد الله ووفد اسرائيلى برئاسة

دكتور ايتان (*)

١٩٤٩/٣/٣٠

المجتمعون :

رئيس الحكومة	جلالة الملك عبد الله
وزير الداخلية	توفيق أبو الهدى
وزير المعارف	سعيد المفتى
وزير العدلية	محمد الشنقيطلى
وزير الدفاع	فلاح المدادحة
سكرتير الحكومة	فوزى الملقى
رئيس وفد رودس	حمد الفرحان
عضو وفد رودس	القائمقام أحمد صدقى الجندى
رئيس فرع الحركات الحربية	الرئيس على أبو نوار
الطبيب الخاص	الميجر كوكز
	شوكت الساطى

اما الوفد اليهودى فكان مكونا من :

وكيل الخارجية	الدكتور ايتان
رئيس العمليات الحربية	بريجادير يادين
رئيس وفد رودس	روبين شيلوج
كبير العسكريين فى وفد رودس	كولونيل ديان
من وزارة الخارجية	ميجر هاراكابى

(*) « كارثة فلسطين » - مذكرات عبد الله التل قائد معركة القدس

وبعد أن كرر الملك عبارات الترحيب بالضيوف ، اذن لرئيس الحكومة بالتحدث الى الوفد رسميا وباسم الحكومة الاردنية .

كلمة توفيق ابو الهدى :

الكمكم باسم حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وبحضرة جلالة سيدنا واربح بقدمكم انبى نامل منه كل خير لصالح البلدين .

اذا ذكرنا الماضي نجد كيف تورط الاردن فى الحرب ، والاسباب المباشرة كانت مدينة القدس القديمة ، ومحاولة قواتكم الاستيلاء عليها مما أدى الى اشتباك الجيش العربى مع جنودكم اشتباكا فعليا . وما عدا ذلك لم تقع معارك من طرفنا .

وتعلمون سعادتكم ان السياسة الأصلية التى سرنا عليها ، هى أن يقف الجيش العربى على حدود القسم العربى فى فلسطين ولا يتعداه ولم يتعده بالفعل ولو أن تلك السياسة لم تقل أو تنشر ، الا أنها كانت بالفعل مرسومة . ولم يكن هنالك ميل للحرب بالرة ، ولا نية أكيدة . ويمكنكم أن تقدروا صعوبة موقفنا فى تنفيذ تلك السياسة المرسومة ، وفى الانجراف مع سياسة الدول العربية مجازاة لها وللتفتية فقط . والآن لن نتقيد بعد اليوم بنصائح خارجية حتى ولا بالسياسة العربية . ونرغب من كل قلوبنا أن نصل معكم الى تسوية واصلح دائم . واذا توافرت لديكم حسن النية كما هى عندنا ، لا شك بأننا سننهي كل المشاكل بما تعليمه المصالح المشتركة وحسن الجوار بين بلدينا .

والمشكلة الحالية هى الهدنة الدائمة التى تطالبون فيها بتغيير الحدود وصعوبة ذلك علينا . وحكومة صاحب الجلالة ترى وجوب التقيد بمشروع التقسيم وفيه تقسيم المنطقة الى :

(أ) منطقة داخلية حسب المشروع بدولتكم .

(ب) منطقة داخلية حسب المشروع لنا أى بالقسم العربى .

فلماذا لا نتقيد الآن بذلك ، حتى لا تزيدوا من متاعبنا ، وخصوصا مشكلة اللاجئين ؟ لأن تحقيق مطالبكم هذه يجعل الحكومة وجلالة سيدنا فى مركز محرج ، ويعوق خطواتنا التى سنخطوها نحو الصلح النهائى معكم .

وبمناسبة عودة فوزى باشا وهو الوزير المختص ، فقد انتدبته الحكومة مع فلاح باشا المادحة والقائمقام احمد صدقى الجندى وحمد الفرخان وكوكر ، للتفاوض معكم هذه الليلة ، وكلنا أمل أن تتوصلوا مع وفدنا الى اتفاق حول المسائل المختلف عليها ، وهى فنية حسب اعتقادى ولا أرى لزوما لحضورها فتعذرونى . أما عن سرية الاتفاق فانا اميل الى ذلك ، مع انه مامن شئ يبقى مكتوما ولا بد من ظهوره . ولذلك فان اتفاقية هذه الليلة ستدخل فى اتفاقية ردوس وكأنها جزء منها ، وهو ما جعلنا نستدعى صدقى بك ليشارك بنفسه فى محادثات الليلة .

ان الخوض في الماضي لا يجدي نفعا بل يحيي الجراح ، والأفضل أن يتحدث عن الحاضر . ونوه ايتان بالصدقة العربية اليهودية المنتظرة في المستقبل ، بمساعي أشخاص حكماء غير ميالين للحرب ، أمثال جلالة الملك وبن غوريون وفخامة توفيق باشا وأمثالهم من الشخصيات الحكيمة المحبة للسلام .

ووصل بحديثه الى الموضوع الرئيسي فقال :

ان الصداقة يجب أن تكون على أساس متين لا تشوبه شائبة في المستقبل ومن الأسس التي ستجعل صداقة اسرائيل بالاردن قوية ، هي تسوية مشكلة المثلث بما يرضى اسرائيل ويؤمن سلامتها وطمأنينة شعبها . وقال ان الوضع الداخلي في اسرائيل ، وخاصة وضع الحكومة ، ليس أحسن بكثير من وضع حكومة صاحب الجلالة . وكما ان فخامة الرئيس لا يريد ان تزداد متاعب حكومته ، فإن حكومة تل أبيب تريد أن تهدى الرأي العام النائر على الوضع في المثلث ويطالب في الحرب لتسوية المشكلة هناك .

ان طلبات اسرائيل في المثلث لا تقبل المساومة ، ولا يمكن التنازل عن شيء منها ، لأن الخبراء العسكريين أوصوا بها كحد أدنى لتأمين سلامة الدولة اليهودية الفتية من تلك الناحية ، وتواصيهم هذه تعتبر بنظر الحكومة أهم بكثير من قضية لاجئين وتعويضات وما شابه ذلك ، لأن سلامة اسرائيل هي ما يطالب به الوفد اليهودي ، بالدرجة الأولى ، ومتى تأمنت هذه المطالب سيتم الاتفاق هذه الليلة .

(٢٤٦)

رسالة الملك عبد الله الى موشيه شرتوك (*)

١٩٤٩/٢/١٤

عزيزي المستر شرتوك

تلقيت رسالتكم الشفوية فأعجبني صوغها وكمال احتشامها وما فيها من احترامات وتأمينات . على انني أفيد هنا انني لم أرسلكم شفويا الا لاعتمادى عليكم وعلى امس سبقت . . والآن والوفدان في رودس ومن الحكمة واصالة الراى عدم أى حركة من الجهتين وأى استفزاز . وما بحثتم عنه سواء فى الجنوب أو بوادى عربية فكل ذلك سيتناوله عند التسوية وفى كل شيء مادامت النية الحسنة وامكان التعديل والتصحيح فى اليد . ولقد شاع هنا انكم صرحتم بأن فئة عسكرية اسرائيلية وصلت الى ساحل خليج العقبة بأراضى كانت تحسب من فلسطين وهذا صحيح . ثم قيل ان فى هذا التصريح قلتم سعادتكم ان أى قسم من فلسطين ينسحب منه الجيش العراقى ستحتله القوات الاسرائيلية من أجل تأمين الأمن . فهل هذا صحيح وانه على ما قيل ان فئة اسرائيلية موجودة الآن بمحل من وادى عربية واخرى فى محل كذا برغم ما جاء من جوابكم الشفوى السابق .

(امضاء)

عبد الله

(*) نقلا من كتاب « كارتة فلسطين » ميد الله الل .

(٢٤٧)

رسالة الملك عبدالله الى شرتوك

خاصة بالجيش العراقي في الجبهة الاردنية

١٩٤٩/٣/١٥

عزيزي المستر شرتوك

لم يكن بحثي عن ما عزي اليكم من التصريح عن الجبهة العراقية في حالة انسحابها الا لأمور جوهرية هي :

عند حضور ساسون أفندي والقائد ديان الى الغور لمقابلتنا بحثنا عن عدم الاطمئنان لهدنة لم يكن العراق قابلا لها وان الجيش العراقي ينسحب منها . فللرغبة في التسوية المأمولة عزمنا تسلم الجبهة العراقية . فهذا التصريح وما وقع في الجنوب من حركات يدعو الى التردد في النتائج ولذلك أحب أن تشعروا وفدكم بأن يتفق مع وفدنا على سريان اتفاقية عدم اطلاق النار في الحدود التي يشغلها الجيش العراقي حال تسلمها من قبل القوات الاردنية .

مع تحياتي لكم ولستر بن جوريون

عبد الله (امضاء)

الشونة في ١٩٤٩/٣/١٥

(٢٤٨)

اتفاق الهدنة العامة بين لبنان واسرائيل (*)

٢٣ آذار (مارس) سنة ١٩٤٩

الترجمة العربية

تمهيد :

ان الفريقين في هذا الاتفاق •

تنفيذا لقرار مجلس الأمن الصادر في ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩٤٨ الذي يدعوها الى التفاوض لاقرار هدنة تكون كتدبير اضافي مؤقت وفقا للمادة ٤٠ من ميثاق الأمم المتحدة ، وفي سبيل تسهيل الانتقال من حالة المهادنة الى حالة السلم النهائي في فلسطين .

قررا القيام بمفاوضات تتعلق بتنفيذ قرار مجلس الأمن المتخذ في ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩٤٨ وذلك برئاسة الأمم المتحدة •

وانتدبا ممثلين مزودين بالصلاحيات للمفاوضة ولعقد اتفاق هدنة •

وبعد أن تبادل الممثلون الموقعون ادناؤه واثائق تفويضهم التي وجد انها مستوفية لجميع الشروط اتفقوا على الاحكام الآتية :

المادة الأولى :

في سبيل تسهيل اعادة السلم الدائم الى فلسطين ، واعترافا بأهمية الضمانات المتبادلة بهذا الخصوص والمتعلقة بالاعمال الحربية المقبلة للفريقين أكلت فيما يلي المبادئ التالية التي سيتقيد بها الفريقان تقيدا تاما أثناء الهدنة :

١ - يحترم الفريقان بعد الآن احتراماً دقيقاً امر مجلس الأمن القاضي بعدم الالتجاء الى القوة العسكرية في تسوية المسألة الفلسطينية •

٢ - لن تقوم القوات المسلحة في البر والبحر لاي من الفريقين ولن تضع خطة للقيام بأى عمل عدائي ضد المدنيين أو القوات المسلحة التابعين للفريق الآخر ، كما انها لن تهدد بمثل هذا العمل ، ومن المسلم به ان عبارة « تضع خطة » الواردة في هذا النص لا تطبق على الخطط العادية التي تضعها غالباً هيئات اركان الحرب في المنظمات العسكرية •

(*) من كتاب : « فلسطين بين عصبة الأمم والأمم المتحدة » - على محمد على

- ٣ - يحترم احتراماً كلياً حق كل فريق في أن يكون آمناً وبعيداً عن كل خشية من مهاجمة قوات الفريق الثاني المسلحة .
- ٤ - تقبل إقامة الهدنة بين القوات المسلحة للفريقين كمرحلة ضرورية في سبيل تصفية النزاع المسلح وإعادة السلم إلى فلسطين .

المادة الثانية :

- أما فيما يتعلق بصورة خاصة بتنفيذ قرار مجلس الأمن بتاريخ ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر ١٩٤٨) فتؤكد الأهداف والمبادئ التالية :
- ١ - أن المبدأ القاضي بالألا يكتسب أى امتياز عسكري أو سياسى مدى الهدنة التى أمر بها مجلس الامن مبدأ معترف به .
- ٢ - ومن المعترف به من جهة أخرى ، أن أى حكم من احكام الاتفاق الحالى يجب أن لا يمس فى أية حال ، حقوق الفريقين المتعاقدين أو مطالبيهما أو موافقهما فى التسوية السلمية والنهائية للمسألة الفلسطينية ، اذ أن الاعتبارات العسكرية وحدها ، هى التى أملت هذه الأحكام .

المادة الثالثة :

- ١ - تقوم بهذا الاتفاق ، وفقاً للمبادئ المنصوص عليها آنفاً ، ولقرار مجلس الأمن بتاريخ ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٨ ، هدنة عامة بين قوى الفريقين الحربية فى البر والبحر والجو .
- ٢ - لا يجوز لأى من القوات البرية والبحرية والجوية العسكرية أو شبه العسكرية لأى الفريقين بما فى ذلك القوى غير النظامية أن تقترب أى عمل حربي أو عدائى ضد القوى العسكرية أو شبه العسكرية للفريق الآخر ، أو ضد مدنيى أرض واقعة تحت سلطانه ، أو أن تتعدى أو أن تحتاز لأى هدف من الأهداف ، الخط الفاصل للهدنة المعين فى المادة الخامسة من هذا الاتفاق ، أو أن تدخل أو تتعدى المجال الجوى للفريق الآخر ، أو مياهه الإقليمية على مسافة ثلاثة أميال من الخط الساحلى .
- ٣ - لا يوجه أى عمل حربي أو عدائى من الأرض الواقعة تحت سلطة احد الفريقين ضد الفريق الآخر .

المادة الرابعة :

- ١ - يعتبر الخط المعين فى المادة الخامسة من هذا الاتفاق الخط الفاصل للهدنة وهو مخطط تطبيقاً لأهداف وإغراض قرار مجلس الأمن بتاريخ ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر سنة ١٩٤٨) .
- ٢ - أن الهدف الرئيسى من الخط الفاصل للهدنة ، هو وضع خط ، لايجوز للقوى العسكرية للفريقين أن تتجاوزه فى تنقلاتها .

٣ - ان احكام وقوانين القوى العسكرية للفريقين ، التى تحظر على المدنيين اجتياز خطوط القتال أو دخول منطقة واقعة بين الخطوط ، تظل موضوعه موضع التنفيذ بعد توقيع هذا الاتفاق فيما يتعلق بالخط الفاصل للهدنة المعين فى المادة الخامسة .

المادة الخامسة :

- ١ - يتبع الخط الفاصل للهدنة الحدود الدولية بين لبنان وفلسطين .
- ٢ - لا يكون فى منطقة الخط الفاصل للهدنة من القوى العسكرية للفريقين ، سوى العناصر الدفاعية كما ينص على ذلك ملحق هذا الاتفاق .
- ٣ - يجرى سحب القوى للخط الفاصل للهدنة وتخفيضها لعناصر دفاعية وفقا للفقرة السابقة فى خلال عشرة ايام من تاريخ توقيع هذا الاتفاق . ويجرى فى نفس المهلة تنظيف الطرقات من الالغام ، وتنظيف المناطق المزروعة بالالغام التى يخلها كل من الفريقين ، وكذلك تبادل تسليم تصاميم حقول الالغام .

المادة السادسة :

يجرى تبادل اسرى الحرب المعتقلين من قبل احد الفريقين فى هذا الاتفاق ، والمنتمين الى القوى العسكرية النظامية أو غير النظامية للفريق الآخر على الطريقة التالية :

- ١ - يجرى تبادل اسرى الحرب بصورة تامة تحت اشراف ومراقبة الأمم المتحدة ويجرى ذلك فى رأس الناقورة خلال الاربع وعشرين ساعة التى تتبع توقيع هذا الاتفاق .
- ٢ - ويدخل فى هذا التبادل أسرى الحرب الذين يلاحقون قضائيا ، والذين حوكموا لاسباب جنائية أو غيرها .
- ٣ - كل الأشياء الخاصة بالأموال والرسائل والوثائق وأوراق الهوية وغيرها من الأشياء الشخصية مهما كان نوعها ترد لأصحابها من اسرى الحرب المتبادلين، وفى حالة الوفاة أو الفرار ترد لفريق القوى العسكرية الذى ينتمون اليه .
- ٤ - كل المسائل التى لم ينص على تسويتها فى هذا الاتفاق تحل وفقا لمبادئ الاتفاق الدولي المتعلق بمعاملة أسرى الحرب ، الموقع فى جنيف فى ٢٧، تموز (يوليو) سنة ١٩٢٩ .
- ٥ - تتولى لجنة الهدنة المشتركة المنشأة بموجب المادة السابعة من هذا الاتفاق مسئولية العثور على الأشخاص المتوارين عسكريين أو مدنيين فى المناطق الواقعة تحت مراقبة احد الفريقين ، وذلك لتيسير سرعة تبادلهم . ويتعهد كل فريق بأن يقدم للجنة معاونته التامة والكاملة فى تحقيق هذه المهمة .

المادة السابعة :

- ١ - تشرف على تنفيذ أحكام هذا الاتفاق لجنة الهدنة المشتركة المؤلفة من خمسة أعضاء وينتدب كل فريق في هذا الاتفاق ممثلين في اللجنة ، ويتولى رئاستها رئيس أركان حرب منظمة مراقبة المهادنة للامم المتحدة ، أو ضابط أعلى يختار من بين مراقبي هذه المنظمة بعد استشارة الفريقين .
- ٢ - ان تقطن الحدود اللبنانية في الناقورة وشمالي المطلة تكونان مركزاً للجنة الهدنة المختلطة . تجتمع هذه اللجنة في الأماكن والتواريخ التي تراها ضرورية للقيام بمهمتها .
- ٣ - يلتزم الاجتماع الأول للجنة الهدنة المشتركة بناء على دعوة رئيس أركان حرب منظمة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة ، وعلى الأكثر في مدة أسبوع بعد توقيع هذا الاتفاق .
- ٤ - تتخذ قرارات لجنة الهدنة المشتركة على أساس مبدأ الإجماع بقدر المستطاع . وان لم يحصل الإجماع ، فتتخذ القرارات بأكثرية أصوات أعضاء اللجنة الحاضرين والمقترعين .
- ٥ - تضع لجنة الهدنة المشتركة نظامها الداخلي - ولا تلتزم اجتماعاتها الا بعد أشعار رسمي من الرئيس للأعضاء ، وان أكثرية الأعضاء تؤلف النصاب القانوني للاجتماع .
- ٦ - للجنة الحق في استخدام ماتراه ضروريا من مراقبين للقيام بمهمتها ويمكن ان يؤخذ هؤلاء المراقبون من المنظمات العسكرية للفريقين أو من الهيئة العسكرية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة أو من هذه وتلك وفي حالة استخدام مراقبين من منظمة الأمم المتحدة فان هؤلاء المراقبين يبقون تحت قيادة رئيس أركان حرب منظمة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة . ان التفسيرات الصامدة أو الفردية التي تتعلق بمراقبي الأمم المتحدة الملحقين بلجنة الهدنة المشتركة تبقى خاضعة لموافقة رئيس أركان الحرب أو ممثلة في اللجنة اذا كان هذا الأخير يرأسها .
- ٧ - تحول الاعتراضات أو الشكاوى المتعلقة بتطبيق هذا الاتفاق والمقدمة من احد الفريقين الى لجنة الهدنة المشتركة بواسطة رئيسها . تتخذ اللجنة بشأن هذه الاعتراضات أو الشكاوى كل الاجراءات التي تراها مناسبة لحل عادل ومرض لكل الطرفين ، مستعملة لهذه الغاية وسائل الملاحظة والمراقبة التي لديها .
- ٨ - عندما يشكل تفسير معنى تدبير خاص من هذا الاتفاق ، ماعدا المقدمة والمادتين (١) و (٢) فان رأى اللجنة هو الفاصل ، ومن وقت لآخر ، يمكن للجنة ، عندما ترغب أو عندما تلح الحاجة ان توصي الفريقين ببعض التعديلات على تدابير هذا الاتفاق .
- ٩ - تقدم لجنة الهدنة المشتركة للفريقين تقارير عن نشاطها كلما رأت حاجة الى ذلك ترسل نسخة من هذه التقارير الى السكرتير العام للامم المتحدة لايداعها السلطة المختصة في الامم المتحدة .

١٠ - يتمتع أعضاء اللجنة ومراقبوها في المنطقة التي ينطبق عليها هذا الاتفاق بحرية التنقل والولوج التي تراها اللجنة ضرورية الا فيما عدا الحالات التي تتخذ اللجنة فيها قراراتها بالأكثرية حيث يسمح فقط باستخدام مراقبي الأمم المتحدة .

١١ - تتحمل كل من الفريقين الموقعين على هذا الاتفاق بصورة متساوية ، نفقات اللجنة باستثناء نفقات مراقبي الأمم المتحدة .

المادة الثامنة :

- ١ - لا يخضع هذا الاتفاق للإبرام ويوضع موضع التنفيذ منذ توقيعه .
- ٢ - يبقى هذا الاتفاق ، الذي جرى التفاوض والتعاقد بشأنه وفقا لقرار مجلس الأمن بتاريخ ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٨ الذي يدعو الى عقد هدنة لازالة تهديد السلام في فلسطين وتسهيل الانتقال من حالة المهادنة الى حالة السلام الدائم في فلسطين ، موضع التنفيذ حتى يتوصل الطرفان الى حل سلمي ، مع التحفظ الوارد في الفقرة الثالثة من هذه المادة .
- ٣ - يحق للفريقين في هذا الاتفاق بالاتفاق المتبادل ، ان يعيد النظر فيه او في اى من احكامه ، أو ان يوقفا تنفيذ اى منه في اى وقت كان ، ماعدا المادتين (١) و (٣) وفي حالة عدم الاتفاق المتبادل ، وبعد انتهاء سنة من تطبيقه ابتداء من تاريخ توقيعه ، يحق لأى من الفريقين ان يطلب الى السكرتير العام للأمم المتحدة ان يدعو ممثلى الفريقين الى عقد مؤتمر لاعادة الدرس أو إعادة النظر أو توقيف تطبيق اى من احكام هذا الاتفاق باستثناء المادتين (١) و (٣) كما ان الاشتراك في هذا المؤتمر اجبارى لكلا الفريقين .
- ٤ - ان لم يسفر المؤتمر المشار اليه في الفقرة الثالثة من هذه المادة عن اتفاق لحل النزاع لكل من الفريقين الحق في تقديم القضية الى مجلس أمن الأمم المتحدة ليعفيه من التزاماته نظرا لكون هذا الاتفاق عقد بناء على تدخل مجلس الأمن لتوطيد السلام في فلسطين .
- ٥ - توقع هذه الاتفاقية من خمس نسخ يحتفظ كل فريق بنسخة منها وترسل نسختان الى السكرتير العام للأمم المتحدة لايداعهما مجلس الأمن ولجنة التوفيق لفلسطين ويسلم للوسيط بالوكالة الفلسطينية نسخة منه .

حرر ووقع في رأس النافورة في ٢٣ آذار (مارس) ١٩٤٩ .

(٢٤٩)

اتفاق الهدنة العامة بين المملكة الأردنية الهاشمية واسرائيل (*) الأمم المتحدة

رودس ٣ نيسان (ابريل) سنة ١٩٤٩

المقدمة :

ان فريقى الاتفاق الحالى

تلبية منهما لقرار مجلس الأمن المؤرخ ١٦ نوفمبر (تشرين الثانى) ١٩٤٨ ،
الذى يدعوهما الى التفاوض فى هدنة باعتبار ذلك اجراء مؤقتا آخر ضمن المادة
٤. من ميثاق الأمم المتحدة ، وبغية تسهيل الانتقال من الهدنة الحالية الى سلم
دائم فى فلسطين .

وبعد ان قررا الدخول برئاسة الأمم المتحدة فى مفاوضات تتعلق بتطبيق قرار
مجلس الأمن المؤرخ فى ١٦ نوفمبر (تشرين الثانى) سنة ١٩٤٨ ، وبعد ان عينا
ممثلين ذوى صلاحية للتفاوض فى اتفاق هدنة وعقده .

وبعد ان تبادل الممثلون لحكوماتهم الموقعون ادناه وثائق تفويضهم الكاملة
ووجدوها صحيحة ومطابقة للاصول .
اتفقا على النصوص الآتية :

المادة الاولى :

بغية تسهيل العودة الى سلم دائم فى فلسطين واعترافا باهمية التأكيدات
التي تبادلها الفريقان فى هذا الباب والمتعلقة بالعمليات الحربية المستقبلية ، فان
المبادئ الآتية ، التي يترتب على الفريقين مراعاتها اثناء الهدنة تثبت ههنا :

١ - ان أمر مجلس الأمن الذى يمنع اللجوء الى استخدام القوة العسكرية فى تسوية
قضية فلسطين يحترمه كلا الفريقين احتراماً تاماً .

٢ - يحظر على القوات المسلحة البرية أو البحرية أو الجوية لاي الفريقين ان تتخذ
اجراء عدوانيا أو تختطه أو تهدد به ضد اهالى الفريق الآخر أو قواته المسلحة
مع العلم بان استعمال التعبير (تختطه) فى هذا السياق لا يعنى خطط الاركان
العامة التي تمارسها التشكيلات العسكرية فى العادة .

٣ - يحترم حق كل من الفريقين فى أمانة وبحرية من الخوف من هجوم القوات
المسلحة للفريق الآخر .

٤ - ان اقامة هدنة بين القوات المسلحة للفريقين يقبل باعتباره خطوة لا غنى عنها نحو فصل النزاع المسلح واعادة السلم الى فلسطين .

المادة الثانية :

من أجل العناية من تطبيق قرار مجلس الامن المؤرخ في ١٦ نوفمبر (تشرين الثاني) سنة ١٩٤٨ تثبت المبادئ والاهداف الآتية :

١ - يعترف بمبدأ عدم كسب أى نفع عسكري أو سياسى من الهدنة التى أمر بها مجلس الأمن .

٢ - ويعترف كذلك بأن ليس من نص فى هذا الاتفاق يحجب بأى شكل من الاشكال بحقوق أى من الفريقين أو ادعاءاته أو مراكزه فى الحل السلمى النهائى لقضية فلسطين ، فنصوص هذا الاتفاق انما أملتها اعتبارات عسكرية صرفة .

المادة الثالثة :

١ - عملاً بالمبادئ الواردة آنفا وعملاً بقرار مجلس الأمن المؤرخ في ١٦ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٤٨ تقام هدنة بين القوات المسلحة للفريقين - برية وبحرية وجوية .

٢ - لن يرتكب أى عنصر من القوات العسكرية أو شبه العسكرية بما فى ذلك القوات غير النظامية لكل الفريقين ، برياً أو بحرياً أو جواً ، أى عدل حربى أو عدائى ضد القوات العسكرية أو شبه العسكرية التابعة للفريق الآخر ، أو ضد المدنيين فى ارض يسيطر عليها ذلك الفريق ، أو يتقدم عبر خطوط حدود الهدنة المنصوص عليها فى المادتين الخامسة والسادسة أو يتجاوزها لأى غرض مهما كان ، أو يدخل المجال الجوى للفريق الآخر أو يخترقه .

٣ - لن يوجه عمل شبه عسكري أو عمل عدائى من ارض يسيطر عليها أحد فريقى هذا الاتفاق ضد الفريق الآخر .

المادة الرابعة :

١ - تدعى الحدود الموصوفة فى المادتين الخامسة والسادسة من هذا الاتفاق خطوط حدود الهدنة وهى تخطط ابقاء بغرض قرار مجلس الامن المؤرخ فى ١٦ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٤٨ وقصده .

٢ - ان الغرض الأساسى من خطوط أو حدود الهدنة هو رسم الخطوط التى لن تتجاوزها القوات المسلحة لكلا الفريقين .

٣ - تظل الأنظمة والتعليمات الخاصة بقوات الفريقين المسلحة التى تمنع المدنيين من اجتياز خطوط القتال أو دخول المساحة الواقعة بين الخطوط نافذة المفعول بعد توقيع هذا الاتفاق منطبقاً ذلك على خطوط حدود الهدنة فى المادتين الخامسة والسادسة .

المادة الخامسة :

١ - تكون خطوط حدود الهدنة لجميع القطاعات ماعدا القطاع الذي تسيطر عليه الآن القوات العراقية كما رسمت على الخرائط في الملحق الأول من هذا الاتفاق وتحدد بما يلي :

(أ) في قطاع حزب - د - عرب (ش . خ ١٥١٠٠ - ١٦٧٤) الى الطريق الشمالي لخطوط حدود الهدنة في اتفاق وقف اطلاق النار بتاريخ ٣٠ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٤٨ الخاص بمنطقة القدس ، تكون خطوط حدود الهدنة هي حدود الهدنة التي شهدت بها منظمة الاشراف على الهدنة التابعة للأمم المتحدة .

(ب) في قطاع القدس تنطبق خطوط حدود الهدنة على الحدود المخططة في اتفاق وقف اطلاق النار بتاريخ ٣٠ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٤٨ الخاص بمنطقة القدس .

(ج) في قطاع الخليل - البحر الميت تكون خطوط حدود الهدنة كالتي عينت في الخارطة رقم ١ المشار اليها بحرف (ب) في الملحق الأول من هذا الاتفاق .

(د) في القطاع الممتد من نقطة على البحر الميت (ش . خ ١٩٢٥ - ١٠٩٥٨) الى الطرف الجنوبي الأقصى لفلسطين يتقرر خط الهدنة بالمرآكز العسكرية الحالية كما رسمها في مارس (آذار) ١٩٤٩ مراقبو الأمم المتحدة وتمتد من الشمال الى الجنوب كما رسمت على الخارطة رقم ١ في الملحق الأول لهذا الاتفاق .

المادة السادسة :

١ - من المتفق عليه ان تحل قوات المملكة الاردنية الهاشمية محل قوات العراق في القطاع الذي تسيطر عليه القوات الأخيرة ، وذلك بعد ان ابلغت حكومة العراق نيتها هذه الى القائم بأعمال الوساطة برسالتها المؤرخة في ٢٠ مارس الواردة من وزير خارجية العراق يفوض فيها وفد المملكة الاردنية الهاشمية بالمفاوضة عن القوات العراقية ويصرح بأن تلك القوات سوف تسحب .

٢ - يكون خط حدود الهدنة في القطاع الذي تسيطر عليه الآن القوات العراقية كما هو مرسوم في الخارطة رقم ١ في الملحق الأول من هذا الاتفاق المشار اليه بحرف (أ) .

٣ - ينشأ خط حدود الهدنة المنصوص عليه في الفقرة ٢ من هذه المادة على مراحل كما يلي : على انه يجوز في أثناء ذلك المحافظة على الخطوط العسكرية الراهنة .

(أ) في المنطقة الواقعة غربى الطريق الممتد من يافا الى جلبولييه ومن هنا الى شرقى كفر قاسم . خلال خمسة اسابيع من التاريخ الذى يوقع فيه هذا الاتفاق .

(ب) في منطقة وادى عارة شمالى الخط الممتد من يافا الى زبونيه . خلال سبعة اسابيع من التاريخ الذى يوقع فيه هذا الاتفاق .

(ج) في جميع المناطق الأخرى من القطاع . خلال خمسة عشر أسبوعاً من التاريخ الذي يوقع فيه هذا الاتفاق .

٤ - أن خط الهدنة في قطاع الخليل - البحر الميت المشار إليه في الفقرة (ج) من المادة الخامسة من هذا الاتفاق والمشار إليه (ب) في الخارطة ١ في الملحق الأول والذي يشتمل على انحراف جوهري عن الخطوط العسكرية الحاضرة لصالح قوات المملكة الأردنية الهاشمية قد أريد به التعويض عن تعديلات الخطوط العسكرية الحالية في القطاع العراقي المبينة في الفقرة ٣ من هذه المادة .

٥ - وتعويضاً عن الطريق المستولى عليها بين طولكرم وقلقيلية توافق حكومة إسرائيل على أن تدفع لحكومة المملكة الأردنية الهاشمية تكاليف إنشاء عشرين كيلومتراً من طريق جديدة من الدرجة الأولى .

٦ - بينما تاتثر قرى باقمة خط حدود الهدنة المنصوص عليه في الفقرة ٢ من هذه المادة ، فإنه يحق لسكان هذه القرى الاحتفاظ بكامل حقوقهم في السكن والملكية والحرية . وستكون هذه الحقوق مصنونة ، وفي حالة ما يزعج أناس من هؤلاء السكان مفادرة قراهم فإن لهم الحق في أن يأخذوا معهم ماشيتهم وغيرها من الممتلكات المنقولة وأن يتسلموا دون إبطاء تعويضات كاملة عن الأرض التي تركوها . وسيمنع على القوات الإسرائيلية الدخول إلى هذه القرى أو المراقبة فيها إذ تنظم هنا شرطة عربية تجند محلياً وترابط من أجل الأمن الداخلي .

٧ - أن المملكة الأردنية الهاشمية تقبل المسؤولية عن جميع القوات العراقية في فلسطين .

٨ - لن تفسر نصوص هذا الاتفاق بأي معنى من معانيه تفسيراً يجحف بالتسوية السياسية النهائية بين فريقى هذا الاتفاق .

٩ - أن خطوط حدود الهدنة المعينة في المادتين الخامسة والسادسة من هذا الاتفاق يتفق عليها بين الفريقين دون إجحاف بالتسويات الإقليمية أو بخطوط الحدود أو بإدعاءات أى من الفريقين المتعلقة بها في المستقبل .

١٠ - تنشأ خطوط حدود الهدنة خلال عشرة أيام من التاريخ الذى يوقع فيه هذا الاتفاق .

١١ - تخضع خطوط حدود الهدنة لعينة في هذه المادة وفى المادة الخامسة للتصحيات التى قد يتفق عليها فريقاً هذا الاتفاق ، ويكون لجميع هذه التصحيحات نفس القيمة والتأثير كما لو كانت قد أدمجت بتمامها في اتفاق الهدنة العامة هذا .

المادة السابعة :

١ - تقتصر القوات العسكرية لفريقى هذا الاتفاق على القوات الدفاعية ، وذلك في المناطق الممتدة عشرة كيلو مترات من كلا جانبي خطوط حدود الهدنة إلا حيث يكون ذلك غير عملي لاعتبارات جغرافية مثل الطرف الجنوبي الأقصى لفلسطين والشقة الساحلية . أما القوات الدفاعية المسموح بها في كل قطاع فهي المحددة في الملحق الثاني من هذا الاتفاق . ويدخل في حساب تخفيض عدد القوات العراقية في القطاع الذى تسيطر عليه هذه القوات الآن .

٢ - يتم تخفيض القوات الى مستوى الدفاع بحسب الفقرة السابقة خلال عشرة أيام من انشاء خطوط حدود الهدنة المعينة في هذا الاتفاق ويتم بالطريقة نفسها ازالة الانعام من الطرق المفلومة والمناطق التى يخلها اى الفريقين كما يتم خلال الفترة نفسها تسليم الخرائط التى تشير الى مواقع مثل حقول هذه الانعام من احد الفريقين الى الآخر .

٣ - يكون مقدار القوات التى يجوز ان يحتفظ بها الفريقان فى كلا جانبي خطوط الهدنة خاضعا لتعديلات دورية ، ابتفاء المزيد من تخفيض قوات كهذه بالتراضى بين الفريقين .

المادة الثامنة:

١ - تؤلف لجنة خاصة مكونة من ممثلين اثنين عن كل فريق تعينهما حكومتاهما ابتفاء وضع خطط وترتيبات يتفق عليها ترمى الى توسيع مدى هذا الاتفاق وادخال التحسينات على تطبيقه .

٢ - تنظم اللجنة الخاصة فور البدء بتنفيذ هذا الاتفاق وتوجه عنايتها الى وضع خطط وترتيبات يتفق عليها للموضوعات التى قد يعرضها عليها أحد الفريقين والتى تشتمل فى كل حال على مايلى : مما تم الاتفاق عليه مبدئيا حتى الآن ، حرية التنقل على الطرق الحيوية بما فى ذلك طريقا بيت لحم والطورون - القدس استئناف النشاط المعتاد للمعاهد الانسانية والثقافية على جبل الطور وحرية الوصول اليها ، حرية الوصول الى الأماكن المقدسة والمعاهد الثقافية واستعمال المقبرة الواقعة على جبل الزيتون واستئناف العمل فى محطة مضخة اللطورون ، وتزويد المدينة القديمة بالكهرباء ، واستئناف عمل السكة الحديدية الى القدس .

٣ - تفرد اللجنة الخاصة بصلاحية النظر فى المسائل التى قد تحال اليها ويمكن ان تنص الخطط والترتيبات التى تضعها على ان تمارس وظيفة الاشراف عليها لجنة الهدنة المشتركة المؤلفة حسب المادة الحادية عشرة .

المادة التاسعة :

ان الاتفاقات التى يتوصل اليها الفريقان بعد توقيع هذا الاتفاق والنس تتعلق بمثل قضايا المزيد من تخفيض القوات الذى ترمى اليه الفقرة ٣ من المادة السابعة وبالتعديلات القادمة لخطوط حدود الهدنة وبالخطوط والترتيبات التى تضعها اللجنة الخاصة المؤلفة بموجب المادة الثامنة ، يكون لها نفس القيمة والتاثير الذى لنصوص هذا الاتفاق ما يتقيد بها الفريقان التقيد نفسه .

المادة العاشرة :

بعد ان تم تبادل الأسرى بين الفريقين بترتيب خاص قبل التوقيع على هذا الاتفاق ، لا حاجة الى ترتيبات اضافية فى هذا الأمر الا ان لجنة الهدنة المشتركة تتعهد بأعادة النظر فيما اذا كان هناك أسرى حرب تابعون لأحد الفريقين لم تشملهم المبادلة السابقة ، وفى حالة ما يكون هناك أسرى حرب ، فان لجنة الهدنة المشتركة

تنظم مبادلة عاجلة لمثل هؤلاء الأسرى ويتمهد فريقا هذا الاتفاق بأن يتعاونوا تعاوناً تاماً مع لجنة الهدنة المشتركة في القيام بهذه المهمة .

المادة الحادية عشرة :

١ - باستثناء الأمور التي تنفرد بالصلاحيات المطلقة فيها اللجنة الخاصة بموجب المادة الثامنة ، تشرف على تنفيذ هذا الاتفاق لجنة الهدنة المشتركة المؤلفة من خمسة أعضاء يعين كل فريق من فريقى هذا الاتفاق اثنين منهم ، ويكون رئيسها رئيس أركان منظمة الإشراف على الهدنة التابعة للأمم المتحدة أو ضابطاً كبيراً من ضباط الرقابة المحققين بتلك المنظمة ، يعينه رئيس الأركان بعد التشاور مع وكلاء فريقى الاتفاق .

٢ - تقيم لجنة الهدنة المشتركة مركز رياستها في القدس وتعدّد جلساتها في الأماكن والأوقات التي تراها ضرورية من أجل تصريف عملها تصريفاً مجدياً .

٣ - يدعو رئيس أركان منظمة الإشراف على الهدنة التابعة للأمم المتحدة لجنة الهدنة المشتركة إلى عقد أولى جلساتها في وقت لا يتأخر عن أسبوع بعد توقيع هذا الاتفاق .

٤ - تكون قرارات لجنة الهدنة المشتركة قائمة على مبدأ الإجماع ما أمكن . وفي حالة عدم الإجماع تتخذ القرارات بأغلبية أصوات أعضاء اللجنة الحاضرين والمصوتين .

٥ - تضع لجنة الهدنة المشتركة أنظمة سير العمل الخاصة بها وتعدّد الجلسات فقط بعد أن يشعر الرئيس الأعضاء أشعاراً كافياً ، وبشكل نصاب الاجتماعات من أكثرية أعضائها .

٦ - تخول اللجنة حق استخدام المراقبين الذين يمكن أن يكونوا من المنظمات العسكرية للفريقين أو من الضباط العسكريين التابعين لمنظمة الإشراف على الهدنة التابعة للأمم المتحدة أو من كليهما ، وذلك بالأعداد التي تعتبر ضرورية للقيام بأعمالها وفي حالة استخدام مراقبي الأمم المتحدة بظل هؤلاء تحت إمرة رئيس أركان منظمة الإشراف على الهدنة التابعة للأمم المتحدة .
ان الأعمال الخاصة أو الأعمال العامة التي يعهد بها إلى مراقبي الأمم المتحدة الذين يلحقون بلجنة الهدنة المشتركة تخضع لموافقة رئيس أركان الأمم المتحدة أو ممثله المعين في اللجنة وذلك بحسب من يكون منهما رئيساً لها .

٧ - ان الادعاءات أو الشكاوى ذات العلاقة بتطبيق هذا الاتفاق التي يقدمها أحد الفريقين تحال فوراً إلى لجنة الهدنة المشتركة عن طريق رئيسها وتتخذ اللجنة من الإجراءات بشأن جميع الادعاءات أو الشكاوى باستخدام جهاز المراقبة والتحقق الخاص بها ما تراه مناسباً ، ابتغاء الوصول إلى تسوية عادلة ومقبولة لدى الفريقين .

٨ - عندما ينشأ خلاف حول تفسير معنى نص معين في هذا الاتفاق ، ماعدا المقدمة والمادتين الاولى والثانية ، فان تفسير اللجنة هو الذى يسود ويجوز للجنة بحسب ماترى ، وكما تقضى به الحاجة أن توصى الفريقين بين حين وآخر بأجراء تعديلات في نصوص هذا الاتفاق .

٩ - تقدم لجنة الهدنة المشتركة الى كلا الفريقين تقارير أعمالها بالقدر الذى تراه ضروريا ، وتقدم نسخة من كل تقرير الى السكرتير العام للأمم المتحدة لإيصاله الى الهيئة المناسبة ، أو المرجع المختص في الأمم المتحدة .

١٠ - يمنع أعضاء اللجنة ومراقبوها حرية التنقل والحرور في المنطقة التى يشملها هذا الاتفاق بحسب الضرورة التى تقرها اللجنة ، بشرط ان تقتصر على استخدام مراقبى الأمم المتحدة عندما تتخذ اللجنة قرارات كهذه بأكثرية الأصوات .

١١ - تقسم نفقات اللجنة بالتساوى بين فريقى هذا الاتفاق ، ماعدا النفقات الخاصة لمراقبى الأمم المتحدة .

المادة الثانية عشرة :

١ - لا يخضع الاتفاق الحالى للتصديق ويصبح نافذ المفعول فور توقيعه .

٢ - ان العمل بهذا الاتفاق الذى تم التفاوض بشأنه واقراهه إيفاء بقرار مجلس الأمن المؤرخ في ١٦ نوفمبر (تشرين الثانى) ١٩٤٨ والدامى الى اقامة هدنة من أجل استئصال ما يهدد السلم في فلسطين حتى اجل تسهيل الانتقال من الهدنة الحالية الى سلم دائم فيها يظل ساريا حتى يبلغ الفريقان تسوية سلمية الا فيما نص عليه في الفقرة ٣ من هذه المادة .

٣ - يجوز في كل وقت لكلا فريقى هذا الاتفاق بالتراضى تنقيح هذا الاتفاق أو اى نص من نصوصه أو ايقاف تنفيذه ، ماعدا المادتين الاولى والثالثة . وفي حالة عدم التراضى ، وبعد ان يصبح هذا الاتفاق نافذ المفعول لمدة سنة من تاريخ توقيعه يجوز لأى من الفريقين ان يطلب الى السكرتير العام للأمم المتحدة الدعوة الى مؤتمر من ممثلى كلا الفريقين بغية إعادة النظر في اى نص من نصوص هذا الاتفاق أو تنقيحه أو ايقاف العمل به ، ماعدا المادتين الأولى والثالثة منه ، ويكون الاشتراك في مؤتمر كهذا اجباريا على الفريقين .

٤ - اذا لم ينتج عن المؤتمر المنصوص عليه في الفقرة ٣ من هذه المادة حل لمسألة قام عليها خلاف يرضى عنه الفريقان ، فان أيا من الفريقين يمكن أن يعرض الأمر على مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ابتغاء الجزاء المطلوب على أساس ان هذا الاتفاق قد عقد إيفاء بأجراء مجلس الأمن الذى يستهدف بلوغ السلم في فلسطين .

٥ - يوقع هذا الاتفاق على خمس نسخ يحتفظ كل فريق بنسخة منها وترسل نسختان الى السكرتير العام للأمم المتحدة لإيصالهما الى مجلس الأمن وإلى لجنة التوفيق لفلسطين للأمم المتحدة ونسخة الى القائم بأعمال الوساطة في فلسطين .

وضع في رودس ، بجزيرة رودس ، باليونان في اليوم الثالث من نيسان (أبريل) سنة الف وتسعمائة وتسع وأربعين بحضور القائم بأعمال الوساطة في فلسطين التابع للأمم المتحدة ورئيس أركان منظمة الاشراف على الهدنة التابع للأمم المتحدة .

توقيع (أحمد صدقي الجندي)

بالنيابة عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

توقيع (محمد المعاينة)

بالنيابة عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

توقيع (روبين شلواح)

بالنيابة عن حكومة اسرائيل

توقيع (موسى دابان)

بالنيابة عن حكومة اسرائيل

تعريف القوات الدفاعية

أولاً - من أجل أغراض هذا الاتفاق تحدد القوات الدفاعية بما يلي :

١ - القوات البرية :

(أ) كتيبة عادية تتألف مما لا يزيد عن ٨٠٠ ضابط وجندي ولا يزيد تشكيلها على :

١ - أربع سرايا مشاة بتجهيزات المشاة المعادية ، أى بنادق ورشاشات خفيفة وبنادق سريعة الطلقات ومدافع هاون خفيفة وبنادق مقاومة للدبابات ومدافع صاروخ • ولا يزيد عيار مدافع الهاون عن البوصتين • ولا يزيد عدد الاسلحة لكل كتيبة عما يلي :

٤٨ رشاشا خفيفا •

١٦ مدفع هاون من عيار بوصتين •

٨ مدافع صاروخ •

٢ - سرية مساندة واحدة لاتحمل أكثر من ستة رشاشات متوسطة وستة مدافع هاون لا يزيد عيار كل منها على ثلاث بوصات وأربعة مدافع مقاومة للدبابات ولا يزيد عيار كل منها على ستة باوندات •

٣ - سرية قيادة واحدة •

(ب) تتألف المدفعية والمدفعية المقاومة للطائرات المخصصة للقوات الدفاعية من أصناف الاسلحة الآتية :

مدافع ميدان لا يزيد عيار كل منها على أربعين مليمترا •

٢ - يستثنى ما يلي من تعبير « القوات الدفاعية » :

(١) المدرعات كالدبابات بجميع أنواعها والسيارات المدرعة وحملات رشاشات برن والجرارات والسيارات المصفحة أو الحملات أو أى نوع آخر من السيارات المصفحة .

(ب) جميع الأسلحة والوحدات المساندة عدا ما عين فى الفقرات ١ (١) ، اولا وثانيا و ١١ (ب) أعلاه

(ج) الوحدات العاملة التى تم الاتفاق عليها .

٣ - القوات الجوية :

تستخدم لأغراض الدفاع والتموين العادى فقط المطارات والمهابط وحقول الهبوط والمنشآت الأخرى ، كما تستخدم الطائرات الحربية فقط فى المناطق التى يسمح فيها بمراقبة القوات الدفاعية .

ثانيا - تكون القوات الدفاعية التى يستطيع كل فريق أن يحتفظ بها فى المناطق التى تمتد الى مسافة عشرة كيلومترات من خطوط حدود الهدنة كما نصت عليها الفقرة ١ من المادة السادسة كما يلى ، وذلك فيما يتعلق بالقطاعات المبينة فى الفقرة ١ من المادة الخامسة .

١ - فى قطاع قرية بير عرب (س.خ ٤ - ١٥١٠ - ١٥٧٤) الى الطرف الشمالى للخطوط المحددة فى اتفاق وقف اطلاق النار بتاريخ ٣٠ نوفمبر (تشرين الثانى) سنة ١٩٤٨ الخاص بمنطقة القدس ، كتيبة واحدة فقط لكل فريق .

٢ - فى قطاع القدس ، كتيبتان لكل فريق .

٣ - فى قطاع الخليل - البحر الميت - كتيبة لكل فريق .

٤ - فى قطاع عين جدى - بله - ثلاث كتائب لكل فريق ويسمح بالاضافة الى ذلك لكل فريق بسرية آلية خفيفة واحدة لا يزيد تشكيلها على ثلاث عشرة مدرعة او جرارا .

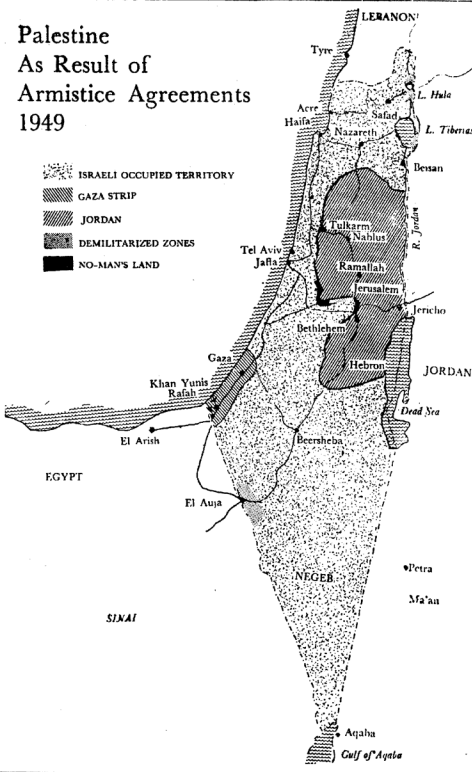
اما الاسلحة التى تحملها هذه السيارات فتعينها لجنة الهدنة المشتركة .

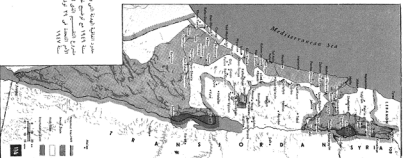
٥ - القطاع الذى تسيطر عليه الآن القوات العراقية .

خمس كتائب لكل فريق وسرية واحدة من المدرعات لكل فريق .

Palestine As Result of Armistice Agreements 1949

- ISRAELI OCCUPIED TERRITORY
- GAZA STRIP
- JORDAN
- DEMILITARIZED ZONES
- NO-MAN'S LAND





مركز المدينة القديمة التي دلتها
 سنة ١٨٨٤ مع توسع حدود
 المدينة القديمة التي دلتها
 سنة ١٨٨٤ مع توسع حدود
 سنة ١٨٨٤ مع توسع حدود

(٢٥٠)

بروتوكول لوزان

١٢ مايو ١٩٤٩ (*)

ان لجنة التوفيق الفلسطينية المنبثقة عن الامم المتحدة ، فى تلهفها لتحقيق أهداف قرار الجمعية العمومية الصادر فى ١١ ديسمبر ١٩٤٨ الخاص باللاجئين واحترام حقوقهم والحفاظ على ممتلكاتهم ، الى جانب مسألة الحدود وغيرها من المسائل ، على وجه السرعة ، قد اقترحت على وفود الدول العربية وعلى وفد اسرائيل أن تأخذ الوثيقة المرفقة (١) كأساس للمباحثات مع اللجنة •

ولقد وافقت الوفود المعنية على هذا الاقتراح وهى مدركة أن تبادل وجهات النظر التى ستشرف عليها اللجنة بين الطرفين ستعرض للتعديلات التى تتطلبها الاهداف السابق ذكرها بالنسبة للحدود •

« The First Ten Years », by aWlter Eytan.

(*)

(١) الوثيقة المرفقة هى قرار التقسيم لسنة ١٩٤٧ والخريطة الخاصة به .

(٢٥١)

مشروع اسرائيل المقدم الى لجنة التوفيق (*)

مايو سنة ١٩٤٩

- ١ - تعتبر الحدود الدولية لفلسطين أيام الانتداب البريطانى حدودا طبيعية لدولة اسرائيل .
- ٢ - تكون المنطقة الوسطى لفلسطين (الضفة الغربية) استثناء مؤقتا تحت السلطة العسكرية الاردنية الى حين التسوية النهائية .
- ٣ - بحث قضية اللاجئين الفلسطينيين وفق هذه الشروط ومع التسوية النهائية ،
التي يجب أن تتم مع كل دولة عربية على افراد .

(*) نقلا عن كتاب «العدوان الصهيونى والقانون الدولى» لشفيق الرشيدات .

(٢٥٢)

اعتراف البيت الأبيض بإسرائيل

١٤ مايو سنة ١٩٤٩

لقد أخطرت الحكومة بأن دولة يهودية قد أعلن عن قيامها في فلسطين وقد طلبت
الحكومة المؤقتة لهذه الدولة الاعتراف بها .
والولايات المتحدة تعترف بالحكومة المؤقتة بصفتها السلطة القائمة De facto
في دولة إسرائيل الجديدة .

(٢٥٣)

رسالة الملك عبد الله الى هربرت صموئيل

٢٢ مايو سنة ١٩٤٩

عبد الله بن الحسين

عمان

٢٢ مايو ١٩٤٩

عزيزي لورد صمويل

تسلمت خطابكم المعبّر عن شعوركم النبيل والمحّرر في بلدة هردليا في ٣ مايو . وبخصوص الزيارة التي كنت أنتظرها فإن الأمر كان متروكا لكم لتحديدوا وقتها . وأود أن أبلغكم هنا في هذا الخطاب ان الدعوة لا تزال قائمة اذا رغبتم وسمح وقتكم . وبخصوص الايام الخالية أقول لو أن شعبنا كان اطاعنا لكان في ذلك الخير لهم ولكن الظروف قضت بما كان .

وأحب أن أعتد عليكم في ان رغبتكم للرعاية العامة ونصائحكم لتحقيق ذلك سوف تتضاعف وتتخذ شكلا حاسما من الآن فصاعدا ومن جهتي أنا فقد قررت أن أحصل على مزايا السلام بمشيئة الله .

واحتراماتي لكم وللاذي صمويل ،

المخلص

عبد الله

(امضاء باللغة العربية)

بخط الملك نفسه

(٢٥٤)

النص الرسمى لاتفاق الهدنة العسكرية

الدائمة بين سوريا واسرائيل (*)

٢٠ يوليو (تموز) سنة ١٩٤٩

المقدمة :

ان الطرفين فى هذا الاتفاق استجابة منهما لقرار مجلس الامن المؤرخ فى ١٦ تشرين الثانى (نوفمبر) عام ١٩٤٨ الذى يدعوها الى التفاوض لعقد الهدنة كتدبير مؤقت اضافى وفقا للمادة ٤٠ من ميثاق الامم المتحدة تسهيلا للانتقال من حالة وقف القتال الى سلم نهائى فى فلسطين .

وبما انهما قررا الشروع تحت اشراف الامم المتحدة باجراء مفاوضات تتعلق بتنفيذ قرار مجلس الامن الصادر بتاريخ ١٦ تشرين الثانى (نوفمبر ١٩٤٨) وعينا ممثلين معتمدين للتفاوض ولعقد اتفاق هدنة .

وبعد ان تبادل ممثلو الطرفين الموقعين أدناه أوراق اعتمادهم التى وجدت مشروعة الشكل اتفقوا على الاحكام الآتية :

المادة الاولى :

فى سبيل التمهيد لعودة سلم نهائى الى فلسطين وبالنظر لأهمية التأكيدات المتبادلة بشأن عمليات الطرفين العسكرية فى المستقبل اقترت المبادئ الآتية التى ستحترم احتراماً تاماً من الطرفين أثناء الهدنة .

١ - يحترم الطرفان بكل دقة الامر الصادر عن مجلس الامن بعدم اللجوء الى السلاح لحل القضية الفلسطينية وتعتبر اقامة هدنة بين قواتهما مرحلة ضرورية لتصفية النزاع المسلح واعادة السلم الى فلسطين .

٢ - لا تقوم قوات أحد الطرفين المسلحة البرية أو البحرية أو الجوية ولا تشرع ولا تهدد بأى عمل عدوانى ، ضد السكان أو ضد قوات الطرف الثانى ويجب أن يعلم ان فعل (الشروع) لا يشمل فى هذا النص الخطط التى يهيئها عادة أركان المنظمات العسكرية .

٣ - يجب أن يحترم احتراماً كلياً حق كل طرف فى أن يكون آمناً متحرراً من مخافة عدوان الطرف الثانى .

المادة الثانية :

فيما يخص تنفيذ قرار مجلس الامن الصادر فى ١٦ تشرين الثانى (نوفمبر) ١٩٤٨ تؤكد الاهداف والمبادئ الآتية :

- ١ - يعترف بالمبدأ القائل انه لا يجوز اكتساب أى ميزة عسكرية أو سياسية أثناء وقف القتال .
- ٢ - يعترف من جهة ثانية بأن أى حكم من أحكام هذا الاتفاق لا يستطيع أن يمس بأى حال حقوق أحد الطرفين ودعواه وموقفه من الحل السلمى النهائى للقضية الفلسطينية وان أحكام هذا الاتفاق قد أملتھا اعتبارات عسكرية صرفة لا أثر للسياسة فيها .

المادة الثالثة :

- ١ - طبقا للمبادئ المذكورة أعلاه ولقرار مجلس الامن المؤرخ فى ١٦ تشرين الثانى (نوفمبر) تقوم بموجب هذا الاتفاق هدنة عامة بين قوات الطرفين البرية والبحرية والجوية .
- ٢ - لا يجوز لأى قسم من أقسام قوات الطرفين البرية والبحرية والجوية . عسكرية كانت أو شبه عسكرية بما فى ذلك القوات غير النظامية أن يرتكب عملا حربيا أو عدوانيا ، مهما كان نوعه ضد قوات الطرف الآخر العسكرية أو شبه العسكرية أو ضد سكان مدنيين مقيمين فى المناطق الواقعة تحت اشرافه ولا يجوز لأحد أن يحتاز أو يتعدى لأى سبب كان ، خط الهدنة المحدد فى المادة الخامسة من هذا الاتفاق ولا أن يدخل أو يحتاز الطرف الثانى أو مياهه الاقليمية مدى ثلاثة أميال من الساحل .
- ٣ - لا يوجه أحد الطرفين أى عمل حربى أو عدوانى من الاراضى الخاضعة لاشرافه ضد الطرف الثانى أو ضد مدنيين قاطنين فى الاراضى التى يشرف عليها .

المادة الرابعة :

- ١ - يعتبر الخط المحدد فى المادة الخامسة من هذا الاتفاق خط الهدنة وقد رسم هذا الخط تنفيذا لأهداف قرار مجلس الامن المؤرخ فى ١٦ تشرين الثانى (نوفمبر) ١٩٤٨ ومقاصده .
- ٢ - ان الغاية الاساسية من خط الهدنة هى رسم خط لايجوز لقوات كل من الطرفين أن تتعداه .
- ٣ - فيما يخص خط الهدنة المحدد فى المادة الخامسة باستثناء أحكام الفقرة الخامسة منها ، فان تعليمات قوات الطرفين وأنظمتها التى تحظر على المدنيين اجتياز خطوط القتال أو الدخول الى المنطقة الكائنة بين الخطوط ، تبقى مرعية الاجراء بعد توقيع هذا الاتفاق .

المادة الخامسة :

- ١ - يعلن بالتاكيد ان التدابير الآتية المتعلقة بخطط الهدنة ، والمنطقة العزلاء لا يمكن أن يفسر بان لها أية صلة بالتدابير النهائية ذات الطابع الاقليمي التى تهم الطرفين صاحبى العلاقة .
- ٢ - وفقا لروح قرار مجلس الامن المؤرخ فى ١٦ تشرين الثانى (نوفمبر) ١٩٤٨ فقد حدد خط الهدنة والمنطقة العزلاء لفصل قوات الطرفين بصورة تقلل من امكانيات الاحتكاك والاصطدام على أن تؤمن فى الوقت نفسه عودة الحياة المدنية العادية تدريجيا فى المنطقة العزلاء دون أن يؤثر ذلك فى الحل النهائى .
- ٣ - خط الهدنة هو الخط المحدد فى المخطط المرفق بهذا الاتفاق الملحق رقم(١) وهو مرسوم فى منتصف الطريق بين خطوط وقف القتال الحالية المصدقة من قبل هيئة مراقبة وقف القتال التابعة للامم المتحدة وفى جميع الاماكن التى تكون فيها خطوط وقف القتال على طول الحدود الدولية بين سورية وفلسطين فان خط الهدنة يتبع هذه الحدود .
- ٤ - لا يجوز لقوات الطرفين أن تتقدم فى أى مكان مجتازة خط الهدنة .
- ٥ - (أ) فى الاماكن التى يطابق فيها خط الهدنة الحدود السياسية بين سوريا وفلسطين ، فان المنطقة الكائنة بين خط الهدنة وهذه الحدود تشكل ريشما يتم وضع اتفاق اقليمى نهائى منطقة عزلاء يمنع فيها على الاطلاق وجود قوات الطرفين ولا يسمح فيها بأى نشاط للقوات العسكرية أو شبه العسكرية وينطبق هذا التدبير على قطاعى (عين كيف والدوارة) اللذين يعتبران جزءا من المنطقة العزلاء .
- (ب) كل تقدم للقوات المسلحة التابعة لأحد الطرفين فى هذا الاتفاق عسكرية كانت أو شبه عسكرية فى أى مكان من المنطقة العزلاء يشكل خرقا صريحا للاتفاق اذا كان هذا التقدم قد أيدته ممثلو الامم المتحدة ، المذكورون فى الفقرة الآتية :
- (ج) يكلف رئيس لجنة الهدنة المنصوص عنها فى المادة السابعة من هذا الاتفاق ومراقبو الامم المتحدة الملحقون باللجنة المذكورة تنفيذ هذه المادة تنفيذا كليا .
- (د) يتم اخلاء القوات الموجودة حاليا فى المنطقة العزلاء وفقا لخطة الاخلاء الملحقة فى هذا الاتفاق الملحق رقم(٢) .
- (هـ) يخول رئيس لجنة الهدنة المشتركة فى السماح بعودة المدنيين الى قرى المنطقة العزلاء ومستعمراتها واستعمال شرطة مدنية محدودة العدد تؤلف محليا للمحافظة على الامن الداخلى فى المنطقة العزلاء وتكون خطة الاخلاء المنصوص عنها فى الفقرة (د) من هذه المادة بمثابة دليل لرئيس اللجنة .
- ٦ - تنشأ على جانبي المنطقة العزلاء مناطق أخرى فى الملحق رقم (٣) لهذا الاتفاق وتوضع فيها قوات دفاعية فقط استنادا الى تعريف اصطلاح (القوات الدفاعية) الواردة فى الملحق رقم (٤) لهذا الاتفاق .

المادة السادسة :

يجرى تبادل جميع أسرى الحرب التابعين للقوات المسلحة نظامية كانت أو غير نظامية والمحتجزين لدى أحد طرفي هذا الاتفاق على الشكل الآتي :

١ - يتم تبادل جميع أسرى الحرب تحت اشراف الامم المتحدة ورقابتها وذلك في مكان انعقاد مؤتمر الهدنة خلال الاربع والعشرين ساعة التي تلي توقيع هذا الاتفاق .

٢ - ان أسرى الحرب الذين يلاحقون قضائيا والذين حوكموا منهم بجناية أو جنحة مشمولون بهذا التبادل .

٣ - ترد الحاجات الشخصية والسندات المالية والرسائل والوثائق والأوراق وجميع الأشياء الشخصية الأخرى مهما كان نوعها الى أصحابها من أسرى الحرب الذين يجرى تبادلهم ، وفي حالة الوفاة أو الفرار ترد هذه الأشياء الى الطرف الذي ينتسبون لقواته .

٤ - تحل جميع المسائل التي لم تجر تصفيتها في هذا الاتفاق صراحة ، وفقا لمبادئ الاتفاق الدولي المتعلق بمعاملة أسرى الحرب الموقع عليه في جنيف بتاريخ ٢٧ تموز (يولية) سنة ١٩٢٩ .

٥ - تتولى لجنة الهدنة المشتركة المؤلفة في المادة السابعة من هذا الاتفاق مسئولية البحث عن الأشخاص المفقودين من عسكريين أو مدنيين في المناطق الواقعة تحت اشراف كل من الطرفين وذلك بغية تسهيل تبادلهم السريع ويتعهد كل طرف بأن يقدم كل مساعدة تامة أثناء قيامها في هذه المهمة .

المادة السابعة :

١ - تجرى مراقبة تنفيذ أحكام هذا الاتفاق من قبل لجنة الهدنة المشتركة المؤلفة من خمسة أعضاء يعين كل طرف اثنين منهم برئاسة رئيس أركان هيئة مراقبة الهدنة التابعة للامم المتحدة أو ضابط فئة القادة يختاره من بين مراقبي هذه الهيئة بعد استشارة الطرفين .

٢ - يكون مقر لجنة الهدنة المشتركة في مركز جمرك جسر بنسات يعقوب وفي (ماهاناي) وتجتمع اللجنة في الازمنة والامكنة التي تراها ضرورية لأداء مهمتها .

٣ - تعقد لجنة الهدنة المشتركة اجتماعها الاول على أبعد حد ، خلال اسبوع يلى توقيع هذا الاتفاق وذلك بناء على دعوة رئيس أركان هيئة مراقبة وقف القتال التابعة للامم المتحدة .

٤ - يجب أن تؤخذ بعض قرارات لجنة الهدنة المشتركة ، بالاجماع على الارجح وفي حالة عدم حصول الإجماع ، يتخذ القرار بأكثرية أصوات أعضاء اللجنة الحاضرين والمصوتين .

٥ - تضع لجنة الهدنة المشتركة نظامها الداخلي ولا تتعقد اجتماعاتها الا بناء على دعوة رسمية يوجهها الرئيس للاعضاء ويتم نصاب الاجتماع القانوني بحضور أكثرية الاعضاء .

٦ - تخول اللجنة استخدام العدد الكافي من المراقبين للقيام بمهمتها ويمكن أن يكون المراقبون تابعين لمنظمات الطرفين العسكرية ، أو لهيئة مراقبة وقف القتال التابعة للامم المتحدة أو للجهتين معا ، وفى حال استخدام مراقبى الامم المتحدة على هذا الاساس فانهم يخضعون لقيادة رئيس أركان هيئة مراقبة وقف القتال، كذلك يخضع انتداب مراقبى الامم الملحقين بلجنة الهدنة المشتركة سواء أكان عاما أم خاصا لموافقة رئيس الاركان أو ممثله فى اللجنة اذا كان يرأسها .

٧ - ترفع حالا المطالب أو الشكاوى من أى الطرفين فى موضوع تنفيذ هذا الاتفاق الى لجنة الهدنة المشتركة عن طريق رئيسها وتتخذ اللجنة بصددتها جميع التدابير التى تراها ملائمة مستعملة أساليبها فى المراقبة والاشراف فى سبيل إيجاد حل منصف وعادل .

٨ - اذا احتاج حكم خاص من هذا الاتفاق باستثناء المقدمة والمادتين الاولى والثانية الى تفسير فان تفسير لجنة الهدنة مرجع ويمكن للجنة عند الحاجة وعندما ترى ذلك مرغوبا فيه بأن توصى الطرفين بتعديلات فى احكام هذا الاتفاق .

٩ - ترفع لجنة الهدنة المشتركة تقارير عن نشاطها الى الطرفين كلما رأت ذلك مناسباً وترفع نسخة من هذه التقارير الى الامين العام للامم المتحدة ليحيلها الى الهيئة المختصة فى الامم المتحدة .

١٠ - يتمتع أعضاء اللجنة فى المنطقة التى ينطبق عليها هذا الاتفاق بكل حرية التنقل التى تراها اللجنة ضرورية مع العلم انه لا يباح الا استخدام مراقبى الامم المتحدة وحدهم فى حالة صدور قرارات اللجنة بالاكثرية .

١١ - يتحمل كل من الطرفين نفقات اللجنة بالتساوى فيما عدا مصاريف مراقبى الامم المتحدة .

المادة الثامنة :

١ - لا يخضع هذا الاتفاق للتصديق ويدخل حيز التنفيذ فور التوقيع عليه .

٢ - ان هذا الاتفاق الذى جرى التفاوض بشأنه ووقع استنادا الى قرار مجلس الامن فى ١٦ تشرين الثانى (نوفمبر) ١٩٤٨ والذى دعا الى اقامة هدنة لازالة الخطر على السلام فى فلسطين والى تسهيل الانتقال من حالة وقف القتال الى سلم نهائى ، سيبقى مرعى الاجراء حتى إيجاد حل سلمى بين الطرفين مع التقيد باحكام الفقرة الثالثة من هذه المادة .

٣ - يمكن للطرفين بالقبول المتبادل أن يعدلا هذا الاتفاق أو أى حكم من أحكامه ، أو أن يوقفا تنفيذه فى أى وقت باستثناء مادتيه الاولى والثالثة وعند عدم حصول الاتفاق وبعد مرور سنة على توقيع الاتفاق يمكن لكل من الطرفين أن يطلب من الامين العام للامم المتحدة توجيه الدعوة الى عقد مؤتمر يضم ممثل

الطرفين لاعادة النظر فى أى حكم من هذا الاتفاق أو تعديله أو وقف العمل به باستثناء المادتين الاولى والثالثة ويكون الاشتراك فى هذا المؤتمر إجباريا .

٤ - اذا لم يفض المؤتمر المنصوص عنه فى الفقرة الثالثة الى اتفاسق حول حل أى خلاف يمكن لكل من الطرفين أن يرفع الخلاف الى مجلس الامن ليعفيه من التزاماته لان هذا الاتفاق معقود على اثر تدخل مجلس الامن لاعادة السلام الى فلسطين .

٥ - وقع هذا الاتفاق على خمس نسخ حررت باللغتين الانجليزية والفرنسية المعتمدتين بالتساوى ويحتفظ كل طرف بنسخة وتبلغ نسختان الى الامين العام للامم المتحدة لاحالتها الى مجلس الامن ولجنة التوفيق وتودع نسخة واحدة لدى الوسيط بالوكالة .

حرر فى مرتفع ٢٣٢ قرب هانايم يوم الاربعاء العشرين من تموز (يوليو) سنة ١٩٤٩ بحضور مندوب وسيط الامم المتحدة بالوكالة ورئيس أركان هيئة مراقبة وقف القتال التابعة للامم المتحدة .

ملاحق اتفاق الهدنة بين سوريا واسرائيل

من الكولونيل ماكليف رئيس الوفد اليهودى

الى حضرة الجنرال ويليام رايبلى رئيس أركان هيئة مراقبة وقف القتال التابعة لمنظمة الامم المتحدة .

بمناسبة توقيع اتفاق الهدنة السورية - اليهودية . أؤكد أن الطرفين متفقان على أن لا تتجاوز قواتهما خطوط وقف القتال الحالية المصدقة من هيئة مراقبة وقف القتال التابعة لمنظمة الامم المتحدة .

وأما فى منطقة سمنخ فان القوات اليهودية لن تتعدى مخفر شرطة سمنخ وشارهاتولا وماسادا .

الملحق رقم (١) - خط الهدنة

(راجع المخطط المربوط المقياس ١:٥٠٠٠٠) الأرقام أدناه تعنى أحداثيات عسكرية .

١ - من نقطة تلاقى الحدود اللبنانية السورية الفلسطينية (٣٠٨٧ - ٢٩٤٢) وفى الشرق حتى النقطة (٢١٢٨ - ٢٩٤٧) .

٢ - من النقطة (٢١٢٨ - ٢٩٤١٧) باتجاه الجنوب على طول وادى العسل حتى مقام الشيخ المخفى .

٣ - خط يسير من مقام الشيخ المخفى حتى مقام النبی هود .

٤ - خط يتجه من مقام النبی هود حتى النقطة ٢٩٠٤ - ٢١٢٧ .

- ٥ - من النقطة ٢٩٠٤ - ٢١٢٧ حتى النقطة ٢٩٠٢ - ٢٩٠٤ - ٢١٢٤ ومن هناك باتجاه الجنوب على طول الفاصل السوري الفلسطيني حتى النقط ٢٧٦٨ - ٢١١٠ .
- ٦ - من النقطة ٢٧٦٨ - ٢١١٠ حتى نقطة كائنة في وادي الصمادي ٢٧٦٧ - ٢١٠٩ .
- ٧ - من النقطة ٢٧٦٧ - ٢١٠٩ باتجاه الجنوب على طول وادي الصحاري حتى نقطة الالتقاء مع الطريق ٢٦٧٥ - ٢١٠٣ .
- ٨ - في الجنوب على طول الطريق في نقطة ٢٧٧٦ - ٢٠٩٩ بمحاذاة شرقي الدردازا .
- ٩ - في الغرب حتى نقطة ٢٧٢٦ - ٢٠٩٤ الكائنة على ضفة بحيرة الحولة .
- ١٠ - في الجنوب على الضفة حتى نقطة ٢٧١٧ - ٢٠٩٢ عند مصب الشريعة .
- ١١ - في الشمال الغربي على طول الضفة الغربية لبحيرة الحولة حتى نقطة ٢٧٢٩ - ٢٠٨٥ .
- ١٢ - خط يسير من النقطة ٢٧٢٩ - ٢٠٨٥ حول النقطة ٢٦٩١ - ٢٠٥٢ .
- ١٣ - خط يسير من النقطة ٢٦٩١ - ٢٠٥٢ حتى النقطة ٢٦٥١ - ٢٠٨٨ على الشريعة .
- ١٤ - في الجنوب على طول الشريعة حتى النقطة ٢٦٠٠ - ٢٠٨٧ .
- ١٥ - خط يسير من النقطة ٢٦٠٠ - ٢٠٨٧ حتى النقطة ٢٥٨٢ - ٢٠٨٥ .
- ١٦ - خط يسير من النقطة ٢٥٨٢ - ٢٠٨٥ حتى النقطة ٢٥٧٠ - ٢٠٧٠ .
- ١٧ - خط يسير من النقطة ٢٥٧٠ - ٢٠٧٠ حتى النقطة ٢٥٦٠ - ٢٠٧٤ .
- ١٨ - من النقطة ٢٥٦٠ - ٢٠٧٤ باتجاه الجنوب على طول الفاصل السوري الفلسطيني حتى الحد رقم ٦١ (٢٤٦٣ - ٢١٠٦) .
- ١٩ - من الحد رقم ٦١ باتجاه الشرق على طول الفاصل السوري الفلسطيني حتى الحد رقم ٦٢ .
- ٢٠ - من الحد رقم ٦٢ باتجاه الجنوب على طول الفاصل السوري الفلسطيني حتى الحد رقم ٦٦ (٢٤٠١ - ٢١١٧) .
- ٢١ - خط يسير من الحد رقم ٦٦ في نقطة كائنة على الضفة الشرقية لبحيرة طبريا (٢٣٩٠ - ٢٠٩٦) .
- ٢٢ - من النقطة ٢٣٩٠ - ٢٠٩٦ باتجاه الجنوب على طول ضفة بحيرة طبريا حتى النقطة ٢٣٤٨ - ٢٠٦٤ .
- ٢٣ - من النقطة ٢٣٤٨ - ٢٠٦٣ باتجاه الجنوب حتى مفترق الطريق (١٣٤٥ - ٢٠٦٢) ومن هنا في الجنوب الشرقي على طول الضفة الغربية لسكة الحديد والجهة الغربية للطريق حتى الحصن الكائن في النقطة ٢٣٢٤ - ٢٠٧٧ .

٢٤ - من الحصن ٢٣٣ر٤ - ٢٠٧ر٧ على طول الطريق حتى نهر اليرموك وعلى الحدود
في النقطة ٢٣٢ر٣ - ٢٠٩ر٥ .

الملحق رقم (٢)

انكفاء القوات العسكرية وشبه العسكرية ورفع الألغام ورفع التحصينات الدائمة
المقياس بالخريطة ٥٠٠٠٠ - ١

١ - سيتم انكفاء القوات العسكرية وشبه العسكرية بمعاداتها الحربية من المنطقة
العزلاء المحددة في المادة ٥ من هذا الاتفاق (راجع مخطط) خلال مدة اثني عشر
اسبوعاً تبدأ منذ التوقيع على الاتفاق .

٢ - يتم انكفاء القوات العسكرية حسب المنهاج التالي :

(أ) الأسابيع الثلاثة الأولى ، انكفاء القوات العسكرية التي تحتل القطاع الممتد
من الفاصل السوري الفلسطيني في الشمال حتى الدرياشية (٠١ -
٢١١ - ٠ - ٢٧٧) في الجنوب .

(ب) الأسابيع الثلاثة التالية انكفاء القوات العسكرية التي تحتل القطاع الممتد
من خربة الحمام ٢٠٨ر٧ - ٢٦٢ر٣ حتى الحدود الاردنية في الجنوب .

(ج) الأسابيع الستة الأخيرة انكفاء القوات العسكرية التي تحتل القطاع الممتد
من الدرياشية في الشمال (٢١١ر٠ - ٢٧٧ر٠) حتى خربة الحمام
(٢٠٨ر٧ - ٢٦٢ر٣) في الجنوب .

٣ - تنتهي أعمال رفع الألغام وتفجير حقولها وكذلك هدم التحصينات الدائمة
وإزالتها من المنطقة العزلاء في كل من القطاعات الثلاثة في غاية الأسبوع
السادس والثاني عشر التي تلي تاريخ التوقيع على هذا الاتفاق .

٤ - لكل من الطرفين أن ينقل معداته الحربية من المنطقة العزلاء وإذا لم يرغب أحد
الطرفين نقل المعدات المستعملة في بناء التحصينات بإمكان رئيس لجنة الهدنة
المشتركة أن يطلب هدمها قبل انكفاء الجيوش . وكذلك يجوز للرئيس أن يأمر
بهدم كافة التحصينات الدائمة التي لا يرى وجوب بقائها في المنطقة العزلاء .

(٢٥٥)

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة

باستبدال الوسيط بلجنة توفيق دولية (*)

١٩ ديسمبر سنة ١٩٤٩

- ١ - استبدال (وسيط الأمم المتحدة) بـ « لجنة التوفيق الدولية » وتفويضها بكل الأعمال الموكولة اليه وبأية أعمال أخرى قد تطلب من قبل المجلس أو الهيئة .
- ٢ - اقرار مبدأ « الهدنة الحربية » بين العرب واليهود فى فلسطين مؤقتا والى حين التوصل الى التسوية النهائية .
- ٣ - عودة اللاجئين الفلسطينيين الذين طردتهم اسرائيل الى ديارهم والتعويض على من لا يرغب فى العودة منهم .

(*) نقلا عن كتاب «العدوان الصهيونى والقانون الدولى» لشفيق الرشيدات .

UNITED ARAB REPUBLIC
MINISTRY OF NATIONAL GUIDANCE
STATE INFORMATION SERVICE

DOCUMENTS AND PAPERS
ON
THE PALESTINIAN

(النسخ للجزئين ١٥٠ قرشا)

Bibliotheca Alexandrina

0209859